

المغني

تأليف الشيخ الإمام العلامة والخبر المدقق الفهامة شيخ الاسلام ، وفق الدين
﴿ أبي محمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ﴾ المتوفي سنة ٦٢٠
على مختصر ﴿ أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله بن احمد الحرقي ﴾
ويليه

الشرح الكبير

على متن المقنع تأليف الشيخ الإمام العالم العامل شيخ الاسلام وقدوة الانام بقية السلف
الكرام ﴿ شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد
أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ﴾ المتوفي سنة ٦٨٢
كلهما على مذهب امام الائمة ومحبي السنة الامام ﴿ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل
الشيبياني رضي الله عنه وعظم وجزاهم عن أنفسهم وعن المسلمين أفضل الجزاء

الجزء الاول

﴿ تنبيه ﴾ وضعنا كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولا بينهما بخط عرضي

دار الكتاب العربي

للمنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال الامام العالم الاوحد ، الصدر الكامل ، السيد الفاضل ، شيخ الاسلام سيد العلماء ، امام اهل السنة بقية السلف مفتي الامة موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي رضي الله عنه وأرضاه كما اختاره لنصر دينه وارتضاه)

الحمد لله باري البريات ، وغافر الخطيئات ، وعالم الخفيات ، المطعم على الضائروالنبات ، أحاط بكل شيء ، علما ، ووسع كل شيء رحمة وحرما ، وقهر كل مخلوق عزة وحكما (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما) لا تدركه الابصار ، ولا تغيره الاعصار ، ولا تتوهمه الافكار (وكل شيء عنده بمقدار) أتقن ماصنم وأحكمه ، وأحصى كل شيء وعلمه ، وخلق الانسان وعلمه ، ورفع قدر العلم وعظمه ، وحظره على من استرذله وحرمه ، وخص به من خلقه من كرمه ، وحض عباده المؤمنين على الذخير للنفقة في الدين فقال تعالى وهو أصدق القائلين (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) نذيرهم إلى انذار بريته ، كما نذب الى ذلك أهل رسالته ، ومنحهم ميراث أهل نبوته ، ورضيهم لقيام بحجته ، والنيابة عنه في الاخبار بشريعته ، واختصهم من بين عباده بخشيته ، فقال تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) ثم أمر سائر الناس بسؤالهم ، والرجوع الى أقوالهم ، وجعل علامة زبهم وضلالهم ، ذهاب علمائهم ، واتخاذ الروس من جهالهم ، فقال النبي ﷺ ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ، وصلى الله على خاتم الانبياء ، وسيد الاصفياء ، وإمام العلماء ، وأكرم من مشى تحت أديم السماء ، محمد نبي الرحمة ، الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة ، والكاشف برساليته جلايب الغمة ، وخير نبي بعث الى خير أمة ، أرسله الله بشيرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم نسلا كثيرا

(بسم الله الرحمن الرحيم * وبه نستعين)

(قال الشيخ الامام العالم العامل ، شيخ الاسلام ، قدرة الانام ، بقية السلف الكرام ، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ الامام العالم العامل الزاهد أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه ، ونور ضريحه آمين انه جواد كريم)

الحمد لله العلي الاعظم ، الجواد الاكرم ، الذي علم باقل علم الانسان ما لم يعلم ، فرض طلب العلم على عباده المؤمنين ، وأمرهم به في الكتاب المبين ، فقال وهو أصدق القائلين (فلو لا نفر من كل فرقة

أما بعد فإن الله برحمته وطوله ، وقوته وحوله ، ضمن بقاء طائفة من هذه الامة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك ، وجعل السبب في بقائهم بقاء علمائهم ، واقتداؤهم بأئمتهم وفقهائهم . وجعل هذه الامة مع علمائها ، كلام الخالية مع أنبيائها ، وأظهر في كل طبقة من فقهائها أئمة يقتدى بها ، وينتهى إلى رأيها ، وجعل في سالف هذه الامة أئمة من الاعلام ، مهد بهم قواعد الاسلام ، وأوضح بهم مشكلات الاحكام . اتفاهم حجة قاطعة ، واختلفهم رحمة واسعة ، تحيا القلوب بأخبارهم ، ونحصل السعادة باقتفاء آثارهم ، ثم اختص منهم نفرأ أعلى قدرهم ومناصبهم ، وأبقى ذكرهم ومذاهبهم ، فعلى أقوالهم مدار الاحكام ، وبمذاهبهم يقتضى فقهاء الاسلام ، وكان إمامنا [أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد ابن حنبل رضي الله عنه] من أوفاهم فضيلة ، وأقربهم إلى الله وسيلة ، وأتبعهم لرسول الله ﷺ وأعلمهم ، وأزهدهم في الدنيا وأطوعهم لربه ، فلذلك وقع اختيارنا على مذهبه . وقد أحيت أن أشرح مذهبه واختياره ، ليعلم ذلك من اقتنى آثاره ، وأبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ، وأذكر لكل إمام ما ذهب اليه ، تبركا بهم ، وتعريفا لمذاهبهم ، وأشير إلى دليل بعض أقوالهم على سبيل الاختصار ، والاقتصار من ذلك على المختار ، وأعزو ما أمكنني عزوه من الاخبار ، إلى كتب الأئمة من علماء الآثار ، ليحصل الثقة بمدلولها ، والتمييز بين صحيحها ومعلولها ، فيعتمد على معروفها ، ويعرض عن مجهولها . ثم بنيت ذلك على شرح مختصر (أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى) رحمه الله لكونه كتابا مباركا نافعا ، ومختصرا موجزا جامعاً ، ومؤلفه إمام كبير صالح ذو دين أخو ورع ، جمع العلم والعمل ، فتبرك بكتابه ، ونجعل الشرح مرتباً على مسائله وأبوابه ، ونبدأ في كل مسألة بشرحها وتبيينها ، ومادلت عليه بمطوقها ومفهومها ومضمونها ، ثم نقيم ذلك ما يشابهها مما ليس يذكر في الكتاب ، فنحصل المسائل كتراجم الابواب ، وبالله أستعين فيما أقصده ، وأتوكل عليه فيما أعتمد ، وإياه أسأل أن يوفقنا ويجعل سعينا مقرباً اليه ، ومزلفاً لديه برحمته ، فنقول وبالله التوفيق

قال أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى رحمه الله عليه

قال القاضي الامام أبو يعلى رحمه الله كان الخرقى علامة بارعاً في مذهب أبي عبد الله وكان ذا دين وأخا ورع . وقال القاضي أبو الحسين : كانت له المصنفات الكثيرة في المذهب ولم ينشر منها إلا المختصر في الفقه لانه خرج من مدينة السلام لما ظهر سب الصحابة بها وأودع كتبه في دار سليمان فاحترقت الدار والكتب

منهم طائفة لينفقوها في الدين) أحمد على نعم جلها ، وقسم أجزؤها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة لا يضل من شهد بها ولا يشقى ، وكلمة أستمسك بها ومن يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً

هذا كتاب جمعته في شرح [كتاب المغني] تأليف شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة موفق الدين

فيها - قرأ العلم على من قرأه على أبي بكر المروزي وحرب الكرمانى وصالح وعبد الله ابني أحمد وروى عن أبيه أبي علي الحسين بن عبد الله وكان أبو علي فقيها محب أصحاب أحمد وأكثر صحبته لأبي بكر المروزي وقرأ على أبي القاسم الخرقى جماعة من شيوخ المذهب منهم أبو عبد الله بن بطة وأبو الحسن التميمي وأبو الحسين بن سمعون . وقال أبو عبد الله بن بطة : توفي أبو القاسم الخرقى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ودفن بدمشق وزرت قبره وسمعت من يذكر أن سبب موته أنه أنكر منكر أبادمشق فضرب وكان موته بذلك وقال رحمه الله (اختصرت هذا الكتاب) يعني قربته وقللت ألفاظه وأوجزته . والاختصار تقليل الشيء فقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى ، ومن ذلك قول النبي ﷺ « أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً » ومن ذلك مختصرات الطرق وفي الحديث « الجهاد مختصر طريق الجنة » وقد نهى عن اختصار السجود ومعناه جمع أي السجدة فيقرأها في وقت واحد . وقيل هو أن يحذف الآية التي فيها السجدة فلا يقرأها . وفائدة الاختصار التقريب والتسهيل على من أراد تعلمه وحفظه فإن الكلام مختصر ليحفظ ويطول ليفهم . وقد ذكر رحمه الله مقصوده بالاختصار فقال

(ليقرّب على متعلمه) أي يسهل عليه ويقلّ تعباً في تعلمه

وقوله (على مذهب أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه) فهو الامام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن ادريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن ذهل ابن شيبان بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دهمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان يلتقي نسبه ونسب رسول الله ﷺ في نزار لأن رسول الله ﷺ من ولد مضر بن نزار وأحمد من ولد ربيعة بن نزار . قال عبد الله ابن أحمد : قال أبي ولدت سنة أربع وستين ومائة . وقال عبد الله ومات في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وله سبع وسبعون سنة . حملت به أمه عمرو وولده ببغداد ونشأ بها وسافر في طلب العلم أسفارا كثيرة ثم رجع إلى بغداد وتوفي بها بعد أن ساد أهل عصره ونصر الله به دينه . قال أبو عبيد القاسم ابن سلام ليس في شرق ولا غرب مثل أحمد بن حنبل ما رأيت رجلا أعلم بالسنة منه . وقال الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله ورضوانه عليه : أحمد بن حنبل امام في ثمان خصال : امام في الحديث

أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي رضي الله عنه اعتمدت في جمعه على كتابه المغني وذكرت فيه من غيره ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات ولم أترك من كتاب المغني الا شيئا يسيرا من الادلة وعزوت من الاحاديث ما لم يعزما أمكنني عزوه ، والله المستول أن يجعلنا ممن رسخت في العلم قدمه ، وجبل على اتباع الكتاب والسنة لحقه ودمه ، انه على كل شيء قدير ، وهو بالاجابة جدير ، وهو حسينا ونعم الوكيل

امام في الفقه امام في القرآن امام في اللغة امام في الفقر امام في الزهد امام في الورع امام في السنة. وقال عبد الرحمن بن مهدي فيه وهو صغير لقد كاد هذا القلام أن يكون إماماً في بطن أمه . وقال ابو عمر ابن النحاس الرمي - وذكر احمد بن حنبل - : عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، وبالصالحين رحمه الله ما كان ألحقه ، عرضت له الدنيا فأبأها ، والبدع فنفأها ، واختصه الله سبحانه بنصر دينه ، والقيام بحفظ سنته ، ورضيه لأقامة حجته ، ونصر كلامه حين عجز عنه الناس . قيل لبشر بن الحارث حين ضرب احمد يا أبا نصر لو انك خرجت فقلت اني على قول احمد بن حنبل ! فقال بشر أتريدون أن أقوم مقام الانبياء ؟ ان احمد بن حنبل قام مقام الانبياء . وقال علي بن شعيب الطوسي كان احمد ابن حنبل عندنا المثل الذي قال النبي ﷺ « انه كائن في أمي ما كان في بني إسرائيل حتى ان المذمار ليوضع على مفرق رأس أحدكم ما يصدده ذلك عن دينه » ولولا أن أبا عبد الله احمد بن محمد بن حنبل قام بهذا الشأن لكان عاراً وشناراً علينا إلى يوم القيامة ان قوماً سئلوا فلم يخرج منهم أحد . وفضائله ومآقاله الأئمة في مدحه كثير وليس هاهنا موضع استقصائه وقد صنف فيه غير واحد من الأئمة كتباً مفردة وانما غرضنا هنا الاشارة الى نكتة من فضله ، وذكر نسبه ومولده ومبلغ عمره اذ لا يحسن من متمسك بمذهبه ومتفقه على طريقته أن يجعل هذا القدر من امامه . ونسأل الله الكريم أن يجمع بيننا وبينه في دار كرامته ، والدرجات العلى من جنته ، وأن يجعل عملنا صالحاً ، ويجعله لوجهه خالصاً ، ويجعل سعينا مقرباً اليه مبلغاً إلى رضوانه انه جواد كريم

قال أبو القاسم رحمه الله ﷺ باب ما تكون به الطهارة من الماء

التقدير هذا باب ما تكون به الطهارة من الماء فحذف المبتدأ لعلم به وقوله تكون الطهارة أي يحصل وتحديث وهي هاهنا تامة غير محتاجة الى خبر ومتى كانت تامة كانت بمعنى الحدث والحصول تقول كن

كتاب الطهارة

الطهارة في اللغة الوضوء والنزاهة عن الاقدار وهي في الشرع رفع ما يمنع من الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء أو رفع حكمه بالتراب أو غيره فعند اطلاق لفظ الشارع أو في كلام الفقهاء انما ينصرف الى الوضوء الشرعي دون الاقوي . وكذلك كل ماله موضوع شرعي ولغوي كالوضوء والصلاة والصوم والحج والزكاة ونحوه انما ينصرف المطلق منه الى الموضوع الشرعي لان الظاهر من الشارع التكلم بموضوعاته وكلام الفقهاء مبني عليه

باب المياه وهي ثلاثة أقسام ماء طهور

وهو الطاهر في نفسه الذي يجوز رفع الاحداث والنجاسات به والظهور بضم الطاء المصدر قاله البيهقي وبالفتح ما ذكرناه . هو من الاسماء المتعدية مثل الغسل وقال بعض الحنفية : هو لازم بمعنى الطاهر لان العرب لا تفرق بين الفاعل والمفعول في اللزوم والتصدي

الامر أي حدث ووقع قال الله تعالى (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) أي ان وجد ذو عسرة وقال الشاعر
اذا كان الشتاء فادفئوني فان الشيخ يهرمه الشتاء

أي اذا جاء الشتاء وفي نسخة مقروءة على ابن عقيل (باب ما يجوز به الطهارة من الماء) ومعناها متقارب
والطهارة في اللغة النزاهة عن الاقدار وفي الشرع رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء أو رفع
حكمه بالتراب فعند اطلاق لفظ الطهارة في لفظ الشارع أو كلام الفقهاء ينصرف الى الموضوع الشرعي
دون اللغوي (١) وكذلك كل ماله موضوع شرعي ولغوي إنما ينصرف المطلق منه الى الموضوع الشرعي
كالوضوء والصلاة والصوم والزكاة والحج ونحوه لان الظاهر من صاحب الشرع التكلم بموضوعاته
والطهور بضم الطاء المصدر قاله البيهقي والطهور بالفتح من الاسماء المتعدية وهو الذي يطهر
غيره مثل الغسل الذي يغسل به وقال بعض الحنفية هو من الاسماء اللازمة بمعنى الطاهر سواء لان
العرب لا تفرق بين الفاعل والفعول في التعدي وال لزوم فما كان فاعله لازماً كان فعوله لازماً. بدليل
قاعد وقعود ونائم ونؤوم وضارب وضروب. وهذا غير صحيح فان الله تعالى قال (ليطهركم به) وروى
جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي نصرت بالرعب مسيرة
شهر وجعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » متفق عليه ولو أراد به الطاهر لم يكن فيه مزية لانه
طاهر في حق كل أحد وسئل النبي ﷺ عن التوضؤ بماء البحر فقال « هو الطهور ماؤه الحل
مبته » ولولم يكن الطهور متعدياً لم يكن ذلك جواباً للقوم حيث سأله عن التعدي اذ ليس كل طاهر
مطهراً. وما ذكره لا يستقيم لان العرب فرق بين الفاعل والفعول فقالت قاعد لمن وجد منه
القعود، وقعود لمن يتكرر منه ذلك فينبغي أن يفرق بينهما هاهنا وليس الا من حيث التعدي وال لزوم (٢)

بدليل قاعد وقعود وهذا ان أريد به ان الماء يختص بالطهور كما سيأتي في موضعه ان شاء الله
والا فالنزاع في هذه المسألة لفظي والاشبه قول أصحابنا لان النبي ﷺ قال « أعطيت خمسا
لم يعطهن نبي قبلي جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » متفق عليه ولو أراد به الطاهر لم يكن له
مزية على غيره لانه طاهر في حق غيره ولما سئل النبي ﷺ عن الوضوء بماء البحر قال « هو
الطهور ماؤه الحل مبته » ولولم يكن الطهور متعدياً بمعنى المطهر لم يكن ذلك جواباً للقوم حيث سأله عن

«١» هذا الاطلاق لا يطرد في لغة الكتاب والسنة وأما يفرق فيهما بين المعنى اللغوي والمعنى
الشرعي بالقرينة أو الدليل والطهارة فيهما حسية ومعنوية فتطهر أهل البيت وأهل الصدقات في القرآن
مضوي وتطهر الماء حسي وهو غير محصور بما يمنع من الصلاة ومنع التجاسة من صحة الصلاة موضع
خلاف بين أئمة الفقهاء وطالما غلط العلماء في التفسير وغيره بالبناء على هذه القاعدة وجعلها مطردة
«٢» التحقيق أنه ليس معدولاً عن طاهر حتى يشاركه في اللزوم والتعدي بحسب اصطلاح النجاة
كضارب وضروب ولكنه من أسماء الآلات التي يفعل بها كوجور وقطور وسحور ويقولون ذلك
بالضم للمصدر. اهـ من كتاب الفروع لابن مفلح عن شيخه ابن تيمية

(مسألة) قال أبو القاسم رحمه الله (والطهارة بالماء المأثور المطلق الذي لا يضاف إلى اسم شيء غيره مثل ماء الباقلا وماء الورد وماء الحمص وماء الزعفران وما أشبهه مما لا يزال اسمه اسم الماء في وقت)

قوله (والطهارة) مبتدأ خبره محذوف تقديره والطهارة مباحة أو جائزة أو نحو ذلك والالف واللام للاستغراق فكأنه قال وكل طهارة جائزة بكل ماء طاهر مطلق . والطاهر ما ليس بنجس والمطلق ما ليس بمضاف إلى شيء غيره وهو معنى قوله لا يضاف إلى اسم شيء غيره وإنما ذكره صفة له وتبييناً ثم مثل الإضافة فقال: مثل ماء الباقلا وماء الورد وماء الحمص وماء الزعفران وما أشبهه وقوله (مما لا يزال اسمه اسم الماء في وقت) صفة للشئ الذي يضاف إليه الماء ومعناه لا يفارق اسمه اسم الماء - والمزايلة المفارقة قال الله تعالى (لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً) وقال أبو طالب * وقد طأوعوا أصر العدو المزابل * أي المفارق - أي لا يذكر الماء إلا مضافاً إلى المحاط له في الغالب ويفيد هذا الوصف الاحتراز من المضاف إلى مكانه ومقره كما . النهر والبر فإنه إذا زال عن مكانه زالت النسبة في الغالب وكذلك ما تغيرت رائحته تغيراً يسيراً فإنه لا يضاف في الغالب وقال القاضي: هذا احتراز من المتغير بالتراب لانه يصفو عنه ويزايد اسمه . وقد دلت هذه المسألة على أحكام (منها) إباحة الطهارة بكل

التعدي إذ ليس كل طاهر مطهراً والعرب قد فرقت بين فاعل وفعل قالت فاعل لمن وجد منه مرة وفعل لمن تكرر منه فينبغي أن يفرق بينهما هاهنا وليس إلا من حيث التعدي والزم

(مسألة) قال (وهو الباقي على أصل خلقته) وجملة ذلك أن كل صفة خلق الله عليها الماء من حرارة أو برودة أو عذوبة أو ملوحة أو غيرها سواء نزل من السماء أو نبع من الأرض وبقي على أصل خلقته فهو طهور لقول الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد » رواه مسلم وروى جابر عن النبي ﷺ أنه قال في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » رواه الإمام أحمد^(١) وقول النبي ﷺ « الماء طهور لا ينجسه شيء »^(٢) وهذا قول أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم إلا أنه روي عن ابن عمر أنه قال في ماء البحر لا يجزي من الوضوء ولا من الجنابة والتميم أعجب إلي منه، وروي ذلك عن عبد الله بن عمر والاول أولى لقول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد للماء فلا يجوز له التيمم والحديث جابر الذي ذكرناه في البحر، وروي عن عمر أنه قال من لم يطهره ماء البحر فلا طهر له^(٣) ولأنه ماء بقي على أصل خلقته أشبه العذب

(١) وكذا ابن ماجه وابن حبان والدارقطني ورواه أحمد واصحاب السنن وغيرهم من حديث أبي هريرة وحكى الترمذي تصحيحه عن البخاري وإن لم يخرج به . وهذا أم مما سيأتي في المغني

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي سعيد في شأن بئر بضاعة وروي عن غيره، واختلف فيه والتحقيق انه ضعيف وإن المسلمين أجمعوا على أن الماء المتغير بالنجاسة نجس وتجد تفصيل الكلام عن علله في نيل الاوطار (٣) ترى في الصفحة ٨ من المغني : فلا طهره الله . وهو أصح

ماء موصوف بهذه الصفة التي ذكرها على أي صفة كان من أصل الخلقة من الحرارة والبرودة والعدوثة والملوحة زل من السماء أو نبع من الأرض في بحر أو نهر أو بئر أو غدير أو غير ذلك وقد دل على ذلك قول الله (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وقوله سبحانه (وأنزلنا من السماء ماء طهوراً) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » وقوله في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وهذا قول عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو أنهما قالوا في البحر: التيمم أعجب الينا منه وهو نادر وحكاه الماوردي عن سعيد بن المسيب والاول أولى لقول الله تعالى (فلم يجدوا ماء فتييموا) وماء البحر ماء فلا يجوز العدول الى التيمم مع وجوده ، وروي عن أبي هريرة قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفترضاً بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح ، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله - ولأنه ماء باق على أصل خلقته فجاز الوضوء به كالعذب وقولهم هو نار إن أريد به أنه نار في الحال فهو خلاف الحس وإن أريد أنه يصير ناراً لم يمنع ذلك الوضوء به حال كونه ماء.

(ومنها) أن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحدث لدخوله في عموم الطهارة وبهذا قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وزفر وقال أبو حنيفة يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر **(مسئلة)** قال (وما تغير بمكثه) الماء المتغير بطول المكث باق على إطلاقه قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوضوء بالماء المتغير من غير نجاسة حلت فيه جائز سوى ابن سيرين فإنه كره ذلك . ولنا أنه تغير من غير مخالطة أشبه التغير عن مجاورة وقد روي عن النبي ﷺ أنه توضأ من بئر كأن ماءه نقاعة الحناء.

(مسئلة) قال (أو بطاهر لا يمكن صونه عنه كالطحلب وورق الشجر) وجملته أن الماء المتغير بالطحلب وورق الشجر والخز وسائر ما ينبت في الماء أو يجري عليه الماء أو تحمله الريح أو السيول من التبن والعيذان أو ما يمر عليه الماء من الكبريت والقار ونحوه أو كلف في الأرض التي يقف فيها الماء وكذلك ما يتغير في آنية الادم والنحاس ونحوه يعني عن ذلك كله ولا يخرج به الماء عن إطلاقه لأنه يشق التحرز منه فإن أخذ شيء من ذلك وألقي في الماء كان حكمه حكم ما أمكن التحرز منه على ما يأتي وكذلك ما تغير بالسمك ونحوه من دواب البحر لأنه لا يمكن التحرز عنه فأشبهه ما ذكرناه.

(مسئلة) قال (أو لا يخالطه كالعود والكافور والدهن) على اختلاف أنواعه وكالعنبر إذا لم يستهلك في الماء ولم يتحلل فيه لا يخرج به الماء عن إطلاقه لأنه تغير عن مجاورة أشبه ما لو تروح بريح شيء الى جانبه وفي معناه ما تغير بالقطران والزفت والشمع لأن فيه دهنية يتغير بها الماء.

(مسئلة) قال (أو ما أصله الماء كاللح البحري) لأن أصله الماء فهو كالثلج والبرد فإن كان

مزيل لعين والاثر كالخل وماء الورد ونحوهما وروى عن أحمد ما يدل على مثل ذلك لان النبي ﷺ قال « إذا ولم الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعة » أطلق الغسل فتقيده بالماء يحتاج إلى دليل ولأنه مائمه طاهر مزيل فجازت ازالة النجاسة به كالماء فاما مالا يزيل كالمرق والبن فلا خلاف في أن النجاسة لا تزال به ، ولنا ما روي أن رسول الله ﷺ قال لامرأته بنت أبي بكر « إذا أصاب ثوب أحدكم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنضجه بماء ثم لتصلي فيه » أخرجه البخاري وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بذنوب من ماء فاهريق على بول الاعرابي متفق عليه وهذا أمر يقتضي الوجوب ولأنها طهارة تراد للصلاة فلا تحصل بغير الماء كطهارة الحدث ومطلق حديثهم مقيد بمحدثنا والماء يختص بتحصيل إحدى الطهارتين فكذلك الأخرى (١)

(ومنها) اختصاص حصول الطهارة بالماء لتخصيصه إياه بالذكر فلا يحصل بمانع سواء وبهذا قال : مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو يوسف ، وروى عن علي رضي الله عنه - وليس بثابت عنه - أنه كان لا يرى بأسا بالوضوء بالنبذ وبه قال الحسن والاوزاعي وقال عكرمة النخعي وضوء من لم يجد الماء وقال اسحاق النخعي حلوا أحب الي من التيمم وجمعهما أحب إلي وعن أبي حنيفة كقول عكرمة وقيل عنه يجوز الوضوء بالنبذ التمر اذا طبخ واشتد عند عدم الماء في السفر لما روى ابن مسعود أنه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فأراد أن يصلي صلاة الفجر فقال « أمعك وضوء ؟ » فقال لا معي إدارة

معدنيا فهو كالزعفران وكذلك الماء المتغير بالتراب لانه يرافق الماء في صفته أشبه الملح (مسئلة) قال (أو ما تروح بريح مية الى جانبه) لا نعلم في ذلك خلافا (أو سخن بالشمس) لانه سخن بطاهر فلم تكره الطهارة به كما لو سخن بالخطب ، وقال الشافعي : تكره الطهارة بماء قصد تشمسه لما روي عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وقد سخن له ماء في الشمس فقال « لا تفعل يا هيراء فانه يورث البرص » ولنا ما ذكرناه من القياس والحديث، رواه الدارقطني وقال يرويه خالد بن اسماعيل وهو متروك الحديث وعمر بن محمد الاعمش وهو منكر الحديث ولانه لو كره لاجل الضرر لما اختلف بقصد التشميس وعدمه

(مسئلة) قال (أو بطاهر) كالخطب ونحوه فلا تكره الطهارة به لا نعلم فيه خلافا إلا ما روي

(١) وجوب امتثال امره (ص) باهراق الماء على البول لا يدل على وجوب ازالة كل نجاسة بالماء فان هذه واقعة حال لا يصلح فيها غير الماء لاقاعدة كلية للتطهير وحديث أسماء في تطهير الثوب من دم الحيض ليس فيه دليل على الحصر وازالة النجاسة ليست من الامور التعبدية ولهذا لم تشترط فيها التيمم بل هي للنظافة لقوله تعالى (ليطهركم به) وقوله (ما يريد الله ليكمل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) والتطهير ازالة القدر فيحصل بكل مزيل في الجملة ويختلف باختلاف الاشياء كسحق الصقيل وفعل النار وعليه الحنفية ومنه ذلك النمل بالارض ولكن لما كان الماء هو الغالب العام في ذلك خص بالذكر وبوجد من السائلات الصناعية في هذا الزمان ما هو أفعل منه في الازالة

فيها نبذ فقال (ثمرة طيبة وما طهور) ولنا قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا نص في الانتقال إلى التراب عند عدم الماء ^(١) وقال النبي ﷺ « الصبيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين » رواه أبوداود ولأنه لا يجوز الوضوء به في الحضر أو مع وجود الماء فأشبه الخلل والرق وحديثهم لا يثبت ورواه أبو زيد مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث ولا يعرف بصحة عبد الله قاله الترمذي وابن المنذر ، وقد روي عن ابن مسعود أنه سئل هل كنت مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فقال ما كان معه منا أحد رواه أبوداود وروى مسلم بإسناده عن ابن مسعود قال لم أكن مع رسول الله ﷺ ليلة الجن وودت أني كنت معه

(١) فيه أنه خاص بالوضوء والغسل وفيهما معنى التعمد ولذلك اشترط الجمهور فيهما النية والتيمم يقوم مقامهما في المعنى التعبدية دون النظافة .

(فصل) فاما غير النبيذ من المائعات غير الماء كالخل والدهن والرق واللبن فلا خلاف بين أهل العلم فيما علم أنه لا يجوز بها وضوء ولا غسل لأن الله تعالى أثبت الطهورية للماء بقوله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وهذا لا يقع عليه اسم الماء .

(ومنها) أن المضاف لا تحصل به الطهارة وهو على ثلاثة أضرب (أحدها) ما لا تحصل به الطهارة رواية واحدة وهو على ثلاث أنواع (أحدها) ما اعتصر من الطاهرات كماء الورد وماء القرنفل وما ينزل من عروق الشجر اذا قطعت رطبة (الثاني) ما خالطه طاهر فغير اسمه وغلب على أجزائه حتى صار صبغا أوجبراً أو خلا أو مرقا ونحو ذلك (الثالث) ما طبخ فيه طاهر فغير به كماء الباقلا الغلي لجميع هذه الأنواع لا يجوز الوضوء بها ولا الغسل . لانعلم فيه خلافا إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى والاصم في المياه المعتصرة

عن مجاهد أنه كره الوضوء بالماء المسخن وقول الجمهور أولى لما روي عن الاسلم بن شريك رحال النبي ﷺ قال أجنبنا وأنا مع النبي ﷺ فجمعت خطبا فاحميت الماء فاغتسلت فأخبرت النبي ﷺ فلم يذكره علي رواه الطبراني بمعناه ولأنه صفة خلق عليها الماء أشبه ما لو برده (فهذا كله طاهر مطهر برفع الأحداث وبزيل الانجاس غير مكروه الاستعمال) لما ذكرنا

(مسألة) قال (وان سخن بنجاسة فهل يكره استعماله؟ على روايتين) الماء المسخن بالنجاسة ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) أن يتحقق وصولها اليه فهذا نجس أن كان بسيراً لما يأتي (الثاني) إن غلب على الظن أنها لا تصل اليه فهو طاهر بالأصل ولا يكره استعماله في أحد الوجهين اختاره الشريف أبو جعفر وابن عقيل لان احتمال وصول النجاسة اليه يبعد أشبه غير المسخن والثاني يكره لاحتمال النجاسة اختاره القاضي (الثالث) ما عدا ذلك ففيه روايتان (أحدهما) يكره وهو ظاهر المذهب لاجل النجاسة (والثانية) لا يكره كالتيمم قبلها وكالماء اذا شك في نجاسته وهذا مذهب الشافعي وذكر أبو الخطاب في الماء المسخن بالنجاسة روايتين على الإطلاق والله أعلم

(فصل) ولا يكره الوضوء والغسل بما زمر لما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ وقف بعرفة وهو مردوف أسامة بن زيد فذكر الحديث وفيه ثم أقاض رسول الله ﷺ فذما

أنها طهور يرتفع بها الحدث ويزال بها النجس ، ولا تصحاب الشافعي وجه في ماء الباقل المخلط وسائر من بلغنا قوله من أهل العلم على خلافهم . قال أبو بكر بن المنذر أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم أن الوضوء غير جائز بماء الورد وماء الشجر وماء العصفور ، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء ، ولأن الطهارة إنما تجوز بالماء وهذا لا يقع عليه اسم الماء بطلانه ^(١)

(الضرب الثاني) ماخالطه طاهر يمكن التحرز منه تغير إحدى صفاته - طعمه أو لونه أو ريحه . قال الباقل وماء الحمص وماء الزعفران ، واختلاف أهل العلم في الوضوء به واختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في ذلك فروي عنه لا تحصل الطهارة به وهو قول مالك والشافعي وإسحاق . قال القاضي أبو يعلى

بسجيل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ . رواه عبد الله بن أحمد في المسند عن غير أبيه وعنه يكره لقول العباس لأهلها لا تغتسل ، ولأنه أزال به مانعا من الصلاة أشبه ما أزال به النجاسة والاول أولى لما ذكرنا وكونه مباركا لا يمنع الوضوء به كالماء الذي وضع النبي ﷺ يده فيه

(فصل) إذا خالط الماء طاهر لم يغيره لم يمنع الطهارة . قال شيخنا لا نعلم فيه خلافا ، وحكي عن أم هانئ ، والزهرى في كسر بلت في ماء غيرت لونه أو لم يغيره لا يجوز الوضوء به والاول أولى لأنه طاهر لم يغير صفة الماء فلم يمنع كبقية الطهارات ، وقد اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم هو وزوجته من قصعة فيها أثر العجين . رواه النسائي

(فصل) إذا وقع في الماء ماء مستعمل عني عن يسيره . رواه إسحاق بن منصور عن أحمد ، وهذا ظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأنهم كانوا يتوضأون من الاقداح ويغتسلون من الجفان ، وقد اغتسل هو وعائشة من اناء واحد تختلف أيديهما فيه كل واحد منهما يقول لصاحبه «أبق لي» ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء ، فإن كثر الواقع فيه وتفاحش منع في إحدى الروايتين . وقال أصحاب الشافعي : إن كان الاكثر المستعمل منع وإلا فلا ، وقال ابن عقيل إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير الماء منع وإلا فلا . وما ذكرنا من الخبر وظاهر حال النبي ﷺ يمنع من اعتباره بالخل لسرعة نفوذه ومرايته فيؤثر قليلا في الماء والحديث دل على العفو عن اليسير مطلقا فينبغي أن يرجع في ذلك إلى العرف فما عد كثيرا وإلا فلا ، وإن شك في كثرته لم يمنع عملا بالاصل .

(فصل) فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته فكله بمائع آخر لم يغيره جاز الوضوء به في إحدى الروايتين لأنه طاهر لم يغير الماء فلم يمنع كالماء قدرأ يكفيه لطهارته (والثانية) لا يجوز لأننا نتيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع والاول أولى لأن المائع استهلك في الماء فسقط حكمه أشبهه ما لو كان الماء يكفيه لطهارته فزاده مائعا آخر وتوضأ منه وبقي قدر المائع

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (القسم الثاني ماء طاهر غير مطهر وهو ماخالطه طاهر فغير اسمه أو غلب على أجزائه أو طبخ فيه) وجملته أن كل ماء خالطه طاهر فغير اسمه حتى صار صبغا

(١) مدرك غير الجمهور
في هذا الماء المضاف أنه
ماء قطعاً خالطه طاهر
قليل لا يزيل قوته
المرادة للتطهير وإنما
يضاف إلى غيره للتمييز
كماء الورد وماء الزهر
فهو كالماء الذي يخالطها
ماء وطيب لا يخرج عن
كونها خمرأ فهو
كالضرب الثاني بخلاف
الخل والنبيد إذا حلأ أو
نخن فإنه لا يسمى ماء
البته بإطلاق ولا إضافة

وهي أصبح وهي المنصورة عند أصحابنا في الخلاف ، ونقل عن أحمد جماعة من أصحابه منهم أبو الحارث والميموني وإسحاق بن منصور جواز الوضوء به وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه لأن الله تعالى قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام في كل ماء لأنه نكرة في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تعم فلا يجوز التيمم مع وجوده ، وأيضاً قول النبي ﷺ في حديث أبي ذر « التراب كافيك ما لم تجد الماء » وهذا واجد للماء ، ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الادم والغالب أنها تغير الماء فلم ينقل عنهم تيمم مع وجود شيء من تلك المياه ، ولأنه طهور خالطه طاهر لم يسلبه اسم الماء ولا رفته ولا جريانه فأشبهه المتغير بالدهن - ووجه الاولى أنه ماء تغير بمخالطة ما ليس بطهور يمكن الاحتراز منه فلم يجوز الوضوء به كماء الباقل المغلي ، ولأنه زال عن إطلاقه فأشبهه المغلي . إذا ثبت هذا فإن أصحابنا لم يفرقوا بين المذرور في الماء مما يختلط بالماء كالزعفران والعصفر والاشنان ونحوه وبين الحبوب من الباقل والحصى والتمر كالتمر والزبيب والورق وأشياء ذلك ، وقال أصحاب الشافعي ما كان مذروراً منع إذا غير الماء وما عداه لا يمنع إلا أن ينحل في الماء ، وإن غيره من غير انحلال لم يسلب طهوريته لأنه تغير بمجاورة أشبه تغير الكافور ، وواقفهم أصحابنا في الحشب والعيذان وخالفوه في سائر ما ذكرنا لأن تغير الماء به إنما كان لا انفصال أجزاء منه إلى الماء وانحلالها فيه فوجب أن يمنع كالماء طبخ فيه ، ولأنه ماء تغير بمخالطة طاهر يمكن صونه عنه أشبه ما لو أغلي فيه

(الضرب الثالث) من المضاف ما يجوز الوضوء به رواية واحدة وهو أربعة أنواع (أحدها) ما أضيف إلى محله ومقره كماء النهر والبر وأشباههما لهذا لا ينفك منه ماء وهي إضافة إلى غير محاط وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم (الثاني) ما لا يمكن التحرز منه كالطحلب والخز وسائر ما ينبت في الماء وكذلك ورق الشجر الذي يسقط في الماء أو تحمله الريح فتلقيه فيه وما تجذبه السيول من العيذان والتبن نحوه فتلقيه في الماء وما هو قرار الماء كالكبريت والقار وغيرها إذا جرى عليه الماء فتغير به أو

أو خلا أو غلب على أجزائه فصيره حبراً أو طبخ فيه فصار مرقاً وتغير بذلك - الأنواع الثلاثة لا يجوز الغسل ولا الوضوء بها ، لأنهم فيه خلافاً إلا أنه حكي عن أصحاب الشافعي وجه في ماء الباقل المغلي أنه يجوز الوضوء به ، وحكي عن ابن أبي ليلى والاصم أنه يجوز الوضوء والنسل بالمياه المعتصرة وسائر أهل العلم على خلافهم لأن الطهارة إنما تجوز بالماء لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا لا يقيم عليه اسم الماء

(مسألة) (فإن غير أحد أوصافه - لونه أو طعمه أو ريحه فغيره روايتان)

(أحدهما) أنه غير مطهر وهو قول مالك والشافعي وإسحاق واختيار القاضي ، قال وهي المنصورة عند أصحابنا لأنه ماء تغير بمخالطة ما ليس بطهور يمكن الاحتراز عنه أشبه ماء الباقل المغلي . إذا ثبت هذا فإن أصحابنا لا يفرقون بين المذرور كالزعفران والاشنان وبين الحبوب من الباقل والحصى والتمر كالتمر والزبيب

كان في الأرض التي يقف الماء فيها وهذا كله يعني عنه لأنه يشق التحرز منه فإن أخذ شيء من ذلك فألقي في الماء وغيره كان حكمه حكم ما يمكن التحرز منه من الزعفران ونحوه لأن الاحتراز منه ممكن (الثالث) ما يوافق الماء في صفته الطهارة والطهورية كالتراب إذا غير الماء لا يمنع الطهورية لأنه طاهر مطهر كالماء فإن نحن بحث لا يجري على الأعضاء لم تجز الطهارة به لأنه طين وليس بماء ولا فرق في التراب بين وقوعه في الماء عن قصد أو غير قصد وكذلك الملح الذي أصله الماء كالبخري والملح الذي ينعد من الماء الذي يرسل على السبخة فيصير ملحاً فلا يسلب الطهورية لأن أصله الماء فهو كالجليد والتلج وإن كان معدنياً ليس أصله الماء فهو كالزعفران وغيره (الرابع) ما يتغير به الماء بمجاورته من غير مخالطة كالدهن على اختلاف أنواعه والظاهرات الصلبة كالعود والكافور والعنبر إذا لم يهلك في الماء ولم يمع فيه لا يخرج به عن إطلاقه لأنه تغير مجاورة أشبه ما لو تروح الماء بريح شيء على جانبه ولا نعلم في هذه الأنواع خلافاً . وفي معنى المتغير بالدهن ما تغير بالقطران والزفت والشمع لأن في ذلك دهنية يتغير بها الماء تغير مجاورة فلا يمنع كالدهن .

(فصل) والماء الآجن وهو الذي يتغير بطول مكثه في المكان من غير مخالطة شيء غيره باق على إطلاقه في قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على أن الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه جائز غير ابن سيرين فإنه كره ذلك وقول الجمهور أولى فإنه يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر كأن مائه ققاعة الحناء ولأنه تغير من غير مخالطة

والورق ونحوه وقال الشافعية ما كان مذروراً منع إذا غير وماعده لا يمنع إلا أن ينحل في الماء فإن غير ولم ينحل لم يسلب الطهورية كما لو تغير بالكافور وواقهم أصحابنا في الحشب والصيدان وخالفوا فيما ذكرنا لأن تغير الماء به إنما كان لاتصال أجزاء منه وانحلالها فيه فوجب أن يمنع كالمذرور وكما لو أغلي فيه

(فصل) ولم يفرق أصحابنا في التغير بين اللون والطعم والرائحة بل سوا بينهم قياساً لبعضها على بعض وشرط الحرقى الكثرة في الرائحة دون اللون والطعم لسرعة سرايتها ونفوذها ولكونها تحصل تارة عن مجاورة وتارة عن مخالطة فاعتبرت الكثرة ليعلم أنها عن مخالطة والرواية الثانية أنه باق على طهوريته نقله عن أحمد جماعة من أصحابنا أبو الحرث والميموني وإسحاق بن منصور وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه لأن الله تعالى قال (فلم نجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام في كل ماء لأنه نكرة في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تفيد العموم فلا يجوز التيمم مع وجوده وكذلك قول النبي ﷺ « التراب كافيك ما لم تجد الماء » وهذا ماء ولأنه ماء لم يسلبه اسمه ولا رفته ولا جريانه أشبه المتغير بالدهن فإن تغير وصفان من أوصافه أو ثلاثة وبقيت رفته وجريانه فذكر القاضي أيضاً في روايتين (إحداهما) يجوز الوضوء به لما ذكرنا فاشبه المتغير بالمجاورة

(فصل) وإذا كان على العضو طاهر كالزعفران والعجين فتغير به الماء وقت غسله لم يمنع حصول الطهارة به لأنه تغير في محل التطهير أشبه ما لو تغير الماء الذي تزال به النجاسة في محلها «مسألة» قال (وماسقط فيه مما ذكرنا أو من غيره وكان يسيراً فلم يوجد له طعم ولا لون ولا رائحة كثيرة حتى ينسب الماء إليه توضيء به)

(قوله) مما ذكرنا يعني بالاقلا والحص والورد والزعفران وغيره يعني من الطاهرات سواء وقوله حتى ينسب الماء إليه أي يضاف إليه على ما قدمنا واعتبر الكثرة في الرائحة دون غيرها من الصفات لأن لها سرية ونفوذا فأنها تحصل عن مجاورة تارة وعن مخالطة أخرى فاعتبر الكثرة فيها ليعلم أنها عن مخالطة قال ابن عقيل غير الحرق من أصحابنا ذهب إلى التسوية بين الرائحة واللون والطعم لأنها صفة من صفات الماء فاشبهت اللون والطعم وقال القاضي يجب التسوية بين الرائحة واللون والطعم فإن عني عن اليسير في بعضها عني عنه في بقيتها وإن لم يعف عن اليسير في بعضها لم يعف عنه في بقيتها وقد ذكرنا معنى يقتضي الفرق أن شاء الله تعالى - ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في جواز الوضوء بمخالطة طاهر لم يغيره إلا ما حكي عن أم هاني في ماء بل فيه خبر لا يتوضأ به ولعلها أرادت ما تغير به ،

ولأن الصعابة رضي الله عنهم كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الادم وهي تغير أوصاف الماء عادة ولم يكونوا يقيمون معها (والثانية) لا يجوز لأنه غالب على الماء أشبه ما زال اسمه أو طبخ فيه وقال ابن أبي موسى في الذي تغيرت إحدى صفاته بطاهر يجوز التوضؤ به عند عدم الماء المطلق في إحدى الروايتين (و) لا يجوز مع وجوده

(مسألة) قال (أو استعمل في رفع حدث أو طهارة مشروعة كال تجديد وغسل الجمعة)

اختلف المذهب في المنفصل من التوضيء عن الحدث والغسل من الجنابة فروي أنه طاهر غير مطهر وهو المشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي وإحدى الروايتين عن مالك لقول رسول الله ﷺ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » رواه أبو داود ولولا أنه يفيد منعاً لم ينه عنه ولأنه أزال به مانعاً من الصلاة أشبه ما لو غسل به النجاسة ، والرواية الثانية أنه مطهر وهو قول الحسن وعطاء والنخعي وأهل الظاهر والرواية الأخرى عن مالك ، والقول الثاني للشافعي وهو قول ابن المنذر ، ويروى عن علي وابن عمر فيمن نسي مسح رأسه إذا وجد بللاً في لحيته أجزأه أن يمسح رأسه بذلك البلل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الماء لا يجنب » وأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها رواها الإمام أحمد ولأنه ماء طاهر غسل به عضواً طاهراً أشبه ما لو تبرد به أو غسل به الثوب - أو نقول أدى به فرضاً فجاز أن يؤدي به غيره كالثوب يصبى فيه حراراً ، وقال أبو يوسف هو نجس وهو رواية

وحكى ابن المنذر عن الزهري في كسر بلت بالماء غيرت لونه أو لم تغير لونه لم يتوضأ به والذي عليه الجمهور أولى لانه طاهر لم يغير صفة الماء فلم يمنع كبقية الطاهرات اذا لم تغيره وقد اغتسل النبي ﷺ وزوجته من جفنة فيها أثر العجين رواء النسائي وابن ماجه والاثرم

(فصل) واذا وقع في الماء مائع لا يغيره لموافقة صفة صفة - وهذا يبعد إذ الظاهر انه لا بد أن ينفرد عنه بصفة - فيعتبر التغير بظهور تلك الصفة فان اتفق ذلك اعتبرناه بغيره مما له صفة تظهر على الماء كالخر اذا جني عليه دون الموضحة قومناه كأنه عبيد وإن شك في كونه يمنع بني على يقين الطهورية لانها الاصل فلا يزول عنها بالشك

(فصل) وان كان الواقع في الماء ماء مستعملاً عني عن يسيره قال إسحاق بن منصور قلت لاحد الرجل يتوضأ فينتضح من وضوئه في إنائه ؟ قال لأبأس به ، قال ابراهيم النخعي لا بد من ذلك . ونحوه عن الحسن . وهذا ظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لانهم كانوا يتوضؤون من الاقداح والاتوار ويغتسلون من الجفان . وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وميمونة من جفنة فيها أثر العجين واغتسل هو وعائشة من اناء واحد يختلف أيديهما فيه كل واحد منهما يقول لصاحبه أبق لي . ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء ، وان كثر الواقع وتفاحش منع على احدي الروايتين . وقال أصحاب الشافعي إن كان الأكثر المستعمل منع وإن كان الاقل لم يمنع

عن أبي حنيفة وذكره ابن عقيل قولاً لاحد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الغسل في الماء الراكد كنهيه عن البول فيه فاقضى ان الغسل فيه كالبول وكما لو غسل به نجاسة ولانه يسمى طهارة والطهارة لا تغفل إلا عن نجاسة لان تطهير الطاهر محال - ووجه طهارته ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على جابر من وضوءه إذ كان مريضاً وكان اذا توضأ يكادون يقتلون على وضوئه رواهما البخاري ولو كان نجساً لم يجوز فعل ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونسائه كانوا يغتسلون من الجفان ويتوضؤون من الاقداح ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء من المستعمل ولو كان نجساً لتنجس به الماء ولانه ماء طاهر لا في عضو طاهر أشبه ما لو تبرد به والدليل على طهارة أعضاء المحدث قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان المؤمن لا ينجس » متفق عليه ولانه لو مس شيئاً رطباً لم ينجسه ولو حمله مصل لم تبطل صلاته وقولهم انه نهى عن الغسل فيه كنهيه عن البول فيه قلنا يكفي اشتراكهما في أصل المنع من التطهر به ولا يلزم اشتراكهما في التنجيس وانما سمي الوضوء والغسل طهارة لكونه يطهر عن الذنوب والآثام كما جاء في الاخبار لما ذكرنا من الأدلة وجميع الاحداث سواء فيما ذكرنا الغسل والوضوء والحيض والنفاس وكذلك المنفصل من غسل الميت اذا قلنا بطهارته فأما المنفصل من غسل الذمية من الحيض فروي انه مطهر لانه لم يزل مانعاً من الصلاة أشبه المتبرد وروي انه غير مطهر لانه زال به المانع من وطء الزوج فأما ما اغتسلت به من الجنابة فهو مطهر وجهاً واحداً

وقال ابن عقيل إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير الماء منع والا فلا . وما ذكرنا من الخبر وظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمنع من اعتباره بالخل لأنه من أسرع المائعات نفوذاً وأبلغها سرية فيؤثر قليله في الماء والحديث دل على العفو عن بسيره فإذا يرجع في ذلك إلى العرف فما كان كثيراً متفاحشاً منع وإلا فلا ، وإن شك فالأمر باق على الطهورية لأنها الأصل فلا يزول عنها بالشك (فصل) فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته فكله بمنع لم يغيره جاز الوضوء به في إحدى الروايتين لأنه طاهر لم يغير الماء فلم يمنع كما لو كان الماء قدراً يجزي في الطهارة (والثانية) لا يجوز لانتنا تيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع (والأولى) أولى لأنه لا تظهر صفة المائع على الماء صار حكم الجميع حكم الماء وما ذكرناه للرواية الثانية يبطل بما إذا كان الماء قدراً يجزي في الطهارة فخطئه بمنع ثم توضحاً به وبقي قدر المائع أو دونه فإنه يجوز مع العلم بأن المستعمل بعض الماء وبعض المائع ، وكذلك الباقي لاستحالة انفراد الماء عن المائع والله أعلم

(فصل) ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بطاهر إلا أن يكون حاراً يمنع اسبغ الوضوء لحرارته ، ومن روي عنه أنه رأى الوضوء بالماء المسخن عمر وابنه وابن عباس وأنس رضي الله عنهم وهو قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعهم غير مجاهد ولا معنى لقوله فإن زيد بن أسلم رضي الله عنه روى أن عمر كان له قمعة يسخن فيها الماء ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل

لأنه لم يؤثر شيئاً ويحتمل أن يمنع استعماله كالمسألة

(فصل) فأما المستعمل في طهارة مشروعة كالتجديد وغسل الجمعة والاحرام وسائر الاغتسالات المستحبة والغسلة الثانية والثالثة والوضوء ففيه روايتان (أظهرهما) طهوريته لأنه لم يرفع حدثاً ، ولم يزل نجساً أشبه التبرد ، (والثانية) تسلب طهوريته لأنه استعمال في طهارة مشروعة أشبه المستعمل في رفع الحدث ، فإن لم تكن الطهارة مشروعة لم يؤثر في الماء استعماله فيها شيئاً كالتبرد ولا نعلم خلافاً في المستعمل في التبرد والتنظيف لأنه باق على إطلاقه

(مسئلة) قال (أو غمس فيه يده قائم من نوم الليل قبل غسلها ثلاثاً قبل يسلب طهوريته؟ على روايتين) المراد باليد ههنا اليد إلى الكوع لما نذكره في التيمم فتى غمس القائم من نوم الليل يده في الماء اليسير قبل غسلها ثلاثاً ففيه روايتان (أحدهما) لا يسلب الطهورية وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لأن الماء قبل الغمس كان طهوراً فيبقى على الأصل ، ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن غمس اليد كان لوم النجاسة فالوم لا يزيل الطهورية كما لم يزل الطهارة وإن كان تعبداً اقتصر على مورد النص وهو مشروعية الغسل (والرواية الثانية) أن يسلب الطهورية لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها الاناء ثلاثاً ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » رواه مسلم ورواه البخاري ولم يذكر ثلاثاً ، فلو أنه يفيد منعاً لم ينع عنه ظاهره وأعلى

حاما بالجحفة. وذكر ابن عقيل حديثا عن شريك رحال النبي ﷺ قال: أجنبنا وأنامع النبي ﷺ فجمعت حطباً فأحيت الماء فاعتسلت فأخبرت النبي ﷺ فلم ينكر علي. ولأنها صفة خلق عليها الماء فأشبهه ما لو برده

(فصل) ولا تكره الطهارة بالماء المشمس وقال الشافعي تكره الطهارة بما قصد إلى تسميته في الأواني ولا أكرهه إلا من جهة الطب ^(١) لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وقد سخنت له الماء في الشمس فقال « لا تفعل يا حميراء فإنه يورث البرص » واختاره أبو الحسن النخعي - ولنا أنه سخن بطاهر أشبه ما في البرك والأنهار وما سخن بالنار وما لم يقصد تسميته فإن الضرر لا يختلف بالقصد وعدمه . والحديث غير ثابت برويه خالد بن اسماعيل وهو متروك الحديث وعمر بن محمد الأعمش وهو منكر الحديث قاله الدارقطني قال ولا يصح عن الزهري وحكي عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيرا في الضرر

(فصل) فأما الماء المسخن بالنجاسة فهو على ثلاثة أقسام (أحدها) أن يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء فينجسه إذا كان يسيرا (والثاني) أن لا يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء والحائل غير حصين فلما على أصل الطهارة وبكره استعماله وقال الشافعي لا يكره لأن النبي ﷺ دخل حماما بالجحفة

قال : أحب إلي أن يريقه إذا غمس يده فيه وهو قول الحسن وذلك لما روى أبو حفص العكبري عن النبي ﷺ « فإن أدخلها قبل الغسل أراق الماء » فيحتمل وجوب إراقته فلا يجوز استعماله لأنه مأمور بإراقته أشبه الخمر ، ويحتمل أن لا تجب إراقته ويكون طاهراً غير مطهر كالاستعمل في رفع الحدث والاول اختيار ابن عقيل ، وهل يكون غمس بعض اليد كغمس الجيم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون وهو قول الحسن لأن الحديث ورد في غمس جميع اليد وهو تعبد لا يلزم من كون الشيء مانعا كون بعضه مانعا كما لا يلزم من كون الشيء سببا كون بعضه سببا والله أعلم (والثاني) حكم البعض حكم الكل لأن ما تعلق المنع بجميعه تعلق ببعضه كالحدث والنجاسة ، وغمسها بعد غسلها دون الثلاث كغمسها قبل غسلها سببا لبقاء النهي

(فصل) ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو مشدودة في جراب أو مكتوفة لمعوم الأخبار ولأن الحكم إذا علق على المظنة لم يعتبر حقيقة الحكمة كالعدة الواجبة لاستبراء الرحم في حق الصغيرة والآيسة وربما تكون يده نجيصة قبل نومه فينسى نجاستها لطول نومه على أن الظاهر عند من أوجب الغسل أنه تعبد لا لعللة التنجيس ولهذا لم نحكم بنجاسة اليد فيعزم الوجوب كل من تناوله الخبر . وقال ابن عقيل لا يجب الغسل إذا كان مكتوفاً أو كانت يده في جراب لزال احتمال النجاسة الذي لاجله شرع الغسل والاول أولى لما ذكرنا . ولا يجب غسل اليد عند القيام من نوم النهار رواية واحدة وسوى الحسن

« ١ » قيسوا

الأواني بالمعادن
المنظفة كالنحاس لما
يتحلل من صدئها في
الماء وصدأ النحاس
والرصاص سام باتفاق
الأطباء فينبغي تقييد
الاحتراز منه بذلك

ولنا أنه ماء تردد بين الطهارة والنجاسة مع وجود سببها أقل أحواله الكراهة والحديث لا يثبت عن النبي ﷺ وإنما روى عن ابن عباس ولم يثبت أن الوقود كان نجسا ولا أن الحائل كان غير حصين والحديث قضية في عين لا يثبت به نفي الكراهة إلا في مثلها ولا يثبت به نفي الكراهة على الإطلاق^(١) (القسم الثالث) إذا كان الحائل حصينا فقال القاضي يكره واختار الشريف أبو جعفر وابن عقيل أنه لا يكره لأنه غير متردد في نجاسته بخلاف التي قبلها؛ وذكر أبو الخطاب في كراهة المسخن بالنجاسة روايتين على الإطلاق (فصل) ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم لأنه ماء طهور فأشبهه سائر المياه وعنه يكره أقول العباس: لا أحلها للمغتسل لكن للمحرم حل وبل. ولأنه يزيل به مانعان الصلاة أشبه إزالة النجاسة به والاول أولى وقول العباس لا يؤخذ بصريحه في التحريم في غيره أولى وشرفه لا يوجب الكراهة لاستعماله كالماء الذي وضع فيه النبي ﷺ كفه أو اغتسل منه

«١» فيه أن الأصل عدم الكراهة وهي حكم شرعي يتوقف على الدليل

(فصل) الذائب من الثلج والبرد طهور لأنه ماء نزل من السماء وفي دعاء النبي ﷺ «اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد» متفق عليه. فان أخذ الثلج فأمره على أعضائه لم تحصل الطهارة به ولو انبل به العضو لان الواجب الغسل وأقل ذلك أن يجري الماء على العضو إلا أن يكون خفيفا فيذوب ويجري ماؤه على الأعضاء فيحصل به الغسل فيجزئه

(مسألة) قال (ولا يتوضأ بماء قد وضى به)

يعني الماء المنفصل عن أعضاء المتوضي. والمغتسل في معناه. وظاهر المذهب ان المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر لا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا. وبه قال الليث والاوزاعي وهو المشهور عن أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وظاهر مذهب الشافعي وعن أحمد رواية أخرى أنه طاهر مطهر وبه قال الحسن وعطاء والنخعي والزهري ومكحول وأهل الظاهر، والرواية الثانية لمالك والقول الثاني للشافعي. وروي عن علي وابن عمر وأبي امامة فيمن نسي مسح رأسه إذا وجد بللا في لحيته أجزأه أن يمسح رأسه بذلك البلل، ووجه ذلك أن النبي ﷺ قال «الماء

بين نوم الليل والنهار. ولنا ان في الخبر ما يدل على تخصيصه بنوم الليل وهو قوله «فان أحدكم لا يدري أين باتت يده» والمبيت يكون في الليل خاصة ولا يصح قياس نوم النهار على نوم الليل لوجبه (أحدهما) ان الغسل وجب تعبد أقل ما قاس عليه (الثاني) ان نوم الليل يطول فيكون احتمال اصابته يده للنجاسة فيه أكثر (فصل) واختافوا في النوم الذي يتعلق بهذا الحكم فذكر القاضي أنه النوم الذي ينقض الوضوء وقال ابن عقيل هو ما زاد على نصف الليل لأنه لا يكون باثنا إلا بذلك بدليل أن من دفع من مزدلفة قبل نصف الليل فعليه دم بخلاف من دفع بعده وما قاله يعطل بمن وأفاها بعد نصف الليل فانه لا يجب عليه دم مع كونه أقل من نصف الليل - ونجس النية للغسل في أحد الوجبين عند من أوجبه طهارة تعبد

لا يجنب ، وقال « الماء ليس عليه جنابة » وروي أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فزأى لمعة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها رواها الامام أحمد في المسند وابن ماجه وغيرهما ولانه غسل به محل طاهر فلم تزل به طهوريته كما لو غسل به الثوب ولانه لاقي محلاً طاهراً فلا يخرج عن حكمه بتأدية الغرض به كالثوب يصلي فيه مراراً

وقال أبو يوسف هو نجس وهو رواية عن أبي حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة » رواه أبو داود فاقضى ان الغسل فيه كالبول فيه ولانه يسمى طهارة والطهارة لا تكون إلا عن نجاسة إذ تطهر الطاهر لا يغفل

ولنا على طهارته ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه رواه البخاري ولانه صلى الله عليه وسلم صب على جابر من وضوئه إذ كان مريضاً ولو كان نجساً لم يجوز فعل ذلك - ولان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونسائه كانوا يتوضؤون في الاقداح والاتوار ويغتسلون في الجفان ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء من المستعمل ولهذا قال ابراهيم النخعي ولا بد من ذلك فلو كان المستعمل نجساً لنجس الماء الذي يقع فيه . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قدمت اليه امرأة من نسائه قصعة ليتوضأ منها فقالت امرأة : اني غمست يدي

أشبه الوضوء والغسل (والثاني) لا يفتر لانه علل بوم النجاسة ولا تعتبر في حقيقتها النية فالوهم أولى ولانه أتى بما أمر به وهو الغسل وفعل المأمور به يتمي الاجزاء ، ولا يفتر الغسل الى تسمية وقال أبو الخطاب يفتر قياساً على الوضوء وهو بعيد لأن التسمية إن وجبت في الوضوء وجبت تعبداً فلا يقاس عليه لان من شرط صحة القياس كوز المعنى معقولاً ليمكن تعدية الحكم والله أعلم ، قال ابن عقيل ويستحب تقديم اليمنى على اليسرى في غسل اليدين لان النبي ﷺ كان يحب اليمنى في طهوره وفي شأنه كله (فصل) فان كان القائم من نوم الليل صبيحاً أو مجنوناً أو كافراً ففيه وجهان ، أحدهما : هو كالمسلم البالغ العاقل لانه لا يدري أين باتت يده . والثاني لا يؤثر لان الغسل وجب بالخطاب تعبداً ولا خطاب في حق هؤلاء ولا تعبد^(١)

(فصل) اذا وجد ماء قليلاً وبداء نجستان وليس معه ما يفترق به فان أمكنه أن يأخذ بغيره ويصب على يديه أو بغمس خرقة أو غيرها ويصب على يديه فعل وإن لم يمكنه يتيمم كيلاً ينجس الماء ويتنجس به فان كان لم يغسل يديه من نوم الليل فمن قال ان غمسهما لا يؤثر قال يتوضأ ومن جعله مؤثراً قال يتوضأ ويتيمم معه ، ولو استيقظ المحبوس من نومه فلم يدر أهو من نوم النهار أو الليل لم يلزمه غسل يديه لان الاصل عدم الوجوب

(فصل) فان توضأ القائم من نوم الليل من ماء كثير أو اغتسل منه بغمس أعضائه فيه ولم ينو غسل اليد من نوم الليل فعند من أوجب النية لا يرتفع حدثه ولا يجزئه من غسل اليد من النوم لانه

(١) الحديث

في غسل اليدين خارج

الاناء لمن قام من

النوم قد علل في

بعض رواياته بقوله

« ص » فإنه لا يدري

أين باتت - أو - أين

طافت يده ووضحه

الشافعي وغيره بأنهم

كانوا يستنجون

بالحجارة فاذا ناموا

عرقوا فرمما تصيب

يد أحدكم موضع

النجاسة فالامر

للاحتياط لا للتعبد

وهو عند جمهور

السلف والخلف

للاستحباب ونظيره

المجد بن تيمية بحديث

« اذا استيقظ أحدكم

من منامه فليستثر

ثلاث مرات فان

الشیطان يبیت علی

خياشيمه » متفق عليه

ولم يذهب الى

وجوب الاستنثار احد

فيها وأنا جنب فقال « الماء لا ينجب » ورواه الامام أبو عبدالله في المسند « الماء لا ينجس » وعندما الحدث يرتفع من غير نية ولانه ماء طاهر لاقي محلاً طاهراً فكان طاهراً كالذي غسل به الثوب الطاهر والدليل على ان الحدث طاهر ماروي أبو هريرة رضي الله عنه قال لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب فامحنت منه فاغتسلت ثم جئت فقال « أين كنت يا أبا هريرة؟ » قلت يا رسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك فذهبت فاغتسلت ثم جئت فقال « سبحان الله! المسلم لا ينجس » متفق عليه ولانه لو غمس يده في الماء لم ينجسه ولو مس شيئاً رطباً لم ينجسه ولو حمله مصل لم تبطل صلاته وقولهم انه نهى عن الغسل من الجنابة في الماء الدائم كنهيه عن البول فيه قلنا النهي يدل على انه يؤثر في الماء وهو المنع من التوضؤ به والاقتران يقتضي التسوية في أصل الحكم لا في تفصيله وانما سمي الوضوء والغسل طهارة لكونه ينقي الذنوب والآثام كما ورد في الاخبار بدليل ما ذكرنا . اذا ثبت هذا فالدليل على خروجه عن الطهورية قول النبي ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » رواه مسلم . منع من الغسل فيه كنهه من البول فيه فلو لا انه يفيد منعا لم ينه عنه ولانه أزيل به مانع من الصلاة فلم يميز استعماله في طهارة أخرى كالمستعمل في إزالة النجاسة

(فصل) وجميع الاحداث سواء ، فيما ذكرنا - الحدث الاصفر والجنابة والحيض والنفاس وكذلك المنفصل من غسل الميت اذا قلنا بطهارته واختلفت الرواية في المنفصل عن غسل الذمية من الحيض فروي أنه مطهر لانه لم يزل مانعا من الصلاة أشبه ماء تبرده ، وروي أنه غير مطهر لأنها أزالته به المانع من وطء الزوج أشبه ما لو اغتسلت به مسلمة ، فان اغتسلت به من الجنابة كان مطهراً وجهاً

لم ينوه لان غسلها إما أنه وجب تعبداً أو لوم النجاسة وبقاء النجاسة على العضو لا تمنعه من ارتفاع الحدث بدليل أنه لو غسل يده أو أنفه في الوضوء وهو نجس لارتفع حدثه وكذلك بقاء حدث لا يمنع من ارتفاع حدث آخر بدليل ما لو توضأ الجنب ينوي رفع الحدث الاصفر أو اغتسل ينوي الكبرى وحدها فانه يرتفع أحد الحدثين دون الآخر وهذا لا يخرج عن شبهه بأحد الامرين والله أعلم

(فصل) اذا اغمس الجنب أو المحدث في ماء دون القلتين ينوي رفع الحدث صار مستعملاً ولم يرتفع حدثه وقال الشافعي بصير مستعملاً ويرتفع حدثه لانه انما يصير مستعملاً بارتفاع حدثه فيه ولنا قول رسول الله ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ولانه بأول جزء انفصل عنه صار مستعملاً فلم يرتفع الحدث عن سائر البدن كما لو اغتسل به شخص آخر فان كان الماء قلتين فصاعداً ارتفع الحدث والماء باق على اطلاقه لانه لا يحمل الحدث (فصل) اذا اجتمع ماء مستعمل الى قلتين مطهرتين صار الكل طهوراً لان المستعمل لو كان نجساً لم يؤثر في القلتين فالمستعمل أولى وإن انضم الى مادون القلتين ولم يبلغ الجيم قلتين فقد ذكرناه وإن بلغ قلتين باجماعه فيكذلك ويحتمل أن يزول المنع لحدث القلتين - وإن انضم مستعمل الى مستعمل

واحد لأنه لم يزل مانعاً من الصلاة ولا استعمال في عبادة أشبه ما لو تبرد به - ويحتمل أن يمنع استعماله لأنه استعمال في الغسل من الجنابة أشبه ما لو اغتسلت به مسلة

(فصل) وإن استعمال في طهارة مستحبة غير واجبة كالتهجد والغسل الثانية والثالثة في الوضوء والغسل للجمعة والعيد وغيرهما ففيه روايتان (أحدهما) أنه كالمستعمل في رفع الحدث لأنها طهارة مشروعة أشبه ما لو اغتسل به من جنابة (والثانية) لا يمنع لأنه لم يزل مانعاً من الصلاة أشبه ما لو تبرد به فإن لم تكن الطهارة مشروعة لم يؤثر استعمال الماء فيها شيئاً وكان كما لو تبرد به أو غسل به ثوبه ولا تختلف الرواية أن ما استعمال في التبرد والتنظيف أنه باق على إطلاقه ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل) فأما المستعمل في تعبد من غير حدث كغسل اليدين من نوم الليل، فإن قلنا ليس ذلك بواجب لم يؤثر استعماله في الماء، وإن قلنا بوجوبه فقال القاضي هو طاهر غير مطهر وذكر أبو الخطاب فيه روايتين (أحدهما) أنه يخرج عن إطلاقه لأنه مستعمل في طهارة تعبد أشبه المستعمل في رفع الحدث، ولأن النبي ﷺ نهى أن يمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل غسلها فدل ذلك على أنه يفيد منعاً (والرواية الثانية) أنه باق على إطلاقه لأنه لم يرفع حدثاً أشبه بالتبرد به وعلى قياسه المستعمل في غسل الذكر والأنثيين من المذي إذا قلنا بوجوبه لأنه في معناه

ولم يبلغ القلتين فالجميع مستعمل، وإن بلغ قلتين ففيه احتمالان لما ذكرنا
(مسئلة) (وإن أزيلت به النجاسة فانفصل متبرراً أو قبل زوالها فهو نجس)
أما إذا انفصل متبرراً بالنجاسة فلا خلاف في نجاسته، وأما إذا انفصل غير متغير مع بقاء النجاسة فهو مبني على تنجس الماء القليل لمجرد ملاقة النجاسة من غير تغيير وسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى
(مسئلة) قال (وإن انفصل غير متغير بعد زوالها فهو طاهر)

رواية واحدة إن كان المحل أرضاً، وقال أبو بكر إنما يحكم بطهارته إذا كانت قد نشفت أعيان البول، فإن كانت أعيانها قائمة فجرى الماء عليها فطهرها وفي المنفصل روايتان كثير الأرض. وثنا قول النبي ﷺ «صبوا على بول الأعرجي ذنوباً من ماء» متفق عليه أمر بذلك لتطهير مكان البول فلو كان المنفصل نجساً لكان تكثيراً للنجاسة ولم يفرق بين نشافه وعدمه والظاهر أنه إنما أمر غيب البول
(مسئلة) (وإن كان غير الأرض فهو طاهر في أصح الوجهين) وهو مذهب الشافعي لأنه انفصل عن محل محكوم بطهارته أشبه المنفصل من الأرض، ولأن المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر بالاجتماع كذلك المنفصل (والوجه الثاني) أنه نجس وهو قول أبي حنيفة واختيار ابن حامد لأنه لا يلقى نجاسة أشبه ما لو انفصل قبل زوالها أو وردت عليه وهل تكون طهوراً؟ على وجهين بناءً على المستعمل في رفع الحدث
(مسئلة) (وإن خلت بالطهارة منه امرأة فهو طهور) بالأصل لأنه يجوز لها أن تتوضأ به ولغيرها من النساء - أشبه الذي لم تحل به ولا يجوز للرجل الطهارة به في ظاهر المذهب لما روى الحكم بن عمرو

(فصل) إذا انغمس الجنب أو المحدث فيما دون القلتين ينوي رفع الحدث صار مستعملاً ولم يرتفع حدثه . وقال الشافعي : يصير مستعملاً ويرتفع حدثه لأنه إنما يصير مستعملاً بارتفاع حدثه فيه ولنا قول رسول الله ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » رواه مسلم والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ولأنه بانفصال أول جزء من الماء عن بدنه صار الماء مستعملاً فلم يرتفع الحدث عن سائر البدن كما لو اغتسل فيه شخص آخر فإن كان الماء قلتين فصاعداً ارتفع حدثه ولم يتأثر به الماء لأنه لا يحمل الحدث (فصل) إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين غير مستعمل صار الكل طهوراً لأنه لو كان المستعمل نجساً لكان الكل طهوراً فالمستعمل أولى ، وإن انغم إلى مادون القلتين وكثر المستعمل ولم يبلغ قلتين منع ، وإن بلغ قلتين باجماعه فكذلك ، ويحتمل أن يزول المنع لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وإن انضم مستعمل إلى مستعمل ولم يبلغ القلتين فهو باق على المنع ، وإن بلغ قلتين ففيه وجهان لما ذكرنا

الفغاري قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة رواه الترمذي (١) وقال حديث حسن . قال أحمد جماعة كرهوه منهم عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مرجس وخصصناه بالخلو لقول عبد الله بن مرجس توضأ أنت ههنا وهي ههنا ، فأما إذا خلت به فلا تقر به ومعنى الخلو أن لا يشاهدها انسان تخرج بحضوره عن الخلو في النكاح ، وذكر القاضي أنها لا تخرج عن الخلو ما لم يشاهدها رجل مسلم ، وذكر ابن عقيل في معنى الخلو أن لا يشاركها أحد في الاستعمال وفيه رواية أخرى أنه يجوز للرجل أن يتطهر به لما روت ميمونة قالت أجنبيت فاغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة فجاء النبي ﷺ ليغتسل منه فقلت إني اغتسلت منه فقال « الماء ليس عليه جنابة » رواه أبو داود (٢) والظاهر خلوها به لأن العادة أن الانسان يقصد الخلو في غسل الجنابة وهذا أقيس إن شاء الله تعالى فإن خلت به في إزالة النجاسة فقال ابن حامد فيه وجهان (أظهرهما) جواز الوضوء به لأن الأصل الجواز وإن خلت بالطهارة في بعض أعضائها أو في تجديد طهارة واستنجاء ففيه وجهان (أحدهما) المنع قياساً على الوضوء (والثاني) لا يمنع لأن الطهارة المطلقة تنصرف إلى طهارة الحدث الكاملة فإن خلت به الذميمة في غسل الحيض ففيه وجهان (أحدهما) المنع كالمسألة لأنها أدنى منها وأبعد من الطهارة وقد تعلق به إباحة وطنها (والثاني) الجواز لأن طهارتها لا تصح ، وكذلك النفاس والجنابة ، ويحتمل التفرقة بين الحيض والنفاس وبين الجنابة لأن الجنابة لم تغد إباحة ولم تصح فهي كالبرد والله أعلم وإنما تؤثر خلوتها في الماء اليسير لأن النجاسة لا تؤثر في الماء الكثير فهذا أولى ويجوز غسل النجاسة به وذكر القاضي وجهاً أنه لا يجوز للرجل غسل النجاسة به لأن ما لا يجوز الوضوء به لا يجوز غسل النجاسة به كالحلل ويمكن القول بموجبه فإن هذا يجوز للمرأة الطهارة به

«١» بل رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وفي تصحيحه خلاف

«٢» وكذا أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح ولكن بإيهام زوج النبي (ص) ميمونة وهي المرادة به فقد رواه ابن عباس وهي خالته وقد روى عنه أحمد ومسلم أن النبي (ص) كان يغتسل بفضل ميمونة

(فصل) ويجوز للرجل والمرأة أن يغتسلوا ويتوضأ من أنا . واحد من غير كراهة لأن النبي ﷺ

(مسألة) قال (وإذا كان الماء قلتين وهو خمس قرب فوقعت فيه نجاسة فلم يوجد

لها طعم ولا لون ولا رائحة فهو طاهر)

القلة هي الجرة سميت قلة لأنها تقل بالأيدي أي تحمل ومنه قوله تعالى (حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً) ويقع هذا الاسم على الكبيرة والصغيرة والمراد بها هاهنا قلتان من قلال هجر وهما خمس قرب كل قربة مائة رطل بالعراقي فتكون القلتان خمسمائة رطل بالعراقي هذا ظاهر المذهب عند أصحابنا وهو مذهب الشافعي لأنه روي عن ابن جريج أنه قال رأيت قلال هجر القلة تسم قربتين أو قربتين وشيئاً والاحتياط أن يجعل قربتين ونصفاً وروى الأثرم وإسماعيل بن سعيد عن أحمد أن القلتين أربع قرب وحكاة ابن المنذر عن أحمد في كتابه وذلك لما روى الجوزجاني بإسناده عن يحيى بن عقيل قال رأيت قلال هجر وأظن كل قلة تأخذ قربتين وررني نحو هذا عن ابن جريج وانفق القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقدير كل قربة بمائة رطل بالعراقي ولا أعلم بينهم في ذلك خلافاً ولعلهم أخذوا ذلك من اختبر قرب الحجاز وعرف أن ذلك مقدارها وإنما خصصنا هذا بقلال هجر لوجهين (أحدهما) أنه قد روي في حديث مينا رواه الخطابي في معالم السنن بإسناده إلى ابن جريج عن النبي ﷺ مرسل « إذا كان الماء قلتين بقلال هجر » وذكر الحديث (والثاني) أن قلال هجر أكبر ما يكون من القلال وأشهرها في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الخطابي قال وهي مشهورة الصنعة معلومة

كان بغسل هو وزوجته من إناء واحد يفترقان منه جميعاً رواه البخاري

(فصل) ولا يجوز رفع الحدث إلا بالماء ولا يحصل بماء سواه وبهذا قال مالك والشافعي وروى عن علي رضي الله عنه وليس بثابت أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنيذ وبه قال الحسن وقال عكرمة النيز وضوء من لم يجد الماء وقال إسحاق النيز حلوا أعجب إلي من التيمم وجمعهما أحب إلي وعن (أبي حنيفة) كقول عكرمة وقيل عنه يجوز الوضوء بنيذ التمر إذا طبخ واشتد عند عدم الماء في السفر لما روى ابن مسعود أنه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فأراد أن يصلي صلاة الفجر فقال « أمعك وضوء ؟ » قال لا معي اداوة فيها نيذ فقال تمر طيبة وماء طهور « ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) أوجب الاتقال إلى التيمم عند عدم الماء، ولأنه لا يجوز الوضوء به في الحضر ولا مع وجود الماء فاشبه الخل والمرق وحديثهم لا يثبت لأن روايه أبو زيد وهو مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث ولا يعرف بصحة عبد الله قاله الترمذي وابن المنذر وروى مسلم بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال لم أكن مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ووددت أني كنت معه . فاما غير النيز فلا نعلم بين أهل العلم خلافاً أنه لا يجوز به وضوء ولا غسل غير ما ذكرناه في الماء المختصر فيما مضى والله أعلم

المقدار لا يختلف كما لا يختلف الصبغان والمكاييل ولأن الحد لا يقع بالمجهول وقال أبو عبيد هي الحباب وهي مستفيضة معروفة فينبغي أن يحمل لفظ القلتين عليها لشهرتها وكبرها فإن كل معدود جعل مقدارا وحداً لم يتناول إلا أكبرها لأنها أقرب إلى العلم وأقل في العدد ولذلك جعل نصاب الزكاة بالأوسق دون الأصم والامداد. قد دلت هذه المسألة بصريحها على أن ما بلغ القلتين فلم يتغير بما وقع فيه لا ينجس وبمفهومها على أن ما تغير بالنجاسة نجس وإن كثر وإن مادون القلتين ينجس بمجرد ملاقة النجاسة وإن لم يتغير. فاما نجاسة ما تغير بالنجاسة فلا خلاف فيه. قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقت فيه نجاسة فغيرت الماء طمها أو لونا أو رائحة أنه نجس مادام كذلك وقد روى أبو امامة الباهلي أن النبي ﷺ قال « الماء طهور لا ينجسه شيء » إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » رواه ابن ماجه وقال حرب بن اسماعيل سئل أحمد عن الماء إذا تغير طعمه وريحه قال لا يتوضأ به ولا يشرب وليس فيه حديث ولكن الله تعالى حرم الميتة فإذا صارت الميتة في الماء فتغير طعمه أو ريحه فذلك طعم الميتة وريحها فلا يحمل له وذلك أمر ظاهر وقال الخلال إنما قال أحمد ليس فيه حديث لأن هذا الحديث يرويه سليمان بن عمر ورشدين بن سعد وكلاهما ضعيف وابن ماجه رواه من طريق رشدين - وأما مادون القلتين إذا لاقته النجاسة فلم يتغير بها فالمشهور في المذهب أنه ينجس وروي عن ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو عبيد وروي عن

(فصل) قال رضي الله عنه (القسم الثالث ماء نجس وهو ما تغير بمخالطة النجاسة) كل ماء تغير بمخالطة النجاسة فهو نجس بالإجماع حكاه ابن المنذر فإن لم يتغير وهو يسير فهل ينجس على روايتين (إحداهما) ينجس وهو ظاهر المذهب روي ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وإسحاق لما روى ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ وهو يستل عن الماء يكون بالفلأ من الأرض وما ينوبه من الدواب والسباع فقال رسول الله ﷺ « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي ونحوه القلتين يدل على تنجيس مادونهما وإلا لم يكن التحديد مفيداً وصح نهي النبي ﷺ القائم من نوم الليل عن غمس يده في الماء قبل غسلها فدل على أنه يفيد منعاً وأمر النبي ﷺ بغسل الأناء من لوغ الكلب وارقة سوره ولم يفرق بين ما تغير وبين ما لم يتغير مع أن الظاهر عدم التغير (والرواية الثانية) أن الماء لا ينجس إلا بالتغير روي ذلك عن حذيفة وأبي هريرة وابن عباس والحسن وهو مذهب مالك والثوري وابن المنذر وروي أبضاً عن الشافعي لما روى أبو امامة قال قال رسول الله ﷺ « الماء لا ينجسه شيء » إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » رواه ابن ماجه والدارقطني وروي أبو سعيد قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة؟ وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب النتن قال « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وصححه الامام أحمد (مسألة) قال (وإن كان كثيراً فهو طاهر ما لم تكن النجاسة بولاً أو عذرة)

أحمد رواية أخرى أن الماء لا ينجس الا بالتغير قليله وكثيره ، وروي ذلك عن حذيفة وأبي هريرة وابن عباس قالوا : الماء لا ينجس ، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعطاء وجابر ابن زيد وابن أبي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المنذر وهو قول الشافعي لحديث أبي أمامة الذي أوردناه وروى أبو سعيد قال قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة؟ - وهي بئر يلتقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن - فقال «ان الماء طهور لا ينجسه شيء» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الحلال قال أحمد حديث بئر بضاعة صحيح ^(١) وروي أن النبي ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحمر وعن الطهارة بها فقال « لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير طهور » ^(٢) ولم يفرق بين القليل والكثير ولأنه لم يظهر عليه إحدى صفات النجاسة فلم ينجس بها كالزائد عن القلتين - ووجه الرواية الأولى ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع فقال « إذا كان للماء قلتين لم يحمل الخبث » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وفي لفظ « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » وتحديد به بالقلتين يدل على أن ما دونهما ينجس إذ لو استوى حكم القلتين وما دونهما لم يكن التحديد مفيداً وصح أن النبي ﷺ قال « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده » فلو لا أنه يفيد منعا لم ينع عنه وأمر النبي ﷺ بغسل الأنا من ولوغ الكلب وإراقة سوره ولم يفرق بين ما تغير وما لم يتغير مع

١ لكن أعلاه
ابن القطان بجهالة
راويها عن أبي سعيد
واختلاف الرواة
في اسمه واسم أبيه
وأجيب بأن هذه
ليست علة وله طريق
آخر

٢ الرواية «ولأنما
بقي شراب وطهور»
رواه الدارقطني
والبيهقي في المعرفة
وقال له أسانيد اذا
ضم بعضها الى بعض
كانت قوية

بغير خلاف في المذهب روي ذلك عن عبد الله بن عمر وهو قول الشافعي وروي عن ابن عباس قال إذا كثر الماء ذنوبين لم يحمل الخبث وقال عكرمة ذنوباً أو ذنوبين وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الماء الكثير ينجس بالنجاسة من غير تغيير الا أن يبلغ حداً يغلب على الظن أن النجاسة لا تصل اليه واختلفوا في حده فقال بعضهم ما إذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر وقال بعضهم ما بلغ عشرة أذرع في مثلها وما دون ذلك قليل وإن بلغ الف قلة لقول النبي ﷺ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » متفق عليه نهي عن الاغتسال من الماء الراكد بعد البول فيه ولم يفرق بين قليله وكثيره ولأنه ما حملت فيه نجاسة لا يؤمن انتشارها اليه أشبه اليسير

ولنا خبر القلتين وبئر بضاعة المذبان ذكرناهما مع أن النبي ﷺ قد أخبر أن بئر بضاعة يلتقى فيه الحيض والنتن ولحوم الكلاب مع أن بئر بضاعة لا يبلغ الحد الذي ذكره قال أبو داود قدرت بئر بضاعة فوجدته ستة أذرع وسألت الذي فتح لي باب البستان هل غير بناؤها؟ قال لا وسألت قيمها عن عمقها فقلت أكثر ما يكون فيها الماء؟ فقال الى العانة قلت فإذا نقص قال دون العورة ولأنه ما يبلغ القلتين فاشبه الزائد على عشرة أذرع وحديثهم عام وحديثنا خاص فيجب تخصيصه به وحديثهم لا بد من تخصيصه بما زاد على الحد الذي ذكره فيكون تخصيصه بقول النبي ﷺ أولى من

أن الظاهر عدم التغير وخبر أبي أمامة ضعيف وخبر بثر بضاعة والخبر الآخر محمولان على الماء الكثير بدليل أن ما تغير نجس أو نخصهما بخبر القلتين فإنه أخص منهما والخاص يقدم على العام وأما الزائد عن القلتين إذا لم يتغير ولم تكن النجاسة بولا أو عذرة فلا يختلف المذهب في طهارته، وروي ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وهو قول الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وهو قول لم يحمل الحديث عنهم أن اليسير لا ينجس إلا بالتغير وحكي عن ابن عباس أنه قال إذا كان الماء ذنوبين لم يحمل الخبث وقال عكرمة : ذنوبا أو ذنوبين، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الكثير ينجس بالنجاسة إلا أن يبلغ حداً يطلب على الظن أن النجاسة لا تصل إليه، واختلفوا في حده فقال بعضهم ما إذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر، وقال بعضهم ما يبلغ عشرة أذرع في عشرة أذرع ومادون ذلك ينجس وإن بلغ الف قلة لأن النبي ﷺ قال « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » متفق عليه فنهى عن الوضوء من الماء الراكد بعد البول فيه ولم يفرق بين قليله وكثيره ولأنه ماء حلت فيه نجاسة لا يؤمن انتشارها إليه فينجسها كاليسير - ولنا خبرا القلتين وبثر بضاعة الاذان ذكرناهما فإن النبي ﷺ قال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » مع قولهم له أتوضأ من بثر بضاعة ؟ ^(١) وهي بثر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، وبثر بضاعة لا يبلغ الحد الذي ذكره قال أبو داود : قدرت بثر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعت فاذا عرضها ستة أذرع وسألت الذي فتح لي باب البستان هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال لا وسألت قيمها عن عمها فقلت أ كثر ما يكون فيها الماء ؟ قال إلى العانة قلت فاذا نقص قال دون العورة. ولأنه ماء يبلغ قلتين فأشبهه ما زاد على عشرة أذرع. وحديثهم عام وحديثنا خاص

١ « أي قاله (ص)
جواباً عن هذا السؤال

تخصيصه بالرأي والتحكم من خبر أصل وما ذكره من الحد تقدير من غير توقيف ولا بصار إليه بخبر نص ولا إجماع ثم إن حديثهم خاص في البول وهو قولنا في إحدى الروايتين جمعا بين الحديثين فنقصر الحكم على ما تناوله النص وهو البول لأن له من التأكيد والانتشار ما ليس لغيره

(مسألة) قال (الا أن تكون النجاسة بولا أو عذرة مائة فنية روايتان إحداها لا ينجس)

وهو كسائر النجاسات وهو اختيار أبي الخطاب وابن عقيل ومذهب الشافعي وأكثر أهل العلم لقول رسول الله ﷺ « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » رواه الامام أحمد ولأن نجاسة بول الأدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب وهو لا ينجس القلتين فهذا أولى وحديث النهي عن البول في الماء الدائم لا بد من تخصيصه بما لا يمكن نزحه اجماعا فيكون تخصيصه بخبر القلتين أولى من تخصيصه بالرأي والتحكم ولو تعارضا ترجح حديث القلتين لموافقته القياس

(والرواية الاخرى ينجس) يروى نحو ذلك عن علي بن أبي طالب فروى الحلال بإسناده ان علياً رضي الله عنه سئل عن صبي بال في بثر فأمرهم بزحها، وهو قول الحسن لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يقتسل منه » متفق

فيجب تقديمه. الثاني أن حديثهم لا بد من تخصيصه فإن ما زاد على الحد الذي ذكره لا يمنع من الوضوء به اتفاقا وإذا وجب تخصيصه كان تخصيصه بقول النبي ﷺ أولى من تخصيصه بالرأي والتشهي من غير أصل يرجع إليه ، ولا دليل يعتمد عليه — ولأن ما ذكره من الحد تقدير طريقه التوقيف لا يصار إليه إلا بنص أو إجماع وليس معهم نص ولا إجماع. ولأن حديثهم خاص في البول ونحن نقول به على إحدى الروايتين ونقصر الحكم على ما تناوله النص وهو البول لأن له من التأكيذ والانتشار في الماء ما ليس لغيره على ما سنذكره إن شاء الله تعالى . فان قيل المراد بقوله « لم يحمل الخبث » أي لم يدفع الخبث عن نفسه أي أنه ينجس بالواقع فيه قلنا هذا فاسد لوجوه (أحدها) أن في بعض أفعاله لم ينجس رواه أبو داود وابن ماجه واحتج به أحمد (والثاني) أنه لو أراد أن ما باله القلتين في القلة ينجس لسكان ما فوقها لا ينجس لتحقق الفرق بينهما فانه جعل القلتين فصلا بين ما ينجس وبين ما لم ينجس فلو سوينما بينهما لم يبق فصل (الثالث) أن مقتضاه في اللغة أنه يدفع الخبث عن نفسه من قولهم فلان لا ينجس الضيم أي يدفعه عن نفسه والله أعلم

(فصل) اختلاف أصحابنا هل القلتان خمسمائة رطل تحديداً أو تقريباً قال أبو الحسن الآمدي : الصحيح أنها تحديد وهو ظاهر قول القاضي وأحد الوجيهن لأصحاب الشافعي لأن اعتبار ذلك كان احتياطاً وما اعتبر احتياطاً كان واجباً كغسل جزء من الرأس مع الوجه . وامسك جزء من

عليه وهذا يتناول القليل والكثير وهو خاص في البول فيجمع بينه وبين حديث القلتين بحمل هذا على البول وحمل حديث القلتين على سائر النجاسات والعذرة المائعة في معنى البول لأن أجزاءها تفرق في الماء وتنتشر فهي في معنى البول وهي أخش منه وقال ابن أبي مومي حكم الرطبة حكم المائعة قياساً عليها والاولى التفريق بينهما لما ذكرنا من المعنى

(مسألة) قال (إلا أن يكون مما لا يمكن نزحه لكثرة فلا ينجس)

لأنهم خلافاً أن الماء الذي لا يمكن نزحه إلا بمشقة عظيمة مثل المصانع التي جعلت مورداً للحاج بطريق مكة يصدرون عنها ولا ينفد ما فيها أنها لا تنجس إلا بالتغيير قال ابن المذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الماء الكثير كالرجل من البحر ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة فلم تغير له لو ناولا وطعما ولا ريحاً أنه بحالة يتطهر منه

(فصل) ولا فرق بين قليل البول وكثيره قال مهنا سألت أحمد عن بئر غزيرة وقعت فيها خرقه أصابها بول قال : تنزح لأن النجاسات لا فرق بين قليلها وكثيرها كذلك البول

(فصل) إذا كان بئر الماء ملاصقاً لبئر فيها بول أو غيره من النجاسة وشك في وصوله إلى الماء فالما طاهر بالأصل . وإن أحب علم حقيقة ذلك فليطرح في البئر النجسة نطفاتاً وجدراناً في الماء علم وصوله إليه وإلا فلا وإن وجدته متغيراً تغيراً يصلح أن يكون منها ولم يعلم له سبباً آخر فهو نجس

الليل مع النهار في الصوم ولانه قدر يدفع النجاسة عن نفسه فاعتبر تحقيقه كالعدد في التسلات والصحيح أن ذلك قريب لان الذين تقلوا تقدير القلال لم يضبطوها بمقدار انما قال ابن جريح القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا وقال يحيى بن عقيل : أظنها تسع قربتين وهذا لا تحديد فيه فان قولها يدل على انها قربا الامر والشيء الزائد عن القربتين مشكوك فيه مع انه يقع على المجهول والظاهر قلته لان لفظه يدل على تقارب ما بين الامرين المذكورين وكلما قل الشيء كان أقرب الى القربتين وكلام أحد يدل على هذا فانه روي عنه ان القلة قربتان وروي قربتان ونصف وروي وثلاث وهذا يدل على انه لم يحد في ذلك حداً . ثم ليس لقربة حد معلوم فان القرب تختلف اختلافا كثيرا فلا يكاد قربتان يتفقان في حد واحد لهذا لو اشترى منه شيئا مقدراً بالقرب أو أسلم في شيء محدود بالقرب لم يجوز ذلك ولان النبي ﷺ قد علم ان الناس لا يكيلون الماء ولا يزنونه فلم يكن يعرفهم الحد بما لا يعرف به وانما أراد أن من وجد ماء فيه نجاسة فظنه مقاربا لقلتين توضحاً منه وان ظنه ناقصاً عنهما من غير مقارنة لهما تركه . وفائدة هذا ان من اعتبر التحديد فتخص عن الحد شيئاً يسيراً لم ينف عنه ونجس بورود النجاسة عليه . ومن قال بالتقريب عفي عن النقص اليسير عنده وتعلق الحكم بما يقارب القلتين وإن شك في بلوغ الماء قدراً يدفع النجاسة أو لا يدفعها ففيه وجهان (أحدهما) يحكم بطهارته لانه كان

لان الملاصقة سبب فيحال الحكم عليه والاصل عدم ماسواه ولو وجد ماء متغيراً في غير هذه الصورة ولم يعلم سبب تغيره فهو طاهر . وإن غلب على ظنه نجاسته لأن الاصل الطهارة . وإن وقعت في الماء نجاسة فوجده متغيراً تغيراً يصلح أن يكون منها فهو نجس لان الظاهر كونه منها والاصل عدم ماسواه فيحال الحكم عليه وإن كان التغير لا يصلح أن يكون منها لكثرة الماء وقتها أو لمخالفتة لونها أو طعمها فهو طاهر لان النجاسة لا تصلح أن تكون سبباً لها هنا . أشبه ما لو لم يقع فيه شيء .

(فصل) فان توضأ من الماء القليل وصلى ثم وجد فيه نجاسة أو توضأ من ماء كثير ثم وجدته متغيراً بنجاسة شك هل كان قبل وضوئه أو بعده فالاصل صحة طهارته وصلاته وإن علم ان ذلك قبل وضوئه بأمرة أعاد وإن علم ان النجاسة قبل وضوئه ولم يعلم أكان دون القلتين أو كان قلتين فتخص بالاستعمال أعاد لان الاصل نقص الماء .

(فصل) اذا وقعت في الماء نجاسة تغيرت بعضه فالمتغير نجس وما لم يتغير إن بلغ قلتين فهو طاهر وإلا فهو نجس لان الماء اليسير ينجس بمجرد الملاقاة لما ذكرنا وقال ابن عقيل وبعض الشافعية يكون نجسا وإن كثر كما لو كان يسيراً ولان المتغير نجس فينجس ما يلاقيه وما يلاقي ما يلاقيه حتى ينجس جميعه ، فان اضطرب فزال تغيره طهر لزوال علة النجاسة وهي التغير

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » وغير المتغير كثير فيدخل في عموم الحديث ولكنه ماء كثير لم يتغير بالنجاسة الواقعة فيه فلم ينجس كما لو لم يتغير منه شيء .

معمر وقد جزم البخاري وغيره بأنها غلط وأنه اضطرب في منها وسندها وإنما قال النبي « من » « ألقوها وما حولها وكلوه »

٢ اختار

الاشد الاصغر وفاته أن النجاسة لا تسري في الدهن كما تسري في الماء والحل

والتحقيق قول الشيخ تقي الدين بن تيمية أن قول معمر في الحديث الضيف « فلا تقربوه » متروك

عند عامة السلف والخلف وإن السمن ونحوه لا ينجس الا بالتغير كالماء وأنه اذا نجس يطهر بالنسل وذكر أدلة من قال بذلك مفصلة في الفتاوى

٣ أي بمحدد

بقصد الصيد أو الذكوة ولو قال من جرح أو رمي لكان أولى . والضرب بالحجر غير المحدد قد يكشط الجلد وهو وقذوان جرح

طاهراً قبل وقوع النجاسة فيه وشك هل ينجس به أو لا فلا نزول اليقين بالشك (والثاني) بحكم بنجاسته لان الاصل قلة الماء فتبني عليه ويلزم من ذلك النجاسة

(فصل) فأما غير الماء من المائعات ففيه ثلاث روايات (إحداهن) أنه ينجس بالنجاسة وإن كثر لان النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن قال « إن كان مائعا فلا تقربوه » رواه الامام أحمد في مسنده اسناده صحيح على شرط الصحيحين ولم يفرق بين كثيره وقليله ^(١) ولأنها لا قوة لها على دفع النجاسة فانها لا تطهر غيرها فلا تدفعها عن نفسها كاليسير (والثانية) أنها كالماء لا ينجس منها ما بلغ القلتين الا بالتغير قال حرب سألت أحمد قلت كلب ولغ في سمن أو زيت قال اذا كان في آنية كبيرة مثل حب أو نحوه رجوت أن لا يكون به بأس ويؤكل وإن كان في آنية صغيرة فلا يعجنني . وذلك لانه كثير فلم ينجس بالنجاسة من غير تغيير كالماء (والثالثة) ما أصله الماء كالحل النجسي يدفع النجاسة لان الغالب فيه الماء ومالا فلا والاوولى أولى ^(٢)

(فصل) فاما الماء المستعمل وما كان طاهراً غير مطهر من الماء فانه يدفع النجاسة عن نفسه اذا كثر لقول النبي ﷺ « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » ويحتمل أن ينجس لانه طاهر غير مطهر فأشبهه الحل (فصل) إذا كان الماء كثيراً فوق في جانب منه نجاسة فتغير بها نظرت فيما لم يتغير فان قص عن القلتين فالجميع نجس لأن المتغير نجس بالتغير والباقي تنجس بملاقاته وإن زاد عن

ولا يصح القياس على اليسير لانه لا يدفع النجاسة عن نفسه ، وقولهم ان الملاصق للتغير ينجس ممنوع كالملاصق للنجاسة الجامدة وعلى قولهم ينبغي أن ينجس البحر إذا تغير جانبه والماء الجاري ولا قائل به (فصل) قال ابن عقيل من ضرب حيواناً مأكولاً ^(٣) فوق في ماء ثم وجده ميتاً ولم يعلم هل مات من الجراحة أو بالماء فالله على أصله في الطهارة والحيوان على أصله في الخطر الا أن تكون الجراحة موجبة فيكون الحيوان أيضاً مباحاً لان الظاهر موته بالجرح والماء طاهر الا أن يقع فيه دم (فصل) إذا كان الماء قلتين وفيه نجاسة فغرف منه بانه فالتقي في الاناء طاهر والباقي نجس ان قلنا القلتان تحديد لانه ماء يسير فيه نجاسة ، وان قلنا بالتقريب لم ينجس إلا أن يكون الاناء كبيراً يخرج منه عن التقريب ، وان ارتفعت النجاسة في الدلو فالله الذي في الاناء نجس والباقي طاهر ، ذكرها ابن عقيل .

(فصل) واذا اجتمع ماء نجس الى ماء نجس ولم يبلغ القلتين فالجميع نجس وإن بلغ القلتين فكذلك لانه كان نجساً قبل الاتصال والأصل بقاء النجاسة ، ولان اجتماع النجس إلى النجس لا يولد بينهما طاهراً كما في سائر المواضع ويتخرج ان يطهر إذا بلغ قلتين وزال تغيره وهو مذهب الشافعي لزوال علة التنجيس ، والغدير ان اذا كانت بينهما ساقية فيها ماء متصل بهما فهما كالقدر الواحد قل الماء أو كثر فتنجس أحدهما ولم يبلغا القلتين لم يتنجس واحد منهما الا أن يتغير بالنجاسة كما قلنا في الواحد

القلتين فهو طاهر وقال ابن عقيل وبعض الشافعية يكون نجسا أيضا وان كبر وتباعدت أقطاره لانه ماء راكد بعضه نجس فكان جميعه نجسا كما لو تقاربت أقطاره ولان المتغير مائم نجس فينجس ما يلاقيه ثم تنجس بذلك ما يلاقيه الى آخره فان اضطرب فزال التغير زال التنجيس لزوال علته — ولنا قول النبي ﷺ « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » وقوله عليه الصلاة والسلام « الماء طهور لا ينجسه شيء » وغير المتغير قد بلغ القلتين ولم يتغير فيدخل في عموم الاحاديث ولانه ماء كثير لم يتغير بالنجاسة فكان طاهراً كما لو لم يتغير منه شيء ولان العلة في نجاسة الماء الكثير المتغير فيختص التنجيس بمحل العلة كما لو تغير بعضه بطاهر فلا يصح القياس على ما اذا كان غير المتغير ناقصا عن القلتين لانه قليل ينجس بمجرد الملاقاة للنجاسة بخلاف الكبير وأما تباعد الاقطار وتقاربها فلا عبرة بها انما العبرة بكون غير المتغير قليلا أو كثيراً فلا يمتنع الحكم بطهارة الماء الملاصق للنجاسة بدليل ما لو كان فيه كلب أو ميتة فان الملاصق له طاهر وان منعت طهارته فالملاصق للملاصق طاهر وعلى قياس قولهم ينبغي أن يتنجس البحر اذا تغير جانبه والماء الجاري وكل ما تغير بعضه ولا قائل به وقد قال أحمد في المصانع التي بطريق مكة لا ينجس تلك شيء.

(فصل) ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها وسواء كان اليسير مما يدركه الطرف أو لا يدركه من جميع النجاسات الا أن ما يعنى عن يسيره في الثوب كالدم ونحوه — حكم الماء المتنجس به — حكمه في العفو عن يسيره وكل نجاسة ينجس بها الماء يصير حكمه حكما لان نجاسة الماء ناشئة

(مسألة) قال (وإذا انضم الى الماء النجس ماء طاهر كثير طهره ان لم يبق فيه تغير وإذا كان الماء النجس كثيراً فزال تغيره بنفسه أو بنزع بقي بعده كثير طهر) وجملة ذلك أن تطهير الماء النجس ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) أن يكون الماء النجس دون القلتين فتطهيره المكاثرة بقلتين طاهرتين اما أن ينجم فيه أو يصب فيه أو يجري اليها من ساقية أو نحو ذلك فيزول بهما تغيره ان كان متغيراً فيطهر وان لم يكن متغيراً طهر بمجرد المكاثرة لان القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعما اتصل بها ولا تنجس الا بالتغير اذا وردت عليها النجاسة فكذلك اذا كانت واردة — ومن ضرورة الحكم بطهارتهما طهارة ما اختلط بهما (القسم الثاني) أن يكون قلتين فان لم يكن متغيراً بالنجاسة فتطهيره بالمكاثرة المذكورة وان كان متغيراً بها فتطهيره بالمكاثرة المذكورة اذا أزال التغير وبزوال تغيره بنفسه لان علة التنجيس زالت وهي التغير أشبه الخرة اذا انقلبت بنفسها خلا وقال ابن عقيل يحتمل أن لا يطهر اذا زال تغيره بنفسه بناء على أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة (القسم الثالث) الزائد على القلتين فان كان غير متغير فتطهيره بالمكاثرة لا غير وان كان متغيراً فتطهيره بما ذكرنا من الامرين وبأمر ثالث وهو أن ينزع منه حتى يزول التغير ويبقى بعد النزع قلتان فان نقص عن القلتين قبل زوال تغيره ثم زال تغيره لم يطهر لان علة التنجيس في القليل مجرد ملاقات النجاسة فلم تزل العلة بزوال

عن نجاسة الواقع وفرع عليها والفرع يثبت له حكم أصله ، وقيل عن الشافعي إن مالا يدركه الطرف من النجاسة معفو عنه للمشقة اللاحقة به ونص في موضع على أن الذباب اذا وقع على خلاء رقيق أو بول ثم وقع على الثوب غسل موضعه لنجاسة الذباب مما لا يدركه الطرف ولأن دليل التنجيس لا يفرق بين يسير النجاسة وكثيرها ولا بين ما يدركه الطرف ومالا يدركه فالتفريق تحكم بغير دليل وما ذكره من المشقة غير صحيح لأننا إنما نحكم بنجاسة ما علمنا وصول النجاسة إليه ومع العلم لا يفترقان في المشقة ثم إن المشقة حكمة لا يجوز تعليق الحكم بها بمجرد ما وجعل مالا يدركه الطرف ضابطاً لها غير صحيح فإن ذلك إنما يعرف بتوقيف أو اعتبار الشرع له في موضع ولم يوجد واحد منهما (١)

٢١ هذا تفسير

يدفعه مجموع ما ورد في التطهير من الأحاديث الصحيحة فإنها صريحة في كون المراد منها اذهاب القذر أو اضافته كتطهير النعل بالفرك والمشي الرطب باماطته باذخرة والجفاف بالفرك من أين جاء وجوب تطهير مالا يدركه الحس فيه قدراً ؟ إن هذه إلا فلسفة ما كانت تخطر لاهل الصدر الاول ببال

(فصل) والغديران إذا اتصل أحدهما بالآخر بساقية بينهما فيها ماء قليل أو كثير فهما ماء واحد حكمهما حكم الغدير الواحد إن بلغا جميعاً قلتي لم يتنجس واحد منهما إلا بالتغير وإن لم يبلغاها تنجس كل واحد منهما بوقوع النجاسة في أحدهما لأنه ماء راكد متصل ببعضه ببعض — أشبه الغدير الواحد

(فصل في الماء الجاري) نقل عن أحمد رحمه الله ما يدل على الفرق بين الماء الجاري والراكد فإنه قال في حوض الحمام قد قيل إنه بمنزلة الماء الجاري وقال في البئر يكون لها مادة : هو التغير ولا يعتبر في المكثرة صب الماء دفعة واحدة لأنه لا يمكن ذلك لكن يوصله على حسب الامكان في المتابعة على ما ذكرنا

(مسألة) فإن كوثر بماء يسير أو بغير الماء كالتراب ونحوه فزال التغير لم يطهر في أحد الوجهين لأن هذا لا يدفع النجاسة عن نفسه فمن غيره أولى (والثاني) يطهر لأن آلة النجاسة زالت وهو التغير أشبه ما لو زال تغيره بنفسه ولأن الماء اليسير إذا لم يؤثر فلا أقل من أن يكون وجوده كعدمه ويحتل التفرقة بين المكثرة بالماء اليسير وغيره فإذا كوثر بالماء اليسير طهر لما ذكرنا وإذا كوثر بالتراب أو غيره لم يطهر لأن ذلك ربما ستر التغير الحادث من النجاسة فيظن أنه قد زال ولم يزل

(فصل) فاما الذي يقع فيه بول الأدمي إذا قلنا بنجاسته فلا يطهر بالمكثرة بقلتين لأن القلتين بالنسبة إلى البول كما دونهما بالنسبة إلى غيره لكن يطهر بأحد ثلاثة أشياء المكثرة بما لا يمكن نزحه. الثاني : أن ينزح منه حتى يزول تغيره ويبقى مالا يمكن نزحه (الثالث) أن يزول تغيره بنفسه أن كان كذلك ذكره ابن عقيل

(فصل) فاما غير الماء من المائعات إذا وقعت فيه نجاسة ففيه ثلاث روايات (أحدها) أنه يتنجس وإن كثر وهو الصحيح إن شاء الله لأن النبي ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السم فقال « إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقربوه » رواه الامام أحمد - نهي عنه ولم يفرق بين قليله وكثيره ولأنها لا تطهر غيرها فلا تدفع النجاسة عن نفسها كاليسير (والثانية) أنها كالماء

واقف لا يجري ليس هو بمنزلة ما يجري فعلي هذا لا ينتجس الجاري إلا بتغيره لان الأصل طهارته ولا نعلم في تنجيسه نصا ولا إجماعا فبقي على أصل الطهارة ولانه يدخل في عموم قوله عليه السلام « الماء طهور لا ينجسه شيء » وقوله « الماء طهور لا ينجسه شيء » إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه « فان قيل قد ورد الشرع بتنجيس قليله لقوله عليه السلام « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » قلنا هذا حجة على طهارته لان ماء الساقية بمجموعه قد بلغ القلتين فلا يحمل الخبث وتخصيص الجرية منه بهذا التقدير تحكم لا دليل عليه ثم الخبر إنما ورد في الماء الراكد ولا يصح قياس الجاري عليه لقوته بجريانه واتصاله بمادته ثم الخبر إنما يدل بمنطوقه على نفي النجاسة عما بلغ القلتين وإنما يستدل هاهنا بمفهومه وقضاء حق المفهوم يحصل بمخالفة مادون القلتين لما بلغهما وقد حصلت المخالفة بكون مادون القلتين يترق فيه الماء الجاري والراكد في التنجيس وما بلغهما لا يختلف وهذا كاف وقال القاضي وأصحابه كل جرية من الماء الجاري معتبرة بنفسها فاذا كانت النجاسة جارية مع الماء فما أمامها طاهر لأنها لم تصل اليه وما خلفها طاهر لانه لم يصل اليها والجرية التي فيها النجاسة ان بلغت قلتين فهي طاهرة الا ان تتغير بالنجاسة وان كانت دون القلتين فهي نجسة ، وان كانت النجاسة واقفة في جانب النهر أو قراره أو في وحدة منه فكل جرية تمر عليها ان كانت دون القلتين فهي نجسة وإن بلغت قلتين فهي طاهرة الا أن تتغير . والجرية هي الماء الذي فيه النجاسة وما قرب منها من خلفها وأمامها - مما العادة انتشارها اليه ان كانت مما ينتشر - مع ما يجاذي

لا ينجس منها ما بلغ قلتين إلا بالتغير قياسا على الماء قال حرب سألت احمد قلت كلب ولغ في سمن وزيت قال إذا كان في آنية كبيرة مثل حب أو نحوه رجوت أن لا يكون به بأس يؤكل وان كان في آنية صغيرة فلا يعجنني (والثالثة) ان ما أصله الماء كالخل التمري يدفع النجاسة لان الغالب فيه الماء ، وما لا فلا (فصل) وإذا قلنا : ان غير الماء من المائعات كالخل ونحوه يزيل النجاسة فبني على ذلك أن

الكثير منه لا ينجس إلا بالتغير لكون حكمه في دفع النجاسة حكم الماء والله أعلم

(فصل) فاما الماء المستعمل في رفع الحدث وما كان طاهرا غير مطهر ففيه احتمالان (أحدهما)

أنه يدفع النجاسة عن نفسه اذا كثر لحديث القلتين (والثاني) انه ينجس لانه لا يطهر أشبه الخل

(فصل) ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ما أدركه الطرف وما لم يدركه الا أن ما يعنى

عن يسيره كالدم - حكم الماء الذي يتنجس به حكمه في العفو عن يسيره وكذلك كل نجاسة نجست

الماء حكمه حكمها لان نجاسة الماء ناشئة عن نجاسة الواقع وفرع عليها والفرع يثبت له حكم أصله ، وروي

عن الشافعي أن مالا يدركه الطرف من النجاسة معفو عنه للمشقة اللاحقة به ونص في موضع ان

الذباب اذا وقع على خلاء رقيق أو بول ثم وقع على الثوب غسل موضعه ونجاسة الذباب مما

لا يدركها الطرف

ذلك كله مما بين طرفي النهر فان كانت النجاسة ممتدة فلكل جزء منها مثل تلك الجربة المعتبرة للنجاسة القليلة . ولا يجعل جميع ما يحاذيها جربة واحدة لئلا يفضي الى تنجيس الماء الكثير بالنجاسة القليلة ونفي التنجيس عن الكثير مع وجود النجاسة الكثيرة فان المحاذي للكثيرة كثير فلا يتنجس ، والمحاذي للقليلة قليل يتنجس فاننا لو فرضنا كلبا في جانب نهر وشجرة منه ^(١) في الجانب الآخر لكان المحاذي للشجرة لا يبلغ قلتين لقلة ما يحاذيها والمحاذي للكلب يبلغ ثلاثا . وقد ذكر القاضي وابن عقيل ان الجربة المحاذية للنجاسة فيما بين طرفي النهر . ويتعين حملها على ما ذكرنا لما بيناه

فان قيل فهذا يفضي الى التسوية بين النجاسة الكثيرة والقليلة قلنا الشرع سوى بينهما في الماء الراكد وهو اصل فتجب التسوية بينهما في الجاري الذي هو فرع ^(٢)

(فصل) فان كان في جانب النهر ماء واقف مائل عن سنن الماء متصل بالجاري أو كان في أرض النهر وهدة فيها ماء واقف وكان ذلك مع الجربة المواجهة له دون القلتين نجسا جميعا بوجود النجاسة في أحدهما لانه ماء متصل دون القلتين فينجس بها جميعه كالراكد ، وإن كان أحدهما قلتي لم ينجس واحد منهما ماداما متلاقيين إلا بالتغير لان القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعما لاقه ، ثم لا يخلو من كون النجاسة في النهر أو في الواقف ، فان كانت في النهر وهو قلتان فهو طاهر على كل حال وكذلك الواقف ، وإن كان دون القلتين فهو نجس قبل ملاقاته للواقف فاذا حاذاه طهر بانصاله به فاذا فارقه عاد الى التنجس لقلته مع وجود النجاسة فيه . وان كانت النجاسة في الواقف لم ينجس بحال لانه لا يزال هو وما لاقاه قلتي ، فان كانت الواقف دون القلتين والجربة كذلك إلا انهما بمجموعهما يزيدان عن القلتين وكانت النجاسة في الواقف لم ينجس واحد منهما لانها مع ما تلاقيه أكثر من قلتي وإن كانت في النهر فقياس قول أصحابنا ان ينجس الواقف والجربة التي فيها النجاسة وكل ما يمر بعدها بالواقف لان الجربة التي فيها النجاسة كانت نجسة قبل ملاقاته الواقف ثم تنجس بها الواقف لكونه ماء دون القلتين ورد عليه ماء نجس ولم تطهر الجربة لانها بمنزلة ماء نجس صب على مادون القلتين فلما صار الواقف نجسا نجس ما يمر عليه ويحتمل أن يحكم بطهارة الجربة حال ملاقاتها للواقف ولا يتنجس الواقف بها لانه ماء كثير لم يتغير فلا ينجس لقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا بلغ الماء قلتي لم ينجسه شيء » وهذا مذهب الشافعي وهذا كله ما لم يتغير فان تغير

ولنا ان دليل التنجيس لا يفرق بين قليل النجاسة وكثيرها ولا بين ما يدركه الطرف وما لا يدركه فالتفريق تحكم وما ذكره من المشقة ممنوع - لانا إنما نحكم بالنجاسة اذا علمنا وصولها ومع العلم لا يفرق القليل والكثير في المشقة ثم ان المشقة بمجرد حكاية لا يجوز تعلق الحكم بها بمجرد ما وجعل مالا يدركه الطرف ضابطا لها انما يصح بالتوقيف أو باعتبار الشرع له في موضع ولم يوجد واحد منهما

٢١ في الشعر

الثابت في المحل التنجس ثلاث روايات عن احمد احداها انها طاهرة واختارها أبو بكر بن عبد العزيز ورجحها ابن تيمية القائل بأن الشعور كلها طاهرة

(٢) المخالف يمنع القول بهذه التسوية كما يمنع ما بنيت عليه فلهاء الجاري من القوة على دفع النجاسة ما ليس للراكد ولا يسلم ان للجربة منه حكم غير حكم المجموع

والتحقيق ان الماء لا ينجس إلا بالتغير بالنجاسة وان المتغير لا يسري حكمه إلى غيره وهذا مذهب مالك وبعض المحققين من علماء الشافعية كالنزال والحنبلة وأهل الحديث كشيخ الاسلام ابن تيمية ، وبهذا يستقن عن كل تلك الفروع الدقيقة المستنبطة من مفهوم حديث القلتين

فهو نجس وحكمه حكم أعيان النجاسة فإذا كان الواقف متغيراً وحده فالجربة التي تمر به إن كانت قاتنين فهي طاهرة وإن كانت دون القلتين فهي نجسة ، وإن كانت الجربة متغيرة والواقف قلتان فهو طاهر وإلا فهو نجس ، وإن كان بعض الواقف متغيراً وبعضه غير متغير وكان غير المتغير مع الجربة الملاقية له قلتين لم ينجس لانه ماء زائد عن القلتين لم يتغير فكان طاهراً كما لو كانت الجربة قلتين ، وإن كان المتغير منه الواقف يلي الجاري وغير المتغير لا يليه ولا يتصل به من أعلى الماء ولا من أسفله ولا من ناحية من نواحيه وكل واحد منهما دون القلتين فينبغي أن يكون الكل نجساً لأن كل ما يلاقي الماء النجس لا يبلغ القلتين ، وإن اتصل به من ناحية فكل ما لم يتغير طاهر إذا بلغ القلتين لانه كالأغديرين اللذين بينهما ساقية . وإن شك في ذلك فالأمر طاهر لأن الأصل الطهارة فلا نزول بالشك والله أعلم

(فصل) إذا اجتمعت الجربات في موضع فإن كان متغيراً بالنجاسة فهو نجس وإن كثر ، وإن كان في بعض الجربات ماء طاهر متوال يبلغ قلتين إما سابقاً وإما لاحقاً فالجميع طاهر ما لم يتغير لأن القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعما اجتمعت معه ، وإن كان المجتمع دون القلتين وفي بعض الجربات شيء نجس فالكل نجس في ظاهر المذهب ، وإن كان قلتين إلا أن الجربات كلها نجسة أو بعض الجربات طاهر وبعضها نجس ولا يتوالى من الطاهر قلتان فظاهر المذهب أن الجميع نجس وإن كثر ويحتمل أن يكون طاهراً وهو مذهب الشافعي لقوله عليه السلام « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولانه ماء كثير لم يتغير بالنجاسة فكان طاهراً كما لو كان متغيراً فزال تغيره بمكثه

ولنا أنه انضم النجس إلى النجس فصار الجميع نجساً كغير الماء ، وإن كان بعض الجربات طاهراً لكنه قليل فهو مما لا يدفع النجاسة عن نفسه فمن غيره أولى ، فإن كان الماء كثيراً متغيراً بالنجاسة فزال تغيره بنفسه طهر الجميع وإن زال بماء طاهر دون القلتين أو بإجماع ماء نجس إليه فظاهر المذهب أنه نجس لانه لا يدفع النجاسة عن نفسه فلا يدفعها عن غيره ويحتمل أن يطهر لانه أزال علة التنجيس فأزال التنجيس كما لو زال بنزع أو بمكثه

(فصل) في تطهير الماء النجس وهو ثلاثة أقسام (أحدها) مادون القاتنين فتطهيره بالمكثرة بقلتين طاهرتين إما أن يصب فيه أو ينبع فيه فيزول بهما تغيره إن كان متغيراً وإن لم يكن متغيراً طهر بمجرد المكثرة لأن القلتين لا تحمل الخبث ولا تنجس إلا بالتغير ولذلك لو ورد عليها ماء نجس لم ينجسها ما لم يتغير به فكذلك إذا كانت واردة ومن ضرورة الحكم بطهارتهما طهارة ما اختلط بهما

(مسئلة) قال (والكثير ما يبلغ قلتين واليسير مادونهما)

القلة الجربة سميت قلة لأنها تقل بالأيدي والمراد ههنا بالقلة قلال هجر لما يأتي وإنما جعلنا القلتين حداً للكثير لأن حديث القلتين دل على نجاسة ما لم يبلغهما بطريق المفهوم وعلى دفعهما للنجاسة عن أنفسهما فلذلك جعلناهما حداً للكثير فمجيء لفظ الكثير ههنا فالمراد به القلتان والله أعلم

(القسم الثاني) أن يكون وفق القلتين فلا يخلو من أن يكون غير متغير بالنجاسة فيطهر بالمكثرة المذكورة لا غير (الثاني) أن يكون متغيراً فيطهر بأحد أمرين بالمكثرة المذكورة اذا أزيلت التغير أو تركه حتى يزول تغيره بطول مكثه (القسم الثالث) الزائد عن القلتين فله حالان (أحدهما) أن يكون نجسا بغير التغير فلا طريق إلى تطهيره بغير المكثرة (الثاني) أن يكون متغيراً بالنجاسة فتطهيره بأحد أمور ثلاثة المكثرة أو زوال تغيره بمكثه أو أن ينزع منه ما يزول به التغير ويبقى بعد ذلك قلتان فصاعداً ، فانه إن بقي مادون القلتين قبل زوال تغيره لم يبق التغير علة تنجيسه لأنه تنجس بدونه فلا يزول التنجيس بزواله ولذلك طهر الكثير بالغرض وطول المكث ولم يطهر القليل ، فان الكثير لما كانت علة تنجيسه التغير زال تنجيسه بزوال علة كالخمر اذا انقلبت خلا والقليل علة تنجيسه الملاقاة لا التغير فلم يؤثر زواله في زوال التنجيس

(فصل) ولا يعتبر في المكثرة صب الماء دفعة واحدة لان ذلك غير ممكن ، لكن يوصل الماء على ما يمكنه من المتابعة اما من ساقية وإما دلوأ فدلوا أو يسيل اليه ماء المطر أو ينقع قليلا قليلا حتى يبلغ قلتين فيحصل به التطهير

(فصل) فان كثر بما دون القلتين فزال تغيره أو طرح فيه تراب أو مائع غير الماء أو غير ذلك فزال تغيره به ففيه وجهان (أحدهما) لا يطهر بذلك لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فمن غيره أولى ولأنه ليس بطهور فلا يحصل به الطهارة كالماء النجس (والثاني) يطهر لان علة نجاسته التغير وقد زال فيزول التنجيس كما لو زال بمكثه كالخمر اذا انقلبت خلا ^(١)

(فصل) ولا يطهر غير الماء من المائات بالتطهير في قول القاضي وابن عقيل ، قال ابن عقيل إلا الزئبق فانه قوته ونماسكه يجري مجرى الجلامد لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن السمن اذا وقعت فيه الفأرة فقال « إن كان مائعا فلا تقربوه » ^(٢) رواه أبو داود ، ولو كان إلى تطهيره طريق لم يأمر بارتقائه ، واختار أبو الخطاب أن ما يتأذى تطهيره كالزيت يطهر به لانه أمكن غسله بالماء فيطهر به كالجلامد وطريق تطهيره جعله في ماء كثير ويخاض فيه حتى يصيب الماء جميع أجزائه ثم يترك حتى يعلو على الماء فيؤخذ ، وإن تركه في جرة فصب عليه ماء فخاضه به وجعل لها بزالا يخرج منه الماء جاز . والخبر ورد في السمن ، ويحتمل أن لا يمكن تطهيره لانه يجمد في الماء ، ويحتمل أن النبي ﷺ ترك الأمر بتطهيره لمشقة ذلك وقلة وقوعه

(مسألة) قال وهما خمسمائة رطل بالعراقي (في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي لأنه روي عن ابن جرير أنه قال رأيت قلال هجر فرأيت القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقي باتفاق القائلين بتحديد الماء بالقرب والاحتياط أن يجعل الشيء نصفاً فكانت القلتان بما ذكرنا خمسمائة رطل ، وروي عن أحمد أن القلتين أربعمائة رطل بالعراقي . رواه عنه الأرم واسماعيل ابن سعيد ، وحكاه ابن المنذر لما روى الجوزجاني بإسناده عن يحيى بن عقيل قال رأيت قلال هجر

(١) هذا التحقيق

ونختاره لانه (ص) ما

خير بين أمرين إلا

اختار أسرها

٢٢ راجع حاشية

ص ٢٩

(فصل) وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائعا نجس ، وإن كان جامداً كالسمن الحامد أخذت النجاسة بما حولها فألقت والباقي طاهر لما روت ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال «القوها وما حولها وكلوا سمنكم» زواه البخاري ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال «إن كان جامداً فالقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فلا تقربوه» أخرجه الامام أحمد في مسنده واسناده على شرط الصحيحين ^(١) وحد الجامد الذي لا تسري النجاسة إلى جميعه هو المتماص الذي فيه قوة تمنع انتقال أجزاء النجاسة عن الموضع الذي وقعت عليه النجاسة إلى ما سواه قال المروذي قيل لابي عبد الله في الدوشاب يعني يقع فيه نجاسة ؟ قال اذا كان كثيراً أخذوا ما حوله مثل السمن . وقال ابن عقيل : حد الجامد ما اذا فتح وعاؤه لم تسل أجزاؤه ، وظاهر ما رويناه عن أحمد خلاف هذا فان الدوشاب لا يكاد يبلغ هذا ، وسمن الحجاز لا يكاد يبلغه والمقصود بالجلود أن لا تسري أجزاء النجاسة وهذا حاصل بما ذكرنا فيقتصر عليه

٢٩ ص ٤١ راجع حاشية

(فصل) وإن تنجس العجين ونحوه فلا سبيل إلى تطهيره لانه لا يمكن غسله ، وكذلك ان تقع السمسم أو شيء من الحبوب في الماء النجس حتى انتفخ وابتل لم يطهر قيل لاحد في سمن تقع في تفار فوقعت فيه فأرة فماتت ، قال لا ينتفع بشيء منه ، قيل أيفسل مراراً حتى يذهب ذلك الماء ؟ قال أليس قد ابتل من ذلك الماء لا يبقى منه وإن غسل — اذا ثبت هذا فان أحمد قال في العجين والسمسم يطعم النواضح ولا يطعم لما يؤكل لحمه ، يعني لما يؤكل لحمه قريبا ، وقال مجاهد وعطاء والثوري وأبو عبيد : يطعم الدجاج ، وقال مالك والشافعي يطعم البهائم ، وقال ابن المنذر لا يطعم شيئا لان النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة تطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس فقال « لا ، هو حرام » متفق عليه وهذا في معناه

ولنا ما روى أحمد باسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أن قوما اختبروا من آبار الذين ظلموا أنفسهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اعلفوه النواضح» واحتج به أحمد وقال في كسب الحجم «أطعمه ناضحك أو رقيقك» وقال أحمد ليس هذا بميتة يعني ان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تناول الميتة وليس هذا بداخل في النهي ولا في معناها ، ولان استعمال شحوم الميتة فيما سئل عنه النبي ﷺ يفضي إلى تعدي نجاستها واستعمال مادها نهي به من الجلود فيكون مستعملا للنجاسة وليس كذلك ههنا فان نجاسة هذا لا تعدى أكله ، قال أحمد ولا يطعم لشيء يؤكل في الحال ولا يحلب لبنه لئلا يتنجس به ويصير كالجلال

وأعلن كل قلة تأخذ قربتين . وروي نحو ذلك عن ابن جريج وأما خصمنا القلة بقلال هجر لوجهين (أحدهما) ما روى الخطابي باسناده إلى ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا كان الماء قلتين بقلال هجر» (والثاني) ان قلال هجر أكبر ما يكون من القلال وأشهرها في عصر النبي صلى الله

﴿مسألة﴾ قال ﴿الا أن تكون النجاسة بولا أو دذرة مائة فانه ينجس الا أن يكون مثل المصانع التي بطريق مكة وما أشبهها من المياه الكثيرة التي لا يمكن نزعها فذلك الذي لا ينجسه شيء﴾

يعني بالمصانع البرك التي صنعت مورداً للحاج يشربون منها ويجمع فيها ماء كثير ويفضل عنهم فذلك لا تنجس بشيء من النجاسات مالم تتغير لانهم أحداً خالف في هذا قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الماء الكثير مثل الرجل ^(١) من البحر ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة فلم يتغير له لونا ولا طعماً ولا ريحاً أنه بحاله يتطهر منه. فأما ما يمكن نزعها إذا بلغ قلتين فلا يتنجس بشيء من النجاسات الا يولاً دمين أو عذرتهم المائة فإن فيه روايتين عن احمد أشهرها أنه ينجس بذلك روي نحوه هذا عن علي والحسن البصري. وقال الحلال وحدثنا عن علي رضي الله عنه بإسناد صحيح أنه سئل عن صبي بال في بئر فأمرهم أن يغزفوها ومثل ذلك عن الحسن البصري ووجه ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل منه » متفق عليه وفي لفظ « ثم يتوضأ منه » صحيح ولبخاري « ثم يغسل فيه » وهذا متنازل لقليل والكثير وهو خاص بالبول وأصح من حديث القلتين فيتميم تقديمه . والرواية الثانية : أنه لا ينجس مالم يتغير كسائر النجاسات اختارها أبو الخطاب وابن عقيل وهذا مذهب الشافعي ، وأكثر أهل العلم لا يفرقون بين البول وغيره من النجاسات لقول النبي ﷺ « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » ولأن بول الأدمي لا يزيد على نجاسة بول الكلب وهو لا ينجس القلتين قبول الأدمي أولى وحديث أبي هريرة لا بد من تخصيصه بدليل مالا يمكن نزعها فيقاس عليه ما بلغ القلتين أو يخص بغير القلتين فإن تخصيصه بغير النبي ﷺ أولى من تخصيصه بالرأي والتحكم من غير دليل لانه لو تساوى الحديثان لوجب العدول إلى القياس على سائر النجاسات

(فصل) ولم أجد عن إمامنا رحمه الله ولا عن أصحابنا تحديد ما يمكن نزعها بأكثر من تشبيهه بمصانع مكة قال احمد : أما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الراكد آبار المدينة على قلة ما فيها لأن المصانع لم تكن إنما أحدثت وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المصانع التي بطريق مكة فقال : ليس ينجس تلك عندي البول ولا شيء إذا كثرت الماء حتى يكون مثل تلك المصانع وقال إسحاق

عليه وسلم ذكره الخطابي فقال : هي مشهورة الصنعة ، معلومة المقدار ، لا تختلف كما لا تختلف الصيعان والمكاييل فلذلك حملنا الحديث عليها وعماننا بالاحتياط فإذا قلنا ما خمسمائة رطل بالعراقي فذلك بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درهم . مائة وسبعة أرطال وسبع رطل

﴿مسألة﴾ (وهل ذلك تقريب أو تحديد ؟ على وجهين) أحدهما : أنه تحديد وهو اختبار أبي

١ « هو الخليج
ورأوه مكسورة

ابن منصور سئل أحمد عن بثر بال فيها انسان قال تنزع حتى تغلبهم قلت ما حده قال لا يقدر
على نزحها وقبل لابي عبدالله الغدير يبال فيه قال الغدير أسهل ولم يربه بأسا وقال في البثر يكون
لها مادة هو واثق لا يجري ليس بمنزلة ما يجري يعني أنه يتنجس بالبول فيه اذا أمكن نزحه (١)

(فصل) ولا فرق بين البول القليل والكثير قال مهنا سألت أحمد عن بثر غزيرة وقعت فيها
خرقة أصابها بول قال تنزع وقال في قطرة بول وقعت في ماء لا يتوضأ منه وذلك لان سائر
النجاسات لا فرق بين قليلها وكثيرها

(فصل) اذا كانت بثر الماء ملاصقة لبثر فيها بول أو غيره من النجاسات وشك في وصولها
الى الماء فهو على أصله في الطهارة قال أحمد يكون بين البثر والبالوعة مالم يغير طعما ولا ريحا ، وقال
الحسن ما لم يتغير لونه أو ريحه فلا بأس أن يتوضأ منها وذلك لان الأصل الطهارة فلا تزول بالشك
وان أحب علم حقيقة ذلك فليطرح في البثر النجسة نغطا فان وجد رائحته في الماء علم وصوله اليه والافلاء
وان تغير الماء تغيرا يصلح أن يكون من النجاسة ولم يعلم له سببا آخر فهو نجس لان الملاصقة سبب
فيحال الحكم عليه وما عداه مشكوك فيه ، ولو وجد الماء متغيرا في غير هذه الصورة ولم يعلم سبب
تغيره فهو طاهر وان غلب على ظنه نجاسته لان الأصل الطهارة فلا تزول بالشك ، وان وقعت فيه
نجاسة فوجده متغيرا تغيرا يصلح أن يكون منها فهو نجس الا أن يكون التغير لا يصلح أن يكون
من النجاسة الواقعة فيه لكثرة وقتها أو لمخالفتها لونها أو طعمها فهو طاهر لاننا لانعلم للنجاسة سببا
فأشبه ما لو لم يقع فيه شيء.

(فصل) وان توضأ من الماء القليل وصلى ثم وجد فيه نجاسة أو توضأ من ماء كثير ثم وجده
متغيرا بنجاسة وشك هل كان قبل وضوئه أو بعده فالأصل صحة طهارته ، وان علم ان ذلك كان قبل
وضوئه بامارة أعاد وان علم أن النجاسة قبل وضوئه ولم يعلم اكان دون القلتين أو كان قلتين فنقص
بالاستعمال أعاد لان الأصل نقص الماء .

(فصل) اذا نزع ماء البثر النجس فبقي فيه بعد ذلك ماء أو صب فيه فهو طاهر لان أرض البثر
من جملة الأرض التي تطهر بالكثرة بمرور الماء عليها وان نجست جوانب البثر فل يجب غسلها ؟
على روايتين (أحدهما) يجب لانه محل نجس فأشبهه رأس البثر (والثانية) لا يجب للشقة اللاحقة بذلك
فغني عنه كحل الاستنجاء وأسفل الخذاء

(فصل) قال محمد بن يحيى سألت عبد الله عن قبور المجاورة التي للروم يجيء المطر

الحسن الأمدي وظاهر قول القاضي وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي لان اعتبار ذلك احتياط وما
اعتبر احتياطاً كان واجبا كغسل جزء من الرأس مع الوجه ولانه قدر يدفع النجاسة فاعتبر بتحقيقه
كالعدد في الفضلات والثاني هو تقريب وهو الصحيح لان الذين نقلوا تقدير القلال لم يضبطوها بمحد
أما قال ابن جريج القلة نسع قربتين أو قربتين وشيئا ويحيى بن عقيل قال أعلنها تسع قربتين وهذا

١١ كيف يتفق
ما هنا مع حديث بثر
بضاعة الذي كان يلقى
فيها أغلظ النجاسات
راجع حاشية ص ٣١

فيصير فيها ويشربون من ذلك ويتوضؤون قال لو غسلت كيف تغسل الماء بجي المطر إلا أن يكون قد غسلها مرة أو مرتين والأولى الحكم بطهارتها لأن هذه قد أصابها الماء مرات لا يحصى عددها وجري على حيطانها من ماء المطر ما يطهرها بعضه ولأن هذه يشق غسلها فأشبهت الأرض التي تطهر بجي المطر عليها

(مسئلة) قال (وإذا مات في الماء اليسير ما ليس له نفس سائلة مثل الذباب والمقرب والخنفساء وما أشبه ذلك فلا ينجسه)

النفس هاهنا الدم يعني ما ليس له دم سائل والعرب تسمي الدم نفسا قال الشاعر :

أثبت أن بني شحيم أدخلوا أياتهم تأمور نفس المنذر

يعني دمه ومنه قيل للمرأة نفساء لسيلان دمها عند الولادة وتقول العرب : نفست المرأة إذا حاضت ونفست من النفاس . وكل ما ليس له دم سائل كالذي ذكره الحنفي من الحيوان البري أو حيوان البحر منه العلق والديدان والسرطان ونحوها لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء إذا مات فيه في قول عامة الفقهاء ، قال ابن المنذر لا أعلم في ذلك خلافا إلا ما كان من أحد قولي الشافعي قال فيها قولان (أحدهما) ينجس قليل الماء قال بعض أصحابه وهو القياس (والثاني) لا ينجس وهو الأصلح للاس . فأما الحيوان في نفسه فهو عنده نجس قولا واحداً لأنه حيوان لا يؤكل لا لحرمته فينجس بالموت كالبعوض والحمار

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمتله فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » رواه البخاري وأبو داود وفي لفظ « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه مما وفي الآخر شفاء » قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال الشافعي : مقله ليس بقتله قلنا اللفظ عام في كل شراب بارد أو حار أو دهن مما يموت بغمسه فيه فلو كان ينجس الماء كان أمراً بإفساده وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسلمان « يا سلمان أيما طعام أو شراب ماتت فيه دابة ليست لها نفس سائلة فهو الحلال أكله وشربه ووضوؤه » وهذا صريح أخرجه الترمذي والدارقطني ، قال الترمذي : يرويه بقية وهو مدلس فاذا روى عن الثقات جود ولان ما لا نفس له سائلة لم يتولد من النجاسة فأشبهه دود الخلل إذا مات فيه فانهم سلموا ذلك ونحوه أنه لا ينجس المائع الذي تولد منه إلا أن يؤخذ ثم يطرح فيه أو

للتحديد فيه وتقدير القربة بمائة رطل قريب ولان الزائد على القلتين وهو الشيء مشكوك والظاهر استعماله فيما دون النصف والقرب يختلف غالباً وكذلك لو اشترى شيئاً أو أسلم في شيء وقدره بها لم يصح وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن الناس لا يكيلون الماء ولا يزنونه فالظاهر أنه ردم إلى التقريب فعلى هذا من وجد نجاسة في ماء فقلب على ظنه أنه مقارب القلتين توضأ منه وإلا فلا

يشق الاحتراز منه أشبه ما ذكرنا ، فاذا ثبت أنه لا ينجس لزم أن لا يكون نجساً لأنه لو كان نجساً لنجس كسائر النجاسات

(فصل) فان غير الماء فحكم الطاهرات ان كان مما لا يمكن التحرز منه كالجراد ينساقط في الماء ونحوه فهو كورق الشجر المتناثر في الماء يعني عنه ، وإن كان مما يمكن التحرز منه كالذي يلقي في الماء قصداً فهو كالورق الذي يلقي في الماء ، ولو تغير الماء بحيوان مذكي من غير أن يصيب نجاسة فقد نقل استحقاق بن منصور قال سئل أحمد عن شاة مذبوحة وقعت في ماء فتغير ريح الماء ؟ قال لا بأس ، انما ذلك اذا كان من نجاسة ، وقال عبد الله بن أحمد : قال أبي وأما السمك اذا غير الماء فأرجو أن لا يكون به بأس

(فصل) ذكر ابن عقيل فيمن ضرب حيواناً ما كولا فوقه في ماء ثم وجده ميتاً ولم يعلم هل مات بالجراحة أو بالماء فالأمر على أصله في الطهارة والحيوان على أصله في الحظر إلا أن تكون الجراحة موجبة فيكون الحيوان أيضاً مباحاً لان الظاهر موته بالجراح والماء طاهر الا أن يقع فيه دم

(فصل) الحيوان ضربان ما ليست له نفس سائلة وهو نوعان ما يتولد من الطاهرات فهو طاهر حياً وميتاً وهو الذي ذكرناه . الثاني : ما يتولد من النجاسات كدود الخس وصرصره فهو نجس حياً وميتاً لأنه متولد من النجاسة فكان نجساً كولد الكلب والخنزير . قال أحمد في رواية المروذي صرصر الكنيف والبالوعة اذا وقع في الماء أو الحب صب وصرصر البئر ليست بقذرة ولا تأكل العذرة (الضرب الثاني) ماله نفس سائلة وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما تباح ميتته وهو السمك وسائر

حيوان البحر الذي لا يعيش الا في الماء فهو طاهر حياً وميتاً لولا ذلك لم يبح أكله فان غير الماء لم يمنع لأنه لا يمكن التحرز منه (النوع الثاني) ما لا تباح ميتته غير الآدمي كحيوان البر المأكول وغيره كحيوان البحر الذي يعيش في البر كالضفدع والتمساح وشبههما فكل ذلك ينجس بالموت فينجس الماء القليل اذا مات فيه والكثير اذا غيره ، وبهذا قال ابن المبارك والشافعي وأبو يوسف ، وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن حسن في الضفدع اذا مات في الماء لا يفسده لانها تعيش في الماء أشبهت السمك

ولنا أنها تنجس غير الماء فتنجس الماء كحيوان البر ولأنه حيوان له نفس سائلة لا تباح ميتته فأشبه طير الماء ويفارق السمك فانه مباح ولا ينجس غير الماء (النوع الثالث) الآدمي الصحيح في المذهب انه طاهر حياً وميتاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا ينجس » متفق عليه ، وعن أحمد أنه سئل عن بئر وقع فيها انسان فمات قال ينزع حتى يغلبهم وهو مذهب أبي حنيفة قال ينجس

وفائدة الخلاف أن من اعتبر التحديد قال : لو نقص الماء نقصاً يسيراً لم ينف عنه والقائلون بالتقريب ينفون عن النقص اليسير وإن شك في بلوغ الماء قدراً بدفع النجاسة ففيه وجهان (أحدهما) يحكم بطهارته لان طهارته متيقنة قبل وقوع النجاسة فيه فلا يزول عن اليقين بالشك (والثاني) هو نجس لان الأصل قلة الماء فينبى عليه ويلزم من ذلك النجاسة

ويطهر بالفصل لأنه حيوان له نفس سائلة فنجس بالموت كسائر الحيوانات ولشافعي قولان كالروايتين والصحيح ما ذكرنا أولاً للخبر ولأنه آدمي فلم ينجس بالموت كالشيد ولأنه لو نجس بالموت لم يطهر بالفصل كسائر الحيوانات التي تنجس ولم يفرق أصحابنا بين المسلم والكافر لاستوائهما في الآدمية وفي حال الحياة، ويحتمل أن ينجس الكافر بموته لأن الخبر إنما ورد في المسلم ولا يصح قياس الكافر عليه لأنه لا يصل عليه وليس له حرمة كحرمة المسلم

(فصل) وحكم أجزاء آدمي وإبعاضه حكم جلته سواء انفصلت في حياته أو بعد موته لأنها أجزاء من جلته فكان حكمها كسائر الحيوانات الطاهرة والنجسة ولأنها يصل عليها فكانت طاهرة كجلته، وذكر القاضي أنها نجسة رواية واحدة لأنها لا حرمة لها بدليل أنه لا يصل عليها ولا يصح هذا فإن لها حرمة بدليل أن كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ويصل عليها إذا وجدت من الميت ثم تبطل بشيئ الحركة فإنه لا يصل عليه وهو طاهر

(فصل) وفي الوزغ وجهان (أحدهما) لا ينجس بالموت لأنه لا نفس له سائلة أشبه العقرب ولأنه إن شك في نجاسته فالسواء يبقى على أصله في الطهارة (والثاني) أنه ينجس لما روي عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول: إن ماتت الوزغة أو الفأرة في الحب يصب مائه، وإذا ماتت في بئر قانزعها حتى تغلبك

(فصل) وإذا مات في الماء حيوان لا يصل هل ينجس بالموت أم لا؟ قلنا طاهر لأن الأصل طهارته والنجاسة مشكوك فيها فلا نزول عن اليقين بالشك وكذلك الحكم إن شرب منه حيوان يشك في نجاسته سورة وطهارته لما ذكرنا

(مسئلة) قال (ولا يتوضأ بسور كل بهيمة لا يؤكل لحمها إلا السنور وما دونها في الخلقة) السور فضلة الشرب - والحيوان قسمان نجس وطاهر فالنجس نوعان (أحدهما) ما هو نجس رواية واحدة وهو الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما فهذا نجس عنه وسوره وجميع ما خرج منه وروي ذلك عن عروة وهو مذهب الشافعي وأبي عبيد وهو قول أبي حنيفة في السور خاصة، وقال مالك والأوزاعي وداود: سورهما طاهر يتوضأ به ويشرب وإن ولغا في طعام لم يجرم أكله وقال الزهري: يتوضأ به إذا لم يجد غيره وقال عبدة بن أبي لبابة والثوري وابن الماجشون وابن مسleme

(فصل في الماء الجاري) قل عن أحمد ما يدل على التفرقة بينه وبين الواقف فإنه قال في حوض الحمام قد قيا أنه بمنزلة الماء الجاري وقال في البئر يكون لها مادة وهو واقف ليس هو بمنزلة الماء الجاري، فعلى هذا لا ينجس الجاري إلا بالتغيير لأن الأصل طهارته ولم نعلم في تنجيسه نصاً ولا إجماعاً فبقي على الأصل وقال عليه السلام «الماء طهور لا ينجسه شيء» وقال «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» وهذا يدل على أنه لا ينجس لأنه مجموع يزد على القلتين فإن قبل فالجربة منه لا تبلغ

يقترضاً ويتيمم قال مالك : ويغسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب تعبداً . واحتج بعضهم على طهارته بأن الله تعالى قال (فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يأمر بغسل ما أصابه فيه وروى ابن ماجه باسناده عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحيض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحر وعن الطهارة بها فقال « لها ما حملت في بطونها ولنا ما غبر طهور » ولأنه حيوان فكان طاهراً كالأكل.

ولنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحدم فليغسله سبعاً » متفق عليه ولمسلم « فليرقه »^(١) ثم يغسله سبع مرات « ولو كان سؤره طاهراً لم تجز إراقة ولا وجب غسله (فان قيل) إنما وجب غسله تعبداً كما تغسل أعضاء الوضوء وتغسل اليد من نوم الليل قلنا الأصل وجوب الغسل من النجاسة بدليل سائر الغسل . ثم لو كان تعبداً لما أمر بآراقة الماء ولما أختص الغسل بموضع الولوج لعموم اللفظ في الاناء كله . وأما غسل اليد من النوم فأنما أمر به للاحتياط لاحتمال أن تكون يده قد أصابها نجاسة فيتنجس الماء ثم تنجس أعضاؤه به . وغسل أعضاء الوضوء شرع للوضوء والنظافة ليكون العبد في حال قيامه بين يدي الله تعالى على أحسن حال وأكملها

ثم إن سلمنا ذلك فأنما عهدنا التعبد في غسل اليدين ، أما الآنية والثياب فأنما يجب غسلها من النجاسات وقد روي في لفظ « طهور » إناء أحدم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعاً أخرجه أبو داود^(٢) ولا يكون الطهور إلا في محل الطهارة (وقولهم) ان الله تعالى أمر بأكل ما أمسكه الكلب قبل غسله قلنا الله تعالى أمر بأكله والنبي ﷺ أمر بغسله فيعمل بأمرهما وإن سلمنا أنه لا يجب غسله فلا يشق فعني عنه . وحديثهم قضية في عين يحتمل ان الماء المستول عنه كان كثيراً ولذلك قال في موضع آخر حين سئل عن الماء وما يتوبه من السباع « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولأن الماء لا ينجس إلا بالتغير على رواية لنا وشربها من الماء لا يغيره فلم ينجسه ذلك

(النوع الثاني) ما اختلف فيه وهو سائر سباع البهائم إلا السنور وما دونها في الخلقة وكذلك جوارح الطير والحرار الاهلي والبغل فعن أحمد ان سؤرها نجس اذا لم يجد غيره تيمم وتركه ، روي عن ابن عمر انه كره سؤر الحرار وهو قول الحسن وابن سيرين والشعبي والاوزاعي وحامد وإسحاق . وعن أحمد انه قال في البغل والحرار اذا لم يجد غير سؤرها تيمم معه وهو قول أبي حنيفة والثوري

قلتین فننجس لحديث القلتين قلنا تخصيص الجرية بهذا التقدير تحمك لانه لا يصح قياسه على الراكد لقوته بجريته واتصاله بمادته وهذا اختيار شيخنا وهو الصحيح ان شاء الله تعالى . وقال القاضي واصحابه كل جرية من الماء الجاري معتبرة بنفسها فاذا كانت النجاسة جارية مع الماء فما أمامها طاهر لانها لم تصل اليه وما وراءها طاهر لانه لم يصل اليها والجرية ان بلغت قلتين ولم تغتفر فهي طاهرة وإلا فهي نجسة وان كانت النجاسة واقفة في النهر فكل جرية تمر عليها ان بلغت قلتين فهي طاهرة والا فلا

١ « اختلفوا في الكلمة فقل إنها زائدة في الحديث وقيل لا

٢ الحديث في صحيح مسلم فكان الاقتصار عليه أولى، والا فقد أخرجه أحمد أيضاً

وهذه الرواية تدل على طهارة سورهما لانه لو كان نجساً لم تجز الطهارة به . وروي عن اماماعيل بن سعيد لا بأس بسور السباع لان عمر قال في السباع : ترد علينا ونرد عليها — ورخص في سور جميع ذلك الحسن وعطاء والزهري ويحيى الانصاري وبكير بن الاشج وربيعة وأبو الزناد ومالك والشافعي وابن المنذر لحديث أبي سعيد في الحياض وقد روي عن جابر أيضاً . وفي حديث آخر عن جابر أن النبي ﷺ سئل أتوضأ بما أفضلت الحر ؟ قال « نعم وبما أفضلت السباع كلها » رواه الشافعي في مسنده وهذا نص ، ولأنه حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة فكان طاهراً كالشاة

ووجه الرواية الاولى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء وما ينبو به من السباع فقال « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » ولو كانت طاهرة لم يحد به بالقتلين ، وقال النبي ﷺ في الحر يوم خيبر « انها رجس » ولانه حيوان حرم أكله لحرمة يمكن التحرز منه غالباً أشبه الكلب ، ولان السباع والجوارح الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات فتجس أفواها ولا يتحقق وجود مطهرها فينبغي أن يقضى بنجاستها كالكلاب وحديث أبي سعيد قد أجبتا عنه وبتعين حمله على الماء الكثير عند من يرى نجاسة سور الكلب والحديث الآخر برويه ابن أبي حنيفة وهو منكر الحديث . قاله البخاري وابراهيم بن يحيى وهو كذاب — والصحيح عندي طهارة البغل والحر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركبها وتركب في زمنه وفي عصر الصحابة ، فلو كان نجساً لين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولانهما لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما فأشبهها السنور ، وقول النبي ﷺ « انها رجس » أراد أنها محرمة كقوله تعالى في الحر والميسر والانصاب والازلام انها (رجس) ويحتمل انه أراد لها الذي كان في قدورهم فانه رجس ، فان ذبح ما لا يحل أكله لا يطهره

(القسم الثاني) طاهر في نفسه وسوره وعرقه وهو ثلاثة أضرب (الاول) الآدي فهو طاهر وسوره طاهر سواء كان مسلماً أو كافراً عند عامة أهل العلم الا أنه حكى عن النخعي أنه كره سور الحائض وعن جابر بن زيد لا يتوضأ منه ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المؤمن ليس بنجس » ^(١) وعن عائشة أنها كانت تشرب من الاناء وهي حائض فيأخذ رسول الله ﷺ فيضع فاه على موضع فيها فيشرب وتترق العرق فيأخذ فيضع فاه على موضع فيها . رواه مسلم وكانت

قالوا والجربة هي الماء الذي فيه النجاسة وما قرب منها من خلفها وأمامها مما العادة انتشارها اليه إن كانت مما تنتشر مع ما يحاذي ذلك فيما بين طرفي النهر ، فان كانت النجاسة ممتدة فينبغي أن يكون لكل جزء منها مثل تلك الجربة المعتبرة للنجاسة القليلة لانا لو جعلنا جميع ما حاذي النجاسة الكثيرة جربة أفضى إلى تنجيس النهر الكبير بالنجاسة القليلة دون الكثيرة لان ما يحاذي القليلة قليل فينجس وما يحاذي الكثيرة كثير فلا ينجس وهذا ظاهر الفساد

(فصل) فان كان في جانب النهر أو في وهدة منه ماء واقف مائل عن سنن الماء متصل

١ لا أذكره

رواية بهذا اللفظ ولكن رواه الجماعة كلهم بلفظ « ان المؤمن لا ينجس » وله أول وثمة ورواه بعضهم بالفاظ أخرى وبعضها بلفظ المسلم ولا مفهوم له عند الجمهور وفي بعضها زيادة « حيالاً » ميتا « رواه الشافعي

تفصل رأس رسول الله ﷺ وهي حائض . متفق عليه ، وقال لعائشة « ناوليني الحرة من المسجد » قالت اني حائض قال « ان حيضتك ليست في يدك » (١)

(الضرب الثاني) ما أكل لحمه ، فقال أبو بكر بن المنذر أجمع أهل العلم على أن سؤر ما أكل لحمه يجوز شربه والوضوء به ، فإن كان جلالاً يأكل النجاسات فذكر القاضي روايتين (أحدهما) أنه نجس (والثانية) طاهر فيكون هذا من النوع الثاني من القسم الأول المختلف فيه

(الضرب الثالث) السنور وما دونها في الخلقة كالغارة وابن عرس فهذا ونحوه من حشرات الأرض سؤره طاهر يجوز شربه والوضوء به ولا يكره وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين من أهل المدينة والشام وأهل الكوفة وأصحاب الرأي إلا أبا حنيفة فإنه كره الوضوء بسؤر الهرقان فعل أجزأه وقد روي عن ابن عمر أنه كرهه وكذلك يحيى الأنصاري وابن أبي ليلى ، وقال أبو هريرة ينسل مرة أو مرتين وبه قال ابن المنذر وقال الحسن وابن سيرين ينسل مرة ، وقال طارم ينسل سبعاً كالكلب وقد روى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فذكر الحديث وقال « اذا ولغت فيه المرة غسل مرة » ولنا ما روي عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت أبي قتادة ان أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً قالت فجاءت مرة فأصغى لها الا ناء حتى شربت قالت كبشة: فرأيت أنظر إليه فقال أنعجين يا ابنة أخي ؟ فقلت نعم فقال : ان رسول الله ﷺ قال « انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات » أخرجه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وهذا أحسن شيء في الباب وقد دل بلفظه على نفي الكراهة عن سؤر الهر وبتعليه على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف عينياً ، وروى ابن ماجه عن عائشة قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله ﷺ من إناء قد أصابت منه المرة قبل ذلك ، وعن عائشة أنها قالت ان رسول الله ﷺ قال « انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم » وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضله . رواه أبو داود

(فصل) اذا أكلت المرة نجاسة ثم شربت من ماء يسير بعد أن غابت فالماء طاهر لان النبي صلى الله عليه وسلم نفى عنها النجاسة وتوضأ بفضله مع علمه بأكلها النجاسات وإن شربت قبل أن تغيب فقال القاضي وابن عقيل : ينجس لانه وردت عليه نجاسة متيقنة أشبه ما لو أصابه بول . وقال أبو الحسن الآمدي : ظاهر مذهب أصحابنا أنه طاهر وإن لم تغب لان النبي صلى الله عليه وسلم نفى

١ رواه الجماعة إلا البخاري والحرة بضم الحاء هي سجادة الصلاة تصنع من سنف الثخل وتكون على قدر المصلي فإن زادت سميت حصيرة وقيل سجادة الصلاة مطلقاً

بالجاري وكان ذلك مع الجرية المقابلة له دون القلتين فالجميع نجس لانه ماء يسير متصل فينجس بالنجاسة كالزائد ، فإن كان أحدهما قلتين لم ينجس واحد منهما مادام متلاقيين إلا بالتغير ، فإن كانت النجاسة في الجاري وهو قلتان فهو طاهر بكل حال وكذلك الواقف ، وإن كان الواقف قلتين والجاري دون القلتين والنجاسة فيه فهو نجس قبل ملاقاته للواقف وبعد مفارقه له وطاهر في حال اتصاله به ، وإن كانت في الواقف وهو قلتان لم ينجس بحال هو ولا الجاري وإن كان دون القلتين

عنها مطلقا وعلى بعدم امكان الاحتراز عنها ولاننا حكمنا بطهارة سؤرها مع الغيبة في مكان لا يمتثل ورودها على ماء كثير يطهر فاهها، ولو احتمل ذلك فهو شك لا يزيل يقين النجاسة فوجب إحالة الطهارة على العفو عنها وهو شامل لما قبل الغيبة

(فصل) وان وقعت الفأرة أو الهر ونحوها في مائع أو ماء يسير ثم خرجت حية فهو طاهر نص عليه أحمد فانه سئل عن الفأرة تقع في السمن الذائب فلم تمت قال لا بأس بأكله وفي رواية قال اذا كان حيا فلا شيء إنما الكلام في الميت وقيل يحتمل أن ينجس اذا أصاب الماء مخرجها لان مخرج النجاسة نجس فينجس به الماء، ولنا أن الاصل الطهارة وإصابة الماء لموضع النجاسة مشكوك فيه فان المخرج ينضم اذا وقع الحيوان في الماء فلا يزول اليقين بالشك

(فصل) كل حيوان حكم جلده وشعره وعرقه ودمه ولعابه - حكم سؤره في الطهارة والنجاسة لان السؤر انما يثبت فيه حكم النجاسة في الموضع الذي ينجس للملاقاة لعاب الحيوان وجسه فلو كان طاهرا كان سؤره طاهرا واذا كان نجسا كان سؤره نجسا

«مسألة» قال (وكل اناء حلت فيه نجاسة من ولوغ كلب أو بول أو غيره فانه يفصل سبع

مرات احداهن بالتراب)

النجاسة تنقسم قسمين (أحدهما) نجاسة الكلب والخنزير والمتولد منها فهذا لا يختلف المذهب في أنه يجب غسلها سبعا احداهن بالتراب وهو قول الشافعي، وعن أحمد أنه يجب غسلها ثمانيا احداهن بالتراب روي ذلك عن الحسن لحديث عبد الله بن المغفل أن رسول الله ﷺ قال «اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب» رواه مسلم والرواية الاولى أصح^(١) ويحمل هذا الحديث على أنه عد التراب ثمانية لانه وإن وجد مع إحدى الفسلات فهو جنس آخر فيجمع بين الخبرين وقال أبو حنيفة لا يجب العدد في شيء من النجاسات انما يغسل حتى يغلب على الظن نقاؤه من

١ رواه الجماعة

الا البخاري

والترمذي وقال ابن

منده إسناده صحيح على

صحة وأقره الحافظ

في الفتح

والجاري كذلك الا أنهم بما جموعهما فلتان فصاعدا وكانت النجاسة في الواقف لم ينجس واحد منها لان الماء الذي فيه النجاسة مع ما يلاقيه لا يزال كثيرا وان كانت في الجاري فقياس قول أصحابنا أن الجميع نجس لان الجاري ينجس قبل ملاقاته للواقف ومر على الواقف وهو يسير نفسه لان الواقف لا يدفع عن نفسه فمن غيره أولى، ويحتمل أن يحكم بطهارة الجاري حال ملاقاته للواقف ولا ينجس به الواقف لحديث القلتين وهو مذهب الشافعي - هذا كله اذا لم يتغير فان تغير فهو نجس فان كان الجاري متغيرا والواقف كثيرا فهو طاهر ان لم يتغير فان تغير تنجس وكذلك الحكم في الجاري ان كان الواقف متغيرا وان كان بعض الواقف متغيرا وبعضه غير متغير وكان غير المتغير مع الجرية الملاقية له قلتين لم ينجس وان كان المتغير من الواقف يلي الجاري وغير المتغير لا يليه ولا يتصل به أصلا وكان كل

النجاسة لانه روي عن النبي ﷺ أنه قال في الكلب يبلغ في الاناء يغسل ثلاثا أو خمسا أو سبعا فلم يمين عددا لانها نجاسة فلم يجب فيها العدد كما لو كانت على الارض

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال «إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا» متفق عليه ولمسلم وأبي داود «أولاهن بالتراب» وحديث عبدالله بن المغفل القمي ذكرناه يزويه عبد الوهاب بن الضحاك وهو ضعيف^(١) وقد روى غيره من الثقات «فليغسله سبعا» وعلى أنه يحتمل الشك من الراوي فينبغي أن يتوقف فيه ويعمل بغيره وأما الارض فانه سومح في غسلها المشقة بخلاف غيرها (فصل) فان جعل مكان التراب غيره من الاشنان والصابون والنخالة ونحو ذلك أو غسله غسلة ثامنة فقال أبو بكر فيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لانه طهارة أمر فيها بالتراب فلم يقيم غيره مقامه كالتييم ولان الأمر به تعبد غير معقول فلا يجوز القياس فيه (والثاني) يجزئه لان هذه الاشياء أبلغ من التراب في الازالة فنصه على التراب تنبيه عليها ولانه جامد أمر به في إزالة النجاسة فالحق به ما يماثله كالحجر في الاستجمار^(٢) [فأما الفسلة الثامنة فالصحيح أنها لا تقوم مقام التراب لانه ان كان القصد به تقوية الماء في الازالة فلا يحصل ذلك بالثامنة لان الجمع بينهما أبلغ في الازالة وان وجب تعبدا امتنع ابداله والقياس عليه وقال بعض أصحابنا انما يجوز العدول الى غير التراب عند عدمه أو افساد المحل المفصول به فأما مع وجوده وعدم الضرر فلا وهذا قول ابن حامد

(القسم الثاني) نجاسة غير الكلب والخنزير ففيها روايتين (أحدهما) يجب العدد فيها قياسا على نجاسة الولوغ وروي عن ابن عمر أنه قال أمرنا بغسل الانجاس سبعا فينصرف الى أمر النبي ﷺ (والثانية) لا يجب العدد بل يجزئ فيها المكاثرة بالماء من غير عدد بحيث تزول عين النجاسة وهذا قول الشافعي لما روي عن ابن عمر قال كانت الصلاة خمسين والفسل من الجنابة سبع مرات والفسل من البول سبع مرات فلم يزل النبي ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا والفسل من البول مرة والفسل من الجنابة مرة رواه الامام أحمد في مسنده وأبو دارد في سننه وهذا نص الا أن في روايته أبو بوب بن جابر وهو ضعيف، وقال النبي ﷺ «إذا أصاب أحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنضجه بما» ثم

واحد منهما يسيرا فينبغي أن يكون الكل نجسا لان كل ما يلاقي الماء النجس يسير وان اتصل به من ناحية فكل ما لم يتغير طاهر اذا كان كثيرا كالتقديرين اذا كان بينهما ما متصل بهما فان شك في ذلك فالأمر طاهر بالاصل ويحتمل أن يكون نجسا وان كان في الماء قلتان طاهرتان متصلة سابقة أو لاحقة فالمجتنب كله طاهر ما لم يتغير بالنجاسة لان الثنتين تدفع النجاسة عن نفسها وعما اجتمع اليها والا فالجميع نجس في ظاهر المذهب والله أعلم.

(مسألة) (وإذا شك في نجاسة الماء أو كان نجسا فشك في طهارته بنى على اليقين)

اذا شك في نجاسة الماء فهو طاهر لان الأصل الطهارة فلا تزول بالشك وان وجدته متغيرا لان التغير يحتمل أن

١ هذا غلط
فقد رواه مسلم وغيره
من طرق ليس عبد
الوهاب هذا منها بل
هي مجم على صحتها
٢ كل ما بين
القوسين هنا وفيما
يأتي ساقط من النسخة
التي أرسلت من نجد

لتصل فيه « رواه البخاري ولم يأمر فيه بعدد وفي حديث آخر أن امرأة ركت ردف النبي ﷺ على ناقته فلما نزلت اذا على حقيته شيء من دمه فأمرها النبي ﷺ أن تجعل في الماء ملحا ثم تفسل به الدم ، رواه أبو داود ولم يأمرها بعدد ، وأمر النبي ﷺ بأن يصب على بول الأعرجي سحلا من ماء متفق عليه ولم يأمر بالعدد [ولأنها نجاسة غير الكلب فلم يجب فيها العدد] وروي أن العدد لا يعتبر في غير محل الاستنجاء من البدن ، ويعتبر في محل الاستنجاء كبقية المحال قال الحلال هذه الرواية وهم ولم يثبتها فإذا قلنا بوجوب العدد في قدره روايتان (أحدهما) سبع لما قدمنا (والثانية) ثلاث لأن النبي ﷺ قال « إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده » متفق عليه إلا قوله ثلاثا انفرد به مسلم - أمر بغسلها ثلاثا ليرتفع وهم النجاسة ولا يرفع وهم النجاسة الا ما يرفع حقيقتها وقد روي أن النجاسة في محل الاستنجاء تطهر بثلاث وفي غيره تطهر بسبع لأن محل الاستنجاء تتكرر فيه النجاسة فاقضى ذلك التخفيف وقد اجتريء فيها بثلاثة أحجار مع أن الماء أبلغ في الإزالة فأولى أن يجتريء فيها بثلاث غسلات ، قال القاضي : الظاهر من قول أحمد ما اختار الحزبي وهو وجوب العدد في جميع النجاسات فإن قلنا لا يجب العدد لم يجب التراب وكذلك ان قلنا لا يجب الفسل سبعا لأن الأصل عدم وجوبه ولم يرد الشرع به إلا في نجاسة الولوغ وإن قلنا بوجوب السبع ففي وجوب التراب وجهان (أحدهما) يجب قياسا على الولوغ (والثاني) لا يجب لأن النبي ﷺ - أمر بالفسل للدم وغيره ولم يأمر بالتراب إلا في نجاسة الولوغ فوجب أن يقتصر عليه ولأن التراب ان أمر به تعبدا وجب قصره على محله وان أمر به لمعنى في الولوغ للزوجة فيه لا ننقلم إلا بالتراب فلا يوجد ذلك في غيره والمستحب أن يجعل التراب في الفسلة الأولى لموافقته لفظ الخبر أو ليأتي الماء عليه بعده فينظفه ومتى غسل به أجزاء لا ندر في حديث « إحداهن بالتراب » وفي حديث « أولاهن » وفي حديث في الثامنة فيدل على أن محل التراب من الفسلات غير مقصود

(فصل) إذا أصاب المحل نجاسات متساوية في الحكم فهي كنجاسة واحدة وإن كان بعضها أغلظ كالولوغ مع غيره فالحكم لا غلظها ويدخل فيه مادونه ولو غسل الاناء دون السبع ثم ولغ فيه مرة أخرى ففسله سبعا أجزاء لأنه اذا أجزأ عما يماثل فما دونه أولى

(فصل) وإذا غسل محل النجاسة فأصاب ماء بعض الفسلات محلا آخر قبل تمام السبع ففيه وجهان (أحدهما) يجب غسله سبعا وهو ظاهر كلام الحزبي واختيار ابن حامد لأنها نجاسة فلا يراعى

يكون بمكثه أو بما لا يمنع فلا يزول بالشك ، وان تيقن نجاسته وشك في طهارته فهو نجس لما ذكرنا وان أخبره بنجاسته صبي أو كافر أو فاسق لم يلزمه قبول خبره لأنه ليس من أهل الشهادة ولا الرواية أشبه الطفل والمجنون وإن كان بالغاً عاقلاً مسلماً مستورا الحال وعين سبب النجاسة لزم قبول خبره رجلا كان

فيها حكم المحل الذي انفصلت عنه كنجاسة الأرض ومحل الاستنجاء وظاهر قول الخراقي انه يجب غسلها بالتراب وان كان المحل الذي انفصلت عنه قد غسل بالتراب لانها نجاسة أصابت غير الأرض فأشبهت الأولى (والثاني) يجب غسله من الأولى سنا ومن الثانية خبسا ومن الثالثة أربعا كذلك الى آخره لانها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع فظهرت في مثله كالنجاسة على الأرض ولان المنفصل بعض المتصل والمتصل بطهر بذلك فكذا المنفصل (وتغلق المنفصل عن الأرض ومحل الاستنجاء لان العلة في خفتها المحل وقد زالت عنه فزال التخفيف والعلة في تخفيفها ههنا قصور حكمها بما مر عليها من الغسل وهذا لازم لما حسب ما كان ، ثم إن كانت قد انفصلت عن محل غسل بالتراب غسل محلها بغير تراب وإن كانت الأولى بغير تراب غسلت هذه بالتراب وهذا اختيار القاضي وهو أصح إن شاء الله تعالى (فصل) ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب أو يده أو رجله أو شعره أو غير ذلك من أجزائه لان حكم كل جزء من أجزاء الحيوان حكم بقية أجزائه على ما قررناه وحكم الخنزير حكم الكلب لان النص وقع في الكلب والخنزير شر منه وأغلظ لان الله تعالى نص على تحريمه وأجمع المسلمون على ذلك وحرم اقتناؤه^(١) (فصل) وغسل النجاسة يختلف باختلاف محلها ان كانت جسما لا يتشرب النجاسة كالآنية فغسله بمرور الماء عليه كل مرة غسلة سواء كان بفعل آدمي أو غير فعله مثل ان ينزل عليه ماء المطر أو يكون في هر جارفتمز عليه جريات النهر فكل جرية تمر عليه غسلة لان القصد غير معتبر فأشبهه ما لو صب آدمي بغير قصد وان وقع في ماء قليل راكد نجسه ولم يطهر وان كان كثيرا احتسب بوضعه فيه ومرور الماء على أجزائه غسلة فان خضضه في الماء وحركه بحيث يمر عليه أجزاء غير التي كانت ملاقية له احتسب بذلك غسلة ثانية كما لو مرت عليه جريات من الماء الجاري ، وان كان المغسول اناء فطرح فيه الماء لم يحتسب به غسلة حتى يفرغه منه لانه العادة في غسله الا أن يكون سمق قلنتين فصاعدا ففلا فيحتمل أن ادارة الماء فيه تجري مجرى الغسلات لان أجزائه تمر عليها جريات من الماء غير التي كانت ملاقية له فأشبه ما لو مرت عليها جريات من ماء جار ، وقال ابن عقيل لا يكون غسله إلا بتغيره منه أيضا وإن كان المغسول جسما تدخل فيه أجزاء النجاسة لم يحتسب برفعه من الماء غسلة إلا بعد عصره وعصر كل شيء بحسه فان كان بساطا ثقيلًا أو زليا فعصره بتقليبه ودقه

١٠ جمهور السلف
واكثر الفقهاء على
طهارة كل حيوان حي
وعلى كون الغسل من
ولوغ الكلب لا يقاس
عليه غيره من أجزائه
ولا ما هو شر منه
كالخنزير وهذا هو
الذي رجحه شيخ
الاسلام والنووي من
الشافعية من حيث
الدليل لا المذهب

(فصل) ما أزيلت به النجاسة ان انفصل متغيرا بالنجاسة أو قبل طهارة المحل فهو نجس لانه تغير بالنجاسة أو ماء قليل لاقي محلا نجسا لم يطهره فكان نجسا كما لو وردت عليه ، وان انفصل غير متغير من الفسلة التي طهر بها المحل فان كان المحل أرضا فهو طاهر رواية واحدة لان النبي صلى الله

أو امرأة حرا أو عبدا بصيرا أو ضريرا لان للاعنى طريقا الى العلم بالحس والخبر كما لو أخبر بدخول وقت الصلاة وان لم يعين سببها فقال القاضي : لا يلزم قبول خبره لاحتمال اعتقاد نجاسة الماء بسبب لا يعتقد الخبر كوت ذبابة عند الشافعي . والحنفى يرى نجاسة الماء الكثير وان لم يتغير والموصوف

عليه وسلم أمر أن يصب على بول الاعرابي ذنوب من ماء يطهر الأرض التي بال عليها ولو كان المنفصل نجسا لنجس به ما انتشر اليه من الأرض فتكثر النجاسة ، وإن كان غير الأرض ففيه وجهان قال أبو الخطاب أصحها أنه طاهر وهو مذهب الشافعي لأنه انفصل عن محل محكوم بطهارته فكان طاهرا كالفلسة الثامنة وأن المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر وكذلك المنفصل — والثاني أنه نجس وهو قول أبي حنيفة واختاره أبو عبد الله بن حامد لأنه ماء قليل لا يفي بمحل نجسا أشبه ما لم يطهرها قال أبو الخطاب إنما يحكم بطهارة المنفصل من الأرض إذا كانت قد نشفت أعيان البول فإن كانت أعيانها قائمة فجرى الماء عليها طهرها وفي المنفصل روايتان كلاهما انفصل عن غير الأرض قال وكونه نجسا أصح في كلامه والأولي الحكم بطهارته لأن النبي ﷺ أمر بغسل بول الاعرابي عقيب بوله ولم يشترط نشافه (فصل) إذا غسل بعض الثوب النجس جاز وبطهر المغسول دون غيره فإن كان بغمس بعضه في ماء يسير راكد بهرك فيه نجس الماء ولم يطهر منه شيء لأنه بغسه في الماء صار نجسا فلم يطهر منه شيئا وإن كان يصب على بعضه في جفنة طهر ما طهره وكان المنفصل نجسا لأنه لا بد من أن يلاقي الماء المنفصل جزء غير المغسول فينجس به

(فصل) إذا أصاب ثوب المرأة دم حيضها استحب أن تحت بهظفرها لتذهب خشوته ثم تقرصه ليبلين للفصل ثم تغسله بالماء لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأسماء في دم الحيض « حثيه ثم اقرصيه ثم غسليه بالماء » متفق عليه، فإن اقتصرت على إزالته بالماء جاز فإن لم يزل لونه وكانت إزالته تنشق أو يتلف الثوب وبضره عني عنه لقول النبي ﷺ « ولا يضر ك أثره » وإن استعملت في إزالته شيئا يزيله كالمح وغيره فحسن لما روى أبو داود بإسناده عن امرأة من غفار أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّها على حقيبتها فحاضت قالت فتركتها فإذا بها دم مني فقال « مالك ؟ لعلك نفست » قلت نعم قال

يعتقد نجاسته بما لا ينجسه ويحتمل أن يلزم قبول خبره إذا اتفقت هذه الاحتمالات في حقه (فصل) فإن أخبره أن كلبا ولغ في هذا الاناء ولم يبلغ في هذا وقال آخر إنما ولغ في هذا حكم بنجاستها لأنه يمكن صدقهما لكونهما في وقتين أو كانا كليين خفي على كل واحد منهما مظهر للآخر وإن عينا كلبا ووقتاً يضيق الوقت فيه عن شربه منهما تعارض قولهما ولم ينجس واحد منهما وإن قال أحدهما ولغ في هذا الاناء وقال الآخر نزل ولم يشرب قدم قول المثبت إلا أن يكون المثبت لم يتحقق شربه مثل الضرير الذي يجبر عن حسن فيقدم قول البصير عليه

(مسئلة) (وإن اشتبه الماء الطاهر بالنجس لم يتحر فيهما على الصحيح من المذهب ويتيمم) وجهلته أنه إذا اشتبهت الآنية الطاهرة بالنجسة لم يخل من حالين (أحدهما) أن يستوي عدد الطاهر والنجس فلا يجوز التحري بغير خلاف في المذهب فيما علمنا (الثاني) أن يكثر عدد الطاهر فقال أبو علي التجاد من أصحابنا يجوز التحري فيها وهو قول أبي حنيفة لأن الطاهر أصابة الطاهر ولأن جهة

« فاصلحي من نفسك ثم خذي اناء من ماء فاطرحي فيه ملحاً ثم اغسلي ما أصاب الحقيبة من الدم » قال الخطابي فيه من الفقه جواز استعمال الملح وهو مطعوم في غسل الثوب وتنقيته من الدم فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالمسل اذا كان يفسدها الصابون وبالحلل اذا أصابها الخبر والتدلك بالنخالة وغسل الايدي بها والبطيخ ودقيق الباقلا وغيرها من الاشياء التي لها قوة الجلاء والله أعلم (فصل) فاذا كان في الاناء خمر أو شبهه من النجاسات التي ينشربها الاناء ثم متى جعل فيه مائع سواء ظهر فيه طعم النجاسة أو لونها لم يطهر بالغسل لان الغسل لا يستأصل أجزاء النجاسة من جسم الاناء فلم يطهره كالسهم اذا ابتل بالنجاسة قال الشيخ أبو الفرج المقدسي في المبهج : آنية الخمر منها المزفت فتطهر بالنسل لان الزفت ينعم وصول النجاسة الى جسم الاناء ومنها ما ليس بمزفت فينشرب أجزاء النجاسة فلا يطهر بالتطهير فانه متى ترك فيه مائع ظهر فيه طعم الخمر ولونه

(مسئلة) قال (واذا كان معه في السفر إنا أن نجس وطاهر واشتبها عليه أراقهما ويتيمم) أما خص حالة السفر بهذه المسألة لانها الحالة التي يجوز التيمم فيها ويعدم فيها الماء غالباً وأراد اذا لم يجد ماء غير الاناءين المشتبهين فانه متى وجد ماء طهوراً غيرهما توضأ به ولم يجز التحري ولا التيمم بغير خلاف ولا تخلو الآنية المشتبهة من حالين (أحدهما) أن لا يزيد عدد الطاهر على النجس فلا خلاف في المذهب انه لا يجوز التحري فيهما (والثاني) أن يكثر عدد الطاهرات فذهب أبو علي النجاد من أصحابنا الى جواز التحري فيهما وهو مذهب أبي حنيفة لان الظاهر اصابة الطاهر ولأن جهة الاباحة قد ترجعت فجاز التحري كما لو اشتبهت عليه أخته في نساء مصر ، وظاهر كلام أحمد انه لا يجوز التحري فيها بحال وهو قول أكثر أصحابه وهو قول المزني وأبي ثور ، وقال الشافعي يتحرى ويتوضأ بالأغلب عنده في الحالين [لانه شرط للصلاة فجاز التحري من أجله كما لو اشتبهت القبلة ولأن الطهارة تؤدي باليقين تارة وبالظن أخرى ولهذا جاز التوضؤ بالماء القليل المتغير الذي لا يعلم

الاباحة ترجعت أشبه ما لو اشتبهت عليه أخته في نساء بلد وظاهر كلام أحمد انه لا يجوز التحري فيها بحال وهو قول أكثر اصحاب وقول المزني وأبي ثور وقال الشافعي يتحرى في الحالين لانه شرط للصلاة فجاز التحري فيه كما لو اشتبهت القبلة والثياب ولان الطهارة تؤدي باليقين تارة وبالظن أخرى كما قلنا بجواز الوضوء بالماء المتغير الذي لا يعلم سبب تغيره ، وقال ابن الماجشون: يتوضأ من كل واحد منهما وضوءاً ويصلي به وبه قال محمد بن مسلمة إلا أنه قال بفضل ما أصابه من الاول لانه أمكنه أداء فرضه ييقن أشبه من فاتته صلاة من يوم ولا يعلم عينها وكما لو اشتبهت الثياب

ولنا انه اشتبه المباح بالخطور فيما لا يبيحه الضرورة فلم يجز التحري كما لو اشتبهت أخته باجنبيات أو كما لو استوى العدد عند أبي حنيفة أو كان أحد الاناءين بولاً عند الشافعي واعتذر أصحابه بأن البول لا أصل له في الطهارة قلنا وهذا الماء قد زال عنه أصل الطهارة وعلى أن البول قد كان

سبب تغيره وقال ابن الماجشون يتوضأ من كل واحد منهما وضوء ويصلي به وبه قال محمد بن مسلمة إلا أنه قال يفضل ما أصابه من الاول لأنه أمكنه أداء فرضه يقيّن فليزّمه [كما لو اشتبه طاهر بطهور وكما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينا أو اشتبهت عليه الثياب]

ولنا انه اشتبه المباح بالمحظور فيما لا يبيحه الضرورة فلم يجز التحري كما لو استوى العدد عند أبي حنيفة وكما لو كان أحدهما بولا عند الشافعي فإنه قد سلمه . واعتذر أصحابه بأنه لا أصل له في الطهارة - قلنا وهذا الماء قد زال عنه أصل الطهارة وصار نجسا فلم يبق للأصل الزائل أثر [على أن البول قد كان ماءً فإنه أصل في الطهارة كذا الماء النجس] وقولهم إذا كثر الطاهر ترجحت الاباحة يبطل بما إذا اشتبهت أخته في مائة أو ميتة بمذكيات فإنه لا يجوز التحري وإن كثر المباح ، وأما إذا اشتبهت في نساء مصر فإنه يشق اجتنباهن جميعا ولذلك يجوز له النكاح من غير تحر [وأما القبلة فيباح تركها للضرورة كحالة الخوف ويجوز أيضا في السفر في صلاة النافلة ، ولأن قبلته ما يتوجه إليه بظنه ، ولو بان له يقين الخطأ لم يلزمه الاعادة بخلاف مسئلتنا . وأما المتغير من غير سبب يعلمه فيجوز الوضوء به استناداً إلى أصل الطهارة وإن غلب على ظنه نجاسته ولا يحتاج إلى تحر . وفي مسئلتنا عارض يقين الطهارة يقين النجاسة فلم يبق له حكم ، ولهذا لا يجوز له استعماله من غير تحر ثم يبطل قياسهم بما إذا كان أحدهما بولا والآخر ماء ويدل على صحة ما قلنا أنه لو توضأ من أحد الأثامين وصلى ثم غلب على ظنه في الصلاة الثانية أن الآخر هو الطاهر فتوضأ به وصلى من غير غسل أثر الاول فقد علمنا أنه صلى بالنجاسة يقينا ، وإن غسل أثر الاول ففيه حرج وتقض لاجتهاده واجتهاده ونعلم أن إحدى الصلاتين باطلة لا يمينها فيلزمه اعادتهما ، فإن توضأ من الاول فقد توضأ بما يعتقد نجسا وما قاله ابن الماجشون فباطل فإنه يفضي إلى تنجيس نفسه يقيناً وبطلان صلاته اجماعاً وما قاله ابن مسلمة ففيه حرج ويبطل بالقبلة فإنه لا يلزمه أن يصلي إلى أربع جهات

ما . فله أصل في الطهارة فهو كالماء النجس ، وقولهم إذا كثر عدد الطاهر ترجحت الطهارة يبطل بما لو اشتبهت أخته بمائة أجنبية ، وأما إذا اشتبهت أخته في نساء مصر فإنه يشق اجتنباهن جميعاً ولذلك يجوز له النكاح من غير تحر بخلاف هذا ، وأما القبلة فيباح تركها للضرورة وفي صلاة النافلة بخلاف مسئلتنا ، وأما الثياب فلا يجوز التحري فيها عندنا على ما يأتي وأما المتغير فيجوز الوضوء به استناداً إلى أصل الطهارة ولا يحتاج إلى تحر وفي مسئلتنا عارض يقين الطهارة يقين النجاسة فلم يبق له حكم ولهذا احتاج إلى التحري ، وما قاله ابن الماجشون باطل لأنه يتنجس يقيناً وما قاله ابن مسلمة ففيه حرج ويبطل بالقبلة حيث لم يوجب الصلاة إلى أربع جهات والله أعلم

(مسألة) قال (وهل يشترط اراقتهم أو خلطهما فيه روايتان) احدهما تشترط ذكره الحرق لان معه ماء طاهر يقين فلم يجز له التيمم مع وجوده فاذا خلطهما أو اراقهما جاز له التيمم لأنه لم يبق

(فصل) وهل يجوز له التيمم قبل اراقتها ؟ على روايتين (أحدهما) لا يجوز لأن معه ماء طاهراً يبقين فلم يجوز له التيمم مع وجوده فان خلطهما أو أراقهما جاز له التيمم لأنه لم يبق معه ماء طاهر (والثانية) يجوز التيمم قبل ذلك اختاره أبو بكر وهو الصحيح لأنه غير قادر على استعمال الطاهر أشبه ما لو كان في بئر لا يمكنه استقاؤه ، وإن احتاج اليهما للشرب لم تجب اراقتها بغير خلاف فانه يجوز له التيمم لو كانا طاهرين فمع الاشتباه أولى ، وإذا أراد الشرب تهرى وشرب من الطاهر عنده لأنها ضرورة تبيح الشرب من النجس إذا لم يجد غيره فمن الذي بظن طهارته أولى ، وإن لم يلقب على ظنه طهارة أحدهما شرب من أحدهما وصار هذا كما لو اشتبهت ميتة بذكاة في حال الاضطراب ولم يجد غيرها فانه إذا جاز استعمال النجس فاستعمال ما بظن طهارته أولى ، وإذا شرب من أحدهما أو أكل من المشتبهات ثم وجد ماء طهوراً فهل يلزمه غسل فيه ؟ يحتمل وجيبين (أحدهما) لا يلزمه لأن الاصل طهارة فيه فلا تزول عن ذلك بالشك (والثاني) يلزمه لأنه محل منع استعماله من أجل النجاسة فلزمه غسل أثره كالتيقن

(فصل) وإذا علم عين النجس استحب إراقة ليزيل الشك عن نفسه ، وإن احتاج إلى الشرب شرب من الطاهر ويتيمم إذا لم يجد غير النجس ، وإن خاف العطش في ثاني الحال فقال القاضي يتوضأ بالماء الطاهر ويحبس النجس لأنه غير محتاج إلى شربه في الحال فلم يجوز التيمم مع وجوده ، والصحيح إن شاء الله أنه يحبس الطاهر ويتيمم لأن وجود النجس كعدمه عند الحاجة إلى الشرب في الحال وكذلك في المآل وخوف العطش في إباحة التيمم كحقيقته

(فصل) وإذا اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته توضأ من كل واحد منهما وضوءاً كاملاً

معه ماء طاهر (والثانية) يجوز التيمم قبل ذلك اختاره أبو بكر وهو الصحيح لأنه غير قادر على استعمال الطاهر أشبه ما لو كان في بئر لا يمكنه الوصول إليه ، فإن احتاج اليهما للشرب لم تجب اراقتها بغير خلاف لأنه يجوز له التيمم لو كانا طاهرين فهنا أولى ، فإذا أراد الشرب تهرى وشرب من الذي بظن طهارته فإن لم يلقب على ظنه شيء شرب من أحدهما لأنه حال ضرورة فإذا شرب من أحدهما أو أكل من المشتبهة بالميتة فهل يلزمه غسل فيه ؟ يحتمل وجيبين (أحدهما) لا يلزمه لأن الاصل الطهارة (والثاني) يلزمه لأنه محل منع من استعماله لأجل النجاسة فلزمه غسل أثره كالتيقن فإن علم عين النجس استحب إراقة ليزيل الشك ، فإن احتاج إلى الشرب شرب من الطاهر ويتيمم ، وإن خاف العطش في ثاني الحال فقال القاضي يتوضأ بالطاهر ويحبس النجس لأنه غير محتاج إلى شربه في الحال فلم يجوز التيمم مع وجوده . قال شيخنا : والصحيح إن شاء الله أنه يحبس الطاهر ويتيمم لأن وجود النجس كعدمه عند الحاجة إلى الشرب في الحال فكذلك في المآل وخوف العطش في إباحة التيمم كحقيقته

(مسألة) وإن اشتبه طهور بطاهر توضأ من كل واحد منهما وصلى صلاة واحدة . لا نعلم فيه خلافاً

وصلى بالوضوء بن صلاة واحدة لأعلم فيه خلافاً لأنه أمكنه أداء فرضه يقيّن من غير حرج فيه فلزمه كما لو كانا طاهرين ولم يكفه أحدهما وفارق ما إذا كان نجساً لأنه يتنجس أعضاؤه يقينا ولا يأمن أن يكون النجس هو الثاني فيبقى نجساً ولا تصح صلاته ، فإن احتاج الى أحد الاثني في الشرب تحرى فتوضاً بالطهور عنده وتيمم معه ليحصل له اليقين والله أعلم

(فصل) وإن اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة لم يجز التحري وصلى في كل ثوب بعدد النجس وزاد صلاة . وهذا قول ابن الماجشون ، وقال أبو ثور والمزني لا يصلي في شيء منها كالأواني وقال أبو حنيفة والشافعي يتحرى فيها كقولهم في الأواني والقبلة

ولنا أنه أمكنه أداء فرضه يقيّن من غير حرج فلزمه كما لو اشتبه الطهور بالطاهر وكما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عنها والفرق بين هذا وبين الأواني النجسة من وجهين (أحدهما) أن استعمال النجس يتنجس به وبمن صحة صلاته في الحال والمآل وهذا بخلافه (الثاني) أن الثوب النجس يباح له الصلاة فيه إذا لم يجد غيره والماء النجس بخلافه ، والفرق بينه وبين القبلة من وجوه (أحدها) أن القبلة يكثر الاشتباه فيها فيشق اعتبار اليقين فسقط دفعا للمشقة وهذا بخلافه (الثاني) أن الاشتباه هنا حصل بتفريطه لأنه كان يمكنه تعليم النجس أو غسله ولا يمكنه ذلك في القبلة (الثالث) أن القبلة عليها أدلة من النجوم والشمس والقمر وغيرها فيصح الاجتهاد في طلبها ويقوى دليل الإصابة لها بحيث لا يبقى احتمال الخطأ إلا وهما ضعيفا بخلاف اثنياب

لأنه أمكنه أداء فرضه يقيّن من غير حرج فلزمه ذلك كما لو كانا طاهرين فلم يكفه أحدهما ، فإن احتاج الى أحد الاثني للشرب تحرى وتوضاً بالطهور عنده وتيمم ليحصل له اليقين والله أعلم

(مسألة) قل (وإن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة صلى في كل ثوب صلاة بعدد النجس وزاد صلاة) ولم يجز التحري وهذا قول ابن الماجشون لأنه أمكنه أداء فرضه يقيّن من غير حرج فلزمه كما لو اشتبه الطاهر بالطهور وكما لو فاتته صلاة من يوم لا يعلم عنها وقال أبو ثور والمزني : لا يصلي في شيء منها وقال أبو حنيفة والشافعي يتحرى كقولهما في الأواني والقبلة والأولى والفرق بين الثياب والأواني النجسة من وجهين (أحدهما) أن استعمال النجس في الأواني يتنجس به وبمن صحة صلاته في الحال والمآل بخلاف الثياب (الثاني) أن الثوب النجس يباح له الصلاة فيه إذا لم يجد غيره بخلاف الماء النجس والفرق بينه وبين القبلة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن القبلة يكثر فيها الاشتباه (الثاني) أن الاشتباه هنا حصل بتفريطه لأنه كان يمكنه تعليم النجس بخلاف القبلة (الثالث) أن القبلة عليها أدلة من النجوم وغيرها فيغلب على الظن مع الاجتهاد فيها الإصابة بحيث يبقى احتمال الخطأ وهما ضعيفا بخلاف الثياب

(فصل) فإن لم يعلم عدد النجس صلى حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر فإن كثر ذلك وشق

(فصل) فإن لم يعلم عدد النجس صلى فيما يتيقن به أنه صلى في ثوب طاهر فإن كثر ذلك وشق فقال ابن عقيل يتحرى في أصح الوجهين دفعا للشبهة . والثاني : لا يتحرى لأن هذا يندر جدا فلا يفرد بحكم ويسحب عليه دلائل الغالب

(فصل) وإن ورد ماء فأخبره بنجاسته صبي أو كافر أو فاسق لم يلزمه قبول خبره لأنه ليس من أهل الشهادة ولا الرواية فلا يلزمه قبول خبره كالطفل والمجنون وإن كان الخبر بالغا غافلا مسلما غير معلوم فسقه وعين سبب النجاسة لم يلزم قبول خبره سواء كان رجلا أو امرأة حرا أو عبدا معلوم العدالة أو مستور الحال لأنه خبر ديني فأشبه الخبر بدخول وقت الصلاة ، وإن لم يعين صديقا فقال القاضي لا يلزم قبول خبره لاحتمال اعتقاده نجاسة الماء بسبب لا يعتقده الخبر كالمفني يرى نجاسة الماء الكثير والشافعي يرى نجاسة الماء اليسير بما لا نفس له سائلة والموسوس الذي يعتقد نجاسة ما لا ينجسه ويحتمل أن يلزم قبول خبره إذا انتفت هذه الاحتمالات في حقه

(فصل) فإن أخبره أن كلبا وانغ في هذا الاناء لم يلزم قبول خبره سواء كان بصيرا أو ضريرا لأن الضمير طريقا إلى العلم بذلك بالخبر والحس وإن أخبره أن كلبا وانغ في هذا الاناء ولم يبلغ في هذا وقال آخر لم يبلغ في الأول وانما وانغ في الثاني وجب اجتنابهما فيقبل قول كل واحد منهما في الاثبات دون التفي لأنه يجوز أن يعلم كل واحد منهما ما خفي على الآخر ، إلا أن يعينا وقتا معينا وكلبا واحدا بضيق الوقت عن شربه منها فيتعارض قولهما ويسقطان ويباح استعمال كل واحد منهما فإن قال أحدهما شرب من هذا الاناء وقال الآخر نزل ولم يشرب قدم قول المثبت إلا أن يكون لم يتحقق شربه مثل الضمير الذي يخبر عن حسه فيقدم قول البصير لأنه أعلم

(فصل) إذا سقط على إنسان من طريق ماء لم يلزمه السؤال عنه لأن الأصل طهارته قال صالح سألت أبي عن الرجل يمر بالموضع فيقطر عليه قطرة أو قطرتان فقال إن كان مخرجا يعني خلاه فاغسله وإن لم يكن مخرجا فلا يسأل عنه فإن عمر رضي الله عنه مرّ هو وعمر بن العاص على حوض فقال عمرو يا صاحب الحوض أترد على حوضك السباع ؟ فقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد عليها وترد علينا رواه مالك في الموطأ ، فإن سأل فقال ابن عقيل لا يلزم السؤال رد الجواب لخبر عمر ويحتمل

فقال ابن عقيل يتحرى في أصح الوجهين دفعا للشبهة (والثاني) لا يتحرى لأن هذا يندر جدا فالحق للغالب (فصل) فإن سقط على إنسان من طريق ماء لم يلزمه السؤال عنه قال صالح سألت أبي عن الرجل يمر بموضع فيقطر عليه قطرة أو قطرتان فقال إن كان مخرجا يعني خلاه فاغسله وإن لم يكن مخرجا فلا يسأل عنه فإن عمر رضي الله عنه مرّ هو وعمر بن العاص على حوض فقال عمرو يا صاحب الحوض أترد على حوضك السباع ؟ فقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد عليها وترد علينا رواه مالك في الموطأ ، فإن سأل فقال ابن عقيل : لا يلزم السؤال رد الجواب لخبر عمر قال شيخنا ويحتمل

أن يلزمه لانه سأل عن شرط الصلاة فلزمه الجواب اذا علم كما لو سأل عن القبلة وخبر عمر رضي الله عنه يدل على أن سؤر السباع غير نجس والله أعلم

باب الآنية

(مسألة) قال أبو القاسم رحمه الله ﴿ وكل جلد ميتة دبع أو لم يدبغ فهو نجس ﴾ لا يختلف المذهب في نجاسة الميتة قبل الدبغ ولا نعلم أحداً خالف فيه ، وأما بعد الدبغ فالمشهور في المذهب أنه نجس أيضا وهو إحدى الروايتين عن مالك ، وروى ذلك عن عمر وابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وعمران بن حصين وعائشة رضي الله عنهم وعن أحد رواة أخرى أنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة ، وروي نحو هذا عن عطاء والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وبجي الانصاري وسعيد بن جبيرة والاوزاعي والليث والثوري وابن المبارك واسحاق وروي ذلك عن عمر وابن عباس وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم مع اختلافهم فيما هو طاهر في الحياة وهو مذهب الشافعي وهو يرى طهارة الحيوانات كلها إلا الكلب والخنزير فيطهر عنده كل جلد إلا جلدهما وله في جلد الآدمي وجهان ، وقال أبو حنيفة يطهر كل جلد بالدبغ إلا جلد الخنزير وحكي عن أبي يوسف أنه يطهر كل جلد ، وهو رواية عن مالك ومذهب من حسم بطهارة الحيوانات كلها لأن النبي ﷺ قال « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » متفق عليه ولأن رسول الله ﷺ وجد شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هلا انتفعتم بجلدها » قالوا انها ميتة قال « إنما حرم أكلها » وفي لفظ « الا أخذوا إهابها فذبغوه »

أن يلزمه لانه سئل عن شرط الصلاة فلزمه الجواب كما لو سئل عن القبلة وخبر عمر يدل على أن سؤر السباع طاهر والله أعلم

باب الآنية

قال رحمه الله ﴿ كل إناء طاهر يباح اتخاذها واستعماله لو كان ثميناً كالجوهر ونحوه ﴾ وجملة ذلك أن جميع الآنية الطاهرة مباح اتخاذها واستعمالها سواء كان ثميناً كالبلور والياقوت والزمرد أوليس بشمين كالعقيق والخشب والحزف والحجارة والصفير والحديد والادم ونحوه في قول عامة أهل العلم الا أنه روي عن ابن عمر أنه كره الوضوء في الصفير والنحاس والرصاص وما أشبهه واختار ذلك أبو الفرج المقدسي لأن الماء يتغير فيها وقال وروي أن الملائكة تكره ريح النحاس وقال الشافعي في أحد أقواله ما كان ثميناً لنفاسة جوهره فهو محرم لأن فيه سرفاً وخيلاً وكسر قلوب الفقراء أشبه الأثمان ولأن تحريم آنية الذهب والفضة تنبيه على تحريم ما هو أنفس منها

فانتفخوا به» متفق عليه ولأنه إنما نجس باتصال الدماء والرطوبات به بالموت ، والدبغ يزيل ذلك فيرتد الجلد الى ما كان عليه في حال الحياة ، ولنا ما روى عبد الله بن عكيم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى جبينه « أني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب » رواه أبو دواد في سننه والامام أحمد في مسنده ، وقال الامام أحمد اسناد جيد برويه يحيى بن سعيد عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم وفي لفظ « أنا أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر أو شهرين » ^(١) وهو ناسخ لما قبله لانه في آخر عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظه دال على سبق الترخيص وأنه متأخر عنه لقوله « كنت رخصت لكم » وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ فإن قيل هذا مرسل لانه من كتاب لا يعرف حمله قلنا كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلفظه ولولا ذلك لم يكتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى أحد وقد كتب إلى ملوك الاطراف وإلى غيرهم فلزمتمهم الحجة به وحصل له البلاغ ولو لم يكن حجة لم تلزمهم الاجابة ولا حصل به بلاغ ولكن لهم عذر في ترك الاجابة لجعلهم بحامل الكتاب وعدائته ، وروى أبو بكر الشافعي باسناده عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » واسناده حسن ولانه جزء من الميتة فكان محرما لقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) فلم يظهر بالدبغ تألحم ولانه حرم بالموت فكان نجسا كما قبل الدبغ وقولهم انه إنما نجس باتصال الدماء والرطوبات به غير صحيح لانه لو كان نجسا لذلك لم ينجس بظهور الجلد ولا ما ذكاه المجوسي والوثني ولا ما قد نصفين ولا متروك التسمية لعدم علة التنجيس ولو جوب الحكم بنجاسة الضيد الذي لم تنسفع دماؤه ورطوبانه ثم كيف يصح هذا عند الشافعي وهو يحكم بنجاسة الشعر والصوف والمعلم ؟ وأبو حنيفة يظهر جلد الكلب وهو نجس في الحياة

١ التحفيق ان هذا الحديث ضعيف يمل فيه غير الارسال وهي انقطاع سنده واضطراب سنده والاطلاق تارة والتقييد أخرى فيه بشهر أو شهرين واضطراب إسناده ثم ان اسم الاهاب خاص بالجلد الذي لم يدبغ وبذلك يجمع بينه وبين الاحاديث الصحيحة في تطهير الدبغ وقال الترمذي ان أحد ترك أخيراً هذا الحديث لاضطرابهم في إسناده

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال : أنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر فتوضأ ، رواه البخاري وعن عائشة قالت : كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ في تور من شبه رواء أبو داود وأما آنية الجواهر فلا يصح قياسها على الأمان لوجهين (أحدهما) أن هذا لا يعرفه الاخواص الناس فلا تنكسر قلوب الفقراء لكونهم لا يعرفونه (الثاني) أن هذه الجواهر لقلتها لا يحصل اتخاذ الآنية منها الا نادراً ولو اتخذت كانت مصونة لا تستعمل ولا تظهر غالباً فلا تفضي اباحتها الى استعمالها بخلاف آنية الذهب والفضة فانها في مظنة الكثرة فكان التحريم متعلقا بالمظنة فلم يتجاوزها كما تعلق حكم التحريم في القباس بالحريز وجاز استعمال القصب من الثياب وان زادت قيمته على قيمة الحرير ولو جعل فص خاتمه جوهره ثمينة جاز ولو جعله ذهباً لم يميز

(مسألة) قال (الا آنية الذهب والفضة والمضرب بهما فإنه يحرم اتخاذها واستعمالها على الرجال والنساء.) قال شيخنا رحمه الله لا يختلف المذهب فيما علمنا في تحريم اتخاذ آنية الذهب والفضة وحكي عن

(فصل) هل يجوز الانتفاع به في التيابسات؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يجوز لقوله « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » وقوله « لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » (والثانية) يجوز الانتفاع به لقول النبي ﷺ « إلا أخذوا إهابها فانتفعوا به » وفي لفظ « إلا أخذوا إهابها فذبوه فانتفعوا به » ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا فارس انتفعوا بسر وجهم وأسلحتهم وذبايحهم ميتة ولأنه انتفاع من غير ضرر أشبه الاصطياد بالكلب وركوب البغل والحمار

(فصل) فأما جلود السباع فقال القاضي لا يجوز الانتفاع بها قبل الذبح ولا بعده وبذلك قال الاوزاعي ويزيد بن هارون وابن المبارك واسحاق وأبو ثور ، وروى عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كراهة الصلاة في جلود الثعالب وكرهه سعيد بن جبير والحكم ومكحول واسحاق ، وكره الانتفاع بجلود السنائير عطا ، وطاووس ومجاهد وعبيدة السلماني ورخص في جلود السباع جابر وروى عن ابن سيرين وعروة أنهم رخصوا في الركوب على جلود النمر ورخص فيها الزهري ، وأباح الحسن والشعبي وأصحاب الرأي الصلاة في جلود الثعالب لأن الثعالب تقضى في الاحرام فكانت مباحة ولما ثبت من الدليل على طهارة جلود الميتة بالدباغ

ولنا ما روى أبو ربحانة : قال كان رسول الله ﷺ نهي عن ركوب النمر . أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وعن معاوية والمقدام بن معديكرب . أن رسول الله ﷺ نهي عن لبس جلود السباع والركوب عليها . رواه أبو داود ، وروى أن النبي ﷺ نهي عن اقتراش جلود السباع رواه الترمذي ورواه أبو داود ولفظه إن النبي ﷺ نهي عن جلود السباع . مع ما سبق من نهي النبي ﷺ عن الانتفاع بشيء من الميتة . وأما الثعالب فينبئ حكمها على حلها وفيها روايتان كذلك يخرج في جلودها فإن قلنا بتحريمها فحكم جلودها حكم جلود بقية السباع وكذلك السنائير البرية فاما الاهلية فحرمه وهل تطهر جلودها بالدباغ؟ يخرج على روايتين

الشافعي اباحته لتخصيص النهي بالاستعمال ولأنه لا يلزم من تحريم الاستعمال تحريم الانخاذ كالأخذ الرجل ثياب الحرير وذكره بعض أصحابنا وجها في المذهب

ولنا أن ما حرم استعماله مطلقا حرم انخاذه على هيئة الاستعمال كاللحمي ، وأما ثياب الحرير فإنها تباح للنساء ونباح التجارة فيها فحصل الفرق وأما تحريم استعمالها فهو قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ومالك . وعن معاوية بن قره أنه قال لا بأس بالشرب من قدح فضة ، وعن الشافعي قول أنه مكروه غير محرم لأن النهي لما فيه من التشبه بالاعاجم فلا يقتضي التحريم

ولنا ما روى حذيفة أن النبي ﷺ قال « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحانها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » وعن أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جوفه في بطنه نار جهنم » متفق عليها فتوقع عليه بالنار فدل على تحريمه ، ولأن في ذلك سرفا وخيلا . وكسر قلوب القراء . دل الحديثان على تحريم الأكل والشرب فكذلك الطهارة وسائر الاستعمال ولأنه إذا حرم في غير العبادة

(فصل) اذا قلنا بطهارة الجلود بالدبايح لم يطهر منها جلد ما لم يكن طاهراً في الحياة نص احمد على أنه يطهر وقال بعض اصحابنا لا يطهر إلا ما كان مأ كول اللحم وهو مذهب الاوزاعي وأبي ثور وإسحاق لانه روي عن النبي ﷺ أنه قال « دبايح الاديم ذكاته » فشبه الدبنة بالذكاة والذكاة إنما تعمل في مأ كول اللحم ولانه أحد المطهرين للجلد فلم يؤثر في غير مأ كول كالذبج، وظاهر كلام أحمد أن كل طاهر في الحياة يطهر بالدبغ لعموم لفظه في ذلك ولأن قوله عليه السلام « إنما اهاب دبغ فقد طهر » يتناول المأ كول وغيره خرج منه ما كان نجساً في الحياة لكون الدبغ إنما يؤثر في دفع نجاسة حادثة بالموت فيبقى فيما عداه على قضية العموم وحديثهم يحتمل أنه أراد بالذكاة التطيب من قولهم رائحة ذكاة أي طيبة وهذا بطيب الجيم ويدل على هذا انه أضاف الذكاة الى الجلد خاصة والذي يختص به الجلد هو تطيبه وطهارته أما الذكاة التي هي الذبج فلا تضاف إلا الى الحيوان كله ويحتمل انه أراد بالذكاة الطهارة فسمى الطهارة ذكاة فيكون اللفظ عاماً في كل جلد فيتناول ما اختلفنا فيه

(فصل) ولا يحل أكله بعد الدبغ في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن ابن حامد انه يحل وهو وجه لا يحاب الشافعي لقوله « دبايح الاديم ذكاته » ولانه معنى يفيد الطهارة في الجلد فاباح الاكل كالذبج ولما قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) والجلد منها وقال النبي ﷺ « إنما حرم من الميتة أكلها » متفق عليه ولا نهجز من الميتة فحرم أكله كسائر أجزائها ولا يلزم من الطهارة اباحة الاكل بدليل الخبائث مما لا ينجس بالموت ثم لا يسمع قياسهم في ترك كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

(فصل) ويجوز بيعه واجارته والاتفاح به في كل ما يمكن الاتفاح به فيه سوى الاكل لانه صار بمنزلة المدكي في غير الاكل ولا يجوز بيعه قبل دبغه لانه نجس متفق على نجاسة عينه فأشبهه الخنزير (فصل) ويفتقر ما يدبغ به الى أن يكون منشأ الرطوبة متقياً للخبث كالشب والقرظ قال ابن عقيل: ويشترط كونه طاهراً فان كان نجساً لم يطهر الجلد لانها طهارة من نجاسة فلم تحصل بنجس كالاستنجار

ففيها أولى ولا فرق في ذلك بين الرجال والنساء لعموم النص والمعنى فيهما وإنما يبيح التحلي في حق المرأة لحاجتها إلى التزين للزوج وهذا يختص بالملي فاختلفت الاباحة به، وكذلك المضرب بهما فان كان كثيراً فهو محرم بكل حال ذهاباً كان أو فضة لحاجة أو غيرها وبهذا قال الشافعي، وقال ابو حنيفة هو مباح لانه تابع للباح أشبه اليسير ولنا ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال « من شرب في اناء من ذهب أو فضة أو اناء فيه شيء من ذلك فأما يجر جر في بطنه نار جهنم » رواه الدارقطني ولأن فيه سرفاً وخيلاً أشبه الصفر الخالص وفارق اليسير فانه لا يوجد فيه المعنى المحرم

(مسألة) قال (فان توضأ منها أو اغتسل فهل تصح طهارته ؟ على وجهين) أحدهما : تصح طهارته اختاره الحنفي وهو قول أصحاب الرأي والشافعي وإسحاق وابن المنذر لأن فعل الطهارة وماها لا يتعلق بشيء من ذلك أشبه الطهارة في الدار المفصولة . والثاني : لا تصح ، اختاره ابو بكر لانه

والغسل وهل يطهر الجلد بمجرد الدبغ قبل غسله بالماء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تحصل لقول النبي ﷺ في جلد الشاة الميتة « يطهرها الماء والقرظ » رواه أبو داود ولان ما يدبغ به نجس بملاقاة الجلد فإذا اندبغ الجلد بقيت الآلة نجسة فتبقى نجاسة الجلد لملاقاتها له فلا يزول إلا بالغسل (والثاني) يطهر لقوله عليه السلام « أيما أهاب دبغ فقد طهر » ولأنه طهر باقلا به فلم يفتقر إلى استعمال الماء كالخزرة إذا اقلبت خلا والاول أولى والخبر والمعنى يدلان على طهارة عينه ولا يمنع ذلك من وجوب غسله من نجاسة تلاقيه كما لو أصابته نجاسة سوى آلة الدبغ أو أصابته آلة الدبغ بعد فصله عنها

(فصل) ولا يفتقر الدبغ الى فعل لانها ازالة نجاسة فأشبهت غسل الارض فلو وقع جلد ميتة في

مدبغة بغير فعل فاندبغ طهر كما لو نزل ماء السماء على أرض نجسة طهرها

(فصل) واذا ذبح مالا يؤكل لحمه كان جلده نجسا وهذا قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك بطهر لقول النبي ﷺ « دباغ الاديم ذكاته » أي كذكاته فشبه الدبغ بالذكاة والمشبه به أقوى من المشبه فاذا طهر الدبغ مع ضعفه فالذكاة أولى ولان الدبغ يرفع العلة بعد وجودها والذكاة تمنعها والمنع أقوى من الرفع . ولنا ان النبي ﷺ نهي عن اقتراش جلود السباع وركوب النمر وهو عام في المذكي وغيره ولأنه ذبح لا يطهر اللحم فلم يطهر الجلد كذبح الجوسي أو ذبح غير مشروع فأشبهه الاصل ، والخبر قد أجبتنا عنه فيما مضى ، ثم نقول ان الدبغ انما يؤثر في ما كحل اللحم فكذلك ما شبه به ولو سلمنا انه يؤثر في تطهير غيره فلا يلزم حصول التطهير بالذكاة لكون الدبغ مزيلا للخبث والرطوبات كلها مطبيا للجلد على وجه يتبأ به لبقاء على وجه لا يتغير والذكاة لا يحصل بها ذلك فلا يستغنى بها عن الدبغ وقولهم المشبه أضعف من المشبه به غير لازم فان الله تعالى قال في صفة الحور (كأنهن يبيض مكنون) وهن أحسن من البيض والمرأة الحسناء تشبه بالظليسة وبقرة الوحش وهي أحسن منهما ، وقولهم ان الدبغ يرفع العلة ممنوع فانا قد بينا ان الجلد لم ينجس لما ذكرناه وإن سلمنا فان الدبغ لا يمنع

استعمل المحرم في العبادة فلم تصح كما لو صلى في دار مغصوبة والاول أصح ، ويفارق هذا الصلاة في الدار المغصوبة لان القيام والقعود والركوع والسجود في الدار المغصوبة محرم وهي أفعال الصلاة وأفعال الوضوء من الغسل والمسح ليس بمحرم إذ ليس هو استعمال للأناء وانما يقع ذلك بعد رفع الماء من الأناء وفصله عنه فهو كما لو اعترف بأناء فضة في إناء غيره وتوضأ منه ولان المكان شرط في الصلاة لا يمكن وجودها إلا به والأناء ليس بشرط فهو كما لو صلى وفي يده خاتم ذهب ، فان جعل آنية الذهب مصبأ لماء الوضوء والغسل يقع فيه الماء المنفصل عن العضو صح الوضوء لان المنفصل الذي يقع في الآنية قد رفع الحدث فلم يبطل بوقوعه في الأناء ، ويحتمل أن تكون كالتى قبلها ذكره ابن عقيل لأن الفخر والحيلة وكسر قلوب الفقراء حاصل ههنا كحصوله في التي قبلها بل هو ههنا أبلغ وفعل الطهارة يحصل ههنا قبل وصول الماء الى الأناء وفي التي قبلها بعد فصله عنه فهي مثلها في المعنى وإن اختلفا في الصورة

منها ثم يطل ما ذكره بذبح الجوسي والثني والمهرم وبترك التسمية وما شق نصفين
(فصل) ظاهر المذهب أنه لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة إلا الحرة إذا انقلبت بنفسها خلا وما عداها
لا يطهر كالنجاسات إذا احترقت فصارت رماداً أو الخنزير إذا لوقه في الملاحة وصار ملحاً والدخان المترقي من
وقود النجاسة والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نفاذة على جسم صقيل ثم قطر فهو نجس
ويخرج أن تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياساً على الحرة إذا انقلبت وجلود الميتة إذا دبقت والجلالة إذا
حبست والاول ظاهر المذهب وقد نعى إمامنا رحمه الله عن الخبر في تنور شوي فيه خنزير

﴿مسئلة﴾ قال (كذلك آنية عظام الميتة)

يعني انها نجسة وجملة ذلك ان عظام الميتة نجسة سواء كانت ميتة ما يؤكل لحمه أو مالا يؤكل لحمه
كالفيلة ولا يطهر بحال وهذا مذهب مالك والشافعي وإسحاق، وكره عطاء وطاوس والحسن وعمر بن
عبد العزيز رضي الله عنهم عظام الفيلة ورخص في الانتفاع بها محمد بن سيرين وغيره وابن جريج
لما روى أبو داود بإسناده عن ثوبان ان رسول الله ﷺ اشترى لفافمة رضي الله عنها قلادة من
عصب وسوارين من عاج

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم الميتة) والعظم من جملتها فيكون محرماً^(١) والفيل لا يؤكل لحمه
فهو نجس على كل حال وأما الحديث فقال الخطابي قال الاصمعي الساج الذبل ويقال هو عظم ظهر
السلحفاة البحرية وذهب مالك الى أن الفيل ان ذكي فعضه طاهر وإلا فهو نجس لان الفيل ما كول
عنده وهو غير صحيح لان النبي ﷺ نعى عن أكل كل ذي ناب من السباع رواه مسلم والفيل
أعظمها ناباً^(٢) فأما عظام بقية الميتات فذهب الثوري وأبو حنيفة الى طهارتها لان الموت لا يحلها فلا
تنجس به كالشعر ولأن علة التنجيس في اللحم والجلد اتصال الدماء والرطوبات به ولا يوجد ذلك
في العظام . ولنا قول الله تعالى (قال من يحبي العظام وهي رميم ؟ قل يحبيها الذي أنشأها أول مرة

(١) احتج آتفا
بحديث « إنما يحرم
من الميتة أكلها » وهو
حصر فيخرج العظم
وقد أطال شيخ
الاسلام الكلام في
تصويب طهارة العظم
والقرن والظفر ذكر
أنه مذهب أبي حنيفة
وقول مالك وأحمد
(٢) الفيل ليس
من السباع والنهي عن
أكل السباع للكراهة
لان المحرم محصور
في عدة آيات في الميتة
والدم ولحم الخنزير
وما أهل به لغير الله
وهو مذهب مالك

(فصل) فإن ترضأ بما . . . فمضوب فهو كالمضوب في ثوب مضروب لا تصح في أصح الوجهين ووجه ما يأتي في بابه
﴿مسئلة﴾ قال (الا أن تكون الضبة بسيرة من الفضة كتشعيب القدح فلا بأس بها اذا لم
يبشرها بالاستعمال) ومن رخص في ضبة الفضة سعيد بن جبير وميسرة وطاوس والشافعي وأبو ثور
وابن المنذر وأصحاب الرأي وإسحاق ، وقال قد وضع عمر بن عبد العزيز فاه بين ضبتين ، وكان
ابن عمر لا يشرب من قدح فيه فضة ولا ضبة ، وكره الشرب في الاناء المفضض علي بن الحسين وعطاء
وسالم والمطلب بن حنظل ونهت عائشة أن يضرب الآنية أو يحلقها بالفضة ونحوه قول الحسن وابن
سيرين ، ولعلهم كرهوا ما قصد به الزينة أو كان كثيراً فيكون قوطم وقول الاولين واحداً ولا يكون
في المسألة خلافاً ، فأما اليسير كتشعيب القدح ونحوه فلا بأس به لما روى أنس بن مالك ان قدح النبي
صلى الله عليه وسلم انكسر فأتخذ مكنى الشعب سلسلة من فضة رواه البخاري ، قال القاضي : يباح

وهو بكل خلق عليم) وما يحيا فهو يموت ولأن دليل الحياة الاحساس والألم . والألم في العظم أشد من الألم في اللحم والجلد ، والضرر في ألم ويلحقه الضرر ويحس يبرد الماء وحرارته وما تحل الحياة يحلله الموت إذ كان الموت مفارقة الحياة وما يحلله الموت ينحس به كاللحم . قال الحسن لبعض أصحابه لما سقط ضرره أشعرت أن بعضي مات اليوم؟ وقولهم أن سبب التنجيس اتصال الدماء والرطوبات قد أجنا عنه فيما مضى (فصل) والقرن والظفر والخافر كالعظم أن أخذ من مذكي فهو طاهر وإن أخذ من حي فهو نجس لقول النبي ﷺ « ما يقطع من البيضة وهي حية فهو ميتة » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وكذلك ما ينساقط من قرون الوعول في حياتها ، ويحتمل أن هذا طاهر لأنه طاهر متصل مع عدم الحياة فيه فلم ينحس بفصله من الحيوان ولا يموت الحيوان كالشعر . والخبر أريد به ما يقطع من البيضة مما فيه حياة لأنه بفصله يموت فتفارقة الحياة بخلاف هذا فإنه لا يموت بفصله فهو أشبه بالشعر وما لا ينحس بالموت لا بأس بعظامه كالسك لأن موته كندكة الحيوانات المأكولة

(فصل) ولبن الميتة وافتحتهلويضا في ظاهر المذهب وهو قول مالك والشافعي ، وروي أنها طاهرة وهو قول أبي حنيفة وداود لأن الصحابة رضي الله عنهم أكلوا اللبن لما دخلوا المدائن وهو يعمل بالانفحة وهي تؤخذ من صفار المعز فهو بمنزلة اللبن وذبابهم ميتة

ولنا أنه مائم في وعاء نجس فكان نجسا كما لو حلب في وعاء نجس ، ولأنه لو أصاب الميتة بعد فصله عنها لكان نجسا فكذلك قبل فصله ، وأما المجوس فقد قيل أنهم ما كانوا يتولون الذبح بأنفسهم وكان جزأروهم اليهود والنصارى ولو لم ينقل ذلك عنهم لكان الاحتمال موجودا فقد كان فيهم اليهود والنصارى والاصل الحل فلا يزول بالشك ، وقد روي أن أصحاب النبي ﷺ الذين قدموا العراق مع خالد كسروا جيشا من أهل فارس بعد أن نصبوا الموائد ووضعوا طعامهم يأكلوا ، فلما فرغ المسلمون منهم جالسوا فأكلوا ذلك الطعام والظاهر أنه كان لحما ، فلو حكم بنجاسة ما ذبح يلدن لما أكلوا من لحوم شيئا ، فاذا حكموا بحل اللحم فاللبن أولى ، وعلى هذا لو دخل أرضا فيها مجوس وأهل كتاب

يسير الفضة مع الحاجة وعدمها لما ذكرنا ولأنه ليس فيه صرف ولا خيلاء أشبه الصفر إلا أنه كره الحلقة لأنها تستعمل ، وقال أبو الخطاب لا نباح إلا الحاجة لأن الخبر إنما ورد في تشييب القدح وهو الحاجة ومعنى ذلك أن ندعو الحاجة إلى فعله وليس معناه أن لا يندفع بغيره ويكره مباشرة موضع الفضة بالاستعمال لئلا يكون مستعملا للفضة التي جاء الوعيد في استعمالها

(مسألة) قال (وثياب الكفار وأوانهم طاهرة مباحة الاستعمال ما لم تعلم نجاستها) والكفار على ضربين أهل الكتاب وغيرهم ، فأما أهل الكتاب فيباح أكل طعامهم وشراهم ، واستعمال آيتهم ما لم تعلم نجاستها ، قال ابن عقيل لا تختلف الرواية في أنه لا يحرم استعمال أوانهم لقول الله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وعن عبد الله بن مغفل قال : دلي جراب من شحم يوم

كان له أكل جبينهم ولحمهم احتجاجاً بفعل النبي ﷺ وأصحابه
(فصل) وإن ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة قد صلب قشرها فهي طاهرة وهذا قول أبي
حنيفة وبعض الشافعية وابن المنذر وكرها علي بن أبي طالب وابن عمر وربيعة ومالك والليث وبعض
الشافعية لأنها جزء من الدجاجة

ولنا أنها بيضة صلبة القشر طرأت النجاسة عليها فأشبهه مالو وقعت في ماء نجس وقولهم إنها جزء
منها غير صحيح ، وأما هي مودعة فيها غير متصلة بها فأشبهت الولد إذا خرج حياً من الميتة ولأنها
خارجة من حيوان يخلق منها مثل أصلها أشبهت الولد الحي وكرهاه الصحابة لما محمولة على كراهية التزبه
استفذاراً لها ، ولو وضعت البيضة تحت طائر فصارت فرخاً كان طاهراً بكل حال ، فإن لم تكمل البيضة
فقال بعض أصحابنا ما كان قشره أبيض فهو طاهر ، ومالم يبيض قشره فهو نجس لأنه ليس عليه حائل
حصين ، واختار ابن عقيل أنه لا ينجس لأن البيضة عليها غاشية رقيقة كالجلد وهو القشر قبل أن يقوى
فلا ينجس منها إلا ما كان لاقى النجاسة كالسمن الجامد إذا ماتت فيه فأرة إلا أن هذه تظهر إذا غسلها
لأن لها من القوة ما ينم تداخل أجزاء النجاسة فيها بخلاف السمن

﴿مسألة﴾ قال (ويكره أن يتوضأ بآية الذهب والفضة فإن فعل كره)

أراد بالكراهة التحريم ولا خلاف بين أصحابنا في أن استعمال آية الذهب والفضة حرام
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي ولا أعلم فيه خلافاً^(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« لا تشربوا في آية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافهما فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »
ونهى عن الشرب في آية الفضة قال « من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » وقال عليه
الصلاة والسلام « الذي يشرب في آية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » متفق عليه
فنهى والنهي يقتضي التحريم ، وذكر في ذلك وعيداً شديداً يقتضي التحريم وبروى « نار جهنم » برفع
خير فالتزمته وقلت والله لأعطي أحداً منه شيئاً فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم
رواه مسلم ، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أضافه يهودي بخبز وإهالة سنخة من المسند وتوضأ عمر
من جرة نصرانية . وهل يكره استعمال أوانيهم على روايتين (أحدهما) لا يكره لما ذكرنا (والثانية)
يكره لما روى أبو ثعلبة الخشني قال : قلت يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آيتهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان وجدت من غيرهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فغسلوها
وكلوا فيها » متفق عليه ، وأقل أحوال النهي الكراهة ، ولأنهم لا يتورعون عن النجاسة ولا تسلم
آيتهم منها وأدنى ما يؤثر ذلك الكراهة ، وأما ثبائهم فما لم يستعملوه أو علا منها كالعمامة والثوب
الفوقاني فهو طاهر لا بأس بلبسه وما لاقى عوراتهم كالسراويل ونحوه فروى عن أحمد أنه قال أحب إلي
أن يعبد إذا صلى فيه وهذا قول القاضي . وكره أبو حنيفة والشافعي لبس الازر والسراويلات وقال
أبو الخطاب لا يعبد لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك

(١) الخلاف

ثابت عن داود حتى
في الأكل وعن معاوية
ابن قره حتى الشرب
والحديث خاص
بالأكل والشرب
فقياس كل استعمال
عليه قياس مع الفارق
كما حققه الشوكاني
في نيل الأوطار وقال
ان الأصل الحل
المعتد بالبراءة
الأصلية وقد أبدى
حديث « ولكن
عليكم بالفضة فاعلموا
بها لعباً » رواه أحمد
وأبو داود

الراء ونصبها فن رفعها نسب الفعل الى النار ومن نصبها أضمر الفاعل في الفعل وجعل النار مفعولة تقديره يجر جر الشارب في بطنه نار جهنم والعلة في تحريم الشرب فيها ما يتضمنه ذلك من الفخر والخيلاء وكسر قلوب الفقراء وهو موجود في الطهارة منها واستعمالها كيفما كان بل اذا حرم في غير العبادة ففيها أولى فان توضأ منها أو اغتسل فعلى وجهين (أحدهما) تصح طهارته وهو قول الشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي لان فعل الطهارة وماءها لا يتعلق بشيء من ذلك أشبه الطهارة في الدار المغصوبة (والثاني) لا يصح اختاره أبو بكر لانه استعمل المحرم في العبادة فلم يصح كالصلاة في الدار المغصوبة والاول أصح، ويفارق هذا الصلاة في الدار المغصوبة لان أفعال الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود في الدار المغصوبة محرم لكونه تصرفا في ملك غيره بغير إذنه وشغل له وأفعال الوضوء من الغسل والمسح ليس بمحرم اذ ليس هو استعمالا للأناء ولا تصرفا فيه وإنما يقع ذلك بعد رفع الماء من الأناء وفصله عنه فأشبه ما لو غرف بآنية الفضة في اناء غيره ثم توضأ به ولان المكان شرط للصلاة اذ لا يمكن وجودها في غير مكان والآناء ليس بشرط فأشبه ما لو صلى وفي يده خام ذهب

(فصل) فان جعل آنية الذهب والفضة مصبا للماء الوضوء يتفصل الماء عن أعضائه اليه صح الوضوء لان المتفصل الذي يقع في الآنية قد رفع الحدث فلم يزل ذلك بوقوعه في الأناء ويحتمل ان

(الضرب الثاني) غير أهل الكتاب وهم المجوس وعبد الاوثان ونحوهم ومن يأكل لحم الخنزير من أهل الكتاب في موضع يمكنهم أكله أو يأكل الميتة أو يذبح بالنس والظفر تحم ثيابهم حكم ثياب أهل القصة عملا بالاصل، وأما أوانيهم فقال أبو الخطاب حكمها حكم أواني أهل الكتاب يباح استعمالها ما لم يتحقق نجاستها وهذا مذهب الشافعي لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه توضأوا من مزادة مشرقة متفق عليه. ولان الاصل الطهارة فلا نزول بالشك، وقال القاضي هي نجسة لا يستعمل ما استعملوه منها الا بعد غسله لحديث أبي ثعلبة ولان أوانيهم لا تخلو من أطعمتهم وذبائحهم ميتة فتتنجس بها. وهذا ظاهر كلام أحمد فانه قال في المجوس لا يؤكل من طعامهم الا الفاكهة لان الظاهر نجاسة آنيتهم المستعملة في أطعمتهم، ومتى شك في الأناء هل استعملوه أم لا فهو طاهر لان الاصل طهارته، ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة لبس الثوب الذي نسجه الكفار فان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما كان لباسهم من نسج الكفار الا ان ابن أبي موسى ذكر في الارشاد في وجوب غسلها قبل لبسها روايتين (أحدهما) لا يجب وهو الصحيح لما ذكرنا (والثانية) يجب ليتيقن الطهارة، فاما ثيابهم التي يلبسونها فباح الصلاة فيها الثوري وأصحاب الرأي، وقال مالك في ثوب الكافر ان صلى فيه بعيد مادام في الوقت. ولنا ان الاصل الطهارة ولم يترجح التنجيس فيه أشبه ما نسجه الكفار (فصل) وتباح الصلاة في ثياب الصبيان والمرييات وفي ثوب المرأة التي تحيض فيه اذا لم

تكون كالتي قبلها لان الفخر والخيلاء وكسر قلوب الفقراء يحصل باستعماله هنا كحصوله في التي قبلها وفعل الطهارة يحصل هنا قبل وصول الماء إلى الأناة وفي التي قبلها بعد فصله عنه فهي مثلها في المعنى وإن اختلفا في الصورة (فصل) ويحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة، وحكي عن الشافعي أن ذلك لا يحرم لأن الخبر إنما ورد بتحريم الاستعمال فلا يحرم الاتخاذ كما لو اتخذ الرجل ثياب الحرير

ولنا أن ما حرم استعماله مطلقاً حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال كالطنبور، وأما ثياب الحرير فإنها لا تحرم مطلقاً فإنها تباح للنساء وتباح للتجارة فيها ويحرم استعمال الآنية مطلقاً في الشرب والاكل وغيرهما لأن النص ورد بتحريم الشرب والاكل وغيرهما في معناها ويحرم ذلك على الرجال والنساء لعموم النص فيهما ووجود معنى التحريم في حقهما وإنما أبيض التحلي في حق المرأة لحاجتها إلى التزين للزوج والتجمل عنده وهذا يختص الحلي فتختص الإباحة به

(فصل) وأما المضيب بالذهب أو الفضة فإن كان كثيراً فهو محرم بكل حال ذهباً كان أرفضة لحاجة ولغيرها وبهذا قال الشافعي، وأباح أبو حنيفة المضيب وإن كان كثيراً لأنه صار تابعاً للمباح فأشبه المضيب باليسير ولنا أن هذا فيه سرف وخیلاء فأشبه الخالص ويطل ما قاله بما إذا اتخذ أبواً من فضة أو ذهب أو رفوناً فإنه يحرم وإن كان تابعاً أو فارق اليسير فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم، إذا ثبت هذا فاختلف أصحابنا فقال أبو بكر يباح اليسير من الذهب والفضة لما ذكرنا، وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير

تتحقق نجاسته وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع متفق عليه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا سجد وثب الحسن على ظهره، قال أصحابنا والتوقي لذلك أولى لاحتمال النجاسة فيه وقد روى أبو داود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعرنا ولحمتنا. ولعاب الصبيان طاهر وقد روى أبو هريرة قال رأيت النبي ﷺ حامل الحسين بن علي على عاتقه ولعابه يسيل عليه

(فصل) ولا يجب غسل الثوب المصبوغ في حب الصباغ مسلماً كان أو كتابياً نص عليه أحمد عملاً بالأصل فإن علمت نجاسته طهر بالغسل وإن بقي اللون لقوله عليه السلام في الدم « الماء يكفيك ولا يضر كثره » رواه أبو داود

(فصل) ويستحب تخمير الأواني وإيكاء الاسقية لما روى أبو هريرة قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي الأناة، ونوكي السقاء

(مسألة) قال (ولا يطهر جلد الميتة بالدباغ). هذا هو الصحيح من المذهب وهو إحدى الروايتين عن مالك روي ذلك عن عمر وابنه وعائشة وعمران بن حصين رضي الله عنهم لما روى عبد الله بن عكيم أن النبي ﷺ كتب إلى جبينه «إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب» رواه أبو داود وليس في رواية أبي داود «كنت رخصت لكم» والامام أحمد وقال

من الذهب ولا يباح منه إلا مادعت الضرورة اليه كأنف الذهب وما ربط به أسنانه وأما الفضة فيباح منها اليسير لما روى أنس أن قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم انكسر فأتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري . ولأن الحاجة تدعو اليه وليس فيه سرف ولا خيلاء فأشبهه الضبة من الصفر ، قال القاضي ويباح ذلك مع الحاجة وعدمها لما ذكرنا إلا أن ما يستعمل من ذلك لا يباح كالحلقة ومالا يستعمل كالضبة يباح ، وقال أبو الخطاب: لا يباح اليسير إلا الحاجة لأن الخبر إنما ورد في تشييب القدح في موضع الكسر وهو حاجة ومعنى الحاجة أن تدعو الحاجة الى ما فعله به وإن كان غيره يقوم مقامه . وتكره مباشرة موضع الفضة بالاستعمال كيلا يكون مستعملا لها وسند ذكر ذلك في غير هذا الموضع بأيسر من هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) فأما سائر الآنية فباح اتخاذها واستعمالها سواء كانت ثمينة كالياقوت والبلور والعقيق والصفر والمحروط من الزجاج أو غير ثمينة كالخشب والحزف والجلود ولا يكره استعمال شيء منها في قول عامة أهل العلم ، إلا أنه روي عن ابن عمر أنه كره الوضوء في الصفر والنحاس والرصاص وما أشبه ذلك واختار ذلك الشيخ أبو الفرج المقدسي لأن الماء يتغير فيها وروي أن الملائكة تكره ريح النحاس ، وقال الشافعي في أحد قولي ما كان ثمينا لنفاسة جوهره فهو محرم لأن تحريم الأثمان تنبيه على تحريم ما هو أعلامه ولأن فيه سرفا وخيلاء وكسر قلوب الفقراء فكان محرما كالأثمان

ولنا ما روي عن عبد الله بن زيد قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء في تور من صفر فتوضأ متفق عليه . وروى أبو داود في سننه عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبه ^(١) ولأن الأصل الحل فيبقى عليه ولا يصح قياسه على الأثمان

(١) الشبه بفتحين

من المعادن ما يشبه الذهب في لونه وهو أرفع الصفر (مصباح) والصفر بضم الصاد «كقفل» وكسرها النحاس وتقدم ذكره

إسناد جيد روي به يحيى بن سعيد عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وفي لفظ أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر أو شهرين وهو ناسخ لما قبله لأنه في آخر عمر رسول الله ﷺ ولفظه دال على سبق الرخصة وأنه متأخر عنه لقوله «كنت رخصت لكم» وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله ﷺ (فان قيل) هذا مرسل لأنه من كتاب لا يعرف حمله قلنا كتاب النبي ﷺ كلفظه ولذلك لزممت الحجة من كتب اليه النبي ﷺ وحصل له البلاغ لأنه لو لم يكن حجة لم تلزمهم الاجابة ولكن لهم عذر في ترك الاجابة لجهلهم بحامل الكتاب والامر بخلاف ذلك ، وروى أبو بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال «لا تنتفعوا من الميتة بشيء» وإسناده حسن ولأنه جزء من الميتة فحرم الانتفاع به كسائرهما ولقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) ^(٢)

(٢) راجع

حاشية ص ٥٥

(مسئلة) وهل يجوز استعماله في الياسات (على روايتين) (أحدهما) لا يجوز لحديث عبد الله بن عكيم (والثانية) يجوز الانتفاع بمجلد ما كان طاهرا حال الحياة اذا دبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم (المغني والشرح الكبير) (٩) (الجزء الاول)

لوجهين (أحدهما) أن هذا لا يعرفه إلا خواص الناس فلا تنكسر قلوب الفقراء باستعماله بخلاف الأمان (والثاني) أن هذه الجواهر اقلتها لا يحصل اتخاذ الآنية منها إلا نادراً فلا تقضي بإباحتها إلى اتخاذها واستعمالها وتعلق التحريم بالأمان التي هي واقعة في مظنة الكثرة فلم يتجاوزها كما تعلق حكم التحريم في اللباس بالحريز وجاز استعمال القصب من الثياب وإن زادت قيمته على قيمة الحرير ولأنه لو جعل فص خاتمه جوهرة ثمينة جاز، وخاتم الذهب حرام ولو جعل فصه ذهباً كان حراماً وإن قلت قيمته

«مسألة» قال (وصوف الميتة وشعرها طاهر)

بمعنى شعر ما كان طاهراً في حياته وصوفه، وروى ذلك عن الحسن وابن سيرين وأصحاب عبدالله قالوا إذا غسل وبه قال مالك واليث بن سعد والاوزاعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، وروى عن أحمد ما يدل على أنه نجس وهو قول الشافعي لأنه ينسب من الحيوان فينجس بموته كاعضائه ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال «لا بأس بمسك الميتة إذا دبح وصوفها وشعرها إذا غسل» رواه الدارقطني وقال لم يأت به إلا يوسف بن السفر وهو ضعيف ولأنه لا تقتدر طهارة منفصلة إلى ذكاة أصله فلم ينجس بموته كجزاء السمك والجراد ولأنه لا يحمله الموت فلم ينجس بموت الحيوان كبيضه والدليل على أنه لا حياة فيه أنه لا ينحس ولا يألّم وهما دليلان للحياة ولو انفصل في الحياة كان طاهراً ولو كانت فيه حياة لنجس بفصله لقول النبي ﷺ «ما أبيض من حي فهو ميت» رواه أبو داود بمعناه وما ذكره ينتقض بالبيض، ويفارق الأعضاء فإن فيها حياة وتنجس بفصلها في حياة الحيوان، والنمو بمجرد ليس بدليل للحياة فإن الحشيش ينسب ولا ينجس

(فصل) والريش كالشعر فيما ذكرنا لأنه في معناه فأما أصول الريش والشعر إذا كان رطباً إذا تفت من الميتة فهو نجس لأنه رطب في محل نجس وهل يكون طاهراً بعد غسله؟ على وجهين (أحدهما) أنه طاهر كرموس الشعر إذا تنجس (والثاني) أنه نجس لأنه جزء من اللحم لم يستكمل شعراً ولا ريشاً

(فصل) وشعر الأدمي طاهر متصله ومنفصله في حياة الأدمي وبعد موته وقال الشافعي في

عليه وسلم وجدشة ميتة أعطيتها مولاة ليمونة من الصدقة فقال رسول الله ﷺ «ألا أخذوا إهابها فذبحوه فانتفعوا به» رواه مسلم ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا فارس انتفعوا بأسر وجهم وأسلحتهم وذبايحهم ميتة ونجاسته لا تمنع الانتفاع به كالاصطياد بالكلب وركوب البغل والحمار

«مسألة» (وعنه يظهر منها جلد ما كان طاهراً حال الحياة)

نص أحمد على ذلك قال بعض أصحابنا إنما يظهر جلد ما كان مأكول اللحم وهو مذهب الاوزاعي وأبي ثور واسحاق لأنه روي أن النبي ﷺ قال «ذكاة الأديم دباغ» رواه الإمام أحمد وأبو داود وشبهه الدباغ بالذكاة والذكاة إنما تعمل في مأكول اللحم ولأنه أحد المطهرين للجلد فلم يؤثر في غير مأكول كالذبح والاول ظاهر كلام أحمد لمعوم لفظه في ذلك ولأن قوله ﷺ «أيا إهاب دبح قد طهر» ينال

أحد قوله إذا انفصل فهو نجس لانه جزء من الآدمي انفصل في حياته فكان نجسا كعضوه ولنا أن النبي ﷺ فرق شعره بين أصحابه قال أنس : لما رمى النبي ﷺ ونحر نسكه ناول الحائق شقه الايمن فخلقه ثم دعا أبا طالحة الانصاري فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الايسر قال احلقه فخلقه وأعطاه أبا طالحة فقال « أقسمه بين الناس » رواه مسلم وأبو داود ، وروى أن معاوية أوصى أن يجعل نصيبه منه في فيه إذا مات وكانت في قلنسوة خالد شعرات من شعر النبي ﷺ ولو كان نجسا لما ساغ هذا ولما فرقه النبي ﷺ وقد علم أنهم يأخذونه بترك كونه به ويحملونه معهم تبركا به وما كان طاهراً من النبي ﷺ كان طاهراً من سواء كسائره ^(١) ولانه شعر متصل طاهر فننصله طاهر كشعر الحيوانات كلها ، وكذلك تقول في أعضاء الآدمي ولئن سلمنا نجاستها فانها تنجس من سائر الحيوانات بفصلها في حياته بخلاف الشعر

«١» المعتمد عند الشافعية أن شعر الآدمي طاهر والقول بنجاسته متروك والقائلون به من أصحاب الشافعي العراقيين يقولون أن شعر النبي « من » مكرم لا يقاس عليه وقد زل المصنف زلة فظيمة بقله عنهم ما لو قالوا لما جاز أن يحكى ولا فائدة بحكايته فسأله تعالى أن يفرله

(فصل) وكل حيوان فشعره مثل بقية أجزائه ما كان طاهراً فشعره طاهر وما كان نجساً فشعره كذلك ولا فرق بين حالة الحياة وحالة الموت الا أن الحيوانات التي حكنا بطهارتها لمشقة الاحتراز منها كالسنور وما دونها في الخلقة فيها بعد الموت وجهان (أحدهما) أنها نجسة لأنها كانت طاهرة مع وجود علة التنجيس لمعارض وهو الحاجة الى العفو عنها للمشقة وقد انتفت الحاجة فتنتفى الطهارة (والثاني) هي طاهرة وهذا أصح لأنها كانت طاهرة في الحياة والموت لا يقتضي تنجيسها فبقى الطهارة وما ذكرناه للوجه الاول لا يصح لاننا لانسلم وجود علة التنجيس ، ولئن سلمناه غير أن الشرع ألغاه ولم يثبت اعتباره في موضع فليس لنا اثبات حكمه بالتحكم

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في الحرز بشعر الخنزير فروي عنه كراهته ، وحكي ذلك عن ابن سيرين والحكم وحامد واسحاق والشافعي لانه استعمال للعين النجسة ولا يسلم من التنجيس بها فحرم الانتفاع بها كجلده (والثانية) يجوز الحرز به قال : وبالبلف أحب الينا ورخص فيه الحسن ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة لان الحاجة تدعو اليه وإذا خرز به شينا رطباً أو كانت الشعرة رطبة نجس ولم

المأكول وغيره وخرج منه ما كان نجسا في الحياة لكون الدبغ انما يؤثر في رفع نجاسة حادثة بالموت فبقى فيما عداه على قضية العموم ، وحديثهم يحتمل أنه أراد بالذكاة التطيب من قولهم رائحة ذكية أي طيبة ويحتمل أنه أراد بالذكاة الطهارة فعلى هذين التأويلين يكون اللفظ عاما في كل جلد فيتناول ما اختلفنا فيه ويدل على التأويل الذي ذكرنا أنه لو أراد بالذكاة الذبح لاضافة الى الحيوان كله لا إلى الجلد

(فصل) فأما جلود السباع فقال القاضي : لا يجوز الانتفاع بها قبل الداغ ولا بعده ، وبذلك قال الاوزاعي وابن المبارك واسحاق وأبو ثور ، وروى عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كراهة الصلا في جلود الثعالب ورخص في جلود السباع جابر ، وروى عن ابن سيرين وعروة أنهم رخصوا في الركوب على جلود النمر ومذهب الشافعي طهارة جلود الحيوانات كلها الا الكلب والخنزير لانه يرى طهارتها

يطهر إلا بالنسل قال ابن عقيل وقد روي عن أحمد أنه لا بأس به ولعله قال ذلك لأنه لا يسلم الناس منه وفي تكليف غسله إتلاف أموال الناس فالظاهر أن أحمد إنما عني لا بأس بالخرز ، فأما الطهارة فلا بد منها والله أعلم

(فصل) والمشركون على ضربين أهل كتاب وغيرهم فأهل الكتاب يباح أكل طعامهم وشراهم والأكل في آيتهم ما لم يتحقق نجاستها قال ابن عقيل لا يختلف الرواية في أنه لا يحرم استعمال أوانيهم وذلك لقول الله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) وروي عن عبد الله بن المغفل قال دلي جراب من شحم يوم خير فالتزمته وقلت والله لا أعطي أحداً منه شيئاً فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشم . رواه مسلم وأخرجه البخاري بمعناه وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أضافه يهودي بجيز وأهالة نسخة رواه الامام أحمد في المسند وكتاب الزهد . وتوضاً عمر من جرة نصرانية - وهل يكره له استعمال أوانيهم ؟ على روايتين (أحدهما) لا يكره لما ذكرنا (والثانية) يكره لما روى أبو ثعلبة الحشني قال قلت لرسول الله : إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آيتهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنو-دتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوا فيها » متفق عليه وأقل أحوال النهي الكراهة ولأنهم لا يتورعون عن النجاسة ولا تسلم آيتهم من أطعمتهم وأذن ما يؤثر ذلك الكراهة : وأما ثيابهم فما لم يستعملوه أو علامتها كالعمامة والعليلسان والثوب الفوقاني فهو طاهر لا بأس بلبسه وما لاقى عورتهم كالسراويل والثوب السفلاقي والازار فقال أحمد : أحب إلي أن يعبد يعني من صلى فيه فيحتمل وجهين (أحدهما) وجوب الاعادة وهو قول القاضي ، وكره أبو حنيفة والشافعي الازر والسرراويلات لأنهم يعبدون ^(١) بترك النجاسة ولا يتحرزون منها فالظاهر نجاسة ما ولي مخرجها (والثاني) لا يجب وهو قول أبي الخطاب لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك

«١» كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل الأصل (لا يتبدون)

(الضرب الثاني) غير أهل الكتاب وهم المجوس وعبدة الاوثان ونحوهم فحكم ثيابهم حكم

في حال الحياة وله في جلد الآدمي وجهان ، وقال أبو حنيفة يطهر كل جلد إلا جلد الخنزير ، وحكي عن أبي يوسف طهارة كل جلد وهو رواية عن مالك ومذهب من حكم بطهارة الحيوانات كلها لعموم قوله ^{صلى الله عليه وسلم} «أيا إهاب دبغ فقد طهر » متفق عليه

ولنا ما روى أبو ريمانة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب النمرود رواه الامام أحمد وأبو داود ، وعن معارية والمقدام بن معد يكره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع والركوب عليها . رواه أبو داود والنسائي مع ما ذكرناه ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتفاع بشيء من الميتة فجمعنا بين هذه الأحاديث وبين الأحاديث الدالة على طهارة جلود الميتة بحملها على ما كان طاهراً حال الحياة وحمل أحاديث النهي على ما لم يكن طاهراً لأنه متى أمكن الجمع بين الأحاديث ولو من وجه كان أولى من التعارض بينها - بحقق ذلك أن الدين إنما يزول النجاسة

ثياب أهل الذمة ، وأما أوانيهم فقال القاضي لا يستعمل ما استعملوه من آيتهم لان أوانيهم لا تخلو من أطعمتهم . وذبانهم ميتة فلا تخلو أوانيهم من وضعها فيها قال أبو الخطاب حكمهم حكم أهل الكتاب وثيابهم وأوانيهم طاهرة مباحة الاستعمال ما لم يتيقن نجاستها وهو مذهب الشافعي لان النبي ﷺ وأصحابه توضؤوا من مزادة مشرقة . متفق عليه ولان الاصل الطهارة فلا يزول بالشك فظاهر كلام احمد رحمه الله مثل قول القاضي فانه قال في الجوس لا يؤكل من طعامهم الا الفاكة لان الظاهر نجاسة آيتهم المستعملة في أطعمتهم فأشبهت السراويلات من ثيابهم ، ومن يأكل الخنزير من النصارى في موضع يمكنهم أكله أو يأكل الميتة أو يذبح بالسن والظفر ونحوه فحكمه حكم غير أهل الكتاب لانفاقهم في نجاسة أطعمتهم . ومتى شك في الاناء هل استعملوه في أطعمتهم أو لم يستعملوه فهو طاهر لان الاصل طهارته ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة الصلاة في الثوب الذي نسجه الكفار فان النبي ﷺ وأصحابه إنما كان لباسهم من نسج الكفار . فأما ثيابهم التي يلبسونها فأباح الصلاة فيها الثوري وأصحاب الرأي وقال مالك في ثوب الكفار يلبسه على كل حال ان صلى فيه بعيد مادام في الوقت . ولنا أن الاصل الطهارة ولم ترجع جهة التنجيس فيه أشبه ما نسجه الكفار

(فصل) وتباح الصلاة في ثياب الصبيان ما لم يتيقن نجاستها وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي لان أبا قتادة روى أن النبي ﷺ صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع متفق عليه . وكان النبي ﷺ يصلي فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره وترك الصلاة فيه لما فيه من احتمال غلبة النجاسة ونصح الصلاة في ثوب المرأة الذي تحيض فيه اذا لم تتحقق اصابة النجاسة له لان الاصل الطهارة والتوفي لذلك أولى لانه يحتل

الحادثة بالموت ويرد الجلد إلى ما كان عليه حال الحياة فاذا كان في الحياة نجسا لم يؤثر فيه الدباغ شيئا والله أعلم .

(فصل) وإذا قلنا بطهارة الجلد بالدباغ لم يحل أكله في قول عامة أهل العلم ، وحكي عن ابن حامد انه يحل وهو وجه لاصحاب الشافعي لقوله ﷺ « ذكاة الاديم دباغه » ولانه معنى يفيد الطهارة في الجلد أشبه الذبيح ، وظاهر قول الشافعي انه ان كان من حيوان ما كول جاز أكله لان الدباغ بمنزلة الذكاة والا لم يجز لان الذكاة لا تتبعه فالدباغ أولى ، والاول أصح لقوله عز وجل (حرمت عليكم الميتة) والجلد منها لقوله صلى الله عليه وسلم « انما حرم من الميتة أكلها » متفق عليه ولا يلزم من الطهارة إباحة الاكل بدليل تحريم الخبائث مما لا ينجس بالموت وقياسهم لا يقبل مع معارضة الكتاب والسنة

(فصل) ويجوز بيعه واجارته والانتفاع به في كل ما يمكن سوى الاكل وهو قول الشافعي في الجديد ولا يجوز بيعه قبل الذبيح لانعلم فيه خلافا لانه متفق على نجاسته أشبه الخنزير ويعتبر ما يدبغ

أصابته النجاسة إياه وقد روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ لا يبصلي في شعرنا ولحفنا. ولعاب الصبيان طاهر وقد روى أبو هريرة قال رأيت رسول الله ﷺ حامل الحسين على عاتقه ولعابه يسيل عليه وحمل أبو بكر الحسن بن علي على عاتقه ولعابه يسيل وعلي إلى جانبه وجعل أبو بكر يقول: وإبائي شبه النبي لأشبهها بعلي. وعلي يضحك

(فصل) وإذا صبغ في حب صباغ لم يجب غسل الثوب، المصبوغ سواء كان الصباغ مسلماً أو كافراً نص عليه أحمد لأن الأصل الطهارة فإذا تحققت نجاسته طهر بالافسل وإن بقي اللون بدليل قوله عليه السلام في الدم « لا يضر كثره »

(فصول في الفطرة) روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « الفطرة خمس - الحتان والاستحدااد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط » متفق عليه وروى عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « عشر من الفطرة - قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الابط وحلق العانة وانتقاص الماء » قال بعض الرواة ونسيت العاشرة الا أن تكون المضضفة - الاستحدااد حلق العانة استفعال من الحديد وانتقاص الماء الاستنجاء به لان الماء يقطع البول ويرده قال أبو داود وقد روي عن ابن عباس نحو حديث عائشة قال « خمس كلها في الرأس » ذكر منها الفرق ولم يذكر اعفاء اللحية قال أحمد الفرق سنة قيل يا أبا عبد الله يشهر نفسه قال: النبي ﷺ قد فرق وأمر بالفرق

(فصل) فأما الحتان فواجب على الرجال ومكرمة في حق النساء وليس بواجب عليهن هذا قول كثير من أهل العلم قال أحمد: الرجل أشد وذلك أن الرجل إذا لم يحنثن فتلك الجلدة مدلاة على الكبرة ولا ينقى مأم. والمرأة أهون قال أبو عبد الله وكان ابن عباس بشدد في أمره وروي عنه أنه لا حرج له ولا صلاة يعني إذا لم يحنثن والحسن يرخص فيه بقول إذا أسلم لا يبالي أن لا يحنثن ويقول أسلم الناس الاسود والابيض لم يفتش أحد منهم ولم يحنثنوا والدليل على وجوبه أن ستر العورة

به إلى أن يكون منشفاً فلو طوبى متقياً للخبث كالشب والقرظ قال ابن عقيل بشرط أن يكون طاهراً لأنها طهارة من نجاسة فلم تطهر بنجس كالاستجمار وهل يطهر الجلد بمجرد الدبغ قبل غسله بالماء؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحصل لقول النبي ﷺ « يطهرها الماء والقرظ » رواه أبو داود ولأن ما دبغ به نجس بملاقة الجلد فإذا اندبغ الجلد بقيت إلا أنه نجسة فتبقى نجاسة الجلد الملاقاة له فلا نزول إلا بالافسل (والثاني) يطهر لقوله ﷺ « إما ما دبغ فقد طهر » ولا نه طهر بانقلابه فلم ينتقل إلى استعمال الماء كالخثرة إذا انقلبت وروى عائشة أن النبي ﷺ قال « طهور كل آدم دبغاً » قال شيخنا الأول أولى فإن المغني والخبر أنما يدلان على طهارة عينه وذلك لا يمنع من وجوب غسله من نجاسة تلاقيه كالأصابع من نجاسة سوى آلة الدبغ أو أصابعه آلة الدبغ بعد فصله عنها ولا أصحاب الشافعي وجهان كحديثين

واجب فلو لا ان الختان واجب لم يجرز هتك حرمة الختنون بالنظر الى عورته من أجله ولأنه من شعار المسلمين فكان واجباً كسائر شعارهم، وإن أسلم رجل كبير يخاف على نفسه من الختان سقط عنه لان الفسل والوضوء وغيرهما يسقط اذا خاف على نفسه منه فهذا أولى وإن أمن على نفسه لزمه فعله، قال حنبل سألت أبا عبد الله عن الذي اذا أسلم ترى له أن يطهر بالختان؟ قال: لا بد له من ذلك. قلت ان كان كبيراً أو كبيرة قال أحب إلي أن يطهر لأن الحديث «اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة» قال تعالى (ملة أيكم إبراهيم) وبشرع الختان في حق النساء أيضاً قال أبو عبد الله وحديث النبي ﷺ «إذا التقى الختانان وجب الفسل» فيه بيان ان النساء كن يختن وحديث عمر إن ختانة خنت فقال: ابق مني شيناً اذا خففت، وروى الحلال باسناده عن شداد بن أوس قال قال النبي ﷺ «الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء» وعن جابر بن زيد مثل ذلك موقوفاً عليه، وروي عن النبي ﷺ انه قال للخافضة «أشمي ولا تنهكي فانه أحظى للزوج وأمرى لوجه» والخفص ختانة المرأة

(فصل) والاستعداد حلق العانة وهو مستحب لانه من الفطرة ويفتح بتركه فاستحببت إزالته بأي شيء. أزاله صاحبه فلا بأس لان المقصود إزالته، قيل لأبي عبد الله ترى أن يأخذ الرجل سفلكه بالمقراض وان لم يستقص؟ قال أرجو أن يجرزته ان شاء الله. قيل يا أبا عبد الله ما تقول في الرجل اذا تنف عاتته؟ فقال وهل يقوى على هذا أحد؟ وان أطلى بنورة فلا بأس إلا انه لا يدع أحداً يلي عورته إلا من يحل له الاطلاع عليها من زوجة أو أمة، قال أبو العباس النسائي ضربت لأبي عبد الله نورة ونورته بها فلما بلغ الى عاتته نورها هو. وروى الحلال باسناده عن نافع قال كنت أطلي ابن عمر فاذا بلغ عاتته نورها هو بيده وقد روي ذلك عن النبي ﷺ قال المروذي: كان أبو عبد الله لا يدخل الحمام واذا احتاج الى النورة تنور في البيت وأصلحت له غير مرة نورة تنور بها واشتريت له جلدأ ليديه فكان يدخل يديه فيه وينور نفسه والحلق أفضل لموافقته الخبر وقد قال ابن عمر هر مما أحدثوا من النعم — يعني النورة

(فصل) ولا يفتقر الدبغ الى فعل فلو وقع جلد في مدبغة فاندبغ طهر لانها ازالة نجاسة فهو كالطهر بطهر الارض النجسة

(مسئلة) قال ولا يطهر جلد غير المأكول بالذكاة وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك يطهر لقول النبي ﷺ «ذكاة الاديم دباغه» شبه الدبغ بالذكاة والدبغ بطهر الجلد على ماضى كذلك الذكاة ولنا ان النبي ﷺ نهى عن اقتراس جلود السباع وركوب النمر وهو عام في المذكي وغيره ولأنه ذبح لا يبيع اللحم فلم يطهر الجلد كذبح المجوسي والخبر قد أجبناعه فيما مضى. وأما قياس الذكاة على الدبغ فلا يصح فان الدبغ أقوى لانه يزيل الخبث والرطوبات كلها ويطيب الجلد على وجه يتبأ به للبقاء على وجه لا يتغير والذكاة لا يحصل بها ذلك ولا يستغنى بها عن الدبغ فدل على انه أقوى

(فصل) وتنف الابط سنة لانه من الفطرة ويفحش بتركه وان ازال الشعر بالخلق والنورة جاز وتنفه افضل لمواقفته الخبر قال حرب : قلت لاسحاق تنف الابط أحب اليك أو بنورة؟ قال تنفه إن قدر (فصل) ويستحب تقليم الاظفار لانه من الفطرة ويتفاحش بتركه وربما حك به الوسخ فيجتمع تحتها من المواضع المتينة فتصير رائحة ذلك في رءوس الاصابع وربما منع وصول الطهارة الى مانتحة ، وقد روينا في خبر ان النبي ﷺ قال « مالي لا أسهو وأنتم تدخلون علي قلحاً ورفغ أحدكم بين ظفري وأنته » ومعناه ان أحدكم بطل اظفاره ثم يحك بها رفته ومواضع التنن فيصير رائحة ذلك تحت اظفاره وروي في حديث مسلسل قد سمعناه أن علياً قال رأيت رسول الله ﷺ يقيم اظفاره يوم الخميس ثم قال « يا علي قص الظفر وتنف الابط وحلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة » وروي في حديث « من قص اظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمد » وفسره أبو عبد الله بن بطلة بأن يبدأ بخصم اليمنى ثم الوسطى ثم الايام ثم البنصر ثم السبابة ثم اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم السبابة ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر (فصل) ويستحب غسل رءوس الاصابع بعد قص الاظفار ، وقد قيل ان الحك بالاظفار قبل غسلها يضر بالجسد وفي حديث عائشة غسل البراجم في تفسير الفطرة فيحتمل انه أراد ذلك ، وقال الخطابي البراجم العقد التي في ظهور الاصابع والرواجب ما بين البراجم ومعناه تنظيف المواضع التي تنسخ ويجمع فيها الوسخ ، ويستحب دفن ما قلم من اظفاره أو ازال من شعره لما روى الحلال باسناده عن ميل بنت مشرح الاشعرية قالت رأيت أبي يقيم اظفاره ويدفنها ويقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وعن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يعجبه دفن الدم ، وقال منها سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره اظفاره أيدفنه أم يلقيه ؟ قال يدفنه ، قلت بلغك فيه شيء ؟

(مسئلة) (وابن الميتة نجس لانه مائع في وعاء نجس فتنجس به وكذلك انفتحها في ظاهر المذهب لما ذكرنا) وهو قول مالك والشافعي وروي انها طاهرة وهو قول أبي حنيفة وداود لأن الصحابة رضي الله عنهم أكلوا الجبن لما دخلوا المدائن وهو يعمل بالانفحة وذبا عنهم ميتة لانهم مجوس والاول أولى لانه مائع في إناء نجس أشبه ما لو حلب في إناء نجس ، وأما المجوس فقد قيل انهم ما كانوا يذبحون بأنفسهم وكان جزاؤهم اليهود والنصارى ولو لم ينقل ذلك عنهم كان الاحتمال كافياً فانه قد كان فيهم اليهود والنصارى والأصل الحل فلا يزول بالشك وقد روي ان الصحابة رضي الله عنهم لما قدموا العراق كسروا جيشا من أهل فارس بعد أن وضعوا طعامهم لياكلوه فلما فرغ المسلمون منهم جلسوا فأكلوا الطعام وهو لا يخلو من اللحم ظاهراً فلو حكم بنجاسة ما ذبح في بليدم لما أكلوا من لحمهم ، وإذا حكنا بطهارة اللحم فالجبن أولى ، وعلى هذا لو دخل الانسان أرضاً فيها مجوس وأهل كتاب كلن له أكل جبنهم ولحمهم لما ذكرنا

قال: كان ابن عمر يذفنه وروينا عن النبي ﷺ أنه أمر بذف الشعر والظفار وقال «لا يلبس سحر بني آدم» (فصل) واتخاذ الشعر أفضل من إزالته . قال أبو إسحاق سنن أبو عبد الله عن الرجل يتخذ الشعر فقال سنة حسنة لو أمكننا اتخاذناه وقال كان للنبي ﷺ جة وقال : تسعة من أصحاب النبي ﷺ لهم شعر وقال عشرة لهم جهم وقال في بعض الحديث : أن شعر النبي ﷺ كان إلى شحمة أذنيه ، وفي بعض الحديث إلى منكبيه ، وروى البراء بن عازب قال ما رأيت ذالة في حلة حمراء أحسن من رسول الله ﷺ له شعر يضرب منكبيه ، متفق عليه . وروى ابن عمر عن النبي ﷺ قال « رأيت ابن مريم له لمة » قال الحلال سألت أحمد بن يحيى - يعني ثعلبا - عن الامة فقال ما ألت بالاذن والجمة ما طالت ، وقد ذكر البراء بن عازب في حديثه أن شعر النبي ﷺ يضرب منكبيه وقد مائة لمة ، ويستحب أن يكون شعر الانسان على صفة شعر النبي ﷺ إذا طال فإلى منكبيه وإن قصره فإلى شحمة أذنيه وإن طوله فلا بأس نص عليه أحمد . وقال أبو عبيدة كانت له عقيصتان وعثمان كانت له عقيصتان . وقال وائل بن حجر أنبت رسول الله ﷺ ولي شعر طويل فلما رأي قال « ذباب ذباب » فرجعت فجززته ثم أنبته من الغد فقال « لم أعنك » وهذا حسن رواه ابن ماجه . ويستحب ترجيل الشعر وإكرامه لما روى أبو هريرة برفعه « من كان له شعر فليكرمه » رواه أبو داود ، ويستحب فرق الشعر لأن النبي ﷺ فرق شعره وذكره من الفطرة في حديث ابن عباس وفي شروط عمر على أهل الامة: أن لا يفرقوا شعورهم لئلا يتشبهوا بالمسلمين .

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في حلق الرأس فعنه أنه مكروه لما روي عن النبي ﷺ أنه قال في الخوارج « سيأهم التحليق » فجعله علامة لهم وقال عمر لصبيغ لو وجدتك محلوقا لضربت الذي فيه عينك بالسيف وروي عن النبي ﷺ أنه قال « لا توضع التواصي إلا في حج أو عمرة » رواه

(فصل) وإن ماتت الدجاجة وفيها بيضة قد صلب قشرها فهي طاهرة وهو قول أبي حنيفة وبعض الشافعية وابن المنذر ، وكرهها علي بن أبي طالب وابن عمر ومالك والليث وبعض الشافعية لأنها جزء من الميتة ، ولنا أنها بيضة صلبة القشرة منفصلة عن الميتة أشبهت الولد إذا خرج حيا من الميتة كراهية الصحابة محمولة على التنزيه استقذاراً لها ، وإن لم تكل البيضة فقال بعض أصحابنا ما كان قشرها أيض فهو طاهر وما لم يبيض فهو نجس لأنه ليس عليه حائل حصين ، واختار ابن عقيل أنها لا تنجس لأن البيضة عليها غاشية رقيقة كالجلد وهو القشر قبل أن يقوى فلا تنجس منها إلا ما لاقى النجاسة كالسمن الجامد إذا ماتت فيه فأرة إلا أن هذه تطهر إذا غسلت لأن لها من القوة ما يمنع دخول أجزاء النجاسة فيها بخلاف السمن والله أعلم

الدارقطني في الافراد . وروى أبو موسى عن النبي ﷺ « ليس منا من خلق » رواه أحمد . وقال ابن عباس الذي يخلق رأسه في المصر شيطان ، قال أحمد كانوا يكرهون ذلك ، وروى عنه لا يكره ذلك لكن تركه أفضل ، قال حنبل كنت انا وأبي نخلق رؤوسنا في حياة أبي عبد الله فبرانا ونحن نخلق فلا ينهانا وكان هو يأخذ رأسه بالجلدين ولا يحفيه ويأخذه . وعلما ، وقد روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى غلاما قد خلق بعض رأسه وترك بعضه فنهام عن ذلك رواه مسلم ، وفي لفظ قال « احلقه كله أو دعه كله » وروى عن عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ لما جاء نعي جعفر أهل آل جعفر ثلاثا أن يأتيهم ثم اتاهم فقال « لا تبكون على أخي هذا اليوم - ثم قال - ادعوا بني أخي - فجيء بنا قال - ادعوا لي الخلاق » فأمر بنا لخلق رؤوسنا . رواه أبو داود الطيالسي ولا يكره استئصال الشعر بالمقراض وهذا في معناه وقول النبي ﷺ « ليس منا من خلق » يعني في المصيبة لأن فيه « أو صلق أو خرق » قال ابن عبد البر وقد أجمع العلماء على إباحة الخلق وكفى بهذا حجة ، وأما استئصال الشعر بالمقراض فغير مكروه رواية واحدة قال أحمد إنما كرهوا الخلق بالموسى وأما بالمقراض فليس به بأس لأن أدلة الكراهة تختص بالخلق

(فصل) فأما خلق بعض الرأس فمكروه وبسمى القزع لما ذكرنا من حديث ابن عمر ورواه أبو داود ولفظه إن النبي ﷺ نهى عن القزع وقال « احلقه كله أو دعه كله » وفي شروط عمر على أهل الامة أن يحلقوا مقادير رؤوسهم ليميزوا بذلك عن الساميين فمن فعله من المسلمين كان متشبها بهم (فصل) ولا تختلف الرواية في كراهة خلق المرأة رأسها من غير ضرورة . قال أبو موسى :

بري رسول الله ﷺ من الصائقة والحالقة . متفق عليه ، وروى الحلال بإسناده عن قتادة عن عكرمة قال نهى النبي ﷺ أن تخلق المرأة رأسها ، قال الحسن هي مشقة قال الإثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المرأة تعجز عن شعرها وعن معالجته أتأخذ علي حديث ميمونة

(١) الحكم صحيح والتعليل باطل كما ثبت في الاخبار والآثار . والمحرم من الميتة أكلها كما صح مرفوعا والفيل ذو ناب وليس من السباع والنهي عن السباع للكراهة عند مالك وهو ما يختاره لضرورة الجمع بينه وبين حصر القرآن المحرمات في أربع

(مسألة) قال (وعظمها وقرنها وظفرها نجس)

عظام الميتة النجسة نجسة ما كولة اللحم أو غيرها كالفيلة لا تطهر بحال وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق ، ورخص في الانتفاع بعظام الفيلة محمد بن سيرين وابن جريج لما روى أبو داود أن رسول الله ﷺ اشترى لفاتمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ، وقال مالك إن الفيل إن ذكي فعظمه طاهر وإنه نجس لأن الفيل يأكل عنده ، وقال الثوري وأبو حنيفة عظام الميتات طاهرة لأن الموت لا يجملها (١) فلا تنجس به كالشعر

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم الميتة) والعظم من جملتها فيكون محرماً والفيل لا يؤكل لحمه فيكون نجساً على كل حال ، والدليل على تحريمه نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع متفق عليه والفيل أعظمها نابا وحديث ثوبان قال الخطابي عن الأصمعي العاج الذبل ويقال

قال لاي شيء تأخذه ؟ قيل له لا تقدر على الدهن وما يصلحه وتقع فيه الدواب قال إذا كان لضرورة فارجو أن لا يكون به بأس

(فصل) ويكره تف الشيب لما روى عمرو بن شعيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تف الشيب وقال « انه نور الاسلام » وعن طارق بن حبيب ان رجلاً أخذ من شارب النبي ﷺ فرأى شية في لحية فاهوى اليها ليأخذها فامسك النبي ﷺ يده وقال « من شاب شية في الاسلام كانت له نوراً يوم القيامة » رواه الحلال في جامعہ

(فصل) ويكره خلق القفا لمن لم يخلق رأسه ولم يحتاج اليه . قال المروزي سألت أبا عبد الله عن خلق القفا فقال : هو من فعل الجوس ومن تشبه بقوم فهو منهم وقال لا بأس أن يخلق قفاه وقت الحجامة فاما حف الوجه فقال مهنا سألت أبا عبد الله عن الحف فقال ليس به بأس للنساء وأكرهه للرجال . (فصل) ويستحب خضاب الشيب بغير السواد قال أحمد إني لأرى الشيخ المخضوب فافرح به وذاك رجل قتال لم لا تختضب ؟ فقال أستحي . قال سبعان الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال المروزي قلت يحكي عن بشر بن الحارث انه قال : قال لي ابن داود خضبت قلت أنا لا أنفرغ نفسيها فكيف أنفرغ لخضابها ؟ فقال أنا أنكر أن يكون بشر كشف عمله لابن داود ثم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « غبروا الشيب » وأبو بكر وعمر خضبا والمهاجرون فؤلاً لم ينفرغوا لنفسها النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بالخضاب فمن لم يكن على ما كان عليه رسول الله ﷺ فليس من الدين في شيء . وحديث أبي ذر وحديث أبي هريرة وحديث أبي رزمة وحديث أم سلمة

ويستحب الخضاب بالحناء والكنم لما روى الحلال وابن ماجه باسنادهما عن نعيم^(١) بن عبد الله ابن موهب قال : دخلت على أم سلمة فأخرجت البنا شعراً من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) كذا بالأصل والصواب « عثمان ابن عبد الله »

هو عظم ظهر السلحفاة البحرية وقولهم ان العظام لا يخلقها الموت ممنوع لان الحياة تمهلها وكل ما تمهل الحياة يمله الموت بدليل قوله تعالى (قال من يحيي العظام وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة) ولان دليل الحياة الاحساس والالم وهو في العظم أشد منه في اللحم والضر من الألم ويلحقه الضر من ويحس يبرد الماء وحرارته وما يمله الموت ينجم ، والقرن والظفر والحافر كالعظم إن أخذ من مذكي فهو طاهر وإن أخذ من حي فهو نجس لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب . وكذلك ما يتساقط من قرون الوعول في حياتها وبمقتل ان هذا طاهر لانه طاهر متصلاً مع عدم الحياة فيه فلم ينجم بفصله من الحيوان كالشعر والخبر أريد به ما يقطع من البهيمة مما فيه حياة فيموت بفصله بدليل الشعر فاما ما لا ينجم بالموت كالسك فلا بأس بعظامه فانه لا ينجم بالموت فهو كاللذكي

(مسئلة) قال (وصوفها وشعرها ودرشها طاهر) يعني شعر ما كان طاهراً في حياته وصوفه

مخضوباً بالحناء والكتم^(١) - وخضب أبو بكر بالحناء والكتم ، ولا بأس بالورس والزعفران لان أبامالك الاشجعي قال كان خضابنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الورس والزعفران ، وعن الحكم بن عمر الفناري قال دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عرو وأنا مخضوب بالحناء وأخي مخضوب بالصفرة فقال عمر بن الخطاب هذا خضاب الاسلام وقال لأخي رافع هذا خضاب الايمان ويكره الخضب بالسواد قيل لابي عبد الله تكرر الخضب بالسواد قال أي والله قال وجاء أبو بكر بأبيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه ولحيته كاللغامة يياضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « غير رها وجنبوه السواد »^(٢) وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً « يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يرمحون رائحة الجنة » ، وخص فيه اسحاق للمرأة تنزين به لزوجها

(فصل) ويستحب أن يكتحل وتراو يدهن غبا وينظر في المرأة ويتطيب قال حنبل : رأيت أبا عبد الله وكانت له صينية فيها امرأة ومكحلة ومشط فاذا فرغ من حربه نظر في المرأة واكتحل واستشط، وقد روى جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ « عليكم بالأند فانه يجلو البصر وينبت الشعر » قيل لابي عبد الله كيف يكتحل الرجل ؟ قال وترأ وليس له إسناده، وروى أبو داود بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال « من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » والوتر ثلاث في كل عين وقيل ثلاث في اليمنى واثنان في اليسرى ليكون الوتر حاصلًا في العينين معاً، وروى الحلال بإسناده عن عبد الله بن المغفل قال نهى رسول الله ﷺ عن الترجل الاغبا قل أحمد معناه يدهن يوماً ويوماً لا وكان أحمد يعجبه الطيب لان رسول الله ﷺ كان يحب الطيب ويتطيب كثيراً

(فصل) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمنتمصة والواشرة والمستوشرة فهذه الحصال محرمة لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن فاعلها ، ولا يجوز لعن قاعل المباح ، والواصلة هي التي تصل شعرها بغيره أو شعر غيرها والمستوصلة الموصول شعرها بأمرها

روي ذلك عن الحسن وابن سيرين ، وبه قال مالك والليث بن سعد والاوزاعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وروي عن أحمد ما يدل على أنه نجس وهو قول الشافعي لانه ينمي من الحيوان فنجس بموته كأعضائه ، ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال « لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ووصفها وشعرها إذا غسل » رواه الدار قطني وقال لم يأت به إلا يوسف بن السفرو وهو ضعيف ولا نلناه بمقرطهارة منفصلة إلى ذكاة أصله فلم ينجس بموته كأجزاء السمك والجراد ولانه لا حياة فيه وما لا تحله الحياة لا يموت ، والدليل على أنه لا حياة فيه أنه لو كان فيه حياة لنجس بفصله من الحيوان في حال حياته لقول النبي ﷺ « ما أئين من حي فهو ميت » رواه أبو داود بمعناه وما ذكره ينتقض بالببيض ويفارق الأعضاء لان فيها حياة ، ولذلك تنجس بفصلها من الحيوان حال حياته ، والنمو لا يدل على الحياة بدليل نمو الشجر والريش كالشعر لانه في معناه فأما أصول الريش والشعر اذا تنف من

(١) الكتم بالتحريك نبات يخرج باليمن قالوا إن الصبغ به يخرج اسوداً ضارباً إلى الحمرة والصبغ به وبالحناء ما يخرج بين السواد والحمرة (٢) استنبط منه ابن أبي حاتم أن الخضب كان من عاداتهم . وروي الخضب بالسواد عن عثمان وسعد بن أبي وقاص والسبطين وجبرير وغيرهم من كبار الصحابة والتابعين كما في التتبع للحافظ ابن حجر : وقال ابن أبي حاتم في حديث ابن عباس إنه لا يدل على كراهة الخضب بالسواد بل هو اخبار عن قوم هذه صفتهم

فهذا لا يجوز للخبر لما روت عائشة رضي الله عنها أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت إن ابنتي عرس قد تمزق شعرها فأفصله؟ فقال النبي ﷺ «لعلت الواصلة والمستوصلة» فلا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر لهذه الأحاديث، ولما روى معاوية أنه أخرج كبة من شعر فقال سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا وقال «إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذا نساؤهم» وأما وصله بغير الشعر فإن كان بقدر ما تشد به رأسها فلا بأس به لأن الحاجة داعية إليه ولا يمكن التحرز منه، وإن كان أكثر من ذلك ففيه روايتان (إحدهما) أنه مكروه غير محرم لحديث معاوية في تخصيص التي تصله بالشعر فيمكن جعل ذلك تفسيراً لفظ العام وبقيت الكراهة لعموم اللفظ في سائر الأحاديث، وروى عنه أنه قال لا تصل المرأة برأسها الشعر ولا القراميل ولا الصوف نهى النبي ﷺ عن الوصال مكل شيء يصل فهو وصال، وروى عن جابر قال نهى النبي ﷺ أن تصل المرأة برأسها شيئاً وقال المروذي جاءت امرأة من هؤلاء الذين يمشطون إلى أبي عبد الله قالت: إني أصل رأس المرأة بقراميل وأمشطها فترى لي أن أحج مما اكتسبت؟ قال لا وكره كسبها وقال لما يكون من مال أطيب من هذا والظاهر أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر لما فيه من التدليس واستعمال المختلف في نجاسته، وغير ذلك لا يحرم لعدم هذه المعاني فيها وحصول المصلحة من تحسين المرأة وزوجها من غير مضرة والله أعلم (فصل) فاما النامصة فهي التي تنف الشعر من الوجه والمنتصصة المنتوف شعرها بامرأها فلا يجوز للخبر وإن حلق الشعر فلا بأس لأن الخبر إنما ورد في التلف نص على هذا أحد، وأما الإشارة فهي التي تبرد الاسنان بمبرد ونحوه لتحدها وتفلجها وتحسنها والمستوشرة المفعول بها ذلك بأذن وفي خبر آخر «لعن الله الواشمة والمستوشمة» والواشمة التي تفرز جلدتها بآبرة ثم تحشوه كملأ والمستوشمة التي يفعل بها ذلك.

الميتة وهو رطب فهو نجس برطوبة الميتة وهل يطهر بالغسل على وجهين (أحدهما) يطهر كروص الشعر إذا تنجس (والثاني) لا يطهر لانه جزء من اللحم لم يكل شعراً ولا ريشاً

(فصل) وشعر الأدي طاهر منفصلاً ومتصلاً في الحياة والموت، وقال الشافعي في أحد قوله ينجس بفصله (١) ولنا أن النبي ﷺ فرق شعره بين أصحابه قال أنس لما رمى رسول الله ﷺ ونحر نسيكه ناول الخالق شقه الايمن فخلقه ثم دعا أبا طلحة الانصاري فأعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال: احلق فخلقه وأعطاه أبا طلحة فقال «اقسمه بين الناس» رواه مسلم، وروى أن معاوية أوصى أن يجعل نصيبه منه في فيه إذا مات. وكان في قلنسوة خالد شعرات من شعر النبي ﷺ ولو كان نجساً لما ساغ ذلك ولما فرقه النبي ﷺ وقد علم أنهم يأخذونه يتبركون به وما كان طاهراً من النبي ﷺ

(١) ان كان الشافعي قال هذا فقد رجح عنه وقد زل الشارح هنا بما لاستاذه صاحب المغني فذكر شعر النبي «ص» في هذا المقام فخذناه لبطلانه وتكرماً لشعره عليه أفضل الصلاة والسلام

باب السواك وسنة الوضوء

«مسألة» قال أبو القاسم (والسواك سنة يستحب عند كل صلاة)

أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب ، ولا نعلم أحداً قال بوجوبه الا اسحاق وداود لانه مأمور به والامر يقتضي الوجوب وقد روي أبو داود باسناده أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهراً وغير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ، ولنا قول النبي ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه يعني لا رتهم أمر بإيجاب لان المشقة إنما تلحق بالإيجاب لا بالنسب وهذا يدل على أن الامر في حديثهم أمر نذب واستحباب ، ويحتمل أن يكون ذلك واجبا في حق النبي ﷺ على الخصوص جمعا بين الخبرين ، واتفق أهل العلم على أنه سنة مؤكدة لحث النبي ﷺ ومواظبته عليه وترغيبه فيه ونذبه اليه وتسميته إياه من الفطرة . فما روينا من الحديث وقد روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال «السواك مطهرة لفم مرضاة للرب» رواه الامام أحمد في مسنده ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك رواه مسلم ، وروي عن النبي ﷺ أنه قال «إني لاسألك حتى لقد خشيت أن أحفي مقادم في» رواه ابن ماجه ، ويتأكد استحبابه في مواضع ثلاثة عند الصلاة للخبر الاول . وعند القيام من النوم لما روى حذيفة قال كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل بشوष فاه بالسواك متفق عليه يعني بفعله يقال شاصه بشووصه وماصه اذا غسله وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ رواه أبو داود ولانه إذا نام ينطبق فوه فتغير رائحته وعند تغير رائحة فيه بما أكل أو غيره لان السواك مشروع لازالة رائحته وتطيبه

كان طاهرا ممن سواه كسائر ولانه شعر متصل طاهر فكذلك منفصله كشعر الحيوانات الطاهرة وكذلك نقول في أعضاء الآدمي وان سلمنا نجاستها فاتها تنجس من الحيوانات بفصلها في الحياة بخلاف الشعر فحصل الفرق (فصل) ولا يجوز استعمال شعر الآدمي وان كان طاهرا لحرمة لا لنجاسته ذكره ابن عقيل فاما الصلاة فيه فصحيحة .

(فصل) وكل حيوان فحكم شعره حكم بقية أجزائه في النجاسة والطهارة لا فرق بين حالة الحياة والموت إلا أن الحيوانات التي حكمنا بطهارتها لمشقة التحرز كالحمر وما دونها فيها بعد الموت وجهان (أحدهما) نجاستها لانها كانت طاهرة في الحياة مع وجود علة التنجيس لمعارض وهو عدم امكان التحرز عنها وقد زال ذلك بالموت فتنتفى الطهارة (والثاني) هي طاهرة وهو أصح لانها كانت طاهرة في الحياة والموت لا يقتضي تنجيسها فتبقى طاهرة وما ذكر للوجه الاول لا يصح ولا نسلم

(فصل) وبستاك على أسنانه ولسانه ، قال أبو موسى أتينا رسول الله فرأيتك على لسانه متفق عليه ، وقال عليه السلام « اني لأستاك حتى قد خشيت أن أحضي مقام في » وبستاك عرضاً لقوله عليه السلام « استاكوا عرضاً ، وأدهنوا غبياً ، واكتحلوا وترأ » لان السواك طولاً من أطراف الاسنان إلى عمودها ربما أدمى اللثة وأفسد العمود ، ويستحب التيامن في سواكه لان عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله . متفق عليه وبفسله بالماء . إيزيل ما عليه ، قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يعطيني السواك لا يغسله فابدأ به فاستاك ثم أغسله ثم أدفنه اليه . رواه أبو داود ، وروي عنها قالت كنا نعد رسول الله ﷺ ثلاثة آنية مخمرة من الليل : انا ، لطهوره ، وانا ، لسواكه ، وانا ، لشرابه . أخرجه ابن ماجه

(فصل) ويستحب أن يكون السواك عوداً لنا ينقي الفم ولا يجرحه ولا يضره ولا ينفث فيه كالاراك والعرجون ولا يستاك بعود الرمان ولا الآس ولا الاعواد الذكية لانه روي عن قبيصة ابن ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تخللوا بعود الرمان ولا الرمان فانهما يجران عرق الجذام » رواه محمد بن الحسين الأزدي الحافظ باسناده ، وقيل السواك بعود الرمان يضر بلحم الفم ، وإن استاك بأصبعه أو خرقة فقد قبل لا يصيب السنة لان الشرع لم يرد به ولا يحصل الاتقاء به حصوله بالعود ، والصحيح أنه يصيب بقدر ما يحصل من الانقاء ولا يترك القليل من السنة لضعفه عن كثيرها والله أعلم . وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب النخعي أخبرنا أبو الحسين بن يسران أخبرنا ابن البخاري حدثنا أحمد بن اسحاق بن صالح حدثنا خلد بن خداس حدثنا محمد بن المثنى حدثني بعض أهلي عن أنس بن مالك أن رجلاً من بني عمرو بن عوف قال يا رسول الله انك رغبتنا في السواك فهل دون ذلك من شيء ؟ قال « أصبعيك سواك عند وضوئك أمرهما على أسنانك انه لا عمل لمن لا نية له ولا أجر لمن لا حسنة له »

(مسألة) قال (إلا أن يكون صائماً فيمسك من وقت صلاة الظهر إلى أن تغرب الشمس)

وجود علة التنجيس وإن سلمناه غير أن الشرع ألغاه ولم يعتبره في موضع فليس لنا اعتباره بالتحكم (فصل) وهل يجوز الخرز شعر الخنزير فيه روايتان (احدهما) كراهته حكى ذلك عن الحسن وابن سيرين واسحاق والشافعي لانه استعمال للعين النجسة ولا يسلم من التنجيس بها فحرم الاتقاء بها كجلده (والثانية) يجوز الخرز به قال وباليك أحب الينا ، ورخص فيه الحسن ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة لان الحاجة تدعو اليه ، فاذا خرز به شيئاً رطباً أو كانت الشعرة رطبة نجس وبطهر بالفسل ، قال ابن عقيل وقد روي عن أحمد أنه لا بأس به ولعله قال ذلك لانه لا يسلم الناس منه وفي تكليف غسله اتلاف أموال الناس قال شيخنا والظاهر أن أحمد إنما عني لا بأس بالخرز فأما الطهارة فلا بد منها

قال ابن عقيل لا يختلف المذهب أنه لا يستحب الصائم السواك بعد الزوال وهل يكره؟ على روايتين (أحدهما) يكره وهو قول الشافعي وإسحاق وأبي ثور، وروى ذلك عن عمر وعطاء ومجاهد لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: يستاك ما بينه وبين الظهر ولا يستاك بعد ذلك ولأن السواك إنما استحبه لازالة رائحة الفم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «لخوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك» قال الترمذي هذا حديث حسن وإزالة المستطاب مكروه كدم الشهداء وشعث الأحرار (والثانية) لا يكره ورخص فيه غيرة وعشيا النخعي وابن سيرين وعروة ومالك وأصحاب الرأي وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم لعموم الأحاديث المروية في السواك وقول رسول الله ﷺ «من خير خصال الصائم السواك» رواه ابن ماجه، وقال عامر بن ربيعة رأيت النبي ﷺ مالا أحصي يتسوك وهو صائم. قال الترمذي هذا حديث حسن

«مسئلة» قال (وغسل اليدين إذا قام من نوم الليل أن يدخلها الاناء ثلثا)

غسل اليدين في أول الوضوء مستنون في الجملة سواء قام من النوم أو لم يقم لأنها التي تغمس في الاناء، وتنقل الوضوء إلى الأعضاء ففي غسلها أحرز لجميع الوضوء، وقد كان النبي ﷺ يفعل، فإن عثمان رضي الله عنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: دعي الماء فأفرغ على كفيه ثلاث مررات فغسلهما ثم أدخل يده في الاناء. متفق عليه، وكذلك وصف علي وعبد الله بن زيد وغيرهما وليس ذلك بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف تعلمه، فأما عند القيام من نوم الليل

(باب الاستنجاء)

الاستنجاء استفعال من نجوت الشجرة أي قطعها فكأنه قطع الأذى عنه، وقال ابن قتيبة هو مأخوذ من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض لأن من أراد قضاء الحاجة استتر بها، فأما الاستنجاء فهو استفعال من الجمار وهي الحجارة الصفراء لأنه يستعملها في استجماره

«مسئلة» قال رحمه الله (يستحب لمن أراد دخول الحلاء أن يقول بسم الله) لما روى علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله» رواه ابن ماجه ويقول «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» ومن الرجس النجس الشيطان الرجيم» لما روى أنس أن النبي ﷺ كان إذا دخل الحلاء قال «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» متفق عليه، وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال «لا يعجز أحدكم إذا دخل مرقته أن يقول: اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبث الشيطان الرجيم» رواه ابن ماجه، قال أبو عبيدة الخبث يسكن الباء الشر، والخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة استعاذ من ذكران الشياطين وإنهم

فاختلفت الرواية في وجوبه فروي عن أحمد وجوبه وهو الظاهر عنه واختيار أبي بكر وهو مذهب ابن عمر وأبي هريرة والحسن البصري لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الاناء ثلاثاً فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » متفق عليه وفي لفظ لمسلم « فلا يغمس يده في وضوء حتى يغسلها ثلاثاً » وأمره يقتضي الوجوب ونهيه يقتضي التحريم وروى أن ذلك مستحب وليس بواجب وبه قال عطاء ومالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر لأن الله تعالى قال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية قال زيد بن أسلم في تفسيرها إذا قمتم من نوم ولأن القيام من النوم داخل في عموم الآية وقد أمره بالوضوء من غير غسل الكفين في أوله والامر بالشيء يقتضي حصول الاجزاء به ولأنه قائم من نوم فأشبهه القائم من نوم النهار والحديث محمول على الاستحباب لتعليقه بما يقتضي ذلك وهو قوله « فإنه لا يدري أين باتت يده » وطريان الشك على يقين الطهارة لا يؤثر فيها كما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث فيدل ذلك على أنه أراد الذنب (فصل) ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من نوم النهار وسوى الحسن بين نوم الليل ونوم النهار في الوجوب لعموم قوله « إذا قام أحدكم من نومه » ولنا أن في الخبر ما يدل على ارادة نوم الليل لقوله « فإنه لا يدري أين باتت يده » والمبيت يكون بالليل خاصة، ولا يصح قياس غيره عليه لوجهين (أحدهما) أن الحكم ثبت تعبداً فلا يصح تعديته (الثاني) أن الليل مظنة النوم والاستغراق فيه وطول مدته فاحتمال إصابة يده لنجاسة لا يشعر بها أكثر من احتمال ذلك في نوم النهار، قال أحمد في رواية الاثرم : الحديث في المبيت بالليل فأما النهار فلا بأس به

(فصل) فإن غمس يده في الاناء قبل غسلها فعلى قول من لم يوجب غسلها لا يؤثر غمسها شيئاً ومن أوجبه قال : إن كان الماء كثيراً يدفع النجاسة عن نفسه لم يؤثر أيضاً لأنه يدفع الحدث عن نفسه وإن كان يسيراً فقال أحمد : أعجب إلي أن يهريق الماء فيحتمل أن تجب إراقة وهو قول الحسن

(مسئلة) قال رحمه الله (ولا يدخله شيء فيه ذكر الله تعالى) لما روى أنس قال : كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه . رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب ، وقبل أنما كان النبي ﷺ يضعه لأن فيه محمد رسول الله فان احتفظ بما معه مما فيه ذكر الله واحتزز عليه من السقوط وأدار فص الخاتم الى كفه فلا بأس ، قال أحمد الخاتم إذا كان فيه اسم الله يجعله في باطن كفه ويدخل الخلاء وبه قال إسحاق ورخص فيه ابن المسيب والحسن وابن سيرين ، قال أحمد في الرجل يدخل الخلاء ومعه الدرهم أرجو أن لا يكون به بأس

(مسئلة) قال (ويقدم رجله اليسرى في الدخول واليمين في الخروج) لأن اليسرى للأذى واليمين لما سواه (ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض لما روى أبو داود عن النبي ﷺ أنه كان إذا أراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ولأن ذلك أستر له

لان النهي عن غمس اليد فيه يدل على تأثيره فيه ، وقد روى أبو حفص عمر بن المسلم العكبري في الخبر زيادة عن النبي ﷺ « فان أدخلها قبل الغسل أراق الماء » ويحتمل أن لا تزول طهوريته ولا يجب إراقة لان طهورية الماء كانت ثابتة ييقن والغمس المحرم لا يقتضي ابطال طهورية الماء لانه إن كان لوهم النجاسة فالوهم لا يزول به يقين الطهورية لانه لم يزل يقين الطهارة فكذلك لا يزول الطهورية فأننا لم نحكم بنجاسة اليد ولا الماء ، ولان اليقين لا يزول بالشك فالوهم أولى ، وإن كان تعبداً ففقتصر على مقتضى الامر والنهي وهو وجوب الغسل وتحريم الغمس ولا يمدى إلى غير ذلك ، ولا يصح قياسه على رفع الحدث لان هذا ليس بحدث ولان من شرط تأثير غمس المحدث أن ينوي رفع الحدث ولا فرق ههنا بين أن ينوي أو لا ينوي ، وقال أبو الخطاب ان غمس يده في الماء قبل غسلها فهل تبطل طهوريته ؟ على روايتين

(فصل) وحد اليد المأمور بغسلها من الكوع لان اليد المطلقة في الشرع تتناول ذلك بدليل قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وإنما تقطع يد السارق من مفصل الكوع وكذلك في التيمم يكون في اليدين إلى الكوع ، والدية الواجبة في اليد يجب على من قطعها من مفصل الكوع ، وغمس بعضها ولو أصبع أو ظفر منها كغمس جميعها في أحد الوجهين لان مانعاً المنع بجميعه تعلق ببعضه كالحدث والنجاسة (والثاني) لا يمنع وهو قول الحسن لان النهي تناول غمس جميعها ولا يلزم من كون الشيء مانعاً كون بعضه مانعاً كما لا يلزم من كون الشيء سبباً كون بعضه سبباً ، وغمسها بعد غسلها دون الثلاث كغمسها قبل غسلها لان النهي لا يزول حتى يغسلها ثلاثاً

(فصل) ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو مشدودة بشيء أو في جراب أو كون النائم عليه سراويله أو لم يكن . قال أبو داود سئل أحمد اذا نام الرجل وعليه سراويله قال : السراويل وغيره واحد ، قال النبي ﷺ « اذا انتبه أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً » يعني ان الحديث عام فيجب الاخذ به مومه ولان الحكم اذا تعلق على المظنة لم يعتبر حقيقة الحكمة كالمعدة

(مسألة) (واعتمد على رجله اليسرى) لما روى سراقه بن مالك قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتوكل على اليسرى وأن ننصب اليمنى . رواه الطبراني في المعجم (مسألة) قال رحمه الله (ولا يتكلم)

لما روى عبد الله بن عمر قال : مرّ بالنبي ﷺ رجل فسلم عليه وهو يقول فلم يرد عليه . رواه مسلم ولا يذكر الله تعالى على حاجته بلسانه . روي كراهة ذلك عن ابن عباس وعطاء ، وقال ابن سيرين والنخعي لا بأس به . ولنا أن النبي ﷺ لم يرد السلام الذي يجب رده فذكر الله أولى فان عطس حمد الله بقلبه ولم يتكلم ، وقال ابن عثيم فيه رواية أخرى أن يحمد الله بلسانه والاول أولى لما ذكرناه ، وروى أبو سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ قال « لا يخرج الرجلان بضربان الغائط كشفين عن عورتهم يتحدثان فان الله عمق على ذلك » رواه أبو داود وابن ماجه

الواجبة لاستبراء الرحم يجب في حق الآيسة والصغيرة وكذلك الاستبراء مع أن احتمال النجاسة لا ينحصر في مس الفرج فإنه قد يكون في البدن بثرة أو دمل وقد يحك جسده فيخرج منه دم بين أظفاره أو يخرج من أنفه دم وقد تكون نجاسة قبل نومه فينسى نجاستها لطول نومه على أن الظاهر عند من أوجب الغسل أنه تعبد لأمانة التنجيس ولهذا لم يحكم بنجاسة اليد ولا الماء فيعم الوجوب كل من تناوله الخبر (فصل) فإن كان القائم من النوم صبيًا أو مجنونًا أو كافرًا ففيه وجهان (أحدهما) أنه كالمسلم البالغ العاقل لأنه لا يدري أين باتت يده (والثاني) أنه لا يؤثر غمسه شيئًا لأن المنع من الغمس إنما يثبت بالخطاب ولا خطاب في حق هؤلاء، ولأن وجوب الغسل هاهنا تعبد ولا تعبد في حق هؤلاء، ولأن غمسه لو أثر في الماء لا أثر في جميع زمانهم لأن الغسل المزيل من حكم المنع من شرطه النية وما من من أهلها ولا نعلم قائلًا بذلك .

(فصل) والنوم الذي يتعلق به الأمر بغسل اليد ما نقض الوضوء ذكره القاضي لعموم الخبر في النوم وقال ابن عقيل هو مازاد على نصف الليل لأنه لا يكون باثنا إلا بذلك بدليل أن من دفع من مزدلفة قبل نصف الليل لا يكون باثنا بها ولهذا يلزمه دم بخلاف من دفع بعد نصف الليل والاول أصح وما ذكره يبطل بما إذا جاء مزدلفة بعد نصف الليل فإنه يكون باثنا بها ولادم عليه وإنما بات بها دون النصف (فصل) وغسل اليدين يقتصر إلى النية عند من أوجبه في أحد الوجهين لأنه طهارة تعبدية فأشبهه الوضوء والغسل (والثاني) لا يقتصر إلى النية لأنه معلل بوم النجاسة ولا تعتبر في غسلها النية ولأن المأمور به الغسل وقد أتى به والأمر بالشيء يقتضي حصول الأجزاء به ولا يقتصر الغسل إلى تسمية وقال أبو الخطاب يقتصر إليها قياسًا على الوضوء وهذا بعيد فإن التسمية في الوضوء غير واجبة في الصحيح ومن أوجبها فإنما أوجها تعبدًا فيجب قصرها على محلها فإن التعبد به فرع التعليل ومن شرطه كون المغني معقولا ولا يمكن إلحاقه به لعدم الفرق فإن الوضوء أكد وهو في أربعة أعضاء وسببه غير سبب غسل اليد (فصل) ولو انغمس الجنب في ماء كثير أو توضأ في ماء كثير يغمس فيه أعضائه ولم ينو غسل اليدين

(مسئلة) قال (ولا يلبث فوق حاجته) لأنه يقال إن ذلك يدمي الكبد ويأخذ منه الباسور

(مسئلة) قال (فاذا خرج قال غفرانك، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني)

لما روت عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الحلاء قال «غفرانك» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أنس بن مالك قال كان النبي ﷺ إذا خرج من الحلاء قال : « الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » رواه ابن ماجه

(فصل) ويستحب أن يغطي رأسه لما روت عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء غطى رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه . رواه البيهقي من رواية محمد بن يونس الكديمي وكان يتهم بوضع الحديث، ولا بأس أن يبول في الأنا، قالت أمية بنت رقية كان لنبينا ﷺ قدح من عيدان يبول فيه ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والنسائي

من نوم الليل صح غسله ووضوؤه ولم يجزه عن غسل اليدين نوم الليل عنده من أوجب النية في غسلها لان بقاء النجاسة على العضو لا يمنع رفع الحدث فلو غسل أنفه أو يده في الوضوء وهو نجس لارتفع حدثه وبقاء الحدث على الوضوء لا يمنع رفع حدث آخر بدليل ما لو توضأ الجنب بنوي رفع الحدث الأصغر أو اغتسل ولم ينو الطهارة الصغرى محت المنوي دون غيرها وهذا لا يخرج عن شبهه بإحد الأمرين

(فصل) إذا وجد ماء قليلا ليس معه ما يغترف به ويداه نجستان فقال احمد: لا بأس أن يأخذ بفيه ويصب على يده وهكذا لو أمكنه غمس خرقة أو غيرها وصبه على يده فغسل ذلك فان لم يمكنه شيء من ذلك تيم وتركه لثلاثين غسل الماء ويتنجس به ، فان كان لم يغسل يديه من نوم الليل توضأ منه عند من يجهل الماء باقيا على إطلاقه ومن جعله مستعملا قال يتوضأ به ويتيمم معه ، ولو استيقظ المحبوس من نومه فلم يدر أهو من نوم النهار أو الليل لم يلزمه غسل يديه لان الاصل عدم الوجوب فلا نوجه بالشك

(مسألة) قال (والتسمية عند الوضوء)

ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه أن التسمية مسنونة في طهارة الاحداث كلها رواه عنه جماعة من أصحابه وقال الحلال الذي استقرت الروايات عنه أنه لا بأس به يعني اذا ترك التسمية وهذا قول الثوري ومالك والشافعي وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي، وعنه أنها واجبة فيها كلها الوضوء والغسل والتيمم وهو اختيار أبي بكر ومذهب الحسن وإسحاق لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » رواه ابو داود والترمذي ورواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه قال الامام احمد حديث أبي سعيد أحسن حديث في هذا الباب وقال الترمذي حديث سعيد بن زيد أحسن وهذا نفي في نكرة يقتضي أن لا يصح وضوؤه بدون التسمية ووجه الرواية الاولى انها طهارة فلا تفتقر إلى التسمية كالطهارة من النجاسة أو عبادة فلا تجب فيها التسمية كسائر

(مسألة) قال (وان كان في الفضا) أبعد لما روى جابر أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد رواه أبو داود

(مسألة) قال (واستتر وأراد مكانا رخوآ) لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه ابو داود . ويرتاد مكانا رخوآ لما روى ابو داود قال كنت مع النبي ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دما في أصل جدار فبال ثم قال « إذا أراد أحدكم أن يبول فليتردد لبوله » رواه الامام احمد وأبو داود من رواية أبي التياح عن رجل كان يصحب ابن عباس لم يسمه عن أبي موسى وثلاثا يترشش عليه البول ويستحب أن يبول قاعدا لثلاثا يترشش عليه ولانه أستر وأحسن ، قال ابن مسعود من الجفاء أن تبول وأنت قائم قالت عائشة من

العبادات ولأن الأصل عدم الوجوب وإنما ثبت بالشرع والاحاديث قال أحمد ليس يثبت في هذا حديث ولا أعلم فيها حديثاً له إسناده جيد ، وقال الحسن بن محمد ضعف أبو عبد الله الحديث في التسمية وقال أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع يعني حديث أبي سعيد ثم ذكر ربيعاً أي من هو ومن أبوه فقال يعني الذي يروي حديث سعيد بن زيد ، يعني أنهم مجهولون وضعف إسناده ، وإن صح ذلك فيحمل على تأكيده الاستحباب ونفي الكمال بدونها كقوله « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »

(فصل) وإن قلنا بوجوبها فتركها عمداً لم تصح طهارته لانه ترك واجباً في الطهارة أشبه ما لو ترك النية وإن تركها سهواً صححت طهارته نص عليه أحمد في رواية أبي داود فإنه قال سألت أحمد بن حنبل إذا نسي التسمية في الوضوء قال أرجو أن لا يكون عليه شيء ، وهذا قول إسحاق فعلى هذا إذا ذكر في أثناء طهارته أتى بها حيث ذكرها لانه لما عني عنها مع السهو في جملة الوضوء ففي بعضه أولى وإن تركها عمداً حتى غسل عضواً لم يعتد بفعله لأنه لم يذكر اسم الله عليه مع العمد ، وقال الشيخ أبو الفرج: إذا سمي في أثناء الوضوء أجزأه يعني على كل حال لانه قد ذكر اسم الله على وضوئه ، وقال بعض أصحابنا لا تسقط بالسهو لمعوم الخبر وقياساً لها على سائر الواجبات ، والاول أولى لقوله عليه السلام «عني لآمتي عن الخطأ والنسيان» ولأن الوضوء عبادة تتغير أفعالها فكان في واجباتها ما يسقط بالسهو كالصلاة ولا يصح قياسها على سائر واجبات الطهارة لأن تلك تأكد وجوبها بخلاف التسمية إذ ثبت هذا فإن التسمية هي قول: بسم الله لا يقوم غيرها مقامها كالتسمية للمشروعة على الذبيحة وعند أكل الطعام وشرب الشراب وموضعها بعد النية قبل أفعال الطهارة كلها لأن التسمية قول واجب في الطهارة فيكون بعد النية لتشمل النية جميع واجباتها وقبل أفعال الطهارة ليكون مسمياً على جميعها كما يسمي على الذبيحة وقت ذبحها

حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعداً. قال الترمذي هذا أصح شيء في الباب وقد رويت الرخصة فيه عن عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت لما روى حذيفة أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبالب قائماً رواه البخاري ومسلم والاول أولى لما روى عمر بن الخطاب قال رأي النبي ﷺ وأنا أبول قائماً فقال «يا امرأتى لا تبلى قائماً» فبالت قائماً بعد. رواه ابن ماجه^(١) وعن جابر قال نهى رسول الله ﷺ أن يبول قائماً رواه ابن ماجه ، وأما حديث حذيفة فلعل النبي ﷺ فعل ذلك ليبين الجواز أو كان في موضع لا يتمكن من الجلوس فيه وقيل فعل ذلك لعله كانت بما بضه يستشفي به والمأبض ما تحت الركبة من كل حيوان (مسئلة) قال (ولا يبول في شق ولا سرب ولا طريق ولا ظل نافع ولا تحت شجرة مثمرة)

البول في هذه المواضع كلها مكروه منهي عنه ومثلها موارد الماء لما روى عبد الله بن سرجس أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الجحر رواه أبو داود قالوا لقتادة ما يكره من البول في الجحر قال كان يقال إنه إذا مسك الجن رواه الإمام أحمد ، وقد حكى عن سعد بن عباد أنه بال في جحر ثم استلقى ميتاً فسمعت الجن تقول نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباد ورميناه بسهمين فلم نخط فؤاده

ولانه لا يأمن أن يكون فيه حيوان يلسعه ، وروى معاذ أن النبي ﷺ قال « اتقوا الملاعن

(١) لكنه

ضعيف كما قاله الترمذي

﴿مسئلة﴾ قال (والمبالغة في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً)

معنى المبالغة في الاستنشاق اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ولا يجعله سموطاً وذلك سنة مستحبة في الوضوء إلا أن يكون صائماً فلا يستحب لا تعلم في ذلك خلافاً والاصل في ذلك ما روى عاصم بن قبيط بن صبرة عن أبيه قال قلت لرسول الله أخبرني عن الوضوء قال «اسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولأنه من أعضاء الطهارة فاستحبت المبالغة فيه كسائر أعضائها

(فصل) المبالغة مستحبة في سائر أعضاء الوضوء لقوله عليه السلام «اسبغ الوضوء» والمبالغة في المضمضة إدارة الماء في أعماق الفم وأقاصيه وأشداه ولا يجعله وجوداً لم يمجّه وإن ابتلعه جاز لأن الغسل قد حصل والمبالغة في سائر الأعضاء بالتخليل ويتبع المواضع التي ينبو عنها الماء بالدلك والعرك ومجاورة موضع الوجوب بالغسل، وقد روى نعيم بن عبد الله أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ثم غسل رجله حتى رفعه إلى الساقين ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «ان أمّتي يأتون يوم القيامة غرّاً محجلين من أثر الوضوء» فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل، متفق عليه وروى أبو حازم عنه قريبان هذا وقال سمعت خليلي يقول «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء» متفق عليه

﴿مسئلة﴾ قال (وتحليل اللحية)

وجلة ذلك أن اللحية أن كانت خفيفة نصف البشرة وجب غسل باطنها وإن كانت كثيفة لم يجب غسل ما تحتها. ويستحب تحليلها ومن روي عنه أنه كان يخلّل لحيته ابن عمر وابن عباس والحسن وأنس وابن أبي ليلى وعطاء بن السائب، وقال إسحاق إذا ترك تحليل لحيته عامداً أعاد لأن النبي ﷺ كان يخلّل لحيته، رواه عنه عثمان بن عفان قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وقال البخاري هذا أصح حديث في الباب، وروى أبو داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفّاً من ماء فأدخله تحت عنقه وقال «هكذا أمرني ربي عز وجل» وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل» رواه أبو داود وابن ماجه، والبول تحت الشجرة الشجرة ينجس الثمرة فيؤذي من يأكلها

(فصل) ويكره البول في الماء الراكد لأن النبي ﷺ نهى عن البول في الماء الراكد متفق عليه، فأما الجاري فلا يجوز التغوط فيه لأنه يؤذي من مر به، فأما البول فيه وهو كثير فلا بأس به لأن تخصيص النهي بالماء الراكد دليل على أن الجاري بخلافه، ولا يبول في المغتسل لما روى الإمام أحمد وأبو داود عن رجل صحب النبي ﷺ قال نهى رسول الله ﷺ أن يمشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله، وقد روي أن عامة الوسواس منه، رواه

بأصابعه من تحتها رواه ابن ماجه ، وقال عطاء وأبو ثور يجب غسل باطن شعور الوجه وإن كان كثيفا كما يجب في الجنابة ولانه مأمور بغسل الوجه في الوضوء كما أمر بفعله في الجنابة فما وجب في أحدهما وجب في الآخر مثله، ومذهب أكثر أهل العلم أن ذلك لا يجب ولا يجب التخليل ومن رخص في ترك التخليل ابن عمر والحسن بن علي وطاوس والنخعي والشعبي وأبو العالية ومجاهد وأبو القاسم ومحمد بن علي وسعيد بن عبد العزيز والمنذر لأن الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر التخليل وأكثر من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكه ولو كان واجبا لما أدخل به في وضوءه ولو فعله في كل وضوء لنقله كل من حكى وضوءه أو أكثرهم وتركه لذلك يدل على أن غسل ما تحت الشعر الكثيف ليس بواجب لان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيف اللحية فلا يبلغ الماء ما تحت شعرها بدخول التخليل والمبالغة وفعله التخليل في بعض أحيانه يدل على استحباب ذلك والله أعلم

(فصل) قال يعقوب سألت أحمد عن التخليل فأراني من تحت لحيته فخال بالأصابع وقال حنبل من تحت ذقنه من أسفل الذقن يخال جانبي لحيته جميعا بالماء ويمسح جانبيها وباطنها، وقال أبو الحارث قال أحمد إن شاء خلاها مع وجهه وإن شاء اذا مسح رأسه ، ويستحب أن يتعمد بقية شعور وجهه ويمسح ماقيه ليزول ما بهما من كحل أو غصص وقد روى أبو داود بإسناده عن أبي أمامة أنه ذكر وضوء رسول الله ﷺ فقال وكان يمسح الماقين

﴿ مسألة ﴾ قال (وأخذ ماء جديد للأذنين ظاهرهما وباطنهما)

المستحب أن يأخذ لأذنيه ماء جديداً قال أحمد أنا أستحب أن يأخذ لأذنيه ماء جديداً كان ابن عمر يأخذ لأذنيه ماء جديداً وبهذا قال مالك والشافعي وقال ابن المنذر هذا الذي قاله غير موجود في الاخبار، وقد روى أبو أمامة وأبو هريرة وعبد الله بن زيد أن النبي ﷺ قال « الاذان أبو داود وابن ماجه وقال سمعت علي بن محمد يقول انما هذا في الحفيرة فأما اليوم فغسلاتهم الجص والصاروج والقيبر فاذا بال وأرسل عليه الماء فلا بأس به ، وقال الامام أحمد إن صب عليه الماء وجرى في البالوعة فلا بأس وقد قيل ان البصاق على البول يورث الوضوء وان البول على النار يورث السقم ، ويكره أن يتوضأ على موضع بوله أو يستنجي عليه لئلا يتنجس به وتوفي ذلك كله أولى

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يستقبل الشمس ولا القمر) لما فيهما من نور الله وقدره أن مصهما ملائكة فان استتر عنهما بشيء فلا بأس ولا يستقبل الريح لئلا يتنجس بالبول

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء) وهذا قول أكثر أهل العلم لما روى أبو أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » قال أبو أيوب قدمننا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو

٨٨ مسح الاذنين بماء جديد. حكم استقبال القبلة واستدبارها في التحلي (الغني والشرح الكبير)

من الرأس » رواه ابن ماجه ، وروى ابن عباس والريثم بنت معوذ والمقدام بن معديكرب أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه مرة واحدة رواه ابن ابراهيم بن ماجه جديد قد روي عن ابن عمر ، وقد ذهب الزهري الى انهما من الوجه ، وقال الشعبي ما أقبل منهما من الوجه وظاهرهما من الرأس ، وقال الشافعي وأبو ثور ليس من الوجه ولا من الرأس في افرادها بماء جديد خروج من الخلاف فكان أولى ، وان مسحهما بماء الرأس أجزاء لان النبي ﷺ فعله

(فصل) قال المروزي : رأيت أبا عبد الله مسح رأسه ولم أره يمسح على عنقه قلت له أتمسح على عنقك ؟ قال انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت أليس قد روي عن أبي هريرة قال هو موضع القل . قال نعم ولكن هكذا يمسح النبي ﷺ لم يفعله وقال أيضاً هو زيادة ، وذكر القاضي وغيره ان فيه رواية أخرى أنه مستحب واحتج بعضهم أن في خبر ابن عباس امسحوا أعناقكم مخافة القل والذي وقفت عليه عن أحمد في هذا أن عبد الله قال رأيت أبي إذا مسح رأسه وأذنيه في الوضوء مسح قفاه ووهن الخلال هذه الرواية وقال هي وهم وقد أنكر أحمد حديث طاحه بن مصرف عن أبيه عن جده رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وهو أول القفا وذكر أن سفیان كان ينكره وأنكره يحيى أيضاً وخبر ابن عباس لا نعرفه ولم يروه أصحاب السنن

(فصل) وذكر بعض أصحابنا من سنن الوضوء غسل داخل العينين وروي عن ابن عمر أنه عني من كثرة ادخال الماء في عينيه ، وقال القاضي إنما يستحب ذلك في الغسل نص عليه أحمد في مواضع وذلك لان غسل الجنابة أبلغ فانه يعم جميع البدن وتغسل فيه بواطن الشعور الكثيفة وما تحت الجفنين ونحوهما وداخل العينين من جملة البدن الممكن غسله فاذا لم تجب فلا أقل من أن يكون مستحباً والصحيح ان هذا ليس بمسنون في وضوء . ولا غسل لان النبي ﷺ لم يفعله ولا أمر به وفيه ضرر . وما ذكر عن ابن عمر فهو دليل على كراهته لانه ذهب يبصره وفعل ما يخاف منه ذهاب البصر أو قصه من غير ورود الشرع به اذا لم يكن محروماً فلا أقل من أن يكون مكروهاً

الكعبة فنحرف عنها ونستغفر الله . متفق عليه ولم يقل البخاري يبول ولا غائط^(١) وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » رواه مسلم ، وقال عروة وداود وريعة يجوز استقبالها واستدبارها لما روى جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة يبول فرأته قبل أن يقبض بعام يستقبلها قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ، وهذا دليل على النسخ . ولنا أحاديث النهي وهي صحيحة وحديث جابر يحتمل أنه رآه في البنيان أو مستترأ بشيء . فلا يثبت النسخ بالاحتمال ويتمين حمل على ما ذكرنا ليكون موافقاً لما ذكر من الاحاديث

(مسألة) (وفي استدبارها فيه واستقبالها في البنيان روايتان) وجلة ذلك ان استدبار الكعبة بالبول والغائط فيه ثلاث روايات (إحداها) يجوز في الفضاء والبنيان جميعاً لما روي ابن عمر

« ١١ » اي في الحديث المسند ولكن ذكره في ترجمة الباب معزواً الى النبي « ص »

(مسألة) قال (وتخليل ما بين الاصابيح)

تخليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مسنون وهو في الرجلين أكد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لقيط بن صبرة « أسبغ الوضوء واخلل الاصابيح » وهو حديث صحيح ، وقال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ذلك أصابع رجله بمخصره : رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث ابن لميعة ويستحب أن يخلل أصابع رجله بمخصره لهذا الحديث ويبدأ في تخليل اليمنى من خنصرها الى إبهامها ، وفي اليسرى من إبهامها الى خنصرها لان النبي ﷺ كان يحب التيامن في وضوئه وفي هذا تيمن

(فصل) يستحب أن يعرك رجله يده ويتعهد عقبه والمواضع التي يزلق عنها الماء ، قال أبو داود قلت لأحمد : اذا توضأ فأدخل رجله في الماء وأخرجها ؟ قال ينبغي أن يمر يده على رجله ويخلل أصابعه قلت فان لم يفعل يجرئه ، قال أرجو أن يجرئه من التخليل أن يحرك رجله في الماء فانه ربما زلق الماء عن الجسد في الشتاء قيل له : من توضأ يحرك خاتمه ؟ قل إن كان ضيقا لا بد أن يحركه وإن كان واسعا يدخل فيه الماء أجزأه ، وقد روى أبو رافع رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان اذا توضأ حرك خاتمه ، واذا شك في وصول الماء إلى مآخضه وجب تحريكه ليتيقن وصول الماء اليه لان الاصل عدم وصوله وإن التف بعض أصابعه على بعض وكان متصلا لم يجب فصل احدهما من الأخرى لانهما صارتا كأصبع واحدة وإن لم يكن ملتصقا وجب إصال الماء إلى ما بينهما

قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبرا للكعبة . متفق عليه (والثانية) لا يجوز ذلك فيها لحديث أبي أيوب ولما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ « اذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » رواه مسلم (والثالثة) يجوز ذلك في البنيان ولا يجوز في الفضاء وهو الصحيح روي جواز استقبال القبلة واستدبارها في البنيان عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والشافعي وابن المنذر لحديث جابر ، ولما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له أن قوما يكرهون استقبال القبلة بفروجهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أقدم فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدتي القبلة » رواه أصحاب السنن ، قال أبو عبد الله أحسن ما روي في الرخصة حديث عائشة فان كان مرسلا فان مخرجه حسن أعماه أبو عبد الله مرسلا لان عراك بن عراك رواه عن عائشة ، قال أحمد ولم يسمع عنها ، وروى مروان الاصفري قال رأيت ابن عمر أناخ ناقته (راحلته) مستقبل القبلة ثم جلس يقول إليها قفقت أبا عبد الرحمن : أليس نهى عن هذا ؟ قال بلى إنما نهى عن هذا في الفضاء أما اذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس . رواه أبو داود وهذا تفسير لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم العام وفيه جمع بين الاحاديث بحمل أحاديث النهي على الفضاء وأحاديث الرخصة على البنيان فيتعين المصير اليه ، وأما

«مسئلة» قال (وغسل الميامن قبل المياسر)

لاخلاف بين أهل العلم فيما علمنا في استحباب البداءة باليمنى ومن روي ذلك عنه أهل المدينة وأهل العراق وأهل الشام وأصحاب الرأي وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه ، وأصل الاستحباب في ذلك ما روي أن النبي ﷺ كان يعجبه ذلك ويفعله فروت عائشة أن النبي ﷺ كان يحب التيمن في تنعله ورجله وطهوره وفي شأنه كله . متفق عليه ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا توضأتم فابدؤا بيمينكم » رواه ابن ماجه ، وحكى عثمان وعلي رضي الله عنهما وضوء النبي ﷺ فبدأ باليمنى قبل اليسرى . رواهما أبو داود ولا يجب ذلك لأن اليدين بمنزلة العضو الواحد وكذا الرجلان فإن الله تعالى قال (وأيديكم وأرجلكم) ولم يفصل . والفقهاء يسمون أعضاء الوضوء أربعة يجعلون اليدين عضواً والرجلين عضواً ولا يجب الترتيب في العضو الواحد

«باب فرض الطهارة»

«مسئلة» قال (وفرض الطهارة ماء طاهر وازالة الحدث)

أراد بالطاهر الطهور وقد ذكرنا فيما مضى أن الطهارة لا تصح إلا بالماء الطهور وغنى بإزالة الحدث الاستنجاء بالماء أو بالأحجار وينبغي أن يتقيد ذلك بحالة وجود الحدث كما تقيد اشتراط الطهارة بحالة وجوده وسمى هذين فرضين لأنهما من شرائط الوضوء وشرائط الشيء واجبة له والواجب هو الفرض في إحدى الروايتين وظاهر كلام الحرقي اشتراط الاستنجاء لصحة الوضوء فلو توضأ قبل الاستنجاء لم يصح كالتيمم (والرواية الثانية) يصح الوضوء قبل الاستنجاء ويستجمر بعد ذلك بالأحجار

استقبالها في البنيان ففيه روايتان (أحدهما) يجوز لما ذكرنا وبه قال مالك والشافعي (والثانية) لا يجوز وهو قول الثوري وأبي حنيفة لعموم أحاديث النهي والاول أولى

«مسئلة» قال (فإذا فرغ مسح يده اليسرى من أصل ذكره إلى رأسه ثم ينثره ثلاثاً) فيجعل يده على أصل الذکر من تحت الاثنين ثم يسلكه إلى رأسه فينثر ذكره ثلاثاً برفق لما روي بزيادة اليماني قال : قال رسول الله ﷺ « إذا بال أحدكم فلينثر ذكره ثلاث مرات » رواه أحمد

«مسئلة» (ولا يمس ذكره بيمينه ولا يستجمر بهما) لما روي أبو قتادة أن رسول الله ﷺ قال « لا يمسك أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه » متفق عليه فإن كل من يستجمر من غائط أخذ الحجر بيساره فمسح به . وإن كان من البول أمسك ذكره بشماله ومسحه على الحجر فإن كل الحجر صغيراً وضعه بين عقبيه أو بين أصابعه ومسح عليه إن أمكنه وإلا أمسك الحجر بيمينه ومسح بيساره الذكر عليه ، وقيل يمسك الذكر بيمينه ويمسحه بيساره والاول أولى لما ذكرنا من الحديث ولأنه إذا أمسك الحجر بيمينه ومسح بيساره لم يكن ماسحاً

أو يفسل فرجه بمائل بينه وبين يديه ولا يمس الفرج وهذه الرواية أصح وهي مذهب الشافعي لأنها إزالة نجاسة فلم تشترط لصحة الطهارة كما لو كانت على غير الفرج فاما التيمم قبل الاستجمار فقال القاضي لا يصح وجهاً واحداً لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما أبيع للصلاة ومن عليه نجاسة يمكنه إزالتها لا تنباح له الصلاة فلم تصح نية الاستباحة كالتيمم قبل الوقت وقال القاضي فيه وجه آخر أنه يصح لأن التيمم طهارة فأشبهت الوضوء والمنع من الإباحة لما منع آخر لا يقدح في صحة التيمم كما لو تيمم في وضوء نهي عن الصلاة فيه أو تيمم من على ثوبه نجاسة أو على بدنه في غير الفرج ، وقال ابن عقيل لو كانت النجاسة على غير الفرج من بدنه فهو كما لو كانت على الفرج لما ذكرنا من العلة ، والأشبه التفریق بينهما كما لو اقتصروا في طهارة الماء ولأن نجاسة الفرج سبب وجوب التيمم فجاز أن يكون بقاؤها مانعاً منه بخلاف سائر النجاسات

(مسئلة) قال (والنية للطهارة)

يعني نية الطهارة والنية المقصد يقال نواك الله بخير أي قصدك به ونويت السفر أي قصده وعزمت عليه ، والنية من شرائط الطهارة للأحداث كلها لا يصح وضوء ولا غسل ولا تيمم إلا بها وروى ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال ربيعة ومالك والشافعي وأبي إسحاق وأبو عبيدة وابن المنذر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي لا تشترط النية في طهارة الماء وإنما تشترط في التيمم لأن الله تعالى قال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية ذكر الشرائط ولم يذكر النية ولو كانت

ييمينه ولا ممسكاً لذكر بها ، فإن كان أقطع اليسرى أو بها مرض استجمر يمينه للحاجة . فأما الاستعانة بها في الماء فلا يكره لأن الحاجة داعية إليه (فإن استجمر يمينه لغير حاجة أجزأه) في قول أكثر أهل العلم وحكي عن بعض أهل الظاهر أنه لا يميز لأنه منهى عنه أشبه ما لو استنجى بالروث والزعة والاول أولى لأن الروث آلة الاستجمار المباشرة للمحل وشرطه فلم يميز استعمال الآلة المنهي عنها فيه واليد ليست المباشرة للمحل ولا شرطاً فيه إنما يتناول بها الحجر الملاقي للمحل فصار النهي عنها نهي تأديب لا يمنع الاجزاء

(مسئلة) (ثم يتحول عن موضعه لئلا يتنجس بالخارج منه ثم يستجمر ثم يستنجي بالماء)
الجمع بين الحجر والماء أفضل لأن الحجر يزيل ما غلظ من النجاسة فلا تباشرها يده . والماء يزيل ما بقي قال أحمد : ان جمعها فهو أحب إلي لما روي عن عائشة أنها قالت للنساء : من أزواجكن أن يتبعوا الحجارة الماء من أثر الغائط والبول فاني أستعجمهما وان النبي ﷺ كان يفعله قال الترمذي هذا حديث صحيح

(مسئلة) قال (ويميزه أحدهما) في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير أنهما أنكرا الاستنجاء بالماء قال سعيد بن المسيب : وهل يفعل ذلك إلا النساء ؟ وقال عطاء غسل الدبر

شرطاً لذكرها ولأن مقتضى الأمر حصول الاجزاء بفعل المأمور به فتقتضي الآية حصول الاجزاء بما تضمنته ولائها طهارة بالماء فلم تقتصر إلى النية كفعل النجاسة - ولنا ما روى عمر عن النبي ﷺ قال «انما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» متفق عليه فتنبى أن يكون له عمل شرعي بدون النية ولائها طهارة عن حدث فلم نصح بغير نية والآية حجة لنا فان قوله (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي للصلاة كما يقال إذا لقيت الأمير فترجل - أي له وإذا رأيت الأسد فاحذر - أي منه وقوله ذكر كل الشرائط قلنا إنما ذكر أن كان الوضوء وبين النبي ﷺ شرطه كآية التيمم وقوله مقتضى الأمر حصول الاجزاء قلنا بل مقتضاه وجوب الفعل وهو واجب فاشترط لصحته شرط آخر بدليل التيمم وقوله انها طهارة قلنا إلا أنها عبادة والعبادة لا تكون الا منوية لانها قربة إلى الله تعالى وطاعة له وامثال لامره ولا يحصل ذلك بغير نية (فصل) ومحل النية القلب إذ هي عبارة عن القصد ومحل القصد القلب فتنبى اعتقد بقلبه أجزأه وان لم يلفظ بلسانه وان لم تخطر انية بقلبه لم يجزه، ولو سبق لسانه الى غير ما اعتقده لم يمنع ذلك صحة ما اعتقده بقلبه (فصل) وصفتها أن يقصد بطهارته استباحة شيء لا يستباح إلا بها كالصلاة والطواف ومس المصحف وينوي رفع الحدث ومعناه إزالة المانع من كل فعل يقتصر إلى الطهارة وهذا قول من

محدث، والاولى لما روى أنس قال كان النبي ﷺ يدخل الحلاء فاحل أنا وغلام نحوي أداة من ماء وغزوة فيستنجد بالماء متفق عليه ولما ذكرنا من حديث عائشة وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيه هذه الآية» رواه أبو داود وروى عن ابن عمر انه كان لا يفعله ثم فعله وقال لنافع إناجر بناء فوجدناه صالحاً ولانه يطهر النجاسة في غير محل الاستنجاء فجاز في محل الاستنجاء قياساً عليه، فأما الاقتصار على الاستجمار فهو جائز بغير خلاف بين أهل العلم لما يذكر من الاخبار وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم، ومتى أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل لما روي من الاحاديث ولانه يزيل العين والاثر ويطهر المحل وأبلغ في التنظيف

(مسئلة) قال (الا أن يعدوا الخارج موضع الحاجة فلا يجزيه إلا الماء) مثل أن ينتشر إلى الصفحتين أو يمتد إلى الحشفة كثيراً وبهذا قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر لان الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لاجل المشقة في غسله لتكرر النجاسة فيه فما لا يتكرر لا يجزيه فيه إلا الماء كساقبه ولذلك قال علي رضي الله عنه - إنكم كنتم تبعدون بعباً وأنتم اليوم تثلطون ثلطا فاتبعوا الماء الاحجار فأما قوله عليه السلام «يكفي أحدكم ثلاثة أحجار» يحمل على ما إذا لم يتجاوز موضع العادة لما ذكرنا (فصل) والمرأة البكر كالرجل لان عندها تمنع انتشار البول، فأما الثيب فان خرج البول بمعدة ولم ينتشر فكذلك وان تعدى الى مخرج الحيض فقال أصحابنا يجب غسله لان مخرج الحيض غير مخرج البول، قال شيخنا ومحمّل أن لا يجب لان هذا إعادة في حقها فكفي فيه الاستجمار كالاعتاد في غيره ها ولان الغسل لو لم يزيله النبي ﷺ لازواجه لكونه مما يحتاج الى معرفته، وان شك في انتشار الخارج لم يجب الغسل لان الاصل عدمه والاولى الغسل احتياطاً

واقفنا على اشتراط النية لانعلم بينهم فيه اختلاف، فان نوى بالطهارة مالا تشرع له الطهارة كالتيبرد والاكل والبيع والنكاح ونحوه ولم ينو الطهارة الشرعية لم يرتفع حدثه لانه لم ينو الطهارة ولا ما يتضمن نيتها فلم يحصل له شيء كالذي لم يقصد شيئا، وان نوى تجديد الطهارة فبين أنه كان محدثا فهل تصح طهارته؟ على روايتين (إحداهما) تصح لانه نوى طهارة شرعية فينبغي أن يحصل له ما نواه للخبر وقياسا على ما لو نوى رفع الحدث (والثانية) لا تصح طهارته لانه لم ينو رفع الحدث ولا ما تضمنه أشبه ما لم نوى التبريد، وان نوى ما تشرع له الطهارة ولا تشرط كقراءة القرآن والآذان والنوم فهل يرتفع حدثه؟ على وجهين أصلهما إذا نوى تجديد الوضوء وهو محدث والاولى صحة طهارته لانه نوى شيئا من ضرورة صحة الطهارة وهو لفظة الحاصلة لمن فعل ذلك وهو على طهارة فصحت طهارته كما لو نوى بها مالا يباح الا بها ولانه نوى طهارة شرعية فصحت للخبر، فان قيل يبطل هذا بما لو نوى بطهارته مالا تشرع له الطهارة. قلنا ان نوى طهارة شرعية مثل ان قصد أن يأكل وهو متطهر طهارة شرعية أو قصد أن لا يزال على وضوء فهو كاستئنا وتصح طهارته. وان قصد بذلك نظافة أعضائه من وسخ أو طين أو غيره لم تصح طهارته لانه لم يقصدها. وان نوى وضوءا مطلقا أو طهارة فيه وجهان أصحهما صحته لان الوضوء والطهارة انما ينصرف اطلاقهما الى المشروع فيكون ناويا لوضوء شرعي. والوجه الثاني لا تصح طهارته في هذه المواضع كلها لانه قصد ما يباح بدون الطهارة أشبه قاصد الاكل - والطهارة تنقسم الى ما هو مشروع والى غيره فلم تصح مع التردد، وان نوى بطهارته رفع الحدث وتبريد أعضائه صحت طهارته لان التبريد يحصل بدون النية فلم يؤثر هذا الاشارة كما لو قصد بالصلاة الطاعة والخلاص من خصمه، وان قصد الجنب بالفصل القبت في المسجد او رفع حدثه لانه شرط لذلك

(فصل) ويجب تقديم النية على الطهارة كلها لانها شرط لها فيعتبر وجودها في جميعها فان وجد شيء من واجبات الطهارة قبل النية لم يعتد به، ويستحب أن ينوي قبل غسل كفيه لتشمل النية مسنون الطهارة ومفروضها فان غسل كفيه قبل النية كان كمن لم يغسلهما، ويجوز تقديم النية على الطهارة بالزمان اليسير كقولنا في الصلاة وان طال الفصل لم يجزه ذلك، ويستحب استصحاب ذكر النية الى آخر طهارته

(فصل) والاكلف ان كانت بسرته لا تخرج من قلته فهو كالختن وان كان يمكنه كشفها كشفها فاذا بال واستجمر أعادها، وان تنجست بالبول لزمه غسلها كما لو انتشر الى معظم الحشفة (فصل) وان انسد المخرج المعتاد وانفتح آخر لم يجز فيه الاستجمار، وحكي عن بعض أصحابنا أنه يجزئه لانه صار معتادا - ولنا أن هذا نادر بالنسبة الى سائر الناس فلم يثبت فيه أحكام الفرج ولان لسه لا ينقض الوضوء ولا يتعلق بالايلاج فيه شيء من أحكام الوطء أشبه سائر البدن

(فصل) والاولى أن يبدأ الرجل بالاستنجاء في القبل لثلاث ثلوث يده إذا شرع في الدبر لان قبله بارز فأما المرأة فهي مخيرة في البداية بأيهما شاءت لعدم ذلك فيها وإذا استنجى بالماء ثم فرغ استحب له ذلك يده بالأرض لما روت ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواه البخاري

لتكون أفعاله مقترنة بالنية فإن استصحب حكمها أجزاءه ومعناه أن لا ينوي قطعها وإن عزبت عن خاطره وذهل عنها لم يؤثر ذلك في قطعها لأن ما اشترطت له النية لا يبطل بعزوبها والذهول عنها كالصلاة والصيام وإن قطع نيته في أثناءها مثل أن ينوي أن لا يتم طهارته وإن نوى جعل الغسل لغير الطهارة لم يبطل ما مضى من طهارته لأنه وقع صحيحاً فلم يبطل بقطع النية بعده كما لو نوى قطع النية بعد الفراغ من الوضوء وما أتى من الغسل بعد قطع النية لم يعتد به لأنه وجد بغير شرطه فإن أعاد غسله بنية قبل طول الفصل صححت طهارته لوجود أفعال الطهارة كلها منوبة متوالية وإن طال الفصل انبنى ذلك على وجوب الموالاة في الوضوء فإن قلنا هي واجبة بطلت طهارته لفواتها وإن قلنا هي غير واجبة أمها (فصل) وإن شك في النية في أثناء الطهارة لزمه استثنائها لأنها عبادة شك في شرطها وهو فيها فلم تصح كالصلاة إلا أن النية إنما هي المقصد ولا يعتبر مقارنتها فمعها علم أنه جاء ليتوضأ وأراد فعل

ويستحب أن يمكث قليلاً قبل الاستنجاء حتى ينقطع أثر البول فإن استنجح عقيب انقطاعه جاز لأن الظاهر انقطاعه، وقد قيل إن الماء يقطع البول ولذلك سمي الاستنجاء انتقاص الماء ويستحب أن ينضح على فرجه وسراويله بعد الاستنجاء لينزل عنه الوسواس قال حنبل سألت أحمد قلت أتوضأ وأستبرئ وأجد في نفسي آني قد أحدثت بعد؟ قال: إذا توضأت فاستبرئ ثم خذ كفاً من ماء فرشه في فرجك لا تلتفت إليه فإنه يذهب إن شاء الله، وقد روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال «جاءني جبريل فقال يا أحمد إذا توضأت فانتضح» حديث غريب

(فصل) وإذا استنجى بالماء لم يحتاج إلى التراب لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استعمل التراب مع الماء في الاستنجاء ولا أمر به

(مسئلة) قال (وبجوز الاستنجار بكل طاهر ينقي كالحجر ونحوه الخشب والخرق)

أما الاستنجار بالأحجار فلا خلاف فيه فيما علمنا وذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه قال «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار فإنها تجزي عنه» رواه أبو داود، فأما الاستنجار بما سواها كالخشب والخرق وما في معناها ما ينقي فهو جائز في الصحيح من المذهب وقول أكثر أهل العلم وعنه لا يجزي إلا الأحجار اختارها أبو بكر وهو مذهب داود لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستنجاء وأمره يقتضي الوجوب ولأنه موضع رخصة ورد الشرع فيها بآلة مخصوصة فوجب الاقتصاد عليها كالتراب في التيمم وقياساً على رمي الجمار، ولنا ما روى طاووس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا أتى أحدكم البراز فليزله قبله الله فلا يستقبلها ولا يستدبرها ولا يستطب بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاث حثيات من تراب» رواه الدارقطني قال وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً والصحيح أنه مرسل وفي حديث سلمان عن النبي ﷺ أنه لبنا أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وأن نستنجي برجيع أو عظم رواه لم. ونخصيص هذين بالنهي يدل على أنه أراد الحجارة وما قام مقامها والا لم يكن تخصيص هذين بالنهي معنى، ولأنه متى ورد النص بشيء لمعني معقول

الوضوء مقارناً له أوسابقاً عليه قريباً منه فقد وجدت النية ، وإن شك في وجود ذلك في أثناء الطهارة لم يصح ما فعله منها ، وهكذا إن شك في غسل عضو أو مسح رأسه كان حكمه حكم من لم يأت به لأن الأصل عدمه إلا أن يكون ذلك وهما كالوسواس فلا يلتفت إليه ، وإن شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة لم يلتفت إلى شكه لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها أشبه الشك في شرط الصلاة ، وبمقتضى أن تبطل الطهارة لأن حكمها باق بدليل بطلانها بمبطلاتها بخلاف الصلاة والاول أصح لأنها كانت محكوماً بصحتها قبل شكه فلا يزول ذلك بالشك كالوشك في وجود الحدث المبطل

(فصل) وإذا وضأ غيره اعتبرت النية من المتوضي . دون المتوضي . لأن المتوضي هو المخاطب بالوضوء . والوضوء يحصل له بخلاف المتوضي فإنه آلة لا يخاطب ولا يحصل له فأشبهه الأنا . أو حائل الماء إليه (فصل) وإذا توضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم أنه ترك مسح رأسه أو واجبا في الطهارة في أحد الوضوءين لزمه إعادة الوضوء والصلاةين معا لأنه يتيقن بطلان أحد الصلاتين لا بعينها وكذا لو ترك واجبا في وضوء أحدى الصلوات الخمس ولم يعلم عينه لزمه إعادة الوضوء والصلوات الخمس لأنه يعلم أن وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى ، والمعنى ههنا إزالة عين النجاسة وهذا يحصل بغير الأحجار كحصوله بها فأما التيمم فإنه غير معقول

(فصل) ويشترط فيما يستجمر به أن يكون طاهراً . كما ذكر ، فإن كان نجساً لم يجزئه الاستنجار به وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يجزئه لأنه يجففه كالطاهر ، ولنا أن ابن مسعود جاء إلى النبي ﷺ بحجرين وروثة ليستجمر بها فأخذ الحجر وألقى الروثة وقال « هذا ركس » يعني نجسا ، رواه الترمذي وهذا تعليل من النبي ﷺ يجب المصير إليه ، ولأنه إزالة نجاسة فلا تحصل بالنجس كالفسل ، فإن استجمر بنجس احتمل أن لا يجزئه الاستنجار بعده لأنها نجاسة من خارج فلم يجز فيها غير الماء كما لو تنجس المحل بها ابتداء ، ويحتمل أن يجزئه لأن هذه النجاسة تابعة لنجاسة المحل فزال بزوالها ، ويشترط أن يكون مما ينقي لأن الإلقاء شرط في الاستنجاء . فإن كان زلجا كالزجاج والفحم الرخو وشبههما أو ندبا لا ينقي لم يجز في الاستنجار لأنه لا يحصل به المقصود

(مسألة) قال (إلا الروث والعظام والطعام وما له حرمة وما يتصل بحيوان)

وجملة ذلك أنه لا يجوز الاستجمار بالروث ولا العظام ولا يجزي في قول أكثر أهل العلم . وهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق ، وقال أبو حنيفة يجوز الاستجمار بهما لأنهما يجففان النجاسة وينقيان المحل فهما كاللحجر ، وأباح مالك الاستنجاء بالطاهر منهما ، ولنا ما روى مسلم عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن » وروى الدارقطني أن النبي ﷺ نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال « أنهما لا يطهران » وقال اسناد صحيح ، وروى أبو داود عنه ﷺ أنه قال لرويف بن ثابت « أخبر الناس أنه من استنجى برجيع أو عظم فهو يريء من محمد » وهذا عام في الطاهر منهما وغيره ، والنهي يقتضي الفساد وعدم الأجزاء ، وكذلك الطعام بحرم الاستنجاء

عليه صلاة من خمس لا يعلم عنها فليزمت كما لو نسي صلاة في يوم لا يعلم عنها وان كان الوضوء تجديداً
لأعن حدث وقلنا ان التجديد لا يرفع الحدث فكذلك لان وجوده كعدمه وان قلنا يرفع الحدث لم يلزمه
إلا الاولى لان الطهارة الاولى ان كانت صحيحة فصلاته كلها صحيحة لأنها باقية لم تبطل بالتجديد وإن
كانت غير صحيحة فقد ارتفع الحدث بالتجديد

(مسئلة) قال (وغسل الوجه وهو من منابت شعر الرأس الى ما انحدر من اللحية
والذقن والى أصول الاذنين ويتماهد المفصل وهو ما بين اللحية والاذن)

غسل الوجه واجب بالنص والاجماع وقوله من منابت شعر الرأس أي في غالب الناس ولا يعتبر كل واحد
بنفسه بل لو كان أجلح ينحصر شعره عن مقدم رأسه غسل إلى حد منابت الشعر في الغالب والاقرع الذي
به بطريق التنبيه لان النبي ﷺ علل النهي عن الروث والرمة بكونه زاد الجن فزادنا أولى لكونه أعظم
حرمة، فان قيل فقد نهى عن الاستجمار باليمين كنهيه عن الاستجمار بهذين ولم يمنع ذلك الاجزاء فعنه
جوابان (أحدهما) انه قد بين في الحديث انها لا يطهران (الثاني) الفرق بينهما وهو ان النهي
ههنا لمعنى في شرط الفعل فنم صحت كالتنهي عن الوضوء بالماء النجس وتم لمعنى في آلة الشرط فلم يمنع
كالوضوء من إنا، محرم وكذلك ماله حرمة مثل كتب الفقه والحديث لما فيه من هتك الشريعة والاستخفاف
بمحرماتها فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمة وكذلك ما يتصل بحجوان كعقبه ويده وذنب البهيمة
وصوفها المتصل بها لان له حرمة فهو كالطعام

(مسئلة) (ولا يجزئ أقل من ثلاث مسحات اما بمجر ذي شعب أو بثلاثة)

أما الاستجمار بثلاثة أحجار فيجزئ اذا حصل بها الالتقاء بغير خلاف علمناه لما ذكرنا من
النص والاجماع فأما الحجر الذي له ثلاث شعب فيجوز الاستجمار به في ظاهر المذهب وهو اختيار
الحري ومذهب الشافعي وإسحاق وأبي ثور، وعن أحمد رواية أخرى لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار وهو
قول أبي بكر وابن المنذر لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يستنج أحدكم بدون ثلاثة أحجار» رواه مسلم
ولا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار ولانه اذا استجمر بالحجر تنجس فلم يجز الاستجمار به ثانياً
كالصغير. ولنا انه استجمر ثلاثاً منقية بما وجد فيه شروط الاستجمار فأجزأه كما لو فصله ثلاثة
أحجار واستجمر بها فانه لا فرق بينهما إلا فصله ولا أثر لذلك في التطهير والحديث يقتضي ثلاث
مسحات بمجر كما يقال ضربته ثلاثة أسواط أي ثلاث ضربات بسوط وذلك لان معناه معقول
ومراد معلوم والحاصل من ثلاثة أحجار حاصل من ثلاث شعب، ومن مسحه ذكره في صخرة عظيمة
بثلاثة مواضع منها فلا معنى للجمود على اللفظ مع وجود ما يساويه، وقولهم ان الحجر يتنجس قلنا انما
يمسح بالموضع الطاهر أشبه ما لو تنجس جانبه بغير الاستجمار ولانه لو استجمر به ثلاثة حصل لكل
واحد منهم مسحة وقام مقام ثلاثة أحجار فكذلك اذا استجمر به الواحد

(فصل) (ولو استجمر ثلاثة بثلاثة أحجار لكل حجر ثلاث شعب استجمر كل واحد بشعبة)

ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن حد الغالب ، وذهب الزهري الى ان الاذنين من الوجه يفسلان معه لقوله عليه السلام «سجد وجهي لله الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره» أضاف السمع اليه كما أضاف البصر . وقال مالك : ما بين اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله لان الوجه ما يحصل به المواجهة وهذا لا يواجه به . قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من فقهاء الامصار قال بقول مالك هذا ولنا على الزهري قول النبي صلى الله عليه وسلم «الاذان من الرأس» وفي حديث ابن عباس والريبع والمقدام ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه مع رأسه وقد ذكرناهما ولم يحك أحد انه غسلهما مع الوجه وإنما أضافهما الى الوجه لمجاورتيهما له والشئ يسمى باسمه بما جاوره . ولنا على مالك ان هذا من الوجه في حق من لا لحية له فكان منه في حق من له لحية كسائر الوجه ، وقوله ان الوجه ما يحصل به المواجهة قلنا

من حجر او استجمر بحجر ثم غسله وكسر ما تنجس منه ثم استجمر به ثانياً ثم فعل ذلك واستجمر به ثلاثاً أجزاء للحصول المعنى والاتقاء ، ويحتمل على قول أبي بكر أن لا يجزئه جموداً على اللفظ وهو بعيد والله أعلم

(فصل) ويشترط للاستجمار الاتقاء وكمل العدد ومعنى الاتقاء في الاستجمار إزالة عين النجاسة وبلها بحيث يخرج نقياً ليس عليه أثر الاثني عشر ، ومعنى الاتقاء في الاستجمار ذهاب لزوجة النجاسة وآثارها ، فان وجد الاتقاء ولم يكمل العدد لم يجزئ . وهذا مذهب الشافعي ، وقال مالك يجزئ . وبه قال داود للحصول المقصود وهو الاتقاء ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » ولنا قول سلمان لقد نهانا يعني النبي صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار . فأما قوله « فلا حرج » في حديثهم يعني في ترك الوتر لا في ترك العدد لان المأمور به في الخبر الوتر فيعود نفى الحرج اليه

(مسئلة) (فان لم ينق بها زاد حتى ينقي) لان المقصود إزالة آثار النجاسة فاذا لم ينق لم

يحصل مقصود الاستجمار

(مسئلة) قال (ويقطع على وتر) لما روى أبو هريرة ان رسول الله ﷺ قال « من استجمر فليوتر » متفق عليه ، وهو مستحب غير واجب لقول رسول الله ﷺ « من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه الامام احمد وأبو داود « فليستجمر ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو تسعاً » فان أتقى بشفع أجزاء لما ذكرنا

(فصل) وكيف حصل الاتقاء في الاستجمار أجزاء ، وذكر القاضي ان المستحب أن يمر الحجر الاول من مقدم صفحته اليمنى الى مؤخرها ثم يديره على اليسرى حتى يصل به الى الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الثاني من مقدم صفحته اليسرى كذلك ثم يمر الثالث على المسربة والصفحتين لقول النبي ﷺ « أو لا يجد أحدكم حجراً من الصفتين وحجراً للمسربة » رواه الدارقطني وقال إسناده حسن ،

وهذا يحصل بالمواجهة في الفلام ، ويستحب تعاهد هذا الموضع بغسل لانه مما يغفل الناس عنه ، قال المروذي : أراني أبو عبدالله ما بين أذنه وصدغه وقال هذا موضع ينبغي أن يتعاهد وهذا الموضع مفصل الهي من الوجه فلذلك سماه الخرقى مفصلاً

(فصل) ويدخل في الوجه العذار وهو الشعر الذي على العظم النائي الذي هو سمت صماخ الاذن وما انحط عنه الى وتد الأذن . والعارض وهو ما نزل عن جد العذار وهو الشعر الذي على اللحيين قال الاصمعي والمفضل بن سلمة : ما جاوز وتد الاذن عارض والدقن يجمع اللحيين . فهذه الشعور الثلاثة من الوجه يجب غسلها معه وكذلك الشعور الاربعة وهي الحاجبان وأهداب العينين والعنفة والشارب فأما الصدغ وهو الشعر الذي بعد انتهاء العذار وهو ما يحاذي رأس الاذن وينزل عن رأسها قليلاً والبرزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس فهما من الرأس ، وذكر بعض أصحابنا في الصدغ وجهاً آخر انه من الوجه لانه متصل بالعذار أشبه العارض وليس بصحيح فإن الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع رأسه ومسح ما أقبل منه وما

وذكر الشريف أبو جعفر وابن عقيل أنه ينبغي أن يعمّ المحل بكل واحد من الاحجار لانه اذا لم يعم كان تليفاً فيكون مسحة واحدة وقالوا معنى الحديث البداية بهذه المواضع ، قال شيخنا ويحتمل أن يجرئه لكل جهة مسحة لظاهر الخبر والله أعلم

(فصل) ويجزي الاستحجار في النادر كاجزائه في المعتاد ، ولاصحاب الشافعي وجه انه لا يجزي في النادر قال ابن عبد البر يحتمل أن يكون قول مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذكر من المذي وظاهر الامر الوجوب ولان النادر لا يتكرر فلا يشق اعتبار الماء فيه فوجب كغير هذا المحل — ولنا ان الخبر عام في الكل ولان الاستحجار في النادر انما وجب لما صحبه من بلة المعتاد ، ثم إن لم يشق فهو في محل المشقة فيعتبر مظنة المشقة دون حقيقتها كما جاز الاستحجار على نهر جار . وأما المذي فعناد كثير وربما كان في بعض الناس أكثر من البول ولهذا أوجب مالك منه الوضوء وهو لا يوجب من النادر فيجزي فيه الاستحجار قياساً على سائر المعتاد والأمر محمول على الاستحباب جمعاً بينه وبين ما ذكرنا والله أعلم

(مسألة) قال (ويجب الاستنجاء من كل خارج إلا الريح) سواء كان معتاداً كالبول والغائط أو نادراً كالخصي والدود والشعر رطباً أو يابساً ، فلو وطئ امرأته دون الفرج فذهب ماؤه إلى فرجها ثم خرج منه وجب عليهما الاستنجاء هذا ظاهر كلام الخرقى وصرح به القاضي وغيره ، ولو أدخل الميـل في ذكره ثم أخرجه لزمه الاستنجاء لانه خارج من السبيل فأشبه الغائط المستحجر ، والقياس أن لا يجب الاستنجاء من ناشف لا ينجس المحل وهو قول الشافعي ، وهذا الحكم في الطاهر وهو المني اذا حكنا بطهارته لان الاستنجاء انما شرع لازالة النجاسة ولا نجاسة هنسا ، ولأنه لم يرد به نص ولا هو في معنى المنصوص والقول بوجوب الاستنجاء في الجملة قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن

أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة . فمسحه مع الرأس ولم ينقل أنه غسله مع الوجه ، ولأنه شعر متصل بشعر الرأس فكان منه ، فأما التحذيف وهو الشعر الداخِل في الوجه ما بين انتهاء العذار والتزعة فهو من الوجه ذكره ابن حامد ، ويحتمل أنه من الرأس لأنه شعر متصل به والاول أصح لان محله لو لم يكن عليه شعر لكان من الوجه فكذلك إذا كان عليه شعر كسائر الوجه

(فصل) وهذه الشعور كلها إن كانت كثيفة لانصف البشرة أجزاء غسل ظاهرها وإن كانت نصف البشرة وجب غسلها معه وإن كان بعضها كثيفاً وبعضها خفيفاً وجب غسل بشرة الخفيف معه وظاهر الكثيف أو ما إليه أحد رحمه الله تعالى ، ومن أصحابنا من ذكر في الشارب والحنفية والحاجبين ابن سيرين فيمن صلى يقوم ولم يستنج لأعلم به بأما وهذا يحتمل أن يكون فيمن لم يلزمه الاستنجاء كن توضاً من نوم أو خروج ريح ، ويحتمل أنه لم يوجب الاستنجاء وهذا مذهب أبي حنيفة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه أبو داود ولاها نجاسة تجزي . المسح فيها فلم يجب إزالتها كيسير الدم - وجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فاتها تجزي » عنه « رواه أبو داود ، وقال صلى الله عليه وسلم « لا يستنج أحدكم بدون ثلاثة أحجار » رواه مسلم أمر والامر يقتضي الوجوب وقال فاتها تجزي . عنه والجزاء إنما يستعمل في الواجب ، ونهى عن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار والنهي يقتضي التحريم وإذا حرم ترك بعض النجاسة فالجميع أولى فأما قوله « لا حرج » يعني في ترك الوتر وقد ذكرناه وأما الاجتزاء بالمسح فيه فلهشقة الغسل لتكرر النجاسة في محل الاستنجاء . فأما الريح فلا يجب لها استنجاء لانعلم فيه خلافاً ، قال أبو عبد الله ليس في الريح استنجاء في كتاب الله ولا في سنة رسوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من استنجى من ريح فليس منا » رواه الطبراني في المعجم الصغير ، وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إذا قمتم من النوم ولم يأمر بغيره فدل على أنه لا يجب ، ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد فيه نص ولا هو في معنى المنصوص ولأنها ليست نجاسة ولا يصحبها نجاسة فلا يجب غسل المحل منها كسائر المحال الطاهرة

(مسألة) (فإن توضاً قبله فهل يصح وضوءه على روايتين) يعني إن توضاً قبل الاستنجاء (أحدهما) لا يصح لأنها طهارة يبطلها الحدث فاشترط تقديم الاستنجاء عليها كالتييم (والثانية) يصح وهي أصح وهي مذهب الشافعي لأنها إزالة نجاسة فلم تشترط لصحة الطهارة كالتيم على غير الفرج فلي هذه الرواية أن قدم التيمم خرج على الروايتين (أحدهما) يصح قياساً على الوضوء (الثانية) لا يصح لأنه لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة ولا تباح مع قيام المانع كما لو تيمم قبل الوقت ، وقبل في التيمم لا يصح وجهاً واحداً لما ذكرنا ، وإن كانت النجاسة على غير الفرج فهو كما لو كانت على الفرج ذكرها ابن عقيل لما ذكرنا من العلة . قال شيخنا : والاشبه التفريق بينهما كما افرقا في طهارة الماء ، ولأن نجاسة الفرج سبب وجوب التيمم فجاز أن يكون بقاؤها مانعاً منه بخلاف سائر النجاسات

وأهداب العينين ولحية المرأة وجهاً آخر. في وجوب غسل باطنها وإن كانت كثيفة لأنها لا تسر ما تحتها عادة وإن وجد ذلك كان نادراً فلا يتعلق به حكم وهذا مذهب الشافعي ، ولنا أنه شعر سائر لما تحت أشبه لحية الرجل ودعوى الندرة في الحاجبين والشارب والصفقة غير مسلم بل العادة ذلك (فصل) وهي غسل هذه الشعور ثم زالت عنه أو انقلعت جلدة من يديه أو قص ظفره أو انقلع لم يؤثر في طهارته قال يونس بن عبيد : مازاده ذلك إلا طهارة وهذا قول أكثر أهل العلم، وحكي عن ابن جرير أن ظهور بشرة الوجه بعد غسل شعره يوجب غسلها قياساً على ظهور قدم الماسح على الخف ولا يصح لأن الفرض انتقل إلى الشعر أصلاً بدليل أنه لو غسل البشرة دون الشعر لم يجزه بخلاف الخفين فانهما بدل يجزي غسل الرجلين دونهما

(فصل) ويجب غسل ما استرسل من اللحية ، وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه لا يجب غسل ما نزل منها عن حد الوجه طويلاً وعرضاً لانه شعر خارج عن محل الفرض فأشبهه ما نزل من شعر الرأس عنه، وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجب غسل اللحية الكثيفة لأن الله تعالى إنما أمر بغسل الوجه وهو اسم للبشرة التي تحصل بها المواجهة والشعر ليس ببشرة وما تحتها لا تحصل به المواجهة وقد قال الحلال الذي ثبت عن أبي عبد الله في اللحية انه لا يغسلها وليست من الوجه البتة قال وروى

﴿ باب السواك وسنة الوضوء ﴾

﴿ مسألة ﴾ قال (والسواك مسنون في جميع الاوقات) لانعلم خلافاً في استحبابه وتأكد ذلك لما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » رواه الامام أحمد ، وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته بدأ بالسواك ، رواه مسلم ، وروى ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اني لأستاك حتى لقد خشيت أن أحفي مقادم في »

﴿ مسألة ﴾ قال (الا الصائم بعد الزوال فلا يستحب) قال ابن عقيل لا يختلف المذهب أنه لا يستحب للصائم السواك بعد الزوال لما نذكره ، وهل يكره ؟ على روايتين (احداها) يكره وهو قول الشافعي وإسحاق وأبي ثور لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : يستاك ما بينه وبين الظهر ولا يستاك بعد ذلك. ولأن السواك إنما استحب لازالة رائحة الفم وقد قال صلى الله عليه وسلم « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » رواه الترمذي وقال حديث حسن وإزالة المستطاب عند الله مكروه كدم الشهداء وشعث الاحرام (والثانية) لا يكره وهو قول النخعي وابن سيرين وعروة ومالك وأصحاب الرأي وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم اعموم الاحاديث المروية في السواك ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من خير خصال الصائم السواك » رواه ابن ماجه وقال عامر بن ربيعة رأيت النبي ﷺ مالا أحصي يتسوك وهو صائم رواه الترمذي وقال حديث حسن

بكر بن محمد عن أبيه قال سألت أبا عبد الله أيما أعجب إليك غسل اللحية أو التخليل ؟ فقال غسلها ليس من السنة . وإن لم يخلل أجزأه وهذا ظاهره مثل مذهب أبي حنيفة في الرواية التي ذكرت عنه ، ويحتمل أنه أراد ماخرج عن حد الوجه منها وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والمشهور عن أبي حنيفة أن عليه غسل الزم من اللحية بناء على أصله في مسح الرأس ، وظاهر مذهب أحمد الذي عليه أصحابه وجوب غسل اللحية كلها مما هو نابت في محل الفرض سواء حاذى محل الفرض أو تجاوزه وهو ظاهر كلام الشافعي وقول أحمد في نفي الغسل أراد به غسل باطنها أي غسل باطنها ليس من السنة ، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد غطى لحيته في الصلاة فقال « اكشف وجهك فإن اللحية من الوجه » ولأنه نابت في محل الفرض يدخل في اسمه ظاهراً فأشبه اليد الزائدة ولأنه يواجه به فيدخل في اسم الوجه ويفارق شعر الرأس فإن النازل عنه لا يدخل في اسمه والحف لا يجب مسح جميعه بخلاف ما نحن فيه (فصل) يستحب أن يزيد في ماء الوجه لأن فيه غضونا وشعوراً ودواخل وخوارج ليصل الماء إلى جميعه ، وقد روى علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثم أدخل يديه في الأنا . جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بهما على وجهه ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فتركا تستن على وجهه رواه أبو داود وقوله تستن أي تسيل وتنصب قال أحمد رحمه الله يؤخذ للوجه أكثر مما يؤخذ لعضو من الأعضاء ، وقال محمد بن الحكم كره أبو عبد الله أن يأخذ الماء ثم يصبه

(فصل) أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب . ولا نعلم أحداً قال بوجوبه إلا إسحاق وداود لأنه مأمور به والامر يقتضي الوجوب . وروى أبو داود أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهراً وغير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ، ووجه الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » متفق عليه وروى الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء » وهذا الحديثان يدلان على أنه غير واجب لأن المشقة إنما تلحق بالواجب ويدل على أن الأمر في حديثهم أمر ندب واستحباب ، ويحتمل أن يكون ذلك واجباً في حق النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص جمعاً بين الخبرين

(مسألة) قال (ويتأكد استحبابه في ثلاثة مواضع عند الصلاة للخبر) الأول ولما روى يزيد بن خالد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » قال فكان خالد يضع السواك موضع القلم من أذن الكاتب كلما قام إلى الصلاة استاك رواه الترمذي وقال حديث صحيح (وعند القيام من النوم) لما روى حذيفة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل بشو فاه بالسواك ، متفق عليه يعني يغسله يقال شامه وماصه إذا غسله . وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ الا تسوك قبل أن يتوضأ رواه الإمام أحمد ولأنه إذا نام ينطبق فوه فتغير رائحته (وعند تغير رائحة الفم) بما كؤل أو غيره لأن

ثم يفسل وجهه ، وقال هذا مسح ولكننا يفسل غسلًا ، وروى أبو داود عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء ، فأدخله تحت حنكه وقال « هكذا أمرني ربي عز وجل »

﴿ مسألة ﴾ قال (والتم والاف من الوجه)

يعني أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين جميعا - الفسل والوضوء - فان غسل الوجه واجب فيهما هذا المشهور في المذهب ، وبه قال ابن المبارك وابن أبي ليلى واسحاق وحكي عن عطاء وروي عن أحمد رواية أخرى في الاستنشاق وحده أنه واجب قال القاضي الاستنشاق واجب في الطهارتين رواية واحدة وبه قال أبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من توضأ فليستنثر » وفي رواية « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يلمس أنفه بيمينه ثم ينفثه » متفق عليه ولمسلم « من توضأ فليستنشق » وعن ابن عباس مرفوعا « استنثروا مرتين بالفتين أو ثلاثا » وهذا أمر يقتضي الوجوب ولان الانف لا يزال مفتوحا وليس له غطاء يستتره بخلاف الفم وقال غير القاضي : عن أحمد رواية أخرى ان المضمضة والاستنشاق واجبان في الكبرى مسنونان في الصغرى وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي لان الكبرى يجب فيها غسل كل ما يمكن من البدن كباطن الشعور الكثيفة ولا يمسح فيها على الحوائل فوجبا فيها بخلاف الصغرى وقال مالك والشافعي لا يجبان في الطهارتين وإنما هما مسنونان فيهما وروي

السواك مشروع لتطيب الفم وإزالة رائحته ، وقال الشيخ أبو الفرج يتأكد استحبابه عند قراءة القرآن والانتباه من النوم وتغير رائحة الفم

(فصل) (وبستاك على أسنانه ولسانه) قال أبو موسى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت

بستاك على لسانه متفق عليه

﴿ مسألة ﴾ (وبستاك بعدو لين ينقي الفم ولا يجرحه ولا يضره ولا يفتنت فيه)

كالأراك والعرجون لما روي عن ابن مسعود قال كنت أجتني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكا من أراك رواه أبو يعلى الموصلي وقد رواه الامام أحمد عن ابن مسعود أنه كان يجتني سواكا من الأراك ولا يستاك بعدو الرمان ولا الآس ولا الاعواد الذكية لانه روي عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تخللوا بعدو الرمان ولا الرمان فانهما يجران عرق الجذام » رواه محمد بن الحسين الأزدي الحافظ باسناده وقيل السواك بعدو الرمان يضر بلحم الفم

﴿ مسألة ﴾ (فان استاك باصبعه أو خرقة فهل يصيب السنة على وجهين)

(أحدهما) لا يصيب السنة لانه لا يحصل الانقاء به حصوله بالعود (والثاني) يصيب من السنة بقدر ما يحصل من الانقاء ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها وهو الصحيح لما روى أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ « يحزني من السواك الاصابع » رواه البيهقي قال الحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي هذا اسناد لا أرى به بأسا

ذلك عن الحسن والحكم وحماة وقتادة وربيعة وبجي الانصاري والبيث والاوزاعي لان النبي ﷺ قال « عشر من الفطرة » وذكر منها المضمضة والاستنشاق — والفطرة السنة — وذكره لها من الفطرة يدل على مخالفتها لسائر الوضوء ولان الفم والاذن عضوان باطنان فلا يجب غسلها كباطن العية وداخل العينين ولان الوجه ما يحصل به المواجهة ولا تحصل المواجهة بهما ، ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » رواه أبو بكر في الشافي باسناده عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عروة عن عائشة وأخرجه الدارقطني في سننه. ولان كل من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقصيا ذكر أنه تمضمض واستنشق ومداومته عليهما تدل على وجوبهما لان فعله يصلح أن يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به في كتاب الله وكونهما من الفطرة لا يفتي وجوبهما لاشتمال الفطرة على الواجب والمندوب ولذلك ذكر فيها الحتان وهو واجب

(مسألة) (وبستاك عرضا ويدهن غبا ويكتحل وترأ)

لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استاكوا عرضا وادهنوا غبا واكتحلوا وترأ » ولان السواك طولا ربما أدمى اللثة وأفسد الاسنان وروى الطبراني باسناده عن بهز قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك عرضا فان استاك على لسانه أو حلقه فلا بأس أن يستاك طولا لما روى أبو موسى قال دخلت على النبي ﷺ وهو يستاك وهو واضع طرف السواك على لسانه يستن إلى فوق فوصف حماد كأنه يرفع سواكه قال حماد ووصفه لنا غيلان قال كأنه يستاك طولا رواه الامام احمد. وروى الخلال باسناده عن عبد الله بن مغفل قال نعى رسول الله ﷺ عن الرجل الا غبا. قال احمد معناه يدهن يوما ويوما ، وروى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بالآمد فانه يجلو البصر وينبت الشعر » وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » والوتر ثلاث في كل عين وقيل ثلاث في اليمنى واثنان في اليسرى ليكون الوتر حاصلا في العينين معا

(فصول في الفطرة) روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الفطرة خمس الحتان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط » وروى عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء العية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراهيم وتنف الابط وحلق العانة وانتقاص الماء » قال بعض الرواة ونسبت العاشرة إلا أن تكون المضمضة قال وكيع : انتقاص الماء يعني الاستنجاء رواه مسلم ، الاستحداد حلق العانة وهو مستحب لانه من الفطرة ويفحش بتركه وبأي شيء أزاله فلا بأس لان المقصود إزالته قيل لابي عبد الله ترى أن يأخذ الرجل سفلته بالمقراض وان لم يستقص ؟ قال أرجو أن يجرى. إن شاء الله ، قيل ما تقول في الرجل إذا تنف عاتته قال وهل يقوى على هذا أحد ؟

(فصل) والمضمضة ادارة الماء في الفم والاستنشاق اجتذاب الماء بالنفس إلى باطن الانف والاستنثار اخراج الماء من أنفه لسكن يعبر بالاستنثار عن الاستنشاق لسكونه من لوازمه ولا يجب ادارة الماء في جميع الفم ولا إيصال الماء إلى جميع باطن الانف وإنما ذلك مبالغة مستحبة في حق غير الصائم وقد ذكرناه في سنن الطهارة، وإذا ادار الماء في فيه فهو مخير بين محبة وبلعه لأن المقصود قد حصل به، فإن جعله في فيه ينوي رفع الحدث الأصغر ثم ذكر أنه جنب فنوى رفع الحدثين ارتفعاً جميعاً لأن الماء لا يثبت له حكم الاستعمال إلا بعد الانفصال ولو كان الماء قد لبث في فيه حتى تحلل من ريقه ماء يغيره لم ينع لم ينع لان التغير في محل الازالة لا ينع أشبه ما لو تغير الماء على عضوه بعين عليه

(فصل) ويستحب أن يتمضمض ويستنشق ويمسح ثم يستنثر يسراً لما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فدعا بقاء فغسل يديه ثلاثاً ثم غرف يمينه ثم رفعها إلى فيه فتمضمض واستنشق بكف واحدة واستنثر يسراً فعزل ذلك ثلاثاً ثم ذكر سائر الوضوء ثم قال ان النبي ﷺ توضأ لنا كما توضأت لكم فن كان سائلاً عن وضوء رسول الله ﷺ فهذا وضوؤه . رواه سعيد ابن منصور بإسناده . وعن علي رضي الله عنه أنه أدخل يده اليمنى في الأناة فلأ كفه فتمضمض واستنشق ونثر يده اليسرى فعزل ذلك ثلاثاً ثم قال هذا وضوء نبي الله صلى الله عليه وسلم ،

وان أظلى بالنورة فلا بأس ولا يدع أحداً يلي عورته الا من يحل له الاطلاع عليها لما روى الحلال بإسناده عن نافع قال كنت أظلي ابن عمر فاذا بلغ عاتقه نورها هو يده وقد روي ذلك عن النبي ﷺ والخلق أفضل لموافقة الحديث الصحيح

(فصل) وتنف الابط سنة لانه من الفطرة ويفحش بتركه وان أزال الشعر بالنورة أو الحلق جاز والتنف أفضل لموافقة الخبر

(فصل) ويستحب تقليم الاظفار لما ذكرنا ولأنها تتفاحش بتركها وربما مكث الوسخ فيجتمع تحتها من المواضع المتتنة فيصير رائحة ذلك في ردوس أصابعه وربما منع وصول الماء في الطهارة إلى ما تحتها، ويستحب أن يقلمها يوم الخميس لما روى علي رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ يقلم أظفاره يوم الخميس ثم قال « يا علي قص الظفر وتنف الابط وحلق العانة يوم الخميس ، والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة » وروي في حديث « من قص أظفاره مخالفاً لم ير في عينيه رمداً » (١) وفسره أبو عبد الله بن بطة بأن يبدأ بخنصره اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم السبابة ثم بابهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر ، ويستحب غسل ردوس الاصابع بعد قص الاظفار لانه قيل ان الحلك بالاظفار قبل غسلها يضر بالجسد ، ويستحب دفن ما قلم من أظفاره أو أزال من شعره لما روى الحلال بإسناده عن ثميل بنت مشر عن الأشعرية قالت رأيت أبي يقلم أظفاره ويدفنها ويقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وخرجه عنها البزار والطبراني والبيهقي في الشعر كذلك والحكيم الترمذي والبيهقي عن عبد الله بن بسر وأخرجه البيهقي وابن

١ هذا الحديث غير ثابت بل قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة . لم يثبت في كيفية قص الاظفار ولا في تعيين يوم له شيء عن النبي «ص» وما يميز من النظم فيها لعل قباطل

رواه أبو بكر في الشافي والنسائي ، ويستحب أن يتمضمض ويستنشق من كف واحدة بجميع بينهما قال الاثرم سمعت أبا عبد الله بسئل أيما أعجب اليك المضمضة والاستنشاق بفرقة واحدة أو كل واحدة منهما على حدة؟ قال بفرقة واحدة وذلك لما ذكرنا من حديث عثمان وعلي رضي الله عنهما وفي حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل يديه في التورفتمضمض واستنثر ثلاث مرات يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة رواه سعيد، وفي لفظ تمضمض واستنثر ثلاثا ثلاثا من غرفة واحدة رواه البخاري ، وفي لفظ فتمضمض واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ، متفق عليه وفي لفظ أنه مضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات ، متفق عليه وفي لفظ فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا من كف واحدة رواه الاثرم وابن ماجه فان شاء المتوضي . تمضمض واستنشق من ثلاث غرفات ، وان شاء فعل ذلك ثلاثا بفرقة واحدة لما ذكرنا من الاحاديث ، وان أفرد المضمضة بثلاث غرفات

عدي عن ابن عمر يعني مشروعية الدفن ، وعن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يعجبه دفن الدم قال مهنا سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أو يلقيه؟ قال يدفنه ، قلت بلفك فيه شيء؟ قال كان ابن عمر يدفنه

(فصل) ويستحب قص الشارب لأنه من الفطرة ويفحش إذا طال ولما روى زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يأخذ من شارب فليس منا » رواه الترمذي وقال حديث صحيح ، ويستحب اعفاء اللحية لما ذكرنا من الحديث ، وهل يكره أخذ ما زاد على القبضة ، فيه وجهان (أحدهما) يكره لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا المشركين احفوا الشوارب واعفوا اللحي » متفق عليه (والثاني) لا يكره يروى ذلك عن عبد الله بن عمر ، وروى البخاري قال كان عبد الله بن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه ، ولا ينبغي أن يتركها أكثر من أربعين يوما لما روى أنس بن مالك قال وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين زواه مسلم

(فصل) واتخاذ الشعر أفضل من إزالته قال اسحاق مثل أبو عبد الله عن الرجل يتخذ الشعر قال سنة حسنة لو أمكننا أن نأخذناه ، وقال كان للنبي ﷺ حمة وقال في بعض الحديث ان شعر النبي ﷺ كان الى شحمة أذنه وفي بعض الحديث الى منكبيه ، وروى البراء بن عازب قال سألت من ذئيلة في حلة حمراء أحسن من النبي ﷺ له شعر يضرب منكبيه متفق عليه ، ويستحب أن يكون شعر الانسان على صفة شعر النبي ﷺ إذا ملأ فالى المنكب وإذا قصر فالى شحمة الاذن وان طوله فلا بأس نص عليه أحمد ، وقال أبو عبيدة : كان له عقيصتان وعثمان كان له عقيصتان ، ويستحب ترجيل الشعر وكرامه لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « من كان له شعر فليكرمه » رواه أبو داود ، ويستحب فرقه لان النبي ﷺ فرق شعره وذكره في الفطرة

والاستنشاق ثلاث جاز لانه قد روي في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق رواء أبو داود ولان الكيفية في الغسل غير واجبة (فصل) ولا يجب الترتيب بينهما وبين غسل بقية الوجه لانهما من أجزائه ولكن المستحب أن يبدأ بهما قبل الوجه لان كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ ذكر أنه بدأ بهما الا شيئا نادراً ، وهل يجب الترتيب والمواولة بينهما وبين سائر الاعضاء غير الوجه ؟ على روايتين (احداها) تجب وهو ظاهر كلام الحنفي لانهما من الوجه فوجب غسلها قبل غسل اليدين للآية وقياسا على سائر أجزائه (والثانية) لا تجب بل لو تركهما في وضوئه وصلى بمضمض واستنشق وأعاد الصلاة ولم يعد الوضوء لما روى المقدم بن منذ يكرب أن رسول الله ﷺ أتى بوضوء فغسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثم مضمض واستنشق رواء أبو داود ولان وجوبهما بغير القرآن وانما وجب الترتيب بين الاعضاء المذكورة لان في الآية ما يدل على إرادة الترتيب ولم يوجد ذلك فيها قيل لاحد فتسي المضمضة وحدها قال الاستنشاق عندي أكد وذلك لصحة الأخبار الواردة فيه بخصوصه ، قال أصحابنا وهل يسميان فرضا مع وجوبهما ؟ على روايتين وهذا ينبغي على اختلاف الروايتين في الواجب هل يسمى فرضا أولا والصحيح أن يسمى فرضا فيسميان ههنا فرضا والله أعلم

(فصل) وهل يكره حلق الرأس في غير الحج والعمرة ؟ فيه روايتان (احداها) يكره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الخوارج « سيام التحليق » وقال عمر لصبيغ: لو وجدتك مخلوقا لضربت الذي فيه عينك بالسيف ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا توضع النواصي الا في حج أو عمرة » أخرجه الدارقطني في الافراد (والثانية) لا يكره لكن تركه أفضل ، قال حنبل كنت أنا وأبي نخلق ره وسنا في حياة أبي عبد الله فبرانا ونحن نخلق فلا ينهانا وذلك لما روي عن عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ لما جاء نبي جعفر أهل آل جعفر ثلاثا أن يأتيهم ثم أتاهم قال « لا تبكوا على أخي بعد اليوم - ثم قال - ادعوا بهي أخي - فحي بنا قال - ادعوا لي الخلاق » فأمر بنا فخلق ره وسنا . رواء أبو داود الطيالسي ، وروي ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع وقال « احلقه كله أو دعه كله » رواء أبو داود ، ولانه لا يكره استئصال الشعر بالمقراض وهذا في معناه ، قال ابن عبد البر أجمع العلماء في جميع المصار على إباحة الحلق وكفى بهذا حجة ، فأما أخذه بالمقراض واستئصاله فغير مكروه رواية واحدة قال أحمد انما كرهوا الحلق بالموسى وأما بالمقراض فليس به بأس لان أدلة الكراهة تختص الحلق

(فصل) وحلق المرأة رأسها مكروه رواية واحدة من غير ضرورة لما روى الحلال باسناده عن قتادة عن عكرمة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها فان كان لضرورة جاز ، قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يستل عن المرأة تعجز عن شعرها وعن معالجته أنأخذه على

(مسئلة) قال (وغسل اليدين الى المرفقين ويدخل المرفقين في الغسل)

لا خلاف بين علماء الامة في وجوب غسل اليدين في الطهارة وقد نص الله تعالى عليه بقوله سبحانه (وأيديكم الى المرافق) وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل منهم عطاء ومالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب مالك وابن داود لا يجب وحكي ذلك عن زفر لان الله تعالى أمر بالغسل اليها وجعلها غاية بحرف الى وهو لانهاء الغاية فلا يدخل المذكور بعده كقوله تعالى (ثم آتوا الصيام الى الليل) - ولما روى جابر قال كان النبي ﷺ إذا توضأ ادار الماء الى مرفقيه وهذا بيان للغسل بالماء به في الآية فان إلى نستعمل بمعنى مع قال الله

حديث ميمونة؟ فقال لا ي شيء. تأخذه؟ قيل له لا تقدر على الدهن وما يصلحه تقع فيه الدواب فقال اذا كان لضرورة فارجو أن لا يكون به بأس

(فصل) ويكره نفث الشيب لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله ﷺ عن نفث الشيب وقال « إنه نور الاسلام » رواه الحلال في جامعه

(فصل) ويكره حلق القفا لمن لم يخلق رأسه ولم يحتج اليه. قال المروزي سألت أبا عبد الله عن حلق القفا قال هو من فعل الجحوش ومن تشبه يقوم فهو منهم وقال لا بأس أن يخلق قفا في الحجابة فأما حلق الوجه فقال أحمد : ليس به بأس للنساء واكرهه للرجال

(فصل) وروي عن النبي ﷺ أنه لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمتنمصة والواشرة والمستوشرة فهذه الخصال محرمة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن فاعلها ، وفاعل المباح لا يجوز لعنته . والواصلة هي التي تصل شعرها أو شعر غيرها بغيره والمستوصلة الموصول شعرها بأمرها فوصله بالشعر محرم لما ذكرناه ، فأما وصله بغير الشعر فان كان بقدر ما نشد به رأسها فلا بأس بالحاجة وان كان أكثر من ذلك ففيه روايتان (إحداهما) أنه مكروه غير محرم لما روي عن معاوية أنه أخرج كبة من شعر وقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا وقال « إنما هلك بنو اسرائيل حين اتخذوا نسأؤهم » فخص التي أصله بالشعر فيمكن جعل ذلك تفسيراً للفظ العام في الحديث الذي ذكرناه ولان وصله بالشعر فيه تدليس بخلاف غيره (والثانية) أنه قال لاتصل المرأة برأسها الشعر ولا القرامل ولا الصوف وذلك لما روى الامام أحمد في مسنده عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة برأسها شيئاً قال شيخنا والظاهر أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر لما فيه من التدليس واستعمل الشعر المختلف في نجاسته . وغير ذلك لا يحرم لعدم ذلك فيه وحصول المصلحة من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة وتحمل أحاديث النهي على الكراهة والله أعلم ، فأما النامصة فهي التي تنفث الشعر من الوجه والتمتصة المنتوف شعرها بأمرها فلا يجوز للخبر ، وان حلق الشعر فلا بأس لان الخبر ورد في التنفث نص عليه أحمد ، وأما الواشرة فهي التي تبرد

نعالى (ويزدكم قوة الى قوتكم) أي مع قوتكم (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) و (من أنصاري الى الله) فكان فعله مبينا وقولهم إن الى للغاية قلنا وقد تكون بمعنى مع قال المبرد اذا كان الحد من جنس المحدود دخل فيه كقولهم بعث هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف .

(فصل) وان خلق له أصبع زائدة أو يد زائدة في محل الفرض وجب غسلها مع الاصلية لأنها نابتة فيه أشبهت التؤلؤل وان كانت نابتة في غير محل الفرض كالمضد أو المنكب لم يجب غسلها سواء كانت قصيرة أو طويلة لأنها في غير محل الفرض فأشبهت شعر الرأس اذا نزل عن الوجه وهذا قول ابن حامد وابن عقيل ، وقال القاضي إن كان بعضها يجاذي محل الفرض غسل ما يجاذيه منها والاول أصح ، واختلف أصحاب الرأي في ذلك كنعو مما ذكرنا ، وإن لم يعلم الاصلية منهما وجب غسلهما جميعا لان غسل احدهما واجب ولا يخرج عن عهدة الواجب يقينا الا بغسلهما فوجب غسلهما كما لو تنجست احدى يديه ولم يعلم عينها

الاستان لتحدها وتفلجها وتحسنها والمستوشرة المفعول بها ذلك باذنها ، وفي خبر آخر لمن الواشمة والمستوشمة والواشمة التي تمر زجلدها أو جلد غيرها بأبرة ثم تحشوه كحلل والمستوشمة التي يفعل بها ذلك باذنها (فصل) ويستحب الطيب لان رسول الله ﷺ كان يعجبه الطيب ويتطيب كثيرا ويستحب النظر في المرأة قال حنبل : رأيت أبا عبد الله وكانت له صينية فيها مرآة ومكحلة ومشط فاذا فرغ من قراءة حربه نظر في المرأة واكتحل وامشط ، وروى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ « أربع من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والنكاح » رواه الامام أحمد

(فصل) ويستحب خضاب الشيب بغير السواد قال أحمد اني لارى الشيخ المحضوب فأفرح به وذلك لما روي أن أبا بكر الصديق جاء بأبيه الى رسول الله ﷺ ورأسه ولحيته كالثغامة يابضا فقال رسول الله ﷺ « غيروهما وجنبوه السواد »

ويستحب بالحناء والكم لما روى الحلال وابن ماجه باسنادهما عن تميم بن عبد الله بن موهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت البنا شعر آمن شعر رسول الله ﷺ فحضوا بالحناء والكم . وخضب أبو بكر رضي الله عنه بالحناء والكم ولا بأس بالورس والزعفران لان أبا مالك الاشجعي قال : كان خضابنا مع رسول الله ﷺ الورس والزعفران . ويكره الخضاب بالسواد ، قيل لابي عبد الله تكره الخضاب بالسواد ، قال إي والله لقول النبي ﷺ « وجنبوه السواد » في حديث أبي بكر ولما روى ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة » ورخص فيه اسحاق بن راهويه المرأة تزني به لزوجها والله أعلم

(مسألة) (ويكره القزع وهو حلق بعض الرأس) لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن القزع وقال « احلقه كله أو دعه كله » رواه أبو داود . وفي شروط عمر رضي الله عنه على أهل الذمة أن يحلقوا مقادير رؤوسهم ليميزوا عن المسلمين فمن فعل ذلك فقد تشبه بهم وقد نهى عن التشبه بهم

(فصل) وإن تعلقت جلدة من غير محل الفرض حتى تدلت من محل الفرض وجب غسلها لأن أصلها في محل الفرض فأشبهت الأصبع الزائدة ، وإن تعلقت من محل الفرض حتى صارت متدلية من غير محل الفرض لم يجب غسلها قصيرة كانت أو طويلة بلا خلاف لأنها في غير محل الفرض ، وإن تعلقت من أحد المحلين فالتحم رأسها في الآخر وبقي وسطها متجافياً صارت كالناطقة في المحلين يجب غسل ما حاذى محل الفرض منها من ظاهرها وباطنها وغسل ما تحتها من محل الفرض

(فصل) وإن قطعت يده من دون المرفق غسل ما بقي من محل الفرض ، وإن قطعت من المرفق غسل العظم الذي هو طرف العضد لأن غسل العظمين المتلاقيين من الذراع والعضد واجب فإذا زال أحدهما غسل الآخر وإن كان من فوق المرفقين سقط الغسل ائدم محله ، فإن كان أقطع اليدين فوجد من يوضئه متبرعاً لزمه ذلك لأنه قادر عليه ، وإن لم يجد من يوضئه إلا بأجر يقدر عليه لزمه أيضاً كما يلزمه شراء الماء ، وقال ابن عقيل يحتمل أن لا يلزمه كما لو عجز عن القيام في الصلاة لم يلزمه استئجار من يقيم به ويعتمد عليه ، وإن عجز عن الأجر أو لم يقدر على من يستأجره صلى على حسب حاله كعدم الماء والتراب ، وإن وجد من ييممه ولم يجد من يوضئه لزمه التيمم كعدم الماء إذا وجد التراب وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه خلافاً

(مسألة) قال (ويجب الحتان ما لم يخفه على نفسه) وجملته ذلك أن الحتان واجب على الرجال ومكرمة للنساء وليس بواجب عليهن وهذا قول كثير من أهل العلم قال أحمد والرجل أشد وذلك أنه إذا لم يختن فتلك الجلدة مدلاة على الكرة فلا ينقى ماؤها والمرأة أهون ، وفيه رواية أخرى أنه يجب على المرأة كالرجل . قال أبو عبدالله وكان ابن عباس يشدد في أمره ، وروي عنه لاحق له ولا صلاة يعني إذا لم يختن . ورخص الحسن في تركه قال قد أسلم الناس الأسود والابيض لم يفتش أحد منهم ولم يختنوا . والدليل على وجوبه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل أسلم « الق عنك شعر الكفر واختن » رواه أبو داود وفي الحديث « اختن إبراهيم خليل الرحمن بعدما أتت عليه ثمانون سنة » متفق عليه واللفظ للبخاري وقال تعالى (وأوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم) ولأنه من شعائر المسلمين فكان واجبا كسائر شعائهم ، ولأنه يجوز كشف العورة والنظر إليهم لأجله ولو لم يكن واجبا لما جاز النظر إلى العورة من أجله ، وهذا ينتقض بالمرأة إذا قلنا لا يجب عليها فانه ليس واجبا عليها ويجوز كشف عورتها من أجله ، فأما إن خاف على نفسه منه سقط لأن الغسل والوضوء وما هو أكد منه يسقط بذلك فهذا أولى

(فصل) وبشرع الحتان في حق النساء لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا التقى الحتانان وجب الغسل » فيه بيان أن النساء كن يختنن ، وروى الحلال بإسناده عن شداد بن أوس قال: قال النبي ﷺ « الحتان سنة للرجال ومكرمة للنساء »

(فصل) اختلف العلماء في وقت الحتان فقال مالك : يختن يوم أسبوعه وهو قول الحسن ، وقال أحمد

(فصل) اذا كان تحت أظفاره وسخ يمنم وصول الماء إلى مآخذه فقال ابن عقيل لانهص طهارته حتى يزيله لانه محل من اليد استتر بما ليس من خلقة الاصل شترأ منع إيصال الماء اليه مع امكان إيصاله وعدم الضرر به فأشبهه ما لو كان عليه شمع أو غيره، ويحتمل أن لا يلزمه ذلك لان هذا يستتر عادة فلو كان غسله واجبا لبيته النبي ﷺ لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اليه . وقد عاب النبي ﷺ عليهم كونهم يدخلون عليه قلحا ورفع أحدهم بين أنمته وظفره يعني ان وسخ ارفاغهم تحت أظفارهم يصل اليه رائحة نتنها فعاب عليهم تنن ريجها لا بطلان طهارتهم ، ولو كان مبطلا للطهارة كان ذلك أم من تنن الريح فكان أحق بالبيان ولان هذا يستتر عادة أشبه ما يستتره الشعر من الوجه (فصل) ومن كان يتوضأ من ماء يسير يغترف منه يده فغرف منه عند غسل يديه لم يؤثر ذلك

في الماء ، وقال بعض أصحاب الشافعي يصير الماء مستعملا بغيره منه لانه موضع غسل اليد وهو ناو للوضوء بفلسها فأشبهه ما لو غمسها في الماء ينوي غسلها فيه . ولنا ان في حديث عبدالله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا بماء فذكر وضوءه الى أن قال وغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجها وغسل يديه الى المرفقين مرتين مرتين ، وفي حديث عثمان ثم غرف يده اليمنى على ذراعه اليمنى ففلسها الى المرفقين ثلاثا ثم غرف يمينه ففلس يده اليسرى . رواهما سعيد وحديث عبدالله بن زيد رواه مسلم وغيره وكل من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحك انه تحوز

لم أسمع في ذلك شيئا ، وقال الألب ، الحتان للفلام ما بين سبع سنين إلى العشرة وروى مكحول وغيره أن ابراهيم عليه السلام ختن اسحاق لسبعة أيام واسماعيل ثلاث عشرة سنة ، وروى عن أبي جعفر أن فاطمة عليها السلام كانت تحتن ولدها يوم السابع ، قال ابن المنذر ليس في باب الحتان خبر حتى يرجع اليه ولا سنة تنبع والاشياء على الاباحة . قلت ولا يثبت في ذلك توقيت فتى ختن قبل البلوغ كان مصيبا والله أعلم (مسئلة) (ويتيان في سواكه وطهوره وانتعاله ودخوله المسجد) لما روت عائشة أن النبي ﷺ

كان يحب التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله . متفق عليه ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ اذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى ، واذا خلع فليبدأ باليسرى ، رواه الطبراني في المعجم الصغير ولان عثمان وعليا وصفا وضوء النبي ﷺ فبدأ باليمنى قبل اليسرى . رواه أبو داود

(مسئلة) (وسنن الوضوء عشرة السواك) لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم مع كل وضوء بسواك » رواه الامام أحمد (والتسمية وعنه أنها واجبة مع الذكر) وجملة أن التسمية فيها روايتان (إحداها) انها واجبة في طهارات الحديث كلها النسل والوضوء والتيمم وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الحسن وإسحاق لما روي أن النبي ﷺ قال « لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » رواه أبو داود والترمذي ورواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه منهم أبو سعيد . قال أحمد حديث أبي سعيد أحسن حديث في الباب وهذا نفي في نكرة يقتضي أن لا يصح وضوؤه بدون التسمية (والثانية) أنها سنة وهذا ظاهر المذهب ، قال

من اغتراف الماء بيده في موضع غسلها ، ولو كان هذا يفسد الماء كان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بمعرفته ولو جوب عليه بيانه لمسيس الحاجة اليه إذ كان هذا لا يعرف بدون البيان ولا يتوقاه إلا متحذلقاً ، وما ذكره لا يصح لان المفتري لم يقصد بغمس يده إلا الاعتراف دون غسلها فأشبهه من بغوص في البئر لترقية الدلو ، وعليه جنابة لا يقصد غير ترقيته ونية الاعتراف عارضة نية الطهارة فصرفتها والله أعلم

(مسألة) قال (ومسح الرأس)

لا خلاف في وجوب مسح الرأس وقد نص الله تعالى عليه بقوله (وامسحوا برؤوسكم) واختلف في قدر الواجب فروي عن أحمد وجوب مسح جميعه في حق كل أحد وهو ظاهر كلام الحرقي ومذهب مالك وروى عن أحمد يجرى مسح بعضه ، قال أبو الحارث قلت لأحمد : فإن مسح برأسه وترك بعضه ؟ قال يجرئه ثم قال : ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله ؟ وقد قل عن سلمة بن الأكوع انه كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ ، ومن قال بمسح البعض الحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي إلا ان الظاهر عن أحمد رحمه الله في حق الرجل وجوب الاستيعاب وان المرأة يجرئها مسح مقدم رأسها ، قال الخلال العمل في مذهب أحمد أي عبد الله انها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها وقال منها قال أحمد أرجو أن تكون المرأة في مسح الرأس أسهل . قلت له ولم ؟ قال كانت عائشة تمسح مقدم رأسها واحتج من أجاز مسح البعض بأن المغيرة بن شعبه روى أن النبي ﷺ مسح

الخلال : الذي استقرت الروايات عليه أنه لا بأس به يعني اذا ترك التسمية وهذا قول الثوري ومالك والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي واختيار الحرقي لانها طهارة فلا تقتصر الى التسمية كالطهارة من النجاسة أو عبادة فلا تجب فيها التسمية كسائر العبادات . والاحاديث قال أحمد ليس يثبت في هذا حديث ولا أعلم فيها حديثاً له إسناد جيد وإن صح ذلك فيحمل على تأكيد الاستحباب ونفي الكمال بدونها كقوله « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »

(فصل) فإذا قلنا بوجوبها فتركها عمداً لم تصح طهارته قياساً على سائر الواجبات ، وإن نسيها فقال بعض أصحابنا لا تسقط قياساً لها على سائر الواجبات والصحيح أنها تسقط بالسهو نص عليه أحمد في رواية أبي داود فانه قال سألت أحمد اذا نسي التسمية في الوضوء قال أرجو أن لا يكون عليه شيء . وهذا قول إسحاق ووجه ذلك قوله ﷺ « غني لأمتي عن الخطأ والنسيان » ولان الوضوء عبادة تغاير أفعالها فكان في واجباتها ما يسقط بالسهو كالصلاة ولا يصح قياسها على سائر واجبات الطهارة لتأكيد وجوبها بخلاف انتسمية فعل هذا اذا ذكرها في اثنا طهارته سمي حيث ذكر لانه اذا غني عنها مع السهو في جملة الوضوء ففي البعض أولى ، وإن تركها عمداً حتى غسل عضواً لم يعتد بفسده لانه لم يذكر اسم الله عليه ، وقال الشيخ أبو الفرج اذا سمي في أثناء الوضوء أجزأه يعني على كل حال لانه قد ذكر اسم الله على وضوئه والتسمية قول بسم الله لا يقوم غيرها مقامها كالتسمية المشروعة

بناصيته وعمامته وإن عثمان مسح مقدم رأسه بيده مرة واحدة ولم يستأنف له ماء جديد أحيان حكى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم . رواه سعيد ، ولان من مسح بعض رأسه يقال مسح برأسه كما يقال مسح برأس اليتيم وقبل رأسه . وزعم بعض من ينصر ذلك أن الباء للتبويض فكأنه قال : وامسحوا بعض رؤوسكم ، ولنا قول الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) والباء للالصاق فكأنه قال وامسحوا رؤوسكم فيتناول الجميع كما قال في التيمم (وامسحوا بوجوهكم) وقولهم الباء للتبويض غير صحيح ولا يعرف أهل العربية ذلك ، قال ابن برهان من زعم أن الباء تفيد التبويض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه . وحديث المغيرة يدل على جواز المسح على العمامة ونحن نقول به ، ولان النبي ﷺ لما توضع رأسه كله وهذا يصلح أن يكون مبينا للمسح للمأمور به وما ذكره من اللفظ مجاز لا يعدل اليه عن الحقيقة إلا بدليل

(فصل) وإذا قلنا بجواز مسح البعض فمن أي موضع مسح أجزاء لان الجميع رأس . إلا أنه لا يجزي مسح الاذنين عن الرأس لانهما تابع فلا يجزي . بهما عن الأصل . والظاهر عن أبي عبد الله أنه لا يجب مسحهما وإن وجب الاستيعاب لان الرأس عند اطلاق لفظه إنما يتناول ما عليه الشعر واختلف أصحابنا في قدر البعض المجزي ، فقال القاضي قدر الناصية لحديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ناصيته ، وحكى أبو الخطاب وبعض أصحاب الشافعي عن أحد أنه لا يجزي . الامسح أكثره

على الذبيحة وعند الأكل والشرب وموضعها بعد النية لتكون شاملة لجميع أفعال الوضوء ولتكون النية شاملة لها كما يسمى على الذبيحة قبل ذبحها

(مسألة) قال (وغسل الكفين إلا أن يكون قائما من نوم الليل ففي وجوبه روايتان) وجملة ذلك أن غسل اليدين الى الكوعين سنة في الوضوء سواء قام من النوم أو لم يقم لان عثمان وعلياً وعبد الله بن زيد وصفوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكروا أنه غسل كفيه ثلاثا ولانهما آلة نقل الماء الى الاعضاء ففي غسلهما احتياط لجميع الوضوء وليس بواجب اذا لم يقم من النوم بغير خلاف علمناه فأما عند القيام من نوم الليل فاختلفت الرواية عن أحمد في وجوبه فروي عنه وجوبه وهو الظاهر عنه واختيار أبي بكر وهو مذهب بن عمر وأبي هريرة والحسن لقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الاناء ثلاثا فان أحدكم لا يدري أين باتت يده » . تنق عليه . والامر يقتضي الوجوب ، وروي عنه ان ذلك مستحب وهو اختيار الحرقي وقول مالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعالى قال (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية وقال زيد بن أسلم في تفسيرها اذا قمتم من نوم . أمر بغسل الوجه عقيب القيام إلى الوضوء . ولم يذكر غسل الكفين والامر بالشيء يقتضي حصول الاجزاء به ولانه قائم من نوم أشبه القائم من نوم النهار والحديث محمول على الاستحباب لانه على وجه النجاسة وطريان

لان الأكثر ينطلق عليه اسم الشيء الكامل . وقال أبو حنيفة يجرى مسح ربه . وقال الشافعي يجرى مسح ما يقع عليه الاسم وأقله ثلاث شعرات وحكي عنه لو مسح ثلاث شعرات — وحكي عنه لو مسح شعرة — أجزاء لوقوع الاسم عليها . ووجه ما قاله القاضي ان فعل النبي ﷺ يصلح بيانا لما أمر به فيحمل عليه

(فصل) والمستحب في مسح الرأس أن يبل يديه ثم يضع طرف إحدى سبابتيه على طرف الأخرى ويضعهما على مقدم رأسه ويضع الإبهامين على الصدغين ثم يمر يديه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه كما روى عبد الله بن زيد في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فمسح رأسه يديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي منه بدأ . متفق عليه ، وكذلك وصف المقدم بن معد يكرب رواه أبو داود ، فان كان ذا شعر يخاف أن ينتفش برد يديه لم يردهما نصراً عليه أحد فانه قيل له من له شعر إلى منكبيه كيف يمسح في الوضوء ؟ فأقبل أحد يديه على رأسه مرة وقال هكذا كراهية أن ينتشر شعره ، يعني أن يمسح إلى قفاه ولا يرد يديه . قال أحمد حديث علي هكذا وإن شاء مسح كما روي عن الربيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ عندها فمسح رأسه كله من فرق الشعر كل ناحية لمصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته رواه أبو داود وسئل أحمد كيف تمسح المرأة ؟ فقال هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرها إلى مقدمه ثم رفعها الشك على يقين الطهارة لا يؤثر فيها كما لو يقن الطهارة وشك في الحدث وهذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى والله أعلم

(مسألة) قال (والبداية بالمضمضة والاستنشاق والمباغة فيهما الا أن يكون صائماً)

البداية بالمضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه مستحب لان عثمان وعلياً وعبد الله بن زيد ذكروا ذلك في صفة وضوء النبي ﷺ والمباغة فيهما سنة . والمباغة في المضمضة ادارة الماء في أعماق الفم وأناقصه ولا يجعله وجوراً ثم يمججه وإن ابتلع جاز لان الفسل قد حصل . ومعنى المباغة في الاستنشاق اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ولا يجعله سهوياً وذلك لما روى لقيط بن صبرة قال : قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال « أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائماً » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . ثبت بذلك استحباب المباغة في الاستنشاق وقسنا عليه المضمضة ، ولانهم جملة أسباب الوضوء المأمور به وقال أبو حفص العكبري هي واجبة في الاستنشاق على غير الصائم للحديث المذكور . فأما الصائم فلا يستحب له المباغة فيهما لاتعظم فيه خلافاً لما ذكرناه من الحديث

(فصل) ويستحب المباغة في غسل سائر الأعضاء بالتخليل وذلك المواضع التي ينبو عنها الماء ويستحب مجاوزة موضع الوجوب بالفسل لما روى نعيم المجر أنه رأى أبا هريرة يتوضأ ففسل

فوضعها حيث منه بدأ ثم جرها إلى مؤخره . وكيف مسح بعد استيعاب قدر الواجب أجزأه
(فصل) ولا يسن تكرار مسح الرأس في الصحيح من المذهب وهو قول أبي حنيفة ومالك وروى
ذلك عن ابن عمر وابنه سالم والنخعي ومجاهد وطلحة بن مصرف والحكم قال الترمذي : والعمل عليه
عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم ، وعن أحمد أنه يسن تكراره ويحتمله
كلام الحرقى لقوله : الثلاث أفضل وهو مذهب الشافعي وروى عن أنس ، قال ابن عبد البر كلهم يقول
مسح الرأس مسحة واحدة ، وقال الشافعي بمسح برأسه ثلاثا لأن أبا داود روى عن شقيق بن سلمة
قال رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثا ومسح برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل مثل هذا وروى مثل ذلك عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . وروى
عثمان وعلي وابن عمر وأبو هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وأبو مالك والريثم وأبي بن كعب أن رسول الله
ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا . وفي حديث أبي قال « هذا وضوءي ووضوء المسلمين قبلي » رواه ابن ماجه ولأن
الرأس أصل في الطهارة فسن تكرارها فيه كالوجه

ولنا أن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله ﷺ قال ومسح برأسه مرة واحدة
متفق عليه . وروى علي رضي الله عنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء النبي ﷺ
من أحب أن ينظر إلى ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فليتنظر إلى هذا قال الترمذي هذا حديث
وجهه وبديده حتى كاد يبلغ المنكين ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين ثم قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول « إن أمي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء فمن استطاع
منكم أن يطيل غرته فليطيل » متفق عليه ، ولمسلم عنه سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول « تبلغ
الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء »

(مسألة) قال (وتحليل الحية وهو سنة) ومن روي عنه أنه كان يخلل لحيته ابن عمر وابن عباس ،
ووجه ما روى عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يخلل لحيته رواه ابن ماجه والترمذي
وقال حديث حسن صحيح وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفا
من ماء فجعله تحت عنقه وخلل به لحيته وقال « هكذا أمرني ربي » رواه أبو داود ، وصفة التخليل
أن يشبك لحيته بأصابعه ويعركها وكما روى ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ
عرك عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها ، رواه الدارقطني وقال الصواب أنه موقوف على
ابن عمر ، قال يعقوب سألت أحمد عن التخليل فأراني من تحت لحيته فخلل بالأصابع ، وقال حنبل من
تحت ذقنه من أسفل الذقن يخلل جانبي لحيته جميعا بالماء . ويستحب أن يتعمد بقية شعور وجهه ويمسح ماقيه
لما روى أبو داود قال كان رسول الله ﷺ يمسح الماتين ^(١)

(مسألة) (وتحليل الاصابع) تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مسنون لقول النبي
ﷺ لقيط بن صبرة « وخلل بين الاصابع » وهو في الرجلين أكد قال المستورد بن شداد رأيت

١ المؤرق بالهمز
وهو الأصل والموق
والماق والمماقي طرف
العين المؤخرة الذي
يلي الصدغ وجمعه
أماق وأماق بالقلب
ومآقي

حسن صحيح وكذلك وصف عبد الله بن أبي أوفى وابن عباس وسلمة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا ومسح برأسه مرة واحدة . وحكايتهم لوضوء النبي صلى الله عليه وسلم إخبار عن الدوام ولا يداوم الا على الافضل الاكل ، وحديث ابن عباس حكاية وضوء رسول الله ﷺ في الليل حال خلوته ولا يفعل في تلك الحال الا الافضل ولأنه مسح في طهارة فلم يسن تكراره كالسح في التيمم والمسح على الجبيرة وسائر المسح ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح . قال أبو داود أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة فاتهم ذكروا الوضوء ثلاثا ثلاثا وقالوا فيها ومسح برأسه ولم يذكروا عددا كما ذكروا في غيره والحديث الذي ذكر فيه مسح رأسه ثلاثا رواه يحيى بن آدم وخالفه وكيع فقال توشأ ثلاثا فقط . والصحيح عن عثمان أنه توشأ ثلاثا ثلاثا ومسح رأسه ولم يذكر عددا هكذا رواه البخاري ومسلم وقال أبو داود وهو الصحيح ومن روي عنه ذلك سوى عثمان فلم يصح فاتهم الذين رووا أحاديثنا وهي صحاح فيلزم من ذلك ضعف ما خالفها والأحاديث التي ذكروا فيها أن النبي ﷺ توشأ ثلاثا ثلاثا أرادوا بها ماسوى المسح فان رواها حين فصلوها قالوا ومسح برأسه

النبي صلى الله عليه وسلم اذا توشأ ذلك أصابع رجله بخضره رواه أبو داود ويبدأ في تخليل اليمنى من خضرها إلى إبهامها وفي اليسرى من إبهامها إلى خضرها ليحصل له التيامن في التخليل . وذكر ابن عقيل في استحباب تخليل أصابع اليدين روايتين (إحداهما) يستحب لما ذكرناه ولأن النبي ﷺ قال « إذا توشأت فخلل أصابع يديك ورجليك » رواه الترمذي وقال حديث حسن (والثانية) لا يستحب لان تفريقها يفني عن التخليل والاولى أولى

(مسألة) قال (والتيامن) لاختلاف بين أهل العلم فيما علمنا في استحباب البداية باليمنى وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه ووجه استحبابه حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله . متفق عليه . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إذا توشأتم فابدؤا بيمينكم » رواه ابن ماجه

(مسألة) (وأخذ ماء جديد للأذنين) يعني أنه مستحب قال أحمد أنا أستحب أن يأخذ لاذنه ماء جديداً يروى ذلك عن ابن عمر وهو قول مالك والشافعي وقال ابن المنذر ليس بمسنون وحكاة أبو الخطاب رواية عن أحمد لان الذي قالوه غير موجود في الاخبار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « الأذنان من الرأس » رواه ابن ماجه وروت الريم بنت معوذ والمقدام بن معد يكرب أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه مرة واحدة رواه أبو داود

وجه الاول ماروي عن ابن عمر ، وقد ذهب الزهري الى أنهما من الوجه وقال الشعبي ما قبل منها من الوجه وظاهرهما من الرأس ، وقال الشافعي وأبو ثور ليستا من الرأس ولا من الوجه ففي أفرادهما بما جديد خروج من الخلاف فكان اولى فان مسحهما بماء الرأس أجزأه لما ذكرناه من الحديث (مسألة) قال (والمسئلة الثانية والثالثة) وذلك لما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ توشأ

مرة واحدة والتفصيل بحكم به على الاجمال ويكون تفسيراً له ولا يعارض به كالتخاص مع العام ، وقياسهم منقوض بالتيميم (فان قيل) يجوز أن يكون النبي ﷺ قد مسح مرة ليبين الجواز ومسح ثلاثاً ليبين الافضل كما فعل في الغسل فنقل الامر ان قلنا صحيحاً من غير تعارض بين الروايات (قلنا) قول الراوي : هذا طهور رسول الله ﷺ . يدل على أنه طهوره على الدوام . ولان الصحابة رضي الله عنهم إنما ذكروا صفة وضوء رسول الله ﷺ لتعريف سائلهم ومن حضرهم كيفية وضوئه في دوامه فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى لم يطلقوا هذا الاطلاق الذي يفهم منه أنهم لم يشاهدوا غيره لان ذلك يكون تدليلاً وإيهاماً بغير الصواب فلا يظن ذلك بهم وتعين حمل حال الراوي لغير الصحيح على الغلط لا غير ولان الرواة اذا رووا حديثاً واحداً عن شخص واحد فاتفق الحفظ منهم على صفة وخالفهم فيها واحد حكموا عليه بالغلط وان كان ثقة حافظاً فكيف اذا لم يكن معروفاً بذلك

(فصل) اذا وصل الماء الى بشرة الرأس ولم يمسح على الشعر لم يجزئه لان الفرض انتقل اليه فلم يجز مسح غيره كالماء الى باطن الحبة ولم يغسل ظاهرها ، وان نزل شعره عن منابت شعر الرأس فمسح على النازل من منابته لم يجزئه لان الرأس ما ترأس وعلا . ولو رد هذا النازل وعقده على رأسه لم يجزئه

ثلاثاً ثلاثاً رواه الامام أحمد والترمذي وقال هذا أحسن شيء في الباب وأصح وليس ذلك بواجب لما روى ابن عباس قال توشأ النبي ﷺ مرة مرة رواه البخاري وعن أبي بن كعب أن النبي ﷺ دعا بماء فتوشأ مرة فقال « هذا وظيفة الوضوء » أو قال - وضوء من لم يتوشأ لم يقبل الله له صلاة » ثم توشأ مرتين ثم قال « هذا وضوء من توشأ أعطاه الله كفاً من الاجر » ثم توشأ ثلاثاً ثلاثاً فقال « هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي » رواه ابن ماجه

(باب فروض الوضوء وصحته)

(وفروضه ستة - غسل الوجه) وهو فرض بالاجماع والاصل فيه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية

(مسألة) قال (والفم والانف منه) لدخولهما في حده على ما يأتي :

(مسألة) قال (وغسل اليدين) وهو الفرض الثاني لقوله تعالى (وأيديكم الى المرافق)

(مسألة) قال (ومسح الرأس) وهو الفرض الثالث (وغسل الرجلين) وهو الفرض الرابع لقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) لانهم خلافاً بين العلماء في وجوب غسل الوجه واليدين لما ذكرنا من النص ، وكذلك مسح الرأس واجب بالاجماع في الجملة مع اختلاف الناس في قدر الواجب منه ، فأما غسل الرجلين فهو فرض في قول أكثر أهل العلم ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، وروى عن علي أنه مسح على نعليه وقدميه ثم دخل المسجد ثم خلع نعليه ثم صلى ، وحكي عن ابن عباس أنه قال ما أجدي كتاب الله الاغسلتين ومسحتين وحكي عن الشعبي

المسح عليه لانه ليس من الرأس وإنما هو نازل رده إلى أعلاه ، ولو نزل عن منبته ولم ينزل عن محل الفرض فسح عليه أجزأه لانه شعر على محل الفرض فأشبهه القائم على محله ولان هذا لا بد منه لكل ذي شعر . ولو خضب رأسه بما يستوره أو طينه لم يجزئه المسح على الخضب والطين نص عليه في الخضب لانه لم يمسح على محل الفرض فأشبهه ما لو ترك على رأسه خرقه فسح عليها ، والله أعلم

(فصل) ومسح رأسه بما جديده غير ما فصل عن ذراعيه وهو قول أبي حنيفة والشافعي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم قاله الترمذي . وجوزوه الحسن وعروة والاوزاعي لما ذكرنا من حديث عثمان ، ويتخرج لنا مثل ذلك إذا قلنا المستعمل لا يخرج عن طهوريته سيما الفسلة الثانية والثالثة

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه بما غير فضل يديه وكذلك حكى علي ومعاوية رواه أبو داود قال الترمذي وقد روي من وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديداً ولان البلل الباقي في يده مستعمل فلا يجزي . المسح به كما لو فصله في إناء ثم استعمله

(فصل) فان غسل رأسه بدل مسحه فعلى وجهين (أحدهما) لا يجزئه لان الله تعالى أمر بالمسح والنبي صلى الله عليه وسلم مسح وأمر بالمسح ولانه أحد نوعي الطهارة فلم يجزي . عن النوع الآخر كالمسح عن الفسل (والثاني) يجزي . لانه لو كان جنباً فانغمس في ماء ينوي الطهارة تبين أجزأه مع عدم المسح فكذلك اذا كان الحدث الأصغر منفرداً ولان في صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال الوضوء بمسوحان ومغسولان فالمسوحان بسقطان في التيمم وعن أنس بن مالك أنه ذكر له قول الحجاج اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما واخلوا بين الأصابع فإنه ليس شي من ابن آدم أقرب إلى الخبث من قدميه فقال أنس صدق الله وكذب الحجاج وتلاهذه الآية (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) وحكي عن ابن جريئة أنه قال هو مخير بين المسح والغسل ولم نعلم أحداً من أهل العلم قال يجوز مسح الرجلين غير من ذكرنا واحتجوا بظاهر الآية ، وبما روى ابن عباس قال توضأ النبي ﷺ فأدخل يده في الإناء فتمضمض واستنشق مرة واحدة ثم أدخل يده فصب على وجهه مرة واحدة وصب على يديه مرة مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة ثم أخذ كفاً من ماء فرش على قدميه وهو منتعل ، رواه سعيد ، وروى سعيد عن هشيم أنبأنا يعلى بن عطاء عن أبيه قال أخبرني أوس بن أرس التقي أنه رأى النبي ﷺ أتى كظامة قوم بالطائف فتوضأ ومسح على قدميه قال هشيم كان هذا في أول الاسلام

ولنا أن عبد الله بن زيد وعثمان وصفا وضوء النبي ﷺ وقالوا فضل قدميه وفي حديث عثمان ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً متفق عليه وحكى علي وضوء رسول الله ﷺ فقال ثم غسل رجليه إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً وعن عمر رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر من قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال « ارجع فاحسن وضوءك » فرجع ثم صلى رواء مسلم وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ رأى قوماً يتوضئون وأعقابهم تلوح فقال « ويل للاعقاب من النار » رواه مسلم . وقد ذكرنا أمر النبي ﷺ بالتحليل وأنه كان يترك أصابعه

وسلم انه غسل وجهه ويديه ثم افرغ على رأسه ولم يذكر مسحاً ولان الغسل أبلغ من المسح فإذا أتى به ينبغي أن يجزئه كما لو اغتسل بنوي به الوضوء ، وهذا فيما إذا لم يربده على رأسه فأما إن أمره يده على رأسه مع الغسل أو بعده أجزاء لانه قد أتى بالمسح . وقد روي عن معاوية انه توضأ للنامس كما رأى النبي ﷺ توضأ فلما بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد بقطر . ثم مسح من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه رواه ابو داود . ولو حصل على رأسه ماء المطر أو صب عليه انسان ثم مسح عليه يقصد بذلك الطهارة أو كان قد صمد للمطر أجزاء ، وإن حصل الماء على رأسه من غير قصد أجزاء أيضاً لان حصول الماء على رأسه بغير قصد لم يؤثر في الماء ، فتي وضع يده على ذلك البلل ومسح به فقد مسح بماء غير مستعمل فصحت طهارته كما لو حصل بقصده ، فإن لم يمسح بيده وقلنا ان الغسل يقوم مقام المسح نظرنا فان قصد حصول الماء على رأسه أجزاء إذا جرى الماء عليه وإلا لم يجزئه وإن قلنا لا يجزئ الغسل عن المسح لم يجزئه بحال^(١) (فصل) وإن مسح رأسه بخرقه مبلولة أو خشبة أجزاء في أحد الوجهين لان الله تعالى أمر بالمسح وقد فعله فأجزاء كما لو مسح بيده أو بيد غيره ولان مسحه بيده غير مشروط بدليل مالمسحه بيد غيره (والثاني) لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بيده ، وإن وضع على رأسه خرقه مبلولة فابتل بها رأسه أو وضع خرقه ثم بلها حتى ابتل شعره لم يجزئه لان ذلك ليس بمسح ولا غسل ، ويحتمل أن يجزئه لانه بل شعره قاصداً للوضوء فأجزاء كما لو غسله وإن مسح بأصبع أو أصبعين أجزاء بخنصره بعض العرك وهذا كله يدل على وجوب الغسل لان المسح لا يحتاج الى الاستيعاب والعرك ، وأما الآية فقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقرأ (وأرجلكم) قال عاد الى الغسل وروي ذلك عن علي وابن مسعود والشعبي قراءتها كذلك وهي قراءة بن عاصم فتكون معطوفة على اليدين ومن قرأ بالجر فلام مجاورة كقوله تعالى (إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم) جراً ألياً وهو صفة للعذاب على المجاورة . وقول الشاعر :

فظل طهارة اللحم من بين منضج صنيف شواء أو قدير معجل

فجر قديراً مع العطف للمجاورة . وإذا احتمل الأمرين وجب الرجوع إلى فعل رسول الله ﷺ لانه مبين بين بفعله نارة وبقوله أخرى ويدل على صحة هذا قول النبي ﷺ في حديث عمرو بن عبسة ثم غسل رجله كما أمره الله ثبت بهذا ان الله تعالى إنما أمره بالغسل لا بالمسح ويحتمل انه أراد بالمسح الغسل الخفيف ، قال أبو علي الفارسي : العرب تسمي خفيف الغسل مسحاً فيقولون تمسحت للصلاة أي توضأت ، فإن قيل فخطئه على الرأس يدل على انه أراد حقيقة المسح ، قلنا قد اقترقا من وجوه (أحدها) ان المسح في الرأس بشرق غسله والرجلان بخلاف ذلك فهما أشبه بالغسولات (الثاني) انهما محدودان بحد ينتهي اليه أشبه اليدين (الثالث) انهما معرضتان للخبث لكونهما يوطأ بهما على الارض ، وأما حديث أوس بن أوس فيحمل على انه أراد الغسل الخفيف وكذلك حديث ابن عباس وكذلك قال أخذ ملء كف من ماء فرش على قدميه والمسح يكون بالبلل لا برش الماء والله أعلم

(١) أجزأ مجزئ
مهموز يجوز تسهيله
بان يقال اجزى
يجزى وهو معهود من
الفقهاء ولا ندرى هل
الاصل هنا التزام أحد
الوجهين والاختلاف
من الناسخ ام لا
فيه انه كان
متعللاً ولو غسل لخلع
فعلية والحق ان هذه
تاويلات وان المسح
ثابت بقراءة بقرائة
عمل بها بعض المفسرين
وان مشقة غسل
الرجلين قد تكون
أشد من مشقة غسل
الرأس ولا سيما في
السفر وان الغسل في
المصر الاول كان
يقضي الوحل لان
أرض المسجد كانت
راباً وكذا ما حولها
واما في زماننا فالتسل
هو الذي تحصل به
حكمة الوضوء وهي
التنظافة على اقل وجه
وهو احوط لعدم
الخلافا فيه

إذا مسح بهما ما يجب مسحه كله وقتل محمد بن الحكم عن احمد انه لا يجزئه ، قال القاضي هذا معمول على وجوب الاستيعاب فانه لا يمكنه استيعاب الرأس بأصبعه فأما إن استوعبه أجزأه لانه مسح ببعض يده أشبه مسحه بكفه (فصل) والاذنان من الرأس بقياس المذهب وجوب مسحهما مع مسحه وقال الخلال كلهم حكوا عن أبي عبد الله فيمن ترك مسحهما عامداً أو ناسياً انه يجزئه وذلك لانهما تبع للرأس لا يفهم من اطلاق اسم الرأس دخولهما فيه ولا يشبهان بقية أجزاء الرأس ولذلك لم يجزئه مسحهما عن مسحه عند من اجتزأ مسح بعضه والاولى مسحهما معه لان النبي ﷺ مسحهما مع رأسه فروت الريع أنها رأت النبي ﷺ مسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة . وروى ابن عباس أن النبي ﷺ مسح رأسه وأذنيه ظاهرها وباطنهما وقال الترمذي حديث ابن عباس وحديث الريع صحيحان وروى المقدم بن مهدي كرب أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه وأدخل أصبعيه في صماخي أذنيه رواه ابو داود فيستحب أن يدخل سبابتيه في صماخي أذنيه ويمسح ظاهر أذنيه بإبهاميه ولا يجب مسح ما استتر بالعضايف لان الرأس الذي هو الاصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر . والاذن أولى

(مسئلة) قال (والترتيب على ما ذكر الله تعالى) وهو الفرض الخامس وجملة ذلك ان الترتيب في الوضوء كما ذكر الله تعالى واجب في قول احمد ، قال شيخنا لم أر عنه فيه اختلافاً وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وإبي عبيد وإسحاق وحكى ابو الخطاب عن أحمد رواية أخرى انه غير واجب وهو مذهب مالك والثوري وأصحاب الرأي واختاره ابن المنذر لأن الله تعالى أمر ب غسل الاعضاء وعطف بعضها على بعض بواو الجمع وهي لا تقتضي الترتيب فكيفما غسل كان ممثلاً ، وروي عن علي انه قال : ما أبالي اذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت . وعن ابن مسعود لا بأس ان تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء ، ووجه الاول ان في الآية قرينة تدل على الترتيب فانه ادخل ممسوحاً بين مفسولين وقطع النظير عن نظيره والعرب لاتفعل ذلك إلا لفائدة والفائدة هي الترتيب . فان قيل فائدته استحباب الترتيب قلنا الآية ماسيقت إلا لبيان الواجب ولهذا لم تذكر السنن فيها ولانه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به ولان كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى وتوضاً مرتباً وقال «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» أي بمثله وقولهم إن الواو لا تقتضي الترتيب ممنوع فقد اقتضت الترتيب في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) وما روي عن علي قال احمد انما عني به اليسرى قبل اليمنى لان مخرجهما في الكتاب واحد وبروي الامام احمد باسناده ان علياً سئل فقيل له أحدنا يستعجل فيفضل شيئاً قبل شيء فقال لا حتى يكون كما أمر الله تعالى وروايتهم عن ابن مسعود لا تعرف لها أصلاً ، فأما ترتيب اليمنى على اليسرى فلا يجب بالاجماع حكاه ابن المنذر لان الله تعالى ذكر مخرجه واحداً فقال (وأيديكم وأرجلكم) وكذلك الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والفقهاء يعدون اليدين عضواً والرجلين عضواً ولا يجب الترتيب بين العضو الواحد والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (وغسل الرجلين الى الكعنين وهما المظلمان الناثان)

غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم ، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، وروي عن علي أنه مسح على نعليه وقدميه ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى ، وحكي عن ابن عباس أنه قال ما أجد في كتاب الله إلا غسلتين ومسحتين وروي عن أنس بن مالك أنه ذكر له قول الحجاج اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما واخلوا ما بين الأصابع فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب الى الخبث من قدميه فقال أنس صدق الله وكذب الحجاج وتلاهذه الآية (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعنين) وحكي عن الشعبي أنه قال: الوضوء مفسولان وممسوحان فالمسوحان يسقطان في التيمم . ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين

(فصل) فإن نكس وضوءه فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه لم يحسب بما غسله ، قبله وإن بدأ برجليه وختم بوجهه لم يصح إلا غسل وجهه ، وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوءه إذا كان متقارباً يحصل له من كل مرة غسل عضو ومذهب الشافعي نحو هذا ولو غسل أعضائه دفعة واحدة لم يصح إلا غسل وجهه وإن انغمس في ماء جار فلم ير على أعضائه إلا جرية واحدة فكذلك وإن مر عليه أربع جريات وقلنا الفصل يجزي . عن المسح أجزاء كما لو توضأ أربع مرات ، وإن كان الماء راكداً فقال بعض أصحابنا إذا أخرج وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم خرج من الماء أجزاء لأن الحدث إنما يرتفع بانفصال الماء عن العضو . ونص أحمد في رجل أراد الوضوء فاغتمس في الماء ثم خرج من الماء فعليه مسح رأسه وغسل رجليه وهذا يدل على أن الماء إذا كان جارياً فمرت عليه جرية واحدة أنه يجزئ مسح رأسه ثم يغسل رجليه . وإن اجتمع الحدثان سقط الترتيب والموالاة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قال (والموالاة على إحدى الروايتين) الموالاة هي الشرط السادس وفيها روايتان (أحدهما) هي واجبة نص عليها أحمد في مواضع وهو قول الأوزاعي وقتادة وأحمد قولي الشافعي ، قال القاضي وفيها رواية أخرى أنها غير واجبة وهو قول النخعي والحسن والثوري وأصحاب الرأي والقول الثاني لشافعي واختاره ابن المنذر لأن المأمور به غسل الأعضاء فكيفما غسل فقد أتى بالمأمور به ، وقد ثبت أن ابن عمر توضأ بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ثم دعي لجنائز فمسح على خفيه ثم صلى عليها ولأنها إحدى الطهارتين فلم تجب فيها الموالاة كالكبرى . وقال مالك إن تعدد التفريق بطل والا فلا .

وجه الأولى ما روى عمر أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قدمه لمعة لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة رواه أبو داود ^(١) ولو لم تجب الموالاة لأجزأه غسل المعة حسب ولائها عبادة يفسدها الحدث فاشتراطها الموالاة كالصلاة والآية دللت على وجوب الفصل وبين النبي ﷺ كيفيته بفعله فإنه لم ينقل عنه أنه توضأ الا متواليًا وغسل الجنابة بمنزلة العضو الواحد ، وحكي بعض أصحابنا فيه منعاً ذكره الشيخ أبو الفرج وفعل ابن عمر ليس فيه دليل على أنه أدخل بالموالاة المشترطة

(١) راجع حديث عمر عند مسلم في أول ص ١٢٣ من المفني

غير من ذكرنا إلا ما حكى عن ابن جرير أنه قال : هو مخير بين المسح والغسل واحتج بظاهر الآية وبما روى ابن عباس قال توضع النبي ﷺ وأدخل يده في الاناء فضمض واستنشق مرة واحدة ثم أدخل يده فصب على وجهه مرة واحدة وصب على يديه مرة واحدة ، ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة ، ثم أخذ ملء كف من ماء فرش على قدميه وهو منتعل رواه سعيد ، وقال أيضاً حدثنا هشيم أخبرنا يعلى بن عطاء عن أبيه قال أخبرني أوس بن أبي أوس الثقفي أنه رأى النبي ﷺ أتى كظامه قوم بالطائف فتوضأ ومسح على قدميه . قال هشيم كان هذا في أول الإسلام

ولنا أن عبد الله بن زيد وعثمان حكيا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : فغسل قدميه وفي حديث عثمان ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً متفق عليه . وفي لفظ ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً ثم غسل اليسرى مثل ذلك . وعن علي أنه حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم

(مسئلة) قال (وهو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله) في الزمان المتعدل ولا اعتبار بالزمن الحار الذي يسرع فيه النشاف ولا بالزمن البارد الذي يبطي فيه ، ولا يعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة ، وقال ابن عقيل التفريق المبطل في احدي الروايتين ما يفحش في العادة لأنه لم يحد في الشرع فرجع فيه إلى العادة كالأحرار والتفرق في البيع

(فصل) فإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله بفرض في الطهارة أو سنة لم يبطل كما لو طول أركان الصلاة ، وإن كان لوسوسة تلاحقه فكذلك ويحتمل أن يبطل الوضوء لانه غير مفروض ولا مسنون وإن كان ذلك لعبث أو شيء زائد على المسنون وأشباهه عد تفرقاً

(مسئلة) قال (والنية شرط لطهارة الحدث كله) الغسل والوضوء والتيمم ، والنية هي القصد يقال نواك الله بخير أي قصدك ومحلبها القلب لان محل القصد القلب فمتى اعتقد بقلبه أجراً وإن لم يلفظ بلسانه ، وإن لفظ بلسانه ولم يقصد بقلبه لم يجزه ، ولو سبق لسانه إلى غير ما اعتقده لم يمنح صحة ما قصده بقلبه . ولا خلاف في المذهب في اشتراط النية لما ذكرنا ، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول مالك وربيعة والليث والشافعي واسحاق وأبي عبيد وابن المنذر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي تشترط النية في التيمم دون طهارة الماء لان الله تعالى قال (اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية ولم يذكر النية ولو كانت شرطاً لذكرها ، ولان مقتضى الامر حصول الاجزاء بفعل المأمور به فتقتضي الآية حصول الاجزاء بما تضمنته لأنها طهارة بالماء فلم تقتصر إلى النية كغسل النجاسة

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « أنا الاعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » متفق عليه فنفي أن يكون له عمل شرعي بدون النية ، ولأنها طهارة عن حدث فلم تصح بغير نية كالتييمم فأما الآية فهي حجة لنا فان قوله (اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي الصلاة كما يقال اذا قميت الأمير فترجل أي له ، وقولهم لو كانت النية شرطاً لذكرها ، قلنا إنما ذكرنا لكان ولم يذكر الشرط لكانية التيمم ، وقولهم مقتضى الامر حصول الاجزاء به قلنا بل مقتضاه وجوب الفعل ولا يمنع أن

فقال ثم غسل رجليه الى الكعبين ثلاثا ثلاثا وكذلك قالت الربيع بنت معوذ والبراء بن عازب وعبد الله بن عمر رواه سعيد وغيره. وعن عمر رضي الله عنه أن رجلا نوحاً فترك موضع ظفر من قدمه فابصره النبي ﷺ فقال «ارجع فاحسن وضوءك» فرجع فتوضأ ثم صلى رواه مسلم، وفي لفظ أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء. والصلاة رواه أبو داود والاثرم قال الاثرم ذكر أبو عبد الله اسناد هذا الحديث قلت له اسناد جيد؟ قال نعم. وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ رأى قوما يتوضؤون وأعقابهم تلوح فقال «ويل للأعقاب من النار» وعن عائشة وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال «ويل للأعقاب من النار» رواه مسلم^(١) وقد ذكرنا أمر النبي ﷺ بتخليل الأصابع وأنه كان يعرك أصابعه بخنصره بعض العرك وهذا كله يدل على وجوب الغسل فان الممسوح لا يحتاج الى الاستيعاب والعرك. وأما الآية فقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقرأ (وأرجلكم) قال عاد الى الغسل. وروى عن علي وابن مسعود والشعبي أنهم كانوا يشترط له شرط آخر كآية التيميم. وقولهم إنها طهارة قلنا إلا أنها عبادة والعبادة لا تكون الامنية كالصلاة لانها قربة الى الله تعالى وطاعة وامثال أمر ولا يحصل ذلك بشير نية

(١) بل رواه الجماعة كلهم ولكن اقرده مسلم دون البخاري بقول الراوي : واعقابهم تلوح لم يمسها الماء

(مسئلة) قال (وهي أن يقصد رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح إلا بها)

متى قصد بطهارته رفع الحدث وهو إزالة المانع مما يفترق الى الطهارة أو قصد بطهارته الصلاة والطواف ومس المصحف أو قصد الجنب بالغسل البت في المسجد صحت طهارته عند القائلين باشتراط النية لانهم بينهم فيه اختلافاً، فان نوى التبرد وما لا تشرع له الطهارة كالاكل والبيع ولم ينو الطهارة لم يرتفع حدثه لانه لم ينو الطهارة ولا ما يتضمن نيتها فأشبه من لم يقصد شيئاً وان نوى الطهارة مع ذلك صحت الطهارة لانه نوى الطهارة وضم اليها ما لا ينافيه فلم يؤثر كما لو نوى بالصلاة والطاعة والخلاص من خصمه

(مسئلة) قال (فان نوى ما تنس له الطهارة أو التجديد فهل يرتفع حدثه؟ على روايتين)

وجملته اذا نوى ما تشرع له الطهارة ولا تشترط كقراءة القرآن والاذان والنوم أو نوى التجديد ثم بان أنه كان محدثاً فيه روايتان (إحداها) لا تصح طهارته لانه لم ينو رفع الحدث ولا ما يتضمنه أشبه ما لو نوى التبرد (والثانية) تصح طهارته وهي أصح لانه نوى طهارة شرعية فينبغي أن تحصل له الخبر ولانه بشرع له فعل هذا وهو غير محدث وقد نوى ذلك فينبغي أن يحصل ولانه نوى شيئاً من ضرورته صحة الطهارة وهو الفضيلة الحاصلة لمن فعل ذلك على طهارة، فان قيل يبطل بما اذا نوى بطهارته ما لا تشرع له الطهارة قلنا ان نوى طهارة شرعية مثل من قصد الاكل وهو على طهارة شرعية أو قصد أن لا يزال على وضوء فهي كسئلتنا تصح طهارته. وان قصد نظافة أعضائه من وسخ أو غيره لم تصح طهارته لانه لم يقصدها، وان نوى وضوءاً مطلقاً أو طهارة مطلقاً ففيه وجهان (أحدهما) يصح لان الوضوء والطهارة عند الاطلاق ينصرفان الى المشروع فيكون ناوياً لطهارة شرعية (والوجه الثاني) لا يصح لانه قصد ما يباح بدون طهارة أشبه قصد الاكل ولان الطهارة تنقسم الى مشروع

يقرءونها كذلك وروى ذلك كله سعيد ، وعي قراءة جماعة من القراء منهم ابن عامر فتكون معطوفة على اليدين في الغسل ومن قرأها بالجرب فلامجاورة كما قال وأنشدوا :

كأن ثيبرا في عرائن وبه كبير أناس في بجاد مزمل

وأنشد :

فظل طهارة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدبر معجل
جر قديراً مع العطف المجاورة وفي كتاب الله تعالى (إني أخاف عليكم عذاب يوم اليم) جر أليما
وهو صفة العذاب المنصوب لمجاورته المجرور وتقول العرب : جعر ضب خرب. وإذا كان الامر فيها
محملاً وجب الرجوع إلى بيان النبي ﷺ ويدل على صحة هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم في
حديث عمرو بن عبسة ثم غسل رجليه كما أمره الله عز وجل فثبت بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم
أما أمر بالغسل لا بالمسح ويحتمل أنه أراد بالمسح الغسل الخفيف قال أبو علي الفارسي : العرب

وغيره فلم تصح مع التردد والطهارة المطلقة منها ما لا يرفع الحدث كالطهارة من النجاسة

(مسئلة) (وان نوى غسلا مسنوناً فلم يجزي. عن الواجب؟ على وجهين) مضى توجيهها

(مسئلة) (وان اجتمعت أحداث توجب الوضوء أو الغسل فنوى بطهارته أحداهما فلم يرتفع سائرهما؟
على وجهين) أحدهما لا يرتفع الا مانواه قاله أبو بكر لانه لم ينو أشبه اذا لم ينو شيئاً ، وقال القاضي
يرتفع لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع بعضها ارتفع جميعها كما لو نوى رفع الحدث ، وان نوى صلاة
واحدة ففلا أوفرضا لا يصلي غيرها ارتفع حدثه ويصلي ماشاء لان الحدث اذا ارتفع لم يعد الاسبب
جديد ونية الصلاة تضمنت رفع الحدث

(مسئلة) (ويجب تقديم النية على أول واجبات الطهارة) لانها شرط لها فيعتبر وجودها في جميعها
وأول واجباتها المضمضة أو التسمية على ما ذكرنا من الخلاف. فان وجد شيء من واجبات الطهارة قبل
النية لم يعتد به فان غسل الكفين بغير نية فهو كمن لم يغسلهما (ويستحب تقديمها على مسنوناتها) فيقدمها
على غسل الكفين لتشمل مفروض الوضوء ومسنونه. فان غسل الكفين بغير نية فهو كمن لم يغسلهما
(مسئلة) (واستصحاب ذكرها في جميعها وان استصحب حكمها أجزاء) وجملة أنه يستحب

استصحاب ذكر النية الى آخر طهارته لتكون أفعاله مقترنة بالنية فان استصحب حكمها أجزاء ، ومعنى
استصحاب حكمها أن لا ينوي قطعها فان عزبت عن خاطره لم يؤثر في قطعها كالصلاة والصيام ، ويجوز
تقديم النية على الطهارة بالزمان اليسير قياساً على الصلاة ، فان قطع النية في أثناء طهارته وفسخها مثل
أن ينوي أن لا يتم طهارته فقال ابن عقيل تبطل الطهارة من أصلها لانها تبطل بالبطالات أشبهت
الصلاة وقال شيخنا لا يبطل ما مضى من طهارته لانه وقع صحيحاً أشبه ما لو نوى قطعها بعد الفراغ
من الوضوء وما غسله من أعضائه بعد قطع النية لا يعتد به فان أعاد غسله بنية أخرى قبل طول
الفصل صحت طهارته . وان طال الفصل انبني على وجوب الموالاة ، فأما إن غسل بعض أعضائه بنية

نسي خفيف الغسل مسحاً فيقولون تمسحت بقصاصة أي توضأت وقال أبو زيد الانصاري نحو ذلك. وتحديد بالكهين دليل على أنه أراد الغسل فإن المسح ليس بمحدود (فان قيل) فمطعمه على الرأس دليل على أنه أراد حقيقة المسح قلنا قد اقترقا من وجوه (أحدها) ان الممسوح في الرأس شعر يشق غسله والرجلان بخلاف ذلك فهما أشبه بالمسحولات (والثاني) انها محدودان بمحد ينتهي اليه فأشبهها باليدين (والثالث) انها معرضتان للخبث لكونها يوطأ بهما على الأرض بخلاف الرأس. وأما حديث أوس أن النبي ﷺ مسح على قدميه فلما أراد ان يغسل الخفيف وكذلك حديث ابن عباس ولذلك قال أخذ ملء كف من ماء فرش على قدميه والمسح يكون بالليل لا برش الماء.

فأما قول الحرق: وهما العظامان الناتئان فأراد ان الكهين هما اللذان في أسفل الساق من جانبي القدم وحكي عن محمد بن الحسن انه قال هما في مشط القدم وهو مقعد الشراك من الرجل دليل انه قال إلى الكهين فيدل على أن في الرجلين كهين لا غير، ولو أراد ما ذكرتموه كانت كهاب الرجلين أربعة فان لكل الوضوء وبعضها بنية التبرد ثم أعاد غسل ما نوى به التبرد بنية الوضوء قبل طول الفصل أجزاءه والا ابتنى على وجوب الموالاة وجهاً واحداً، فان فسح النية بعد الفراغ منها لم تبطل كالصلاة ويحتمل أن تبطل لان الطهارة تبطل بالحدث بعد فراغها بخلاف الصلاة.

(فصل) إذا شك في النية أثناء الطهارة لزمه استئنافها كالوشك في نية الصلاة وهو فيها لان النية هي القصد فتى علم أنه جاء ليتوضأ أو أراد فعل الوضوء مقارنة له أو سابقاً عليه قريباً منه فقد وجدت النية. فتى شك في وجود ذلك في أثناء طهارته لم يصح ماضى منها وهكذا إن شك في غسل عضو أو مسح رأسه حكاه حكم من لم يأت به لان الأصل عدمه إلا أن يكون وهما كالوسواس فلا يلتفت اليه. وان شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة لم يلتفت اليه لانه شك في العبادة بعد فراغه منها أشبه الشك في شرط الصلاة، ويحتمل أن تبطل لان حكمها باق بدليل انها تبطل بمبطلاتها بخلاف الصلاة. والاول أصح لانها كانت محكوماً بصحتها فلا يزول ذلك بالشك كالوشك في وجود الحدث والله أعلم.

(فصل) فان وضأ غيره أو بمنه اعتبرت النية من المتوضي دون المتوضي. لانه مخاطب بالوضوء والمتوضي. آله له فهو كحامل الماء اليه، وإن توضأ وصلى صلاة ثم أحدث وتوضأ وصلى أخرى ثم علم انه ترك واجبا في أحد الوضوءين لزمه إعادة الوضوء والصلايتين.

(فصل) (وصفة الوضوء أن ينوي ثم يسمي ثم يغسل يديه ثلاثاً) هذه صفة الوضوء الكامل ووجه ما ذكرنا (ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً من غرفة وان شاء من ثلاث وان شاء من ست) المتمضمضة إدارة الماء في الفم والاستنشاق اجتذاب الماء بالنفس الى باطن الأنف. والاستنثار مستحب وهو اخراج الماء من الأنف وقد يعبر بالاستنثار عن الاستنشاق لكونه من لوازمه ولا يجب إدارة الماء في جميع الفم ولا ايصال الماء الى جميع باطن الأنف وانما ذلك مبالغة مستحبة وقد ذكرناها، فان جعل الماء في فيه ينوي رفع الحدث الأصغر ثم ذكر أنه جنب فتوى رفع الحدثين ارتفاعاً لان الماء انما يثبت

قدم كمين . ولنا أن الكعاب المشهورة في العرف هي التي ذكرناها . قال أبو عبيد الكعب الذي في أصل القدم انتهى الساق إليه بمنزلة كعاب القنا كل عند منها يسمى كعبا . وقد روى أبو القاسم الخطلي عن النعمان بن بشير قال كان أحدهما يلزق كعبه بكعب صاحبه في الصلاة ومنكبه بمنكبه صاحبه رواه الخلال وقاله البخاري . وروي أن قريشا كانت ترمي كعبي رسول الله ﷺ من وراءه حتى تدميها . ومشط القدم أمامه وقوله (إلى الكمين) حجة لنا فإنه أراد كل رجل تفصل إلى الكمين إذ لو أراد كعاب جميع الأرجل لقال الكعاب كما قال (وأيديكم إلى المرافق)

(فصل) ويلزمه ادخال الكمين في الفصل كقولنا في المرافق فيما مضى

(مسألة) قال (ويأتي بالطهارة عضوا بعد عضو كما أمر الله تعالى)

وحجة ذلك أن الترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند أحد لم أر عنه فيه اختلافاً وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وحكي أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد أنه غير واجب وهذا مذهب مالك والثوري وأصحاب الرأي وروي أيضاً عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن ، وروي عن علي ومكحول والنخعي والزهري والازاعي فيمن نسي مسح رأسه فرأى في لحيته بللاً مسح رأسه به ولم يأمره بإعادة غسل رجله واختاره ابن المنذر لأن الله تعالى أمر بفصل الأعضاء وعطف بعضها على بعض يواو الجمع

له حكم الاستعمال بعد الانفصال ، ولو لبث الماء في فيه حتى تغير بما يتحلل من ريقه لم يمنع لأن التغير في محل الإزالة لا يمنع كإلغاء الماء على عضوه بعجين عليه

(فصل) ويستحب أن يتمضمض ويستنشق يمينه ثم يستنثر بيساره لما روي عن عثمان أنه توضأ فدعا بما ففصل يده ثم غرف يمينه ثم رفعها إلى فيه فتمضمض واستنشق بكف واحدة واستنثر بيسار فعل ذلك ثلاثاً ثم ذكر سائر الوضوء ثم قال إن النبي ﷺ توضأ لنا كما توضأت لكم . رواه سعيد ، وهو مخير بين أن يتمضمض ويستنشق بغرفة أو بثلاث أو بست لما ذكرنا من حديث عثمان ، وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسئل أبا أحب اليك المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة أو كل واحدة منها على حدة ؟ قال بغرفة واحدة ، وفي حديث عبد الله بن أبي يزيد تمضمض واستنثر ثلاثاً من غرفة واحدة رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه أنه توضأ فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحدة وقال هذا وضوء نبيكم ﷺ من المسند ، وفي لفظ أنه مضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات متفق عليه وفي حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق رواه أبو داود ولأن الكيفية في الفصل غير واجبة ولا يجب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وبين الوجه لانهما من جهته لكن يستحب أن يبدأ بهما لأن الدين وصفوا وضوء النبي ﷺ ذكروا أنه بدأ بهما الا شيئاً نادراً ، وهل يجب الترتيب بينهما وبين سائر الأعضاء ؟ على روايتين (أحدهما) يجب لانهما من الوجه فوجب غسلهما قبل البدين كسائرهما (والثانية) لا يجب بل لو تركهما وصلى تمضمض واستنشاق وأعاد الصلاة ولم

وهي لا تقتضي الترتيب فكيفما غسل كان ممثلاً. وروى عن علي وابن مسعود ما بالي بأي أعضائي بدأت، وقال ابن مسعود لا بأس أن تبدأ برجليك قبل بديك في الوضوء.

ولنا أن في الآية قرينة تدل على أنه أريد بها الترتيب فإنه أدخل ممسوحاً بين مفسولين والعرب لا تقطع النظير عن نظيره إلا لفائدة والفائدة ههنا الترتيب (فان قيل) فأندته استعجاب الترتيب (قلنا) الآية ما سبقت إلا لبيان الواجب ولهذا لم يذكر فيها شيئاً من السنن ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به والامر يقتضي الوجوب ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى: وتوضأ مرتباً وقال «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» أي بمثله وما روى عن علي وابن مسعود قال أحمد إنما عنا به اليسرى قبل اليمنى لأن مخرجها من الكتاب واحد. ثم قال أحمد حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه أن علياً سئل فقيل له أحدنا يستعمل في غسل شيئاً قبل شيء قال لا حتى يكون كما أمر الله تعالى. والرواية الأخرى عن ابن مسعود ولا يعرف لها أصل

بعد الوضوء لما روى المقدم بن معديكرب أن رسول الله ﷺ أتى بوضوء فغسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق رواه أبو داود، قال أصحابنا وهل يسميان فرضاً إذا قلنا بوجوبهما على روايتين وهو مبني على اختلاف الروايتين في الواجب هل يسمى فرضاً أم لا والصحيح تسميته فرضاً فيسميان فرضاً والله أعلم

(مسئلة) قال (وهما واجبان في الطهارتين وعنه أن الاستنشاق وحده واجب وعنه أنهما واجبان في الكبرى دون الصغرى) وجملة ذلك أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين الغسل والوضوء جميعاً لأن غسل الوجه فيهما واجب وهما من الوجه. هذا المشهور في المذهب وهو قول ابن المبارك وابن أبي ليلى وإسحاق، وروى عن أحمد أن الاستنشاق وحده واجب في الطهارتين ذكر القاضي ذلك في المجرد رواية واحدة وبه قال أبو عبيد وأبو ثور قال ابن المنذر لأن النبي ﷺ قال «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه» ثم لينثر «متفق عليه» ولمسلم «من توضأ فليستنشق» أمر والامر يقتضي الوجوب ولأن الأنف لا يزال مفتوحاً وليس له غطاء يستتره بخلاف الفم، وقال غير القاضي من أصحابنا عن أحمد رواية أخرى أنهم واجبان في الكبرى دون الصغرى وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي لأن الكبرى يجب فيها غسل ما تحت الشعور الكثيفة ولا يمسح فيها على الخفين فوجب فيها بخلاف الصغرى، وقال مالك والشافعي هما مسنونان في الطهارتين وروى ذلك عن الحسن والحكم وربيعة واليث والأوزاعي لأن النبي ﷺ قال «عشر من الفطرة» وذكر منها المضمضة والاستنشاق. والفطرة السنة وذكره لها من الفطرة يدل على مخالفتها السائر الوضوء ولأنهما عضوان باطنان فلم يجب غسلهما كباطن الحية وداخل العينين ولأن الوجه ما تحصل به المواجهة ولا تحصل المواجهة بهما

ولنا ما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «المضمضة والاستنشاق من الوضوء»

١ «أي فليجعل في أنفه ماء — جذف المفعول في أكثر روايات البخاري وثبت في بعضها وفي رواية مسلم. وقوله فليستن من الثلاثي وفي رواية فليستن

(فصل) ولا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى ولا نعلم فيه خلافاً لأن مخرجهما في الكتاب واحد قال الله تعالى (وأيديكم وأرجلكم) والفقهاء يعدون اليدين عضواً والرجلين عضواً ولا يجب الترتيب في العضو الواحد وقد دل على ذلك قول علي وابن مسعود

(فصل) وإذا نكس وضوءه فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه لم يحتسب بما غسله قبل وجهه ، فإذا غسل وجهه مع بقاء نيته أو بعدها بزمان يسير احتسب له به ثم يرتب الأعضاء الثلاثة . وإن غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل يديه ورجليه أعاد مسح رأسه وغسل رجليه ، وإن غسل وجهه ويديه ثم غسل رجليه ثم مسح رأسه صح وضوءه الا غسل رجليه ، وإن نكس وضوءه جميعه لم يصح إلا غسل وجهه وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوءه يحصل له من كل مرة غسل عضو إذا كان متقارباً . ومذهب الشافعي مثل ما ذكرنا ، ولو غسل أعضائه دفعة واحدة لم يصح له إلا غسل وجهه لأنه لم يرتب . وإن انغمس في ماء جار فلم يمر على أعضائه إلا جرية واحدة فكذلك وإن مر عليه أربع جريات وقبلنا الغسل يجزيه عن المسح أجزاءه كما لو توضأ أربع مرات ، وإن كان الماء راكداً فقال بعض أصحابنا إذا أخرج وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم خرج من الماء أجزاءه لأن الحدث إنما يرتفع بانفصال الماء عن العضو ونص أحمد في رجل أراد الوضوء فاغتمس في الماء ثم خرج من الماء فعليه مسح رأسه وغسل رجليه . وهذا

الذي لا بد منه « رواه أبو بكر في الشافعي . وعن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق وفي حديث لقيط بن صبرة « إذا توضأت فتمضمض » رواه أبو داود وأخرجه الدارقطني . ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ مستقصى ذكر أنه تمضمض واستنشق ومدأومته عليهما ندل على وجوبهما لأن فعله يصلح أن يكون بياناً لأمير الله تعالى ولأنهما عضوان من الوجه في حكم الظاهر لا يشق غسلهما فوجب لقوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) والدليل على أهمهما في حكم الظاهر أن الصائم لا يفطر بوضع الطعام فيهما ويفطر بوصول القيء إليهما ولا يجب الحد بترك الخمر فيها يجب غسل النجاسة فيهما ، فأما كونهما من الفطرة فلا ينبغي وجوبهما إلا أنه ذكر الحتان في الفطرة وهو واجب ، فأما غسل داخل العينين فلنافيه منع وباطن اللحية يشق غسله فلذلك لم يجب في الوضوء ويجب في الطهارة الكبرى والله أعلم

(مسألة) قال (وبغسل وجهه ثلاثاً وحده من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من العيين والذقن طولاً مع ما استرسل من اللحية ومن الاذن الى الاذن عرضاً) غسل الوجه ثلاثاً مستحب لما ذكرنا من حديث علي وغيره وغسله مرة واجب بالنص والاجماع وقد ذكرناه ، وقوله في حده من منابت شعر الرأس يعني في غالب الناس ولا اعتبار بالأصم الذي ينحسر شعره عن مقدم رأسه ولا بالاقرع الذي ينزل شعره إلى وجهه بل بغالب الناس فالأصم يغسل إلى حد منابت الشعر في غالب الناس والاقرع يغسل الشعر الذي ينزل عن الوجه في الغالب . وقال الزهري الاذن من الوجه لقوله ﷺ « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره » رواه مسلم أضاف السمع إلى الوجه كما أضاف البصر ، وقال مالك : ما بين اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله لأن الوجه

يدل على أن الماء إذا كان جاريا فمرت عليه جرية واحدة أنه يجوز مسح رأسه وغسل رجليه ، وإن اجتمع الحدان سقط الترتيب والموالاة على ما سذكره إن شاء الله تعالى

(فصل) ولم يذكر الحرقى الموالاة وهي واجبة عند أحمد نص " عليها في مواضع وهذا قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي . قال القاضي وقتل حنبل عن أحمد أنها غير واجبة وهذا قول أبي حنيفة لظاهر الآية ، ولأن المأمور به غسل الاعضاء فكيفما غسل جاز ولأنها إحدى الطهارتين فلم تجب الموالاة فيها كالغسل ، وقال مالك إن تعدد التفريق بطل والإفلا ، ولنا ما ذكرنا من رواية عمر أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي في ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة ، ولو لم تجب الموالاة لأجزأه غسل القدم ، ولأنها عبادة يفسدها الحدث فاشتطت الموالاة كالمسح بالآية دلت على وجوب الغسل والنبي ﷺ بين كيفية وفسر مجمله بفعله وأمره . فانه لم يتوضأ الا متواليا وأمر تارك الموالاة بإعادة الوضوء ، وغسل الجنباة بمنزلة غسل عضو واحد بخلاف الوضوء

(فصل) والموالاة الواجبة أن لا يترك غسل عضو حتى يمضي زمن يجف فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل لانه قد يسرع جناف العضو في بعض الزمان دون بعض ، ولانه يعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة ، وقال ابن عقيل في رواية أخرى ان حد التفريق المبطل ما يفحش في العادة لانه لم يحد في الشرع ف يرجع فيه إلى العادة كالأحراز والتفرق في البيع

ما حصل به المواجهة وهذا لا يواجه به . قال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا ولنا على الزهري قول النبي ﷺ « الاذنان من الرأس » رواه ابن ماجه (١) ولم يحك أحد أنه غسلها مع الوجه وإنما أضافهما إلى الوجه للمجاورة ، وعلى مالك أن هذا من الوجه في حق من لا الحية له فكذلك من له الحية كسائر الوجه وهذا يحصل به المواجهة من إغلام ، ويستحب تعاهد المفصل بالغسل وهو ما بين اللحية والاذن نصي عليه الامام أحمد ، ويدخل في الوجه العذار وهو الشعر الذي على العظم الثاني . سمت صماخ الاذن والعارض الذي تحت العذار وهو الشعر النابت على الحد والحيين قال الاصمعي : ما جاور وتدا الاذن عارض ، والذقن الشعر الذي على مجمع الحيين فهذه الشعور الثلاثة من الوجه يجب غسلها معه ، وكذلك الحاجبان وأهداب العينين والشارب والعنققة . فأما الصدغ وهو الذي فوق العذار وهو يحاذي رأس الاذن وينزل عن رأسها قليلا ففيه وجهان (أحدهما) هو من الوجه اختاره ابن عقيل لحصول المواجهة به واتصاله بالعذار (والثاني) أنه من الرأس وهو الصحيح لان في حديث الربيع أن النبي ﷺ مسح برأسه وصدغيه وأذنيه مرة واحدة . رواه أبو داود ولم ينقل أحد أنه غسله مع الوجه . ولأنه شعر يتصل بشعر الرأس وينبت معه في حق الصغير بخلاف العذار فأما التحذيف وهو الشعر الداخل في الوجه ما بين انتهاء العذار والنزعة فقال ابن حامد هو من الوجه لانه شعر بين بياض الوجه أشبه العذار ، وقال القاضي يحتمل انه من الرأس لانه شعر متصل به لم يخرج عن حده أشبه الصدغ ، قال شيخنا والاول أصح لان محله لو لم يكن عليه شعر كان من الوجه

٤١ وهكذا أحمد
وأبو داود والترمذي
أما الجامع الصغير

(فصل) وإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله بواجب في الطهارة أو مسنون لم بعد تفريقا كما لو طول أركان الصلاة . قال أحمد : إذا كان في علاج الوضوء فلا بأس ، وإن كان لوسوسة تلحقه فكذلك لانه في علاج الوضوء ، وإن كان ذلك لعبث أو شيء زائد على المسنون وأشباهه عد تفريقا ويحتمل أن تكون الوسوسة كذلك لانه مشتغل بما ليس بمفروض ولا مسنون

(مسألة) قال (والوضوء مرة مرة يجزيه والثلاث أفضل)

هذا قول أكثر أهل العلم إلا أن مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا قال إنما قال الله تعالى (فاعسلوا وجوهكم) وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز الوضوء ثلاثا ثلاثا إلا غسل الرجلين فإنه ينقيهما وقد روي عن ابن عباس قال توضع النبي ﷺ مرة مرة رواه البخاري وروي أبو هريرة أن النبي ﷺ توضع مرتين مرتين رواه الترمذي . وقال هذا حديث حسن غريب وعن علي أن النبي ﷺ توضع ثلاثا ثلاثا قال الترمذي حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح . وقال سعيد حدثنا سلام الطويل عن زيد العمى عن معاوية بن قرة عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة ثم قال « هذا وظيفة الوضوء وضوء من لا يقبل الله له صلاة إلا به » ثم تحدث ساعة ثم دعا بماء فتوضأ مرتين مرتين فقال « هذا وضوء من توضأ ضاعف الله له الأجر مرتين » ثم تحدث ساعة ثم دعا بماء فكذلك إذا كان عليه شعر كسائر الوجه . وأما التزعتمان وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس فقال ابن عقيل هما من الوجه تقول الشاعر :

فلا تشكعي إن فرق الله بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

وقال القاضي وشيخنا هما من الرأس وهو الصحيح لانه لا تحصل بهما المواجهة ولادخولهما في حد الرأس لانهما رأس وعلا ، وذكر ابن عقيل في الشعر المسامات التزعمتين هل هو من الوجه أم لا ؟ على وجهين ويجب غسل ما استرسل من الحية في ظاهر المذهب وكذلك ما خرج عن حد الوجه عرضاً وهذا ظاهر مذهب الشافعي لانها من الوجه بدليل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد غطى لحيته في الصلاة فقال « اكشف لحيتك فإن الحية من الوجه » ولانه نابت في محل الفرض أشبه اليد الزائدة ولانها تحصل بها المواجهة أشبهت سائر الوجه ، وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه لا يجب غسل ما نزل منها عن حد الوجه طولا ولا ما خرج عرضاً لانه شعر خارج عن محل الفرض أشبه ما نزل من شعر الرأس ، وروي عن أبي حنيفة أنه لا يجب غسل الحية الكثيفة وما تحتها من بشرة الوجه لان الوجه اسم للبشرة التي تحصل بها المواجهة ولم يوجد ذلك في واحدة منها ، وقال الخلال الذي ثبت عن أبي عبد الله في الحية أنه لا يغسلها وليست من الوجه ، وظاهر هذا كذهب أبي حنيفة فيما ذكر عنه آخره ، والمشهور عن أبي حنيفة وجوب غسل ريع الحية كقوله في مسح الرأس والقول

فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً فقال « هذا وضوئي ووضوء النبيين من قبلي » وروى ابن ماجه باسناده عن أبي ابن كعب عن النبي ﷺ نحو هذا ، وروى مسلم في صحيحه أن عثمان دعا بوضوء فتوضأ وغسل كفيه ثلاث مرات ثم تمضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى الى المرفق ثلاث مرات ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاث مرات ثم غسل اليسرى مثل ذلك ثم قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال رسول الله ﷺ « من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفرله ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب وكان علماءنا يقولون : هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة

(فصل) وإن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها أكثر جاز لأنه إذا جاز ذلك في الكل جاز في البعض وفي حديث عبدالله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين ومسح برأسه مرة متفق عليه

(فصل) قال أحمد رحمه الله : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى . وقال ابن المبارك : لا آمن من ازداد على الثلاث أن يأتى وقال إبراهيم النخعي تشديد الوضوء من الشيطان لو كان هذا فضلاً لأثر به أصحاب محمد ﷺ ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى النبي ﷺ فسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال « هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وظلم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه

الاول هو المشهور في المذهب . وما روي عن أحمد يحتمل أنه أراد ماخرج عن الوجه منها كما ذكرنا عن الشافعي وأبي حنيفة فعلى هذا يصير فيه روايتان . ويحتمل انه أراد غسل باطنها فيكون موافقاً لقول الاول وهو الصحيح إن شاء الله . وقياسهم على النازل من شعر الرأس لا يصح لأنه لا يدخل في اسم الرأس وهذا يدخل في اسم الوجه لما ذكرنا من الحديث

(مسألة) (فإن كان فيه شعر خفيف يصف البشرة وجب غسلها معه . وإن كان يسترها أجزأه غسل ظاهره ويستحب تخليله) أما إذا كانت الشعور في الوجه تصف البشرة وجب غسل البشرة والشعر لأن البشرة ظاهرة تحصل بها المواجهة فوجب غسلها كالتى لا شعر عليها ويجب غسل الشعر لأنه نابت في محل الفرض تبع له ، وإن كان كثيفاً يستر البشرة أجزأه غسل ظاهره لحصول المواجهة به ولم يجب غسل ما تحته لأنه مستور أشبه باطن الأنف . ويستحب تخليله وقد ذكرنا ذلك في سنة الوضوء ، ولا يجب التخليل لانعلم فيه خلافاً في المذهب وهو مذهب أكثر أهل العلم لأن الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر التخليل ولأن أكثر من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكه ولو كان واجباً لما أدخل به ولو فعله لنقله الذين تقلوا وضوءه أو أكثرهم . وتركه لذلك يدل على أن غسل ما تحت الشعر الكثيف ليس بواجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيف الاحية فلا يبلغ الماء الى تحت شعرها إلا بالتخليل وفعله بالتخليل في بعض أحيائه يدل على استحبابه ، وقال

(المغني والشرح الكبير) المعاونة على الوضوء وتنشيفه وحكم شعر الوجه والعينين فيه ١٣٩

(فصل) وإذا فرغ من وضوئه استحب أن يرفع نظره الى السماء ثم يقول ما رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ انه قال « ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » رواه ابو بكر الخلال بإسناده وفيه « من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع نظره الى السماء سرفيه - اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين »

(فصل) ولا بأس بالمعاونة على الوضوء لما روى المغيرة بن شعبه انه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه رواه مسلم ، وروى عن صفوان بن عسال قال صبت على النبي ﷺ في السفر والحضر . وعن أم عياش وكانت أمة لرقيّة بنت رسول الله ﷺ قالت كنت أوضي رسول الله ﷺ وأنا قائمة وهو قاعد رواهما ابن ماجه ، وروى عن أحمد أنه قال : ما أحب أنه يعينني على وضوئي أحد لان عمر قال ذلك :

(فصل) ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل من بلل الوضوء والغسل قال الخلال المنقول عن أحمد أنه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء ومن روي عنه أخذ المنديل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وأنس وكثير من أهل العلم ، ونهى عنه جابر بن عبد الله وكرهه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة من أهل العلم لان ميمونة روت أن النبي ﷺ أغتسل فأتيته بالمنديل فلم يردّها وجعل ينفذ الماء بيده متفق عليه والاول أصح لان الاصل الاباحة وترك النبي ﷺ لا يدل على الكراهة فان النبي ﷺ

إسحاق إذا ترك تخليل لحية عامداً أعاد الوضوء لما روى أنس أن النبي ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت خنكته وخلل به لحيته ، وقال « هكذا أمرني ربي عز وجل » رواه أبو داود ولما ذكرنا من حديث ابن عمر ، وقال عطاء وأبو ثور يجب غسل ما تحت الشعور الكثيفة في الوضوء قياساً على الجنابة ونحوه قول سعيد بن جبير . وقول الجمهور أولى ، والفرق بين الوضوء والغسل أن غسل باطن الشعر الكثيف يشق في الوضوء لتكرره بخلاف الغسل ، فان كان بعض الشعر كثيفاً وبعضه خفيفاً وجب غسل بشرة الخفيف معه وظاهر الكثيف . وجميع شعور الوجه في ذلك سواء ، وذكر بعض أصحابنا في الشارب والحنفية والحاجبين وأهداب العينين ولحية المرأة اذا كانت كثيفة وجهين (أحدهما) يجب غسل باطنها لأنها لا تستر عادة وإن وجد ذلك فهو نادر ينبغي أن لا يتعلق به حكم وهو مذهب الشافعي (والثاني) لا يجب قياساً على لحية الرجل ودعوى الندرة في غير الأهداب ممنوع والله أعلم

(فصل) ولا يجب غسل داخل العينين ولا يستحب في وضوء ولا غسل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ولا أمر به وفيه ضرر ، وذكر القاضي في المجرد في وجوبه روايتين عن بعض الأصحاب قال ابن عقيل إنما الروايتان في وجوبه في الغسل فأما في الوضوء فلا يجب رواية واحدة وذكر أن أحمد نص على استحبابه في الغسل لانه يعم جميع البدن ويجب فيه غسل ما تحت الشعور الكثيفة وذكره القاضي وأبو الخطاب من سنن الوضوء لانه روي عن ابن عمر أنه عمي من كثرة إدخال الماء

قد يترك المباح كما يفعله وقد روى أبو بكر في الشافي بإسناده عن عروة عن عائشة قالت كان للنبي ﷺ خرقه يتنشف بها بعد الوضوء وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال منكر منكر وروى عن قيس ابن سعد أن النبي ﷺ اغتسل ثم أتياه بملحفة ودسية فالتحف بها إلا أن الترمذي قال لا يصح في هذا الباب شيء ، ولا يكره نفض الماء عن يديه حديث ميمونة

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا توضأ لنافلة صلى فريضة)

لا أعلم في هذه المسئلة خلافاً وذلك لأن النافلة تفتقر إلى رفع الحدث كالفريضة وإذا ارتفع الحدث تحقق شرط الصلاة وارتفع المانع فأبيح له الفرض وكذلك كل ما يقتدر إلى الطهارة كس المصحف والطواف إذا توضأ له ارتفع حدثه وصحت طهارته وأبيح له سائر ما يحتاج إلى الطهارة وقد ذكرنا ذلك فيما مضى (فصل) يجوز أن يصلي بالوضوء ما لم يحدث ولا نعلم في هذا خلافاً قال أحمد بن القاسم سألت أحمد عن رجل صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد قال ما بأس بهذا إذا لم ينتقض وضوؤه ما ظننت أن أحداً أنكر هذا وقال: صلى النبي ﷺ الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد ، وروى أنس قال كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة قلت وكيف كنتم تصنعون؟ قال يجزي. أحدنا الوضوء ما لم يحدث في عينيه ولا نهما من جملة الوجه ، والاول أولى وهو اختيار شيخنا وما ذكر عن ابن عمر فهو دليل على كراهته لكونه ذهب ببصره ، وفعل ما يخاف منه ذهاب البصر إذ لم يرد به الشرع ولم يكن محرماً فلا أقل من الكراهة والله أعلم

(فصل) ويستحب التكثير في ماء الوجه لأن فيه غسولاً وشعوراً ودواخل وخارج ليصل الماء إلى جميعه وقد روى علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله ﷺ قال : ثم أدخل يديه في الاناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بهما على وجهه ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فتركاها تستن على وجهه رواه أبو داود يعني تسيل وتنصب . قال محمد بن الحكم كره أبو عبد الله أن يأخذ الماء ثم يصبه ثم يغسل وجهه وقال هذا مسح ولكنه يغسل غسلاً والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (ثم يغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ويدخل المرفقين في الغسل) غسل اليدين واجب بالاجماع لقول الله تعالى (وأيديكم إلى المرافق) ويجب إدخال المرفقين في الغسل في قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال ابن داود وبعض المالكية لا يجب ؛ وحكي ذلك عن زفر لأن الله تعالى أمر بالغسل إلى المرافق وجعلها غاية بحرف إلى وهو لانتها الغاية فلا يدخل المذكور بعده فيه كقول الله تعالى (ثم أمموا الصيام إلى الليل) ، ولنا ما روى جابر قال كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطني وهذا بيان للغسل المأمور به في الآية. وقولهم إن إلى لانتها الغاية قلنا قد تستعمل بمعنى مع كقوله تعالى (من انصاري إلى الله * يزدكم قوة إلى قوتكم * ولأنأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي مع أموالكم ^(١) وقال المبرد إذا كان الحد من جنس الحدود دخل فيه كقولهم بعث الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف

(١) الصواب
ان هنا تضمينا لفعل
الضم اي مضمومة إلى
قوتكم وإلى أموالكم

رواه البخاري وأبو داود . وفي مسلم عن بريدة قال صلى النبي ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه قال « عمداً صنعت »

(فصل) وتجديد الوضوء مستحب نص أحمد عليه في رواية موسى بن عيسى وقل حنبل عنه أنه كان يفعله وذلك لما روينا من الحديث وعن غطيف الهذلي قال : رأيت ابن عمر يوماً توضأ لكل صلاة فقلت أصلحك الله أفرضة أم سنة الوضوء عند كل صلاة ؟ فقال لا لو توضأت لصلاة الصبح لصليت به الصلوات كلها ما لم أحدث ولكني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول « من توضأ على طهر فله عشر حسنات » وإنما رغبت في الحسنات أخرجه أبو داود وابن ماجه . وقد قل علي ابن سعيد عن أحمد لا فضل فيه والاول أصح

(فصل) ولا بأس بالوضوء في المسجد إذا لم يؤذ أحداً بوضوءه ولم ييل موضع الصلاة قال ابن المنذر أباح ذلك كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار منهم ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو بكر بن محمد وابن عمر وابن حزم وابن جريج وعوام أهل العلم ، قال وبه قول الأنايل مكانا يجتاز الناس فيه فاني أكرهه إلا أن يفحص الحصى عن البطحاء كما فعل لطاء وطاوس فإذا توضأ رد الحصى عليه فاني لأكرهه ، وقد روي عن أحمد أنه يكرهه صيانة للمسجد عن البصاق والمخاط وما يخرج من فضلات الوضوء

(فصل) ويجب غسل أظفاره وإن طالت والأصبع الزائدة والسلفعة لأن ذلك من يده كالتؤؤول وإن كانت ثابتة في غير محل الفرض كالعضد لم يجب غسلها طويلاً كانت أو قصيرة لأنها في غير محل الفرض فهي كالتقصيرة وهذا قول ابن حامد وابن عقيل ، وقال القاضي يجب غسل ما حاذى محل الفرض منها والصحيح الاول ، واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فهو ما ذكرنا ، وإن كانت متساويتين ولم تعلم الأصلية منهما غسلهما جميعاً ليخرج عن العدة ييقن كما لو تنجست إحدى يديه غير معينة وإن تعلقت جلدة من الذراع فتدلت من العضد لم يجب غسلها لأنها صارت في غير محل الفرض ، وإن كان بالعكس وجب غسلها لأنها صارت في محل الفرض أشبهت الأصبع الزائدة . وإن تعلقت من أحد الحلين فالتحمر رأسها في الآخر وبقي وسطها متجافياً وجب غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها وباطنها وما تحتها

(فصل) إذا كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء إلى ما تحته فقال ابن عقيل : لا تصح طهارته حتى يزيله كما لو كان على يده شمع ، قال شيخنا ويحتمل أن لا يجب ذلك لأن هذا يستتر عادة فلو كان غسله واجباً لبينه ﷺ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقد عاب النبي ﷺ عليهم كونهم يدخلون عليه قلعاً ورفع أحدهم بين أناملته وظفره يعني أن وسخ أرفاغهم تحت أظفارهم يصل إليه رائحة تنتهي ولم يجب بطلان طهارتهم ولو كان مبطلاً للطهارة لكان ذلك أمراً من تن الربح

(فصل) ومن كان يتوضأ من ماء يسير يغترف منه فغرف منه بيديه عند غسل يديه لم يؤثر ذلك في الماء ، وقال بعض أصحاب الشافعي بصير الماء مستعملاً بغرفته منه لأنه موضع غسل اليد وهو ناو للوضوء ولأنه أشبه ما لو غمسها في الماء ينوي غسلها فيه ، ولنا أن في حديث عثمان : ثم غرغ بيده اليمنى على ذراعه اليمنى

(مسئلة) قال (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء)

رويت السكراهيه لذلك عن عمر بن الخطاب والحسن والنخعي والزهري وقتادة والشافعي وأصحاب الرأي، وقال الاوزاعي: لا يقرأ الا آية الركوب والنزول (يبيعان الذي سخر لنا هذا) وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً) وقال ابن عباس يقرأ ورده، وقال سعيد بن المسيب يقرأ القرآن أليس هو في جوفه؟ وحكي عن مالك الحائض القراءة دون الجنب لان أباها نعلول فان منعهاها من القراءة نسيت ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجبه - أو قال - يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنابة، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» رواه أبو داود والترمذي وقال يرويه اسماعيل بن عياش عن نافع وقد ضعف البخاري روايته عن أهل الحجاز وقال انما روايته عن أهل الشام، وإذا ثبت هذا في الجنب في الحائض أولى لان حديثها آكد ولذلك حرم الوطء ومنع الصيام وأسقط الصلاة وساواها في سائر أحكامها

(فصل) وبحرم عليهم قراءة آية فأما بعض آية فان كان مما لا يتميز به القرآن عن غيره كالتمسية والحمد لله وسائر الذكر فان لم يقصد به القرآن فلا بأس فانه لا خلاف في أن لهم ذكر الله تعالى، ويحتاجون إلى التسمية عند اغتسالهم ولا يمكنهم التحرز من هذا، وان قصدوا به القراءة أو كان ما قرأوه شيئاً يتميز به القرآن عن غيره من الكلام ففيه روايتان (احداها) لا يجوز وروي عن علي رضي

ففسلها إلى المرققين ثلاثاً ثم غرف يمينه ففسل يده اليسرى رواه سعد. وفي حديث عبد الله بن زيد: ثم أدخل يده في الاناء. ففسل يده إلى المرققين مرتين متفق عليه. ولو كان هذا يفسد الوضوء لكان النبي ﷺ أحق بعرفته ولبيته لكون الحاجة ماسة اليه إذ كان لا يعرف بدون البيان ولا يتوقاه إلا متحذلقاً، وما ذكره لا يصح فان المفترق لم يقصد بغيره الا الاعتراف دون الفصل فأشبه من يغوص في البئر لترقية الدلو وهو جنب لا ينوي الفصل ونية الاعتراف صرفت نية الطهارة^(١) والله أعلم

(مسئلة) (ثم مسح رأسه)

ومسح الرأس فرض بالاجماع لقول الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وهو ما ثبت عليه الشعر في حق الصبي، وينبغي أن يعتبر غالب الناس فلا يعتبر الا قرع ولا الاجلح كما قلنا في حد الوجه، والنزعان من الرأس وكذلك الصدغان وقد ذكرنا ذلك في الوجه

(مسئلة) (يبدأ يديه من مقدمه ثم يمرهما إلى قفاه ثم يردهما إلى مقدمه)

وجعلته أن المستحب في مسح الرأس أن يبل يديه ثم يضم طرف إحدى سبائتيه على طرف الاخرى ويضعها على مقدم رأسه ويضع الاخرى على الصدغين ثم يمر يديه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه كما روي عبد الله بن زيد في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال: فمسح رأسه بيديه فأقبل

(١) هذا مذهب الشافعي الذي عليه العمل

الله عنه أنه سئل عن الجنب يقرأ القرآن ؟ فقال لا ولا حرفاً وهذا مذهب الشافعي لعموم الخبر في المنه ولأنه قرآن فمن قراءته كالأية (والثانية) لا يمنع منه وهو قول أبي حنيفة لأنه لا يحصل به الإعجاز ولا يجزي في الخطبة ويجوز إذا لم يقصد به القرآن وكذلك إذا قصد

(فصل) وليس لهم البث في المسجد لقول الله تعالى (ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا) وروت عائشة قالت جاء النبي ﷺ ويوت أصحابه شريعة في المسجد فقال « وجها هذه البيوت عن المسجد فاني لأهل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود ، ويباح العبور للحاجة من أخذ شيء أو تركه أو كون الطريق فيه فاما لغير ذلك فلا يجوز بحال ، ومن قلقت عنه الرخصة في العبور ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وابن جبير والحسن ومالك والشافعي ، وقال الثوري وإسحاق : لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بدا فيتميم وهو قول أصحاب الرأي لقول النبي ﷺ « لأهل المسجد لحائض ولا جنب » ولنا قول الله تعالى (الا عابري سبيل) والاستثناء من المنه عنه اباحة ، وعن عائشة (١) أن رسول الله ﷺ قال لما « ناوليني الحجر » (٢) من المسجد « قالت أي حائض قال « ان حيفضتك ليست في يدك » رواه مسلم ، وعن جابر قال كنا نمر في المسجد ونحن جنب رواه ابن المنذر ، وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر أيضاً وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعاً (فصل) فأما المستحاضة ومن به سلس البول فلم البث في المسجد والعبور إذا أمنوا تلوث المسجد لما روي عن عائشة ان امرأة من أزواج رسول الله ﷺ اعتكفت معه وهي مستحاضة

(١) في بعض السج زيادة الترضي هنا وعند ذكر كل صحابي
٢ « الحجر بضم المعجمة شبه حصيرة يصلى عليها

بهما وأدبر ، وفي لفظ بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه ، متفق عليه ، فان كان ذا شعر يخاف أن ينتفش برد يديه لم يردّها نص عليه الامام أحمد لأنه قد روي عن الربيع أن رسول الله ﷺ توضأ عندها فمسح الرأس كله من فرق الشعر كل ناحية لمصب الشعر لا يمسك الشعر عن هيئته ، رواه أبو داود . وسئل أحمد كيف مسح المرأة ؟ فقال هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرها إلى مقدمته ثم رفعها فوضعها حيث منه بدأ ثم جرها إلى مؤخره ، وكيف مسح بعد استيعاب قدر الواجب اجزاء ولا يحتاج إلى ماء جديد في رديديه على رأسه قال القاضي وقد روي عن أحمد أنه يأخذ للماء جديداً وليس بصحيح قاله القاضي

(مسألة) (ويجب مسح جميعه مع الاذنين ، وعنه يجزي مسح اكثره) اختلفت الرواية عن أحمد في قدر الواجب . فروي عنه مسح جميعه في حق كل احد وهو ظاهر قول الخرقي ومذهب مالك لقوله تعالى (فامسحوا برؤوسكم) الباء للإصاق فكأنه قال وامسحوا رؤوسكم وصار كقوله سبحانه في التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قال ابن برهان من زعم أن الباء لتبعض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه ولأن الذين وصفوا وضوء رسول الله ﷺ ذكروا أنه مسح رأسه كله ، وقد ذكرنا حديث عبد الله بن زيد وحديث الربيع وهذا يصلح أن يكون بياناً للمسح المأمور به ، وروي عن أحمد أنه يجزي مسح بعضه قبلها عنه أبو الحارث . وقل عن سلمة بن الأكوع أنه كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ .

فكانت ترى الحرة والصفرة وربما وضعتنا الطست تحتها وهي تصلي رواه البخاري. ولأنه حدث لا يمنع الصلاة فلم يمنع اللبث كخروج الدم اليسير من أنفه، فإن خاف تلويث المسجد فليس له العبور فإن المسجد يصان عن هذا كما يصان عن البول فيه. ولو خشيت الحائض تلويث المسجد بالعبور فيه لم يكن لها ذلك (فصل) وإن خاف الجنب على نفسه أو ماله أو لم يمكنه الخروج من المسجد أو لم يجد مكانا غيره أو لم يمكنه الغسل ولا الوضوء تيمم ثم أقام في المسجد، وروى عن علي وابن عباس وسعيد ابن جبير ومجاهد والحسن بن مسلم بن يثاق في تأويل قوله تعالى (ولا جنبا إلا عابري سبيل) يعني مسافرين لا يجردون ماء فيتيممون، وقال بعض أصحابنا يلبث بغير تيمم لأن التيمم لا يرفع الحدث وهذا غير صحيح لأنه يخالف قول من سمينا من الصحابة، ولأن هذا أمر يشترط له الطهارة فوجب التيمم له عند العجز عنها كالصلاة وسائر ما يشترط له الطهارة، وقولهم لا يرفع الحدث قلنا إلا أنه يقوم مقام ما يرفع الحدث في إباحة ما يستباح به

(فصل) إذا توضأ الجنب فله اللبث في المسجد في قول أصحابنا وإسحاق، وقال أكثر أهل العلم لا يجوز الآية والخبر. واحتج أصحابنا بهاروي عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون في المسجد على غير وضوء وكان الرجل يكون جنبا فيتوضأ ثم يدخل فيتحدث وهذا إشارة إلى جميعهم ومن قال بمسح البعض الحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر. قال شيخنا إلا أن الظاهر عن أحمد رحمه الله في الرجل وجوب الاستيعاب وإن المرأة يجزئها مسح مقدم رأسها، قال الحلال العمل في مذهب أبي عبد الله أنها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها لأن عائشة رضي الله عنها كانت تمسح مقدم رأسها، واحتج من أجاز مسح البعض بما روى المغيرة بن شعبة قال رأيت النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة والخفين رواه مسلم. وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة رواه أبو داود، واحتجوا بأن من مسح بعض الرأس يقال مسح برأسه كما يقال مسح برأس اليتيم وإذا قلنا بجواز مسح البعض فأبي موضع مسح أجزأه إلا أنه لا يجزي. مسح الاذنين عن الرأس لانهما تبع ولا يجزي. مسحهما عن الأصل. وقال ابن عقيل بمحتمل أن لا يجزي. إلا مسح الناصية لأنه ﷺ مسح بناصيته فوجب الاقتداء به

واختلف العلماء في قدر البعض المجزي. فقال القاضي قدر الناصية لحديث المغيرة، وحكى أبو الخطاب وبعض الشافعية أنه لا يجزئته إلا مسح الأثر لأنه ينطلق عليه اسم الجيم. وقال أبو حنيفة يجزئته مسح ربه، وروى عنه أنه لا يجزئته أقل من ثلثه وهو قول زفر، وقال الشافعي يجزي. ما يقع عليه الاسم حكى عنه ثلاث شعرات وحكى عنه لو مسح شعرة أجزأه لوقوع اسم البعض عليه

(فصل) ويجب مسح الاذنين معه لانهما منه بدليل قول النبي ﷺ «الاذنان من الرأس» وروى عن أحمد أنه لا يجب مسحهما وهو ظاهر المذهب، قال الحلال كلهم حكوا عن أبي عبد الله فيمن

فيكون إجماعاً يخص به العموم، ولأنه إذا توضأ خف حكم الحدث فأشبه التيمم عند عدم الماء . ودليل خفته أمر النبي ﷺ الجنب به إذا أراد النوم واستجاب له لمن أراد الاكل ومعاودة الوطء . فأما الخاض إذا توضأت فلا يباح لها القيث لأن وضوءها لا يصح

(مسألة) قال (ولا يمس المصحف إلا طاهر)

بمعنى طاهر من المحدثين جميعاً روي هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم ابن محمد وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم مخالفاً لهم إلا داود فإنه أباح مسه واحتج بان النبي ﷺ كتب في كتابه آية الى قيصر، وأباح الحكم وحماد مسه بظاهر الكف لأن آلة المس باطن اليد فينصرف النهي اليه دون غيره، ولنا قوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم « أن لا يمس القرآن الا طاهر » وهو كتاب مشهور رواه أبو عبيد في فضائل القرآن وغيره ورواه الاثرم، فأما الآية التي كتب بها النبي ﷺ فأما قصد بها المراسلة والآية في الرسالة أو كتاب فقه أو نحوه لا يمتنع مسه ولا يصير الكتاب بها مصحفاً ولا تثبت له حرمة، إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز له مسه بشيء من جسده لأنه من جسده فأشبه يده وقولهم إن المس إنما يختص باطن اليد ليس بصحيح فإن كل شيء لاقى شيئاً فقد مسه

ترك مسح أذنيه عامداً أو ساهياً أنه يجوز له وظاهر هذا أنه لا يجب شواء قلنا بوجوب الاستيعاب أو لا لانهما من الرأس على وجه التبع ولا يفهم من اطلاق اسم الرأس دخولهما فيه ولا يشبهان أجزاء الرأس، ولذلك لا يجوز مسحهما عنه عند من اجتزأ بمسح البعض وهو اختيار شيخنا والاولى مسحهما لأن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواه الامام احمد، وروى الربيع أن النبي ﷺ توضأ عندها فرأيته مسح على رأسه محاذي الشعر ما أقبل منه وما أدبر ومسح صدغيه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواهما الترمذي وأبو داود

ويستحب أن يدخل سبابتيه في عمامتي أذنيه ويمسح ظاهرهما وباطنهما لأن في بعض الفاظ حديث الربيع فأدخل أصبعيه في حجرتي أذنيه رواه أبو داود، ولا يجب مسح ما استتر بالقضاريك لأن الرأس الذي هو الاصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر فلاذن أولى والله أعلم

(فصل) ولا يجب مسح ما نزل عن الرأس من الشعر ولا يجوز مسح الرأس سواء رده ففقدته فوق رأسه أو لم يرد له لأن الرأس ما ترأس وعلا، فإن نزل الشعر عن منبته ولم ينزل عن محل الفرض فمسح عليه أجزاءه لأنه شعر على محل الفرض أشبهه القائم على محله ولأن هذا لا يمكن الاحتراز منه، وإن خضب رأسه بما يستره لم يجزه المسح عليه نص عليه أحمد في الخضاب لأنه لم يمسح على محل الفرض أشبهه ما لم يمسح على خرقة فوق رأسه، ولو أدخل يده تحت الشعر فمسح البشرة دون الظاهر لم يجزه لأن

(فصل) ويجوز حمله بعلاقته وهذا قول أبي حنيفة وزوي ذلك عن الحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم وأبي وائل والحكم وحامد ومنع منه الاوزاعي ومالك والشافعي قال مالك احسن ما سمعت أنه لا يحمل المصحف بعلاقته ولا في غلافه الا وهو طاهر وايس ذلك لأنه يذنسه ولكن تعظيماً للقرآن، واحتجوا بأنه مكلف محدث قاصد لحل المصحف فلم يجوز كما لو حمله مع مسه

ولنا أنه غير ماض له فلم ينم منه كما لو حمله في رحله ولان النهي إنما يتناول المس والحمل ليس بمس فلم يتناوله النهي وقياسهم قاسد فان العلة في الاصل مسه وهو غير موجود في الفرع والحمل لا اثر له فلا يصح التعليل به وعلى هذا لو حمله بعلاقة أو بمحائل بينه وبينه مما لا يتبعه في البيع جاز لما ذكرنا، وعندم لا يجوز ووجه المذهبين ما تقدم، ويجوز تقليبه بعود مسه به وكتب المصحف بيده من غير أن يمسه، وفي تصفحه بكه روايتان وخرج القاضي في مس غلافه وحمله بعلاقته رواية أخرى أنه لا يجوز بناء على مسه بكه. والصحيح جوازه لان النهي إنما يتناول مسه والحمل ليس بمس

(فصل) ويجوز مس كتب التفسير والفقه وغيرهما والرسائل وان كان فيها آيات من القرآن بدليل أن النبي ﷺ كتب الى قيصر كتابا فيه آية ولانها لا يقع عليها اسم مصحف ولا ثبت لها حرمة. وفي مس صبيان الكتائب ألواحهم التي فيها القرآن وجهان (أحدهما) الجواز لانه موضع حاجة فلو اشترطنا الطهارة أدى الى تنفيرهم عن حفظه (والثاني) المنع لدخولهم في عموم الآية. وفي الدرهم المكتوب عليها القرآن وجهان (أحدهما) المنع وهو قول أبي حنيفة. وكرهه عطاء والقاسم والشعبي لان الحكم تعلق بالشعر فلم يجزه مسح غيره كما لو أوصل الماء إلى باطن اللحية ولم يفسل ظاهرها، فأما ان مسح رأسه ثم حلقه أو غسل عضواً ثم قطع منه جزءاً أو جلدة لم يؤثر في طهارته لانه ليس بدلا عما نحت، وان أحدث بعد ذلك غسل ما ظهر لانه صار ظاهراً فتمتلى الحكم به ولو حصل في بعض أعضائه شق أو ثقب أو لزمه غسله لانه صار ظاهراً

(فصل) ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فضل عن ذراعيه، وهو قول أبي حنيفة والشافعي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم قاله الترمذي، وجوز الحسن وعروة والاوزاعي وابن المنذر مسحه بفضل ذراعيه لما روي عن عثمان أنه مسح مقدم رأسه بيده مرة واحدة ولم يستأنف له ماء جديد احين حكى وضوء النبي ﷺ رواه سعيد. ويخرج لنا مثل ذلك إذا قلنا إن المستعمل لم يهرق لا سيما الفسلة الثانية والثالثة، ووجه الاول ما روى عبد الله بن زيد قال ومسح رأسه بماء غير فضل يديه رواه مسلم. وفي حديثه المتفق عليه ثم أدخل يده في الاناء فمسح برأسه وكذلك حكى علي في رواية أبي داود ولان البلل الباني في يده مستعمل فلا يجزي. به المسح كما لو فصله في إناء ثم استعمله

(فصل) فان غسل رأسه بدل مسحه فعلى وجهين (أحدهما) لا يجوزنه لان الله تعالى أمر بالمسح والنبي ﷺ مسح ولانه أحد نوعي الطهارة فلم يجزى. عن الآخر كالمسح عن الفضل (والثاني) يجزى. لانه لو كان من ماء ينوي الطهارةين أجزاء مع أنه لم يمسح فكذلك في الحدث الاصغر وحده

القرآن مكتوب عليها فأشبهت الورق (والثاني) الجواز لانه لا يقع عليها اسم المصحف فاشبهت كتب الفقه ولان في الاحتراز منها مشقة أشبهت ألواح الصبيان

(فصل) وان احتاج المحدث الى مس المصحف عند عدم الماء تيمم وجاز مسه ولو غسل المحدث بعض أعضاء الوضوء لم يجز له مسه به قبل اتمام وضوئه لانه لا يكون متطهراً إلا بغسل الجميع (فصل) ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب لما روى ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم »

ولان في صفة غسل النبي ﷺ أنه غسل يديه ووجهه ثم أفرغ على رأسه ولم يذكر مسحاً ولان الغسل أبلغ من المسح فاذا أتى به ينبغي أن يجزئه وهذا فيما اذا لم يمر يده عليه فأما ان أمر يده على رأسه مع الغسل أو بعده أجزأه لانه قد أتى بالمسح وذلك لما روي عن معاوية أنه توشاً للناس كما رأى النبي ﷺ توشاً فلما بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ثم مسح من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه رواه أبو داود ولو حصل على رأسه ماء المطر أو صب عليه انسان ثم مسح عليه بقصد بذلك الطهارة أو كان قد صمد للمطر أجزأه وان حصل الماء على رأسه من غير قصد أجزأه أيضاً لان حصول الماء على رأسه بغير قصد لم يؤثر في الماء فمتى وضع يده على ذلك البلل ومسح به فقد مسح بماء غير مستعمل فصحت طهارته كما لو حصل بقصده. وقد نقل أبو داود عن أحمد إذا أصاب برأسه ماء السماء فمسحه بيده لم يجزه وذلك لانه لم يوجد منه نية لذلك. ذكره القاضي في المجرد وهذا يدل على أنه يشترط أن يقصد حصول الماء على رأسه، قال ابن عقيل في هذه المسئلة: تحقيق المذهب أنه متى صمد للمطر ومسح أجزأه ومتى أصابه المطر من غير قصد ولا نية لم يجزه وكذلك ان كان يتوشاً فصب انسان على رأسه ماء وهو لا يقصد فمسح رأسه فانه لا يجزئه فأما ان حصل الماء على رأسه بغير قصد ولم يمسح بيده لم يجزه سواء قلنا ان الغسل يقوم مقام المسح أولاً وان قصد وجري الماء على رأسه أجزأه اذا قلنا يجزي الغسل وإلا فلا

(فصل) فان مسح رأسه بخرقه مبلولة أو خشبة أجزأه في أحد الوجهين لانه مأمور بالمسح وقد مسح أشبه ماله مسح بيده ولان مسحه بيده غير مشروط بدليل ماله مسح بيد غيره (والثاني) لا يجزئه لان النبي ﷺ مسح بيده وقال « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وان وضع على رأسه خرقه مبلولة فابتل رأسه بها أو وضع خرقه ثم بلها حتى ابتل شعره لم يجزه لان ذلك ليس بمسح ولا غسل، ويحتمل أن يجزئه لانه بل شعره قاصداً للوضوء فأجزأه كما لو غسله، وان مسح بأصبع أو أصبعين أجزأه اذا بهما مسح ما يجب مسحه كله وهو قول الثوري والشافعي، ونقل بكر بن محمد عن أحمد لا يجزئه المسح بأصبع، قال القاضي هذا محمول على الرواية التي توجب الاستيعاب لأنه لا يحصل بأصبع واحدة. وإن خلق بعض رأسه وقلنا بوجوب الاستيعاب مسح المحلوق والشعر، وإن قلنا بأجزاء مسح البعض أجزأه مسح أحدهما

باب الاستطابة والحدث

الاستطابة هي الاستنجاء بالماء أو بالأحجار يقال استطاب وأطاب إذا استنجد سمي استطابة لأنه يطيب جسده بإزالة الخبث عنه قال الشاعر يهجو رجلا
يارخا قاط على غرقوب يعجل كف الحاري، الطيب
والاستنجاء استفعال من نجوت الشجرة أي قطعها فكأنه قطع الأذى عنه وقال ابن قتيبة هو مأخوذ من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض لأن من أراد قضاء الحاجة استبرأها والاستنجاء استفعال من الجار وهي الحجارة الصغار لأنه يستعملها في استنجاءه

﴿ مسألة ﴾ قال (وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء)

ولا نعلم في هذا خلافا قال أبو عبد الله ليس في الريح استنجاء في كتاب الله ولا في سنة رسوله إنما عليه الوضوء وقد روي عن النبي ﷺ « من استنجد من ريح فليس منا » رواه الطبراني في معجمه الصغير وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إذا قمتم من النوم ولم يأمر بغيره فدل على أنه لا يجب ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بالاستنجاء ههنا نص ولا هو في معنى المنصوص عليه لأن الاستنجاء إنما شرع لازالة النجاسة ولا نجاسة ههنا

(فصل) وهل يستحب مسح العنق؟ فيه روايتان (أحدهما) يستحب لما روي عن النبي ﷺ

أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق . رواه أحمد في المسند من رواية ليث بن أبي سليم وهو متكلم فيه ، ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال « امسحوا أعناقكم بخافة الغل » ذكره ابن عقيل في الفصول (والثانية) لا يستحب لأن الله تعالى لم يأمر به ، وإن الذين حكوا وضوء رسول الله ﷺ عثمان وعلي وعبد الله بن زيد وابن عباس لم يذكره ولم يثبت فيه حديث

﴿ مسألة ﴾ (ولا يستحب تكراره وعنه يستحب) الصحيح من المذهب أنه لا يستحب التكرار

في مسح الرأس وهو قول أبي حنيفة ومالك ، ويروى عن ابن عمر وابنه سالم والحسن ومجاهد قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، وعن أحمد أنه يستحب . يروى ذلك عن أنس وعطاء وسعيد بن جبير وهو قول الشافعي لما روى أبو داود عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمان غسل ذراعيه ثلاثا ومسح برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل هذا وروي مثل ذلك عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، وروى علي وابن عمر وأبو هريرة وأبي بن كعب وغيرهم أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا وفي حديث أبي قال « هذا وضوئي ووضوء المرسلين قبلي » ورواه ابن ماجه وقياسا على سائر الأعضاء ، ووجه الرواية الأولى أن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله ﷺ قال مسح برأسه مرة واحدة ، متفق عليه وكذلك

(مسئلة) قال (والاستنجا لما خرج من السيلين)

هذا فيه اضرار وتقديره والاستنجا واجب لحذف خبر الابتداء اختصاراً وأراد ماخرج غير
الريح لانه قد بين حكمها وسواء كان الخارج مغتداً كالبول والغائط أو نادراً كالخصى والدود والشعر
رطباً أو يابساً، ولو احتقن فرجعت أجزاء خرجت من الفرج أو وطئ رجل امرأته دون الفرج فذهب ماؤه
إلى فرجها ثم خرج منه فليهما الاستنجا على ظاهر كلام الحرقي وقد صرح به القاضي وغيره، ولو أدخل
الميل في ذكره ثم أخرجه لزمه الاستنجا لانه خارج من السيل فأشبهه الغائط المستحجر، والقياس أن
لا يجب من ناشف لا ينجس المحل للمعنى الذي ذكرنا في الريح وهو قول الشافعي وهكذا الحكم
في الطاهر وهو المتى اذا حكنا بطهارته، والقول بوجوب الاستنجا في الجملة قول أكثر أهل العلم، وحكي
عن ابن سيرين فيمن صلى يقوم ولم يستنج لأعلم به بأساً وهذا بمحتمل أن يكون فيمن لم يلزمه
الاستنجا كمن لزمه الوضوء لنوم أو خروج ریح أو من ترك الاستنجا ناسياً فيكون موافقاً
لقول الجماعة، وبمحتمل أنه لم ير وجوب الاستنجا وهذا قول أبي حنيفة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
« من استنجر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه أبو داود، ولأنها نجاسة
يكتفى فيها بالمسح فلم تجب إزالتها كيسير الدم

ولنا قول النبي ﷺ « اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار فأنها تجزي عنه »
رواه أبو داود وقال « لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار » رواه مسلم وفي لفظ لمسلم : لقد نهانا أن نستنجي
بدون ثلاثة أحجار . فأمر والأمر يقتضي الوجوب وقال « فأنها تجزي عنه » والأجزاء إنما يستعمل في

روى علي وقال هذا وضوء رسول الله ﷺ من أحب أن ينظر الى ظهور رسول الله ﷺ فلينظر
الى هذا، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وكذلك وصف عبدالله بن أبي أوفى وابن عباس
وسلمة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا ومسح برأسه مرة واحدة وحكايتهم لوضوء رسول الله ﷺ إخبار
عن الدوام ولا يداوم إلا على الأفضل، وحكاية ابن عباس وضوء رسول الله ﷺ في الليل حال
خلوته ولا يفعل في تلك الحال إلا الأفضل، ولأنه مسح في طهارة فلم يسن تكراره كالمسح على الجيرة
والحنين، وأحاديثهم لا يصح منها شيء صريح، قال أبو داود أحاديث عثمان الصالح كلها تدل على
أن مسح الرأس مرة فأنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وقالوا فيها ومسح رأسه ولم يذكروا عدداً .
والحديث الذي ذكر فيه مسح رأسه ثلاثاً رواه يحيى بن آدم وخالفه وكيع فقال توشاً ثلاثاً فقط
والصحيح المتفق عليه عن عثمان انه لم يذكر في مسح الرأس عدداً . ومن روى عنه ذلك سوى
عثمان لم يصح لأنهم الذين رووا أحاديثنا وهي صحيحة فيلزم من ذلك ضعف ما خالفها والأحاديث
التي ذكروا فيها أن النبي ﷺ توشاً ثلاثاً ثلاثاً أرادوا بها سوى للمسح لأنهم حين فصلوا قالوا ومسح
برأسه مرة واحدة قالوا والتفصيل يحكم به على الاجمال ويكون تفسيراً ولا يعارضه كالتخاص مع العام

الواجب ونهى عن الاقتصار على أقل من ثلاثة والنهي يقتضي التحريم وإذا حرم ترك بعض النجاسة قترك جميعها أولى . وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ قال « لا يكتفي أحدكم دون ثلاثة أحجار » وأمر بالعدد في أخبار كثيرة وقوله « لا حرج » يعني في ترك الوتر لا في ترك الاستجمار لأن المأمور به في الخبر الوتر فيعود ففي الحرج إليه وأما الاجتزاء بالمسح فيه فلهشقة الفصل لكثرة تكرره في محل الاستنجاء

(فصل) وهو تخير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار في قول أكثر أهل العلم وحكي عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير أنهما أنكرا الاستنجاء بالماء ، وقال سعيد بن المسيب : وهل يفعل ذلك إلا النساء ؟ وقال عطاء غسل الدبر محدث ، وكان الحسن لا يستنجي بالماء وروى عن حذيفة القولان جميعاً وكان ابن عمر لا يستنجي بالماء ثم فعله وقال لناقم جربناه فوجدناه صالحاً وهو مذهب رافع بن خديج وهو الصحيح لما روى أنس قال كان النبي ﷺ يدخل الخلا فاحمل أنا و غلام نحوي اداة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء متفق عليه . وعن عائشة أنها قالت مررت بأزواجكن أن يستطيبوا بالماء فاني أستحيهم وإن رسول الله ﷺ كان يفعله قال الترمذي هذا حديث صحيح ورواه سعيد

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت هذه الآية فيهم ورواه أبو داود وابن ماجه ولأنه يطهر المحل ويزيل النجاسة فجاء كما لو كانت النجاسة على محل آخر فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل للماء ينال من الحديث ولأنه

وقياسهم منقوض بالتيمم وإن قيل يجوز أن يكون النبي ﷺ مسح مرة ليبين الجواز ومسح ثلاثاً ليبين الأفضل كما فعل في الفصل فنقل الامران من غير تعارض قلنا قول الراوي هذا طهور رسول الله ﷺ يدل على أنه كان يفعله على الدوام لأن الصحابة رضي الله عنهم إنما وصفوا وضوء رسول الله ﷺ يعرفوا من سألهم وحضرم صفة وضوئه في دوامه فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى لم يطلقوا هذا الاطلاق الذي يفهم منه أنهم لم يشاهدوا سواء لأنه يكون تدليلاً وإيهاماً بغير الصواب فلا يظن ذلك بهم وبحمل حال الراوي بغير الصحيح على اللفظ لا غير ولأن الحفاظ إذا روى حديثاً واحداً عن شخص واحد على صفة وخالفهم فيها واحد حكموا عليه باللفظ وإن كان ثقة حافظاً فكيف إذا لم يكن معروفاً بذلك والله أعلم

(مسألة) ثم يفصل رجليه إلى الكعبين ثلاثاً ويدخلهما في الفصل (وقد ذكرنا اختلاف العلماء في غسل الرجلين ويستحب غسلهما ثلاثاً لأن في حديث عثمان : ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً ، متفق عليه وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً رواه الترمذي وقال هذا أحسن شيء في الباب وأصح . ويدخل الكعبين في الفصل قياساً على المرفقين . والكعبان هما العظمان النانثان اللذان في أسفل الساق من جانبي القدم وحكي عن محمد بن الحسن أنه قال : هما في مشط القدم وهو معقد الشوك من الرجل بدليل أنه قال إلى الكعبين فدل على أن في الرجل كعبين لا غير ولو أراد ما ذكرتم كانت كعاب الرجلين أربعة .

يطهر المحل ويزيل العين والاثر وهو أبلغ في التنظيف . وإن اقتصر على الحجر أجزاءه بغير خلاف بين أهل العلم لما ذكرنا من الاخبار ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، والأفضل أن يستجمر بالحجر ثم يتبعه الماء ، قال أحمد إن جمعها فهو أحب إلي لان عائشة قالت مررت بأرواحكن أن يتبعن الحجارة الماء من أثر الغائط والبول فاني أستحييم كان النبي ﷺ يفعله . احتج به أحد ورواه سعيد ولان الحجر يزيل عين النجاسة فلا تصيبها يده ثم يأتي بالماء فيطهر المحل فيكون أبلغ في التنظيف وأحسن

(مسألة) قال (فان لم يعدوا مخرجيهما أجزاء ثلاثة أحجار اذا أنقى بهن فان أنقى بدون الثلاثة لم يجزه حتى يأتي بالعدد وان لم ينق بالثلاثة زاد حتى ينقي)

قوله يعدوا مخرجيهما يعني الخارجين من السبيلين اذا لم يتجاوزا مخرجيهما . يقال عداك الشرأي تجاوزك والمراد والله أعلم إذا لم يتجاوز المخرج بما لم تجر العادة به فان اليسير لا يمكن التحرز منه والعادة جارية به فاذا كان كذلك فانه يجزئه ثلاثة أحجار منقبة . ومعنى الانتقاء إزالة عين النجاسة وبلتها بحيث يخرج الحجر تقياً وليس عليه أثر إلا شيئاً يسيراً وبشروط الامران جميعاً : الانتقاء وإكمال الثلاثة أيهما وجد دون صاحبه لم يكف وهذا مذهب الشافعي وجاعة ، وقال مالك وداود الواجب الانتقاء دون العدد لقوله عليه السلام « من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » ولنا قول سلمان لقد نهانا يعني النبي ﷺ أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وما ذكرنا من الاحاديث وحديثهم قد أجبتنا عنه فيما مضى

(فصل) وإذا زاد على الثلاثة استحب أن لا يقطع الا على وتر لقوله عليه السلام « من استجمر

ولنا أن الكعاب المشهورة هي التي ذكرنا قال أبو عبيد : الكعب هذا الذي في أصل القدم منتهى الساق اليه بمنزلة كعاب القنا وروي عن النعمان بن بشير قال كان أحدنا يلزق كعبه بكعب صاحبه في الصلاة رواه الحلال . وقوله إلى الكعبين حجة لنا فانه أراد كل رجل تنسل إلى الكعبين ولو أراد كعاب جميع الارجل لذكر بلفظ الجمع كما قال إلى المرافق ويخلل أصابعها لما ذكرناه

(مسألة) (فان كان أقطع غسل ما بقي من محل الفرض) وسواء في ذلك اليدين والرجلين

لقوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

(مسألة) (فان لم يبق شيء سقط وجوب الغسل) لعدم محله ويستحب أن يمس محل القطع بالماء

لثلاثي يخلو العضو من طهارة ، فان كان أقطع اليدين فوجد من يوضئه متبرعاً لزمه ذلك لانه قادر عليه وان لم يجد من يوضئه إلا بأجر يقدر عليه لزمه كما يلزمه شراء الماء . وقال ابن عقيل يحتمل أن لا يلزمه كما لو عجز عن القيام في الصلاة لا يلزمه استنجار من يقيمه ويعتمد عليه ، وان عجز عن الاجر أو لم يجد من يستأجره صلى على حسب حاله كعدم الماء والتراب . وان وجد من ييممه ولم يجد من يوضئه لزمه التيمم كعدم الماء اذا وجد التراب وهذا مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً

فليوتر « متفق عليه فيستجمر خمسا أو سبعا أو تسعا أو مازاد على ذلك فان اقتصر على شفع منية فيما زاد على الثلاثة جاز لقوله عليه السلام « ومن لا فلا حرج »

(فصل) وكيف حصل الانتقال في الاستجمار أجزاء . وذكر القاضي أن المستحب أن يمر الحجر الاول من مقدم صفحته اليمنى إلى مؤخرها . ثم يديره على اليسرى . ثم يرجع به إلى الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الثاني من مقدم صفحته اليسرى كذلك ثم يمر الثالث على المسربة والصفتين لقول النبي ﷺ « أو لا يجزأ أحدكم حجرتين للصفتين وحجراً للمسربة » ؟ رواه الدارقطني وقال اسناده حسن ، ويذني أن يمر الحل بكل واحد من الاحجار لانه إذا لم يعم به كان ذلك تلفيقا فيكون بمنزلة مسحة واحدة ولا يكون تكراراً ذكر هذا الشريف أبو جعفر وابن عقيل وقال معنى الحديث البداية بهذه المواضع ، ومحمّل أن يجزئه لكل جهة مسحة لظاهر الخبر والله أعلم

(فصل) ويجزئه الاستجمار في النادر كما يجزي . في المعتاد ، ولا صحاب الشافعي وجه أنه لا يجزي . في النادر قال ابن عبد البر ويحمّل أن يكون قول مالك — لان النبي ﷺ أمر بفعل الذكر من المذي والامر يقتضي الوجوب . قال ابن عبد البر واستدلوا بأن الآثار كلها على اختلاف ألفاظها وأسانيدنا ليس فيها ذكر استنجاء انما هو الغسل ولان النادر لا يتكرر فلا يبقى اعتبار الماء فيه فوجب كغسل غير هذا الحل

ولنا أن الخبر عام في الجميع وان الاستجمار في النادر انما وجب لما صحبه من بلة الممتد ثم إن لم (مسألة) ثم يرفع نظره إلى السماء ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما منكم من أحد يتوضأ فيباغ — أو — فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » رواه مسلم ورواه الترمذي وزاد فيه « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » ورواه الامام احمد وابو داود وفي بعض رواياته « فاحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء » وعن أبي سعيد الخدري قال : من توضأ ففرغ من وضوئه وقال « سبحانك اللهم أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » طبع عليها بطابع ثم رفعت تحت العرش فلم تكسر الى يوم القيامة » رواه النسائي

(فصل) (والوضوء مرة مرة مجزي . والثلاث أفضل) لما روى ابن عباس قال توضأ النبي ﷺ مرة مرة رواء البخاري وروى ابن عمر أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة ثم قال « هذا وظيفة الوضوء وضوء من لا يقبل الله له الصلاة إلا به » ثم تحدث ساعة ثم دعا بوضوء فتوضأ مرتين فقال « هذا وضوء من توضأ ضاعف الله له الاجر مرتين » ثم تحدث ساعة ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثا ثلاثا فقال « هذا وضوئي ووضوء النبيين من قبلي » رواه سعيد وقد ذكر حديث أبي بن كعب بنحو هذا ، وهذا قول أكثر أهل العلم إلا أن مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا

يشق فهو في محل المشقة فتعتبر مظنة المشقة دون حقيقتها كما جاز الاستحباب على نهر جار ، وأما الذي فعتاد كثير وربما كان في بعض الناس أكثر من البول . قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كنت رجلاً مذاء فقال النبي ﷺ « ذاك ماء الفحل ولكل فحل ماء » وقال سهل بن حنيف : كنت رجلاً مذاء فكنت أكثر منه الاغتسال . ولهذا أوجب مالك منه الوضوء وهو لا يوجب من النادر فليس هو من مسألتنا ، ويجب غسل الذكر منه والاثنين في إحدى الروايتين تعبداً . والأخرى أنه لا يجب وأما ﷺ بفعله للاستحباب قياساً على سائر ما يخرج والله أعلم

(فصل) ولا يستحجر يمينه لقول سلمان في حديثه أنه لينها أن يستنجي أحدنا يمينه . رواه مسلم ، وروى أبو قتادة أن رسول الله ﷺ قال « لا يمسك أحدكم ذكره يمينه ولا يتمسح من الخلاء يمينه » متفق عليه . فإن كان يستنجي من غائط أخذ الحجر بشماله فمسح به . وإن كان يستنجي من البول وكان الحجر كبيراً أخذ ذكره بشماله فمسح به . وإن كان صغيراً فأمكنه أن يضعه بين عقبيه أو بين أصابعه ويمسح ذكره عليه فعل وإن لم يمكنه أمسكه يمينه ومسح يساره لموضع الحاجة . وقيل يمسك ذكره يمينه ويمسح بشماله ليكون المسح بغير اليمين . والأول أولى لقول النبي ﷺ « لا يمسك أحدكم ذكره يمينه » وإذا أمسك الحجر باليمين ومسح الذكر عليه لم يكن ماسحاً باليمين ولا يمسكاً للذكر بها ، وإن كان أعظم اليسرى أو بها مرض استحجر يمينه للحاجة ولا يكره الاستعانة بها في الماء . لأن الحاجة داعية إليه ، وإن استحجر يمينه مع الفتي عنه أجزاء في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن بعض أهل الظاهر أنه لا يجزئه لأنه منهي عنه فلم يقد مقصوده كما لو استنجى بالروث والرمة فإن النهي يتناول الأمرين والفرق

قال أما قال الله تعالى (فاعسلوا وجوهكم) وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز الوضوء ثلاثاً ثلاثاً إلا غسل الرجلين فإنه ينقيهما . والاول أولى لما ذكرنا من الاحاديث وقد ذكرنا اختلافهم في تكرار مسح الرأس والله أعلم

وإن غسل بعض أعضائه أكثر من بعض فحسن لأن في حديث عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ومسح برأسه مرة متفق عليه

(فصل) وتكره الزيادة على الثلاث ، قال أحمد رحمه الله لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى وذلك لما روي أن أعرابياً سأل النبي ﷺ عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثم قال « هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وظلم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه

ويكره الاسراف في الماء . لأن النبي ﷺ مرّ بسعد وهو يتوضأ فقال « لا تسرف » فقال يا رسول الله في الماء اسراف ؟ قال « نعم وإن كنت على نهر جار » رواه ابن ماجه

(مسألة) (وتباح معوثته) لما روى المفيرة بن شعبة أنه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه رواه مسلم ، وعن صفوان بن عسال قال صبيت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في الحضرة

ينهما ان الروث آلة الاستنجاء المباشرة للمحل وشرطه فلم يجوز استعمال المنهي عنه فيها واليد ليست المباشرة للمحل ولا شرطاً فيه انما يتناول بها الحجر الملاقي للمحل فصار المنهي عنها نهي تأديب لا يمنع الاجزاء (فصل) ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبيل لثلاث تلوث يده اذا شرع في الدبر لان قبله بارز

نصيبه اليد اذا مدها الى الدبر . والمرأة مخيرة في البداية بأيها شاءت لعدم ذلك فيها ويستحب أن يمكث بعد البول قليلاً ويضع يده على أصل الذكر من تحت الاثنين ثم يسلمته الى رأسه فينثر ذكره ثلاثاً برفق قال أحمد : اذا توضأت فضع يدك في سفلك ثم أسلت مأم حتى ينزل ولا تجعل ذلك من همك ، ولا تلتفت الى ظنك ، وقد روى يزداد اليماني قال قال رسول الله ﷺ « اذا بال أحدكم فلينثر ذكره ثلاث مرات » رواه الامام احمد ، واذا استنجى بالماء ثم فرغ استحب له ذلك يده بالارض لما روى عن ميمونة ان النبي ﷺ فعل ذلك رواه البخاري وروي ان النبي ﷺ قضى حاجته ثم استنجى من تور وذلك يده بالارض أخرجه ابن ماجه . وإن استنجى عقب انقطاع البول جاز لان الظاهر انقطاعه . وقد قيل ان الماء يقطع البول ولذلك سمي الاستنجاء انتقاص الماء ويستحب أن ينضح على فرجه وسراويله ليزيل الوسواس عنه قال حنبل سألت أحمد قلت أتوضأ وأستبرئ ، وأجد في نفسي اني قد أحدثت بعده قال : اذا توضأت فاستبرئي ، ثم خذ كفاً من ماء فرشه على فرجك ولا تلتفت اليه فانه يذهب ان شاء الله . وقد روى أبو هريرة ان النبي ﷺ قال « جاءني جبريل فقال يا محمد اذا توضأت فانضح » وهو حديث غريب

والسفر رواه ابن ماجه ، وروى أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينطلق لحاجته فأحبل أنا وغلام نحوي اداة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء متفق عليه ، ولا يستحب لما روى ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ لا يكل طهوره الى أحد ولا صدقته التي يتصدق بها ، يكون هو الذي يتولاها بنفسه . رواه ابن ماجه وروي عن أحمد انه قال : ما أحب أن يعينني على وضوئي أحد لأن عمر قال ذلك

(مسألة) قال ويباح تنشيف أعضائه ولا يستحب ، قال الحلال المنقول عن احمد انه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء ومن روي عنه أخذ المندبل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وأنس وكثير من أهل العلم . ومن رخص فيه الحسن وابن سيرين ومالك والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وهو ظاهر قول أحمد لما روى سلمان ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قلب جبة كانت عليه فمسح بها وجهه . رواه ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير ، وذكر ابن حامد في كراهته روايتين (احدهما) لا يكره لما ذكرنا (والثانية) يكره روي ذلك عن جابر بن عبد الله وابن أبي ليلى وسعيد بن المسيب والنخعي ومجاهد وذلك لما روت ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل قالت فأتيته بالمندبل فلم يردّها وجعل ينفذ الماء بيديه متفق عليه . وروي عن ابن عباس انه كرهه في الوضوء ولم يكرهه في الجنابة ، والاول أصح لأن الأصل الاباحة فترك النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الكراهة فانه قد يترك المباح ، وهذه قضية في عين يحتمل انه ترك تلك المندبل لا مريختص بها ولانه

﴿ مسألة ﴾ قال (والخشب والخرق وكل ما أنقى به فهو كالأحجار)

هذا الصحيح من المذهب وهو قول أكثر أهل العلم ، وفيه رواية أخرى لا يجزي . إلا الأحجار اختارها أبو بكر وهو مذهب داود لأن النبي ﷺ أمر بالأحجار وأمره يقتضي الوجوب ولأنه موضع رخصة ورد الشرع فيها بآلة مخصوصة فوجب الاقتصار عليها كالتراب في التيمم ولنا ما روى أبو داود عن خزيمة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « بثلاثة أحجار ليس فيها رجم » فلولاً أنه أراد الحجر وما في معناه لم يستثن منها الرجم لأنه لا يحتاج إلى ذكره ولم يكن لتخصيص الرجم بالذكر معنى ؛ وفي حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لينها أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وأن نستجمر برجم أو عظم رواه مسلم ، وتخصيص هذين بالنهي عنهما يدل على أنه أراد الحجارة وما قام مقامها . وروى طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا أتى أحدكم البراز فلينزله قبله الله ولا يستقبلها ولا يستدبرها وليستطب بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاث حشيات من تراب » رواه الدارقطني ، وقال وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً والصحيح أنه مرسل ورواه سعيد في سننه موقوفاً على طاوس ، ولأنه متى ورد النص بشيء لمعنى معقول وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى والمعنى هنا إزالة عين النجاسة وهذا يحصل بغير الأحجار كحصوله بها وبهذا يخرج التيمم فإنه غير معقول ولا بد أن يكون ما يستجمر به ، نقياً لأن الانقاء مشروط في الاستنجاء إزالة الماء عن بدنه أشبه بنفضه بيده ولا يكره نفض الماء عن بدنه بيديه لحديث ميمونة ، ويكره نفض يديه ذكره أبو الخطاب وابن عقيل

(فصل) ويستحب تجديد الوضوء نص عليه أحمد في رواية موسى بن عيسى وذلك لما روى أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قلت وكيف كنتم تصنعون ؟ قال يجزي . أحدنا الوضوء ، ما لم يحدث رواه البخاري ، وقد قل علي بن سعيد عن أحمد أنه لا فضل فيه والاول أصح ، ولا بأس أن يصلي بالوضوء الواحد ما لم يحدث لا نعلم فيه خلافاً لحديث أنس ولما روى بريدة قال صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه فقال « عمداً صنعته » رواه مسلم

(فصل) ولا بأس بالوضوء في المسجد إذا لم يؤذ أحد أبوضوئه ولم يؤذ المسجد ، قال ابن المنذر أباح ذلك كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار وذلك لما روى أبو العالية عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال حفظت لك أن رسول الله ﷺ توضأ في المسجد رواه الإمام أحمد ، وروي عن أحمد أنه كرهه صيانة للمسجد عن البصاق وما يخرج من فضلات الوضوء والله أعلم

(فصل) والمفروض من ذلك بغير خلاف في المذاهب خمسة : النية وغسل الوجه ، وغسل اليدين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين ، وخمسة فيها روايتان : المضمضة والاستنشاق ، والتسمية والترتيب ، والموالاة . وقد ذكرنا عدد المسنون فيما مضى والله أعلم

١٤٨ النهي عن الاستنجاء بالروث والعظام . باب المسح على الخفين (المغنى والشرح الكبير)

فأما الزج كزجاج والفحم الرخو وشبههما مما لا ينقي فلا يجزي . لأنه لا يحصل منه المقصود ، ويشترط كونه طاهراً فإن كان نجساً لم يجزه . وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يجزئه لأنه يجفف كالطاهر ولنا أن ابن مسعود جاء إلى النبي ﷺ بمججرين وروثة يستجمر بها فأخذ المججرين والقي الروثة وقال « هذا ركس » رواه البخاري ، وفي لفظ رواه الترمذي قال « أنها ركس » يعني نجساً وهذا تقليل من النبي ﷺ يجب المصير إليه ، ولأنه إزالة نجاسة فلا يحصل بالنجاسة كالغسل ، فإن استنجى بنجس احتمل أن لا يجزئه الاستجمار بعده لأن المثل تنجس بنجاسة من غير المخرج فلم يجزي . فيها غير الماء كما لو تنجس ابتداء . ويحتمل أن يجزئه لأن هذه النجاسة نابعة لنجاسة المثل فزالت بزوالها ﴿ مسألة ﴾ قال (إلا الروث والعظام والطمام)

وجملته أنه لا يجوز الاستجمار بالروث ولا العظام ولا يجزي . في قول أكثر أهل العلم وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق ، وأباح أبو حنيفة الاستنجاء بهما لأنهما يجففان النجاسة ويتقيان المثل فهما كاللحجر . وأباح مالك الاستنجاء بالطاهر منهما ، وقد ذكرنا نهي النبي ﷺ عنها ، وروى مسلم عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن » وروى الدارقطني أن النبي ﷺ نهى أن نستنجي بروث أو عظم وقال إنما لا يطهران . وقال اسناد صحيح ، وروى أبو داود عنه عليه السلام أنه قال لرويف بن ثابت « أخبر الناس أنهم من استنجى برجيم أو عظم فهو بري . من دين محمد » وهذا عام في الطاهر منها والنهي يقتضي الفساد

﴿ باب المسح على الخفين ﴾

المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم ، قال ابن المبارك ليس في المسح على الخفين اختلاف أنه جائز ، وعن الحسن قال حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين ، والأصل فيه ما روى المغيرة بن شعبة قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فأهويت لآنزع خفيه فقال « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما متفق عليه ، وعن جرير بن عبد الله قال رأيت رسول الله ﷺ بال ثم نوضاً ومسح على خفيه متفق عليه ، قال إبراهيم كان يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، قال الامام أحمد ليس في قلبي من المسح شيء . فيه أربعون حديثاً عن رسول الله ﷺ

(فصل) روي عن أحمد أنه قال المسح أفضل من الغسل لأن النبي ﷺ وأصحابه إنما طلبوا الفضل وهذا مذهب الشعبي والحكم وإسحاق لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه » ولأن فيه مخالفة أهل البدع ، وذكر ابن عقيل فيه روايتين (أحدهما) المسح أفضل لما ذكرنا (الثانية) الغسل أفضل لأنه المفروض في كتاب الله تعالى والمسح رخصة ، وروى حنبل عن أحمد أنه قال كله جائز المسح والغسل مافي قلبي من المسح شيء . ولا من الغسل

وعدم الاجزاء ، فأما الطعام فتحريمه من طريق التنبيه لان النبي ﷺ علل النهي عن الروث والرمة في حديث ابن مسعود بكونه زاد اخواننا من الجن فزادنا مع عظم حرمة أولى ، فان قيل قد نهى عن الاستنجاء باليمين كنهيه ههنا فلم يمنع ذلك الاجزاء ثم كذا ههنا قلنا قد بين في الحديث أنهما لا يطهران ثم الفرق بينهما أن النهي ههنا لمعنى في شرط الفعل فنحن صحتنا كالنهي عن الوضوء بالماء النجس وثم لمعنى في آلة الشرط فلم يمنع كالوضوء من انا، محرم

(فصل) ولا يجوز الاستنجاء بماله حرمة كشيء كتب فيه قه أو حديث رسول الله ﷺ لما فيه من هتك الشريعة والاستخفاف بجزمتها فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمة. ولا يجوز بتصل بحيوان كبدته وعقبه وذنب هيمه ووصوفها المتصل بها ، قال بعض أصحابنا يجمع المستجبر به ست خصال أن يكون طاهراً جانداً منقياً غير مطعوم ولا حرمة له ولا متصل بحيوان

(مسئلة) قال (والحجر الكبير الذي له ثلاث شعث يقوم مقام ثلاثة أحجار)

وبهذا قال الشافعي واسحاق وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى لا يجزى أقل من ثلاثة أحجار وهو قول أبي بكر وابن المنذر لقوله عليه السلام « لا يستجى احدكم بدون ثلاثة أحجار . ولا يكنى

وهذا قول ابن المنذر ، وروي عن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا على أخفافهم وخلم هو خفيه وتوضأ وقال حبيب إلى الوضوء. وعن ابن عمر أنه قال إني لم ألح بفصل قديمي فلا تقتدوا بي

(مسئلة) (يجوز المسح على الخفين لما ذكرنا ويجوز على الجر موقين) الجر موق مثال الحف إلا أنه يلبس فوق الحف في البلاد الباردة فيجوز المسح عليه قياساً على الحف ، ومن قال بجواز المسح عليه إذا كان فوق الحف الحسن بن صالح وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي في الجديد لا يمسح عليه وستذكر ذلك إن شاء الله فيما إذا لبس خفاً فوق خف آخر —

(والجورين) قال ابن المنذر يروى إباحة المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ علي وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد وهو قول عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والثوري وابن المبارك واسحاق وبعقوب ومحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي والشافعي وغيرهم لا يجوز المسح عليهما إلا أن يغتسل لانه لا يمكن متابعة المشي فيهما كما لا يقبض ولنا ما روى المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح على الجورين والنعلين . رواه الأمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وهذا يدل على أنهما لم يكونا منعولين لانه لو كان كذلك لم يذكر النعلين فانه لا يقال مسحت على الحف ونعله ولان الصحابة رضي الله عنهم مسحوا على الجوارب ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم والجورب في معنى الحف لانه ملبوس ساتر لحل الفرض يمكن متابعة المشي فيه أشبه الحف ، وقولهم لا يمكن متابعة المشي فيهما قلنا إنما يجوز المسح عليهما إذا ثبت بنفسه وأمكن متابعة المشي فيه وإلا فلا فأما الرقيق فليس بسائر

أحدكم دون ثلاثة أحجار ، ولأنه إذا استجمر بحجر تنجس فلا يجوز الاستجمار به ثانيا كالصغير ولنا أنه استجمر ثلاثا منقية بما وجدت فيه شروط الاستجمار فأجزأه كما لو فصله ثلاثة صفاراً واستجمر بها إذ لا فرق بين الأصل والفرع إلا فصله ولا أثر لذلك في التطهير والحديث يقتضي ثلاث مسحات بحجر دون عين الأحجار كما يقال ضربته ثلاثة أسواط أي ثلاث ضربات بسوط وذلك لأن مضاه معقول ومراده معلوم ، ولذلك لم تقتصر على لفظه في غير الأحجار بل أجزأنا الخشب والحرق والمدر والمغني من ثلاثة حاصل من ثلاث شعب أو مسحه ذكره في صخرة عظيمة بثلاثة مواضع منها أو في حائط أو أرض فلا معنى للجود على اللفظ مع وجود ما يساويه من كل وجه ، وقولهم ينجس قلنا إنما ينجس ما أصاب النجاسة والاستجمار حاصل بغيره فأشبهه ما لو تنجس جانبه بغير الاستجمار ولأنه لو استجمر به ثلاثة لحصل لكل واحد منهم مسحة وقام مقام ثلاثة أحجار فكذلك إذا استجمر به الواحد ، ولو استجمر ثلاثة بثلاثة أحجار لكل حجر منها ثلاث شعب فاستجمر كل واحد منهم من كل حجر بشعبة أجزأهم ويحتمل على قول أبي بكر أن لا يجزئهم

(فصل) ولو استجمر بحجر ثم غسله أو كسره ما تنجس منه واستجمر به ثانياً ثم فعل ذلك واستجمر به ثالثاً أجزأه لأنه حجر يجزئ غيره الاستجمار به فأجزأه كغيره ، ويحتمل على قول أبي بكر أن لا يجزئه محافظة على صورة اللفظ وهو بعيد

(فصل) وسئل أحمد عن جورب انخرق فكره المسح عليه وإعله إنما كرهه لأن الغالب فيه الخفة وأنه لا يثبت بنفسه فإن كان مثل جورب الصوف في الصفاقة فلا فرق ، فإن كان لا يثبت إلا بالنعل أبيع المسح عليه مادام النعل عليه لحديث المغيرة ، فإن خلم النعل انتقضت الطهارة لأن ثبوت الجورب أحد شرطي جواز المسح وإنما حصل بالنعل فإذا خلصها زال الشرط المبيح المسح فبطلت الطهارة كولو ظهر القدم . قال القاضي يمسح على الجورب والنعل كما جاء في الحديث والظاهر أن النبي ﷺ إنما مسح على سيور النعل التي على ظاهر القدم فأما أسفله وعقبه فلا يسن مسحه من الخف فكذلك من النعل (مسألة) قال (والعمامة والجباير) ومن قال بجواز المسح على العمامة أبو بكر الصديق وبه قال عمر بن الخطاب وأنس وأبو امامة وروى عن سعد بن مالك وأبي الدرداء رضي الله عنهم وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة وابن المنذر وغيرهم ، وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لا يمسح عليها لقول الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) ولأنه لا تلتحقه المشقة بنزعها ^(١) أشبهت الكفين

ولنا ما روى المغيرة بن شعبه قال توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وروى . لم أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والحناء وعن عمرو بن أمية قال رأيت النبي ﷺ مسح على عمامته وخفيه رواه البخاري ولأنه قول من سمي من الصحابة ولم يعرف لهم مخاف في عصرهم ولأنه عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز المسح على

(١) هذا غير مسلم
فالمشقة واقعة ولا يسياف
المائم المحنكة . وما قبله
يرد عليه نص الآية في
الرجلين

﴿مسئلة﴾ قال (وما عدا المخرج فلا يجزيء فيه الا الماء)

وبهذا قال الشافعي واسحاق وابن المنذر يعني إذا تجاوز المحل بمالم تجربه العادة مثل أن ينتشر الى الصفحتين وامتد في الحشفة لم يجزه الا الماء لان الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لاجل المشقة في غسله لتكرر النجاسة فيه فما لا تتكرر النجاسة فيه لا يجزيء فيه الا الغسل كساقه ونحوه ولذلك قال علي رضي الله عنه : انكم كنتم تبغرون بغراً وأنتم اليوم تثلطون ثلطا فأتبعوا الماء الاحجار وقوله عليه السلام «يكفي أحدكم ثلاثة أحجار» أراد ما لم يتجاوز محل العادة لما ذكرنا

(فصل) والمرأة البكر كالرجل لان عذرتها تمنع انتشار البول فأما الثيب فان خرج البول بمحده فلم ينتشر فكذلك ، وان تعدى الى مخرج الحيض فقال أصحابنا يجب غسله لان مخرج الحيض والولد غير مخرج البول . ويحتمل أن لا يجب لان هذا عادة في حقها فكفي فيه الاستجمار كالمعتاد في غيرها ولان الغسل لو لزمها مع اعتياده لبيته النبي ﷺ لازواجه لكونه مما يحتاج الى معرفته ، وان شك في انتشار الخارج الى ما يوجب الغسل لم يجب لان الاصل عدمه والمستحب الغسل احتياطاً .

(فصل) والاقلف ان كان مرتتقا لا يخرج بشرته من قلفته فهو كالمتنن ، وان كان يمكنه كشفها كشفها فاذا بال واستجمر أعادها فان تنجست بالبول لزمه غسلها كما لو انتشر الى الحشفة

حائله كالتدمين والآية لا تنفي ما ذكرناه فان النبي ﷺ مبين لكلام الله وقد مسح على العمامة وأمر بالمسح عليها وهذا يدل على أن المراد بالآية المسح على الرأس وحائله ، ومما يبين ذلك أن المسح في الغالب إنما يكون على الشعر ولا يصيب الرأس وهو حائل كذلك العمامة فانه يقال لمن مسح عمامة انسان أو قبلها قبل رأسه والله أعلم

(فصل) والمسح على الجبائر لقول النبي ﷺ في صاحب الشجة «انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب أو يعصر على جرحه خرقه ويمسح عليها وينسل سائر جسده» رواه أبو داود ولما روى علي رضي الله عنه قال انكسرت إحدى زندي فأمرني النبي ﷺ أن أمسح على الجبائر رواه ابن ماجه وهذا قول الحسن والنخعي ومالك واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي في أحد قولييه يعيد كل صلاة صلاحها لان الله تعالى أمر بالغسل ولم يأت به ، ووجه الاول ما ذكرنا ولانه مسح على حائل ابيح له المسح عليه فلم تجب معه الاعادة كالخف .

﴿مسئلة﴾ (وفي المسح على القلائس وخمر النساء المدارة تحت حلقهن روايتان) أراد القلائس المبطنات كدنيات القضاة والمنومات فأما الكتلة فلا يجوز المسح عليها لا نعم فيه خلافاً لانها لا تستمر جميع الرأس عادة ولا تدوم عليه فأما القلائس التي ذكرناها ففيها روايتان (إحداها) لا يجوز المسح عليها رواه عنه اسحاق بن ابراهيم وهو قول الاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز ومالك والشافعي والنعمان واسحاق . قال ابن المنذر لا نعم أحداً قال به الا أنه يزوي عن أنس أنه مسح على قلنسيته لانها لا يشق

(فصل) وان انسد المخرج المعتاد وانفتح آخر لم يجزه الاستجمار فيه لانه غير للسبيل المعتاد وحكى عن بعض أصحابنا أنه يجزئه لانه صار معتاداً

ولنا أن هذا نادر بالنسبة الى سائر الناس فلم تثبت فيه أحكام الفرج فانه لا ينقض الوضوء مسه ولا يجب بالابلاج فيه جد ولا مهر ولا غسل ولا غير ذلك من الاحكام فأشبهه سائر البدن (فصل) ظاهر كلام أحمد أن محل الاستجمار بعد الاتقاء طاهر فان أحمد بن الحسين قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يبول فيستبرئ ويستجمر بعرق في سراويله قال اذا استجمر ثلاثاً فلا بأس ، وسأله رجل فقال اذا استنجيت من الفائط يصيب ذلك الماء موضعاً مني آخر فقال أحمد قد جاء في الاستنجا ثلاثة أحجار فاستنج أنت بثلاثة أحجار ثم لا تبالي ما أصابك من ذلك الماء ، قال وسألت أحمد عن رش الماء على الخف إذا لم يستجمر الرجل قال أحب الي أن يفسله ثلاثاً وهذا قول ابن حامد ، وظاهر قول المتأخرين من أصحابنا أنه نجس وهو قول الشافعي وأبي حنيفة فلو قعد المستجمر في ماء قليل نجسه ولو عرق كان عرة ، نجسا لانه مسح للنجاسة فلم يطهر به محلها كسائر المسح

ووجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بروت ولا عظم فانهما لا يطهران » فقهومه أن غيرهما يطهر ولان الصحابة رضي الله عنهم كان الغالب عليهم الاستجمار حتى إن جماعة منهم أنكروا الاستنجا بالماء وسماه بعضهم بدعة وبلادم حارة والظاهر أنهم لا يسلون من العرق فلم ينقل عنهم توقي ذلك ولا الاحتراز منه ولا ذكر ذلك أصلاً وقد نقل عن ابن عمر أنه بال بالمزدلفة فادخل يده فمضغ فرجه من تحت ثيابه وعن ابراهيم النخعي نحو ذلك ولولا أنهما اعتقدا طهارته ما فعل ذلك

نزعها أشبهت الكتنة ولان العامة التي ليست محنكة ولا ذؤابة لها لا يجوز المسح عليها وهو اختيار الخلال قال لانه قد روي عن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ يا أيدي صحاح فروى الاثرم باسناده عن عمر أنه قال ان شاء حسر عن رأسه وان شاء مسح على قلنسيته وعمامته وروى باسناده عن أبي موسى أنه خرج من الخلا فمسح على القلنسوة ولانه ملبوس معتاد يستر الرأس أشبه العامة المحنكة وفارق العامة التي قاسوا عليها لانها منهي عنها والله أعلم ، وفي مسح المرأة على خمارها روايتان (إحداهما) يجوز يروي ذلك عن أم سلمة حكاه ابن المنذر ولانه ملبوس للرأس يشق نزعها أشبه العامة (والثانية) لا يجوز وهو قول نافع والنخعي وحماد والاوزاعي ومالك والشافعي لانه ملبوس يختص بالمرأة أشبه الوقاية ولا يجوز المسح على الوقاية رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً لانها لا يشق نزعها فهي كطاقة الرجل

(مسئلة) قال (ومن شرطه أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة) لا نعلم في اشترط تقدم الطهارة لكل ما يجوز المسح عليه خلافاً الا لجبيرة ووجهه ما روى المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لآنزع خفيه فقال « دعها فاني أدخلتها طاهرتين » فمسح عليهما متفق عليه . وعنه قال قلت يا رسول الله أيمسح أحدنا على خفيه ؟ فقال « نعم اذا أدخلتها وهما طاهرتان » رواه الدار قطني فأما ان غسل أحد رجله ثم لبس الخف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح أيضا وهو

(فصل) اذا استنجى بالماء لم يحتج الى تراب قال أحمد يميزه الماء وحده ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه استعمل التراب مع الماء في الاستنجاء ولا أمر به ، فأما عدد الغسلات فقد اختلف عن أحمد فيها فقال في رواية ابنه صالح أقل ما يميزه من الماء سبع مرات وقال في رواية محمد بن الحكم ولكن المتعدة يجزئ. أن تمسح بثلاثة أحجار أو يغسله ثلاث مرات ولا يجزئ. عندي اذا كان في الجسد أن يغسله ثلاث مرات وذلك لما روت عائشة أن النبي ﷺ كان يغسل مقعدته ثلاثا رواه ابن ماجه وقال أبو داود سئل أحمد عن حد الاستنجاء بالماء فقال ينقي وظاهر هذا أنه لا عدد فيه إنما الواجب الاقناء ، وهذا أصح لأنه لم يصح عن النبي ﷺ في ذلك عدد ولا أمر به ولا بد من الاقناء على الروايات كلها وهو أن يذهب لزوجة النجاسة وآثارها

فصول في آداب التخلي

لا يجوز استقبال القبلة في القضاء لقضاء الحاجة في قول أكثر أهل العلم لما روى أبو أيوب قال قال رسول الله ﷺ « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ولكن شرعوا أو غروا قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا من أحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحن عرف عنها ونستغفر الله عز وجل متفق عليه . وسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ « إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » وقال عروة بن ربيعة وداود يجوز استقبالها واستدبارها لما روى جابر قال نهي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بيول فرأيت قبل أن يقبض بهام يستقبلها قال الترمذي هذا حديث حسن غريب . وهذا دليل على النسخ فيجب تقديمه

قول الشافعي وإسحاق ونحوه عن مالك، وعنه أنه يجوز رواها أبو طالب عنه وهو قول أبي ثور وأصحاب الرأي لأنه أحدث بعد كمال الطهارة واللبس فجاز كما لو نزع الخف الاول ثم لبسه وكذلك الحكم فيمن مسح رأسه ولبس العمامة ثم غسل رجله قياساً على الخف ، وقد قيل فيمن غسل رجله ولبس خفيه ثم غسل بقية أعضائه اذا قلنا إن الترتيب ليس بشرط جاز له المسح ووجه الاولى ، ما ذكرناه من الحديثين وهو يدل على وجود الطهارة فيهما جميعاً وقت ادخلهما ولم يوجد ذلك وقت لبس الاولى ولأن ما اعتبر له الطهارة اعتبر له جميعها كالصلاة . وفارق ما اذا نزع الخف الاول ثم لبسه لأنه لبسه بعد كمال الطهارة (فصل) كره أحمد لبس الخف وهو يدافع أحد الاخبين لأن الصلاة مكروهة بهذه الطهارة وكذلك اللبس الذي يراد للصلاة والاولى أن لا يكره ، وروي عن إبراهيم النخعي أنه كان اذا اراد أن يبول لبس خفيه ولأنها طهارة كاملة أشبه ما لو لبسها عند غلبة النعاس. والصلاة إنما كرهت للحاقن لأن اشتغال قلبه بمدافعة الاخبين يذهب بخشوع الصلاة ويمنع الاتيان بها على الكمال ويحمله على العجلة ولا يضر ذلك في اللبس .

(فصل) فان تطهر ثم لبس الخف فحدث قبل بلوغ الرجل قدم الخف لم يجز له المسح لأن الرجل حصلت في مقرها وهو محدث فصار كما لو بدأ اللبس وهو محدث

(فصل) فان تيمم ثم لبس الخف لم يكن له المسح لأنه لبسه على طهارة غير كاملة ولأنها طهارة

ولنا أحاديث النهي وهي صحيحة. وحديث جابر يحتمل أنه رآه في البنيان أو مستتراً بشيء ولا يثبت النسخ بالاحتمال ويتعين حملُه على ما ذكرنا ليكون موافقاً للأحاديث التي نذكرها، فأما في البنيان أو إذا كان بينه وبين القبلة شيء يستره ففيه روايتان (إحداها) لا يجوز أيضاً وهو قول الثوري وأبي حنيفة لعموم الأحاديث في النهي (والثانية) يجوز استقبالها واستدبارها في البنيان، روي ذلك عن العباس وابن عمر رضي الله عنهما وبه قال مالك والشافعي وابن المنذر وهو الصحيح لحديث جابر وقد حملناه على أنه كان في البنيان، وروى عائشة أن رسول الله ﷺ ذكر له أن قوماً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أوقد فعلوها؟ استقبلوا بمقعدي القبلة» رواه أصحاب السنن وأكثر أصحاب المسانيد منهم أبو داود الطيالسي رواه عن خالد بن الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة قال أبو عبد الله: أحسن ما روي في الرخصة حديث عائشة وإن كان مرسلًا فإن مخرجه حسن. قال أحمد: عراك لم يسمع من عائشة فلذلك سماه مرسلًا وهذا كله في البنيان وهو خاص يقدم على العام، وعن مروان بن الأصغر قال رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا؟ قال بلى إنما نهي عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس، رواه أبو داود. وهذا تفسير لنهي رسول الله ﷺ العام وفيه جم بين الأحاديث فيتعين المصير إليه، وعن أحمد أنه يجوز

ضرورة بطلت من أصلها فصار كاللبس له على غير طهارة ولأن التيمم لا يرفع الحدث فقد لبسه وهو محدث، فأما إن تطهرت المستحاضة ومن به سلس البول وشبههما ولبسوا خفافاً فلهم المسح عليها، نص عليه أحمد لأن طهارتهم كاملة في حقهم، قال ابن عقيل لأنها مضطرة إلى الترخص وأحق من يترخص المضطر فإن أقطع الدم وزالت الضرورة بطلت الطهارة من أصلها ولم يكن لها المسح كالتيميم إذا وجد الماء، وإن لبس الخف بعد طهارة مسح فيها على العمامة أو العمامة بعد طهارة مسح فيها على الخف فقال بعض أصحابنا ظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز المسح لانه لبس على طهارة ممسوح فيها على بدل فلم يستبح المسح باللبس فيها كما لو لبس خفاً على طهارة مسح فيها على خف، وقال القاضي يحتمل جواز المسح لأنها طهارة كاملة وكل واحد منهما ليس يبدل عن الآخر بخلاف الخف الملبوس على خف ممسوح عليه

(فصل) فإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على خف أو عمامة وقلنا ليس من شرطها الطهارة جاز المسح عليها وإن اشترطنا الطهارة احتمل أن يكون كالعمامة الملبوسة على طهارة مسح فيها على الخف واحتمل جواز المسح بكل حال لأن مسحها عزيمة، وإن لبس الخف على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح عليه لأنها عزيمة ولأنها إن كانت نافعة فهو لنقص لم يزل فلم يمنع طهارة المستحاضة، وإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح لما ذكرنا

﴿مسئلة﴾ قال (الا جبيرة على احدى الروايتين)

اختلفت الرواية عن أبي عبد الله رحمه الله في الجبيرة فروي أنه لا يشترط تقدم الطهارة لها

استدبار الكعبة في البنيان والفضا. جميعا لما روى ابن عمر قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق عليه

(فصل) ويكره أن يستقبل الشمس والقمر بفرجه لما فيهما من نور الله تعالى فإن استتر عنهما بشيء فلا بأس لانه لو استتر عن القبلة جاز فبهنا أولى، ويكره أن يستقبل الريح لثلاثه عليه رشاش البول فينجسه (فصل) ويستحب أن يستتر عن الناس فإن وجد حائطا أو كثيبا أو شجرة أو بعيرا استتر

به وإن لم يجد شيئا أبعد حتى لا يراه أحد لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد الا أن يجمع كتيبا من الرمل فليستدبره» وروي عنه عليه السلام أنه خرج ومعه درقة ثم استتر بها ثم بال. وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد، والبراز الموضع البارز سمي قضاء الحاجة به لأنها تقضى فيه، وعن المغيرة بن شعبه قال كان النبي ﷺ إذا ذهب أبعد، روى أحاديث هذا الفصل كلها أبو داود وابن ماجه. وقال عبد الله بن جعفر كان أحب ما استتر به النبي ﷺ لحاجته هدف أو حائش نخل. رواه ابن ماجه

(فصل) ويستحب أن يرتاد لبوله موضعا رخوآ لثلاثه يترشش عليه، قال أبو موسى كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فأراد أن يتبول فأتى دمثا في أصل حائط فبال ثم قال «إذا أراد أحدكم أن يتبول فليرتاد لبوله» رواه الامام أحمد

اختاره الحلال وذلك لما ذكرنا من حديث جابر في الذي أصابته الشجة فإنه قال إنما كان يجره أن يعصب على جرحه خرقة ويمسح عليها ولم يذكر الطهارة، وكذلك حديث علي لم يأمره بالطهارة ولأن اشتراط الطهارة لما تغليظ على الناس ويشق عليهم ولأن المسح عليها إنما جاز لمشقة نزعها وهو موجود إذا لبسها على غير طهارة. ويحتمل أن يشترط له التيمم عند العجز عن الطهارة فإن في حديث جابر إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب أو يعصر على جرحه ثم يمسح عليها لأنها عبادة اشترطت لها الطهارة فقام التيمم مقامها عند العجز كالصلاة، وروي عنه أنه يشترط تقديم الطهارة عليها وهو ظاهر قول الحرقي لأنه حائل يمسح عليه فاشترط تقديم الطهارة على لبسه كسائر المسوحات فعلى هذا إذا لبسها على غير طهارة ثم خاف من نزعها تيمم لها لأنه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه أشبه الجرح

(فصل) ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم، قال شيخنا ويحتمل أن يتيمم مع مسحها فيما إذا تجاوز بها موضع الحاجة لأن ماء على موضع الحاجة يقتضي المسح والزائد يقتضي التيمم وكذلك فيما إذا شداها على غير طهارة لأنه مختلف في جواز المسح عليها فإذا جمع بينهما خرج من الخلاف، ولشافعي في الجمع بينهما قولان في الجملة لحديث صاحب الشجة: ولنا أنه محل واحد فلا يجمع فيه بين بدلين كالخف

(فصل) ولا فرق بين كون الشد على كسر أو جرح لحديث صاحب الشجة فإنها جرح الرأس وقياسا على الكسر وكذلك إن وضع على جرحه دواء وخاف من نزع مسحه عليه نص عليه في رواية الأثرم وذلك لما روي الأثرم بإسناده عن ابن عمر أنه خرجت بإبهامه قرحة فأتقها صرارة وكان يتوضأ

ويستحب أن يبول قاعداً لثلاث ترشش عليه . قال ابن مسعود من الجفاء أن تبول وأنت قائم . وكان سعد بن ابراهيم لا يجيز شهادة من بال قائماً ، قالت عائشة من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعداً . قال الترمذي هذا أصح شيء في الباب وقد رويت الرخصة فيه عن عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت وسهل بن سعد وأنس وأبي هريرة وعروة . وروى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً . رواه البخاري وغيره ، ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لتبيين الجواز ولم يفعله إلا مرة واحدة ، ويحتمل أنه كان في موضع لا يتمكن من الجلوس فيه وقيل فعل ذلك لعله كانت بأمضه — والمأبض مأتحت الركبة من كل حيوان (فصل) ويستحب أن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض لما روى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ولأن ذلك أستر له فيكون أولى (فصل) ولا يجوز أن يبول في طريق الناس ولا مورد ماء ولا ظل ينتفع به الناس لما روى معاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الملاعن الثلاثة — البراز في الموارد ، وقارعة الطريق والظل » رواه أبو داود ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتقوا اللاعنات . قالوا وما اللاعنات يا رسول الله ؟ قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم » أخرجه مسلم والمورد طريق

ولا يبول تحت شجرة مثمرة في حال كون الثمرة عليها لئلا تسقط عليه الثمرة فتنجس به فأما في غير حال الثمرة فلا بأس فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحب ما استتر به إليه لحاجته هدف أو حائش فخل .

ويمسح عليها ، ولو اتعلم ظفر انسان أو كان بأصبعه جرح يخاف إن أصابه الماء أن يزرق الجرح جاز المسح عليه في المنصوص . وقال القاضي في الصبغ على الجروح إن لم يكن في نزعه ضرر نزعه وغسل الصحيح وتيمم الجريح ويمسح على موضع الجرح ، وإن كان في نزعه ضرر مسح عليه كالجيرة فإن كان في رجله شق فجعل فيه قيراً فقال أحمد ينزعه ولا يمسح عليه هذا أهون هذا لا يخاف منه ، قيل له متى يمسح صاحب الجرح أن يمسح عليه ؟ قال إذا خشي أن يزداد وجماً أو شدة . وتعليل أحمد في القير بسهولته يقتضي أنه متى كان يخاف منه جاز المسح عليه كالاصبع المبروحة إذا ألقمها مرارة أو عصبها ، قال مالك في الظفر يسقط يكسوه مصطكا ويمسح عليه وهو قول أصحاب الرأي

(فصل) فإن لم يكن على الجرح عصاب غسل الصحيح وتيمم الجريح . وقد روى حنبل عن أحمد في الجروح والمجدور يخاف عليه يمسح موضع الجرح ويفسل ما حوله يعني يمسح إذا لم يكن عصاب والله أعلم

(مسئلة) قال (ويمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) لانعلم فيه خلافاً في المذهب وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وبه قال شريح وعطاء والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وهو ظاهر قول الشافعي . وقال الليث يمسح ما بدا له وهو قول أكثر أصحاب مالك وكذلك قول مالك في المسافر ، وعنه في المقيم روايتان وذلك لما روى أبي بن حمزة قال قلت يا رسول الله يمسح على الحفين ؟ قال « نعم » قلت يوماً ؟ قال « يومين » قلت وثلاثة ؟ قال « وما شئت » رواه أبو داود

ولا يبول في الماء الدائم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الراكد متفق عليه ولأن الماء إن كان قليلا تنجس به وإن كان كثيرا فربما تغير بترك البول فيه فأما الجاري فلا يجوز التغوط فيه لانه يؤذي من يمر به ، وإن بال فيه وهو كثير لا يؤثر فيه البول فلا بأس لأن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم الراكد بالنهي عن البول فيه دليل على أن الجاري بخلافه ، ولا يبول على مانعي عن الاستنجار به لأن هذا أبلغ من الاستنجار به فالنهي ثم تنبيه على تحريم البول عليه ، ويكره على أن يبول في شق أو ثقب لما روى عبد الله بن سرجس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الجحر رواه أبو داود لأن عبد الله بن المغفل قال : قال رسول الله ﷺ « لا يبولن أحدكم في مستحمه » ولانه لا يأمن أن يكون فيه حيوان يلسعه أو يكون مسكنا للجن فيتأذى بهم ، قد حكى أن سعد بن عبادَةَ بال في جحر بالشام ثم استلقى ميتا فسمعت الجن تقول :

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادَةَ
ورميناه بسهمين فلم نخطي فؤاده

ولا يبول في مستحمه فإن عامة الوسواس منه رواه أبو داود وابن ماجه وقال سمعت علي بن محمد الطنافسي يقول إنما هذا في الحفيرة فأما اليوم ففغتسلاتهم الجص والصاروج والقيصر فاذا بال وأرسل عليه الماء فلا بأس به . وقد قيل إن البصاق على البول يورث الوسواس وإن البول على النار يورث السقم وتوفي ذلك كله أولى ، ويكره أن يتوضأ على موضع بوله أو يستنجي عليه لئلا يتنجس به (فصل) ويعتمد في حال جلوسه على رجله اليسرى لما روى سراقَة بن مالك قال : أمرنا

٢١ هذا التعليل

وما قبله من الرأي الذي لا يدل عليه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أثر عن الصحابة ولا قياس صحيح ويمكن نقضه برأي أقوى منه بما يدل عليه من حكمة الشارع وهو أن العصاة أولى بالرخص من الاتقياء لئلا يتركوا الفرائض ، والعمدة في رد الجمهور له أن خطاب الشرع عام وهذا الرأي لا يصح تخصيصه

ولانه مسح في طهارة فلم تتوقت كسح الرأس والجبهة . ولنا ما روى علي قال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للعقيم رواه مسلم . وعن عوف بن مالك الأشجعي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للعقيم رواه الإمام أحمد والدارقطني . قال الإمام أحمد : هذا أجود حديث في المسح لانه في غزوة تبوك آخر غزوة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم وحديثهم ليس بالقوي . وقد اختلف في إسناده قاله أبو داود ، ويحتمل أنه قال وما شئت من اليوم واليومين والثلاثة ، ويحتمل أنه مسح ماشاء إذا نزعها عند انتهاء مدته ثم لبسها . وقياسهم منقوض بالتيمم ومسح الجبهة عندنا موقت بإمكان نزعها والله أعلم (فصل) وسفر المعصية كالخضر في مدة المسح لأن ما زاد على اليوم واليلة رخصة والرخص لاستباح بالمعصية والله أعلم ، وقال القاضي يحتمل أن لا يباح له المسح أصلا لكونه رخصة^(١) والله أعلم (مسئلة) قال (إلا الجبهة فانه يمسح عليها إلى حلها) لأن مسحها للضرورة فيقدر بقدرها والضرورة تدعو إلى مسحها إلى حلها بخلاف غيرها

(فصل) ويفارق مسح الجبهة الخف من خمسة أوجه (الاول والثاني) أنه لا يشترط قدم الطهارة لها ولا يتقدر مسحها بمدة وقد ذكرناهما (الثالث) أنه يجب استيعابها بالمسح لانه لا ضرر في تعميمها

رسول الله ﷺ أن تنوكتا على اليسرى وأن تنصب اليمنى رواه الطبراني في المعجم ولأنه أسهل الخروج الخارج ، ولا بطليل المقام أكثر من قدر الحاجة لأن ذلك يضره وقد قيل : أنه يورث الباسور وقيل أنه يدمي الكبد وربما آذى من ينتظره

ويستحب أن يغطي رأسه لأن ذلك يروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولأنه حال كشف العورة فيستنحي فيها ويلبس حذاءه لثلاث تنجس رجلاه . ولا يذكر الله تعالى على حاجته إلا بقلبه وكره ذلك ابن عباس وعطاء وعكرمة ، وقال ابن سيرين والنخعي لا بأس به لأن الله تعالى ذكره محمود على كل حال ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد السلام في هذه الحال فذكر الله أولى . فإذا عطس حمد الله بقلبه ولم يتكلم . وقال ابن عقيل فيه رواية أخرى أنه يحمده الله بلسانه والاول أولى لما ذكرناه فانه اذا لم يرد السلام الواجب فما ليس بواجب أولى ولا يسلم ولا يرد على مسلم لما روى ابن عمر أن رجلا من علي النبي ﷺ وهو يقول فسلم فلم يرد عليه السلام ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعن جابر أن رجلا من علي النبي ﷺ وهو يقول فسلم عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم علي » فانك إن فعلت ذلك لم أرد عليك رواه ابن ماجه ، ولا يتكلم لما روى أبو سعيد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخرج الرجلان يضربان الفائط كاشفين عن عورتيهما يتحدثان فان الله يمقت على ذلك » رواه أبو داود

(فصل) اذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء فيه ذكر الله تعالى استحسب وضعه وقال أنس بن مالك

بمخلاف الخف (الرابع) انه لا يجوز المسح عليها إلا عند خوف الضرر بنزعها (الخامس) انه يمسح عليها في الطهارة الكبرى لان الضرر يلحق بنزعها فيها بمخلاف الخف

(مسئلة) (وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس، وعنه من المسح بعده) يعني بعد الحدث، ظاهر المذهب ان ابتداء المدة من الحدث بعد اللبس وهذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي. وفيه رواية أخرى ان ابتداءها من المسح بعد الحدث يروى ذلك عن عمر رضي الله عنه وهو اختيار ابن المنذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وقال الشعبي وإسحاق وأبو ثور يمسح المقيم خمس صلوات لا يزيد عليها ، ووجه الرواية الاولى ما نقله القاسم بن زكريا المطرز في حديث صفوان عن الحدث الى الحدث ولانها عبادة مؤقتة فاعتبر أول وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة . ويجوز أن يكون أراد بالخبر استباحة المسح دون فعله . وأما تقديره بخمس صلوات فلا يصح ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قدره بالوقت دون الفعل، فعلى هذا يمكن المقيم أن يصلي بالمسح ست صلوات يؤخر الصلاة ثم يمسح في اليوم الثاني في أول وقتها قبل انقضاء المدة وإن كان له عنده يبيع الجهم من مرض أو غيره أمكنه أن يصلي سبع صلوات، ويمكن المسافر أن يصلي ستة عشر صلاة إن لم يجمع وسبع عشرة صلاة إن جمع على ما فصلناه والله أعلم

(مسئلة) قال (ومن مسح مسافراً ثم أقام ثم مسح مقيماً) وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي

كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلا، وضع خاتمته. رواه ابن ماجه وأبو داود وقال هذا حديث منكر وقيل إنما كان النبي ﷺ يضعه لأن فيه محمد رسول الله ثلاثة أسطر، فإن احتفظ بما معه مما فيه ذكر الله تعالى واحترز عليه من السقوط أو أدار فص الخاتم الى باطن كفه فلا بأس. قال أحمد الخاتم إذا كان فيه اسم الله يجعله في باطن كفه ويدخل الخلا، وقال عكرمة قلبه هكذا في باطن كفك فاقبض عليه وبه قال إسحاق، ورخص فيه ابن المسيب والحسن وابن سيرين. وقال أحمد في الرجل يدخل الخلا، معه الدرهم أرجو أن لا يكون به بأس (فصل) ويقدم رجله اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج ويقول عند دخوله بسم الله أعوذ

بالله من الخبث والخبائث ومن الرجس النجس الشيطان الرجيم، قال أحمد يقول إذا دخل الخلا، : أعوذ بالله من الخبث والخبائث. وما دخلت قط المتوضأ ولم أقلها إلا أصابني ما أكره، وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلا، قال « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » متفق عليه، وعن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله » وعن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبث الشيطان الرجيم » رواها ابن ماجه. قال أبو عبيد : الخبث يسكون الباء الشر والخبائث الشياطين وقيل الخبث بضم الباء والخبائث ذكر أن الشياطين وإنهم فإذا خرج من الخلا، قال : غفرانك الحمد لله الذي

ولا نعلم فيه خلافاً لأنه صار مقياً فلم يجزله أن يمسخ مسح المسافر، ولأنها عبادة تختلف بالحضر والسفر فإذا ابتدأها في السفر ثم حضر في أثنائها غلب حكم الحضر كالصلاة، فإن كان قد مسح يوماً وليلة ثم أقام أو قدم خلع، وإن كان مسح أقل من يوم وليلة ثم أقام أو قدم ثم يوماً وليلة لما ذكرنا، ولو مسح في السفر أكثر من يوم وليلة ثم دخل في الصلاة فنوي الإقامة في أثنائها بطلت لأن المسح بطلت الطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة، ولو تلبس بالصلاة في سفينة فدخلت البلدة في أثنائها بطلت صلاته لذلك والله أعلم (مسئلة) (وإن مسح مقياً ثم سافر أو شك في ابتدائه أتم مسح مقيم، وعنه يتم مسح مسافر)

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسئلة فروي عنه أنه يتم مسح مقيم اختاره الحنفي وهو قول الثوري والشافعي وإسحاق لأنها عبادة تختلف بالحضر والسفر فإذا وجد أحد طرفيها في الحضر غلب حكمه كالصلاة، وروي عنه أنه يتم مسح مسافر سواء مسح في الحضر لصلاة أو أكثر منها بعد أن لا تنقضي مدة المسح وهو حاضر وهذا مذهب أبي حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم « يمسخ المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وهذا مسافر ولأنه سافر قبل انقضاء مدة المسح أشبهه من سافر بعد الحدث وقبل المسح وهذا اختيار الخلال وصاحبه، قال الخلال رجع أحمد عن قوله الأول الى هذا، وإن شك هل ابتدأ المسح في الحضر أو السفر بنى على مسح حاضر لأنه لا يجوز المسح مع الشك في إباحته ولأن الأصل الغسل والمسح رخصة فإذا شككنا في شرطها رجعنا الى الأصل. فإن ذكر بعد أنه كان قد ابتدأ المسح في السفر جاز البناء على مسح مسافر، وإن كان قد صلى بعد اليوم واليلة مع الشك ثم تيقن فعله إعادة ما صلى مع الشك لأنه صلى بظاهرة لم يكن له أن يصلي بها فهو كما لو صلى يعتقد أنه محدث ثم ذكر أنه

أذهب غني الأذى وعاقني . وروى أنس أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الحلاء قال : « غفرانك الحمد لله الذي أذهب غني الأذى وعاقني » أخرجه ابن ماجه . وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الحلاء قال « غفرانك » قال الترمذي هذا حديث حسن (فصل) ولا بأس أن يبول في الاناء قالت أميمة بنت رقيقة كان للنبي ﷺ قدح من عبدان يبول فيه ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه

باب ما ينقض الطهارة

(مسئلة) قال أبو القاسم (والذي ينقض الطهارة ما خرج من قبل أو دبر) وجلة ذلك أن الخارج من السيلين على ضربين - معتاد كالبول والغائط والمني والمذي والودي والريح فهذا ينقض الوضوء إجماعاً قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر وخروج البول من ذكر الرجل وقبل المرأة وخروج المذي وخروج الريح من الدبر أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة . ويوجب الوضوء ودم الاستحاضة ينقض الطهارة في قول عامة أهل العلم إلا في قول ربيعة (الضرب الثاني) نادر كالدم والدود والحصى والشعر فينقض الوضوء أيضاً وهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وكان عطاء والحسن وأبو مجاز والحكم وحادوا والأوزاعي وابن المبارك يرون الوضوء من الدود يخرج من الدبر ، ولم يوجب مالك الوضوء من هذا الضرب لانه نادر أشبه الخارج من غير السبيل متطهر فان وضوءه صحيح ويلزمه إعادة الصلاة وهذا التفريع على الرواية الاولى . ومتى شك الماسح في الحدث بنى على الاحوط عنده لان الاصل غسل الرجل (فصل) فان لبث وأحدث وصلى الظهر ثم شك هل مسح قبل الظهر أو بعدها وقتلنا ابتداء المدة من حين المسح بنى الامر في المسح على أنه قبل الظهر وفي الصلاة على أنه مسح بعدها لان الاصل بقاء الصلاة في ذمته ووجوب غسل الرجل فرددنا كل واحد منهما الى أصله والله أعلم (مسئلة) (وان أحدث ثم سافر قبل المسح أتم مسح مسافر) لانعلم بين أهل العلم خلافاً في ذلك قول النبي ﷺ « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن ؟ وهذا حال ابتداء المسح كان مسافراً (مسئلة) قال (ولا يجوز المسح إلا على ما يستر محل الفرض ويثبت بنفسه) متى كان الحف ساتراً لمحل الفرض لا يرى منه الكعبان لكونه ضيقاً أو مشدوداً جاز المسح عليه . فأما المقطوع من دون الكعبين فلا يجوز المسح عليه وهذا قول الشافعي وأبي ثور وهو الصحيح عن مالك ، وحتى عن الأوزاعي ومالك جواز المسح عليه لانه خف يمكن متابعة المشي فيه أشبه السائر ولنا أنه لا يستر محل الفرض أشبه اللاسكة والنعلين ولان حكم ما ظهر الفسل وحكم ما استتر المسح ولا سبيل الى الجلم من غير ضرورة فغلب الفسل كما لو ظهرت إحدى الرجلين ولو كان الخف قدم وله شرح اذا شدة يستر محل الفرض جاز المسح عليه وقال أبو الحسن الآمدي لا يجوز المسح

ولنا أنه خارج من السبيل أشبه المذي ولأنه لا يخلو من بلة تتعلق به فينتقض الوضوء بها . وقد أمر النبي ﷺ المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ودما خارج غير معتاد (فصل) وقد نقل صالح عن أبيه في المرأة يخرج من فرجها الريح : ماخرج من السبيلين ففيه الوضوء . وقال القاضي : خروج الريح من الذكر وقبل المرأة ينقض الوضوء . وقال ابن عقيل بمقتضى أن يكون الأشبه بمذهبن في الريح يخرج من الذكر أن لا ينقض لأن المثانة ليس لها منفذ إلى الجوف ولا جعلها أمحاناً جوفاً لم يطلوا الصوم بالحنفة فيه ولا نعلم لهذا وجوداً . ولا نعلم وجوده في حق أحد . وقد قيل أنه يعلم وجوده بأن يحس الإنسان في ذكره ديباً . وهذا لا يصح فإن هذا لا يحصل به اليقين والطهارة لا تنتقض بالشك فإن قدر وجود ذلك يقينا فنقض الطهارة لأنه خارج من أحد السبيلين فنقض قياساً على سائر الخوارج (فصل) وإن قطر في إحليله دهناً ثم عاد فخرج قنض الوضوء لأنه خارج من السبيل ولا يخلو من بلة نجسة تصحبه فينتقض بها الوضوء كما لو خرجت منفردة . ولو احتشى قطناً في ذكره ثم خرج وعليه بلل نقض الوضوء لأنه لو خرج منفرداً لنقض فكذلك إذا خرج مع غيره فإن خرج ناشفاً ففيه وجهان (أحدهما) ينقض لأنه خارج من السبيل فأشبهه سائر الخوارج (والثاني) لا ينقض لأنه ليس بين المثانة والجوف منفذ فلا يكون خارجاً من الجوف . ولو احتقن في دبره فرجعت أجزاء خرجت من الفرج نقضت الوضوء . وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج فذهب ماؤه فدخل الفرج ثم خرج نقض الوضوء وعليهما الاستنجا . لأنه خارج من السبيل لا يخلو من بلة تصحبه من الفرج فإن

عليه كالفائف ، ولنا أنه خف سائر يمكن متابعة المشي فيه أشبه غير ذي الشرج

(فصل) فإن كان الخف محروماً كالمصعب الحرير لم يجز المسح عليه في الصحيح من المذهب لأن المسح رخصة فلا تستباح بالمعصية كما لا يستباح المسافر الرخص بسفر المعصية

(فصل) ويجوز المسح على كل خف سائر محل الفرض سواء كان من جلود أو لبود وما أشبهها فإن كان خشباً أو حديداً وما أشبههما جاز المسح عليه وهذا قول أبي الخطاب قال القاضي وهو قياس المذهب لأنه خف يمكن متابعة المشي فيه سائر محل الفرض أشبه الجلود ، وقال بعض أمحاناً لا يجوز المسح عليها لأن الرخصة وردت في الخفاف المتعارفة للحاجة ^(١) ولا تدعو الحاجة إلى المسح على هذه في الغالب .

(مسألة) قال (ويثبت بنفسه) فإن كان لا يثبت بنفسه بحيث يسقط من القدم إذا مشى فيه لم يجز المسح عليه لأن الذي تدعو الحاجة إلى لبسه هو الذي يمكن متابعة المشي فيه فأما ما يسقط إذا مشى فيه فلا يشق نزعه ولا يحتاج إلى المسح عليه

(مسألة) (فإن كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم أو كان واسعاً يرى منه الكعب أو الجورب خفيفاً يصف القدم أو يسقط منه إذا مشى أو شد لفائف لم يجز المسح عليه) وجهلة ذلك أنه إنما يجوز المسح على الخف ونحوه إذا كان سائر محل الفرض لما ذكرناه ، فإن كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم أو كان واسعاً يري منه الكعب لم يجز المسح سواء كان الخرق كبيراً أو صغيراً من موضع الخرز أو من غيره . فاما ان

(١) إذا كانت

الرخصة للحاجة فلم
تقيّد بالتعارف في
صفة عارضة لا دخل
لها في مس الحاجة
كعادة الخف وشكله
وصنفته ؟ الحق الاول
وهذا تعليل ضعيف

لم يعلم خروج شيء منه احتمال وجهين (أحدهما) النقص فيهما لأن الغالب أنه لا ينفك عن الخروج فنقص كالنوم (والثاني) لا ينقض لأن الطهارة متيقنة فلا نزول عنها بالشك لكن ان كان المحدث قد أدخل رأس الزرقاة ثم أخرجه نقض الوضوء : وكذلك لو أدخل فيه ميلاً أو غيره ثم خرج نقض الوضوء لأنه خارج من السبيل فنقض كسائر الخارج

(فصل) قال أبو الحارث سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت ومعدته قال : ان علم أنه يظهر معها ندى تَوْضاً . وان لم يعلم فلا شيء عليه ، ويحتمل أن أحمد إنما أراد ندى ينفصل عنها لانه خارج من الفرج متصل فنقض للخارج على الحصى فأما الرطوبة اللازمة لها فلا تنقض لأنها لا تنفك عن رطوبة فلو نقضت لنقض خروجها على كل حال ولأنه شيء لم ينفصل عنها فلم ينقض كسائر أجزائها وقد قالوا فيمن أخرج لسانه وعليه بلل ثم أدخله وأبلم ذلك البال أنه لا يفسد لانه لم يثبت له حكم الانفصال والله أعلم

(فصل) قد ذكرنا أن المذي ينقض الوضوء وهو ما يخرج زجلاً متسبباً عند الشهوة فيكون على رأس الذكر واختلفت الرواية في حكمه فروي أنه يوجب الوضوء . وغسل الذكر والاثنيين لما روي أن علياً رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال « بغسل ذكره وأثنيته ويتوضأ » رواه أبو داود وفي لفظ « بغسل ذكره ويتوضأ » متفق عليه . وفي لفظ « تَوْضاً وانضج فرجك » والامر يقتضي الوجوب ولأنه خارج بسبب الشهوة فأوجب غسلًا زائداً على موجب البول كالمني فعلى هذا يجوزته غسلة واحدة لان

كان الشق ينضم فلا يبدو منه القدم لم يمنع جواز المسح نص عليه وهو مذهب معمر وأحد قولي الشافعي ، وقال الثوري وإسحاق وابن المنذر يجوز المسح على كل خف ، وقال الاوزاعي بمسح الخف المحروق وعلى ما ظهر من رجله وقال أبو حنيفة ان كان أقل من ثلاث أصابع جاز المسح عليه ولا يجوز ، وقال مالك ان كثر وتفاش لم يجوز وإلا جاز وتعلقوا بعموم الحديث وبأنه خف يمكن متابعة المشي فيه أشبه الصحيح ولأن الغالب على خفاف العرب كونها مخروقة وقد أمر النبي ﷺ بلبسها من غير تفصيل فينصرف إلى الخفاف الملبوسة عندم غالباً

ولنا أنه غير سائر للقدم فلم يجوز المسح عليه كما لو كثر وتفاش ولأن حكم ما ظهر الغسل وحكم ما استتر المسح فإذا اجتمعا غلب الغسل كما لو ظهرت إحدى الرجلين

(فصل) وكذلك إن كان الجوزب خفيفاً يصف القدم لم يجوز المسح عليه لانه غير سائر (١) لحل الفرض أشبه النعل . وكذلك ان كان يسقط من القدم ولا يثبت فيه لما ذكرنا ، ولا يجوز المسح على اللعائف والمخرق نص عليه أحمد لأنها لا تثبت بنفسها إنما تثبت بشدها ولا نعلم في هذا خلافاً

(مسألة) (وان لبس خفاً لم يحدث حتى لبس عليه آخر جاز المسح عليه) يعني على فوقاني سواء كان التحتاني صحيحاً أو مخرقاً وهذا قول الثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي ، ومنع منه مالك والشافعي في أحد قوليهما لان الحاجة لا تدعو الى لبسه في الغالب فلم تتعلق به رخصة عامة كالجيرة

(١) ان يبدو القليل المتأد مثله في الخفاف ولا سيما في السفر لا ينافي البستر وهذا اختيار شيخ الاسلام تقي الدين من الخنابة

الأمور به غسل مطلق فيوجب ما يقع عليه اسم الغسل وقد ثبت في قوله في اللفظ الآخر « وانضح فرجك » وسواء غسله قبل الوضوء أو بعده لأنه غسل غير مرتبط بالوضوء فلم يرتب عليه كغسل النجاسة (والرواية الثانية) لا يجب أكثر من الاستنجاء والوضوء روي ذلك عن ابن عباس وهو قول أكثر أهل العلم وظاهر كلام الحارثي لما روى سهل بن حنيف قال كنت ألقى من المذي شدة وعناء فسكنت أكثر منه الاغتسال فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال « إنما يجزئك من ذلك الوضوء » أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، ولأنه خارج لا يوجب الاغتسال أشبه الودي ، والامر بالنضح وغسل الذكر والاثنين محمول على الاستحباب لانه يحتمله وقوله « إنما يجزئك من ذلك الوضوء » صريح في حصول الاجزاء بالوضوء فيجب تقديمه فأما الودي فهو ماء أبيض تخين يخرج بعد البول كدراً فليس فيه وفي بقية الخواارج إلا الوضوء . وروى الاثرم بإسناده عن ابن عباس قال : المني والودي والمذي أما المني ففيه الغسل وأما المذي والودي ففيهما إسباغ الطهور

﴿ مسألة ﴾ (قال وخروج البول والفائط من غير مخرجهما)

لا تختلف الرواية أن الفائط والبول ينتقض الوضوء بخروجهما من السيلين ومن غيرهما ويستوي ليلهما وكثيرهما سواء السيلان منسدن أو مفتوحين من فوق المعدة أو من تحتها وقال أصحاب الشافعي ان انسد المخرج وانفتح آخر دون المعدة لم الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً . وان انفتح

ولنا أنه خف سائر يثبت بنفسه أشبه المنفرد وقوله الحاجة لاتدعو اليه ممنوع فان البلاد الباردة لا يكتفى فيها خف واحد غالباً ولو سلمنا ذلك لكن الحاجة معتبرة بدليلها وهو الاقدام على اللبس لا بنفسها فهو كالخف الواحد . اذا ثبت ذلك فتى نزع الفوقاني قبل مسحه لم يؤثر فيه ، وان نزع بعد مسحه بطلت الطهارة ووجب نزع الخفين وغسل الرجلين لزال محل المسح ونزع أحد الخفين كنزعهما لان الرخصة تعلقت بهما فصار كأنكشاف القدم ، ولو أدخل يده من تحت الفوقاني ومسح الذي تحته جاز لان كل واحد منهما محل للمسح فجاز المسح عليه كما يجوز غسل قدميه في الخف مع جواز المسح عليه ، ولو لبس أحد الجرموقين في أحد الرجلين دون الاخرى جاز المسح عليه وعلى الخف الذي في الرجل الاخرى فهو كما لو لم يكن تحته شيء .

(فصل) وان لبس مخرقاً فوق صحيح فالمنصوص عن احمد جواز المسح عليه رواه عنه حرب لان القدم مستور بخف صحيح فجاز المسح عليه كما لو كان مكشوقاً ، وقال القاضي وأصحابه لا يجوز المسح إلا على التحتاني لان الفوقاني لا يجوز المسح عليه مفرداً أشبه مالهو كان تحته لفافة ، فاما ان لبس مخرقاً فوق لفافة لم يجز المسح عليه لان القدم غير مستور بخف صحيح ، وان لبس مخرقاً فوق مخرق فاستتر القدم بهما احتمال أن لا يجوز المسح لذلك واحتمل جواز المسح لان القدم استتر بهما أشبه ما لو كان أحدهما مخرقاً والآخر صحيحاً

فوق المدة فيه قولان (أحدهما) ينقض الوضوء (والثاني) لا ينقضه وإن كان المعتاد باقيا فالشهور أنه لا ينقض الوضوء بالخارج من غيره وبناء على أصله في أن الخارج من غير السيلين لا ينقض ولنا عموم قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) وقول صفوان بن عسال أمر نارسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سافرا^(١) أن لا تنزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وحقيقة الغائط المكان المظلم سمي الخارج به لمجاورته إياه فإن المتميز بتحرماه حاجته كما سمي عذرة وهي في الحقيقة فناء الدار لأنه كان يطرح بالافنية فسمي بها للمجاورة وهذا من الاسماء العرفية التي صار المجاز فيها أشهر من الحقيقة وعند الإطلاق يفهم منه المجاز ويحمل عليه الكلام لشهرته ولأن الخارج غائط وبول فنقض كما لو خرج من السيل

(مسئلة) قال (وزوال العقل إلا أن يكون بنوم يسير جالسا أو قائما)

١ السفر بالفتح
جماعة المسافرين
كالركب . والشك من
الراوي

وزوال العقل على ضربين نوم وغيره فاما غير النوم وهو الجنون والاعماء والسكر وما أشبهه من الادوية المزيلة للعقل فينقض الوضوء بسيره وكثيره إجماعا . قال ابن المنذر أجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغنى عليه ولأن هؤلاء حسهم أبعد من حس النائم بدليل أنهم لا يتنبهون بالانتباه في إيجاب الوضوء على النائم تنبيه على وجوبه بما هو آكد منه

(الضرب الثاني) النوم وهو ناقض للوضوء في الجملة في قول عامة أهل العلم إلا ما حكى عن أبي

(فصل) فاما إن لبس فوقاني بعد أن أحدث لم يجز المسح لانه ليسه على غير طهارة وكذلك إن مسح على الاول ثم لبس الثاني ، وقال بعض أصحاب الشافعي يجوز لأن المسح قام مقام الغسل ولنا أن المسح على الخف لم يزل الحدث عن الرجل فلم تكمل الطهارة أشبه التيمم ولأن الخف المسوح عليه بدل والبدل لا يكون له بدل آخر والله أعلم

(مسئلة) (ويمسح أعلى الخف دون أسفله وعقبه فيضع يده على الاصابع ثم يمسح إلى ساقه) هذه السنة في مسح الخف ، فإن عكس فمسح في ساقه إلى أسفل جازر والمسنون الاول لما روى الخلال بإسناده عن المغيرة فذكر وضوء النبي ﷺ قال ثم توضأ ومسح على الخفين فوضع يده اليمنى على خفه الايمن ووضع يده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح أعلاهما مسح واحدة حتى كافي أنظر إلى أثر أصابعه على الخفين قال ابن عقيل : سنة المسح هكذا أن يمسح خفيه بيديه اليمنى واليسرى اليسرى وقال احمد كيفما فعلت فهو جائز باليد الواحدة أو باليدين ، وإن مسح باصبع أو أصبعين أجزاء إذا كرر المسح بها حتى يصير مثل المسح بأصابعه ولا يسن مسح أسفله ولا عقبه وهذا قول عروة وعطاء والحسن والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر ، وروي مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وعمر ابن عبدالعزيز وابن المبارك ومالك والشافعي لما روى المغيرة بن شعبة قال وضأت رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله رواه أبو داود والترمذي ولأنه يحاذي محل الفرض أشبه ظاهره

موسى الأشعري وأبي مجاز وحيد الأعرج أنه لا ينقض . وعن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مراراً مضطجماً ينتظر الصلاة ثم يصلي ولا يعيد الوضوء ولعلمهم ذهبوا إلى أن النوم ليس يحدث في نفسه والحديث مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك .

ولنا قول صفوان بن عسال « لكن من غائط وبول ونوم » وقد ذكرنا أنه صحيح وروى علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « العين وكاء السه^(١) فمن نام فليتوضأ » رواه أبو داود وابن ماجه ولأن النوم مظنة الحدث فاقم مقامه كاللقاء الحثانين في وجوب الغسل اقيم مقام الانزال

(فصل) والنوم ينقسم ثلاثة أقسام نوم المضطجع فيتنقض الوضوء بسيره وكثيره في قول كل من يقول بتنقضه بالنوم (الثاني) نوم القاعد ان كان كثيراً تنقض رواية واحدة وان كان يسيراً لم ينقض وهذا قول حماد والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي، وقال الشافعي لا ينقض وان كثر اذا كان القاعد متمكناً مفضياً محل الحدث إلى الأرض لما روى أنس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي لفظ قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون وهذا إشارة إلى جميعهم وبه يتخصص عموم الحديثين الأولين ولأنه متحفظ عن خروج الحدث فلم ينقض وضوءه كما لو كان نومه يسيراً

ولنا عموم الحديثين الأولين وإنما خصصناهما في اليسير لحديث أنس وليس فيه بيان كثرة ولا قلة فان النائم يخفق رأسه من يسير النوم فهو يقين في اليسير فيعمل به وما زاد عليه فهو محتمل لا يترك

ولنا قول علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من ظاهره وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر خفيه رواه الامام احمد وأبو داود ، وعن عمر قال رأيت رسوا الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظاهر الخفين اذا لبسهما وهما طاهرتان رواه الحلال ولأن مسحه غير واجب ولا يكاد يسلم من مباشرة أذى فيه تتنجس به يده فكان تركه أولى ، وحديثهم مطلق قاله الترمذي وقال سألت أبا زرعة ومحمداً عنه فقال ليس بصحيح . وقال احمد هذا من وجه ضعيف وأسفل الخف ليس بمحل لفرض المسح بخلاف أعلاه

(فصل) فان مسح أسفله أو عقبه دون أعلاه لم يجزه في قول أكثر العلماء ، قال شيخنا لا نعلم أحداً قال يجزئه مسح أسفل الخف إلا أشهب من أصحاب مالك وبعض الشافعية لأنه مسح ببعض ما يحاذي محل الفرض فأجزأه كالمسح ظاهره ، ومنصوص الشافعي كذهب الجمهور لما ذكرنا ان النبي ﷺ إنما مسح ظاهر الخف ولا خلاف في أنه يجزئ . الاقتصار على مسح ظاهر الخف حكاه ابن المنذر

(فصل) والقدر المجزئ في المسح أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خطوطاً بالأصابع قاله القاضي لما ذكرنا من حديث المغيرة ، وقال الشافعي والثوري وأبو ثور يجزئ القليل منه لأنه أطلق لفظ المسح ولم ينقل فيه تقدير فرجم إلى ما تناوله الاسم ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن يجزئه قدر ثلاث أصابع وهو قول الاوزاعي ، وقال إسحاق لا يجزئ حتى يمسح بكفيه

«١» اسم من
اسماء الدبر وهي
بالتشديد وبكسر الهاء

له العموم المتيقن ولأن نقض الوضوء بالنوم يملأ بانقضائه الى الحدث ومع الكثرة والتبلة يفضي اليه ولا يحس بخروجه منه بخلاف اليسير ولا يصح قياس الكثير على اليسير لاختلافهما في الانقضاء الى الحدث (الثالث) ماعدا هاتين الحالتين وهو نوم القائم والراكم والساجد فروي عن احمد في جميع ذلك روايتان (إحداهما) ينقض وهو قول الشافعي لانه لم يرد في تخصيصه من عموم أحاديث النقض نص ولا هو في معنى المنصوص لكون القاعد متحفظا لاعتماده بمحل الحدث إلى الارض والراكم والساجد ينفرج محل الحدث منهما (والثانية) لا ينقض الا إذا كثر وذهب أبو حنيفة إلى أن النوم في حال من أحوال الصلاة لا ينقض وإن كثر لما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي فقلت له صليت ولم تتوضأ وقد تمت فقال « إنما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » رواه أبو داود ولانه حال من أحوال الصلاة فأشبهت حال الجلوس ، والظاهر عن أحمد التسوية بين القيام والجلوس لانهما يشتهيان في الانخفاض واجتماع المخرج وربما كان القائم أبعد من الحدث لعدم التمكن من الاستئصال في النوم فانه لو استئصل لسقط والظاهر عنه في الساجد التسوية بينه وبين المضطجع لانه ينفرج محل الحدث ويعتمد بأعضائه على الارض ويتبأ لخروج الخارج فأشبه المضطجع والحديث الذي ذكره منكر قاله أبو داود ، وقال ابن المنذر لا يثبت وهو مرسل برويه قتادة عن أبي العالية قال شعبة لم يسم من الا أربعة أحاديث ليس هذا منها (فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمعتبي فعنه لا ينقض بسيره قال أبو داود

ولنا ان لفظ المسح ورد مطلقا وفسره النبي ﷺ بفعله كما ذكرنا في حديث المغيرة ، ولا يستحب تكرار مسحه لان في حديث المغيرة مسحة واحدة. روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس ، وقال عطاء ، يمسح ثلاثا (فصل) فإن مسح بخرق أو خشبة احتمل الاجزاء لحصول المسح ، واحتمل المنع لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح يده ، فإن غسل الخف لم يجره وهذا قول مالك واختيار القاضي ، قال ابن المنذر وهو أقبح لانه أمر بالمسح فلم يفعله فلم يجره كما لو طرح التراب على وجهه ويديه في التيمم لكن إن أمر يديه على الخفين في حال الفصل أو بعده أجزاء لوجود المسح . وقال ابن حامد يجره وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه أبلغ من المسح والاعتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أولى والمستحب أن يفرج أصابعه اذا مسح قال الحسن خطوطا بالأصابع ووضع الثوري أصابعه على مقدم خفيه وفرج بينهما ثم مسح على اصل الساق ، وروي عن عمر أنه مسح حتى رثي آثار أصابعه على خفيه خطوطا (مسئلة) ويجوز المسح على العمامة المخنكة اذا كانت ساترة لجميع الرأس الا ما جرت العادة بكشفه قد ذكرنا دليل جواز المسح على العمامة ، ومن شروط جواز المسح عليها أن تكون ساترة لجميع الرأس الا ما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس والاذنين وجوانب الرأس فانه يعني عنه بخلاف خرق الخف فانه يعني عنه لان هذا جرت العادة به وبشق التحرز عنه وإن ظهر بعض القلنسوة من تحت العمامة فالظاهر جواز المسح عليهما لانهما صارا كالعمامة الواحدة ، ومتى كانت مخنكة جاز المسح عليهما رواية

سمعت أحمد قيل له الوضوء من النوم قال إذا طال ، قيل فالحتمي قال يتوضأ ، قيل فالمشكي . قال لا تنكأ . شديد والمتساند كأنه أشد . يعني من الاحتباء . - ورأى منها كلها الوضوء الا أن يفنو - يعني قليلا - وعنه ينقض يعني بكل حال لأنه معتمد على شيء . فهو كالضطجع ، والاولى أنه متى كان معتمداً يحمل الحدث على الأرض أن لا ينقض منه الا الكثير لان دليل انتفاء النقض في القاعد لا تفريق فيه فيسوى بين أحواله

(فصل) واختلف أصحابنا في تحديد الكثير من النوم الذي ينقض الوضوء فقال القاضي ليس لقليل حد يرجع اليه وهو على ما جرت به العادة ، وقيل حد الكثير ما يتغير به النائم عن هيئته مثل أن يسقط على الأرض . ومنها أن يرى حلماً ، والصحيح أنه لا حد له لان التحديد إنما يعرف بتوقيف ولا توقيف في هذا فتى وجدنا ما يدل على الكثرة مثل سقوط المتمكن وغيره انتقض وضوؤه وإن شك في كثرته لم ينتقض وضوؤه لان الطهارة متيقنة فلا يزول بالشك

(فصل) ومن لم يغلب على عقله فلا وضوء عليه لان النوم الغلبة على العقل قال بعض أهل اللغة في قوله تعالى (لا تأخذنه سنة ولا نوم) السنة ابتداء النعاس في الرأس . فإذا وصل إلى القلب صار نوماً قال الشاعر :

وسنان أقصده النعاس فرقت في عينه سنة وليس بنائم

ولان الناقض زوال العقل ومتى كان العقل ثابتاً وحسه غير زائل مثل من يسمم ما يقال عنده ويفهمه فلم يبرجد سبب النقض في حقه ، وإن شك هل نام أم لا أو خطر بباله شيء . لا يدري أروياً أو حديث نفس فلا وضوء عليه

واحدة سواء كان له ذؤابة أو لم يكن لان هذه عمائم العرب وهي أكثر سترأ وبشق نزعا قاله القاضي وسواء كانت صغيرة أو كبيرة ولانها مأمورها وتغارق عمائم أهل الكتاب

(مسئلة) قال (ولا يجوز علي غير المحنكة الا ان تكون ذات ذؤابة فيجوز في احد الوجهين) اما اذا لم يكن لها حنك ولا ذؤابة فلا يجوز المسح عليها لانها على صفة عمائم أهل القمة وقد نهي عن التشبه بهم ولانها لا يشق نزعا وإن كان لها ذؤابة ولا حنك لما فيه وجهان (احدهما) جوازها لانها لا تشبه عمائم أهل القمة إذ ليس من عادتهم الذؤابة (والثاني) لا يجوز وهو الاظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم امر بالتحلي ونهى عن الاقتعاط . روى ابو عبيد قال : والاقتعاط ان لا يكون تحت الحنك منها شيء . وروي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً ليس بمحنك بعمامته فحنكه بكور منها وقال ما هذه الفاسقية ولانها لا يشق نزعا فلم يجز المسح كالتي لا ذؤابة لها ولا حنك

(فصل) وما جرت العادة بكشفه من الرأس استحباب أن يمسح عليه مع العمامة ، نص عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعمامته في حديث المغيرة وهو صحيح ، وهل يجب الجمع بينهما اذا قلنا بوجوب استيعاب مسح الرأس فيه وجهان (احدهما) يجب التحير ولان العمامة نابت عما استتر فوجب مسح الباقي كما لو ظهر سائر رأسه (والثاني) لا يجب لان العمامة نابت عن الرأس فانتقل القرض اليها وتعلق الحكم بها فلم يبق لما ظهر حكم ولان الجمع بينهما يفضي الى الجمع بين البذل والمبذل في عضو واحد فلم يجز من غير ضرورة كالحف

(مسئلة) قال (والارتداد عن الاسلام)

وجملة ذلك أن الردة تنقض الوضوء وتبطل التيمم وهذا قول الاوزاعي وأبي ثور، وهي الاثنيان بما يخرج به عن الاسلام إما نطقاً أو اعتقاداً أو شكاً ينقل عن الاسلام، فتى عاود اسلامه ورجع إلى دين الحق فليس له الصلاة حتى يتوضأ وإن كان متوضئاً قبل رده، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يبطل الوضوء بذلك، والشافعي في بطلان التيمم به قولان لقول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فشرط الموت ولأنها طهارة فلا يبطل بالردة كالنسل من الجنابة

ولنا قوله تعالى (ان من أشرك ليحبطن عمله) والطهارة عمل وهي باقية حكماً تبطل بمبطلاتها فيجب أن تحبط بالشرك ولأنها عبادة يفسدها الحدث فأنسدها الشرك كالصلاة والتيمم ولأن الردة حدث بدليل قول ابن عباس الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج وأشدما حدث اللسان وإذا أحدث لم تقبل صلاته بغير وضوء لقول النبي ﷺ «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» متفق عليه وما ذكره تمسك بدليل الخطاب والمنطوق مقدم عليه ولأنه شرط الموت لجميع المذكور في الآية وهو حيوط العمل والخلود في النار، وأما نسل الجنابة فلا يتصور فيه الإبطال وإنما يجب الغسل بسبب جديد وجبه وهنا يجب الغسل أيضاً عند من أوجب على من أسلم الغسل (فصل) ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من الكلام من الكذب والغيبة والرفث والقذف وغيرها

ولا يجب مسح الاذنين مع العمامة لأنهم فيه خلافاً لأنه لم ينقل وليستا من الرأس إلا على وجه التبع (فصل) وحكمها في التوقيت واشتراط تقدم الطهارة لها حكم الخف قياساً عليه، فإن كانت العمامة محرمة القبس كالحرير والمفصولة لم يجز المسح عليها في الصحيح لما ذكرنا في الخف فإن أبست المرأة عمامة لم يجز المسح عليها لأنها نهيبة عن التشبه بالرجال فكانت محرمة في حقها وإن كان لها عذر فهذا نادر لا يفرد بحكم (مسئلة) (ويجزي مسح أكثرها وقبل لا يجزي. الا مسح جميعها) اختلفت الرواية في وجوب استيعاب العمامة بالمسح فروي ما يدل على أنه يجزي مسح أكثرها لأنها أحد المسوحين على وجه البديل فأجزأ مسح بعضها كالحف، وروى عنه أنه يلزم استيعابها قياساً على مسح الرأس. والفرق بينهما أن البديل ههنا من جنس البديل فيقدر بقدره كمن عجز عن قراءة فاتحة وقدرة على قراءة غيرها من القرآن يجب أن يكون بقدرها. ولو كان البديل تسبيحاً لم يتقدر بقدرها لكونه ليس من جنسها. والخف بدل من غير الجنس لكونه بدلاً عن الغسل فلم يتقدر بقدره كالتسبيح بدلاً عن القرآن، والصحيح الأول قياساً على الخف وما ذكر للرواية الثانية ينقض بمسح الجبيرة فإنه بدل عن الغسل وهو من غير جنس البديل ويجب فيه الاستيعاب، وقال القاضي يجزي مسح بعضها كالحف ويختص ذلك بأكثرها دون وسطها فإن مسح وسطها وحده ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه كما يجزي مسح بعض دوائرها (والثاني) لا يجزئه كما لو مسح أسفل الخف

نص عليه أحمد ، وقال ابن المنذر أجمع من نحفظ قوله من علماء الامصار على أن القذف وقول الزور والكذب والغيبة لا توجب طهارة ولا تنقض وضوءاً ، وقد روينا عن غير واحد من الأوثان أنهم أمروا بالوضوء من الكلام الخبيث وذلك استحباب عندنا ممن أمر به ولا نعلم حجة توجب وضوءاً في شيء من الكلام وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال « من حلف باللات والعزى فليقل لا إله الا الله » ولم يأمر في ذلك بوضوء (فصل) وليس في القهقهة وضوء روي ذلك عن عروة وعطاء ، والزهري ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي يجب الوضوء من القهقهة داخل الصلاة دون خارجها ، وروي ذلك عن الحسن والنخعي والثوري لما روى أبو العالية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فجاء ضربه قتردى في بئر فضحك طوائف قاص النبي صلى الله عليه وسلم الذين ضحكوا أن يبيدوا الوضوء والصلاة ، وروي من غير طريق أبي العالية بأسانيد ضعاف وحاصله يرجع إلى أبي العالية كذلك قال عبد الرحمن بن مهدي والامام أحمد والدارقطني

ولنا أنه معنى لا ييطل الوضوء خارج الصلاة فلم ييطله داخلها كالسكلام وأنه ليس يحدث ولا ينفي اليه فأشبهه سائر ما لا ييطل ولأن الوجوب من الشارع ولم يصف عن الشارع في هذا إيجاب للوضوء ولا في شيء يقاس هذا عليه . وما روه مرسل لا يثبت وقد قال ابن سيرين لا تأخذوا بما راسيل الحسن وأبي العالية فانهما لا يباليان عن أخذها ، والمخالف في هذه المسألة يرد الاخبار الصحيحة لمخالفتها الاصول فكيف يخالفها ههنا بهذا الخير الضعيف عند أهل المعرفة

(مسئلة) (ويمسح على جميع الجبيرة إذا لم تتجاوز قدر الحاجة) لانه لا يشق المسح عليها كلها بخلاف الخف فانه يشق تعميم جميعه ويتلفه المسح ولانه مسح للضرورة أشبه التيمم ، وإن كان بعضهما في محل الفرض وبعضها في غيره مسح ما حاذى محل الفرض نص عليه أحمد . وإنما يجوز المسح عليها اذا لم تعد بها موضع الكسر إلا بما لا بد من وضع الجبيرة عليه فانها لا بد أن توضع على طرفي الصحيح ليرجم الكسر ، فإن شدها على مكان يستغني عن شدها عليه كان تاركاً لفصل ما يمكنه غسله من غير ضرر فلم يجر كما لو شدها على مالا كسر فيه ، وقد روي عن أحمد أنه سهل في ذلك في مسئلة المينوني والموذي لأن هذا مما لا ينضبط وهو شديد جداً . فعلى هذا لا بأس بالمسح على العصائب كيف شدها والأول أولى لما ذكرنا ، فعلى هذا إذا تجاوز بها موضع الحاجة لزمه نزعها إن لم يخف الضرر وإن خاف من نزعها تيمم لها لانه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فجاز التيمم له كالجرح .

(مسئلة) قال (ومتى ظهر قدم الماسح أو رأسه أو اقضت مدة المسح استأنف الطهارة) لأن المسح بدل عن الفصل فتى ظهر القدم وجب غسله لزوال حكم البديل كالتيمم بمجد الماء (وعنه يميزه مسح رأسه وغسل قدميه) وجملة ذلك أنه متى ظهر قدم الماسح بعد الحدث والمسح وقبل اقضاء المدة فقد اختلف العلماء فيه فالمشهور عن أحمد رحمه الله أنه يبيد الوضوء . وبه قال النخعي والزهري ومكحول والاوزاعي واسحاق وهو أحد قولي الشافعي ، وعن أحمد رواية أنه يميزه غسل قدميه وهو قول الثوري وأبي ثور

١٧٠ تقض الوضوء بمس الفرج . اذا ظهر قدم الماسح استأنف الطهارة (المغني والشرح الكبير)

﴿ مسألة ﴾ قال ﴿ ومس الفرج ﴾

الفرج اسم لمخرج الحدث ويتناول الذكر والدبر وقبل المرأة . وفي تقض الوضوء بجميع ذلك خلاف في المذهب وغيره فنذكره إن شاء الله مفصلاً ، ونبدأ بالكلام في مس الذكر فإنه آكد ما فنعن أحمد فيه روايتان (إحداهما) ينقض الوضوء وهو مذهب ابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء . وأبان بن عثمان وعروة وسليمان بن يسار والزهري والاوزاعي والشافعي وهو المشهور عن مالك وقد روي أيضاً عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن سيرين وأبي العالية (والرواية الثانية) لا وضوء فيه روي ذلك عن علي وعمار وابن مسعود وحذيفة وعمران بن حصين وأبي الدرداء . وبه قال ربيعة والثوري وابن المنذر وأصحاب الرأي لما روى قيس بن طلق عن أبيه قال قدمنا على نبي الله ﷺ فجاء رجل كأنه بدوي فقال يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ؟ فقال وهل هو الا بضعة منك — أو مضغة منك — رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه . ولأنه عضو منه فكان كسائر الأعضاء ، ووجه الرواية الاولى ما روت بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال « من مس ذكره فليتوضأ » وعن جابر مثل ذلك وعن أم حبيبة وأبي أيوب قال اسمعنا رسول الله ﷺ يقول « من مسه فرجه فليتوضأ » وفي الباب عن أبي هريرة رواه ابن ماجه . وقال أحمد حديث بسرة وحديث أم حبيبة صحيحان . وقال الترمذي حديث بسرة حسن صحيح وقال البخاري أصح شيء . في هذا الباب حديث بسرة . وقال أبو زرعة حديث أم حبيبة أيضاً صحيح وقد روي عن بضعة عشر من الصحابة ، فأما خبر قيس فقال أبو زرعة وأبو حاتم قيس ممن لا تقوم بروايته والمزني وأصحاب الرأي والقول الثاني للشافعي لأن مسح الخفين ناب عن الرجلين خاصة فظهورهما يبطل ما ناب عنه كالتيمن إذا بطل برؤية الماء بطل ما ناب عنه . وهذا الاختلاف مبني على وجوب الموالاة فمن لم يوجبها في الوضوء جوز غسل القدمين لأن سائر أعضائه سواءها مغسولة ومن أوجب الموالاة أبطل الوضوء لفوات الموالاة ، فعلى هذا لو خلع الخفين قبل جفاف الماء عن بدنه أجزأه غسل قدميه وصار كأنه خلعهما قبل مسحه عليهما ، وقال الحسن وقتادة : لا يتوضأ ولا يغسل قدميه واختاره ابن المنذر لأنه أزال المسوح عليه بعد كمال الطهارة أشبه ما لو حلق رأسه بعد مسحه

وجه الرواية الاولى أن الوضوء يبطل في بعض الأعضاء فبطل في جميعها كما لو أحدث وما ذكره يبطل بنزع أحد الخفين فإنه يلزمه غسلهما وإنما ناب مسحه عن إحداهما . وأما التيمم عن بعض الأعضاء فسيأتي الكلام عليه في باب إن شاء الله . وقال مالك والليث بن سعد : إن غسل رجله مكانه صححت طهارته فإن تطاول أعاد الوضوء . لأن الطهارة كانت صحيحة إلى حين نزع الخفين أو انقضاء المدة وإنما بطلت في القدمين خاصة فإذا غسلهما غيب النزع حصلت الموالاة بخلاف ما إذا تطاول ، ولا يصح ذلك لأن المسح يبطل حكمه وصار الآن يضيف الفسل إلى الفسل فلم يبق للمسح حكم ولأن الاعتبار في الموالاة إنما هو بقرب الفسل من الفسل لا من حكمه فإنه متى زال حكم الفسل بطلت الطهارة ولم ينفع قرب الفسل من الخلع شيئاً لكون الحكم لا يعود بعد زواله إلا بسبب جديد والله أعلم

حجة ثم إن حديثنا متأخر لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام صحب النبي ﷺ أربع سنين وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ وهم يؤسسون المسجد أول زمن الهجرة فيكون حديثنا ناسخه وقياس الذكر على سائر البدن لا يستقيم لأنه تتعلق به أحكام ينفر ديهامن وجوب الغسل بإيلاجه والحد والمهر وغير ذلك (فصل) فعلى رواية النقض لافرق بين العامد وغيره وبه قال الاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو أيوب وأبو خيثمة لعوم الخبر، وعن أحمد لا ينتقض الوضوء الا بمسه قاصداً مسه قال أحمد بن الحسين قيل لأحمد الوضوء من مس الذكر فقال هكذا وقبض على يده يعني إذا قبض عليه وهذا قول مكحول وطاوس وسعيد بن جبير وحيد الطويل قالوا إن مسه يريد وضوءاً وإلا فلا شيء عليه لأنه لمس فلا ينتقض الوضوء من غير قصد كلبس النساء.

(فصل) ولا فرق بين بطن الكف وظهره وهذا قول عطاء والاوزاعي، وقال مالك والقيث والشافعي واسحاق لا ينتقض مسه الا ببطن كفه لأن ظاهر الكف ليس بألة للمس فاشبهه ما لمسه بفخذه واحتج أحمد بحديث النبي ﷺ «إذا أفشى أحدكم يده إلى فرجه ليس بينهما سترة فليترضاً» وفي لفظ «إذا أفشى أحدكم إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء» رواه الشافعي في مسنده وظاهر كفه من يده، والافشاء المس من غير حائل ولأنه جزء من يده تتعلق به الاحكام المعلقة على مطلق اليد فاشبهه بطن الكف

(فصل) وحكم خلع العمامة بعد المسح عليها عند القائلين بجواز المسح عليها حكم الخف لأنها في معناه إلا أنه ههنا يلزمه مسح رأسه وغسل قدميه إذا قلنا بوجوب الترتيب. وكذلك الحكم لو نزع الجبيرة بعد المسح عليها قياساً على الخف والعمامة الا أنه ان كان مسح عليها في الجبابة لم يحتاج الى إعادة غسل ولا وضوء لأن الترتيب والموالة ساقطان فيه

(فصل) وإذا انقضت مدة المسح بطلت طهارته أيضاً ولزمه خلع الخفين والعمامة وإعادة الوضوء على الرواية الاولى وعلى الثانية يجوز مسح رأسه وغسل قدميه وقد ذكرنا وجه الروايتين، ومتى أمكنه نزع الجبيرة من غير ضرر فهو كما لو انقضت مدة المسح قياساً عليه. وقال الحسن لا يبطل الوضوء وبصلي حتى يحدث ونحوه قول داود فإنه قال ينزع خفيه وبصلي حتى يحدث لأن الطهارة لا تبطل الا بالحدث والخلم ليس يحدث ولنا أن غسل الرجلين شرط للصلاة وإنما قام المسح مقامه في المدة فإذا انقضت لم يجوز أن يقوم مقامه الا بدليل ولأنها طهارة لا يجوز ابتداءها فيمنع من استدامتها كالتييم عند رؤية الماء

(فصل) ونزع أحد الخفين كنزعهما في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ويلزمه نزع الآخر، وقال الزهري وأبو ثور يفسل القدم الذي نزع منه الخف ويمسح الآخر لأنهما عضوان فأشبهها الرأس والقدم

ولنا أنها في الحكم كمضوء واحد ولهذا لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر فيبطل مسح أحدهما بظهور الآخر كالرجل الواحدة وبهذا فارق الرأس والقدم

(فصل) وانكشاف بعض القدم من خرق كنزع الخف. فان انكشفت الظهارة دون البطانة وكانت

(فصل) ولا ينقض مسه بذراعه وعن أحمد أنه ينقض لأنه من يده وهو قول عطاء والاوزاعي والصحيح الأول لان الحكم المعلق على مطلق اليد في الشرع لا يتجاوز الكوم بدليل قطع السارق وغسل اليد من نوم الليل والمسح في التيمم وإنما وجب غسله في الوضوء لأنه قيده بالمرافق ولأنه ليس بالآلة للمس أشبه العضد. وكونه من يده يبطل بالعضد فإنه لا خلاف بين العلماء فيه

(فصل) ولا فرق بين ذكره وذكر غيره ، وقال داود لا ينقض مس ذكر غيره لأنه لا نص فيه والاخبار إنما وردت في ذكر نفسه فيقتصر عليه . ولنا أن مس ذكر غيره معصية وأدعى إلى الشهوة وخروج الحارج وحاجة الانسان تدعو إلى مس ذكر نفسه فإذا انتقض بمس ذكر نفسه فبمس ذكر غيره أولى. وهذا تنبيه يقدم على الدليل ، وفي بعض ألفاظ خبر بسرة « من مس الذكر فليتوضأ »

(فصل) ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور . وعن الزهري والاوزاعي لا وضوء على من مس ذكر الصغير لأنه يجوز مسه والنظر اليه وقد روي عن النبي ﷺ أنه قبل زينة الحسن وروي أن النبي ﷺ مس زينة الحسن ولم يتوضأ . ولنا عموم قوله « من مس الذكر فليتوضأ » ولأنه ذكر آدمي متصل به أشبه الكبير والخبر ليس بثابت . ثم إن نقض اللبس لا يلزم منه كون القبلة ناقضة . ثم ليس فيه أنه صلى ولم يتوضأ فيحتمل أنه لم يتوضأ في مجلسه . وجواز اللبس والنظر يبطل بذكر نفسه (فصل) وفرج الميت كفرج الحي لبقاء الاسم والحرمة لاتصاله بجملة الآدمي وهو قول الشافعي وقال إسحاق لا وضوء عليه . وفي الذكر المقطوع وجهان (أحدهما) ينقض لبقاء اسم الذكر (والآخر) لا ينقض لذهاب الحرمة وعدم الشهوة بمسه ، فأشبهه ثيل ^(١) الجمل ، ولو مس اقلقة التي تقطع في الحتان قبل قطعها

« ١ » التيل
بالكسر والفتح وعاء
قضييب البعير وغيره أو
القضييب نفسه وليس
بمراد هنا

البطانة سائرة لحل الفرض ثبتت بنفسها جاز المسح كما لو لم تنكشط ، وإن أخرج قدمه إلى ساق الخف فهو كخلعه وهذا قول إسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي لا يتيين لي أن عليه الوضوء إلا أن يظهر بعضها لان القدم مستور بالخف ، وحكى أبو الخطاب في ردوس المسائل عن أحمد نحوه ذلك ، ولنا أن استقرار الرجل في الخف شرط جواز المسح بدليل ما لو أدخل رجله الخف فأحدث قبل استقرارها فيه لم يكن له المسح ، فإذا تغير الاستقرار زال شرط جواز المسح فبطل كما لو ظهر ، وإن كان إخراج القدم إلى ما دون ذلك لم يبطل المسح لأنها لم تزل عن مستقرها ، وقال مالك : إذا أخرج قدمه من موضع المسح خرجا بينا غسل قدميه

(فصل) وإن نزع العمامة بعد المسح عليها بطلت الطهارة نص عليه أحمد وكذلك إن انكشف رأسه إلا أن يكون يسيراً مثل أن حك رأسه ورفعها لاجل الوضوء ، قال أحمد : إذا زالت العمامة من هامته لا بأس ما لم ينقضها أو يفحش ذلك لان هذا مما جرت العادة به فيشق التحرز عنه ، وإن انتقضت بعد مسحها فهو كنزعها لأنه في معناه ، وإن انتقض بعضها ففيه روايتان (أحدهما) لا تبطل طهارته لأنه زال بعض الممسوح عليه مع بقاء العضو . مستورا فهو ككشط الخف مع بقاء البطانة (والثانية) تبطل قال القاضي لو انتقض منها كور واحد بطلت لأنه زال الممسوح عليه أشبه نزع الخف

انتقض وضوؤه لأنها من جلدة الذكر ، وإن مسها بعد القطع فلا وضوء عليه لزوال الاسم والحرمه (فصل) فأما مس حلقه الدبر فعنه روايتان أيضا (إحداهما) لا ينتقض الوضوء . وهو مذهب مالك قال الخلال العمل والاشيع في قوله : وحجته انه لا يتوضأ من مس الدبر لان المشهور من الحديث « من مس ذكره فليتوضأ » وهذا ليس في معناه لانه لا يقصد مسه ولا يفيض الى خروج خارج (والثانية) ينتقض قهها ابو داود وهو مذهب عطاء والزهري والشافعي لعموم قوله « من مس فرجه فليتوضأ » ولانه أحد الفرجين أشبه الذكر (فصل) وفي مس المرأة فرجها أيضا روايتان (إحداهما) ينتقض لعموم قوله « من مس فرجه فليتوضأ » وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ « أيما امرأة مست فرجها فلتوضأ » ولأنها آدمي مس فرجه فانتقض وضوؤه كالرجل (والاخرى) لا ينتقض . قال المروزي : قيل لأبي عبد الله فالجارية اذا مست فرجها عليها وضوء ؟ قال لم أسمع في هذا بشي . قلت لأبي عبد الله حديث عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ « أيما امرأة مست فرجها فلتوضأ » فتبسم وقال هذا حديث الزبيدي وليس إسناده بذلك ولان الحديث المشهور في مس الذكر وليس مس المرأة فرجها في معناه لكونه لا يدعو الى خروج خارج فلم ينتقض

(فصل) فأما لمس فرج الحثي المشكل فلا يخلو من أن يكون اللبس منه أو من غيره فان كان اللبس منه فلمس أحد فرجه لم ينتقض وضوؤه لانه يحتمل أن يكون اللبس خلقة زائدة . وإن لمسهما جميعاً وقتلنا لا ينتقض وضوء المرأة مس فرجها لم ينتقض وضوؤها لجواز أن يكون امرأة مست فرجها أو خلقة زائدة ، وإن قلنا ينتقض انتقض وضوؤه لانه لا بد أن يكون أحدهما فرجا ، وإن كان اللباس

(مسألة) قال (ولا مدخل لخائل في الطهارة الكبرى إلا الجبيرة) لا يجوز المسح على غير الجبيرة في الطهارة الكبرى لما روى صفوان بن عسال قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة . رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . فأما الجبيرة فيجوز المسح عليها في الطهارة الكبرى لحديث صاحب الشجة ولانه مسح أبيض للضرر أشبه التيمم والله أعلم

﴿ باب نواقض الوضوء ﴾

(وهي ثمانية الخارج من السبيلين قليلا كان أو كثيرا نادراً أو معتاداً) وجهلة ذلك أن الخارج من السبيلين على ضربين معتاد كالبول والغائط والمذي والودي والريح فهذا ينتقض الوضوء . إجماعاً حكاه ابن المنذر ، ودم الاستحاضة ينتقض الطهارة في قول عامة أهل العلم إلا في قول ربيعة (الضرب الثاني) نادر كالدم والودود والخصى والشعر فينتقض الوضوء أيضا ، وهو قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال قتادة ومالك ليس في الودود يخرج من الدبر الوضوء ، وروى عن مالك أنه لم يوجب الوضوء من هذا الضرب لانه نادر أشبه الخارج من غير السبيل

رجلا فس الذكر لغير شهوة لم ينتقض وضوؤه وإن مسه لشهوة انتقض وضوؤه في ظاهر المذهب . فانه إن كان ذكرًا فقد مسه وان كان أنثى فقد مسها لشهوة ، وان مس قبل المرأة لم ينتقض وضوؤه لجواز أن يكون خلقة زائدة من رجل ، وان مسها جميعاً لشهوة انتقض وضوؤه لما ذكرنا في الذكر . وان كان لغير شهوة انتقض وضوؤه في الظاهر لانه لا يخلو من أن يكون مس ذكر رجل أو فرج امرأة . وان كان اللامس امرأة فلمست أحدهما لغير شهوة لم ينتقض وضوؤها وان لمست الذكر لشهوة لم ينتقض وضوؤها لجواز أن يكون خلقة زائدة من امرأة ، فان مست فرج المرأة لشهوة انبنى على مس المرأة الرجل لشهوة فان قلنا ينتقض انتقض وضوؤها هنا لذلك وإلا لم ينتقض . وان مستهما جميعاً لغير شهوة وقلنا ان مس فرج المرأة ينتقض الوضوء انتقض وضوؤها هنا وإلا فلا . وان كان اللامس خنثى مشكلاً لم ينتقض وضوؤه إلا أن يجمع بين الفرجين في اللبس ، ولو مس أحد الخنثيين ذكر الآخر ومس الآخر فرجه وكان اللبس منهما لشهوة أو لغيرها فلا وضوء على واحد منهما لان كل واحد منهما على انفراده يقين الطهارة باق في حقه والحدث مشكوك فيه فلا نزول عن اليقين بالشك لانه يحتمل أن يكونا جميعاً امرأتين فلا ينتقض وضوء لامس الذكر . ويحتمل أن يكونا رجلين فلا ينتقض وضوء لامس الفرج . وان مس كل واحد منهما ذكر الآخر احتمل أن يكونا امرأتين وقد مس كل واحد منهما خلقة زائدة من الآخر . وان مس كل واحد منهما قبل الآخر احتمل أن يكونا رجلين

(فصل) ولا ينتقض الوضوء بمس ماعدا الفرجين من سائر البدن كالرفع والاثنيين والابط في

ولنا أنه خارج من السبيل أشبه المذي ولانه لا يخلو من بلة تتعلق به وقد أمر النبي ﷺ المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ومنها غير معتاد

(فصل) فان خرجت الريح من قبل المرأة وذكر الرجل فقال القاضي ينتقض الوضوء ونقل صالح عن أبيه في المرأة يخرج من فرجها الريح : ماخرج من السبيلين فبه الوضوء . وقال ابن عقيل يحتمل أن يكون الاشبه بمذهبننا في الريح الخارج من الذكر أن لا ينتقض لان المثانة ليس لها منفذ الى الجوف ولا جعلها أصحابنا جوفاً ولم يطلوا الصوم بالحقنة فيه ، قال شيخنا ولا نعلم لها وجوداً في حق أحد . وقد قيل انه يعلم بأن يحس الانسان في ذكره ديبياً وهذا لا يصح لكونه لا يحصل به اليقين والطهارة لا تبطل بالشك . فان وجد ذلك يقينا نقض الطهارة قياساً على سائر الخارج من السبيلين

(فصل) فان قطر في إحليله دهناً عاد فخرج نقض الوضوء لانه خارج من السبيلين لا يخلو من بلة نجسة تصحبه فينتقض بها الوضوء كما لو خرجت منفردة . وقال القاضي لا ينتقض لانه ليس بين الاحليل والمثانة منفذ وانما يخرج البول رشحاً فاذا كان كذلك لم يصل الدهن الى موضع نجس فاذا خرج فهو طاهر فلم ينتقض كسائر الطهارات اذا خرجت من البدن والاول أولى . وقوله لا يصل الدهن الى موضع نجس ممنوع فان باطن الذكر نجس من آثار البول والماء لا يصل اليه فيطهره فيتنجس به الدهن ، ولو احتشى قلنا في ذكره ثم أخرجه وعليه بلل نقض الوضوء أيضاً كما لو خرج البلل منفرداً

قول عامة أهل العلم إلا أنه روي عن عروة قال: من مس أنثيه فليتوضأ . وقال الزهري أحب إلي أن يتوضأ وقال عكرمة: من مس ما بين الفرجين فليتوضأ . وقول الجمهور أولى لأنه لا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه فلا يثبت الحكم فيه، ولا ينتقض وضوء الملموس أيضاً لأن الوجوب من الشرع وإنما وردت السنة في اللامس ولا ينتقض الوضوء بمس فرج بهيمة، وقال الليث بن سعد عليه الوضوء، وقال عطاء، من مس قنب^(١) حمار عليه الوضوء، ومن مس ثيل جمل لا وضوء عليه . وما قلناه قول جمهور العلماء وهو أولى لأن هذا ليس بمنصوص على النقض به ولا هو في معنى المنصوص عليه فلا وجه لقول به

(١) القنب
كقفل جراب قضيب
ذي الحافر من الدواب

(مسئلة) قال (والقيء الفاحش والدم الفاحش والدود الفاحش يخرج من الجروح) وجملة أن الخارج من البدن من غير السبيل ينقسم قسمين طاهراً ونجساً، فالظاهر لا ينتقض الوضوء على حال ما، والنجس ينتقض الوضوء في الجملة رواية واحدة روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، وكان مالك وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لا يوجبون منه وضوءاً وقال مكحول: لا وضوء إلا فيما خرج من قبل أو دبر لأنه خارج من غير المخرج مع بقاء المخرج فلم يتعلق به تقض الطهارة كالبصاق ولأنه لا نص فيه ولا يمكن قياسه على محل النص وهو الخارج من السبيلين لكون الحكم فيه غير مجمل ولأنه لا يترق الحال بين قليله وكثيره، وطاهره ونجسه وههنا بخلافه فامتنع القياس

وإن خرج ناشفاً فيه وجهاً (أحدهما) ينتقض لأنه خارج من السبيل أشبه سائر الخارج (والثاني) لا ينتقض لأنه ليس بين المثانة والجوف منفذ ولم تصحبه نجاسة فلم ينتقض كسائر الطهارات، ونقل القاضي في المهرود عن أحمد في رواية عبد الله إذا احتشى القطن في ذكره وصلى ثم أخرجه ووجد بللاً فلا بأس ما لم يظهر يعني جارياً وهذا يدل على أن نفس البلل لا ينتقض، ولو احتقن في دبره فرجعت أجزاء خرجت من الفرج تقضت الوضوء، وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج فذهب ماؤه فدخل الفرج ثم خرج تقض الوضوء وعليهما الاستنجاؤا لأنه خارج من السبيل لا يخلو من بلة تصحبه من الفرج، فإن لم يعلم خروج شيء منه احتمل وجهين (أحدهما) النقض فيهما لأن الغالب أنه لا يتفك عن الخروج فنقض كالنوم (والثاني) لا ينتقض عملاً بالأصل. لكن إن كان المختقن قد أدخل رأس الزرقة ثم أخرجه تقض الوضوء وكذلك إن أدخل فيه ميلاً أو غيره ثم خرج لأنه خارج من السبيل فنقض كسائر الخارج

(فصل) قال أبو الحرث سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مقعده قال إن علم أنه يظهر معها ندى توضأ وإن لم يعلم فلا شيء عليه. قال شيخنا رحمه الله يحتمل أنه إنما أراد ندى ينفصل عنها فأما الرطوبة اللازمة لها فلا تنقض لأنها لا تنفك عن رطوبتها فلو تقضت لخروجها على كل حال وذلك لأنه شيء لم ينفصل عنها فلم ينتقض كسائر أجزائها وقد قالوا فيمن أخرج لسانه وهو صائم وعليه بلل ثم أدخله وابتلع ذلك البلل لم يضر لأنه لم يثبت له حكم الانفصال والله أعلم

ولنا ما روى أبو الدرداء أن النبي ﷺ قال : فتوضأ فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال ثوبان : صدق أنا صبيت له وضوءه . رواه الأثرم والترمذي وقال هذا أصح شيء في هذا الباب قيل لاحد حديث ثوبان ثبت عندك ؟ قال نعم . وروى الخلال بإسناده عن ابن جريج عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ « إذا قلست أحدكم فليتوضأ » قال ابن جريج وحدثني ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ مثل ذلك وأيضاً فإنه قول من سمينان الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً ولأنه خارج بلحقه حكم التطهير فنقض الوضوء كالحارج من السيل . وقباسهم منقوض بما إذا انفتح مخرج دون المعدة

(فصل) وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك دون اليسير ، وقال بعض أصحابنا فيه رواية أخرى أن اليسير ينتقض ولا نعرف هذه الرواية ولم يذكرها الخلال في جامعه إلا في القلس وأطرحها وقال القاضي : لا ينتقض رواية واحدة وهو المشهور عن الصحابة رضي الله عنهم قال ابن عباس في الدم إذا كان فاحشاً فليملأه الإعادة . وابن أبي أوفى بزق دماً ثم قام فصلى . وابن عمر عصر بئر فخرج دم وصلى ولم يتوضأ . قال أبو عبد الله : عدة من الصحابة تكلموا فيه فأبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه . وابن عمر عصر بئر وابن أبي أوفى عصر دملاً وابن عباس قال إذا كان فاحشاً . وجابر أدخل أصابعه في أنفه . وابن المسيب أدخل أصابعه العشرة أنفه وأخرجها متلطخة بالدم يعني وهو في الصلاة وقال أبو حنيفة : إذا سال الدم ففيه الوضوء وإن وقف على رأس الجرح لم يجب لمعوم قوله عليه السلام « من قال أو رعى في صلاته فليتوضأ »

ولنا ما روينا عن الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً وقد روى الدارقطني بإسناده عن النبي ﷺ أنه

(فصل) والمذي ما يخرج عقيب الشهوة زلجاً متسبباً فيكون على رأس الذكر ينتقض الوضوء إجماعاً وهل يجب غسل الذكر والاثنتين منه ؟ فيه روايتان (إحداهما) يوجب ذلك لما روي أن علياً رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال « يغسل ذكره وأثنييه ويتوضأ » رواه أبو داود . وفي لفظ « توضأ وانضح فرجك » رواه مسلم . والامر للوجوب ولأنه خارج بسبب الشهوة فأوجب غسلًا زائداً على موجب البول كلني فلي هذا يميزه غسلة واحدة لأن المأمور به غسل مطلق فيكفي ما يقيم عليه الاسم وقد بينته قوله في اللفظ الآخر « وانضح فرجك » وسواء غسله قبل الوضوء أو بعده لأنه غسل غير مرتبط بالوضوء أشبه غسل النجاسة (والثانية) لا يوجب إلا الاستنجاء والوضوء وروي ذلك عن ابن عباس وهو قول أكثر أهل العلم لما روى سهل بن حنيف قال كنت أتقى من المذي شدة وعناء وكنت أكثر منه الاغتسال فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال « إنما يجزئك من ذلك الوضوء » رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولأنه خارج لا يوجب الغسل أشبه الودي والامر بالنضح والغسل في حديث علي محمول على الاستحباب وقوله « إنما يجزئك من ذلك الوضوء » صريح في حصول الاجزاء به ، والودي ماء أبيض يخرج عقيب البول ليس فيه وفي بقية الخارج الا الوضوء سوى المني يروي ذلك عن ابن عباس والله أعلم

قال « ليس الوضوء من القطرة والقطرتين » وحديثهم لا تعرف صحته . ولم يذكره أصحاب السنن وقد تركوا العمل به . فأنهم قالوا : إذا كان دون ملء الفم لم يجب الوضوء منه

(فصل) وظاهر مذهب أحد أن الكثير الذي ينقض الوضوء لا حده أكثر من أنه يكون فاحشاً وقيل : يا أبا عبد الله ما قدر الفاحش ؟ قال ما غش في قلبك . وقيل له مثل أي شيء يكون الفاحش ؟ قال قال ابن عباس ما غش في قلبك ، وقد قل عنه أنه مثل كم الكثير ؟ فقال شبر في شبر وفي موضع قال قدر الكف فاحش . وفي موضع قال الذي يوجب الوضوء من ذلك إذا كان مقدار ما يرفعه الإنسان بأصابعه الخمس من القبيح والصدید والقبي . فلا بأس به . فقيل له إن كان مقدار عشرة أصابع فرآه كثيراً . قال الحلال والذي استقر قوله في الفاحش أنه على قدر ما يستغشحه كل إنسان في نفسه قال ابن عقيل إنما يعتبر ما يغش في نفوس أوساط الناس لا المتبذلين ولا الموسوسين كارجعنا في بسير القطة الذي لا يجب تعريفه إلى مالا يتبعه نفوس أوساط الناس وأنص أحمد في هذا كما حكيناه وذهب إلى قول ابن عباس رضي الله عنه

(فصل) والقبيح والصدید كالدلم فيما ذكرنا وأسهل وأخف منه حكاه عند أبي عبد الله لوقوع الاختلاف فيه فإنه روي عن ابن عمر والحسن أنهم لم يروا القبيح والصدید كالدلم ، وقال أبو مجلز في الصدید لاشيء . أما ذكر الله الدم المسفوح ، وقال الأوزاعي في قرحة سال منها كفسالة اللحم لا وضوء

(مسألة) (الثاني خروج النجاسات من سائر البدن فإن كانت غائطاً أو بولاً تنقض قليلها)

لا يختلف المذهب في نقض الوضوء بخروج الغائط والبول سواء كان من مخرجها أو من غيره ويستوي قليلها وكثيرها في ذلك سواء كان السبيلان منسدتين أو مفتوحين من فوق المعدة أو من تحتها ، وقال أصحاب الشافعي أن انسداد المخرج وانفتح آخر دون المعدة لزم الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً . وإن انفتح فوق المعدة ففيه قولان . وإن كان المخرج مفتوحاً فالمشهور أنه لا ينقض الوضوء بالخارج من غيره وبناء على أصله في أن الخارج من غير السبيلين لا ينقض

ولنا عموم قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) وقول صفوان بن عسال أمر نارسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين - أو سفراً - أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم . هذا حديث صحيح قاله الترمذي ولأنه غائط وبول خارج من البدن فنقض للخارج من السبيلين

(مسألة) قال (وإن كان غيرهما لم ينقض إلا كثيرها وهو ما غش في النفس وحكي عنه أن قليلها ينقض) وجه ذلك أن الخارج النجس من غير السبيلين غير البول والغائط ينقض كثيره بغير خلاف في المذهب روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وقتادة والثوري وأصحاب الرأي ، وقال مالك والشافعي ويحيى الأنصاري وأبو ثور وابن المنذر لا وضوء فيه لأنه خارج من غير المخرج مع بقاء المخرج فلم ينقض كالصاق ولأنه لا نص فيه ولا يصح قياسه على الخارج من السبيل لكون الحكم فيه غير معلل ولأن الخارج من السبيل لا فرق بين قليله وكثيره . وظاهره ونجسه . وهما بخلافه فامتنع القياس

فيه . وقال اسحاق : كل ماسوى الدم لا يوجب وضوءاً . وقال مجاهد وعطاء وعروة والشعبي والزهرى وقتادة والحكم وأبيث : القيح بمنزلة الدم فلذلك خف حكمه عنده واختياره مع ذلك إلتحاقه بالدم وإثبات مثل حكمه فيه لكن الذي يفحش منه يكون أكثر من الذي يفحش من الدم

(فصل) والقلس كالدم ينقض الوضوء منه ماخض ، قال الخلال الذي أجمع عليه أصحاب أبي عبد الله عنه أنه إذا كان قاحشاً أعاد الوضوء منه ، وقد حكى عنه فيه الوضوء إذا ملأ الفم ، وقيل عنه إذا كان أقل من نصف الفم لا يتوضأ والاول المذهب ، وكذلك الحكم في الدود الخارج من الجسد إذا كان كثيراً فنقض الوضوء ، وإن كان يسيراً لم ينقض والكثير ماخض في النفس

(فصل) فأما الجشاء فلا وضوء فيه لأنهم فيه خلافاً قال منها : سألت أبا عبد الله عن الرجل يخرج من فيه الريح مثل الجشاء الكثير ؟ قال لا وضوء عليه وكذلك النخاعة لا وضوء فيها سواء كانت من الرأس أو الصدر لأنها طاهرة أشبهت البصاق

ولنا ما روى أبو الدرداء أن النبي ﷺ قال فتوضأ قال ثوبان صدق أنا سكبت له وضوءه رواه الترمذي وقال هذا أصح شيء في الباب ، قيل لأحمد حديث ثوبان ثبت عندك ؟ قال نعم ، ولأن النبي ﷺ قال لغاطمة « انه دم عرق فتوضئي لكل صلاة » رواه الترمذي على بكونه دم عرق وهذا كذلك ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم ، ولأنه خارج نجس فنقض كالحارج من السيلين . وقياسهم منقوض بما إذا انفتح مخرج دون المعدة . والبصاق طاهر بخلاف هذا

(فصل) فأما القليل فظاهر المذهب أنه لا ينقض الوضوء حكاه القاضي رواية واحدة ، وقال بعض أصحابنا فيه رواية أخرى أن القليل ينقض قياساً على الخارج المعتاد . روي ذلك عن مجاهد وهذا قول أبي حنيفة وسعيد بن جبير فيما إذا سال الدم ، قال إن وقف على رأس الجرح لم يجب لقوله ﷺ « من قام أو رعى في صلاته فليتوضأ »

وجه الرواية الاولى أنه قد روي ذلك عن جماعة من الصحابة قال أبو عبد الله : عدة من الصحابة تكلموا فيه : أبو هريرة كان يدخل أصابعه في أفه وابن عمر عصر بثرة فخرج دم فصلى ولم يتوضأ وابن أبي أوفى عصر دملاً ، وابن عباس قال إذا كان قاحشاً فعليه الاعادة ، وجابر أدخل أصابعه في أفه ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً وحديثهم لا نعرف صحته ولم يذكره أصحاب السنن وقد تركوا العمل به فقالوا : إذا كان دون ملء الفم لم يجب منه الوضوء

(فصل) وظاهر المذهب أن الكثير الذي ينقض الوضوء لاحد له إلا أن يكون قاحشاً قيل بأبا عبد الله ، أقدر الفاحش ؟ قال ماخض في قلبك ، وروي نحوه ذلك عن ابن عباس ، قال الخلال الذي استقرت الرواية عن أبي عبد الله أن الفاحش ما يستفحشه كل إنسان في نفسه لقول النبي ﷺ « دع ما يريك إلى مالا يريك » وقال ابن عقيل إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس لا المتبذلين ولا الموسوسين كارجعنا في يسير القطة إلى مالا تبيعه نفوس أوساط الناس ، وقد روي عن أحمد أنه

﴿ مسألة ﴾ قال (وأكل لحم الجوزور)

وجملة ذلك أن أكل لحم الابل ينقض الوضوء على كل حال نيتاً ومطبوخاً عالماً كان أو جاهلاً ، وبهذا قال جابر بن سمرة ومحمد بن اسحاق واسحاق وأبو خيثمة وبجي بن يحيى وابن المنذر وهو أحد قولي الشافعي . قال الخطابي ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث ، وقال الثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لا ينقض الوضوء بحال لانه روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « الوضوء مما يخرج لائماً يدخل » وروي عن جابر قال كان آخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار رواه أبو داود . ولأنه ما كؤل أشبه سائر المأكولات . وقد روي عن أبي عبد الله أنه قال في الذي يأكل من لحوم الابل : إن كان لا يعلم ليس عليه وضوء . فإن كان الرجل قد علم وسمع فهذا عليه واجب لانه قد علم فليس هو كمن لا يعلم ولا يدري . قال الحلال : وعلى هذا استقر قول أبي عبد الله في هذا الباب ولنا ما روى البراء بن عازب قال : سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الابل فقال « تؤضؤا منها » وسئل عن لحوم الغنم فقال « لا يتوضؤا منها » رواه مسلم وأبو داود ، وروي جابر بن سمرة عن النبي ﷺ مثله أخرجه مسلم ، وروي الامام أحمد بإسناده عن أسيد بن حضير قال : قال رسول الله ﷺ « تؤضؤا من لحوم الابل ولا تتوضؤا من لحوم الغنم »

سئل عن الكثير فقال شبر في شبر ، وفي موضع قال قدر الكف فاحش ، وقال في موضع اذا كان مقدار ما يرفعه الانسان بأصابعه الخمس من القبيح والصدید والقيء فلا بأس به ، قيل له ففسر أصابع فرآه كثيراً وقال قتادة في موضع : الدرهم فاحش وهو قول الاوزاعي وأصحاب الرأي لانه روي عن النبي ﷺ أنه قال « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » والصحيح أن ذلك إنما يرجع فيه إلى العرف فانه لا حد له في الشرع وما رووه فلا يصح قال الحافظ المقدسي هو موضوع ، وقال القاضي اذا كان الدم قطرة أو قطرتين لم ينقض ، وإن كان قدره اذا انفرش شبرا في شبر نقض وما كان بينهما ففيه روايتان ، وقال في القيء إن كان ملء الغنم نقض ، وإن كان مثل الحصاة والنواة لم ينقض رواية واحدة فيها وما بينهما على روايتين وما نقله الحلال عنه أولى لما ذكرنا ، ولان اعتبار حال الانسان بما يستفحشه غيره حرج فيكون منفيًا

(فصل) والقبيح والصدید كالدم فيما ذكرنا قال أحمد هما أخف حكما من الدم لوقوع الخلاف فيهما فانه روي عن ابن عمر والحسن أنهما لم يريا القبيح والصدید كالدم ، وقال اسحاق كل ما سوى الدم لا يوجب وضوءاً . وقال مجاهد وعطاء وعروة واشعبي وقاتدة والحكم هو بمنزلة الدم ، واختيار أبي عبد الله مع ذلك إلحاقه بالدم واثبات مثل حكمه فيه قياساً عليه لانه خارج نجس أشبه الدم لكن الذي يفحش منه يكون أكثر من الذي يفحش من الدم ، والفلس كالدم ينقض الوضوء منه ما فحش قال الحلال الذي أجمع عليه أصحاب أبي عبد الله أنه اذا كان فاحشاً أعاد الوضوء ، وقد حكى عنه اذا كان ملء الغنم

وروى ابن ماجه عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، قال أحد واسحاق ابن راهويه فيه حديثان صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البراء وحديث جابر بن سمرة وحديثهم عن ابن عباس لأصل له، وإنما هو من قول ابن عباس موقوف عليه ولو صح لوجب تقديم حديثنا عليه لكونه أصح منه وأخص والخاص يقدم على العام. وحديث جابر لا يعارض حديثنا أيضاً لصحته وخصوصه فان قيل فحديث جابر متأخر فيكون ناسخاً، قلنا لا يصح النسخ به لوجوه أربعة (أحدها) أن الأمر بالوضوء من لحوم الابل متأخر عن نسخ الوضوء مما مست النار أو مقارن له بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الابل بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم وهي مما مست النار فاما أن يكون النسخ حصل بهذا النهي وإما أن يكون بشيء قبله فان كان به والأمر بالوضوء من لحوم الابل مقارن لنسخ الوضوء مما غيرت النار فكيف يجوز أن يكون منسوخاً به. ومن شروط النسخ تأخر الناسخ وإن كان الناسخ قبله لم يجوز أن ينسخ بما قبله

الثاني: أن أكل لحوم الابل إنما تقض لكونه من لحوم الابل لا لكونه مما مست النار، ولهذا ينقض، وإن كان نيتاً فنسخ إحدى الجهتين لا يثبت به نسخ الجهة الأخرى. كالو حرمت المرأة للرضاع ولكونها ربيبة فنسخ التحريم بالرضاع لم يكن نسخاً لتحريم الربيبة

الثالث: أن خبرهم عام وخبرنا خاص. والعام لا ينسخ به الخاص لأن من شروط النسخ تعذر الجمع والجمع بين الخاص والعام ممكن بتزويل العام على ما عدا محل التخصيص (الرابع) أن خبرنا صحيح

نقض، وإن كان أقل من نصف الفم لا يتوضأ، ومن كان يأمر بالوضوء من القي. علي وابن عمر وأبو هريرة والأوزاعي وأصحاب الرأي والمذهب إلحاقه بالدم لأنه في معناه. وهذا قول حماد بن أبي سليمان وكذلك الحكم في الدود الخارج من الجروح لأنه خارج نجس أشبه الدم، فأما الجشاء والبصاق فلا وضوء فيه لأنهم فيه خلافاً، وكذلك النخامة سواء خرجت من الرأس أو من الصدر لأنه لا نص فيها ولا هي في معنى المنصوص ولأنها طاهرة أشبهت البصاق والله أعلم

(مسئلة) قال (الثالث زوال العقل إلا النوم اليسير جالساً أو قائماً وعنده أن نوم الراكع والساجد لا ينقض يسيره) زوال العقل على ضربين: نوم وغيره، فأما غير النوم وهو الجنون والاعماء والسكر ونحوه مما يزيل العقل فينقض الوضوء يسيره وكثيره اجماعاً، ولأن في إيجاب الوضوء على النائم تنبيهها على وجوبه بما هو أكد منه

(الضرب الثاني) النوم وهو ناقض للوضوء في الجملة في قول عامة أهل العلم إلا ما حكى عن أبي موسى الأشعري وأبي مجاز أنه لا ينقض. وعن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مراراً مضطجماً ينتظر الصلاة ثم يصلي ولا يعيد الوضوء ولعلمهم ذهبوا إلى أن النوم ليس يحدث في نفسه والحديث مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك

ولنا قول النبي ﷺ «العين وكأله من نام فليتوضأ» رواه الامام أحمد وأبو داود وابن

مستفيض ثبتت له قوة الصحة والاستفاضة والخصوص . وخبرهم ضعيف لعدم هذه الوجوه الثلاثة فيه فلا يجوز أن يكون ناسخا له ، فإن قيل الامر بالوضوء في خبركم يحتمل الاستحباب فتحمله عليه ويحتمل أنه أراد بالوضوء قبل الطعام وبعده غسل اليدين لان الوضوء إذا أخيف الى الطعام اقتضى غسل اليد كما كان عليه السلام يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده ، وخص ذلك بلحم الابل لان فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره (قلنا) أما الاول فمخالف للظاهر من ثلاثة أوجه (أحدها) ان مقتضى الامر الوجوب (الثاني) أن النبي ﷺ سئل عن حكم هذا اللحم فأجاب بالامر بالوضوء منه فلا يجوز حله على غير الوجوب لانه يكون تلبسا على السائل لاجواب (الثالث) أنه عليه السلام قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم والمراد بالنهي هنا نفي الإيجاب لا التحريم فيتعين حل الامر على الإيجاب ليحصل الفرق وأما الثاني فلا يصح لوجوه أربعة (أحدها) أنه يلزم منه حل الامر على الاستحباب فان غسل اليد بمفرده غير واجب وقد بينا فساد (الثاني) أن الوضوء إذا جاء في لسان الشارع وجب حله على

ماجه وقول صفوان بن عسال لكن من غائط وبول ونوم حديث صحيح ولان النوم مظنة الحدث فاقيم مقامه كالتقاء الختانين في وجوب الغسل أقيم مقام الانزال

إذا ثبت هذا فالنوم ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) نوم المضطجع فينقض بسيره وكثيره عند جميع القائلين بنقض الوضوء بالنوم (الثاني) نوم القاعد فان كان كثيرا فنقض رواية واحدة وإن كان يسيرا لم ينقض وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي ، وقال قوم متى خالط النوم القلب فنقض بكل حال ، وهذا قول الحسن واسحاق وإبي عبيد ، وروى معنى ذلك عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وابن المنذر لعموم الاحاديث الدالة على أن النوم ينقض

ولنا ما روى مسلم عن أنس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وعنه قال كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهد رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رءوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون رواه أبو داود ولان النوم يكثر من مستطرى الصلاة فعني عنه لمشة التحرز عنه ، وقال الشافعي لا ينقض وإن كثر إذا كان القاعد متمكنا مفضيا بمحل الحدث الى الارض الحديثي أنس وبها يتخصص عموم الحديثين الاولين ولانه متحفظ عن خروج الحدث فلم ينقض كاليسير ولنا عموم الحديثين الاولين خصصناهما بحديث أنس وليس فيه بيان كثرة ولا قلة فحملناه على القليل لانه اليقين وما زاد عليه محتمل لا يترك له الصوم المتيقن ولان نقض الوضوء بالنوم معلل بانقضائه إلى الحدث ومع الكثرة والغلبة لا يحس بما يخرج منه بخلاف اليسير ، وبهذا فارق اليسير الكثير فلا يصح قياسا عليه .

(الثالث) ما عدا ذلك وهو نوم القائم والراكم والساجد ففيه روايتان (إحداهما) ينقض وهو قول الشافعي لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى المنصوص لكون القاعد متحفظا متعمدا بمحل الحدث على الارض فهو أبعد من خروج الخارج بخلاف غيره (والثانية) حكمه حكم الجالس قياسا عليه ولانه على

الموضوع الشرعي دون اللغوي لان الظاهر منه أنه إنما يتكلم بموضوعاته (الثالث) أنه خرج جواباً لسؤال السائل عن حكم الوضوء من لحومها والصلاة في مباركا فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة (الراجح) أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم ، فان غسل اليد منها مستحب ولهذا قال « من بات وفي يده ربح غمر فأصابه شيء فلا يلومن الا نفسه » وما ذكره من زيادة الزهومة فامر يسير لا يقتضي التفريق والله أعلم ، ثم لا بد من دليل نصرف به اللفظ عن ظاهره ويجب أن يكون الدليل له من القوة بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها وليس لهم دليل وقياسهم فاسد فإنه طردي لا معنى فيه وانتفاء الحكم في سائر الأماكن لا انتفاء مقتضى لكونه مأكولاً فلا أثر لكونه مأكولاً ووجوده كعدمه ومن العجب أن مخالفينا في هذه المسألة أوجبوا الوضوء بأحاديث ضعيفة تخالف الأصول فأبو حنيفة أوجبها بالهبة في الصلاة دون خارجها بحديث من مراسيل أبي العالية ومالك والشافعي أوجبها بمس الذكر بحديث مختلف فيه معارض بمثله دون مس بقية الاعضاء وتركوا هذا الحديث الصحيح الذي لا معارض له مع بعده عن التأويل وقوة الدلالة فيه لمخالفته لقياس طردي

حالة من أحوال الصلاة أشبه الجالس والظاهر عن أحمد رحمه الله التسوية بين نوم القائم والجالس وهذا قول الحكم وسفيان وأصحاب الرأي ، لما روى ابن عباس قال بت ليلة عند خالي ميمونة فقلت لها إذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأيقظني فقام صلى الله عليه وسلم فقامت إلى جنبه الايسر فأخذ بيدي فجعلني في شقه الايمن فجعلت اذا أغثت يأخذ بشحمة أذني . رواه مسلم ولانها يشتبهان في الانخفاض واجتماع المخرج وربما كان القائم أبعد من الحدث لكونه لو استنقل في النوم سقط فاما الراكع والساجد فالظاهر إلحاقهما بالمضطجع لانه ينفرج محل الحدث فلا يتحفظ فهو كالمضطجع ، ويحتمل التفرقة بين الراكع والساجد فيلحق الراكع بالقائم لكونه لا يستنقل في النوم إذ لو استنقل سقط ، فالظاهر أنه يحس بما يخرج منه بخلاف الساجد فإنه يعتمد بأعضائه على الارض ويستنقل في النوم فيشبه المضطجع فلا يحس بما يخرج وذكر ابن عقيل رواية عن أحمد أنه لا ينقض الا نوم الساجد وحده

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمحتبي فعنه لا ينقض يسيره كلقاعد الذي ليس بمستند ، وعنه ينقض بكل حال وهو ظاهر المذهب قال القاضي متى نام مضطجعا أو مستنداً أو متكئاً إلى شيء متى أزيل عنه سقطت نقض الوضوء قليلاً وكثيراً لانه معتمد على شيء ، فهو كالمضطجع ، وعنه ما يدل على التفرقة بين المحتبي والمستند فإنه قال في رواية أبي داود المتساند كأنه أشد - يعني من المحتبي (قال شيخنا) والاولى أنه متى كان معتمداً بمحل الحدث على الارض أن لا ينقض منه الا الكثير لان دليل انتفاء النقص في القاعد لا تفريق فيه فيسوى بين أحواله

(فصل) واختلف أصحابنا في حد اليسير من النوم الذي لا ينقض فقال القاضي ليس لقليل حد يرجع اليه فعلى هذا يرجع الى العرف وقيل حد الكثير ما يتغير به النائم عن هيئته مثل أن يسقط على الارض أو يرى حلماء قال شيخنا والصحيح أنه لا حد له لان التحديد إنما يعلم بالتوقيف ولا توقيف فني

(فصل) وفي شرب لبن الابل روايتان (إحداهما) ينقض الوضوء لما روى أسيد بن حضير أن النبي ﷺ قال «توضؤا من لحوم الابل وألبانها» رواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ أن النبي ﷺ سئل عن ألبان الابل فقال «توضؤا من ألبانها» وسئل عن ألبان الغنم فقال «لا تتوضؤا من ألبانها» رواه ابن ماجه ، وروى نحوه عن عبد الله بن عمرو (والثانية) لا وضوء فيه لأن الحديث الصحيح إنما ورد في اللحم ، وقولهم فيه حديثان صحيحان يدل على أنه لا صحيح فيه سواهما فالحكم ههنا غير معقول فيجب الاختصار على مورد النص فيه ، وفيما سوى اللحم من أجزاء البعير من كبده وطحاله وسنانه ودهنه ومرقه وكرشه ومصرانه وجهان (أحدهما) لا ينقض لأن النص لم يتناول (والثاني) ينقض لانه من جملة الجزور وإطلاق اللحم في الحيوان يراد به جلته لانه أكثر ما فيه ولذلك لما حرم الله تعالى لحم الخنزير كان تحريمه بجلته كذا ههنا (فصل) وما عدا لحم الجزور من الاطعمة لا وضوء فيه سواء مسته النار أو لم تمسه ، هذا قول أكثر أهل العلم وروى ذلك عن الخلفاء الراشدين وأبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وعاصم وجد ما يدل على الكثرة مثل سقوط المتمكن انتقض وضوؤه وإلا فلا ، وإن شك في كثرته لم ينتقض لأن الاصل الطهارة فلا نزول عن اليقين بالشك

(فصل) والنوم الغلبة على العقل فمن لم يقلب على عقله فلا وضوء عليه ، وقال بعض أهل اللغة في قوله تعالى (لا تأخذوا سنة ولا نوم) السنة ابتداء النعاس في الرأس فاذا وصل الى القلب صار نوما قال الشاعر:

وسنان أقصده النعاس فرقت في عينه سنة وليس بنائم

ولأن الناقض زوال العقل فمَنْ كان العقل ثابتاً وحسه غير زائل مثل من يسمع ما يقال عنده ويفهمه لم يوجد سبب النقص وإن شك في النوم أو خطر بباله شيء لا يدري أرويا أو حديث نفس فلا وضوء عليه (مسئلة) (الرابع) مس الذكر بيده يبطن كفه أو بظفره (اختلفت الرواية عن أحمد في مس الذكر على ثلاث روايات (إحداهما) لا ينقض بحال روى ذلك عن علي وعمار وابن مسعود وحذيفة وعمران بن حصين وأبي الدرداء وهو قول ربيعة والثوري وابن المنذر وأصحاب الرأي لما روى قيس بن طلق عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي ﷺ فقال مسست ذكرى - أو - الرجل يمس ذكره في الصلاة عليه وضوء؟ قال «لا إنما هو بضعة منك» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ولانه عضو فلم ينقض كسائر الاعضاء. والرواية الثانية ينقض الوضوء بكل حال وهي ظاهر المذهب وهو مذهب ابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وعروة وسليمان بن يسار والزهري والاوزاعي والشافعي وهو المشهور عن مالك لما روت بسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال «من مس ذكره فليتوضأ» وعن جابر مثل ذلك رواها ابن ماجه قال الترمذي حديث بسرة حسن صحيح وقال البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة وصححه الامام أحمد ، فأما حديث قيس فقال أبو زرعة وأبو حاتم قيس ممن لا تقوم بروايته حجة ووهناه ولم يثبتناه ثم إن حديثنا متأخر لأن أباه مرة قد رواه وهو متأخر الاسلام إنما صحب النبي ﷺ أربع سنين وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ وهم يؤسسون المسجد فيكون حديثنا أسخا له وقياس الذكر

ابن ربيعة وأبي الدرداء، وأبي أمامة وعامة الفقهاء ولا نعلم اليوم فيه خلافاً. وذهب جماعة من السلف إلى إيجاب الوضوء مما غيرت النار منهم ابن عمر وزيد بن ثابت وأبو طلحة وأبو موسى وأبو هريرة وأنس وعمر ابن عبد العزيز وأبو مجلز وأبو قلابة والحسن والزهري لما روى أبو هريرة وزيد وعائشة أن رسول الله ﷺ قال «توضؤوا مما مست النار» وفي لفظ «أما الوضوء مما مست النار» رواه ابن مسلم

ولنا قول النبي ﷺ «ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم» وقول جابر كان آخر الأئمة من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار رواه أبو داود والنسائي

﴿مسئلة﴾ قال (وغسل الميت)

اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من غسل الميت فقال أكثرهم بوجوبه سواء كان المغسول صغيراً أو كبيراً أو ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً وهو قول إسحاق والنخعي وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس على سائر البدن لا يصح لانه يتعلق به أحكام ينفردها من وجوب الغسل بإبلاجه والحد والمهر وغير ذلك والرواية الثالثة لا ينقض إلا أن يقصد مسه قال أحمد بن الحسين : قيل لأحمد الوضوء من مس الذكر؟ فقال هكذا - وقبض على يده - يعني إذا قبض عليه وهو قول مكحول وقال طاوس وسعيد بن جبير وحמיד الطويل : إن مسه يريد وضوءاً وإلا فلا شيء عليه لانه لمس فلا ينقض الوضوء لغير قصد كالمس النساء وسواء مسه يبطن كفه أو بظهره وهذا قول عطاء والأوزاعي، وقال مالك والشافعي وإسحاق لا ينقض مسه بظاهر الكف وحكاه أبو الخطاب رواية عن أحمد لانه ليس بالآلة للمس فأشبهه بالمسح به فخذنه ولنا قول النبي ﷺ «من أفضى يده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء» رواه الإمام أحمد والدارقطني وظاهر كفه من يده والافضاء المس من غير حائل ولانه جزء من يده أشبهه باطن الكف. وإنما ينقض وضوءه إذا لمسه من غير حائل لما ذكرناه، وذكر القاضي عن أحمد رواية أنه لا ينقض إلا لمس الثقب الذي في رأس الذكر ولا ينقض لمس غيره. قال والاول أصح لعموم الأحاديث الدالة على النقض، وذكر أبو الخطاب رواية أنه لا ينقض إلا لمس الحشفة خاصة والاول أصح لعموم النص

﴿مسئلة﴾ قال (ولا ينقض مسه بذراعه) وعنه ينقض لانه من يده وهو قول الأوزاعي والاول ظاهر المذهب لان الحكم المعلق على مطلق اليد في الشرع إنما ينصرف إلى الكوع بدليل قطع السارق وغسل اليد من نوم الليل ولانه ليس بالآلة للمس أشبهه بالعضد وقبضهم يبطل بالعضد فإنه لا خلاف بين العلماء فيه (فصل) ولا فرق بين ذكره وذكر غيره خلافاً لداود قال لان النص إنما ورد في ذكره

ولنا أنه إذا نقض الوضوء مس ذكره مع كون الحاجة تدعو إلى مسه وهو جائز لأن ينقض بمس ذكره مع كونه معصية أولى، ولان نصه على نقض الوضوء بمس ذكره مع أنه لم يهتك حرمة تنبيهه على نقضه بمس ذكره غيره، ولان في بعض ألفاظ خبر بسرة «من مس الذكر فليتوضأ» وحكم ذكر الكبير والصغير واحد وهو قول الشافعي، وقال الزهري والأوزاعي لا ينقض مس ذكر الصغير لانه يجوز مسه والنظر إليه بخلاف الكبير ولما روي أنه ﷺ مس زبيبة الحسن ولم يتوضأ وذكره الآمدي رواية عن أحمد

عباس وأبي هريرة فروي عن ابن عمر وابن عباس أنها كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء . وعن أبي هريرة قال أقل عافيه الوضوء . ولا تعلم لهم مخالفاً في الصحابة ولاز الغالب فيه أنه لا يسلم أن تقع يده على فرج الميت فكان مظنة ذلك قائماً مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث . وقال أبو الحسن التميمي لا وضوء فيه وهذا قول أكثر الفقهاء وهو الصحيح إن شاء الله لأن الوجوب من الشرع ولم يرد في هذا نص ولا هو في معنى المنصوص عليه فبقي على الأصل ولأنه غسل آدمي فأشبهه غسل الحي ، وما روي عن أحمد في هذا يحمل على الاستحباب دون الإيجاب فإن كلامه يقتضي نفي الوجوب فإنه ترك العمل

وأما عموم الأحاديث وخبرهم ليس بثابت ثم ليس فيه أنه صلى ولم يتوضأ فيحتمل أنه لم يتوضأ في مجامع ذلك وجواز مسه والنظر إليه يبطل بذكر نفسه وذكر الميت كذكر الحي لبقاء الاسم والحرمه وهو قول الشافعي وقال إسحاق لا وضوء عليه وهو قول بعض أصحابنا كالمراة الميتة

(مسألة) (وفي من الذكر المقطوع وجهان) (أحدهما) ينقض بقاء اسم الذكر (والثاني) لا ينقض لذهاب الحرمة فهو كيد المراة المقطوعة ، ولو مس القلفة التي تقطع في الختان قبل قطعها انتقض وضوؤه لأنها من جملة الذكر وإن مسها بعد القطع فلا وضوء عليه لزوال الاسم والحرمة ، وإن انسدت المخرج وانفتح غيره لم ينقض مسه لأنه ليس بفرج

(مسألة) (وإذا لمس قبل الخنثى المشكل وذكره انتقض وضوءه وإن مس أحدهما لم ينقض إلا أن لمس الرجل ذكره شهوة)

لمس الخنثى المشكل ينقسم أربعة أقسام (أحدها) أن لمس فرج نفسه فتى لمس أحد فرجه لم ينقض وضوؤه لجواز أن يكون خلقة زائدة وإن لمسها جميعاً انتقض وضوءه . إن قلنا إن مس المراة فرجها ينقض الوضوء لأن أحدهما فرج يبين وإلا فلا (الثاني) أن يكون اللامس رجلاً فإن مسها جميعاً لغير شهوة فهي كالتي قبلها ، وإن مسها شهوة انتقض وضوءه في ظاهر المذهب لأنه إن كان رجلاً فقد مس ذكره ، وإن كان أنثى فقد مسها لشهوة ، وكذلك الحكم إذا لمس ذكره لشهوة لما ذكرنا . فأما إن مس القبل وحده أو مس الذكر لغير شهوة لم ينتقض لجواز أن يكون خلقة زائدة إلا إذا قلنا إن الملامسة تنقض الوضوء بكل حال فإنه ينقضه بلمس الذكر وحده لأنه إن كان رجلاً فقد مس ذكره وإن كانت أنثى فقد مسها (الثالث) أن يكون امرأة فإن مسها جميعاً انتقض وضوؤها إن قلنا إن مس فرج المراة ينقض الوضوء . وإلا فلا وإن مست أحدهما لغير شهوة لم ينتقض وضوؤها وكذلك إن مست الذكر لشهوة لجواز أن يكون خلقة زائدة من امرأة . وإن مست الفرج لشهوة انتقض وضوؤها في ظاهر المذهب لأنه إن كان رجلاً فقد مسته لشهوة وإن كانت أنثى فقد مست فرجها (الرابع) أن يكون اللامس خنثى مشكلاً فإن مس أحدهما لم ينتقض سواء كان لشهوة أو لا . وإن مسها جميعاً انتقض وضوؤه إذا قلنا إن مس الفرج ينقض الوضوء . وإن مس أحد الخنثيين ذكر الآخر ومس الآخر فرجه وكان لمس شهوة انتقض وضوء أحدهما قطعاً لأنها إن كانا ذكرين فقد وجد بينهما

بالحديث المروي عن النبي ﷺ « من غسل ميتا فليغتسل » وعلل ذلك بأن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة وإذا لم يوجب الغسل بقول أبي هريرة مع احتمال أن يكون من قول النبي ﷺ فلا لا يوجب الوضوء بقوله مع عدم ذلك الاحتمال أولى وأحرى

« مسألة » قال (وملاقة جسم الرجل للمرأة لشهوة)

المشهور من مذهب أحمد رحمه الله أن لمس النساء لشهوة ينقض الوضوء ولا ينقضه غير شهوة وهذا قول علقمة وأبي عبيدة والنخعي والحكم وحماد ومالك والثوري وإسحاق والشعبي فانهم قالوا يجب

لمس ذكر ، وإن كانا اثنين فقد وجد بينهما مس فرج امرأة وإن كانا ذكراً وأنتى فقد وجدت بينهما ملاقة لشهوة ولا يحكم بنقض وضوء واحد منهما لأنه متيقن الطهارة شاك في الحدث . وإن كان لغير شهوة لم ينقض لجواز أن يكون المسوس ذكره امرأة والمسوس فرجه رجلاً ، وإن مس كل واحد منهما ذكر الآخر أو قبله لم ينقض لاحتمال أن يكونا امرأتين في الأولى ورجلين في الثانية والله أعلم

« مسألة » (وفي مس الدبر ومس المرأة فرجها روايتان) أحدهما ينقض الوضوء لعموم قوله ﷺ « من مس فرجه فليتوضأ » رواه ابن ماجه عن أم حبيبة . قال أحمد وأبو زرعة حديث أم حبيبة صحيح وبه قال الشافعي في مس الدبر ولأنه أحد الفرجين أشبه الذكر (والثانية) لا ينقض قال الخلال العمل والاشيع في قوله أنه لا يتوضأ من مس الدبر وكذلك روى المروذي أنه قيل لأحمد في الجارية إذا مست فرجها عليها وضوء ؟ قال لم أسمع في هذا بشيء . لأن الحديث المشهور إنما هو في مس الذكر وهذا ليس في معناه لأنه لا يقصد مسه ولا يفضي الى خروج خارج فلم ينقض كلمس الاثنين

« مسألة » قال (وعنه لا ينقض مس الفرج بحال) الحديث قيس بن طلق وقياساً على سائر الاعضاء (فصل) ولا ينقض الوضوء بمس غير الفرجين من البدن في قول الاكثرين الا أنه روي عن عروة الوضوء من مس الاثنين وقال عكرمة من مس ما بين الفرجين فليتوضأ ، وقول الجمهور أولى لأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ولا ينقض وضوء الملموس فرجه أيضاً لأن السنة إنما وردت في اللامس ، ولا ينقض بمس فرج البهيمة . وقال الليث بن سعد عليه الوضوء ، وما عليه الجمهور أولى لأنه ليس بمنصوص ولا هو في معناه

« مسألة » (الخامس أن تمس بشرته بشرة أنثى لشهوة ، وعنه لا ينقض ، وعنه ينقض لمسها بكل حال) اختلفت الرواية عن أحمد رضي الله عنه في الملاسة فروي عنه أنها تنقض الوضوء بكل حال وهو مذهب الشافعي . ويروى إيجاب الوضوء من القبلة مطلقاً عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر والزهري وعطاء والشعبي والنخعي وسعيد بن عبد العزيز والاوزاعي لعموم قوله تعالى (أو لامستم النساء) قال ابن مسعود القبلة من اللمس وفيها الوضوء . رواه الاثرم ، وروي عن أحمد رواية ثانية أنه لا ينقض بحال يروى ذلك عن ابن عباس وهو قول طائفة والحسن ومسروق ، وبه قال أبو حنيفة

الوضوء على من قبل شهوة ولا يجب على من قبل لرحمة : ومن أوجب الوضوء في القبلة ابن مسعود وابن عمر والزهري وزيد بن أسلم ومكحول ويحيى الأنصاري وربيعة والاوزاعي وسعد بن عبد العزيز والشافعي . قال أحمد : المدنيون والكوفيون مازالوا يرون أن القبلة من الممس تنقض الوضوء حتى كان بآخرة وصار فيهم أبو حنيفة فقالوا لا تنقض الوضوء ويأخذون بحديث عروة ونرى أنه غلط . وعن أحمد رواية ثانية لا ينقض الممس بحال وروى ذلك عن علي وابن عباس وعطاء وطاوس والحسن ومسروق وبه قال أبو حنيفة إلا أن بطأها دون الفرج فينتشر فيها لما روى حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . رواه أبو داود

وصاحبه . وقال قوم من قبل حلالا فلا وضوء عليه ومن قبل حراما فعليه الوضوء . وهو قول عطاء . فان باشر لشهوة وليس بينهما ثوب وانتشر فعليه الوضوء في قول أبي حنيفة ويعقوب ، وقال محمد لا وضوء عليه إلا أن يخرج منه شيء . لما روى أن النبي ﷺ قبل عائشة وصلى ولم يتوضأ رواه أبو داود والنسائي من رواية التميمي وقال لم يسمع من عائشة . وقال النسائي ليس في هذا الباب شيء أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسل . وعن عائشة رضي الله عنها قالت فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض فالتصت فوقعت يدي على بطن قدمه وهو في المسجد وهما منصوبتان . رواه مسلم وعنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي متفق عليه . وللنسائي مسني برجله . والآية أريد بها الجماع قاله ابن عباس ولأن المراد بالمس الجماع فكذلك الممس ولأنه ذكره بلفظ المفاعلة والمفاعلة لا تكون من أقل من اثنين ، والرواية الثالثة وهي ظاهر المذهب أنه ينقض إذا كان لشهوة ولا ينقض لغيرها جميعا بين الآية والأخبار ولأن النبي ﷺ صلى وهو حامل إمامة بنت أبي العاص بن الريم إذا سجد وضعا وإذا قام حملها . متفق عليه والظاهر أنه لا يسلم من مسها . ولأن الممس ليس يحدث في نفسه وإنما هو دواعي الحدث فاعتبرت الحالة التي يدعو فيها إلى الحدث وهي حالة الشهوة ولأنه لمس لغير شهوة فلم ينقض كالمس ذوات المحارم وهذا مذهب الشعبي والنخعي والحكم وحامد ومالك والثوري وإسحاق . إذا ثبت هذا فلا فرق بين الكبيرة والصغيرة وذوات المحارم وغيرهن ، وقال الشافعي في أحد قوايه لا ينقض لمس ذات المحرم ولا الصغيرة لأن لمسها لا يفضي إلى خروج خارج أشبه لمس الرجل ولنا عموم النص والممس الناقض معتبر بالشهوة فتى وجدت فلا فرق بين الجميع ، فاما لمس المرأة الميتة ففيه وجهان (أحدهما) ينقض اختاره القاضي لعموم الآية وكما يجب الغسل بوطئها (والثاني) لا ينقض اختاره الشريف أبو جعفر وابن عقيل لأنها ليست محلا للشهوة فهي كالرجل

(فصل) ولا يختص الممس الناقض باليد بل أي شيء منه لا قى شيئا من بشرتها مع الشهوة انتقض الوضوء به سواء كان عضواً أصلياً أو زائداً . وحكي عن الأوزاعي لا ينقض الممس إلا بأحد أعضائه الوضوء . والاول أولى لعموم النصوص والتخصيص بغير دليل تحكم فلا يصار إليه (فصل) فان لمسه من وراء حائل لم ينقض وضوءه هذا قول أكثر أهل العلم وقال مالك والبيه ينقض

وابن ماجه وغيرهما وهو حديث مشهور رواه ابراهيم التيمي عن عائشة أيضا ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بهذا ولا هو في معنى ماورد الشرع به وقوله (أو لاسم النساء) أراد به الجماع بدليل أن المس أريد به الجماع فكذلك المس ولأنه ذكره بلفظ المفاعلة والمفاعلة لا تكون من أقل من اثنين، وعن أحمد رواية ثالثة أن المس ينقض بكل حال وهو مذهب الشافعي لعموم قوله تعالى (أو لاسم النساء) وحقيقة المس ملاقة البشريتين . قال الله تعالى مخبراً عن الجن أنهم قالوا (وأنا لمسنا السماء) وقال الشاعر * لمست بكفي كفنه أطلب الغنى * وقرأها ابن مسعود (أو لاسم النساء) وأما حديث القبلة فكل طرقة معلولة قال يحيى بن سعيد احك غني أن هذا الحديث شبه لاشي . قال أحمد: نرى أنه غلط الحديثين جميعا يعني حديث ابراهيم التيمي وحديث عروة فان ابراهيم التيمي لا يصح سماعه من عائشة وعروة المذكور ههنا عروة المزني ولم يدرك عائشة كذلك قاله سفيان الثوري قال ماحدثنا حبيب إلا عن إذا كان ثوباً رقيقاً وكذلك قال ربيعة إذا غمزها من وراء ثوب رقيق لشهوة وذلك لان الشهوة موجودة ولنا انه لمس فلم ينقض من وراء حائل كلمس الذكر ولأنه لم يلمس جسم المرأة أشبه ما لو لمس ثيابها لشهوة والشهوة لا توجب الوضوء بمجرد ما كما لو وجدت الشهوة بغير لمس

(فصل) فان لمست المرأة رجلاً لشهوة انتقض وضوؤها في إحدى الروايتين وهو ظاهر قول الحرقى . وقد سئل أحمد عن المرأة اذا مست زوجها قال ماسمعت فيه شيئاً ولكن هي شقيقة الرجل يعجبني أن تتوضأ لأنها ملامسة تنقض الوضوء . فاستوى فيها الرجل والمرأة كالجماع . والرواية الثانية لا ينتقض وضوؤها . وللشافعي قولان كالروايتين لان النص إنما ورد في الرجال ولا يصح قياسها عليه لان المس من الرجل مع الشهوة مظنة لخروج المذي الناقض فأقيم مقامه ولا يوجد ذلك في حق المرأة وإذا لم يكن نص ولا قياس فلا يثبت الحكم

(مسألة) (ولا ينقض لمس الشعر والسن والظفر) وهذا ظاهر مذهب الشافعي وكذلك لمسها بشعره وسننه وظفره لان ذلك مما لا يقع عليه الطلاق بايقاعه عليه ولا الظهار فأشبه الثوب، ويتخرج أن ينقض لمس السن والشعر والظفر والأمر اذا كان لشهوة ذكره أبو الخطاب لان لمس المرأة إنما ينقض لوجود الشهوة الداعية الى خروج المذي ، ولا ينقض لمس الأمر ولا لمس الرجل ولا لمس المرأة المرأة لانه ليس بداخل في الآية ولا في معناه لكونه ليس بمحل لشهوة الآخر شرعاً . وقال القاضي في المجرد اذا لمس الرجل الرجل أو المرأة المرأة بشهوة انتقض وضوؤه في قياس المذهب . والاول أولى لما ذكرنا ولا ينتقض الوضوء بلمس البيمة لما ذكرنا . ولا بمس خنثى مشكل لانه لا يعلم كونه رجلاً ولا امرأة ولا ينتقض وضوء الخنثى بمس امرأة ولا رجلاً لانه متيقن بالطهارة شاك في الحدث، قال شيخنا ولا أعلم في هذا كله خلافاً . وإن مس عضو امرأة مقطوع لم ينتقض وضوؤه لانه لا يقع عليه اسم المرأة ولا هو محل للشهوة

(مسألة) وفي تقض وضوء الملموس روايتان (أحدهما) ينتقض لان ما ينتقض بالتقاء البشريتين يستوي فيه اللامس والملموس كالجماع (والثانية) لا ينتقض لان النص إنما ورد بالنتقض في اللامس فاختص

عروة المزني ليس هو عروة بن الزبير . وقال إسحاق لا تظنوا أن حبيبا لقي عروة وقال قد يمكن أن يقبل الرجل امرأته لغير شهوة برأ بها وإكراما لها ورحمة ألا ترى إلى ماجاء عن النبي ﷺ أنه قدم من سفر فقبل فاطمة . فالقبلة تكون لشهوة و لغير شهوة ، ويحتمل أنه قبلها من وراء حائل واللس لغير شهوة لا ينقض لان النبي ﷺ كان يمس زوجته في الصلاة وتمسه ولو كان ناقضاً للوضوء لم يفعله . قالت عائشة : إن كان رسول الله ﷺ يصلي وأناي لمعرضة بين يديه اعتراض الجنائز فإذا أراد أن يسجد غمزني فقبضت رجلي . متفق عليه ، وفي حديث آخر فإذا أراد أن يوتر مسني برجله ، وروى الحسن قال كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في مسجده في الصلاة قبض على قدم عائشة غير منلذذ رواه إسحاق بإسناده والنسائي . وعن عائشة قالت قدت النبي ﷺ ذات ليلة فجعلت أطلبه فوقعت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد وهو يقول « أعوذ برك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك » رواهما النسائي ورواه مسلم . وصلى النبي صلى الله عليه وسلم حاملا أمامة بنت

به كلمس الذكر ولان الشهوة من اللامس أشد منها في الملموس فامتنع القياس وللشافعي قولان كذا في (مسئلة) (السادس غسل الميت) وهو ناقض للوضوء في قول أكثر الأصحاب سواء كان المفصول صغيراً أو كبيراً ذكرأ أو أنثى مسلماً أو كافراً وهو قول النخعي وإسحاق لان ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء وعن أبي هريرة قال أقل ما فيه الوضوء ولا نعلم لهم مخالفا في الصحابة فكان إجماعا ولان الفاسل لا يسلم من مس عورة الميت غالبا فاقيم مقامه كالنوم مع الحدث وقال أبو الحسن التميمي لا ينقض وهو قول أكثر العلماء .

قال شيخنا وهو الصحيح إن شاء الله لانه لم يرد فيه نص صحيح ولا هو في معنى المنصوص عليه ولانه غسل آدمي أشبه غسل الحي . وكلام أحمد يدل على انه مستحب غير واجب فانه قال : أحب إلي أن يتوضأ وعلل في وجوب الغسل من غسل الميت بكون الخبر الوارد فيه موقوفا على أبي هريرة فاذا لم يوجب الغسل بقول أبي هريرة مع احتمال أن يكون مرفوعا فلان لا يوجب الوضوء بقوله مع عدم هذا الاحتمال أولى ولان الاصل عدم وجوبه فيبقى على الاصل

(مسئلة) (السابع أكل لحم الحزور) وجلة ذلك أن أكل لحم الابل ينقض الوضوء سواء أكله عالما أو جاهلا نيتاً أو مطبوخا في ظاهر المذهب ، وهو قول جابر بن سمرة ومحمد بن إسحاق وأبي خيثمة ويحيى بن يحيى وابن المنذر وأحد قولي الشافعي ، قال الخطابي ذهب الى هذا عامة أصحاب الحديث . وروى عن أبي عبد الله انه قال إن كان لا يعلم فليس عليه وضوء وان كان قد علم وسمع فعليه الوضوء واجب ليس هو . كن لا يعلم . قال الحلال وعلى هذا استقر قول أبي عبد الله . وقال الثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لا وضوء عليه بحال وحكاه ابن عقيل رواية عن أحمد لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال « الوضوء مما يخرج لا مما يدخل » وقال جابر كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ، رواه أبو داود ولانه ما كول فلم ينقض كسائر الماء كولات

أبي العاص بن الربيع إذا سجد وضعها وإذا قام حملها . متفق عليه والظاهر أنه لا يسلم من مسها ولأنه لمس لغير شهوة فلم ينقض كلمس ذوات المحارم بحقيقته أن اللبس ليس بمحدث في نفسه وإنما ينقض لأنه يفضي الى خروج المذي أو المني فاعتبرت الحالة التي تفضي الى الحدث فيها وهي حالة الشهوة

(فصل) ولا فرق بين الاجنبية وذات المحرم والكبيرة والصغيرة ، وقال الشافعي : لا ينقض لمس ذوات المحارم ولا الصغيرة في أحد القولين لأن لمسها لا يفضي الى خروج خارج أشبه لمس الرجل الرجل ولنا عموم النص . واللمس الناقض تعتبر فيه الشهوة ومتى وجدت الشهوة فلا فرق بين الجميع فأما لمس الميتة فيه وجهان (أحدهما) ينقض لعموم الآية (والثاني) لا ينقض اختاره الشريف أبو جعفر وابن عقيل لأنها ليست محللاً للشهوة فهي كالرجل

(فصل) ولا يختص اللبس الناقض باليد بل أي شيء منه لاقي شيئاً من بشرتها مع الشهوة انتقض وضوؤه به سواء كان عضواً أصلياً أو زائداً، وحكي عن الأوزاعي لا ينقض اللبس إلا بأحد أعضاء الوضوء . ولنا عموم النص ، والتخصيص بغير دليل تحكم لا بصار إليه . ولا ينقض لمس شعر المرأة ولا ظفرها ولا سننها وهذا ظاهر مذهب الشافعي . ولا ينقض لمسها بشعره ولا سننه ولا ظفره لأن ذلك مما لا يقع الطلاق على المرأة بتطليقه ولا الظهار . ولا ينقض الشعر بموت الحيوان ولا يقطع منه في حياته

ولنا ما روى البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أتوضأ من لحوم الابل ؟ قال « نعم » قال أفئتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال « لا » رواه الامام احمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي . وروى جابر بن سمرة عن النبي ﷺ مثله أخرجه مسلم . قال أحمد فيه حديثان صحيحان حديث البراء وجابر بن سمرة . فأما حديث ابن عباس فإنه هو من قوله موقوف عليه ولو صح لوجب تقديم حديثنا عليه لكونه أصح وأخص والخاص يقدم على العام ، وحديث جابر لا يعارض حديثنا أيضا لصحته وخصوصه فإن قيل فحديث جابر متأخر فيكون ناسخا قلنا لا يصح أن يكون ناسخا لوجوه أربعة (أحدها) أن الأمر بالوضوء من لحوم الابل متأخر عن نسخ الوضوء مما مسست النار أو مقارن له بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الابل بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم وهي مما مسست النار فأما أن يكون النسخ حصل بهذا النهي أو بشيء قبله فإن كان حصل به كان الأمر بالوضوء من لحوم الابل مقارنا لنسخ الوضوء مما مسست النار فلا يكون ناسخا إذ من شروط النسخ تأخر النسخ وكذلك إن كان بما قبله لأن الشيء لا ينسخ بما قبله (الثاني) أن النقص بلحوم الابل يتناول ما مسست النار وغيره ونسخ إحدى الجهات لا يثبت به نسخ الاخرى كما لو حرمت المرأة بالرضاع وبكونها ربيبة فنسخ تحريم الرضاع لم يكن نسخا لتحريم الربيبة (الثالث) أن خبرهم عام وخبرنا خاص فالجمع بينهما ممكن بحمل خبرهم على ماسوى صورة التخصيص ومن شروط النسخ تعذر الجمع بين النصين (الرابع) أن خبرنا أصح من خبرهم وأخص والناسخ لا بد وأن يكون مساويا للناسخ أو راجحا عليه ، فإن قيل الأمر بالوضوء في خبركم يحتمل الاستحباب ويحتمل أنه أراد بالوضوء غسل اليد لأن اضافته إلى الطعام قرينة

(المني والشرح الكبير) المني من وراء حائل . شرب الرجل من لبن المرأة فيه روايتان ١٩١

(فصل) وان لمساها من وراء حائل لم ينتقض وضوؤه في قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك والليث ينتقض ان كان ثوبا رقيقا ، وكذلك قال ربيعة إذا غرزاها من وراء ثوب رقيق لشهوة لان الشهوة موجودة ، وقال المروذي لانهم أحداً قال ذلك غير مالك والليث ، ولنا أنه لم يمس جسم المرأة فأشبهه ما لمس ثيابها والشهوة بمجرد هذا لا تكفي كما لو لمس رجلا بشهوة أو وجدت الشهوة من غير لمس

(فصل) وإن لمست امرأة رجلا ووجدت الشهوة منها فظاهر كلام الحارقي تقضى وضوئها بملاقاة بشرتها ، وقد سئل أحمد عن المرأة إذا لمست زوجها قال : ما سمعت فيه شيئا ولكن هي شقيقة الرجل يعجبني أن تتوضأ لان المرأة أحد المشتركين في المني فهي كالرجل وينتقض وضوء المني إذا وجدت منه الشهوة لان ما ينتقض بالتقاء البشريتين لا يفرق فيه بين اللامس والملموس كالتقاء الحتاتين ، وفيه رواية

تدل على ذلك كما كان ﷺ يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده وخص ذلك بلحم الابل لان فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره ، قلنا أما الاول فمخالف للظاهر من وجوه (أحدها) ان مقتضى الامر الوجوب (الثاني) أن النبي ﷺ سئل عن حكم هذا اللحم فأجاب بالامر بالوضوء . منه فلو حمل على غير الوجوب كان تليسا لأجوابا (الثالث) انه ﷺ قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم والمراد بالنهي هنا نفي الإيجاب لا التحريم فتعين حمل الامر على الإيجاب ليحصل الفرق

وأما الثاني فلا يصح لوجوه أربعة (أحدها) انه يلزم منه حمل الامر على الاستحباب لكون غسل اليد بمفردها غير واجب وقد بينا فساد (الثاني) أن الوضوء في لسان الشارع إنما ينصرف إلى الموضوع الشرعي إذ الظاهر منه التكلم بموضوعاته (الثالث) أنه خرج جوابا لسؤال عن حكم الوضوء من لحومها ، والصلاة في مباركتها فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة ظاهرا (الرابع) أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم فإن غسل اليد منهما مستحب وما ذكره من زيادة الزهومة ممنوع وان ثبت فهو أمر يسير لا يقتضي التفريق وصرف اللفظ عن ظاهره إنما يكون بدليل قوي بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها . فأما قياسهم فهو طردي لامعنى فيه وانتفاء الحكم في سائر المأكولات لا انتفاء المقتضى لا لكونه مأكولا

ومن العجب أن مخالفينا في هذه المسألة أوجبوا الوضوء بأحاديث ضعيفة تخالف الأصول ، فأبو حنيفة أوجبه بالتهنية في الصلاة دون خارجها بحديث مرسل من مراسيل أبي العالية ، ومالك والشافعي أوجباه بمس الذكر بحديث مختلف فيه معارض بمثله دون مس سائر الأعضاء وتركوا هذا الحديث الصحيح الذي لامعارض له مع بعده عن التأويل وقوة دلالة قياس طردي لامعنى فيه

(مسألة) (فان شرب من لبنها فعلى روايتين)

(أحدها) ينتقض الوضوء لما روى أسيد بن حضير أن النبي ﷺ سئل عن ألبان الابل قل « توضؤا من ألبانها » وسئل عن ألبان الغنم قال « لا تتوضؤا من ألبانها » رواه الامام أحمد وابن ماجه ، وروى عن عبد الله بن عمر نحوه (والثانية) لا وضوء فيه لان الحديث الصحيح إنما ورد في

أخرى : لا ينتقض وضوء المرأة ولا وضوء الملموس ولا شافعي قولان كالروايتين ، ووجه عدم النقض أن النص إنما ورد بالنقض بلامسة النساء ، فيتناول اللامس من الرجال فيختص به النقض كلمس الفرج ولأن المرأة والملموس لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص لأن اللامس من الرجل مع الشهوة مظنة لخروج المذي الناقض فأقيم مقامه ولا يوجد ذلك في حق المرأة والشهوة من اللامس أشد منها في الملموس وأدعى إلى الخروج فلا يصح القياس عليها وإذا امتنع النص والقياس لم يثبت الدليل

(فصل) ولا ينتقض الوضوء بلمس عضو مقطوع من المرأة لزوال الاسم وخروجه عن أن يكون محلاً للشهوة ولا بلمس رجل ولا صبي ولا بلمس المرأة لانه ليس بداخل في الآية . ولا هو في معنى ما في الآية لأن المرأة محل شهوة الرجل شرعاً وطبعاً وهذا بخلافه ، ولا بلمس البهيمة لذلك ، ولا بلمس

اللحم ، وحديث أسيد بن حضير في طريقه الحجاج بن أرطاة قال الإمام أحمد والدارقطني لا يحتج به وحديث عبد الله بن عمر رواه ابن ماجه من رواية عطاء بن السائب وقد قيل عطاء اختلط في آخر عمره ، قال أحمد : من سمع منه قديماً فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، والحكم في اللحم غير معقول فيجب الاختصار عليه

(مسألة) (وإن أكل من كبدها أو طحالها فلي وجين)

(إحداهما) لا ينتقض لأن النص لم يتناوله (والثاني) ينقض لانه من جملة الجوزور ، واللحم بمجر به عن جملة الحيوان فإن تحريم لحم الخنزير يتناول جماعته كذلك ههنا ، وحكم سائر أجزائه غير اللحم كالسنام والكرش والدهن والمرق والمصران والجلد حكم الكبد والطحال لما ذكرنا

(فصل) ولا ينتقض الوضوء بما سوى لحم الجوزور من الأطعمة وهذا قول الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولا نعلم اليوم فيه خلافاً . وحكى ابن عقيل عن أحمد رواية في نقض الوضوء بأكل لحم الخنزير والصحيح عنه الاول ، لأن الوجوب من الشرع ولم يرد وقد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى إيجاب الوضوء مما غيرت النار ، منهم ابن عمر وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز والحسن والزهري وغيرهم لما روى أبو هريرة وعائشة أن النبي ﷺ قال « توضؤوا مما مست النار » رواهما مسلم ، ولنا قول النبي ﷺ « لا تتوضأ من لحوم الغنم » وحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ، رواه أبو داود والنسائي وثبت أن رسول الله ﷺ أكل من كتف شاة وصلى ولم يتوضأ متفق عليه

(مسألة) (الثامن الردة عن الاسلام)

الردة عن الاسلام يبطل بها الوضوء والتيمم وهي الاثنيان بما يخرج به عن الاسلام نطقاً أو اعتقاداً أو شكافتي عاود الاسلام لم يصل حتى يتوضأ وهذا قول الاوزاعي وأبي ثور ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يبطل الوضوء بذلك والشافعي في بطلان التيمم به قولان لقول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) ولانها طهارة فلم تبطل بالردة كالطهارة الكبرى

خشي مشكل لانه لا يعلم كونه رجلا ولا امرأة ، ولا بمس الختنى لرجل أو امرأة فذلك والاصل الطهارة فلا نزول بالشك ولا أعلم في هذا كله خلافا والله أعلم

« مسألة » قال (ومن يتيقن الطهارة وشك في الحدث أو يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على ما يتيقن منها)

يعني اذا علم أنه توضأ وشك هل أحدث أو لا يني على أنه متطهر ، وإن كان محدثا فشك هل توضأ أو لا فهو محدث يني في الحالتين على ما علمه قبل الشك ويبلغ الشك وبهذا قال الثوري وأهل العراق والاوزاعي والشافعي وسائر أهل العلم فيما علمنا إلا الحسن ومالك فان الحسن قال إن شك في الحدث في الصلاة مضى فيها ، وإن كان قبل الدخول فيها توضأ ، وقال مالك إن شك في الحدث إن كان بلمحظة كثيراً فهو على وضوئه ، وإن كان لا يلحظه كثيراً توضأ لانه لا يدخل في الصلاة مع الشك

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال : شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل اليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء قال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » متفق عليه ، وسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أوجر أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه أخرجه منه أم لم يخرج فلا يخرج من

ولنا قول الله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) والطهارة عمل وحكمها باق فيجب أن يحبط بالآية ، ولأنها عبادة يفسدها الحدث فبطلت بالشرك كالصلاة ، ولأن الردة حدث لما روي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « الحدث حدثان حدث الفرج ، وحدث اللسان أشد من حدث الفرج وفيهما الوضوء » رواه الشيخ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب التحقيق وتكلم فيه وقال بقية بدلس ، وما ذكروه تمسك بالمفهوم ، والمنطوق راجع عليه ، وأما غسل الجنابة فقد زال حكمه وعندنا يجب الغسل على من أسلم أيضاً :

(فصل) ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من الكذب والغيبة والرفث والقذف ونحوها نص عليه أحمد ، قال ابن المنذر أجمع من نحفظ قوله من علماء الامصار على أن القذف وقول الزور والكذب والغيبة لا يوجب طهارة ولا ينقض وضوءاً وقد روينا عن غير واحد من الاوائل أنهم أمروا بالوضوء من الكلام الخبيث وذلك استعجاب عندنا بمن أمر به ، ولا نعلم حجة توجب وضوءاً في شيء من الكلام وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال « من حلف باللات فليقل لا إله إلا الله » ولم يأمر في ذلك بوضوء رواه البخاري

(فصل) والقهقهة لا تنقض الوضوء بحال روي ذلك عن عروة وعطاء والزهري ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر ، وذهب الثوري والنخعي والحسن وأصحاب الرأي إلى أنها تبطل الوضوء داخل الصلاة دون خارجها لما روى أسامة عن أبيه قال : بينا نحن نصلي خاف رسول الله ﷺ إذ أقبل

المسجد حتى يسمع صوتاً أو يمجّد ربّهما ، ولأنه إذا شكّ تعارض عنده الأمران فيجب سقوطهما كاليتين إذا تعارضتا ويرجع إلى التيقن . ولا فرق بين أن يغلب على ظنه أحدهما أو يتساوى الأمران عنده لأن غلبة الظن إذا لم تكن مضبوطة بضابط شرعي لا يلتفت إليها كما لا يلتفت الحاكم إلى قول أحد المتداعيين إذا غلب على ظنه صدقه بغير دليل

(فصل) إذا تيقن الطهارة والحدث معا ولم يعلم الآخر منهما مثل من تيقن أنه كان في وقت الظهر متطهراً مرة ومحدثاً أخرى ولا يعلم أيهما كان بعد صاحبه فانه يرجع إلى حاله قبل الزوال . فان كان

رجل ضرب البصر فتردى في حفرة فضحكنا منه فأمرنا رسول الله ﷺ بإعادة الوضوء كاملاً وإعادة الصلاة من أولها . رواه الدارقطني من طرق كثيرة وضمها وقال إنما روي هذا الحديث عن أبي العالية مرسلاً ، وقال نحو ذلك الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدي

ولنا أنه معنى لا يبطل الوضوء خارج الصلاة فلم يبطله داخلها كالكلام ، ولأنه لا نص فيه ولا في شيء . يقاس عليه وحديثهم قد ذكرنا الكلام عليه ، قال ابن سيرين لا تأخذوا براسيل الحسن وأبي العالية فانهما لا يباليان عن أخذها ، والقهقهة أن يضحك حتى يتحصل من ضحكه حرفان . ذكره ابن عقيل (مسألة) ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على اليقين أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث يلغي الشك ويبني على اليقين لانعلم في ذلك خلافاً فان تيقن أنه وضاً وشك هل أحدث أو لا بنى على أنه متطهر ، وبهذا قال عامة أهل العلم ، وقال الحسن إن شك وهو في الصلاة مضى فيها وإن كان قبل الدخول فيها توضاً . وقال مالك إذا شك في الحدث إن كان يلحقه كثيراً فهو على وضوء . وإن كان لا يلحقه كثيراً توضاً لا يدخل في الصلاة مع الشك

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال : شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخجل إليه في الصلاة أنه يمجّد الشيء فقال « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يمجّد ربّهما » متفق عليه ، وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أوجر أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لم يخرج فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يمجّد ربّهما » رواه مسلم ولأنه إذا شك تعارض عنده الأمران فيجب سقوطهما كاليتين إذا تعارضتا ويرجع إلى اليقين . ولا فرق بين أن يغلب على ظنه أحدهما أو يتساوى الأمران لأن غلبة الظن إذا لم تكن مضبوطة بضابط شرعي لم يلتفت إليها كما لا يلتفت الحاكم إلى قول أحد المتداعيين إذا غلب على ظنه صدقه بغير دليل

(مسألة) (فان تيقنهما وشك في السابق منهما نظر في حاله قبلهما فان كان متطهراً فهو محدث وان كان محدثاً فهو متطهر) مثاله أن يتيقن أنه كان في وقت الظهر متطهراً مرة ومحدثاً أخرى ولا يعلم أيهما كان قبل الآخر فانه ينظر في حاله قبل الزوال ، فان كان متطهراً فهو الآن محدث لانه تيقن زوال تلك الطهارة بمحدث ولم يتيقن زوال ذلك الحدث بطهارة أخرى لاحتمال أن تكون الطهارة التي

محدثا فهو الآن متطهر لانه متيقن أنه قد انتقل عن هذا الحدث إلى الطهارة ولم يتيقن زوالها والحدث المتيقن بعد الزوال يحتمل أن يكون قبل الطهارة ويحتمل أن يكون بعدها فوجوده بعدها مشكوك فيه فلا يزول عن طهارة متيقنة بشك كما لو شهدت بينة لرجل أنه وفي زيدا حقه وهو مائة فأقام المشهود عليه بينة باقرار خصمه له بمائة - لم يثبت له بها حق لاحتمال أن يكون اقراره قبل الاستيفاء منه. وإن كان قبل الزوال متطهراً فهو الآن محدث لما ذكرنا في الطرف الآخر

(فصل) وإن تيقن أنه في وقت الظهر تقضى طهارته وتوضأ عن حدث وشك في السابق منهما

يتيقنهما بعد الزوال هي التي كانت قبله فلم يزل يقين الحدث بالشك . وإن كان محدثا قبل الزوال فهو الآن متطهر لما ذكرنا في التي قبلها

(فصل) فإن تيقن أنه تقضى طهارته وتوضأ عن حدث في وقت واحد وشك في السابق منهما

نظر في حاله قبلهما فإن كان متطهراً فهو الآن متطهر لانه تيقن أنه تقضى تلك الطهارة ثم توضأ اذ لا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة. وتقضى هذه الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ، وإن كان محدثا فهو الآن محدث لانه تيقن أنه انتقل عنه الى طهارة ثم أحدث منها ولم يتيقن بعد الحدث الثاني طهارة والله أعلم

فهذه جميع نواقض الطهارة ولا ينتقض بغيرها في قول أكثر العلماء. الا أنه قد حكي عن مجاهد والحكم وحماد في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط الوضوء وقول جمهور العلماء بخلافهم وهو أولى ولا نعلم لهم فيما يقولون حجة والله أعلم

(مسألة) قال (ومن أحدث حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف) أما الصلاة فلقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » متفق عليه والطواف لقول النبي ﷺ « الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام » رواه الشافعي في مسنده، ومس المصحف روي هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطارس وهو قول مالك وأصحاب الرأي ، وقال داود يباح مسه لان النبي ﷺ كتب في كتابه الى قيصر آية من القرآن . وأباح الحكم وحماد مسه بظاهر الكف لان آلة الامس باطن اليد فينصرف اليه النهي دون غيره

ولنا قوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) وفي كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزام « أن لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » رواه الاثرم ، فأما الآية التي كتب بها النبي ﷺ فانما قصد بها المراسلة والآية في الرسالة أو في كتاب فقه أو نحوه لا تمنع مسه ولا يصير بها الكتاب مصحفا . اذا ثبت هذا فانه لا يجوز مسه بشيء من جسده قياساً على اليد ، قولهم ان المس يخص باطن اليد ممنوع بل كل شيء لاقى شيئاً فقد مسه

(فصل) ويجوز حمله بعلاقته وهو قول أبي حنيفة وروى ذلك عن الحسن وعطاء والشعبي وحماد ومنع منه

الاوزاعي ومالك وانشأني تعظيماً للقرآن ولانه مكلف محدث قاصد لحل المصحف فهو كما لو حمله مع مسه

نظر فإن كان قبل الزوال متطهراً فهو على طهارة لأنه يثقن أنه تقضى تلك الطهارة ثم توضاً إذ لا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة . وتقضى هذه الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ، وإن كان قبل الزوال محدثاً فهو الآن محدث لأنه يثقن أنه انتقل عنه إلى الطهارة ثم تقضها والطهارة بعد تقضها مشكوك فيها والله أعلم . فهذا جيم نواقض الطهارة ولا تنتقض بغير ذلك في قول عامة العلماء إلا أنه قد حكي عن مجاهد والحكم وحماذ في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط الوضوء وقول جمهور العلماء بخلافهم ولا نعلم لهم فيما يقولون حجة والله سبحانه أعلم

ولنا أنه غير ماس فلم يمنع كما لو حمله في رحله ولأن النهي إنما تناول المس والحمل ليس بمس وقياسهم لا يصح لأن العلة في الأصل مسه وهو غير موجود في الفرع والحمل لا أثر له فلا يصح التعليل به وعلى هذا لو حمله بمائل بينه وبينه مما لا يتبع في البيع جاز وعندهم لا يجوز . ويجوز تقليبه بعد مسه به وكتب المصحف بيده من غير أن يمسه ، وذكر ابن عقيل في ذلك كله وفي حمله بعلاقته روايتين وفي مسه بكه روايتان ووجههما ما تقدم والصحيح في ذلك كله الجواز قاله شيخنا لأن النهي إنما تناول مسه وهذا ليس بمس

(فصل) ويجوز مس كتب الفقه والتفسير والرسائل وإن كان فيها آيات من القرآن لأن النبي ﷺ كتب إلى قيصر كتاباً فيه آية ، ولأنها لا يقع عليها اسم المصحف ولا يثبت لها حرمة ، وكذلك إن مس ثوباً مطرزاً بآية من القرآن ، وفي مس الصبيان ألواحهم التي فيها القرآن وجهان (أحدهما) الجواز لأنه موضع حاجة فلو اشترطنا الطهارة أدى إلى تنفيرهم عن حفظه (والثاني) المنع لعموم النص ، وفي الدرهم المكتوب عليها القرآن وجهان (أحدهما) المنع وهو مذهب أبي حنيفة لأن القرآن مكتوب عليها أشبهت الورق (والثاني) الجواز لأنه لا يقع عليها اسم المصحف أشبهت كتب الفقه ولأن في الاحتراز منها مشقة أشبهت ألواح الصبيان ، ومن كان متطهراً وبعض أعضائه نجس فمس المصحف بالمضو الطاهر جاز لأن حكم النجاسة لا يمتد إلى محلها بخلاف الحدث ، وإن احتاج المحدث إلى مس المصحف عند عدم الماء يمس ومسه لأنه يقوم مقام الماء ، ولو غسل المحدث بعض أعضائه الوضوء لم يجز له مسه به قبل إتمام وضوئه لأنه لا يكون متطهراً إلا بفصل الجميع

(فصل) ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم »

باب ما يوجب الغسل

قال أبو محمد بن بري النحوي : غسل الجنابة بفتح الغين . وقال ابن السكيت الغسل الماء الذي يغتسل به . والغسل ما غسل به الرأس ^(١)

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (والموجب للغسل خروج المني)

الألف واللام هنا للاستغراق ومعناه أن جميع موجبات الغسل هذه الستة المسماة (أولها) خروج المني وهو الماء الغليظ الدافق الذي يخرج عند اشتداد الشهوة ومنى المرأة رقيق أصفر، وروى مسلم في صحيحه بإسناده أن أم سليم حدثت أنها سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل» فقالت أم سليم واستحييت من ذلك وهل يكون هذا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نعم فمن أين يكون الشبه؟ ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أبهما علا أو سبق يكون منه الشبه» وفي لفظ أنها قالت هل على المرأة من غسل إذا هي احتملت؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم «نعم إذا رأت الماء» متفق عليه فخروج المني الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل والمرأة في بقظة أو في نوم وهو قول عامة الفقهاء. قاله الترمذي ولا نعلم فيه خلافاً.

باب الغسل

(وموجباته سبعة) - غسل الجنابة بفتح الغين ذكره ابن بري والغسل بالضم الماء الذي يغتسل به قاله ابن السكيت والغسل ما غسل به الرأس (أحدها) خروج المني الدافق بلذة وهو موجب للغسل من الرجل والمرأة في البقظة والنوم، وهذا قول عامة الفقهاء. حكاه الترمذي ولا نعلم فيه خلافاً وذلك لما روي أن أم سليم قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتملت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نعم إذا رأت الماء» متفق عليه، وماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر لان في حديث أم سليم في بعض رواياته فقالت وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم «نعم فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أبهما علا أو سبق يكون منه الشبه» رواه مسلم

﴿مسئلة﴾ (فإن خرج لغير ذلك لم يوجب) يعني إذا خرج شبيه المني لمرض أو برد من غير شهوة وهذا قول أبي حنيفة ومالك، وقال الشافعي يجب وبمحتمله كلام الحنفي، وذلك لقوله عليه السلام «نعم إذا رأت الماء» وقوله «الماء من الماء» ولأنه مني خارج فأوجب الغسل كما لو خرج حال الانعاش . ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف المني الموجب بأنه غليظ أبيض وقال لمي «إذا فضخت المني

﴿١﴾ التحقيق

ان مصدر غسل بفتح
الغين لأنه من باب
ضرب قيل ويضم
والمستعمل ان الغسل
بالضم اسم للاغتسال
ومنه غسل الجمعة
وغسل الجنابة وقوله
ان الغسل بالكسر
ما غسل به اي
كلاشنان والخطمي
من الثبات والصابون
من المصنوعات

(فصل) فإن خرج شبيه المني لمرض أو برد لا عن شهوة فلا غسل فيه ، وهذا قول أبي حنيفة ومالك ، وقال الشافعي يجب به الغسل ويحتمله كلام الحرقى لقوله عليه السلام «إذا رأت الماء» وقوله «الماء من الماء» ولأنه مني خارج فأوجب الغسل كما لو خرج حال الاغما .
ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف المني الموجب للغسل بكونه أبيض غليظا وقال لعلي «إذا فضخت الماء فاغتسل» رواه أبو داود والاثرم «إذا رأيت فضخ الماء فاغتسل» والفضخ خروجه على وجه الشدة وقال إبراهيم الحربي خروجه بالعجلة . وقوله «إذا رأت الماء» يعني الاحتلام وإنما يخرج في الاحتلام بالشهوة والحديث الآخر منسوخ على أن هذا يجوز أن يمنع كونه منيا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف المني بصفة غير موجودة في هذا .

(فصل) فإن أحس بانتقال المني عند الشهوة فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه في ظاهر قول الحرقى وإحدى الروايتين عن أحمد وقول أكثر الفقهاء ، والمشهور عن أحمد وجوب الغسل وأنكر أن يكون الماء برجم وأحب أن يغتسل ولم يذكر القاضي في وجوب الغسل خلافا ، قال لأن الجنابة تباعد الماء عن محله وقد وجد فتكون الجنابة موجودة فيجب الغسل بها ولأن الغسل تراعى فيه الشهوة وقد حصلت بانتقاله فأشبه ما لو ظهر .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الانتقال على الرؤية وفضحه بقوله «إذا رأت الماء» وإذا فضخت الماء فاغتسل » فلا يثبت الحكم بدونه وما ذكره من الاشتقاق لا يصح لأنه يجوز أن يسمى فاغتسل » رواه أبو داود والفضخ خروجه على وجه الشدة ، وقال إبراهيم الحربي بالعجلة وقوله عليه السلام «إذا رأت الماء» يعني في الاحتلام وإنما يخرج في الاحتلام بالشهوة والحديث الآخر منسوخ ويمكن منع كون هذا منيا لأن النبي ﷺ وصف المني بصفة غير موجودة في هذا

(فصل) (فإن رأى أنه قد احتلم ولم ير بللا فلا غسل عليه) قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم «نعم إذا رأت الماء» يدل على أنه لم يجب إذا لم تره ، وروى عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما قال «يفتسل» وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولم يجد البلل قال «لا غسل عليه» قالت أم سليم المرأة ترى ذلك أعليها غسل؟ «نعم إنما النساء شقائق الرجال» رواه الإمام أحمد وأبو داود وذكر ابن أبي موسى فيمن احتلم ووجد لذة الانزال ولم ير بللا رواية في وجوب الغسل عليه والاول أصح لما ذكرنا من النص والاجماع ، لكن إن مشى فخرج منه المني أو خرج بعد استيقاظه فعليه الغسل نص عليه أحمد لأن الظاهر أنه كان انتقل وتخلف خروجه إلى ما بعد الاستيقاظ وإن انتبه فرأى منيا ولم يذكر احتلاما فعليه الغسل . قال شيخنا : لا نعلم فيه خلافا ، وروي ذلك عن عمر وعثمان وبه قال ابن عباس وشعيب بن جبير والشعبي والحسن ومالك والشافعي وإسحاق لأن الظاهر أن خروجه كان لاحتلام نفسه وذلك لما ذكرنا من حديث عائشة .

جنباً لمجانبة الماء ولا يحصل إلا بخروجه منه ولجانبة الصلاة أو المسجد أو غيرها مما منع منه ولو سمي بذلك مع الخروج لم يلزم وجود التسمية من غير خروج ، فإن الاشتقاق لا يلزم منه الاطراد ومراعاة الشهوة للحكم لا يلزم منه استقلالها به فإن أحد وصفي العلة وشرط الحكم مراعى له ولا يستقل بالحكم ثم يظل بلمس النساء وبما إذا وجدت الشهوة ههنا من غير انتقال فإن الشهوة لا تستقل بالحكم في الموضعين مع مراعاتها فيه ، وكلام أحد ههنا إنما يدل على أن الماء إذا انتقل لزم منه الخروج وإنما يتأخر ، ولذلك يتأخر الغسل إلى حين خروجه . فعلى هذا إذا خرج المني بعد ذلك لزمه الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أو لم يغتسل لأنه مني خرج بسبب الشهوة فوجب الغسل كما لو خرج حال انتقاله وقد قال أحد رحمته الله في الرجل يجامع ولم ينزل فيغتسل ثم يخرج منه المني عليه الغسل ، وسئل عن رجل رأى في المنام أنه يجامع فاستيقظ فلم يجد شيئاً فلما مشى خرج منه المني قال يغتسل ، وقال القاضي في الذي أحس بانتقال المني فأمسك ذكره فاعتسل ثم خرج منه المني من غير مقارنة شهوة بعد البول فلا غسل عليه رواية واحدة ، وإن كان قبل البول فعلى روايتين لأنه بعد البول غير المني المنتقل خرج بغير شهوة فأشبهه الخارج لمرض ، وإن كان قبله فهو ذلك المني الذي انتقل ، ووجه ما قلنا أن النبي ﷺ أمر بالغسل عند رؤية الماء وفضخه وقد وجد ، ونص أحد على وجوب الغسل على المجامع الذي يرى الماء بعد غسله وهذا مثله ، وقد دللنا على أن من أحس بانتقال المني ولم يخرج لا

(فصل) فإن اتنبه من النوم فوجد بللاً لا يعلم هل هو مني أو غيره فقال أحد إذا وجد به اغتسل إلا أن يكون به أردة أو لاعب أهله فانه ربما خرج منه المني فارجو أن لا يكون به بأس وكذلك إن كان انتشر من أول الليل بذكر أو رؤية وهو قول الحسن لأن الظاهر أنه مذي لوجود سببه فلا يجب الغسل بالاحتمال . وإن لم يكن وجد ذلك فعليه الغسل لحديث عائشة . وقد توقف أحد في هذه المسئلة ، وقال مجاهد وقادة لا غسل عليه حتى يوقن بالماء الدافق وهذا هو القياس والأولى الاغتسال لمواقفة الخبر وعملاً بالاحتياط .

(فصل) فإن رأى في ثوبه منياً وكان لا ينام فيه غيره وهو ممن يمكن أن يحتلم كابن اثني عشرة سنة فعليه الغسل وإلا فلا لأن عمر وعثمان اغتسلا حين رأياه في ثوبهما ولأن الظاهر أنه منه ويلزمه إعادة الصلاة من أحدث نومة نامها فيه إلا أن يرى أماراً تدل على أنه قبلها فيبعد من أدنى نومة يحتتمل أنه منها فاما إن كان ينام فيه هو وغيره ممن يحتتمل فلا غسل على واحد منهما لأن كل واحد منهما مفرد شك فيها يوجب الغسل والاصل عدم وجوبه ، وليس لاحدهما الاتهام بالآخر لأن أحدهما جنب يقينا

(فصل) فإن وطئ امرأته دون الفرج فدب ماؤه إلى فرجها ثم خرج أو وطئها في الفرج فاعتسلت ثم خرج ماؤه من فرجها فلا غسل عليها وبه قال قتادة والاوزاعي واسحاق ، وقال الحسن تغتسل لأنه مني خارج فأشبهها بها والاول أولى لأنه ليس منيها أشبه غير المني ولأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص (مسئلة) فإن أحس بانتقاله فأمسك ذكره فلم يخرج فعلى روايتين (إحداها) يجب عليه الغسل

غسل عليه ويلزم من ذلك وجوب الغسل عليه بظهوره لثلا يفضي الى نفي الوجوب عنه بالسكينة مع انتقال المني لشهوة وخروجه .

(فصل) فاما ان احتمل أو جامع فأمنى ثم اغتسل ثم خرج منه مني فالمشهور عن أحمد أنه لا غسل عليه . قال الحلال : تواترت الروايات عن أبي عبد الله أنه ليس عليه إلا الوضوء بال أولم يبل فعلى هذا استقر قوله . وروي ذلك عن علي وابن عباس وعطاء والزهرى ومالك والليث والثوري وإسحاق وقال سعيد بن جبير لا غسل عليه الا عن شهوة وفيه رواية ثانية ان خرج بعد البول فلا غسل فيه وان خرج قبله اغتسل وهذا قول الاوزاعي وأبي حنيفة ونقل ذلك عن الحسن لأنه بقية ماء خرج بالدفق والشهوة فأوجب الغسل كالاول وبعد البول خرج بغير دفق وشهوة ولا نعلم أنه بقية الاول لأنه لو كان بقيته لما تخلف بعد البول . وقال القاضي فيه رواية ثالثة عليه الغسل بكل حال . وهو مذهب الشافعي لان الاعتبار بخروجه كسائر الاحداث . وقال في موضع آخر لا غسل عليه رواية واحدة لأنه جنابة واحدة فلم يجب به غسلان كما لو خرج دفعة واحدة ، والصحيح أنه يجب الغسل لان الخروج يصلح موجبا للغسل وما ذكره يطال بما اذا جامع فلم ينزل فائتسل ثم أنزل فان أحمد قد نص على وجوب الغسل عليه بالانزال مع وجوبه بالتقاء الختانين .

(فصل) إذا رأى أنه قد احتمل ولم يجد منيا فلا غسل عليه ، قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم لكن إن مشى فخرج منه المني أو خرج بعد استيقاظه فعليه الغسل نص عليه

وهو المشهور عن أحمد ، وأنكر أن يكون الماء يرجع اختاره ابن عقيل والقاضي . ولم يذكر فيه خلافا قال لان الجنابة تباعد الماء عن محله وقد وجد فتكون الجنابة موجودة فيجب بها الغسل . ولان الغسل تراعى فيه الشهوة وقد حصلت بانتقاله أشبه ما ظهر . والرواية (الثانية) لا غسل عليه وهو ظاهر قول الحنفي وقول أكثر الفقهاء وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لان النبي ﷺ علق الاغتسال على رؤية الماء بقوله « اذا رأت الماء » وقوله « اذا فضخت الماء فاغتسل » فلا يثبت الحكم بدونه وما ذكره من الاشتقاق ممنوع لانه يجوز أن يسمى جنبا لمجانبة الماء ولا يحصل إلا بخروجه أو لمجانبة الصلاة أو المسجد وإذا سمي بذلك مع الخروج لم يلزم وجود التسمية من غير خروج فان الاشتقاق لا يلزم منه الاطراد ومراعاة الشهوة في الحكم لا يلزم منه استقلالها به فان أحد وصفي العلة وشرط الحكم مراعى له ولا يستقل بالحكم ثم يطال ذلك بما لو وجدت الشهوة من غير انتقال فأنها لا تستقل بالحكم وكلام أحمد انما يدل على أن الماء اذا انتقل لزم منه الخروج وانما يتأخر . وكذلك يتأخر الغسل الى حين خروجه .

(مسألة) فان خرج بعد الغسل وقلنا لا يجب الغسل بالانتقال لزمه الغسل لانه مني خرج بسبب الشهوة أوجب الغسل لقوله ﷺ « اذا فضخت الماء فاغتسل » ولحديث أم سليم وكألو خرج حال انتقاله وقد قال أحمد في الرجل يجامع ولم ينزل فيغتسل ثم يخرج منه المني عليه الغسل

أحمد لان الظاهر أنه كان انتقل ونحلف خروجه الى ما بعد الاستيقاظ وان اتبته فرأى منيا ولم يذكر احتلاما فعليه الفسل لا نعلم فيه خلافا أيضا وروي نحو ذلك عن عمر وعثمان وبه قال ابن عباس وعطاء وسعيد بن جبير والشعمي والنخعي والحسن ومجاهد وقتادة ومالك والشافعي واسحاق لان الظاهر أن خروجه كان لاحتلام نسيه . وروي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى الفجر بالمسلمين ثم خرج الى الجرف فرأى في ثوبه احتلاما فقال ما أراني إلا قد احتلمت فاغتسل وغسل ثوبه وصلى . وروي نحوه عن عثمان ، وروت عائشة قالت سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما قال « يغتسل » وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد بللا قال « لا غسل عليه » رواه أبو داود وابن ماجه وروت أم سلمة أن أم سليم قالت يا رسول الله هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت ؟ قال « نعم اذا رأت الماء » متفق عليه وهذا يدل على أنه لا غسل عليها الا أن ترى الماء .

(فصل) اذا اتبته من النوم فوجد بللا لا يعلم هل هو مني أو غيره فقال أحد إذا وجد بلة اغتسل إلا أن يكون به أبردة أو لاعب أهله فانه ربما خرج منه المذي فأرجو أن لا يكون به بأس وكذلك ان كان انتشر من أول الليل يتذكر أو رؤية لا غسل عليه وهو قول الحسن لانه مشكوك فيه يحتمل أنه مذي وقد وجد سببه فلا يوجب الفسل مع الشك ، وان لم يكن وجد ذلك فعليه الفسل لخبر عائشة لان الظاهر أنه احتلام ، وقد توقف أحمد في هذه المسئلة في مواضع . وقال مجاهد وقتادة لا غسل عليه حتى يوقن بالماء الدافق قال قتادة يشمه وهذا هو القياس ولان اليقين بقاء الطهارة فلا يزول بالشك والاولى الاغتسال لموافقة الخبر وإزالة الشك

ولانه لو لم يجب الفسل على هذه الرواية أفضي الى نفي الوجوب عنه بالكلية مع انتقال المني بشهوة وخروجه . وان قلنا يجب الفسل بالانتقال لم يجب بالخروج لانه تعلق بانتقاله وقد اغتسل لفلم يجب له غسل ثان كبقية المني اذا خرجت بعد الفسل . وهكذا الحكم في بقية المني اذا خرج بعد الفسل هذا هو المشهور عن أحمد . قال الخلال تواترت الروايات عن أبي عبدالله أنه ليس عليه الا الوضوء بال أو لم يزل روي ذلك عن علي وابن عباس وعطاء والزهرري ومالك والبيه والثورري ولانه مني خرج علي غير الدفق والاذة أشبه الخارج في المرض ولانه جنابة واحدة فلم يجب به غسلان كالأخرج دفعة واحدة ، وفيه رواية (ثانية) انه يجب بكل حال وهو مذهب الشافعي لان الاعتبار بخروجه كسائر الاحداث . قال شيخنا وهذا هو الصحيح لان الخروج يصلح موجبا للفسل - قولهم إنه جنابة واحدة فلم يجب به غسلان يبطل بما إذا جامع فلم ينزل فاغتسل ثم أنزل فان إحد قد نص على وجوب الفسل عليه بالانزال مع وجوبه بالتقاء الختانين . واختار القاضي الرواية الاولى وحمل كلام أحمد في هذه المسئلة على أن تكون قارنته شهوة حال خروجه قال فان لم تقارنه شهوة فهو كبقية المني اذا خرجت ، وفيه رواية ثالثة انه ان خرج قبل البول اغتسل وان خرج بعده لم يغتسل وهذا قول الاوزاعي وأبي حنيفة ونقل عن الحسن لانه قبل البول بقية ماخرج بالدفق والشهوة فأوجب الفسل كالاول وبعد

(فصل) فان رأى في ثوبه منياً وكان مما لا ينام فيه غيره فعليه الفسل لان عمر وعثمان اغتسلا حين رأياه في ثوبهما ولانه لا يحتمل أن يكون إلا منه وبعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه إلا أن يرى أماره تدل على أنه قبلها فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها . وإن كان الرائي له غلاماً يمكن وجود المنى منه كابن اثنتي عشرة سنة فهو كالرجل لانه وجد دليله وهو محتمل للوجود . وإن كان أقل من ذلك فلا غسل عليه لانه لا يحتمل فيتعين حمله على أنه من غيره ، فأما ان وجد الرجل منياً في ثوب ينام فيه هو وغيره ممن يحتمل فلا غسل على واحد منهما لأن كل واحد منهما بالنظر اليه مفرداً يحتمل أن لا يكون منه فوجوب الفسل عليه مشكوك فيه وليس لأحدهما أن يأثم بصاحبه لان أحدهما جنب يقيناً فلا تصح صلاتهما كما لو سمع كل واحد منهما صوت ريح يظن أنها من صاحبه أو لا يدري من أيهما هي (فصل) اذا وطئ امرأته دون الفرج فذهب ماؤه الى فرجها ثم خرج أو وطئها في الفرج فاغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا غسل عليها وهذا قال قتادة والاوزاعي وإسحاق ، وقال الحسن يغتسل لانه منى خرج فأشبه ماءها والاول أولى لانه ليس منيها فأشبهه غير المنى .

﴿ مسألة ﴾ قال (والتقاء الحتائين)

يعني تقييب الحشفة في الفرج فان هذا هو الموجب للفسل سواء كانا مختنئين أو لا وسواء أصاب

البول لا يعلم انه بقية الاول لانه لو كان بقية الاول لما تخلف بعد البول وقد خرج بغير دفع وشهوة وذكر القاضي في هاتين المسألتين انه إن خرج بعد البول لم يجب الفسل رواية واحدة وان خرج قبله فعلى روايتين ﴿ مسألة ﴾ (الثاني : التقاء الحتائين وهو تقييب الحشفة في الفرج قبلاً كان أو دبراً من آدمي أو بهيمة حي أو ميت) معنى التقاء الحتائين تقييب الحشفة في الفرج كما ذكر سواء كانا مختنئين أو لا . وسواء مس ختانه ختانهما أو لا فهو موجب للفسل ، ولو مس الحتان الحتان من غير ايلاج لم يجب الفسل اجماعاً ، واتفق العلماء على وجوب الفسل في هذه المسئلة وقال داود لا يجب لقوله ﷺ « الماء من الماء » روي نحو ذلك عن جماعة من الصحابة وروي في ذلك أحاديث عن النبي ﷺ وكانت رخصة أرخص فيها رسول الله ﷺ ثم أمر بالفسل فروي عن أبي بن كعب قال ان الفتيان التي كانوا يقولون ان الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص فيها في أول الاسلام . ثم أمر بالاغتسال بعدها رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح ، وروي أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الفسل متفق عليه زاد مسلم » وان لم ينزل « وحديثهم منسوخ بحديث أبي بن كعب

(فصل) ويجب الفسل على كل واطي وموطوء اذا كان من أهل الفسل سواء كان في الفرج قبلاً أو دبراً من آدمي أو بهيمة حي أو ميت طائفاً أو مكرهاً نائماً أو يقظان ، وقال أبو حنيفة لا يجب الفسل بوطء الميتة ولا البهيمة لانه ليس بمقصود ولانه ليس بمنصوص ولا في معناه

موضع الختان منه موضع ختانها أو لم يصبه ولو مس الختان الختان من غير إبلان فلا غسل بالاتفاق
واتفق الفقهاء على وجوب الفسل فى هذه المسئلة إلا ما حكى عن داود أنه قال لا يجب لقوله عليه
السلام « الماء من الماء » وكان جماعة من الصحابة رضى الله عنهم يقولون لا غسل على من جامع فأكسل
بمنى لم ينزل ورووا فى ذلك أحاديث عن النبي ﷺ وكانت رخصة رخص فيها رسول الله ﷺ
ثم أمر بالفسل ، قال سهل بن سعد حدثني أبي بن كعب أن « الماء من الماء » كان رخصة أرخص فيها
رسول الله ﷺ ثم نهى عنها متفق عليه ، رواه الامام أحمد وابو داود وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن صحيح . وروى عن أبي موسى الأشعري قال : اختلف فى ذلك رهن من المهاجرين
والانصار فقال الانصارىون لا يجب الفسل إلا من الماء الدافق أو من الماء ، وقال المهاجرون بل اذا
خالط فقد وجب الفسل ، فقال أبو موسى فأنا أشفيكم من ذلك قصت فاستأذنت على عائشة فقلت بأمره
أو يا أم المؤمنين انى أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحييك ، فقالت لا تستحي أن تسألني عن شيء . كنت
سائلا عنه أمك التي ولدتك فأما أنا أمك . قلت فما يوجب الفسل ؟ قالت قال رسول الله ﷺ « اذا جلس
بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الفسل » متفق عليه . وفى حديث عن عمر رضى الله عنه أنه
قال من خالف فى ذلك جعلته نكالا ، وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قصد
بين شعبها الأربع وجهها فقد وجب عليه الفسل » متفق عليه ، زاد مسلم وإن لم ينزل ، قال الأزهري

ولنا أنه إبلان فى فرج فوجب به الفسل كوطء الأدمية فى حياتها ووطء الأدمية داخل فى
عموم الأحاديث وما ذكره يظل بالمجوز والشواء

(فصل) فإن أوج بعض الحشفة أو وطئ دون الفرج ولم ينزل فلا غسل عليه لأنه لم يوجد التفاء
الختانين ولا ماني معناه . وإن انقطعت الحشفة فأوجب الباقي من ذكره وكان بقدر الحشفة وجب الفسل
وتعلقت به أحكام الوطء من المهر وغيره وإن كان أقل من ذلك لم يجب شيء .

(فصل) فإن أوج فى قبل خنى مشكل أو أوج الخنى ذكره فى فرج امرأة أو وطئ أحدهما
أو كل واحد منهما الآخر لم يجب الفسل على واحد منهما لاحتمال أن يكون خلفه زائدة . فإن أنزل
الوطئ أو أنزل الموطوء من قبله فعلى من أنزل الفسل . ويثبت لمن أنزل من ذكره حكم الرجال ولمن
انزل من فرجه حكم النساء لأن الله تعالى أجرى العادة بذلك فى حق الرجال والنساء ، وذكر القاضي
فى موضع أنه لا يحكم له بالكورية بالانزال من ذكره ولا بالوثية بالحض من فرجه ولا بالبلوغ بهذا
ولنا أنه أمر خص الله تعالى به أحد الصنفين فكان دليلا عليه كالبول من ذكره أو من قبله

ولأنه أنزل الماء الدافق لشهوة فوجب الفسل لقوله عليه السلام « الماء من الماء »

(فصل) فإن كان الوطئ أو الموطوء صغيراً فقال أحد يجب عليهما الفسل . وقال إذا أتى على
الصبية تسم سنين ومثلها بوطاً وجب عليها الفسل . ومثل عن الفلام بجامع مثله ولم يبلغ فجامع المرأة
يكون عليهما الفسل ؟ قال نعم . قيل له أنزل أو لم ينزل ؟ قال نعم . وقال ترى عائشة حيث كان يطؤها النبي

٢٠٤ ايلاج بعض الحشفة والوطء دون الفرج: واسلام الكافر (المغني والشرح الكبير)

أراد بين شعبي رجلها وشعبي شفرها وحديثهم منسوخ بدليل حديث سهل بن سعد والحمد لله .
(فصل) ويجب الغسل على كل واطيء وموطوء اذا كان من أهل الغسل سواء كان الفرج قبلا أو ذبرا من كل آدمي أو بهيمة حيا أو ميتا ، طائعا أو مكرها ، نائما أو يقظان ، وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل بوطء الميتة والبهيمة لانه ليس بمقصود ولانه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص ولنا أنه ايلاج في فرج فوجب به الغسل كوطء الآدمية في حياتها ووطء الآدمية الميتة داخل في عموم الاحاديث المروية وما ذكروه ينتقض بوطء المعجوز والشوها .

(فصل) وإن أوج بعض الحشفة أو وطيء دون الفرج أو في السرة ولم ينزل فلا غسل عليه لانه لم يوجد التقاء الختانين ولا مافي معناه ، وإن انقطعت الحشفة فأوج الباقي من ذكره وكان بقدر الحشفة وجب الغسل وتعلقت به أحكام الوطء من المهر وغيره ، وإن كان أقل من ذلك لم يجب شيء .
(فصل) فإن أوج في قبل خنثى مشكل أو أوج الخنثى ذكره في فرج أو وطيء أحدهما الآخر في قبله فلا غسل على واحد منهما لانه يحتمل أن تكون خلقه زائدة فإن أنزل الواطيء أو أنزل الموطوء من قبله فعلى من أنزل الغسل ، ويثبت لمن أنزل من ذكره حكم الرجال ولمن أنزل من قبله حكم النساء لأن الله تعالى أجرى العادة بذلك في حق الرجال والنساء ، وذكر القاضي في موضع أنه لا يحكم له بالذكورية بالانزال من ذكره ولا بالانوثية بالحيض من فرجه ولا بالبلوغ بهذا

صلى الله عليه وسلم لم تكن تغتسل ويروى عنها « اذا التقى الختانان وجب الغسل » وحمل القاضي كلام أحمد على الاستحباب وهو قول أصحاب الرأي وأبي ثور لان الصغيرة لا يتعلق بها المأثم ولا هو من أهل التكليف ولا تجب عليها الصلاة التي تجب لها الطهارة فأشبهت الحائض (قال شيخنا) ولا يصح حمل كلام أحمد على الاستحباب لتصريحه بالوجوب وذمه قول أصحاب الرأي بقوله هو قول سوء واحتج بفعل عائشة وروايتها للحديث العام في حق الصغير والكبير ولانها أجابت بفعلها وفعل النبي ﷺ بقولها فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا . فكيف تكون خارجة منه وليس معنى وجوب الغسل في حق الصغير التأثم بتركه بل معناه انه شرط لصحة الصلاة والطواف وإباحة قراءة القرآن وإنما يأنم البالغ بتأخيره في موضع يتأخر الواجب بتركه ولذلك لو أخره في غير وقت الصلاة لم يأنم والصبي لا صلاة عليه فلم يأنم بالتأخير وبقي في حقه شرطا كما في حق الكبير فاذا بلغ كان حكم الحدث في حقه باقيا كالحدث الاصغر ينتقض الطهارة في حق الصغير والكبير

(مسألة) (الثالث : إسلام الكافر أصليا كان أو مرتدا وقال أبو بكر لا غسل عليه) وجهه ان الكافر اذا أسلم وجب عليه الغسل أصليا كان أو مرتدا سواء اغتسل قبل اسلامه أو لا وجد منه في زمن الكفر ما يوجب الغسل أو لم يوجد وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر ، وقال أبو بكر يستحب ولا يجب إلا أن يكون قد وجدت منه جنابة زمن كفره فعليه الغسل اذا أسلم وإن اغتسل قبل الاسلام وهو مذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يجب عليه الغسل بحال لان العدد الكثير والجسم الغفير أسلموا

ولنا أنه أمر خص الله تعالى به أحد الصنفين فكان دليلاً عليه كالبول من ذكره أو من قبله ولأنه أنزل الماء الدافق لشهوة فوجب عليه الغسل لقوله عليه السلام « الماء من الماء » وبالقياص على من ثبت له الكوزية أو الانوثية

(فصل) فإن كان الواطيء أو الموطوء صغيراً فقال أحمد: يجب عليهما الغسل وقال إذا أتى علي الصبية تسم سنين ومثلها يوطأ وجب عليها الغسل. وسئل عن الغلام يجامع مثله ولم يبلغ فجامع المرأة يكون عليهما جميعا الغسل؟ قال نعم. قيل له أنزل أو لم ينزل؟ قال نعم. وقال ترى عائشة حين يوطؤها النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تغتسل ويروى عنها: إذا التقى الختانان وجب الغسل. وحل القاضي كلام أحمد على الاستحباب وهو قول أصحاب الرأي وأبي ثور لأن الصغيرة لا يتعلق بها المأثم ولا هي من أهل التكليف ولا تجب عليها الصلاة التي تجب الطهارة لها فأشبهت الحائض ولا يصح حمل كلام أحمد على الاستحباب لتعريضه بالوجوب وذمه قول أصحاب الرأي. وقوله هو قول سوء. واحتج بفعل عائشة وروايتها للحديث العام في الصغير والكبير، ولأنها أجابت بفعلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم بقولها فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا فكيف تكون خارجة منه وليس معنى وجوب الغسل في الصغير التأثم بتركه بل معناه أنه شرط لصحة الصلاة والطواف وإباحة قراءة القرآن واللبث في المسجد وإنما يآثم البالغ بتأخيره في موضع يتأخر الواجب بتركه ولذلك لو أخره في غير وقت الصلاة لم يآثم والصبي لا صلاة عليه فلم يآثم بالتأخير وبقي في حقه شرطاً كما في

فلو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل نقلاً متواتراً أو ظاهراً. ولأن النبي ﷺ حين بعث معاذاً إلى اليمن لم يذكر له الغسل ولو كان واجباً لأمرهم به لأنه أول واجبات الإسلام ولنا ما روى قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر. رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن، والأمر بالوجوب وما ذكره من قلة النقل فلا يصح ممن أوجب الغسل على من أسلم بعد الجنابة في كفره لأن الظاهر أن البالغ لا يسلم منها على أن الخبر إذا صح كان حجة من غير اعتبار شرط آخر، وقد روي أن أسيد بن حضير وسعد بن معاذ حين أرادا الإسلام سألا مصعب بن عمير كيف تصنعون إذا دخلتم في هذا الأمر؟ قال تغتسل ونشهد شهادة الحق. وهذا يدل على أنه كان مستفيضاً ولأن الكافر لا يسلم غالباً من جنابة تلحقه ونجاسة نصيبه وهو لا يصح غسله فأقيمت المظنة مقام حقيقة الحدث كما أقيم النوم مقام الحدث

(فصل) فإن أجنب الكافر ثم أسلم لم يلزمه غسل الجنابة سواء اغتسل في كفره أو لم يغتسل وهذا قول من أوجب غسل الإسلام وقول أبي حنيفة، وقال الشافعي عليه الغسل وهو قول أبي بكر لأن عدم التكليف لا يمنع وجوب الغسل كالصبي والمجنون واغتساله في كفره لا يرفع حدثه قياساً على الحدث الأصغر، وحكي عن أبي حنيفة وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي أنه يرتفع حدثه لأنه أصح

حق الكبير واذا بلغ كان حكم الحدث في حقه باقيا كالحدث الاصغر ينقض الطهارة في حق الكبير والصغير والله أعلم .

« مسألة » قال (واذا أسلم الكافر)

وجهه أن الكافر اذا أسلم وجب عليه الغسل سواء كان أصليا أو مرتدأ اغتسل قبل اسلامه أو لم يغتسل وجد منه في زمن كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد وهذا مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر ، وقال أبو بكر يستحب الغسل وليس بواجب إلا أن يكون قد وجدت منه جنابة زمن كفره فعليه الغسل اذا أسلم سواء كان قد اغتسل في زمن كفره أو لم يغتسل وهذا مذهب الشافعي ولم يوجب عليه أبو حنيفة الغسل بحال لان العدد الكثير والجسم الصغير أسلموا فلو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل قلا متواترا أو ظاهرا ، ولان النبي ﷺ لما بعث معاذاً الى اليمن قال « ادعهم الى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فان هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم قرد على قرائتهم » ولو كان الغسل واجبا لامرهم به لانه اول واجبات الاسلام

ولنا ما روى قيس بن عاصم قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم أريد الاسلام فأمرني ان اغتسل بماء وسدر ، رواه ابو داود والنسائي وأمره يقتضي الوجوب وما ذكروه من قلة النقل فلا يصح ممن

نية من الصبي ولا يصح لان الطهارة عبادة محضة فلم تصح من الكافر كالصلاة ، ووجه الاول انه لم ينقل ان النبي ﷺ أمر أحداً ممن أسلم بغسل الجنابة مع كثرة من أسلم من الرجال والنساء البائعين المذمومين ولان المظنة أقيمت مقام حقيقة الحدث فسقط حكم الحدث كالسفر مع المشقة .

ويستحب أن يغتسل بماء وسدر كما في حديث قيس . ويستحب إزالة شعره لان النبي ﷺ قال لرجل أسلم « ألق عنك شعر الكفر واختن » رواه ابو داود

« مسألة » (الرابع) الموت (الخامس) الحيض (السادس) النفاس . وسيدكر ذلك في مواضعه ان شاء الله تعالى .

« مسألة » قال (وفي الولادة وجهان) يعني اذا عريت عن الدم (أحدهما) يجب الغسل لانها مظنة النفاس الموجب فأقيمت مقامه كاللقاء الحتامين ولانه يحصل بها براءة الرحم أشبهت الحيض ولاصحاب الشافعي فيها وجهان ، و (الثاني) لا يجب وهو ظاهر قول الحرقي لان الوجوب من الشرع ولم يرد بالغسل ولا هو في منصوص . قولهم ان ذلك مظنة (قلنا) انما يعلم جعلها مظنة بنص أو اجماع ولم يوجد واحد منهما والقياس الآخر مجرد طرد لا معنى تحته ثم قد اختلفا في كثير من الاحكام فليس تشبيهه في هذا الحكم أولى من مخالفته في غيره وهذا الوجه أولى

(فصل) فان كان على الحائض جنابة فليس عليها أن تغتسل حتى يتقطع حيضها في المنصوص وهو قول إصحاق لان الغسل لا يفيد شيئاً من الاحكام وعنه عليها الغسل قبل الطهر ذكرها ابن أبي

أوجب الغسل على من أسلم بعد الجنابة في شركه فان الظاهر أن البالغ لا يسلم منها، ثم ان الخبر إذا صح كان حجة من غير اعتبار شرط آخر على أنه قد روي أن سعد بن معاذ وأسيد بن حضير حين أرادا الاسلام سالا مصعب بن عمير وأسعد بن زرارَةَ كيف تصنعون إذا دخلتم في هذا الامر؟ قالوا نغتسل ونشهد شهادة الحق وهذا يدل على أنه كان مستقيضا. ولان الكافر لا يسلم غالبا من جنابة تلحقه ونجاسة نصيبه. وهو لا يغتسل ولا يرتفع حدثه اذا اغتسل فاقبمت مظنة ذلك مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث والتقاء الحتاتين مقام الانزال

(فصل) فان أجنب الكافر ثم أسلم لم يلزمه غسل الجنابة سواء اغتسل في كفره أو لم يغتسل وهذا قول من أوجب غسل الاسلام وقول أبي حنيفة، وقال الشافعي: عليه الغسل في الحالين وهذا اختيار أبي بكر. لان عدم التكليف لا يمنع وجوب الغسل كالصبا والجنون^(١) واغتسله في كفره لا يرفع حدثه لانه أحد الحديثين فلم يرتفع في حال كفره كالحدث الأصغر. وحكي عن أبي حنيفة. واحد الوجهين لأصحاب الشافعي أنه يرفع حدثه لانه أصبح نية من الصبي وليس بصحيح لان الطهارة عبادة محضة فلم يصح من كفر كالصلاة

ولنا على أنه لا يجب أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه أمر أحدا بغسل الجنابة مع كثرة من

مومي والصحيح الاول لما ذكرناه فان اغتسلت للجنابة في زمن حيضها صح فصلها وزال حكم الجنابة وبقي حكم الحيض لا يزول حتى ينقطع الدم نص عليه أحمد قال ولا أعلم أحدا قال لا تغتسل الاعطاء ثم رجع عنه وهذا لان بقاء أحد الحديثين لا يمنع ارتفاع الآخر كما لو اغتسل المحدث الحدث الأصغر (مسئلة) قال (ومن لزمه الغسل حرم عليه قراءة آية فصاعداً وفي بعض آية روايتان) رويت الكراهة لذلك عن عمر وعلي والحسن والنخعي والزهري والشافعي وأصحاب الرأي وقال الاوزاعي لا يقرأ إلا آية الركب والنزول (سبحان الذي سخر لنا هذا) وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً وقال ابن عباس يقرأ ورده وقال سعيد بن المسيب يقرأ القرآن أليس هو في جوفه؟ وحكي عن مالك جواز القراءة للحائض دون الجنب لان أيامها تطول فلو منعها من القرآن نسيت

ولنا ما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ لم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنابة. رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي بمضاه وقال حسن صحيح. وعن جابر عن النبي ﷺ قال «لا يقرأ الحائض ولا النفاس شيئاً من القرآن» رواه الدارقطني

(فصل) وبمحرم عليه قراءة آية فصاعداً لما ذكرناه، فاما بعض الآية فان كان عملاً يتميز به القرآن عن غيره كالسمية والحمد لله وسائر الذكر فان لم يقصد به القرآن فهو جائز فانه لا خلاف في أن لهم ذكر الله تعالى ولأنهم يحتاجون الى التسمية عند اغتسالهم وقد روت عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم. وان قصدوا به القراءة أو كانت ماقراءاً يتميز به القرآن عن غيره روايتان أظهرهما أنه لا يجوز لصوم النهي ولما روي أن علياً رضي الله عنه سئل

(١) وعبارة
الشرح الكبير كالصبي
والمجنون وهو ينقل
عبارة المفتي بنصها في
الغالب فيحذر

أسلم من الرجال والنساء البالغين المتزوجين ولأن المظنة أقيمت مقام حقيقة الحدث فسقط حكم الحدث كالسفر مع المشقة

(فصل) ويستحب أن يغتسل المسلم بماء وسدر كما في حديث قيس . ويستحب إزالة شعره لأن النبي ﷺ أمر رجلاً أسلم فقال « احلق » وقال لا خرمعه « ألق عنك شعر الكفر واختن » رواه أبو داود وأقل أحوال الأمر الاستحباب

« مسألة » (والطهر من الحيض والنفاس)

قال ابن عقيل هذا تجوز فإن الموجب للفعل في التحقيق هو الحيض والنفاس لأنه هو الحدث وانقطاعه شرط وجوب الغسل وصحته فسماء موجبا لذلك وهذا كقولهم انقطاع دم الاستحاضة مبطل للصلاة والمبطل إنما هو الحدث الخارج لكن عني عنه لضرورة فاذا انقطع الدم زالت الضرورة فظهر حكم الحدث حينئذ وأضيف الحكم إلى الانقطاع لظهوره عنده ولا خلاف في وجوب الغسل بالحيض والنفاس . وقد أمر النبي ﷺ بالغسل من الحيض في أحاديث كثيرة فقال لفاطمة بنت أبي حبيش « دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تمحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي » متفق عليه .

عن الجنب يقرأ القرآن ؟ فقال لا ولا حرفاً وهذا مذهب الشافعي ولأنه قرآن فنع منه كالأية و(الثانية) لا ينع وهو قول أبي حنيفة لأنه لا يحصل به الإعجاز ولا يجزي . في الخطبة أشبه الذكر ولأنه يجوز إذا لم يقصد به القرآن فكذلك إذا قصد

« مسألة » (ويجوز له العبور في المسجد ويحرم عليه اللبث فيه إلا أن يتوضأ) يحرم عليه اللبث في المسجد لقول الله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) ولقول النبي ﷺ « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود فإن خاف على نفسه أو ماله أو لم يمكنه الخروج أو الغسل والوضوء تيمم وأقام في المسجد لأنه روي عن علي وابن عباس في قوله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبيل) يعني مسافرين لا يجدون ماء فيتميمون ، وقال بعض أصحابنا يلبث بغير تيمم لأنه لا يرفع الحدث وهو غير صحيح لمخالفته قول الصحابة ولأنه أمر تشترط له الطهارة فوجب له التيمم عند العجز عنه كسائر ما تشترط له الطهارة ويباح له العبور في المسجد للأية وإنما يباح العبور للحاجة من أخذ شيء . أو تركه في المسجد أو كون الطريق فيه فاما لغير ذلك فلا ، ومن رويت عنه الرخصة في العبور ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن ومالك والشافعي ، وقال الثوري وإسحاق لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بدا فيتميم وهو قول أصحاب الرأي لقول النبي ﷺ « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود

ولنا قول الله تعالى (الا عابري سبيل) والاستثناء من النهي إباحة . وروى عائشة أن النبي ﷺ قال « ناوليني الحجرة من المسجد » قالت أني حائض قال - ان حبضتك ليست في يدك » رواه مسلم

وأمر به في حديث أم سلمة وحديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رواها أبو داود وغيره وأمر به في حديث أم حبيبة وسهلة بنت سهل وحمنة بنت جحش وغيرهن وقد قيل في قول الله تعالى (فإذا تطهرن فأتوهن) يعني إذا اغتسلن . منع الزوج وطأها قبل الغسل فدل على وجوبه عليها . والنفاس كالحيض سواء فإن دم النفاس هو دم الحيض إنما كان في مدة الحمل ينصرف إلى غذا، الولد فحين خرج الولد خرج الدم لعدم مصرفه وسمي نفاسا

(فصل) فأما الولادة إذا عريت عن دم فلا يجب فيها الغسل في ظاهر كلام الحرقى وقال غيره فيها وجهان (أحدهما) يجب الغسل بها لأنها مظنة للنفاس الموجب فقامت مقامه في الإيجاب كالتقاء الختانين ولأنها يستبرئ بها الرحم أشبهت الحيض ، ولا أصحاب الشافعي وجهان كالوجهين ، والاول الصحيح فإن الوجوب بالشرع ولم يرد بالغسل ههنا ولا هو في معنى المنصوص فإنه ليس بدم ولا مني وأما ورد الشرع بالإيجاب بهذين الشيتين . وقولهم أنه مظنة قلنا المظان إنما يعلم جعلها مظنة بنص أو إجماع ولا نص في هذا ولا إجماع والقياس الآخر مجرد طرد لا معنى تحته ثم قد اختلفا في أكثر الاحكام فليس تشبه به في هذا الحكم أولى من مخالفته في سائر الاحكام .

(فصل) إذا كان على الحائض جنابة فليس عليها أن تغتسل حتى ينقطع حيضها نص عليه أحد وهو قول اسحاق وذلك لأن الغسل لا يفيد شيئا من الاحكام ، فإن اغتسلت للجنابة في زمن حيضها وعن زيد بن أسلم قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب . رواه ابن المنذر وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعا ، فإن توضأ الجنب فله البت في المسجد عند أصحابنا وهو قول اسحاق ، وقال الاكثر لا يجوز للآية والخبر ، ووجه الاول ما روى زيد بن أسلم قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون في المسجد على غير وضوء وكان الرجل يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل فيتحدث وهذا إشارة إلى جميعهم فنخص عموم الحديث ، وعن عطاء بن يسار قال : رأيت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأ وضوء الصلاة . رواه سعيد بن منصور والاثرم ، وحكم الحائض إذا انقطع حيضها حكم الجنب ، فأما في حال حيضها فلا يباح لها البت لأن وضوءها لا يصح

(فصل) فأما المستحاضة ومن به سلس البول فلهم البول في المسجد والبت فيه إذا أمنوا تلويثه لما روت عائشة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ اعتكفت معه وهي مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة وربما وضعتا الطست تحتها وهي تصلي . رواه البخاري ، فأما إن خاف تلويث المسجد أو خشيت الحائض ذلك بالعبور فيه حرم عليهما لأن المسجد يصاب عن هذا كما يصاب عن البول فيه

(فصل) والاغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلا (أحدها) غسل الجمعة وهو مستحب بغير خلاف وفيه آثار كثيرة صحيحة منها ما روي أن النبي ﷺ قال « من أتى منكم الجمعة فليغتسل » (الجز. الاول)

صح غسلها وزال حكم الجنابة نص عليه أحد وقال تزول الجنابة والحيض لا يزول حتى ينقطع الدم قال ولا أعلم أحداً قال لا تغتسل الا عطاء فانه قال الحيض أكبر قال ثم نزل عن ذلك وقال تغتسل وهذا لان أحد الحديثين لا يمنع ارتفاع الآخر كما لو اغتسل المحدث المحدث الاصغر

(فصل) ولا يجب الغسل من غسل الميت وبه قال ابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن والنخعي والشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وعن علي وأبي هريرة أنهما قالان من غسل ميتاً فليغتسل ، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين والزهرى واختاره أبو اسحاق الجوزجاني لما روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حمل ميتاً فليتوضأ » قال الترمذي هذا حديث حسن ، وذكر أصحابنا رواية أخرى عن أحد في وجوب الغسل على من غسل الميت الكافر خاصة لان النبي ﷺ أمر علياً أن يغتسل لما غسل أباه

ولنا قول صفوان بن عسال الرازي قال أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نخرج خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولأنه غسل آدمي فلم يوجب الغسل كغسل الحي ، وحديثهم موقوف على أبي هريرة قاله الامام أحمد وقال ابن المنذر ليس في هذا حديث يثبت ولذلك لا يعمل به في وجوب الوضوء على من حمله ، وقد ذكر لعائشة قول أبي هريرة « ومن حمله فليتوضأ » قالت وهل هي إلا أعواد حطبها ؟ ذكره الاثرم باسناده ولا نعلم أحداً قال به في الوضوء من حمله ، وأما حديث علي رضي الله عنه قال أبو اسحاق الجوزجاني ليس فيه أنه غسل أباً طالب إنما قال النبي ﷺ « اذهب فواره ولا

متفق عليه وروى سلمان الفارسي قال : قال رسول الله ﷺ « لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ويصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى » رواه البخاري وليس ذلك بواجب في قول أكثر أهل العلم وقد قيل إنه اجماع حكماء ابن عبد البر وسيد ذكر ذلك في موضعه بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى

(الثاني) غسل العيدين مستحب لما روى ابن عباس والفاكه بن سعد أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر والاضحى رواه ابن ماجه

(الثالث) الاستسقاء لانها عبادة يجتمع لها الناس فاستحب لها الغسل كالجمعة (الرابع) الكسوف لانه كالاستسقاء (الخامس) الغسل من غسل الميت وهو مستحب لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » قال الترمذي هذا حديث حسن وليس بواجب ، بروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن والنخعي والشافعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وروى عن علي وأبي هريرة أنهما قالان من غسل ميتاً فليغتسل ، وبه قال سعيد ابن المسيب وابن سيرين والزهرى لما ذكرنا من الحديث وذكر أصحابنا في وجوب الغسل من غسل الميت الكافر رواه ابن (أحدهما) لا يجب كالمسلم (والثانية) يجب لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

نحدثن شيئا حتى تأتيني» قال فأتيت فأخبرته فأمرني فاغتسلت وقد قيل يجب الغسل من غسل الكافر الحي ولا نعلم لقائل هذا القول حجة توجبه وأهل العلم على خلافه

(فصل) ولا يجب الغسل على المجنون والمغنى عليه إذا أفاقا من غير احتلام ولا أعلم في هذا خلافا قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء وأجمعوا على أنه لا يجب ولأن زوال العقل في نفسه ليس بموجب للغسل ووجود الانزال مشكوك فيه فلا نزول عن اليقين بالشك، فإن يقرن منها الانزال فعليهما الغسل لأنه يكون من احتلام فيدخل في جملة الموجبات المذكورة، ويستحب الغسل من جميع ما نفينا وجوب الغسل منه لوجود ما يدل عليه من فعل النبي ﷺ له والخروج من الخلاف.

«مسئلة» قال (والحائض والجنب والمشرک اذا غمسا أيديهم في الماء فهو طاهر)

أما طهارة الماء فلا إشكال فيه إلا أن يكون على أيديهم نجاسة فإن أجسامهم طاهرة وهذه الاحداث لا تقتضي تنجيسها قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر ثبت ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم من الفقهاء، وقالت عائشة عرق الحائض طاهر وكل ذلك قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا يحفظ عن غيرهم خلافاً، وقد روى أبو

أمر علياً أن يغتسل حين غسل أباه

ولنا قول صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة حديث حسن ولأنه غسل آدمي فلم يوجب الغسل كغسل الحي وحديثهم موقوف على أبي هريرة قاله أحمد، وقال ابن المنذر: ليس في هذا حديث يثبت ولذلك لم يعمل به في وجوب الوضوء على حامله لا نعلم به قائل، وأما حديث علي فقال أبو اسحاق الجوزجاني ليس فيه أنه غسل أباه طالب إنما قال له النبي صلى الله عليه وسلم «أذهب فواره ولا تحدثن شيئا حتى تأتيني» قال فأتيت فأخبرته فأمرني فاغتسلت، وذكر بعض أصحابنا رواية في وجوب الغسل من غسل الحي الكافر قياساً على الميت، والصحيح أنه لا يجب لأن الوجوب من الشرع ولم يرد به وقياسه على الميت لا يصح لأن المسلم الميت يجب من غسله الوضوء بخلاف الحي وهذا يدل على اقتران حال الميت والحي ولا نعلم أحداً قال به من العلماء

(السادس) الغسل من الاغماء والمجنون إذا أفاقا من غير احتلام مستحب لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل للاغماء متفق عليه ولأنه لا يؤمن أن يكون قد احتلم ولم يشعر والمجنون في معناه بل أولى لأن مدته تطول فيكون وجود الاحتلام فيه أكثر ولا يجب الغسل لذلك حكاه ابن المنذر إجماعاً وذكر أبو الخطاب فيه روايتين (إحداهما) يجب لأن النبي ﷺ فعله (والثانية) لا يجب وهي أصح لأن زوال العقل بنفسه ليس موجبا للغسل والانزال مشكوك فيه فلا يزول عن

هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته في بعض طرق المدينة وهو جنب . قال فانحنست منه فاغتسلت ثم جئت فقال « أين كنت يا أبا هريرة ؟ » قال يا رسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة فقال « سبحان الله أن المؤمن لا ينجس » متفق عليه ، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم إليه بعض نسائه قصعة ليتوضأ منها فقالت امرأة إني غمست يدي فيها وأنا جنب فقال « الماء لا ينجس » وقال لعائشة « نولينى الخمرة ^(١) من المسجد » فقالت إني حائض قال « إن حيضتك ليست في يدك » وكان رسول الله ﷺ يشرب من سؤر عائشة وهي حائض ويضع فاه على موضع فيها وتتغرق العرق وهي حائض فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ويضع فاه على موضع فيها ، وكانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض وتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم من مزادة مشرقة متفق عليه ، وتوضأ عمر من جرة نصرانية ، وأجاب النبي صلى الله عليه وسلم يهودياً دعاه إلى خبز وإهالة سنخة ولأن الكفر معنى في قلبه فلا يؤثر في نجاسة ظاهره كسائر ما في القلب والاصل الطهارة وينخرج التفريق بين الكتابي الذي لا يأكل الميتة والخنزير وبين غيره ممن يأكل الميتة والخنزير ومن لا نحل ذبيحتهم كما فرقنا بينهم في آيتهم وثيابهم ^(٢)

(١) الخمرة بضم الخاء المعجمة الحصرية التي يصلي عليها

(٢) التخريج

(فصل) وأما طهورية الماء فان الحائض والكافر لا يؤثر غمسهما بدهما في الماء شيئاً لأن حدثهما لا يرتفع ، وأما الجنب فان لم ينو بغمس يده في الماء رفع الحدث منها فهو باق على طهوريته بدليل حديث المرأة التي قالت غمست يدي في الماء وأنا جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم « الماء لا ينجس »

معارض باصل الطهارة ووضوء النبي (ص) وعمر (رض) المذكور آنفاً - فهو ضعيف

اليقين بالشك فان يقن منها الانزال فعليها الفصل لانه من جملة الواجبات

(السابع) غسل المستحاضة لكل صلاة مستحب . لما روى أبو داود أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة وقد ذهب بعض أهل العلم إلى وجوبه لما ذكرنا من الحديث وسنذكره في موضعه إن شاء الله ، وذكر ابن أبي موسى أن انقطاع دم الاستحاضة يوجب الفصل .

(الثامن) الفصل للأحرام وهو مستحب لما روى زيد بن ثابت أنه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل ، رواه الترمذي ، وقال حديث حسن (التاسع) دخول مكة (العاشر) الوقوف بعرفة (الحادي عشر) المبيت بمزدلفة (الثاني عشر) رمي الجمار (الثالث عشر) الطواف وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقد روى البخاري عن ابن عمر أنه كان يغتسل ثم يدخل مكة نهراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وروي الفصل للوقوف بعرفة عن علي وعبد الله بن مسعود واستحبه الشافعي ، وروي عن ابن عمر أنه كان يغتسل لأحرامه قبل أن يحرم ولدخوله مكة ولوقوفه عشية عرفة رواه مالك في الموطأ ولأنها إنساك تجتمع لها الناس فاستحب لها الفصل كالأحرام ودخول مكة والله أعلم .

(فصل) ولا يستحب الفصل من الحجامة وذكر ابن عقيل في استحبابه روايتين (إحداهما) يستحب

ولان الحدث لا يرتفع من غير نية فأشبهه غمس الحائض ، وإن نوى رفع حدثها فحكم الماء حكم ما لو اغتسل الجنب فيه للجنابة . وقال بعض أصحابنا : إذا نوى رفع الحدث ثم غمس يده في الماء ليغترف بها صار الماء مستعملا والصحيح ان شاء الله أنه إذا نوى الاغتراف لم يصير مستعملا لان قصد الاغتراف منع قصد غسلها على ما بيناه في المتوضي . اذا اغترف من الاناء بعد غسل وجهه . وإن انقطع حيض المرأة ولم تغتسل فهي كالجنب فيما ذكرنا من التفصيل . وقد اختلف عن أحمد في هذا فقال في موضع في الجنب والحائض يغمس يده في الاناء إذا كانا نظيفين فلا بأس به . وقال في موضع آخر كنت لا أرى به بأساً ثم حدثت عن شعبة عن محارب بن دثار عن ابن عمر وكأنني تهيتته . وسئل عن جنب وضع له ماء فأدخل يده ينظر حرم من برده قال : ان كان أصعباً فأرجو أن لا يكون به بأس ، وإن كانت اليد أجمع فكأنه كرهه . وسئل عن الرجل يدخل الحمام وليس معه أحد ولا ما يصب به على يده أرى له أن يأخذ بضمه ؟ قال لا . يده وفمه واحد . وقياس المذهب ما ذكرناه وكلام أحمد محمول على الكراهة المجردة لما فيه من الخلاف . وقال أبو يوسف : ان أدخل الجنب يده في الماء لم يفسد وإن أدخل

لانه يروي عن علي وابن عباس ومجاهد أنهم كانوا يفعلون ذلك (والثانية) لا يستحب لانه دم خارج أشبه الرعاف والله أعلم

(فصل في صفة الفسل)

وهو ضربان: كامل ومجزئي . فالكامل يأتي فيه بعشرة أشياء : النية والتسمية وغسل يديه ثلاثا وغسل مابه من أذى وقد ذكرنا الدليل على ذلك والوضوء ويحني على رأسه ثلاثا يروي بها أصول الشعر ويفيض الماء على سائر جسده ثلاثا ويبدأ بشقه الايمن ويدلك بدنه بيديه وينقل من موضع غسله فيغسل قدميه . ويستحب أن يخلل أصول شعر رأسه ولحيته بماء قبل افاضته عليه ، ووجه ذلك ما روت عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضأ وضوءه للصلاة ثم يخلل شعره بيده حتى اذا ظن انه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده ، متفق عليه . وقالت ميمونة : وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذاكيره ثم ضرب يده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثا ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض على رأسه ثم غسل جسده فأتيته بالمنديل فلم يردّها وجعل يفيض الماء بيديه متفق عليه ، وفي رواية للبخاري : ثم تنحى فغسل قدميه ، ففي هذين الحديثين كثير من الخصال المسماة . والبداية بشقه الايمن لانه قد روي في حديث عن عائشة كانت رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة دعا بشي . نحو الحلاب فأخذ بكفيه بدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه ، متفق عليه ، وقد اختلف عن أحمد في غسل الرجلين فقال في رواية بعد الوضوء على حديث ميمونة وقال في رواية العمل على حديث

رجله فسد لان الجنب نجس وعفي عن يده لموضع الحاجة ، وكره النهي الوضوء بسؤر الحائض ، وقال جابر بن زيد لا يتوضأ به للصلاة ، وأكثر أهل العلم لا يرون بسؤرها بأساً منهم الحسن ومجاهد والزهري ومالك والاوزاعي والثوري والشافعي وأبو عبيد ، وقد دللنا على طهارة الجنب والحائض والتفريق بين اليد والرجل لا يصح لانهما استويا فيما إذا أصابتهما نجاسة فاستويا في الجنابة . وبمحتمل أن نقول به لان اليد يراد بها الاعتراف وقصده هو المانع من جعل الماء مستعملاً وهذا لا يوجد في الرجل لانها لا يغترف بها فكان غمسها بعد إرادة الغسل استعمالاً للماء والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة اذا خلت بالماء)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة اذا خلت به ، والمشهور عنه أنه لا يجوز ذلك وهو قول عبد الله بن سرجس والحسن وغنيم بن قيس وهو قول ابن عمر في الحائض والجنب ، قال أحمد : قد كرهه غير واحد من أصحاب النبي ﷺ . وأما اذا كانا جميعاً فلا بأس (والثانية) يجوز الوضوء به للرجال والنساء اختارها ابن عقيل وهو قول أكثر أهل العلم لما روى مسلم في صحيحه قال كان النبي ﷺ يغتسل بفضل وضوء ميمونة ، وقالت ميمونة : اغتسلت من جفنة فضلت فيها فضلة فجاء النبي ﷺ يمتسل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال « الماء ليس عليه جنابة » ولانه ماء طهور جاز للمرأة الوضوء به فجاز للرجل كفضل الرجل .

ووجه الرواية الاولى ما روى الحكم بن عمرو أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة قال الترمذي هذا حديث حسن ورواه أبو داود وابن ماجه ، قال الخطابي قال محمد بن اسماعيل خبر الاقرع لا يصح ، والصحيح في هذا خبر عبد الله بن سرجس وهو موقوف ومن رفعه فقد أخطأ ، قلنا قد رواه أحمد واحتج به وهذا يقدم على التضعيف ^(١) لاحتمال أن يكون قد روي من وجه صحيح خفي على من ضعفه وأيضاً فانه قول جماعة من الصحابة ، قال أحمد أكثر أصحاب رسول الله ﷺ

١ فيه ان الجرح
مقدم على التعديل
والاحتمال ليس
بصحيح

عائشة وفيه انه توضأ للصلاة قبل اغتساله وقال في موضع غسل رجليه في موضعه ، وبعده وقبله سواء ولعله ذهب إلى أن اختلاف الاحاديث فيه يدل على أن موضع الغسل ليس بمقصود وانما المقصود أصل الغسل

﴿ مسألة ﴾ قال (مجزي)

وهو أن يغسل ما به من أذى وينوي ويمس بدنه بالغسل مثل أن ينغمس في ماء راكد أو جار غامر أو يقف تحت صوب المطر أو ميزاب حتى يم الماء جميع جسده فيجزئه لقوله تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وقوله (حتى تفتسلوا) وقد حصل الغسل فتباح له الصلاة لان الله تعالى جعل الغسل غاية للمنع من الصلاة فتقتضي أن لا يمنع منها بعد الاغتسال

(فصل) ويستحب امرأه يده على جسده في الغسل والوضوء ولا يجب اذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء الى جميع جسده وهذا قول الحسن والنخعي والشعبي والثوري والشافعي واسحاق

يقولون اذا خلت بالماء فلا يتوضأ منه . فأما حديث ميمونة فقد قال أحد أفضيه لحال ممالك ليس أحد يرويه غيره وقال هذا فيه اختلاف شديد بعضهم يرفعه وبعضهم لا يرفعه ولأنه يحتمل أنها لم تخل به فيعمل عليه جمعا بين الخبرين

(فصل) واختلف أصحابنا في تفسير الخلو به فقال الشريف أبو جعفر قولاً يدل على أن الخلو هي أن لا يحضرها من لا تحصل الخلو في النكاح بحضوره سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً عاقلاً لأنها إحدى الخلوين فنافاها حضور أحدهما . كالأخرى وقال القاضي هي أن لا يشاهدها رجل مسلم فإن شاهدها صبي أو امرأة أو رجل كافر لم تخرج بحضوره عن الخلو . وذهب بعض الأصحاب إلى أن الخلو استعمالها للماء من غير مشاركة الرجل في استعماله لأن أحد قال اذا خلت به فلا يعجنني أن يغتسل هو به وإذا شرعاً فيه جميعاً فلا بأس به لقول عبدالله بن سرجس : اغتسلا جميعاً هو هكذا وأنت هكذا . قال عبدالواحد في إشارته كان الاناء بينهما وإذا خلت به فلا قربنه رواه الأثرم . وقد كانت عائشة تغتسل هي ورسول الله ﷺ من اناء واحد يفترقان منه جميعاً متفق عليه . فيخص بهذا عموم النهي وبقينا فيما عداه على العموم

(فصل) فإن خلت به في بعض أعضائها أو في تجديد طهارة أو استنجاء أو غسل نجاسة ففيه وجهان (أحدهما) المنع لأنه طهارة شرعية (والثاني) لا يمنع لأن الطهارة المطلقة تنصرف إلى طهارة الحدث الكاملة . وإن خلت به ذمية في اغتسالها ففيه وجهان (أحدهما) هو كخلو المسلمة لأنها أدنى حالاً من المسلمة وأبعد من الطهارة وقد تعلق بغسلها حكم شرعي وهو حل وطئها إذا اغتسلت من الحيض وأمرها به اذا كان من جنابة (والثاني) لا يؤثر لأن طهارتها لا تصح فهي كتبردها . وإن خلت المرأة بالماء في تبردها أو تنظيفها أو غسل ثوبها من الوسخ لم يؤثر لأنه ليس بطهارة

(فصل) وإنما تؤثر خلوتها في الماء القليل وما بلغ القلتين لا يؤثر خلوتها فيه لأن حقيقة النجاسة والحدث لا تؤثر فيه فوم ذلك أولى

(فصل) ومنع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة تعبدية غير معقولة المعنى نص عليه أحمد ولذلك يباح لامرأة سواها التطهر به في طهارة الحدث وغسل النجاسة وغيرها لأن النهي اختص الرجل ولم يعقل معناه فيجب قصره على محل النهي ، وهل يجوز للرجل غسل النجاسة به ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز وهو قول القاضي لأنه مانع لا يرفع حدثه فلم يزل النجس كسائر المانعات .

وأصحاب الرأي . وقال مالك إمرار يده على بدنه إلى حيث تنال واجب . ونحوه قال أبو العالية قالوا لأن الله تعالى قال (حتى تغتسلوا) ولا يقال اغتسل إلا لمن ذلك نفسه ولأنها طهارة عن حدث فوجب فيها إمرار اليد كالتيميم

ولنا قول النبي ﷺ « لا بأس بغيره في غسل الجنابة » إنما يكفيك أن تمحي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضن عليك الماء قطهين « رواه مسلم ولأنه غسل واجب فلم يجب فيه إمرار اليد

(والثاني) يجوز وهو الصحيح لانه ما يطهر المرأة من الحدث والنجاسة ويزيلها من المحال كلها اذا فعلته فيزيلها اذا فعله الرجل كسائر المياه ولانه ما يزيل النجاسة بمباشرة المرأة فيزيلها اذا فعله الرجل كسائر المياه والحديث لا تعقل علته فيقتصر على ماورد به لفظه ونحو هذا يحكى عن ابن ابي موسى والله أعلم .

باب الغسل من الجنابة

(مسئلة) قال أبو القاسم (واذا أجنب غسل مابه من أذى وتوضاً وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاثا يروي أصول الشعر ثم يفيض الماء على سائر جسده)

قال الفراء يقال جنب الرجل وأجنب وتجنب واجتنب من الجنابة . وغسل الجنابة صفتان صفة اجزاء . وصفة كمال ، فالذي ذكره الحرقى ههنا صفة الكمال . قال بعض أصحابنا الكامل يأتي فيه بمسئلة أشياء : النية . والتسمية ، وغسل يديه ثلاثا ، وغسل مابه من أذى ، والوضوء ، ويحشي على رأسه ثلاثا يروي بها أصول الشعر ، ويفيض الماء على سائر جسده ، ويبدأ بشقه الايمن ، ويدلك بدنه بيده ، وينتقل من موضع غسله فيغسل قدميه . ويستحب أن يخلل أصول شعر رأسه ولحيته بماء قبل افاضته عليه ، قال أحمد الغسل من الجنابة على حديث عائشة وهو ما يروي عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضأ وضوءه للصلاة ثم يخلل شعره بيده حتى اذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه . وقالت ميمونة : وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل هذا كبره . ثم ضرب بيده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثا ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثم غسل جسده ثم تنحي عن مقامه ذلك فغسل رجله فأتيته بالمندبل فلم يردّها وجعل

كغسل النجاسة وما ذكره ممنوع فانه يقال غسل الاناء وان لم يدللكه والتيمم أمرنا فيه بالمسح لانها طهارة بالتراب ويتعذر في الغالب إمرار التراب إلا باليد

(فصل) ولا يجب الترتيب في غسل الجنابة لان الله تعالى قال (وإن كنتم جنبا فاطهروا) وقال (حتى تغتسلوا) فكيفما اغتسل فقد حصل التطهير ولا نعلم في هذا خلافا ولا يجب فيه موالة نص عليه احمد . قال حنبل سألت أحمد عن اغتسل وعليه خاتم ضيق ؟ قال يغسل موضع الخاتم . قلت فان جف غسله ؟ قال يغسله ليس هو بمنزلة الوضوء . قلت فان صلى ثم ذكر ؟ قال يغسل موضعه ثم يعيد الصلاة وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال ربيعة من تعدد ذلك أعاد الغسل وهو قول الليث واختلف فيه عن مالك ، وفيه وجه لأصحاب الشافعي قياساً على الوضوء ، وذكر الشيخ أبو الفرج في الايضاح انه شرط ، والأولى قول الجمهور لانها طهارة لا ترتيب فيها فلم يجب فيها موالة كغسل النجاسة فعلى هذا نكون

ينفض الماء يديه متفق عليه ، وفي هذين الحديثين كثير من الخصال الميمية ، وأما البداية بشقه الايمن فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في طهوره ، وفي حديث عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفيه بدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر . ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه متفق عليه ، وأما غسل الرجلين بعد الفسل فقد اختلف عن أحمد في موضعه فقال في رواية أحب إلي أن يغسلهما بعد الوضوء لحديث ميمونة وقال في رواية : العمل على حديث عائشة وفيه أنه توضأ للصلاة قبل اغتساله وقال في موضع : غسل رجله في موضعه وبعده وقبله سواء . ولعله ذهب إلى أن اختلاف الاحاديث فيه يدل على أن موضع الفسل ليس بمقصود وإنما المقصود أصل الفسل والله تعالى اعلم

« مسألة » قال (وان غسل مرة وعم بالماء رأسه وجسده ولم يتوضأ أجزاء بعد أن يتمضمض ويستنشق وينوي به الفسل والوضوء وكان تاركا للاختيار)

هذا المذكور صفة الاجزاء والاول هو المختار ولذلك قال وكان تاركا للاختيار يعني إذا اقتصر على هذا أجزاء مع تركه للأفضل والاولى ، وقوله وينوي به الفسل والوضوء يعني أنه يميزه الفسل عنها إذا نواها نص عليه أحمد ، وعنه رواية أخرى لا يميزه الفسل عن الوضوء حتى يأتي به قبل

واجبات الفسل شيئين . النية وتعميم البدن بالفسل وقد ذكرنا الاختلاف في التسمية فيما مضى (فصل) وان اجتمع شيان يوجبان الفسل كالحيض والجنابة والتقاء المحتائين والانزال فنواها بفسله أجزاء عنها وهو قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروي عن الحسن والنخعي في الحائض والجنب تغتسل غسليْن

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يغتسل من الجماع إلا واحداً وهو يتضمن التقاء المحتائين والانزال غالباً ولأنهما سببان يوجبان الفسل فاجزأ الفسل الواحد عنها كالحدث والنجاسة ، وهكذا الحكم ان اجتمعت احداث توجب الطهارة الصغرى كالنوم والمسه وخروج النجاسة فنواها بطهارته وان نوى أحدها ففيه وجهان مضى ذكرهما

(فصل) إذا بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء فمسحها يده أو شعره أو عصر شعره عليها قد اختلفت الرواية فيه عن أحمد . فروي أنه سئل عن حديث العلاء بن زياد أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة لم يصبها الماء فدلها شعره قال نعم آخذ به ، وروي علي قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني اغتسلت من الجنابة وصليت الفجر ثم أصبحت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه ماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كنت مسحت عليه يديك أجزأك » رواه ابن ماجه وروي عن أحمد أنه قال يأخذ لها ماءً جديداً فيه حديث لا يثبت بعصر شعره . وذكر له حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم عصر لفته على لمعة كانت في جسده فضغفه ولم يصححه . قال

الغسل أو بعده وهو أحد قولي الشافعي لأن النبي ﷺ فعل ذلك ، ولأن الجنابة والحدث وجدامنه فوجبت لهما الطهارتان كما لو كانا منفردين

ولنا قول الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) جعل الغسل غاية للنعم من الصلاة ، فإذا اغتسل يجب أن لا يمنع منها ولا نهما عبادتان من جنس واحد فتدخل الصغرى في الكبرى كالعمرة في الحج . قال ابن عبد البر المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده فقد أدى ما عليه لأن الله تعالى إنما اقترض على الجنب الغسل من الجنابة دون الوضوء بقوله (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وهو إجماع لا خلاف فيه بين العلماء إلا أنهم أجمعوا على استحباب الوضوء قبل الغسل تأسيًا برسول الله ﷺ ولأنه أعون على الغسل وأهذب فيه . وروى بإسناده عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة ، فإن لم ينو الوضوء لم يجزه إلا عن الغسل ، فإن نواها ثم أحدث في أثناء غسله ثم غسله ويتوضأ ، وبهذا قال عطاء وعمر بن دينار والثوري ويشبهه مذهب الشافعي ، وقال الحسن يستأنف الغسل ولا يصح لأن الحدث لا ينافي الغسل فلا يؤثر وجوده فيه كغير الحدث

(فصل) ولا يجب عليه إمرار يده على جسده في الغسل والوضوء إذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده وهذا قول الحسن والنخعي والشعبي وحماة والثوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك إمرار يده إلى حيث تنال يده واجب ونحوه قال أبو العالية وقال

شيخنا والصحيح أن ذلك يجزئه إذا كان من بلل الغسلة الثانية أو الثالثة وجرى ماؤها على اللمعة لأنه كفلسها بماء جديد على ما فيه من الأحاديث ، فإن لم يجر الماء فالأولى غسلها بماء جديد . ويمكن حمل المسح على الغسل الخفيف في الحديث فإن الغسل الخفيف يسح مسحاً وإن عصر شعره في الغسلة الأولى أنبئني على المستعمل في رقم الحدث على ماضي

(فصل) ولا يجب على المرأة تقض شعرها لغسلها من الجنابة رواية واحدة إذا روت أصوله ولا نعلم في هذا خلافاً إلا أنه روي عن ابن عمرو أنه كان يأمر النساء بذلك وهو قول النخعي ولا نعلم أحداً واقفهما على ذلك . ووجه الأول ما روت أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله أني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضي الجنابة ؟ قال « لا إنما يكفيك أن تمحي على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين » رواه مسلم ، وعن عبيد بن عمير قال : بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت يا عبيد بن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من أنا ، واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث أفرغات . رواه مسلم إلا أن يكون في رأس المرأة حشو أو سدر يمنع وصول الماء إلى ما تحته فتجب إزالته ، وإن كان خفيفاً لا يمنع لم تجب

(فصل) فأما غسل الحيض فنص أحمد على أنها تنقض شعرها فيه ، قال منها سألت أحمد عن

عطاء في الجنب يفيض عليه الماء ؟ قال لا بل يغتسل غسلان لان الله تعالى قال (حتى تغتسلوا) ولا يقال اغتسل الا لمن ذلك نفسه ولان الغسل طهارة عن حدث فوجب امرار اليد فيها كالتييم ولنا ما روت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضه لغسل الجنابة ؟ فقال « لا انما يكفيك أن تمحي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » رواه مسلم ولانه غسل واجب فلم يجب فيه امرار اليد كغسل النجاسة وما ذكره في الغسل غير مسلم فانه يقال غسل الاناء وإن لم يمر يده ويسمى السيل الكبير غاسولا والييم أمرنا فيه بالمسح لانه طهارة بالتراب ويتعذر في الغالب امرار التراب الا باليد، فان قيل فهذا الحديث لم تذكر فيه النية وهي واجبة ولا المضمضة والاستنشاق وهما واجبان عندكم . قلنا أما النية فأنها سألته عن الجنابة ولا يكون الغسل للجنابة الا بالنية . وأما المضمضة والاستنشاق فقد دخلا في عموم لقوله « ثم تفيضين عليك الماء » والقسم والانف من جملتها

(فصل) ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء الوضوء إذا قلنا الغسل يجزي . عنهما لأنها عبادتان دخلت إحداهما في الأخرى فسقط حكم الصغرى كالعمرة مع الحج نص على هذا أحمد قال حنبل سألت عن جنب اغتسل وعليه خاتم ضيق قال يغسل موضع الخاتم قلت فان جف غسله ؟ قال يغسله ليس هو بمنزلة الوضوء الوضوء محدود . وهذا على الجملة قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) المرأة تنقض شعرها من الحيض قال نعم فقلت له كيف تنقضه من الحيض ولا تنقضه من الجنابة ؟ فقال حديث أسماء عن النبي ﷺ أنه قال « تنقضه » واختلف فيه أصحابنا فمنهم من أوجبوه وهو قول الحسن وطاوس لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها إذ كانت حائضا « خذي ماك وسدرك وامشطي » ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضفور . والبخاري « اقضي رأسك وامشطي » ولان الاصل وجوب تقض الشعر ليقين وصول الماء الى ما تحته ففني عنه في غسل الجنابة لانه يكثر فيشق ذلك بخلاف الحيض . وقال بعض أصحابنا هو مستحب غير واجب . روي ذلك عن عائشة وأم سلمة وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر العلماء وهو الصحيح لان في بعض ألفاظ حديث أم سلمة أفأتقضه للحيضة والجنابة قال لا ؟ رواه مسلم . وهذه زيادة يجب قبولها وهذا صريح في نفي الوجوب فأما حديث عائشة الذي رواه البخاري فليس فيه أمر بالغسل . ولو كان فيه أمر لم يكن فيه حجة لان ذلك ليس هو غسل الحيض انما أمرت بالغسل في حال الحيض للحرام بالحج ولو ثبت الامر بالغسل حمل على الاستحباب جمعا بين الحديثين ولان ما فيه يدل على الاستحباب وهو المشط والسدر وليس واجب فما هو من ضرورته أولى

(فصل) ويجب غسل بشرة الرأس كثيفا كان الشعر أو خفيفا وكذلك كل ما تحت الشعر كجلد اللحية لما روت أسماء قالت سألت النبي ﷺ عن غسل الجنابة فقال « تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ الطهور . ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى يبلغ شؤون رأسها ثم تفيض

قنت فان صلى ثم ذكر قال يغسل موضعه ثم يعيد الصلاة . وأكثر أهل العلم لا يرون تفريق الغسل مبطلاً له إلا أن ربيعة قال من تعد ذلك فأرى عليه أن يعيد الغسل وبه قال الليث واختلف فيه عن مالك ، وفيه وجه لأصحاب الشافعي . وما عليه الجمهور أولى لأنه غسل لا يجب فيه الترتيب فلا تجب الموالاة كغسل النجاسة فلو اغتسل إلا أعضاء وضوئه لم يجب الترتيب فيها لأن حكم الجنابة باق . وقال ابن عقيل والآمدي فيمن غسل جميع بدنه إلا رجله ثم أحدث يجب الترتيب في الأعضاء الثلاثة لا نفرادها بالحدث الأصغر ولا يجب الترتيب في الرجلين لاجتماع الحديثين فيهما

(فصل) فعلى هذا يكون واجبات الغسل شيئين لا غير النية وغسل جميع البدن ، فأما التسمية فحكمها حكم التسمية في الوضوء على ما مضى بل حكمها في الجنابة أخف لأن حديث التسمية إنما تناول بصريحه الوضوء لا غير .

(فصل) إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل كالخض والجنابة أو التقاء المحتائين والانزال ونواهما بطهارته أجزاء عنهما قاله أكثر أهل العلم منهم عطاء وأبو الزناد وربيعة ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي . وبروي عن الحسن والنخعي في الحائض الغنبل يغتسل غسليين ولنا أن النبي ﷺ لم يكن يغتسل من الجماع إلا غسلاً واحداً وهو يتضمن شيئين إذ هو لازم للانزال في غالب الأحوال ولأنهما سببان يوجبان الغسل فأجزأ الغسل الواحد عنهما كالحدث والنجاسة . وهكذا الحكم أن اجتمعت أحداث توجب الطهارة الصغرى كالنوم وخروج

عليه الماء رواه مسلم . وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فصل به من النار كذا وكذا » قال علي فمن عاديت شعري قال وكان يجز شعره رواه أبو داود (فصل) فأما غسل ما استرسل من الشعر ويل ماعلى الجسد منه ففيه وجهان (أحدهما) يجب وهو ظاهر قول أصحابنا ومذهب الشافعي لما روي عن النبي ﷺ أنه قال « نحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر واقفوا البشرة » رواه أبو داود ولأنه شعر نابت في محل الفرض فوجب غسله كشعر الحاجبين (والثاني) لا يجب وهو قول أبي حنيفة لأن النبي ﷺ قال « يكفيك أن تحي على رأسك ثلاث حثيات » مع إخبارها إياه بشد ضفر رأسها ومثل هذا لا يبل الشعر المشدود ضفره في العادة ولو وجب غسله لوجب تقضه ليعلم أن الماء قد وصل إليه ولأن الشعر ليس من الحيوان بدليل أنه لا ينتقض مسه من المرأة ، ولا تطلق بإيقاع الطلاق عليه فلم يجب غسله كثوبها . وأما حديث « بلوا الشعر » فيرويه الحارث بن وجيه وحده وهو ضعيف الحديث عن مالك بن دينار : والحاجبان إنما وجب غسلهما من ضرورة غسل بشرتهما وكذلك كل شعر لا يمكن غسل بشرته إلا بغسله لأنه من قبيل مالا يتم الواجب إلا به . فإن قلنا بوجوب غسله فترك غسل شيء منه لم يتم غسله فإن قطعتم المترك ثم غسله أجزأه لأنه لم يبق في بدنه شيء غير مغسول ولو غسله ثم قطع لم يجب غسل موضع القطع كما لو قص أطفاله بعد الوضوء

النجاسة والدمس فتواها بطهارته أو نوى رفع الحدث أو استباحة الصلاة أجزأه عن الجميع وإن نوى أحدها أو نوت المرأة الحيض دون الجنابة فهل يجزئه عن الآخر ؟ على وجهين (أحدهما) يجزئه عن الآخر لأنه غسل صحيح نوى به الفرض فأجزأه كما لو نوى استباحة الصلاة (والثاني) يجزئه عما نواه دون ما لم ينوه لقول النبي ﷺ « إنما لكل امرئ ما نوى » وكذلك لو اغتسل الجمعة هل يجزئه عن الجنابة ؟ على وجهين مضمي توجيههما فيما مضى

(فصل) إذا بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء فروي عن أحمد أنه سئل عن حديث العلاء بن زياد أن النبي ﷺ اغتسل فرأى لمعة لم يصبها الماء فدلها بشعره قال نعم آخذه ورواه ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وروي عن علي قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني اغتسلت من الجنابة وصليت ثم أضحيت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه الماء فقال رسول الله ﷺ « لو كنت مسحت عليه يديك أجزأك » رواه ابن ماجه أيضا ، قال مهنا وذكر لي أحمد عن النبي ﷺ أنه رأى على رجل موضعا لم يصبه الماء فأمره أن يعصر شعره عليه ، وروي عن أحمد أنه قال يأخذها ، جديد آفة حديث لا يثبت بعصر شعره وذكر له حديث ابن عباس أن النبي ﷺ عصرته على لمعة كانت في جسده قال ذلك ولم يصححه والصحيح أن ذلك يجزئه إذا كان من بلل الغسلة الثانية أو الثالثة وجرى ماؤه على تلك اللعة لأن غسلها بذلك البلل كفلسها بما ، جديد مضمي من الأحاديث والله أعلم

(مسألة) قال (ويتوضأ بالمد وهو رطل وثلاث ويفتسل بالصاع وهو أربعة أمداد) ليس في حصول الأجزاء بالمد في الوضوء والصاع في الغسل خلاف فعله وقد روى سفينة قال كان رسول الله ﷺ يغسله الصاع من الماء من الجنابة ويوضئه المد رواء مسلم ، وروي أن قوما

(فصل) وغسل الحيض كغسل الجنابة إلا أنه يستحب أن يفتسل بما ، وسدر وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع بها مجرى الدم والموضع الذي يصل إليه الماء من فرجها ليزول عنها زفرة الدم فإن لم تجد ممسكا فغيره من الطيب فإن لم تجد فالماء كاف لأن في حديث أسماء ، « تأخذ إحداكن سدرتها وماءها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكا شديدا حتى تبلغ شؤون رأسها ثم تصب عليه الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها » قالت أسماء وكيف تطهر بها ؟ قال « سبحان الله تطهرين بها » فقالت عائشة تتبعين بها أثر الدم ، رواه مسلم - الفرصة هي القطعة من كل شيء ، والمسك الاذفر الخالص

(مسألة) قال (ويتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع فإن سبغ بدونهما أجزأه)

المد رطل وثلاث بالعراقي والصاع أربعة أمداد وهو خمسة أرطال وثلاث وهو برطل الدمشقي الذي هو سبائة درهم رطل وسبع والمد ربعة وهو ثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية ، ورطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وذلك تسعون مثقالا والمثقال درهم وثلاثة أسباع ولا خلاف في حصول الأجزاء بالمد في الوضوء والصاع في الغسل فيما علمنا وذلك لما روى أنس قال : كان

سألوا جابرًا عن الفسل قال يكفبك صاع فقال رجل ما يكفيني فقال جابر : كان يكفي من هو أوفى شعراً منك وخير منك ، يعني النبي ﷺ متفق عليه ، وفيه أخبار كثيرة صحاح ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالعراقي ، والمد ربع ذلك وهو رطل وثلاث وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي يوسف ، وقال أبو حنيفة الصاع ثمانية أرطال لأن أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد وهو رطلان ويتغسل بالصاع

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة « أطعم ستة مساكين فرقامن طعام » متفق عليه ، قال أبو عبيد ولا اختلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصع والفرق ستة عشر رطلاً ثبت أن الصاع خمسة أرطال وثلاث ، وروي أن أبا يوسف دخل المدينة فسألهم عن الصاع فقالوا خمسة أرطال وثلاث فطالبهم بالحجة فقالوا غداً فجاء من الغد سبعون شيخاً كل واحد منهم أخذ صاعاً تحت رداءه فقال صاعى ورثته عن أبي وورثه أبي عن جدي حتى انتهوا به إلى النبي ﷺ فرجع أبو يوسف عن قوله ، وهذا اسناد متواتر يفيد القطع ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال « المكيال مكيال أهل المدينة » ولم يثبت لنا تفسيره ، وحديث أنس هذا انفرد به موسى بن نصر وهو ضعيف الحديث قاله الدارقطني

(فصل) والرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وهو تسعون مثقالاً والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم هكذا كان قديماً ثم انهم زادوا فيه مثقالاً فجعلوه احدى وتسعين

رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويتغسل بالصاع إلى خمسة أمداد ، متفق عليه ، وعن سفينة قال كان رسول الله ﷺ يغسله الصاع من الماء من الجنابة ويوضئه المد ، ورواه مسلم ، وفي حديث جابر أنه سئل عن غسل الجنابة فقال يكفبك صاع فقال رجل ما يكفيني فقال جابر كان يكفي من هو أوفى شعراً منك وخير منك - يعني النبي ﷺ متفق عليه ، والصاع والمد ما ذكرنا وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي يوسف ، وقال أبو حنيفة الصاع ثمانية أرطال والمد رطلان لأن أنس بن مالك قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد وهو رطلان ويتغسل بالصاع

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة « أطعم ستة مساكين فرقامن طعام » متفق عليه ، قال أبو عبيد : لا اختلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصع والفرق ستة عشر رطلاً ، ثبت أن الصاع خمسة أرطال وثلاث ، وروي أن أبا يوسف دخل المدينة فسألهم عن الصاع فقالوا خمسة أرطال وثلاث فطالبهم بالحجة فقالوا غداً فجاء من الغد سبعون شيخاً كل منهم أخذ صاعاً تحت رداءه فقال صاعى ورثته من أبي عن جدي حتى انتهوا به إلى النبي ﷺ فرجع أبو يوسف عن قوله ، وهذا تواتر يحصل به القطع ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال « المكيال مكيال أهل المدينة » وحديثهم تفرد به موسى بن نصر وهو ضعيف الحديث قاله الدارقطني

(فصل) فإن أسبغ بدونهما أجزاء - معنى الأسباع أن يعم جميع الاعضاء بالماء بحيث يجري عليها

مثقالا وكل به مائة وثلاثون درهما وقصدوا بهذه الزيادة ازالة كسر الدرهم والعمل على الاول لانه الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء المد فيكون المد حينئذ مائة درهم وإحدى وسبعين درهما وثلاثة أسباع درهم وذلك بالرطل الدمشقي الذي وزنه مائة درهم — ثلاثة أواق وثلاثة أسباع أوقية ، والصاع أربعة أمداد فيكون رطلا وأوقية وخمسة أسباع أوقية وإن شئت قلت هو رطل وسبع رطلا .

« مسألة » قال (فان أسبغ بدونهما أجزأه)

معنى الاسباغ أن يعم جميع الاعضاء بالماء بحيث يجري عليها لان هذا هو الغسل وقد أمرنا بالغسل قال أحمد إنما هو الغسل ليس المسح فاذا أمكنه أن يغسل غسلا وإن كان مداً أو أقل من مد أجزأه وهذا مذهب الشافعي وأكثر أهل العلم ، وقد قيل لا يجزي . دون الصاع في الغسل والمد في الوضوء وحكي هذا عن أبي حنيفة لانه روي عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « يجزي . من الوضوء مد ومن الجنابة صاع » والتقدير بهذا يدل على أنه لا يحصل الاجزاء بدونه

ولنا أن الله تعالى أمر بالغسل وقد أتى به فيجب أن يجزئه ، وقد روي عن عائشة أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك . رواه مسلم وعن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ، وحديثهم إنما دل بمفهومه وهم لا يقولون به ثم أنه إنما يدل بشرط أن لا يكون للتخصيص فائدة سوى تخصيص الحكم به ، وههنا إنما خصه لانه خرج مخرج الغالب لانه لا يكفي في الغالب أقل من ذلك ثم ما ذكرناه منطوق وهو مقدم على المفهوم اتفاقا ، وقد روى الاثرم عن الثعني عن سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع سعيد بن المسيب ورجلا من أهل العراق يسأله عما يكفي الانسان من غسل الجنابة فقال

لان هذا هو الغسل وقد أمرنا بالغسل نص عليه أحمد . وهذا مذهب الشافعي وأكثر أهل العلم وقد قيل لا يجزي . في الغسل دون الصاع ولا في الوضوء دون المد ، وحكي ذلك عن أبي حنيفة لان جابراً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يجزي . من الوضوء مد ومن الجنابة صاع » والتقدير بهذا يدل على أنه لا يحصل الاجزاء بدونه

ولنا أن الله تعالى أمر بالغسل وقد أتى به ، وقد روي عن عائشة أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم . وعن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ بثلاثي مد وحديثهم إنما يدل بمفهومهم لا يقولون به وإن ذكرناه على وجه الالتزام فاذا ذكرناه منطوق وهو راجح عليه ، وقد روي عن سعيد بن المسيب قال إن لي ركة أو قدحا ما يسع إلا نصف المد أو نحوه ثم أبول ثم أوضأ وأفضل منه فضلا . قال عبد الرحمن فذكرت هذا الحديث لسليمان بن يسار فقال سليمان وأنا يكفيني مثل ذلك فذكرت ذلك لابي عبيدة بن عمار بن يسار فقال أبو عبيدة وهكذا سمعنا

سعيد إن لي توراً يسم مدين من ماء ونحو ذلك فاغتسل به ويكفيني ويفضل منه فضل فقال الرجل فوالله إني لاسئتر وأتمضمض بمدين من ماء ونحو ذلك ، فقال سعيد بن المسيب فبم تأمرني إن كان الشيطان يلعب بك فقال له الرجل فإن لم يكفني فاني رجل كما ترى عظيم فقال له سعيد بن المسيب ثلاثة أمداد ، فقال ثلاثة أمداد قليل ، فقال له سعيد فصاع . وقال سعيد إن لي ركة أو قدحا ما يسم إلا نصف المد ماء أو نحوه ثم أبول ثم أتوضأ وأفضل منه فضلاً . قال عبد الرحمن فذكرت هذا الحديث الذي سمعت من سعيد بن المسيب أسليمان بن يسار فقال سليمان وأنا يكفيني مثل ذلك . قال عبد الرحمن فذكرت ذلك لابي عبيدة بن عمار بن ياسر فقال أبو عبيدة وهكذا سمعنا من أصحاب رسول الله ﷺ وقال إبراهيم النخعي إني لا أتوضأ من كوز الحب مرتين .

(فصل) وإن زاد على المد في الوضوء والصاع في الغسل جاز فإن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من قد يقال له الفرق . رواه البخاري والفرق ثلاثة أصع ، وعن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد . رواه البخاري أيضاً ، ويكره الاسراف في الماء والزيادة الكثيرة فيه لما روينا من الآثار . وروى عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ فقال « ما هذا السرف » فقال أي الوضوء اسراف ؟ فقال « نعم وإن كنت على نهر جار » رواه ابن ماجه ، وعن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ « إن للوضوء شيطاناً يقال له ولهان فاتقوا وسواس الماء » وكان يقال من قلة فقه الرجل ولوعه بالماء .

من أصحاب رسول الله ﷺ وقال إبراهيم النخعي إني لا أتوضأ من كوز الحب مرتين (فصل) فإذا زاد على المد في الوضوء وعلى الصاع في الغسل جاز فإن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرق — والفرق ثلاثة أصع وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد متفق عليه . وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء يسم رطلين رواه أبو داود . ويكره الاسراف في الماء والزيادة الكثيرة فيه لما روينا من الآثار ، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال « ما هذا السرف ؟ » فقال أي الوضوء اسراف ؟ قال « نعم وإن كنت على نهر جار » رواه ابن ماجه . وعن أبي كعب قال : قال رسول الله ﷺ « إن للوضوء شيطاناً يقال له ولهان فاتقوا وسواس الماء » رواه أحمد وابن ماجه .

(مسألة) (وإذا اغتسل ينوي الطهارةين أجزأ عنهما عنه لا يجزئه حتى يتوضأ) ظاهر المذهب أنه يجزئه الغسل عن الطهارةين ، إذا نواهما نص عليه أحمد وعنه لا يجزئه حتى يتوضأ قبل الغسل أو بعده وهو أحد قولنا الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ولأن الجنابة والحديث وجد منه فوجب لها الطهارةتان كما لو كانا منفردتين .

«مسئلة» قال (وتنقض المرأة شعرها لفعلها من الحيض وليس عليها نقضه من

الجنابة اذا أروت أصوله)

نص على هذا أحمد قال منها سألت أحمد عن المرأة تنقض شعرها إذا اغتسلت من الجنابة ؟ فقال : لا . قلت له في هذا شيء قال نعم حديث أم سلمة قلت فنقض شعرها من الحيض ؟ قال نعم قلت له وكيف تنقضه من الحيضة ولا تنقضه من الجنابة ؟ فقال حديث أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تنقضه » ولا يختلف المذهب في أنه لا يجب نقضه من الجنابة ولا أعلم فيه خلافا بين العلماء إلا ماروي عن عبد الله بن عمرو : روى أحمد في المسند حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير قال بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت : يا عجبا لابن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟ لقد كنت أنا ورسول الله ﷺ نفتسل فلا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث أفرغات ^(١) . وانفق الأئمة الأربعة على أن نقضه غير واجب وذلك لحديث أم سلمة أنها قالت للنبي ﷺ اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للجنابة ؟ قال « لا إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حبات ثم تفيضين عليك الماء فطهرين » رواه مسلم . الا أن يكون في رأسها حشوا أو سدر يمنع وصول الماء الى ماتحته فيجب إزالته وان كان خفيفا لا يمنع لم يجب والرجل والمرأة في هذا سواء وإنما اختصت المرأة بالذكر لان العادة اختصاصها بكثرة الشعر وتوفيره وتطويله ، واما نقضه لفعل من الحيض فاختلف أصحابنا في وجوبه فمنهم من أوجبه ، وهو قول الحسن وطاوس لما روي عن عائشة

«١» رواه مسلم أيضا

ووجه الاولى قوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - إلى قه له - ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) جعل الغسل غاية للنعم من الصلاة فاذا اغتسل يجب أن لا يمنع منها ولاهما عبادتان من جنس فدخلت الصغرى في الكبرى في الافعال دون النية كاللحج والعمرة قال ابن عبد البر المقتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع بدنه فقد أدى ما عليه لان الله تعالى إنما اقترض على الجنب الغسل من الجنابة دون الوضوء بقوله (وان كنتم جنبا فاطهروا) وهو إجماع لا خلاف فيه بين العلماء إلا أنهم أجمعوا على استحباب الوضوء قبل الغسل تأسيسا برسول الله ﷺ وقد روت عائشة أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة رواه الامام أحمد والترمذي

(فصل) وان لم ينو الوضوء لم يجزه الا عن الغسل لقوله عليه السلام « وأما لامري . مانوى » فان نواهما أحدث في أثناء غسله ثم يتوضأ ، وقال الحسن يستأنف الغسل ولا يصح لان الحدث الأصغر لا ينافي الغسل فلا يؤثر وجوده فيه كغير الحدث

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما إذ كانت حائضاً «خذي ماءك وسدرك وامتشطي» ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضمفور وللبخاري «انقضي رأسك وامتشطي» ولا بن ماجه «انقضي شعرك واغتسلي» ولأن الأصل وجوب تقض الشعر ليتحقق وصول الماء إلى ما يجب غسله فعني عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فيشق ذلك فيه والحيز بمخلاته فبقي على مقتضى الأصل في الوجوب، وقال بعض أصحابنا هذا مستحب غير واجب وهو قول أكثر الفقهاء وهو الصحيح إن شاء الله لأن في بعض الفاظ حديث أم سلمة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم أتني امرأة أشد ضفر رأسي أفانقضه للحبضة وللجنابة؟ فقال «لا إنما يكفيك أن تمشي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين» رواه مسلم وهذه زيادة يجب قبولها وهذا صريح في نفي الوجوب، وروى أسماء أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض فقال «تأخذ أحداً من ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه دلوكاً شديداً حتى تبلغ شؤن رأسها ثم تصب عليها الماء» رواه مسلم ولو كان النقص واجباً لذكره لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه موضع من البدن فاستوى فيه الحيض والجنابة كسائر البدن. وحديث عائشة الذي رواه البخاري ليس فيه أمر بالغسل ولو أمرت بالغسل لم يكن فيه حجة لأن ذلك ليس هو غسل الحيض إنما أمرت بالغسل في حال الحيض للأحرام بالحج فأنها قالت أدركني يوم عرفة وأنا حائض فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «دعي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي» وإن ثبت الأمر بالغسل حمل على الاستحباب بما ذكرنا من الحديث وفيه ما يدل على الاستحباب لأنه أمرها بالمشط وليس بواجب فما هو من ضرورته أولى.

(فصل) ويسقط الترتيب والموالاتة في أعضاء الوضوء إذا قلنا الغسل يجزي عنها لأنها عبادتان دخلت أحدهما في الأخرى فسقط حكم الصغرى كالعمرة مع الحج نص عليه أحد: فلو اغتسل إلا أعضاء الوضوء لم يجب الترتيب فيها لأن حكم الجنابة باق وقال ابن عقيل والآمدني فيمن غسل جميع بدنه إلا رجله ثم أحدث يجب الترتيب في الأعضاء الثلاثة لانفرادها في الحدث الأصغر دون الرجلين لاجتماع الحدثين فيهما، وبما يليها فيقال طهارة يجب الترتيب في بعضها ولا يجب في البعض (مسئلة) (ويستحب للجنب إذا أراد النوم أو الأكل أو الوطء ثانياً أن يغسل فرجه ويتوضأ) وروى ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وكان ابن عمر يتوضأ إلا غسل قدميه وقال ابن المسيب إذا أراد أن يأكل يغسل كفيه ويتمضمض. وحكي نحوه عن إمامنا وإسحاق وأصحاب الرأي. وقال مجاهد يغسل كفيه لما روي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه. وقال مالك يغسل يديه إن كان أصابهما أذى. وقال ابن المسيب وأصحاب الرأي ينام ولا يمس ماء لما روت عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام

(المغني والشرح الكبير) غسل بشرة الرأس وشعره - طهارة بدن الحائض والجنب والكافر ٢٢٧

(فصل) وغسل بشرة الرأس واجب سواء كان الشعر كثيفاً أو خفيفاً وكذلك كل ماتحت الشعر كجلد اللحية وغيرها لما روت أسماء أنها سألت النبي ﷺ عن غسل الجنابة فقال « تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ الطهور ثم تصب على رأسها فتداككه حتى تبلغ شؤون رأسها ثم تفيض عليها الماء » وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل به من النار كذا وكذا » قال علي فمن ثم عادت شعري قال وكان يجز شعره رواه أبو داود ولأن ماتحت الشعر بشرة أمكن إبطال الماء إليها من غير ضرر فلزمه كسائر بشرته .

(فصل) فأما غسل ما استرسل من الشعر وبل ما على الجسد منه ففيه وجهان (أحدهما) يجب وهو ظاهر قول الأصحاب ومذهب الشافعي لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر واقفوا البشرة » رواه أبو داود وغيره ولأنه شعر نابت في محل الغسل فوجب غسله كشعر الحاجبين وأهداب العينين (والثاني) لا يجب ويحتمله كلام الحرقي وهو قول أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يكفيك أن تمحي على رأسك ثلاث حثيات » مع إخبارها إياه بشد ضفر رأسها ومثل هذا لا يبل الشعر المشدود ضفره في العادة ولأنه لو وجب بله لوجب تقضيه ليعلم أن الغسل قد أتى عليه ولأن الشعر ليس من أجزاء الحيوان بدليل أنه لا ينجس بموته ولا حياة فيه ولا ينتقض الوضوء منه من المرأة ولا تطلق بطلانه فلم يجب غسله للجنابة كثيائها ، وأما حديث « بلوا الشعر » فيرويه الحارث بن وجيه وحده وهو ضعيف الحديث عن مالك بن دينار ، وأما

وهو جنب ولا يمس ماء رواه أبو داود وابن ماجه

ولنا أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ قال « نعم إذا توضأ فليرقد » متفق عليه ، وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ » رواه مسلم . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ يعني وهو جنب رواه أبو داود . فأما أحاديثهم فأحاديثنا أصح ويمكن الجمع بينها بحملها على الجواز وحمل أحاديثنا على الاستحباب

(فصل) وإذا غمست الحائض أو الجنب أو الكافر أيديهم في الماء فهو طاهر مالم يكن على أيديهم نجاسة لأن أبدانهم طاهرة وهذه الأحداث لا تقتضي تنجيس الماء قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر يروى ذلك عن عائشة وابن عباس وابن عمر وهو قول مالك والشافعي ولا نعلم عن غيرهم خلافاً ، وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة قال فأنخنست منه فذهبت فاغتسلت ثم جثت فقال « أين كنت يا أبا هريرة » قال يارسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة فقال « سبحان الله ان المؤمن لا ينجس » متفق عليه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدمت إليه امرأة من نسائه قصعة ليتوضأ منها فقالت امرأة إني غمست يدي فيها وأنا جنب فقال « الماء لا ينجب » وكان النبي ﷺ يشرب من سؤر عائشة

الحاجبان فيجب غسلهما لأن من ضرورة غسل بشرتهما غسلهما وكذا كل شعر من ضرورة غسل بشرته غسله فيجب غسله ضرورة أن الواجب لا يتم إلا به وإن قلنا يوجب غسله فترك غسل بعضه لم يتم غسله فإن قطع المتروك ثم غسله لأنه لم يبق في بدنه شيء غير مفصول ولو غسله ثم اقطع لم يجب غسل موضع القطع ولم يقدح ذلك في غسله

(فصل) وغسل الحيض كغسل الجنابة إلا في تقض الشعر وأنه يستحب أن يغسل بماء وسدر وتأخذ فرصة ممسكة فتنبع بها مجرى الدم والموضع الذي يصل إليه الماء من فرجها ليقطع عنها زفورة الدم ورائحته فإن لم تجد ممسكا فغيره من الطيب فإن لم تجد فالماء شاف كاف ، قالت عائشة رضي الله عنها إن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض قال « تأخذ إحداكن سدرتها وماءها فتطهر فتحسن الطهور ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها » فقالت أسماء وكيف أنظر بها ؟ فقال « سبحان الله تطهري بها » فقالت عائشة كأنها تخفي ذلك تتبعي أثر الدم رواه مسلم . الفرصة هي القطعة من كل شيء .

(فصل) ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام أو يطأ ثانيا أو يأكل أن يغسل فرجه ويتوضأ وروي ذلك عن علي وعبد الله بن عمرو . وكان عبد الله بن عمر يتوضأ إلا غسل قدميه ، وقال ابن المسيب إذا أراد أن يأكل يغسل كفيه ويتمضمض وحكي نحوه عن إمامنا وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مجاهد يغسل كفيه لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه

وهي حائض وتوضأ النبي ﷺ من مزادة مشركة متفق عليه ، وأجاب النبي ﷺ يهوديا أضافه بخبز وأهالة سنخة . قال شيخنا ويشخرج التفريق بين الكنايني الذي لا يأكل الميتة والحزير وبين غيره ممن يأكل ذلك ومن لا تحمل ذبيحتهم كقولنا في آيتهم وقد ذكرناه

(فصل) فأما طهورية الماء فإن الحائض والكافر لا يؤثر غمسهما أيديهما في الماء لأن حدثهما لا يرتفع وأما الجنب فإن لم ينو بغمس يده في الماء رفع الحدث عنها فكذلك بدليل حديث المرأة التي قالت غمست يدي في الماء وأنا جنب فقال النبي ﷺ « الماء لا يجنب » ولأن الحدث لا يرتفع من غير نية أشبه غمس الحائض ، وإن نوت رفع حدثها لحكم الماء حكم ما لو اغتسل الجنب فيه . للجنابة كذا ذكره شيخنا وفي هذا نظر . فانه قد قلوا أن الماء المستعمل إذا اختلط بالماء الطهور إنما يؤثر فيه إذا كان بحيث لو كان مائتا آخر غيره . والمنفصل عن اليد ههنا يسير فينبغي إذا كان الماء كثيراً بحيث لا يؤثر فيه المنفصل عن غسل اليد لو غسلت منفردة بماء ثم صب فيه أن لا يؤثر ههنا لأنه في معناه وإن كان الماء يسيراً بحيث يغلب على الظن أن قدر المنفصل عن اليد يؤثر فيه لو غسلت منفردة ثم صب فيه أثر ههنا وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا فانه سئل عن جنب وضغ له ماء فأدخل يده ينظر حرمه من برده ؟ قال إن كان أصعباً فأرجو أن لا يكون به بأس وإن كانت اليد أجمع فكانه كرهه

رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقال مالك يغسل يديه إن كان أصابهما أذى . وقال ابن المسيب وأصحاب الرأي ينام ولا يمس ماء لما روى الاسود عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء . رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما . وروى أحمد في المسند حدثنا أبو بكر بن عياش حدثنا الاعمش عن أبي اسحاق عن الاسود عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجنب ثم ينام ولا يمس ماء حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل . وروى أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد . رواه البخاري ، ولأنه حدث يوجب الغسل فلا يستحب الوضوء مع بقائه كالحيض ولنا ما روينا أن عمر سأل النبي ﷺ أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ قال « نعم إذا توضأ » متفق عليه . وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ » رواه مسلم ، وعن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ بعني وهو جنب رواه أبو داود . فأما حديث عائشة ينام وهو جنب ولا يمس ماء . فرواه أبو اسحاق عن الاسود عن عائشة ورواه غير واحد عن الاسود عن عائشة أن النبي ﷺ كان يتوضأ قبل أن ينام . رواه شعبة والثوري ويرون أنه غلط من أبي اسحاق ، قال أحمد أبو اسحاق روى عن الاسود حديثا يخالف فيه الناس فلم يقل أحد عن الاسود مثل ما قد قال فلو أحاله على غير الاسود . والحديث الآخر ليس فيه أنه لم يتوضأ حين أراد أن يعود ، على أن هذه الأحاديث محمولة على الجواز وأحاديثنا تدل على الاستحباب فالخائض حدثها قائم فلا وضوء مع ما ينافيه فلا معنى للوضوء

(فصل) قال بعض أصحابنا إذا نوى رفع الحدث ثم غس يده في الماء . يغرف بها صار الماء مستعملا . قال شيخنا والصحيح إن شاء الله أن ذلك لا يؤثر لأن قصد الاعتراف منع قصد غسلها على ما بيناه في المتوضي . إذا اعترف من الأنا . لغسل يديه بعد وجهه ، وإن اقتطع حيض المرأة فهي قبل الغسل كالجنب فيما ذكرنا من التفصيل . وقد اختلف عن أحمد في هذا فقال في موضع في الجنب والخائض يغس يديه في الأنا . إذا كانا نظيفين فلا بأس به ، وقال في موضع كنت لأرى به بأسا ثم حدثت عن شعبة عن محارب بن دثار عن ابن عمر وكأني تهيبته ، وسئل عن جنب وضع له ماء . فوضع يده فيه ينظر حرمه من برده فقال إن كان أصعبا فأرجو أن لا يكون به بأس وإن كانت اليد أجمع فكانه كرهه وسئل عن الرجل يدخل الحمام وليس معه ما يصب به الماء على يده ترى له أن يأخذ فيه ؟ فقال لا يده وفه واحد وقياس المذهب ما ذكرنا وكلام أحمد محمول على الكراهة لما فيه من الخلاف ، وقال أبو يوسف إن أدخل الجنب يده في الماء . لم يفسد وإن أدخل رجله فسد لأن الجنب نجس فعني عن يده لموضع الحاجة وكره النخعي الوضوء بسؤر الخائض ، وأكثر أهل العلم لا يرون به بأسا منهم الحسن ومجاهد والزهري ومالك والاوزاعي والثوري والشافعي . وقد دللنا على طهارة الجنب والخائض ، والتفريق بين اليد والرجل لا يصح لاستواءهما فيما إذا أصابتهما نجاسة كذلك في الجنابة قال شيخنا ويحتمل أن يقول به لأن اليد يراد بها الاغتراف وقصده هو المانم من جعل الماء مستعملا وهذا لا يوجد في الرجل فيؤثر غسلها في الماء والله أعلم

فصول في الحمام

بناء الحمام وبيعه وشراؤه مكروه عند أبي عبد الله قال في الذي يبني حماما للنساء ليس يعدل قال أبو داود سألت أحمد عن كرى الحمام قال أخشى كأنه كرهه . وقيل له فإن اشترط على المكثري أن لا يدخله أحد بغير أزار فقال ويضبط هذا ؟ وكأنه لم يعجبه وإنما كرهه لما فيه من فعل المنكرات من كشف العورات ومشاهدتها ودخول النساء إياها .

(فصل) فأما دخوله فإن كان الداخل رجلا يسلم من النظر إلى العورات ونظر الناس إلى عورته فلا بأس بدخوله فإنه يروى أن ابن عباس دخل حماما بالجحفة . ويروى ذلك عن النبي ﷺ ، ويروى عن خالد بن الوليد أنه دخل الحمام ، وكان الحسن وابن سيرين يدخلان الحمام رواه الحلال وإن خشي أن لا يسلم من ذلك كره له ذلك لأنه لا يأمن وقوعه في المحذور قال كشف العورة ومشاهدتها حرام بدليل ما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال يارسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » قال يارسول الله فإذا كان أحدنا خاليا قال « وقاله أحق أن يستحي منه من الناس » وقال النبي ﷺ « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة » وقال عليه السلام « لا تمشوا عراة » رواهما مسلم . قال أحمد : إن علمت أن كل من في الحمام عليه أزار فادخله وإلا فلا تدخل ، وقال سعيد بن جبير دخول الحمام بغير أزار حرام (فصل) فأما النساء فليس لمن دخوله مع ما ذكرنا من الستر إلا لعذر من حيض أو نفاس أو مرض أو حاجة إلى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها أو خوفها من مرض أو ضرر فيباح لها ذلك إذا غضت بصرها وستر عورتها ، وأما مع عدم العذر فلا لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ستفتح أرض العجم وستجدون فيها حمامات فامنعوا نساءكم إلا حائضا »

﴿فصول في الحمام﴾

بناء الحمام وكراؤه وبيعه وشراؤه مكروه عند أبي عبد الله فإنه قال في الذي يبني حماما للنساء ليس يعدل وإنما كرهه لما فيه من كشف العورة والنظر إليها ودخول النساء إليه

(فصل) فأما دخول الحمام فإن دخل رجل وكان يسلم من النظر إلى عورات الناس ونظرهم إلى عورته فلا بأس به فإنه يروى أن ابن عباس دخل حماما بالجحفة ، ويروى ذلك عن النبي ﷺ ، وكان الحسن وابن سيرين يدخلان الحمام رواه الحلال . وإن خشي أن لا يسلم من ذلك كره له لأنه لا يأمن وقوعه في المحذور وهو النظر إلى عورات الناس ونظرهم إلى عورته وهو محرم بدليل قول النبي ﷺ « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة » وقوله عليه السلام « لا تمشوا عراة » رواهما مسلم . قال أحمد : إن علمت أن كل من في الحمام عليه أزار فادخله وإلا فلا تدخل

(التفتي والشرح الكبير) اغتسل الرجل عريانا بين الناس غير جائز. الفصل بماء الحمام ٢٣١

أو نفساء » وروي أن عائشة دخل عليها نساء من أهل حص قنات لملكن من النساء اللاتي يدخلن الحمامات سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان المرأة اذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت سترها بينها وبين الله عز وجل »

(فصل) ومن اغتسل عريانا بين الناس لم يجز له ذلك لان كشفها للناس محرم لما ذكرنا. وان كان خاليا جاز لان موسى عليه السلام اغتسل عريانا رواه البخاري وأيوب عليه السلام اغتسل عريانا. وان ستره انسان بثوب فلا بأس فقد كان النبي ﷺ يستتر بثوب ويغتسل، ويستحب التستر وان كان خاليا لقول النبي ﷺ « فانه أحق أن يستحي منه من الناس »

(فصل) ويجزئه الغسل بماء الحمام، قال الحلال ثبت عن أصحاب أبي عبد الله أن ماء الحمام يجزي، أن يغتسل به ولا يغتسل منه وذلك أن الاصل الطهارة فلا تزول بالشك، وقال أحمد : لا بأس بالوضوء من ماء الحمام، وروي عنه أنه قال : لا بأس أن يأخذ من الانبوبة وهذا على سبيل الاحتياط ولو لم يفعله جاز لان الاصل الطهارة، وقد قال أحمد : ماء الحمام عندي طاهر وهو بمنزلة الماء الجاري وقد روي عن الاثرم أنه قال من الناس من يشدد فيه ومنهم من يقول هو بمنزلة الماء الجاري لانه ينزف يخرج الاول فالاول قلت يكون كالجاري وهو يستقر في مكان قبل أن يخرج ؟ فقال قد قلت لك فيه اختلاف وأراه قد ظهر منه أنه يستحب أن يحتاط بماء آخر ولم يبين ذلك وهذا يدل على أن الماء الجاري لا ينجسه إلا بالتغير لانه لو كان يتنجس لم يكن لكونه جاريا أثر. ويدل أيضا على استحباب الاحتياط مع الحكم بطهارة الماء لان ماء الحمام طاهر لما ذكرنا من قبل وانما جمعه بمنزلة الماء الجاري اذا كان الماء يفيض من الحوض ويخرج فان الذي يأتي أخيرا يدفع ما في الحوض ويثبت في مكانه

(فصل) فأما النساء فليس لهن دخوله مع ما ذكرنا من السر الا لعذر من حيض أو نفاس أو مرض أو حاجة الى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها أو خوفها من مرض أو ضرر فيباح لها اذا سترت عورتها وغضت بصرها ولا يجوز من غير عذر لما روي أن رسول الله ﷺ قال « ستفتح أرض العجم وستجدون فيها حمامات فامنعوا نساكنكم الا حائضا أو نفساء » وروي أن عائشة دخل عليها نساء من أهل حص قنات لملكن من النساء اللاتي يدخلن الحمامات سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان المرأة اذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت سترها بينها وبين الله تعالى » رواها ابن ماجه

(فصل) ومن اغتسل عريانا بين الناس لم يجز لما ذكرنا وان كان وحده جاز لان موسى عليه السلام اغتسل عريانا وأيوب اغتسل عريانا رواها البخاري، وان ستره الانسان بثوب فلا بأس فقد كان النبي ﷺ يستتر بثوب ويغتسل متفق عليه، ويستحب التستر وان كان خاليا لقول رسول الله ﷺ « فانه أحق أن يستحي منه من الناس » وقد قال أحمد لا يعجبني أن يدخل الماء إلا مستترا أن الماء سكنا لانه يروي عن الحسن والحسين أنهما دخلا الماء وعليهما بردان

بدليل أنه لو كان مافي الحوض كدراً وتتابعت عليه دفع من الماء صافياً لزال كدوره والله أعلم
(فصل) ولا بأس بذكر الله في الحمام فإن ذكر الله حسن في كل مكان ما لم يرد المنع منه ،
وقد روي أن أبا هريرة دخل الحمام فقال : لا إله إلا الله ، وروي عن النبي ﷺ أنه كان يذكر الله
على كل أحيائه ، فأما قراءة القرآن فقال أحمد : لم يبين لهذا وكراهة قراءة القرآن فيه أبو وائل والشعبي
والحسن ومكحول وقبيصة بن ذؤيب ولم يكرهه النخعي ومالك لما ذكرنا في ذكر الله فيه

ووجه الأول أنه محل لتكشف ويفعل فيه ما لا يستحسن عمله في غيره فاستحب صيانة القرآن
عنه والأولى جواز القراءة فيه لأننا لا نعلم فيه حجة تمنع من قراءته ، فأما التسليم فيه فقال أحمد لأعلم
أنتي سمعت فيه شيئاً والأولى جوازه لدخوله في عموم قوله عليه السلام « أفشوا السلام بينكم »
(فصل) قال أحمد لا يعجبني أن يدخل الماء إلا مستتراً إن للماء سكناً وذلك لما روي عن الحسن
والحسين أنهما دخلا الماء وعليهما بردان فقبل لهما في ذلك فقالا : إن للماء سكناً ، ولأن الماء لا يستر
فتبدو عورة من دخله عرباناً

فقبل لهما في ذلك فقالا : إن للماء سكناً ولأن الماء لا يستر فتبدو عورة من دخله عرباناً والله أعلم
(فصل) وبجزمته الوضوء والغسل من ماء الحمام قال أحمد لا بأس بلوضوء من ماء الحمام وذلك
لأن الأصل الطهارة وروي عن أحمد أنه قال لا بأس أن يأخذ من الأنوبة وهذا على سبيل الاحتياط
ولو لم يفعله جاز لأن الأصل الطهارة ، وقد قال أحمد ماء الحمام عندي طاهر وهو بمنزلة الماء الجاري ، وهل
يكراه استعماله ؟ فيه وجهان (أحدهما) يكره لأنه يباشره من يتحري ومن لا يتحري وحكاية ابن عقيل رواية
عن أحمد وقد روى الأثرم عن أحمد . قال منهم من يشدد فيه ومنهم من يقول هو بمنزلة الماء الجاري
(والثاني) لا يكره لكون الأصل طهارته فهو كالماء الذي شككنا في نجاسته والله أعلم (قال شيخنا)
وقوله هو بمنزلة الماء الجاري فيه دليل على أن الماء الجاري لا ينجس إلا بالتغيير لأنه لو تنجس بمجرد
الملاقة لم يكن لكونه جارياً أثر وإنما جعله بمنزلة الماء الجاري إذا كان الماء يفيض من الحوض ويخرج
فإن الذي يأتي أخيراً يدفع مافي الحوض ويثبت مكانه بدليل أنه لو كان مافي الحوض كدراً أو تتابعت
عليه دفع من الماء صافياً لزال كدوره

(فصل) ولا بأس بذكر الله في الحمام فإن ذكره سبحانه حسن في كل مكان ما لم يرد المنع منه وقد
روي أن أبا هريرة دخل الحمام فقال : لا إله إلا الله وروى عائشة أن النبي ﷺ كان يذكر الله على
كل أحيائه رواه مسلم . فأما قراءة القرآن فيه فكرها أبو وائل والشعبي والحسن ومكحول وحكاية ابن
عقيل عن علي وابن عمر لأنه محل لتكشف ويفعل فيه ما لا يحسن في غيره فاستحب صيانة القرآن
عنه ولم يكرهه النخعي ومالك لأننا لا نعلم حجة توجب الكراهة ، فأما رد السلام فقال أحمد ما سمعت
فيه شيئاً . وقال ابن عقيل يكره . والأولى جوازه من غير كراهة لعموم قوله عليه السلام « أفشوا السلام
بينكم » ولأنه لم يرد فيه نص والأشياء على الإباحة والله أعلم

باب التيمم

التيمم في اللغة قصد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخيث منه تنفقون) وقال امرؤ القيس :

تيممت العين التي عند ضارج يفيء عليها الظل عر مضها طامي

وقول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً) أي اقصدوه ثم قل في عرف الفقهاء إلى مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد وهو جائز بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وأما السنة فحديث عمار وغيره ، وأما الاجماع فأجمعت الامة على جواز التيمم في الجملة

(مسألة) قال (ويتيمم في قصر السفر وطويله)

طويل السفر ما يبيح القصر والفطر ، وقصيره ما دون ذلك مما يقع عليه اسم سفر مثل أن يكون بين قريتين متقاربتين أو متباعدين . قال القاضي لو خرج إلى ضيعة له ففارق البنيان والمنازل ولو بمخمسين خطوة جاز له التيمم والصلاة على الراحة وأكل الميتة للضرورة فيباح له التيمم فيها جميعاً وهذا قول مالك والشافعي وقد قيل لا يباح الا في السفر الطويل وقول الله عز وجل (وان كنتم مرضى أو على سفر — إلى قوله — فتيمموا) يدل بمطلقه على إباحة التيمم في كل سفر ولان السفر القصير يكثر فيكثر عدم الماء فيه فيحتاج الى التيمم فيه فينبغي أن يسقط به الفرض كالطويل

(فصل) ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية لان التيمم عزيمة فلا يجوز تركه بخلاف بقية الرخص ولانه حكم لا يختص السفر فأبيح في سفر المعصية كسح يوم وليلة

باب التيمم

التيمم في اللغة قصد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخيث منه تنفقون) وقال امرؤ القيس

تيممت العين التي عند ضارج يفيء عليها الظل عر مضها طامي

وقول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً) أي اقصدوه ثم قل في عرف الفقهاء إلى مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد ، والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وأما السنة فحديث عمار وغيره ، وأجمعت الامة على جواز التيمم في الجملة وله شروط وفرائض وسنن ومبطلات تأتي في أثناء الباب ان شاء الله تعالى

(مسألة) قال (وهو بدل لا يجوز الا بشرطين (أحدهما) دخول الوقت فلا يجوز لفرض قبل وقته ولا لتفل في وقت النهي عنه)

وجملة ذلك أن التيمم بدل عن الماء انما يجوز عند تعذر الطهارة بالماء لعدمه أو مرض أو خوف أو نحوه لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولقول النبي ﷺ « التراب كافيك ما لم تجد الماء »

(فصل) فإن عدم الماء في الحضر بأن قطع الماء عنهم أو حبس في مصر فعليه التيمم والصلاة، وهذا قول مالك والثوري والأوزاعي والشافعي، وقال أبو حنيفة في رواية عنه: لا يصلي لأن الله تعالى شرط السفر لجواز التيمم فلا يجوز لغيره، وقد روي عن أحمد أنه سئل عن رجل حبس في دار وأغلق عليه الباب بمنزل المضيف أيتيمم؟ قال لا، ولنا ما روى أبو ذر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الصبي والطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليمسسه يشرته فإن ذلك خير» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح فيدخل تحت عموم محل النزاع، ولأنه عادم للماء فأشبهه المسافر، والآية يحتمل أن يكون ذكر السفر فيها خرج مخرج الغالب لأن الغالب أن الماء إنما يعدم فيه كما ذكر السفر وعدم وجود الكاتب في الرهن وليس شرطين فيه ولو كان حجة فالمنطوق مقدم عليه. على أن أبا حنيفة لا يرى دليل الخطاب حجة والآية إنما يحتج بدليل خطاها، فعلى هذا إذا تيمم في الحضر وصلى ثم قدر على الماء فهل يعيد؟ على روايتين (إحداها) يعيد وهو مذهب الشافعي لأن هذا عذر نادر فلا يسقط به القضاء كالخض في الصوم (والثانية) لا يعيد وهو مذهب مالك لأنه أتى بما أمر بخرجه من عهده، ولأنه صلى بالتيمم المشروع على الوجه المشروع فأشبهه المريض والمسافر مع أن عموم الخبر يدل عليه، وقال أبو الخطاب إن حبس في المصر صلى ولم يذكر إعادة وذكر الروايتين في غيره، ويحتمل أنه إن كان عدم الماء لعذر نادر أو يزول قريباً كرجل أغلق عليه الباب مثل المضيف ونحوه أو ما أشبهه

وحدث صاحب الشجرة وحديث عمرو بن العاص وغير ذلك، ويشترط له ثلاثة شروط (أحدها) دخول الوقت فلا يجوز لصلاة مفروضة قبل دخول وقتها ولا لنافلة في وقت النهي عنها لأنه ليس بوقت لها ولأنه مستغن عن التيمم فيه فأشبهه ما لو تيمم عند وجود الماء، وإن كانت فائتة جاز التيمم لها في كل وقت لجواز فعلها فيه. وهذا قول مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة يصح التيمم قبل وقت الصلاة لأنها طهارة مشترطة للصلاة فأبيح تقديمها على الوقت كسائر الطهارات. وروي عن أحمد أنه قال القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث، فعلى هذا يجوز قبل دخول الوقت. والصحيح الأول لأنها طهارة ضرورة فلم تجز قبل الوقت كطهارة المستحاضة. وقياسهم ينتقض بطهارة المستحاضة ويفارق التيمم سائر الطهارات لكونها ليست لضرورة (الشرط الثاني) العجز عن استعمال الماء لعدمه لما ذكرنا وعدم الماء إنما يشترط لمن تيمم لعذر عدم الماء دون من تيمم لغيره من الأعذار (الشرط الثالث) طلب الماء وفيه خلاف نذكره إن شاء الله

(فصل) وعدم الماء يبيح التيمم في السفر الطويل والقصير، والطويل ما يبيح القصر، والقصير ما دونه مثل أن يكون بين قربتين متباعدتين أو متقاربتين. قال القاضي: لو خرج إلى ضيعة له تغارق البنيان والمنازل ولو بنحسين خطوة جاز له التيمم والصلاة على الراحة وأكل الميتة للضرورة. وهذا قول مالك والشافعي. وقال قوم لا يباح إلا في الطويل قياساً على سائر رخص السفر ولنا قوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر - إلى قوله - فتيمموا) فإنه يدل بمطلقه على إباحة التيمم

هذا من الاعذار التي لا تتناول فعله الاعادة لان هذا بمنزلة المتشاعل بطلب الماء وتحصيله . وان كان عذراً ممتداً ويوجد كثيراً كالحبوس او من انقطع الماء في قريته واحتاج الى استقاء الماء من مسافة بعيدة فله التيمم ولا اعادة عليه ، ولان هذا عادم للماء بعذر متناول معتاد فهو كالمسافر ، ولان عدم هذا الماء أكثر من عدم المسافر له فالنص على التيمم للمسافر تنبيه على التيمم ههنا والله أعلم .

(فصل ومن خرج من المصر الى أرض من أعماله لحاجة كالمراث والحصاد والخطاب والصيد وأشباههم ممن لا يمكنه حمل الماء معه لوضوئه فحسرت الصلاة ولا ماء معه ولا يمكنه الرجوع ليوضأ الا بتفويت حاجته فله أن يصلي بالتيمم ولا اعادة عليه لانه مسافر فأشبه الخارج الى قرية أخرى ويحتمل أن يلزمه الاعادة لكونه في أرض من أعمال المصر فأشبه المقيم فيه فان كانت الأرض التي يخرج اليها من عمل قرية أخرى فلا اعادة عليه وجهاً واحداً لانه مسافر .

❦ مسألة ❦ قال (اذا دخل وقت الصلاة وطلب الماء فأعوزه)

هذه ثلاثة شروط لصحة التيمم (أحدها) دخول وقت الصلاة فان كانت الصلاة مكتوبة مؤداة لم يجز التيمم قبل دخول وقتها ، وان كانت نافلة لم يجز التيمم لها في وقت نهي عن فعلها فيه لانه ليس بوقت لها . وان كانت فائتة جاز التيمم لها في كل وقت لان فعلها جائز في كل وقت وهذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يصح التيمم قبل وقت الصلاة لأنها طهارة تبيح الصلاة فأبيح تقديمها على وقت الصلاة كسائر الطهارات وروي عن أحمد أنه قال : القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث فعلى هذا يجوز

في كل سفر ولان السفر القصير يكثر فيكثر عدم الماء فيه فيحتاج الى التيمم فيه فيذني أن يسقط به الأرض كالطويل . والقياس على رخص السفر لا يصح لان التيمم يباح في الحضر على ما يأتي ولان التيمم عزيمة لا يجوز تركه بخلاف سائر الرخص . ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية لان التيمم عزيمة لا يجوز تركه بخلاف بقية الرخص فان تيمم وصلى فهل يعيد ؟ ذكر القاضي فيه احتمالين أولاهما لا يعيد لانه عزيمة (فصل) فان عدم الماء في الحضر بأن انقطع عنهم الماء أو حبس وعدم الماء تيمم وصلى وهذا قول مالك والثوري والاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة في رواية عنه لا يصلي لان الله تعالى شرط السفر لجواز التيمم فلا يجوز في غيره . وقد روي عن أحمد أنه سئل عن رجل حبس في دار أو أغلق عليه الباب بمنزل المضيف أيتيمم ؟ قال لا

ولنا ما روى أبو ذر أن رسول الله ﷺ قال « ان الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فان ذلك خير » قال الترمذي حديث حسن صحيح وهذا عام في السفر وغيره ولانه عادم للماء أشبه المسافر فأما الآية فلعل ذكر السفر فيها خرج مخرج الغالب لكون الغالب أن الماء انما بعدم فيه - كما ذكر السفر وعدم وجود الكفاف في الزمان وليس شرطين فيه . ثم ان الآية إنما تدل على ذلك بدليل الخطاب وأبو حنيفة لا يقول به ولو كان حجة

قبل الوقت . والمذهب الاول لانه طهارة ضرورة فلم يجز قبل الوقت كطهارة المستحاضة ، أو يقول يتيمم لفرض في وقت هو مستغن عنه فأشبهه ما لو تيمم عند وجود الماء وقياسهم ينتقض بطهارة المستحاضة ويفارق التيمم سائر الطهارات لسكونها ليست لضرورة . (الشرط الثاني) طلب الماء وهذا الشرط وإعواز الماء إنما يشترط لمن يتيمم لعدم الماء والمشهور عن أحمد اشتراط طلب الماء لصحة التيمم وهو مذهب الشافعي ، ودروي عن أحمد لا يشترط الطلب وهو مذهب أبي حنيفة لقوله عليه السلام « التراب كافيك ما لم تجد الماء » ولأنه غير عالم بوجود الماء قريبا منه فأشبهه ما لو طلب فلم يجد ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولا يثبت أنه غير واجد الا بعد الطلب لجواز أن يكون بقربه ماء لا يلمسه ، ولذلك لما أمر في الظهار بتحرير رقبة قال (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) لم يبح له الصيام حتى يطلب الرقبة ولم يعد قبل ذلك غير واجد ولأنه سبب للصلاة يختص بها فلزمه الاجتهاد في طلبه عند الاعواز كالقبلة .

(فصل) وصفة الطلب أن يطلب في رحله ثم ان رأى خضرة أو شيئا يدل على الماء قصد فاستبرأه وان كان بقربه ربوة أو شيء قائم أثناء وطلب عنده وان لم يكن نظر أمامه ووراءه وعن يمينه ويساره وان كانت له رفقة يدل عليهم طلب منهم وان وجد من له خبرة بالمكان سأله عن مياهه فان لم يجد فهو عادم وان دل على ماء لزمه قصده ان كان قريبا ما لم يخف على نفسه أو ماله أو يخشى فوات رفقته ولم يفت الوقت وهذا مذهب الشافعي

فالمنطوق راجح عليه فعلى هذا اذا تيمم في الحضر لعدم الماء وصلى فهل يعيد اذا قدر على الماء ؟ على روايتين (إحداها) يعيد وهو مذهب الشافعي لانه عذر نادر فلا يسقط به القضاء كالخض في الصوم (والثانية) لا يعيد وهو مذهب مالك لانه أنى بما أمر به فخرج عن العدة ولانه صلى بالتيمم المشروع على الوجه المشروع فأشبهه المريض والمسافر مع أن عموم الخبر يدل عليه ، وقال أبو الخطاب ان حبس في المصر صلى ولم يذكر إعادة وذكر الروايتين في غيره . قال شيخنا : ويحتمل أنه ان كان عدم الماء لعذر نادر أو يزول قريبا كرجل أغلق عليه الباب مثل الضيف وما أشبه هذا فعليه إعادة لان هذا بمنزلة المتشاغل بطلب الماء وتحصيله ، وان كان عذراً ممتداً ويوجد كثيراً كالحبوس ومن انقطع الماء من قريته واحتاج الى استقاء الماء من مسافة بعيدة فله التيمم ولا إعادة عليه لان هذا عادم للماء بعذر متناول معتاد فهو كالمسافر ولان عدم هذا الماء أكثر من عدم المسافر له فالنص على التيمم للمسافر تنبيه على التيمم هنا . وما قاله صحيح والله تعالى أعلم

(فصل) ومن خرج من المصر الى أرض من أعماله كالخراث والحصاد والخطاب وأشباههم ممن لا يمكنه حمل الماء معه لوضوئه فحضر الصلاة ولا ماء معه ولا يمكنه الرجوع ليتوضأ الا بتفويت حاجته فله أن يصلي بالتيمم ولا إعادة عليه لانه مسافر أشبه الخارج الى قرية أخرى ويحتمل أن تلزمه إعادة لسكونه في أرض من عمل المصر أشبه المقيم فيه فان كانت الأرض التي خرج اليها من غير

(فصل) فان طلب الماء قبل الوقت فعليه إعادة الطلب بعده قاله ابن عقيل لانه طلب قبل الحاطبة بالتيمم فلم يسقط فرضه كالشفيع اذا طلب الشفعة قبل البيع وإن طلب بعد الوقت ولم يقيم عليه جاز التيمم بعد ذلك من غير تجديد طلب .

(الشرط الثالث) اعواز الماء بعد الطلب . ولا خلاف في اشتراطه لان الله تعالى قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وقال عليه السلام « التراب كافيك ما لم تجد الماء » فاشتراط أن لا يجد الماء ولان التيمم طهارة ضرورية ولا يرفع الحدث فلا يجوز إلا عند الضرورة ومع وجود الماء لا ضرورة

(فصل) واذا وجدجنب ما يكفي بعض أعضائه لزمه استعماله ويقيم للباقي ، نص عليه أحد فيمن وجد ما يكفي لوضوئه وهو جنب قال: يتوضأ ويقيم . وبه قال عبدة بن أبي لبابة ومعه ونحوه قال عطاء . وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الحسن والزهري وحامد ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول الثاني يقيم ويتركه لان هذا الماء لا يطهره فلم يلزمه استعماله كالستعمل ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وخبر أبي ذر شرط في التيمم عدم الماء وهذا واجد وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ، ولانه وجد

أرض قريبة فلا إعادة عليه وجهاً واحداً لانه مسافر

(فصل) فان لم يجد إلا ماء ولغ فيه بقل أو حمار فروي عن احمد انه قال اذا لم يجد غير مؤرها تيمم معه فيقدم الوضوء ثم يقيم نص عليه احمد ليكون عادماً للماء ييقين . قال ابن عقيل : ويحتمل في المذهب أن يصلي بكل واحد منهما ليحصل له تأدية فرضه ييقين ، فعلى هذا يقدم التيمم ويصلي ثم يتوضأ لجواز أن يكون الماء نجساً ولا يضرهنا تقديم التيمم مع كونه مستقلاً للفرض كما اذا اشبهت الثياب فان أراد أن يصلي صلاة أخرى في وقت واحد لم يحتج الى إعادة الوضوء اذا لم يحدث لأن الماء إن كان طاهراً فالوضوء بحاله وإن كان نجساً فلا حاجة الى تكرار الوضوء بماء نجس ولا يحتاج في الصلاة الثانية الى أن يفعلها مرتين لانه لا يحصل له تأدية فرضه ييقين لان أعضائه قد تنجست بالماء على تقدير نجاسته هذا اذا كان مستديماً للطهارة الاولى ذكره ابن عقيل قال ويمكن تأديته ييقين بأن يقيم للحدث والنجاسة ويصلي لانه إن كان الماء طاهراً فقد صحت صلاته وإن كان نجساً قد تيمم للنجاسة والحدث فتصح صلاته

(مسألة) قال (أو اضرر في استعماله من جرح أو برد شديد أو مرض يخشى زيادته أو تطاوله) هذه تشتمل على مسائل أحدها التيمم لخوف البرد متى أمكنه تسخين الماء أو استعماله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضواً عضواً كلما غسل شيئاً ستره لزمه ذلك وإن لم يقدر تيمم وصلي في قول أكثر أهل العلم ، وقال عطاء والحسن يغتسل وإن مات . ومقتضى قول ابن مسعود نحو ذلك . ووجه الاول قوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) ولما روى عمرو بن العاص قال اخملت في ليلة باردة في هروة ذات

٢٣٨ ان وجد الحدث ماء لا يكفيه أو حال دون الماء سبع (المفتي والشرح الكبير)

من الماء ما يمكنه استعماله في بعض جسده فلزمه ذلك كما لو كان أكثر بدنه صحيحاً وباقيه جريحاً ولأنه قدر على بعض الشرط فلزمه كالستره وإزالة النجاسة وإذا كان أكثر بدنه صحيحاً ، ولا يسلم الحكم في المستعمل وإن سلمنا فلأنه لا يطهر شيئاً منه بخلاف هذا ، إذا ثبت هذا فإنه يستعمل الماء قبل التيمم ليتحقق الاعواز المشروط .

(فصل) وإن وجد الحدث الحدث الأصغر بعض ما يكفيه فهل يلزمه استعماله ؟ على وجهين (أحدهما) يلزمه استعماله لما ذكرنا في الجنب ولأنه قدر على بعض الطهارة بالماء فلزمه كالجنب وكما لو كان بعض بدنه صحيحاً ، وبعضه جريحاً (والثاني) لا يلزمه لأن الموالاة شرط فيها فإذا غسل بعض الأعضاء دون بعض لم يقد بخلاف الجنابة ولذلك إذا وجد الماء لزمه غسل مالم يفسله فقط وفي الحدث يلزمه استئناف الطهارة ، وفارق ما إذا كان بعض أعضائه صحيحاً وبعضه جريحاً لآزاله جز بعض البدن يخالف المعجز ببعض الواجب بدليل أن من بعضه حر إذا ملك رقبة لزمه اعتاقها في كفارته ولو ملك الحر بعض رقبة لم يلزمه اعتاقه والشافعي قولان كالوجهين

(فصل) ومن حال بين وبين الماء سبع أو عدو أو حريق أو لص فهو كالعادم ، ولو كان الماء بمجمع الفساق تخاف المرأة على نفسها منهم فهي عادمة وقد توقف أحمد عن هذه المسئلة . وقال ابن أبي مومى تيمم ولا إعادة عليها في أصح الوجهين ، والصحيح أنها تيمم ولا إعادة عليها وجهاً واحداً بل لا يحل لها المضي إلى الماء لما فيه من التعرض للزنا وهتك نفسها وعرضها ، وتنكيس رؤوس أهلها

السلاسل فأشقت أن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : أني سمعت الله عز وجل يقول (ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً) فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً . رواه الخلال وأبو دأود وسكوت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز لأنه لا يقر على الخطأ ولأنه خائف على نفسه أشبه المريض ، وهل تلزمه الإعادة إذا قدر على استعمال الماء ؟ فيه روايتان (أحدهما) لا تلزمه وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة وابن المنذر لحدث عمرو بن النعمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بإعادة ولو وجبت لأمره بها فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه خائف على نفسه أشبه المريض (والثانية) تلزمه الإعادة في الحضر دون السفر وهو قول أبي يوسف ومحمد لأنه عذر نادر غير متصل فلم يمنع الإعادة كنسيان الطهارة ، قال الشيخ والاول أصح ويفارق نسيان الطهارة فإنه لم يأت بما أمر به وإنما ظن أنه أتى به بخلاف مسئلتنا ، وقال الشافعي بعيد الحاضر لما ذكرنا وفي المسافر قولان

(فصل) الثاني الجريح والمريض إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله التيمم هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس ومجاهد وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة ومالك والشافعي ، وقال عطاء والحسن لا يجوز التيمم إلا عند عدم الماء

وربما أفضى الى قتلها ، وقد أبيح لها التيمم حفظا للقليل من مالها المباح لما بذله وحفظا لنفسها من مرض أو تباطؤ برء فهنا أولى ، ومن كان في موضع عند رحله يخاف ان ذهب إلى الماء ذهب شيء من رحله أو شردت دابته أو سرقت أو خاف على أهله لصا أو سبعا خوفا شديدا فهو كالعادم ، ومن كان خوفه جينا لا عن سبب يخاف من مثله لم تجزه الصلاة بالتيمم . نص عليه أحمد في رجل يخاف بالليل وليس شيء يخاف منه فقال : لا بد من أن يتوضأ ، ويحتمل أن تباح له بالتيمم وبعيد إذا كان ممن يشتد خوفه لانه بمنزلة الخائف لسبب ومن كان خوفه لسبب ظنه فتبين عدم السبب مثل من رأى شواذا بالليل ظنه عدوا فتبين أنه ليس بعدو أو رأى كلبا فظنه أسدا أو نمرأ فتيمم وصلى ثم بان خلافه فهل يلزمه الاعادة؟ على وجهين (أحدهما) لا يلزمه الاعادة لانه أتى بما أمر به فخرج عن عهده (والثاني) يلزمه الاعادة لانه تيمم من غير سبب يبيح التيمم فأشبهه من نسي الماء في رحله وتيمم

(فصل) ومن كان مريضا لا يقدر على الحركة ولا يجد من يناوله الماء فهو كالعادم قاله ابن أبي موسى وهو قول الحسن لانه لا سبيل له الى الماء فأشبهه من وجد بئرا ليس له ما يستقي به منها ، وان كان له من يناوله الماء قبل خروج الوقت فهو كالواجد لانه بمنزلة من يجد ما يستقي به في الوقت وان خاف خروج الوقت قبل مجيئه فقال ابن أبي موسى : له التيمم ولا إعادة عليه وهو قول الحسن لانه عادم في الوقت فأشبهه العادم مطلقا ، ويحتمل أن ينتظر محي من يناوله لانه حاضر ينتظر حصول

ولنا قول الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وحديث عمرو بن العاص حين تيمم من خوف البرد وحديث صاحب الشجة ولانه يباح له التيمم اذا خاف العطش أو خاف من سبع فكذلك هنا لان الخوف لا يختلف وإنما اختلفت جهانه ، واختلفوا في الخوف المبيح للتيمم فروي عن أحمد لا يبيحه الا خوف التلث وهذا أحد قولي الشافعي ، والصحيح من المذهب أنه يباح له التيمم إذا خاف زيادة المرض أو تباطؤ البرء أو خاف شيئا فاحشا أو أنما غير محتمل وهذا مذهب أبي حنيفة والقول الثاني للشافعي لعموم قوله تعالى (وان كنتم مرضى) ولانه يجوز له التيمم اذا خاف ذهاب شيء من ماله أو ضرر في نفسه من لص أو سبع أو لم يجد الماء الا بزيادة كثيرة على من مثله فلان يجوز هنا أولى . ولان ترك القيام في الصلاة وتأخير الصوم في المرض لا ينحصر في خوف التلث فكذا هنا . فأما المريض والجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء مثل من به الصداع والحى الحارة وأمكنه استعمال الماء الجاري ولا ضرر عليه فيه لزمه ذلك لان اباحة التيمم لنفي الضرر ولا ضرر عليه ، وحكي عن مالك وداود اباحة التيمم للمريض مطلقا لظاهر الآية .

ولنا أنه قادر على استعمال الماء من غير ضرر فأشبهه الصحيح والآية اشترط فيها عدم الماء فلم ينشأ محل النزاع على أنه لا بد من اضمار الضرورة والضرورة إنما تكون عند الضرر

(مسئلة) (أو عطش يخافه على نفسه أو رفيقه أو هيئته) متى خاف العطش على نفسه جاز له التيمم ولا اعادة عليه اجماعا قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسافر إذا كان

الماء قريبا فاشبه المشتغل باستقاء الماء وتحصيله

(فصل) اذا وجد بئراً وقدر على التوصل الى مائها بالانزول من غير ضرر أو الاعتراف بدلو أو ثوب يبله ثم يهصره لزمه ذلك وان خاف فوت الوقت لان الاشتغال به كلاشتغال بلوضوء حكم من في السفينة في الماء كحكم واجد البئر ، وان لم يمكنه الوصول الى مائها الا بمشقة أو تغرير بالنفس فهو كالعادم وهذا قول الثوري والشافعي ومن تبعهم ، ومن كان الماء قريبا منه يمكنه تحصيله الا أنه يخاف فوت الوقت لزمه السعي اليه والاشتغال بتحصيله وان فات الوقت لانه واجد للماء فلا يباح له التيمم لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا)

(فصل) وان بذل له ماء لطهارته لزمه قبوله لانه قدر على استعماله ولا منة في ذلك في العادة وان لم يجده الا بضمن لا يقدر عليه فبذل له التيمم لم يلزمه قبوله لان المنة تلحق به وان وجده يباح بضمن مثله في موضعه أو زيادة يسيرة يقدر على ذلك مع استغنائه عنه لقوته ومؤنة سفره لزمه شراؤه وان كانت الزيادة كثيرة تجحف بماله لم يلزمه شراؤه لان عليه ضررا وان كانت كثيرة لا تجحف بماله فقد توقف أحد فيمن بذل له ماء بدينار ومعه مائة فيحتمل إذا وجبهين (أحدهما) يلزمه شراؤه لانه واجد للماء قادر عليه فيلزمه استعماله بدلالة قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) (والثاني) لا يلزمه شراؤه لان عليه ضرراً في الزيادة الكثيرة فلم يلزمه بذلها كما لو خاف اصبا يأخذ من ماله ذلك المقدار وقال الشافعي لا يلزمه شراؤه بزيادة يسيرة ولا كثيرة لذلك

ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد فان القدرة على تيمم العين كالقدرة على العين

معه ماء وخشي العطش أنه يبقي الماء للشرب ويتيمم منهم علي وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم ، وان خاف على رقيقه أو رقيقه أو بهائمهم فهو كما لو خاف على نفسه لان حرمة رقيقه كحرمة نفسه والخائف على بهائمهم خائف من ضياع ماله وعليه ضرر فيه فجاز له التيمم كالريض ، وان وجد عطشان يخاف تلفه لزمه سقيه ويتيمم . قبل لاحد رجل معه إداوة من ماء للوضوء فيرى قوما عطاشا أحب اليك أن يسقيهم أو يتوضأ ؟ قال لا بل يسقيهم ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله ﷺ يتيممون ويحبسون الماء لشفاهم وقال أبو بكر والقاضي لا يلزمه بذله لانه محتاج اليه

ولنا أن حرمة الآدمي تقدم على الصلاة بدليل ما لو رأى حريقاً أو غريقاً عند ضيق وقت الصلاة لزمه ترك الصلاة والخروج لانقاذهم فلان يقدمها على الطهارة بالماء أولى وقد روي في حديث البغي أن الله غفر لها بسقي الكلب عند العطش فاذا كان في سقي الكلب فالآدمي أولى

(فصل) واذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً وماء نجساً يكفيه أحدهما لشربه فانه يحبس الطاهر لشربه ويريق النجس ان استغنى عنه ، وقال القاضي : يتوضأ بالطاهر ويحبس النجس لشربه لانه وجد ماء طاهراً يستغنى عن شربه أشبه ما لو كان الكل طاهراً

في المنع من الانتقال إلى البدل بدليل ما لو بيعت بشمن مثلها ، وكالرقبة في كفارة الظهار ولأن ضرر المال دون ضرر النفس ، وقد قالوا في المريض يلزمه الغسل ما لم يخف التلف فتحمل الضرر اليسير في المال أخرى ، فإن لم يكن معه ثمنه فبدل له بشمن في الذمة يقدر على آدائه في بلده فقال القاضي يلزمه شراؤه لأنه قادر على أخذه بما لامضرة فيه وقال أبو الحسن الآمدي : لا يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته وربما يتلف ماله قبل آدائه وإن لم يكن في بلده ما يؤدي ثمنه لم يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً وإن لم يبدله له وكان فاضلاً عن حاجته لم يجز له مكائثرته عليه ^(١) لأن الضرورة لا تدعو إليه لأن هذا له بدل وهو التيمم بخلاف الطعام في المجاعة

١ «عبارة الشرح

الكبير في المسألة: لم

يجز له أخذه منه قهراً

(فصل) إذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت أو مرّ بما قبل الوقت فتجاوزه وعدم الماء في الوقت صلى بالتيمم من غير إعادة ، وبه يقول الشافعي وقال الاوزاعي : إن ظن أنه يدرك الماء في الوقت كقولنا وإلا صلى بالتيمم وعليه الاعادة لأنه مفرط

ولنا أنه لم يجب عليه استعماله فأشبه ما لو ظن أنه يدرك الماء في الوقت ، وإن أراق الماء في الوقت أو مرّ به في الوقت فلم يستعمله ثم عدم الماء يتيمم ويصلي وفي الاعادة وجهان (أحدهما) لا يعيد لأنه صلى بتميم صحيح تحققت شرائطه فهو كالماء قبل الوقت (والثاني) يعيد لأنه وجبت

ولنا أنه لا يقدر على ما يجوز شربه والوضوء به إلا الطاهر فجاز له حبسه لشربه كما لو انفرد ، وإن وجدها وهو عطشان شرب الطاهر وأراق النجس إذا استغنى عنه سواء كان في الوقت أو قبله ، وقال بعض الشافعية إن كان في الوقت شرب النجس لأن الطاهر مستحق للطهارة فهو كالعدم ، ولا يصح لأن شرب النجس حرام وإنما يصير الطاهر مستحقاً للطهارة إذا استغنى عن شربه ، وهذا غير مستغن عن شربه فوجود النجس كعدمه

(مسألة) قال (أو خشية على ماله في طلبه) متى خاف على نفسه أو ماله في طلب الماء كمن بينه وبين الماء سبع أو عدو أو حريق أو لص فهو كالعدم لأنه خائف للضرر باستعماله أو التلف فهو كالمرضى ولو كان الماء بمجمع الفساق تخاف المرأة على نفسها منهم فهي كالعدمه وقد توقف أحد عن هذه المسئلة وقال ابن أبي موسى تيمم ولا إعادة عليها في أصح الوجهين ، قال شيخنا والصحيح جواز التيمم لها وجهاً واحداً ولا إعادة عليها بل لا يحل لها الخروج إلى الماء لما فيه من التعرض للزنا وهتك نفسها وعرضها وتكيس رؤس أهلها وربما أنفضى إلى قتلها . وقد أبيع لها التيمم حفظاً لقليل من مالها المباح لها بذلك وحفظ نفسها من زيادة مرض أو تباطؤ برء . فهنا أولى . وكذلك إن كان يخاف إذا ذهب إلى الماء شروء دابته أو مرقتها أو يخاف على أهله لصاً أو سباعاً فهو كالعدم لما ذكرنا ، فإن كان خوفه جيناً لآعن سبب يخاف من مثله كالذي يخاف بالليل وليس شيء . يخاف منه لم يجز له التيمم نصّ عليه أحد قال شيخنا ويحتمل أن يباح له التيمم ويعيد إذا اشتد خوفه لأنه بمنزلة الخائف لسبب ، ومن كان خوفه لسبب ظنه مثل من رأى سواداً ظنه عدواً فتيين أنه ليس بعدو أو رأى كلباً فظنه نمرأ فتييم

عليه الصلاة بوضوء وهو فوت القدرة على نفسه فبقي في عهدة الواجب ، وإن وهبه بعد دخول الوقت لم تصح الهبة والماء باق على ملكه فلو تيمم مع بقاء الماء لم يصح تيممه وإن تصرف فيه الموهوب له فهو كما لو أراقه .

(فصل) إذا نسي الماء في رحله أو موضع يمكنه استعماله وصلى بالتيمم فقد توقف أحد رحمته الله في هذه المسئلة وقطع في موضع أنه لا يجزئه وهو قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأبو ثور يجزئه ، وعن مالك كالمذهبين لأنه مع النسيان غير قادر على استعمال الماء فهو كالعدم

ولنا أنها طهارة تجب مع الذكر فلم تسقط بالنسيان كما لو صلى ناسياً لحدثه ثم ذكر أو صلى الماسح ثم بان له انقضاء مدة المسح قبل صلاته ويفارق ما قاسوا عليه فإنه غير مفرط وههنا هو مفرط بترك الطلب (فصل) وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء أو كان يعرف بتركاً فضاعت عنه ثم وجدها ؟ فقال

ابن عقيل يحتمل أن يكون كالناسي والصحيح أنه لا إعادة عليه وهو قول الشافعي ، لأنه ليس بواجب للماء فيدخل في عموم قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولأنه غير مفرط بخلاف الناسي ، وإن كان الماء مع عبده فنسيه العبد حتى صلى سيده احتمل أن يكون كالناسي واحتمل أن لا يعيد لأن التفریط من غيره (فصل) إذا صلى ثم بان أنه كان بقربه بئر أو ماء نظرت ^(١) فإن كانت خفية بغير علامة وطلب

فلم يجد ها فلا إعادة عليه لأنه غير مفرط وإن كانت أعلامه ظاهرة فقد فرط فعليه الإعادة

١ كذا في
الاصول وعجالة الشرح
الكبير في المسألة أظهر
فلتنظر

وصلى فبان خلافه فهل تلزمه الإعادة؟ على وجهين (أحدهما) لا تلزمه الإعادة لأنه أتى بما أمر به فخرج عن عهده (والثاني) تلزمه لأنه تيمم من غير سبب يبيح التيمم أشبه من نسي الماء بموضع يمكنه استعماله (فصل) ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة ولا يجد من يناوله الماء فهو كالعدم قاله ابن أبي موسى وهو قول الحسن لأنه لا سبيل له إلى الماء أشبه من وجده في بئر ليس له ما يستقي به منها ، وإن وجد من يناوله قبل خروج الوقت فهو كالواجد في الحال لأنه بمنزلة من يجد ما يستقي به في الوقت ، وإن خاف خروج الوقت قبل مجيئه فقال ابن أبي موسى والحسن له التيمم ولا إعادة عليه لأنه عادم في الوقت أشبه العادم مطلقاً ويحتمل أن ينتظر مجيء من يناوله لأنه حاضر ينتظر حصول الماء أشبه المشتغل باستقاء الماء وتحصيله

(فصل) وإذا وجد بئراً وقدر على النزول إلى ماؤها من غير ضرر أو الاغتراف بشيء أو ثوب يبله ثم بعصره لزمه ذلك وإن خاف فوت الوقت لأن الاشتغال به كالاغتسال بالوضوء وحكم من في السفينة في الماء كحكم واجد البئر إن لم يمكنه الوصول إلى الماء إلا بمشقة أو تغرير بالنفس فهو كالعدم وهذا قول الثوري والشافعي ، وإذا كان الماء موجوداً إلا أنه إن اشتغل بتجصيله واستعماله فالتوقيت لم يبيح له التيمم سواء كان حاضراً أو مسافراً في قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وعن الأوزاعي والثوري أنه يتيمم رواه عنهما الوليد بن مسلم وروى عن مالك

(مسألة) قال (والاختيار تأخير التيمم)

ظاهر كلام الخرقى أن تأخير التيمم أولى بكل حال وهو المنصوص عن أحد ، وروي ذلك عن علي وعطاء والحسن وابن سيرين والزهري والثوري وأصحاب الرأي ، وقال أبو الخطاب : يستحب التأخير إن رجي وجود الماء وإن ينس من وجوده استحب تقديمه وهو قول مالك ، وقال الشافعي في أحد قولي : التقديم أفضل إلا أن يكون واثقاً بوجود الماء في الوقت — لأنه لا يستحب ترك فضيلة أول الوقت وهي متحققة لأمـر مـظنـون

ولنا قول علي رضي الله عنه في الجنب : يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت ، فإذا وجد الماء والالتيمم . ولأنه يستحب التأخير لصلاة إلى بعد العشاء وقضاء الحاجة كيلا يذهب خشوعها وحضور القلب فيها ، ويستحب تأخيرها لادراك الجماعة فتأخيرها لادراك الطهارة المشترطة أولى .

(مسألة) قال (فإن تيمم في أول الوقت وصلى أجزاءه وإن أصاب الماء في الوقت)

وجهة ذلك أن العادم للماء في السفر إذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء ، أن وجده بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه إجماعاً ، قال أبو بكر بن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء

وابن أبي ذئب كقول الجمهور قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واحد لقوله عليه السلام

« التراب كفاك ما لم تجد الماء » ولأنه قادر على الماء فلم يجز له التيمم كما لو لم يخف فوت الوقت

(مسألة) قال (أو تعذره إلا بزيادة كبيرة على ثمن مثله أو ثمن يعجز عن أدائه) وجهته أنه متى

وجد ماء بثمان مثله في موضعه لزمه شراؤه إذا قدر على الثمن مع استغنائه عنه لقوته ومؤنة سفره لأنه قادر على استعماله من غير ضرر وكذلك إن كانت الزيادة يسيرة لا تخفف بماله ذكره أبو الخطاب لما ذكرنا ، وقال الشافعي لا يلزمه شراؤه مع الزيادة قليلة كانت أو كثيرة لأن عليه ضرراً في الزيادة أشبه ما لو خاف لصاً يأخذ من ماله ذلك المقدار

ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد فإن القدرة على ثمن العين كالقدرة على العين

في المنع من الانتقال إلى البدل كما لو بيعت بثمان مثلها لأن ضرر المال دون ضرر النفس وقد قالوا في المريض يلزمه للفعل ما لم يخف التلف فتحمل الضرر اليسير في المال أخرى وما ذكره من الدليل يبطل بما إذا كان بثمان المثل فإن كان عاجزاً عن الثمن فهو كالعادم لأنه عاجز عن استعمال الماء . وإن بذل له ثمنه لم يلزمه قبوله لأن فيه منة . فأما إن وهب له ماء لزمه قبوله لأنه قادر على استعمال الماء ولا عنة في ذلك في العادة . فأما إن كانت الزيادة كبيرة تخفف بماله لم يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً كبيراً وإن كانت كثيرة لا تخفف بماله ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه شراؤه لأنه واجد للماء قادر عليه من غير إجحاف بماله فلزمه استعماله للآية وكما لو كانت الزيادة يسيرة (والثاني) لا يلزمه لأن فيه ضرراً ولما ذكرنا في الزيادة اليسيرة

بعد خروج وقت الصلاة أن لا إعادة عليه ، وإن وجده في الوقت لم يلزمه أيضا إعادة سواء ينس من وجود الماء في الوقت أو غلب على ظنه وجوده فيه ، وبهذا قال أبو سلمة والشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وقال عطاء وطاوس والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة يعيد الصلاة

ولنا ما روى أبو داود عن أبي سعيد أن رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة و ليس معهما ماء فتيما صعباً فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك فقال لذي لم يعد « أصبت السنة واجزأتك صلاتك » وقال للذي أعاد « لك الاجر مرتين » واحتج أحمد بأن ابن عمر تيمم وهو يرى بيوت المدينة وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد ، ولأنه أدى فرضه كما أمر فلم يلزمه الإعادة كما لو وجده بعد الوقت ، ولأن عدم الماء عذر معتاد فإذا تيمم معه يجب أن يسقط فرض الصلاة كالمرض ولأنه أسقط فرض الصلاة فلم يعد إلى ذمته كما لو وجده بعد الوقت

(فصل) فإن بذل له بشئ في الذمة يقدر على أدائه في بلده فقال القاضي يلزمه شراؤه لأنه قادر على أخذه بما لا مضرة فيه . وقال الآمدي لا يلزمه لأن عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته وربما تلف ماله قبل أدائه وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، وإن لم يكن له في بلده ما يؤدي منه لم يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً ، وإن لم يبذله له وكان فاضلاً عن حاجته لم يجز له أخذه منه قهراً^(١) لأن الضرورة لا تدعو إليه ولأن هذا له بدل وهو التيمم بخلاف الطعام في الجماعة

(مسألة) (فإن كان بعض بدنه جريحاً تيمم له وغسل الباقي) وجملة ذلك أن الجريح والمريض إذا أمكنه غسل بعض بدنه دون بعض لزمه غسل ما أمكنه غسله وتيمم للباقي وهو قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك إن كان أكثر بدنه صحيحاً غسله ولا يتيمم وإن كان أكثره جريحاً تيمم ولا غسل عليه لأن الجمع بين البدل والمبدل لا يجب كالصيام والاطعام

ولنا ما روى جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا شجرة في وجهه ثم احتلم فسأل أصحابه هل نجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل فأتى فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال « قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فأنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم مسح عليه ثم يغسل سائر جسده » رواه أبو داود ولأنها شرط من شرائط الصلاة فالعجز عن بعضها لا يسقط جميعها كاستارة وما ذكره ينتقض بالمسح على الحفين مع غسل بقية الأعضاء ، فأما الذي قاسوا عليه فإنه جمع بين البدل والمبدل في محل واحد بخلاف مسئلتنا فإن التيمم بدل عما لم يصبه ، وكل مالا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار الماء إلى الجريح حكاه حكم الجريح فإن لم يمكنه ضبطه وقدر أن يستنيب من يضبطه لزمه ذلك فإن عجز تيمم وصلى واجزأه لأنه هجز عن غسله فأجزأه التيمم عنه كالجريح

(١) عبارة المغني
لم يجز له مكائوته الخ
فهل سقط من كل مكان
ما ثبت نظيره في
الآخر ؟ بتأمل

«مسئلة» قال (والتيمم ضربة واحدة)

المسنون عند أحمد التيمم بضربة واحدة فان تيمم بضربتين جاز ، وقال القاضي الاجزاء يحصل بضربة والكمال ضربتان والمنصوص ما ذكرناه ، قال الاثرم . قلت لأبي عبد الله التيمم ضربة واحدة؟ فقال : نعم ضربة للوجه والكفين ومن قال ضربتين قلنا هو شي . زاده . قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم منهم علي وعمار وابن عباس وعطاء والشعبي ومكحول والاوزاعي ومالك وإسحاق ، قال الشافعي : لا يجزي التيمم الا بضربتين للوجه واليدين إلى المرققين ، وروي ذلك عن ابن عمر وابنه سالم والحسن والثوري وأصحاب الرأي لما روى ابن الصمة أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه ، وروى ابن عمر وجابر وأبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين » ولأنه بدل يؤتى به في محل مبدله وكان حده عنهما واحدا كالوجه

ولنا ما روى عمار قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال « إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا » ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ، تنفق عليه ، ولأنه حكم على مطلق اليدين فلم يدخل فيه الذراع كقطع السارق ومس الفرج ، وقد احتج ابن عباس بهذا فقال : ان الله تعالى قال في التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) وقال (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وكانت السنة في القطم من الكفين ، إنما هو الوجه والكفان يعني التيمم ، وأما أحاديثهم فضيفة قال الحلال : الاحاديث في ذلك ضعيفة جدا ولم يزو

(فصل) ولا يلزمه أن يمسح على الجرح بالماء إذا أمكنه ذلك سواء كان معصوبا أولا هذا اختيار الحرقي ، وقال ابن عقيل نص أحمد في رواية صالح في المبروح إذا خاف مسح موضع الجرح وغسل ما حوله لقوله عليه السلام « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » لأنه عجز عن غسله وقدر على مسحه وهو بعض الغسل فوجب الاتيان بما قدر عليه كن عجز عن الركوع والسجود وقدر على الإيماء . ووجه القول الاول أنه محل واحد فلا يجمع فيه بين المسح والتيمم كالجيرة فإذا قلنا يجب المسح على موضع الجرح فهل يتيمم به ؟ على روايتين (إحداهما) لا يتيمم كالجرح المعصوب عليه والجيرة على الكسر (والثانية) عليه التيمم لأن المسح بعض الغسل فيجب أن يتيمم للباقي ، ويفارق هذا الجيرة لأن الغرض فيها انتقل إلى الحائل فهي كالخفين

(فصل) فإن كانت جميع أعضاء الوضوء قريبة تيمم لها فإن لم يمكنه التيمم صلى على حسب حاله وفي الأعادة روايتان كن عدم الماء والتراب وسنذكر ذلك إن شاء الله

منها أصحاب السنن إلا حديث ابن عمر ، وقال أحمد : ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو عن ابن عمر وهو عندم حديث منكر ، وقال الخطابي : يرويه محمد بن ثابت وهو ضعيف ، وقال ابن عبد البر لم يروه غير محمد بن ثابت وبه يعرف ومن أجله ضعف عندم وهو حديث منكر . وحديث ابن الصمة صحيح لكن إنما جاء في المتفق عليه فمسح وجهه ويديه فيكون حجة لنا لأن ما علق على مطلق اليدين لا يتناول الذراعين . ثم أحاديثهم لا تعارض حديثنا فأنها تدل على جواز التيمم بضربتين ولا ينفي ذلك جواز التيمم بضربة كما أن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ثلاثاً لا ينفي الاجزاء مرة واحدة ، وإن قيل فقد روي في حديث عمار إلى المرقين ويحتمل أنه أراد بالكفين اليدين إلى المرقين (قلنا) أما حديثه إلى المرقين فلا يعول عليه إنما رواه سلمة وشك فيه ، فقال له منصور ما تقول فيه فانه لا يذكر الذراعين أحد غيرك ؟ فشك وقال : لا أدري أذكر الذراعين أم لا قال ذلك النسائي . فلا يثبت مع الشك وقد أنكر عليه وخالف به سائر الرواة الثقة فكيف يلتفت إلى مثل هذا وهو لو انفرد لم يعول عليه ولم يحتج به ، وأما التأويل فباطل لوجوه (أحدها) أن عماراً الراوي له الحاكلي لفعل النبي صلى الله عليه وسلم أفنى بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم للوجه والكفين عملاً بالحديث وقد شاهد فعل النبي صلى الله عليه وسلم والفعل لا احتمال فيه (والثاني) أنه قال ضربة واحدة وهم يقولون ضربتان (الثالث) أننا لا نعرف في اللغة التعبير بالكفين عن الذراعين (والرابع) أن الجمع بين الخبرين بما ذكرناه من أن كل واحد من الفعلين جائز أقرب من تأويلهم

(فصل) إذا كان الجرح جنباً فهو خير إن شاء قدم التيمم على الغسل وإن شاء أخره بخلاف ما إذا كان التيمم لعدم ما يكفيهِ تطهرته فانه يلزمه استعمال الماء أولاً لأن التيمم لعدم ولا يتحقق مع وجود الماء وهنا التيمم للعجز وهو متحقق على كل حال ولأن الجرح يعلم أن التيمم بدل عن غسل الجرح والعدم لا يعلم القدر الذي يتيمم له إلا بعد استعمال الماء فلزمه تقديم استعماله وإن كان الجرح يتطهر للأصغر فذكر القاضي أنه يلزمه الترتيب فيجعل التيمم في مكان الغسل الذي يتيمم بدله عنه ، فإن كان الجرح في الوجه بحيث لا يمكنه غسل شيء منه يتيمم أولاً ثم آثم الوضوء ، وإن كان في بعض وجهه خير بين غسل الصحيح منه ثم يتيمم وبين التيمم ثم يغسل صحيح وجهه ويتم الوضوء ، وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله ثم كان فيه على ما ذكرنا في الوجه . وإن كان في وجهه ويديه ورجليه احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وليديه تيمماً واحداً لم يجزئه لانه يؤدي إلى سقوط الفرض عن جزء من الوجه واليدين في حال واحدة ، فإن قيل هذا يبطل بالتيمم عن جملة الطهارة حيث يسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة قلنا . إذا كان عن جملة الطهارة فالحكم له دونها وإن كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتبر فيها ينوب عنه من الترتيب (قال شيخنا) ويحتمل أن لا يجب هذا الترتيب لأن التيمم طهارة مفردة فلا يجب الترتيب بينها وبين الطهارة الأخرى كما لو كان الجرح جنباً

(المفني والشرح الكبير) وصول التراب إلى الوجه بغير ضرب. قصد التراب والمسح به ٢٤٧

وأسهل وقياسهم ينتقض بالتيمم عن الغسل الواجب فإنه ينقص عن المبدل . وكذلك في الوضوء فإنه في أربعة أعضاء. والتيمم في عضوين وكذا قول في الوجه فإنه لا يجب مسح ما تحت الشعور الخفيفة ولا المضمضة والاستنشاق

(فصل) ولا يختلف المذهب أنه يجزي. التيمم بضربة واحدة وبضربتين وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز أيضا لأن المقصود إيصال التراب إلى محل الفرض فكيفما حصل جاز كالوضوء (فصل) فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب نحو أن ينسف الريح عليه فبارأ بعمه فإن كان عند ذلك وأحضر النية احتمل أن يجزئه كالأصم للمطر حتى جرى على أعضائه، والصحيح أنه لا يجزئه لأنه لم يمسح به وقد أمر الله تعالى بالمسح به، فإن مسح وجهه بما على وجهه احتمل أن يجزئه لأنه مسح بالتراب واحتمل أن لا يجزئه لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد والمسح به ولم يأخذ الصعيد . وإن لم يكن قصد الريح ولا صمد لما فأخذ غير ما على وجهه فمسح وجهه به جاز وإن أمر ما على وجهه منه على وجهه لم يجزئه لأنه لم يأخذ التراب لوجهه .

(فصل) إذا علا على يديه تراب كثير لم يكره نفخه فإن في حديث عمار أن النبي ﷺ ضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما، قال أحمد: لا يضره فعل أو لم يفعل وإن كانت خفيفا فقال أصحابنا يكره نفخه رواية واحدة فإن ذهب ما عليها بالنفخ لم يجزئه حتى يعيد الضرب لأنه مأمور بالمسح بشيء من الصعيد .

ولأنه تيمم عن الحدث الأصغر فلا يجب أن يتيمم عن كل عضو في موضع غسله كالأصم عن جملة الوضوء. ولأن فيه حرجا فيندفع بقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وحكى الماوردي عن مذهب الشافعي مثل هذه وحكى ابن الصباغ عنه مثل القول الأول والله تعالى أعلم (فصل) وإن تيمم الجرح لجرح في بعض أعضائه ثم خرج الوقت بطل تيممه ولم تبطل طهارته بالما، إن كان غسلا للجنابة أو نحوها لأن الترتيب والموالاته غير واجبين فيها، وإن كانت وضوءاً وكان الجرح في وجهه . فإن قلنا يجب الترتيب بين التيمم والوضوء. بطل الوضوء. وهنا لأن طهارة العضو الذي ناب التيمم عنه بطلت فلو لم يبطل ما بعده لتقدمت طهارة ما بعده عليه فيفوت الترتيب. فإن قلنا لا يجب الترتيب لم يبطل الوضوء. وجوز له التيمم لا غير، وإن كان الجرح في رجله فعلى قولنا لا يجب الترتيب لا تجب الموالاته بينهما أيضا وعليه التيمم وحده . وإن قلنا يجب الترتيب فينبغي أن يخرج وجوب الموالاته هنا على وجوبها في الوضوء وفيها روايتان . فإن قلنا تجب في الوضوء. بطل الوضوء. وهنا فوائدها . وإن قلنا لا تجب كفاه التيمم وحده (قال شيخنا) ويحتمل أن لا تجب الموالاته بين الوضوء والتيمم وجها واحداً لانهما طهارتان فلم تجب الموالاته بينهما كسائر الطهارات ولأن في إيجابها حرجا فينتفي بقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج)

(مسئلة) قال (وإن وجد ماء يكفي بعض بدنه لزمه استعماله وتيمم للباقي إن كان جنباً. وإن كان

« مسألة » قال (يضرب يديه على الصعيد الطيب وهو التراب)

وجملة ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد لأن الله تعالى قال (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قال ابن عباس : الصعيد تراب الحرث وقيل في قواه تعالى (فتصبح صعيداً زلقاً) تراباً أملس والطيب الطاهر ، وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف ودادود ، وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز بكل حال ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والحجارة ، وقال الاوزاعي : الرمل من الصعيد ، وقال حماد بن أبي سليمان : لا بأس أن يتيمم بالرخام لما روى البخاري عن النبي ﷺ أنه قال « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وعن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نكون بالرمل فتصيبنا الجنابة والحيض والنفاس ولا نجد الماء أربعة أشهر أو خمسة أشهر ، فقال النبي ﷺ « عليكم بالأرض » وأنه من جنس الأرض فجاز التيمم به كالتراب

ولنا الآية فإن الله سبحانه أمر بالتيمم بالصعيد وهو التراب ، فقال (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولا يحصل المسح بشيء منه إلا أن يكون ذا غبار يعلق باليد ، وروي عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أعطيت مالم يعط نبي من أنبياء الله جعل لي التراب

محدثاً فلم يلزمه استعماله على وجهين) وجملة ذلك أنه إذا وجدجنب ماء يكفي بعض بدنه لزمه استعماله وتيمم لباقي نص عليه أحمد فيمن وجد ماء يكفيه لوضوئه وهو جنب قال يتوضأ ويتيمم وهذا قول عطاء وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الحسن والزهري ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والقول الثاني للشافعي يتيمم ويتركه لأن هذا الماء لا يطهره فلم يلزمه استعماله كالمستعمل

ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وخبر أبي ذر شرط في التيمم عدم الماء . وقول النبي ﷺ « إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري . ولأنه وجد ما يمكنه استعماله في بعض جسده أشبه ما لو كان أكثر جسده صحيحاً وباقيه جريحاً . ولأنه قدر على بعض الشرط فلزمه كالستره وإزالة النجاسة والحكم الذي ذكره في المستعمل ممنوع وإن سلم فلأنه لا يظهر شيئاً منه بخلاف هذا ويجب عليه استعمال الماء قبل التيمم ليتحقق العدم وقد ذكرناه

(فصل) فإن وجد المحدث الحدث الأصغر فهل يلزمه استعماله؟ على وجهين (أحدهما) يلزمه استعماله اختاره القاضي لما ذكرنا في جنب وكما لو كان بعض بدنه صحيحاً وبعضه جريحاً (والثاني) لا يلزمه لأن الموالاة شرط فيه فإذا غسل بعض الاعضاء دون بعض لم يند بخلاف الجنابة وكذلك لو وجد الماء في الجنابة أجزاء غسل مالم يفصله فقط . وفي الحدث الأصغر يلزمه استئناف الطهارة وفارق ما إذا كان بعض أعضائه صحيحاً وبعضه جريحاً لأن العجز ببعض البدن يخالف العجز ببعض الواجب لأن من بعضه حر إذا ملك يجزئه الحر رقبة لزمه اعتاقها في كفارتها . ولو ملك الحر بعض رقبة لم يلزمه

طهوراً» وذكر الحديث رواه الشافعي في مسنده ولو كان غير التراب طهوراً ذكره فيها من الله تعالى به عليه ، وقد روى حذيفة أن النبي ﷺ قال «جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً» فخص ترابها بكونه طهوراً^(١) ولأن الطهارة اختصت بأعم اللامعات وجوداً وهو الماء فتختص بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب ، وخبر أبي ذر نخصه بمحدثنا وخبر أبي هريرة برويه الثني بن الصباح وهو ضعيف .

(فصل) وعن أحمد رواية أخرى في السبخة والرمل أنه يجوز التيمم به . قال أبو الحرث : قال أحمد : أرض الحرث أحب إلي وإن تيمم من أرض السبخة أجزأه ، قال القاضي : الموضع الذي أجاز التيمم بها إذا كان لها غبار والموضع الذي منم إذا لم يكن لها غبار . قال : ويمكن أن يقال في الرمل مثل ذلك وعنه أنه يجوز ذلك مع الاضطراب خاصة قال وفي رواية سندي : أرض الحرث أجود من السبخ ومن موضع النورة والحصى إلا أن يضطر إلى ذلك فإن اضطر أجزأه . قال الحلال : إنما سهل أحمد فيها إذا اضطرب إليها إذا كانت غبرة كالتراب فأما إذا كانت قطعة كاللح فلا يتيمم بها أصلاً . وقال ابن أبي موسى يتيمم عند عدم التراب بكل طاهر تصاعد على وجه الأرض مثل الرمل والسبخة والنورة والكحل وما في معنى ذلك ويصلي وهل يعيد على روايتين .

(فصل) فإن دق الخرف أو الطين المحرق لم يجز التيمم به لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه

اعتاقه وللشافعي قولان كـهـذين . والصحيح أنه يلزمه استعماله لما ذكرنا من الأدلة فيما إذا كان جنباً قياساً عليه وكما لو كان بعض أعضائه محيماً وما ذكره من أن العجز ببعض الواجب يخالف العجز ببعض البدن يطل بالجنب وقولهم أنه إذا وجد الماء في الحدث الأصغر يلزمه استئناف الطهارة — قلنا هذا لا يمنع وجوب استعمال الماء كالجريح . وإن منعوا ذلك ثم فهذا في معناه والله أعلم ، وإن قلنا لا تجب الموالاة في الوضوء فهو كالجنب سواء

(مسئلة) قال (ومن عدم الماء لزمه طلبه في رحله وما قرب منه . وإن دل عليه قريباً لزمه قصده وعنه لا يجب الطلب) المشهور عن أحمد رحمه الله اشتراط طلب الماء لصحة التيمم وهذا مذهب الشافعي وروى عنه لا بشرط الطلب وهو مذهب أبي حنيفة لقوله عليه السلام «التراب كافيك ما لم تجد الماء» ولأنه غير واجد للماء قبل الطلب أشبه من طالب فلم يجد — ووجه الأولى قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولا يقال لم يجد إلا لمن طلب لجواز أن يكون بقربه ماء لا يعلمه ولأنه بدل فلم يجز العدول إليه قبل طلب المبدل كالصيام في الظهار ولأنه سبب في الصلاة تختص بها فلزمه الاجتهاد في طلبه عند الاعواز كالقبلة . إذا ثبت هذا فصفة الطلب أن يطلب في رحله وما قرب منه وإن رأى خضرة أو شيئاً يدل على الماء قصده فاستبرأ وإن كان بقربه ربة أو شيء قائم أثناء فطلب عنده وينظر وراءه وأمامه وعن يمينه وشماله . وإن كانت له رقعة يدل عليهم طلب منهم وإن وجد من له خبرة بالمكان سأله فإن لم يجد تيمم . فإن دل على ماء قريب لزمه قصده ما لم يخف على نفسه أو ماله أو يخشى فوات

١ فيه ان ذكر
بعض أفراد العام غير
مخصص وأنه عمل
بمفهوم اللقب وهو
ليس بحجة عند
الاصوليين ولم يقل به
الا الدقاق

إسم التراب . وكذا ان نحت المرص والكذان حتى صار غباراً لم يحجز التيمم به لانه غير تراب ، وإن دق الطين الصلب كالارمني جاز التيمم به لانه تراب .

(فصل) فان ضرب يده على لبد أو ثوب أو جوالق أو برذعة أو في شعير فعلق يديه غبار تيمم به جاز نص أحمد علي ذلك كله . وكلام احمد يدل على اعتبار التراب حيث كان . فعلى هذا لو ضرب يده على صخرة أو حائط أو حيوان أو أي شيء كان فصار على يديه غبار جاز له التيمم به وإن لم يكن فيه غبار فلا يجوز . وقد روى ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب يديه على الحائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه رواه أبو داود ، وروى الاثرم عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لا يتيمم بالثلج . فمن لم يجد فضة سرجه أو معرفة دابته ، وأجاز مالك والتيمم بالثوب الجنب التيمم بصخرة لا غبار عليها وتراب ندي لا يعلق باليد منه غبار ، وأجاز مالك التيمم بالثلج والجلبس وكل ما تصاعد على وجه الارض ولا يجوز عنده التيمم بغبار اللبد والثوب لان النبي صلى الله عليه وسلم لما ضرب يده نفخهما

ولنا قول الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ومن للتبعيض فيحتاج أن يمسح بحزبه منه والنفخ لا يزيل الغبار الملاصق وذلك يكفي .

ورفته ولم يفت الوقت وهذا مذهب الشافعي

(فصل) وانما يكون الطلب بعد الوقت فان طلب قبله لزمه اعادة الطلب بعده ذكره ابن عقيل لانه طلب قبل المحاطبة بالتيمم فلم يسقط فرضه كالشفيع اذا طلب الشفعة قبل البيع . وإن طلب بعد الوقت ولم يتيمم عقيه جاز التيمم بعد ذلك من غير تجديد طلب

(نصل) اذا كان معه ماء فأراه قبل الوقت أو مر بماء قبل الوقت فتجاوزه وعدم الماء في الوقت صلى بالتيمم من غير اعادة وهو قول الشافعي . وقال الاوزاعي ان ظن انه يدرك الماء في الوقت وإلا صلى بالتيمم من غير اعادة كقولنا والا صلى بالتيمم وعليه الاعادة لانه مفترط

ولنا انه لم يجب عليه استعماله أشبه ما لو ظن انه يدرك الماء في الوقت . فأما ان أراق الماء في الوقت أو مر به في الوقت فلم يستعمله ثم عدم الماء تيمم وصلى ، وفي الاعادة وجهان (أحدهما) لا يعيد لانه صلى بتيمم صحيح فهو كما لو أراه قبل الوقت (والثاني) يعيد لانه وجبت عليه الصلاة بوضوء وهو فوت القدرة على نفسه فبقي في عهدة الواجب وان وهبه بعد دخول الوقت لم تصح الهبة ذكره القاضي لانه تعلق به حق الله تعالى فلم تصح هبته كالأضحية . وقال ابن عقيل بمقتضى أن تصح والاول أولى ، فان تيمم مع بقاء الماء لم يصح تيممه لانه واجد للماء وان تصرف فيه الموهوب له فهو كما لو أراه الا أن يهبه لمحتاج الى شربه من العطش وقد ذكرناه

(مسئلة) (وان نسي الماء بموضع يمكنه استعماله وتيمم لم يحزه) نص عليه أحمد وقطع انه لا يحزونه وقال هذا واجد للماء وروي عنه التوقف في هذه المسألة والمذهب الاول وهو آخر قول الشافعي

(فصل) اذا خالط التراب مالا يجوز التيمم به كالثورة والزرنيخ والحص ، فقال القاضي حكه حكم الماء ، إذا خالطته الطاهرات ان كانت الغلبة للتراب جاز وان كانت الغلبة للمخالط لم يجوز ، وقال ابن عقيل يمنع وان كان قليلا وهو مذهب الشافعي لانه ربما حصل في العضو فنع وصول التراب اليه وهذا فيما يعلق باليد فاما ما لا يعلق باليد فلا يمنع فان أحد قد نص على أنه يجوز التيمم من الشعر وذلك لانه لا يحصل على اليد منه ما يحول بين الغبار وبينها

(فصل) اذا كان في طين لا يجرد ترابا فخفي عن ابن عباس أنه قال يأخذ الطين فيطلي به جسده فاذا جف تيمم به وان خاف فوات الوقت قبل جفافه فهو كالعدم ويحتمل أنه ان كان يجف قريبا انتظر جفافه وان فات الوقت لانه كطالب الماء القريب والمشتغل بتحصيله من بئر ونحوه . وان لطح وجهه بطين لم يجزه لانه لم يقع عليه اسم الصعيد ولانه لا غبار فيه أشبه التراب الندي

(فصل) وان عدم بكل حال صلى على حسب حاله وهذا قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة والثوري والاوزاعي لا يصلي حتى يقدر ثم يقضي لانها عبادة لانسقط القضاء فلم تكن واجبة كصيام الحائض وقال مالك : لا يصلي ولا يقضي لانه عجز عن الطهارة فلم نجب عليه الصلاة كالحائض ، وقال ابن عبد البر هذه رواية منكورة عن مالك . وذكر عن أصحابه قولين (أحدهما) كقول أبي حنيفة (والثاني) يصلي حسب حاله ويعيد

ولنا ما روى مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أناسا لطلب قلادة أضلتها عائشة فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء . فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فنزلت آية التيمم

وقال أبو حنيفة وابن المنذر يجوز عنه وعن مالك كالمذهبين وعنه أنه يعيد مادام في الوقت لانه مع النسيان غير قادر على استعمال الماء أشبه العادم

ولنا أنها طهارة تجب مع الذكر فلم تسقط بالنسيان كما لو صلى ناسيا لحدثه ثم ذكر أو صلى الماسح ثم بان له انقضاء مدة المسح قبل الصلاة ويفارق ما قاسوا عليه فانه غير مفرط وهما مفرط بترك الطلب (فصل) وان ضل عن رحله الذي فيه الماء ، أو كان يعرف بئرا فضاعت عنه ثم وجدها فقال ابن عقيل يحتمل أن يكون كالنامي ، والصحيح أنه لا إعادة عليه وهو قول الشافعي لانه ليس بواجد للماء فيدخل في عموم قوله تعالى (فلم نجدوا ماء فتميموا) ولانه غير مفرط بخلاف النامي ، وان كان الماء مع عبده فنسيه العبد حتى صلى سيده احتل أن يكون كالنامي واحتمل أن لا يعيد لان التفريط من غيره فان صلى ثم بان أنه كان بقربه بئر أو ماء فان كانت أعلامه ظاهرة فعليه الاعادة لانه مفرط وان كانت خفية وطلب فلم يجدها فلا إعادة عليه لعدم التفريط والله أعلم

(مسئلة) (ويجوز التيمم لجميع الاحداث ولنجاسة على جرح يضره إزالتها) يجوز التيمم للحدث الاصغر بغير خلاف علمناه اذا وجدت الشرائط المذكورنا من الادلة ويجوز للجنابة في قول أكثر أهل العلم منهم علي وابن عباس وعمر بن العاص وأبو موسى الأشعري وعمارا وهو قول الثوري ومالك والشافعي

ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا أمرهم بالاعادة فدل على أنها غير واجبة ولأن الطهارة شرط فلم تؤخر الصلاة عند عدمها كالسترة واستقبال القبلة . وإذا ثبت هذا فإذا صلى على حسب حاله ثم وجد الماء أو التراب لم يلزمه إعادة الصلاة في إحدى الروايتين، والأخرى عليه الاعادة وهو مذهب الشافعي لانه فقد شرط الصلاة أشبه ما لو صلى بالنجاسة والصحيح الاول لما ذكرنا من الخبر ولانه أتى بما أمر فخرج عن عهده ولانه شرط من شرائط الصلاة فيسقط عند المعجز عنه كسائر شروطها وأركانها ولانه أدى فرضه على حسبه فلم يلزمه الاعادة كالعاجز عن السترة إذا صلى عربانا والعاجز عن الاستقبال إذا صلى إلى غيرها والعاجز عن القيام إذا صلى جالسا . وقياس أبي حنيفة على الحائض في تأخير الصيام لا يصح لان الصوم يدخله التأخير بخلاف الصلاة بدليل أن المسافر يؤخر الصوم ذون الصلاة ولأن عدم الماء لو قام مقام الحيض لاسقط الصلاة بالكفاية لان قياس الصلاة على الصلاة أولى من قياسها على الصيام ، وأما قياس مالك فلا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقياس الطهارة على سائر شرائط الصلاة أولى من قياسها على الحائض فإن الحيض أمر معتاد يتكرر عادة والمعجز ههنا عذر نادر غير معتاد فلا يصح قياسه على الحيض ولأن هذا عذر نادر فلم يسقط الفرض كنسيان الصلاة وقد سائر الشروط والله تعالى أعلم .

« مسألة » قال (وينوي به المكتوبة)

واسحاق وأصحاب الرأي وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للجنب وروي نحوه عن عمر رضي الله عنهما والدليل على إباحته ما روى عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال « يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم ؟ » فقال أصابني جنباة ولا ماء فقال « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » متفق عليه وحديث أبي ذر وعمر بن العاص وحديث صاحب الشجة ولانه حدث أشبه الحدث الأصغر وحكم الحائض إذا انقطع دمها حكم الجنب

(فصل) ويجوز التيمم للنجاسة على بدنه إذا عجز عن غسلها لخوف الضرر أو عدم الماء . قال أحمد هو بمنزلة الجنب يتيمم نحو ذلك عن الحسن ، وقال الأوزاعي والثوري وأبو ثور يمسحها بالتراب ويصلي لان طهارة النجاسة إنما تكون في محل النجاسة دون غيره . وقال أكثر الفقهاء لا يتيمم للنجاسة لان الشرع إنما ورد بالتيمم للحدث وغسل النجاسة ليس في معناه لان الغسل إنما يكون في محل النجاسة دون غيره ولأن مقصود الغسل إزالة النجاسة ولا يحصل ذلك بالتيمم .

(وجه الاول) قوله عليه السلام « الصعيد الطيب طهور المسلم » وقوله « جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا » ولانها طهارة في البدن تراد للصلاة فجاز لها التيمم قياسا على الحدث ويفارق الغسل التيمم فانه في طهارة الحدث يؤتى به في غير محله فيما إذا تيمم لجرح في رجله بخلاف الغسل - قوله لم يرد به الشرع قلنا هو داخل في عموم الاخبار ، إذا ثبت هذا فتيمم وصلى فهل تلزمه الاعادة ؟ فيه

لا نعلم خلافا في أن التيمم لا يصح إلا بنية غير ما حكي عن الاوزاعي والحسن بن صالح أنه يصح بغير نية وسائر أهل العلم على إيجاب النية فيه ومن قال ذلك ربيعة ومالك واليث والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وذلك لما ذكرنا في الوضوء ، وينوي استباحة الصلاة فإن نوى رفع الحدث لم يصح لانه لا يرفع الحدث . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث إذا وجد الماء ، بل متى وجده أعاد الطهارة جنباً كان أو محدثاً وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما ، وحكي عن أبي حنيفة أنه يرفع الحدث لانه طهارة عن حدث يبيح الصلاة فيرفع الحدث كطهارة الماء .

روايتان (أحدهما) لا تجب عليه الإعادة لانه أتى بما أمر (والثانية) تجب عليه لانه صلى مع النجاسة أشبه إذا لم يتيمم . واختار أبو الخطاب وجوب الإعادة فيما إذا تيمم لعدم الماء بخلاف ما إذا كانت النجاسة على جرح لانه خائف للضرر باستعمال الماء أشبه المريض . وقال أصحابنا لا تلزمه الإعادة فيها لقوله عليه السلام « التراب كافيك ما لم تجد الماء » ، وقياساً على طهارة الحدث وكما لو تيمم للنجاسة على الجرح عند أبي الخطاب فأما إن كانت النجاسة على ثوب لم يتيمم لها لان التيمم طهارة في البدن فلا تنوب عن غير البدن كالغسل (فصل) إذا ثبت أنه تيمم للنجاسة فقال القاضي بمحتمل أن لا يحتاج إلى نية لان غسلها لا ينتظر إلى نية كذلك التيمم لها وقياساً على الاستنجاء ، قال ابن عقيل ويحتمل أن يشترط لقوله عليه السلام « وإنما لكل امرئ ما نوى » ولان التيمم طهارة حكمية ، وغسل النجاسة بالماء طهارة عينية فجاز أن تشترط النية في الحكمية دون العينية لما بينهما من الاختلاف

(فصل) وإن اجتمع عليه نجاسة وحدث ومعه ماء يكفي أحدهما حسب قدم غسل النجاسة نص عليه أحمد وروى عن سفيان ولا نعلم فيه خلافا لان التيمم للحدث ثابت بالاجماع والتيمم للنجاسة مختلف فيه ، وإن كانت النجاسة على ثوب قدم غسلها وتيمم للحدث ، وحكي عن أحمد أنه يدع الثوب ويتوضأ لانه واجد للماء والوضوء أشد من الثوب وحكاه أبو حنيفة عن حماد في الدم والاول أولى لما ذكرنا ، ولأنه إذا قدمت نجاسة البدن مع أن التيمم فيها مدخلا فتقديم طهارة الثوب وليس له فيها مدخل أولى . وإن اجتمع نجاسة على الثوب ونجاسة على البدن غسل الثوب وتيمم للنجاسة البدن لان التيمم فيها مدخلا

(مسألة) وإن تيمم في الحضر خوفاً من البرد وصلى ففي وجوب الإعادة روايتان (أحدهما) تجب عليه الإعادة لان الحضر مظنة اسخاان الماء ودخول الحمامات فهو عذر نادر بخلاف السفر (والثانية) لا إعادة عليه لانه خائف أشبه المريض والمسافر

(مسألة) فإن عدم الماء والتراب صلى على حسب حاله في الصحيح من المذهب وهو قول الشافعي وروى عن أحمد أنه لا يصلي حتى يقدر على أحدهما وهو قول الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة لانها

ولنا أنه لو وجد الماء لزمه استعماله لرفع الحدث الذي كان قبل التيمم إن كان جنباً أو محدثاً أو امرأة حائضاً ولو رفع الحدث لاستوى الجميع لاستوائهم في الوجدان ولأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث كطهارة المستحاضة وبهذا فارق الماء . إذا ثبت هذا فإنه إن نوى بتيمة فريضة فله أن يصلي ماشاء من الفرض والنفل سواء نوى فريضة معينة أو مطابقة . فإن نوى نفلاً أو صلاة مطلقة لم يجز أن يصلي به إلا نافلة وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : له أن يصلي ماشاء لأنها طهارة يصح بها النفل فصح بها الفرض كطهارة الماء .

ولنا قول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » وهذا لم ينو عبادة لا تسقط القضاء فلم تجب كصيام الخائض . وقال مالك لا يصلي ولا يقضي لأنه عجز عن الطهارة فلم تجب عليه الصلاة كالحائض قال ابن عبد البر هذه رواية منكورة عن مالك وذكر عن أصحابه قولين (أحدهما) كقول أبي حنيفة (والثاني) يصلي ويبعد

ولنا ما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ بعث أناساً يطلب قلادة أضلها عائشة فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك له فنزلت آية التيمم ولم ينكر النبي ﷺ ذلك ولا أمرهم بإعادة فدل على أنها غير واجبة ولأن الطهارة شرط فلم تؤخر الصلاة عند عدمه كالستره ، إذا ثبت هذا فصلى ثم وجد الماء والتراب لم تجب عليه الإعادة في أصح الروايتين لماذا كرنا من الخبر ولأنه أتى بما أمر فوجب أن يخرج عن الصلة ولأنه أحد شروط الصلاة فسقط عند العجز كسائر شروطها (والثانية) تجب عليه الإعادة وهو مذهب الشافعي لأنه فقد شرط الصلاة أشبهه ما لو صلى بالنجاسة والاولى أولى لما ذكرنا وما قاسوا عليه ممنوع . فأما قياس أبي حنيفة على الحائض في تأخير الصيام فلا يصح لأن الصوم يدخله التأخير بخلاف الصلاة لأن المسافر يؤخر الصوم دون الصلاة ولأن عدم الماء لو قام مقام الحيض لاسقط الصلاة بالكسبية لأن قياس الصلاة على جنسها أولى من قياسها على الصوم وقياس مالك لا يصح لمخالفته لقول النبي ﷺ « إذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولأن قياس الطهارة على شرائط الصلاة أولى من قياسه على الحائض والحيض عذر معتاد يتكرر والعجز هنا عذر نادر فلا يصح إلحاقه بالحيض لأن النادر لا يشق إيجاب القضاء فيه بخلاف المعتاد ولأنه عذر نادر فلم يسقط الفرض كنسيان الصلاة وقصد سائر الشروط والله أعلم

(مسئلة) (ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق باليد) لأن الله تعالى قال (تيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قال ابن عباس الصعيد تراب الحرث والطيب الطاهر وقال سبحانه (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وما لا غبار له لا يمسح بشئ منه . وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وداود وقال مالك وأبو حنيفة يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والحجارة وقال الاوزاعي الرمل من الصعيد . وقال حماد بن أبي سليمان لا بأس أن يتيمم بالرغام لقول النبي ﷺ « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » رواه البخاري ولأنه من جنس

الفرض فلا يكون له وفارق طهارة الماء لأنها ترفع الحدث المانع من فعل الصلاة فيباح له جميع ما يمنعه الحدث . ولا يلزم استباحة النفل بنية الفرض لأن الفرض أعلى ما في الباب فنته تضمنت نية مادونه . وإذا استباحه استباح ما دونه تبعاً

(فصل) إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح بالتيمم من النفل قبل الفرض وبعده وقراءة القرآن ومس المصحف والقبض في المسجد ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يتطوع قبل الفريضة بصلاة غير راتبة وحكي نحوه عن أحمد لأن النفل تبع للفرض فلا يتقدم المتبوع

ولنا أنه تطوع فأباح له فعله إذا نوى الفرض كالسنن الراتبة وكما بعد الفرض ، وقوله أنه تبع قلنا إنما هو تبع في الاستباحة لا في الفعل كالسنن الراتبة وقراءة القرآن وغيرها . وإن نوى نافلة أباح له وأباح له قراءة القرآن ومس المصحف والطواف لأن النافلة آكد من ذلك كله لأن الطهارتين مشترطتان لها بالاجتماع وفي اشتراطها لما سواها خلاف فيدخل الأدنى في الأعلى كدخول

الأرض فجاز التيمم به كالتراب .

ولنا أن الله تعالى أمر بالصعيد وهو التراب وقال (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولا يحصل المسح بشيء منه إلا أن يكون ذا غبار يعلق باليد ، وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « أعطيت ما لم يعط نبي من أنبياء الله جعل لي التراب طهوراً » وذكر الحديث رواه الشافعي في مسنده ولو كان غير التراب طهوراً ذكره فيما من الله به عليه ، ولأن الطهارة اختصت بأهم المائعات وجوداً وهو الماء فتختص بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب وحديثهم فخصه بمحدثنا

(فصل) فأما السبخة فمن أحد أنه يجوز التيمم بها رواها عنه أبو الحارث أنه قال أرض الحارث أحب الي ، وإن تيمم من أرض السبخة أجزاء وهذا مذهب الشافعي والاوزاعي وابن المنذر لقوله عليه السلام « وجعل تربتها طهوراً » وعن أحمد في الرمل والنورة والجص نحو ذلك ، وحل القاضي قول أحمد في جواز التيمم بذلك إذا كان له غبار والموضع الذي منه إذا لم يكن لها غبار ، وعنه قول ثالث أنه يجوز ذلك مع الاضطراب خاصة رواه عنه سندي . وقال الخلال إنما سهل أحمد فيها مع الاضطراب إذا كانت غبرة كالتراب ، فأما إذا كانت قحلة كالملح فلا تيمم بها أصلاً ، وقال ابن أبي موسى يتييم عند عدم التراب بكل طاهر تصاعد على وجه الأرض مثل الرمل والسبخة والنورة والكحل وما في معنى ذلك وبصلي وهل بعيد ؟ على روايتين

(فصل) وإن دق الخرف أو الطين المحرق لم يجز التيمم به لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب وكذا إن نحت المرمر والكندان حتى صار غباراً لم يجز التيمم به لأنه غير تراب وإن دق الطين الصلب كالارمني جاز تيممه به لأنه تراب . وقال ابن عقيل يخرج عندي في وجهان لشبهه بالمعادن فهو كالنورة ، وإن ضرب يده على لبد أو ثوب أو في شعير أو نحوه فعلق يديه غباراً تيمم به جاز نص عليه أحمد وكذلك لو ضرب يده على صخرة أو حائط أو حيوان أو أي شيء كان فصار على يده

النافلة في الفريضة ، ولأن النفل يشتمل على قراءة القرآن فنية النفل تشمله وإن نوى شيئاً من ذلك لم يباح له التنفل بالصلاة لأنه أدنى فلا يستتبع الأعلى بنيته كالفرض مع النفل وإن تيمم للطواف أباح له قراءة القرآن واللبث في المسجد لأنه أعلا منها فانه صلاة . ويشترط له الطهارة وإن نوى نفل وفرض ويدخل في ضمنه البت في المسجد لأنه لا يكون إلا في المسجد . وإن نوى أحدهما لم يستتبع الطواف لأنه أعلى منهما . وإن نوى فرض الطواف استباح نفل وإن نوى نفل لم يستتبع فرضه كالصلاة . وإن نوى بتيممه قراءة القرآن لكونه جنباً أو البت في المسجد أو مس المصحف لم يستتبع غير ما نواه لقوله عليه السلام « وأما لكل امرئ ما نوى » ولأنه لم ينو ذلك ولا ما هو أعلى منه فلم يستتبعه كما لا يستتبع الفرض إذا لم ينو .

(فصل) وإن تيمم الصبي لأحدى الصلوات الخمس ثم بلغ لم يستتبع بتيممه فرضاً لأن ما نواه كان فلاً ويباح أن يتنفل به كما لو نوى به البالغ النفل . فأما أن توضع قبل البلوغ ثم ينع فله أن يصلي فرضاً ونفلان الوضوء للنفل يباح فعل الفرض

غبار بدليل ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب يديه على الحائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه . رواه أبو داود ، ولأن المقصود التراب الذي يمسح به وجهه ويديه ، وقد روي عن مالك وأبي حنيفة التيمم بصخرة لا غبار عليها و تراب ندي لا يعلق باليد منه غبار ، وأجاز مالك التيمم بالثلج والحشيش وكل ما تصاعد على وجه الأرض ومنع من التيمم بغبار القبد والثوب قال لأن النبي ﷺ لما ضرب يديه فغبارها

ولنا قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ومن لتبعض فيحتاج أن يمسح بجزء منه والنفخ لا يزيل الغبار الملاصق وذلك يكفي . وروى الأثر عن عمر أنه قال : لا يتيمم بالثلج فإن لم يجد فصفحة فرسه ^(١) أو معرفة دابته

(١) عبارة المغني

فصفحة سرجه

(فصل) فأما التراب النجس فلا يجوز التيمم به لأنهم فيه خلافاً إلا أن الأوزاعي قال إن تيمم بتراب المقبرة صلى صلاته . ولنا قوله تعالى (فتمموا صعيداً طيباً) والنجس ليس بطيب ولأن التيمم طهارة لم تجز بغير طاهر كالوضوء ، فأما المقبرة فإن كانت لم تدبش فترابها طاهر وإن تكررت نبشها والدفن فيها لم يجز التيمم بترابها لاختلاطه بصديد الموتى ولحومهم ذكر ذلك شيخنا . وقال ابن عقيل في التربة المذبذبة لا يجوز التيمم منها سوا تكرار النبش أم لا ، وإن شك في ذلك أو في نجاسة التراب الذي يقيم به جاز التيمم به لأن الأصل الطهارة فهو كما لو شك في نجاسة الماء ، وذكر ابن عقيل فيما إذا لم يعلم حال المقبرة وجهين (أحدهما) يجوز لما ذكرنا (والثاني) لا يجوز لأن الظاهر من الدفن فيها حصول النجاسة في بعضها فيشبه بغيره والمشتبه لا يجوز الطهارة به كالأواني . قال ابن عقيل ويكره الوضوء من البئر الذي في المقبرة وأكل البقل وعمر الشجر الذي فيها كالزروع التي تسمد بالنجاسة وكالجلالة

« مسألة » (فيمسح بهما وجهه وكفيه)

لا خلاف في وجوب مسح الوجه والكفين، لقول الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ويجب مسح جميعهما واستيعاب ما يأتي عليه الماء منهما لا يسقط منها إلا المضمضة والاستنشاق وما تحت الشعور الخفيفة، وبهذا قال الشافعي . وقال سليمان بن داود : يجزئه إن لم يصب إلا بعض وجهه وبعض كفيه .

ولنا قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) والباء زائدة قصار كأنه قال : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . فيجب تعميمهما كما يجب تعميمهما بالفضل لقوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) فيضرب ضربة واحدة فيمسح وجهه بباطن أصابع يديه وظاهر كفيه إلى الكوعين بباطن راحتيه ، ويستحب أن يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخلل بين الأصابع وليس بفرض لأن فرض الراحتين قد سقط بأمرار كل واحدة على ظهر الكف، قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة

(فصل) ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع واحد بغير خلاف كما يجوز أن يتوضؤا من حوض واحد، فأما التراب الذي يتناثر من الوجه واليدين بعد مسحهما به ففيه وجهان (أحدهما) يجوز التيمم به لانه لم يرفع الحدث وهو قول أبي حنيفة (والثاني) لا يجوز لانه مستعمل في طهارة اباحت الصلاة أشبه الماء المستعمل في الطهارة وللشافعي وجهان كهذين وكذلك التراب الذي بقي على وجه التيمم ويديه إذا مسح غيره به أعضاء تيممه كاللأء المستعمل

« مسألة » (فإن خالطه ذو غبار لا يجوز التيمم به كالجلس ونحوه فهو كالأء إذا خالطته الطاهرات) إن كانت الغلبة للتراب جاز وإن كانت للمخاط لم يجز ، ذكره القاضي وأبو الخطاب قياساً على الماء وقال ابن عقيل يمنع التيمم به وإن كان قليلاً ، وهو مذهب الشافعي لانه ربما حصل في العضو فنع وصول التراب إليه بخلاف الماء فإن المانع يستهلك فيه فلا يجري على العضو إلا ومعه جزء من الماء ، فأما إن كان المخاط لا يعلق باليد لم يمنع لان أحمد قد نص على جواز التيمم من الشعر وذلك لانه لا يحصل على اليد منه ما يحول بين الغبار وبينها

(فصل) فإن خالطه نجاسة فقال ابن عقيل : لا يجوز التيمم به وإن كثرت التراب لأن التراب لا يدفع النجاسة عن نفسه فهو كالمائعات تتنجس بالنجاسة وإن كثرت

(فصل) وإن كان في طين لا يجد تراباً فخفي عن ابن عباس انه يأخذ الطين فيطلي به جسده فإذا جف تيمم به وإن خاف فوات الوقت قبل جفافه فهو كالعادة ، ويحتمل انه إن كان يحف قريباً انتظر جفافه وإن فات الوقت كالمشتغل بتحصيل الماء من بئر ونحوه ، وإن لطح وجهه بطين لم يجزه لانه لا يقع عليه اسم الصعيد ولانه لا غبار فيه أشبه التراب الندي

(فصل) (فرائض التيمم أربعة : مسح جميع وجهه ويديه إلى كوعيه والترتيب والمواالات على إحدى

واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقاً في الوضوء وهو أنه يعتد بمسح باطن يديه قبل مسح وجهه وكيفما مسح بعد استيعاب محل الفرض أجزاءه سواء كان بضربة أو ضربتين أو ثلاث أو أكثر .

(فصل) وان تيمم بضربتين لوجهه واليدين الى المرفقين فانه يمسح بالاولى وجهه ويمسح بالثانية يديه فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمرهما على ظهر الكف فإذا بلغ الكوع قبض أطراف أصابعه على حرف الذراع ويمرهما الى مرفقه ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمرهما عليه ويرفع إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر الإبهام على ظهر إبهام يده اليمنى، ويمسح يده اليمنى يده اليسرى كذلك ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخلل بين أصابعهما، ولو مسح الى المرفقين بضربة واحدة أو ثلاث أو أكثر جاز لانه مسح محل التيمم بالغبار فجاز كما لو مسحه بضربتين

(فصل) فان بقي من محل الفرض شيء لم يصله التراب أمر يده عليها مالم يفصل راحته فان فصل راحته وكان قد بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها وإن لم يبق عليها غبار احتاج الى ضربة أخرى وإن كان المتروك من الوجه مسحه وأعاد مسح يديه ليحصل الترتيب، وان تطاول الفصل بينهما وقتلنا بوجوب الموالاة استأنف التيمم لتحصل الموالاة ويرجع في طول الفصل وقصره الى القدر الذي ذكرناه في الطهارة لان التيمم فرع عليها والحكم في التسمية كالحكم في التسمية في الوضوء على ماضى من الخلاف فيه لانه بدل منه

(فصل) ويجب مسح اليدين الى الموضع الذي يقطع منه السارق أو ما أحد الى هذا لما سئل

(الروايتين) لا خلاف في وجوب مسح الوجه والكفين في التيمم لقوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ويجب استيعاب الوجه والكفين بالمسح فيمسح ما يأتي عليه الماء إلا المضمضة والاستنشاق وما تحته الشعور الخفيفة وهذا قول الشافعي، وقال سليمان بن داود يجوز له إذا لم يصب إلا بعض وجهه وبعض كفيه

ولنا قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) والباء للإصاق فصار كأنه قال فامسحوا بوجوهكم وأيديكم، فيجب تيممهما كما وجب تيممهما بالنفل بقوله تعالى (فانغسلوا بوجوهكم وأيديكم الى المرافق) فان بقي من محل الفرض شيء لم يصله التراب أمر يده عليه مالم يفصل راحته فان فصل راحته وكان قد بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها وإن لم يبق عليها غبار احتاج الى ضربة أخرى، وان كان المتروك من الوجه مسحه وأعاد مسح يديه ليحصل الترتيب، وان تطاول الفصل بينهما وقتلنا بوجوب الموالاة استأنف التيمم ويرجع في طول الفصل وقصره الى القدر الذي ذكرناه في الطهارة لان التيمم فرع عليها وقد ذكرنا الخلاف في وجوب الترتيب والموالاة في الوضوء وذكرنا الدليل بما يغني عن اعادته والتيمم مبني عليه لانه بدل عنه ومقيس عليه، وظاهر المذهب وجوبهما في الوضوء كذلك ههنا، والحكم في التسمية ههنا كالحكم في التسمية في الوضوء على ما ذكرنا من الخلاف فيه

(فصل) ويجب مسح اليدين الى الموضع الذي يقطع منه السارق أو ما إليه أحد وقال: قال الله

(المني والشرح الكبير) إبطال التراب إلى محل الفرض بخرقة ونحوها . تعيين النية ٢٥٩

عن التيمم فأوماً إلى كفيه ولم يجاوزه وقال : قال الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) من أين تقطع يد السارق ؟ أليس من هنا وأشار إلى الرسغ . وقد روينا عن ابن عباس نحوه هذا ، فعلى هذا ان كان أقطع من فوق الرسغ سقط مسح اليدين ، وان كان من دونه مسح ما بقي . وان كان من المفصل ، فقال ابن عقيل : يمسح موضع القطع قال : ونص عليه أحمد لان الرسغين في التيمم كالرفقين في الوضوء فكما أنه اذا قطع من المرفقين في الوضوء غسل ما بقي ، كذا هنا يمسح العظم الباقي ، وقال القاضي : يسقط الفرض لأن محله الكف الذي يؤخذ في السرقة وقد ذهب لكن يستحب إمرار التراب عليه ومسح العظم الباقي مع بقاء الكف إنما كان ضرورة استيعاب الواجب لان الواجب لا يتم إلا به فاذا زال الاصل المأمور به سقط ماوجب لضرورته كن سقط عنه غسل الوجه لا يجب عليه غسل جزء من الرأس ومن سقط عنه الصيام لا يجب عليه إمساك جزء من الليل .

(فصل) فان أوصل التراب إلى محل الفرض بخرقة أو خشبة فقال القاضي : يجزئه لان الله تعالى أمر بالمسح ولم يعين آله فلا يتعين ، وقال ابن عقيل : فيه وجهان بناء على مسح الرأس بخرقة رطبة وإن مسح محل الفرض بيد واحدة أو ببعض يده أجزاء اذا كانت يده أقرب إليه من غيرها ، وان يمسح غيره جاز كما لو وضأ غيره وتعتبر النية في التيمم دون الميمس لانه الذي يتعلق بالأجزاء والمنع به

تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) من أين تقم يد السارق أليس من هنا . وأشار إلى الرسغ وقد روينا عن ابن عباس نحوه هذا ، وقال الشافعي يجب المسح إلى المرفقين كالوضوء . وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى فان كان أقطع من فوق الرسغ سقط مسح اليدين وان كان من دونه مسح ما بقي وان كان من المفصل فقال ابن عقيل يمسح موضع القطع ونص عليه أحمد لان الرسغين في التيمم كالرفقين في الوضوء فكما أنه اذا قطع من المرفقين في الوضوء غسل ما بقي كذلك هنا يمسح العظم الباقي وقال القاضي يسقط الفرض لان محله الكف الذي يؤخذ في السرقة وقد ذهب لكن يستحب إمرار التراب عليه ، ومسح العظم الباقي مع بقاء اليد إنما كان ضرورة استيعاب الواجب لان الواجب لا يتم إلا به فاذا زال الاصل اسقط ما هو من ضرورته كن سقط عنه غسل الوجه لا يجب عليه غسل جزء من الرأس (فصل) وان أوصل التراب إلى محل الفرض بخرقة أو خشبة فقال القاضي يجزئه لان الله تعالى أمر

بالمسح ولم يعين آله وقال ابن عقيل فيه وجهان بناء على مسح الرأس بخرقة رطبة وان مسح محل الفرض بيد واحدة أو ببعض يده أجزاء وان يمسح غيره جاز كما لو وضأ وتعتبر النية في التيمم دون الميمس لانه الذي يتعلق به الأجزاء والمنع

(مسئلة) (ويجب تعيين النية لما يتيمم له من حدث أو غيره) وجهلته أن النية شرط للتيمم وهو قول أكثر أهل العلم منهم الليث وربيعة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ولا نعلم عن غيرهم خلافهم الا ما حكى عن الاوزاعي والحسن بن صالح أنه يصح بغير نية وقد ذكرنا قول القاضي في التيمم للنجاسة ، وسائر أهل العلم على خلافهم لقوله عليه السلام « وانما لامرئ ما نوى » وينوي به

(مسئلة) قال (وان كان ما ضرب يديه غير طاهر لم يجزه)

لا نعلم في هذا خلافا وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي الا أن الاوزاعي قال : ان تيمم بتراب المقبرة وصلى مضت صلاته .

ولنا قول الله تعالى (تيمموا صعيدا طيبا) والنجس ليس بطيب ، ولان التيمم طهارة فلم يجز بغير طاهر كالوضوء فاما المقبرة فان كانت لم تنبش قترابها طاهر وان كان نبشها والدفن فيها تكرر لا يجوز التيمم بترابها لا خلاطه بصديد الموتى ولحومهم ، وان شك في تكرر الدفن فيها أو في نجاسة التراب الذي تيمم به جاز التيمم به لان الاصل الطهارة فلا يزول بالشك كما لو شك في طهارة الماء .

(فصل) ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع واحد بغير خلاف كما يجوز أن يتوضأ جماعة من حوض واحد وأما ما نثر من الوجه واليدين بعد مسحهما به ففيه وجهان (أحدهما) يجوز التيمم به لانه لم يزف الحدث وهذا قول أبي حنيفة (والثاني) لا يجوز لانه مستعمل في طهارة أباحت الصلاة أشبه الماء المستعمل في الطهارة . وللشافعي وجهان كهذين

استباحة الصلاة فان نوى رفع الحدث لم يصح تيممه لانه لا يرفع الحدث قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث اذا وجد الماء بل اذا وجد أعاد الطهارة جنبا كان أو محدثا وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما ، وحكي عن أبي حنيفة أنه يرفع الحدث وعن أحمد ما يدل على ذلك لأنها طهارة عن حدث تبيح الصلاة فرفعت الحدث كطهارة الماء

ولنا أنه لو وجد الماء لزمه استعماله لرفع الحدث الذي كان قبل التيمم وان كان جنبا أو محدثا أو امرأة حائضا ولو رفع الحدث لاستوى الجميع لاستوائهم في الوجدان ولأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث كطهارة المستحاضة وبهذا فارق الماء

(فصل) ويجب تعيين النية لما يتيمم له من الحدث الاصغر والجنابة والحيض والنجاسة وان كان التيمم عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن غسل ذلك العضو لقول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى »

(مسئلة) (فان نوى جميعها جاز) لقوله عليه السلام « وإنما لامرئ ما نوى » ولان فعله واحد أشبه ما لو كانت عليه أحداث توجب الوضوء أو الغسل فنواها وقال ابن عقيل إذا كان عليه حدث ونجاسة هل يكتفي بتيمم واحد ؟ يننى على تداخل الطهارتين في الغسل فان قلنا لا يتداخلان ثم قاوى أن لا يتداخل ههنا لكونهما من جنسين وان قلنا يتداخلان فقال القاضي ههنا كذلك قياسا عليه فعلى هذا يتيمم لها تيمما واحداً قال والاشبه عندي لا يتداخلان كالـكفارات والحدود واذا كانت من جنسين والاول أصح .

(مسئلة) قال (وان نوى أحدهما لم يجزه عن الآخر) وبهذا قال مالك وأبو ثور وقال أبو

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كان به قرح أو مرض يخوف وأجنب نخشي على نفسه ان اصابه الماء - فسل الصحيح من جسده وتيمم لما لم يصبه الماء)

هذه المسئلة دالة على أحكام منها إباحة التيمم للجنب وهو قول جمهور العلماء منهم علي وابن عباس وعمر بن العاص وأبو موسى وعمار وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للجنب . ونحوه عن عمر رضي الله عنهما وروى البخاري عن شقيق بن سلمة أن أبا موسى ناظر ابن مسعود في ذلك واحتج عليه بحديث عمار وبالأية التي في المائدة قال : فما درى عبد الله ما يقول ، فقال : إنا لو رخصنا لهم في هذا لا وشك إذا برد على أحدكم الماء أن يدعه ويتيمم ، قال الترمذي : ويروى عن ابن مسعود أنه رجع عن قوله ، ومما يدل على إباحة التيمم للجنب ما روى عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم فقال « يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم ؟ » فقال أصابني جنابة ولا ماء . قال « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » متفق عليه ، وحديث أبي ذر وعمر بن العاص ، وحديث جابر في الذي أصابته الشجة ولأنه حدث فيجوز له التيمم كالحدث الأصغر ، ومنها أن الجريح والمريض إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله التيمم هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس ومجاهد وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة ومالك والشافعي ، ولم يرخص له عطاء في

حنيفة والشافعي يجزئه لأن طهارتهما واحدة فسقطت إحداهما بفعل الأخرى كالبول والغائط ، ولنا قول النبي ﷺ « وإنما لأمرى ، مأوى » فدل على أنه لا يحصل له ما لم ينوه ، ولأنها أسباب مختلفة فلم تجزى . نية بعضها عن الآخر كاللحج والعمرة وهذا يفارق ما قاسوا عليه فإن حكمها واحد وهو الحدث الأصغر ولهذا تجزى . نية أحدهما عن نية الآخر في طهارة الماء .

(فصل) إذا تيمم للجنابة دون الحدث الأصغر أبيح له ما يباح للمحدث من قراءة القرآن واللبث في المسجد ولم تبح له الصلاة والطواف ومس المصحف فإن أحدث لم يؤثر ذلك في تيممه كما لا يؤثر في الغسل . وإن تيمم للجنابة والحدث ثم أحدث بطل تيممه للحدث وبقي تيمم الجنابة بحاله ، ولو تيممت المرأة بعد طهرها من حيضها للحيض ثم أجنبت لم يحرم طؤها لأن حكم تيمم الحيض باق ولا يبطل بالوطء لانه إنما يوجب حدث الجنابة ، وقال ابن عقيل إن قلنا كل صلاة تحتاج إلى تيمم احتاج كل وطء إلى تيمم بخصه والاول أصح

﴿مسئلة﴾ (وإن نوى نقلاً أو أطلق النية للصلاة لم يصل الا نقلاً) وهو قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة له أن يصلي بها ماشاء ويتخرج لنا مثل ذلك إذا قلنا ان التيمم لا يبطل بخروج الوقت فيكون حكمه حكم طهارة الماء لأنها طهارة يصح بها النفل فأشبهت طهارة الماء .

التيمم الا عند عدم الماء لظاهر الآية ونحوه عن الحسن في المجدور الجنب قال : لا بد من الغسل ، ولنا قول الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وحديث عمرو بن العاص حين تيمم من خوف البرد ، وحديث ابن عباس وجابر في الذي أصابته الشجة ، ولأنه يباح له التيمم اذا خاف العطش أو خاف من سبغ فكذلك هنا فان الخوف لا يختلف وإنما اختلفت جهاته

(فصل) واختلف في الخوف المبيح للتيمم فروي عن أحمد لا يبيحه الا خوف التلف وهذا أحد قولي الشافعي ، وظاهر المذهب أنه يباح له التيمم اذا خاف زيادة المرض أو تباطؤ البرء أو خاف شيئا فاحشا أو المأ غير محتمل وهذا مذهب أبي حنيفة والقول الثاني للشافعي وهو الصحيح لمعوم قوله تعالى (وان كنتم مرضى أو على سفر) ولأنه يجوز له التيمم اذا خاف ذهاب شيء من ماله أو ضررا في نفسه من لص أو سبع أو لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن مثله كثيرة فلأن يجوز هنا أولى ولأن ترك القيام في الصلاة وتأخير الصيام لا ينحصر في خوف التلف وكذلك ترك الاستقبال فكذا هنا ، فأما المريض أو الجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء مثل من به الصداع والحمى الحارة أو أمكنه استعمال الماء الحار ولا ضرر عليه فيه لزمه ذلك لان اباحة التيمم لنفي الضرر ولا ضرر عليه هنا ، وحكي عن مالك وداود اباحة التيمم للمريض مطلقا لظاهر الآية

ولنا أنه واجد للماء لا يستغفر باستعماله فلم يجوز له التيمم كالصحيح والآية اشترط فيها عدم الماء فلم يتناول محل النزاع على أنه لا بد فيها من اضمار الضرورة والضرورة انما تكون عند الضرر ، ومنها أن الجريح والمريض اذا أمكنه غسل بعض جسده دون بعض لزمه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك : ان كان أكثر بدنه مجحجا غسله ولا تيمم عليه وان كان أكثره جريحا تيمم ولا غسل عليه لان الجمع بين البدل والمبدل لا يجب كالصيام والاطعام

ولنا ما روى جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا شجة في وجهه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تمجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا

ولنا قول النبي ﷺ «انما الاعمال بالنيات وانما لامرعي» مانوى « وهذا مانوى الفرض فلا يحصل له وفارق طهارة الماء لأنها ترفع الحدث المانع من فعل الصلاة فيباح له جميع ما يمنعه الحدث ولا يلزمه استباحة التفل بنية الفرض لان الفرض أعلى ما في الباب فنيته تضمنت نية مادونه فاذا استباحه استباح مادونه تبعا

(مسئلة) قال (وان نوى فرضا فله والجمع بين الصلاتين وقضاء الفوائت والتفعل الى آخر الوقت) وجهلة ذلك أنه متى نوى بتيمة فريضة سواء كانت معينة أو مطلقة فله أن يصلي ماشاء من الصلوات فيصلح الحاضرة ويجمع بين الصلاتين ويقضي فوائت ان كانت عليه ويتطوع قبل الصلاة وبهذا الى آخر الوقت هذا قول أبي ثور . وقال مالك والشافعي لا يصلي به فرضين وقد روي عن أحمد أنه قال لا يصلي بالتيمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للآخرى . وهذا محتمل أن يكون مثل قولها لما

على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال « قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فانما شفاء العي السؤال .
 إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسح عليه ثم يغسل سائر جسده » رواه أبو داود .
 وعن ابن عباس مثله . ولأن كل جزء من الجسد يجب تطهيره بشيء إذا استوى الجسم كله في المرض
 أو الصحة فيجب ذلك فيه وإن خالفه غيره كما لو كان من جملة الأكثر فإن حكمه لا يسقط بمعنى في غيره
 وما ذكره ينتقض بالمسح على الخفين مع غسل بقية أعضاء الوضوء . ويفارق ما قاسوا عليه فإنه جمع بين
 البذل والمبدل في محل واحد بخلاف هذا فإن التيمم بدل عما لم يصبه الماء دون ما أصابه
 (فصل) مالا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار الماء إلى الجريح حكمه حكم الجريح فإن لم يمكنه
 ضبطه وقدر أن يستنيب من يضبطه لزمه ذلك فإن عجز عن ذلك تيمم وصلى وأجزأه لأنه عجز عن
 غسله فأجزأه التيمم عنه كالجريح .

(فصل) إذا كان الجريح جنباً فهو مخير إن شاء قدم التيمم على الغسل وإن شاء أخره بخلاف
 ما إذا كان التيمم لعدم ما يكفيه لجميع أعضائه فإنه يلزمه استعمال الماء أولاً لأن التيمم لعدم ولا
 يتحقق مع وجود . وههنا التيمم للعجز عن استعماله في الجرح وهو متحقق على كل حال ، ولأن
 الجريح يعلم أن التيمم بدل عن غسل الجرح والعدم لما يكفي جميع أعضائه لا يعلم القدر الذي يتيمم
 له إلا بعد استعمال الماء وفراغه فلزمه تقديم استعماله ، وإن كان الجريح يتطهر لأحدث الأصغر فذكر القاضي
 أنه يلزمه الترتيب فيجعل التيمم في مكان الغسل الذي يتيمم بدلاً عنه ، فإن كان الجرح في وجهه
 بحيث لا يمكنه غسل شيء منه لزمه التيمم أولاً ثم يتم الوضوء وإن كان في بعض وجهه خير بين

روى ابن عباس أنه قال من السنة أن لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للأخرى وهذا مقتضى
 سنة محمد ﷺ ولأنها طهارة ضرورة فلا يجمع فيها بين فرضين كما لو كانا في وقتين
 ولنا أنها طهارة صحيحة أباحت فرضاً فأباحت فرضين كطهارة الماء ، ولأنه بعد الفرض الأول
 تيمم صحيح مبيح للتطوع نوى به المكتوبة فكان له أن يصلي به فرضاً كحالة ابتداءه . ولأن الطهارة
 في الأصول إنما تنقيد بالوقت دون الفعل كطهارة الماسح على الخف وهذه في النوافل وطهارة الاستحاضة
 ولأن كل تيمم أباح صلاة أباح ما هو من نوعها بدليل النوافل ، وأما حديث ابن عباس فيرويه الحسن
 ابن عمارة وهو ضعيف ثم يحتمل أنه أراد أن لا يصلي به صلاتين في وقتين بدليل أنه يجوز أن يصلي
 به صلاة من التطوع وأما امتنع أن يصلي به فرضين في وقتين لبطلان التيمم بخروج الوقت ولذلك
 لا تصح به نافلة بخلاف هذا

(فصل) وإذا تيممت الحائض عند انقطاع دمها وقلنا إن التيمم لا يبطل إلا بالحدث جاز له
 وطؤها ما لم تحض وإن قلنا يبطل بخروج الوقت فتى خرج احتاجت إلى تيمم لوط ، وإن قلنا يتيمم
 لكل فريضة احتاج كل وطء إلى تيمم ذكره ابن عقيل

غسل صحيح وجهه ثم تيمم وبين أن يتيمم ثم يغسل صحيح وجهه ويتيمم وضوءه ، وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ماقبله ، ثم كان فيه على ما ذكرنا في الوجه ، فإن كان في وجهه ويديه ورجليه احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب ، ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وليديه تيمما واحداً لم يجزه لأنه يؤدي إلى سقوط الفرض عن جزء من الوجه واليدين في حالة واحدة فإن قيل يبطل هذا بالتيمم عن جملة الطهارة حيث يسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة قلنا إذا كان عن جملة الطهارة فالحكم له دونها وإن كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتبر فيما ينوب عنه من الترتيب ، ويحتمل أن لا يجب هذا الترتيب لأن التيمم طهارة مفردة فلا يجب الترتيب بينها وبين الطهارة الأخرى كما لو كان الجريح جنباً ، ولأنه تيمم عن الحدث الأصغر فلم يجب أن يتيمم عن كل عضو في موضع غسله كما لو تيمم عن جملة الوضوء ، ولأن في هذا حرجاً وضرراً فيندفع بقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وحكى الماوردي عن مذهب الشافعي مثل هذا وحكى ابن الصباغ عنه مثل القول الأول .

(فصل) وإن تيمم الجريح لجرح في بعض أعضائه ثم خرج الوقت بطل تيممه ولم تبطل طهارته بالماء إن كانت غسلاً لجنابة أو نحوها لأن الترتيب والمواصلة غير واجبين فيها وإن كانت وضوءاً وكان الجرح في وجهه خرج بطلان الوضوء على الوجهين الذين في الفصل الذي قبل هذا فمن أوجب الترتيب أبطل الوضوء ههنا لأن طهارة العضو الذي ناب التيمم عنه بطلت فلو لم يبطل فيما بعده لتقدمت طهارة ما بعده عليه فيفوت الترتيب ومن لم يوجب الترتيب لم يبطل الوضوء وجوز له أن

(فصل) إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح بالتيمم من النفل قبل الفرض وبعده وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك لا يتطوع قبل الفريضة بصلاة غير راتبة وروي ذلك عن أحمد لأن النفل تبع للفرض فلا يتقدم المتبوع

ولنا أنه تطوع فأبيح له فعله إذا نوى الفرض كالسنن الراتبة وكما بعد الفرض ، وقوله أنه تبع قلنا إنما هو تبع في الاستباحة لا في الفعل كالسنن الراتبة وقراءة القرآن وغيرهما ، وإن نوى نافلة أبيع له قراءة القرآن ومس المصحف والطواف لأن النافلة أكد من ذلك كله لكون الطهارة مشروطة لها بالاجتماع وفيما سواها خلاف فدخل في نيتها كدخول النافلة في الفريضة ولأن النافلة تشتمل على قراءة القرآن ، وإن نوى شيئاً من ذلك لم تبيح له النافلة لأنها أعلى منه لما بينا ، وإن نوى الطواف أبيع له قراءة القرآن واللبث في المسجد لأنه أعلى منهما فانه صلاة وله نفل وفرض ويدخل في ضمنه اللبث في المسجد لأنه إنما يكون في المسجد وإن نوى أحدهما لم يستبح الطواف لأنه أعلى منهما وإن نوى فرض الطواف استباح نفله ولا يستبيح الفرض منه بنية النفل كالصلاة ، وإن نوى قراءة القرآن لكونه جنباً أو مس المصحف أو اللبث في المسجد لم يستبح غير مانواه لقوله عليه السلام « وأما لامريء ما نوى »

(فصل) وإن تيمم الصبي لأحدى الصلوات الخمس ثم بلغ لم يستبح بتيممه فرضاً لأن مانواه كلن

يتيمم لا غير . وإن كان الجرح في إحدى رجليه أو فيها فعلى قول من لا يوجب الترتيب بين الوضوء والتيمم لانتجب الموالاة بينهما أيضاً . وعليه التيمم وحده . ومن أوجب الترتيب فقياس قوله أن يكون في الموالاة وجهان بناء على الموالاة في الوضوء وفيها روايتان (إحداهما) تجب فتجب هنا ويبتل الوضوء لفوائدها . (والثانية) لا تجب فيكفيه التيمم وحده ويحتمل أن لا تجب الموالاة بين الوضوء والتيمم وجهاً واحداً لانهما طهارتان فلم تجب الموالاة بينهما كسائر الطهارات ولأن في إيجابها حرجاً فينتفي بقوله سبحانه (وما جعل عليكم في الدين من حرج)

(فصل) وإن خاف من شدة البرد وأمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضواً عضواً كلما غسل شيئاً ستره لزمه ذلك وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر أهل العلم . وقال عطاء والحسن : يقتل وإن مات لم يجعل الله له عذراً ومقتضى قول ابن مسعود أنه لا يتيمم فانه قال : لو رخصنا لهم في هذا لأوشك أحدهم إذا برد عليه الماء أن يتيمم ويدهه . ولنا قول الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وروى أبو داود وأبو بكر الخلال باسنادهما عن عمرو بن العاص قال . احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « يا عمرو أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً) . فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً . وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز لأنه لا يقر على الخطأ ولأنه خائف على نفسه فأباح له التيمم كالجريح والمريض وكما لو خاف على نفسه عطشاً أو لصاً أو سباعاً في طلب الماء وإذا تيمم وصلى فهل يلزمه الاعادة ؟ على روايتين (إحداهما) لا يلزمه وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة وابن المنذر لحديث عمرو فان النبي ﷺ لم يأمره بالاعادة ولو وجبت لأمره بها ولأنه خائف على نفسه أشبه المريض ولأنه أتى بما أمر به فأشبهه سائر من يصلي بالتيمم (والثانية) يلزمه الاعادة وهو قول أبي يوسف ومحمد لأنه عند نادر غير متصل فلم يمنع الاعادة كنسيان الطهارة والاول أصح ويفارق نسيان الطهارة لأنه لم يأت بما أمر به وإنما ظن أنه أتى به بخلاف مسألتنا . وقال أبو الخطاب لا إعادة عليه ان كان مسافراً وإن كان حاضراً فعلى نقلاً ، ويباح له أن يتنفل به كما نوى به البائع النفل ، فأما ان توضأ قبل البلوغ ثم بلغ فله أن يصلي به فرضاً ونقلاً لان الوضوء للنفل يبيح فعل الفرض

(فصل) وإذا قلنا يجوز أن يصلي بالتيمم فرائض إلى آخر الوقت جاز أن يطوف طوافي فرض وطوافي فرض ونذر ، وأن يصلي على جنازة إذا تعينت عليه وإن فاتته صلاة لا يعلم عنها كفاه تيمم واحد يصلي به خمس صلوات ، وإن قلنا لا يصلي به إلا فرضاً واحداً فينبغي أن يحتاج كل واحد مما ذكرنا إلى تيمم قياساً عليه

روايتين . وذلك لان الحضر مظنة القدرة على تسخين الماء ودخول الحمامات بخلاف السفر . وقال الشافعي : بعيد إن كان حاضراً وإن كان مسافراً فعل قولين .

(مسئلة) قال (واذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقها وصلى به فوائت ان كانت عليه والتطوع الى أن يدخل وقت صلاة أخرى)

المذهب أن التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله ولعل الخرفي انما علق بطلانه بدخول وقت صلاة أخرى يجوزاً منه إذا كان خروج وقت الصلاة ملازماً لدخول وقت الأخرى الا في موضع واحد وهو وقت الفجر فانه يخرج منفكاً عن دخول وقت الظهر ؛ ويبطل التيمم بكل واحد منها فلا يجوز أن يصلي به صلاتين في وقتين روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم والشعبي والنخعي وقتادة ويحيى الانصاري وربيعة ومالك والشافعي واللبث وإسحاق . وروى الميموني عن أحمد في التيمم قال : إنه لمعجني أن يتيمم لكل صلاة ولكن القياس أنه بمنزلة الطهارة حتى يحد الماء . أو يحدث لحديث النبي ﷺ في الجنب يعني قول النبي ﷺ « يا أبا ذر الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك » وهو مذهب سعيد ابن المسيب والحسن والزهري والثوري وأصحاب الرأي . وروي عن ابن عباس وأبي جعفر لأنها طهارة تبيح الصلاة فلم تنقذر بالوقت كطهارة الماء .

ولنا ما روى الحارث عن علي رضي الله عنه أنه قال . التيمم لكل صلاة . وابن عمر قال : تيمم لكل صلاة ولائها طهارة ضرورة فقيدت بالوقت كطهارة المستحاضة وطهارة الماء ليست للضرورة بخلاف مسئلتنا والحديث أراد به أن يشبه الوضوء في إباحة الصلاة ولا يلزم التساوي في جميع الاحكام . اذا ثبت هذا فانه اذا نوى بتيممه مكتوبة فله أن يصلي به ما شاء من الصلاة فيصلي الحاضرة ويحجم بين الصلاتين ويقضي فوائت ويتطوع قبل الصلاة وبعدها . هذا قول أبي ثور . وقال مالك والشافعي : لا يصلي به فرضين ، وقد روي عن أحمد أنه قال : لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للأخرى وهذا يحتمل أن يكون مثل قولها لما روي عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن لا يصلي بالتيمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للأخرى وهذا مقتضى سنة النبي ﷺ ولائها طهارة ضرورة فلا يجمع بها بين فريضتين كما لو كانا في وقتين

(مسئلة) (ويبطل التيمم بخروج الوقت ووجود الماء ومبطلات الوضوء) مبطلات التيمم ثلاثة كما ذكر وزاد بعض أصحابنا ظن وجود الماء على ما يأتي ذكره وخروج الوقت مبطل للتيمم في ظاهر المذهب فلا يجوز أن يصلي بالتيمم صلاتين في وقتين روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول الشعبي والنخعي وقتادة ومالك والشافعي وإسحاق ، وروى الميموني عن أحمد أنه قال في التيمم انه لمعجني أن يتيمم لكل صلاة ولكن القياس أنه بمنزلة الطهارة حتى

ولنا أنه طهارة صحيحة أباحت فرضاً فأباحت فرضين كطهارة الماء ولأنه بعد الفرض الأول تيمم صحيح مبيح التطوع نوى به المكتوبة فكان له أن يصلي به فرضاً كعالة ابتدأه ولأن الطهارة في الأصول إنما تنقيد بالوقت دون الفعل كطهارة الماسح على الخف وهذه في النوافل وطهارة المستحاضة ولأن كل تيمم أباح صلاة أباح ما هو من نوعها بدليل صلاة النوافل ، وأما حديث ابن عباس فيرويه الحسن ابن عمار وهو ضعيف . ثم يحتمل أنه أراد أن يصلي به صلاتين في وقتين بدليل أنه يجوز أن يصلي به صلوات من التطوع ويجمع بين صلاتين فرض وفضل ، وأما امتنع الجمع بين فرضي وقتين لبطان التيمم بخروج وقت الأولى منها - إذا ثبت هذا فإن الحرفي إنما ذكر قضاء الفوائت والتطوع ولم يذكر الجمع بين الصلاتين وكذا ذكر الامام أحمد فيحتمل أن لا يجوز الجمع بين الصلاتين وهو مذهب أبي ثور ، والصحيح جواز الجمع لما ذكرنا من الأدلة ولأن ما أباح فرضين فائتين أباح فرضين في الجمع كسائر الطهارات ، وقال الماوردي ليس للتيمم أن يجمع بين صلاتين بحال لأن الصلاة الثانية تقتضي التيمم ، والتيمم يقتضي إلى طلب ، والطلب يقطع الجمع ومن شرطه الموالاة يعني على مذهب الشافعي وهذا ينبغي أن يتقيد بالجمع في وقت الأولى فأما الجمع في وقت الثانية فلا يشترط له الموالاة في الصحيح ، فإن قبل فكيف يمكن قضاء الفوائت والترتيب شرط فيجب تقديم الفائتة على الحاضرة فكيف تتأخر الفائتة عنها ؟ قلنا يمكن ذلك لوجوه (أحدها) أن يقدم الفائتة على الحاضرة (الثاني) أن ينسى الفائتة ثم يذكرها بعد الحاضرة (الثالث) أن يخشى فوات وقت الحاضرة فيصلبها ثم يصلي في بقية الوقت فوائت (الرابع) أنه إذا كثرت الفوائت بحيث لا يمكن قضاؤها قبل خروج وقت الحاضرة فله أن يصلي الحاضرة في الجماعة في أول الوقت ويقدمها على الفوائت في إحدى الروايتين فإنه لا بد من تقديمها على بعض الفوائت فلا فائدة في تأخيرها ولأنه لو لم تأخيرها إلى آخر وقتها لزم ترك الجماعة للحاضرة بالكيفية .

« مسألة » قال (وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم ولا إعادة عليه)

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسافر إذا كان معه ماء وخشي العطش أنه يبقى ماءه للشرب وتيمم . منهم علي وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد وطاوس وقتادة والضحاك والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، ولأنه خائف على نفسه من استعمال الماء فأبيح له التيمم كالمرضى

يمجد الماء أو يحدث لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في الجنب يعني قول النبي صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر الصبيد الطيب طهور المسلم وإن لم يمجد الماء عشر سنين وإذا وجدت الماء فامسه بشرتك » وهذا مذهب سعيد بن المسيب والحسن والزهري والثوري وأصحاب الرأي ، وروى عن ابن عباس كما ذكرنا ولأنها طهارة تبيح الصلاة فلم تتقدر بالوقت كطهارة الماء

(فصل) وان خاف على رفيقه أو رقيقة أو بهائم فهو كما لو خاف على نفسه . لان حرمة رفيقه كحرمة نفسه والخائف على بهائمه خائف من ضباغ ماله فأشبه ماله وجد ماء بينه وبينه لص أوسيم بخافه على بهيمته أو شيء من ماله ، وان وجد عطشان بخاف تلفه لزمه سقيه و يتيمم . قيل لاحد الرجل معه اداة من ماء للوضوء فيرى قوما عطاشا أحب اليك أن يسقيهم أو يتوضأ ؟ قال يسقيهم . ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيممون ويحبسون الماء لشفاهم ، وقال أبو بكر والقاضي لا يلزمه بذله لانه محتاج اليه

ولنا أن حرمة الآدمي تقدم على الصلاة بدليل ما لو رأى حريقا أو غريقا في الصلاة عند ضيق وقتها لزمه ترك الصلاة والخروج لا تقاذه فلان يقدمها على الطهارة بالماء أولى ، وقد روي في الخبر أن بنيا أصابها العطش فنزلت بثراً فشربت منه فلما صعدت رأت كلبا يلحس الثرى من العطش فقالت لقد أصاب هذا من العطش مثل ما أصابني فنزلت فسقته بموقها فغفر الله لها . فاذا كان هذا الاجر في سقي الكلب فغيره أولى .

(فصل) واذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً وماء نجساً يكفيه أحدهما لشربه فإنه يحبس الماء الطاهر لشربه ويريق النجس ان استغنى عن شربه ، وقال القاضي يتوضأ بالطاهر ويحبس النجس لشربه لانه وجد ماء طاهراً مستغنى عن شربه فأشبه ماله كان ماء كثيراً طاهراً

ولنا أنه لا يقدر على ما يجوز الوضوء به ولا على ما يجوز له شربه سوى هذا الطاهر فجاز له حبسه اذا خاف العطش كما لو لم يكن معه سواء ، وإن وجد هاهو عطشان شرب الطاهر وأراق النجس اذا استغنى عنه سواء كان في الوقت أو قبله ، وقال بعض الشافعية : ان كان في الوقت شرب النجس لان الطاهر مستحق الطهارة فهو كالمعدوم . وليس بصحيح لان شرب النجس حرام وإنما يصير الطاهر مستحقاً للطهارة اذا استغنى عن شربه وهذا غير مستغن عن شربه ووجود النجس كعدمه لتحريم شربه

(فصل) واذا كان الماء موجوداً إلا أنه إذا اشتغل بتحصيله واستعماله فأتى الوقت لم يبيح له التيمم سواء كان حاضراً أو مسافراً في قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وعن الاوزاعي والثوري له التيمم رواه عنهما الوليد بن مسلم . قال الوليد : فذكرت ذلك لمالك وابن أبي ذئب وسعيد بن عبدالعزيز فقالوا : يغتسل وإن طلعت الشمس وذلك لقول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وحديث أبي ذر وهذا واجد للماء ولانه قادر على الماء فلم يحجز له التيمم كما لو لم يخف فوت الوقت ولان الطهارة شرط فلم يبيح تركها خيفة فوت وقتها كسائر شرائطها وان خاف

ولنا أنه روي عن علي وابن عمر أنه قل يتيمم لكل صلاة ولانها طهارة ضرورة فتقيدت بالوقت كطهارة المستحاضة وطهارة الماء ليست للضرورة بخلاف مثلثتنا والحديث أراد به أنه يشبه الوضوء في إباحة الصلاة ولا يلزم التساوي في سائر الأحكام (الثاني) وجرد الماء المقدور على استعماله من غير ضرر على مامر في موضعه وهو مبطل للتيمم خارج الصلاة إجماعاً لانه لم فيه خلافاً لما ذكرنا

فوت العيد لم يجزله التيمم، وقال الاوزاعي وأصحاب الرأي: له التيمم لانه يخاف فوتها بالكلية فأشبهه العادم ولنا الآية والخبر وما ذكرنا من المعنى، وان خاف فوت الجنابة فكذلك في احدى الروايتين لما ذكرنا، والاخرى يباح له التيمم ويصلي عليها وبه قال النخعي والزهري والحسن ويحيى الانصاري وسعد بن ابراهيم والبيث والثوري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي لانه لا يمكن استدراكها بالوضوء، فأشبهه العادم، وقال الشعبي يصلي عليها من غير وضوء ولا تيمم لانها لا ركوع فيها ولا سجود وانما هي دعاء فأشبهت الدعاء في غير الصلاة

ولنا قول النبي ﷺ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » وقوله « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقول الله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية ثم أباح ترك النسل مشروطا بعدم الماء بقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فما لم يوجد الشرط يبقى على قضية العموم .

﴿ مسألة ﴾ قال (واذا نسي الجنابة وتيمم للحدث لم يجزه)

وبهذا قال مالك وأبو ثور، وقال أبو حنيفة والشافعي يجزئه لان طهارتهما واحدة فسقطت احدهما بفعل الاخرى كالبول والغائط

ولنا قول النبي ﷺ « انما الاعمال بالنيات وانما لامريء مانوى » وهذا لم ينو الجنابة فلم يجزه عنها، ولانها سببان مختلفان فلم تجز نية أحدهما عن الآخر كاللحج والعمرة، ولانها طهارتان فلم تتأد احدهما بنية الاخرى كطهارة الماء عند الشافعي، وفارق ما قاسوا عليه فان حكمهما واحد وهو الحدث الاصفر ولهذا تجزئ نية أحدهما عن نية الآخر في طهارة الماء

(فصل) وان تيمم للجنابة لم يجزه عن الحدث الاصفر لما ذكرنا والخلاف فيها كاتى قبلها، فعلى هذا يحتاج الى تعيين ما تيمم له من الحدث الاصفر والجنابة والحيض والنجاسة، فان نوى الجميع تيمم واحد أجزأه لان فعله واحد فأشبه طهارة الماء وان نوى بعضها أجزأه عن المنوي دون ماسواه وان كان التيمم عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن غسل ذلك العضو

(فصل) واذا تيمم للجنابة دون الحدث أبيع له ما يباح للمحدث من قراءة القرآن والبيت في

من الاحاديث، وان وجده في الصلاة ففيه اختلاف نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى
(الثالث) مبطلات الوضوء وهو مبطل التيمم عن الحدث الاصفر لانه بدل عنه فاذا أبطل الاصل أبطل البديل بطريق الاولى فأما التيمم عن الجنابة فلا ينطل الا بخروج الوقت ووجود الماء وموجبات القسول وكذلك التيمم لحدث الحيض والنفاس لا يزول حكمه الا بهدئهما أو بأحد الاخرين
﴿ مسألة ﴾ (فان تيمم وعليه ما يجوز السج عليه ثم خلعه لم يطل تيممه وقال أصحابنا يبطل)

المسجد ولم تبح له الصلاة والطواف ومس المصحف وإن أحدث لم يؤثر ذلك في تيممه لانه نائب عن الفضل فلم يؤثر الحدث فيه كالفضل، وإن تيمم الجنابة والحدث ثم أحدث بطل تيممه للحدث وبقي تيمم الجنابة بماله، ولو تيممت المرأة بعد طهرها من حيضها لحدث الحيض ثم أجنبت لم يحرم وطؤها لان حكم تيمم الحيض باق ولا يبطل بالوطء لان الوطء إنما يوجب حدث الجنابة، قال ابن عقيل: وإن قلنا كل صلاة تحتاج الى تيمم احتاج كل وطء الى تيمم بخصه والاول أصح

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا وجد المتيمم الماء وهو في الصلاة خرج فتوضأ أو اغتسل إن كان جنباً واستقبل الصلاة)

المشهور في المذهب أن المتيمم اذا قدر على استعمال الماء بطل تيممه سواء كان في الصلاة أو خارجاً منها، فان كان في الصلاة بطلت لبطلان طهارته ويلزمه استعمال الماء فتوضأ ان كان محدثاً ويفتسل ان كان جنباً، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة، وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر إن كان في الصلاة مضى فيها، وقد روي ذلك عن أحمد إلا أنه روي عنه ما يدل على رجوعه عنه، قال المروزي: قال أحمد كنت أقول بمضي ثم تدبرت فاذا أكثر الاحاديث على أنه يخرج وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية، واحتجوا بأنه وجد المبدل بعد التلبس بمقصود البديل فلم يلزمه الخروج كما لو وجد الرقبة بعد التلبس بالصيام ولانه غير قادر على استعمال الماء لان قدرته تتوقف على ابطال الصلاة وهو منهي عن ابطالها بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم)

ولنا قوله عليه السلام « الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين . فاذا وجدت الماء فأمسه بجلده » أخرجه أبو داود والنسائي، دل بمفهومه على انه لا يكون طهوراً عند وجود الماء وبمنطوقه على وجوب امساسة جلده عند وجوده ولانه قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالخارج من الصلاة ولان التيمم طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة السجدة اذا قطع دمها، يحققه أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما أبيع للمتيمم أن يصلي مع كونه محدثاً لضرورة العجز عن الماء فاذا وجد الماء زالت الضرورة فظهر حكم الحدث كالأصل. ولا يصح قياسهم فان الصوم هو البديل نفسه فتظيره اذا قدر على الماء بعد تيممه ولا خلاف في بطلانه. ثم الفرق بينهما أن مدة الصيام تطول فيشق الخروج

اذا تيمم وعليه خف أو عمامة يجوز المسح عليها ثم خلعها أو خلع الخف لم يبطل تيممه في اختيار شيخنا، وقال أصحابنا يبطل قال بعضهم نص عليه أحمد لانه مبطل للوضوء فأبطل التيمم كسائر مبطلاته وهذا يختص التيمم عن الحدث الأصغر على ما ذكرنا، والصحيح ما اختاره شيخنا رحمه الله وهو قول سائر الفقهاء لان التيمم طهارة لم يمسح فيها عليه فلا يبطل بنزعه كطهارة الماء وكما لو كان الملبوس مما لا يجوز المسح عليه. ولا يصح قولهم انه مبطل للوضوء لان مبطل للوضوء. نزع ما هو ممسوح عليه فيه ولم يوجد ههنا. ولان إباحة المسح لا يصير بها ماسحاً ولا بمنزلة الماسح كما لو لبس عمامة يجوز المسح عليها

منه لما فيه من الجمع بين فرضين شاقين بخلاف مسئلتنا . وقولهم : انه غير قادر غير صحيح ، فان الماء قريب وآلته صحيحة والموانع متغية ، وقولهم انه منعي عن ابطال الصلاة قلنا لا يحتاج الى ابطال الصلاة ، بل هي تبطل بزوال الطهارة كما في نظائرها ، فاذا ثبت هذا فتى خرج فتوضأ لزمه استئناف الصلاة ، وقيل فيه وجه آخر أنه ينبغي على ماضى منها كالذي سبقه الحدث . والصحيح أنه لا ينبغي لان الطهارة شرط وقد قاتت بطلان التيمم فلا يجوز بقاء الصلاة مع قوأت شرطها ولا يجوز بقاء ماضى صحيحا مع خروجه منها قبل اتمامها ، وكذا نقول فيمن سبقه الحدث وان سلمنا فالفرق بينهما أن ماضى من الصلاة انبنى على طهارة ضعيفة هنا فلم يكن له البناء عليه كطهارة المستحاضة بخلاف من سبقه الحدث

(فصل) والمصلي على حسب حاله بغير وضوء ولا تيمم اذا وجد ماء في الصلاة أو ترابا خرج منها بكل حال لانها صلاة بغير طهارة ويحتمل أن يخرج فيها مثل ما في التيمم اذا وجد الماء اذا قلنا انه لا يلزمه الاعادة ولان الطهارة شرط سقط اعتباره فأشبهت السرة اذا عجز عنها فصلى عريانا ثم وجد السرة في أثناء الصلاة قريبا منه . وكل صلاة يلزمه اعادة ما فانه يلزمه الخروج منها اذا زال العذر ويلزمه استقبالها وان قلنا لا يلزمه اعادة ما فانه يشبه صلاة التيمم اذا وجد الماء على ماضى من القول فيها

(فصل) ولو ييم الميث ثم قدر على الماء في أثناء الصلاة عليه لزمه الخروج لان غسل الميث ممكن غير متوقف على ابطال المصلي صلاته بخلاف مسئلتنا ، ويحتمل أن تكون كسئلنا لان الماء وجد بعد الدخول في الصلاة

(فصل) واذا قلنا لا يلزم المصلي الخروج لرؤية الماء فهل يجوز له الخروج ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لانه شرع في مقصود البذل غير بين الرجوع الى المبدل وبين اتمام ما شرع فيه كمن شرع في صوم الكفارة ثم أمكته الرقبة (والثاني) لا يجوز له الخروج لان ما يوجب الخروج من الصلاة لا يبيح الخروج كسائر الاشياء ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) اذا رأى ماء في الصلاة ثم انقلب قبل استعماله فان قلنا يلزمه الخروج من الصلاة فقد

ومسح على رأسه من تحتها فان الطهارة لا تبطل بنزعها كذلك هذا

(فصل) ويجوز التيمم لكل ما ينظف له من نافلة أو مس مصحف أو قراءة قرآن أو سجود تلاوة أو شكر أو لبث في مسجد ، قال أحمد يتيمم ويقرأ جزأه يعني الجنب وبذلك قال عطاء ومكحول والزهري ومالك والشافعي والثوري وأصحاب الرأي ، وقال أبو مجلز لا يتيمم الا لمكتوبة ، وكره الاوزاعي أن يمس التيمم المصحف

ولنا حديث أبي ذر وقوله عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » ولانه يستباح

بطهارة الماء فيستباح بالتيمم كالمكتوبة

بطلت صلاته وتيممه برؤية الماء والقدره عليه ويلزمه استئناف التيمم والصلاة ، وار قلنا لا تبطل صلاته واندفق وهو فيها فقال ابن عقيل : ليس له أن يصلي بذلك التيمم صلاة أخرى وهذا مذهب الشافعي لان رؤية الماء حرمت عليه افتتاح صلاة أخرى ، ولو تلبس بنافلة ثم رأى ماء فان كان نوى عدداً أتى به وان لم يكن نوى عدداً لم يكن له أن يزيد على ركعتين لانه أقل الصلاة على ظاهر المذهب ، ويقوى عندي أننا اذا قلنا لا تبطل الصلاة برؤية الماء فله افتتاح صلاة أخرى لان رؤية الماء لم تبطل التيمم ولو بطل لبطلت الصلاة وما وجد بعدها لا يبطله فأشبهه ما لو رآه وبينه وبينه سبع ثم اندفق قبل زوال المانع وله أن يصلي ما يشاء كما لو لم ير الماء

(فصل) إذا تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معه ماء وقلنا بوجوب الطلب أو رأى خضرة أو شيئاً يدل على الماء في موضع يلزمه الطلب فيه بطل تيممه وكذلك ان رأى سرايا ظنه ماء بطل تيممه وهذا مذهب الشافعي لانه لما وجب الطلب بطل التيمم وسواء تبين له خلاف ظنه أو لم يتبين فأما ان رأى الركب أو الخضرة في الصلاة لم تبطل صلاته ولا تيممه لانه دخل فيها بطهارة متيقنة فلا تزول بالشك ويحتمل أن لا يبطل تيممه أيضاً اذا كان خارجاً من الصلاة لان الطهارة المتيقنة لا تبطل بالشك كطهارة الماء ، ووجوب الطلب ليس بمبطل للتيمم لان كونه مبطلاً إنما يثبت بدليل شرعي

(فصل) فان تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معه ماء أو خضرة أو ما يدل على الماء وقلنا بوجوب الطلب بطل تيممه وكذلك ان رأى سرايا ظنه ماء وهو قول الشافعي لانه لما وجب الطلب بطل التيمم وسواء تبين له خلاف ظنه أو لا (قال شيخنا) ويحتمل أن لا يبطل تيممه لان الطهارة المتيقنة لا تبطل بالشك كطهارة الماء ووجوب الطلب لا يبطل التيمم لان كونه مبطلاً إنما ثبت بدليل شرعي وليس ههنا نص ولا معنى نص فينتفي الدليل

(مسألة) (وان وجد الماء بعد الصلاة لم تجب اعادتها) وجملته أن العادم الماء في السفر اذا وجد الماء بعد خروج الوقت وكان قد صلى بالتيمم لم تجب عليه إعادة الصلاة اجماعاً حكاه ابن المنذر وان وجد في الوقت لم يلزمه أيضاً إعادة سواء يئس من وجود الماء في الوقت أو ظن وجوده فيه وهذا قول أبي سلمة والشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي وقال عطاء وطاوس والقاسم بن محمد وابن سيرين والزهري بعيد الصلاة

ولنا ما روى أبو داود عن أبي سعيد أن رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعباً فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك فقال للذي لم يعد « أصبت وأجزأتك صلاتك » وقال للذي أعاد « لك الاجر مرتين » واحتج أحمد بأن ابن عمر تيمم وهو يرى بيوت المدينة فصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد ، ولانه أدى فرضه كما أمر فلم تلزمه الاعادة كما لو وجده بعد الوقت ولان عدم الماء عذر معتاد فاذا تيمم معه يجب أن يسقط فرض الصلاة كالمرض وكما لو وجده بعد الوقت

وليس في هذا نص ولا معنى نص فينتفي الدليل

(فصل) وان خرج وقت الصلاة وهو فيها بطل تيممه وبطلت صلاته لان طهارته انتهت بانتهاء وقتها فبطلت صلاته كما لو انقضت مدة المسح وهو في الصلاة

(فصل) ويبطل التيمم عن الحدث بكل ما يبطل الوضوء ويزيد برؤية الماء المقدور على استعماله وخروج الوقت وزاد بعض أصحابنا ظن وجود الماء على ما ذكرنا وزاد بعضهم ما لو نزع عمامة أو خفا يجوز له المسح عليه فإنه يبطل تيممه وذكر أن أحمد نص عليه لأنه مبطل للوضوء فأبطل التيمم كسائر مبطلاته ، والصحيح أن هذا ليس بمبطل للتيمم وهذا قول سائر الفقهاء لان التيمم طهارة لم يمسح فيها عليه فلا يبطل بنزعه كطهارة الماء ، وكما لو كان الملبس مما لا يجوز المسح عليه ولا يصح قولهم إنه مبطل للوضوء لان مبطل الوضوء نزع ما هو ممسوح عليه فيه ولم يوجد ههنا ولان اباحة المسح لا يصير بها ماسحا ولا بمنزلة الماسح كما لو لبس عمامة يجوز المسح عليها ومسح على رأسه من تحتها فإنه لا تبطل طهارته بنزعها فأما التيمم للجنب فلا يبطله الا رؤية الماء ، وخروج الوقت وموجبات الغسل وكذلك التيمم لحدث الحيض والنفس لا يزول حكمه إلا بمحدثها أو بأحد الأمرين

(فصل) يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نائلة أو مس مصحف أو قراءة قرآن أو سجود تلاوة أو شكر أو لبث في مسجد . قال أحمد : يتيمم ويقرأ جزأه يعني الجنب وبذلك قال عطاء ومكحول والزهري وربيعة ويحيى الانصاري ومالك والشافعي والثوري وأصحاب الرأي . وقال أبو حمزة : لا يتيمم إلا المكتوبة وكره الارزاعي أن يمس المتيمم المصحف

(مسألة) (وان وجدته فيها بطلت وعنه لا تبطل) ظاهر المذهب أن المتيمم إذا قدر على استعمال الماء وهو في الصلاة بطل تيممه وبطلت صلاته لبطان طهارته فيتوضأ ان كان محدثا ويفتسل ان كان جنبا واستقبل الصلاة ويتخرج أن يبني على ماضى من صلاته كمن سبقه الحدث . وفيه روايتان أصحهما أن يستقبل الصلاة وههنا أولى لان ماضى من صلاته انبنى على طهارة ضعيفة فلم يكن له البناء عليه كطهارة المستحاضة بخلاف من سبقه الحدث . والقول ببطان الصلاة قول الثوري وأبي حنيفة وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لا تبطل الصلاة وروي عن أحمد نحو ذلك وروي عنه أنه قال كنت أقول بمضي ثم تدبرت فإذا أكثر الاحاديث على أنه يخرج وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية واحتجوا بأنه وجد المبدل بعد تلبسه بمقصود البدل فلم يلزمه الخروج كما لو وجد الرقبة بعد التلبس بالصيام ولانه غير قادر على استعمال الماء لان قدرته تتوقف على إبطال الصلاة وهو منهي عن ابطالها بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم)

ولنا قوله عليه السلام « الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجدت الماء فأمسه جلدك » أخرجه أبو داود والنسائي . دل بمفهومه على أنه لا يكون طهوراً عند وجود الماء وبمنطوقه

ولنا قول النبي ﷺ «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» وقوله عليه السلام «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» ولأنه يستباح بطهارة الماء فيستباح بالتيمم كما مكتوبة (فصل) وإن كانت على بدنه نجاسة وعجز عن غسلها لعدم الماء أو خوف الضرر باستعماله تيمم لها وصلى. قال أحمد: هو بمنزلة الجنب يتيمم وروي معنى ذلك عن الحسن. وروي عن الأوزاعي والثوري وأبي ثور يمسحها بالتراب ويصلي لأن طهارة النجاسة إنما تكون في محل النجاسة دون غيره وقال القاضي: يحتمل أن يكون معنى قول أحمد إنه بمنزلة الجنب الذي يتيمم أي أنه يصلي على حسب حاله كما يصلي الجنب الذي يتيمم وهذا قول الأكثرين من الفقهاء لأن الشرع إنما ورد بالتيمم للحدث. وغسل النجاسة ليس في معناه لأنه إنما يؤتى به في محل النجاسة لا في غيره ولأن مقصود الغسل إزالة النجاسة ولا يحصل ذلك بالتيمم.

ولنا قوله عليه السلام «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» وقوله «جعلت على وجوب استعماله عند وجوده ولأنه قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالتحارج من الصلاة ولأن التيمم طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة إذا انقطع دمها. وقياسهم لا يصح فإن الصوم هو البذل نفسه فنظيره إذا قدر على الماء بعد تيممه ولا خلاف في بطلانه، ثم الفرق بينهما أن مدة الصيام تطول فيشق الخروج منه لما فيه من الجوع بين فرضين شاقين بخلاف مسئلتنا. وقوله هو غير قادر غير صحيح فإن الماء قريب وآلته صحيحة والموانع متنية. قولهم أنه منهي عن إبطال الصلاة قلنا لم يبطلها وإنما هي بطلت بزوال الطهارة كما في نظائرها

(فصل) فإن وجد الماء قد ولغ فيه بقل أو حمار أو شيء من سباع البهائم وقلنا أنه مشكوك فيه لم يلزمه الخروج لأنه دخل في الصلاة بطهارة متينة فلم يخرج بأمر مشكوك فيه ذكره ابن عقيل، قال ويحتمل أن يخرج كما لو وجد ماء طاهراً والاول أولى. وكذلك أن رأى ركبا أو خضرة أو ما يدل على الماء في الصلاة لم تبطل صلاته ولا تيممه لأنه دخل فيها بطهارة متينة فلا تزول بالشك

(فصل) والمصلي على حسب حاله بغير وضوء ولا تيمم إذا وجد ماء في الصلاة أو تراباً خرج منها بكل حال لأنها صلاة بغير طهارة، ويحتمل أن لا يخرج منها إذا قلنا لا تلزمه الإعادة كما في المتيمم إذا وجد الماء في الصلاة ولأن الطهارة شرط سقط اعتباره فأشبهت السترة إذا عجز عنها فصلى عريانياً ثم وجد السترة في أثناء الصلاة قريباً منه، وكل صلاة تلزمه إعادتها فإنه يلزمه الخروج منها إذا زال العذر فيها ويلزمه استقبالها

(فصل) ولو ييمم الميت ثم قدر على الماء في أثناء الصلاة عليه لزمه الخروج لأن غسل الميت ممكن غير متوقف على إبطال المصلي صلاته بخلاف مسئلتنا، ويحتمل أن يكون كسئلنا لأن الماء وجد بعد الدخول في الصلاة

(فصل) وإذا قلنا لا يلزم المصلي الخروج لرؤية الماء فهل يجوز له الخروج؟ فيه وجهان (أحدهما)

(المفتي والشرح الكبير) من صلى بدنه أو ثوبه نجاسة، استحباب تأخير التيمم إلى آخر الوقت ٢٧٥

لي الأرض مسجداً وطهوراً « ولأنها طهارة في البدن تراد للصلاة فجاز لها التيمم عند عدم الماء، أو خوف الضرر باستعماله كالحديث . ويفارق الغسل التيمم فإنه في طهارة الحدث يؤتى به في غير محله فيما إذا تيمم لجرح في رجله أو موضع من بدنه غير وجهه ويديه بخلاف الغسل، وقولهم لم يرد به الشرع قلنا هو داخل في عموم الاخبار وفي معنى طهارة الحدث لما ذكرنا . فإذا ثبت هذا فإنه إذا تيمم للنجاسة وصلى فهل يلزمه الاعادة؟ على روايتين . وقال أبو الخطاب إن كان على جرحه نجاسة يستضر بازالتها تيمم وصلى ولا إعادة عليه وإن تيمم للنجاسة عند عدم الماء وصلى لزمته الاعادة عندي ، وقال أصحابنا لا تلزمه الاعادة لقوله عليه السلام « التراب كافيك ما لم تجد الماء » ولأنها طهارة ناب عنها التيمم فلم تجب الاعادة فيها كطهارة الحدث وثلا تيمم للنجاسة على جرحه يضره إزالتها ولأنه لو صلى من غير تيمم لم تلزمه الاعادة فم التيمم أولى ، فأما إن كانت النجاسة على ثوبه أو غير بدنه فإنه لا يتييم لها لأن التيمم طهارة في البدن فلا ينوب عن غير البدن كالفصل ولأن غير البدن لا ينوب فيه الجامد عند العجز بخلاف البدن

له ذلك لانه شرع في مقصود البذل فجاز له الرجوع إلى المبدل كمن شرع في صوم الكفارة يجوز له الانتقال إلى العتق (والثاني) لا يجوز له الخروج وهو أولى لأن ما لا يوجب الخروج من الصلاة لا يبيحه كسائر الاشياء ولأن فيه إبطالا للغسل فلم يجز لقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) ولا أصحاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) إذا رأى ماء في الصلاة ثم انقلب قبل استعماله بطل تيممه وصلاته إن قلنا يلزمه الخروج منها ويلزمه استئناف التيمم والصلاة . وإن قلنا لا يبطل وأندفق وهو في الصلاة فقال ابن عقيل ليس له أن يصلي بذلك التيمم صلاة أخرى وهو مذهب الشافعي لأن رؤية الماء حرمت عليه افتتاح صلاة أخرى . ولو تلبس بنافلة ثم رأى ماء فإن كان نوى عدداً آتى به وإن لم يكن نوى عدداً لم يكن له أن يزيد على ركنين لانه أقل الصلاة على ظاهر المذهب قال شيخنا ، ويقوى عندي أننا إذا قلنا لا تبطل الصلاة برؤية الماء فله افتتاح صلاة أخرى لأن رؤية الماء لم تبطل التيمم في الصلاة ولا وجد بعدها ما يبطله فأشبه ما لو رآه وبينه وبينه سبع ثم اندفق قبل زوال المانع فعلى هذا له أن يصلي ما يشاء كما لو رأى الماء والله أعلم

(فصل) وإن خرج الوقت وهو في الصلاة بطل تيممه وصلاته لأن طهارته انتهت بانتهاء وقتها فبطلت كما لو انقضت مدة المسح وهو في الصلاة

(مسألة) (ويستحب تأخير التيمم إلى آخر الوقت لمن يرجو وجود الماء) ذكره أبو الخطاب وإن يش من وجوده استحباب تقديمه وهذا مذهب مالك ، وقال الشافعي في أحد قوليه التقديم أفضل الا أن يكون واثقا بوجود الماء في الوقت لأن أول الوقت فضيلة متيقنة فلا تترك لأمر مظنون ، وظاهر كلام الجرحي استحباب تأخير التيمم بكل حال وهو قول القاضي نص عليه أحمد روي ذلك

(فصل) فان اجتمع عليه نجاسة وحديث ومعه ما لا يكفي الا أحدهما غسل النجاسة وتيمم للحديث نص على هذا أحمد . وقال الخلال : اتفق أبو عبد الله وسفيان على هذا ولا نعلم فيه خلافا وذلك لان التيمم للحديث ثابت بالنص والاجماع ومختلف فيه للنجاسة ، وان كانت النجاسة على ثوبه قدم غسلها وتيمم للحديث ، وروي عن أحمد أنه يتوضأ ويدع الثوب لانه واجد للماء والوضوء أشد من غسل الثوب وحكاه أبو حنيفة عن حماد في الدم والاولا أولى لما ذكرناه ، ولانه اذا قدم غسل نجاسة البدن مع أن التيمم فيها مدخلا فتقديم طهارة الثوب أولى ، وان اجتمع نجاسة على الثوب ونجاسة على البدن وليس معه الا ما يكفي أحدهما غسل الثوب وتيمم للنجاسة البدن لان التيمم فيها مدخلا

عن علي وعطاء والحسن وابن سيرين والزهري والثوري وأصحاب الرأي لقول علي رضي الله عنه في الجنب يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم ، ولانه يستحب تأخير الصلاة الى بعد العشاء وقضاء الحاجة كيلا يذهب خشوعها وحضور القلب فيها ، ويستحب تأخيرها لادراك الجماعة فتأخيرها لادراك الطهارة المشترطة أولى

(مسألة) (فان تيمم في أول الوقت وصلى أجزاءه) ولا تجب عليه الاعادة سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجد وقد ذكرنا ذلك ولانه أتى بما أمر في حال العذر فلم تجب عليه الاعادة بزوال العذر كن صلى عريانا ثم قدر على السترة وكن صلى جالسا لمرض ثم برأ في الوقت

(مسألة) (والسنة في التيمم أن ينوي وبسمي ويضرب يديه مفرجتي الاصابع على التراب ضربة واحدة فيمسح وجهه يباطن أصابعه وكفيه براحتيه)

المسنون عن أحمد رحمه الله التيمم بضربة واحدة ، قال الاثرم قلت لأبي عبد الله التيمم ضربة واحدة؟ فقال نعم للوجه والكفين . ومن قال ضربتين فأنما هو شيء زاده ، قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم منهم علي وعمار وابن عباس وعطاء والشعبي والاوزاعي ومالك واسحاق ، قال الشافعي : لا يجزي . التيمم الا بضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين ، وروي ذلك عن ابن عمر وابنه سالم والحسن والثوري وأصحاب الرأي لما روى ابن الصمة أن النبي ﷺ تيمم فمسح وجهه وذراعيه ، وروى ابن عمر وجابر وأبو امامة أن النبي ﷺ قال « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » ولانه بدل يؤتى به في محل مبدله فكان حده فيه ما واحدا كالوجه ، ولنا ما روي عمار قال : بعثني النبي ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد فآمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال « إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا » ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، متفق عليه ، ولانه حكم على مطلق اليدين فلم يدخل فيه الذراع كقطع السارق ومس الفرج ، وقد احتج ابن عباس بهذا وأما أحاديثهم فضعيفة قال الخلال الاحاديث في ذلك ضعاف جدا ولم يرو أصحاب السنن منها إلا حديث ابن عمر ، وقال أحمد ليس بصحيح عن النبي ﷺ وهو عندهم

(فصل) إذا اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض ومعه ماء لا يكفي إلا أحدهم فإن كان مسلماً لأحدهم فهو أحق به لانه يحتاج اليه لنفسه فلا يجوز له بذله لغيره سواء كان مالكة الميت أو أحد الحيين ، وإن كان الماء لغيرهم وأراد أن يجود به على أحدهم فمن أحد رحمه الله روايتان (إحداهما) الميت أحق به لان غسله خاتمة طهارته فيستحب أن تكون طهارة كاملة والحي يرجع الى الماء فيقتل ولان القصد بغسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتيمم والحي يقصد بغسله إباحة الصلاة ويحصل ذلك بالتراب (والثانية) الحي أولى لانه متعبد بالغسل مع وجود الماء والميت قد سقط الغرض عنه بالموت . اختار هذا الخلال وهل يقدم الجنب أو الحائض؟ فيه وجهان (أحدهما) الحائض لانها تقضي حق الله تعالى وحق زوجها في إباحة وطئها (والثاني) الجنب اذا كان رجلاً لان الرجل

حديث منكر قال الخطابي برويه محمد بن ثابت وهو ضعيف وحديث ابن الصمة صحيح لكن انما جاء في المتفق عليه فمسح وجهه ويديه فيكون حجة لنا لان ماعلق على مطلق اليدين لا يتناول الذراعين . ثم أحاديثهم لا تعارض حديثنا لانها تدل على جواز التيمم بضربتين ولا ينفي ذلك جواز التيمم بضربة كما أن وضوء النبي ﷺ ثلاثاً لا ينفي الاجزاء بمرة فان قيل : فقد روي في حديث عمار الى المرفقين فيحتمل أنه أراد بالكفين اليدين الى المرفقين . قلنا حديث الى المرفقين لا يعمل عليه انما رواه سلمة وشك فيه ذكر ذلك النسائي فلا يثبت مع الشك مع انه قد أنكر عليه وخالف به سائر الرواة الثقة فكيف يلتفت الى مثل هذا؟ وأما التأويل فباطل لأمر : أحدها ان عماراً الراوي له الحاكى فعل النبي ﷺ أفى بعد النبي ﷺ في التيمم لوجه والكفين عملاً بالحديث وقد شاهد فعل النبي ﷺ والفعل لا احتمال فيه (الثاني) انه قال ضربة واحدة وهم يقولون ضربتان (الثالث) اننا نعرف في اللغة التعبير بالكفين عن الذراعين (الرابع) أن الجمع بين الخبرين بما ذكرناه من أن كل واحد من الفعلين جائز أقرب من تأويلهم وأسهل وقياسهم ينتقض بالتيمم عن الغسل الواجب فانه ينقص عن المبدل وكذلك في الوضوء فانه في عضوين وكذا في الوجه فانه لا يجب مسح ما تحت الشعور الخفيفة والله أعلم .

(فصل) لا يختلف المذهب أنه يجزي التيمم بضربة واحدة وبضرتين وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز لان المقصود ايصال التراب الى محل الغرض فكيفما حصل جاز كالوضوء ، فان تيمم بضربة فانه يمسح وجهه وباطن أصابعه وظاهر كفيه الى الكوعين بباطن راحتيه . ويستحب أن يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ولا يجب ذلك لان فرض الراحتين قد سقط بامرار كل واحدة على ظهر الكف . ويفرق أصابعه عند الضرب ليدخل الغبار فيما بينها ، وإن كان التراب ناعماً فوضع اليدين عليه وضعا أجزأه ، وإن مسح بضربتين مسح باحداهما وجهه وبالأخرى يديه . قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقاً في الوضوء وهو انه يستد بمسح باطن أصابعه مع مسح وجهه وكيفما مسح بعد أن يستوعب محل الغرض أجزأه

أحق بالكمال من المرأة ولأنه يصلح إماماً لها وهي لا تصلح لإمامته ، وإن كان على أحدهم نجاسة فهو أولى به وإن وجدوا الماء في مكان فهو للأحياء . لأن الميت لا يجد شيئاً وإن كان الميت ففضلت منه فضلة فهو لورثته ، فإن لم يكن له وارث حاضر فلاحي أخذه بقيمته لأن في تركه اتلافه ، وقال بعض أصحابنا : ليس له أخذه لأن ماله لم يأذن له فيه إلا أن يحتاج إليه للعطش فيأخذه بشرط الضمان وإن اجتمع جنب ومحدث فالجنب أحق أن كان الماء يكفيه لأنه يستفيد به مالا يستفيدة المحدث ، وإن كان وفق حاجة المحدث فهو أولى لأنه يستفيد به طهارة كاملة ، وإن كان لا يكفي واحداً منهما فالجنب أولى به لأنه يستفيد به تطهير بعض أعضائه ، وإن كان يكفي كل واحد منهما ويفضل منه فضلة لا تنكفي الآخر فالمحدث أولى لأن فضله يمكن الجنب استعمالها ويحتمل أن الجنب أولى لأنه يستفيد بنفسه مالا يستفيدة المحدث ، وإذا تغلب من غيره أولى منه على الماء فاستعمله كان مسيئاً وأجزأه لأن الآخر لم يملكه وإنما رجع لشدة حاجته

(فصل) وهل يكره للعادم جماع زوجته إذا لم يخف العنت ؟ فيه روايتان (أحدهما) يكره لأنه يفوت على نفسه طهارة ممكنة بقاؤها (والثانية) لا يكره وهو قول جابر بن زيد والحسن وقتادة والثوري والاوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر . وحكي عن الأوزاعي أنه إن كان بينه وبين أهله أربع ليال فليصب أهله وإن كان ثلاث فما دونها فلا يصبها والأولى جواز أصابها من غير كراهة ، لأن أبا ذر قال لنبى صلى الله عليه وسلم : إني أعزب عن الماء ومعني أهلي فتصيبني الجنابة

(فصل) والمسنون عن أحمد رحمه الله التيمم بضربة كما وصفنا نص عليه ، وقال القاضي التيمم بضربة إلى الكوعين صفة الأجزاء ، والمسنون ضربتان يمسح بأولاهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين فيضع بطون أصابع اليسرى على ظهر أصابع اليمنى يمرها إلى مرفقه ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ويمررها عليه ويمرر إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يمسح يده اليسرى بيده اليمنى كذلك ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ويستحب تحليل الأصابع قياساً على الوضوء ، وإنما استحب ذلك لوجهين (أحدهما) أنه قد روي عن النبي ﷺ أنه تيمم بضربتين إلى المرفقين وأقل أحوال فعله إذا لم يدل على الإيجاب الاستحباب (الثاني) أن فيه خروجاً من الخلاف وإنما اختار الإمام أحمد الأول لأن الأحاديث الصحيحة إنما جاء فيها المسح إلى الكوعين

(فصل) وإذا وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب نحو أن نسفت الريح عليه غباراً فإن لم يكن قصد الريح ولا صمد لها فمسح وجهه بما عليه لم يجزئه لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد ولم يوجد وإن مسح وجهه بغير ما عليه أجزاء لأنه قد أخذ التراب لوجهه فلا فرق بين أن يأخذه من ثيابه أو من الأرض ، وإن كان صمد للريح وأحضر النية فقال القاضي والشافعي أبو جعفر يجزئه كما لو صمد للطر حتى جرى على أعضائه ، قال شيخنا والصحيح أنه لا يجزئه وهو اختيار ابن عقيل لأنه لم يمسح وقد أمر الله تعالى بالمسح فلي هذا أن مسح وجهه بما عليه أجزاء لم يحصل المسح ، ويحتمل أن لا يجزئه

فأصلي بغير طهور ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب طهور » رواه أبو داود والنسائي وأصاب ابن عباس من جارية له رومية وهو عادم للماء وصلى بأصحابه وفيهم عمار فلم ينكروه . قال اسحاق بن راهويه : هو سنة مسنونة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أبي ذر وعمار وغيرهما فإذا فعلا ووجدوا من الماء ما يفسلان به فرجيهما غسلهما ثم تيمما وإن لم يجدوا تيمما للجنباء والحديث الأصغر والنجاسة وصليا .

(مسئلة) قال (وإذا شد الكسير الجبائر وكان طاهراً ولم يعد بها موضع الكسر مسح عليها كلما أحدث إلى أن يحلها)

لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد والمسح به والله أعلم
(فصل) وإذا علا على يديه تراب كثير لم يكره نفخه لأن في حديث عمار أن النبي ﷺ ضرب بيديه الأرض ونفخ فيها قال أحمد لا يضره فعل أو لم يفعل ، وهذا قول ابن المنذر ومن لم يكره نفخ اليدين ونفضهما الشعبي . وقال مالك نفضا خفيفا . وقال الشافعي لا بأس به إذا بقي على يديه غبار وهو قول اسحاق ، وقال أصحاب الرأي ينفضهما وكان ابن عمر لا ينفض يديه ، وذكر القاضي وابن عقيل رواية أنه يكره كما يكره نفض الماء عن اليدين في الوضوء . فإن كان التراب خفيفا فقال أصحابنا يكره نفخه رواية واحدة . فإن ذهب ماعليهما بالنفخ أعاد الضرب لأنه أمور بالمسح بشيء من الصعيد
(مسئلة) (ومن حبس في المصر صلى بالتيمم ولا إعادة عليه) قد ذكرنا أن من صلى بالتيمم في الحضر لعدم الماء هل تجب عليه الإعادة؟ فيه روايتان على الإطلاق (إحداهما) لا تجب عليه الإعادة وهو مذهب مالك قياسا على السفر (والثانية) تجب عليه وهو مذهب الشافعي لأنه عذر نادر فلا يلحق بالقباب وعنه لا يصلي حتى يجد الماء ، أو يسافر ذكره في المجرى ، وقال أبو الخطاب لا تجب عليه الإعادة في هذه المسئلة وهو الصحيح أن شاء الله تعالى . وذكر في غيرهما روايتين ووجه قول أبي الخطاب أن هذا عادم للماء بعذر متظاول معتاد أشبه المسافر

(مسئلة) (ولا يجوز لواجد الماء التيمم خوفا من فوات المكتوبة ولا الجنابة وعنه يجوز للجنابة) ووجه ذلك أنه إذا كان الماء موجوداً إلا أنه ان اشتغل بتحصيله واستعماله فأتى الوقت لم يبح له التيمم سواء كان حاضراً أو مسافراً في قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وعن الأوزاعي والثوري له التيمم . وروي عن مالك وسعيد بن عبد العزيز نحو القول الأول قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فقيموا) وحديث أبي ذر وهذا واجد للماء ولأنه قادر على الماء فلم يجوز له التيمم كما لو لم يخف فوت الوقت ولأن الطهارة شرط فلم يبح تركها خيفة فوت وقتها كسائر شرائطها وإن خاف فوت العبد فكذلك ، وقال الأوزاعي وأصحاب الرأي له التيمم لأنه يخاف فوتها بالكلية فاشبهه العادم ، ووجه الأول ما ذكرنا من الآية والمغنى . فاما أن يخاف فوت الجنابة ففيه روايتان أظهرهما

الجبائر ما بعد لوضعه على الكسر لينجير وقوله : ولم يعد بها موضع الكسر أراد لم يتجاوز الكسر إلا بما لا بد من وضع الجبيرة عليه فإن الجبيرة إنما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر قال الخلال كأن أبا عبد الله استحب أن يتوق أن ييسط الشد على الجرح بما يجاوزه ثم سهل في مسألة الميموني والمروذي لأن هذا مما لا ينضبط وهو شديد جداً ولا بأس بالمسح على العصابات كيف شدها والصحيح ما ذكرناه إن شاء الله لأنه إذا شدها على مكان يستغني عن شدها عليه كان تاركاً لغسل ما يمكنه غسله من غير ضرر فلم يجوز كما لو شدها على مالا كسر فيه ، فإذا شدها على طهارة وخاف الضرر بنزعها فله أن يمسح عليها إلى أن يجلها ومن رأى المسح على العصابات ابن عمر وعبيد بن عمر وعطاء ، وأجاز المسح على الجبائر الحسن والنخعي ومالك وإسحاق والمزني وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال الشافعي في أحد قوله بعيد كل صلاة صلاحها لأن الله تعالى أمر بالغسل ولم يأت به

ولنا ما روى علي رضي الله عنه قال : انكسرت إحدى زندي فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أمسح على الجبائر ، رواه ابن ماجه . وحديث جابر في الذي أصابته الشجوة ولأنه قول ابن عمر لا يجوز له التيمم لما ذكرنا وهو قول الشافعي وابن المنذر (والثانية) يجوز يروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والزهري والحسن والثوري والاوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي لأنه لا يمكن استدراكها بالوضوء أشبه العادم ، وقال الشعبي يصلي عليها من غير وضوء ولا تيمم لأنه لا ركوع فيها ولا سجود أشبهت الدعاء في غير الصلاة

ولنا قول النبي ﷺ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ولأن الله تعالى قال (إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية ثم أباح ترك الغسل مشروطاً بعدم الماء بقوله (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فيبقى فيها عداً على قضية العموم .

(مسئلة) (وان اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض فبذل ماء يكفي أحدهم- لا ولا م به فهو للميت وعنه أنه لحي وأبهما قدم ؟ فيه وجهان) وجعلته أنه إذا اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض ومعهم ماء لا يكفي إلا أحدهم فإن كان ملكاً لأحدهم فهو أحق به لأنه محتاج إليه لنفسه ولا يجوز بذله لغيره وإن كان الماء لغيرهم فإراد أن يجوز به على أولام به ففيه روايتان (أولاهما) أن الميت أحق به لأن غسله خاتمة طهارته وصاحبه يرجعان إلى الماء فيغتسلان ولأن القصد بغسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتيمم والحي يقصد بغسله إباحة الصلاة وذلك يحصل بالتراب (والثانية) الحي أولى لأنه متعبد بالغسل مع وجود الماء والميت قد سقط الفرض عنه بالموت ولأن الحي يستفيد ما لا يستفيد الميت من قراءة القرآن ومس المصحف والوطء اختارها الخلال. وهل يقدم الجنب أو الحائض فيه وجهان (أحدهما) الحائض لأنها تقضي حق الله تعالى وحق زوجها في إباحة وطئها (والثاني) الجنب أحق إذا كان رجلاً لأنه يصلح إماماً لها ولا تصلح لامته. وإن كان على أحدهم نجاسة فهو أولى لأن طهارة الحدث لها بدل يجمع عليه بخلاف النجاسة. وإن وجدوا الماء في مكان فهو للأحياء لأنه لا وجدان

ولم يعرف له في الصحابة مخالف ولأنه مسح على حائل أبيح له المسح عليه فلم تجب معه الاعادة كاللمسح على الحف (فصل) ويفارق مسح الجبيرة مسح الحف من خمسة أوجه (أحدها) أنه لا يجوز المسح عليها إلا عند الضرر بنزعها والحف بخلاف ذلك (والثاني) أنه يجب استيعابها بالمسح لانه لا ضرر في تعميمها به بخلاف الحف فانه يشق تعميم جميعه ويتلفه المسح ، وإن كان بعضها في محل الفرض وبعضها في غيره مسح ما حاذى محل الفرض . نص عليه أحمد (الثالث) أنه بمسح على الجبيرة من غير توقيت بيوم وليلة ولا ثلاثة أيام لان مسحها للضرورة فيقدر بقدرها والضرورة تدعو في مسحها إلى حلها فيقدر بذلك دون غيره (الرابع) أنه يمسح عليها في الطهارة الكبرى بخلاف غيرها لان الضرر يلحق بنزعها فيها بخلاف الحف (الخامس) أنه لا يشترط تقدم الطهارة على شدها في إحدى الروايتين . اختاره الخلال وقال قد روى حرب واسحاق والمروزي في ذلك سهولة عن أحمد واحتج بآبن عمر وكأنه ترك قوله الاول وهو أشبه لان هذا مما لا ينضبط ويغفل على الناس جداً فلا بأس به ، ويقوي هذا حديث جابر في الذي أصابته الشجة فانه قال «أما كان يميزه أن يعصب على جرحه خرقة ويمسح عليها» ولم يذكر الطهارة وكذلك أمر علياً أن يمسح على الجبائر ولم يشترط طهارة ، ولان المسح عليها جاز دفعاً لمشفة نزعها ونزعاً يشق اذا لبسها على غير طهارة كمشقة اذا لبسها على طهارة (والرواية الثانية) لا يمسح عليها إلا أن يشدها على طهارة وهو ظاهر كلام الحرقى لانه حائل يمسح عليه فكان من شرط المسح عليه تقدم الطهارة كسائر المسوحات . فلي هذا اذا لبسها على غير طهارة ثم خاف من نزعها تيمم لها ، وكذا اذا تجاوز بالشد عليها موضع الحاجة وخاف من نزعها تيمم لها لانه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فيتيمم له كالجرح نفسه .

(فصل) ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم ، ويحتمل أن يتييم مع مسحها فيما اذا تجاوز بها موضع الحاجة لان ما على موضع الحاجة يقتضي المسح والزائد يقتضي التيمم وكذلك فيما اذا شدها على غير طهارة لانها تختلف في إباحة المسح عليها فاذا قلنا لا يمسح عليها كان فرضها التيمم وعلى القول الآخر

للبيت وإن كان للميت فضلت منه فضلة فهو لورثته فان لم يكن له وارث حاضر فلاحى أخذه بقيمته لان في تركه اتلافه ، وقال بعض أصحابنا ليس له أخذه لان مالكه لم يأذن فيه إلا أن يحتاج اليه للعطش فيأخذه بشرط الضمان

(فصل) وإن اجتمع جنب ومحدث وكان الماء لا يكفي الجنب فهو أولى لانه يستفيد به مالا يستفيدة المحدث ، وإن كان فوق حاجة المحدث فهو أولى به لانه يستفيد به طهارة كاملة ، وإن كان لا يكفي واحداً منها فالجنب أولى به لانه يستفيد به تطهير بعض أعضائه ، وإن كان يفضل عن كل واحد منهما فضلة لا تكفي صاحبه ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يقدم الجنب لانه يستفيد بنفسه مالا يستفيدة المحدث (الثاني) يقدم المحدث لان فضله يلزم الجنب استعمالها رواية واحدة (والثالث)

يكون فرضها المسح فاذا جمع بينهما خرج من الخلاف ، ومذهب الشافعي في الجمع بينهما قولان في الجملة
لحديث جابر في الذي أصابته الشجة

ولنا أنه محل واحد فلا يجمع فيه بين بدلين كالخف ولأنه ممسوح في طهارة فلم يجب له التيمم كالخف
وصاحب الشجة الظاهر أنه لبسها على غير طهارة .

(فصل) ولا فرق بين كون الشد على كسر أو جرح . قال أحد اذا توشأ وخاف على جرحه
الماء مسح على الخرقه ، وحديث جابر في صاحب الشجة أنما هو في المسح على عصابة جرح لان الشجة
اسم لجرح الرأس خاصة ولأنه حائل موضع يخاف الضرر بفعله فأشبه الشد على الكسر وكذلك إن
وضع على جرحه دواء وخاف من نزعه مسح عليه ، نص عليه أحد . قال الاثرم : سألت أبا عبد الله
عن الجرح يكون بالرجل بضم عليه الدواء فيخاف إن نزع الدواء اذا أراد الوضوء أن يؤذيه قال :
مأدري ما يؤذيه ؟ ولكن اذا خاف على نفسه أو خوف من ذلك مسح عليه . وروى الاثرم باسناده
عن ابن عمر أنه خرجت باهامة قرحة فألقمها مرارة فكان يتوشأ عليها

ولو انقطع ظفر انسان أو كان بأصبعه جرح خاف إن أصابه الماء أن يزرق الجرح جاز المسح عليه
نص عليه أحد ، وقال القاضي في المصوق على الجرح إن لم يكن في نزعه ضرر نزعته وغسل الصحيح
ويتيمم للجرح ويمسح على موضع الجرح ، فإن كان في نزعه ضرر فخكه حكم الجيرة بمسح عليه .
(فصل) فإن كان في رجله شق فجعل فيه قبرا فقال أحد ينزعه ولا يمسح عليه وقال هذا أهون
هذا لا يخاف منه قليل له متى يسم صاحب الجرح أن يمسح على الجرح ؟ فقال اذا خشى أن يزداد
وجعا أو شدة . وتعليل أحد في القبر بسهولته يقتضي أنه متى كان على شيء يخاف منه جاز المسح
عليه كما قلنا في الاصبع المبروكة اذا جعل عليها مرارة أو عصيها مسحها وقال مالك في الظفر يسقط
يكسوه مصطكا ويمسح عليه وهو قول أصحاب الرأي .

(فصل) واذا لم يكن على الجرح عصاب فقد ذكرنا فيما تقدم أنه يفصل الصحيح ويتيمم للجرح
وقد روى حنبل عن أحد في المبروكة والمجدور يخاف عليه يمسح موضع الجرح ويفصل ماحوله يعني
يمسح اذا لم يكن عليه عصاب .

التسوية لانه تقابل الترجيحان فتساويا فيدفع الى أحدهما أو يقرع بينهما ، واذا تغلب من غيره أولى
منه على الماء فاستعمله كن مسينا وأجزأه لان الآخر لم يملكه وإنما رجع لشدة حاجته

(فصل) وهل يكره لعدم جماع زوجته اذا لم يخف العنت ؟ فيدروا يتان (احداها) يكره يروي
نحوه عن مالك لانه يفوت على نفسه طهارة ممكنا بقاؤها (والثانية) لا يكرهه روي ذلك عن علي
وابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول الزهري وجابر بن زيد والحسن وقتادة والثوري
والاوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر ، وحكي عن عطاء ان كان بينه وبين الماء
أربع ليال فأكثر فليصب أهله ، وان كان ثلاث ليال فما دونها فلا يصبها وقال الزهري ان كان في سفر فلا

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم حتى ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين اختلاف أنه جائز . وعن الحسن قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين . وروى البخاري عن سعد بن مالك والمغيرة وعمر بن أمية أن النبي ﷺ مسح على الخفين ، وروى أبو داود عن جرير بن عبد الله أنه توضأ ومسح على الخفين قبل له أتفعل هذا ؟ قال ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح قبل له قيل نزول المائدة أو بعده فقال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة . وفي رواية أنه قال : أني رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه . قال إبراهيم : فكان يصحبهم هذا لأن اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، متفق عليه رواه حذيفة والمغيرة عن النبي ﷺ متفق عليهما . قال أحمد : ليس في قلبي من المسح شيء فيه أربعمائة حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا إلى النبي ﷺ وما وقفوا (فصل) وروي عن أحمد أنه قال : المسح أفضل يعني من الغسل لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما طلبوا الفضل وهذا مذهب الشافعي والحكم وإسحاق لأنه روي عن النبي

يقربها حتى يأتي وإن كان الماء معزباً فلا بأس أن يصيبها ، والأولى جواز وطئها مطلقاً من غير كراهة لأن أبا ذر قال للنبي ﷺ إني أعزب عن الماء ومعي أهل فتصيبني الجنابة فأصلي بغير طهور ؟ فقال له النبي ﷺ « الصعيد الطيب طهور » رواه أبو داود والنسائي . وأصاب ابن عباس جارية له رومية وهو عادم للماء وصلى بأصحابه وفيهم عمار فلم ينكروه ، قال إسحاق بن راهويه هو سنة مسنونة عن النبي ﷺ في أبي ذر وعمار وغيرهما فإذا فعلاً ووجدوا من الماء ما يفسلان به فرجئها غسلها ثم تيمما وإن لم يجدا تيمما للجنابة والحديث الأصغر والنجاسة وصلياً ، ويجوز للتيمم أن يصلي بالمتوضئين لما ذكرنا من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه والله أعلم

باب إزالة النجاسة

(لا تجوز إزالتها بغير الماء) في المشهور من المذهب وبه قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وزفر (وروي عن أحمد ما يدل على أنها تزال بكل مائع طاهر مزيل للعين والآخر كالخل وماء الورد وماء الشجر ونحوه) وهو قول أبي حنيفة لأن النبي ﷺ قال « إذا وقع الكلب في إناء أحدم فليغسله سبعاً متفق عليه أطلق الغسل فتقيده بالماء يحتاج إلى دليل ولأنه مائع طاهر مزيل فجازت إزالة النجاسة به كلاً .

ولنا قول النبي ﷺ لا ماء . « إذا أصاب إحداكم من الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتضمه

ﷺ أنه قال « ان الله يحب أن يؤخذ برخصه » وما خير رسول الله ﷺ بين أمرين الا اختار أيسرهما ولان فيه مخالفة أهل البدع وقد روي عن سفيان الثوري أنه قال لشعيب بن حرب : لا ينفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الحنفين أفضل من الغسل . وروى حنبل عن أحمد أنه قال كله جائز المسح والغسل ما في قلبي من المسح شي . ولا من الغسل وهذا قول ابن المنذر وروي عن ابن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا على خفافهم وخلم خفيه وتوضأ وقال حبيب الي الوضوء . وقال ابن عمر . اني لمولع بغسل قدمي فلا تقتدوا بي

وقيل الغسل أفضل لانه المفروض في كتاب الله تعالى والمسح رخصة وقد ذكرنا من حديث رسول الله ﷺ « ان الله يحب أن تقبل رخصه » .

﴿ مسألة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (ومن لبس خفيه وهو كامل الطهارة ثم أحدث مسح عليهما)

لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح خلافا . ووجهه ما روى المغيرة قال : كنت مع النبي ﷺ ثم اتصل به « متفق عليه . وعن أنس أن النبي ﷺ أمر بذنوب من ماء فأهريق على بول الاعرابي وهذا أمر يقتضي الوجوب ولأنها إحدى الطهارتين المشترطة للصلاة فأشبهت طهارة الحدث ومطلق حديثهم مقيد بحديثنا والماء مختص بإحدى الطهارتين فكذلك الأخرى فاما ما لا يزال كالمرق والابن والدهن ونحوه فلا خلاف في أن النجاسة لا تزال به والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ (ويجب غسل نجاسة الكلب والخنزير سبعا إحداهن بالتراب) لا يختلف المذهب في نجاسة الكلب والخنزير وماتولدهنهما أنه نجس عينه وسوره وعرقه وكل ماخرج منه روي ذلك عن عروة وهو قول الشافعي وأبي عبيدة وبه قال أبو حنيفة في السور . وقال مالك والاوزاعي وداود سورهما طاهر يتوضأ منه وان ولغا في طعام لم يحرم أكله ، وقال الزهري يتوضأ منه اذا لم يجد غيره . وقال عبدة بن أبي لبابة والثوري وابن الماجشون يتوضأ ويتيمم قال مالك وبغسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب تعبداً ، واحتج بعضهم على طهارته بأن الله تعالى قال (فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يأمر بغسل أثره وروى أبو سعيد أن النبي ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحر وعن الطهارة بها فقال « لما ما حلت في بطونها ولنا ما غير طهور » رواه ابن ماجه ولانه حيوان يجوز اقتناؤه ويشق الاحتراز منه فكان طاهراً كالهر

ولنا ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا » متفق عليه ولمسلم « فليرقه » ثم يغسله سبع مرار « ولو كان سوره طاهراً لم تجز اراقته ولا وجب غسله فان قالوا انما وجب غسله تعبداً كما تغسل أعضاء الوضوء وتغسل اليد من نوم الليل . قلنا الاصل وجوب الغسل عن النجاسة كما في سائر الغسل : ثم لو كان تعبداً لما أمر بإراقة الماء ولما اختص الغسل

ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه فقال « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما. متفق عليه فأما إن غسل إحدى رجليه فأدخلهما الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز للمسح أيضاً وهو قول الشافعي وإسحاق ونحوه عن مالك، وحكي بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد أنه يجوز للمسح رواها أبو طالب عنه وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور وأصحاب الرأي لأنه أحدث بعد كمال الطهارة واللبس فجاز المسح كما لو نزع الخف الأول ثم عاد فلبسه، وقيل أيضاً فيمن غسل رجليه ولبس خفيه ثم غسل بقية أعضائه يجوز له المسح وذلك مبني على أن الترتيب غير واجب في الوضوء وقد سبق

ولنا قول النبي ﷺ « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » وفي لفظ لابي داود « دع الحفنين فاني أدخلت القدمين الحفنين وهما طاهرتان » فجعل العلة وجود الطهارة فيهما جميعاً وقت إدخالهما ولم توجد طهارتهما وقت لبس الأول ولأن ما اعتبرت له الطهارة اعتبر له كمالها كالصلاة ومس المصحف، ولأن الأول خف ملبوس قبل رفع الحدث فلم يجز للمسح عليه كما لو لبسه قبل غسل قدميه، ودليل بقاء الحدث أنه لا يجوز له مس المصحف بالعضو المفسول، فأما إذا نزع الخف الأول ثم لبسه فقد لبسه بعد كمال الطهارة، وقول الخرقى ثم أحدث - يعني الحدث الأصغر - فإن جواز المسح يختص به، ولا يجزي المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب لأنهم في هذا خلافاً، وقد روى صفوان بن عسال المرادي قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو صغراً ^(١) أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم، رواه الترمذي وقال حديث صحيح، ولأن وجوب الغسل يندر فلا يشق إيجاب غسل القدم بخلاف الطهارة الصغرى ولذلك وجب غسل

«١» السفر بفتح

المهمل المشددة وسكون

الفاء جماعة المسافرين

بوضع الولوغ لعموم اللفظ في الاناء كله وأما غسل اليد من نوم الليل فأما أمر به للاحتياط لاحتمال النجاسة والوضوء شرع للوضوء والنظافة ليكون العبد في حال قيامه بين يدي الله تعالى على أحسن حال وأكملها ثم إن سلمنا ذلك فأما عهدنا التعبد في غسل البدن أما الآنية والثياب فأما يجب غسلها من النجاسات وقد روي في لفظ « طهور انا، أحدم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعاً » أخرجه أبو داود ولا يكون الطهور إلا في محل الطهارة، وقولهم إن الله تعالى أمر بأكل ما أمسكه الكلب قبل غسله قلنا الله تعالى أمر بأكله ورسول الله ﷺ أمر بغسله فيعمل بأمرهما، وإن سلمنا أنه لا يجب غسله فلا نه يشق فعني عنه، وحديثهم قضية في عين يحتمل أن الماء المستول عنه كان كثيراً ولذلك قال في موضع آخر حين سئل عن الماء وما ينوبه من السباع فقال « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولأن لنا رواية أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير فذلك لا ينجس الماء شربها منه وقياسهم على الهر في معارضة النص لا يصح. والفرق بينهما أن الكلب يأكل النجاسات عادة بخلاف الهر والله أعلم. وإذا ثبتت نجاسة الكلب ثبتت نجاسة الخنزير بطريق التنبيه لأنه شر منه وقد نص الشارع على تحريمه فكان تنجيسه أولى، إذا ثبت هذا فإنه يجب غسلها إذا كانت على غير الأرض سبعاً

ما تحث الشعور الكثيفة وهكذا الحكم في العمامة وسائر الحوائث الا الجبيرة وما في معناها
(فصل) فان تطهر ثم لبس الخف فأحدث قبل بلوغ الرجل قدم الخف لم يجز له المسح لان الرجل
حصلت في مقرها وهو محدث فصار كما لو بدأ اللبس وهو محدث
(فصل) فان تيمم ثم لبس الخف لم يكن له المسح لانه لبسه على طهارة غير كاملة ولانها طهارة
ضرورية بطلت من أصلها فصار كاللبس له على غير طهارة ولان التيمم لا يرفع الحدث فقد لبسه وهو محدث
وان تطهرت المستحاضة ومن به سلس البول وشبههما ولبسا خفافا فلهما المسح عليهما نص عليه أحمد لان
طهارتهما كاملة في حقهم قال ابن عقيل : لانها مضطرة الى الترخص وأحق من ترخص المضطر فان
انقطع الدم وزالت الضرورة بطلت الطهارة من أصلها ولم يكن لها المسح كالتيمم اذا وجد الماء
(فصل) اذا لبس خفين ثم أحدث ثم لبس فوقهما خفين أو جرموقين لم يجز المسح عليهما بغير
خلاف لانه لبسهما على حدث وان مسح على الاووين ثم لبس الجرموقين لم يجز المسح عليهما أيضا
ولأصحاب الشافعي وجه في تجويزه لان المسح قائم مقام غسل القدم
ولنا أن المسح على الخف لم يزل الحدث عن الرجل فكأنه لبسه على حدث ولان الخف الممسوح
عليه بدل والبدل لا يكون له بدل ولانه لبسه على طهارة غير كاملة فأشبه التيمم . وان لبس الفوقائي

أحدهما بالتراب ، ومن قال بغسل سبع مرات أبو هريرة وابن عباس وعروة وطاوس وعمر بن
دينار والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر وقال الزهري بغسل ثلاث مرات وقال
عطاء كل قد سمعت ثلاثا وخمسا وسبعا ، وعن أحمد أنه يجب غسلها ثمانية أحدهما بالتراب وهو
رواية عن الحسن لان رسول الله ﷺ قال « اذا ولغ الكلب في الاناء فأغسلوه سبعا وعفروه الثامنة
بالتراب » رواه مسلم ، ووجه الرواية الأولى ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا أولا من بالتراب » رواه مسلم وهذه الرواية أصح ويحمل هذا
الحديث على أنه عد التراب ثمانية لكونه جنسا آخر جمعا بين الخبرين . وقال أبو حنيفة لا يجب العدد
في شيء من النجاسات انما يغسل حتى يغلب على الظن نقاؤه من النجاسة لانه روي عن النبي ﷺ
أنه قال في الكلب يلع في الاناء « يغسل ثلاثا أو خمسا أو سبعا » فلم يبين عددا ، ولانها نجاسة فلم
يجب فيها القدر كما لو كانت على الارض

ولنا ما ذكرنا من الحديثين وحديثهم يرويه عبد الوهاب بن الضحاك وهو ضعيف فلا يعارض
حديثنا وقد روى غيره من الثقات « فليغسله سبعا » وعلى أنه يحتمل الشك من الراوي فينبغي أن يتوقف
فيه والارض سومع في غسلها للشقة بخلاف غيرها

(مسئلة) (فان جعل مكانه أشنانا أو نحوه فعلى وجهين) يعني إن جعل مكان التراب في غسل
نجاسة الكلب غيره من الاشتان والصابون والنخالة ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه طهارة أمر فيها

قبل أن يحدث جاز المسح عليه بكل حال سواء كان الذي تحته صحيحاً أو مخرقاً وهو قول الحسن ابن صالح والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي ومنع منه مالك في إحدى روايته، والثاني في أحد قولي له لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه في القالب فلا يتعلق به رخصة عامة كالجيرة ولنا أنه خف ساتر يمكن متابعة المشي فيه أشبه المفرد وكما لو كان الذي تحته مخرقاً . وقوله الحاجة لا تدعو إليه ممنوع ، فإن البلاد الباردة لا يكفي فيها خف واحد غالباً ولو سلمنا ذلك ولكن الحاجة معتبرة بدليلها وهو الاقدام على اللبس لا بنفسها فهو كالخف الواحد

إذا ثبت هذا فتى نزع فوقاني قبل مسحه لم يؤثر ذلك وكان لبسه كعدمه ، وإن نزع بعد مسحه بطلت الطهارة ووجب نزع الخفين وغسل الرجلين لزوال محل المسح ونزع أحد الخفين كنزعهما لأن الرخصة تعلقت بهما فصار كأنكشاف القدم ، ولو أدخل يده من تحت فوقاني ومسح الذي تحته جاز لأن كل واحد منهما محل للمسح ، فجاز المسح على ما شاء منهما كما يجوز غسل قدمه في الخف مع أن له المسح عليه ولو لبس أحد الجرموقين في إحدى الرجلين دون الأخرى جاز المسح عليه وعلى الخف الذي في الرجل الأخرى لأن الحكم يتعلق به وبالخف في الرجل الأخرى فهو كما لو لم يكن تحته شيء . (فصل) فإن لبس خفاً مخرقاً فوق صحيح فمن أحمد جواز المسح قال في رواية حرب : الخف

المحرق إذا كان في رجله جورب مسح وإن كان الخف منخرقاً ، وأما إن كان تحته لفائف أو خرق فلا يجوز المسح نص عليه أحمد في مواضع - ووجهه أن القدم مستور بما يجوز المسح عليه فجاز المسح بالتراب فلم يقدّم غيره مقامه كالتيتم ولأن الأمر به تعبد فلا يقاس عليه (والثاني) يميزه لأن هذه الأشياء أبلغ من التراب في الإزالة فنصه على التراب تنبيه عليها ولأنه جامد أمر به في إزالة النجاسة فألحق به ما يماثله كالخجر في الاستحجار ، وقال ابن حامد إنما يجوز العدول إلى غير التراب عند عدمه أو فساد المحل المفصول به فأما مع وجوده وعدم الضرر فلا . فإن جعل مكانه غسلة ثامنة فقال بعض أصحابنا فيه وجهان والصحيح أنها لا تقوم مقام التراب لأنه إن كان القصد به تقوية المساء في الإزالة فذلك لا يحصل من الثامنة وإن وجب تعبداً امتنع إبداله والقياس عليه والله أعلم وهذا اختيار شيخنا

(فصل) ولا فرق بين غسل النجاسة من ولوغ الكلب أو يده أو رجله أو شعره أو غير ذلك من أجزائه قياساً على السور ولأن ذلك حكم غيره من الحيوانات فكذلك الكلب وحكم الخنزير في سوره وسائر أجزائه حكم الكلب على ما فصلنا لانه شرمه وقد نص الشارع على تحريمه وأجمع المسلمون عليه ولا يباح اقتناؤه بحال ثبت الحكم فيه بطريق الأولى^(١)

(فصل) وإذا ولغ في الاناء كلاب أو أصاب المحل نجاسات متساوية في الحكم فهي كنجاسة واحدة وإن كان بعضها أغلظ كالولوغ مع غيره فالحكم لأغلظها ويدخل فيه مادونه ، ولو غسل الاناء دون السبع ثم ولغ فيه مرة أخرى فصله سبعا أجراً لانه إذا أجزأ عما يماثل فما دونه أولى (فصل) والمستحب أن يجعل التراب في الغسلة الأولى لموافقة لفظ الخبر وليأتي الماء بعده

١٤١ الجمهور بمنعون

القياس في هذه المسائل

لعدم ثبوت العلة واهل

الحديث أولى بالوقوف

فيها عند التعبد

كما لو كان السفلائي مكشوفاً بخلاف ما اذا كان تحت لفافة، وقال القاضي وأصحابه: لا يجوز المسح إلا على التحتاني لان القوقاني لا يجوز المسح عليه مفرداً فلم يجز المسح عليه مع غيره كالذي تحت لفافة، وإن لبس مخرقاً على مخرق فاستتر القدم بهما احتمل أن يكون كالثاني قبلها لان القدم مستور بالحفنين فأشبه المستور بالصحيحين أو صحيح ومخرق واحتمل أن لا يجوز لان القدم لم يستتر بحف صحيح بخلاف التي قبلها .

(فصل) وان لبس الحف بعد طهارة مسح فيها على العمامة أو العمامة بعد طهارة مسح فيها على الحف فقال بعض أصحابنا ظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز المسح لانه لبس على طهارة ممسوح فيها على بدل فلم يستيح المسح باللبس فيها كما لو لبس خفاً على طهارة ومسح فيها على خف ، وقال القاضي : يحتمل جواز المسح لانها طهارة كاملة وكل واحد منهما ليس يبدل عن الآخر بخلاف الحف الملبوس على خف ممسوح عليه .

(فصل) وإن لبس الجيرة على طهارة مسح فيها على خف أو عمامة وقلنا ليس من شرطها الطهارة جاز المسح بكل حال ، وإن اشترطنا لها الطهارة احتمل أن يكون كالعمامة الملبوسة على طهارة

فينظفه ومتى غسل به أجزاءه لانه روي في حديث إحداهن وفي حديث أولاهن وفي حديث في الثامنة فيدل على أن محل التراب من الفسلات غير مقصود

(فصل) واذا غسل محل الولغ فأصاب ماء بعض الفسلات محلاً آخر قبل تمام السبع ففيه وجهان (أحدهما) يجب غسله سبعاً وهو ظاهر كلام الحرق واختيار ابن حامد لانها نجاسة فلا يراعى فيها حكم المحل الذي انفصلت عنه كنجاسة الأرض ومحل الاستنجاء (والثاني) يجب غسله من الأولى ستاً ومن الثانية خمساً كذلك إلى آخره لانها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع فطهرت به في مثله قياساً عليه كالنجاسة على الأرض . وتعارض المنفصل عن الأرض ومحل الاستنجاء لان العلة في خفتها المحل وقد زالت عنه فزال التخفيف والعلة في تخفيفها ههنا قصور حكمها بما صر عليها من الفسل وهذا لازم لها حتماً كانت . ثم إن كانت قد انفصلت عن محل الفسل بالتراب غسل محلها بغير تراب وإن كانت الأولى بغير تراب غسلت هذه بالتراب وهذا اختيار القاضي وهو أصح إن شاء الله تعالى

(مسئلة) (وفي سائر النجاسات ثلاث روايات (أحدها) يجب غسلها سبعاً وهل يشترط التراب على وجهين (الثانية) ثلاثاً (والثالثة) تكاثراً بل ماء من غير عدد كالنجاسات كلها اذا كانت على الأرض) وجهلة ذلك أن في سائر النجاسات غير نجاسة الكلب والخنزير اذا كانت على غير الأرض ثلاث روايات (أحدها) يجب غسلها سبعاً قياساً على نجاسة الكلب والخنزير لما روي عن ابن عمر أنه قال : أمرنا بغسل الانجاس سبعاً فينصرف إلى أمر النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا هل يشترط التراب ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب قياساً على الولغ وهذا اختيار الحرق (والثاني) لا يشترط لان النبي ﷺ أمر بالفسل للدم وغيره ولم يأمر بالتراب إلا في نجاسة الكلب فوجب أن يقتصر عليه

مسح فيها على الحف . واحتمل حواز المسح بكل حال لان مسحها عزيمة ، وان لبس الشف على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح عليه لانها عزيمة ولانها ان كانت ناقصة فهو لنقص لم يزل فلم يمنع جواز المسح كنقص طهارة المستحاضة قبل زوال عذرها وان لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح لما ذكرناه .

(مسئلة) قال (يوما وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر)

قال أحمد : التوقيت ما أثبتته في المسح على الحفنين قيل له تذهب اليه ؟ قال نعم ، وهو من وجوه وهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبو زيد وشريح وعطاء والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وقال الليث : يمسح ما بدا له وكذلك قال مالك في المسافر وله في المقيم روايتان (إحداهما) يمسح من غير توقيت (والثانية) لا يمسح لما روى أبي بن عمار قال : قلت لرسول الله ﷺ أتمسح على الحفنين ؟ قال « نعم » قلت يوما قال « ويومين » قلت وثلاثة ؟ قال « وما شئت » رواه أبو داود ولأنه مسح في طهارة فلم يتوقت كسح الرأس والجبيرة

ولان الامر بالتراب ان كان تعبدا وجب قصره على محله وان كان لمعنى في نجاسة الولوغ من الزوجة التي لا تنقلع الا بالتراب فلذلك لا يوجد في غيره . وفي هذا الدليل نظر لانه غير موجود في نجاسة الكلب غير الولوغ وقد قالوا بوجوب التراب فيه (والرواية الثانية) يجب غسلها ثلاثا لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده » رواه مسلم أمر بغسلها ثلاثا ليرتفع وهم النجاسة ولا يرفع وهم النجاسة إلا ما يرفع الحقيقة (والثالثة) تكاثر بالماء من غير عدد حتى تزول عين النجاسة وهذا مذهب الشافعي لما روى ابن عمر قال كان غسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل غسل الثوب من البول مرة رواه الامام أحمد وأبو داود إلا أن في رواه أيوب بن جابر وهو ضعيف ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسماء في الدم « اغسله بالماء » ولم يذكر عدداً ولانها نجاسة فلم يجب فيها العدد كنجاسة الارض وقد روي أن النجاسة في محل الاستنجاء تطهر بثلاث وفي غيره بسبع لان محل الاستنجاء تكرر النجاسة فيه فافتضى ذلك التخفيف ولانه قد اجتزى فيها بثلاثة أحجار فأولى أن يجتزأ فيها بثلاث غسلات لان الماء أبلغ من الاحجار وفيه (رواية خامسة) ^(١) أن العدد لا يجب في نجاسة البدن ويجب في غيرها لان الابدان تم البلوى فيها بملاقة النجاسة تارة منها وتارة من غيرها تخفف أمرها لاجل المشقة ذكرها ابن عقيل وذكر القاضي رواية أن العدد لا يعتبر في غير محل الاستنجاء من البدن ويجب في محل الاستنجاء لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعدد الاحجار فيه ويجب في سائر المحال وقال الخلال هذه الرواية وهم ولم يثبتها

(١) ينظر ابن الرابة

(فصل) وإذا أصابت النجاسة الاجسام العقيمة كالمرأة ونحوها وجب غسله ولم يظهر بالمس

٢٩٠ انقضاء مدة مسح الحفنين - تنجس الاجسام وطهارتها (الغني والشرح الكبير)

ولنا ما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم رواه مسلم . وحديث صفوان بن عسال وقد ذكرناه وعن عرف بن مالك الاشجعي أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الحفنين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم رواه الامام أحمد وقال هو أجود حديث في المسح على الحفنين لأنه في غزوة تبوك وهي آخر غزاة غزاها النبي ﷺ وهو آخر فعله وحديثهم ليس بالقوي قاله أبو دارد وفي اسناده مجاهيل منهم عبد الرحمن ابن رزين وأيوب بن قطن ومحمد بن زيد، ويحتمل أنه يمسح ما شاء اذا نزعا عند انتهاء مدته ثم لبسهما . ويحتمل أنه قال وما شئت من اليوم واليومين والثلاثة . ويحتمل أنه منسوخ بأحاديثنا لأنها متأخرة لكون حديث عرف في غزوة تبوك وليس بينها وبين وفاة رسول الله ﷺ إلا شيء يسير وقياسهم ينتقض بالتميم .

(فصل) اذا انقضت المدة بطل الوضوء وليس له المسح إلا أن ينزعهما ثم يلبسهما على طهارة كاملة . وفيه رواية أخرى أنه يجزئه غسل قدميه كما لو خلعهما وسنذكر ذلك والخلاف فيه ان شاء الله . وقال الحسن : لا يبطل الوضوء ويصلي حتى يحدث ثم لا يمسح بعد حتى ينزعهما ، وقال داود ينزع خفيه ولا يصلي فيهما فاذا نزعهما صلى حتى يحدث لان الطهارة لا تبطل الا يحدث ونزع الحف ليس يحدث وكذلك انقضاء المدة

ولنا أن غسل الرجلين شرط للصلاة وانما قام المسح مقامه في المدة فاذا انقضت لم يجز أن يقوم

لأنه محل لا تنكر فيه النجاسة فلم يجز فيه المسح كالاولاني

(فصل) وغسل النجاسة يختلف باختلاف محلها فان كان جسما لا يتشرب النجاسة كالآنية فغسله بامرار الماء عليه كل مرة غسلة سواء كان بفعل الآدمي أولا مثل أن ينزل عليه ماء المطر أو يجري عليه الماء فكل جرية تمر عليه غسلة لان القصد غير معتبر أشبه ما لو صب آدمي بغير قصد وان وقع في ماء را كد قليل نجسه ولم يطهر وان كان كثيراً اعتبر وضعه فيه ومرور الماء على أجزائه غسلة وان حركه في الماء بحيث تمر عليه أجزاء غير التي كانت ملاقية له احتسب بذلك غسلة ثانية كما لو مرت عليه جريات من الماء الجاري . وان كان المفصول إناء فطرح فيه الماء لم يحتسب به غسلة حتى يفرغه منه لانه العادة في غسله . فان كان الاناء يسم قاتنين فصاعداً ففلاه احتمال أن ادارة الماء فيه تجري مجرى الغسلات لأن أجزائه تمر عليها جريات من الماء غير التي كانت ملاقية لها أشبه ما لو مرت عليه جريات من الجاري . وقال ابن عقيل لا يكون غسلة الا بتفريقه أيضاً ، وان كان المفصول جسماً تدخل فيه أجزاء النجاسة كالثوب لم يحتسب برفعه من الماء غسلة حتى يعصره وعصر كل شيء بحسبه فان كان بساطاً ثقيلًا أو نحوه فعصره بتقليبه ودقه حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء والله أعلم

(فصل) اذا أصاب ثوب المرأة دم حيضها استحب أن تحتها بظفرها لتذهب خشوته ثم تقرصه بريقها ليلين للفصل ثم تفسله بالماء . قول النبي ﷺ لاماء في دم الحيض دحنيه ثم اقرصه

مقامه إلا بدليل ولائها طهارة لا يجوز ابتداءها فيمنع من استدائها كالتيتم عند رؤية الماء

(مسئلة) قال (فان خلع قبل ذلك أضاف الوضوء)

يعني قبل انقضاء المدة إذا خلع خفيه بعد المسح عليها بطل وضوؤه وبه قال النخعي والزهري ومكحول والاوزاعي وإسحاق وهو أحد قولي الشافعي . وعن أحد رواية أخرى أنه يجوز غسل قدميه وهو مذهب أبي حنيفة والقول الثاني للشافعي ولأن مسح الخفين نأب عن غسل الرجلين خاصة فطهورها يبطل مانأب عنه كالتيتم إذا بطل برؤية الماء وجب مانأب عنه . وهذا الاختلاف مبني على وجوب الموالاة في الوضوء فمن أجاز التفريق جوز غسل القدمين لأن سائر أعضائه مفسولة ولم يبق إلا غسل قدميه فإذا غسلها كل وضوؤه . ومن منع التفريق أبطل وضوؤه لفوات الموالاة فعلى هذا لو خلع الخفين قبل جفاف الماء عن يديه أجزاء غسل قدميه وصار كأنه خلعهما قبل مسحه عليهما . وقال الحسن وقتادة وسليمان بن حرب لا يتوضأ ولا يغسل قدميه لأنه أزال المسح عليه بعد كمال الطهارة فأشبهه ما لو حلق رأسه بعد المسح عابه أو قلم أظفاره بعد غسلها ، ولأن النزاع ليس بحدث والطهارة لا تبطل إلا بالحدث

ثم اغسله بالماء ، وإن اقتصرت على الماء جاز وإن لم يزل لونه وكانت إزالته تشق أو تلف الثوب أو تضره لقول النبي ﷺ « ولا يضر ك أثره » رواه أبو داود ، وإن استعملت في إزالته شيئاً يزيله كالملح وغيره فحسن لما روى أبو داود عن امرأة من غفار أن النبي ﷺ أوردفها على حقيية فحاضت قالت فنزلت فإذا بها دم مني فقال « ما لك لعلك نفست ؟ » قالت نعم قال « فاصلحي من نفسك ثم خذي إناء من ماء فاطرحي فيه ملحاً ثم اغسلي ما أصاب الحقيية من الدم » قال الخطابي فيه من الفقه جواز استعمال الملح وهو مطعوم في غسل الثوب وتنقيته من الدم فعلى هذا يجوز غسل الثياب باليسل إذا كان الصابون يفسده وبالحل إذا أصابه الحبر والتدلك بالنخالة وغسل الأيدي بها وبالبطيخ ودقيق الباقلاء وغيرها من الأشياء التي لها قوة الجلاء.

(فصل) فإن كان في الإناء خمر أو شبهه من النجاسات التي يتشربها الإناء ثم متى جعل فيها مائع سواء ظهر فيه طعم النجاسة أو لونها لم يطهر بالغسل لأن الغسل لا يستأصل أجزاء النجاسة من جسم الإناء فلم يطهره كالسمسم الذي ابتل بالنجاسة ، قال الشيخ أبو الفرج المقدسي في المبهج آية الحجر منها المزفت فيطهر بالغسل لأن الزفت يمنع وصول النجاسة إلى جسم الإناء ومنها ما ليس بمزفت فيتشرب أجزاء النجاسة فلا يطهر بالتطهير فإنه متى ترك فيه مائع ظهر فيه طعمه أو لونه

(فصل في تطهير النجاسة على الأرض) متى تنجست الأرض بنجاسة مائعة أي نجاسة كانت كالبول والحمر ونحوها فطهورها أن تغمر بالماء بحيث يذهب لون النجاسة ويربها فإن لم يذهب لم تطهر لأن بقاء دليل بقاء النجاسة ، فإن كانت مما لا يزول لونها أو رائحتها إلا بمسقة سقط ذلك كما قلنا

ولنا أن الوضوء بطل في بعض الاعضاء فبطل في جميعها كما لو أحدث وما ذكره يبطل بزعم أحد الحنفين فإنه يبطل الطهارة في القدمين جميعاً وإنما ناب مسحه عن أحدهما ، وأما التيمم عن بعض الاعضاء إذا بطل فقد سبق القول فيه في موضعه ، وحكي عن مالك أنه إذا خلع خفيه غسل قدميه مكانه وصحت طهارته وإن أخره استأنف الطهارة لأن الطهارة كانت صحيحة في جميع الاعضاء إلى حين نزع الحنفين أو انقضاء المدة وإنما بطلت في القدمين خاصة فإذا غسلها عقب النزع لم تفت الموالاة لقرب غسلها من الطهارة الصحيحة في بقية الاعضاء بخلاف ما إذا تراخى غسلها ولا يصح لأن المسح قد بطل حكمه وصار الآن نضيف الغسل إلى الغسل فلم يبق للمسح حكم ولأن الاعتبار في الموالاة إنما هو لقرب الغسل من الغسل لا من حكمه فإنه متى زال حكم الغسل بطلت الطهارة ولم ينفع قرب الغسل شيئاً لكون الحكم لا يعود بعد زواله إلا بسبب جديد

(فصل) وإن نزع العمامة بعد مسحها بطلت طهارته أيضاً وعلى الرواية الأخرى يلزمه مسح رأسه وغسل قدميه ليحصل الترتيب ، ولو نزع الجبيرة بعد مسحها فهو كنزع العمامة إلا أنه إن كان مسح عليها في غسل يعم البدن لم يحتاج إلى إعادة غسل ولا وضوء لأن الترتيب والموالاة ساقطان فيه (فصل) ونزع أحد الحنفين كنزعهما في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والثوري والأوزاعي

في الثوب ، والدليل على أن الأرض تطهر بذلك ما روى أنس قال : جاء أعرابي فبال في طائفة من المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي ﷺ فلما قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهرق عليه . متفق عليه ولا نعلم في ذلك خلافاً (فصل) إذا أصاب الأرض ماء المطر أو السيول ففهرها وجري عليها فهو كما لو صب عليها لأن تطهير النجاسة لا تعتبر النية فيه فاستوى ما صبه الأدي وغيره . قال أحد في البول يكون في الأرض فتمطر عليه السماء إذا أصابه من المطر بقدر ما يكون ذنباً كما أمر النبي ﷺ أن يصب على البول فقد طهر ، وقال المروذي : سئل أبو عبد الله عن ماء المطر يختلط بالبول فقال : ماء المطر عندي لا يخالط شيئاً إلا طهره إلا العذرة فإنها تنقطع ، وسئل عن ماء المطر يصيب الثوب فلم يره بأساً إلا أن يكون يسل فيه بعد المطر ، وقال : كل ما ينزل من السماء إلى الأرض فهو نظيف دأسته الدواب أو لم تدسه ، وقال في الميزاب إذا كان في الموضع التنظيف لا بأس بما قطر عليك من المطر إذا لم تعلم قيل له فأسأل عنه ؟ قال لا وما دعاك إلى السؤال ؟ واحتج في طهارة طين المطر بحديث الأعرابي وبأن أصحاب النبي ﷺ والتابعين كانوا يخوضون المطر في الطرقات فلا يفسلون أرجلهم روي ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما ، قال ابن مسعود كنا لا نتوضأ من موطي . ونحوه عن ابن عباس وهذا قول عوام أهل العلم لأن الأصل الطهارة فلا نزول بالشك

(فصل) فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرقيم والدم إذا جف والروث فاختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل لأن عينها لا تنقلب ولا تطهر إلا بإزالة أجزائها المكان بحيث يتيقن زوال

وابن المبارك والشافعي وأصحاب الرأي ويلزمه نزع الآخر، وقال الزهري : يغسل القدم التي نزع الخف منه ويمسح الآخر لانهما عضوان فأشبهها الرأس والقدم ولنا أنهما في الحكم كعضو واحد ولهذا لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر فيطل مسح أحدهما بظهور الآخر كالرجل الواحدة وبهذا فارق الرأس والقدم .

(فصل) وانكشف بعض القدم من خرق كنزع الخف فان انكشفت ظهارته وبقيت بطائته لم تضر لان القدم مستورة بما يتبع الخف في البيع فأشبهه ما لم ينكشط .
(فصل) وإن أخرج رجله الى ساق الخف فهو كخلعه ، وبهذا قال إسحاق وأصحاب الرأي .
وقال الشافعي : لا يبين لي أن عليه الوضوء لان الرجل لم تطهر ، وحكى أبو الخطاب في ردوس المسائل عن أحمد رواية أخرى كذلك

ولنا أن استقرار الرجل في الخف شرط جواز المسح بدليل ما لو أدخل الخف فأحدث قبل استقرارها فيه لم يكن له المسح . فإذا تغير الاستقرار زال شرط جواز المسح فيطل المسح لزوال شرطه كزوال استتاره ، وإن كان إخراج القدم الى مادون ذلك لم يطل المسح لانها لم تزل عن مستقرها .
(فصل) كره أحمد لبس الخفين وهو يدافع الاخبين أو أحدهما لان الصلاة مكروهة بهذه الطهارة واللبس يراد لبس عليه للصلاة ، وكان إبراهيم النخعي اذا أراد أن يبول لبس خفيه ولا يرى الارض في ذلك واسما^(١) لان الطهارة كاملة فأشبهه ما لو لبسه اذا خاف غلبة النعاس وأما كرهت الصلاة

٢١ وفي نسخة

الا واسما

أجزاء النجاسة ولو بادز البول وهو رطب قلع التراب الذي عليه أثره فالباقي طاهر لان النجس كان رطبا وقد زال وإن جف فأزال ما وجد عليه الاثر لم يطهر لان الاثر إنما يبين على ظاهر الارض لكن ان قلع ما يتقن به زوال ما أصابه البول فالباقي طاهر

(٢) يقول الحنفية

كان هذا عقب بوله والنجاسة ظاهرة . ونظيره غسلهم المني رطبا وفركه جافا . والمطلوب أن لا يكون

هناك قدرين ولم يرد نص بغسل كل ما تنجس على سبيل التعبد

(مسألة) (ولا تطهر الارض النجسة بشمس ولا ريح) وعن روي عنه ذلك أبو ثور وابن المنذر والشافعي في أحد قولي ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن تطهر اذا ذهب أثر النجاسة ، وقال أبو قلابة جفاف الارض طهورها لان ابن عمر روى أن الكلاب كانت تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك رواه أبو داود

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « صبا على بول الاعرابي ذنوبا من ماء » والامر يقتضي الوجوب^(٢) ولانه محل نجس فلم يطهر بغير الغسل كالثياب ، فأما حديث ابن عمر فرواه البخاري وليس فيه ذكر البول وبمقتضى أنه أراد أنها كانت تبول ثم تقبل وتدبر في المسجد فيكون أقبالها وإدبارها فيه بعد بولها (مسألة) (ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة إلا الحفرة اذا انقلبت بنفسها) فلو أحرق

السرجين فصار رمادا أو وقع كلب في ملاءة فصار ملحا لم يطهر كالدم اذا استحالت قيحا أو صديدا ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وألبانها لأنها كلها النجاسة فلو كانت النجاسة تطهر

لان اشتغال قلبه بمداغة الاخشين يذهب بخشوع الصلاة وينعم الاتيان بها على الكمال وربما حمله ذلك على العجلة فيها ولا يضر ذلك في اللبس

(مسئلة) قال (ولو أحدث وهو مقيم فلم يمسح حتى سافر أتم على مسح مسافر منذ كان الحدث)

لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن من لم يمسح حتى سافر أنه يتم مسح المسافر وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وهو حال ابتدائه بالمسح كان مسافراً، وقوله منذ كان الحدث يعني ابتداء المدة من حين أحدث بعد لبس الحف ، هذا ظاهر مذهب أحمد وهو مذهب الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وروي عن أحمد رواية أخرى ان ابتداءها من حين مسح بعد أن أحدث ، وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه فروى الحلال عنه أنه قال: امسح الى مثل ساعتك التي مسحت . وفي لفظ قال : يمسح المسافر الى الساعة التي توضأ فيها ، واحتج أحمد بظاهر الحديث قوله يمسح المسافر على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن . ولان ما قبل المسح مدة لم تبيح الصلاة بمسح الحف فيها فلم يحسب من المدة كما قبل الحدث ، وقال الشعبي وأبو ثور وإسحاق : يمسح المقيم خمس صلوات لا يزيد عليها .

بالاستحالة لم يؤثر أكلها النجاسة لأنها تستحيل ، ويتخرج أن تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياسا على الخمرة اذا انقلبت ، وجلود الميتة اذا دبغت والجلالة اذا حبست

(فصل) ودخان النجاسة وغبارها نجس فان اجتمع منه شيء أو لاقى جسما صقيلا فصار ماء فهو نجس إلا اذا قلنا إن النجاسة تطهر بالاستحالة وما أصاب الانسان من دخان النجاسة وغبارها فلم يجتمع منه شيء ولا ظهرت له صفة فهو طاهر لعدم إمكان التحرز منه ، فأما الخمرة اذا انقلبت بنفسها خلا فانها تطهر لانعلم في ذلك خلافا لان نجاستها لشدة المسكرة الحادثة لها وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها فوجب أن تطهر كالماء الذي يتنجس بالتغيير اذا زال تغييره بنفسه ولا يلزم عليه سائر النجاسات لكونها لا تطهر بالاستحالة لان نجاستها لعينها والخمر نجاستها لاص زال بالانقلاب

(مسئلة) (فان خللت لم تطهر في ظاهر المذهب) روي ذلك عن عمر وهو قول مالك، وقال الشافعي ان التي فيها شيء كاللح فتخلت لم تطهر وإن قلت من شمس الى غل أو بالعكس فتخلت ففي إباحتها قولان ، ويخرج لنا أيضا فيها احتمالان (أحدهما) تطهر كما لو نقلها لغير قصد التخليل فتخلت فانه لا فرق بينهما سوى النية (والثاني) لا تطهر كما لو وضع فيها شيء فتخلت لما روي أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورنوا خمرأ فقال « اهرقها » قال أفلا أخلها ؟ قال « لا » من المسند رواه الترمذي ولو جاز التخليل لم ينع عنه ولم يبح اراقته . وقيل تطهر لأن علة التحريم زالت أشبه ما لو تخلت بنفسها ولان التطهير لا فرق فيه بين ما حصل بفعل الله تعالى وفعل العبد كتطهير

ولنا ما نقله القاسم بن زكريا المطرزي في حديث صفوان « من الحدث إلى الحدث » ولأن ما بعد الحدث زمان يستباح فيه المسح فكان من وقته كعد المسح والخبر أراد أنه يستباح للمسح دون فعله والله أعلم ، وأما تقديره بعدد الصلوات فلا يصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قدره بالوقت دون الفعل فعلى هذا يمكن المقيم أن يصلي بالمسح ست صلوات وهو أن يؤخر الصلاة ثم يمسح ويصليها وفي اليوم الثاني يجعلها فيصلها في أول وقتها قبل انقضاء مدة المسح وإن كان له عذر يبيح الجمع من سفر أو غيره أمكنه أن يصلي سبع صلوات .

﴿مسئلة﴾ قال (ولو أحدث مقبياً ثم مسح مقبياً ثم سافر اتم على مسح مقبياً ثم خلع) اختلفت الرواية عن أحد في هذه المسئلة فروى عنه مثل ما ذكر الحرقى وهو قول الثوري والشافعي واسحاق ، وروى عنه أنه يمسح مسح المسافر سواء مسح في الحضر لصلاة أو أكثر منها بعد أن لا تنقضي مدة المسح وهو حاضر ، وهو مذهب أبي حنيفة لقوله عليه السلام « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وهذا مسافر ولأنه سافر قبل كل مدة المسح فاشبهه من سافر قبل المسح بعد الحدث وهذا اختيار الحلال وصاحبه أبو بكر وقال الحلال رجم أحد عن قوله الأول إلى هذا وجه قول الحرقى أنها عبادة تختلف بالحضر والسفر وجداً أحاطت فيها في الحضر فغلب فيها حكم الحضر

الثوب والأرض وهذا قول أبي حنيفة وروى نحوه عن عطاء وعمر بن دينار والحارث العكلي ﴿مسئلة﴾ (ولا تطهر الادهان النجسة بالنفس) في ظاهر المذهب اختاره القاضي وابن عقيل قال ابن عقيل إلا الزئبق فإنه لقوته ونماسكه يجري مجرى الجامد ، وقال أبو الخطاب يطهر بالنفس منها ما يتأتى غسله كالزيت ونحوه لأنه يمكن غسله بالماء فطهر به كالجامد . وطريق تطهيره أن يجعل في ماء كثير ويحرك حتى يصيب الماء جميع أجزائه ثم يترك حتى يعلو على الماء فيؤخذ وإن تركه في جرة وصب عليه ماء وحركه فيه وجعل له بزا لا يخرج منه الماء جاز . ووجه القول الأول أن النبي ﷺ سئل عن السمن إذا وقعت فيه الفأرة فقال إن كان مائماً فلا تقر به رواء أبو داود ولو كان يمكن تطهيره لم يأمر بارتدائه ومن نصر قول أبي الخطاب قال الخبر ورد في السمن ولعله لا يمكن تطهيره لأنه يجمد ويحتمل أن النبي ﷺ ترك الأمر بنفسه لمشقة ذلك وقلة وقوعه

(فصل) وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائماً نجس ، وقد ذكرنا الخلاف فيه وإن كان جامداً كالسمن الجامد أخذت النجاسة فما حولها فالتقت والباقي طاهر لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال « إن كان جامداً فالتقوها وما حولها وإن كان مائماً فلا تقر به » من المسند واسناده على شرط الصحيحين - وحد الجامد الذي لا تسري النجاسة إلى جميعه الذي يكون فيه قوة تمنع انتقال أجزاء النجاسة من الموضع الذي وقعت فيه النجاسة إلى ما سواه وقال ابن عقيل : الجامد الذي إذا فتح وعاءه لم تنسل أجزاؤه والظاهر خلاف هذا لأن سمن الحجاز لا يكاد يبلغه ولأن المقصود بالجود أن لا تسري أجزاء النجاسة وهذا حاصل بما ذكرناه فنقتصر عليه

كالصلاة والخبر يقتضي أن يمسح المسافر ثلاثاً في سفره وهذا يتناول من ابتداء المسح في سفره وفي مستلثنا يحتمل بالمدة التي مضت في الحضر .

(فصل) فإن شك هل ابتداء المسح في السفر أو الحضر بني على مسح حاضر لانه لا يجوز المسح مع الشك في إباحته فإن ذكر بعد أنه كان قد ابتداء المسح في السفر جاز البناء على مسح مسافر ، وإن كان قد صلى بعد اليوم واليلة مع الشك ثم يتقن فعله إعادة ما صلى مع الشك لانه صلى بطهارة لم يكن له أن يصلي بها فهو كما لو صلى يعتقد أنه محدث ثم ذكر أنه كان على وضوء كانت طهارته صحيحة وعليه إعادة الصلاة . وإن كان مسح مع الشك صح لان الطهارة تصح مع الشك في سببها ألا ترى أنه لو شك في الحدث فتوضأ ينوي رفع الحدث ثم يتقن أنه كان محدثاً أجزاءً وعكسه ما لو شك في دخول الوقت فصلّى ثم يتقن أنه كان قد دخل لم يجزه وكذلك إن شك الماسح في وقت الحدث بني على الاحوط عنده . وهذا التفريع على الرواية الاولى فأما على الثانية فإنه يمسح مسح المسافر على كل حال

(مسئلة) قال (واذا مسح مسافر أقل من يوم ويلة ثم أقام أو قدم أتم على مسح مقيم وخلع ، وإذا مسح مسافر يوماً ويلة فصاعداً أتم أقام أو قدم خلع)

وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه مخالفاً لانه صار مقيماً لم يجز له أن يمسح مسح

(فصل) فإن تنجس العجين ونحوه لم يطهر لانه لا يمكن غسله وكذلك ان تقع شيء من الحبوب في الماء النجس حتى انتفخ وابتل نص عليه أحد أنه لا يطهر وإن غسل مراراً إذا ثبت ذلك فقال أحد في العجين يطعم النواضح وقال الشافعي يطعم البهائم وقال الثوري وأبو عبيد يطعم الدجاج وقال ابن المنذر لا يطعم شيئاً لان النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة تظلى بها السفن ويستصبح بها الناس قال « لا هو حرام » وهذا في معناه

ولنا ما روى أحمد عن ابن عمر أن قوماً اختبروا من آبار الذين مسحوا فقال عليه السلام « اعلفوه النواضح » وقال في كسب الحجام « اعلفه ناضحك أو رقيقك » احتج به أحمد وقال ليس هذا بميتة والنهي إنما تناول الميتة ولان استعمال شحوم الميتة فيما سئل عنه النبي صلى الله عليه وسلم يفضي إلى تعدي نجاستها وهذا لا يتعدى أكله قال أحمد ولا يطعم لشيء يؤكل في الحال ولا يحلب لبنه لئلا يتنجس به ويصير كالجلالة .

(مسئلة) (وإذا خفيت النجاسة لزمه غسل ما يتيقن به إزالتها) متى خفيت النجاسة في بدن أو ثوب وأراد الصلاة فيه لم يجز له حتى يتيقن زوالها وإنما يتيقن ذلك بغسل كل محل يحتمل أن النجاسة أصابته فإن لم يعلم جهتها من ثوب غسله وإن علمها في أحد السكين غسلها وإن رآها في بدنه أو ثوبه الذي عليه غسل كل ما يدركه بصره منه وبذلك قال النخعي ومالك والشافعي وابن المنذر ، وقال

المسافر كحل الوفاق ولأن المسح عبادة يختلف حكمها بالحضر والسفر فإذا ابتدأها في السفر ثم حضر في أثنائها غلب حكم الحضر كالصلاة فعلى هذا لو مسح أكثر من يوم وليلة ثم دخل في الصلاة فتوى الاقامة في أثنائها بطلت صلاته لأنه قد بطل المسح فبطلت طهارته فبطلت صلاته لبطالها ولو تلبس بالصلاة في سفينة فدخلت البلد في أثنائها بطلت صلاته لذلك .

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يمسخ الا على خفين أو ما يقوم مقامهما من مقطوع أو ما أشبهه مما يجاوز الكعبين)

معناه والله أعلم يقوم مقام الخفين في ستر محل الفرض وامكان المشي فيه وثبوته بنفسه والمقطوع هو الخف القصير الساق وإنما يجوز المسح عليه إذا كان سائراً لمحل الفرض لا يرى منه الكعبان لكونه ضيقاً أو مشدوداً ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور ولو كان مقطوعاً من دون الكعبين لم يجز المسح عليه وهذا الصحيح عن مالك ، وحكي عنه وعن الاوزاعي جواز المسح لأنه خف يمكن متابعة المشي فيه فأشبهه السائر . ولنا أنه لا يستر محل الفرض فأشبهه اللالكة والنعلين .

(فصل) ولو كان الخف قدم وله شرح معاذ لمحل الفرض جاز المسح عليه إذا كان الشرح مشدوداً يستر القدم ولم يكن فيه خلل يبين منه محل الفرض ، وقال أبو الحسن الآمدي لا يجوز . ولنا أنه خف سائر يمكن متابعة المشي فيه فأشبهه غير ذي الشرح .

ابن شبرمة يتحرى مكان النجاسة فيغسله ، وقال عطاء والحكم وحاد إذا خفيت النجاسة في الثوب فضعه كله وذلك لحديث سهل بن حنيف عن النبي ﷺ في المذي قال : قلت يا رسول الله فكيف بما أصاب ثوبي منه؟ قال ويجزئك أن تأخذ كفاً من ماء فتضع به حيث ترى أنه أصاب منه ، فأمر بالتحري والنضح ولنا أنه يتقن المانع من الصلاة فلم ينبح له الصلاة إلا يبين زواله كمن يتقن الحدث وشك في الطهارة والنضح لا يزيل النجاسة وحديث سهل مخصوص بالمذي دون غيره لأنه يشق التحرز منه فلا يتعدى حكمه إلى غيره لأن أحكام النجاسات تختلف . وقوله حيث ترى أنه أصاب منه محمول على من ظن أنه أصاب ناحية من ثوبه من غير يقين فيجزئه نضح المكان أو غسله

(فصل) فإن خفيت النجاسة في موضع فضاء واسع صلى حيث شاء ولا يجب غسل جميعه لأن ذلك يشق فلو منع من الصلاة أنضى إلى أن لا يجد موضعاً يصلي فيه . فإن كان الموضع صغيراً كالبيت ونحوه غسله كله كالثوب

﴿ مسألة ﴾ (ويجزي في بول الغلام الذي لم يأكل الطعام النضح) معنى النضح أن يغمره بالماء وإن لم ينزل عنه ولا يحتاج إلى مرس وعصر . فأما بول الجارية فيغسل وإن لم تأكل وهذا قول علي رضي الله عنه وبه قال عطاء والحسن والشافعي واسحاق . وحكي عن الحسن أن بول الجارية ينضح

(فصل) فان كان الخف محرما كالنصب والحزير لم يستبح المسح عليه في الصحيح من المذهب وإن مسح عليه وصلى أعاد الطهارة والصلوة لانه غاص بلبسه فلم تستبح به الرخصة كما لا يستبح المسافر رخص السفر لسفر المعصية ، ولو سافر لمعصية لم يستبح المسح أكثر من يوم وليلة لان يوما وليلة غير مختصة بالسفر ولا هي من رخصه فأشبهه غير الرخص بخلاف ما زاد على يوم وليلة فإنه من رخص السفر فلم يستبحه بسفر المعصية كاقصر والجمع .

(فصل) ويجوز المسح على كل خف سائر يمكن متابعة المشي فيه سواء كان من جلود أو لبود وما أشبهها فان كان خشبا أو حديدأ أو نحوهما فقال بعض أصحابنا : لا يجوز المسح عليها لان الرخصة وردت في الخفاف المتعارفة للحاجة ولا تدعو الحاجة إلى المسح على هذه في الغالب . وقال القاضي : قياس المذهب جواز المسح عليها لانه خف سائر ^(١) يمكن المشي فيه أشبه الجلود .

(مسئلة) قال (وكذلك الجورب الصفيق الذي لا يسقط اذا مشى فيه)

انما يجوز المسح على الجورب بالشرطين الذين ذكرناهما في الخف (أحدهما) أن يكون صفيقا لا يبدو منه شيء من القدم (الثاني) أن يمكن متابعة المشي فيه . هذا ظاهر كلام الحنفي قال أحمد في المسح على الجوربين بغير نعل اذا كان يمشي عليهما ويثبتان في رجله فلا بأس ، وفي موضع قال بمسح

١ هذا الظاهر
فان علة المسح ستر
الرجلين طاهرتين
لاصفة الخف ومادته
ولا مكان المشي عليه

مالم تطعم كالصبي ، قال القاضي رأيت لابي اسحاق بن شاقلا كلاما يدل على طهارة بول الغلام لانه لو كان نجسا لوجب غسله كسائر النجاسات ، وقال الثوري وأبو حنيفة يفسل بول الغلام كبول الجارية باقياس عليه ولانه حكم يتعلق بالنجاسة فاستوى فيه الذكر والانثى كسائر أحكامها

ولنا ما روت أم قيس بنت محصن أنها أنت وابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله . متفق عليه ، وعن لبابة بنت الحارث قالت : كان الحسين بن علي في حجر رسول الله ﷺ فبال عليه فقلت البس ثوبا آخر واعطني إزارك حتى أغسله . قال « إنما يفسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر » رواه أبو داود ، وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « بول الغلام ينضح وبول الجارية يفسل » قال قتادة هذا مالم يطعم الطعام فاذا طعم غسل برهها . رواه الامام أحمد وهذه نصوص صحيحة عن النبي ﷺ فاتباعها أولى من القياس ، وقول النبي ﷺ مقدم على من خالفه

(فصل) قال أحمد الصبي اذا طعم الطعام وأراد واشتاء غسل بوله . وليس اذا طعم لانه قد يلعق الفسل ساعة يولد والنبي ﷺ حنك بالتمر فعلى هذا ما يسقاه الصبي أو يلعقه لتداوي لا بعد طعاما يوجب الفسل وما بطعمه لغذائه وهو يريد به ويستتبه يوجب الفسل والله أعلم

(مسئلة) (واذا تنجس أسفل الخف أو الخذاء وجب غسله ، وعنه يجرى ذلك بالارض)

عليهما اذا ثبتا في العقب . وفي موضع قال : ان كان يمشي فيه فلا ينثني فلا بأس بالمسح عليه فانه اذا انثنى ظهر موضع الوضوء . ولا يعتبر أن يكونا مجلدين قال أحمد يذكر المسح على الجورين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله ﷺ وقال ابن المنذر وروى اباحة المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ علي وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد وبه قال عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي وسعيد بن جبير والاعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق ويعقوب ومحمد . وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي ومجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي : لا يجوز المسح عليهما إلا أن ينعلا لانهما لا يمكن متابعة المشي فيهما فلم يحز المسح عليهما كالرقيقين

ولنا ما روى المفيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح على الجورين والنعلين . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وهذا يدل على أن النعلين لم يكونا عليهما لانهما لو كانا كذلك لم يذكر النعلين فانه لا يقال مسحت على الخف ونعله . ولأن الصحابة رضي الله عنهم مسحوا على الجوارب ولم يظهر لهم مخاف في عصرهم فكان اجماعا ولانه سائر لعل الفرض يثبت في القدم فجاز المسح عليه كالتعل . وقولهم لا يمكن متابعة المشي فيه قلنا لا يجوز المسح عليه إلا أن يكون مما يثبت بنفسه ويمكن متابعة المشي فيه وأما الرقيق فليس بسائر .

وعنه يفصل من البول والغائط ويدلك من غيرهما (وجهه أنه اذا تنجس أسفل الخف والحذاء ففيه ثلاث روايات إحداها من يجب غسله قياسا على الثوب والرجل وغيرها وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن (والثانية) يجوز . دللك بالارض حتى تزول عين النجاسة وتباح الصلاة فيه وهذا قول الاوزاعي يقول النبي ﷺ « اذا وطئ أحدكم الاذى بنجيبه فطهورهما التراب » وفي لفظ « اذا وطئ بنعله أحدكم الاذى فان التراب له طهور » وعن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ « اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما » روى هذه الاحاديث أبو داود ولان النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم والظاهر أن النعل لا تخلو من نجاسة نصيبها فلو لم يجوز دللكها لم تصح الصلاة فيها (والثالثة) يفصل من البول والغائط لفحشها وقبيلت نجاستها ويدلك من غيرها لما ذكرنا وهو قول إسحاق والاولى أنه يجوز . فيه ذلك مطلقا لما ذكرنا من الاحاديث ، فان قيل قول النبي ﷺ في نعليه إن فيهما قدراً يدل على أنه لا يجوز . دللكهما ولم يزل القدر منهما . قلنا لا دلالة في هذا لانه لم ينقل أنه دللكهما والظاهر أنه لم يدللكهما لانه لم يعلم بالقدر فيهما حتى أخبره جبريل عليه السلام

(فصل) اذا ثبت أنه يجوز . ذلك فهل يحكم بطهارتها أو يحكم بطهارة محل الاستنجار بعد الانقاء واستيفاء العدد ؟ وفيه وجهان (أحدهما) يحكم بطهارته اختاره ابن حاتم لظاهر الاخبار التي ذكرناها وهذا ظاهر كلام أحمد فانه قال في المستعمر يرقى في سراويله لا بأس به لان قول النبي ﷺ في

(فصل) وقد سئل أحمد عن جورب الخرق بمسح عليه فكره الخرق ولعل أحدهما لان الغالب عليها الخفة وأنها لا تثبت بأنفسها فان كانت مثل جورب الصوف في الصفاقة والثبوت فلا فرق . وقد قال أحمد في موضع لا يجزئه المسح على الجورب حتى يكون جوربا صفيقا يقوم قائما في رجله لا ينكسر مثل الخفين انما مسح القرم على الجوربين انه كان عندهم بمنزلة الخف يقوم مقام الخف في رجل الرجل يذهب فيه الرجل ويحيي .

(مسئلة) قال (فان كان يثبت بالنعل مسح فاذا خلع النعل انتقضت الطهارة)

يعني أن الجورب اذا لم يثبت بنفسه وثبت بلبس النعل أبيح المسح عليه وتنتقض الطهارة بخلع النعل لان ثبوت الجورب أحد شرطي جواز المسح وانما حصل بلبس النعل فاذا خلعه زال الشرط فبطلت الطهارة كما لو ظهر القدم والاصل في هذا حديث المغيرة . وقوله مسح على الجوربين والنعلين قال القاضي : وبمسح على الجورب والنعل كما جاء الحديث والظاهر أن النبي ﷺ إنما مسح على سيور النعل التي على ظاهر القدم فأما أسفله وعبه فلا يسن مسحه من الخف فكذلك من النعل

(مسئلة) قال (واذا كان في الخف خرق يبدو منه بعض القدم لم يجز المسح عليه)

وجملته انه انما يجوز المسح على الخف ونحوه اذا كان ساترا لمحل الفرض فان ظهر من محل الفرض

الروث والرمة أيهما لا يطهران مفهومه أن غيرهما يطهر ولانه معنى يزيل حكم النجاسة فطهرها كالماء وقال أصحابنا المتأخرون لا يطهر المحل فلو قعد المستحجر في ماء يسير نجسه ولو عرق كان عرقه نجسا لان المسح لا يزيل أجزاء النجاسة كلها فالباقى منها نجس لأنه عين النجاسة فأشبهه ما لو وجد في المحل وحده، وقال القاضي في الخفين انما يجزىء ذلكهما بعد جفاف نجاستهما لانه لا يبقى لها أثر ولا يجزىء قبل الجفاف . قال أبو حنيفة في الروث والعذرة والدم والمني . وقال في البول لا يجزئه حتى يغسل وان يبس لان رطوبة النجاسة باقية فلا يعني عنها . وظاهر الاخبار لا يفرق بين رطب ولا جاف ولانه محل اجتزىء فيه بالمسح فجاز له مع رطوبة المسوح كحل الاستنجاء ولان رطوبة المحل معفو عنها اذا جفت قبل ذلك فعفى عنها اذا جفت به كالأستحجار

(مسئلة) قال (ولا يعني عن يسير شيء من النجاسات الا الدم وما تولد منه من القيح والصدید وأثر الاستنجاء) أراد أثر الاستحجار ولا نفعل خلافا في العفو عنه بعد الانقاء واستيفاء العدد وقد ذكرنا الخلاف في طهارته

(فصل) فأما الدم والقيح فأكثر أهل العلم يرون العفو عن يسيره وعن روي عنه ذلك ابن عباس وأبو هريرة وجابر وابن أبي أوفى وسعيد بن المسيب وابن جبير وطاوس ومجاهد وعروة والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي، وزوي عن ابن عمر أنه كان ينصرف من قبله وكثيره ونحوه عن الحسن

(المغني والشرح الكبير) مسح الخف المحرق والفتائف والجوارب ما يعني عنه من الدم ٣٠١

شيء لم يجز المسح وإن كان يسيراً من موضع الخرز أو من غيره إذا كان يرى منه القدم ، وإن كان فيه شق ينضم ولا يبدو منه القدم لم يمنع جواز المسح نص عليه وهو مذهب معمر وأحد قولي الشافعي ، وقال الثوري وبزید بن هارون واسحاق وابن المنذر : يجوز المسح على كل خف ، وقال الاوزاعي يمسح على الخف المحرق وعلى ماظهر من رجله . وقال أبو حنيفة إن تحرق قدر ثلاث أصابع لم يجز وإن كان أقل جاز ونحوه قال الحسن ، وقال مالك إن كثرت فتاحش لم يجز وإلا جاز وتعلقوا بصوم الحديث وبأنه خف يمكن متابعة المشي فيه فأشبهه الصحيح ولان الغالب على خفاف العرب كونها مخرقة وقد أمر النبي ﷺ بمسحها من غير تفصيل فينصرف إلى الخفاف الملبوسة عندهم غالباً

ولنا أنه غير سائر للقدم فلم يجز المسح عليه كما لو كثرت فتاحش أو قياساً على غير الخف ولان حكم ماظهر الفصل وما استتر المسح فإذا اجتمعا غلب حكم الفصل كما لو انكشفت إحدى قدميه .
(فصل) ولا يجوز المسح على الفتائف والمحرق نص عليه أحمد . وقيل إن أهل الجبل يلفون

وسليمان التيمي لانه نجس أشبه البول

ولنا ما روي عن عائشة قالت قد يكون لاحدانا الدرع فيه نجس وفيه تصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصه بريقها وفي رواية بكته بريقها ثم قصته بظفرها . رواه أبو داود ، وهذا يدل على العفو عنه لان الربق لا يطهره ويتنجس به ظفرها وهو اخبار عن دوام الفعل ومثل هذا لا يخفى عن النبي ﷺ ولا يصدر إلا عن أمره ، ولانه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لم يخالف وما روي عن ابن عمر فقد روي عنه خلافه فروى عنه الاثرم باسناده أنه كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض وهما يقطران دما من شقاق كان في يديه . وعصر برة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ . وانصرف عنه في بعض الحالات لا يتأني ما رويناه عنه فقد يتورع الانسان عن بعض ما يرى جوازه ولأنه يشق التحرز منه فعني عنه كثر الاستجمار . وحده اليسير المعفو عنه هو الذي لا ينقض الطهارة ، وقد ذكرنا الخلاف فيه في نواقض الوضوء والله أعلم

(فصل) والقيح والصدید مثله إلا أن أحد قال هو أسهل من الدم لانه روي عن ابن عمر والحسن أنهما لم يرياه كالدم . قال أبو مجاز في الصدید إنما ذكر الله الدم المسفوح . وقال أمي بن ربيعة رأيت طاوساً كأن إزاره نطع من قروح كانت برجليه ونحوه عن مجاهد ، وقال ابراهيم في الذي يكون به الجبور يصلي ولا يغسله فإذا برأ غسله ونحوه قول عروة فعلى هذا يعني منه عن أكثر مما يعني عن مثله من الدم لان هذا لا نص فيه وإنما ثبتت نجاسته لاستحالاته من الدم

(فصل) ولا فرق بين كون الدم مجتمعاً أو متفرقاً فإذا جمع بلغ هذا القدر ولو كانت النجاسة في شيء صفيق قد نفذت من الجائنين فانصلت فهي نجاسة واحدة وإن لم تتصل بل كان بينهما شيء لم يصبه الدم فهما نجاستان إذا بلغا لو جمعا قدرأ لا يعني عنه لم يصف عنهما كجائني الثوب
(فصل) ودم الحيض في العفو عنه كغيره لجديت عائشة الذي ذكرناه وكذلك سائر دماء

على أرجلهم لغائف إلى نصف الساق قال لا يجزئه المسح على ذلك إلا أن يكون جوربا وذلك لان
الامانة لا تثبت بنفسها انما تثبت بشدها ولا نعلم في هذا خلافا (١)

(مسئلة) قال (ويمسح على ظاهر القدم)

السنة مسح أعلا الخف دون أسفله وعقبه فيضع يده على موضع الاصابع ثم يجرها الى ساقه خطأ
بأصابعه ، وان مسح من خاقه الى أصابعه جاز والاول المسنون ، ولا يسن مسح أسفله ولا عقبه بذلك
قال عروة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر .
وروي عن سعد أنه كان يرى مسح ظاهره وباطنه ، وروي أيضا عن ابن عمر وعمر بن عبدالعزيز والزهرى
ومكحول وابن المبارك ومالك والشافعي لما روى المنيرة بن شعبة قال : وضأت رسول الله ﷺ فمسح
أعلى الخف وأسفله رواه ابن ماجه ، ولانه يحاذي محل الفرض فأشبهه ظاهره

(١) الذي حققه
شيخ الاسلام ابن
تيمية جواز المسح على
كل مايستر الرجلين
في الجملة سواء ثبت
بنفسه أو بشده بشيء
آخر وان علة المسح
الحاجة الى سترها
والمنفعة في نزع السائر
في الفصل وأنه ليس
لشكل السائر ولا لجنسه
ولا لثبوته بنفسه أو
بغيره دخل في ذلك
فليراجع فتاواه من شاء
تفصيل ذلك

الحيوانات الطاهرات . فأما دم الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما فلا يعنى عن يسيره
لان رطوباته الطاهرة من غيره لا يعنى عن يسيرها فدمه أولى . فأما دم البغل والحصان وسباع البهائم
والطير ان قلنا بطهارتها عني عن يسير دماؤها كسائر الحيوانات الطاهرات وان قلنا بنجاستها وقلنا
لا يعنى عن يسير شيء من رطوباتها كالريق والعرق فأولى أن لا يعنى عن دمها كدم الكلب
والخنزير . ولان دمها لا بد أن يصيب جسمها فلم يعف عنه كالماء ، وهكذا حكم كل دم أصاب نجاسة غير
معفو عنها لم يعف عن شيء . منه لذلك ، وان قلنا يعنى عن يسير ريقها وعرقها احتتمل أن يعنى عن
يسير دمها قياسا عليه والله أعلم

(فصل) ودم مالا نفس له سائلة كالبق والبراغيث والذباب ونحوه طاهر في ظاهر المذهب . ومن
رخص في دم البراغيث عطاء وطاوس والحسن والشعبي والحكم وحماد والشافعي واسحاق لانه لو كان
نجسا لنجس الماء اليسير اذا مات فيه فانه اذا مكث في الماء لا يسلم من خروج فضلة منه ، ولانه ليس
بدم مسفوح . وانما حرم الله سبحانه الدم المسفوح ، وروي عن أحمد أنه قال في دم البراغيث إنى لا فزع
منه اذا كثر . وقال النخعي اغسل ما استطعت ، وقال مالك في دم البراغيث اذا كثر وانتشر فاني
أرى أن يفصل والاول أظهر ، وقول أحمد ليس فيه تصريح بنجاسته بل هو دليل التوقف ولان المنسوب
الى دم البراغيث انما هو بولها في الظاهر وبول هذه الحشرات ليس بنجس

(فصل) فأما دم السمك فقال أبو الخطاب هو طاهر وهذا قول أبي الحسن لان إباحته لا تقف
على سفحه ولو كان نجسا لو قفت الإباحة على إراقة بالذبح كحيوان البر ولأنه اذا ترك استحال ماء
وقال أبو ثور هو نجس لانه مسفوح فيدخل في عموم الآية والعلة نجسة لانها دم خارج من الفرج
أشبه دم المحيض ، وعنه أنها طاهرة لانه بدم خلق آدمي أشبهت المني ، قال شيخنا والصحيح نجاستها

ولنا قول علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من ظاهره . وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر خفيه رواه أبو داود . وعن المغيرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين على ظاهرهما رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وعن عمر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظاهر الخفين إذا لبسهما وهما طاهرتان : رواه الخلال بإسناده . ولأن باطنه ليس بمحل لفرض المسح فلم يكن محلًا لمسنونه كساقه . ولأن مسحه غير واجب ولا يكاد يسلم من مباشرة أذى فيه . تتنجس يده به فكان تركه أولى ، وحديثهم معلول قاله الترمذي قال وسألت أبا زرعة ومحمد^(١) عنه فقالا ليس بصحيح . وقال أحمد هذا من وجه ضعيف رواه رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة ولم يلقه . وأسفل الخف ليس بمحل لأنها دم أشبهت سائر الدماء . ولأن الشرع لم يرد فيها بطهارة فتدخل في عموم النص — وما يبقى في اللحم من الدم معفو عنه . ولو علت حمرة الدم في القدر لم يكن نجاسة لأنه لا يمكن التحرز منه . وإذا أصاب الأجسام الصلبة كالسيف والرمح نجاسة بمعنى عن يسيرها كالدم عن كثيرها بالمسح^(٢) لأن الباقي بعد المسح يسير وإن كثر محله فعني عنه كيسير غيره .

(فصل) (وأما معنى عن يسير الدم في غير المائعات) فلو وقعت قطرة من دم في مائه يسير . تنجس وصار حكمه حكم الدم في العفو عن يسيره لأنه فرع عليه .

(مسألة) (وعنه في المذي والقي . وريق البغل والحمار وسباع البهائم والطير وعرقها وبول الخفاش والنبذ والمني أنه كالدم . وعنه في المذي أنه يجزئ فيه النضج) اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه في المذي أنه قال : يغسل ما أصاب الثوب منه إلا أن يكون يسيراً ، وروى الخلال بإسناده قال : سئل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبوسلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن المذي فكلمهم قال أنه بمنزلة القرحة فما علت منه فاعسله وما غلبك منه فدهه لأنه يخرج من الشاب كثيراً فيشق التحرز منه فعني عن يسيره كالدم . وعن أحمد أنه كالمني لأنه خارج بسبب الشهوة أشبه المني ، وعنه أنه يجزئ . فيه النضج لأن في حديث سهل بن حنيف قال : قلت يا رسول الله فكيف بما أصاب ثوبي منه قال « أنا يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتضع به حيث ترى أنه أصاب منه » قال الترمذي حديث صحيح (والرواية الأخرى) يجب غسله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذكر منه ولأنه نجاسة خارجة من الذكر أشبه البول يروى ذلك عن عمر وابن عباس وهو مذهب الشافعي وإسحاق وكثير من أهل العلم . وكذلك المني إذا قلنا بنجاسته لما ذكرنا في المذي . فأما الودي فهو نجس لا بعني عنه في الصحيح لأنه خارج من مخرج البول فهو كالبول وعن أحمد أنه كالمني . وأما القي . وروي من أحمد أنه قال هو عندي بمنزلة الدم لأنه خارج نجس من غير السبيل أشبه الدم . وروي عن أحمد في ريق البغل والحمار وعرقها أنه يعني عنه إذا كان يسيراً وهو الظاهر عن أحمد قال الخلال وعليه مذهب أبي عبد الله لأنه يشق التحرز منه ، قال أحمد من يسلم من هذا عن ركب الحجر إلا

٤١ كلاً قال
الترمذي سألت محمداً
عن حديث كذا فهو
يعني شيخه البخاري
صاحب الصحيح
(٢) جملة : يعني
عن يسيرها صفه لقوله
نجاسة — وقوله عني
عن كثيرها هو جواب
الشرط

لفرض المسح بخلاف أعلاه .

(فصل) والهجري. في المسح أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خطوطا بالأصابع ، وقال الشافعي : يجزئه أقل ما يقيم عليه اسم المسح لانه أطلق لفظ المسح ولم ينقل فيه تقدير فوجب الرجوع الى ما يقداره الاسم ، وقال أبو حنيفة : يجزئه قدر ثلاث أصابع لقول الحسن : سنة المسح خطط بالأصابع فينصرف الى سنة النبي ﷺ وأقل لفظ الجمع ثلاث .

ولنا أن لفظ المسح ورد مطلقا وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله فيجب الرجوع الى تفسيره وقد روى الخلال بإسناده عن المغيرة بن شعبة فذكر وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم توضع يده اليمنى على خفه الأيمن وتوضع يده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى كأني أنظر الى أثر أصابعه على الخفين ، قال ابن عقيل : سنة المسح هكذا أن يمسح خفيه بيديه اليمنى واليسرى اليسرى ، وقال أحمد : كيف فعله فهو جائز اني أرجو أن يكون ماجف منه أسهل ، قال القاضي وكذلك ما كان في معانها من سباع البهائم سوى الكلب والخنزير وكذلك الحكم في أروائها وكذلك الحكم في سباع الطير لانها في معنى سباع البهائم وبول الخفاش ، قال الشعبي والحكم وحامد وحبيب بن أبي ثابت لا بأس ببول الخفافيش . وكذلك الخفاش والخطاف لانه يشق التحرز منه فانه في المساجد كثير فلو لم يعف عن بيسره لم يقر في المساجد وكذلك النبيذ لوقوع الخلاف في نجاسته وكذلك بول ما يؤكل لحمه اذا قلنا بنجاسته لانه يشق التحرز منه لكثرة ، وعن أحمد لا يعنى عن بيسر شيء من ذلك لان الاصل أن لا يعنى عن شيء من النجاسة خولف في الدم وما تولد منه فيبقى ماعداه على الاصل

(فصل) ولا يعنى عن بيسر شيء من النجاسات غير ما ذكرنا ومن قال لا يعنى عن بيسر البول ماله والشافعي وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة يعنى عن بيسر جميع النجاسات لانها يكتفى فيها بالمسح في محل الاستنجاء فلو لم يعف عن بيسرها لم يكف فيها المسح ولانه يشق منه التحرز أشبه الدم ولنا عموم قوله تعالى (وثيابك فطهر) وقول النبي ﷺ « تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ولانها نجاسة لا تشق إزالتها فوجب كالكثير ، وأما الدم فانه يشق التحرز منه فان الانسان لا يكاد يخلو من بثرة أو حكة أو دمل ويخرج من أنفه وغيره فيشق التحرز من بيسره أكثر من كثيره ولهذا فرق في الوضوء بين قليله وكثيره

(مسئلة) (ولا ينجس الآدمي بالموت ولا مالا نفس له سائلة كالذباب وغيره) ظاهر المذهب أن الآدمي طاهر حيا وميتا لقول النبي ﷺ « المؤمن لا ينجس » متفق عليه . وعن أحمد أنه سئل عن بئر وقع فيها انسان فمات فقال تنزع حتى تغلبهم وهو مذهب أبي حنيفة قال : ينجس ويطهر بالغسل لانه حيوان له نفس سائلة فنجس بالموت كسائر الحيوانات ، والشافعي قولان كالروايتين ، والصحيح الاول للخبر ولانه آدمي فلم ينجس بالموت كالشيد ولانه لو نجس بالموت لم يطهر بالغسل كالحيوانات التي تنجس بالموت

باليد الواحدة أو باليدين وقول الحسن مع ما ذكرنا لا يتنافيان

(فصل) فان مسح بخرقة أو خشبة احتمل الاجزاء لانه مسح على خفيه واحتمل المنع لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بيده وان مسح بأصبع أو أصبعين اجزأه إذا كرر المسح بها حتى يصير مثل المسح بأصابعه وقيل لاحد يمسح بالراحتين أو بالأصابع؟ قال بالأصابع قيل له أبجزئه بأصبعين؟ قال : لم أسمع .

(فصل) وإن غسل الحف فتوقف أحد وأجزأه ابن حامد لانه أبان من المسح قال القاضي : لا يجزئه لانه أمر بالمسح ولم يفعله فلم يجزئه كما لو طرح التراب على وجهه وبديه في التيمم لكن ان أمر بديه على الحفنين في حال الغسل أو بعده اجزأه لانه قد مسح

«مسنة» قال (وان مسح أسفله دون أعلاه لم يجزئه)

لا نعلم أحداً قال يجزئه مسح أسفل الحف إلا أشهب من أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي لانه مسح بعض ما محاذي محل الفرض فاجزأه كما لو مسح ظاهره والمنصوص عن الشافعي

(فصل) ولم يفرق أصحابنا بين المسلم والكافر لاستوائهما في حال الحياة ، قال شيخنا وباعتبار أن ينبجس الكافر بموته لان الخبر إنما ورد في المسلم ولا يقاس الكافر عليه لانه لا يصل على ولا حرمة له كالمسلم ^(١)

(١) الاحتمال

ضعيف لان الكلام في التجاسة الحسية التي تدرك ببعض الخواص ولا فرق فيها بين مؤمن وكافر قطعاً

(فصل) وحكم اجزاء الآدمي واباعضه حكم جلته سواء انفصلت في حياته أو بعد موته لانها اجزاء من جملة فكان حكمها كحكمها كسائر الحيوانات الطاهرة والنجسة ، وذكر القاضي أنها نجسة رواية واحدة لانها لحرمة لها بدليل أنها لا يصل عليها وما ذكره ممنوع فان لها حرمة فان كسر عظم الميت ككسره وهو حي ولانه يصل عليها إذا وجدت من الميت ثم يبطل بشيئ المعركة فانه لا يصل عليه وهو طاهر .

(فصل) ومالا نفس له سائلة لا ينبجس بالموت والمراد بالنفس الدم فان العرب تسمي الدم نفساً قال الشاعر :

نبئت أن بني سحيم أدخلوا أيانهم تاملور نفس المنذر

أي دمه ومنه قيل للمرأة نفساء لسيلان دمه عند الولادة ويقال نفست المرأة إذا حاضت فكل ما ليس له دم سائل من حيوان البر والبحر من العلق والديدان والسرطان ونحوها لا ينبجس بالموت ولا ينبجس الماء إذا مات فيه في قول عامة العلماء قال ابن المنذر لا أعلم في ذلك خلافاً الا ما كان من أحد قولي الشافعي فان عنده في تنجيس الماء إذا مات فيه قولان . فأما الحيوان في نفسه فهو عنده نجس قولاً واحداً لانه حيوان لا يؤكل لحرمة فنجس بالموت كالبلغل والحمار

ولنا قول النبي ﷺ إذا وقع القباب في ماء أحدكم فليمقله فان في أحد جناحيه داء

٣٠٦ المرأة كالرجل في مسح الحفنين - الطاهر والنجس من ميتة الحيوان (المفني والشرح الكبير)

أنه لا يجزئه لانه ليس محلا لفرض المسح فلم يجزيه مسحه كالساق وقد ذكرنا أن النبي ﷺ إنما مسح ظاهر الحف ولا خلاف في أنه يجزيه مسح ظاهره قال ابن المنذر لأعلم أحداً يقول بالمسح على الحفنين يقول لا يجزيه المسح على أعلى الحف

(فصل) والحكم في المسح على عقب الحف كالحكم في مسح أسفله لانه ليس بمحل لفرض المسح فهو كاسفله .

«مسئلة» قال (والرجل والمرأة في ذلك سواء)

بعض في المسح على الخفاف وسائر أحكامه وشروطه لعموم الخبر ولانه مسح أقيم مقام الفصل

وفي الآخر شفاء» رواه البخاري وفي لفظ «فليغمسه كله ثم ليطرحه» وقال الشافعي مقله ليس يقتله قلنا اللفظ عام في كل شراب بارد أو حار أو دهن مما يموت بغمسه فيه فلو كان ينجس الشراب كان أمرا بافساده وقد روي أن النبي ﷺ قال لسلطان «يا سلطان أيما طعام أو شراب ماتت فيه دابة ليس لها نفس سائلة فهو الحلال أكله وشربه ووضؤه» وهذا مريب أخرجه الدارقطني قال الترمذي يرويه بقية وهو يدلس فاذا روى عن الثقة جرد ولانه لا نفس له سائلة أشبه دود الخل اذا مات فيه فأنهم سلخوا أن ذلك لا ينجس الا أن يؤخذ ويطرح فيه أو يشق الاحتراز منه أشبه ما ذكرنا . واذا ثبت أنه لا ينجس الماء لزم أن لا يكون نجسا والا لنجس الماء كسائر النجاسات

(فصل) فاما ان كان متولداً من النجاسات كدود الحش وصرصره فهو نجس حيا وميتا لانه متولد من النجاسة فكان نجسا كالتولد من الكلب والخنزير قال المروذي قال أحمد صرصر الكنيف والبالوة اذا وقع في الاناء صب وصرصر البثر ليس هي بقذرة لانها لا تأكل العذرة

(فصل) وماله نفس سائلة من الحيوان غير الآدمي ينقسم قسمين (أحدهما) ميتة طاهرة وهو السمك وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء فهو طاهر حيا وميتا لانه لو كان نجسا لم يبيع أكله (القسم الثاني) مالا تباح ميتته غير الآدمي كحيوان البر المأكول وغيره وحيوان البحر الذي يعيش في البر كالضفدع والحية والتمساح ونحوه فكل ذلك ينجس بالموت وينجس الماء القليل اذا مات فيه والكثير اذا غيره وهذا قول ابن المبارك والشافعي وأبي يوسف ، وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن في الضفدع لا تفسد الماء اذا ماتت فيه لانها تعيش في الماء أشبهت السمك

ولنا أنها تنجس غير الماء فتنجست الماء كحيوان البر ولانه حيوان له نفس سائلة لا تباح ميتته أشبه طير الماء وبهذا فارق السمك

(فصل) وفي الوزغ وجهان (أحدهما) لا ينجس بالموت لانه لا نفس له سائلة أشبه العقرب (والثاني) أنه نجس لان عليا رضي الله عنه كان يقول: ان ماتت الوزغة أو الفأرة في الحب يصب ما فيه وان ماتت في بئر فأنزحها حتى تغلبك

فاستوى فيه الرجال والنساء كالتييم ولا فرق بين المستحاضة ومن به سلس البول وغيرها . وقال بعض الشافعية ليس لهما أن يمسحا على الخف أكثر من وقت صلاة لأن الطهارة التي لبسا الخف عليها لا يستباح بها أكثر من ذلك

ولنا عموم قوله عليه السلام « يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » ولأن المسح لا يبطل ببطلات الطهارة فلا يبطل بخروج الوقت لكن إن زال عذرهما كلا في بايها فلم يكن لهما المسح بتلك الطهارة كالتييم إذا أكل بالقدر على الماء لا يمسح بالخف الملبوس على التيمم (فصل) ويجوز المسح على العمامة قال ابن المنذر وعن مسح على العمامة أبو بكر الصديق وبة قال عمر وأنس وأبو امامة ، وروى عن سعيد بن مالك وأبي الدرداء رضي الله عنهم وبة قال عمر بن

(فصل) إذا مات في الماء ما لا يعلم هل ينجس بالموت أم لا قلنا طاهر لأن الأصل طهارته والنجاسة مشكوك فيها وكذلك أن شرب منه حيوان يشك في نجاسة سؤره وطهارته لما ذكرناه (مسألة) (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه طاهر وعنه أنه نجس)

اختلفت الرواية في بول ما يؤكل لحمه وروثه فروى عن أحمد أنه طاهر وهو ظاهر كلام الحرقي وهو قول عطاء والنخعي والثوري ومالك ورخص في أبوال الغنم الزهري ويحيى الانصاري ، قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة الصلاة في مريض الغنم إلا الشافعي فإنه اشترط أن تكون سليمة من أبحارها وأبو الهاء ، ورخص في ذرق الطائر الحكم وحماض أبو حنيفة ، وعن أحمد أن ذلك نجس وهو قول الشافعي وأبي ثور ونحوه عن الحسن لم يعم قوله ﷺ « تنزهوا من البول » ولأنه رجيم فأشبهه رجيم الآدمي ولنا أن النبي ﷺ أمر العربيين أن يشربوا من أبوال الابل والنجس لا يباح شربه ولو أبيح للضرورة لا مرهم بفعل أثره إذا أرادوا الصلاة وكان النبي ﷺ يصلي في مريض الغنم وأمر بالصلاة فيها متفق عليه ، وصلى أبو موسى في موضع فيه أبحار الغنم قبيل له : لو تقدمت إلى هنا؟ فقال هذا وذالك واحد ولم يكن للنبي ﷺ وأصحابه ما يصلون عليهم من الاوطنة والمصليات وإنما كانوا يصلون على الأرض ومريض الغنم لا تخلو من أبحارها وأبو الهاء فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم ، ولأنه لو كان نجسا لتنجست الحبوب التي تدوسها البقر فإنها لا تسلم من أبوالها فيتنجس بعضها فيختلط النجس بالطاهر فيصير حكم الجميع حكم النجس وحكم قيته ومنه حكم بوله لأنه في معناه

(فصل) في الخارج من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه وهو أربعة أقسام (أحدها) الآدمي فالخارج منه ثلاثة أنواع (أحدها) ريقه وعرقه ودمعه ومخاطه ونخامته فهو طاهر لأنه جاء عن النبي ﷺ في يوم الحديبية أنه ما تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه ، رواه البخاري وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في قبة المسجد فأقبل على الناس فقال « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخم أماله يجب أن يستقبل فيتنخم في وجهه ؟ فإذا تنخم

عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول والاوزاعي وأبو ثور وابن المنذر، وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي : لا يمسخ عليها أقول الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) ولأنه لا تلحقه المشقة في نزاعها فلم يجز المسح عليها كالكتين . ولنا ما روى المغيرة بن شعبة قال : توضع رسول الله ﷺ ومسح على الخفين والعامة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وفي مسلم أن النبي ﷺ مسح على الخفين والخمار قال أحمد هو من خمسة وجوه عن النبي ﷺ ، روى الخلال بإسناده عن عمر رضي الله عنه أنه قال من لم يطهره المسح على العامة فلا طهره الله . ولأنه حائل في محل ورد الشرع بمسحه فجاز المسح عليه كالخفين ، ولأن الرأس عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز المسح

أحدهم ما يتنخم عن يساره أو تحت قدمه فإن لم يجد فليقل هكذا ، ووصف القاسم تغفل في توبه ثم مسح بعضه ببعض رواء مسلم . ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في توبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه وسواء في ذلك البلغم الخارج من الرأس والصدر ذكره القاضي وهو مذهب أبي حنيفة . وقال أبو الخطاب البلغم نجس لأنه استحال في المعدة أشبه القيء .

ولنا عموم الخبرين ولأنه أحد نوعي النجاسة أشبه الآخر ولأنه لو كان نجسا لنجس الفم وتقض الوضوء . ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم فيها علنا شيء من ذلك مع عموم البلوى به ، وقولهم أنه طعام استحال في المعدة ممنوع إنما هو منع من الإبحار فهو كالخمار ولأنه يشق التحرر منه أشبه الخمار (النوع الثاني) قيء ودمه وما تولد منه من القيح والصدبد فهو نجس وقد ذكرنا حكمه فيما مضى

(النوع الثالث) الخارج من السيلين من البول والغائط والمذي والودي والدم وغيره فلا نعلم في نجاسته خلافا إلا ما ذكرنا في المذي وسبأني حكم النبي إن شاء الله تعالى

(فصل) القسم الثاني البغل والخمار وسباع البهائم والطير فإن قلنا بطهارتها فحكمها حكم الآدمي على ما بينا إلا في منبها فإن حكمه حكم بولها وإن قلنا بنجاستها فجميع أجزائها وفضلاتها نجسة إلا السنور وما دونها في الخلقة وسبأني بيان حكمها إن شاء الله تعالى (القسم الثالث) الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما فهو نجس بجميع أجزائه وفضلاته وما يتفصل عنه (القسم الرابع) ما لا نفس له سائلة فهو طاهر بجميع أجزائه وفضلاته المتصلة والمنفصلة إلا أن يكون متولداً من النجاسة وقد ذكرناه

(مسئلة) (والمني طاهر وعنه أنه نجس ويجزى فرك يابسه) اختلفت الرواية في المنى عن أحمد رحمه الله فروي عنه أنه طاهر وهو ظاهر المذهب وروي عنه أنه كالدم نجس يعني عن بسيره وروي عنه أنه كالبول ويجزى فرك يابسه بكل حال لحديث عائشة والرواية الأولى المشهورة في المذهب وهو قول سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس ونحوه قول سعيد بن المسيب وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر . وقال أصحاب الرأي هو نجس ويجزى فرك يابسه وقال مالك غسل الاحتلام أمر واجب وهو مذهب الثوري والاوزاعي لما روت عائشة أنها كانت تغسل المنى من ثوب

على حائله كالتقدمين والآية لاتنفي ما ذكرناه فان النبي ﷺ مبين لكلام الله مفسر له وقد مسح النبي ﷺ على العمامة وأمر بالمسح عليها وهذا يدل على أن المراد بالآية المسح على الرأس أو حائله ومما بين ذلك أن المسح في الغالب لا يصيب الرأس . وإنما يمسح على الشعر وهو حائل بين اليد وبينه فكذلك العمامة فانه يقال لمن لمس عمامته أو قبلها قبل رأسه ولمسه وكذلك أمر بمسح الرجلين ؟ وانفتنا على جواز مسح حائلهما ،

(فصل) ومن شروط جواز المسح على العمامة أن تكون ساترة لجميع الرأس الا ما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس والاذنين وشبههما من جوانب الرأس فانه يعني عنه بخلاف الخرق اليسير في الخف فانه لا يعني عنه لان هذا الكشف جرت العادة به لمشقة التحرز عنه فان كان تحت العمامة قلنسوة يظهر بعضها فالظاهر جواز المسح عليهما لأنها صارا كالعمامة الواحدة ، ومن شروط جواز المسح عليها أن تكون على صفة عمام المسلمين بأن يكون تحت الحنك منها شيء . لان هذه عمام العرب وهي أكثر سترأ من غيرها ويشق نزعا فيجوز المسح عليها سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن قاله القاضي وسواء كانت صغيرة أو كبيرة وان لم يكن تحت الحنك منها شيء . ولا لها ذؤابة لم يجز المسح عليها لأنها على صفة عمام أهل الذمة ولا يشق نزعا وقد روي عن النبي ﷺ أنه أمر بالتلحي ونهي

رسول الله ﷺ وهو حديث صحيح ولانه خارج معتاد من السبيل أشبه البول ولنا ما روت عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلي فيه متفق عليه وقال ابن عباس امسحه عنك باذخرة أو خرقة ولا تفسله انما هو كالبراق ورواه الدارقطني مرفوعا ولأنه لا يجب غسله إذا جف فأشبهه المحاط ولانه بده خلق آدمي أشبه الطين وبهذا فارق البول (فصل) وان خفي موضع المني فرك الثوب كله ان قلنا بنجاسته وإن قلنا بطهارته استحسب فركه وان صلى من غير فرك أجزاء وهو قول الشافعي ومن قال بالطهارة ، وقال ابن عباس وعائشة وعطاء ينضح الثوب كله وقال ابن عمر وأبو هريرة والحسن بغسله كله

ولنا أن فركه يجزي . اذا علم مكانه فكذلك إذا خفي وأما النضح فلا يفيد لانه لا يطهره اذا علم مكانه فكذلك اذا خفي قال أحمد انما يفرك مني الرجل خاصة لان الذي للرجل نجس والقي للراة رقيق والمعنى في هذا أن الفرك يراد للتخفيف والرقيق لا يبقى له جسم بعد جفافه فلا يفيد فيه الفرك فعلى هذا ان قلنا بنجاسته فلا بد من غسله وطبا كان أو يابساً كالبول وإن قلنا بطهارته استحسب غسله كما يستحب فرك مني الرجل فأما الطهارة والنجاسة فلا يترقان فيه لانه مني خارج من السبيل بده خلق آدمي

(فصل) ومن أمنى وعلى فرجه نجاسة نجس منيه لاصابته النجاسة . وذكر القاضي في المني من الجماع أنه نجس لانه لا يسلم من المذي وهذا فاسد فان مني النبي ﷺ انما كان من جماع لان الانبياء لا يمتلئون وهو الذي وردت الاخبار بفركه والطهارة لغبره فرم عليه والله أعلم

عن الاقتطاط رواه أبو عبيد قال : والاقتطاط أن لا يكون تحت الحنك منها شيء. وروي أن عمر رضي الله عنه رأى رجلا ليس تحت حنكه من عمامته شيء، فحنكه بكور منها وقال : ما هذه الفاسقية؟ فامتنع المسح عليها للنهي عنها وسهولة نزعها وان كانت ذات ذؤابة ولم تكن محنكة ففي المسح عليها وجهان (أحدهما) جوازها لأنها لا تشبه عمام أهل القمة إذ ليس من عادتهم الذؤابة (والثاني) لا يجوز لأنها داخلة في عموم النهي ولا يشق نزعها

(فصل) وإذا كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه استحب أن يمسح عليه مع العمامة نص عليه أحمد لأن النبي ﷺ مسح على عمامته وناصيته في حديث المغيرة بن شعبة وهو حديث صحيح قاله الترمذي، وهل الجسم بينهما واجب؟ وقد توقف أحمد عنه فيخرج فيها وجهان (أحدهما) وجوبه للخبر ولأن العمامة نابت عما استترفتي الباقي على مقتضى الأصل كالجيرة (والثاني) لا يجب لأن العمامة نابت عن الرأس فتعلق الحكم بها وانتقل الفرض إليها فلم يبق لما ظهر حكم ولان وجوبها معا يفضي إلى الجم بين بدل ومبدل في عضو واحد فلم يجز من غير ضرورة كالخف وعلى هذا تخرج الجيرة ولا خلاف في أن الاذنين لا يجب مسحهما لأنه لم ينقل ذلك وليس من الرأس إلا على وجه التبع.

(فصل) وان نزع العمامة بعد المسح عليها بطلت طهارته نص عليه أحمد وكذلك ان انكشف

(مسئلة) (وفي رطوبة فرج المرأة روايتان) (إحداها) نجاسته لأنه بلل في الفرج لا يخلق منه الولد أشبه المذي (والثانية) طهارته لان المني طاهر لما يينا وإذا كان من جماع فلا بد أن يصيب رطوبة الفرج ولاننا لو حكنا بنجاسته لحكنا بنجاسة منيها لانه يتنجس برطوبة فرجها لخروجه منه . وقال القاضي ما أصاب منه في حال الجماع فهو نجس لانه لا يسلم من المذي وهذا ممنوع فان الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذي كحالة الاحتلام

(مسئلة) (وسباع البهائم والطيور والبغل والحمير والاهلي نجسة وعنه أنها طاهرة) روي عن أحمد رحمه الله في سباع البهائم وجوارح الطير ما خلا الكلب والخنزير والسنور ومادونها في الخلقة روايتان (إحداها) أن سورها وعرقها نجس وهو اختيار الخري لما روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن الماء وما ينوبه من السباع فقال « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » ولو كانت طاهرة لم يحد بالقلتين ولأنه حيوان حرم أكله لا لحرمة يمكن التحرز عنه غالباً أشبه الكلب ولان الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات فينبغي أن يقضى بنجاستها كالكلاب (والرواية الثانية) أنها طاهرة رواها عنه اسماعيل ابن سعيد بروى ذلك عن الحسن وعطاء والزهري ومالك والشافعي وابن المنذر لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ سئل عن الحياض اتى بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحمر وعن الطهارة بها فقال « لما ما أخذت في أفواها ولنا ما غير طهر » رواه ابن ماجه . ومر عمر وعمر بن العاص بموضي فقال عمرو بإصاحب الموض ترد على حوضك السباع ؟ فقال عمر بإصاحب الموضي

رأسه إلا أن يكون يسيراً مثل أن حك رأسه أو رفعها لأجل الوضوء فلا بأس، قال أحمد : إذا زالت العامة عن هامته لا بأس ما لم ينقضها أو يفحش ذلك ، وذلك لأن هذا مما جرت العادة به فيشق التحرز عنه، وإن انتقضت العامة بعد مسحها بطلت طهارته لأن ذلك بمنزلة نزعها ، وإن انتقض بعضها ففيه روايتان ذكرهما ابن عقيل (أحدهما) لا تبطل طهارته لأنه زال بعض المسوح عليه مع بقاء العضو مستورا فلم تبطل الطهارة ككشط الخف مع بقاء البطانة (والثانية) تبطل ، قال القاضي : لو انتقض منها كور واحد بطلت لأنه زال المسوح عليه فأشبهه نزع الخف .

(فصل) واختلف في وجوب استيعاب العامة بالمسح فروي عن أحمد أنه قال : يمسح على العمامة كما يمسح على رأسه فيحتمل أنه أراد التشبيه في صفة المسح دون الاستيعاب وأنه يجزئ مسح بعضها لأنه مسح على وجه الرخصة فأجزأ مسح بعضه كالخف . ويحتمل أنه أراد التشبيه في الاستيعاب فيخرج فيها من الخلاف ما في وجوب استيعاب الرأس وفيه روايتان أظهرهما وجوب استيعابه بالمسح فكذلك في العمامة لأن مسح العمامة بدل من الجنس فيقدر بقدر المبدل كقراءة غير الفاتحة من القرآن بدلا من الفاتحة يجب أن يكون بقدرها ولو كان البديل تسبيحا لم يتقدر بقدرها ومسح الخف بدل من غير الجنس لأنه بدل عن الفصل فلم يتقدر به كالتسبيح بدلا عن القرآن . وقال القاضي : يجزئ مسح بعضها كاجزاء المسح في الخف على بعضه ويختص ذلك بأكارها وهي دوائرها دون وسطها وحده ، فإن مسح وسطها ففيه وجهان (أحدهما) يجزئ كما يجزئ مسح بعض دوائرها

لا تخبرنا فانا نرد عليها ونرد علينا . رواه مالك في الموطأ ولأنه حيوان يجوز بيعه فكان طاهراً كبيعة الانعام (فصل) وفي البغل والحصان ثلاث روايات (أحدها) أنها نجسة تروى كراهتها عن ابن عمر وهو قول الحسن وابن سيرين والشعبي والاوزاعي وإسحاق لما ذكرنا في السباع لقول النبي ﷺ «أنها رجس» (والثانية) أنه مشكوك فيها لأن أحمد قال في البغل والحصان إذا لم يجد غير سؤرها تيمم منه وهو قول أبي حنيفة والثوري لأنه تردد بين أماره تنجسه وأماره تطهره ، فأماره تنجسه أنه محرم أشبه الكلب وأماره تطهره أنه ذو حافر يجوز بيعه أشبه الفرس (والثالثة) أنه طاهر وهو قول مالك والشافعي وابن المنذر وهذا اختيار شيخنا لما ذكرنا ولأن النبي ﷺ كان يركبها وتركب في زمنه . ولو كان نجسا لبين النبي ﷺ لهم ذلك ولأنهما لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما فأشبهها السنور ، فأما قوله ﷺ «أنها رجس» أراد به التحريم كقول الله تعالى في الانصاب والازلام (أنها رجس) ويحتمل أنه أراد لحما الذي كان في قدورهم فانه نجس لأن ذبح مالا يباح أكله لا يطهره

(فصل) وفي الجلالة روايتان (أحدها) نجاستها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ركوب الجلالة وألبانها ، رواه أبو داود ولأنها تنجست بالنجاسة والريق لا يطهر (والثانية) أنها طاهرة لأن المر والضميم يأكلان النجاسة وهما طاهران وحكم أجزاء الحيوان من شعره وريشه وجلده ودمعه وعرقه

(والثاني) لا يجوز له كما لو مسح أسفل الخف .

(فصل) والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في مسح الخف لما روى أبو أمامة أن النبي ﷺ قال « يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة للقيم » رواه الخلال بإسناده إلا أنه من رواية شهر بن حوشب ولأنه مسح على وجه الرخصة فنوقت بذلك كالخف .

(فصل) والعمامة المحرمة كعمامة الحرير والمقصوبة لا يجوز المسح عليها لما ذكرنا في الخف المقصوب وإن لبست المرأة عمامة لم يجوز المسح عليها لما ذكرنا من التشبه بالرجال (١) فكانت محرمة في حقها ، وإن كان لها عذر فهذا ينذر فلم يرتبط الحكم به .

(١) وفي نسخة :
لأنها منبهة عن التشبه
بالرجال

(فصل) ولا يجوز المسح على القلنسوة (الطائفة) نص عليه أحمد ، قال هرون الحمال : سئل أبو عبد الله عن المسح على الكتفة فلم يره ، وذلك لأنها لا تستر جميع الرأس في العادة ولا يدور (٢) عليه ، وأما القلائس المبطنات كدنيات القضاة والمذموبات فقال إسحاق بن إبراهيم قل أحمد : لا يمسح على القلنسوة . وقال ابن المنذر : ولا نعم أحداً قال بالمسح على القلنسوة إلا أن أنسا مسح على قلنسوته وذلك لأنها لا مشقة في نزعها فلم يجوز المسح عليها كالكتفة لأنها أدنى من العمامة غير المشككة التي ليست لها ذؤابة . وقال أبو بكر الخلال إن مسح انسان على القلنسوة لم أر به بأساً لأن أحمد قال في رواية الميموني : أنا أنرقاه وإن ذهب إليه ذاهب لم يصفه ، قال الخلال وكيف يصفه وقد روي عن

٢ « وفي نسخة
« تدوم »

حكم سوره لانه من أجزائه فأشبه السنور في الطهارة والنجاسة لانه في معناه والله أعلم
(مسئلة) (وسور الهرة وما دونها في الخلفه طاهر) سور الهرة وما دونها في الخلفه طاهر كابن عرس والفأرة ونحو ذلك من حشرات الارض طاهر لانهم فيه خلافاً في المذهب أنه يجوز شربه والوضوء به ولا يكره . هذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا أبا حنيفة فإنه كره الوضوء بسور الهر فإن فعل أجزاءه ، ورويت كراهته عن ابن عمر ويحيى الانصاري وابن أبي ليلى ، وقال أبو هريرة بفصل مرة أو مرتين وهو قول ابن المسيب ونحوه قول الحسن وابن سيرين لما روى أبو داود عن النبي ﷺ قال « إذا ولغت فيه الهر يفصل مرة » وقال طاووس بفصل سبعاً كالكلب

ولنا ما روي عن كبشة بنت كعب بن مالك أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً قالت فجاءت هرة فأصغى لها الاناء حتى شربت . قالت كبشة فرآني أنظر إليه قال : أتعجين يا ابنة أخي ؟ فقلت نعم . فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات » أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح دل بلفظه على نفي الكراهة عن سور الهر وتعليله على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف علينا . وعن عائشة أنها قالت إن رسول الله ﷺ قال « أنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم » وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها رواه أبو داود ، وحديثهم ليس فيه تصريح بنجاستها مع صحة حديثنا واشتباره (فصل) وإذا أكلت الهر نجاسة ثم شربت من مائه بعد الغيبة فهو طاهر لأن النبي ﷺ

رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ بأسانيد صحاح ورجال ثقة ، فروى الاثرم بإسناده عن عمر أنه قال إن شاء حسر عن رأسه وإن شاء مسح على قلنسوته وعباءته . وروى بإسناده عن أبي مومي أنه خرج من الخلاء فمسح على القلنسوة ولأنه ملبوس معتاد يستر الرأس فأشبهه العمامة المحشكة وفارق العمامة التي ليست محشكة ولا ذؤابة لما لا تنها منهي عنها .

(فصل) وفي مسح المرأة على مقنعتها روايتان (احدهما) يجوز لأن أم سلمة كانت تمسح على خمارها ذكره ابن المنذر ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أمر بالمسح على الخفين والخمار ولأنه ملبوس للرأس معتاد يشق نزعه فأشبهه العمامة (والثانية) لا يجوز المسح عليه فإن أحد سئل كيف تمسح المرأة على رأسها؟ قال من تحت الخمار ولا تمسح على الخمار ، قال وقد ذكرنا أن أم سلمة كانت تمسح على خمارها ومن قال لا تمسح على خمارها نافع والنخعي وحاد بن أبي سليمان والاذاعي وسعيد بن عبد العزيز لأنه ملبوس لرأس المرأة فلم يجز المسح عليه كالوقاية ولا يجزيء المسح على الوقاية رواية واحدة . ولا نعلم فيه خلافا لأنها لا يشق نزعها فهي كالطاقية للرجل والله أعلم .

باب الحيض

الحيض دم برخييه الرحم اذا بلغت المرأة ثم يعتادها في أوقات معلومة لحكمة تربية الولد فإذا حملت انصرف ذلك الدم باذن الله إلى تغذيته ولذلك لا تحيض الحامل فإذا وضعت الولد قلبه الله تعالى بحكمته لبنا يتغذى به الطفل ولذلك قلنا تحيض الموضع فإذا خلت المرأة من حمل ورضاع

وسلم نفى عنها النجاسة وتوضأ بفضلهما مع علمه بأكلها النجاسات وإن شربت قبل الغيبة فقل القاضي وابن عقيل ينجس لانه مائم وردت عليه نجاسة متيقنة ، وقال أبو الحسن الآمدي ظاهر قول أصحابنا طهارته لأن الخبر دل على العفو عنها مطلقا وعلى عدم امكان التحرز عنها ولأننا حكمنا بطهارتها بعد الغيبة في مكان لا يحتمل ورودها على ماء كثير يظهر فاها ولو احتمل ذلك فهو شك لا يزيل يقين النجاسة فوجب إحالة الطهارة على العفو عنها وهو شامل لما قبل الغيبة

(فصل) والخمر نجس لقوله تعالى (إنما الخمر والميسر - إلى قوله - رجس) ولأنه يحرم تناوله من غير ضرر أشبه الدم وكذلك النبيذ لأن النبي ﷺ قال « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه مسلم ولأنه شراب فيه شدة مطربة أشبه الخمر والله تعالى أعلم

(باب الحيض)

(مسألة) قال (وهو دم طبيعة وجبلة) الحيض دم برخييه الرحم اذا بلغت المرأة في أوقات معتادة وهو دم طبع الله النساء وجبلهن عليه وليس بدم فساد بل خلقه الله تعالى لحكمة تربية الولد فإذا حملت المرأة انصرف ذلك الدم باذن الله تعالى إلى غذائه ولذلك لا تحيض الحامل فإذا وضعت الولد قلبه الله

بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة وقد يزيد على ذلك ويقل ويطول شهر المرأة ويقصر على حسب ما ركب الله تعالى في الطباع . وسمي حيضاً من قولهم حاض السيل قال عمارة بن عقيل :

أجالت حصاهن الدراري وحضت عليهن حيضات السيول الطواحم ^(١)

وقد علق الشرع على الحيض أحكاماً (فنها) أنه يحرم وطء الحائض في الفرج لقول الله تعالى (ويسألونك عن المغيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تفرجن حتى يظفرن فاذا نظفرن فاتنوهن من حيث أمركم الله) (ومنها) أنه يمنع فعل الصلاة والصوم بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم « أليست أحداكن إذا حاضت لا تصوم ولا تهلي ؟ » رواه البخاري ، وقالت حمنة لنبى صلى الله عليه وسلم إني أستحاض حيضة شديدة منكرة قد منعتني الصوم والصلاة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش « إذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة » (ومنها) أنه يسقط وجوب الصلاة دون الصيام لما روي أن معاذة قالت : سألت عائشة فقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ قالت أحرورية أنت ؟ قلت لست بحرورية ولكني أسأل فقالت : كنا نجيز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة متفق عليه . أما قالت لها عائشة

« أي الدوافع واحدها » طحمة « بالفتح والضم وهي دفعة السيل ومعظمه

بحكمتك لبنا ولذلك قلنا نجيز المرضع . فاذا خلت المرأة من الحمل والرضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة وقد يزيد على ذلك وتطول أشهر المرأة وتقصر على حسب ما ركب الله تعالى في الطباع — وسمي حيضاً من قولهم حاض الوادي إذا سال وتقول العرب حاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر وهو من السيلان والأصل فيه قوله تعالى (ويسألونك عن المغيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) وقال أحمد رحمه الله الحيض يدور على ثلاثة أحاديث حديث فاطمة وأم حبيبة وحمنة ، وفي رواية وحديث أم سلمة مكان حديث أم حبيبة وسند ذكر هذه الأحاديث في مواضعها إن شاء الله

(فصل) واختلاف الناس في الحيض فقال قوم الحيض والحيض واحد مصدران بدليل قوله تعالى (ويسألونك عن المغيض قل هو أذى) والأذى إنما هو الدم وهو الحيض وكذلك قوله تعالى (واللائي يئسن من الحيض) وإنما يئسن من الحيض وقال ابن عقيل الحيض مكان الحيض كالمقيل والمبيت مكان القيلولة والبيتوتة وما جاء في القرآن يحمل على الجواز وفائدة الخلاف أنا إذا قلنا المغيض اسم لمكان الحيض اختص التحريم به وإذا قلنا اسم للدم جاز أن ينصرف إلى ما عداه لاجله

(مسألة) (ويمنع عشرة أشياء (أحدها) فعل الصلاة (والثاني) وجوبها) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض في أيام حيضها وعلى أن قضاء ما تركت من الصلاة في أيام حيضها غير واجب وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت أبي حبيش « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة » متفق عليه ، ولما روت معاذة قالت سألت عائشة ما بال الحائض

ذلك لان الخوارج يرون على الحائض قضاء الصلاة (ومنها) أنه يمتنع قراءة القرآن لقوله عليه السلام «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن» ومنها أنه يمتنع القيث في المسجد والطواف بالبيت لانه في معنى الجنابة (ومنها) أنه يحرم الطلاق لقول الله تعالى (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ولما طلق ابن عمر امرأته وهي حائض أمره النبي صلى الله عليه وسلم برجعتها وامساكها حتى تطهر (ومنها) أنه يمتنع صحة الطهارة لان حدثها مقيم (ومنها) أنه يوجب الغسل عند انقطاعه ، لقوله عليه السلام

تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت أحرورية أنت ؟ قلت لست بحرورية ولكني أسأل فقالت كنا نجيز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة متفق عليه إنما قالت لما عائشة ذلك لان الخوارج يرون على الحائض قضاء الصلاة (الثالث) فعل الصيام ولا يسقط وجوبه لما ذكرنا من الحديث وقال النبي ﷺ «أبست إحداكن إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟» قلن بلى رواه البخاري وحكى ابن النضر أن الحائض عليها قضاء الصوم إجماعا (الرابع) قراءة القرآن لقول النبي ﷺ «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن» رواه أبو داود والترمذي (والخامس) مس المصحف لقوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) وقول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزام «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر» رواه الأثرم (والسادس) القيث في المسجد لما ذكرنا في باب الغسل (السابع) الطواف لقول النبي ﷺ لعائشة إذا حاضت «فاغلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» متفق عليه (الثامن) الوطء في الفرج لقوله تعالى (فاعزلوا النساء في الحيض ولا يقر بهن حتى يطهرن) (التاسع) سنة الطلاق يعني أن طلاق الحائض محرم وهو طلاق بدعة لما ذكره في موضعه (العاشر) الاعتداد بالشهر لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فأوجب العدة بالقروء وقوله (واللأني يئسن من الحيض من نائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن) شرط في العدة بالشهر عدم الحيض ويمنع أيضا صحة الطهارة لان خروج الدم يوجب الحدث فمنع استمراره صحة الطهارة كالبول .

(مسئلة) (ويوجب الغسل عند انقطاعه) لقول النبي ﷺ «دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي» متفق عليه ويوجب البلوغ لقول النبي ﷺ «ولا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» ويوجب الاعتداد به لما ذكرنا وأكثر هذه الاحكام مجمع عليها

(مسئلة) (والنفاس مثله لا في الاعتداد) يعني أن حكم النفاس حكم الحيض فيما يجب به وبمحرم وما يسقط عنها لانعلم في هذا خلافا والخلاف في وجوب الكفارة بوطنها كالحائض وكذلك إباحة الاستمتاع فيما دون الفرج لانه دم الحيض احتبس لاجل الحمل ثم خرج فثبت حكمه إلا في الاعتداد لان الاعتداد بالقروء والنفاس ليس بقروء ولان العدة تنقضي بالحمل - وبفارقة أيضا في كونه لا يدل على البلوغ لانه لا يتصور لحصوله بالحمل قبله

(مسئلة) (فاذا انقطع الدم أيجز فعل الصيام والطلاق ولم ييجز غيرها حتى تنقسل) وجلة ذلك

امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي « متفق عليه » وهو علم على البلوغ نقوله عليه السلام « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخار » ولا تنقضي العدة في حق المطلقة وأشباهها إلا به أنه متى انقطع دم الحائض ولما تغتسل زال من الاحكام المتعلقة بالحيض أربعة أحكام (أحدها) سقوط فرض الصلاة لان سقوطه بالحيض وقد زال (الثاني) منع صحة الطهارة لذلك (الثالث) تحريم الصيام لان وجوب الغسل لا يمنع فعله كالجنباء (الرابع) إباحة الطلاق لان تحريره لتطويل العدة أو لاجل الحيض وقد زال ذلك وسائر المحرمات باقية لانها تحرم على الجنب فهنا أولى

(فصل) فأما الوطء قبل الغسل فهو حرام في قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر هذا كالاجماع وقال أبو حنيفة ان انقطع الدم لاكثر الحيض حل وطؤها وإلا لم يباح حتى تغتسل أو تيمم أو يمضي عليها وقت صلاة لان وجوب الغسل لا ينم الوطء كالجنباء

ولنا قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يتطهرن فاذا تطهرن فائتوهن) قال مجاهد حتى يغتسلن وقال ابن عباس فاذا اغتسلن ولانه قال (فاذا تطهرن) والتطهر تفعل والتفعل إذا أضيف إلى من يصح منه الفعل اقتضى إيجاد الفعل منه كما في النظائر وانقطاع الدم غير منسوب اليها ولان الله سبحانه وتعالى شرط لحل الوطء شرطين - انقطاع الدم والغسل فلا يباح بدونهما ولاها ممنوعة من الصلاة لحديث الحبيص فنع وطئها كما لو انقطع لاقل الحيض وبهذا ينتقض قياسهم وحدث الحبيص أكد من حدث الجنباء فلا يصح الالحاق.

(فصل) وانقطاع الدم الذي تتعلق به هذه الاحكام الانقطاع الكثير الذي يوجب عليها الغسل والصلاة فأما الانقطاع اليسير في أثناء الحيض فلا حكم له لان العادة أن الدم ينقطع تارة ويمجرى أخرى وسنذكر ذلك إن شاء الله

(مسئلة) (ويجوز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج) الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة جائز بالاجماع والنص والوطء في الفرج محرم بهما والاختلاف في الاستمتاع بما بينهما مذهب امامنا رحمه الله جوازه وهو قول عكرمة وعطاء والشعبي والثوري واسحاق ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح لان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض رواه البخاري ومسلم بمعناه. وعن عبد الله بن سعد الانصاري أنه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قال « ما فوق الازار » رواه البيهقي

ولنا قول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض) وهو اسم لمكان الحيض كالمقبيل والميت فتخصيصه موضع الدم بالمنع يدل على إباحته فيما عداه ، فان قيل بل الحيض الحيض بدليل قوله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى) والاذى هو الحيض وقوله تعالى (واللأني يشن من الحيض) وإنما يشن من الحيض قلنا يمكن حمله على ما ذكرنا وهو أولى لوجهين (أحدهما) أنه لو أراد الحيض لكان أمراً باعتزال النساء في مدة الحيض بالكلية ولا قائل به (الثاني) أن سبب نزول الآية أن اليهود

لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وأكثر هذه الأحكام جمع عليها بين علماء

كانت إذا حاضت المرأة اعتزلوها فلم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجتمعوا معها في البيت فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ عن ذلك فنزلت هذه الآية فقال النبي ﷺ « اصنعوا كل شيء غير النكاح » رواه مسلم . وهذا تفسير لمراد الله تعالى لأنه لا تتحقق مخالفة اليهود بإرادة الحيض لأنه يكون موافقاً لهم ومن السنة هذا الحديث . وعن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها خرقة ، رواه أبو داود ولأنه وطء منه الأذى فاختص بمحله كالدبر وحديث عائشة ليس فيه دليل على تحريم ما تحت الأزار فان النبي ﷺ قد يترك بعض المباح مقدرًا أكثره أكل الضب والحديث الآخر يدل بالمفهوم والاطلاق راجع عليه

(مسألة) (فان وطئها في الفرج فعليه نصف دينار كفارة وعنه ليس عليه إلا التوبة) اختلفت الرواية في وجوب الكفارة بوطء الحائض في الفرج فروي عنه أن عليه الكفارة وهو المشهور في المذهب لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال « يتصدق بدينار أو نصف دينار » رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي (والثانية) لا كفارة عليه وهو قول مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وللشافعي قولان كاللذهين لقول النبي ﷺ « من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدق بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » رواه ابن ماجه ولم يذكر كفارة إلا أن البخاري ضعف هذا الحديث حكاه الترمذي ولأنه وطء نهي عنه لأجل الأذى أشبه الوطء في الدبر وحديث الكفارة مداره على عبد الحميد بن زيد بن الخطاب وقد قيل لأحمد في نفسك منه شيء ؟ قال : نعم ، قال لو صح ذلك الحديث كنا نرى عليه الكفارة (١) وقد روي عن أحمد أنه قال : إن كانت له مقدرة تصدق بما روي عن النبي ﷺ وكلامه هذا يدل على أن المعسر لا شيء عليه . قال أبو عبد الله بن حاتم : كفارة وطء الحائض تسقط بالهجر عنها أو عن بعضها ككفارة الوطء في رمضان .

(فصل) وظاهر المذهب في الكفارة أنها دينار أو نصف دينار على وجه التخيير يروى ذلك عن ابن عباس اظهاه الحديث قال أبو داود هكذا الرواية الصحيحة قال دينار أو نصف دينار ولأنه معنى تجب الكفارة بالوطء فيه فاستوى الحال فيه بين إقباله وإدباره كالأحرام . وعنه إن كان الدم أحمر فدينار وإن كان أصفر فنصف دينار وهو قول إسحاق لما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « إن كان دم أحمر فدينار وإن كان دم أصفر فنصف دينار » رواه أبو داود والترمذي إلا أن أبا داود قال : هو وقوف من قول ابن عباس والاول أولى لما ذكرناه فان قيل فكيف يخبر بين شيء ونصفه ؟ قلنا كما أخبر المسافر بين القصر والآمام .

(فصل) فان وطئها بعد الطهر قبل الغسل فلا كفارة عليه وقال قتادة والأوزاعي : عليه نصف

٨١ قال الحافظ في التلخيص ان رواية عبد الحميد كل روايتها في الصحيح الامقسم (وهو التاجي الذي رواه عن ابن عباس) فانقرده به البخاري — ثم قال وقال الحلال عن أبي داود عن أحمد : ما أحسن حديث عبد الحميد . فقيل له تذهب إليه ؟ قال نعم . قال أبو داود وهي الرواية الصحيحة الخ . ثم اعتمد الحافظ قول من صححو الحديث خلافاً للأنووي وذكر أن الاضطراب فيه دون حديث القلتين وحديث بشر بضاعة الذين صححوها

الامة . واذا ثبت هذا فالحاجة داعية الى معرفة الحيض ليعلم ما يتعلق به من الاحكام قال أحمد رحمه

دينار لانه حكم تعلق بالوطء في الحيض فلم يزل إلا بالفصل كالتحريم ولنا أن وجوب الكفارة من الشرع ولم يرد بذلك الا في الحائض وقياسهم يبطل بما لو حلف لا يوطأ حائضاً فإنه يحنث بالوطء في الحيض ولا يحنث بالوطء قبل الفصل

(فصل) وهل تجب الكفارة على الجاهل والناسي؟ على وجهين (أحدهما) تجب لعموم الخبر وقياساً على الوطء في الاحرام (والثاني) لا تجب لقوله عليه السلام « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان » ولأنها وجبت لمحو الائم فأشبهت كفارة البمين، فإن وطئ طاهراً فخاضت في أثناء وطئه لم تجب عليه الكفارة على الوجه الثاني وتجب على الاول وهو قول ابن حامد، وإن وطئ الصبي لزمته الكفارة عند ابن حامد لعموم الخبر وكالوطء في الاحرام . قال شيخنا : ويحتمل أن لا تلزمه لأنها من فروع التكليف وهو غير مكلف .

(فصل) وتجب الكفارة على المرأة في المنصوص لانه وطء يوجب الكفارة فأوجبها على المرأة كالوطء في الاحرام ، وقال القاضي : فيه وجهان (أحدهما) لا تجب لان الوجوب من الشرع ولم يرد فإن كانت مكرهة أو غير عالة فلا كفارة عليها لقوله ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وحكم النفساء حكم الحائض في ذلك لأنها في معناها . ويجزي نصف دينار من أي ذهب كان إذا كان صافياً ويستوي الثبر والمضروب لوقوع الاسم عليه ، ويجزي إخراج القيمة في أحد الوجهين لان المقصود يحصل بها فجاز من أي مال كان كالحراج (والثاني) لا يجوز لانه كفارة فاختص ببعض الأنواع كسائر الكفارات . فعلى هذا الوجه هل يجوز إخراج الدرهم؟ ينبغي على جوازه في الزكاة والصحيح جوازه لما ذكرنا واختاره شيخنا . ومصرفها إلى المسكين كسائر الكفارات والله أعلم (مسألة) (وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين) هذه المسئلة تشتمل على أمرين (أحدهما)

أن الصغيرة إذا رأت دماً لدون تسع سنين فليس بحيض لانعلم في ذلك خلافاً في المذهب لان الصغيرة لا تحيض لقوله سبحانه (واللاتي لم يحضن) ولان المرجح فيه الى الوجود ولم يوجد من النساء من تحيض عادة فيما دون هذه السن ولان الله سبحانه خلق دم الحيض لحكمة تربية الولد وهذه لا تصلح للحمل فلا توجد فيها حكمته فينتفي لا تنفاد حكمته (الامر الثاني) أنها إذا رأت دماً يصلح أن يكون حيضاً ولها تسع سنين حكم بكونه حيضاً وحكم يلوغها وثبت في حقها أحكام الحيض كلها لانه روي عن عائشة أنها قالت : اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة . وروي ذلك مرفوعاً من رواية ابن عمر والمراد به حكمها حكم المرأة . وذكر ابن عقيل أن نساء تهامة يحضن لتسع سنين وهذا قول الشافعي وقد حكى عنه أنه قال : رأيت جدة بنت إحدى وعشرين سنة وهذا يدل على أنها حملت لدون عشر سنين وكذلك بنتها . وحكى الميموني عن أحمد في بنت عشر رأت الدم قال : ليس بحيض قال القاضي : فيجب على هذا أن يقال : أول زمن يصح فيه وجود الحيض ثلثا عشرة سنة لانه الزمان

الله: الحيض يدور على ثلاثة أحاديث : حديث فاطمة وأم حبيبة وحمنة . وفي رواية: حديث أم سلمة مكان حديث أم حبيبة وسند ذكر هذه الأحاديث وغيرها في مواضعها إن شاء الله تعالى

الذي يصح فيه بلوغ الفلام والاول أصح

(مسألة) قال (وأكثره خمسون سنة وعنه ستون في نساء العرب) اختلفت الرواية في حد السن الذي تياس فيه المرأة من الحيض فروي عنه أنه خمسون سنة وهذا قول إسحاق ويكون حكمها فيما تراه من الدم بعد الحسین حكم المستحاضة لان عائشة رضي الله عنها قالت : إذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض وروي عنها أنها قالت : لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الحسین . وروي عنه أنها لا تياس من الحيض يقينا إلى ستين سنة وما تراه فيما بين الحسین والستين حیض مشکوك فيه لا تترك الصلاة ولا الصوم لان وجوبها متيقن فلا يسقط بالشك وتقضي الصوم المفروض احتياطاً لانه واجب في ذمتها ييقن فلا يسقط بأمر مشکوك فيه هكذا رواه الحرقي ، وروي عنه أن نساء المعجم تياس في خمسين ونساء قريش وغيرهم من العرب إلى ستين - وهذا قول أهل المدينة - لانهم أقوى جيلة . وروي الزبير بن بكار في كتاب النسب عن بعضهم أنه قال لا تلد الحسین سنة إلا عريية ولا تلد لستين إلا قرشية وقال : إن هذا بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة ولدت مومى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ولها ستون قال أحمد في امرأة من العرب رأت الدم بعد الحسین : إن عاودها مرتين أو ثلاثا فهو حیض وذلك لان المرجع في ذلك إلى الوجود وقد وجد حیض من نساء ثقات أخبرن عن أنفسهن بعد الحسین فأشبه ما قبل الحسین لان الكلام فيما إذا وجد من المرأة دم في زمن عادتها بعد الحسین كما كانت تراه قبلها . قال شيخنا والصحيح أنه لا فرق بين نساء العرب وغيرهن لانهن سواء في سائر أحكام الحيض كذلك هذا . وما ذكر عن عائشة لاحجة فيه لان الحيض أمر حقيقي المرجع فيه إلى الوجود وقد وجد بخلاف ما قالت على ما حكاه الزبير بن بكار . وإن قيل هذا الدم ليس بحيض مع كونه على صفته وفي وقته وغادته بغير نص فهو تحكم فأما بعد الستين فلا خلاف في المذهب أنه ليس بحيض لانه لم يوجد وقد علم أن المرأة حالا تياس فيه من الحيض لقول الله تعالى (واللاتي يشن من الحيض) قال أحمد في المرأة الكبيرة ترى الدم هو بمنزلة الجرح وقال عطاء : هي بمنزلة المستحاضة وذلك لان هذا الدم إذا لم يكن حیضا فهو دم فساد حكمه حكم دم الاستحاضة ومن به سلس البول وسند ذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى

(مسألة) (والحامل لا تحيض قلن رأتهما فهو دم فساد) وهذا قول سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة والشعبي وحامد والثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وابن المنذر وأبي عبيد وروي عن عائشة ، والصحيح عنها أنها إذا رأت الدم لا تصلي . وقال مالك والشافعي والبيهقي : ما تراه من الدم حیض إذا أمكن . وروي ذلك عن الزهري وقادة واسحاق لانه دم صاف العادة فكان حیضا كغير الحامل ولنا قوله ﷺ « لا نوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى نستبرأ بجمضة » جعل وجود الحمض علما

(مسئلة) قال (وأقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما)

هذا الصحيح من مذهب أبي عبد الله . وقال الحلال : مذهب أبي عبد الله لا اختلاف فيه أن أقل الحيض يوم وأكثره خمسة عشر يوما . وقيل عنه أكثره سبعة عشر يوما ، وللشافعي قولان كلوايتين في أقله وأكثره ، وقال إسحاق بن راهويه قال عطاء الحيض يوم واحد ، وقال سعيد بن جبير أكثره ثلاثة عشر يوما ، وقال الثوري وأبو حنيفة وصاحباؤه أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة لماروي وأثالة بن الاسقع أن النبي ﷺ قال « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة » وقال أنس : قرأ المرأة ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشرة ، ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفا ، وقال مالك بن أنس : ليس لأقله حد يجوز أن يكون ساعة لأنه لو كان لأقله حد لكانت المرأة لا تدع الصلاة حتى يمضي ذلك الحد ، ولنا أنه ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة فيجب

على براءة الرحم فدل على أنه لا يجتمع معه ، ولأن ابن عمر لما طلق امرأته وهي حائض قال النبي ﷺ لعمر « مرد فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا » فجعل الحمل علما على عدم الحيض كالطهر احتج بذلك أحمد ولأنه زمن لا ترى الدم فيه غالبا فلم يكن ما تراه حيضا كالأيسة ، قال أحمد إنما يعرف النساء الحمل باقتراع الدم وقول عائشة يحمل على التي قاربت الوضع جمعا بين قولها

(فصل) فإن رآه قبل ولادتها قريبا منها فهو نفاس تدع الصلاة والصوم ، قال يعقوب بن مختار سألت أحمد عن المرأة إذا ضربها المخاض قبل الولادة بيوم أو يومين نعيد الصلاة؟ قال لا وهذا قول إسحاق ، وقال الحسن إذا رأت الدم على الولد أمسكت عن الصلاة ، وقال النخعي إذا ضربها المخاض فرأت الدم قال هو حيض ، وهذا قول أهل المدينة والشافعي ، وقال عطاء نصلي ولا نعهده حيضا ولا نفاسا ولنا أنه دم خرج بسبب الولادة فكان نفاسا كالحارج بعده

(فصل) وإنما يعلم أنه بسبب الولادة إذا كان قريبا منها ويعلم ذلك برؤية أمارتها في وقته ، فأما إن رأت الدم من غير علامة على قرب الوضع لم تترك له العبادة لأن الظاهر أنه دم فساد فإن تبين كونه قريبا مم الوضع لوضعها بعده يوم أو يومين أعادت الصوم المفروض الذي صامته فيه ، وإن رآه عند العلامة تركت العبادة ، فإن تبين بعده عنها أعادت ما تركته من العبادات الواجبة لأنه تبين أنه ليس بحيض ولا نفاس والله أعلم

(مسئلة) (وأقل الحيض يوم وليلة وعنه يوم وأكثره خمسة عشر يوما وعنه سبعة عشر)

المشهور في المذهب أن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما هذا قول عطاء بن أبي رباح وأبي ثور ، وروي عن أحمد أن أقله يوم وأن أكثره سبعة عشر ، قال ابن المنذر بلغني أن نساء آل الماجشون كن يحضن سبع عشرة ، قال الحلال : مذهب أبي عبد الله لا اختلاف فيه أن أقل الحيض

الرجوع فيه إلى العرف والعادة كما في القبض والاحراز والتفرق وأشباهها ، وقد وجد حيض معتاد يوما قال عطاء رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر ، وقال أحمد حدثني يحيى بن آدم قال : سمعت شريكا يقول عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوما حيضا مستقيما . وقال ابن المنذر : قال الاوزاعي عندنا امرأة تحيض غدوة وتظهر عشيا يرون أنه حيض تدع له الصلاة ، وقال الشافعي رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا تزيد عليه وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام . وذكر اسحاق بن راهويه عن بكر بن عبد الله المزني أنه قال تحيض امرأة أي يومين ، وقال اسحاق قالت امرأة من أهلنا معروفة لم أفطر منذ عشرين سنة في شهر رمضان إلا يومين وقولهن يجب الرجوع اليه لقوله تعالى (ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) فلو لا أن قولهن مقبول ما حرم عليهن الكتمان وجرى ذلك مجرى قوله (ولا تكتموا الشهادة) ولم يوجد

يوم وأكثره خمسة عشر ومذهب الشافعي نحو هذا في أقله وأكثره . وقال الثوري والنعمان وصاحبايه أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة لما روى وائلة بن الاسقع أن النبي ﷺ قال « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة » وقال أنس قرء المرأة ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشرة ولا يقول ذلك الاتوقفا وقال مالك ليس لأقله حد ولو كان لأقله حد لكانت المرأة لا تدع الصلاة حتى يمضي ذلك الحد ولنا أن ذكر الحيض ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في اللغة فرجع فيه إلى العرف والعادة كالقبض والاحراز والتفرق وقد وجد حيض معتاد أقل من ثلاثة وأكثر من عشرة . وقال عطاء رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر ، وقال شريك : عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوما حيضا مستقيما ، وقال أبو عبد الله الزيري : كان في نساتنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما ، وقال الشافعي رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا تزيد عليه ، وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام ، وقولهن يجب الرجوع اليه لقوله تعالى (ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) فلو لا أنه مقبول ما حرم عليهن الكتمان وجرى ذلك مجرى الشهادة ولم يوجد حيض معتاد أقل من ذلك في عصر من الأعصار فلا يكون حيضا بحال وحديث وائلة بن الاسقع يرويه محمد بن أحمد الشامي وهو ضعيف عن حماد بن المنهال وهو مجهول وحديث أنس رواه الجلود بن أيوب وهو ضعيف قال ابن عينة : هو محدث لأصل له وقال يزيد بن زريع ذلك أبو حنيفة لم يحتج إلا بالجلد بن أيوب وحديث الجلود ولو صح فقد روي عن علي رضي الله عنه ما يمارضه فانه قال : ما زاد على خمسة عشر استحاضة وأقل الحيض يوم وليلة

(مسألة) (وغالبه ست أو سبع) لقول النبي ﷺ لحنة « تحيض » في علم الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل وصلي أربعة وعشرين يوما أو ثلاثة وعشرين يوما كما تحيض النساء وكما يظهرن لميقات

حيضهن وطهرهن ، حديث حسن

١ هو بفتح التاء
والحاء وتشديد الياء
بوزن تكلمى — أي
عدي قسك حاضا

حيض أقل من ذلك عادة مستمرة في عصر من الاعصار فلا يكون حيضاً بحال . وحديث واثلة يرويه محمد بن أحمد الشامي وهو ضعيف عن حماد بن المنهال وهو مجهول . وحديث أنس يرويه الجلبدين أيوب وهو ضعيف قال ابن عينة هو محدث لأصل له . وقال أحمد في حديث أنس : ليس هو شيئاً هذا من قبل الجلبدين أيوب ، قيل إن محمد بن اسحاق رواه وقال ماأراه سمعه إلا من الحسن بن دينار وضعفه جداً قال : وقال يزيد بن زريع ذلك أبو حنيفة لم يحتج إلا بالجلبد بن أيوب وحديث الجلبد قد روي عن علي رضي الله عنه ما يعارضه فانه قال لما زاد على خمسة عشر استحاضة وأقل الحيض يوم وليلة (فصل) وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً لأن كلام أحمد لا يختلف أن العدة تصح أن تنقضي في شهر واحد إذا قامت به اليقينة ، وقال اسحاق توقيت هؤلاء . بالخمس عشر باطل قال أبو بكر أقل الطهر مبني على أكثر الحيض ، فإن قلنا أكثره خمسة عشر يوماً فأقل الطهر خمسة عشر ، وإن قلنا أكثره سبعة عشر فأقل الطهر ثلاثة عشر وهذا كأنه بناء على أن شهر المرأة لا يزيد على ثلاثين يوماً يجتمع لها فيه حيض وطهر ، وأما إذا زاد شهرها على ذلك تصور أن يكون حيضها سبعة عشر

(مسألة) (وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً) لأن كلام أحمد لا يختلف أن العدة يصح أن تنقضي في شهر واحد إذا قامت به اليقينة ، قال اسحاق توقيت هؤلاء . بالخمس عشر باطل وقال أبو بكر : أقل الطهر مبني على أكثر الحيض ، فإن قلنا أكثره خمسة عشر فأقل الطهر خمسة عشر ، وإن قلنا أكثره سبعة عشر فأقل الطهر ثلاثة عشر ، وهذا بناء على أن شهر المرأة لا يزيد على ثلاثين يوماً يجتمع فيه حيض وطهر ، وأما إذا زاد شهرها على ذلك فلا يلزم ما قال ، وقال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي أقله خمسة عشر ، وعن أحمد عشرة وعن أحمد نحوه ذلك لقول النبي ﷺ تمكث « أحداً كن شطر عمرها لا تنصلي »

ولنا ما روى الامام أحمد عن علي رضي الله عنه أن امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض طهرت عند كل قرء . وصلت . فقال علي لشريح قل فيها ، فقال شريح إن جاءت بينة من بطانة أهلها بما يرضى دينه وأمانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة . فقال علي : (قالون) يعني جيد بالرومية ولا يقول مثل هذا الا توقيفاً ولأنه قول صحابي انتشر ولم يعلم خلافه ولا يتصور الا على قولنا أقله ثلاثة عشر وأقل الحيض يوم وهذا في الطهر بين الحيضتين ، فأما الطهر بين الحيضة فسبأتي حكمه وغالب الطهر أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون لقول النبي ﷺ لخمس « ثم اغتسلي وصلي أربعة وعشرين يوماً أو ثلاثة وعشرين يوماً كما يحيض النساء . وكما يطهرن » ولا حداً أكثره لأن التحديد من الشرع ولم يرد به ولا نعلم له دليلاً والله أعلم

(مسألة) (والمبتدأة تجلس يوماً وليلة ثم تغتسل وتنصلي فان اقطع دمها لأكثره فما دون اغتسلت عند اقطاعه وتفعل ذلك ثلاثاً فان كان في الثلاث على قدر واحد صار عادة وانتقلت اليه وأعادت ما صامته من الفرض فيه ، وعنه يصير عادة بمرتين) وجهلة ذلك أن المبتدأة أول ما ترى الحيض ولم

وطهرها خمسة عشر وأكثر . وقال مالك والثوري والشافعي وأبو حنيفة ، أقل الطهر خمسة عشر ، وذكر أبو ثور أن ذلك لا يختلفون فيه .

ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه أن امرأة جاءت به وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض طهرت عند كل قرء . وصلت فقال علي اشرح قل فيها ؟ فقال شرح إن جاءت بيينة من بطانة أهلها بمن يرضى دينه وأمانته فشهدت بذلك وإلا فهي كاذبة . قال علي « قالون » وهذا بالرومية ومعناه جيد وهذا لا يقوله إلا توقيفاً ولأنه قول صحابي انتشر ولم نعلم خلافه رواه الامام أحمد بإسناده . ولا يجيء إلا على قولنا أقله ثلاثة عشر وأقل الحيض يوم وليلة وهذا في الطهر بين الحيضتين ، فأما الطهر في أثناء الحيضة فلا توقيت فيه فإن ابن عباس قال : أما مارأت الدم البحراني فأنها لا تصلي وإذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل ، وروي أن الطهر إذا كان أقل من يوم لا يلتفت اليه لقول عائشة : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . ولأن الدم يجري مرة وينقطع أخرى فلا يثبت الطهر بمجرد انقطاعه كما لو انقطع أقل من ساعة .

« مسألة » قال (فمن أطبق بها الدم فكانت ممن تميز فتعلم اقباله بأنه أسود مخين منتن

تكن حاضت قبله إذا كان في وقت يمكن حيضها - وهي التي لها تسع سنين فصاعداً - إذا انقطع لاقل من يوم وليلة فهو دم فساد ، وإن كان يوماً وليلة فما زاد فأنها تدع الصوم والصلاة لأن دم الحيض جبلة وعادة ودم الاستحاضة لمرض الاصل عدمه . وظاهر المذهب أنها تجلس يوماً وليلة ثم تغتسل وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي وتصوم . فإذا انقطع دمها لاكثر الحيض فما دون اغتسلت غسلاً ثانياً عند انقطاعه ثم تفعل ذلك في الشهر الثاني والثالث ، فإن كان في الأشهر الثلاثة متساوياً صار ذلك عادة وعلمنا أنها كانت حيضاً فيجب عليها قضاء ما صامته من الغرض فيه لانتنا تبينا أنها صامته في زمن الحيض وهذا اختيار الحرقى ، قال القاضي المذهب عندي في هذا رواية واحدة وذلك لأن العبادة واجبة في ذمتها بيقين فلا نسقط بأسر مشكوك فيه أول مرة كالمعتدة لا نحكم ببراءة ذمتها من العدة بأول حيضة ولا يلزم عليه اليوم واليلة لأنها اليقين فلو لم نجلسها ذلك أدى الى أن لا نجلسها أصلاً وقد قل عن أحمد فيها ثلاث روايات أخر (أحداها) أنها تجلس سناً أو سبعا نقلها عنه صالح على حديث حمزة لأنه أكثر ما يجلسه النساء (والثانية) تجلس عادة نساها كأمها وأختها وعمتها وخالتها ، وهذا قول عطاء والثوري والاوزاعي لأن الغالب أنها تشبهن في ذلك وهو قول إسحاق غير أنه قال فإن لم تعرف الام والحالة أو العمة فأنها تجلس ستة أيام أو سبعة كما في حديث حمزة (والثالثة) أنها تجلس ما تراه من الدم ما لم يجاوز أكثر الحيض وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي اختاره شيخنا فإن انقطع لأكثره فالجميع حيض لأننا حكمنا بأن ابتداء الدم حيض مع جواز أن يكون استحاضة فكذلك باقيه . ولأن دم الحيض دم جبلة والاستحاضة دم عارض والاصل فيها الصحة والسلامة

وإدباره رقيق أحمر تركت الصلاة في إقباله فإذا أدير اغتسلت وتوضأت لكل صلاة وصلت) قوله أطبق بها الدم يعني امتد وتجاوز أكثر الحيض فلهذه مستحاضة قد اختلط حيضها باستحاضتها فتحتاج الى معرفة الحيض من الاستحاضة لترتب على كل واحد منهما حكمه ولا تخلو من أربعة أحوال مميزة لا عادة لها ، ومعتادة لا يميز لها ، ومن لها عادة وتميز ، ومن لا عادة لها ولا تميز . أما الميزة فهي التي ذكرها الحرق في هذه المسئلة وهي التي لدمها إقبال وإدبار بعضه أسود ثخين منتن وبعضه أحمر مشرق أو أصفر أو لارائحة له ويكون الدم الأسود أو الثخين لا يزيد على أكثر الحيض ولا ينقص عن أقله فحكم هذه أن حيضها زمان الدم الأسود أو الثخين أو المنتن . فإن انقطع فهي مستحاضة تغتسل للحيض وتتوضأ بعد ذلك لكل صلاة وتصلي ، وذكر أحمد المستحاضة فقال لها سنن وذكر

(فصل) لا يختلف المذهب أن العادة لا تثبت بمرة وظاهر مذهب الشافعي أنها تثبت بمرة لأن المرأة التي استفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها الى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة لأن ذلك أقرب اليها فوجب ردها اليه

ولنا أن العادة مأخوذة من المعاودة ولا تحصل بمرة والحديث حجة لنا لأنه قال «لتنظر عدة القبالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها» (وكان) يخبر بها عن دوام الفعل وتكراره ولا يقال لمن فعل شيئاً مرة كان يفعل . واختلفت الرواية هل تثبت العادة بمرتين أو ثلاث؟ فعنه أنها تثبت بمرتين لأنها مأخوذة من المعاودة وقد عاودتها في المرة الثانية، وعنه لا تثبت إلا بثلاث وهو المشهور في المذهب لأن النبي ﷺ قال «تدع الصلاة أيام أقرانها» والاقراء جمع وأقله ثلاثة ولأن العادة إنما تطلق على ما كثر ولأن ما اعتبر له التكرار اعتبر ثلاثاً كخيار المصراة ، فإن قلنا بهذه الرواية لم تنتقل عن اليقين في الشهر الثالث وإن قلنا بالرواية الاولى انتقلت اليه في الشهر الثالث وعلى قولنا أنها تجلس أقل الحيض أو غالبه أو عادة نساها إذا انقطع الدم لا أكثر الحيض فما دون وكان في الأشهر الثلاثة على قدر واحد أو في شهرين على اختلاف الروايتين انتقلت اليه وعملت عليه وأعادت ما صامته من الفرض فيه لأننا تبينا أنها صامته في حيضها

(فصل) ومتى أجلسناها يوماً وليلة أو ستاً أو سبعا أو عادة نساها فرأت الدم أكثر من ذلك لم يحل زرجها وطؤها حتى ينقطع أو يجاوز أكثر الحيض لأن الظاهر أنه حيض وإنما أمرناها بالعبادة فيه احتياطاً لبراءة ذمتها فيجب ترك وطئها احتياطاً أيضاً ، وإن انقطع الدم واغتسلت حل وطؤها ولم يكره لانهارأت النقاء الخالص وعنه يكره لانا لأننا من معاودة الدم فكره وطؤها كأنفساء إذا انقطع دمها لاقل من أربعين يوماً

(مسئلة) (فإن جاوز أكثر الحيض فهي مستحاضة) لأن الدم كله لا يصلح أن يكون حيضاً (مسئلة) (فإن كان دمها مشيراً بعضه أسود ثخين منتن وبعضه رقيق أحمر فحيضها زمن الدم الأسود وما عداه استحاضة) وجهلة ذلك أن المبتدأة إذا جاوز دمها أكثر الحيض لم تخل من حالين

المعتادة ثم قال : وسنة أخرى إذا جاءت فزعمت أنها مستحاض فلا تطهر قيل لما أنت الآن ليس لك أيام معلومة فتجلسيها ولكن انظري إلى أقبال الدم وادباره فإذا أقبلت الحيضة وأقبلها أن ترى دماً أسود يعرف فإذا تغير دمها وكان إلى الصفرة والرقه فذلك دم استحاضة فاغتسلي وصلي وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالتمييز إنما الاعتبار بالعادة خاصة لما روت أم سلمة أن امرأة كانت نهراق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لتنظر عدة الأيام والأيالي التي كانت تحيضن قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصل » زواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو أحد الأحاديث الثلاثة التي قال الامام أحمد إن الحيض يدور عليها

ولنا ما روت عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال النبي ﷺ « إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم وصلي » متفق عليه والنسائي وأبي داود « إذا كان دم الحيض فانه دم أسود يعرف فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي فأما هو عرق » وقال ابن عباس أما ما رأيت الدم البحراني فأنها تدع الصلاة ، وقال انها والله لن ترى الدم الذي هو الدم بعد أيام محيضها إلا كفسالة ماء اللحم وحديث أم سلمة إنما يدل على اعتبار العادة ولا نزاع فيه وحديث فاطمة هو أحد الثلاثة التي يدور عليها الحيض

(فصل) ظاهر كلام الحرقي أن الميزة إذا عرفت التمييز جلسته من غير اعتبار تكرار وهو ظاهر

(أحدهما) أن تكون مميزة وهي أن يكون بعض دمها أسود مخيضاً منتناً وبعضه أحمر رقيقاً أو أصفر لارائحة له ويكون الدم الأسود أو التخين لا يزيد على أكثر الحيض ولا ينقص عن أقله فحكم هذه أن حيضها زمن الدم الأسود والتخين فإذا انقطع فهي مستحاضة تغتسل للحيض وتتوضأ لكل صلاة وتصلي ، وبهذا قال مالك والشافعي لما روت عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إني استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم وصلي » متفق عليه والنسائي وأبي داود « إذا كان دم الحيض فانه أسود يعرف فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي فأما هو عرق » وقال ابن عباس : أما ما رأيت الدم البحراني فأنها تدع الصلاة أنها والله لن ترى الدم بعد أيام محيضها إلا كفسالة ماء اللحم. ولانه خارج من الفرج يوجب الغسل فرجع إلى صفته عند الاشتباه كلتي والمذي

(فصل) وظاهر كلام شيخنا رحمه الله ههنا أن الميزة إذا عرفت التمييز جلسته من غير تكرار وهو ظاهر كلام أحمد والحرقي واختيار ابن عقيل لان معنى التمييز ان يتميز أحد الدمين عن الآخر في الصفة وهذا يوجد بأول مرة ، وهذا قول الشافعي وقال القاضي وأبو الحسن الآمدي إنما تجلس

كلام أحمد فيما رويناه عنه وكذلك قال ابن عقيل لأن معنى التمييز أن يميز أحد الدمين عن الآخر في الصفة وهذا يوجد بأول مرة وبهذا قال الشافعي وقال القاضي وأبو الحسن الأمدي إنما تجلس الميزة من التمييز ما تكرر مرتين أو ثلاثا بناء على الروايتين فيما ثبتت به العادة ولنا قول النبي ﷺ « إذا أقبلت الحيضة فانركي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » أمرها بترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة من غير اعتبار أمر آخر ثم مده إلى حين ادباره ولأن التمييز اشارة بمجردة فلم يحتج إلى ضم غيره اليه كالعادة ، وعند القاضي إنما تجلس من التمييز ما وافق العادة لانه يعتبر التكرار ومتى تكرر صار عادة .

(فصل) فإن لم يكن الاسود مختلفا مثل أن ترى في كل شهر ثلاثة أسود ثم يصير أحمر ويعبر أكثر الحيض فالاسود وحده حيض ولو لم يعبر أكثر الحيض كان جميع الدم حيضا لانه دم ممكن ان يكون حيضا فكان حيضا كما لو كان كله احمر . وان كان مختلفا مثل ان يرى في الشهر الاول خمسة اسود وفي الثاني اربعة وفي الثالث ثلاثة او في الاول خمسة وفي الثاني ستة وفي الثالث سبعة او في الاول خمسة وفي الثاني اربعة وفي الثالث ستة أو غير ذلك من الاختلاف فعلى قولنا الاسود حيض في كل حال ، وعلى قول القاضي الاسود حيض فيما وافق العادة فقط وهو ثلاث في الاولى وخمس في الثانية واربع في الثالثة وما زاد عليه ان تكرر فهو حيض وان لم يتكرر فليس بحيض وعلى قوله لا تجلس منه في الشهر الاول والثاني الا اليقين الذي تجلسه من لا يميز لها فان كانت مبتدأة لم تجلس الا يوما وليلة وهل تجلس الذي يتكرر في الشهر الثالث أو الرابع ؟ ينبغي على الروايتين فيما

الميزة من التمييز ما تكرر مرتين أو ثلاثة بناء على الروايتين فيما ثبتت به العادة

ولنا قول النبي ﷺ « إذا أقبلت الحيضة فانركي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » أمرها بترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة من غير اعتبار أمر آخر ثم مده إلى حين ادباره لأن التمييز اشارة بمجردة فلم يحتج إلى ضم غيره اليه كالعادة . وعند القاضي لا تجلس من التمييز الا ما تكرر فعلى هذا إذا رأت في كل شهر خمسة احمر ثم خمسة اسود ثم احمر واتصل وجلست زمان الاسود فكانت حيضا والباقي استحاضة ، وهل تجلس الاسود في الشهر الثاني والثالث أو الرابع ؟ يخرج ذلك على الروايات الثلاث وكذلك لو رأت عشرة احمر ثم خمسة اسود ثم احمر فان اتصل الاسود وعبر أكثر الحيض فليس لها تمييز وتحيضها من الاسود لانه أشبه بدم الحيض . ولو رأت أقل من يوم وليلة اسود فلا تمييز لها لانه لا يصلح حيضا . وان رأت في الشهر الاول احمر كله وفي الثاني والثالث والرابع خمسة اسود وفي الخامس كله احمر فانها تجلس في الاشهر الثلاثة اليقين على قولنا يعتبر التكرار في الميزة وفي الرابع أيام الدم الاسود في قول شيخنا وفي الخامس تجلس خمسة ايضا ، وقال القاضي لا تجلس من الرابع إلا اليقين الا ان نقول ثبتت العادة بمرتين ، قال شيخنا وفيه نظر فانه أكثر ما يقدر فيها أنها لا عادة لها ولا تمييز ولو كانت كذلك لجلست سنا أو سبعا في اصح الروايات فكذا هنا (قلت) فينبغي على هذا ان لا تجلس بالتمييز وإنما تجلس غالب الحيض لما ذكره ومن لم يعتبر التكرار في التمييز

تثبت به العادة ويكون حكمها حكم المبتدأة التي ترى دماً لا يعبر أكثر الحيض. الأحمر هنا كالطهر هناك والاسود كالدم هناك فإن كانت ناسية وكان الاسود في أثناء الشهر قلنا إنها تجلس من أول الشهر جلست هنا من أول الشهر ما تجلسه الناسية وإن كان أحمر . ولا تنتقل إلى الاسود حتى يتكرر فاذا تكررت انتقلت إليه وعلينا أنه حيض فتقضي ما صامته من الفرض فيه

(فصل) فإذا رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين أسودين واقطعت لدون أكثر الحيض فالجميع حيض إذا تكررت لان الأحمر أشبه بالحيض من الطهر . وإن عبر أكثر الحيض وكان الاسود بمفرده يصلح أن يكون حيضاً فهو حيض والأحمر كله استحاضة لان الأحمر الاول أشبه بالأحمر الثاني الذي حكمنا بأنه استحاضة وتلفق الاسود إلى الاسود فيكون حيضاً ولا فرق بين كون الاسود قليلاً أو كثيراً إذا كان بانضمامه إلى بقية الاسود يبلغ أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ولا يكون بين طرفيهما زمن يزيد على أكثر الحيض ، وكذلك لافرق بين كون الأحمر قليلاً أو كثيراً إذا كان زمنه يصلح أن يكون طهرأ فاما ان كان زمنه لا يصلح أن يكون طهرأ مثل الشيء اليسير أو ما دون اليوم على إحدى الروايتين فإنه يلحق بالدمين الذي هو بينهما لأنه لو كان الدم منقطعاً لم يحكم بكونه طهرأ فاذا كان الدم جارياً كان أولى ، فلو رأت يوماً أسود ثم رأت الثاني دماً أحمر ثم رأت الثالث أسود ثم صار أحمر وعبر لفقت الاسود إلى الاسود فصارت حيضاً يومين وباقي الدم استحاضة ، وإن رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر ثم رأت الثاني كذلك ثم رأت الثالث كله أسود ثم صار أحمر وعبر فان قلنا ان الطهر يكون أقل من يوم لفقت الاسود إلى الاسود وكان حيضاً يومين ، وإن قلنا لا يكون أقل من يوم فحيضها الايام الثلاثة الاول والباقي استحاضة . وإن رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر وعبر إلى العاشر ثم رآه كله أسود ثم صار أحمر وعبر فالاسود حيض كله ونصف اليوم الاول ولو رأت بين الاسود وبين الأحمر قاء يوماً أو أكثر لم يتغير الحكم الذي ذكرناه لان الأحمر محكوم بأنه استحاضة مع اتصاله بالاسود فمع انفصاله عنه أولى

فهذه مميزة ، ومن قال أنها تجلس بالتمييز في الشهر الثاني قال أنها تجلس الدم الاسود في الشهر الثالث لأنها لا تعلم أنها مميزة قبله (الحال الثاني) أن لا يكون دمها متميزاً على ماضى ففيها أربع روايات (أحداها) أنها تجلس غالب الحيض من كل شهر وذلك سنة أيام أو سبعة وهذا اختيار الحنفى لأنه غالب عادات النساء فيجب ردها إليه كردّها في الوقت إلى حيضها في كل شهر (والرواية الثانية) أنها تجلس أقل الحيض لأنه اليقين والشافعي قولان كهاين الروايتين (والثالثة) أنها تجلس أكثر الحيض وهو قول أبي حنيفة لأنه زمان الحيض فاذا رأت الدم فيه جلسته كالعتاد (والرابعة) أنها تجلس عادة نساها كأما وأختها وعمتها وخالتها وهو قول عطاء والثوري والاوزاعي لان الظاهر أنها تشبهن في ذلك والاول أصح لقول النبي ﷺ لحنة تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلي وصلي أربعة وعشرين يوماً أو ثلاثة وعشرين كما يحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن ، حديث حسن صحيح - ردها النبي

(فصل) اذا رأت في شهر خمسة اسود ثم صار احمر واتصل وفي الثاني كذلك ثم صار الثالث كله احمر ثم رأت في الرابع مثل الاول ثم رأت في الخامس خمسة احمر ثم صار اسود واتصل فحيضها الاسود من الاول والثاني والرابع واما الثالث والخامس فلا يميز لما فيهما لان حكم الاسود في الخامس سقط لعبوره فان قلنا العادة تثبت بمرتين جلست ذلك من الاشهر الثلاثة وهي الثالث والرابع والخامس وان قلنا لا تثبت الا بثلاثة جلست ذلك من الخامس لانها قد رأت ذلك في ثلاثة اشهر ، وقيل لا تثبت لها عادة وتجلس ما تجلسه من الخامس من الدم الاسود لانه اشبه بدم الحيض

(فصل) اذا رأت في كل شهر خمسة عشر يوما اسود وخمسة عشر احمر فالاسود كله حيض لانه يصلح أن يكون حيضا وقد رأت فيه اماره الحيض فيثبت كونه حيضا

﴿ مسألة ﴾ قال (فان لم يكن دمها منفصلا وكانت لها ايام من الشهر تعرفها أمسكت عن الصلاة فيها واغتسلت اذا جاوزتها)

هذا القسم الثاني وهي من لها عادة ولا يميز لما لكون دمها غير منفصل أي على صفة لا تختلف ولا يتميز بعضها من بعض على ما ذكرنا في الميزة وكذلك إن كان منفصلا الا أن الدم الذي يصلح للحيض دون أقل الحيض أو فوق أكثره فهذه لا يميز لما . فاذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض جلست أيام عاداتها واغتسلت عند انقضائها ثم تنوضا بعد ذلك لوقت كل صلاة وتصلي وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي . وقال مالك لا اعتبار بالعادة إنما الاعتبار بالتمييز فان لم تكن مميزة استظهرت بعد زمان عاداتها بثلاثة أيام ان لم تجاوز خمسة عشر يوما وهي بعد ذلك مستحاضة واحتج بحديث فاطمة الذي ذكرناه . ولنا حديث أم سلمة وقد روي في حديث فاطمة أن النبي ﷺ قال لها دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تمحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي . متفق عليه . وفي لفظ قال : فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي . متفق عليه . وروى أم حبيبة أنها سألت النبي ﷺ عن الدم فقال لها امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي . رواه مسلم . وروى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال في

ﷺ إلى ذلك ولم يرد لها إلى غيره مما ذكر ولان هذه ترد إلى غالب عادات النساء في وقتها بمعنى انها تجلس في كل شهر مرة فكذلك في عدد ايامها وبهذا يبطل ما ذكر ليقين ولعادة نساءها

(فصل) وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم في الشهر الرابع أو الثاني المنصوص انها لا ترد الى ست اوسبع الا في الشهر الرابع لاننا لا نمحيضها أكثر من ذلك اذا لم تكن مستحاضة فالولى أن نفعل ذلك اذا كانت مستحاضة . وقال القاضي يحتمل أن تنقل اليها في أيام الشهر الثاني بغير تكرار لأننا قد علمنا استحاضتها فلا معنى لتكرار في حقها وهو أصح ان شاء الله لظاهر حديث حمدة

﴿ مسألة ﴾ (وذكر أبو الخطاب في المبتدأ أول ما ترى الدم الروايات الاربع) احدها تجلس

المستحاضة « تدع الصلاة أيام إقرائها ثم تغتسل وتصوم وتصلّي وتوضأ عند كل صلاة » أخرجه أبو داود والترمذي ولا حجة له في الحديث على ترك العادة في حق من لا يميز لها . (١)

(١) هذا الحديث

ضعيف لا يحتج به
لضعف راويه عن
عدي للاختلاف
في توثيق عدي نفسه
ولجهالة جده

(فصل) ولا يختلف المذهب أن العادة لا تثبت بمرة، وظاهر مذهب الشافعي أنها تثبت بمرة وقال بعضهم تثبت بمرتين لأن المرأة التي استفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ ردها إلى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة ولأن ذلك أقرب إليها فوجب ردها إليه

ولنا أن العادة مأخوذة من المعاودة ولا تحصل المعاودة بمرة واحدة والحديث حجة لنا لأنه قال « لتنظر عدة اليالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها » (وكان) يخبر بها عن دوام الفعل وتكراره ولا يحصل ذلك بمرة ولا يقال لمن فعل شيئاً مرة كان يفعل وفي الحديث الآخر « تدع الصلاة أيام إقرائها » والاقراء جمع وأقله ثلاثة . وسائر الاحاديث الدالة على العادة تنزل على هذا ولا نفهم من اسم العادة فعل مرة بحال . واختلفت الرواية هل تثبت بمرتين أو ثلاث فعنه أنها تثبت بمرتين لأنها مأخوذة من المعاودة وقد عاودتها في المرة الثانية . وعنه لا تثبت إلا بثلاث لظاهر الاحاديث ولأن العادة لا تنطق إلا على ما كثر وأقله ثلاثة ولأن أكثر ما يعتبر له التكرار اعتبر ثلاثاً كايام الخيار في المصراة .

أقل الحيض لانه اليقين (والثانية) تجلس غالب الحيض لانه الغالب (والثالثة) تجلس عادة نساتها لان الظاهر شبهها بهن (والرابعة) تجلس ما تراه من الدم ما لم يجاوز أكثر الحيض قياساً على اليوم واليلة وقد ذكرنا ذلك

(مسئلة) (وان استحيضت المعتادة رجعت إلى عاداتها وان كانت مميزة ، وعنه يقدم التمييز وهو اختيار الحرقى وإن نسبت العادة عملت بالتمييز فان لم يكن لها تمييز جلست غالب الحيض من كل شهر . وعنه أقله وقيل فيها الروايات الاربع) وجملة ذلك أن المعتادة اذا استحيضت لم تخل من أربعة أقسام (أحدها) أن تكون معتادة ولا يميز لها اسكون دمه على صفة لا يختلف ولا يتميز بعضه من بعض أو بأن يكون الدم الذي يصلح للحيض ينقص عن أقل الحيض أو يزيد على أكثره فنه تجلس أيام عاداتها ثم تغتسل عند انقضائها وتوضأ بعد ذلك لوقت كل صلاة وتصلّي وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، وقال مالك لا اعتبار بالعادة انما الاعتبار بالتمييز فان لم تكن مميزة استظهرت بعد زمان عاداتها بثلاثة أيام ان لم تجاوز خمسة عشر يوماً ثم هي بعد ذلك مستحاضة واحتج بحديث فاطمة الذي ذكرناه

ولنا ما روت أم سلمة أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لتنظر عدد اليالي والايام التي كانت تحيضن قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم تستنفر بثوب ثم تصل » رواه أبو داود والنسائي وقد روي في حديث فاطمة أن النبي ﷺ قال لها « دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها

(فصل) وثبتت العادة بالمميز فإذا رأت دما أسود خمسة أيام في ثلاثة أشهر أو شهرين على الرواية الأخرى ثم صار أحمر واتصل ثم صار في سائر الأشهر دما مبهما كانت عادتها زمن الدم الأسود (فصل) والعادة على ضربين متفقة ومختلفة فالمتفقة أن تكون أياما متساوية كأربعة في كل شهر فإذا استحيضت جلست الأربعة فقط . وأما المختلفة فإن كانت على ترتيب مثل أن كانت ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ثم تعود إلى ثلاثة ثم إلى أربعة على ما كانت فـهذه إذا استحيضت في شهر فعرفت نوبته عملت عليه ثم على الذي بعده ثم على الذي بعده على العادة وإن نسبت نوبته حيضها اليقين وهو ثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلّي بقية الشهر . وإن أيقنت أنه غير الأول وشكت هل هو الثاني أو الثالث جلست أربعة لأنها اليقين ثم تجلس من الشهرين الآخرين ثلاثة ثلاثة ثم تجلس في الرابع أربعة ثم تعود إلى الثلاثة كذلك أبدا ويجزئها غسل واحد عند انقضاء ثم اغتسلي وصلي « متفق عليه وروى أم حبيبة أنها سألت رسول الله ﷺ عن الدم فقال لها رسول الله ﷺ « امكبي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي » رواه مسلم ولا حجة له في الحديث على ترك العادة في حق من لا يميز لها

(فصل) لا يختلف المذهب أن العادة لا تثبت بمرة لأنها مأخوذة من المعاودة . وهل تثبت بمرتين أو بثلاث على روايتين . وقد ذكرناه وثبتت العادة بالمميز فإذا رأت دما أسود خمسة أيام في ثلاثة أشهر أو شهرين على إحدى الروايتين ثم صار أحمر واتصل ثم صار في سائر الأشهر دما مبهما كانت على عادتها زمن الدم الأسود

(فصل) والعادة على ضربين متفقة ومختلفة فالمتفقة أن تكون أياما متساوية كخمس في كل شهر فإذا استحيضت جلستها فقط ، وأما المختلفة فإن كانت على ترتيب مثل أن ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ثم تعود إلى ثلاثة ثم إلى أربعة ثم إلى خمسة على ما كانت فـهذه إذا استحيضت في شهر فعرفت نوبته عملت عليه ثم على الذي بعده والذي بعده على العادة . وإن نسبت نوبته حيضها على اليقين وهو ثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلّي بقية الشهر وإن علمت أنه غير الأول وشكت هل هو الثاني أو الثالث جلست أربعة لأنها اليقين ثم تجلس من الشهرين الآخرين ثلاثة ثلاثة وتجلس في الرابع أربعة ثم تعود إلى الثلاثة كذلك أبدا . ويجزئها غسل واحد عند انقضاء المدة التي جلستها كالناسية إذا جلست أقل الحيض لأن ما زاد على اليقين مشكوك فيه فلا يجب عليها الغسل بالشك . قال شيخنا ويحتمل وجوب الغسل عليها أيضا عند مضي أكثر عادتها لأن يقين الحيض ثابت وحصول الطهارة بالغسل مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ولأن هذه متفقة وجوب الغسل عليها في أحد الأيام الثلاثة في اليوم الخامس . وقد اشتبه عليها وصحة صلاتها وقف على الغسل فيجب عليها لتخرج عن العدة يقين وهذا الوجه أصح لذلك . وتفرق هذه الناسية لأنها لا نعلم لها حيضا زائدا على ما جلسته وهذه تعلم لها حيضا زائدا وقف صحة صلاتها على غسلها منه فوجب

المدة التي جلستها كالناسية اذا جلست أقل الحيض لان ما زاد على اليقين مشكوك فيه فلا نوجب عليها الغسل بالشك ، ويحتمل وجوب الغسل عليها أيضاً عند معني أكثر عاداتها لان يقين الحيض ثابت وحصول الطهارة بالغسل مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ولان هذه متيقنة وجوب الغسل عليها في أحد الايام الثلاثة في اليوم الخامس وقد اشتبه عليها وصحة صلاتها تقف على الغسل فيجب عليها لتخرج عن الهدية يقين كن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها . وهذا الوجه أصح لما ذكرنا وتعارض الناسية فانها لا تعلم لها حيضاً زائداً على ما جلسته وهذه تتيقن لها حيضاً زائداً على ما جلسته تقف صحة صلاتها على غسلها منه فوجب ذلك . فعلى هذا يلزمها غسل ثمان عقيب اليوم الخامس في كل شهر ، وإن جلست في رمضان ثلاثة أيام قضت خمسة أيام لان الصوم كان في ذمتها ولا تعلم أن اليومين الذين صامتهما أسقطا الفرض من ذمتها فيبقى على الاصل ، ويحتمل أن يلزمها في كل شهر ثلاثة أغسال غسل عقب اليوم الثالث وغسل عقب الرابع وغسل عقب الخامس لان عليها عقيب الرابع غسلها في أحد الاشهر وكل شهر يحتمل أن يكون هو الشهر الذي يجب الغسل فيه بعد الرابع فيلزمها ذلك كما قلنا في الخامس

وإن كان الاختلاف على غير ترتيب مثل أن تحيض من شهر ثلاثة ومن الثاني خمسة ومن الثالث أربعة وأشبه ذلك فان كان هذا يمكن ضبطه واعتادها على وجه لا يختلف فالحكم فيه كالذي قبله وإن كان غير مضبوط جلست الاقل من كل شهر وهي الثلاثة إن لم يكن لها أقل منها واغتسلت عقيب . وذكر ابن عقيل في هذا الفصل أن قياس المذهب أن فيه رواية ثانية وهي اجلاسها أكثر عاداتها في كل شهر كالناسية لعدد تجلس أكثر الحيض وهذا لا يصح إذ فيه أمرها بترك الصلاة واسقاطها عنها مع يقين وجوبها عليها فانما متى أمرناها بترك الصلاة خمسة أيام في كل شهر ونحن نعلم وجوبها عليها في يومين منها في شهر وفي يوم في شهر آخر فقد أمرناها بترك الصلاة الواجبة يقيناً فلا يحل ذلك ولا تسقط الصلاة الواجبة بالاشتباه كن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وفارق الناسية فانما لا تعلم

ذلك ، فعلى هذا يلزمها غسل ثمان عقيب اليوم الخامس في كل شهر ، وإن جلست في رمضان ثلاثة أيام قضت خمسة أيام لان الصوم كان في ذمتها ولا تعلم أن اليومين الذين صامتهما أسقطا الفرض من ذمتها ويحتمل أنه يلزمها في كل شهر ثلاثة أغسال غسل عقيب اليوم الثالث والرابع والخامس لان عليها عقيب الرابع غسلها في بعض الاشهر وكل شهر يحتمل أن يكون هو الشهر الذي يجب الغسل فيه بعد الرابع فيلزمها ذلك كما قلنا في الخامس

(فصل) وإن كان الاختلاف على غير ترتيب مثل أن تحيض من شهر ثلاثة ، ومن الثاني خمسة ومن الثالث أربعة وأشبه ذلك فان أمكن ضبطه بحيث لا يختلف فهي كائني قبلها ، وإن لم يمكن ضبطه جلست الاقل من كل شهر واغتسلت عقيب ، وذكر ابن عقيل في هذا الفصل أن قياس المذهب أن تجلس أكثر عاداتها في كل شهر كالناسية لعدد تجلس أكثر الحيض في احدي الروايات . قال شيخنا :

عليها صلاة واجبة يقينا والاصل بقاء الحيض وسقوط الصلاة فتبقى عليه .

(فصل) ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف شهرها ووقت حيضها وطهرها ، وشهر المرأة عبارة عن المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقل ذلك أربعة عشر يوما وتحيض يوما وتطهر ثلاثة عشر وإن قلنا أقل الطهر خمسة عشر يوما فأقصر ما يكون الشهر ستة عشر يوما وأكثره لأحد له لكون أكثر الطهر لأحد له والغالب أنه الشهر المعروف بين الناس فإذا عرفت أن شهرها ثلاثون يوما وأن حيضها منه خمسة أيام وطهرها خمسة وعشرون وعرفت أوله فهي معتادة ، وإن عرفت أيام حيضها وأيام طهرها فقد عرفت شهرها ، وإن عرفت أيام حيضها ولم تعرف أيام طهرها أو أيام طهرها ولم تعرف أيام حيضها فليست معتادة لكنها متى جهلت شهرها رددناها إلى الغالب فحيضناها من كل شهر حيضة كما رددناها في عدد أيام الحيض إلى ست أو إلى سبع لكونه الغالب

(فصل) القسم الثالث من أقسام المستحاضة من لها عادة وتميز وهي من كانت لها عادة فاستحيضت ودما متميز بمضه أسود وبعضه أحمر فإن كان الأسود في زمن العادة فقد اتفقت العادة والتميز في الدلالة فيعمل بهما . وإن كان أكثر من العادة أو أقل ويصلح أن يكون حيضا ففيه روايتان (أحدهما) يقدم التميز فيعمل به وتدفع العادة وهو ظاهر كلام الحارثي لقوله : فكانت ممن تميز تركت الصلاة في إقباله ولم يفرق بين معتادة وغيرها واشتراط في ردها إلى العادة أن لا يكون دما متصلا وهو ظاهر مذهب الشافعي لأن صفة الدم أماره قائمة به والعادة زمان منقضى ولأنه خارج يوجب الفصل فرجع إلى صفته عند الاشتباه كالتي ، وظاهر كلام أحمد اعتبار العادة وهو قول أكثر الأصحاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد أم حبيبة والمرأة التي استفتت لها أم سلمة إلى العادة ولم يفرق ولم يستفصل بين كونها مميزة أو غيرها . وحديث فاطمة قد روي فيه ردها إلى العادة وفي لفظ آخر ردها إلى التميز فتعارضت روايتان وبقيت الأحاديث الباقية خالية عن معارض فيجب العمل بها على أن حديث فاطمة قضية عين وحكاية حال يحتمل أنها أخبرته أنها لاعادة لها أو علم ذلك من غيرها أو قرينة حالها وحديث عدي بن ثابت ثابت عام في كل مستحاضة فيكون أولى ولأن العادة أقوى لكونها

هذا لا يصح إذ فيه أمرها بترك الصلاة واستقاطها عنها مع يقين وجوبها عليها فإنا متى أجلسناها خمساً من كل شهر ونحن نعلم وجوب الصلاة عليها يومين منها في شهر ويوما في شهر آخر فقد أمرناها بترك الصلاة الواجبة يقينا والاصل بقاء الحيض فتبقى عليه

(فصل) ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف شهرها وتعرف وقت حيضها منه وطهرها . وشهر المرأة عبارة عن المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقل ذلك أربعة عشر يوما أو ستة عشر يوما وإن قلنا أقل الطهر خمسة عشر ولا حد لأكثره لأن أكثر الطهر لأحد له وغالبه الشهر المعروف بين الناس فإذا عرفت أن شهرها ثلاثون يوما وأن حيضها منه خمسة أيام وأن طهرها خمسة وعشرون وعرفت أوله فهي معتادة وإن عرفت أيام حيضها وأيام طهرها فقد عرفت شهرها . وإن عرفت أيام حيضها ولم تعرف

لا تبطل دلالتها والون اذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلالاته فما لا تبطل دلالاته أقوى وأولى .
 (فصل) ومن كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فاستحيضت وصارت ترى ثلاثة أيام
 دما أسود في أول كل شهر فمن قدم العادة قال : تجلس خمسة في كل شهر كما كانت تجلس قبل
 الاستحاضة ، ومن قدم التمييز جعل حيضها الثلاثة التي ترى الدم الأسود فيها إلا أنها لا تترك الصلاة
 في الشهر الاول فيما زاد على الثلاثة لانا لانعلم أنها مستحاضة إلا بتجاوز الدم أكثر الحيض ولا نعلم
 ذلك في الشهر الاول فاذا عبر الدم أكثر الحيض في الشهر الاول علمنا أنه استحاضة فلا تجلس في
 الثاني ما زاد على الدم الأسود . فان رأت في كل شهر عشرة دما أسود ثم صار أحمر وانصل فمن قال
 إنها لا تلتفت الى ما زاد على العادة حتى تتكرر لم يحضها في الشهرين الاولين أو الثلاثة إلا خمسة
 قدر عادت . ومن قال انها اذا زادت على العادة جلسته بأول مرة أجلسها في الشهر الاول خمسة عشر
 يوما ثم تغتسل وتصل ، وفي الثاني تجلس أيام العادة وهي خمسة الاولى من الشهر عند من يقدم
 العادة على التمييز ومن قدم التمييز ولم يعتبر فيه التكرار أجلسها العشرة كلها . فاذا تكررت ثلاثة أشهر على
 هذا الوصف فقال القاضي : تجلس العشرة في الشهر الرابع على الرويتين جميعا لان الزيادة على

أيام طهرها أو بالعكس فليست معتادة لكنها متى جهلت شهرها رددناها الى الغالب فحيضناها من كل
 شهر حيضة كما رددنا في عدد أيام الحيض الى الغالب

(فصل) القسم الثاني أن يكون لها عادة وتميز فان كان الدم الذي يصلح للحيض في زمن العادة
 فقد اتفقت العادة والتمييز في الدلالة فتعمل بهما وإن كان أكثر من العادة أو أقل ولم ينقص عن أقل
 الحيض ولا زاد على أكثره ففيه روايتان (احدهما) يقدم التمييز وهو اختيار الحنفي وظاهر مذهب
 الشافعي لما ذكرناه من الادلة ولان صفة الدم أماره قائمة به والعادة زمان منقضى ولانه خارج بوجوب
 الفصل فرجع الى صفته عند الاشتباه كلني (والثانية) تقدم العادة وهو ظاهر كلام أحمد وقول أكثر
 الاصحاب لان النبي ﷺ رد أم حبيبة والمرأة التي استفتت لها أم سلمة الى العادة ولم يستفصل عن
 كونها مميزة أو غيرها . وحديث فاطمة قد روي فيه ردها الى العادة أيضا فتعارضت روايتان وبقيت
 أحاديثنا خالية عن معارض ، على أن حديث فاطمة قضية في عين يحتمل انها أخبرته أن لا عادة لها
 أو علم ذلك من غيرها ، وحديث عدي بن ثابت عام في كل مستحاضة فيكون أولى ولان العادة أقوى
 لكونها لا تبطل دلالتها ، والون اذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلالاته فما لا تبطل دلالاته أولى .
 (فصل) ومن كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فاستحيضت وصارت ترى ثلاثة دما أسود
 في أول كل شهر فمن قدم العادة قال تجلس في كل شهر خمسة كما كانت قبل الاستحاضة ، ومن قدم
 التمييز جعل حيضها الثلاثة التي فيها الأسود إلا أنها انما تجلس الثلاثة في الشهر الثاني لانا لانعلم انها

العادة ثبت بتكرر الامود . ويحتمل أن لا تجلس زيادة على عادتها على قول من يقدم العادة على التمييز لاننا لو جعلنا الزائد على العادة من التمييز حيضاً بتكرره لجعلنا الناقص عنها استحاضة بتكرره فكانت لا تجلس فيها اذا رأت ثلاثة أسود ثم صار أحمر أكثر من الثلاثة والامر بخلاف ذلك .

(فصل) فان كان حيضها خمسا من أول شهر فاستحيضت فصارت ترى خمسة أسود ثم يصير أحمر ويتصل فالأسود حيض بلا خلاف لموافقته زمن العادة والتمييز ، وإن رأت مكان الأسود أحمر ثم صار أسود وعبر سقط حكم الأسود لعبوره أكثر الحيض وكان حيضها الأحمر لموافقته زمن العادة مستحاضة إلا بتجاوز الدم أكثر الحيض ولا نعلم ذلك في الشهر الاول . فان رأت في كل شهر عشرة دما أسود ثم صار أحمر واتصل فمن قال إنها لا تلتفت الى ما زاد على العادة حتى يتكرر لم يحيضها في الشهرين الاولين أو الثلاثة على اختلاف الروايتين إلا خمسة قدر عادتها ، ومن قال أنها اذا زادت على العادة جلسته بأول مرة أجلسها في الشهر الاول خمسة عشر يوما ثم تغتسل وتصلي ، وفي الثاني تجلس أيام العادة وهي خمسة الاولى من الشهر عند من يقدم العادة على التمييز ، ومن قدم التمييز ولم يعتبر فيه التكرار أجلسها العشرة كلها فاذا تكرر ثلاثة أشهر على هذا الوصف قال القاضي : تجلس العشرة في الشهر الرابع على الروايتين جميعا لان الزيادة على العادة ثبتت بتكرار الأسود ، قال شيخنا : ويحتمل أن لا تجلس زيادة على عادتها عند من يقدم العادة لاننا لو جعلنا الزائد على العادة من التمييز حيضاً بتكرره لجعلنا الناقص عنها استحاضة بتكرره فكانت لا تجلس فيها اذا رأت ثلاثة أسود ثم صار أحمر أكثر من الثلاثة والامر بخلاف ذلك

(فصل) فان كان حيضها خمسا من أول كل شهر فاستحيضت فصارت ترى خمسة أسود ثم يصير أحمر ويتصل فالأسود حيض بالاتفاق لموافقته زمن العادة والتمييز ، وان رأت مكان الأسود أحمر ثم صار أسود وعبر سقط حكم الأسود لعبوره أكثر الحيض وكان حيضها الأحمر لموافقته زمن العادة ، وإن رأت مكان العادة أحمر ثم رأت خمسة أسود ثم صار أحمر واتصل فمن قدم العادة أجلسها أيامها واذا تكرر الأسود فقال القاضي : يصير حيضاً ومن قدم التمييز جعل الأسود وحده حيضاً

(مسألة) قال (وإن نسيت العادة عملت بالتمييز) وهذا القسم (الثالث) من أقسام المستحاضة وهي التي لها تمييز وقد نسيت العادة ، ومعنى التمييز أن يتميز بعض دما عن بعض فيكون بعضه أسود فحينئذ متنا ، وبعضه أحمر رقيقاً أو أصفر ولا رائحة له ويكون الأسود أو الثخين لا يزيد على أكثر الحيض ولا ينقص عن أقله فحكم هذه أن حيضها زمن الأسود الثخين أو المتين فاذا انقطع فهي مستحاضة تغتسل للحيض وتتوضأ لوقت كل صلاة بعد ذلك وتصلي ، وذكر أحمد المستحاضة فقال : لها سنن فذكر المعتادة ثم قال وسنة أخرى اذا جاءت فرغمت أنها تستحاض فلا تطهر قيل لها أنت الآن ليس لك أيام معلومة فتجلسيها ولكن انظري الى إقبال الدم وإدباره فاذا أقبلت الحيضة واقبالها أن ترى دماً أسود يعرف فاذا انقهر دما وكان الى الصفرة والرقه فذلك دم استحاضة فاغتسلي وصلي

وان رأت مكان العادة أحمر ثم خمسة أسود ثم صار أحمر وانصل فن قدم العادة حيضها أيام العادة وإذا تكرّر الاسود فقال القاضي يصير حيضاً ، وأما من يقدم التمييز فإنه يجعل الاسود وحده حيضاً .

وهذا مذهب مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالتمييز إنما الاعتبار بالعادة خاصة لما روت أم سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله ﷺ قال « لتنظر عدة الايام واليالي التي كانت تحيضهن قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصل » رواه أبو داود وابن ماجه وهذا أحد الاحاديث الثلاثة التي قال الامام أحمد ان الحيض يدور عليها

ولنا قول النبي ﷺ لأفاطمة بنت أبي حبيش « فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » متفق عليه ولا يبي داود والنسائي « اذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي فانما هو عرق » وحديث أم سلمة يدل على اعتبار العادة ولا نزاع فيه وهذه لاعادة لها

(فصل) وقد اختلفوا : هل يعتبر للتمييز التكرار أم لا . فظاهر كلام شيخنا ههنا انه لا يعتبر له التكرار بل متى عرفت التمييز جلسته وهذا ظاهر كلام احمد والحرقي واختيار ابن عقيل وهو مذهب الشافعي ، وقال القاضي والآمدي يعتبر له التكرار مرتين أو ثلاثا على اختلاف الروايتين فيما ثبت به العادة وقد ذكرنا ذلك في المبتدأة

(فصل) فإن لم يكن الاسود مختلفا مثل أن ترى في كل شهر ثلاثة أسود ثم يصير أحمر ويعبر أكثر الحيض فالاسود حيض وحده . وان كان مختلفا مثل أن ترى في الشهر الاول خمسة أسود وفي الثاني أربعة وفي الثالث ثلاثة أو في الاول خمسة وفي الثاني ستة وفي الثالث سبعة أو غير ذلك من الاختلاف فعلى قول شيخنا الاسود حيض في كل حال . وعلى قول القاضي الاسود حيض فيما تكرر وهو ثلاث في الاولى وخمس في الثانية وما زاد عليه يكون حيضاً إذا تكرر وإلا فلا . ولا تجلس عند القاضي في الشهر الاول والثاني إلا اليقين الذي تجلسه من لا يميز لها . وان كانت مبتدأة لم تجلس إلا يوما وليلة . وهل تجلس الذي يتكرر في الشهر الثالث أو الرابع ؟ ينبي على الروايتين فيما ثبت به العادة ويكون حكمها حكم المبتدأة التي ترى دما لا يعبر أكثر الحيض الاسود كالدم والاحمر كالطهر هناك فان كانت ناسية وكان الاسود في أثناء الشهر وقتلنا إن الناسية تجلس من أول الشهر جلست ههنا من أول الشهر ما تجلسه الناسية ولا تنتقل الى الاسود حتى يتكرر فتنتقل اليه ونعلم أنه حيض فتعفي ما صامت من الفرض فيه كما ذكر في المبتدأة

(فصل) فان رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين أسودين وانقطع لدون أكثر الحيض فالجيم حيض إذا تكرر لان الاحمر أشبه بالحيض من الطهر ، وان عبر أكثر الحيض وكان الاسود بمفرده يصلح أن يكون حيضاً فهو حيض والاحمر كله استحاضة لان الاحمر الاول أشبه بالاحمر الثاني الذي حكمنا

(مسئلة) قال (فان كانت لها ايام انسيثها فانها تقعد ستا 'وسبعا في كل شهر)

هذه من القسم الرابع من اقسام المستحاضة وهي من لاعادة لها ولا تميز وهذا القسم نوعان (أحدهما) الناسية ولها ثلاثة أحوال (أحدها) أن تكون ناسية لوقتها وعددها وهذه يسميها الفقهاء المتعيرة (والثانية) أن تنسى عددها وتذكر وقتها (والثالثة) أن تذكر عددها وتنسى وقتها فالناسية لما هي التي ذكر الحرقى حكمها وأنها تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة يكون ذلك حيضها ثم تغفل وهي فيما بعد ذلك مستحاضة نصوم وتعلي ونطوف ، وعن أحمد أنها تجلس أقل الحيض ثم ان كانت

بأنه استحاضة وتلتقى الاسود الى الاسود فيكون حيضا ولا فرق بين كون الاسود قليلا أو كثيرا إذا كان بانضمامه الى بقية الاسود يبلغ أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ولا يكون بين طرفيهما زمن يكون على أكثر الحيض وكذلك لا فرق بين أن يكون الاحمر قليلا أو كثيرا إذا كان زمنه يصلح أن يكون طهراً فاما ان كان زمنه لا يصلح أن يكون طهراً مثل الشيء اليسير أو ما دون اليوم على إحدى الروايتين فانه يلحق بالدمين الذين هو بينها لانه لو كان الدم منقطعاً لم يحكم بكونه طهراً فاذا كان الدم جارياً كان أولى فلو رأت يوماً أسود ثم رأت الثاني أحمر ثم رأت الثالث أسود ثم صار أحمر وعبر لفقت الاسود إلى الاسود فصار حيضا وباقي الدم استحاضة وان رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر ثم رأت الثاني كذلك ثم رأت الثالث كله أسود ثم صار أحمر وعبر فان قلنا ان الطهر يكون أقل من يوم لفقت الاسود إلى الاسود فكان حيضها يومين وان قلنا : لا يكون أقل من يوم فحيضها الايام الثلاثة الاول والباقي استحاضة ، ولو رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر إلى العاشر ثم رأت كله أسود ثم صار أحمر وعبر فالاسود كله حيض الثاني والاول ، ولو رأت بين الاسود والاحمر نقاء يوماً أو أكثر لم يتغير الحكم الذي ذكرناه لان الاحمر محكوم بأنه استحاضة مع اتصاله بالاسود فمع انفصاله عنه أولى

(فصل) اذا رأت في شهر خمسة اسود ثم صار احمر واتصل وفي الثاني كذلك ثم صار الثالث كله احمر ورأت في الرابع كالاول ثم رأت في الخامس خمسة احمر ثم صار اسود واتصل فحيضها الاسود من الاول والثاني والرابع واما الثالث والخامس فلا تميز لما فيهما لان حكم الاسود في الخامس سقط لعبوره فان قلنا العادة تثبت بمرتين جلست ذلك من الثالث والرابع والخامس وان قلنا لا تثبت الا بثلاث جلسته من الخامس لانها قد رأت ذلك في ثلاثة اشهر وتجلس في الثالث ما تجلسه من لا عادة لها ولا تميز وقبل لا تثبت لها عادة وتجلس ما تجلسه من الخامس من الدم الاسود لانه اشبه بدم الحيض

(مسئلة) (فان لم يكن لها تميز جلست غالب الحيض من كل شهر وعنه أقله وقبل فيها الروايات الاربع) وهذا القسم الرابع من اقسام المستحاضة وهي من لاعادة لها ولا تميز ولها ثلاثة أحوال

تعرف شهرها وهو مخاف لشهر المعروف جلست ذلك من شهرها وان لم تعرف شهرها جلست من الشهر المعروف لانه الغالب . وقال الشافعي في الناسية لها : لا حيض لها ييقن وجميع زمنها مشكوك فيه تغتسل لكل صلاة وتصلّي وتصوم ولا يأتيها زوجها . وله قول آخر انها تجلس اليقين . وقال بعض أصحابه الاول أصح لان هذه لها أيام معروفة ولا يمكن ردها الى غيرها فجميع زمانها مشكوك فيه . وقد روت عائشة ان أم حبيسة استحيضت سبع سنين فسألت النبي ﷺ فأمرها ان تغتسل لكل صلاة . متفق عليه ^(١)

(١) هذا غلط

فليس في الصحيحين انه قال (لكل صلاة) بل ورد ذلك في روايات ضعيفة . وفي مسلم انها كانت تغتسل لكل صلاة وحقق النووي في شرحه وغيره ان ذلك كان تطوعا منها ونقله الشافعي وتجد لفظ حديث مسلم في الصفحة الثالثة من الشرح الكبير

(٢) يعني محمدا

البخاري صاحب الصحيح ولكن النقاد قد اعلوا هذا الحديث بعدة علل منها الخلاف في ابن عقيل الذي انفرد به

ولنا ما روت حمّة بنت جحش قالت كنت استحاض حيضة كبيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فوجدته في بيت اختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله اني استحاض حيضة كبيرة شديدة فأتأمرني فيها؟ قد منعتني الصيام والصلاة، قال «أنت لك الكرسف فانه يذهب الدم» قلت هو اكثر من ذلك انما اتيج نجا فقال النبي ﷺ «سأمرك امرين ايها صنعت اجزا عنك فان قويت عليهما فأنت اعلم — فقال — انما هي ركضة من الشيطان فتحضي ستة ايام او سبعة ايام في علم الله ثم اغتسلي فاذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي اربعا وعشرين ليلة او ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها وصومي فان ذلك يجزئك وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن. فان قويت ان تؤخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلين حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعا ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين وتغتسلين للصبح فافعلي وصومي ان قويت على ذلك » فقال رسول الله ﷺ «وهو أعجب الامرين الي » رواه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . قال وسألت محمدا عنه ^(٢) فقال هو حديث حسن . وحكي ذلك عن احمد أيضا وهو بظاهره يثبت الحكم في حق الناسية لان النبي ﷺ لم يستفصلها هل هي مبتدأة أو ناسية ولو

(أحدها) ان تكون ناسية لوقتها وعددها وهذه تسمى التحيرة وحكمها أنها تجلس في كل شهر ستة ايام أو سبعة في ظاهر المذهب وهو اختيار الحارثي فان كانت تعرف شهرها جلست ذلك منه لانه عادتها فترد اليه كما ترد المعتادة الى عادتها الا انه متى كان شهرها اقل من عشرين يوما لم تجلس منه اكثرها من الفاضل عن ثلاثة عشر يوما او خمسة عشر لئلا ينقص الطهر عن اقله ولا سبيل اليه ، وان لم تعرف شهرها جلست من الشهر المعتاد لما روت حمّة بنت جحش قالت كنت استحاض حيضة كبيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فوجدته في بيت اختي فقلت يا رسول الله اني استحاض حيضة كبيرة شديدة فأتأمرني فيها؟ قد منعتني الصيام والصلاة فقال «أنت لك الكرسف فانه يذهب الدم» قلت هو اكثر من ذلك انما اتيج نجا فقال النبي ﷺ «انما هي ركضة من الشيطان فتحضي ستة ايام أو سبعة ايام ثم اغتسلي فاذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي اربعا وعشرين ليلة أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها وصومي فان ذلك يجزئك وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن

اقترب الحال لاستفصل وسأل واحتمل أن تكون ناسية أكثر فإن حنة امرأة كبيرة كذلك قال أحد ولم يسألها النبي ﷺ عن تمييزها لأنه قد جرى من كلامها من تكثير الدم وصفته ما أغنى عن السؤال عنه ولم يسألها هل لها عادة فيردها إليها لاستغنائها عن ذلك لعلمه إياه إذ كان مشتهراً وقد أمر به أختها أم حبيبة فلم يبق إلا أن تكون ناسية ، ولأن لها حيضاً لا تعلم قدره فيرد إلى غالب عادات النساء كالابتداء ، ولأنها لا عادة لها ولا تمييز فأشبهت المبتدأة . وقولهم : لها أيام معروفة . قلنا : قد زالت المعرفة فنصار وجودها كالعدم . وأما امرءام حبيبة بالنسب لكل صلاة قائما هو ندب كأمره لحنة في هذا الخبر فإن أم حبيبة كانت معتادة ردها إلى عاداتها وهي التي استفتت لها أم سلمة على أن حديث أم حبيبة إنما روي عن الزهري وأنكره الألبان بن سعد فقال : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة أن تغسل لكل صلاة ولكنه شيء فعلته هي

(فصل) قوله سنا أو سبعا الظاهر أنه ردها إلى اجتهادها ورأيها فيما يطلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادة نساها أو ما يكون أشبه بكونه حيضاً ذكره القاضي في بعض المواضع وذكر في موضع آخر أنه خيرها بين سنت وسبع لا على طريق الاجتهاد كما خبرنا وأطعم الحائض بين التكفير بدينار أو نصف دينار بدليل أن حرف أو للتخير . والاول أن شاء الله أصبح لا نالوجملتها مخيرة أفضي

لمبقات حيضهن وطهرهن « رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وقال الشافعي في هذه لأحيض لها يقين وجيم زمنها مشكوك فيه تغسل لكل صلاة وتغسل وتصوم ولا يأتيتها زوجها وله قول أنها تجلس اليقين . وقال بعض أصحابه الاول أصح لأن هذه لها أيام معروفة ولا يمكن ردها إلى غيرها فجميع زمانها مشكوك فيه وقد روت عائشة أن أم حبيبة استحضت سبع سنين فسألت النبي ﷺ فقال « إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي » فكانت تغسل عند كل صلاة . متفق عليه ، ولنا ما ذكرنا من حديث حنة وهو بظاهره يثبت الحكم في حق الناسية لأن النبي ﷺ لم يستفصلها هل هي مبتدأة أو ناسية ولو اقترب الحال لاستفصل واحتمل أن تكون ناسية أكثر فإن حنة امرأة كبيرة ، كذلك قال أحمد ، ولم يسألها النبي ﷺ عن تمييزها لأنه قد جرى من كلامها من تكثير الدم وصفته ما أغنى عن السؤال عنه ولم يسألها هل لها عادة فيردها إليها لاستغنائها عن ذلك بعلمه إياه إذ كان مشتهراً وقد أمر به أختها أم حبيبة فلم يبق إلا أن تكون ناسية ولأنها لا عادة لها ولا تمييز أشبهت المبتدأة ، وقولهم : لها أيام معروفة ، قلنا قد زالت المعرفة فنصار وجودها كعدمها وأما أم حبيبة فكانت معتادة ردها إلى عاداتها لأنه قد روى مسلم أن أم حبيبة شكت إلى رسول الله ﷺ الدم فقال لها « امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي » فكانت تغسل عند كل صلاة فيدل على أنها إنما كانت تغسل لكل صلاة في غير وقت الحيض وأما وجوب غسل المستحاضة لكل صلاة فسيذكر في المستحاضة إن شاء الله تعالى

(فصل) قوله سنا أو سبعا الظاهر أنه ردها إلى اجتهادها فيما يطلب على ظنها أنه عادتها أو ما

الى تخييرها في اليوم السابع بين أن تكون الصلاة عليها واجبة وبين كونها محرمة وليس لها في ذلك خيرة بحال أما التكفير ففعل اختياري يمكن التخيير بين اخراج دينار أو نصف دينار والواجب نصف دينار في الحالين لان الواجب لا يتخير بين فعله وتركه ، وقولهم ان « أو » للتخيير قلنا وقد يكون للاجتهاد كقول الله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) واما (كأو) في وضعها وليس للامام في في الأمرى إلا فعل ما يؤديه اليه اجتهاده انه الاصلح .

(فصل) ولا تخلو النامية من أن تكون جاهلة بشهرها أو عالمة به ، فان كانت جاهلة بشهرها رددناها الى الشهر الملالي فيحضرناها في كل شهر حيضة لحديث حمنة ولانه الغالب قرد اليه كردها الى الست والسبع ، وان كانت عالمة بشهرها حيضتها في كل شهر من شهرها حيضة لان ذلك عاداتها قرد اليها كما نرد المعتادة الى عاداتها في عدد الايام إلا أنها متى كان شهرها أقل من عشرين يوما لم تحيضها منه اكثر من الفاضل عن ثلاثة عشر يوما أو خمسة عشر يوما لانها لو حاضت أكثر من ذلك لنقص طهرها عن أقل الطهر ولا سبيل اليه وهل تجلس أيام حيضها من أول كل شهر أو بالتحري والاجتهاد ؟ فيه وجهان (أحدهما) تجلسه من أول كل شهر اذا كان يحتمل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحمنة « تحبضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي وصلي أربعا وعشرين ليلة أو ثلاثا وعشرين ليلة وإيامها » فقدم حيضها على الطهر ثم أمرها بالصلاة والصوم في بقيته ، ولأن المبتدأة تجلس من أول الشهر مع انه لا عادة لها فكذلك النامية ، ولان دم الحيض دم جيلة والاستحاضة

يشبه أن يكون حيضا ذكره القاضي وذكر في موضع آخر انه على وجه التخيير بين الست والسبع كما خبر واطي . الحيض في التكفير بد دينار أو نصف لان حرف « أو » للتخيير ، قال شيخنا : والاول أصح لاننا لو خيرناها أفصى الى أن نخيرها في اليوم السابع بين كون الصلاة عليها محرمة أو واجبة وليس لها في ذلك خيرة بحال ، وأما « التكفير ففعل اختياري » ، فأما أو فقد تكون للاجتهاد كقوله (فاما منا بعد وإما فداء) وإما كأوفي وضعها وليس للامام إلا فعل ما يؤديه اليه اجتهاده انه الاصلح والله أعلم .

(فصل) وهل تجلس أيام حيضها من اول كل شهر أو بالتحري ؟ فيه وجهان أوجهما ما يأتي وعنه انها تجلس أقل الحيض وهو أحد قولي الشافعي لانه اليقين وما زاد عليه مشكوك فيه فلا تدع العبادة لأجله وعنه رواية ثالثة أنها تجلس عادة نساتها لان الظاهر انها تشبهن وعنه تجلس أكثر الحيض لانه يمكن أن يكون حيضا أشبه ما قبله والاول أصح لحديث حمنة والله أعلم .

(مسألة) (وإن علمت عدد أيامها ونسبت موضعها جلستها من اول كل شهر في أحد الوجهين وفي الآخر تجلسها بالتحري) وهذا الحال الثاني من احوال النامية وهي تتنوع نوعين (النوع الاول) أن لا تعلم لها وقتا أصلا مثل أن تعلم ان حيضها خمسة أيام ففيه وجهان (أحدهما) تجلسه من اول كل شهر اذا كان يحتمل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحمنة « تحبضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي وصلي أربعا وعشرين ليلة أو ثلاثا وعشرين ليلة وإيامها وصومي » فقدم حيضها على

عارضه فإذا رأت الدم وجب تغليب دم الحيض (والوجه الثاني) أنها تجلس أيامها من الشهر بالتحري والاجتهاد وهذا قول أبي بكر وابن أبي موسى لأن النبي ﷺ ردها إلى اجتهداها في القدر بقوله : « ستا أو سبعا » فكذلك في الزمان . ولأن للتحري مدخلا في الحيض بدليل أن الميزة ترجع إلى صفة الدم فكذلك في زمنه فإن تساوى عندها الزمان كله ولم يغلب على ظنها شيء تعين اجلاسها من أول الشهر لعدم الدليل فيما سواه .

(القسم الثاني) النسبة لعددها دون وقتها كالتى تعلم أن حيضها في العشر الأول من الشهر ولا تعلم عدده فهي في قدر ما تجلسه كالمتحيرة تجلس ستا أو سبعا في أصح الروايتين إلا أنها تجلسها من العشر دون غيرها . وهل تجلسها من أول العشر أو بالتحري ؟ على وجهين ، وإن قالت أعلم أنني كنت أول الشهر حائضا ولا أعلم آخره أو أنني كنت آخر الشهر حائضا ولا أعلم أوله أو لا أعلم هل كان ذلك أول حيضي أو آخره حيضها اليوم الذي علمته وأتمت بقية حيضها عما به - هذه في الصورة الأولى ومما قبله في الثانية وبالتحري في الثالثة أو مما يلي أول الشهر على اختلاف الوجهين

(القسم الثالث) النسبة لوقتها دون عددها وهذه تتنوع نوعين (أحدهما) أن لا تعلم لها وقتا أصلا مثل أن تعلم أن حيضها خمسة أيام فاتها تجلس خمسة من كل شهر إما من أوله أو بالتحري على اختلاف الوجهين (والثاني) أن تعلم لها وقتا مثل أن تعلم أنها كانت تحيض أياما معلومة من العشر الأول من كل شهر فاتها تجلس عدد أيامها من ذلك الوقت دون غيره ثم لا يخلو عدد أيامها إما أن يكون زائداً على نصف ذلك الوقت أو لا يزيد فإن كان زائداً على نصفه مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الأول من كل شهر أضعفنا الزائد

الطهر ثم أمرها بالصلاة والصوم في بقية الشهر ولأن المبتدأة تجلس من أول الشهر مع أنها لا عادة لها فكذلك النسبة ولأن دم الحيض دم جبلة والاستحاضة عارضة فإذا رأت الدم وجب تغليب دم الحيض (الثاني) أنها تجلس بالتحري والاجتهاد اختاره أبو بكر وابن أبي موسى لأن النبي ﷺ ردها إلى اجتهداها في القدر فكذلك في الوقت ولأن للتحري مدخلا في الحيض لأن الميزة ترجع إلى صفة الدم فكذلك في زمنه فإن لم يغلب على ظنها شيء تعين اجلاسها من أول الشهر لعدم الدليل فيما سواه (مسئلة) (وكذلك الحكم في موضع حيض من لا عادة لها ولا تميز) يعني أن فيه الوجهين الذين ذكرهما وجههما ما تقدم .

(مسئلة) (وإن علمت أيامها في وقت من الشهر كنصفه الأول جلستها فيه إما من أوله أو بالتحري على اختلاف الوجهين) هذا النوع الثاني وهو أن تعلم أنها كانت تحيض أياما معلومة من العشر الأول فاتها تجلس عدد أيامها من ذلك الوقت دون غيره إما من أوله أو بالتحري فيه ثم لا يخلو عدد أيامها إما أن يكون زائداً على نصف ذلك الوقت أو لا فإن كان زائداً على نصفه مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الأول أضعفنا الزائد فجعلناه حيضاً يتيقن وتجلس بقية أيامها من

فجعلناه حيضا ييقن وتجلس بقية أيامها بالتحري في أحد الوجهين وفي الآخر من أول العشر في هذه المسئلة الزائد يوم وهو السادس فنضعه ويكون الخامس والسادس حيضا ييقن لانتامتي عددنا لها ستة أيام من أي موضع كان من العشر دخل فيه الخامس والسادس يبقى لها أربعة أيام فإن أجلسناها من الأول كان حيضها من أول العشر إلى آخر السادس. منها يومان حيض ييقن والأربعة حيض مشكوك فيه والأربعة الباقية طهر مشكوك فيه، وإن أجلسناها بالتحري فأداها اجتهداها إلى أنها من أول الشهر فهي كالتي ذكرنا، وإن جلست الأربعة من آخر الشهر كانت حيضا مشكوكا فيه والأربعة الأولى طهر مشكوك فيه. وإن قالت حيضي سبعة أيام من العشر الأول فقد زادت يومين على نصف الوقت فنضعهما فيصير لها أربعة أيام حيضا ييقن وهي من أول الرابع إلى آخر السابع ويبقى لها ثلاثة أيام تجلسها من أول العشر أو بالتحري فيكون ذلك حيضا مشكوكا فيه ويبقى لها ثلاثة طهر مشكوكا فيه وسائر الشهر طهر، وحكم الحيض المشكوك فيه حكم الحيض المتيقن في ترك العبادات وإن كان حيضها نصف الوقت فما دون فليس لها حيض ييقن لأنها متى كانت تحيض خمسة أيام احتمل أن تكون الحصة الأولى وأن تكون الثانية، وأن تكون بعضها من الأولى وبقايا من الثانية فتجلس خمسة بالتحري أو من أول العشر على اختلاف الوجهين.

(فصل) ولا يعتبر التكرار في الناسية لأنها عرفت استحاضتها في الشهر الأول فلا معنى للتكرار

أول العشر في أحد الوجهين وفي الآخر بالتحري، وفي هذه المسئلة الزائد يوم وهو السادس فنضعه ويكون الخامس والسادس حيضا ييقن يبقى لها أربعة أيام، فإن جلستها من الأول كان حيضها من أول العشر إلى آخر السادس — منها يومان حيض ييقن والأربعة حيض مشكوك فيه والأربعة الباقية طهر مشكوك. وإن جلستها بالتحري فأداها اجتهداها إلى أنها من أول العشر فهي كالتي قبلها وإن جلست الأربعة من آخر العشر فهي عكس التي قبلها وعلى هذا فقس. وسائر الشهر طهر غير مشكوك، وحكم الحيض المشكوك فيه حكم المتيقن في ترك العبادات وحكم الطهر المشكوك فيه حكم الطهر المتيقن في وجوب العبادات. وإن كان حيضها نصف الوقت فما دون فليس لها حيض ييقن لأنها متى كانت تحيض خمسة أيام من العشر احتمل أن تكون الحصة الأولى واحتمل أن تكون الثانية واحتمل أن يكون بعضها من الأولى وبعضها من الثانية فتجلس بالتحري أو من أوله على اختلاف الوجهين ولا يعتبر التكرار في الناسية لأنها عرفت استحاضتها في الشهر الأول فلا معنى للتكرار

(مسئلة) (وإن علمت موضع حيضها ونسيت عدده جلست فيه غالب الحيض أو أقله على اختلاف الروايتين) هذا الحال الثالث من أحوال الناسية وهي أن تعلم أن حيضها في العشر الأول ولا تعلم عددها (فحكمها في قدر ما تجلسه حكم التنحية) الصحيح أنها تجلس ستا أو سبعا ويخرج فيها الروايات الأربع إلا أنها تجلسها من العشر دون غيرها وهل تجلسها من أوله أو بالتحري؟ على الوجهين، وإن قالت أعلم أنني كنت أول الشهر حائضا ولا أعلم آخره أو أنني كنت آخر الشهر حائضا ولا أعلم أوله

(فصل) وإذا ذكرت الناسية عادت بها بعد جلوسها في غيره رجعت إلى عاداتها لأن تركها لعارض النسيان فإذا زال العارض عادت إلى الأصل وإن تبين أنها كانت تركت الصلاة في غير عاداتها لزمها إعادتها ويلزمها قضاء ما صامته من الفرض في عاداتها فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر العشر الأول فجلست السبعة التي قبلها مدة ثم ذكرت لزمها قضاء ما تركت من الصلاة والصيام المفروض في السبعة وقضاء ما صامته من الفرض في الثلاثة لأنها صامتة في زمن حيضها .

(مسئلة) قال (والمبتدأ بها الدم تحتاط فتجلس يوما وليلة وتغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي . فإن انقطع دمها في خمسة عشر يوما اغتسلت عند انقطاعه وتعمل مثل ذلك ثانية وثالثة . فإن كان بمعنى واحد عملت عليه . وأعادت الصوم إن كانت صامتة في هذه الثلاث مرار لفرض)

هذا النوع الثاني من القسم الرابع وهي من لاعادة لها ولا تميز وهي التي بدأ بها الحيض ولم تكن حاضته قبله ، والمشهور عن أحمد فيها أنها تجلس إذا رأت الدم وهي ممن يمكن أن تحيض وهي التي لها تسع سنين فصاعداً فتترك الصوم والصلاة ، فإن زاد الدم على يوم وليلة اغتسلت غيب اليوم

أولا أعلم هل كان ذلك أول حيضي أو آخره حيضها الذي علمت وأتمت بقية حيضها مما بعده في الصورة الأولى ، ومما قبله في الثانية وبالتحري في الثالثة أو مما يلي أول الشهر على اختلاف الوجوهين

(فصل) وإذا ذكرت الناسية عادت بها بعد جلوسها في غيرها رجعت إلى عاداتها لأن تركها لعارض نسيان وإذا زال العارض عادت إلى الأصل ، وإن تبين أنها كانت تركت الصلاة في غير عاداتها لزمها إعادتها وقضاء ما صامته من الفرض في عاداتها ، فلو كانت عاداتها خمسة من آخر العشر الأول فجلست سبعا من أوله مدة ثم ذكرت لزمها قضاء ما تركت من الصلاة والصيام المفروض في الخمسة الأولى وقضاء ما صامته من الفرض في الثلاثة الأيام الأخيرة لأنها صامتة في زمن حيضها

(مسئلة) (وإن تغيرت العادة بزيادة أو تقدم أو تأخر أو انتقال فالذهب أنها لا تلتفت إلى ما خرج عن العادة حتى يتكرر ثلاثا أو مرتين على الاختلاف) وجملة ذلك أن المرأة إذا كانت لها عادة مستقرة في الحيض فرأت الدم في غير عاداتها لم تلتفت إليه حتى يتكرر فتنتقل إليه وتصبح عادة لها وتترك العادة الأولى إلا أنها إذا رأت زائداً عن عاداتها تغتسل فسلاماً ثانياً عند انقطاعه لجواز أن يكون حيضاً كما قلنا في المبتدأة وكذلك ما تقدم عن العادة ويجب عليها قضاء ما صامته من الفرض في المرات التي أمرناها بالصيام فيها لأننا تبينا أنها صامتة في حيض ولا تقضي الصلاة لأن الحائض لا تقضي الصلاة قال أبو عبد الله لا يعجبني أن يأتيها زوجها في الأيام التي تصلي فيها مع رؤية الدم قبل أن تنتقل إليها لاحتمال أن يكون حيضاً فيجب ترك وطنها احتياطاً كما وجبت الصلاة احتياطاً لعبادة ، وفي قدر

واليلة وتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي وتصوم . فان انقطع الدم لاكثر الحيض فادون اغتسلت غسلا
ثانيا عند انقطاعه وصنعت مثل ذلك في الشهر الثاني والثالث فان كانت أيام الدم في الاشهر الثلاثة
مساوية صار ذلك عادة وعلينا أنها كانت حيضا فيجب عليها قضاء ما صامت من الفرض لانا تبينا
أنها صامتة في زمن الحيض . قال القاضي المذهب عندي في هذا رواية واحدة قال : وأصحابنا يجعلون
في قدر ما تجلسه المبتدأة في الشهر الاول أربع روايات (إحداهن) أنها تجلس أقل الحيض (والثانية)
غالبه (والثالثة) أكثره (والرابعة) عادة نساها قال : وليس هنا موضع الروايات وانما موضع ذلك
اذا انصل الدم وحصلت مستحاضة في الشهر الرابع . وقد نقل عن أحدهما يدل على صحة قول الاصحاب
فروى صالح قال : قال أبي أول ما يبدأ الدم بالمرأة تقعد ستة أيام أو سبعة أيام وهو أكثر ما تجلسه
النساء على حديث حنة . فظاهر هذا أنها تجلس ذلك في أول حيضها وقوله : أكثر ما تجلسه النساء
يعني أن الغالب من النساء هكذا يحضن . وروى حرب عنه قال : سألت أبا عبد الله قلت : امرأة
أول ما حاضت استمر بها الدم كم يوما تجلس ؟ قال : ان كان مثلها من النساء من يحضن فان شئت
جلست ستا أو سبعا حتى يتبين لها حيض ووقت وإن أرادت الاحتياط جلست يوما واحدا أول مرة
حتى يتبين وقتها . وقال في موضع آخر : قالوا هذا وقالوا هذا فأبها أخذت فهو جائز . وروى الخلال
بإسناده عن عطاء في البكر تستحاض ولا تعلم لها قرة . قال : تنتظر قرة أمها أو أختها أو عمتها أو خالتها
فلتترك الصلاة عدة تلك الايام وتغتسل وتصلي ، قال حنبل : قال ابو عبد الله هذا حسن واستحسنه

التكرار روايتان (أشهرهما) انه ثلاث فلي هذه الرواية لا تنتقل اليه إلا في الشهر الرابع (والثانية) انه
اثنان فننتقل في الشهر الثالث قل الفضل بن زياد عنه هاتين الروايتين وقد ذكرنا وجههما في المبتدأة
وقل حنبل عنه في امرأة لها أيام معلومة فتقدمت الحيضة قبل أيامها لم تلتفت اليها تصوم وتصلي فان
عاودها مثل ذلك في الثانية فأنه دم حيض منتقل فيحتمل انها تنتقل اليه في المرة الثانية وتحسبه من
حيضها ، والرواية الاولى أشهر ، مثال ذلك امرأة لها عادة ثلاثة أيام من أول كل شهر فرأت خمسة في
أول الشهر ورأت يومين من آخر الشهر الذي قبله ويوما من شهرها أو طهرت اليوم الاول ورأت
الثلاثة بعده أو طهرت الثلاثة الأولى ورأت ثلاثة بعدها أو أكثر وما أشبه ذلك فأنها لا تجلس في جميع
ذلك إلا وقت الدم الذي تراه في الثلاثة الأولى حتى يتكرر لقول النبي ﷺ « امكثي قدر ما كانت
تحيضك حيضتك » رواه مسلم ولان لها عادة فردت اليها كاللستحاضة وقال أبو حنيفة إن رآته قبل
العادة فليس بحيض حتى يتكرر مرتين . وإن رآته بعدها فهو حيض ، قال شيخنا رحمه الله وعندني
أنها نصير اليه من غير تكرار وبه قال الشافعي لأن النساء كن يعمن إلى عائشة بالدرجة فيها الصفرة
والكدرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . معناه لا تعجلن بالفصل ولو لم تعد الزيادة حيضا
لزمها الفصل عند اقضاء العادة وإن لم تر القصة ومعنى القصة أن تدخل القطن في فرجها فتخرج بيضاء
قوية ولان الشارع علق على الحيض أحكاما ولم يحده فعمل انه رد الناس فيه إلى عرفهم . والعرف بين

جدا . وهذا يدل على انه أخذ به وهذا قول عطاء والثوري والاوزاعي . وروي عن احمد أنها تجلس أكثر الحيض إلا أن المشهور في الرواية عنه مثل ما ذكر الحرق . وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك تجلس جميع الايام التي ترى الدم فيها إلى أكثر الحيض فان انقطع لأكثره فما دون فالجيم حيض لانا حكمنا بأن ابتداء الدم حيض مع جواز ان يكون استحاضة فكذلك اثناؤه ولأننا حكمنا بكونه حيضا فلا تنقص ما حكمنا به بالتجوز كما في المعتادة ولأن دم الحيض دم جبلة والاستحاضة دم عارض لمرض عرض وعرق انقطع ، والاصل فيها الصحة والسلامة وان دمها دم الجبلة دون العلة

ولنا ان في اجلاسها أكثر من أقل الحيض حكما يראה ذمتها من عبادة واجبة عليها فلم يحكم به أول مرة كالمعتدة لا يحكم ببراءة ذمتها من العدة بأول حيضة ولا يلزم اليوم واليلة لأنها اليقين فلو لم نجلسها ذلك أدى إلى أن لا نجلسها أصلا ، ولأنها من لاعادة لها ولا تميز فلم نجلس أكثر الحيض كالناسية (فصل) والمنصوص في المبتدأة اعتبار التكرار ثلاثا فعلى هذا لا تنتقل عن اليقين في الشهر الثالث . وقد نص في المعتادة ترى الدم زيادة على عاداتها على جلوسها الزائدين في إحدى الروايتين عنه فكذا ههنا قدمضي توجيهها . وعلى الروايات كلها اذا انقطع الدم لأكثر الحيض فما دون وكان في الأشهر الثلاثة على قدر واحد انتقلت اليه وعملت عليه وصار ذلك عادة لها وأعادت ما صامته من الغرض فيه لأننا تبينا أنها صامته في حيضها :

النساء أن المرأة متى رأت دما يصلح أن يكون حيضا اعتقدته حيضا . ولو كان عرفها اعتبار العادة على الوجه المذكور لنقل ظاهرا ولذلك لما كان بعض أزواج النبي ﷺ معه في الخيلة فجاءها الدم فأنسلت من الخيلة فقال لها النبي ﷺ « مالك أنفست ؟ » قالت نعم فأمرها أن تأنزل ولم يسألها هل وافق العادة أو خالفها ولا هي سألت عن ذلك وإنما استدلت على ذلك بخروج الدم فأمرها عليه النبي ﷺ وكذلك حين حاضت عائشة في عمرتها في حجة الوداع إنما عرفت الحيضة برؤية الدم لا غير والظاهر انه لم يأت في العادة لأنها استكرته وبكت حين رآته وقالت وددت أني لم أكن حججت العام ولو كانت لما عادة تعلم بحديثه فيها لما انكرته ولا شق عليها ولأن العادة لو كانت معتبرة على المذكور في المذهب لبينه النبي ﷺ لأنه لما وسعه تأخير بيانه لان حاجة النساء داعية اليه في كل وقت ولا يجوز تأخير البيان عن وقته . والظاهر أنه جرين على العرف في اعتقاد ما برينه من الدم حيضا ولم يأت من الشرع تغييره ولذلك أجلسنا المبتدأة من غير تقدم عادة ورجعنا في أكثر احكام الحيض إلى العرف والعرف ان الحيضة تتقدم وتأخر وتزيد وتنقص ولم ينقل عنهن ولا عن النبي ﷺ ذكر العادة ولا بيانها إلا في حق المستحاضة ، وأما امرأة طاهر ترى الدم في وقت يمكن أن يكون حيضا ثم ينقطع عنها فلم يذكر في حقها عادة أصلا . وفي اعتبار العادة على هذا الوجه اخلاء بعض المنتقلات عن الحيض بالكلية مع رؤيتهن الدم في زمن الحيض وصلاحيته وهذا لا سبيل اليه كمرأة رأت الدم في غير ايام عاداتها وطهرت ايام عاداتها

(فصل) وان اقطع في الاشهر الثلاثة مختلفا في شهر اقطع على سبع وفي شهر على ست وفي شهر على خمس نظرت إلى أقل ذلك وهو الخمس فجعلته حيضا وما زاد عليه لا يكون حيضا حتى يأتي عنه التكرار نص عليه ، وإن جاء في الشهر الرابع ستا أو أكثر صارت الستة حيضا لتكررها ثلاثا وكذلك الحكم في السابع إذا تكرّر ثلاثا ، ومن قال بأجلاسها ستا أو سبعا فاتها تجلس ذلك من غير تكرار ولا تجلس ما زاد عليه حتى يتكرر . ولذلك من أجلها عادة نساها فانه يجلسها ما وافق عادتهن من غير تكرار .

(فصل) ومتى أجلستها يوما وليلة أو ستا أو سبعا أو عادة نساها فرأت الدم أكثر من ذلك لم يحل لزوجها وطؤها فيه حتى ينقطع أو يتجاوز أكثر الحيض لانه يحتمل أن يكون حيضا احتمالا ظاهرا وإنما أمرناها بالصوم فيه والصلاة احتياطا لبراءة ذمتها فيجب ترك وطئها احتياطا أيضا . وان انقطع الدم واغتسلت حل وطؤها وهل يكره ؟ على روايتين (أحدهما) لا يكره لانها رأت النقاء الخالص أشبه غير المبتدأة (والثانية) يكره لاننا لانؤمن معاودة الدم فكره وطؤها كالنفساء إذا اقطع دمها لأقل من أربعين يوما . فان عاودها الدم في زمن العادة لم يطأها نص عليه لانه زمن صافى زمن الحيض فلم يجز الوطء فيه كما لو لم ينقطع . وعنه لأبأس بوطئها . قال الخلال : الاحوط في قوله على ما اتفقوا عليه دون الانفس الثلاثة أنه لا يطؤها

ثلاثة أشهر فاتها لاتدع الصلاة فاذا انتقلت في الشهر الرابع إلى أيام آخر لم يحيضها أيضا ثلاثة أشهر وكذلك أبدا فعلى هذا تجعل ما تراه من الدم قبل العادة وبعدها ما لم يجاوز أكثر الحيض فان جاوز أكثر الحيض علمنا استحاضتها فترجع إلى عادتها وتقضي ما تركته من الصلاة والصيام فيما سوى العادة لاننا تبينا أنه استحاضة

(فصل) فان كانت عادتها ثلاثة من كل شهر فرأت في شهر خمسة أيام ثم استحيضت في الشهر الآخر فاتها لاتجلس مما بعده من الشهور إلا ثلاثة ثلاثة ، وهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي تجلس خمسا من كل شهر وهذا مبني على أن العادة ثبتت بمرة ، وان رأت خمسة في شهرين خرج على الروايتين فيما ثبتت به العادة ، وان رأتها في ثلاثة أشهر ثم استحيضت انتقلت اليها وجلست من كل شهر خمسة بغير خلاف بينهم والله أعلم

(مسئلة) (وان طهرت في أثناء عادتها اغتسلت وصلت فان عاودها الدم في العادة . فهل تلتفت اليه ؟ على روايتين) هذه المسألة تشتمل على فصلين (أحدهما) في حكم الطهر في زمن العادة (والثاني) في حكم الدم العائد بعده فمتى رأت الطهر فهي طاهر تغتسل وتصلي وتصوم ولم يفرق أصحابنا بين قليل الطهر وكثيره اقول ابن عباس . أما ما رأت الطهر ساعة فتغتسل فاما ان كان النقاء أقل من ساعة فاظهار أنه ليس بطهر لان الدم يجري تارة وينقطع أخرى وقد قالت عائشة لاتجلسن حتى ترين القصة البيضاء ، وقد روي عن احمد أن النفساء إذا رأت النقاء دون يوم لا تثبت

﴿مسئلة﴾ قال (فان استمر بها الدم ولم يتميز قدمت في كل شهر ستا او سبعا لان الغالب من النساء هكذا يحضن)

قوله : استمر بها الدم يعني زاد على أكثر الحيض ، وقوله : لم يتميز يعني لم يكن دمها منفصلا على الوجه الذي ذكرناه فانه حكما أن تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة ، وقد ذكر الحرفي علته وهو أن الغالب من النساء هكذا يحضن (والظاهر أن يحضن)^(١) والظاهر أن حيض هذه كحيض غالب النساء فيجبردها اليه كردها في الوقت الى حيضة في كل شهر وهذا أحد قولي الشافعي ، وعن أحمد أنها تجلس يوما وليلة من كل شهر ، وهذا القول الثاني للشافعي لان ذلك اليقين وما زاد عليه مشكوك فيه فلا يزول عن اليقين بالشك ، وعنه رواية ثالثة أنها تجلس أكثر الحيض وهو مذهب أبي حنيفة لانه زمان الحيض فاذا رأت الدم فيه جلسته كالمعتادة وعنه أنها تجلس عادة نساها ، وهو قول عطاء واليوري والاوزاعي لان الغالب أنها تشبهن في عاداتهن ، والاول أولى لحديث حنة فان النبي ﷺ ردها الى ست أو سبع ولم يردّها الى اليقين ولا الى عادة نساها ولا الى أكثر الحيض ولان هذه ترد الى غالب عادات النساء في وقتها لكونها تجلس في كل شهر مرة ، فكذلك في عدد أيامها وبهذا يبطل ما ذكرناه لليقين ولعادة نساها

(١) هذه البارة في احدي النسخ فقط

(فصل) وهل ترد الى ذلك اذا استمر بها الدم في الشهر الرابع أو الثاني؟ المنصوص أنها لا

لما أحكام الطاهرات فيخرج ههنا مثله قال شيخنا وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لان العادة أن الدم يجري مرة وينقطع أخرى وفي إيجاب الفسل على من تطهر ساعة بعد ساعة خرج مني بقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولاننا لو جعلنا انقطاع الدم ساعة طهراً ولا تلتفت الى الدم بعد افضى الى أن لا يستقر لما حيض فعلى هذا لا يكون انقطاع الدم دون يوم طهراً الا أن ترى ما يدل عليه مثل أن يكون انقطاعه في آخر عاداتها أو ترى القصة البيضاء وهو شيء يتبع الحيض أيض يسمى التربة ، روي ذلك عن امامنا ، وهو قول مالك روي عنه أن القصة البيضاء هي القطنة التي تمسوها المرأة اذا خرجت بيضاء كما دخلت لا تغير عليها حكى ذلك عن الزهري وقال ابو حنيفة ليس النقاء بين الدين طهراً بل لو صامت فيه فرضاً لم يصح ، ولا تجب عليها فيه صلاة ولا يأتيها زوجها وهو أحد قولي الشافعي لان الدم يسيل تارة وينقطع أخرى ولانه لو لم يكن من الحيض لم يحسب من مدته .

ولنا قوله تعالى (ويسألونك عن المغيض قل هو اذى) وصف الحيض بكونه اذى فاذا ذهب الاذى وجب زوال الحيض وقال ابن عباس اذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل وقالت عائشة لا تعجلين حتى ترين القصة البيضاء ولانها صامت وهي طاهر فلم يلزمها القضاء كما لو لم يعد الدم ، فأما قولهم ان الدم يجري تارة وينقطع أخرى قلنا لا عبرة بالانقطاع اليسير وانما اذا وجد انقطاع كثير تمكن فيه الصلاة والصيام

ترد الى ست أو سبع الا في الشهر الرابع لاننا لم نجعلها أكثر من ذلك اذا لم تكن مستحاضة فأولى أن نفعل ذلك اذا كانت مستحاضة قال القاضي ويحتمل أن تنتقل اليها في الشهر الثاني بغير تكرار لاننا قد علمنا استحاضتها فلا معنى للتكرار في حقها .

(فصل) وإن كانت التي استمر بها الدم مميزة على مذكرناه فيما مضى جلست بالتمييز فيما بعد الاشهر الثلاثة وتجلس في الثلاثة اليقين يوما وليلة الا أن نقول العادة ثبتت بمرتين فانها تعود الى التمييز في الشهر الثالث ويعمل به . وقال ابن عقيل وعن أحمد أنها ترد الى التمييز في الشهر الثاني ولا يعتبر التكرار فانه قال : اذا بدأ بها الحيض ولم ينقطع عنها الدم ولم تعرف أيامها قعدت اقبال الدم اذا أقبل سواده وغلظه وريحه فاذا أدبر وصفا وذهب وريحه صلت وصامت وذلك لانها مستحاضة مميزة فترد الى تمييزها كما في الشهر الرابع . ولا يعتبر التكرار في التمييز بعد أن تعلم كونها مستحاضة على ما نصرناه ، وقال القاضي : لا تجلس منه الا ما تكرر فعلى هذا اذا رأت في كل شهر خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر واتصل جلست زمان الاسود فكان حيضها والباقي استحاضة ، وهل تجلس زمان الاسود في الشهر الثاني او الثالث او الرابع ؟ يخرج ذلك على الروايات الثلاث . ولو رأت عشرة أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر واتصل فالحكم فيها كالتي قبلها ، فان اتصل الاسود وعبر أكثر الحيض فليس لها تمييز ونجيسها من الاسود لانه أشبه بدم الحيض ولو رأت أقل من يوم دما أسود فلا تمييز لها لان الاسود لا يصلح أن يكون حيضاً لقلته عن أقل الحيض ، وإن رأت في الشهر الاول أحمر كله وفي الثاني

وتأذى العبادة فيه وجبت عليها لعدم المانع من وجوبها

(الفصل الثاني) اذا عاودها الدم فان عاودها في العادة ولم يتجاوزها ففيه روايتان (احدها) أنه من حيضها لانه صادف زمن العادة فأشبهه ما لم ينقطع . وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي (والثانية) ليس بحيض وهو ظاهر كلام الحرقي واختيار ابن أبي موسى لانه عاد بعد طهر صحيح أشبهه ما لو عاد بعد العادة فعلى هذه الرواية يكون حكمه حكم ما لو عاد بعد العادة على ما يأتي . وقد روي عن أحمد رحمه الله أنها نصوص وتصلي وتقضي الصوم المفروض على سبيل الاحتياط كعدم النفاس العائد في مدة النفاس

(فصل) فان رأتها في العادة وتجاوز العادة فان عبر أكثر الحيض فليس بحيض لان بعضه ليس بحيض فيكون كله استحاضة لاتصاله به وانفصاله عن الحيض فكان إلحاقه بالاستحاضة أولى ، وإن اقتطع لأكثره فما دون فن قال ان مالم يعبر العادة ليس بحيض فهنا أولى ومن قال هو حيض ففي هذا على قوله ثلاثة أوجه (أحدها) ان جميعه حيض لما ذكرنا في أن الزائد على العادة حيض مالم يعبر أكثر الحيض (والثاني) أن ما وافق الحيض لموافقته العادة وما زاد عليها ليس بحيض لخروجه عنها (والثالث) أن الجميع ليس بحيض لاختلاطه بما ليس بحيض فان تكرر فهو حيض على الروايتين جميعا (فصل) فان رأتها بعد العادة ولم يمكن أن يكون حيضاً لعبوره أكثر الحيض وانه ليس بينه

والثالث والرابع خمسة أسود ثم احمر واتصل وفي الخامس كله احمر فانها تجلس في الاشهر الثلاثة اليقين وفي الرابع أيام الدم الاسود وفي الخامس تجلس خمسة أيضا لانها قد صارت معتادة . وقال القاضي لانجلس من الرابع إلا اليقين إلا أن نقول بثبوت العادة بمرتين ، وهذا فيه نظر فان أكثر ما يقدر فيها انها لاعادة لها ولا تميز ، ولو كانت كذلك لجلست سنا أو سبعا في أحج الروايات فكذا ههنا . ومن لم يعتبر التكرار في التميز فهذه مميزة ، ومن قال ان المميزة تجلس بالتمييز في الشهر الثاني قال انها تجلس الدم الاسود في الشهر الثالث لانها لاتعلم انها مميزة قبله ، ولو رأت في شهر خمسة أسود ثم صار احمر واتصل وفي الثاني كذلك وفي الثالث كله احمر والرابع رأت خمسة احمر ثم صار أسود واتصل جلست اليقين من الاشهر الثلاثة والرابع لا تميز لها فيه فتصير فيه إلى ستة أيام أو سبعة في أشهر الروايات . إلا أن نقول العادة تثبت بمرتين فتجلس من الثالث والرابع خمسة خمسة . وقال القاضي لانجلس في الاشهر الاربعة الا اليقين ، وهذا بعيد لما ذكرناه ، ولو كانت رأت في الرابع خمسة أسود والباقي كله احمر صار عادة بذلك .

وبين الدم الاول أقل الطهر فهو استحاضة سواء تكرر أولا لانه لا يمكن جعل جميعه حيضا فكان كله استحاضة لان إلحاق بعضه بيعت أولى من إلحاقه بغيره

(فصل) وإن أمكن كونه حيضا وذلك يتصور في حالين (أحدهما) ان يكون بضمه إلى الدم الاول لا يكون بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوما . فاذا تكرر جعلناها حيضة واحدة وتلفق أحدهما الى الآخر ويكون الطهر الذي بينهما طهر آ في خلال الحيضة (الحال الثانية) ان يكون بينهما أقل من الطهر ويكون كل واحد من الدمين يصلح أن يكون حيضا بمفرده بأن يكون يوما وليلة فصاعدا فهذا اذا تكرر كان الدمان حيضتين . وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض فهو دم فساد اذا لم يمكن ضمه الى ما بعده . ومثال ذلك ما لو كانت عاداتها عشرة من اول الشهر فرأت خمسة منها دما وطهرت خمسة ثم رأت خمسة دما وتكرر ذلك فالحضة الاولى والثانية حيضة واحدة تلفق الدم الثاني الى الاول ، وإن رأت الثاني سنا أو أكثر لم يمكن أن يكون الدمان حيضة لان بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوما ولا حيضتين لانه ليس بينهما أقل الطهر ، وإن رأت يوما دما وثلاثة عشر طهر آ ثم رأت يوما دما وتكرر ذلك كانا حيضتين وصار شهرها أربعة عشر يوما . وكذلك ان رأت يومين دما وثلاثة عشر طهر آ ثم رأت يومين دما وتكرر ويكون شهرها خمسة عشر وان كان الطهر بينهما احدى عشر يوما فمادون وتكرر فيها حيضة واحدة لانه بين طرفيهما أكثر من خمسة ولا بينهما أقل الطهر وان كان بينهما اثنا عشر يوما لم يمكن كونهما جميعا حيضة لزيادتهما بما بينهما من الطهر على خمسة عشر ولا يمكن جعلهما حيضتين لانه ليس بينهما أقل الطهر . فعلى هذا يكون حيضا منهما ماوافق العادة والآخر استحاضة . وعلى هذا كل ما يتفرع من المسائل الا انها لاتلقت الى ما رآته بعد الطهر فيما خرج عن العادة حتى يتكرر مرتين أو ثلاثا ، فان تكرر وامكن جعله حيضا فهو حيض والا فلا

(مسئلة) قال (والصفرة والكدره في ايام الحيض من الحيض)

يعني إذا رأت في أيام عاداتها صفرة أو كدره فهو حيض. وإن رآته بعد أيام حيضها لم يعتد به نص عليه أحمد وبه قال بجي الانصاري وربيعه ومالك والثوري والاوزاعي وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وإسحاق. وقال أبو يوسف وأبو ثور لا يكون حيضا إلا أن يتقدمه دم أسود لأن أم عطية وكانت بايعت النبي ﷺ قالت: كنا لا نعذب الصفرة والكدره بعد الغسل شيئا رواه أبو داود وقال بعد الطهر ولنا قوله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) وهذا يتناول الصفرة والكدره، وروى الأثرم بإسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تبعث اليها النساء بالدرجة فيها الكرسف فيها الصفرة والكدره فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. تريد بذلك الطهر من الحيضة، وحديث أم عطية إنما تناول ما بعد الطهر والاعتسال ونحن نقول به وقد قالت عائشة: ما كنا نعد الكدره والصفرة حيضا مع قولها المتقدم الذي ذكرناه

(فصل) وحكم الصفرة والكدره حكم الدم العبيط في أنها في أيام الحيض حيض وتجلس منها المبتدأة كما تجلس من غيرها، وإن رأتها فيها بعد العادة فهو كما لو رأت غيرها على ماسيأتي ذكره إن شاء الله. وإن طهرت ثم رأت كدره أو صفرة لم يلتفت إليها لخبر أم عطية وعائشة. وقد روى النجاد بإسناده عن محمد بن إسحاق عن فاطمة عن أسماء. قالت كنا في حبرها مع بنات بنتها فكانت إحداها تطهر ثم تصلي ثم تنكس بالصفرة اليسيرة فتسألها فتقول اعتزان الصلاة حتى لا ترين إلا البياض خالصا والاول أولى لما ذكرنا وقول عائشة وأم عطية أولى من قول أسماء، وقال القاضي معنى هذا أنها لا تلتفت إليه قبل التكرار وقول أسماء فيها إذا تكرر فجمع بين الاخبار والله أعلم

(مسئلة) قال (والصفرة والكدره في ايام الحيض من الحيض)

متى رأت في أيام عاداتها صفرة أو كدره فهو حيض وإن رآته بعد أيام حيضها لم تعتد به نص عليه أحمد وهو مذهب الثوري ومالك والشافعي: وقال أبو يوسف وأبو ثور لا يكون حيضا إلا أن يتقدمه دم أسود لأن أم عطية قالت كنا لا نعد الصفرة بعد الغسل شيئا رواه أبو داود ولنا قوله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) وهذا يتناول الصفرة والكدره ولأن النساء كن يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدره فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. تريد بذلك الطهر من الحيضة. وحديث أم عطية إنما يتناول ما بعد الطهر والاعتسال ونحن نقول به ويدل عليه قول عائشة ما كنا نعد الكدره والصفرة حيضا مع قولها المتقدم

(فصل) وحكمها حكم الدم العبيط في أنها في أيام الحيض حيض وتجلس منها المبتدأة كما تجلس من غيرها وإن رأتها بعد العادة متصلة بها فهو كما لو رأت غيرها، على ما بينا وإن طهرت ثم رأت كدره أو صفرة لم تلتفت إليها لحديث أم عطية وعائشة وقد روى النجاد بإسناده عن محمد بن إسحاق عن فاطمة عن

(مسئلة) قال (ويستمتع من الحائض بما دون الفرج)

وجملته إن الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة جائز بالنص والاجماع والوطء في الفرج محرم بهما . واختلف في الاستمتاع بما بينهما فذهب أحمد رحمه الله إلى إباحته . وروى ذلك عن عكرمة وعطاء والشعبي والثوري وإسحاق ونحوه قال الحكم فإنه قال لا بأس أن تضع على فرجها ثوبا ما لم يدخله ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يباح للداروي عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمرني فأزدر فيباشرني وأنا حائض رواه البخاري . وعن عمر قال : سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال « فوق الأزار »

ولنا قول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض) والمحيض اسم لمكان الحيض كالمقيل والمبيت فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه . فإن قيل بل المحيض الحيض مصدر حاضت المرأة حيضا ومحيفا بدليل قوله تعالى في أول الآية (وبسألوك عن الحيض قل هو أذى) والأذى هو الحيض المستول عنه وقال تعالى (واللاتي يئسن من المحيض) قلنا اللفظ يحتمل المقتضين وإرادة مكان الدم أرجح بدليل أمرين (أحدهما) أنه لو أراد الحيض لكان أمرا باعتزال النساء في مدة الحيض بالكلية والاجماع بخلافه (والثاني) أن سبب نزول الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ فنزلت هذه الآية فقال النبي ﷺ « اصنعوا كل شيء . غير النكاح » رواه مسلم في صحيحه وهذا تفسير لمعاد الله تعالى ولا تتحقق مخالفة اليهود بحملها على إرادة الحيض لأنه يكون موافقا لهم ومن السنة قوله عليه السلام « اصنعوا كل شيء . غير النكاح » وروى عنه عليه السلام أنه قال « اجتنب منها شعار الدم » ولأنه منع الوطء لأجل الأذى فاخص مكانه كالذب ، وما روه عن عائشة دليل على حل ما فوق الأزار لا على تحريم غيره . وقد يترك النبي ﷺ بعض المباح تقدرأ كتركه أكل الضب والارنب . وقد روى عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا . ثم ما ذكرناه منطوق وهو أولى من المفهوم (فصل) فإن وطئ الحائض في الفرج اثم ويستغفر الله تعالى ، وفي الكفارة روايتان (أحدهما) يجب عليه كفارة لما روى أبوداود والنسائي بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

أسماء قالت كنا في حجرها مع بنات بنتها فكانت تطهر ثم تعلي ثم تنكس بالصفرة اليسيرة فنسألهما فتقول اعتزلن الصلاة حتى لاترين الا البياض خالصا . والاول أولى لما ذكرناه من حديث أم عطية وعائشة وهو أولى من قول أسماء . وقال القاضي معنى هذا أنها لا تلتفت إليه قبل التكرار ، وقول أسماء

قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض «يتصدق بدينار أو بنصف دينار» (والثانية) لا كفارة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم لقول النبي ﷺ «من أتى كاهناً فصدقه بما قال أو أتى امرأته في دبرها أو أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه ابن ماجه ولم يذكر كفارة. ولأنه وطء نهي عنه لأجل الأذى فأشبهه الوطء في الدبر. ولشافعي قولان كالروايتين. وحديث الكفارة مداره على عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب. وقد قيل لأحمد في نفسك منه شيء؟ قال: نعم، لأنه من حديث فلان أظنه قال عبد الحميد وقال: لو صح ذلك الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه الكفارة، وقال في موضع ليس به بأس قد روى الناس عنه، فاختلاف الرواية في الكفارة مبني على اختلاف قول أحمد في الحديث، وقد روي عن أحمد أنه قال: إن كانت له مقدرة تصدق بما جاء عن النبي ﷺ، قال أبو عبد الله بن حامد: كفارة وطء الحائض تسقط بالعجز عنها أو عن بعضها ككفارة الوطء في رمضان.

(فصل) وفي قدر الكفارة روايتان (إحداها) أنها دينار أو نصف دينار على سبيل التخيير أيهما أخرج أجزاءه، روي ذلك عن ابن عباس (والثانية) أن الدم إن كان أحمر ففي دينار وإن كان أصفر فنصف دينار، وهو قول إسحاق، وقال النخعي: إن كان في فور الدم فدينار وإن كان في آخره فنصف دينار لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال «إن كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار» رواه الترمذي والاول أصح، قال أبو داود الرواية الصحيحة يتصدق بدينار أو بنصف دينار ولأنه حكم تعلق بالحيض فلم يفرق بين أوله وآخره كسائر أحكامه، فإن قيل فكيف تخير بين شيء ونصفه؟ قلنا كما تخير المسافر بين قصر الصلاة وإتمامها فأيهما فعل كان واجباً كذا هنا.

(فصل) وإن وطئ بعد طهرها وقبل غسلها فلا كفارة عليه، وقال قتادة والاوزاعي: عليه نصف دينار، ولو وطئ في حال جريان الدم لزمه دينار لأنه حكم تعلق بالوطء في الحيض فثبت قبل الفصل كالتحريم ولنا أن وجوب الكفارة بالشرع وإنما ورد بها الخبر في الحائض وغيرها لا يساويها لأن الأذى المانع من وطئها قد زال باقتراع الدم وما ذكرناه يبطل بما لو حلف لا يبطأ حائضاً فإن الكفارة تجب

فيها إذا تكررت فجمع بين الأخبار والله أعلم

(مسئلة) (ومن كانت ترى يوماً دماً ويوماً طهراً فاتمها تضم الدم إلى الدم فيكون حيضاً والباقي طهراً إلا أن يجاوز أكثر الحيض فتكون مستحاضة) قد ذكرنا أن الطهر في أثناء الحيضة طهر صحيح فإذا رأت يوماً دماً ويوماً طهراً فاتمها تضم الدم إلى الدم فيكون حيضاً وما بينهما من النقاء طهر على ما ذكرنا. ولا فرق بين كون زمن الدم أكثر من زمن الطهر أو مثله أو أقل منه فإن جميع الدم حيض إذا تكررت ولم يجاوز أكثر الحيض، فإن كان الدم أقل من يوم مثلاً أن ترى نصف يوم دماً ونصفاً طهراً أو ساعة وساعة قتل أصحابنا: هو كالأيام تضم الدم إلى الدم فيكون حيضاً وما بينهما

بالوطء في الحيض ولا تجب في غيره .

(فصل) وهل تجب الكفارة على الجاهل والناسي؟ على وجهين (أحدهما) تجب لعدم الخبر ولا أنها كفارة تجب بالوطء. أشبهت كفارة الوطء في الصوم والاحرام (والثاني) لا تجب لقوله عليه السلام «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان» ولأنها تجب لمحو المأثم فلا تجب مع النسيان ككفارة البين ، فعلى هذا لو وطئ طاهراً فخاضت في اثنا. وطئه لا كفارة عليه وعلى الرواية الأولى عليه كفارة وهو قول ابن حامد قال : ولو وطئ الصبي لزمته الكفارة لعدم الخبر وقياساً على كفارة الاحرام، ويحتمل أن لا يلزمه كفارة لان أحكام التكليف لا تثبت في حقه وهذا من فروعه فلا تثبت

(فصل) وهل تلزم المرأة كفارة؟ المنصوص ان عليها الكفارة قال أحمد في امرأة غرت زوجها أن عليه الكفارة وعليها وذلك لانه وطء. يوجب الكفارة فأوجبها على المرأة المطاوعة ككفارة الوطء في الاحرام ، وقال القاضي في وجوبها على المرأة وجهان (أحدهما) لا يجب لان الشرع لم يرد بإيجابها عليها وإنما يتلقى الوجوب من الشرع ، وان كانت مكرهة أو غير عاتلة فلا كفارة عليها لقوله عليه السلام «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»

(فصل) والنفساء كالحائض في هذا لأنها تساويها في سائر أحكامها ويجزى نصف دينار من أي ذهب كان اذا كان صافياً من النش وبستوي تبره ومضروبه لوقوع الاسم عليه . وهل يجوز اخراج قيمته؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز لان المقصود يحصل باخراج هذا انقدر من المال على أي صفة كان من المال فجاز بأي مال كان كالخراج والحزبة (والثاني) لا يجوز لانه كفارة فاخص ببعض انواع المال كسائر الكفارات، فعلى هذا الوجه هل يجوز اخراج الدرهم مكن الدينار؟ فيه وجهان بناء على اخراجها عنه في الزكاة . والصحيح جوازه لما ذكرنا ولانه حق يجزى فيه أحد الثمنين فأجزأ فيه الآخر كسائر الحقوق ومصرف هذه الكفارة الى مصرف سائر الكفارات لكونها كفارة . ولان المساكين مصرف حقوق الله تعالى وهذا منها .

(مسئلة) قال (فان انقطع دمها فلا توطأ حتى تفتسل)

طهر اذا بلغ المجمع منه أقل الحيض فان لم يباغ ذلك فهو دم فساد ، وفيه وجه آخر لا يكون الدم حيضاً إلا أن يتقدمه حيض صحيح متصل وهذا كله مذهب الشافعي وله قول أن النقاء بين الدمين حيض وقد ذكرناه وذكرنا أيضاً لنا وجهاً في أن النقاء اذا نقص عن يوم لم يكن طهراً ، فعلى هذا متى نقص عنه كان كالدم وما بعده حيضاً كله

(فصل) فان جاوز أكثر الحيض مثل أن ترى يوماً دماً ويوماً طهراً الى ثمانية عشر فعلى مستحاضة ترد الى عادتها ان كانت معتادة . فان كانت عادتها سبعة ايام من اول الشهر فانها تجلس أول يوم ترى الدم فيه في العادة وتغتسل ، وما بعده مبني على الروايتين في الدم الذي تراه بعد الطهر في أثناء الحيضة

وجملته ان وطء الحائض قبل الغسل حرام وان انقطع دمها في قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر: هذا كالأجاء منهم . وقال أحمد بن محمد المروزي : لأعلم في هذا خلافا . وقال أبو حنيفة : ان انقطع الدم لاكثر الحيض حل وطؤها وان انقطع لدون ذلك لم يبيح حتى تغتسل أو تتيمم أو يضي عليها وقت صلاة لان وجوب الغسل لا يمنع من الوطء بالجنابة .

ولنا قول الله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) يعني إذا اغتسلن هكذا فسرهم ابن عباس ولان الله تعالى قال في الآية (وبمسح المتطهرين) فأنى عليهم فيدل على أنه فعل منهم اتى عليهم به ونعلم هو الاغتسال دون انقطاع الدم ، فشرط لباحة الوطء شرطين انقطاع الدم والاغتسال فلا يباح إلا بهما كقوله تعالى (وابتلوا البتامة حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) لما اشترط لدفع المال اليهم بلوغ النكاح والرشد لم يبيح إلا بهما . كذا ههنا ولأنها ممنوعة من الصلاة لحدث الحيض فلم يبيح وطؤها كما لو انقطع لأقل الحيض وما ذكره من المعنى منقوض بما إذا انقطع لأقل الحيض ولان حدث الحيض أكد من حدث الجنابة فلا يصح قياسه عليه .

« مسألة » قال (ولا توطأ مستحاضة الا أن يخاف على نفسه)

اختلف عن أحمد في وطء المستحاضة فروي ليس له وطؤها إلا أن يخاف على نفسه الوقوع في محذور . وهو مذهب ابن سيرين والشعبي والنخعي والحاكم لما روى الحلال باسناد عن عائشة أنها قالت : المستحاضة لا يشاها زوجها ، ولان بها أذى فيحرم وطؤها كالحائض فان الله تعالى منع وطء الحائض مع اللأذى بقوله (قل هو أذى فاعزلوا النساء في الحيض) أمر باعتزالهن عقيب الأذى المذكور أعفا العقيب . ولان الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه ويصلح له علل به كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) والأذى يصلح أن يكون علة فيعمل به وهو موجود في المستحاضة فيثبت التحريم في حتمها فروي عن أحمد اباحة وطئها مطلقاً من غير شرط وهو قول أكثر الفقهاء لما روى أبو داود عن عكرمة عن حمزة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها . وقال كانت

فان قلنا ليس بحيض فحيضها اليوم الاول خاصة وما بعده استحاضة . وإن قلنا انه حيض فحيضها اليوم الاول والثالث والخامس والسابع فيحصل لها من عاداتها أربعة أيام والباقي استحاضة وإن لم تر الدم إلا في اليوم الثاني جالسته والرابع والسادس فيحصل لها ثلاثة أيام ، وفيه وجه آخر انه تلفق لها السبعة من أيام الدم جميعها فتجلس التاسع والحادي عشر والرابع عشر ، والصحيح الاول لان هذه الايام ليس من عاداتها فلم تجلسها كغير الملقاة ، وان كانت ناسية فأجاسها سبعة أيام فكذلك . وان كانت مميزة جلست زمان الدم الاسود والباقي استحاضة ، وان كانت مبتدأة جلست اليقين في ثلاثة أشهر وفي شهرين من أول دم تراه ثم تنتقل بعد ذلك الى غالب الحيض وهل تلفق لها السبعة من

أم حيية نستحاض وكان زوجها يغشاها ولأن حنة كانت تحت طلعة وأم حيية تحت عبد الرحمن ابن عوف وقد سألت رسول الله ﷺ عن أحكام المستحاضة فلو كان حراما بينه لهما، وإن خاف على نفسه الوقوع في محذور أن ترك الوطء أبيع على الروايتين لأن حكمها أخف من حكم الحائض ولو وطئها من غير خوف فلا كفارة عليه لأن الوجوب من الشرع ولم يرد بإيجابها في حقها ولا هي في معنى الحائض لما بينهما من الاختلاف وإذا انقطع دمها أبيع وطؤها من غير غسل لأن الغسل ليس بواجب عليها أشبه سلس البول

«مسئلة» قال (والمبتلى بسلس البول وكثرة المذي فلا ينقطع كالمستحاضة يتوضأ لكل صلاة بعد أن يغسل فرجه)

وجعلته أن المستحاضة ومن به سلس البول أو المذي أو الجريح الذي لا يرقأ دمه وأشباههم من يستمر منه الحدث ولا يمكنه حفظ طهارته عليه الوضوء لكل صلاة بعد غسل محل الحدث وشده والتحرز من خروج الحدث بما يمكنه فالمستحاضة تغسل المحل ثم تحشوه بطن أو ما أشبهه ليرد الدم لقول النبي ﷺ لحنة حين شكت إليه كثرة الدم «أنت لك الكرسف فإنه يذهب الدم» فإن لم يرد الدم بالطن استغفرت بخرقه مشقوقة الطرفين تشدها على جنبها ووسطها على الفرج وهو المذكور في حديث أم سلمة «لستغفر بثوب» وقال لحنة «تلجعي» لما قالت إنه أكثر من ذلك فإذا فعلت ذلك ثم خرج الدم فإن كان لرخاوة الشد فعليا إعادة الشد والطهارة وإن كان لقلبة الخارج وقوته وكونه لا يمكن شده أكثر من ذلك لم تبطل الطهارة لأنه لا يمكن التحرز منه فتصلي ولو قطر الدم قالت عائشة : اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطمست تحنها وهي تصلي ، رواه البخاري . وفي حديث «صلي وإن قطر الدم على الحصى» وكذلك من به سلس البول أو كثرة المذي يعصب رأس ذكره بخرقه ويحترس حسب ما يمكنه ويفعل ما ذكر ، وكذلك من به جرح يفور منه الدم أو به ریح أو نحو ذلك من الأحداث ممن لا يمكنه قطعه عن نفسه فإن كان مما لا يمكن عصبه مثل من به جرح لا يمكن شده أو به بأسور

خمسة عشر يوما أو تجلس أربعة من سبعة ؟ علي الوجهين كالمعتادة ، وقال القاضي في المعتادة كما ذكرنا وفي غيرها ما عبر الخمسة عشر استحاضة وأيام الدم من الخمسة عشر كلها حيض لذا تكرر فإن كان يوما ويوما فلها ثمانية أيام حيضا وإن كانت انصافا فلها سبعة ونصف حيضا ومثلها طهرا لأن الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وما بعده لأنها فيما بعده في حكم الطاهرات تصوم وتصلي (فصل) قال (والمستحاضة تغسل فرجها وتعصبه وتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي ما شئت من الصلوات وكذلك من به سلس البول والمذي والريح والجريح الذي لا يرقأ دمه والرعاف الدائم) المستحاضة التي ترى دما لا يصلح أن يكون حيضا ولا نفاسا حكمها حكم الطاهرات في وجوب المبادات

أو ناصور لا يتمكن من عصبه صلى على حسب حاله ، كما روي عن عمر رضي الله عنه أنه حين طعن صلى وجرحه يشعب دما .

(فصل) ويلزم كل واحد من هؤلاء الوضوء لوقت كل صلاة إلا أن لا يخرج منه شيء ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال مالك : لا يجب الوضوء على المستحاضة ، وروي ذلك عن عكرمة وربيعة واستحب مالك لمن به سلس البول أن يتوضأ لكل صلاة إلا أن يؤذيه البرد فإن آذاه قال : فأرجو أن لا يكون عليه ضيق في ترك الوضوء ، واحتجوا بأن في حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش « فاغتسلي وصلي » ولم يأمرها بالوضوء ولأنه ليس بمخصوص على الوضوء منه ولا في معنى المنصوص لأن المنصوص عليه الخارج المعتاد وليس هذا بمعتاد

ولنا ما روي عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة « تدوم الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم وتصل وتوضأ عند كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي وعن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت خبرها ثم قال « اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة وصلي » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولأنه خارج من السبيل فنقض الوضوء كاللذي ، إذا ثبت هذا فإن طهارة هؤلاء مقبدة بالوقت لقوله

وفعلها لأنها نجاسة غير متعادة أشبه سلس البول ، إذا ثبت ذلك فإن المستحاضة ومن في مضاهها من ذكرنا وهو من لا يمكنه حفظ طهارته لاستمرار الحدث يجب عليه غسل محل الحدث والتحرز من خروج الحدث بما أمكنه ، فالمستحاضة تحشو بالطين وما أشبهه فإن لم يرد الدم استغفرت بخزقة مشقوقة الطرفين تشدهما على جنبيهما ووسطها على الفرج لأن في حديث أم سلمة « لتستغفر بثوب » قال لحنه حين شكت إليه كثرة الدم « أفنت لك الكرسف » يعني القطن تحشين به المكان قالت انه أكثر من ذلك قال « تلجمي » فإذا فعلت ذلك وتوضأت ثم خرج الدم لرخاوة الشدة فعليها إعادة الشد والوضوء وإن كان لغلبة الخارج وقوته لم تبطل الطهارة لعدم إمكان التحرز منه قالت عائشة اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطلست تحتها وهي تصلي رواه البخاري وفي لفظ « صلي وإن قطر الدم على الحصير » والمبتلى بسلس البول وكثرة المنوي يعصب رأس ذكره بخزقة ويحترس حسب ما أمكنه وكذلك من به جرح أوريج أو نحوه من الأحداث فإن كان عما لا يمكن عصبه كالجرح الذي لا يمكن شده أو من به بأسور أو ناصور لا يمكن عصبه صلى على حسب حاله لأن عمر رضي الله عنه صلى وجرحه يشعب دما

(فصل) ويجب على كل واحد من هؤلاء الوضوء لوقت كل صلاة إلا أن لا يخرج منه شيء وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك لا يجب الوضوء على المستحاضة وروي ذلك عن عكرمة وربيعة . واستحب مالك لمن به سلس البول أن يتوضأ لكل صلاة إلا أن يؤذيه البرد فإن آذاه فأرجو

« تتوضأ عند كل صلاة » وقوله « ثم توضي لكل صلاة » ولأنها طهارة عذر وضرورة فقيديت بالوقت كالتيتم .

(فصل) فإن توضأ أحد هؤلاء قبل الوقت وخرج منه شيء بطلت طهارته لازم دخوله مخرج به الوقت الذي توضأ فيه وخروج الوقت مبطل لهذه الطهارة كما قررناه ولأن الحدث مبطل للطهارة وإنما عفي عنه لعدم إمكان التحرز عنه مع الحاجة إلى الطهارة . وإن توضأ بعد الوقت صح وارتفع حدثه ولم يؤثر فيه ما يتجدد من الحدث الذي لا يمكن التحرز منه ، فإن دخل في الصلاة عقب طهارته أو أخرها لغيره يتعلق بصحة الصلاة كلبس الثياب وانتظار الجماعة أو لم يعلم أنه خرج منه شيء . جاز وإن أخرها لغير ذلك ففيه وجهان (أحدهما) الجواز لأنها طهارة أريدت للصلاة بعد دخول وقتها فأشبهت التيمم ولأنها طهارة ضرورة فقيدت بالوقت كالتيتم (والثاني) لا يجوز لأنه لما أبيع له الصلاة بهذه الطهارة مع قيام الحدث للحاجة والضرورة ولا ضرورة هنا . وإن خرج الوقت بعد أن خرج منها شيء . أو أحدث حدثاً سوى هذا الخارج بطلت الطهارة ، قال أحمد في رواية أحمد بن القاسم إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة فتصلي بذلك الوضوء النافلة والصلاة الفائتة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى فتتوضأ أيضاً . وهذا يقتضي المأقبا بالتيتم في أنها باقية ببقاء الوقت يجوز لها أن تتطوع بها وتقضي بها الفوائت وتجمع بين الصلاتين مالم تحدث حدثاً آخر أو يخرج الوقت

(فصل) ويجوز المستحاضة الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر حنة بنت جحش بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد . وأمر به سهلة بنت سهيل وغير المستحاضة من أهل الاعذار مقيس عليها وملحق بها

(فصل) إذا توضأت المستحاضة ثم انقطع دمها فإن تبين أنه انقطع لبرئها باتصال الاعتضاع تبين أن وضوءها بطل باققطاعه لأن الحدث الخارج مبطل للطهارة عفي عنه لعذر فاذا زال العذر زالت الضرورة وظاهر حكم الحدث . وإن عاد الدم فظاهر كلام أحمد أنه لا عبرة بهذا الاعتضاع . قال أحمد ابن القاسم سألت أبا عبد الله فقال إن هؤلاء يتكلمون بكلام كثير ويؤثنون بؤنت يقولون إذا توضأت للصلاة وقد انقطع الدم ثم سال بعد ذلك قبل أن تدخل في الصلاة تعيد الوضوء . ويقولون أن لا يكون عليه ضيق . واحتجوا بأن في حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش « فاغتسلي وصلي » فلم يأمرها بالوضوء . ولأنه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص لأنه غير معتاد

ولنا ما روى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده في المستحاضة « تدخر الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل وتضم وتوضأ عند كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي وعن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر خبرها ثم قال « وتوضي لكل صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت » رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذه زيادة بحسب قبولها

إذا كان الدم سائلاً فتوضأت ثم اقطع الدم قولاً آخر قال : لست أنظر في اقطاعه حين توضأت سال
أم لم يدل أنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة فتصلي بذلك الوضوء النافلة والفائتة حتى يدخل وقت
الصلاة الأخرى وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء لكل صلاة من غير تفصيل
فانتفصيل يخالف مقتضى الخبر ولأن اعتبار هذا يشق والعادة في المستحاضة وأصحاب هذه الآثار
أن الخارج يجري وينقطع واعتبار مقدار الاقطاع فيها يمكن فعل العبادة فيه يشق وإيجاب الوضوء به
خرج لم يرد الشرع به ولا سأل عنه النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة التي استفتته فبذل ذلك ظاهراً
على عدم اعتباره مع قول الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولم ينقل عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة هذا التفصيل . وقال القاضي وابن عقيل أن ظهرت المستحاضة
حال جريان دمه ثم اقطع قبل دخولها في الصلاة ولم يكن لها عادة باقطاعه لم يكن لها الدخول في
الصلاة حتى تتوضأ لأنها طاهرة ففي عن الحدث فيها لمكان الضرورة فإذا اقطع الدم زالت الضرورة
فظهر حكم الحدث كالتييم إذا وجد الماء ، فإن دخلت في الصلاة فاهل الاقطاع زمناً يمكن الوضوء
والصلاة فيه فهي باطلة لأننا تبينا بطلان طهارتها باقطاعه . وإن عاد قبل ذلك فطهارتها صحيحة
لأننا تبينا عدم الطهر المبطل للطهارة فأشبهه ما لو غان أنه أحدث ثم تبين أنه لم يحدث وفي صحة الصلاة
وجهان (أحدهما) يصح لأننا تبينا صحة طهارتها بقاء استحاضتها (والثاني) لا يصح لأنها صلت
بطهارة لم يكن لها أن تصلي بها ولم تصح كالموتيقن الحدث وشك في الطهارة فعلى ثم تبين أنه كان
متطهراً ، وإن عاودها الدم قبل دخولها في الصلاة لمدة تسع طهارة والصلاة بطلت الطهارة ، وإن
كانت لا تسع لم تبطل لأننا تبينا عدم الطهر المبطل للطهارة فأشبهه ما لو غان أنه أحدث فتبين أنه لم
يحدث ، وإن كان اقطاعه في الصلاة ففي بطلان الصلاة به وجهان : ببيان على التيمم يرى الماء في
الصلاة ذكر ذلك ابن حامد وإن عاود الدم فالحكم فيه على ما مضى في اقطاعه في غير الصلاة وإن
توضأت في زمن اقطاعه ثم عاودها الدم قبل الصلاة أو فيها أو كانت مدة اقطاعه تسع طهارة والصلاة
— بطلت طهارتها بعود الدم لأنها بهذا الاقطاع صارت في حكم الطاهرات فصار عود الدم كسبق
الحدث وإن كان اقطاعاً لا يتسم لذلك لم يؤثر عوده لأنها مستحاضة ولا حكم لهذا الاقطاع وهذا

ولأنه حدث خارج من السبيل فنقض الوضوء كالذي — إذا ثبت هذا فإن طهارة مؤلاً مقيدة بالوقت
لقوله «توضأ عند كل صلاة» وقوله «ثم توضئي لكل صلاة» ولأنها طهارة عند ضرورة قيدت بالوقت
كالتييم . فعلى هذا إذا توضأ أحد هؤلاء قبل الوقت ثم دخل الوقت بطلت طهارته لاندخوله يخرج به
الوقت الذي توضأ فيه . وكذلك ان خرج منه شيء . لأن الحدث مبطل للطهارة وإنما عفي عنه مع
الحاجة الى الطهارة ولا حاجة قبل الوقت وإن توضأ بعد الوقت صح وضوؤه ولم يؤثر فيه ما يتجدد من
الحدث الذي لا يمكن التحرز منه لما ذكرنا . فإن صلى عقب الطهارة أو آخرها لما يتعلق بمصلحة الصلاة
كلبس الثياب وانتظار الجماعة أو لم يعلم أنه خرج منه شيء . جاز وإن أخرها لغير ذلك . ففيه وجهان

مذهب الشافعي وقد ذكرنا من كلام أحمد ما يدل على أنه لا عبرة بهذا الانقطاع ، بل متى كانت مستحاضة أو بها عذر من هذه الاعذار فتحرزت وتطهرت فطهارتها صحيحة وصلاتها بها ماضية ما لم يزل عذرهما وتبرأ من مرضها أو يخرج وقت الصلاة أو تحدث حدثاً سوى حدثها

(فصل) فان كانت لما عادة باق طاع الدم زمناً لا يتسم للطهارة والصلاة فتوضأت ثم انقطع دمها لم يحكم بطلان طهارتها ولا صلاحها إن كانت فيها لان هذا الانقطاع لا يفيد المقصود ، وإن اتصل الانقطاع وبرأت وكان قد جرى منها دم بعد الوضوء بطلت طهارتها والصلاة لاننا تبينا أنها صارت في حكم الطاهرات بذلك الانقطاع ، وإن اتصل زمناً يتسم للطهارة والصلاة فالحكم فيها كالحكم في التي لم يجر لها عادة بانقطاعه على ما ذكر فيه ، وإن كانت لما عادة بانقطاعه زمناً يتسم للطهارة والصلاة لم تصل حال جريان الدم وتنتظر امساكه إلا أن تخشى خروج الوقت فتوضأ وتصل ، فان شرعت في الصلاة في آخر الوقت بهذه الطهارة فأمسك الدم عنها طلت طهارتها لانها أمكنتها الصلاة بطهارة غير ضرورية فلم تصبح صلاحها بغيرها كغير المستحاضة . فان كان زمن امساكه يختلف فتارة يتسم وتارة لا يتسع فهي كالتي قبلها إلا أن تعلم أن انقطاعه في هذا الوقت لا يتسع ، ويحتمل أنها اذا شرعت في الصلاة ثم انقطع الدم لا تبطل صلاحها لانها شرعت فيها بطهارة يقينية وانقطاع الدم يحتمل أن يكون متسعاً فبطل ويحتمل أن يكون ضيقاً فلا تبطل ولا يزول اليقين بالشك ، فان اتصل الانقطاع تبينا أنه كان مبطلا فبطلت الطهارة والصلاة به .

مسئلة قال (وأكثر النفاس أربعون يوماً)

هذا قول أكثر أهل العلم ، قال أبو عيسى الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفاس تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصل . وقال أبو عبيد وعلى هذا جماعة الناس ، وروى هذا عن عمر وابن عباس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمرو وأنس وأم سلمة رضي الله عنهم وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك والشافعي أكثره ستون يوماً ، وحكى ابن عقيل عن أحمد رواية مثل قولها لانه روي عن الاوزاعي (أحدهما) الجواز قياساً على طهارة التيمم (والثاني) لا يجوز لأنه إنما أبيح له الصلاة بهذه الطهارة مع وجود الحدث للضرورة ولا ضرورة هنا . وإن خرج الوقت بعد أن خرج منها شيء أو أحدث حدثاً غير هذا الخارج بطلت الطهارة

(فصل) ويجوز للمستحاضة ومن في معناها الجم بين الصلاتين وقضاء الفوائت والتنفل إلى خروج الوقت قال أحمد في رواية ابن القاسم إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة فتصل بذلك الوضوء النافلة والصلاة الفائتة حتى يدخل وقت الصلاة الاخرى فتوضأ أيضاً وهذا يقتضي إلحاقها بالتيمم ، وقال الشافعي في المستحاضة لا تجتمع بين فرضين بطهارة واحدة ولا تقضي به فوائت كقوله في

أنه قال : عندنا امرأة ترى النفاس شهرين . وروي مثل ذلك عن عطاء . أنه وجده ، والمرجع في ذلك الى الوجود ، قال الشافعي : غلبه اربعون يوما

ولنا ما روى أبو سهل كثير بن زياد عن مسة الازدية عن أم سلمة قالت : كانت النفساء تجلس على عهد النبي ﷺ اربعين يوما واربعين ليلة ، رواه أبو داود والترمذي وقال هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل وهو ثقة ، قال الخطابي أنى محمد بن اسماعيل على هذا الحديث ، وروى الحكم بن عتيبة عن مسة عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنها سألته كم تجلس المرأة اذا ولدت ؟ قال « اربعين يوما إلا ان ترى الطهر قبل ذلك » رواه الدارقطني . ولانه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم فكان إجماعا ، وقد حكاه الترمذي إجماعا ونحوه حكى أبو عبيد وما حكوه عن الاوزاعي بمحتمل أن الزيادة كانت حيضا أو استحاضة كما لو زاد دمها عن السنتين أو كما لو زاد دم الحائض على خمسة عشر يوما

(فصل) فان زاد دم النفساء على اربعين يوما فصادف عادة الحيض فهو حيض وإن لم يصادف عادة فهو استحاضة . قال احمد اذا استمر بها الدم فان كان في أيام حيضها الذي تقدمه أمسكت عن الصلاة ولم يأتها زوجها ، وإن لم يكن لها أيام كانت بمنزلة المستحاضة يأتها زوجها وتتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلي إن أدركها رمضان ولا تقضي وهذا يدل على مثل ما قلنا .

(مسألة) قال (وليس لأقله حد أي وقت رأت الطهر اغتسلت وهي طاهر .

ولا يقربها زوجها في الفرج حتى تتم الأربعين استحبابا)

وبهذا قال الثوري والشافعي ، وقال مالك والاوزاعي وأبو عبيد : اذا لم تر دما تغتسل وتصلي ، وقال محمد بن الحسن وأبو ثور : أقله ساعة ، وقال أبو عبيد : أقله خمسة وعشرون يوما ولنا أنه لم يرد في الشرع تحديده فيرجع فيه الى الوجود وقد وجد قليلا وكثيرا وقد روي أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر دما فسميت ذات الجفوف ، قال أبو داود ذاكرت أبا عبد الله حديث جابر كانت امرأة تسمى الطاهر تظم أول النهار وتطهر آخره فجعل يعجب

التيمن لقول النبي ﷺ « توضئي لكل صلاة »

ولنا أنه قد روي في بعض ألفاظ حديث فاطمة « توضئي لوقت كل صلاة » وحديثهم محمول على الوقت كقوله صلى الله عليه وسلم « أينما أدركتك الصلاة فصل » أي وقتها ولان النبي ﷺ أمر حنة بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد وأمر به سائلة بنت سهيل ولم يأمرها بوضوء لان الظاهر أنه لو مرها بالوضوء بينهما لنقل ولان هذا مما يخفى ويحتاج الى بيان فلا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة او غير المستحاضة من أهل الاعذار مقيس عليها

(فصل) اذا توضأت المستحاضة ثم انقطع دمها فان اتصل الانقطاع بطل وضوؤها باتقطاعه

منه وقال علي رضي الله عنه لايجل للنفساء اذا رأت الطهر إلا أن تصلي ولأن اليسير دم وجد عقيب سببه وهو الولادة فيكون نفاساً كالكثير وقد روي عن أحمد أنها اذا رأت النقاء لدون اليوم لا تثبت لها أحكام الطاهرات ، قال يعقوب سألت أبا عبد الله عن المرأة اذا ضربها المخاض فتكون أيامها عشرة فترى النقاء قبل ذلك فتغتسل ثم ترى الدم من يومها ؟ قال : هذا أقل من يوم ليس عليها شيء . فعلى هذا لا تثبت لها أحكام الطاهرات حتى ترى الطهر يوماً كاملاً ، ووجه ذلك أن الدم يجري تارة وينقطع أخرى فلا يخرج عن حكم النفاس بمجرد انقطاعه لأن ذلك يفضي الى أن لا تسقط الصلاة عنها في نفاسها إذ ما من وقت صلاة إلا يوجد فيه طهر يجب عليها الصلاة به وهذا يخالف النص والاجماع ، واذا لم يعتبر مجرد انقطاع الدم فلا بد من ضابط للانقطاع المعدود طهراً واليوم يصلح أن يكون ضابطاً لذلك فتعلق الحكم به .

(فصل) وان ولدت ولم تر دماً فهي طاهرة لان نفاس لها لان النفاس هو الدم ولم يوجد وفي وجوب الغسل عليها وجهان (أحدهما) لا يجب لان الوجوب من الشرع وأما ورد الشرع بإيجابه على النفساء وليست هذه نفساء ولا في معناها لان النفساء قد خرج منها دم يقتضي خروجه وجوب الغسل ولم يوجد ذلك فيمن لم يخرج منها (والثاني) يجب لان الولادة مظنة للنفاس فتعلق الإيجاب بها كتملقه بالبقاء الحائضين وان لم يوجد الانزال

(فصل) واذا طهرت لدون الاربعين اغتسلت وصلت وصامت ويستحب أن لا يقربها زوجها قبل الاربعين ، قال احمد : ما يعجبني أن يأتيها زوجها على حديث عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل الاربعين فقال : لا تقريني ولانه لا يأمن عود الدم في زمن الوطء فيكون واطناً في نفاس وهذا على سبيل الاستحباب فاننا حكنا لها بأحكام الطاهرات ولهذا يلزمها أن تغتسل وتصلي ونصوم وإن عاد دمها في مدة الاربعين ففيه روايتان (أحدهما) أنه من نفاسها تدع له الصوم والصلاة نقل عنه احمد بن القاسم أنه قال : فان عاودها الدم قبل الاربعين أمسكت عن الصلاة والصوم فان طهرت أيضاً اغتسلت وصلت وصامت وهذا قول عطاء والشعبي لانه دم في زمن النفاس فكان نفاساً كالاول وكما لو اتصل

لان الحدث الخارج منها مبطل للطهارة عني عنه للعذر فاذا زال العذر ظهر حكم الحدث ، وإن عاد الدم فظاهر كلام احمد انه لا عبرة بهذا الانقطاع قال احمد بن القاسم سألت أبا عبد الله فقلت إن هؤلاء يتكلمون بكلام كثير ويؤثنون بوقت يقولون اذا توضأت للصلاة وقد انقطع الدم ثم سأل بعد ذلك قبل أن ندخل في الصلاة تعيد الوضوء ويقولون اذا تطهرت والدم سائل ثم انقطع الدم قولاً آخر ؟ قال است أنظر في انقطاعه حين توضأت سأل أم لم يسأل أما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة فتصلي بذلك الوضوء النافلة والفائتة حتى بدخل وقت الصلاة الاخرى ، وقال القاضي وابن عقيل ان تطهرت حال جريان الدم ثم انقطع قبل دخولها في الصلاة ولم يكن لها عادة بانقطاعه لم يكن لها الدخول في

(والثانية) أنه مشكوك فيه تصوم وتصلي ثم تقضي الصوم احتياطاً وهذه الرواية المشهورة عنه قلها الاثرم وغيره ولا يأتيها زوجها وانما أزمها فعل العبادات في هذا الدم لان سببها متيقن وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك وأمرها بالقضاء احتياطاً لان وجوب الصلاة والصوم متيقن وسقوط الصوم بفعله في هذا الدم مشكوك فيه فلا يزول بالشك والفرق بين هذا الدم وبين الزائد على الست والسبع في حق الناسية حيث لا يجب قضاء ما صامته فيه مع الشك أن الغالب مع عادات النساء ست أو سبع وما زاد عليه نادر بخلاف النفاس ولان الحيض يتكرر فيشق إيجاب القضاء فيه والنفاس بخلافه وكذلك الدم الزائد عن العادة في الحيض ، وقال مالك : ان رأت الدم بعد يومين أو ثلاثة فهو نفاس وان تباعد ما بينهما فهو حيض ، ولا محاب الشافعي وجهان فيما إذا رأت الدم يوماً وليلة بعد طهر خمسة عشر يوماً (أحدهما) يكون حيضاً (والثاني) يكون نفاساً ، وقال القاضي : ان رأت الدم أقل من يوم وليلة بعد طهر خمسة عشر يوماً فهو دم فساد تصلي وتصوم ولا تقضي وهذا قول أبي ثور . وان كان الدم الثاني يوماً وليلة فالحكم فيه كما قلناه من أنها تصوم وتصلي وتقضي الصوم

ولنا أنه دم صادف زمن النفاس فكان نفاساً كما لو استمر ولا فرق بين قليله وكثيره لما ذكرناه من جعله حيضاً فانما خالف في العبارة فان حكم الحيض والنفاس واحد وأما ما صامته في زمن الطهر فلا إعادة عليها فيه .

(فصل) إذا رأت المرأة الدم بعد وضع شيء يتبين فيه خلق الانسان فهو نفاس نص عليه . وان رآته بعد إلقاء نطفة أو علقة فليس بنفاس وان كان الملقى بضعة لم يتبين فيها شيء من خلق الانسان ففيها وجهان (أحدهما) هو نفاس لانه بدء خلق آدمي فكان نفاساً كما لو تبين فيها خلق آدمي (والثاني) ليس بنفاس لانه لم يتبين فيها خلق آدمي فأشبهت النطفة .

(فصل) إذا ولدت المرأة توأمين فذكر أصحابنا عن احمد روايتين فيها (أحدهما) أن النفاس من الاول كله وأوله وآخره قالوا وهي الصحيحة وهذا قول مالك وأبي حنيفة فعلى هذا متى انقضت مدة النفاس من حين وضعت الاول لم يكن ما بعده نفاساً لان ما بعد ولادة الاول دم بعد الولادة فكان نفاساً كالمفرد وآخره منه لأن أوله منه فكان آخره منه كالمفرد . واختلف أصحابنا في الرواية الثانية . فقال الشريف ابو جعفر

الصلاة حتى تتوضأ لأنها طهارة عني عن الحدث فيها للضرورة فاذا زالت ظهر حكم الحدث كالتيمم اذا وجد الماء . فان دخلت في الصلاة فانصل الاقطاع بحيث يتسع لقوض . والصلاة فالصلاة باطلة لاننا تبينا بطلان الطهارة باقضاءه وإلا فطهارتها صحيحة لاننا تبينا عدم الاقطاع المبطل أشبه ما لو ظن أنه أحدث ثم بان بخلافه . وفي صحة الصلاة وجهان (أحدهما) تصح بناء على صحة الطهارة بقاء الاستحاضة (والثاني) لا تصح لأنها صلت بطهارة لم يكن لها أن تصلي بها فلم تصح كما لو تبين الحدث وشك في الطهارة وصلى . ثم تبين أنه كان متطهراً وان عاودها الدم قبل دخولها في الصلاة لمدة تتسع للطهارة والصلاة بطلت الطهارة ، وان كانت لا تتسع لم تبطل لما ذكرناه وإن كان اقطاعه في الصلاة

وأبو الخطاب في ر.وس المسائل هي : ان أوله من الاول وآخره من الثاني وهذا قول القاضي في كتاب الروايتين لأن الثاني ولد فلا تنتهي مدة النفاس قبل انتهائها منه كالتفرد فعلى هذا تزيد مدة النفاس على الأربعين في حق من ولدت توأمين . وقال القاضي أبو الحسين في مسائله وأبو الخطاب في الهداية (الرواية الثانية) أنه من الثاني فقط وهذا قول زفرلان مدة النفاس مدة تتعلق بالولادة فكان ابتداءها وانتهاءها من الثاني كددة العدة ، فعلى هذا ما تراه من الدم قبل ولادة الثاني لا يكون نفاساً ، ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه كالأقوال الثلاثة . وذكر القاضي أنه منها رواية واحدة وإنما الخلاف في الدم الذي بين الولادتين هل هو نفاس أو لا . وهذا ظاهره انكار لرواية من روى أن آخر النفاس من الاول (فصل) وحكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها لا نعلم في هذا خلافاً وكذلك تحريم وطئها وحل مباشرتها والاستمتاع بما دون الفرج منها والخلاف في الكفارة بوطنها وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف الى غذاء الحمل فاذا وضع الحمل وانقطع العرق الذي كان مجرى الدم خرج من الفرج فيثبت حكمه كما لو خرج من الحائض ويفارق النفاس الحيض في أن العدة لا تحصل به لأنها تنقضي بوضع الحمل قبله ولا يدل على البلوغ لحصوله بالحمل قبله

(مسألة) قال (ومن كانت لها أيام فزادت على ما كانت تعرف لم تلتفت الى الزيادة الا أن تراه ثلاث مرات فتعلم حينئذ أن حيضها قد انتقل فتصير اليه فترك الاول . وإن كانت صامتة في هذه الثلاث مرار أعادته اذا كان صوماً واجبا . واذا رأت الدم قبل أيامها التي كانت تعرف فلا تلتفت اليه حتي يعاودها ثلاث مرات)

وجملة ذلك أن المرأة اذا كانت لها عادة مستقرة في الحيض فوأت الدم في غير عادتها لم تعتد بما خرج من العادة حيضاً حتى يتكرر ثلاثاً في إحدى الروايتين أو مرتين في الاخرى نقل حنبل عن أحمد في امرأة لها أيام معلومة فتقدمت الحيضة قبل أيامها لم تلتفت اليها نصوم وتعلي فإن عاودها

واتصل انبنى على التيمم يهد الماء في الصلاة ذكره ابن حامد ، وان عاودها الدم فهو كما لو انقطع خارج الصلاة على ماضى وان توضأت وهو منقطع ثم عاد قبل الصلاة أو فيها وكانت مدة انقطاعه تقسم للطهارة والصلاة بطلت طهارتها بعوده لأنها صارت بهذا الانقطاع في حكم الطاهرات فصاعود الدم كسبق الحدث . وان لم يتسم لم يؤثر هذا الانقطاع وهذا قول للشافعي ، وقد ذكرنا أن ظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه لا عبرة بهذا الانقطاع بل متى كانت مستحاضة أو من في معناها فتحرزت وتطهرت فطهارتها صحيحة ما لم تبرا أو يخرج الوقت أو نحدث حدثاً آخر وهو أولى لان النبي ﷺ أمر المستحاضة بالوضوء لسكل صلاة من غير تفصيل فالتفصيل بخلاف مقتضى الخبر ولان هذا

في الثانية مثل ذلك فانه دم حيض منتقل. ونقل الفضل بن زياد لا تنتقل اليه إلا في الثالثة فاتمسك عن الصلاة والصوم. وفي لفظ له قال سألت أبا عبد الله عن المرأة أيام أقرأها معلومة فربما زاد في الأشهر الكثيرة على أيام أقرأها أتمسك عن الصلاة أو تصلي؟ قال بل تصلي ولا تلتفت إلى ما زاد على أقرأها إلا أن يكون دم حيض تنتقل اليه أو نحو هذا. قلت أنصلي إلى أن يصيبها ثلاث مرار ثم تدع الصلاة بعد ثلاث؟ قال نعم بعد ثلاث. ففي هذه الرواية تصريح بأنها لا تعد الزيادة من حيضها إلا في المرة الرابعة وأنها تصلي وتصوم في المرات الثلاث. وفي روايته الأولى يحتمل أنها تحسبه من حيضها في المرة الثالثة لقوله لا تنتقل اليه إلا في الثالثة، ويحتمل أنه أراد بعد الثالثة. وفي رواية حنبل احتمالان (أحدهما) أنها تنتقل اليه في المرة الثانية وتحسبه من حيضها (والثاني) أنها لا تنتقل اليه إلا في الثالثة. وأكثر الروايات عنه اعتبار التكرار ثلاثاً فيما خرج عن العادة سواء رأت الدم قبل غادتها أو بعدها مع بقاء العادة أو انقطاع الدم فيها أو في بعضها فانها لا تجلس في غير أيامها حتى تكرر مرتين أو ثلاثاً فاذا تكرر علمنا أنه حيض منتقل فتصبر اليه أي ترك الصلاة والصوم فيه وتصبر عادة لها وتترك الأول أي العادة الأولى لأنها قد انتقلت عنها وصارت العادة أكثر منها أو غيرها، ثم يجب عليها قضاء ما صامته من الغرض في هذه المرات الثلاث التي أمرناها بالصيام فيها لأننا تبينا أنها صامته في حيض والصوم في الحيض غير صحيح، فأما الصلاة فليس عليها قضاؤها لأن الحائض لا تقضي الصلاة. قال أبو عبد الله ولا يصحبي أن يأتيها زوجها في الأيام التي تصلي فيها لأننا لا نأمن كونها حيضاً وإنما تصلي وتصوم احتياطاً للعبادة وترك الوطء احتياطاً أيضاً فيجب كما تجب الصلاة، وإن تجاوزت الزيادة أكثر الحيض فهي استعاضة ولا تجلس غير أيام العادة بكل حال. ومثال ذلك امرأة عادت ثلاثاً أيام في أول كل شهر فرأت خمسة في أول الشهر أو رأت يومين من آخر الشهر الذي قبله والثلاثة المعتادة أو طهرت الثلاثة ورأت ثلاثة بعده أو أكثر منها أو أقل قبلها أو بعدها أو طهرت اليوم الأول ورأت ثلاثة بعده أو أكثر منها أو طهرت يومين ورأت يومين بعدها أو أكثر منها أو رأت الدم يومين في آخر الشهر ويوماً في أوله وما أشبه ذلك فانها لا تجلس في جميع هذه الصور ماعداً الأول من الشهر حتى تتكرر لقول النبي ﷺ «اجلسي قدر ما كانت تحبسك حيضتك» ولأن لها عادة فردت إليها

لم يرد الشرع به ولا سأل عنه النبي ﷺ المستحاضة التي استفتته ولم ينقل عنه ولا عن أحد من أصحابه هذا التفصيل وذلك يدل ظاهراً على عدم اعتباره ولأن اعتبار هذا يشق. والعادة في المستحاضة ونحوها أن الخارج يجري وينقطع. واعتبار مدة الانقطاع بما يمكن فيه فعل العبادة بشق وإيجاب الوضوء به حرج منفي بقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وكذلك فيما إذا كان لها عادة فردت إليها زمناً لا يتسع للطهارة والصلاة على ما مضى من الخلاف فيه

(فصل) فإن كان للمستحاضة عادة بانقطاع الدم زمناً لا يتسع للطهارة والصلاة فتوضأت ثم انقطع

كالاستحاضة . وقال أبو حنيفة : ما رآه قبل العادة ليس بحيض حتى يتكرر مرتين وما تراه بعدها فهو حيض . وقال الشافعي جميعه حيض ما لم تتجاوز أكثر الحيض وهذا أقوى عندي لأن عائشة رضي الله عنها كانت يبعث اليها النساء بالدرجة فيها الصفرة والكدرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ومعناه لا تعجلن بالفصل حتى ينقطع الدم وتذهب الصفرة والكدرة ولا يبقى شيء . يخرج من المحل بحيث إذا دخلت فيه قطنة خرجت بيضاء ولو لم تعد الزيادة حيضا للزمها الفصل عند انقضاء العادة وإن كان الدم جاريا ، ولأن الشارع علق على الحيض أحكاما ولم يجده فعمل أنه رد الناس فيه إلى عرفهم . والعرف بين النساء أن المرأة متى رأت دما يصلح أن يكون حيضا اعتقدته حيضا ولو كان عرفهن اعتبار العادة على الوجه المذكور لنقل ولم يجوز التواطؤ على كتابته مع دعاء الحاجة إليه ولذلك لما كان بعض أزواج النبي ﷺ معه في الخيلة فجاءها الدم فانسلت من الخيلة فقال لها النبي ﷺ « مالك أنفست ؟ » قالت نعم فأمرها أن تأتزر ولم يسألها النبي ﷺ هل وافق العادة أوجاء قبلها ولا هي ذكرت ذلك ولا سألت عنه وإنما استدلت على الحيضة بخروج الدم فأقرها عليه النبي ﷺ ، وكذلك حين حاضت عائشة في عمرها في حجة الوداع إنما علمت الحيضة برؤية الدم لا غير ولم تذكر عادة ولا ذكرها لها النبي ﷺ والظاهر أنه لم يأت في العادة لأن عائشة استكرهته واشتد عليها وبكت حين رآته وقالت وددت أني لم أكن حججت العام ولو كانت تعلم لها عادة تعلم بحديثه فيها وقد جاء فيها ما أنكرته ولا صعب عليها ولو كانت العادة معتبرة على الوجه المذكور في المذهب لبيته النبي ﷺ لأمته ولما وسعه تأخير بيانه إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقته . وأزواجه وغيرهن من النساء يحتجن إلى بيان ذلك في كل وقت فلم يكن يغفل بيانه وما جاء عنه عليه السلام ذكر العادة ولا بيانها إلا في حق المستحاضة لا غير وأما امرأة طاهر ترى الدم في وقت يمكن أن يكون حيضا ثم ينقطع عنها فلم يذكر في حقها عادة أصلا ولأننا لو اعتبرنا التكرار فيما خرج عن العادة أدى إلى خلو نساء عن الحيض بالكيفية مع رؤيتهن الدم في زمن الحيض وصلاحيته أن يكون حيضا ، بيانه أن المرأة إذا رأت الدم في غير أيام عادتها

لم نحكم بطلان طهارتها ولا صلاحها إن كانت فيها لان هذا الانقطاع لا يحصل به المقصود وإن اتصل الاقطاع وبرأت وكان قد جرى منها دم بعد الوضوء بطلت الطهارة والصلاة لأننا تبينا أنها صارت في حكم الطاهرات بالاقطاع وإن اتصل زمننا يتسم للطهارة والصلاة فالحكم فيه كالتالي لم يجز لها عادة باقطاعه على ما ذكرنا ، وإن كانت لها عادة باقطاعه زمننا يتسم للصلاة والطهارة لم تصل حال جريان الدم وتنتظر انقطاعه إلا أن تخشى خروج الوقت فتوضأ وتصلي فإن شرعت في الصلاة في آخر الوقت بهذه الطهارة فأمسك الدم عنها بطلت طهارتها لأنها أمكنتها الصلاة بطهارة صحيحة أشبهت غير المستحاضة ، وإن كان زمن إمساكه يختلف فتارة يتسم ونارة لا يتسم فهي كالتالي قبلها إلا أن تعلم أن هذا الاقطاع لا يتسم . قال شيخنا : ويحتمل أنها إذا شرعت في الصلاة ثم انقطع

وطهرت أيام عادتها لم تمسك عن الصلاة ثلاثة أشهر فإذا انتقلت في الشهر الرابع إلى أيام آخر لم يحبسها أيضاً ثلاثة أشهر وكذلك أبداً فيفضي إلى إخلائها من الحيض بالكلية ولا سبيل إلى هذا ، فعلى هذا القول تجلس ما تراه من الدم قبل عادتها وبعدها ما لم يزد على أكثر الحيض فإن زاد على أكثره علمنا أنه استحاضة فرددناها إلى عادتها ويلزمها قضاء ما تركته من الصلاة والصيام فيها زاد على عادتها لا نأنا تبينا أنه ليس بحيض وإنما هو استحاضة .

(نصل) فإن كانت لها عادة فرأت الدم أكثر منها وجاوز أكثر الحيض فهي مستحاضة وحيضها منه قدر العادة لا غير ولا تجلس بعد ذلك من الشهور المستقبلية إلا قدر العادة ولا أعلم في هذا خلافاً عند من اعتبر العادة ، فأما إن كانت عادتها ثلاثة من كل شهر فرأت في شهر خمسة أيام ثم استحيضت في الشهر الآخر فاتها لا تجلس مما بعده من الشهور إلا ثلاثة ثلاثة وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي تجلس خمسة من كل شهر وهذا مبني على أن العادة لا تثبت بمرة فإن رأت خمسة في شهرين فهل تنتقل عادتھا إلى خمسة ؟ يخرج على الروايتين فيما ثبت به العادة وإن رأت الحصة في ثلاثة أشهر ثم استحيضت انتقلت إليها وجلست من كل شهر خمسة بغير خلاف بينهم

(مسئلة) قال (ومن كانت لها أيام فرأت الطهر قبل ذلك فهي طاهر تغتسل وتصلي . فإن عاودها الدم لم تلتفت إليه حتى نجى أيامها)

الكلام في هذه المسألة في فصلين (أحدها) في الطهر بين الدمين (والثاني) في حكم الدم المائد بعده ، أما الأول فإن المرأة متى رأت الطهر فهي طاهر تغتسل وتلزمها الصلاة والصيام سواء رأت في العادة أو بعد انقضائها ولم يفرق أصحابنا بين قليل الطهر وكثيره لقول ابن عباس أما ما رأت الطهر ساعة فلتغتسل ، ويتوجه أن انقطاع الدم متى نقص عن اليوم فليس بطهر بناء على الرواية التي حكيناها في النفاس أنها لا تلتفت إلى ما دون اليوم وهو الصحيح إن شاء الله لأن الدم يجري مرة وينقطع أخرى وفي إيجاب الغسل على من طهر ساعة بعد ساعة حرج ينتفي بقوله (وما جعل عليكم في الدين من حرج)

الدم لم تبطل صلاتها لأنها شرعت فيها بطهارة متيقنة وانقطاع الدم يحتمل أن يكون تسماً فتبطل ويحتمل أن يكون خيلاً فلا تبطل فلا تزول عن اليقين بالشك وإن اتصل الانقطاع تبينا أنه كان مبطلاً فبطلت الصلاة .

(فصل) (ويستحب للمستحاضة أن تغتسل لكل صلاة) وذهب بعض العلماء إلى وجوبه روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وهو أحد قول الشافعي في المتحيرة لأن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت تغتسل عند كل صلاة وروي أبو داود أن امرأة كانت تهرق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، وقال بعضهم تغتسل كل يوم غسلًا روي ذلك عن عائشة وابن عمر وأنس وقال بعضهم تجمع بين كل صلاتي جمع بغسل وتغتسل للصباح لأن النبي صلى الله عليه وسلم

ولأننا لو جعلنا انقطاع الدم ساعة طهراً ولا تلتفت إلى ما بعده من الدم أفنى إلى أن لا يستقر لها حبض قلى هذا لا يكون انقطاع الدم أقل من يوم طهراً إلا أن ترى ما يدل عليه مثل أن يكون انقطاعه في آخر عاداتها أو ترى القصة البيضاء وهو شيء يتبع الحبض أبيض يسمى (التربة) روي ذلك عن إمامنا، وروي عنه أن القصة البيضاء هي القطننة التي تحشوها المرأة إذا خرجت بيضاء كما دخلت لا تغير عليها فهي القصة البيضاء (بضم القاف) حكى ذلك عن الزهري وروي عن إمامنا أيضاً، وقال أبو حنيفة: ليس النقاء بين الدمين طهراً بل لو صامت فيه فرضاً لم يصح ولزمها قضاؤه ولا يجب عليها فيه صلاة ولا يأتيها زوجها فيكون الدمان وما بينهما حبضاً وهو أحد قولي الشافعي لأن الدم يسيل تارة وينقطع أخرى ولأنه لو لم يكن من الحبض لم يحتسب من مدته.

ولنا قول الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) وصف المحيض بكونه أذى فإذا ذهب الأذى وجب أن يزول المحيض، وقال ابن عباس أما ما رأت الدم البحراني فاتها لا تصلى وإذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل. وقالت عائشة: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ولأنها صامت وهي طاهر فلم يلزمها القضاء كما لو لم يعد الدم. فأما قولهم أن الدم يجري تارة وينقطع أخرى قلنا لا عبرة بالانقطاع اليسير، وإنما إذا وجد انقطاع كبير يمكن فيه الصلاة والصيام وتتأدى العبادة فيه وجبت عليها لعدم المانع من وجوبها (الفصل الثاني) إذا عاودها الدم فلا يخلو إما أن يعاودها في العادة أو بعدها فإن عاودها في العادة ففيه روايتان (أحدهما) أنه من حبضها لأنه صادف زمن العادة فأشبه ما لو لم ينقطع وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي والشافعي (والثانية) ليس بحبض وهو ظاهر كلام الحرقي واختيار ابن أبي موسى ومذهب عطاء لأنه عاد بعد طهر صحيح فأشبه ما لو عاد بعد العادة وعلى هذه الرواية يكون حكمه حكم ما لو عاد بعد العادة على ما سنذكره فيما بعد إن شاء الله وقد روي عن أحمد رحمه الله إذا كانت أيامها عشراً فقعدت خمساً ثم رأت الطهر فاتها تصلى فإذا كمل اليوم التاسع أو الثامن فرأت الدم صلت وصامت وتقضي الصوم وهذا على سبيل الاحتياط

قال الحنفية «فإن قويت أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين — الظهر والعصر حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين وتغتسلين للصبح فافعل وصومي إن قويت على ذلك» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وهو أعجب الأمرين إلي» وأمر به سهلة بنت سهيل وبه قال عطاء والنخعي وأكثر أهل العلم على أنها تغتسل عند انقضاء الحبض ثم عليها الوضوء لكل صلاة لقول النبي ﷺ «إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فإذا أقبلت فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي وتوضئي لكل صلاة» وقد ذكرنا حديث عدي بن ثابت وهذا يدل على أن الغسل المأمور به إمر استعجاب جمعاً بين الأحاديث والغسل لكل صلاة أفضل لأنه أحوط، وفيه خروج من الخلاف، ويليه في الفضل الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بغسل والغسل للصبح ولذلك قال النبي ﷺ «وهو أعجب الأمرين إلي» ويليه الغسل

لوجود التردد في هذا الدم فأشبه دم النفساء العائد في مدة النفاس فإن رآه في العادة وتجاوز العادة لم يخل من أن يعبر أكثر الحيض أو لا يعبر فإن عبر أكثر الحيض فليس بحيض لأن بعضه ليس بحيض فيكون كله استحاضة لأنه متصل به فكان أقرب إليه فالحاقه بالاستحاضة أقرب من إلحاقه بالحيض لانفصاله عنه ، وإن انقطع لأكثره فما دون فن قال إن ما لم يعبر العادة ليس بحيض فهذا أولى أن لا يكون حيضاً ومن قال هو حيض ففي هذا على قوله ثلاثة أوجه (أحدها) أن جميعه حيض بناء على الوجه الذي ذكرنا في أن الزائد على العادة حيض ما لم يعبر أكثر الحيض (والثاني) أن ما وافق العادة حيض لموافقته العادة وما زاد عليها فليس بحيض لخروجه عنها (والثالث) أن الجميع ليس بحيض لاختلاطه بما ليس بحيض فإن تكرر فهو حيض على الروايتين جميعاً . فأما إن عاد بعد العادة لم يخل من حالين (أحدهما) أن لا يمكن كونه حيضاً (والثاني) أن يمكن ذلك فإن لم يمكن كونه حيضاً لعبوره أكثر الحيض وأنه ليس بينه وبين الدم أقل الطهر فهذا استحاضة كله سواء تكرر أو لم يتكرر لأنه لا يمكن جعل جميعه حيضاً فكان جميعه استحاضة لأن الحاق بعضه ببعض أولى من إلحاقه بغيره (والثاني) أن يمكن جعله حيضاً وذلك يتصور في حالين (أحدهما) أن يكون بضمه إلى الدم الأول لا يكون بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً فإذا تكرر جعلناها حيضة واحدة ويلحق أحدهما إلى الآخر ويكون الطهر الذي بينها طهراً في خلال الحيض (والصورة الثانية) أن يكون بينهما أقل الطهر أما ثلاثة عشر يوماً أو خمسة عشر يوماً ويكون كل واحد من الدمين يصلح أن يكون حيضاً بمفرده بأن يكون يوماً وليلة فصاعداً فهذا إذا تكرر كان الدمان حيضتين وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض فهو دم فساد إذا لم يمكن ضمه إلى ما بعده ، ومثال ذلك ما لو كانت عادتها عشرة من أول الشهر فرأت خمسة منها دماً وطهرت خمسة ثم رأت خمسة دماً وتكرر ذلك فالحيضة الأولى والثانية حيضة واحدة تلفق الدم الثاني إلى الأول وإن رأت الثاني ستة أو سبعة لم يمكن أن يكون حيضاً لأن بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر

كل يوم مرة ثم بعده الغسل عند انقطاع الدم والوضوء لكل صلاة وذلك مجزي . إن شاء الله تعالى

(مسئلة) (وهل يباح وطء المستحاضة في الفرج من غير خوف العنت على روايتين) (أحدهما) لا يباح إلا أن يخاف على نفسه الوقوع في المحظور وهو مذهب ابن سيرين والشعبي لأن عائشة بروى عنها أنها قالت : المستحاضة لا يفتشها زوجها ولا يباذي أذى فيحرم وطؤها كالحيض لأن الأذى علة لتحريم الوطء لأن الشارع ذكره عقوبة بقاء التعقيب فكان علة له كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) والأذى موجود في الاستحاضة فتم وطؤها كالحائض (والثانية) يباح وطؤها مطلقاً وهو قول أكثر أهل العلم لما روى أبو داود عن عكرمة عن حمزة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها ، وقال إن أم حبيبة كانت تستحاض وكان زوجها يفتشها ، وقد كانت حنة تحت طلحة وأم حبيبة تحت عبد الرحمن بن عوف وقد سألت النبي ﷺ عن أحكام المستحاضة فلو كان حراماً لبيته لها ، فأما إن خاف على نفسه العنت أبيع على الروايتين لأن حكمه أخف من حكم الحيض ومدته

يوماً وإيس بينهما أقل الطهر ، وإن رأت يوماً دماً وثلاثة عشر طهراً ثم رأت يوماً دماً وتكرر هذا كانا حيضتين وصار شهرها أربعة عشر يوماً وكذلك إن رأت يومين دماً وثلاثة عشر طهراً ثم رأت يومين دماً وثلاثة عشر طهراً ثم رأت يوماً دماً وتكرر شهرها خمسة عشر يوماً وإن كان الطهر بينهما أحد عشر يوماً فما دون وتكرر فيها حيضة واحدة لأنه ليس بين طرفيها أكثر من خمسة عشر يوماً ولا بينهما أقل الطهر ، وإن كان بينهما اثنا عشر يوماً طهراً لم يمكن كونها جميعاً حيضاً لأنه لا يمكن كونهما حيضة واحدة لزيادة ما بينهما من الطهر على أكثر الحيض ، ولا يمكن جعلهما حيضتين لأنه ليس بينهما أقل الطهر فيكون حيضاً منهما ما وافق العادة والآخرة استحاضة ، وعلى هذا كل ما يتفرع من المسائل إلا أنها لا تلتفت إلى ما رآته بعد الطهر فيما خرج عن العادة حتى يتكرر مرتين أو ثلاثاً فإن تكرر وأمكن جعله حيضاً فهو حيض والا فلا وكل موضع رأت الدم ولم تترك العادة فيه ثم تبين أنه كان حيضاً فعليها قضاء الصوم المفروض فيه وكل موضع عدته حيضاً وتركته فيه العادة ثم تبين أنه طهر فعليها قضاء ما تركته من الواجبات فيه

(فصل) واختلف أصحابنا في مراد الحرقي رحمه الله بقوله : فإن عاودها الدم فلا تلتفت إليه فقال أبو الحسن التميمي والقاضي وابن عقيل : أراد إذا عاودها بعد العادة وعبر أكثر الحيض بدليل أنه منها أن تلتفت إليه مطلقاً ولو أراد غير ذلك لقال حتى يتكرر قال القاضي : ويحتمل أنه أراد إذا عاودها بعد العادة ولم يعبر فإنها لا تلتفت إليه قبل التكرار . وقال أبو حفص العكبري أراد معاودة الدم في كل حال سواء كان في العادة أو بعدها لأن لفظه مطلق يتناول بإطلاقه الزمان كله ، وهذا أظهر إن شاء الله . وما ذكره من الترجيح معارض بمثله وهو أن قولهم يحتاج إلى إضمار عبور أكثر الحيض وليس هذا أولى من إضمار التكرار في تساويان وبسبب الترجيح الذي ذكرناه

تطول فإن وطئها لغير ذلك وقتلنا بالتحريم لم يكن عليه كفارة لأن الشرع لم يرد بها وقد فرقنا بينه وبين الحيض فإن انقطع دمها أبيح وطؤها قبل الفل لأنه غير واجب عليها أشبه سلس البول

(فصل) قال أحمد لا بأس أن تشرب المرأة دواء يقطع عنها الحيض إذا كان دواء معروف والله أعلم

(فصل) قال (وأكثر النفاس أربعون يوماً) هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمر وأنس وأم سلمة رضي الله عنهم وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الحسن البصري النفساء لا تكاد تجاوز الأربعين فإن جاوزت الحسنيين فهي مستحاضة ، وقال مالك والشافعي أكثره ستون وحكاة ابن عقيل رواية عن أحمد لأنه روي عن الأوزاعي أنه قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين ، وروي نحو ذلك عن عطاء والمرجع في ذلك إلى الوجود قال الشافعي وغالبه أربعون يوماً

ولنا ما روى أبو داود والترمذي عن مسة الأزدي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء

(فصل في التلقيق)

ومعناه ضم الدم الى الدم الذين بينهما طهر وقد ذكرنا ان الطهر في اثناء الحيضة طهر صحيح فاذا رأت يوما طهراً ويوما دماً ولم يجاوز أكثر الحيض فأنها تضم الدم الى الدم فيكون حيضاً وما بينهما من النقاء طهر على ما قررناه ولا فرق بين أن يكون زمن الدم أكثر من زمن الطهر أو مثله أو أقل منه مثل أن ترى يومين دماً ويوما طهراً أو يومين طهراً ويوما دماً أو أقل أو أكثر فإن جميع الدم حيض إذا تكرر ولم يجاوز لمدة أكثر الحيض ، فإن كان الدم أقل من يوم مثل أن ترى نصف يوم دماً ونصفه طهراً أو ساعة وساعة فقال أصحابنا: هو كالإيلام يضم الدم الى الدم فيكون حيضاً وما بينهما طهر إذا بلغ المجتمع منه أقل الحيض فإن لم يبلغ ذلك فهو دم فساد وفيه وجه آخر لا يكون الدم حيضاً إلا أن يتقدمه حيض صحيح متصل وهذا كله مذهب الشافعي، وله قول في النقاء بين الدمين أنه حيض وقد ذكرناه وذكرنا أيضاً وجهاً لنا في أن النقاء متى كان أقل من يوم لم يكن طهراً ، فعلى هذا متى قص النقاء عن يوم كان الدم وما بينه حيضاً كله ، فإن جاوز الدم أكثر الحيض بأن يكون بين طرفيه أكثر من خمسة عشر يوماً مثل أن يرى يوماً دماً ويوما طهراً الى ثمانية عشر يوماً فهي مستحاضة لا تخلو من أن تكون معتادة أو مميزة أو لا عادة لها ولا تميز أو يوجد في حقها الأهران . فإن كانت معتادة مثل أن يكون حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فهذه تجلس أول يوم ترى الدم فيه في العادة وتغتسل عند انقطاعه ، وما بعد ذلك مبني على الروايتين في الطهر في أثناء الحيضة هل يمنع ما بعده أن يكون حيضاً أو لا ؟ فإن قلنا يمنع فحيضها اليوم الأول خاصة وما بعده استحاضة وإن قلنا لا يمنع فحيضها اليوم الأول والثالث والخامس فيحصل لها من عاداتها ثلاثة أيام والباقي استحاضة ، وفي وجه آخر أنه يلق لها خمسة من أيام الدم جميعاً فتجلس السابع والتاسع ، والصحيح الأول لأن هذين اليومين ليسا من عاداتها فلا تجلسهما كغير الملفقة . وإن كانت مميزة جلست زمان الدم الأسود من الأيام فكان

تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً قال الترمذي لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل وهو ثقة . قال الخطابي أثبت محمد بن إسماعيل على هذا الحديث ولأنه قول من سمعناه من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً . قال الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصلي . قال أبو عبيد وعلى هذا جماعة الناس . وما حكوه عن الأوزاعي بمنع أن الزيادة كانت حيضاً أو استحاضة كما لو زاد دمها على الستين ، فعلى هذا أن زاد دم النفساء على أربعين وصادف عادة الحيض فهو حيض وإلا فهو استحاضة نص عليه أحمد لأنه لا يخلو من أحدهما والله أعلم .

(مسألة) قال (ولا حد لأقله) وبه قال الثوري والشافعي ، وقال أبو الخطاب أقله فطرة وقول

حيضها وباقيه استحاضة ، وإن كانت مبتدأة جلست اليقين في ثلاثة أشهر من أول دم تراه أو في شهرين ثم تنتقل بعد ذلك الى ستة أيام أو سبعة ، وهل يلفق لها السبعة من خمسة عشر يوماً أو تجلس أربعة أيام من سبعة أيام ؟ على وجهين : قلنا فيمن عادت بها سبعة أيام . فإذا قلنا تجلس زمان الدم من سبعة جلست الاول والثالث والخامس والسادس . وإن أجلسناها ستة أيام سقط السابع . وإن قلنا تلفق لها زادت التاسع والحادي عشر إن قلنا تجلس ستة وإن جلست سبعة زادت الثالث عشر وهكذا الحكم في الناسية وهذا أحد قولي الشافعي إلا أنه لا يلفق لها عدد أيامها في أحد الوجهين ، وقال القاضي في المعتادة كما ذكرنا ، وفي غيرها ما عبر الخمسة عشر استحاضة وإلم الدم من الخمسة عشر حيض كلها إذا تكرر فإن كان يوماً ويوماً فلها ثمانية أيام حيض وسبعة طهر ، وإن كانت أنصافاً فلها سبعة أيام ونصف حيض ومثلها طهر وهذا قول ابن بنت الشافعي لأن الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وما بعده فإنها فيما بعده في حكم الطاهرات نأمرها بالصلاة والصيام .

ولنا أن الطهر لو ميز بعد الخامس عشر لميز قبله كتميز اللون ، والحكم فيما إذا كان أنصافاً أو مختلفاً يوماً دماً وإياماً طهراً أو يوماً طهراً وإياماً دماً كالحكم في الأيام الصحاح المتساوية إلا أنه إذا كان الجزء الذي ترى الدم فيه أولاً أقل من أقل الحيض ففيه وجه أنه لا يكون حيضاً حتى يسبقه دم متصل يصلح أن يكون حيضاً ، وإن قلنا الطهر بمنع ما بعده من كونه حيضاً قبل التكرار وجاء في العادة فإنها تضم الى الاول ما تكل به أقل الحيض فإذا كانت ترى الدم يوماً ويوماً ضمت الثالث الى الاول فكان حيضاً في المرة الاولى والثانية ثم تنتقل الى ما تكرر في المرة الثالثة أو الرابعة على اختلاف الوجهين . وإذا رأت أقل من أقل الحيض ثم طهرت ثلاثة عشر يوماً ثم رأت دماً مثل ذلك وقلنا أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً فهو دم فساد لأنه لا يصلح أن يكون حيضة واحدة لفصل أقل الطهر بينهما ولا حيضتين لتقصان كل واحد منهما عن أقل الحيض . وإن قلنا أقل الطهر خمسة عشر ضمنا الاول الى الثاني فكانا حيضة واحدة إذا بلغا بمجموعهما أقل الحيض وإن كان كل واحد من الدمين يبلغ أقل الحيض فهما حيضتان إن قلنا أقل الطهر ثلاثة عشر وإن قلنا أقله خمسة عشر ضمنا الثاني الى محمد بن الحسن وأبو ثور أقله ساعة ، وقال أبو عبيد أقله خمسة وعشرون يوماً ، وقال يعقوب أدناه أحد عشر يوماً

ولنا أنه لم يرد في الشرع تحديده فيرجع فيه الى الوجود وقد وجد قليلاً وكثيراً وقد روي أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تردماً فسميت ذات الجفوف ولأن اليسير دم وجد عقيب سببه فكان نفاساً كالكثير

(مسألة) (أي وقت رأت الطهر فهي طاهر تغتسل وتصلي إذا كان الطهر أقل من ساعة فينبغي أن لا تلتفت اليه لما ذكرنا من قول ابن عباس في الحيض وإن كان أكثر من ذلك فظاهر قوله هنا أنها تغتسل وتصلي لحديث ابن عباس وهذا قول أكثر أصحابنا لقول علي رضي الله عنه : لا يجل للنفساء

الاول فكانا حيضاً واحداً إذا لم يكن بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً فإن كان بين طرفيهما خمسة عشر يوماً لم يمكن جعلهما جميعاً حيضاً فيجعل أحدهما حيضاً والآخر استحاضة وعلى هذا نقس

(مسئلة) قال (والحامل لا تحيض الا ان تراه قبل ولادتها بيومين أو ثلاثة فيكون دم نفاس)

مذهب أبي عبد الله رحمه الله أن الحامل لا تحيض وماتراه من الدم فهو دم فساد وهو قول جمهور التابعين منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وجابر بن زيد وعكرمة ومحمد بن المنكدر والشعبي ومكحول وحامد والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر وأبو عبيد وأبو ثور. وروي عن عائشة رضي الله عنها، والصحيح عنها أنها إذا رأت الدم لا تصلي. وقال مالك والشافعي والليث ماتراه من الدم حيض إذا أمكن وروي ذلك عن الزهري وقادة وإسحاق لأنه دم صاف عادة فكان حيضاً كغير الحامل

ولنا قول النبي ﷺ « لا تؤمأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة » فجعل وجود الحيض علماً على براءة الرحم فدل ذلك على أنه لا يجتمع معه. واحتج إمامنا بحديث سالم عن أبيه أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فقال « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » فجعل الحمل علماً على عدم الحيض كما جعل الطهر علماً عليه ولأنه زمن لا يعتادها الحيض فيه غالباً فلم يكن ماتراه فيه حيضاً كالأيسة. قال أحمد. إنما يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم. وقول عائشة بحمل على الحمل التي قاربت الوضع جمعاً بين قوليهما فإن الحامل إذا رأت الدم قريباً من ولادتها فهو نفاس تدع لها الصلاة كذلك قال إسحاق. وقال الحسن: إذا رأت الدم على الولد أمسكت عن الصلاة، وقال يعقوب بن مختار: سألت أحمد عن المرأة إذا ضربها الحاض قبل الولادة يوم أو يومين نعيد الصلاة؟ قال: لا، وقال إبراهيم

إذا رأت الطهر الا أن تصلي. وقد روي عن أحمد أنها إذا رأت النقاء أقل من يومين لا يثبت لها أحكام الطاهرات رواه يعقوب عنه فعلى هذا لا يثبت لها حكم الطاهرات إلا أن ترى الطهر يوماً كاملاً لأن الدم يجري تارة وينقطع أخرى فلم يمكن اعتباره مجرد الانقطاع فلا بد من ضابط للانقطاع المحدود طهراً واليوم يصلح أن يكون ضابطاً فتعلق الحكم به والله أعلم

(مسئلة) (ويستحب أن لا يقربها في الفرج حتى تم الأربعين). متى طهرت النفساء في مدة الأربعين أكثر من يوم لزمها الصوم والصلاة بعد أن تغتسل، وإن كان أقل من يوم فقد ذكرنا الخلاف فيه، ويستحب لزوجها أن لا يطأها في الفرج وهي طاهرة حتى تم الأربعين. قال أحمد ما يعجبني أن يأتيتها زوجها على حديث عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل الأربعين فقال لا تقريني ولأنه لا يأمّن عود الدم في زمن الوطء فيكون واطئاً في نفاس ولا يهرم وطؤها لأنها في حكم الطاهرات

النخعي : اذا ضربها المحاض فرأت الدم قال : هو حيض . وهذا قول أهل المدينة والشافعي وقال عطاء : تصلي ولا تعده حيضاً ولا نفاساً

ولنا أنه دم خرج بسبب الولادة فكان نفاساً كالخارج بعده وإنما بعلم خروجه بسبب الولادة إذا كان قريباً منها وبعلم ذلك برؤية اماراتها من المحاض ونحوه في وقته : فأما أن رأت الدم من غير علامة على قرب الوضع لم تترك له العبادة لان الظاهر أنه دم فساد فان تبين كونه قريباً من الوضع كوضعه بعده يوم أو يومين أعادت الصوم المفروض إن صامته فيه . وإن رآته عند علامة على الوضع تركت العبادة فان تبين بعده عنها أعادت ما تركته من العبادات الواجبة لأنها تركتها من غير حيض ولا نفاس .

مسئلة قال (واذا رأت الدم ولها خمسون سنة فلا تدع الصوم ولا الصلاة

وتقضي الصوم احتياطاً فان رآته بعد الستين فقد زال الاشكال وتيقن أنه ليس بحيض فتصوم وتصلي ولا تقضي)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة فالذي نقل الحرقى هنا أنها لا تيأس من الحيض يقينا الى ستين سنة وما تراه فيما بين الخمسين والستين مشكوك فيه لا تترك له الصلاة ولا الصوم لان وجوبهما متيقن فلا يسقط بالشك وتقضي الصوم احتياطاً لان وجوبه كان متيقناً وما صامته في زمن الدم مشكوك في صحته فلا يسقط به ما يتيقن وجوبه . وروي عنه ما يدل على أنها بعد الخمسين لا تحيض وكذلك قال إسحاق بن راهويه : ولا يكون حيضاً بعد الخمسين ويكون حكماً فيما تراه من الدم حكم المستحاضة لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض . وروي عنها أنها قالت : ان ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الخمسين . وروي عنه ان نساء الاعاجم يئسن من الحيض في خمسين ونساء بني هاشم وغيرهم من العرب إلى ستين سنة وهو قول أهل المدينة لما روى الزبير بن بكار في كتاب النسب عن بعضهم أنه قال : لا تلد الخمسين سنة إلا العربية ولا تلد لستين إلا قرشية . وقال ان هنداً بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة ولدت موسى بن عبد الله بن حسين بن حسن بن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة . وقال احمد في امرأة من العرب رأت الدم بعد الخمسين إن عاودها مرتين أو ثلاثاً فهو حيض ، وذلك لان المرجع

وذلك نجب عليها العبادات ، وذكر القاضي في تحريره روايتين في المجرد والصحيح أنه لا يحرم لما ذكرنا

مسئلة (فان اقطع دمها في مدة الاربعين ثم عاد فيها فهو نفاس وعنه أنه مشكوك فيه تصوم وتقضي الصوم المفروض) متى اقطع دمها في مدة الاربعين اقطاعاً نجب عليها فيه العبادات ثم عاد في مدة الاربعين ففيه روايتان (إحداهما) هو نفاس تدع له الصوم والصلاة قلها عنه أحمد بن الناعم وهذا قول عطاء . والشعبي لانه دم في مدة النفاس أشبه ما لو اتصل (والثانية) هو مشكوك فيه وهي أشهر قلها عنه الاثرم وغيره فعلى هذا تصوم وتصل . لي لان سبب العبادة متيقن وسقوطها بهذا الدم

في هذا الى الوجود وقد وجد حيض من نساء ثقة أخبرن به عن أنفسهن بعد الخمسين فوجب اعتقاد كونه حيضا كما قبل الخمسين ، ولان الكلام فيما اذا وجد من المرأة دم في زمن عادتها على وجه كانت تراه قبل ذلك فالوجود ههنا دليل الحيض كما كان قبل الخمسين دليلا فوجب جعله حيضا ، وأما إيجاب الصلاة والصوم فيه فلا احتياط لوقوع الخلاف فيه ، والصحيح أنه لا فرق بين نساء العرب وغيرهن لانهن لا يختلفن في سائر أحكام الحيض فكذلك في هذا ، وما ذكر عن عائشة لاحجة فيه لان وجود الحيض أمر حقيقي المرجع فيه الى الوجود والوجود لا علم لها به ثم قد وجد بخلاف ماقلته فان موسى بن عبد الله بن حسن قد ولدته أمه بعد الخمسين ووجد الحيض فيما بعد الخمسين على وجهه فلا يمكن انكاره ، فان قيل هذا الدم ليس بحيض مع كونه على صفته وفي وقته وعادته بغير نص فهذا تحكم لا يقبل ، فأما بعد الستين فقد زال الاشكال وتبين أنه ليس بحيض لانه لم يوجد ، وقد علم أن المرأة حالا تنتمي فيه الى الایاس لقول الله تعالى (واللاتي يئسن من الحيض من نساكنكم) قال أحمد في المرأة الكبيرة ترى الدم لا يكون حيضا هو بمنزلة الجرح وان اغسلت فحسن وقال عطاء هي بمنزلة المستحاضة ومعنى القولين واحد وذلك لان هذا الدم اذا لم يكن حيضا فهو دم فساد وحكمها حكم المستحاضة ومن به سلس البول على ما امر حكمها

(فصل) وأقل سن حيض له المرأة تسع سنين لان الصغيرة لا تحيض بدليل قول الله تعالى (واللاتي لم يحضن) ولان المرجع فيه الى الوجود ولم يوجد من النساء من يحضن عادة فيما دون هذا السن ، ولان دم الحيض انما خلقه الله لحكمة تربية الحمل به فمن لا تصلح للحمل لا توجد فيها حكمته فينتفي لا تنفأ حكمته كالتي فانهما متقاربان في المعنى فان أحدهما يخلق منه الولد والاخر يربيه ويقذيه ، وكل واحد منهما لا يوجد من صغير ووجوده علم على البلوغ وأقل سن تبلغ له الجارية تسع سنين فكان ذلك أقل سن حيض له ، وقد روي عن عائشة أنها قالت اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وروي ذلك مرفوعا الى النبي ﷺ ، والمراد به حكمها حكم المرأة وهذا قول الشافعي وقد حكى عنه أنه قال : رأيت جدة بنت احدى وعشرين سنة وهذا يدل على أنها حملت

مشكوك فيه. ويجب عليها قضاء الصوم احتياطا لان الصوم واجب عليها يقين وسقوطه بهذا الفعل مشكوك فيه. ولا يقر به أزواجها احتياطا بخلاف الناسية اذا جلست سنا أو سبعا فإنه لا يجب عليها قضاء الصوم الذي صامته مع الشك فيه ، والفرق بينهما أن الغالب من عادات النساء ست أو سبع وما زاد عليه نادر بخلاف النفاس ولان الحيض يتكرر فيشق ذلك فيه وكذلك الدم الزائد عن العادة في الحيض ، وقال مالك ان رأت الدم بعد يومين أو ثلاثة فهو نفاس وان تباعد فهو حيض ، ولا صحاب الشافعي فيما اذا رأت الدم يوما وليلة بعد طهر خمسة عشر هل هو حيض أو نفاس ؟ قولان. وقال القاضي : ان رأت الدم أقل من يوم وليلة بعد طهر خمسة عشر فهو دم فساد نعوم وتعلي ولا قاضي وهو قول أبي ثور ، وان كان الدم اللاتفي

فمن عشرة سنين وحملت ابنتها لمثل ذلك فعلى هذا إذا رأت بنت تسع سنين دما تركت الصلاة لأنها رأتها في زمن يصلح للحيض . فإن اتصل يوما وليلة فهو حيض يثبت به بلوغها وثبت فيه احكام الحيض كلها وإن انقطع لدون ذلك فهو دم فساد لا يثبت به شيء . مما ذكرنا . وإن رأت الدم لدون تسع سنين فهو دم فساد على كل حال لأنه لا يجوز أن يكون حيضا وقد روى الميموني عن أحد في بنت عشر رأت الدم قال ليس بحيض فعلى هذا ليس التسم ولا العشر زمنا للحيض ، قال القاضي فيجب على هذا ان يقال أول زمن يصح فيه وجود الحيض ثنتا عشرة سنة لأنه الزمان الذي يصح فيه بلوغ الغلام والأول أصح

« مسألة » قال (والمستحاضة ان اغتسلت لكل صلاة فهو أشد ما قيل فيها . وان توضأت لكل صلاة اجزأها)

اختلف اهل العلم في المستحاضة فقال بعضهم : يجب عليها الغسل لكل صلاة روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وهو أحد قولي الشافعي في التحيرة لان عائشة روت ان ام حبيبة استحيضت فسأت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل لكل صلاة . متفق عليه . وروي أبو داود ان امرأة كانت تنهراق الدم على عهد رسول الله ﷺ وأن رسول الله ﷺ أمرها بالغسل عند كل صلاة . وقال بعضهم تغتسل كل يوم غسلا . وروي ذلك عن عائشة وعن ابن عمر وأنس وسعيد ابن المسيب فانهم قالوا تغتسل من ظهر إلى ظهر . قال مالك : إني أحسب حديث ابن المسيب إنما هو من طهر إلى طهر ولكن الوم دخل فيه — يعني ان الطاء غير المعجمة أبدات بالطاء المعجمة ، وقال بعضهم : تجمع بين كل صلاتي جمع بغسل واحد وتغتسل للصبح على ما في حديث حنة وقد ذكرناه . وكذلك أمر به سهلة بنت سهيل وبه قال عطاء والنخعي ، وأكثر أهل العلم على أن الغسل عند انقضاء الحيض ، ثم عليها الوضوء لكل صلاة ويجزئها ذلك ويروى هذا عن عروة وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال عكرمة وربيعة ومالك : إنما عليها الغسل عند انقضاء حيضها وليس عليها للاستحاضة وضوء لان ظاهر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الغسل فقط لان النبي ﷺ قال لها « فاغتسلي وصلي » ولم يذكر الوضوء لكل صلاة

يوما وليلة فهو مشكوك فيه ذكرنا حكمه ، ولنا انه دم صادف زمن النفاس فكان نفاسا كما لو استمر أو رأتها قبل مضي يومين وينبغي أن لا يفرق بين قليله وكثيره لما ذكرناه ومن قال هو حيض فهو نزاع في عبارة لاستواء حكم الحيض والنفاس ، فأما ما صامته في زمن الطهر فلا يجب قضاؤه لأنه صوم صحيح

(فصل) إذا رأت المرأة الدم بعد وضع شيء يتبين فيه شيء من خلق الانسان فهو نفاس نص عليه وإن رأتها بعد إلقاء نطفة أو علقة فليس بنفاس ، وإن كان جسما لا يتبين فيه شيء من خلق الانسان ففيه وجهان (أحدهما) هو نفاس لانه بد خلق آدمي أشبه مالهو تبين (والثاني) ليس بنفاس لانه لم يتبين أشبه النطفة والعلقة والله أعلم

ولنا أن النبي ﷺ قال لفاطمة « أما ذلك غرق وليست بالحیضة فإذا أقبلت فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي وتوضئي لكل صلاة » وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وهذه زيادة يجب قبولها ، وفي حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في المستحاضة ندح الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتوضي وتوضاً عند كل صلاة ، ولأنه دم خارج من الفرج فأوجب الوضوء كدم الحيض وهذا يدل على أن الغسل المأمور به في سائر الأحاديث مستحب غير واجب والغسل لكل صلاة أفضل لما فيه من الخروج من الخلاف والأخذ بالثقة والاحتياط وهو أشد ما قبل ثم يليه في الفضل والمشقة الجمع بين كل صلاتين بغسل واحد والاعتسال للصباح ولذلك قال النبي ﷺ فيه « وهو أعجب الأمرين إلي » ثم يليه الغسل كل يوم مرة بعد الغسل عند انقضاء الحيض ثم توضأ لكل صلاة وهو أقل الأمور وبجزئها والله أعلم

(فصل) وحكم طهارة المستحاضة حكم التيمم في أنها إذا توضأت في وقت الصلاة ملت بها الفريضة ثم قضت الفوائت وتطوعت حتى يخرج الوقت نص على هذا أحمد وعلى قياس ذلك لما الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، وقال الشافعي لا يجمع بين فرضين بطهارة واحدة فلا تقضي به فوائت ولا تجمع بين صلاتين كقوله في التيمم ويحتمله قول الحنفي لقوله لكل صلاة وحجتهم قول النبي ﷺ « توضئي لكل صلاة »

ولنا أنه قد روي في بعض ألفاظ حديث فاطمة « توضئي لوقت كل صلاة » ولأنه وضوء يبيح النقل فيبيح الفرض كوضوء غير المستحاضة وحديثهم محمول على الوقت كقول النبي ﷺ « أينما أدركتكم الصلاة فصل » أي وقتها وحديث حنة ظاهر في الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد لأنه لم يأمرها بالوضوء بينهما وهو مما يخفى ويحتاج إلى بيانه ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه .

(فصل) روي عن أحمد رحمه الله أنه قال لا بأس أن تشرب المرأة دواء يقطع عنها الحيض إذا كان دواء معروفاً .

(مسئلة) (وإن ولدت توأمين فأول النفاس من الأول وآخره منه وعنه أنه من الأخير والأول أصح) ذكر أصحابنا عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة روايتين (أحدهما) أن أول النفاس وآخره من الأول وهذا قول مالك وأبي حنيفة ، فعلى هذا متى انقضت مدة النفاس من حين وضع الأول لم يكن ما بعده نفاساً لأن ما بعد الأول دم بعد الولادة أشبه المنفرد ، وإذا كان أوله منه كان آخره منه كالمنفرد (والرواية الثانية) اختلف فيها أصحابنا . فقال الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في ردوس المسائل هي أن أوله من الأول وآخره من الثاني . وذكره القاضي في كتاب الروايتين لأن الثاني ولد فلا تنقضي مدة النفاس قبل انتهائها منه كالمنفرد . فعلى هذا تزيد مدة النفاس على أربعين في حق من ولدت توأمين ، وقال القاضي أبو الحسين وأبو الخطاب في الهداية : هي أن أول النفاس وآخره من الثاني حسب . وهو قول زفر لأن مدة النفاس تتعلق بالولادة فكان ابتداءها وانتهاءها من الثاني كدة المدة

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة الدعاء . قال الله تعالى (وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) أي ادع لهم وقال النبي ﷺ « اذا دعيت أحدكم فليجب ، فان كان مفطراً فليطعم وان كان صائماً فليصل » وقال الشاعر

تقول بتي وقد قربت مرتحلاً يارب جنب أبي الاوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاعتمضي نوما فان لجنب المرء مضطجعاً

وهي في الشرع عبارة عن الافعال المعلومة فاذا ورد في الشرع أمر بصلاة أو حكم معلق عليها انصرف بظاهره إلى الصلاة الشرعية وهي واجبة بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاً ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وأما السنة فما روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « بني الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً » متفق عليه مع أي وأخبار كثيرة نذكر بعضها في غير هذا الموضع ان شاء الله تعالى وأما الاجماع فقد اجمعت الامة على وجوب خمس صلوات في اليوم واليلة .

فعل هذا ما تراه من الدم قبل ولادة الثاني لا يكون نفاساً ، ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه كالأقوال الثلاثة وقال القاضي في المبرد النفاس عنهما رواية وإنما الروايتان في وقت الابتداء هل هو عقيب انفصال الاول أو الثاني قال شيخنا وهذا ظاهره انكار لرواية من روى أن آخره من الاول والله أعلم

﴿ كتاب الصلاة ﴾

الصلاة في اللغة عبارة عن الدعاء قال الله تعالى (وصل عليهم) أي ادع لهم ، وقال النبي ﷺ « اذا دعيت أحدكم فليجب ، فان كان مفطراً فليطعم وان كان صائماً فليصل » وفي الشرع عبارة عن الافعال المعلومة فاذا ورد في الشرع أمر بصلاة أو حكم معلق عليها انصرف إلى الصلاة الشرعية في الظاهر (والاصل) في وجوبها بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاً ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم « بني الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً » متفق عليه والأخبار في ذلك كثيرة وأجمع المسلمون على وجوب خمس صلوات في اليوم واليلة ، وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل الا الحائض

(فصل) والصلوات المكتوبات خمس في اليوم واليلة ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها ولا يجب غيرها الا لعارض من نذر أو غيره هذا قول أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة : الوتر واجب لما روي عن النبي ﷺ أنه قال « ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر » وهذا يقتضي وجوبه وقال عليه السلام « الوتر حق » رواه ابن ماجه

ولنا ما روى ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فرض الله على أمتي خمسين صلاة » فذكر الحديث الى ان قال « فرجعت الى ربي فقال هي خمس وهي خمسون لم يبدل القول لدي » متفق عليه وعن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « خمس صلوات اقترضهن الله على عباده ، فمن جاء بهن لم ينقص منهن شيئا استخفافا بهن فان الله جاعل له يوم القيامة عهدا أن يدخله الجنة ، ومن جاء بهن وقد نقص منهن شيئا لم يكن له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء غفر له » وروي عن طلحة بن عبيد الله أن اعرابيا أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : ماذا فرض الله علي من الصلاة قال « خمس صلوات » قال فهل غيرها ؟ قال « لا ، الا ان تطوع شيئا » فقال الرجل : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفلح الرجل ان صدق » متفق عليه وزيادة الصلاة يجوز أن تكون في السنن فلا يتعين كونها فرضا ولا نها صلاة تصل على الراحلة من غير ضرورة فكانت نافلة كالسنن الرواتب

والنفساء لما ذكرنا وقول الله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فاما الحائض والنفساء فلا تجب عليهما الصلاة لما ذكرنا في باب الحيض

(مسئلة) قال (وتجب على النائم ومن زال عقله بسكر أو اغماء أو شرب دواء) لانعلم خلافا في وجوب الصلاة على النائم بمعنى أنه يجب عليه قضاؤها إذا استيقظ لقول النبي ﷺ « من نائم عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » رواه مسلم بمعناه ولو لم تجب عليه في حال نومه لما وجب عليه قضاؤها كالمجنون وكذلك السكران ومن شرب محرما يزيل عقله لأنه اذا وجب بالنوم المباح فبالحرم بطريق الاولى وحكم المغنى عليه حكم النائم في وجوب قضاء العبادات عليه من الصلاة والصوم يروى ذلك عن عمار وعمران بن حصين وسمرة بن جندب . وروي عن ابن عمر وطاوس والحسن والزهري قالوا : لا يقضي الصلاة ، وقال مالك والشافعي لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها لانه يروى أن عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة فقال رسول الله ﷺ « ليس من ذلك قضاء الا ان يغمى عليه فيفيق في وقتها فيصلها » وقال أصحاب الرأي إن أغمي عليه أكثر من خمس صلوات لم يقض شيئا والا قضى الجميع لان ذلك يدخل في التكرار فاسقط القضاء كالمجنون .

ولنا أن الاغماء لا يسقط فرض الصيام ولا يؤثر في ثبوت الولاية ولا تطول مدته غالبا أشبه

باب المواقيت

اجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محدودة ، وقد ورد في ذلك أحاديث صحاح جياذ نذكر أكثرها في مواضعها ان شاء الله تعالى

«مسئلة» قال أبو القاسم رحمه الله (واذا زالت الشمس وجبت صلاة الظهر)

بدأ الحرقى بذكر صلاة الظهر لان جبريل بدأ بها حين أم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس وجابر وبدأ بها صلى الله عليه وسلم حين علم الصحابة مواقيت الصلاة في حديث بريدة وغيره وبدأ بها الصحابة حين سئلوا عن الاوقات في حديث أبي برزة وجابر وغيرهما، نسمى الاولى والمهجير والظهر وقال ابو برزة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المهجرة التي يدعونها الاولى حين تدحض الشمس . متفق عليه يعني حين نزول الشمس ، وأجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر اذا زالت الشمس قاله ابن المنذر وابن عبد البر وقد نظاهرت الاخبار بذلك فمنها ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمني جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر في الاولى منها حين كان الغني . مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس

النوم وحديثهم يرويه الحكم بن عبد الله بن سعد وقد نهى أحمد عن حديثه، وقال البخاري تركوه وقياسه على المجنون لا يصح لانه تطول مدته غالبا وثبت عليه الولاية ويسقط عنه الصوم ولا يجوز على الانبياء عليهم السلام بخلاف الاغماء ولان مالا يؤثر في اسقاط الخمس لا يؤثر في إسقاط الزائد عليها كالنوم (فصل) فأما شرب الدواء المباح الذي يزيل العقل فان كان لا يدوم كثيرا فهو كالاغماء وان تطاول فهو كالمجنون ، وأما ما فيه السموم من الادوية فان كان الغالب من استعماله الهلاك أو المجنون لم يجهز وان كان الغالب منه السلامة ويرجى نفعه أبيع شربه في الظاهر لدفع ما هو أخطر منه كغيره من الادوية ويحتمل أن يحرم لان فيه تعرضا للهلاك أشبه ما لو لم يرد به التداوي، والاول أصح فان قلنا يحرم شربه فهو كالمحرمات من الخمر ومحوه وان قلنا يباح فهو كالمباحات فيما ذكرنا والله أعلم

«مسئلة» (ولا تجب على كافر ولا مجنون ولا تصح منها) اختلف أهل العلم في خطاب الكفار بفروع الاسلام وعن احمد رحمه الله فيه روايتان مع اجماعهم على أنها لا تصح منه في حال كفره ولا يجب عليه قضاؤها بعد اسلامه اذا كان أصليا وقد قال تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولانه قد اسلم خلق كثير في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فلم يأمر أحدا بقضاء ولان في إيجاب القضاء عليه تنفيرا عن الاسلام فعني عنه ، وأما المرتد فذكر أبو اسحاق بن شاقلا في وجوب القضاء عليه روايتين (إحداهما) لا يلزمه وهو ظاهر كلام الحرقى فعلى هذا لا يلزمه قضاء ما ترك

وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى في المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقت الأولى ، ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الارض ثم التفت الي جبريل وقال : يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن ، وروى جابر نحوه ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالامس » وقال البخاري : أصح حديث في المواقيت حديث جابر وروى بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال « صل معنا هذين اليومين فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية لم يخاطبها صفرة ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما كان اليوم الثاني أمره فأبرد في الظهر — فأنعهم أن يبرد بها — وصلى العصر والشمس بيضاء مرتفعة آخرها فوق الذي كان ، وصلى المغرب حين غاب الشفق ، وصلى العشاء حين غاب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ثم قال « أين السائل عن وقت الصلاة ؟ » فقال الرجل أنا يا رسول الله . فقال « وقت صلاتكم بين ما رأيتم » رواه مسلم وغيره . وروى أبو داود عن أبي موسى نحوه إلا أنه قال بدأ فأقام الفجر حين انشق الفجر فصلى حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه أو ان الرجل لا يعرف من الى جنبه فلما كان الغد صلى الفجر وانصرف قلنا طلعت الشمس ، وفي الباب أحاديث كثيرة في حال كفره ولا في حال اسلامه قبل رده وإن كان قد حج لزمه استثنائه لان عمله قد حبط بكفره بدليل قوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) فصار كالكافر الأصلي في جميع أحكامه (والثانية) يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في حال كفره واسلامه قبل رده ولا يجب عليه إعادة الحج لأن العمل انما يحبط بالاشراك مع الموت لقوله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وهذا مذهب الشافعي ولان المرتد أقر بوجوب العبادات عليه واعتقد ذلك وقدر على التسبب الى آدائها فلزمه كالحديث ، وذكر القاضي رواية ثالثة انه لا قضاء عليه لما ترك في حال رده وعليه قضاء ما ترك في اسلامه قبل الرد لانه كان واجبا عليه قبل الرد فبقي الوجوب . قال وهذا المذهب هو اختيار ابن حامد وعلى هذا لا يلزمه استئناف الحج لان ذمته برئت منه بفعله قبل الرد فلم تشغل به بعد ذلك كالصلاة ولان الرد لو أبطلت حجه أبطلت سائر عباداته المنعولة قبل رده وهذا أولى ان شاء الله تعالى .

فأما المجنون فلا تصح منه الصلاة لانه ليس من أهل التكليف أشبه الطفل ولا تجب عليه في حال جنونه ولا يلزمه قضاؤها إلا أن يفيق في وقت الصلاة لانعلم في ذلك خلافا . وقد قال النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن العبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن

(فصل) ومعنى زوال الشمس ميلها عن كبد السماء. ويعرف ذلك بطول ظل الشخص بعد تنامي قصره. فمن أراد معرفة ذلك فليقدر ظل الشمس ثم يصير قليلاً ثم يقدره ثانياً، فإن كان دون الاول فلم تزل وإن زاد ولم ينقص فقد زالت، وأما معرفة ذلك بالاقدام فتختلف باختلاف الشهور والبلدان فكلما طال النهار قصر الظل وإذا قصر طال الظل فكل يوم يزيد أو ينقص فنذكر ذلك في وسط كل شهر على ما حكى أبو العباس السنجي رحمه الله تقريباً قال: إن الشمس تزول في نصف (حزيران) على قدم وثلاث وهو أقل ما تزول عليه الشمس وفي نصف (تموز) ونصف (أيار) على قدم ونصف وثلاث وفي نصف (آب ونيسان) على ثلاثة أقدام. وفي نصف (آذار وإيلول) على أربعة أقدام ونصف وهو وقت استواء الليل والنهار، وفي نصف (تشرين الاول وشباط) على ستة أقدام ونصف، وفي نصف (تشرين الثاني وكانون الثاني) على تسعة أقدام، وفي نصف (كانون الاول) على عشرة أقدام وسدس وهذا أنهي ما تزول عليه الشمس. فهذا ما تزول عليه الشمس في أقاليم العراق والشام وما سائهما من البلدان فإذا أردت معرفة ذلك فقف على مستو من الارض وعلم الموضع الذي انتهى اليه ظلك ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى والصق عقبك بأهمالك فما بلغت مساحة هذا القدر بعد انتهاء النقص فهو الوقت الذي زالت عليه الشمس ووجبت به صلاة الظهر.

(فصل) وتجب صلاة الظهر بزوال الشمس وكذلك جميع الصلوات يجب بدخول وقتها في حق

(مسئلة) (واذا صلى الكافر حكمه باسلامه) لقوله ﷺ « من صلى صلاتنا، واستقبل قلبتنا، فله ما لنا وعليه ما علينا » وقال ﷺ « بيننا وبينهم الصلاة » فجعل الصلاة حداً فمن أتى بها ينبغي أن يدخل في حد الاسلام ولانها أحد مباني الاسلام المختصة به فإذا فعلها حكم باسلامه كالشهادتين (مسئلة) (ولا تجب على صبي وعنه أنها تجب على من بلغ عشرة) ظاهر المذهب ان الصلاة لا تجب على الصبي حتى يبلغ لما ذكرنا من الحديث، وفيه رواية أخرى أنها تجب على من بلغ عشرة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « مروا الصبي بالصلاة لسنيع واضربوه عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أبو داود - أمر بعقوبته ولا تشرع العقوبة إلا لترك الواجب ولأن حد الواجب ما عوقب على تركه، والاول أصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ » ولأنه صبي فلم تجب عليه كالصغير ولأن الصبي ضعيف العقل والبنية ولا بد من ضابط يضبط الحد الذي تتكامل فيه بنيته وعقله فانه يتزايد تزايداً خفي التدريج فلا يعلم بنفسه. والبلوغ ضابط لذلك ولهذا تجب به الحدود ويتعلق به أكثر أحكام التكليف فكذلك الصلاة، فأما التأديب هنا فهو كالتأديب على تعلم الخط والقرآن والصناعة ليعتادها ويتمرن عليها. ولا فرق بين الذكر والانثى فيما ذكرنا، ولا خلاف في أنها تصح من الصبي العاقل ويشترط لصحة صلاته ما يشترط لصحة صلاة الكبير إلا في السترة فان قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » يدل على صحتها بدون الخمار.

من هو من أهل الوجوب ، فأما أهل الأعذار كالحائض والمجنون والصبي والكافر فتجب في حقه بأول جزء أدركه من وقتها بعد زوال عذره وبهذا قال الشافعي رحمه الله ، وقال أبو حنيفة رحمه الله يجب تأخير وقتها إذا بقي منه مالا يتسع لأكثر منها لانه في أول الوقت يتخير بين فعلها وتركها فلم تكن واجبة كالنافلة .

ولنا أنه مأمور بها في أول الوقت بقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر يقتضي الوجوب على الفور ولان دخول الوقت سبب للوجوب فيترتب عليه حكمه حين وجوده ، ولأنها يشترط لها نية الفريضة ولو لم تجب لصحت بدون نية الواجب كالنافلة وتفارق النافلة . فانها لا يشترط لها ذلك ويجوز تركها غير عازم على فعلها وهذه انما يجوز تأخيرها مع العزم على فعلها كما تؤخر صلاة المغرب ليلة مزدلفة عن وقتها وكما تؤخر سائر الصلوات عن وقتها إذا كان مشتغلا بتحصيل شرطها .

(فصل) ويستقر وجوبها بما وجبت به فلو أدرك جزءاً من أول وقتها ثم جن أو حاضت المرأة لزمها القضاء إذا أمكنها . وقال الشافعي واسحاق : لا يستقر الا بمضي زمن يمكن فعلها فيه ولا يجب القضاء بما دون ذلك واختاره أبو عبد الله بن بطنة لانه لم يدرك من الوقت ما يمكنه أن يصلي فيه فلم يجب القضاء كما لو طرأ العذر قبل ذلك الوقت

ولنا أنها صلاة وجبت عليه فوجب قضاؤها إذا فاتته كائني أمكن اداؤها وفارقت التي طرأ العذر قبل دخول وقتها فانها لم تجب بقياس الواجب على غيره غير صحيح .

(مسألة) (ويؤمر بها لسبع ويضرب على تركها لعشر) وهذا قول مكحول والاوزاعي واسحاق وابن المنذر للخبر ، وقال ابن عمر وابن سيرين إذا عرف يمينه من يساره لانه يروى عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن ذلك فقال « إذا عرف يمينه من شماله فروه بالصلاة » رواه أبو داود وقال مالك والنخعي : يؤمر إذا نثر ، وقال عروة إذا عقل ، قال القاضي يجب على ولي الصبي تعليمه الطهارة والصلاة وأمره بها إذا بلغ سبع سنين ونأديه عليها إذا بلغ عشر سنين لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وظاهر الامر الوجوب وهذا الأمر والتأديب في حق الصبي لتربيته عليها كي بالغها ويعتادها فلا يتركها عند البلوغ

(مسألة) (فان بلغ في أثناءها أو بعدها في وقتها لزمه اعادتها) وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لا تلزمه في الموضعين لأنه أدى وظيفة الوقت فلم تلزمه اعادتها كالبالغ ولنا أنه صلاها قبل وجوبها وسببه فلم تجزه عما وجد سبب وجوبها كما لو صلى قبل الوقت ولانها نافلة في حقه لم تجزه كما لو نواها نفلاً ، ولانه بلغ في وقت العبادة بعد فعلها فلزمه اعادتها كالخج

(مسألة) (ولا يحل لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها الا لمن ينوي الجمع أو لمشتغل بشرطها) وذلك لما روى أبو قتادة عن النبي ﷺ أنه قال « أما انه ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الاخرى » أخرجه مسلم فسماء تفريطاً . وعن سعد

(مسئلة) قال (واذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقتها)

يعني ان النية اذا زاد على ما زالت عليه الشمس قدر ظل طول الشخص فذلك آخر وقت الظهر قال الأثرم : قيل لابي عبد الله وأي شيء آخر وقت الظهر ؟ قال أن يصير الظل مثله قيل له فتى يكون الظل مثله ؟ قال : اذا زالت الشمس فكان الظل بعد الزوال مثله فهو ذلك . ومعرفة ذلك أن يضبط ما زالت عليه الشمس ثم تنظر الزيادة عليه فان كانت قد بلغت قدر الشخص فقد انتهى وقت الظهر ، ومثل شخص الانسان ستة أقدام ونصف بقدمه أو يزيد قليلا فاذا أردت اعتبار الزيادة بقدمك مسحتها على ما ذكرناه في الزوال ثم أمتعت منه القدر الذي زالت عليه الشمس فاذا بلغ الباقي ستة أقدام ونصف فقد بلغ المثل فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر ، وبهذا قال مالك والثوري والشافعي والاوزاعي ونحوه قال أبو يوسف ومحمد وأبو ثور وداود ، وقال عطاء : لا تفرط بظهور حتى تدخل الشمس صفرة ، وقال طائفة : وقت الظهر والعصر إلى الليل ، وحكي عن مالك وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ووقت الاداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدي فيه العصر لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في الحضر . وقال أبو حنيفة وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما مثلكم ومثل أهل

أنه قال مثل رسول الله ﷺ عن (الذين هم عن صلاتهم ساهون) قال « اضاعة الوقت » توعدهم على ذلك فدل على وجوبه هذا اذا كان ذا كرا لما قادراً على فعلها ، فأما من نوى الجمع لعذر جازله تأخير الاولى الى وقت النية لان النبي ﷺ فعله وكذلك المشتغل بشرطه لا يأتى لان الصلاة لا تصح بدونه اذا قدر عليه فتى كان شرطاً مقدوراً عليه وجب عليه الاشتغال بتحصيله ولم يأتى بالتأخير في مدة تحصيله كالمشتغل بالوضوء والغسل

(مسئلة) (فمن جحد وجوبها كفر) متى جحد وجوب الصلاة نظرنا فان كان جاهلاً به وهو ممن يجهل مثله ذلك كحديث الاسلام والناشي . ببادية عرف وجوبها لم يحكم بكفره لانه معذور ، وإن كان ممن لا يجهل ذلك كالناشي . بين المسلمين في الامصار لم يقبل منه ادعاء الجهل وحكم بكفره لان أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة والمسلمون يفعلونها على الدوام فلا يخفى وجوبها عليه فلا يجحدوها الا تكذيباً لله ورسوله ﷺ واجماع الامة فهذا يصير مرتدأ حكمه حكم سائر المرتدين عن الاسلام ، قال شيخنا ولا أعلم في هذا خلافاً ، وإن تركها لمرض أو عجز عن أركانها أعلم أن ذلك لا يسقط الصلاة وأنه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته

(مسئلة) (وإن تركها تهاونا لا جحوداً دعي إلى فعلها ، فان أبى حتى تضايق وقت التي بعدها وجب قتله وعنه لا يجب حتى يترك ثلاثاً ويضيق وقت الراحة) وجملة أنه من ترك الصلاة تهاونا وكلاماً مع اعتقاد وجوبها دعي إلى فعلها وهدد فقيل له : صل والا قتلناك فان لم يصل حتى تضايق وقت

السكتاين كئل رجل استأجر اجيرا. فقال : من يعمل لي من غدوة الى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى ثم قال : من يعمل لي من العصر إلى غروب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم ، نغضب اليهود والنصارى وقالوا : مالنا أكثر عملا وأقل عطاء : قال هل تقصتكم من حنكهم ؟ قالوا : لا ؟ قال : فذلك فضلي أوتي من أشاء . أخرجه البخاري وهذا يدل على أن من الظهر إلى العصر أكثر من العصر إلى المغرب ولنا أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي ﷺ الظهر حين كان النبي . مثل الشراك في اليوم الاول. وفي اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ثم قال « الوقت ما بين هذين » وحديث مالك محمول على العذر بمطر أو مرض ، وما احتج به أبو حنيفة لاحجة له فيه لأنه قال : إلى صلاة العصر ، وفعلها يكون بعد دخول الوقت وتكامل الشروط على أن أحاديثنا قصد بها بيان الوقت وخبرهم قصد به ضرب المثل فالأخذ بأحاديثنا أولى قال ابن عبد البر : خالف أبو حنيفة في قوله هذا الآثار والناس وخالفه أصحابه .

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا زاد شيئا وجبت العصر)

وجملته أن وقت العصر من حين الزيادة على المثل أدنى زيادة متصل بوقت الظهر لا فصل التي بعدها وجب قتله في إحدى الروايتين واختيار ابن عقيل وهو ظاهر كلام الحرقي لأنه إذا ترك الأولى لم نعلم أنه عزم على تركها إلا بخروج الوقت فإذا خرج علمنا أنه تركها ولا يجب قتله بها لأنها فائتة فإذا ضاق وقت الثانية وجب قتله ، وقال أبو إسحاق بن شاقلا أن كان الترك للصلاة إلى صلاة لا تجمع معها كالفجر إلى الظهر والعصر إلى المغرب وجب قتله ، وإن كانت تجمع معها كالظهر إلى العصر والمغرب إلى العشاء فلا يقتل لأن وقتها وقت واحد في حال العذر ولأن الوقتين كالوقت الواحد عند بعض العلماء ، قال شيخنا وهذا قول حسن (والرواية الثانية) لا يقتل حتى يترك ثلاث صلوات ويضييق وقت الرابعة . قال أحمد رحمه الله لئلا تكون شبهة لأنه قد يترك الصلاة والصلتين والثلاث لشبهة فإذا رأيناه ترك الرابعة علمنا أنه عزم على تركها وانتفت الشبهة فيجب قتله ، والصحيح الاول وقد نص أحمد فيمن ترك صلاة الفجر عامداً حتى وجبت عابه أخرى يستتاب فإن تاب والا ضربت عنقه لأنه قد وجد الترك وليس تقديرها بثلاث أولى من تقديرها بأربع وخمس وهو مذهب مالك والشافعي ، وقال الزهري يسجن ويضرب ، وقال أبو حنيفة لا يقتل لقول النبي ﷺ « لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير حق » ولم يوجد من هذا أحد الثلاثة وقال ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » متفق عليهما ولأنه أحد الفروع فلا يقتل بتركه كالحج ولأن الأصل تحريم الدم فلا تثبت الإباحة إلا بنص أو معناه والأصل عدمه

بينهما . وغير الحرقي قال : اذا صار ظل الشيء مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وهو قريب مما قال الحرقي وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : اذا زاد على الثلثين لما تقدم من الحديث وقوله تعالى (أقم الصلاة طرفي النهار) ولو كان على ما ذكرتموه لكان وسط النهار . وحكي عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر اذا زالت الشمس . وقال إسحاق . آخر وقت الظهر أول وقت العصر يشتركان في قدر الصلاة فلو أن رجلين يصليان معاً أحدهما يصلي الظهر والآخر العصر حين صار ظل كل شيء مثله كان كل واحد منهما مصلياً لها في وقتها . وحكي ذلك عن ابن المبارك لقول النبي ﷺ في حديث ابن عباس « صلى بي الظهر لوقت العصر بالامس »

ولنا ما تقدم في حديث جبريل عليه السلام . وقوله تعالى (أقم الصلاة طرفي النهار) لا ينفي ما قلنا فان الطرف ما تراخى عن الوسط وهو موجود في مسئلتنا وقول النبي ﷺ « لوقت العصر بالامس » أراد مقارنة الوقت يعني أن ابتداء صلاته اليوم العصر متصل بوقت انتهاء صلاة الظهر في اليوم الثاني أو مقارب له لأنه قصد به يبان المواقيت وإنما تبين أول الوقت بابتداء فعل الصلاة وتبين آخره بالفراغ منها وقد بينه قول النبي ﷺ في حديث عبدالله بن عمرو « وقت الظهر مالم يحضر وقت العصر » رواه مسلم وأبو داود . وفي حديث رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « ان فصلاة أولاً وآخرأ وأن أول وقت الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر » أخرجه الترمذي

ولنا قوله تعالى (اقتلوا المشركين — إلى قوله — فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فأباح قتلهم حتى يتوبوا من الكفر ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فمضى ترك الصلاة لم يأت بشرط التولية فتبقى إباحة القتل وقال ﷺ « من ترك الصلاة متعمداً برئت منه ذمة الله ورسوله ﷺ » رواه الامام أحمد وهذا يدل على إباحة قتله وقال ﷺ « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » رواه مسلم وقال « نهيت عن قتل المصلين » ولأنها ركن من أركان الاسلام لا تدخله النيابة فوجب أن يقتل تاركة كالشهادة وحديثهم حجة لنا لان الخبر الذي روينا يدل على أن تركها كفر والحديث الآخر استثنى منه « إلا بحقها » والصلاة من حقها ثم ان أحاديثنا خاصة فنخص عموم ما ذكره وقياسهم على الحج لا يصح لاختلاف الناس في جواز تأخيرها

(مسألة) (ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً فان تاب وإلا قتل بالسيف) لا يقتل تارك الصلاة حتى يستتاب ثلاثة أيام وبضيق عليه ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها لانه قتل لترك واجب فتقدمته الاستتابة كقتل المرتد ويقتل بالسيف لقوله ﷺ « إذا قتلتم فاحسنوا القتلة » الحديث

(مسألة) (وهل يقتل حداً أو لسكازه ؟ على روايتين) إحداهما يقتل لكفره كالمرتد فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين اختارها أبو إسحاق بن شاقلا وابن عقيل وابن حامد وبه قال الحسن والنخعي والشعبي والاوزاعي وابن المبارك وإسحاق وعبد بن الحسن لقول رسول الله

﴿مسئلة﴾ قال (واذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار)

اختلفت الرواية عن أحمد رضي الله عنه في آخر وقت الاختيار فروي حين يصير ظل كل شيء مثليه وهو قول مالك والثوري والشافعي لقوله في حديث ابن عباس وجابر: الوقت ما بين هذين . وروي عن أحمد رحمه الله أن آخره ما لم تصفر الشمس وهي أصبح عنه حكمه عنه جماعة منهم الاثرم قال : سمعته يسأل عن آخر وقت العصر ، فقال هو تغير الشمس . قيل ولا تقول بالمثل والمثلين ؟ قال لا هذا عندي أكثر ، وهذا قول أبي ثور وأبي يوسف ومحمد ونحوه عن الازاعي لحديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال «وقت العصر ما لم تصفر الشمس» رواه مسلم . وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ «وان آخر وقتها حين تصفر الشمس» وفي حديث بريدة أن النبي ﷺ صلى العصر في اليوم الثاني والشمس بيضاء نقية لم تحالطها صفرة ، قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها ، وفي هذا دليل على أن مراعاة المثلين عندم استحباب ولعلهما متقاربان يوجد أحدهما قريباً من الآخر .

(فصل) ولا يجوز تأخير العصر عن وقت الاختيار لغير عند لما تقدم من الاخبار ، وروى مسلم وأبو دارد بإسنادهما عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين مجلس أحدهم حتى اذا اصفرت الشمس صلى الله عليه وسلم » بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » رواه مسلم . وعن بريدة قال قال رسول الله ﷺ « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » رواه الامام أحمد والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن صحيح ، وقال ﷺ « أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون الصلاة » قال أحمد كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء . وقال عمر رضي الله عنه لا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة ، وقال علي رضي الله عنه : من لم يصل فهو كافر ، قال عبد الله بن شقيق لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة . ولانها عبادة يدخل بفعليها في الاسلام فيخرج بها عنها كالشهادة (والرواية الثانية) يقتل جنداً مع الحكم باسلامه كالزاني المحصن وهذا اختيار أبي عبد الله بن بطة وأنكر قول من قال انه يكفر وذكر أن المذهب على هذا لم يجد خلافاً فيه وهو قول أكثر الفقهاء منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي لقول النبي ﷺ « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله » وعن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكلمته ألهاها الى صريم وروح منه وأن الجنة حق وأن النار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل » وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة » متفق عليهن . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لكل

فكانت بين قرني شيطان — أو على قرني شيطان — قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً ، ولو أبيع تأخيرها لما ذمه عليه وجعله علامة النفاق .

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن أدرك منها ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها مع الضرورة)

وجملة ذلك أن من آخر الصلاة ثم أدرك منها ركعة قبل غروب الشمس فهو مدرك لها ومؤد لها في وقتها سواء أغرمها لعذر أو أغبر عذر إلا أنه إنما يباح تأخيرها لعذر وضرورة كحائض تطهر أو كافر يسلم أو صبي يبلغ أو مجنون يفيق أو نائم يستيقظ أو مريض يبرأ وهذا معنى قوله مع الضرورة . فأما إدراكها بادرارك ركعة منها فيستوي فيه المعتبر وغيره وكذلك سائر الصلوات يدركها بادرارك ركعة منها في وقتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » متفق عليه . وفي رواية « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » متفق عليه ولا أعلم في هذا خلافاً .

(فصل) وهل يدرك الصلاة بادرارك مادون ركعة فيه روايتان (أحدهما) لا يدركها بأقل من ذلك وهو ظاهر كلام الحرقي ومذهب مالك لظاهر الخبر الذي روينا أن تخصيصه الإدراك بركعة يدل على أن الإدراك لا يحصل بأقل منها ولأنه إدراك للصلاة فلا يحصل بأقل من ركعة كادرارك

نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعونه وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً » رواه مسلم . وعن عبادة أن النبي ﷺ قال : « خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم واليلة فمن حافظ عليهن كلن له عند الله عهد أن يدخله الجنة . ومن لم يأت بهن لم يكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » ولو كان كافراً لم يدخله في المشيئة ، وروى عن حذيفة أنه قال : يأتي على الناس زمان لا يبقى معهم من الإسلام إلا قول لا إله إلا الله . فقيل له وما ينفعهم ؟ قال ينجيهم من النار لا أبالك . وقال ﷺ « صلوا على من قال لا إله إلا الله » رواه الحلال ولأن ذلك إجماع المسلمين فأننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تفسيله والصلاة عليه ولا منع ميراث موروثه ولا فرق بين الزوجين وترك الصلاة من أحدهما مع كثرة تاركي الصلاة ولو كفر ثبتت هذه الأحكام ولا نعلم خلافاً بين المسلمين أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها مع اختلافهم في المراتد ، وأما الأحاديث المتقدمة فهي على وجه التغليظ والتشبيه بالكفار لا على الحقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » وقوله « من قال لأخيه ياكافر فقد باء بها أحدهما » وقوله « من حلف بغير الله فقد أشرك » وقوله ﷺ « كفر بالله تبرؤ من نسب وإن ذق » وأشباه هذا مما أريد به التشديد في الوعيد ، (قال شيخنا) رحمه الله وهذا أصوب القولين والله أعلم

(فصل) ومن ترك شرطاً مجعلاً عليه أو ركناً كالطهارة والركوع والسجود فهو كتركها حكمه

الجمعة (والثانية) يدركها بادراك جزء منها أي جزء كان ، قال القاضي : ظاهر كلام أحمد أنه يكون مدركا لها بادراكه . وقال أبو الخطاب : من أدرك من الصلاة مقدار تكبيرة الاحرام قبل أن يخرج الوقت فقد أدركها وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي قولان كاللذهبيين ولأن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه والنسائي فقد أدركها ولأن الادراك اذا تعلق به حكم في الصلاة استوى فيه الركعة وما دونها كادراك الجماعة وادراك المسافر صلاة المقيم . ولفظ الحديث الاول يدل بمفهومه والمنطوق أولى منه والقياس يظل بادراك ركعة دون تشهدها .

(فصل) وصلاة العصر هي الصلاة الوسطى في قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم منهم علي بن أبي طالب وأبو هريرة وأبو أيوب وأبو سعيد وعبيدة السلماني والحسن والضحاك وأبو حنيفة وأصحابه . وروى عن زيد بن ثابت وعائشة أنها صلاة الظهر وبه قال عبد الله ابن شداد لما روى عن زيد بن ثابت قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فزلت (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) رواه أبو داود ، وروى عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) ^(١) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث

(١) التحقيق ان
مثل هذه الزيادة
تفسير وليست قرآنا

حكمه لان الصلاة مع ذلك وجودها كعدمها فاما الاركان المختلف فيها كازالة النجاسة وقراءة الفاتحة والاعتدال عن الركوع فان تركه معتقداً جواز فلا شيء عليه والا لزمته الاعادة ولا يقتل بحال لانه مختلف فيه فلم يتعلق به حد كالمزوج بغير ولي وسارق مال فيه شبهة وقال ابن عقيل لا بأس بوجوب قتله كما نحمده بفعل ما يوجب الحد على مذهبه والله أعلم

باب الاذان والاقامة

أصل الاذان في اللغة الاعلام . قال الله تعالى (واذن من الله ورسوله) أي إعلام وقال الشاعر
* أذننا بينها أسماء *

أي أعلمتنا والاذان للصلاة إعلام بوقتها والاذان الشرعي هو اللفظ المعلوم المشروع في أوقات الصلاة (فصل) وفيه فضل عظيم لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس مافي النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » متفق عليه ، وعن معاوية ابن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه مسلم وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أذن سبع سنين محسباً كتب

صحيح ، وقال طائوس وعطاء وعكرمة ومجاهد والشافعي . هي الصبح لقول الله تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) والقنوت طول القيام وهو مختص بالصبح ولانها من أثقل الصلاة على المناقنين ولهذا اختصت بالوصية وبالمحافظة عليها ، وقال الله تعالى (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعني صلاة النحر والعصر ، وروى جرير بن عبد الله قال : كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ نظر الى القمر ليلة البدر فقال « أما انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لاتضامون في رؤيته فان استطعتم أن لاتغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » متفق عليه . والبخاري « فافعلوا » ثم قرأ جرير (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرجع الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون » وقال النبي ﷺ « من صلى البردين دخل الجنة » يريد هاتين الصلاتين ، وقال « لو يعلمون ما في صلاة العتمة والصبح لأتوها ولو حبوا » متفق على هذه الأحاديث ، وقبل هي المغرب لان الأولى هي الظهر فتكون المغرب الثالثة والثالثة من كل خمس هي الوسطى ولانها وسطى في عدد الركعات ووسطى في الاوقات لان عدد ركعاتها ثلاث فهي وسطى بين الأربع والاثنتين ووقتها في آخر النهار وأول الليل وخصت من بين الصلاة بانها تروا لله وترحب بالوتر وبانها تصلى في أول الله له براءة من النار رواه ابن ماجه وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة على كعبان المسك يوم القيامة رجل أم قوما وهم به راضون ، ورجل يؤذن في كل يوم خمس صلوات وعبد أدى حق الله وحق مواليه » رواه أحمد والترمذي ، وعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال « ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول المقدم والمؤذن يغفر له بمد صوته ويصدق من سمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه » رواه الامام أحمد والنسائي

(فصل) قال القاضي الآذان أفضل من الامامة وهذا احدى الروايتين عن أحمد وهو اختيار ابن أبي موسى وجماعة من أصحابنا وهذا مذهب الشافعي لما ذكرنا من الاخبار في فضيلته ولما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « الامام ضامن والمؤذن مؤمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي والامانة أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الارشاد (والرواية الثانية) الامامة أفضل لان النبي ﷺ تولاهما بنفسه وخلفاؤه من بعده ولا يختارون الا الأفضل ولان الامامة يختار لها من هو أكمل حالا وأفضل واعتبار فضيلته دال على فضيلة منزلته ومن نصر الرواية الاولى قال انما لم يتوله النبي ﷺ وخلفاؤه لضيق وقتهم عنه ولهذا قال عمرو : لولا الخليفة ، لاذت والله أعلم (مسألة) اوها مشروعا ان الصلوات الخمس دون غيرها للرجال دون النساء (اجبت الامة على أن الاذان والاقامة مشروع للصلوات الخمس ولا يشترطان لغير الصلوات الخمس لان المقصود منه الاعلام بوقت المفروضة على الاعيان وهذا لا يوجد في غيرها ، والاصل في الاذان ما روي عن أنس

وقتها في جميع الامصار والاعصار. ويكره تأخيرها عنه وكذلك صلاحها جبريل بالنبي ﷺ في اليومين لوقت واحد ولذلك ذهب بعض الائمة إلى أنها ليس لها إلا وقت واحد لذلك . وقال النبي ﷺ « لا تزال أمتي - أوقال - هذه الامة بخير - أوقال - على الفطرة لم يؤخروا المغرب إلى أن تشبكت النجوم » رواه أبو داود . وقبل هي العشاء لما روى ابن عمر قال : مكثنا ليلة تنتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده وقال « انكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن أشق على أمتي لصليت بهم هذه الساعة » وقال « ان أثقل الصلاة على المنافقين صلاة الغداء والعشاء الآخرة ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبوا » متفق عليها

ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يوم الاحزاب « شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً » متفق عليه . وعن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « صلاة الوسطى صلاة العصر » وعن سمرة مثله قال الترمذي في كل واحد منهما : هذا حديث حسن صحيح . وهذا نص لا يجوز التعرّيج معه على شيء يخالفه ، ولأن النبي ﷺ قال « الذي يفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » متفق عليه ، وقال « من فاتته صلاة العصر حبس عليه » رواه البخاري وابن ماجه وقال « ان هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم

ابن مالك رضي الله عنه قال : لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا لوقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن يوروا ناراً أو يضربوا ناقوساً فأمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة ، متفق عليه وعن عبد الله ابن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه قال لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به لجمع الناس للصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله أتقيم الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قلت ندعوا به إلى الصلاة قال أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ قلت بلى قال فقال تقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال « انها لرؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به فإنه أندى صوتاً منك » فقمتم مع بلال فجعلت ألقبه عليه ويؤذن به ، قال فسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل الذي رأى فقال رسول الله ﷺ « فله الحمد » أخرجه الامام أحمد وأبو داود وهذا لفظه وابن ماجه وأخرج الترمذي بعضه وقال حديث حسن صحيح

فضيعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد - يعني النجم -
رواه البخاري، وما ذكر في صلاة الصبح قد شاركته صلاة العصر في أكثره . ورواية عائشة وصلاة
العصر قالوا زائدة كالواو في قوله تعالى (وليكون من الموقنين) وفي قوله (وخاتم النبيين) وقوله (وقوموا
لله قانتين) فالقنوت قيل هو الطاعة أي قوموا لله مطيعين . وقيل القنوت السكوت . قال زبد بن
أرقم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، ثم
ماروينا نص صريح فكيف يترك بمنزل هذا الوهم أو يعارض به

(مسألة) قال (وإذا غابت الشمس وجبت المغرب ولا يستحب تأخيرها إلى
أن يغيب الشفق)

أما دخول وقت للمغرب بغروب الشمس فاجماع أهل العلم لا نعلم بينهم خلافا فيه والاحاديث
دالة عليه وآخره مغيب الشفق وبهذا قال الثوري وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وبعض
أصحاب الشافعي ، وقال مالك والاوزاعي والشافعي : ليس لها إلا وقت واحد عند مغيب
الشمس لأن جبريل عليه السلام صلاها بالنبي ﷺ في اليومين لوقت واحد في بيان مواقيت
الصلاة . وقال النبي ﷺ « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن يشتبك النجم » ولأن

(فصل) وليس على النساء أذان ولا إقامة كذلك قال ابن عمر وأنس وسعيد بن المسيب
والحسن وابن سيرين والثوري ومالك وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم . واختلفوا هل
يسن لمن ذلك ؟ فروي عن أحمد أن فعلن فلا بأس وإن لم يفعلن فحائز . وقال القاضي هل تستحب
لها الإقامة ؟ على روايتين ، وعن جابر أنها تقيم به قل عطاء ومجاهد والاوزاعي ، وقال الشافعي إن
أذن وأقن فلا بأس ، وعن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم به قال إسحاق وقد روي أن النبي ﷺ
أذن لأُم ورقة أن يؤذن لها ويقام وتؤم نساء أهل دارها إلا أن هذا الحديث يزويه الوليد بن جميع
وقد قال ابن حبان لا يخرج بحديثه ووثقه يحيى بن معين ، وروي عنه لا يشرع لها ذلك لما روى النجاد
باسناده عن أسماء بنت يزيد قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس على النساء أذان ولا
إقامة » ولأن الأذان يشرع له رفع الصوت ولا يشرع لها ولا تشرع لها الإقامة لأن من لا يشرع له
الأذان لا تشرع له الإقامة كغير المصلي وكل المسبوق

(مسألة) قال (وهما فرض على الكفاية إن اتفق أهل بلد على تركهما قاتلهم الامام)
كذلك ذكره أبو بكر بن عبد العزيز وهو قول أكثر الاصحاب وبعض أصحاب مالك وبه قال
عطاء ومجاهد ، قال ابن المنذر الأذان والإقامة واجبان على كل جماعة في الحضر والسفر لأن النبي
ﷺ أمر به مالك بن الحويرث وصاحبه والامر يقتضي الوجوب . ودارم عليه هو وخلفاؤه وأصحابه

المسلمين مجمعون على فعلها في وقت واحد في أول الوقت ، وعن طاوس لا تنفوت المغرب والعشاء حتى
الفجر ونحوه عن عطاء لما ذكرناه في الظهر والعصر

ولنا حديث بريدة أن النبي ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق ، وفي لفظ
رواه الترمذي فأخر المغرب إلى أن يغيب الشفق ، وروى أبو موسى أن النبي ﷺ أخر المغرب في
اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق ، رواه مسلم وأبو داود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو أن
النبي ﷺ قال « وقت المغرب ما لم يغيب الشفق » رواه مسلم ، وفي حديث أبي هريرة أن النبي
ﷺ قال « ان للصلاة أولا وآخراً ، وان أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها
حين يغيب الافق » رواه الترمذي وهذه نصوص صحيحة لا يجوز مخالفتها بشئ . محتمل ، ولأنها
إحدى الصلوات فكان لها وقت متسع كسائر الصلوات ، ولأنها إحدى صلاتي جمع فكان وقتها
متصلاً بوقت التي تجمع اليها كالظهر والعصر ولان ما قبل مغيب الشفق وقت لاستدامتها فكان وقتها
لا ابتدائها كأول وقتها وأحاديثهم محمولة على الاستحباب والاختيار وكراهة التأخير ولذلك قال الحارثي
ولا يستحب تأخيرها ، فان الاحاديث فيها تأكيد لفعلها في أول وقتها وأقل أحوالها تأكيد الاستحباب
وان قدر أن الاحاديث متعارضة وجب حمل أحاديثهم على أنها منسوخة لأنها في أول فرض الصلاة
بمكة وأحاديثنا بالمدينة متأخرة فتكون ناسخة لما قبلها مما يخالفها والله أعلم .

ولانه من شعائر الاسلام الظاهرة فكان فرضاً كالجهاد فعلى هذا اذا قام به من تحصل به الكفاية
سقط عن الباقي كسائر فروض الكفايات وإن اتفقوا على تركه أتموا كلهم ، ولان بلالا كان يؤذن
لنبي صلى الله عليه وسلم فيكتفي به ، وإن اتفق أهل البلد على تركه قاتلهم الامام عليه لانه من شعائر
الاسلام الظاهرة فقتلوا عليه كصلاة العبدین ، وظاهر كلام الحارثي ان الاذان سنة غير واجب لانه
قال فان صلى بلا أذان ولا اقامة كرهنا له ذلك فجعله مكروهاً وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه
دعاء إلى الصلاة فأشبهه قوله : الصلاة جامعة ، وقال ابن أبي موسى الاذان سنة في إحدى الروايتين
الا أذان الجمعة حين يصعد الامام فانه واجب ، وعلى كلا القولين اذا صلى بغير أذان ولا اقامة كره
له ذلك لما ذكرنا وصحت صلاته لما روي عن علقمة والاشود أنهما قالا دخلنا على عبد الله فعلى بنا
بلا أذان ولا اقامة . رواه الأثرم قال شيخنا ولا أعلم أحداً خالف في ذلك الا عطاء قال من نسي
الاقامة بعيد ونحوه عن الاوزاعي ، والصحيح إن شاء الله قول الجمهور لما ذكرنا ولان الاقامة أحد
الاذنين فلم يفسد تركها كالآخر

(فصل) ومن أوجب الاذان من أصعابنا انما أوجبه على أهل المصر فأما غير أهل المصر من
المسافرين فلا يجب عليهم كذلك ذكره القاضي ، وقال مالك انما يجب النداء في مساجد الجماعة التي
يجتمع فيها للصلاة ، وذلك لان الاذان انما شرع في الاصل للاعلام بالوقت ليجتمع الناس إلى الصلاة

﴿ مسألة ﴾ قال (فإذا غاب الشفق وهو الحمرة في السفر ، وفي الحضر البياض لان في الحضر قد تنزل الحمرة فتوارى الجدران فيظن أنها قد غابت فإذا غاب البياض فقد يتيقن ووجبت عشاء الآخرة الى ثلث الليل)

لا خلاف في دخول وقت العشاء بغيوبة الشفق وإنما اختلفوا في الشفق ماهو فذهب امامنا أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب ويدخل به وقت العشاء هو الحمرة وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والزهري ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وإسحاق وصاحبي أبي حنيفة . وعن أنس وأبي هريرة الشفق البياض وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وبه قال الاوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر لان النعمان بن بشير قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر الثالثة . رواه أبو داود ، وروي عن ابن مسعود قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي هذه الصلاة حين يسود الافق

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : أغم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر بالصلاة نام النساء والصبيان فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « ما ينظروا أحد غيركم » قال : ولا يصلي يومئذ الا بالمدينة وكان يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الاول إلى ثلث الليل ،

ويدركوا الجماعة ، ويحتمل أن يجب في السفر للجماعة وهو قول ابن المنذر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلالا في السفر وقال لمالك بن الحويرث ولابن عم له « اذا سافرتم فأذنا وأقبا وليؤمكما أكبركما » متفق عليه وهذا ظاهر في وجوبه ، ويكفي مؤذن في المصر اذا كان يسمعهم ويجتزي بهم فيتم بالاقامة ، قال أحمد في الذي يصلي في بيته بجزئه أذان المصر وهو قول أصحاب الرأي ، وقال مالك والاوزاعي تكفيه الاقامة ، وقال الحسن وابن سيرين ان شاء أقام لان النبي ﷺ قال للذي علمه الصلاة « اذا أردت الصلاة فأحسن الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر » وفي لفظ رواه النسائي « فأقم ثم كبر » وقد ذكرنا حديث ابن مسعود

(فصل) والافضل لكل مصل أن يؤذن ويقيم إلا أنه ان كان يصلي قضاء أو في غير وقت الاذان لم يجهر به ، وإن كان في الوقت في بادية أو نحوها استحب له الجهر بالاذان لقول أبي سعيد : اذا كنت في غمرك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ، قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ رواه البخاري . وعن أنس أن رسول الله ﷺ كان يغير اذا طلع الفجر . وكان اذا سمع أذاناً أمسك والا أثار فسمع رجلاً يقول : الله أكبر الله أكبر فقال رسول الله ﷺ « على الفطرة » فقال أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله فقال رسول الله ﷺ « خرجت من النار » فظهر فاذا صاحب معز : رواه مسلم

رواه البخاري، والشفق الأول هو الحرة وقال النبي ﷺ « وقت المغرب مالم يسقط فور الشفق »
رواه أبو داود . وروي « نور الشفق » وفور الشفق فورانه وسطوعه وثوره ثوران حرته وإنما
يتناول هذا الحرة ، وآخر وقت المغرب أول وقت العشاء . وروي عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه
قال « الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت العشاء » رواه الدارقطني وما روه لا حجة لهم فيه
فقد كان النبي ﷺ يؤخر الصلاة عن أول الوقت قليلا وهو الأفضل والأولى ولهذا روي عنه ﷺ
أنه قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والمتوضئ من
وضوئه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » إذا ثبت هذا فإنه إن كان في مكان يظهر له الأفق
ويبين له مغيب الشفق فمتى ذهب الحرة وغابت دخل وقت العشاء وإن كان في مكان يستتر عنه
الأفق بالجدران والجبال استظهر حتى يغيب البياض ليستدل بغيبه على مغيب الحرة فيعتبر غيبة
البياض لدلالته على مغيب الحرة لا لنفسه

«مسئلة» قال (فإذا ذهب ثلث الليل ذهب الاختيار ووقت الضرورة مبقى إلى أن
يطلع الفجر الثاني وهو البياض الذي يرى من قبل المشرق فينتشر ولا ظلمة بعده)
اختلفت الرواية في آخر وقت الاختيار فروي عن أحمد أنه ثلث الليل نص عليه أحمد في
رواية الجماعة وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبي هريرة وعمر بن عبدالعزيز ومالك لأن

(فصل) ويستحب الاذان في السفر ولراعي وأشباهه في قول أكثر أهل العلم وكان ابن عمر
يقيم لكل صلاة إقامة إلا الصبح فإنه يؤذن لها ويقيم وكان يقول أما الاذان على الإمام والامير الذي
يجمع الناس (وعنه) أنه كان لا يقيم الصلاة في أرض تقام فيها الصلاة . وعن علي رضي الله عنه إن
شاء أذن وأقام وإن شاء أقام وبه قال الثوري ، وقال الحسن تجزئه الإقامة وقال إبراهيم في المسافرين
وإذا كانوا رفاقا أذنوا وأقاموا وإن كان وحده أقام الصلاة

ولنا أن النبي ﷺ كان يؤذن له في الحضر والسفر وأمر به مالك بن الحويرث وصاحبه
وما نقل عن السلف في هذا فالظاهر أنهم أرادوا وحده كما قال إبراهيم النخعي في كلامه والاذان مع
ذلك أفضل لما ذكرنا من حديث أبي سعيد وحديث أنس وروي عتبة بن عامر قال سمعت رسول
الله ﷺ يقول « يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبل يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول
الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة »
رواه النسائي . والصلاة في الاذان على أربعة أضرب ما يشرع لها الاذان والإقامة وهي الفرض المؤداة
من الصلوات الخمس ، وصلاة يقيم لها ولا يؤذن وهي الثانية من صلاتي الجمع وما بعد الأولى من الفوائت ،
وصلاة لا يؤذن لها ولا يقيم لكن ينادي لها : الصلاة جامعة : وهي العبدان والكسوف والاستسقاء ،
وصلاة لا يؤذن لها أصلا وهي صلاة الجنائز

في حديث جبريل أنه صلى بالنبي ﷺ في المرة الثانية ثلث الليل وقال « الوقت ما بين هذين » وفي حديث بريدة أن النبي ﷺ صلاها في اليوم الثاني ثلث الليل وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال « صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » وفي حديثها الآخر وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الاول إلى ثلث الليل ، ولأن ثلث الليل يجمع الروايات والزيادة تعارضت الأخبار فيها فكان ثلث الليل أولى (الرواية الثانية) أن آخره نصف الليل وهو قول الثوري وابن المبارك وأبي ثور وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي لما روي عن أنس بن مالك قال : أخر رسول الله ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ، رواه البخاري وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأمرت بهذه الصلاة أن تؤخر إلى شطر الليل » رواه أبو داود والنسائي وفي حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال « وقت العشاء إلى نصف الليل » رواه أبو داود والاولى - أن شاء الله تعالى - أن لا يؤخرها عن ثلث الليل وإن أخرها إلى نصف الليل جاز وما بعد النصف وقت ضرورة الحكم فيه حكم وقت الضرورة في صلاة العصر على ما مضى شرحه ويبانه ثم لا يزال الوقت ممتداً حتى يطلع الفجر الثاني .

(فصل) وتسمى هذه الصلاة العشاء ولا يستحب تسميتها العتمة . وكان ابن عمر إذا سمع

(مسألة) (ولا يجوز أخذ الاجرة عليهما في أظهر الروايتين) وهو قول ابن المنذر وكرهه القاسم ابن عبد الرحمن والاوزاعي وأصحاب الرأي لأن النبي ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن ولأنه قرينة لفعله لا يصح إلا من مسلم فلم يجوز أخذ الاجرة عليه كالامامة وروي عن أحمد أنه يجوز أخذ الاجرة عليه ورخص فيه مالك وقال لا بأس به لانه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه أشبه سائر الاعمال

(مسألة) (فإن لم يوجد متطوع بهما رزق الامام من بيت المال من يقوم بهما) لا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه وهو قول الاوزاعي والشافعي لأن بالمسلمين اليه حاجة وقد لا يوجد متطوع به فإذا لم يدفع الرزق فيه تعطل ويرزقه الامام من الفيء لانه المعد للمصالح فهو كرازاق القضاة والفزاة وقال الشافعي لا يرزق المؤذن الا من خمس الخمس سهم النبي ﷺ حكاه ابن المنذر فأما إن وجد متطوع به لم يرزق غيره لعدم الحاجة اليه والله أعلم

(مسألة) (وينبغي أن يكون المؤذن صيتاً أميناً عالماً بالاوقات) وجملة ذلك أنه يستحب أن يكون المؤذن صيتاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد « أتق الله على بلال فإنه أندى صوتاً منك » واختار أبا محظورة للأذان لكونه صيتاً ولأنه أبلغ في الاعلام المقصود بالأذان (قال شيخنا) ويستحب أن يكون حسن الصوت لأنه أرق لسماعه وأن يكون عدلاً أميناً لانه مؤتمن يرجع اليه

رجلا يقول العنمة صاح وغضب وقال : إنما هو العشاء ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فإنها العشاء وانهم يعمنون بالابل » وعن أبي هريرة مثله رواهما ابن ماجه . وإن سماها العنمة جاز فقد روى أبو داود بإسناده عن معاذ أنه قال : أبقينا يعني انتظرنا رسول الله ﷺ في صلاة العنمة ولأن هذا نسبة لها الى الوقت الذي تجب فيه فأشبهت صلاة الصبح والظهر وسائر الصلوات .

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا طلع الفجر الثاني وجبت صلاة الصبح والوقت مبقى الى ما قبل أن تطلع الشمس ، ومن أدرك منها ركعة قبل أن تطلع فقد أدركها وهذا مع الضرورة) وجعلته أن وقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الثاني إجماعا . وقد دلت عليه أخبار المواقيت وهو البياض المستطير المنشر في الأفق ويسمى الفجر الصادق لأنه صدقك عن الصبح وبينه لك ، والصبح ما جمع بياضا وحمرة ومنه سمي الرجل الذي في لونه بياض وحمرة أصبح . فأما الفجر الأول فهو البياض المستدق ضعفاً من غير اعتراض فلا يتعلق به حكم ويسمى الفجر الكاذب ثم لا يزال وقت الاختيار الى أن يسفر النهار لما تقدم في حديث جبريل وبريدة وما بعد ذلك وقت عذر وضرورة حتى تطلع الشمس لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر « ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس ومن أدرك منها ركعة قبل أن تطلع الشمس كان مدركا لها » وفي إدراكها بما دون ذلك

في الصلاة والصيام فلا يؤمن أن يفرم بأذانه إذا لم يكن كذلك . وقد روي عن أبي مخنف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمنا الناس على صلاتهم وسجودهم المؤذنون » رواه البيهقي من رواية يحيى بن عبد الحميد وفيه كلام ولأنه يؤذن على موضع خال فلا يؤمن منه النظر الى العورات ، وأن يكون عالما بالأوقات ليتحررها فيؤذن في أولها ولأنه إذا لم يمكن عالما لا يؤمن منه الغلط والخطأ . ويستحب أن يكون بصيرا لأن الأعمى لا يعرف الوقت فربما غلط . وكره أذان الأعمى ابن مسعود وابن الزبير وعن ابن عباس أنه كره إقامة وإن أذن صح أذانه لأن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي ﷺ قال ابن عمر وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال لو أصبحت أصبحت رواه البخاري ، ويستحب أن يكون معه بصير كما كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد بلال ، وإن أذن الجاهل أيضا صح لانه إذا صح أذان الأعمى فالجاهل أولى .

﴿ مسألة ﴾ (فإن تشاح فيه نفسان قدم أفضلهما في ذلك ، ثم أفضلهما في دينه وعقله) متى تشاح نفسان في الأذان قدم أفضلهما في الخصال المذكورة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدم بلالا على عبد الله ابن زيد لكونه أندى صوتا منه وقدم أبا مخنف لصوته ، وقسنا عليه سائر الخصال فإن استويا في هذه الخصال قدم أفضلهما في دينه وعقله لما روى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم أقرؤكم » رواه أبو داود وابن ماجه . فإن استويا قدم من يختاره الجيران

اختلاف قد ذكرناه ، وقال أصحاب الرأي : فيمن طلعت الشمس وقد صلى ركعة ففسد صلاته لانه صار في وقت نهي عن الصلاة فيه . وهذا لا يصح لقول رسول الله ﷺ « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » متفق عليه ، وفي رواية « من أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه ولانه أدرك ركعة من الصلاة في وقتها فكان مدركا لما في وقتها كبتية الصلوات وانما نهي عن النافلة ، فأما الفرائض فتصلى في كل وقت بدليل أن قبل طلوع الشمس وقت نهي أيضا ولا يمنع من فعل الفجر فيه .

(فصل) اذا شك في دخول الوقت لم يصل حتى يتيقن دخوله أو يغلب على ظنه ذلك مثل من هو ذو صنعة جرت عادته بعمل شيء مقدر الى وقت الصلاة أو قاري . جرت عادته بقرأة جزء فقرأه وأشبه هذا فتى فعل ذلك وغلب على ظنه دخول الوقت أبيت له الصلاة ، ويستحب تأخيرها قليلا احتياطا لزيادة غلبة ظنه إلا أن يخشى خروج الوقت أو تكون صلاة العصر في وقت الغيم فانه يستحب التكبير بها لما روى بريدة قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة فقال « بكروا بصلاة العصر في الغيم فانه من فاتته صلاة العصر حبط عمله » رواه البخاري وابن ماجه ومعناه والله أعلم التكبير بها اذا دخل وقت فعلها ليقين أو غلبة ظن وذلك لان وقتها المختار في زمن الشتاء يضيق فيخشى خروجه (فصل) ومن أخبره ثقة عن علم عمل به لانه خبر ديني فقبل فيه قول الواحد كالرواية وإن أخبره عن اجتهاده لم يقلده واجتهد لنفسه حتى يغلب على ظنه لانه يقدر على الصلاة باجتهاد نفسه

لأن الأذان لاعلامهم فكان لرضاهم أثر في التقديم ولانهم أعلم بمن يبلغهم صوته ومن هو أعف عن النظر فان تساويا من جميع الجهات أقرع بينهما لقول النبي ﷺ « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » ولما نشاح الناس في الاذان يوم القادسية أقرع بينهم سعد (مسألة) (والاذان خمسة عشر كلمة لاترجع فيه) هذا اختيار أبي عبدالله رحمه الله كما جاء في حديث عبد الله بن زيد الذي روينا ، وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق وابن المنذر وقال مالك والشافعي ومن تبعهما من أهل الحجاز: الأذان المسنون أذان أبي محذورة وهو كما وصفنا في حديث عبد الله بن زيد ويزيد فيه الترجيع وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين بخفض بذلك ثم يعيدهما رافعا بهما صوته إلا أن مالكاً قال التكبير في أوله مرتان حسب ، فيكون الاذان عنده سبعة عشر كلمة وعند الشافعي تسعة عشر كلمة واحتجوا بما روى أبو محذورة أن النبي ﷺ لقنه الاذان وألقاه عليه فقال له « تقول أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله » تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله » ثم ذكر سائر الاذان أخرجه مسلم ، واحتج مالك قال: كان الاذان الذي يؤذن به أبو محذورة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . رواه مسلم

فلم يصل باجتهاد غيره كحالة اشتباه القبلة ، والبصير والاعمى والمطمور القادر على التوصل إلى الاستدلال سواء لاستوائهم في إمكان التقدير بمرور الزمان كما بينا ، فتنى صلى في هذه المواضع فبان أنه وافق الوقت أو بعده أجزاء لانه أدى ما فرض عليه وخطب بأدائه ، وإن بان أنه صلى قبل الوقت لم يجزه لان مخاطبة بالصلاة وسبب الوجوب وجد بعد فعله فلم يسقط حكمه بما وجد قبله وإن صلى من غير دليل مع الشك لم يجزه صلاته سواء أصاب أو أخطأ لانه صلى مع الشك في شرط الصلاة من غير دليل فلم يصح كما لو اشتبهت عليه القبلة فصلى من غير اجتهاد

(فصل) وإذا سمع الاذان من ثقة عالم بالوقت فله تقليده لان الظاهر أنه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت فجري مجرى خبره . وقد قال النبي ﷺ « المؤذن مؤمن » رواه أبو داود ، ولولا أنه يقد ويرجع اليه ما كان مؤمناً ، وجاء عنه عليه السلام أنه قال « خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين : صلاتهم وصيامهم » رواه ابن ماجه . ولان الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلو لم يجز تقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الاذان من أجلها ، ولم يزل الناس يجتمعون في مساجدهم وجوامعهم في أوقات الصلاة فاذا سمعوا الاذان قاموا إلى الصلاة وبنوا على أذان المؤذن من غير اجتهاد في الوقت ولا مشاهدة ما يعرفونه من غير نكير فكان إجماعاً

(مسألة) قال (والصلاة في أول الوقت أفضل إلا عشاء الآخرة ، وفي شدة الحر الظهر) وجهه ان الاوقات ثلاثة أضرب وقت فضيلة ، وجواز ، وضرورة ، فأما وقت الجواز والضرورة

ولنا ما ذكرنا من حديث عبد الله بن زيد وهو أولى لان بلالا كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ حضراً وسفراً وأقره النبي ﷺ عليه بعد أذان أبي محذورة ، قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسئل الى أي الاذان تذهب ؟ قال الى أذان بلال ، قيل له أليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لان حديث أبي محذورة بعد فتح مكة ؟ فقال أليس قد رجع النبي ﷺ الى المدينة فأقر بلالا على اذان عبد الله بن زيد ؟ ويحتمل أن النبي ﷺ إنما أمر أبا محذورة بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الاخلاص بما فانه في الامرار أبلغ ، وخص أبا محذورة بذلك لانه لم يكن مقرأً بها حينئذ فان الخبر انه كان مستهزئاً يحكي أذان مؤذن رسول الله ﷺ فسمع النبي ﷺ صوته فدعاه فأمره بالاذان قال ولا شيء عندي أبغض من النبي ﷺ ولا مما يأمرني به ، فقصد النبي ﷺ نطقه بالشهادتين سرّاً ليسلم بذلك وهذا لا يوجد في غيره ، ودليل هذا الاحتمال كون النبي ﷺ لم يأمر به بلالا ولا غيره ممن هو ثابت الاسلام

(مسألة) (والاقامة إحدى عشرة كلمة فان رجع في الاذان أو تنى في الاقامة فلا بأس)

وجهه ذلك أن الاقامة المختارة عند امامنا رحمه الله اقامة بلال التي ذكرنا في حديث عبد الله بن

قد ذكرناها ، وأما وقت الفضيلة فهذا الذي ذكره الحرقى ، قال أحد أول الوقت أعجب الى الا في صلاتين صلاة العشاء ، وصلاة الظهر يرد بها في الحر ، رواء الأثرم ، وهكذا كان يصلي النبي ﷺ قال سيار بن سلامة دخلت أنا وأبي على أبي برزة الاسلمي فسأله أبي كيف كان رسول الله ﷺ يصلي المكتوبة ؟ قال : كان يصلي المغرب التي يدعوها الاولى حين تدهض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا الى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلاة الفداة حين يعرف الرجل جلسه ويقراً بالسنتين الى المائة ، وقال جابر كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس قبية ، والمغرب اذا وجبت والعشاء أحياناً وأحياناً اذا رآهم اجتمعوا عجل واذا رآهم قد أبطلوا أخر والصبح كان النبي ﷺ يصليها بفلس ، متفق عليهما ، وقد روى الاموي في المغازي حديثاً أسنده الى عبد الرحمن بن غنم قال حدثنا معاذ بن جبل قال لما بعثني رسول الله ﷺ الى اليمن قال « اظهر كبير الاسلام وصغيره وليكن من أكبرها الصلاة فانها رأس الاسلام بعد الاقرار بالدين ، اذا كان الشتاء فصل صلاة الفجر في أول الفجر ثم أطل القراءة على قدر ما تطيق ولا تعلم وتكره اليهم أمر

زيدوهي الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد ان محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهذا قال الاوزاعي وأهل الشام وبجي بن بجي وأبو نود وإسحاق والشافعي وأصحابه وأهل مكة ، وقال الثوري وأصحاب الرأي : الاقامة مثل الاذان وتزيد « قد قامت الصلاة مرتين » لما روي عن عبد الله بن زيد قال كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة رواء الترمذي ، وعن أبي مخنف أن النبي ﷺ علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة رواء أبوداود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وقال مالك الاقامة عشر كلمات يقول قد قامت الصلاة مرة واحدة لقول أنس أمر بلالا أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة متفق عليه

ولنا ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال انما كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والاقامة مرة مرة إلا أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، رواء الامام أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث عبد الله بن زيد انه وصف الاقامة كما ذكرنا والحديث الذي احتجوا به من حديث عبد الله بن زيد رواء عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد قال الترمذي عبد الرحمن لم يسم من عبد الله بن زيد وقال الصحيح ما روينا . والذي احتج به مالك حجة لنا لانه ذكره مجملًا وقد فسر عبد الله بن عمر في حديثه وبينه فكان الأخذ به أولى ، وخبر أبي مخنف متروك بالاجماع لان الشافعي لا يعمل به في الاقامة وأبو حنيفة لا يعمل به في الاذان فكان الأخذ بحديث عبد الله بن زيد أولى ولنا قد بينا ترجيحنا في الاذان كذا في الاقامة والاختلاف ههنا

الله ثم عجل الصلاة الاولى بعد أن تميل الشمس وصل العصر والمغرب في الشتاء والصيف على ميقات واحد العصر والشمس بيضاء مرتفعة ، والمغرب حين تغيب الشمس وتوارى بالحجاب وصل العشاء فأعتم بها فان الليل طويل فاذا كان الصيف قاسفر بالصبح فان الليل قصير وان الناس ينامون فامهلهم حتى يدركوها وصل الظهر بعد أن ينقص الظل وتتحرك الريح فان الناس يقيلون فامهلهم حتى يدركوها وصل العنمة فلانعم بها ولا تصلها حتى يغيب الشفق» وروي أيضا في كتابه عن عمر أنه قال : والصلاة لها وقت شرطه الله لا تصح الا به : وقت صلاة الفجر حين يزابل الرجل أهله ويحرم على الصائم الطعام والشراب فاعطوها نصيبها من القراءة ، ووقت صلاة الظهر اذا كان القبط واشتد الحر حين يكون ظلك مثلك وذلك حين يهجر المهرج وذلك لئلا يرد عن الصلاة . فاذا كان في الشتاء فحين تزيف عن الغلك حتى تكون على حاجبك الايمن والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تصفر والمغرب حين يفسط الصائم والعشاء حين يفسق الليل وتذهب حمرة الافق إلى أن يذهب ثلث الليل الاول ، من نام عنها بعد ذلك فلا أرقد الله عينه . هذه مواقيت الصلاة (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)

(فصل) ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والنهم خلافا قال الترمذي : وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وذلك لما ثبت من حديث أبي بزة وجابر وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة رضي الله عنها : ما رأيت أشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من أبي بكر ولا من عمر . قال الترمذي : هذا

في الافضلية مع جواز كل واحد من الامرين نص عليه الامام أحمد ، وبه قال اسحاق لكون كل واحد من الامرين قد صح عن النبي ﷺ

(مسئلة) (وبقول في آذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين) وهذا مستحب في صلاة الصبح خاصة بعد قوله حي على الفلاح ويسمى هذا الثوب وبه قال ابن عمر والحسن ومالك والثوري واسحاق والشافعي في الصحيح عنه ، وقال أبو حنيفة الثوب بين الاذان والاقامة في الفجر أن يقول « حي على الصلاة » مرتين « حي على الفلاح » مرتين

ولنا ما روى النسائي وأبو داود عن أبي مخذرة : فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله . وما ذكره قال اسحاق هذا شيء أحدثه الناس . وقال الترمذي وهو الثوب الذي كرهه أهل العلم ، ويكره الثوب في غير الفجر سواء ثوب في الاذان أو بعده لما روي عن بلال قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في العشاء رواه الامام احمد وابن ماجه ، ودخل ابن عمر مسجداً يصلي فيه فسمع رجلا يثوب في آذان الظهر فخرج قهقرا له الى أين ؟ فقال أخرجتني البدعة ولان صلاة الفجر وقت ينام فيه غامة الناس فاخص بالثوب لاختصاصه بالحاجة إليه

(فصل) ولا يجوز الخروج من المسجد بعد الاذان الا لعذر ، قال الترمذي وعلى هذا العمل

٥٥٠ في الإبراد في الظهر - الترسل في الأذان والحدود في الإقامة (المغني والشرح الكبير)

حديث حسن ، وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الأخير عفو الله تعالى » قال الترمذي هذا حديث غريب ، وأما في شدة الحر فكلام الحرقي يقتضي استحباب الإبراد بها على كل حال وهو ظاهر كلام أحمد قال الأثرم : وعلى هذا مذهب أبي عبد الله سواء يستحب تعجيلها في الشتاء والإبراد بها في الحر ، وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر لظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه الجماعة عن أبي هريرة وهذا عام ، وقال القاضي : أما يستحب الإبراد بثلاثة شروط ، شدة الحر وإن يكون في البلدان الحارة ومساجد الجماعات ، فاما من صلاها في بيته أو في مسجد بفناء بيته فالأفضل تعجيلها وهذا مذهب الشافعي لأن التأخير إنما يستحب لينكسر الحر ويتسم في الحيطان ويكثر السعي إلى الجماعات ومن لا يبصلي في جماعة لا حاجة به إلى التأخير ، وقال القاضي في الجامع : لا فرق بين البلدان الحارة وغيرها ولا بين كون المسجد ينتابه الناس أولا فإن أحمد رحمه الله كان يؤخرها في مسجده ولم يكن بهذه الصفة والاختلاف بظاهر الخبر أولى ومعنى الإبراد بها تأخيرها حتى ينكسر الحر ويتسم في الحيطان وفي حديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبرد حتى رأينا في التلول » وهذا إنما يكون مع كثرة تأخيرها ولا يؤخرها إلى آخر وقتها بل يصليها في وقت إذا فرغ يكون بينه وبين آخر الوقت فضل ، وقد روى ابن مسعود

من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر ، قال أبو الشعثاء كنا قعوداً مع أبي هريرة في المسجد فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد بمشي فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد . فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ رواه مسلم وأبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ، وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدركه الأذان في المسجد ، ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق . رواه ابن ماجه . فأما ان خرج لعذر كفعل ابن عمر حين سمع التثويب فجائز وكذلك من نوى الرجعة لحديث عثمان والله أعلم

(مسئلة) (ويستحب أن يترسل في الأذان ويحذر الإقامة) الترسل التهل والتأني من قولهم جاء فلان على رسله - والحدود ضد ذلك وهو الإسراع وهو من آداب الأذان ومستحباته وهذا مذهب ابن عمر وبه قال الثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو حنيفة وصاحبه وابن المنذر ولا نعلم عن غيرهم خلافهم لقول النبي ﷺ ليلاً « إذا أذنت فترسل وإذا أقت فاحذر » رواه الترمذي وقال في إسناده مجهول ، وروى أبو عبيد بإسناده عن عمر رضي الله عنه أنه قال للمؤذن « إذا أذنت فترسل ، وإذا أقت فاحذر وأصل الحذر في المشي الإسراع ولأنه يحصل به الفرق بين الأذان والإقامة فاستحب كالأفراد ولأن الأذان اعلام الغائبين فالتثبت فيه أبلغ في الاعلام والإقامة اعلام الحاضرين فلا حاجة إليه فيها ، وذكر أبو عبد الله بن بطة أنه في الأذان والإقامة لا يبصل الكلام بعضه ببعض معزباً بل

قال : كان قدر رسول الله ﷺ في الصيف ثلاثة أقدام ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى تسعة أقدام . رواه أبو داود والنسائي ، فأما الجمعة فيسن تعجيلها في كل وقت بعد الزوال من غير إيراد لأن سلمة ابن الأكوع قال : كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس . متفق عليه ، ولم يبلغنا أنه أخرها بل كان يعجلها حتى قال سهل بن سعد : ما كنا قبيل ولا تغذي إلا بعد الجمعة . أخرجه البخاري ، ولأن السنة التكبير بالسعي إليها ويجتمع الناس لها فلو أخرها لتأذى الناس بتأخير الجمعة .

(فصل) ذكر القاضي أنه يستحب تأخير الظهر والمغرب في الغيم وتعجيل العصر والعشاء فيه قال : ونص عليه أحمد رحمه الله في رواية الجماعة منهم المروذي فقال : يؤخر الظهر في يوم الغيم ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء وعلل القاضي ذلك بأنه وقت يخاف منه العوارض والموانع من المطر والريح والبرد فتلحق المشقة في الخروج لكل صلاة . وفي تأخير الصلاة الأولى من صلاتي الجمع وتعجيل الثانية دفع لهذه المشقة لكونه يخرج إليها خروجا واحداً فيحصل به الرفق كما يحصل بجميع الصلاتين في وقت أحدهما ، وبهذا قال أبو حنيفة والاوزاعي . وروي عن عمر رضي الله عنه مثل ذلك في الظهر والعصر ، وعن ابن مسعود يعجل الظهر والعصر ويؤخر المغرب . وقال الحسن يؤخر الظهر . وظاهر كلام الحرقي أنه يستحب تعجيل الظهر في غير الحر ، والمغرب في كل حال حزمًا وحكمًا ابن الأعرابي عن أهل اللغة ، وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال : شيطان مجزومان كانوا لا يعرفونهما الاذان والاقامة وهذا إشارة إلى جميعهم

(مسألة) (ويؤذن قائماً متطهراً على موضع عال مستقبل القبلة) قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن من السنة أن يؤذن المؤذن قائماً . وروي في حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « قم فأذن » وكان مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قياماً ، فإن أذن قاعداً لعذر فلا بأس ، قال الحسن العبدى رأيت أبا زيد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن قاعداً وكانت رجلاه أصيبت في سبيل الله . رواه الأثرم ، وإن فعله لغير عذر فقد كرهه أهل العلم وبصح لأنه ليس أكد من الخطبة ونصح من القاعد

(فصل) ويجوز الاذان على الراحة . قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن الاذان على الراحة فهل فيه ، قال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير ويزل فيقيم ، ولأنه إذا جاز التنفل على الراحة فلاذان أولى به . قاله سالم بن عبد الله وربيع بن خراش ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي إلا أن مالكاً قال لا يقيم وهو راكب

(فصل) ويستحب أن يؤذن متطهراً من الجذتين الأصغر والكبير لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يؤذن الا متوضي » . رواه الترمذي ، وروي موقوفاً على أبي هريرة والوقوف أصح فإن أذن محدثاً جاز لأنه لا يزيد على قراءة القرآن والطهارة لا تشترط لها وهو قول الشافعي والثوري وأبي

وهو مذهب الشافعي قال متى غلب على ظنه دخول الوقت باجتهاده استحب له التعجيل ، ويحتمل أن أحمد رحمه الله إنما أراد بتأخير الظهر والمغرب ليتيقن دخول وقتها ولا يصلي مع الشك ، وقد نقل أبو طالب كلاما يدل على هذا قال : يوم القيم يؤخر الظهر حتى لا يشك أنها قد حانت ويعجل العصر والمغرب يؤخرها حتى يعلم أنه سواد الليل ويعجل العشاء .

(فصل) وأما العصر فتعجيلها مستحب بكل حال وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وعائشة وأنس وابن المبارك وأهل المدينة والاوزاعي والشافعي واسحاق ، وروى عن أبي قلابة وابن شبرمة أنهما قالوا إنما سميت العصر لتعصر - يعنيان أن تأخيرها أفضل . وقال أصحاب الرأي : الأفضل فعلها في آخر وقتها المختار لما روى نافع بن خديج أن النبي ﷺ كان يأمر بتأخير العصر . وعن علي ابن شيبان قال : قدمنا على رسول الله ﷺ فكان يؤخر العصر مادامت يضاء نقيه . رواه أبو داود ولانها آخر صلاتي جمع فاستحب تأخيرها كصلاة العشاء .

ولنا ما ذكرناه من حديث أبي برزة وقال رافع بن خديج : كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم ينحر الجزور فيقسم عشرة أجزاء ثم يطبخ فيؤكل لحما نضيجا قبل مغيب الشمس . متفق عليه ، وعن أبي امامة قال : صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلنا يا أبا عمارة ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصليها معه . رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي المليح

حنيفة ويكره له ذلك رويت كراهته عن عطاء ومجاهد والاوزاعي والشافعي واسحاق وابن المنذر ورخص فيه النخعي والحسن البصري وقتادة وحامد وقال مالك يؤذن على غير وضوء ولا يقم الا على وضوء . (فصل) فان أذن جنبا ففيه روايتان (احدهما) لا يعتد به اختاره الحنفي وهو قول اسحاق لما

ذكرنا من الحديث ولانه ذكر مشروع للصلاة أشبه القراءة والخطبة (والثانية) يعتد به . قال الآمدي وهو المنصوص عن أحمد وهو قول أكثر أهل العلم لأنه أحد الحديثين فلم يمنع صحته كالأخر

ويستحب أن يؤذن على موضع عال لانه أبلغ في الاعلام ، وروى عن امرأة من بني النجار قالت : كان بيتي من أطول البيوت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر فيأتي بسحر فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر فاذا رآه تمطى ثم قال : اللهم إني أستعينك وأستعديك على قرئش أن يقيموا دينك قالت ثم يؤذن . رواه أبو داود

ويؤذن مستقبل القبلة ولا نعلم خلافا في استحبابه . قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل القبلة بالاذان وذلك لان مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبل القبلة ، فان أخل باستقبال القبلة كره له ذلك وصح . وإن مشى في أذانه لم يطل لان الخطبة لا تبطل به وهي آكد منه ولانه لا يخل بالاعلام المقصود من الاذان وسئل أحمد عن الرجل يؤذن وهو مشى قال نعم أمر الاذان عندي سهل وسئل عن المؤذن يمشي وهو يقيم فقال بعجني أن يفرغ

(المغني والشرح الكبير) استحباب تقديم المغرب وتأخير العشاء. آداب الاذان ٤٠٣

قال : كنا مع أبي بريدة في غزوة في يوم ذي غيم فقال : بكمروا الصلاة العصر فان النبي ﷺ قال : « من فاتته صلاة العصر حبط عمله » رواه البخاري . وروي عن النبي ﷺ أنه قال « الوقت الاول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله » يرويه عبدالله بن عمر العمري ، قال أبو عيسى هذا حديث غريب . وأما حديث رافع الذي احتجوا به فلا يصح قاله الترمذي . وقال الدارقطني : يرويه عبد الواحد بن نافع وليس بالقوي ولا يصح عن رافع ولا عن غيره من الصحابة ، والصحيح عنهم تعجيل صلاة العصر والتبكير بها .

(فصل) وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تقديمها في غير حال العذر وهو قول أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قاله الترمذي . وقد ذكرنا في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها اذا وجبت ، وقال رافع بن خديج : كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وانه ليصير مواقع نبله ، متفق عليه . وعن أنس مثله رواه أبو داود وعن سلمة بن الأكوع قال : كان النبي ﷺ يصلي المغرب ساعة تقرب الشمس اذا غاب حاجبها ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود . وفعل جبريل لما في اليومين في وقت واحد دليل على تأكيد استحباب تقديمها

(فصل) وأما صلاة العشاء فيستحب تأخيرها الى آخر وقتها إن لم يشق وهو اختيار أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، قاله الترمذي . وحكي عن الشافعي أن الافضل ثم يمشي ، وقال في رواية حرب في المسافر أحب الي أن يؤذن ووجهه الى القبلة وأرجو أن يجزي . **(مسألة)** (فاذا أبلغ الحيلة التفت يمينا وشمالا ولم يستدر) الحيلة قوله : حي على الصلاة ، حي على الفلاح . ويستحب للمؤذن أن يلتفت يمينا اذا قال حي الصلاة ، وبساراً اذا قال حي على الفلاح ، ولا يزيل قدميه . وهذا ظاهر كلام الحارثي وهو قول النخعي والثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وصاحبيه والشافعي . لما روى أبو حنيفة قال رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتبعه فاه ههنا وههنا يقول يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، متفق عليه . وفي لفظ قال أتيت رسول الله ﷺ وهو في قبة حراء من أدم فخرج بلال فأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر ، رواه أبو داود . وذكر أصحابنا عن أحمد فيمن أذن في المنارة روايتين (احدهما) لا يدور بالخبر وكما لو كان على وجه الارض (والثانية) يدور لانه لا يحصل بدونه وتحصيل المقصود مع الاخلال بالآداب أولى من العكس وهذا قول اسحاق

(فصل) ويستحب رفع الصوت بالاذان لانه أبلغ في الاعلام وأعظم الاجر لما ذكرنا في خبر أبي سعيد ولا يجهد نفسه زيادة على طاقته كيلا يضر بنفسه وينقطع صوته ، قال القاضي ويرفع نظره الى السماء لان فيه حقيقة التوحيد ، ومتى أذن لعامة الناس جهر بجميع الاذان ، ولا يجهر ببعض ويخافت بالبعض لانه محل مقصود الاذان ، وان أذن لنفسه أو لجماعة خاصة حاضر بن فله أن يخافت ويجهر

تقديمها لقول النبي ﷺ « الوقت الاول رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله » وروى القاسم بن غنام عن بعض أمهاته عن أم فروة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن أحب الاعمال الى الله عز وجل الصلاة لاول وقتها » ولان النبي ﷺ لم يكن يؤخرها وانما أخرها ليلة واحدة ولا يفعل إلا الافضل

ولنا قول أبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر من العشاء التي يدعونها العتمة . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » وهو حديث حسن صحيح وأحاديثهم ضعيفة . أما خبر « الوقت الاول رضوان الله » فيرويه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف . وحديث أم فروة رواه مجاهيل . قال أحمد رحمه الله : لا أعلم شيئاً ثبت في أوقات الصلاة أولها كذا وأوسطها كذا وآخرها كذا يعني مغفرة ورضوانا وقال ليس ذا ثابته . ولو ثبت فالأخذ بأحاديثنا الخاصة أولى من الأخذ بالعموم مع صحة أخبارنا وضعف أخبارهم .

(فصل) وانما يستحب تأخيرها للمنفرد والجماعة راضين بالتأخير ، فاما مع المشقة على المؤمنين أو بعضهم فلا يستحب بل يكره نص عليه أحمد رحمه الله . قال الاثرم : قلت لأبي عبد الله كم قدر تأخير العشاء ؟ فقال ما قدر يؤخرها بعد أن لا يشق على المؤمنين وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن يجهر بالبعض ويخافت بالبعض إلا أن يكون في غير وقت الاذان فلا يجهر بشيء منه لئلا يقر الناس (مسألة) (ويجعل أصبعيه في أذنيه) وذلك مستحب وهو المشهور عن أحمد وعليه العمل عند أهل العلم كذلك قال الترمذي لما روى أبو جحيفة أن بلالا وضع أصبعيه في أذنيه رواه الامام أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وعن سعد القرظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعيه في أذنيه وقال انه أرفع لصوتك ، رواه ابن ماجه . وقال الحرق في جعل أصبعيه مضمومة على أذنيه رواه ابوطالب عن احمد انه قال أحب إلي أن يجعل يديه على أذنيه على حديث أبي مخذرة واحتج لذلك القاضي بما روى ابو حفص بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا بعث مؤذنا يقول له : اضم أصابعك مع كفئك واجعلها مضمومة على أذنيك ، وبما روى الامام احمد عن أبي مخذرة انه كان يضم أصابعه والاول أصح لصحة الحديث وشهرته وعمل أهل العلم به وأيهما فصل فحسن وإن ترك الكل فلا بأس

(مسألة) (ويتولاهما معا) يستحب أن يتولى الإقامة من يتولى الاذان وهو قول الشافعي ، وقال ابو حنيفة ومالك لا فرق بينه وبين غيره لما روى ابو داود في حديث عبد الله بن زيد حين رأى الاذان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « الله على بلال فانه أندى صوتا منك » فألقاه عليه فأذن بلال فقال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريد ، قال له أقم أنت ، ولانه يحصل المقصود منه أشبه ما لو تولاهما معا ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زياد بن الحرث الصدائي « أن أبا صداء أذن ومن

تأخير العشاء. والامر بتأخيرها كراهية المشقة على أمته وقال النبي ﷺ « من شق على أمي شق الله عليه » وإنما نقل التأخير عنه مرة أو مرتين ولعله كان لشغل أو اتيان آخر الوقت وأما في سائر أوقاته فانه كان يصليها على ما رواه جابر أحياناً وأحياناً - إذا رآهم قد اجتمعوا عجل وإذا رآهم قد أبطؤا أخر ، وعلى ما رواه النعمان بن بشير أنه كان يصلي العشاء لسقوط القمر لثالثة فيستحب للمامم الاقتداء بالنبي ﷺ في إحدى هاتين الحالتين ولا يؤخرها تأخيراً يشق على المأمومين فإن النبي ﷺ كان يأمر بالتخفيف وفقاً بالمأمومين وقال « إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد اطالها فأسمع بكاء الصبي فأخففها كراهية أن أشق على أمه » متفق عليه

(فصل) وأما صلاة الصبح فالنفليس بها أفضل وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق ، وروي عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وأبي موسى وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز ما يدل على ذلك قال ابن عبد البر صح عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يفلسون ومحال أن يتركوا الأفضل ويأتوا الدون وهم النهاية في إتيان الفضائل . وروي عن أحمد رحمه الله أن الاعتبار بحال المأمومين فإن أسفروا فالأفضل الاسفار لان النبي ﷺ كان يفعل ذلك في العشاء كما ذكر جابر فكذلك في الفجر . وقال الثوري وأصحاب الرأي : الأفضل الاسفار لما روى رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اسفروا بالفجر ، فانه أعظم للأجر » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ؛

أذن فهو يقيم » ولانهما ذكران يتقدمان الصلاة فسن أن يتولاهما واحد كالخطبتين وما ذكره يدل على الجواز وهذا على الاستحباب

(فصل) فإن سبق المؤذن بالاذان فأراد المؤذن أن يقيم . فقال أحد لو أعاد الاذان كما منع أبو محذورة فروى عبد العزيز بن رفيع قال رأيت رجلاً أذن قبل أبي محذورة . قال فجاء أبو محذورة فأذن ثم أقام أخرجه الاثرم . فإن أقام بغير إعادة فلا بأس وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي لما ذكرنا من حديث عبد الله بن زيد

(مسألة) ويستحب للمؤذن أن يقيم في موضع أذانه الا أن يشق عليه (يعني يقيم الصلاة في الموضع الذي يؤذن فيه كذلك روي عن أحد قال أحب إلي أن يقيم في مكانه ولم يبلغني فيه شيء . الا حديث بلال : لانسبني بآمين . يعني لو كان يقيم في المسجد لما خاف أن يسبقه بالتأمين لان النبي ﷺ إنما كان يكبر بعد فراغ بلال من الإقامة . ولان الإقامة شرعت للاعلام بدليل قول ابن عمر كنا إذا سمعنا الإقامة توضعنا ثم خرجنا الى الصلاة فينبغي أن تكون في موضع الاذان لكونه أبلغ في الاعلام ، فأما ان شق عليه ذلك بحيث يؤذن في المنارة أو في مكان بعيد من المسجد فيقيم في غير موضعه لئلا يفوته بعض الصلاة

ولنا ما تقدم من حديث جابر وأبي برزة وقول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ، متفق عليه . وعن أبي مسعود الانصاري أن رسول الله ﷺ غلس بالصبح ثم أسفر مرة ثم لم يعد إلى الاسفار حتى قبضه الله ، رواه أبو داود قال الخطابي : وهو صحيح الاسناد . وقالت عائشة رضي الله عنها ما صلى النبي ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله ، وهذا حديث غريب وليس اسناده بمتصل فأما الاسفار المذكور في حديثهم فالمراد به تأخيرها حتى يتبين طلوع الفجر وينكشف بقينا من قولهم أسفرت المرأة اذا كشفت وجهها .

(فصل) ولا يأتى بتعجيل الصلاة التي يستحب تأخيرها ولا بتأخير ما يستحب تعجيله اذا أخره عازما على فعله مالم يخرج الوقت أو يضيق عن فعل العبادة جميعها لان جبريل صلاها بالنبي ﷺ في أول الوقت وآخره وصلاها النبي ﷺ في أول الوقت وآخره وقالوا « الوقت ما بين هذين » ولان الوجوب موسع فهو كالتكفير يجب موسعا بين الاعيان فان أخر غير عازم على الفعل أتم بذلك التأخير المقترن بالعزم . فان أخرها بحيث لم يبق من الوقت ما يتسع لجميع الصلاة أتم أيضا لان الركعة الاخيرة من جملة الصلاة فلا يجوز تأخيرها عن الوقت كالاولى .

(فصل) فان أخر الصلاة عن أول وقتها بنية فعلها فمات قبل فعلها لم يكن عاصيا لانه فعل ما

(فصل) ولا يقيم إلا باذن الامام فان بلالا كان يستأذن النبي ﷺ وفي حديث زياد بن الحارث الصدائي أنه قال فجعلت أقول لنبى صلى الله عليه وسلم أقيم أقيم ؟ وروى أبو حفص باسناده عن علي قال : المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة ورواه البيهقي . قال وقد روي عن أبي هريرة مرفوعا وليس بمحفوظ ^(١)

(مسألة) (ولا يصح الاذان إلا مرتبا متواليا فان نكسه أو فرق بينه بسكوت طويل أو كلام كثير أو محرم لم يعتد به) وجملة ذلك أن من شرط صحة الاذان أن يكون مرتبا متواليا لانه لا يعلم أنه أذان بدونهما ولأنه شرع في الاصل كذلك وعلمه النبي ﷺ أبا محذورة مرتبا فان نكسه لم يصح لما ذكرنا

(فصل) ولا يستحب أن يتكلم في أثناء الاذان وكرهه طائفة من أهل العلم منهم النخعي وابن سيرين . قال الاوزاعي لم نعلم أحدا يقتدى به فعل ذلك . ورخص فيه الحسن وعطاء وعروة وسليمان ابن صرد . فان لم يطل الكلام جاز وان طال الكلام بطل الاذان لاخلاله بالموالة المشترطة فيه ، وكذلك لو سكت سكوتا طويلا أو نام نوما طويلا أو أغشى عليه طويلا أو أصابه جنون يقطع الموالة بطل أذانه لما ذكرنا وإن كان يسيرا محرما ففيه وجهان (أحدهما) لا يبطل لانه لا يخل بالمقصود أشبه المباح (والثاني) يبطل الاذان لأنه فعل محرما أشبه الردة . فان ارتد في أثناء الاذان بطل لقوله تعالى (لن أشركك ليهنن عليك) وإن ارتد بعده . فقال القاضي يبطل قياسا على الطهارة (قال شيخنا)

(١) حديث أبي هريرة رواه ابن عدي في ترجمة شريك القاضي وضعفه به ولكن وثقه ابن معين واحمد والصواب ما حققه الحافظ ابن حجر من أنه صدوق بخطه كثيرا وقد تغير حفظه منذ ولي القضاء

يجوز له فعله والموت ليس من فعله فلا يأثم به
(فصل) ومن صلى قبل الوقت لم تجز صلاته في قول أكثر أهل العلم سواء فعله عمداً أو خطأ
كل الصلاة أو بعضها وبه قال الزهري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وروي عن ابن عمر
وأبي موسى أنهما أعادا الفجر لانهما صلياها قبل الوقت ، وروي عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر
قبل الزوال يجزئه ونحوه قال الحسن والشعبي ، وعن مالك كقولنا وعنه فيمن صلى العشاء قبل مغيب
الشفق جاهلاً أو ناسياً بعيد ما كان في الوقت فإن ذهب الوقت قبل علمه أو ذكر فلا شيء عليه
ولنا أن الخطاب بالصلاة يتوجه الى المكلف عند دخول وقتها وما وجد بعد ذلك ما يزيله
ويبرئ ، الدمة منه فيبقى بحاله

« مسألة » قال (وإذا تطهرت الحائض وأسلم الكافر وبلغ الصبي قبل أن تنرب
الشمس صلوا الظهر فالمصر ، وإن بلغ الصبي وأسلم الكافر وطهرت الحائض قبل أن يطلع
الفجر صلوا المغرب وعشاء الآخرة)

وروي هذا القول في الحائض تطهر عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وطاوس ومجاهد
والنخعي والزهري وربيعة ومالك والبيهقي والشافعي واسحاق وأبي ثور . قال الامام أحمد : عامة
التابعين يقولون بهذا القول الا الحسن وحده قال : لا تجب الا الصلاة التي أطهرت في وقتها وحدها

والصحيح أنه لا يبطل لأنها وجدت بعد فراغه وانقضاء حكمه فأشبهه سائر العبادات . فاما الطهارة فحكمها
باق بدليل أنها تبطل بمبطلاتها فاما الإقامة فلا ينبغي أن يتكلم فيها لأنه يستحب حذرهما ، قال أبو
داود قلت لاحد الرجل يتكلم في أذانه ؟ قال نعم فقبل له يتكلم في الإقامة قال لا ، وقد روي عن
الزهري أنه إذا تكلم في الإقامة أعادها ، وأكثر أهل العلم على أنه يجزئه قياساً على الأذان وليس للرجل
أن يذني على أذان غيره لأنها عبادة بدنية فلا تصح من شخصين كالصلاة . فاما الكلام بين الأذان
والإقامة فجائز وكذلك بعد الإقامة قبل الدخول في الصلاة لأنه روي عن عمر أنه كان يكلم الرجل
بعد ما تقام الصلاة والله أعلم

« مسألة » (ولا يصح الا بعد دخول الوقت الا الفجر فإنه يؤذن لها بعد نصف الليل) أما
الأذان لغیر الفجر قبل الوقت فلا يجزي ، بغير خلاف فعلمه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن
من السنة أن يؤذن للصلاة بعد دخول وقتها إلا الفجر ولأن الأذان شرع للاعلام بالوقت فلا يشرع
قبل الوقت لعدم حصول المقصود

(فصل) وأما الفجر فيشرع لها الأذان قبل الوقت ، وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي
واسحاق وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد لا يجوز لما روى ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر
فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام فرجع فنادى : ألا إن العبد نام ، وعن بلال أن

٨٠٤ وجوب اولي صلاتي الجمع بادراك وقت الثانية. الاذان قبل الفجر وبعده (المفتي والشرح الكبير)

وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لان وقت الاولى خرج في حال عذرها فلم يجب كما لو لم يدرك من وقت الثانية شيئاً، وحكي عن مالك أنه إذا أدرك قدر خمس ركعات من وقت الثانية وجبت الاولى لان قدر الركعة الاولى من الخمس وقت الصلاة الاولى في حال العذر فوجبت بادراكه كما لو أدرك ذلك من وقتها المختار بخلاف ما لو أدرك دون ذلك

ولنا ما روى الاثرم وابن المنذر وغيرهما باسنادهم عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس أنهما قالا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر بركعة تصلي المغرب والعشاء فإذا طهرت قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً ولان وقت الثانية وقت الاولى حال العذر فإذا أدركه المعذور لزمه فرضها كما يلزمه فرض الثانية

(فصل) والقدر الذي يتعلق به الوجوب قدر تكبيرة الاحرام ، وقال الشافعي : قدر ركعة لان ذلك هو الذي روي عن عبد الرحمن وابن عباس ولان ادراكه تعلق به ادراك الصلاة فلم يكن باقل من ركعة كادراك الجمعة ، وقال مالك خمس ركعات

ولنا أن مادون الركعة يجب به الثانية فوجبت به الاولى كالركعة والخمس عندهماك ولانه ادراكه فاستوى فيه القليل والكثير كادراك المسافر صلاة المقيم. فاما الجمعة فاما اعتبرت الركعة بكاملها لكون رسول الله ﷺ قال له « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا » ومد يديه عرضاً رواهما أبو داود وقال طائفة من أهل الحديث إذا كان له مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر بعده فلا بأس وإلا فلا لان الاذان قبل الفجر يفوت المقصود من الاعلام بالوقت فلم يجز بكيفية الصلوات فاما إذا كان له مؤذنان يحصل إعلام الوقت بأحدهما كما كان للنبي ﷺ جاز

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إن بلالا يؤذن بليل فسكوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » متفق عليه وهذا يدل على دوام ذلك منه وقد أقره النبي ﷺ عليه ولم ينهه فدل على جوازه وروى زياد بن الحارث الصدائي قال : لما كان أذان أصبح أمرني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت فجعلت أقول : أقيم أقيم يا رسول الله ؟ فجعل ينظر إلى ناحية المشرق فيقول « لا » حتى إذا طلع الفجر نزل فبرز ثم انصرف الي وقد تلاحق أصحابه فتوضأ فأراد بلال أن يقيم فقال النبي ﷺ « إن أخا صدا قد أذن ومن أذن فهو يقيم » قال فاقبت رواه أبو داود والترمذي (١) وهذا قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم لاذان قبل طلوع الفجر وهو حجة على من قال إنما يجوز ذلك إذا كان معه مؤذنان فان زياداً أذن وحده في حديث ابن عمر الذي احتجوا به ولم يروه كذلك الاحاد ابن زيد رواه أحمد بن زيد وادراوردي فقالا كان مؤذن لعمر يقال له مسعود وقال هذا أصح. وقال الترمذي في هذا الحديث إنه غير محفوظ وكذلك قال عمر بن المديني والحديث الآخر قال ابن عبد البر لا تقوم بمثله حجة لضعفه وانقطاعه وإنما اقتصت الفجر بذلك دون سائر الصلوات لانه وقت النوم ليتأهب الناس للخروج إلى الصلاة وينتبهوا ولا يوجد ذلك في غيرها ، وقد روي في بعض

(١) ضعفه الترمذي
بعبد الرحمن بن زياد
ابن انعم الافريقي
ولسكنه قال والعمل
على هذا عند أكثر
أهل العلم ان من اذن
فهو يقيم

الجماعة شرطاً فيها فاعتبر إدراك ركعة كي لا يفوته شرطها في معظمها بخلاف مسئلتنا (فصل) وان أدرك المكلف من وقت الاولى من صلاتي الجمع قدرأ نجب به ثم جن أو كانت امرأة فحاضت أو نفست ثم زال العذر بعد وقتها لم نجب الثانية في إحدى الروايتين . ولا يجب قضاؤها وهذا اختيار ابن حامد ، والاخرى يجب ويلزم قضاؤها لانها إحدى صلاتي الجمع فوجب إدراك جزء من وقت الاخرى كالاولى ، ووجه الاولى أنه لم يدرك جزءاً من وقتها ولا وقت تبعها فلم نجب كالمو لم يدرك من وقت الاولى شيئاً . وفارق مدرك وقت الثانية فانه أدرك وقت تبع الاولى فان الاولى تفعل في وقت الثانية متبوعة مقصودة يجب تقديمها والبداءة بها بخلاف الثانية مع الاولى ، ولان من لا يجوز الجمع الا في وقت الثانية ليس وقت الاولى عنده وقتاً لثانية بحال فلا يكون مدركاً لشيء من وقتها ووقت الثانية وقت لهما جميعاً لجواز فعل الاولى في وقت الثانية ، ومن جوز الجمع في وقت الاولى فانه يجوز تقديم الثانية رخصة تحتاج الى نية التقديم وترك التفريق . ومتى أخر الاولى الى الثانية كانت مفعولة واجبة لا يجوز تركها ولا يجب نية جمعها ولا يشترط ترك التفريق بينهما فلا يصح قياس الثانية على الاولى والاصل أن لا نجب صلاة الا بإدراك وقتها

(فصل) وهذه المسئلة تدل على أن الصلاة لا تجب على صبي ولا كافر ولا حائض اذ لو كانت الصلاة واجبة عليهم لم يكن اختصاص القضاء بهذه الحال معنى وهذا الصحيح في المذهب ، فأما الحائض فقد ذكرنا حكمها في بابها . وأما الكافر فان كان أصلياً لم يلزمه قضاء ما تركه من العبادات في حال الاحاديث « ان بلالا يؤذن بليل لينتبه نائمكم ويرجع قائمكم » رواه أبو داود ولا ينبغي أن يتقدم على الوقت كثيراً اذا كان المعنى فيه ما ذكرنا وقد روي أن بلالا كان بين أذانه وأذان ابن أم مكتوم أن ينزل هذا ويصعد هذا . وقال بعض أصحابنا ويجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل وهو مذهب الشافعي لان بذلك يخرج وقت العشاء المختار ويدخل وقت الدفع من مزدلفة وروي جمره العقبة وطواف الزيارة وروي الاثرم قال كان مؤذن دمشق يؤذن لصلاة الصبح في السحر بقدر ما يسير الراكب ستة أميال فلا ينكر ذلك مكحول ولا يقول شيئاً

(فصل) ويستحب أن لا يؤذن قبل الفجر الا أن يكون معه مؤذن آخر يؤذن اذا أصبح كبلال وابن أم مكتوم ولانه إذا لم يكن كذلك لم يحصل الاعلام بالوقت المقصود بالاذان ، وينبغي لمن يؤذن قبل الوقت أن يجعل أذانه في وقت واحد في اقبالي كلها ليعرف الناس ذلك من عادته فلا يفتروا بأذانه ولا يؤذن في الوقت نارة وقبله أخرى فيلتبس على الناس ويفترون به فربما صلى بعض من سمعه الصبح قبل وقتها ويمتنع من صحوره والمتنفل من تنفله إذا لم يعلم حاله ومن علم حاله لا يستفيد بأذانه لتردده بين الاحتمالين

(فصل) ونص أحمد على أنه يكره الاذان للفجر في رمضان قبل وقتها لئلا يفتروا الناس به فيتركوا سحورهم . والصحيح أنه لا يكره في حق من عرفت عادته في الاذان بالليل لما ذكرنا من حديث بلال

كفره بغير خلاف فعلمه وقد قال الله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وأسلم في عصر النبي ﷺ خلق كثير وبعده فلم يؤمر أحد منهم بقضاء ، ولان في إيجاب القضاء عليه تنفيراً عن الاسلام فعني عنه ، واختلف أهل العلم في خطابه بفروع الاسلام في حال كفره مع إجماعهم على أنه لا يلزمه قضاؤها بعد إسلامه ، حكى عن أحمد في هذا روايتان . فأما المرد فذكر أبو إسحاق بن شاذان عن أحمد في وجوب القضاء عليه روايتين (إحداهما) لا يلزمه وهو ظاهر كلام الحرقي في هذه المسئلة فعلى هذا لا يلزمه قضاء ما ترك في حال كفره ولا في حال إسلامه قبل رده ولو كان قد حج لزمه استثنائه لان عمله قد حبط بكفره بدليل قوله (لئن أشركت ليحبطن عملك) فصار كالكافر الاصلي في جميع احكامه (والثانية) يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في حال رده وإسلامه قبل رده ولا يجب عليه إعادة الحج لان العمل انما يحبط بالاشراك مع الموت لقوله تعالى (ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) فشرط الامر بن الحبوط العمل وهذا مذهب الشافعي ، ولان المرد أقر بوجوب العبادات عليه واعتقد ذلك وقدر على التسبب الى اداؤها فلزمه ذلك كالحديث ، ولو حاضت المرأة المرتدة لم يلزمها قضاء الصلاة في زمن حيضها لان الصلاة غير واجبة عليها في تلك الحال وذكر القاضي رواية ثالثة أنه لا قضاء عليه لما ترك في حال رده لانه تركه في حال لم يكن مخاطباً بها لكفره وعليه قضاء

ولقوله ﷺ « لا يمنعكم من سحورك اذان بلال فانه يؤذن بليل لينتبه نائمكم ويرجع قائمكم » رواه أبو داود ، ويستحب أن يؤذن في أول الوقت لينتبه الناس للصلاة وقد روى جابر بن سمرة قال : كان بلال لا يخرم الاذان عن الوقت وربما أخر الإقامة شيئاً رواه ابن ماجه وفي رواية كان بلال يؤذن اذا مالت الشمس لا يخرم

(مسئلة) (ويستحب أن يجلس بعد اذان المغرب جلسة خفيفة ثم يقيم)

لما روى تمام في فوائده باسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه قال « جلوس المؤذن بين الاذان والإقامة في المغرب سنة » وحكى عن أبي حنيفة والشافعي انه لا يسن

ولنا ما ذكرنا من الحديث وقد روى عبد الله بن أحمد باسناده عن أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ « يا بلال اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً يفرغ الآكل من طعامه في مهل ويقضي المتوضي »^(١) حاجته في مهل ، لان الاذان شرع للاعلام فليس تأخير الإقامة ليدرك الناس الصلاة في المغرب كسائر الصلوات

(فصل) (ويستحب أن يفصل بين الاذان والإقامة بقدر الوضوء وصلاة ركعتين لما ذكرنا من الحديث ولما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال بلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء حاجته » رواه أبو داود والترمذي^(٢)

(فصل) قال اسحاق بن منصور رأيت أحمد خرج عند المغرب فحين انتهى الى موضع الصف

١ رواه من حديث أبي الجوزاء وهو لم يسمع من أبي ابن كعب ٢ في إسناده ضعيفان عبد المنعم بن نعيم ويحيى بن مسلم البكاء وله شاهد اضعف منه

ما ترك في اسلامه قبل الردة ولانه كان واجبا عليه ومخاطبا به قبل الردة فيبقى الوجوب عليه بهاله ، قال وهذا المذهب وهو قول أبي عبدالله بن حامد وعلى هذا لا يلزمه استئناف الحج ان كان قد حج لان ذمته برئت منه بفعله قبل الردة فلا يشتغل به بعد ذلك كالصلاة التي صلاحها في اسلامه ولان الردة لو أسقطت حجه وأبطلت لا بطلت سائر عباداته المفعولة قبل ردته .

(فصل) فأما الصبي العاقل فلانه تجب عليه في أصح الروايتين وعنه أنها تجب على من بلغ عشرين وسند ذكر ذلك ان شاء الله تعالى . فعلى قولنا أنها لا تجب عليه متى صلى في الوقت ثم بلغ فيه بعد فراغه منها وفي اثنا عشر فعلية أعادتها وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يجزئ ولا يلزمه أعادتها في الموضعين لانه أدى وظيفة الوقت فلم يلزمه أعادتها كالبائع

ولنا أنه صلى قبل وجوبها فلم تجزه عما وجد سبب وجوبها عليه كما لو صلى قبل الوقت ولانه صلى نافلة فلم تجزه عن الواجب كما لو نوى نفلا ولانه بلغ في وقت العبادة وبعد فعلها فلزمته أعادتها كالحج ووظيفة الوقت في حق البالغ ظهر أ واجبة ولم يأت بها

(فصل) والمجنون غير مكلف ولا يلزمه قضاء ما ترك في حال جنونه إلا أن يفيق في وقت الصلاة فيصير كالصبي يبلغ ولا تعلم في ذلك خلافا وقد قال رسول الله ﷺ « رفع العلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل » أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن ولان مدته تطول غالبا فوجوب القضاء عليه يشق فعفى عنه .

﴿ مسألة ﴾ قال (والمغني عليه يقضي جميع الصلوات التي كانت في حال اغمائه)

وجملة ذلك أن المغني عليه حكمه حكم النائم لا يسقط عنه قضاء شيء من الواجبات التي يجب

أخذ المؤذن في الاقامة فجلس قال احمد يقعد الرجل مقدار الركعتين اذا أذن المغرب . قيل من أين ؟ قال من حديث أنس وغيره كان اصحاب رسول الله ﷺ اذا أذن المؤذن ابتدروا السواري وصلوا ركعتين ، وروى الحلال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي ﷺ جاء وبلال في الاقامة فقام

﴿ مسألة ﴾ (ومن جمع بين صلاتين أو قضى فوائت أذن وأقام للاولى ثم أقام لكل صلاة بعدها)

متى جمع بين صلاتين أذن وأقام للاولى ثم أقام للثانية سواء كان الجمع في وقت الاولى او الثانية لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين رواه مسلم . وعن ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء يجمع كل واحدة منهما باقامة رواه البخاري . إلا انه اذا جمع في وقت الاولى كان الاذان لها أكد لانها مفعولة في وقتها أشبه ما لو لم يجمع ، وإن كان في وقت الثانية فلم يؤذن او جمع بينهما باقامة واحدة فلا بأس لما روى ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين باقامة واحدة ، رواه مسلم ولان الاولى مفعولة في غير وقتها فهي كالقائنة . والثانية مسبقة بصلاة فلم يشرع لها الاذان كالثانية من الفوائت ، وقال مالك يؤذن للاولى

قضاؤها على النائم كالصلاة والصيام ، وقال مالك والشافعي : لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها لان عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس من ذلك قضاء ، إلا أن يغمى عليه فيفيق في وقتها فيصلبها » وقال ابو حنيفة : ان أغمي عليه خمس صلوات قضاها وان زادت سقط فرض القضاء في الكل لان ذلك يدخل في التكرار فأسقط القضاء كالجنون

ولنا ماروي أن عماراً غشي عليه أياماً لا يصلي ثم استفاق بعد ثلاث فقال : هل صليت ؟ فقبل ماصليت منذ ثلاث ، فقال أعطوني وضوءاً فتوضأ ثم صلى تلك الليلة . وروى ابو مجلز أن سمرة بن جندب قال : المغنى عليه يترك الصلاة أو فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلاً ، قال : قال عمران زعم ولكن ليصليهن جميعاً ، وروى الاثرم هذين الحديثين في سننه وهذا فعل الصحابة ، وقولهم ولا يعرف لهم مخالفا فكان اجماعاً . ولان الاغناء لا يسقط فرض الصيام ولا يؤثر في استحقاق الولاية على المغني عليه فأشبه النوم ، فأما حديثهم فباطل برويه الحاكم بن سعد وقد نهى أحمد رحمه الله عن حديثه وضعفه ابن المبارك وقال البخاري : تركوه وفي إسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف أيضاً . ولا يصح قياسه على المجنون لان المجنون تتناول مدته غالباً وقد رفع القلم عنه ولا والثانية وبقية لان الثانية منها صلاة بشرع لها الاذان لو لم تجتمع فكذلك اذا جمعت وهو مخالف لما ذكرنا من الاحاديث الصحيحة

(فصل) فأما قضاء الفوائت فان كانت الفاتية واحدة أذن لها وأقام لما روى عمرو بن أمية الضمري قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تنحوا عن هذا المكان ، قال ثم أمر بلالا فأذن ثم توضأ وصلوا ركعتي الفجر ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بهم صلاة الصبح رواه أبو داود ، وإن كثرت الفوائت أذن وأقام للاولى ثم اقام لكل صلاة بعدها لما روى ابو عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالا فأذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء رواه الامام أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ، وإن لم يؤذن فلا بأس وهذا في الجماعة ، فان كان وحده كان استحباب ذلك أدنى في حقه لان الاذان والاقامة للاعلام ولا حاجة الى الاعلام ههنا . وقد روي عن أحمد فيمن فاتته صلوات قضاها فأذن وأقام مرة واحدة فسهل في ذلك ورآه حسنا وروي ذلك عن الشافعي وله قولان آخران (أحدهما) انه يقيم ولا يؤذن وهو قول مالك لما روى أبو سعيد قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل قال فدعا رسول الله ﷺ بلالا فأمره فأقام الظهر فصلها ثم أمره فأقام العصر فصلها ، ولان الاذان للاعلام بالوقت وقد فات

يلزمه صيام ولا شيء من أحكام التكليف وثبت الولاية عليه ولا يجوز على الانبياء عليهم السلام والاغما بخلافه ومالا يؤثر في اسقاط الخمس لا يؤثر في اسقاط الزائد عليها كالنوم

(فصل) ومن شرب دواء فزال عقله به نظرت ^(١) فان كان زوالا لا يدوم كثير فهو كالاغما . وإن كان يتناول فهو كالجنون . وأما السكر ومن شرب محرما يزيل عقله وقتاً دون وقت فلا يؤثر في اسقاط التكليف وعليه قضاء ما فاتته في حال زوال عقله لا نعلم فيه خلافاً . ولأنه اذا وجب عليه القضاء بالنوم المباح فبالسكر المحرم أولى .

(١) كذا في
نسختي المغني اللتين
في أيدينا والظاهر
ان يقال نظر بضم
النون

(فصل) وما فيه السوم من الادوية إن كان الغالب من شربه واستعماله الملاك به أو الجنون لم يبيح شربه ، وإن كان الغالب منه السلامة وبرجى منه المنفعة فالاولى اباحه شربه لدفع ما هو أخطر منه كغيره من الادوية ، ويحتمل أن لا يباح لانه يعرض نفسه للهلاك فلم يبيح كما لو لم يرد به التداوي والاول أصح لان كثيراً من الادوية يخاف منه وقد أبيع لدفع ما هو أضر منه ، فاذا قلنا يحرم شربه فهو كالمهرمات من الحمر ونحوه ، وإن قلنا يباح فهو كسائر الادوية المباحة والله أعلم

باب الاذان

الاذان اعلام برقت الصلاة والاصل في الاذان الاعلام ، قال الله عز وجل (وأذان من الله ورسوله) أي اعلام و (آذنتكم على سواء) أعلمتكم فاستوينا في العلم ، وقال الحارث بن حنظلة :
آذنتنسا بينها أسماء رب ثاويل منه الثواء

أي أعلمتنا — والاذان الشرعي هو اللفظ المعلوم المشروع في أوقات الصلوات للاعلام بوقتها وفيه فضل كثير وأجر عظيم ، بدليل ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لو يعلم الناس ما في

والقول الثاني لشافعي : إن رجي اجتماع الناس أذن والا فلا لانه لاحاجة اليه ، وقال أبو حنيفة يؤذن لكل صلاة ويقيم لان ماسن للصلاة في ادائها سن في قضائها كسائر المسنونات ، والاول أولى لحديث ابن مسعود وهو متضمن للزيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وما قال أبو حنيفة يخالف لحديث ابن ابن مسعود وأبي سعيد ، ولان الثانية من الفرائض صلاة قد أذن لما قبلها أشبهت الثانية من المجموعتين وقياسهم ينتقض به — هذا والله أعلم

(فصل) ومن دخل مسجداً قد صلى فيه فان شاء أذن وأقام نص عليه لانه روي عن أنس أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه فأمر رجلاً فأذن وأقام فصلى بهم في جماعة رواه الاثرم ، وإن شاء صلى من غير أذان ولا إقامة قال عروة اذا انتهيت إلى مسجد وقد صلى فيه ناس أذنوا وأقاموا فان أذانهم وإقامتهم تجزي ، عن جاء بعدهم . وهذا قول الحسن والشعبي والنخعي إلا أن الحسن قال : كن أحب اليهم أن يقيم ، وإن أذن أخفى ذلك لئلا يفر الناس

النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا عليه « وقال أبو سعيد الخدري : اذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجهما البخاري ، وعن معاوية قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » أخرجه مسلم . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ثلاثة على كتاب المسك - أراه قال يوم القيامة - يغطهم الاولون والآخرون ، رجل نادى بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة ، ورجل يؤم قوما وهم به راضون ، وعبد أدى حق الله وحق مواليه » أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن غريب

(فصل) واختلفت الرواية هل الاذان أفضل من الامامة أو لا ؟ فروي أن الامامة أفضل لأن النبي ﷺ تولاها بنفسه ، وكذلك خلفاؤه ولم يتولوا الاذان ، ولا يختارون الا الافضل ، ولأن الامامة يختار لها من هو أكل حالاً وأفضل ، واعتبار فضيلته دليل على فضيلة منزلته (والثانية) الاذان أفضل وهو مذهب الشافعي لما رويناه من الاخبار في فضيلته ولما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « الامام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم ارشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » أخرجه أبو داود والنسائي . والامانة أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الارشاد ، ولم يتوله النبي ﷺ ولا خلفاؤه لضيق وقتهم عنه ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه : لولا الخلافة لأذنت وهذا اختيار القاضي وابن أبي موسى وجماعة من أصحابنا والله أعلم

(فصل) والاصل في الاذان ما روى محمد بن اسحاق قال : حدثني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال : حدثني أبي عبد الله بن زيد قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به لجم الناس للصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل

(فصل) وإن أذن المؤذن وأقام لم يستحب لسائر الناس أن يؤذن كل انسان في نفسه ويقم بعد فراغ المؤذن لكن يقول كما يقول المؤذن لأن السنة إنما وردت بهذا

(مسألة) (وهل يجزيء أذان المميز للبالغين ؟ على روايتين) وجلة ذلك أن الاذان لا يصح الا من مسلم عاقل ذكر . فأما الكافر والمجنون والطفل فلا يصح أذانهم لأنهم ليسوا من أهل العبادات ، ولا يعتد بأذان المرأة لانه لا يشرع لها الاذان أشبهت المجنون ولأن رفع صوتها منهي عنه ، وإذا كان كذلك خرج عن كونه قربة فلا يصح كالحكاية ، ولا أذان الخنثى المشكل لانه لا يعلم كونه رجلاً وهذا كله مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً ، ويصح أذان العبد لأن امامته تصح فأذانه أولى ، وهل يصح أذان الصبي ؟ فيه روايتان (أولاهما) صحة أذانه وهذا قول عطاء والشعبي والشافعي وابن المنذر ، وذكر القاضي أن المراهق يصح أذانه رواية واحدة ، وقد روى ابن المنذر بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال كان عمومي بأمروتي أن أؤذن لهم وأنا غلام لم أحتم وأنس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك وهذا

ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ فقال : وما تصنع به ؟ قلت : ندعوه الى الصلاة . قال أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك قلت له : بلى ، فقال : تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله . قال : ثم استأخر غني غير بعيد ثم قال : تقول اذا أقيمت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله . فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال « أنها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فليؤذن به فإنه أندى صوتا منك » فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج بمجر دءاءه فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى فقال رسول الله ﷺ فله الحمد ، رواه الاثرم وأبو داود وذكر الترمذي آخره بهذا الاسناد وقال : هو حديث حسن صحيح ، وأجمعت الامة على أن الاذان مشروع للصلوات الخمس

مسئلة قال أبو القاسم (ويذهب أبو عبد الله رحمه الله الى اذان بلال رضي الله عنه وهو : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهدان لا إله إلا الله ، أشهدان لا إله

ما يظهر ولا يخفى ولم ينكر فكان إجماعاً ولانه ذكر نصح صلاته فصيح أذانه كالبالغ (والثانية) لا يصح لان الاذان شرع للاعلام ولا يحصل الاعلام بقوله لانه لا يقبل خبره ولا روايته

مسئلة (وهل يصح أذان الفاسق ، والاذان الملحن ؟ على وجهين) ذكر أصحابنا في صحة أذان الفاسق وجهين (أحدهما) لا يصح لما ذكرنا في الصبي ولأن النبي ﷺ وصفهم بالامانة والفاسق غير أمين (والثاني) يصح لأنه ذكر نصح صلاته فصيح أذانه كالعدل . وهذا قول الشافعي وهذا الخلاف فيمن هو ظاهر الفسق . فأما مستور الحال فيصح أذانه بغير خلاف علمناه ، وفي الاذان الملحن وجهان (أحدهما) لا يصح لما روى ابن عباس قال كان للنبي ﷺ مؤذن يطرب فقال النبي ﷺ « ان الاذان سمح سهل فان كان أذانك سمحاً سهلاً والا فلا تؤذن » رواه الدارقطني (والثاني) يصح وهو أصح لان المقصود يحصل به فهو كغير الملحن والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات

(فصل) ويكره اللحن في الاذان فانه ربما غير المعنى فان من نصب لام رسول أخرجه عن كونه خبراً ، ولا يمد لفظه (أكبر) لانه يجعل فيها الفايفصير جمع (كبير) وهو الطبل ولا يسقط الهاء من اسم الله واسم الصلاة ، والهاء من الفلاح لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا يؤذن لكم من بدغم الهاء — قلنا وكيف يقول ؟ قال — يقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله » أخرجه

الا الله ، اشهد ان محمداً رسول الله ، اشهد ان محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله اكبر ، الله اكبر ، لا اله الا الله)

وجملة ذلك أن اختيار احمد رحمه الله من الاذان اذان بلال رضي الله عنه وهو كما وصف الحرفي وجاء في خبر عبد الله بن زيد وهو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه . وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق وقال مالك والشافعي ومن تبعهما من أهل الحجاز : الاذان المسنون اذان أبي مخذرة وهو مثل ما وصفنا الا أنه بسن الترجيع وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين بخفض بذلك صوته ثم يعيدهما رافعا بهما صوته إلا أن مالكا قال : التكبير في أوله مرتان حسب . فيكون الاذان عنده سبع عشرة كلمة . وعند الشافعي تسع عشرة كلمة . واحتجوا بما روى أبو مخذرة أن النبي ﷺ لقنه الاذان وأقامه عليه فقال له « تقول : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله . تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله » أخرجه مسلم ثم ذكر سائر الاذان وهو حديث متفق عليه . واحتج مالك بان ابن محيريز قال : كان الاذان الذي يؤذن به ابو مخذرة : الله اكبر الله اكبر أشهد أن لا اله الا الله متفق عليه

ولنا حديث عبد الله بن زيد والأخذ به أولى لأن بلالا كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ دائماً سراً وحضراً وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على أذانه بعد اذان أبي مخذرة قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل الى أي الاذان يذهب ؟ قال إلى اذان بلال . رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد ثم وصفه . قيل لأبي عبد الله : أليس حديث أبي الدارقطني في الافراد . فأما ان كان ألثغ لثغة فاحشة كره أذانه وان كانت لا تتفاحش فلا بأس فقد روي أن بلالا كان يجعل الشين سيناً . والفصح أحسن واكمل والله أعلم

(مسئلة) (ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول الا في الجملة فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله) وهذا مستحب لا نعلم في استحبابه خلافاً لما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « اذا قال المؤذن : الله اكبر الله اكبر ، فقال احكم الله اكبر الله اكبر ، ثم قال أشهد أن لا إله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله . ثم قال اشهد ان محمداً رسول الله قال اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال : الله اكبر الله اكبر . قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله . من قلبه دخل الجنة » رواه مسلم قال الاثرم هذا من الاحاديث الجياد . وعن أبي رافع ان النبي ﷺ كان اذا سمع النداء قال مثل ما يقول المؤذن فاذا بلغ حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله رواه الاثرم ، ويستحب لمن سمع الاقامة أن يقول مثل ما يقول ويقول عند كلمة الاقامة

محدورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبي محدورة بعد فتح مكة ؟ قال : أليس قد رجع النبي ﷺ الى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد ؟ وهذا من الاختلاف المباح فان رجع فلا بأس نص عليه أحمد ، وكذلك قال اسحاق فان الامر بين كلامهما قد صح عن النبي ﷺ ، ويحتمل أن النبي ﷺ إنما أمر أبا محدورة بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الاخلاص بهما فان الاخلاص في الاسرار بهما أبلغ من قولها اعلانا للاعلام . وخص أبا محدورة بذلك لأنه لم يكن مقرّاً بهما حينئذ فان في الخبر أنه كان مستهزئاً بحكي أذان مؤذن النبي ﷺ فسمع النبي ﷺ صوته فدعاه فأمره بالاذان ، قال ولا شيء عندي أبغض من النبي ﷺ ولا مما يأمرني به قصد النبي ﷺ نطقه بالشهادتين سرّاً ليسلم بذلك ولا يوجد هذا في غيره . ودليل هذا الاحتمال كون النبي ﷺ لم يأمر به بلالا ولا غيره ممن كان مسلماً ثابت الاسلام والله أعلم

« مسألة » قال (والاقامة الله اكبر الله اكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً

رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله اكبر الله اكبر ، لا اله الا الله)

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة الاقامة مثل الاذان ويزيد الاقامة مرتين لحديث عبد الله بن زيد أن الذي علمه الاذان أهل هنية ثم قام فقال مثلها . رواه أبو داود ، وروى ابن محيريز عن أقامها الله وأدامها لما روى أبو داود بإسناده عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بلالا أخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ « اقامها الله وأدامها » قال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر في الاذان

(فصل) روى سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من قال حين يسمم النداء وأنا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، مرضيت بالله رباً ، وبالاسلام ديناً »^(١) وبمحمد ﷺ رسولاً - غفر له ذنبه « رواه مسلم ، وعن أم سلمة قالت علمني النبي ﷺ أن أقول عند اذان المغرب « اللهم ان هذا اقبال ليك ، وادبار نهارك ، واصوات دعائك فاعف لي » رواه أبو داود « مسألة » (ثم يقول عند فراغه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه انقام الحمد الذي وعدته أنك لا تخلف الميعاد) لما روى جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته - حلت له شفاعتي » رواه البخاري

(فصل) ويستحب أن يصلي على النبي ﷺ ويدعو لما روى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « من قال حين ينادي المنادي : اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على محمد وارض عنه رضا لا سخط بعده ، استجاب الله له دعوته » رواه الامام احمد ، وروى أنس قال : قال

٤١٨ الترسل في الاذان والحدر في الاقامة - أحكام من سمع الاذان (المغني والشرح الكبير)

أبي محذورة أن النبي ﷺ علمه الاقامة سبع عشرة كلمة . قال الترمذي هذا حديث صحيح ، وقال مالك الاقامة عشر كلمات تقول قد قامت الصلاة مرة واحدة لما روى أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة متفق عليه

ولنا ما روى عبد الله بن عمر انه قال انما كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الا أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . أخرجه النسائي ، وفي حديث عبد الله بن زيد أنه وصف الاقامة كما ذكرنا . رواه الامام أحمد عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن اسحاق بالسناد الذي ذكرناه وما احتجوا به من قوله فقام فقال مثلها فقد قال الترمذي الصحيح مثل ما روينا وقال ابن خزيمة الصحيح ما رواه محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجعلها وترأ الا أنه قال قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وهذه زيادة يبان بحسب الاخذ بها وتقديم العمل بهذه الرواية المشروحة . وأما خبر أبي محذورة في ثنية الاقامة فان ثبت كان الاخذ بخبر عبد الله بن زيد أولى لانه أذان بلال ، وقد بينا وجوب تقديمه في الاذان وكذا في الاقامة وخبر أبي محذورة متروك بالاجماع في الترجيع في الاقامة ولذلك عملنا نحن وأبو حنيفة بخبره في الاذان وأخذ بأذانه مالك والشافعي وهما يريان أفراد الاقامة

﴿ مسألة ﴾ (قال ويترسل في الاذان ويحدر الاقامة)

الترسل التهل والتأني من قولهم جاء فلان على رسله ، والحدر ضد ذلك وهو الاسراع ، وقطع

رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة » رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن ، وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » رواه مسلم

(فصل) فان سمع الاذان وهو يقرأ قطع القراءة ليقول مثله لانه يفوت والقراءة لانفوت ، فان سمعه وهو يصلي لم يقل كقوله لئلا يشتغل عن الصلاة بما ليس منها ، وإن قالها ماعدا الحيلة لم تبطل الصلاة لانه ذكر ، وإن قال الدعاء فيها بطلت لانه خطاب لآدمي

(فصل) وروى عن أحمد أنه كان اذا أذن فقال كلمة من الاذان قال مثلها سرأ فظاهره أنه رأى ذلك مستحبا ليكون ما يظهره أذانا وما يسره ذكر الله تعالى فيكون بمنزلة من سمع الاذان وقد رواه القاضي عن أحمد أنه قال استحب للمؤذن أيضا ان يقول مثل ما يقول في خفية

(١) اي يصلي

(فصل) قال الاثرم سمعت ابا عبد الله يسأل عن الرجل يقوم حين يسمع المؤذن مبادرأ يركم^(١) فقال يستحب أن يكون ركوعه بعد ما يفرغ المؤذن أو يقرب من الفراغ لانه يقال إن الشيطان ينفر

متفلا

التطويل وهذا من آداب الاذان ومستحباته لقول النبي ﷺ «إذا أذنت فترسل، وإذا أقت فاحذر»
رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث غريب وروى أبو عبيد باسناده عن عمر رضي الله عنه أنه
قال لمؤذن بيت المقدس : إذا أذنت فترسل وإذا أقت فاحذر . قال الاصمعي وأصل الحذر في المشي
إنما هو الاسراع وإن يكون مع هذا كأنه يهوي بيديه إلى خلفه ولأن هذا معنى يحصل به الفرق بين
الاذان والاقامة فاستحب كلافراد ولأن الاذان اعلام الغائبين والتثويب فيه أبلغ في الاعلام والاقامة
اعلام الحاضرين فلا حاجة إلى التثويب فيها

(فصل) ذكر أبو عبد الله بن بطة أنه حال ترسله ودرجه لا يصل الكلام بعضه ببعض معرباً بل
جزماً وحكماً عن ابن الأنباري عن أهل اللغة ، قال وروي عن إبراهيم النخعي قال شيطان مجزومان
كانوا لا يعرفونهما الاذان والاقامة . قال وهذه إشارة إلى جماعتهم

(مسئلة) قال (ويقول في أذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين)

وجعلته أنه يسن أن يقول في أذان الصبح : الصلاة خير من النوم - مرتين - بعد قوله حي على الفلاح
ويسمى التثويب وبذلك قال ابن عمر والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري

حين يسمع الاذان فلا ينبغي أن يبادر للقيام ، وإن دخل المسجد فسمع المؤذن استحب له انتظاره
ليفرغ ويقول مثل ما يقول ليجمع بين الفضيلتين ، وإن لم يقل كقوله وافتتح الصلاة فلا بأس
نص عليه أحمد .

(فصل) ولا تستحب الزيادة على مؤذنين كما روي أن النبي ﷺ كان له بلال وابن أم مكتوم
إلا أن تدعو الحاجة فيجوز فانه قد روي عن عثمان رضي الله عنه أنه اتخذ أربعة مؤذنين وإذا كانوا
أكثر من واحد وكان الواحد يسمع الناس فاستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كما روي عن مؤذني
النبي ﷺ فإن كان الاعلام لا يحصل بواحد أذنوا على حسب الحاجة إما أن يؤذن كل واحد في
ناحية أو دفعة واحدة في موضع واحد

(فصل) ولا يؤذن قبل المؤذن الراتب إلا أن يتأخر أو يخاف فوات وقت التأذين فيؤذن غيره
كما روي أن زياد بن الحارث أذن للنبي ﷺ حين غاب بلال فأما مع حضوره فلا . فإن مؤذني
النبي ﷺ لم يكن غيرهم بسبقهم بالاذان

(فصل) وإذا أذن في الوقت كره له أن يخرج من المسجد إلا الحاجة ثم يعود لانه ربما احتيج إلى
الاقامة فلا يوجد وإن أذن قبل الوقت لا يجزئ فلا بأس بذهابه لانه لا يحتاج إلى حضوره قبل الوقت
قال أحمد في الرجل يؤذن في الليل على غير وضوء فيدخل المنزل ويدع المسجد أرجو أن يكون موسعاً
عليه ولكن إذا أذن وهو متوضئ في وقت الصلاة فلا أرى له أن يخرج من المسجد حتى يصلي إلا
أن يكون الحاجة :

والاوزاعي واسحاق وأبو ثور والشافعي في الصحيح عنه، وقال أبو حنيفة: التشويب بين الاذان والاقامة في الفجر أن يقول: حي على الصلاة - مرتين . حي على الفلاح - مرتين
ولنا ما روى النسائي بإسناده عن أبي محذورة قال: قلت لرسول الله ﷺ عني سنة الاذان فذكر إلى أن قال بعد قوله حي على الفلاح «فإن كان في صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم - مرتين - الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله» وما ذكره فقال اسحاق: هذا شيء أحدثه الناس، وقال أبو عيسى هذا التشويب الذي كرهه أهل العلم وهو الذي خرج منه ابن عمر من المسجد لما سمعه

(فصل) ويكره التشويب في غير الفجر سواء ثوب في الاذان أو بعده لما روي عن بلال أنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في العشاء. رواه ابن ماجه، ودخل ابن عمر مسجداً يصلي فيه فسمع رجلاً يثوب في أذان الظهر فخرج قتيلاً له ابن قال أخرجني البدعة. ولأن صلاة الفجر وقت ينام فيه عامة الناس ويقومون إلى الصلاة عن نوم فاخضعت بالتشويب لاختصاصها بالحاجة إليه

(فصل) ولا يجوز الخروج من المسجد بعد الاذان إلا لعذر، قال الترمذي: وعلى هذا العمل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الاذان إلا من عذر، قال أبو الشعثاء: كنا قعوداً مع أبي هريرة في المسجد فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد بمشي فاتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، قال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى

(فصل) إذا أذن في بيته وكان قريباً من المسجد فلا بأس وإن كان بعيداً كره له ذلك لأن القريب من المسجد يسمع أذانه عند المسجد فيأتون إلى المسجد والبعيد قد يسمعه من لا يعرف المسجد فيفتروا به ويقصده فيضيم عن المسجد فانه قد روي عن أحمد في الذي يؤذن في بيته وبينه وبين المسجد طريق يسمع الناس أرجو أن لا يكون به بأس وقال في رواية إبراهيم الحربي فيمن يؤذن في بيته على سطح معاذ الله ما سمعنا أن أحداً يفعل هذا فحمل الأول على القريب والثاني على البعيد وقد روي أن بلالاً كان يؤذن على سطح امرأة من الانصار والله أعلم

فصول في المساجد

(فصل في فضل المساجد وبنائها وغير ذلك) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من بنى مسجداً - قال بكسر حبت أنه قال - يبتغي به وجه الله بنى الله له بيتاً في الجنة» متفق عليه وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال «من بنى مسجداً كفحص قطعة أو أصغر بنى الله له بيتاً في الجنة» رواه ابن ماجه وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» رواه مسلم

ويستحب اتخاذ المساجد في الدور وتنظيفها وتطيبها لما روت عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله

أبا القاسم رحمته الله رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من أدركه الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق » رواه ابن ماجه . فأما الخروج لعذر فبإباحة دليل أن ابن عمر خرج من أجل التثويب في غير حينه وكذلك من نوى الرجعة لحديث عثمان رضي الله عنه

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن أذن لغير الفجر قبل دخول الوقت أعاد اذا دخل الوقت)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) في أن الاذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجزئ . وهذا لا نعلم فيه خلافا ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول وقتها إلا الفجر ، ولأن الاذان شرع للاعلام بالوقت فلا يشرع قبل الوقت لئلا يذهب مقصوده (الفصل الثاني) أنه يشرع الاذان للفجر قبل وقتها وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق ومنعه الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لما روي ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي « لا إن العبد نام إلا إن العبد نام » وعن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يديه عرضا » رواها أبو داود وقال طائفة من أهل الحديث : اذا كان له مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر بعده فلا بأس لأن الاذان قبل الفجر يفوت المقصود من الاعلام بالوقت فلم يجز بكيفية الصلوات إلا أن يكون له مؤذنان يحصل اعلام الوقت بأحدهما كما كان النبي ﷺ

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم

عليه وسلم بيناء المساجد في الدور وأن تنظف ونطيب رواه الامام أحمد . وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عرضت علي أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد » رواه أبو داود ، وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتا في الجنة »

(فصل) يستحب تخليق المسجد وأن يسرج فيه لما روي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد فضرب حتى احمر وجهه فجاءته امرأة من الانصار فحكنتها وجعلت مكانها خلوقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أحسن هذا » رواه النسائي وابن ماجه . وعن ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قالت : يا رسول الله أفتنا في بيت المقدس ؟ فقال « اثبتوه فصلوا فيه » وكانت البلاد إذ ذاك حربا قال « فان لم تأتوه وتصلوا فيه فابشوا بزيت يسرج في قناديله » رواه الامام احمد وأبو داود وابن ماجه . وفي رواية الامام احمد « اثبتوه فصلوا فيه فان صلاة فيه كألف صلاة - قالت أرأيت من لم يطق أن يتحمل إليه أو يأتيه قال - فليهد إليه زيتا يسرج فيه فان من أهدي له كان كمن صلى فيه »

مكتوم ، متفق عليه . وهذا يدل على دوام ذلك منه والنبي صلى الله عليه وسلم أقره عليه ولم ينه عنه ثبت جوازه . وروى زياد بن الحارث الصدائي قال : لما كان أول أذان الصبح أمرني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت فجعلت أقول : أقيم أقيم يا رسول الله ؟ فجعل ينظر الى ناحية الشرق ويقول لا ، حتى اذا طلع الفجر نزل فبرز ثم انصرف إليّ وقد تلاحق أصحابه فتوضأ فأراد بلال أن يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن أخاصداء قد أذن ومن أذن فمن يقيم » قال : فأذنت ، رواه أبو داود والترمذي . وهذا قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان قبل طلوع الفجر وهو حجة على من قال : إنما يجوز اذا كان له مؤذنان فان زياداً أذن وحده ، وحديث ابن عمر الذي احتجوا به قال أبو داود : لم يروه إلا حماد بن سلمة ورواه حماد بن زيد والدراوردي فخالفاه وقال مؤذن لعمر وهذا أصح ، وقال علي بن المديني : أخطأ فيه يعني حماداً ، وقال الترمذي : هو غير محفوظ وحديثهم الآخر قال ابن عبد البر : لا يقوم به ولا بمنله حجة لضعفه وانقطاعه ، وإنما اختص الفجر بذلك لانه وقت النوم لينتبه الناس وينتهي خروج الخروج الى الصلاة وليس ذلك في غيرها وقد روي في حديث أن النبي ﷺ قال « ان بلالا ليؤذن ليلى لينتبه نائمكم ويرجع قائمكم » رواه أبو داود ، ولا ينبغي أن يتقدم ذلك على الوقت كثيراً إذ كان المعنى فيه ما ذكرناه فيفوت المقصود منه . وقد روي أن بلالا كان بين اذانه وأذان ابن أم مكتوم أن ينزل هذا ويصعد هذا .

ويستحب أيضاً أن لا يؤذن قبل الفجر إلا أن يكون معه مؤذن آخر يؤذن اذا أصبح كفعل بلال وابن أم مكتوم اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه اذا لم يكن كذلك لم يحصل الاعلام بالوقت المقصود بالاذان فاذا كانا مؤذنين حصل الاعلام بالوقت والثاني وبقره بالموذن الاول .

(فصل) وينبغي لمن يؤذن قبل الوقت أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ليعلم الناس

(فصل فيما يباح في المسجد) يباح النوم فيه لما روى عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لا أهل له في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه . وكان أهل الصفة ينامون في المسجد ويباح للمريض أن يكون في المسجد وأن تكون فيه خيمة ، قالت عائشة أصيب سعد يوم الخندق في الاكل فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة في المسجد يعود منه من قريب ، متفق عليه ويباح دخول البعير المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن متفق عليه . ولا بأس بالاجتماع في المسجد والأكل فيه والاستلقاء فيه لما روى أبو واقد الليثي قال ينظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد إذ اقبل ثلاثة نفر فأقبل اثنان الى رسول الله ﷺ وذهب واحد فأما أحدهما فرأى فرجة فجلس وأما الآخر فجلس خلفهم فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحدهم فأوى الى الله فأواه الله ، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه » متفق عليه . عن عبد الله بن الحارث قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الحبيب والحرم رواه ابن ماجه وعن عباد بن

ذلك من عادته فيعرفوا الوقت بأذانه ولا يؤذن في الوقت تارة وقبله أخرى فيلبس على الناس ويفتروا بأذانه فربما صلى بعض من سمعه الصبح بناء على أذانه قبل وقتها وربما امتنع المتسحر من سحوره والمتنفل من صلاته بناء على أذانه ومن علم حاله لا يستفيد بأذانه فائدة ليردده بين الاحمالين ولا يقدم الاذان كثيراً تارة ويؤخره أخرى فلا يعلم الوقت بأذانه فتقل فائدته

(فصل) قال بعض أصحابنا: ويجوز الاذان للفجر بعد نصف الليل وهذا مذهب الشافعي لان بذلك يخرج وقت العشاء المختار ويدخل وقت الدفع من مزدلفة، ووقت رمي الجرة وطواف الزيارة وقد روى الاثرم عن جابر قال: كان مؤذن مسجد دمشق يؤذن لصلاة الصبح في السحر بقدر ما يسير الراكب ستة أميال فلا ينكر ذلك مكحول ولا يقول فيه شيئاً

(فصل) ويكره الاذان قبل الفجر في شهر رمضان، نص عليه احمد في رواية الجماعة لثلاث يفترون الناس به فيتركوا سحورهم ويحتمل أن لا يكره في حق من عرف عادته بالاذان في الليل لان بلالا كان يفعل ذلك بدليل قوله عليه السلام «ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم» وقال عليه السلام «لا يمنعكم من سحورم اذان بلال فانه يؤذن بليل لينبه نائمكم ويرجم قائمكم» (فصل) ويستحب أن يؤذن في اول الوقت ليعلم الناس فيأخذوا أهبتهم للصلاة. وروى جابر بن سمرة قال: كان بلال لا يؤخر الاذان عن الوقت وربما اخر الاقامة شيئاً، رواه ابن ماجه وفي رواية قال: كان بلال يؤذن اذا مالت الشمس لا يؤخر ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ فاذا خرج أقام حين يراه، رواه احمد في المسند ويستحب أن يفصل بين الاذان والاقامة بقدر الوضوء، وصلاة ركعتين يتبهيؤون فيها. وفي المغرب يفصل بمجلس خفيفة وحكي عن ابي خنيفة والشافعي انه لا يسن في المغرب

ولنا ما روى الامام احمد في مسنده باسناده عن ابي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا بلال، اجعل بين اذانك واقامتك نفساً يفرغ الآكل من طعامه في مهل، ويقضي حاجته

تيمم عن عمه عبد الله بن زيد انه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه. ويجوز السؤال في المسجد لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر قال قال رسول الله ﷺ «هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً» وذكر الحديث رواه ابو داود ويجوز انشاد الشعر والاعان في المسجد لما روي عن ابي هريرة ان عمر مر بحسان وهو ينشد الشعر في المسجد فلحظ اليه فقال؟ قد كنت أنشد فيه وفيه خير منك. ثم التفت الى ابي هريرة فقال أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول أجب عني، اللهم أيده بروح القدس؟ قال نعم متفق عليه، وعن جابر بن سمرة قال شهدت رسول الله ﷺ أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتذاكرون الشعر وأشياء من امر الجاهلية فربما تبسم معهم رواه الامام أحمد، وفي حديث سهل بن سعد ذكر حديث الاعان قال فتلاعنا في المسجد أنا شاهد متفق عليه

في مهل وعن جابر بن عبد الله ان رسول الله ﷺ قال لبلال « اجعل بين أذانك واقامةك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ، والمعتصر اذا دخل لقضاء حاجته » رواه ابو داود والترمذي . وروى تمام في فوائده بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه قال « جلوس المؤذن بين الاذان والاقامة في المغرب سنة » قال إسحاق بن منصور رأيت احمد خرج عند المغرب فحين انتهى الى موضع الصف أخذ المؤذن في الاقامة فجلس . وروى الحلال بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ان النبي ﷺ جاء وبلال في الاقامة فقمعد . وقال احمد يقعد الرجل مقدار ركعتين اذا أذن المغرب ، قبل من أين ؟ قال : من حديث أنس وغيره كان اصحاب رسول الله ﷺ اذا أذن المؤذن ابتدروا السواري وصلوا ركعتين ولان الاذان مشروع للاعلام فيسن الانتظار ليدرك الناس الصلاة وينتهيوا لها دليله سائر الصلوات .

« مسألة » قال (ولا يستحب أبو عبد الله أن يؤذن الا ظاهراً فان أذن جنباً أعاد) المستحب المؤذن أن يكون متطهراً من الحدث الاصغر والجنابة جميعاً لما روى ابو هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يؤذن الا متوضي » . رواه الترمذي . وروي موقوفاً على أبي هريرة وهو أصح من المرفوع فان أذن محدثاً جاز لانه لا يزيد على قراءة القرآن والطهارة غير مشروطة له . وان أذن جنباً فلي روايتين (إحداهما) لا يعتد به وهو قول إسحاق (والاخرى) يعتد به قال ابو الحسن الآمدي هو المنصوص عن احمد وقول أكثر أهل العلم لانه أحد الحديثين فلم ينم صحته كالأخر

ووجه الاولى ماروي عن وائل بن حجر ان النبي ﷺ قال « حتى وسنة أن لا يؤذن

فصل فيما يكره في المسجد

يكره إنشاد الضالة في المسجد لما روى ابو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لاردها الله عليه إن المساجد لم تبين لهذا » رواه مسلم . عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع والابتياح وعن تناشد الاشعار في المساجد . رواه الامام احمد و ابو داود والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن ، ويكره تجصيص المساجد وزخرفتها لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدكم » رواه ابن ماجه ، وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أمرت بتشييد المساجد » قال ابن عباس لي زخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى رواه ابو داود ، وعن وائلة بن الاسقع أن النبي ﷺ قال « اجنبوا مساجدنا صبيانكم ومجانينكم وشراكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم واقامة حدودكم وسل سيفكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجمرها في الجم » رواه ابن ماجه من رواية الحارث بن نيهان

أحد إلا وهو طاهر » ولأنه ذكر مشروع للصلاة فأشبه القرآن والخطبة
(فصل) ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ذكر . فأما الكافر والمجنون فلا يصح منهما
لأنهما ليسا من أهل العبادات ، ولا يعتد بأذان المرأة لأنها ليست ممن يشرع له الأذان فأشبهت المجنون
ولا الخنثى لأنه لا يعلم كونه رجلاً وهذا كله مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً ، وهل يشترط العدالة
والبلوغ للاعتداد به ؟ على روايتين في الصبي ووجهين في الفاسق (أحدهما) يشترط ذلك ولا يعتد
بأذان صبي ولا فاسق لأنه مشروع للأعلام ولا يحصل الأعلام بقولها لأنها ممن لا يقبل خبره ولا
روايته ولأنه قد روي « يؤذن لكم خياركم » (والثانية) يعتد بأذانه وهو قول عطاء والشعبي وابن
أبي ليلى والشافعي . وروى ابن المنذر بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال : كان عموتي
يأمر وتني أن أؤذن لهم وأنا غلام ولم أحتمل وأنس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك ، وهذا مما يظهر ولا
يخفى ولم ينكر فيكون إجماعاً ، ولأنه ذكر تصحيح صلاته فاعتد بأذانه كالمعدل البالغ ، ولا خلاف في
الاعتداد بأذان من هو مستور الحال وإنما الخلاف فيما هو ظاهر الفسق . ويستحب أن يكون المؤذن
عدلاً أميناً بالغاً لأنه مؤتمن يرجع إليه في الصلاة والصيام فلا يؤمن أن يفرغ بأذانه إذا لم يكن كذلك
ولأنه يؤذن على موضع عال فلا يؤمن منه النظر إلى العورات ، وفي الأذان الملحن وجهان أحدهما
يصح لأن المقصود يحصل منه فهو كغير الملحن (والآخر) لا يصح لما روى الدارقطني بإسناده عن
ابن عباس قال : كان قنبي رضي الله عنه مؤذن بطرب فقال رسول الله ﷺ « إن الأذان سهل
سمح فإن كان أذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن »

(فصل) ويستحب أن يكون المؤذن بصيراً لأن الأعمى لا يعرف الوقت فربما غلط . قلت
أذن الأعمى صح أذانه فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن لقنبي رضي الله عنه قال ابن عمرو : كان رجلاً أعمى لا ينادي
حتى يقال له أصبحت أصبحت . رواه البخاري ، ويستحب أن يكون معه بصير يعرفه الوقت أو
يؤذن بعد مؤذن بصير كما كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد أذان بلال . ويستحب أن يكون عالماً بالأوقات

قال فيه يحيى بن معين لا يكتب حديثه ليس بشيء . ويكره أن يكتب على حيطان المسجدين قرآناً أو غيره
لأنه يلحق المصلي ويشغله وهو يشبه الزخرفة وقد نهى عنها ، والبصائر في المسجد خطيئة ويستحب تخليقها
لما ذكرنا من الحديث ، وهل يكره الوضوء في المسجد ؟ على روايتين ذكرهما ابن عقيل الآن ابن عقيل قال
إن قلنا بنجاسة الماء المستعمل في رفع الحدث حرم ذلك في المسجد والله أعلم

(باب شروط الصلاة)

(مسألة) قال (وهي ما يجب لها قبلها وهي ست أولها دخول الوقت والثاني الطهارة من الحدث)
أما الطهارة من الحدث فقد مضى ذكرها وهي شرط لصحة الصلاة لقول رسول الله ﷺ « ولا
يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » متفق عليه . وعن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول
(المغني والشرح الكبير) (٥٤) (الجزء الأول)

ليتحراها فيؤذن في أولها ، وإذا لم يكن عالماً فربما غلط وأخطأ فإن أذن الجاهل صح أذانه فانه إذا صح أذان الاعمى فالجاهل أولى ، ويستحب أن يكون صيتاً يسمع الناس واختار النبي ﷺ أبا محذورة للأذان لكونه صيتاً وفي حديث عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ قال له « ألقه على بلال فانه أندى صوتاً منك » ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسماعه

(فصل) ولا يجوز أخذ الاجرة على الاذان في ظاهر المذهب وكرهه القاسم بن عبيد الرحمن والاوزاعي وأصحاب الرأي وابن المنذر لان النبي ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن ولانه قربة لفاعله لا يصح إلا من مسلم فلم يستأجره عليه كالامامة . وحكي عن أحمد رواية أخرى أنه يجوز أخذ الاجرة عليه ورخص فيه مالك وبعض الشافعية لانه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاز أخذ الاجرة عليه كسائر الاعمال ولا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه وهذا قول الاوزاعي والشافعي لان بالمسلمين حاجة اليه وقد لا يوجد متطوع به وإذا لم يدفع الرزق فيه يعطل ، ويرزقه الامام من الفيء لانه المجد للمصالح فهو كرزاق القضاة والغزاة وان وجد متطوع به لم يرزق غيره لعدم الحاجة اليه

(فصل) وينبغي أن يتولى الاقامة من تولى الاذان وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك : لافرق بينه وبين غيره لما روى أبو داود في حديث عبد الله بن زيد أنه رأى الاذان في المنام فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال : ألقه على بلال فأتاه عليه فأذن بلال فقال عبد الله : أنارأيت وأنا كنت أريده قال « أقم أنت » ولانه يحصل المقصود منه فأشبهه ما لو تولاها معاً

ولنا قول النبي ﷺ في حديث زياد بن الحارث الصدائي « ان أخاصداً أذن ومن أذن فهو يقيم » ولانها فعلان من الذكر يتقدمان الصلاة فيسن أن يتولاها واحد كالخطبتين وما ذكره بدل على الجواز وهذا على الاستحباب فان سبق المؤذن بالأذان فأراد المؤذن أن يقيم فقال أحمد لو أعاد الاذان كما صنع أبو محذورة كما روى عبدالعزيز بن رفيع قال رأيت رجلاً أذن قبل أبي محذورة قال فجاء أبو محذورة فأذن ثم أقام أخرجه الاثوم . فان أقام من غير إعادة فلا بأس وبذلك قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لما ذكروه من حديث عبد الله بن زيد

الله ﷻ يقول « لا يقبل الله صلاة أحدكم بغير طهور ولا صدقة من غلول » رواه مسلم (مسألة) قال (والصلوات المفروضة خمس)

اجمع المسلمون على ان الصلوات الخمس في اليوم واليلة مفروضة لا خلاف بين المسلمين في ذلك وان غير هالايجب الاعراض من نذر أو نحوه الا أنهم اختلفوا في وجوب الوتر وسنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى والاصل في ذلك ما روى عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم واليلة فمن حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة ومن لم يحافظ عليهن لم

(فصل) وبستحب أن يقيم في موضع أذانه قال احمد أحب إلي أن يقيم في مكانه ولم يلغني فيه شيء. الإحدِيث بلال: لا نسبني بآمين. يعني لو كان يقيم في موضع صلاته لما خاف أن يسبقه بالتأمين لأن النبي ﷺ إنما كان يكبر بعد فراغه من الاقامة ولأن الاقامة شرعت للاعلام فشرعت في موضعه ليكون أبلغ في الاعلام. وقد دل على هذا حديث عبد الله بن عمر قال: كنا إذا سمعنا الاقامة توضعنا ثم خرجنا إلى الصلاة إلا أن يؤذن في المنارة أو مكان بعيد من المسجد فيقيم في غير موضعه لئلا يفوته بعض الصلاة (فصل) ولا يقيم حتى يأذن له الامام فان بلالا كان يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم. وفي حديث زياد بن الحارث الصدائي أنه قال فجعلت أقول لربي ﷺ أقيم أقيم؟ وروى أبو حفص بإسناده عن علي قال: المؤذن أملاك بالاذان والامام أملاك بالاقامة

﴿مسئلة﴾ قال (ومن صلى بلا أذان ولا اقامة كرهنا له ذلك ولا يعيد)

يكروه ترك الاذان للصلوات الخمس لأن النبي ﷺ كانت صلواته بأذان واقامة والائمة بعده وأمر به. قال مالك بن الحويرث أثبت النبي ﷺ أنار رجل نودعه فقال «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما أكبركما» متفق عليه وظاهر كلام الحارثي أن الاذان سنة مؤكدة وليس بواجب — لأنه جعل تركه مكروها وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لأنه دعاء إلى الصلاة فأشبهه قوله الصلاة جامعة وقال أبو بكر بن عبد العزيز هو من فروض الكفايات. وهذا قول أكثر أصحابنا وقول بعض أصحاب مالك. وقال عطاء ومجاهد والاوزاعي هو فرض لأن النبي ﷺ أمر به مالكاً وصاحبه وداوم عليه هو وخلفاؤه وأصحابه والامر يقتضي الوجوب ومداومته على فعله دليل على وجوبه، ولأنه من شعائر الاسلام الظاهرة فكان فرضاً كالجهاد، فعلى قول أصحابنا إذا قام به من تحصل به الكفاية سقط عن الباقي لأن بلالا كان يؤذن لربي ﷺ فيكني به، وإن صلى مصل بغير اذان ولا إقامة فالصلاة صحيحة على القولين لما روي عن علقمة والاسود أنهما قالوا: دخلنا على عبد الله فصرى بنا بلا أذان ولا إقامة رواه الاثرم ولا أعلم أحداً خالف في ذلك إلا عطاء قال ومن نسي الاقامة يعيد. والاوزاعي قال مرة يعيد مادام في الوقت فان مضى الوقت فلا إعادة عليه وهذا شذوذ، والصحيح قول الجمهور لما ذكرنا

يمكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له « وروي أن اعرابياً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ماذا فرض علي من الصلاة؟ قال «خمس صلوات» قال فهل علي غيرها؟ قال «لا إلا أن تطوع شبتنا» فقال الرجل والذي بعثك بالحق لأزبد عليها ولا أقص منها، فقال رسول الله ﷺ «أفلمح الرجل إن صدق» متفق عليه، وأجمعوا على أن الصلوات الخمس مؤقتات بمواقيت معلومة محدودة وقد ورد ذلك في أحاديث صحاح يأتي أكثرها إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قال (الظهر وهي الاولى ووقتها من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد الذي زالت عليه الشمس) أجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس

ولان الإقامة أحد الاذنين فلم تفسد الصلاة بتركها كالأخر

(فصل) ومن أوجب الاذان من أصحابنا فانما أوجبه على أهل المصر كذلك قال ائمتنا لا يجب على أهل غير المصر من المسافرين ، وقال مالك إنما يجب النداء في مساجد الجماعة التي يجتمع فيها للصلاة وذلك لان الاذان إنما شرع في الاصل للاعلام بالوقت ليجتمع الناس إلى الصلاة ويدركوا الجماعة . ويكفي في المصر أذان واحد اذا كان بحيث يسمعون ، وقال ابن عقيل يكفي أذان واحد في المحلة ويجزئ . بقيتهم بالإقامة ، وقال أحمد في الذي يصلي في بيته يجزئه أذان المصر وهو قول الاسود وأبي مجاز ومجاهد والشعبي والنخعي وعكرمة وأصحاب الرأي ، وقال ميمون بن مهران والاوزاعي ومالك تكفيه الإقامة ، وقال الحسن وابن سيرين إن شاء أقام ، ووجه ذلك أن النبي ﷺ قال للذي علمه الصلاة « اذا أردت الصلاة فأحسن الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » ولم يأمره بالاذن وفي لفظ رواه النسائي « فاقم ثم كبر » وحديث ابن مسعود ، والافضل لكل مصل أن يؤذن ويقم الا أنه إن كان يصلي قضاء أو في غير وقت الاذان لم يجهر به ، وإن كان في الوقت في بادية أو نحوها استحب له الجهر بالاذن لقول أبي سعيد اذا كنت في غمك أو باديك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء . إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعت ذلك من رسول الله ﷺ ، وعن أنس أن رسول الله ﷺ كان يغير اذا طلع الفجر وكان اذا سمع اذانا أمسك وإلا أغار فسمع رجلا يقول : الله أكبر الله أكبر فقال رسول الله ﷺ « على الفطرة » فقال أشهد ان لا إله إلا الله أشهد ان لا إله إلا الله فقال رسول الله ﷺ « خرجت من النار » فظنوا فإذا صاحب معز أخرجه مسلم

(فصل) ومن فاتته صلوات استحب له ان يؤذن الأولى ثم يقيم لكل صلاة إقامة ، وإن لم يؤذن فلا بأس قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يقضي صلاة كيف يصنع في الاذان ؟ فذكر حديث هشيم عن أبي الزبير عن نافع بن جبير عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الحندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله قل : فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى الظهر ، ثم أمره فأقام فصلى العصر ، ثم أمره فأقام فصلى المغرب ، ثم أمره

حكاه ابن المنذر وابن عبد البر . وتسمى المجرير والاولى والظهر لان في حديث أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المجرير التي تدعونها الاولى حين تدحض الشمس . متفق عليه ، وإنما بدأ بذكرها لان جبرائيل بدأ بها حين أم النبي ﷺ في حديث ابن عباس وجابر وبدأ بها النبي صلى الله عليه وسلم حين علم أصحابه مواقيت الصلاة في حديث بريدة وغيره ، فررى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمني جبرائيل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى بي الظهر في الاولى منهما حين كان النفي . مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله

فأقام فصلى العشاء ، قال أبو عبد الله وهشام الدستوائي لم يقل كما قال هشيم جعلها اقامة اقامة قلت فكأنك تختار حديث هشيم ؟ قال نعم هو زيادة أي شيء يضره وهذا في الجماعة فإن كان يقضي وحده كان استحباب ذلك أدنى في حقه لان الاذان والاقامة للاعلام ولا حاجة الى الاعلام ههنا ، وقد روي عن احمد في رجل فاتته صلوات فقضاها ليؤذن ويقيم مرة واحدة يصلها كلها فسهل في ذلك ورآه حسنا ، وقال الشافعي نحو ذلك وله قولان آخران (أحدهما) أنه يقيم ولا يؤذن وهذا قول مالك لما روى أبو سعيد قال حبسنا يوم الجندى عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل قال فدعا رسول الله ﷺ بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أمره فأقام العصر فصلاها ولان الاذان للاعلام بالوقت وقد فات ، والقول الثالث ان رعى اجتماع الناس أذن وإلا فلا لان الاذان مشروع للاعلام فلا يشرع إلا مع الحاجة ، وقال أبو حنيفة يؤذن لكل صلاة ويقيم لان ماسن للصلاة في أدائها سن في قضائها كسائر المسنونات

ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس ، وأفطر الصائم . ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم . وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الاول ثم صلى العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أشرقت الارض ، ثم التفت جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين « رواه الامام احمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروى جابر نحوه ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالامس » قال البخاري : أصح حديث في المواقيت حديث جابر ، وروى بريدة عن النبي ﷺ أن رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال : « صل معنا هذين اليومين » فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن ، ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضا. قية لم يخاطبها صفرة ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر فأسمع أن يرد بها وصلى العصر والشمس بيضا. مرتفعة آخرها فوق الذي كان ، وصلى المغرب حين غاب الشفق وصلى العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فأسفر بها ثم قال « أين السائل عن وقت الصلاة ؟ » فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال « وقت صلاتكم بين ما رأيتم » رواه مسلم ، ومعنى زوال الشمس ميلها عن وسط السماء وأما يعرف ذلك بطول الظل بعد تنامي قصره لان الشمس حين تطلع يكون الظل طويلا وكلما ارتفعت قصر فاذا مالت عن كبد السماء شرع في الطول فذلك زوال الشمس فمن أراد معرفة ذلك فليقدر ظل شيء ثم يصبر قليلا ثم يقدره ثانياً فان نقص لم يتحقق الزوال وإن زاد فقد زالت ، وكذلك إن لم ينقص لان الظل لا يقف فيكون قد نقص ثم زاد ، وأما معرفة قدر ما تنزل عليه الشمس بالأقدام فيختلف باختلاف الشهور والبلدان كلما طال النهار قصر الظل وإذا قصر طال

٤٣٠ استحباب الاذان والاقامة للمجموعتين . وجوب الصلاة بالوقت (المقتنى والشرح الكبير)

ولنا حديث ابن مسعود رواه الاثرم والنسائي وغيرهما وهو متضمن للزيادة والزيادة من الثقة مقبولة . وعن أبي قتادة انهم كانوا مع النبي ﷺ فناموا حتى طلعت الشمس فقال النبي ﷺ يا بلال « قم فأذن الناس بالصلاة » متفق عليه ، ورواه عمران بن حصين أيضاً قال فأمر بلالاً فأذن فصلينا ركعتين ثم أمره فأقام فصلينا متفق عليه

ولنا على أبي حنيفة حديث ابن مسعود وأبي سعيد ولان الثانية من الفوائت صلاة وقد أذن لما قبلها فأشبهت الثانية من المجموعتين وقياسهم متقضى بهذا

(فصل) فان جمع بين صلاتين في وقت أو لهما استحباب أن يؤذن للاولى ويقيم ، ثم يقيم للثانية وإن جمع بينهما في وقت الثانية فهما كالفائتين لايتأكد الاذان لهما لان الاولى منهما تصلى في غير وقتها والثانية مسبقة بصلاة قبلها وإن جمع بينهما باقامة واحدة فلا بأس ، وقال أبو حنيفة في المجموعتين لا يقيم للثانية لان ابن عمر روى أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بمزدلفة الظل . وقد ذكر أبو العباس الشيعي رحمه الله ذلك تقريباً قال : ان الشمس تزول في نصف حزيران على قدم وثلاث وهو أقل ما نزول عليه الشمس ، وفي نصف تموز وإيار على قدم ونصف وثلاث ، وفي نصف آب ونيسان على ثلاثة أقدام ، وفي نصف آذار وإيلول على أربعة أقدام ونصف ، وفي نصف شباط وتشرين الاول على ستة أقدام ، وفي نصف كانون الثاني وتشرين الثاني على تسعة أقدام ، وفي نصف كانون الاول على عشرة أقدام وسدس وهو أكثر ما نزول عليه ، وفي اقليم الشام والعراق وما سائهما فإذا أردت معرفة ذلك فقف على مستو من الارض وعلم الموضع الذي انتهى اليه ظلك ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى والصق عقبك بإبهامك فإذا بلغت مساحته هذا القدر بعد انتهاء النقص فهو وقت زوال الشمس ونجب به الظهر والله أعلم

(فصل) ونجب الصلاة بدخول أول وقتها في حق من هو من أهل الوجوب وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة نجب بآخر وقتها إذا بقي منه مالا ينسج لاكثر منها لانه في أول الوقت يشخير بين فعلها وتركها فلم تكن واجبة كالنافلة

ولنا انه مأمور بها في أول وقتها بقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر للوجوب على الفور ولأن دخول الوقت سبب للوجود فترتب عليه حكمه عند وجوده ولانها تشترط لها نية الفرض ولو كانت نفلاً لأجزأت بنية النفل كالنافلة . وتعارض النافلة من حيث إن النافلة يجوز تركها لا الى بدل وهذه انما يجوز تركها مع العزم على فعلها كما تؤخر صلاة المغرب ليلة المزدلفة عن وقتها وكما تؤخر سائر الصلوات عن وقتها لمن هو مشغول بشرطها

(فصل) وآخر وقتها إذا زاد على القدر الذي زالت عليه الشمس قدر طول الشخص ، قال الاثرم قيل لأبي عبد الله وأي شيء آخر وقت الظهر؟ قال: أن يصير الظل مثله . قبله فتى يكون الظل مثله؟ قال إذا زالت الشمس فكان الظل بعد الزوال مثله ومعرفة ذلك أن يضبط ما زالت عليه الشمس ثم

باقامة واحدة صحيح ، وقال مالك يؤذن للاولى والثانية ويقم لان الثانية منها صلاة بشرع لها الاذان وهي مفعولة في وقتها فيؤذن لها كالأولى

ولنا على الجمع في وقت الأولى ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان وإقامتين رواه مسلم ولان الأولى منها في وقتها فيشرع لها الاذان كما لو لم يجمعهما ، وأما إذا كان الجمع في وقت الثانية فقد روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما باقامة رواه البخاري ، وان جمع بينهما باقامة فلا بأس لحديث آخر ولان الأولى مفعولة في غير وقتها فاشبهت الفاتحة والثانية منها مسبوقة بصلاة فلا يشرع لها الاذان كالثانية من الفوائت وما ذهب اليه مالك يخالف الخبر الصحيح وقد رواه في موطنه وذهب إلى ما سواه اهـ

ينظر الزيادة عليه فان بلغت قدر الشخص فقد انتهى وقت الظهر وقدر شخص الانسان ستة أقدام ونصف وسدس مقدمه تقريبا . فاذا أردت اعتبار الزيادة بقدمك مسحتها على ما ذكرناه في الزوال ثم أسقطت منه القدر الذي زالت عليه الشمس فاذا بلغ الباقي ستة أقدام وثلاثين فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر . فيكون ظل الانسان في نصف حزيران على ما ذكرناه في آخر وقت الظهر ، وأول وقت العصر ثمانية أقدام مقدمه وفي بقية الشهور كما بينا وهذا مذهب مالك والثوري والشافعي والاوزاعي ونحوه قول أبي يوسف ومحمد وغيرهم ، وقال عطاء لا تغريظ لظهور حتى تدخل الشمس صفرة ، وقال طاوس وقت الظهر والعصر إلى الليل ، وحكي عن مالك وقت الاختيار إلى أن يضيء ظل كل شيء مثليه ووقت الاداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدي فيه العصر لان النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في الحضر ، وقال أبو حنيفة آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثليه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال «أما مثلكم ومثل أهل الكتابين كتل رجل استأجر أجرا فقال من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ نعمت اليهود، ثم قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط فصمت النصارى ثم قال من يعمل لي من العصر إلى غروب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم ففضبت اليهود والنصارى وقالوا مالنا أكثر عملا وأقل عطاء؟ قال هل نقصتم من حكم؟ قالوا لا فقال: فذلك فضلي أو تبه من أشاء» أخرجه البخاري وهذا يدل على أن ما بين الظهر والعصر أكثر من العصر إلى المغرب

ولنا حديث بريدة وابن عباس وفيه قول جبريل فيه «الوقت ما بين هذين» وحديث مالك محمول على العذر بمطر أو مرض وما احتج به أبو حنيفة فليس فيه حجة لانه قال إلى صلاة العصر وفعلها يكون بعد دخول الوقت وتكامل الشروط ، على أن الاخذ باحاديثنا أولى لانه قصد بها بيان الوقت وخبرهم قصد به ضرب المثل فكانت أحاديثنا أولى قال ابن عبد البر خالف أبو حنيفة في هذه الآثار والناس وخالفه أصحابه

٤٣٢ الاذان في السفر للراعي وغيره . أول الاوقات وآخرها [المغني والشرح الكبير]

(فصل) ويشرع الاذان في السفر للراعي وأشباهه في قول أكثر أهل العلم ، وكان ابن عمر يقيم لكل صلاة اقامة إلا الصبح فإنه يؤذن لها ويقيم وكان يقول إنما الاذان على الامير والاقامة على الذي يجمع الناس . وعنه أنه كان لا يقيم في أرض تقام فيها الصلاة . وعن علي أنه قال ان شاء أذن وأقام وان شاء أقام وبه قال عروة والثوري ، وقال الحسن وابن سيرين تجزئه الاقامة وقال ابراهيم في المسافرين إذا كانوا رفاقا أذنوا وأقاموا وإذا كان وحده أقام للصلاة

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤذن له في الحضر والسفر وقد ذكرنا ذلك في حديث أبي قتادة وعمران وزيد بن الحارث وأمر به مالك بن الحويرث وصاحبه وما نقل عن السلف في هذا فالظاهر أنهم أرادوا الواحد وحده وقد بينه ابراهيم النخعي في كلامه ، والاذان مع ذلك أفضل لما ذكرنا من حديث أبي سعيد وحديث أنس ، وروى عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل : انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني قد غفرت له عبيدي وأدخلته الجنة » رواه الترمذي وقال سليمان الفارسي إذا كان الرجل بارض في (١) فأقام الصلاة صلى خلفه ما كان فان أذن

« ١ » بالكسر
والتشديد هي الأرض
القفرة الخالية

(مسئلة) (وتعجلها أفضل إلا في شدة الحر والقيم لمن يصلي الجماعة) وجملة ذلك أن تعجيل الظهر في غير الحر والقيم مستحب بغير خلاف علمناه قال الترمذي وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم لما روى أبو برزة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب التي تدعوها الأولى حين تدحض الشمس وقال جابر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة متفق عليهما . وروى الاموي في المغازي باسناده عن معاذ بن جبل قال لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال « أظهر كبير الاسلام وصغيره وليكن من اكبرها الصلاة فاتها رأس الاسلام بعد الاقرار بالدين فاذا كان الشتاء فصل الفجر في أول الفجر ثم أطل القراءة على قدر ما تطيق ولا تملهم وتكره اليهم أمر الله ثم عجل الصلاة الأولى بعد أن تميل الشمس . وصل العصر والمغرب في الشتاء والصيف على ميقات واحد ، العصر والشمس بيضاء مرتفعة والمغرب حين تغيب الشمس وتوارى بالحجاب وصل العشاء فأعتم بها فان الليل طويل فاذا كان في الصيف فاسفر بالصبح فان الليل قصير وان الناس ينامون فأملهم حتى يدركوها وصل الظهر بعد أن ينقص الظل وتحرك الريح فان الناس يقبلون فأمهلهم حتى يدركوها وصل العتمة فلا تعتم بها ولا تصلها حتى يغيب الشفق » وقالت عائشة ما رأيت أحداً أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من أبي بكر ولا من عمر حديث حسن . فأما في شدة الحر فيستحب تأخيرها مطاقاً في ظاهر كلام أحمد والخرقي حكاه عنه الاثرم ، وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لموم قول النبي ﷺ « إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر فان شدة لم حر من فيح جه » متفق عليه ، وظاهر كلام شيخنا هنا أنه إنما يستحب تأخيرها لمن يصلي جماعة

(١) بضم القاف
مثنى قطر أي طرقاته
وجانباه

وأقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطراه^(١) يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ، وكذلك قال سعيد بن المسيب إلا أنه قال: صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال

(فصل) ومن دخل مسجداً قد صلى فيه فان شاء. أذن وأقام نص عليه أحمد لما روى الاثرم وسعيد ابن منصور عن أنس أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه فأمر رجلاً فأذن وأقام فصلى بهم في جماعة ، وان شاء. صلى من غير أذان ولا إقامة فان عروة قال: إذا انتهيت إلى مسجد قد صلى فيه ناس أذنوا وأقاموا فان أذانهم وإقامتهم تجزي. عن جاء بعدهم وهذا قول الحسن والشعبي والنخعي إلا أن الحسن قال كان أحب إليهم أن يقيم ، وإذا أذن فالمستحب أن يخفي ذلك ولا يجهر به ليغير الناس بالاذان في غير محله

(فصل) وليس على النساء أذان ولا إقامة وكذلك قال ابن عمر وأنس وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين والنخعي والثوري ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً ، وهل يسن لمن ذلك ؟ فقد روي عن أحمد قال ان فعلن فلا بأس وإن لم يفعلن فجاز . وقال القاضي هل يستحب لها الإقامة ؟ على روايتين ، وعن جابر أنها تقيم ويقال عطا. ومجاهد والارزاعي ، وقال الشافعي

قال القاضي في المجرد إنما يستحب الابراد بها بثلاثة شرائط - شدة الحر ، وأن يكون في البلدان الحارة ومساجد الجماعات ، فأما من صلاحها في بيته أو في مسجد بفناء بيته فالأفضل تعجيلها وهذا مذهب الشافعي لان التأخير إنما استحب لينكسر الحر ويتسع في. الحيطان فيكثر السعي الى الجماعات ومن لا يصلي في جماعة لا حاجة له الى التأخير. وقال في الجامع لافرق بين البلدان الحارة وغيرها ولا بين كون المسجد ينتابه أو لا لان أحمد كان يؤخرها بمسجده ولم يكن بهذه الصفة ويؤخرها حتى يتسع في. الحيطان فان في حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال للمؤذن « أبرد » حتى رأينا في. التلول . ولا يؤخرها الى آخر وقتها بل يصليها في وقت يكون اذا فرغ بينه وبين آخر الوقت فصل. فأما الجمعة فيسن تعجيلها في كل وقت بعد الزوال لان سلمة بن الاكوع قال : كنا نجتمع مع النبي ﷺ اذا زالت الشمس متفق عليه . ولم ينقل انه أخرها بل كان يعجلها حتى قال سهل بن سعد ما كنا نقبل ولا نتغدى الى بعد الجمعة أخرجه البخاري ولان التذكير اليها سنة فيأذى الناس بتأخيرها ، ويستحب تأخيرها في الغيم أيضاً لمن يصلي جماعة ذكره القاضي فقال يستحب تأخير الظهر والمغرب في الغيم وتعجيل العصر والعشا. قال ونص عليه أحمد في رواية المروزي وجماعة. وعلى القاضي ذلك بانه وقت يخاف منه العواض من المطر والريح والبرد فيشق الخروج لكل صلاة فيؤخر الاولى من صلاتي الجمع ويعجل الثانية ويخرج اليها خروجاً واحداً فيحصل له الرفق بذلك كما يحصل بالجمع وبه قال أبو حنيفة والاوزاعي وروى عن عمر رضي الله عنه مثل ذلك في الظهر والعصر ، وعن ابن مسعود يعجل الظهر والعصر ويؤخر المغرب . وقال الحسن يؤخر الظهر وظاهر كلام الحرقي انه يسن تعجيل الظهر في غير الحر اذا غلب على ظنه دخول الوقت وهو مذهب الشافعي لما ذكرناه من الاحاديث وما

إن أذن وأقن فلا بأس، وعن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم وبه قال إسحاق وقد روي عن أم ورقة أن النبي ﷺ أذن لها أن يؤذن لها ويقام وتؤم نساء أهل دارها، وقيل إن هذا الحديث يرويه الوليد بن جميع وهو ضعيف وروى النجاد بإسناده عن أسماء بنت يزيد قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس على النساء أذان ولا إقامة » ولأن الأذان في الأصل للإعلام ولا بشرع لها ذلك، والأذان بشرع له رفع الصوت ولا يشرع لما رفع الصوت ومن لا يشرع في حقه الأذان لا يشرع في حقه الإقامة كغير المصلي وكن أدرك بعض الجماعة

(مسئلة) قال (ويجعل أصابعه مضومة على أذنيه)

المشهور عن أحمد أنه يجعل أصبعيه في أذنيه وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يجعل المؤذن أصبعيه في أذنيه قال الترمذي لما روى أبو جحيفة أن بلالا أذن ووضع أصبعيه في أذنيه، متفق عليه. وعن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعيه في أذنيه قال « أنه أرفع لصوتك » وروى أبو طالب عن أحمد أنه قال أحب إلي

روي عن أحمد فيحمل على أنه أراد بالتأخير ليتيقن دخول الوقت ولا يصلي مع الشك فقد نقل أبو طالب عنه ما يدل على هذا أنه قال يوم الغيم يؤخر الظهر حتى لا يشك أنها قد حانت ويعجل العصر، والمغرب يؤخرها حتى يعلم أنه سواد الليل ويعجل العشاء.

(مسئلة) قال (ثم العصر وهي الوسطى ووقتها من خروج وقت الظهر إلى اصفرار الشمس وعنه إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الضرورة إلى غروب الشمس)

الصلاة الوسطى صلاة العصر في قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم منهم علي وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو أيوب وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول عبدة السلماني والحسن والضحاك وأبو حنيفة وأصحابه وابن المنذر. وروي عن ابن عمر وزيد وعائشة وعبد الله بن شداد أنها صلاة الظهر لما روي عن زيد بن ثابت قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فزلت (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) رواه أبو داود، وروى عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) رواه أبو داود والترمذي وقال صحيح، وقال طارم وعطاء وعكرمة ومجاهد والشافعي هي الصبح وروي أيضاً عن ابن عمر وابن عباس لقوله تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) والقنوت طول القيام وهو مختص بالصبح ولأنها من أقل الصلوات على المناقنين فلذلك اختصت بالصلاة بالمحافظة عليها، وقال النبي ﷺ « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوها ولو حبواً » متفق عليه، وقال قوم هي المغرب لأن الأولى الظهر فتكون المغرب الوسطى لأنها الثالثة من الخمس ولأنها الوسطى في عدد الركعات وخصت من بين الصلوات بأنها وتر الله وتر يحب الوتر ولأنها تصل في أول وقتها في جميع الأمصار والأعصار

أن يجعل يديه على أذنيه على حديث أبي مخنف وضم أصابعه الأربع ووضعها على أذنيه وحكي أبو حفص عن ابن بطة قال سألت أبا القاسم الحرقى عن صفة ذلك فأرانيه بيديه جميعاً فضم أصابعه على راحتيه ووضعهما على أذنيه ، واحتج لذلك القاضي بما روى أبو حفص بإسناده عن ابن عمر أنه كان إذا بعث مؤذنا يقول له اضم أصابعك مع كفك واجعلها مضمومة على أذنيك ، وبما روى الإمام أحمد عن أبي مخنف أنه كان يضم أصابعه ، والاول أصح لصحة الحديث وشهرته وعمل أهل العلم به وأيهما فعل فحسن وإن ترك الكل فلا بأس

(فصل) ويستحب رفع الصوت بالاذان ليكون أبلغ في إعلامه ، وأعظم لثوابه كما ذكر في خبر أبي سعيد ، ولا يجهد نفسه في رفع صوته زيادة على طاقته لئلا يضر بنفسه وينقطع صوته ، فإن أذن لعامة الناس جهر بجميع الاذان ولا يجهر ببعض ويخافت ببعض لئلا يفوت مقصود الاذان وهو الاعلام وإن أذن لنفسه أو لجماعة خاصة حاضرين جاز أن يخافت ويجهر وإن يخافت ببعض ويجهر ببعض إلا أن يكون في وقت الاذان فلا يجهر بشيء منه لئلا يضر الناس بأذانه
(فصل) وينبغي أن يؤذن قائماً ، قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن السنة

ويكره تأخيرها عنه ولذلك صلاها جبريل بالنبي ﷺ في اليومين لوقت واحد ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » وهذا كله يدل على تأكيدها وفضلها ، وقبل هي العشاء لما ذكرنا في الصبح ولما روى ابن عمر قال مكثنا ليلة تنتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة فخرج البنا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فقال انكم لتنتظرون صلاة ما ينة ظرها أهل دين غيركم ولولا ان أشق على أمتي لصليت بهم هذه الساعة متفق عليه

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب « شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر » متفق عليه ، وعن ابن مسعود وسيرة قالا : قال رسول الله ﷺ « صلاة الوسطى صلاة العصر » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وهذا نص لا يجوز خلافه وما روته عائشة فيجوز أن تكون الواو فيه زائدة كقوله (وليكون من المؤمنين) وقوله (وخاتم النبيين) وقوله (وقوموا لله قانتين) فقد قبل قانتين أي مطيعين وقيل القنوت السكوت ، ولذلك قال زيد بن أرقم كنا نتكلم حتى نزل قوله تعالى (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام

(فصل) وأول وقت العصر من خروج وقت الظهر وهو اذا صار ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي زالت عليه الشمس فبمخرج وقت الظهر يدخل وقت العصر ليس بينهما فصل وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة أول وقتها اذا زاد على المثليين لما تقدم من الحديث الذي ذكرناه لأبي حنيفة في بيان آخر وقت الظهر ولقول الله تعالى (أقم الصلاة طرفي النهار) وعلى قولكم تكون وسط النهار ، وحكي عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر اذا زالت الشمس ، وقال اسحاق آخر وقت الظهر أول وقت

أن يؤذن قائماً وفي حديث أبي قتادة الذي روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « قم فأذن » وكان مؤذناً رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قياماً ، وإن كان له عذر فلا بأس أن يؤذن قاعداً ، قال الحسن العبدي رأيت أبا زيد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت رجلاه أصيبت في سبيل الله يؤذن قاعداً . رواه الاثرم ، فإن أذن قاعداً لغير عذر فقد كرهه أهل العلم ويصح فانه ليس بأكدم من الخطبة ونصح من القاعد ، قال الاثرم وسمعت أبا عبد الله يسئل عن الاذان على الراحة فهل فيه وقال أرى الاذان عندي سهل . وروى عن ابن عمر انه كان يؤذن على الراحة ثم ينزل فيقيم ، وإذا أبيح التنفل على الراحة فلا اذان أولى

(فصل) ويستحب أن يؤذن على شيء مرتفع ليكون ابلغ لتأدية صوته ، وقد روى أبو داود عن عروة بن الزبير عن امرأة من بني النجار قالت كان يني من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر فيأتي بسحر فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر فإذا رآه غمطى ثم قال : اللهم إني العصر بشتري كان في قدر الصلاة فلو أن رجلين صلياً معاً أحدهما يصلي الظهر والآخر يصلي العصر حين صار ظل كل شيء مثله لكانا مصليين الصلاتين في وقتها ، وحكي عن ابن المبارك لقول النبي ﷺ في حديث ابن عباس وصلى في المرة الثانية الظهر لوقت العصر بالامس

ولنا ما تقدم من حديث جبريل فأما قوله تعالى (أقم الصلاة طرفي النهار) فإن الطرف ما تراخى عن الوسط فلا ينبغي ما قلنا ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لوقت العصر بالامس » أراد مقاربة الوقت يعني أن ابتداء صلاة العصر متصل بآخر صلاة الظهر في اليوم الثاني وقد بينه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر « ووقت الظهر مالم تحضر العصر » رواه مسلم ، وفي حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن الصلاة أولاً وآخرأ وان أول وقت الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر » رواه الترمذي ، وآخر وقتها اختلفت الرواية فيه فروى عن أحمد أن آخر وقت الاختيار إذا صار ظل كل شيء مثليه وهو قول مالك والثوري والشافعي لقوله في حديث ابن عباس « الوقت ما بين هذين » وروى عنه أن آخره مالم تصفر الشمس وهي أصح حكاه عنه جماعة منهم الاثرم وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، ونحوه عن الاوزاعي لما روى عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « وقت العصر مالم تصفر الشمس » رواه مسلم ، وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ « وان آخر وقتها حين تصفر الشمس » قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نفية فقد صلاها في وقتها وفي هذا دليل على أن مراعاة المثليين عندهم استحباب ولعلهما متقاربان بوجد أحدهما قريباً من الآخر

(فصل) والاقوات ثلاثة أضرب : وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت ضرورة ، وقد ذكرنا وقت الفضيلة ، ومعنى وقت الاختيار هو الذي يجوز تأخير الصلاة إلى آخره من غير عذر ووقت الضرورة إنما يباح تأخير الصلاة إليه مع العذر ، فإن أخرها لغير عذر آثم ، ومتى فعلها فيه فهو مدرك لها أداء.

أستعينك وأستعديك على قربش أن يقيموا دينك . قالت ثم يؤذن وفي حديث بدء الاذان قتل رجل من الانصار يا رسول الله رأيت رجلا كأن عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فأذن ثم تعد فعدة ثم قام فقال مثلها إلا انه يقول قد قامت الصلاة

(فصل) ولا يستحب أن يتكلم في أثناء الاذان وكرهه طائفة من أهل العلم قال الاوزاعي لم نعلم أحداً يقتدى به فعل ذلك ، ورخص فيه الحسن وعطاء وقتادة وسليمان بن مردقان تكلم بكلام يسير جاز وإن طال الكلام بطل لأنه يقطع الموالاة المشروطة في الاذان فلا يعلم انه اذان . وكذلك لو سكت سكوتاً طويلاً أو نام نوماً طويلاً أو أغشى عليه أو أصاب جنوناً يقطع الموالاة بطل أذانه ، وإن كان الكلام يسيراً محرماً كالسب ونحوه فقال بعض أصحابنا فيه وجهان (أحدهما) لا يقطعه لأنه لا يخل بالمقصود فأشبهه المباح (والثاني) يقطعه لأنه محرم فيه ، وأما الإقامة فلا ينبغي أن يتكلم فيها لأنها يستحب حذرهما وأن لا يفرق بينهما قال ابو داود قلت لاحمد الرجل يتكلم في أذانه ؟ فقال نعم قلت له يتكلم في الإقامة فقال لا

في وقتها سواء كان لعذر أو غيره لقول النبي ﷺ « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » متفق عليه ولا نعلم فيه خلافاً وكذلك حكم سائر الصلوات إذا أدرك من وقتها ركعة ، وإن أدرك أقل من ذلك فسيأتي بيانه إن شاء الله ، ومتى أقر العصر عن وقت الاختيار على ما فيه من الخلاف أتم إذا كان لعذر لما تقدم من الاخبار ولما روى أنس بن مالك قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق : يجلس أحمق حتى اذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني شيطان او على قرني شيطان قام فنقر اربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً » رواه مسلم ولو أبيح تأخيرها لما ذمه عليها وجعله علامة للنفاق

(مسألة) (وتعجيلها افضل بكل حال) وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وعائشة وأنس وابن المبارك واهل المدينة والاوزاعي والشافعي وإسحاق . وروي عن ابي هريرة وابن مسعود أنهما كانا يؤخران العصر . وروي عن ابي قلابة وابن شبرمة أنهما قالا إنما سميت العصر لتعصر . وقال اصحاب الرأي الافضل فعلها في آخر وقتها المختار لما روى رافع بن خديج ان النبي ﷺ كان يأمر بتأخير العصر . وعن علي بن شيبان قال قدمنا على رسول الله ﷺ فكان يؤخر العصر مادامت نضياء نقية ولأنها آخر صلاتي جمع فاستحب تأخيرها كالعشاء

ولنا ما روى ابو برزة قال كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . متفق عليه . وقال رافع بن خديج كنا نصلي مع رسول الله ﷺ عليه وسلم صلاة العصر ، ثم ننحر الجزور فيقسم عشرة أجزاء . ثم نطبخ فأن كل لحماً نضيجاً قبل غروب الشمس متفق عليه . وعن ابي امامة بن سهل قال صلينا مع عمر بن عبدالعزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلنا يا أبا حمزة ما هذه الصلاة التي صليت ؟

(فصل) وليس للرجل أن يني على أذان غيره لأنه عبادة بدنية فلا يصح من شخصين كالصلاة والردة تبطل الاذان ان وجدت في أثناءه ، وان وجدت بعده فقال القاضي قياس قوله في الطهارة ان تبطل ايضا . والصحيح انها لا تبطل لانها وجدت بعد فراغه وانقضاء حكمه بحيث لا يبطله شيء من مبطلاته فأشبهه سائر العبادات إذا وجدت بعد فراغه منها بخلاف الطهارة فانها تبطل بمبطلاتها فالاذان أشبه بالصلاة في هذا الحكم منه بالطهارة والله تعالى أعلم

(فصل) ولا يصح الاذان إلا مرتباً لأن المقصود منه يختل بعدم الترتيب وهو الاعلام فانه إذا لم يكن مرتباً لم يعلم انه اذان ولأنه شرع في الاصل مرتباً وعلمه النبي ﷺ أباً محذورة مرتباً
(مسألة) قال (ويدبر وجهه على يمينه اذا قال : حي على الصلاة ، وعلى يساره اذا قال : حي على الفلاح . ولا يزيل قدميه)

قال العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصليها معه : متفق عليه وروى الترمذي عن النبي ﷺ انه قال « الوقت الاول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » وحديث رافع لا يصح قاله الترمذي وقال الدارقطني برويه عن عبد الواحد بن نافع وليس بالقوي ولا يصح عن رافع ولا عن غيره من الصحابة ، والصحيح عنهم تعجيل صلاة العصر والتبكير بها قال ابن المنذر الاخبار الثابتة عن النبي ﷺ تدل على ان أفضل الامرين تعجيل العصر في أول وقتها

(مسألة) (ثم المغرب وهي الوتر ووقتها من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الاحمر) لا خلاف بين أهل العلم في دخول وقت المغرب بغروب الشمس والاحاديث تدل عليه . وآخره إذا غاب الشفق وهو قول الثوري وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وقال مالك والاوزاعي والشافعي في أحد قوله ليس لها إلا وقت واحد لأن جبريل صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليومين لوقت واحد في بيان مواقيت الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشبك النجوم » وعن طاوس لا نفوت المغرب والعشاء حتى الفجر وعن عطاء لا نفوت المغرب والعشاء حتى النهار

ولنا حديث بريدة وفيه أن النبي ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق وروى أبو موسى أن النبي ﷺ أخر المغرب في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق رواها مسلم وعن عبدالله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت المغرب ما لم يغيب الشفق » رواه مسلم وهذه نصوص صحيحة لا يجوز مخالفتها بشيء . محتمل ولأن ما قبل مغيب الشفق وقت لاستدامتها فكان وقتا لا ابتدائها كأول وقتها وأحاديثهم محمولة على الاستحباب والاختيار وتأكيدها في أول وقتها جميعاً بينها وبين أحاديثنا ولو تعارضت وجب حمل أحاديثهم على أنها منسوخة لأنها في أول فرض الصلاة بمكة وأحاديثنا بعدها بالمدينة فتكون ناسخة لما قبلها مما يخالفها والله أعلم

(١) في الصحيحين
فجعلت أتبع

المستحب أن يؤذن مستقبل القبلة لا نعلم فيه خلافاً فإن مؤذني النبي كانوا يؤذنون مستقبل القبلة ويستحب أن يدير وجهه على يمينه إذا قال حي على الصلاة ، وعلى يساره إذا قال حي على الفلاح ، ولا يزبل قدميه عن القبلة في التفاته لما روى أبو جحيفة قال رأيت بلالا يؤذن وأتبع^(١) فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه . متفق عليه ، وفي لفظ قال أتيت رسول الله ﷺ وهو في قبة حمراء من آدم فخرج بلال فأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي الفلاح التفت يميناً وشمالاً ولم يستدر رواء أبو داود . وظاهر كلام الحرقى أنه لا يستدير سواء كان على الأرض أو فوق المنارة وهو قول الشافعي ، وذكر أصحابنا عن أحمد فيمن أذن في المنارة روايتين (إحداهما) لا يدور للخبر ولأنه يستدير القبلة فكره كما لو كان على وجه الأرض (والثانية) بدور في مجالها لأنه لا يحصل الاعلام بدونه وتحصيل المقصود بالاخلال بأدب أولى من

(فصل) والشفق الحرة هذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والزهري ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ويعقوب ومحمد ، وعن أنس وأبي هريرة ما يدل على أن الشفق البياض . وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وأبي حنيفة وهو اختيار ابن المنذر ، وروي عن ابن عباس أيضاً لأن بخروج وقتها يدخل وقت عشاء الآخرة وأول وقت العشاء إذا غاب البياض لأن النعمان بن بشير قال أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها لسقوط القمر لثالثة . رواه الامام أحمد وأبو داود ، وروي عن أبي مسعود قال : رأيت رسول الله ﷺ يصليها حين يسود الافق

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال « وقت المغرب مالم يسقط فور الشفق » رواه أبو داود . وروي ثور الشفق — وفور الشفق فورانه وسطوعه وثوره ثوران حرته ، وروي ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت العشاء » رواه الدارقطني ، وما روه ليس فيه بيان أنه أول الوقت فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر الصلاة عن أول الوقت قليلاً ولهذا روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والمتوضي من وضوئه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته »

(مسألة) (وتعجيلها أفضل إلا ليلة جمع لمن قصدتها) لا نعلم خلافاً في استحباب تعجيل المغرب في غير حال العذر إلا ما ذكرنا من اختلافهم في القيم وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قاله الترمذي . وذلك لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب إذا وجبت . وعن رافع بن خديج قال : كنا نصلي المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصير مواقع نبه متفق عليهما ، وعن سلمة بن الأكوع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس إذا غاب حاجبها رواه أبو داود واللفظ له ورواه الترمذي وقال حسن صحيح ، وفعل جبريل عليه السلام لها في اليومين في وقت واحد دليل على تأكد استحبابها ولأن فيه خروجاً من الخلاف فكان أولى . فأما ليلة جمع وهي ليلة المزدلفة فيستحب

العكس ، ولو أخل باستقبال القبلة أو مشى في أذانه لم ينطل قال الخطبة أكد من الاذان ولا تبطل بهذا ، وسئل أحمد عن الرجل يؤذن وهو يمشي فقال نعم أمر الاذان عندي سهل . وسئل عن المؤذن يمشي وهو يقيم قال يعجبني أن يفرغ ثم يمشي ، وقال في رواية حرب وفي المسافر أحب إلي أن يؤذن ووجهه الى القبلة وأرجو أن يجزي .

(مسألة) قال (ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول)

لا أعلم خلافا بين أهل العلم في استحباب ذلك والأصل فيه ما روى أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » متفق عليه ورواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو هريرة وعمر بن العاص وابنه وأم حنينة ، وقال غير الحرقى من أصحابنا يستحب أن يقول عند الحيلة لا حول ولا قوة إلا بالله ، نص عليه أحمد لما روى الأثرم بإسناده عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا سمع الاذان قال مثل ما يقول المؤذن فإذا بلغ حي على

تأخيرها ليصلها مع العشاء الآخرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك والاجماع منعقد على ذلك والله أعلم .

(مسألة) (ثم العشاء ووقتها من مغيب الشفق الأحمر الى ثلث الليل الأول وعنه الى نصفه) لا خلاف بين الناس في دخول وقت العشاء الآخرة بغيبوبة الشفق وإنما اختلفوا في الشفق وقد ذكرناه فتى غاب الشفق الأحمر دخل وقت العشاء إن كان في مكان يظهر له الأفق . وإن كان في مكان يستمر عنه الأفق بالجبال أو نحوها استظهر حتى يغيب البياض فيستدل به على غيبوبة الحرة لا لنفسه

(فصل) واختلفت الرواية في آخر وقت الاختيار فروي عنه أنه ثلث الليل نص عليه في رواية الجماعة اختارها الحرقى وهو قول عمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز والشافعي في أحد قوله لأن في حديث جبريل أنه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية ثلث الليل وقال « الوقت ما بين هذين » وفي حديث بريدة أنه صلاها في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل رواه مسلم ، وقال النخعي آخر وقتها الى ربع الليل ، وروي عن ابن عباس أنه قال آخر وقتها الى طلوع الفجر ، وروي عن أحمد أن آخر وقتها الى نصف الليل وهو قول ابن المبارك وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي لما روى أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال : « صلى الناس وناموا أما أنكم في صلاة ما انتظرونها » متفق عليه ، وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ووقت العشاء الى نصف الليل » رواه مسلم وأبو داود . والاولى أن لا تؤخر عن ثلث الليل لأن ثلث الليل يجمع الروايات . والزيادات تعارضت فيها الاخبار وإن أخرها جاز لما ذكرنا (مسألة) (ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الضرورة الى طلوع الفجر الثاني وهو البياض

الصلاة قال « لا حول ولا قوة إلا بالله » وروى حفص بن عامر بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال « إذا قل المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله - من قلبه دخل الجنة » رواه مسلم وأبو داود قال أبو بكر الاثرم هذا من الاحاديث الجياد يعني هذا الحديث وهذا أخص من حديث أبي سعيد فيقدم عليه أو يجمعه بينهما

(فصل) ويستحب أن يقول في الاقامة مثل ما يقول ويقول عند كلمة الاقامة : أقامها الله وأدامها لما روى أبو داود بإسناده عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن بلالا أخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر في الاذان المعترض في المشرق ولا ظلمة بعده وتأخيرها أفضل مالم يشق . متى ذهب نصف الليل أو ثلثه على الخلاف فيه خرج وقت الاختيار وما بعده وقت ضرورة إلى طلوع الفجر الثاني والحكم فيه حكم الضرورة في وقت العصر على ما بينا، وتأخيرها أفضل إلى آخر وقتها إذا لم يشق وهو اختيار أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين كذلك قال الترمذي ، وحكي عن الشافعي أن الأفضل تقديمها لقول النبي ﷺ « الوقت الاول رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله » رواه الترمذي عن القاسم بن غنام عن أمهاته عن أم فروة أنها سمعت رسول الله ﷺ وسأله رجل عن أفضل الاعمال فقال رسول الله ﷺ « الصلاة لاول وقتها » رواه أبو داود ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يؤخرها وإنما أخرها ليلة واحدة

ولنا قول أبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعونها العتمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذي وقال حديث صحيح ، وعن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر عشاء الآخرة رواه مسلم وأحاديثهم ضعيفة ، أما خبر « أول الوقت رضوان الله » فيرويه عبيد الله العمري وهو ضعيف وحديث أم فروة رواه مجاهد ، وقال فيه الترمذي أيضاً لا يروى إلا من حديث العمري وليس بالقوي في الحديث . قال أحمد لا أعرف ثبت في أوقات الصلاة أولها كذا وأوسطها كذا وآخرها كذا ولو ثبت كان الاخذ باحاديثنا أولى لانها خاصة وأخبارهم عامة وإنما يستحب تأخيرها للمنفرد ولجماعة راضين بالتأخير . فلما مع المشقة بالمؤمنين أو بعضهم فلا يستحب نص عليه أحمد في رواية الاثرم قل قلت لابي عبد الله كم قدر تأخير العشاء ؟ قال يؤخرها بعد أن لا يشق على المؤمنين وقد ترك النبي ﷺ الأمر بتأخيرها كراهية المشقة ، وروي عنه « من شق على أمتي شق الله عليه » وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء

(فصل) وروى سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من قال حين يسمع النداء : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله ، رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا ، غفر له ذنبه » رواه مسلم وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حات له شفاعتي يوم القيامة » رواه البخاري وعن أم سلمة قالت علمني النبي صلى الله عليه وسلم ان اقول عند أذان المغرب : اللهم هذا إقبال بلك وادبار نهارك وأصوات دعائك فاعف لي . رواه أبو داود وروى أنس قال : قال رسول الله ﷺ « لا يرد الدعاء بين الاذان والاقامة » رواه أبو داود أيضا .

(فصل) وإذا سمع الاذان وهو في قراءة قطعها ليقول مثل ما يقول لانه يفوت والقراءة لا تفوت وان سمعه في الصلاة لم يقل مثل قوله لئلا يشتغل عن الصلاة بما ليس منها وقد روي « ان في الصلاة لشغلا » وان قاله ماعدا الحيلة لم تبطل الصلاة لانه ذكر ، وان قال الدعاء الى الصلاة فيها بطلت لانه خطاب آدمي أحيانا وأحيانا إذا رآهم اجتمعوا عجل وإذا رآهم أبطؤا آخر . وهذا يدل على مراعاة حال المأمومين وقد روى النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها لسقوط القمر لثالثة . وعن أبي مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي هذه الصلاة حين يسود الافق فيستحب الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في إحدى هاتين الحالتين ولا يشق على المأمومين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالتخفيف رفقا بالمأمومين والله أعلم .

(فصل) ولا يستحب تسمية هذه الصلاة العتمة وكان ابن عمر إذا سمع رجلا يقول العتمة صاح وغضب وقال إنما هي العشاء ، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا إنها العشاء وهم يعمنون بالابل » رواه مسلم وان سماها جاز لقول معاذ لقينا رسول الله ﷺ في صلاة العتمة رواه أبو داود ، وفي المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لاتوهما ولو حبوا »

(مسئلة) (ثم الفجر ووقتها من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس) وجملة ذلك أن وقت الفجر يدخل بطلوع الفجر الثاني إجماعاً وقد دلت عليه الاخبار التي ذكرناها وهو البياض المعترض في المشرق المستطير في الافق . ويسمى الفجر الصادق لانه صدقك عن الصبح . والصبح ما جمع بياضاً وحمرة ولا ظلمة بعده ، فأما الفجر الاول فهو البياض المستدق المستطيل صعوداً من غير اغراض فلا يتعلق به حكم ، وآخر وقتها طلوع الشمس لما روى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت الفجر ما لم تطلع الشمس » رواه مسلم

(مسئلة) (وتعجيلها أفضل وعنه ان أسفر المأمومون فالأفضل الاسفار) التغليس بالفجر أفضل يروى عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وأبي موسى وإبي الزبير وعمر بن عبد العزيز ما يدل على ذلك

(فصل) روي عن أحمد أنه كان إذا أذن فقال كلمة من الاذان قال مثلها سرّاً فظاهر هذا انه رأى ذلك مستحباً ليكون ما يظهره أذاناً ودعاءً إلى الصلاة وما يسره ذكر الله تعالى فيكون بمنزلة من سمع الاذان

(فصل) قال الأثرم وسمعت أبا عبد الله يسئل عن الرجل يقوم حين يسمع المؤذن مبادراً بركم فقال يستحب أن يكون ركوعه بعد ما يفرغ المؤذن أو يقرب من الفراغ لانه يقال ان الشيطان ينفر حين يسمع الاذان فلا ينبغي أن يبادر بالقيام. وإن دخل المسجد فسمع المؤذن استحب له انتظاره ليفرغ ويقول مثل ما يقول جمعا بين الفضيلتين وإن لم يقل كقوله وافتتح الصلاة فلا بأس نص عليه أحمد

(فصل) ولا يستحب الزيادة على مؤذنين لأن الذي حفظ عن النبي ﷺ أنه كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم إلا أن تدعو الحاجة إلى الزيادة عليهما فيجوز ، فقد روي عن عثمان رضي الله عنه أنه كان له أربعة مؤذنين. وإن دعت الحاجة إلى أكثر منه كان مشروعا ، وإذا كان أكثر من واحد وكان الواحد بسم الناس فالمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد. لأن مؤذني النبي ﷺ كان أحدهما

وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، قال ابن عبد البر صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يفلسون ومحال أن يتركوا الأفضل وهم النهاية في أتيان الفضائل . وروي عن أحمد أن الاعتبار بحال المأمومين فإن أسفروا فالأفضل الاسفار لأن جابراً روى أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك في العشاء فينبغي أن يكون كذلك في الفجر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي الأفضل الاسفار لما روى رافع بن خديج قال سمعت النبي ﷺ يقول « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » رواه الترمذي وقال حسن صحيح

ولنا ما روى جابر قال : والصبح كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلس متفق عليه ، وفي حديث أبي هريرة وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه . وعن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس متفق عليهما ، وعن أبي مسعود الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم غلس بالصبح ثم أسفر مرة ثم لم يعد إلى الاسفار حتى قبضه الله . رواه أبو داود ، فأما الاسفار في حديثهم فالمراد به أن يتبين ضوء الصبح ويكثر من قولهم أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفتها

(فصل) ولا يأتى بتعجيل الصلاة المستحب تأخيرها ولا بتأخير ما يستحب تعجيله إذا أخره عازماً على فعله مالم يضق الوقت عن فعل جميع العبادة لأن جبرائيل صلاها بالنبي ﷺ في آخر الوقت وأوله ، وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم كذلك أيضاً وقال « الوقت ما بين هذين » ولأن الوجوب موسع فهو كالتكفير موسع في الاعيان ، فإن أخرها غير عازم على الفعل أو أخرها بحيث يضييق الوقت عن فعل جميعها فيه آثم لأن الركعة الأخيرة من الصلاة فلم يجز تأخيرها عن الوقت

يؤذن بعد الآخر ، وإن كان الاعلام لا يحصل بواحد أذنوا على حسب ما يحتاج اليه إما أن يؤذن كل واحد في منارة أو ناحية أو دفعة واحدة في موضع واحد ، قال أحد إن أذن عدة في منارة فلا بأس وإن خافوا من تأذين واحد بعد الآخر فوات أول الوقت أذنوا جميعاً دفعة واحدة (فصل) ولا يؤذن قبل المؤذن الرائب إلا أن يتخلف ويخاف فوات وقت التأذين فيؤذن غيره كما روي عن زياد بن الحارث الصدائي أنه أذن للنبي ﷺ حين غاب بلال وقد ذكرنا حديثه وأذن رجل حين غاب أبو محذورة قبله فأما مع حضوره فلا يسبق بالاذان فان مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن غيرهم يسبقهم بالاذان

(فصل) وإذا تشاح نفسان في الاذان قدم أحدهما في الحصال المتعبرة في التأذين فيقدم من كان أعلى صوتاً لقول النبي ﷺ لعبد الله بن زيد « ألقه على بلال فانه أندى صوتاً منك » وقدم أبا محذورة لصوته . وكذلك يقدم من كان أبغ في معرفة الوقت وأشد محافظاً عليه ومن برأضيه الجيران لانهم أعلم بمن يلفهم صوته ومن هو أعف عن النظر . فان تساوى من جميع الجهات أقرع بينهما لان النبي ﷺ قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » متفق عليه ولما تشاح الناس في الاذان يوم القادسية أقرع بينهم سعد

كالاولى ومتى أخر الصلاة عن اول وقتها عازماً على الفعل فوات قبل فعلها لم يمت عاصياً لانه فعل ما يجوز له وليس الموت من فعله فلم يأت به والله أعلم (مسئلة) (ومن أدرك تكبيرة الاحرام من صلاة في وقتها فقد أدركها) وجملة ذلك ان من ادرك ركعة من الصلاة قبل خروج وقتها فقد ادرك الصلاة سواء أخرها لعذر كحائض تطهر او مجنون يفتق او لغير عذر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » متفق عليه ، وفي رواية « من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر » وجميع الصلوات في ذلك سواء . وقال أصحاب الرأي فيمن طلعت الشمس وقد صلى ركعة تفسد صلاته لانه قد صار في وقت نهى عن الصلاة فيه

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح » وفي رواية « من ادرك سجدة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه . ولانه ادرك ركعة من الصلاة في وقتها فكان مدركا لما كفية الصلوات وانما نهى عن النافلة ، فأما الفرائض فتصل في كل وقت بدليل ما قبل طلوع الشمس فانه وقت نهى ولا يمنع من فعل الفرض فيه والله اعلم

(فصل) وهل يدرك الصلاة بادرارك مادون الركعة فيه روايتان (احدهما) لا يدركا وهو ظاهر كلام الحنفي ومذهب مالك لظاهر الخبر الذي روينا فان تخصيصه بركعة يدل على ان الادراك لا يحصل

(فصل) ويكره المحن في الاذان فانه ربما غير المعنى فان من قال أشهد أن محمداً رسول الله ونصب
لام رسول أخرجه عن كونه خبراً ولا يد لفظه أكبر لأنه يجعل فيها الفا فيصير جمع كبير وهو الطبل
ولا تنقط الماء من اسم الله تعالى واسم الصلاة ولا الماء من الفلاح لما روى أبو هريرة قال قال
رسول الله ﷺ « لا يؤذن لكم من بدغم الماء » قلنا وكيف يقول ؟ قال يقول « أشهد أن لا إله إلا
الله » (١) أشهد أن محمداً رسول الله » أخرجه الدارقطني في الافراد ، فأما ان كان ألغى لثغة لا تنفاحش جاز
إذانه فقد روي أن بلالا كان يقول أسهد بحمل الشين سينا وان سلم من ذلك كان أكل وأحسن
(فصل) وإذا أذن في الوقت كره له أن يخرج من المسجد الا ان يكون حاجة ثم يعود لأنه
ربما احتيج إلى إقامة الصلاة فلا يوجد . وان أذن قبل الوقت للفجر فلا بأس بذهابه لانه لا يحتاج
إلى حضوره قال احمد في الرجل يؤذن في الليل وهو على غير وضوء فيدخل المنزل وبدع المسجد
أرجو أن يكون موسعا عليه ولكن إذا أذن وهو متوضي في وقت الصلاة فلا أرى له أن يخرج من
المسجد حتى يصلي إلا أن تكون له الحاجة

١ « اذا كان هذا
حكاية قول من بدغم
الماء أي يخفيها في
اللام فيجب أن
يكتب لفظ الجلالة
بدون هاء هكذا
(اللا) وهو الظاهر

بدونها ولا أنه إدراك للصلاة فلا يحصل بأقل من ركعة كادراك الجمعة (والثانية) يدركها بادراك جزء
منها أي جزء كان قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد واختيار أبي الخطاب فيمن أدرك تكبيرة الاحرام
وهذا قول أبي حنيفة ، وللشافعي قولان كالذهبي لان أبا هريرة روى ان النبي ﷺ قال « من أدرك
سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته » متفق عليه « وإذا أدرك سجدة من
صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه وللنسائي « فقد أدركها » ولان الادراك
إذا تعلق به حكم في الصلاة استوى فيه الركعة وما دونها كادراك الجماعة وادراك المسافر صلاة
المقيم ، والقياس يبطل بادراك الركعة دون تشهداتها والله أعلم

(مسألة) (ومن شك في الوقت لم يصل حتى يغلب على ظنه دخوله) متى شك في دخول وقت
الصلاة لم يصل حتى يتيقن دخوله أو يغلب على ظنه ذلك مثل من له صنعة جرت عادته بعمل شيء
مقدر الى وقت الصلاة ، أو قاري جرت عادته بقراءة شيء فقرأه وأشباه هذا فتى فعل ذلك وغلب
على ظنه دخول الوقت أبيع له الصلاة ، والاولى تأخيرها قليلا احتياطاً إلا أن يخشى خروج الوقت
أو تكون صلاة العصر في وقت الغيم فأنها يستحب التكبير بها . لما روى بريدة قال كنا مع رسول الله
ﷺ في غزوة فقال « بكرؤا بصلاة العصر في اليوم الغيم فانه من فاتته صلاة العصر حبط عمله » رواه
البخاري . قال شيخنا ومعناه والله أعلم التكبير بها إذا حل فعلها يتيقن أو غلبة ظن وذلك لان فعلها
في وقتها المختار في زمن الشتاء ضيق فيخشى خروجه

(مسألة) (فان أخبره بذلك مخبر عن يقين قبل قوله وان كان عن ظن لم يقبله) متى أخبره
بدخول الوقت ثقة عن علم لزمه قبول خبره لأنه خبر ديني فقبل فيه قول الواحد كالرواية ، فأما إن

(فصل) فان أذن المؤذن في بيته وكان قريبا من المسجد فلا بأس وان كان بعيدا فلا لان القريب أذانه من عند المسجد فيأتيه السامعون للاذان . والبعيد ربما سمعه من لا يعرف المسجد فيفتقر به ويقصده فيضيع عن المسجد . وقد روي في الذي يؤذن في بيته وبينه وبين المسجد طريق يسمع الناس: أرجو أن لا يكون به بأس. وقال في رواية ابراهيم الحربي فيمن يؤذن في بيته على سطح: معاذ الله ماسمعا ان أحداً يفعل هذا ، فالاول المراد به القريب ولهذا كان بلال يؤذن على سطح امرأة من قريش لما كان قريبا من المسجد عاليا والثاني محمول على البعيد لما ذكرناه

(فصل) إذا أذن المؤذن وأقام لم يستحب لسائر الناس أن يؤذن كل انسان منهم في نفسه ويقوم بعد فراغ المؤذن ولكن يقول مثل ما يقول المؤذن، لان السنة انما وردت بهذا والله أعلم

أخبره عن ظن لم يقلده واجتهد لنفسه لانه يقدر على الصلاة باجتهاد نفسه فلم يجز له تقليد غيره كحالة اشتباه القبلة . والبصير والاعمى والمطمور القادر على التوصل الى الاستدلال سواء لاستوائهم في إمكان التقدير بمرور الزمان كما بينا

(فصل) واذا سمع الاذان من ثقة عالم بالوقت فله تقليده لان الظاهر أنه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت فجري مجرى خبره . وقد قال النبي ﷺ « المؤذن مؤتمن » ولولا أنه يقلد وبرجع اليه ما كان مؤتمنا وعنه ﷺ أنه قال « خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين صلاتهم وصيامهم » رواه ابن ماجه . ولان الاذان شرع للاعلان بالوقت فلو لم يجز تقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الاذان لها ولم يزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم فاذا سمعوا الاذان قاموا الى الصلاة وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة للوقت ، ولا اجتهاد فيه من غير تكبير فكان إجماعا

(فصل) ومن صلى قبل الوقت لم تجزه صلاته في قول أكثر أهل العلم سواء فعل ذلك خطأ او عمدا كل الصلاة او بعضها. وبه قال الزهري والاوزاعي وأصحاب الرأي والشافعي . وروي عن ابن عمر وابي موسى أنهما أعادا الفجر لأنهما صليا قبل الوقت . وروي عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجزئه ونحوه قول الحسن والشعبي وعن مالك كقولنا . وعنه فيمن صلى العشاء قبل مغيب الشفق جاهلا أو ناسيا بعيد ما كان في الوقت فاذا ذهب الوقت قبل علمه أو ذكره فلا شيء عليه ولنا أن الخطاب بالصلاة يتوجه الى المكلف عند دخول وقتها وما وجد بعد ذلك ما يزيله ويبري. الغمة منه فيبقى بحاله

(مسئلة) ومتى اجتهد وصلى فبان انه وافق الوقت أو ما بعده أجزاء) لأنه أدى ما خوطب بإدائه وفرض عليه (وان وافق قبله لم يجزه) لان مخاطبة بالصلاة وسبب الوجوب وجدا بعد فعله فلم يسقط حكمه بما وجد قبله

(فصل) وان صلى من غير دليل مع الشك لم تجزه صلاته سواء أصاب أو أخطأ لانه صلى مع الشك في شرط الصلاة من غير دليل فلا تصح كن اشتبهت عليه القبلة فصلى من غير اجتهاد

باب استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في الحالتين اللتين ذكرهما الحرفي رحمه الله والأصل في ذلك قول الله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) يعني نحوه ، كما أنشدوا :
ألا من مبلغ عنا رسولا * وما تغني الرسالة شطر عمرو

أي نحو عمرو ، وتقول العرب هؤلاء القوم يشاطروننا إذا كانت بيوتهم تقابل بيوتهم ، وقال علي رضي الله عنه شطره قبله ، وروي عن البراء قال : قدم رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم على قوم من ستة عشر شهراً ثم إنه وجه إلى الكعبة فمر رجل وكان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم على قوم من الانصار فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجه إلى الكعبة فأنصرفوا إلى الكعبة. أخرجه النسائي
﴿ مسألة ﴾ قال أبو القاسم : (إذا اشتد الخوف وهو مطلوب ابتداء الصلاة إلى القبلة وصلى إلى غيرها راجلاً أو ركباً يومئذ إيماناً على قدر الطاقة ويجعل سجوده أخفض من ركوعه)

﴿ مسألة ﴾ (ومن أدرك من الوقت قدر تكبيرة ثم جن أو حاضت المرأة لزمهم القضاء) لأن الصلاة تجب بأول الوقت وقد ذكرناه ويستقر وجوبها بذلك فحتى أدرك جزءاً من أول الوقت ثم جن أو حاضت المرأة لزمهم القضاء كما ذكر إذا أمكنها. وقال الشافعي وإسحاق لا يستقر إلا ببعض زمن يمكن فعلها فيه فلا يجب القضاء بما دونه ، واختاره أبو عبد الله بن بطة لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكنه الصلاة فيه أشبه ما لو لم يدرك شيئاً

ولنا أنها صلاة وجبت عليه فوجب قضاؤها إذا فاتته كالتي أمكن أدائها ، فأما التي لم يدرك شيئاً من وقتها فاتها لم تجب وقياس الواجب على ما لم يجب لا يصح والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ (وإن بلغ صبي أو أسلم كافر أو أفق مجنون أو طهرت حائض قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة لزمهم الصبح ، وإن كان قبل غروب الشمس لزمهم الظهر والعصر ، وإن كان قبل طلوع الفجر لزمهم المغرب والعشاء) وجملة ذلك لأنه متى أدرك أحد هؤلاء جزءاً من آخر وقت الصلاة لزمه قضاؤها لأنها وجبت عليه فلزمه القضاء كما لو أدرك وقتاً يتسم لها ، وهذا مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً . قال شيخنا : وأقل ذلك تكبيرة الاحرام لأنها أقل ما يتلبس بالصلاة بها وقد أطلق أصحابنا القول فيه وقال القاضي إن أدرك ركعة كان مدركا لها وإن أدرك أقل من ركعة كان مدركا لها في ظاهر كلامه فإن أدرك جزءاً من آخر وقت العصر قبل غروب الشمس أو جزءاً من آخر الليل قبل طلوع الفجر لزمته الظهر والعصر في الأولى والمغرب والعشاء في الآخرة . روي هذا في الحائض عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وطاوس ومجاهد والزهري ومالك والشافعي وإسحاق ، قال الامام أحمد عامة التابعين إلا الحسن وحده قال : لا تجب إلا الصلاة التي طهرت في وقتها وحدها وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لأن وقت الأولى خرج في حال العذر أشبه ما لو لم يدرك شيئاً من وقت الثانية

وجملة ذلك أنه إذا اشتد الخوف بحيث لا يتمكن من الصلاة الى القبلة أو احتاج الى المشي أو عجز عن بعض أركان الصلاة إما لمهرب مباح من عدو أو سيل أو سيم أو حريق أو نحو ذلك مما لا يمكنه التخلص منه إلا بالمهرب أو المسابقة أو التحام الحرب والحاجة الى الكر والفر والطعن والضرب والمطاردة فله أن يصلي على حسب حاله راجلاً وراكباً الى القبلة إن أمكن أو الى غيرها إن لم يمكن وإذا عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما وينحني الى السجود أكثر من الركوع على قدر طاقته ، وإن عجز عن الابداء سقط وإن عجز عن القيام أو القعود أو غيرها سقط ، وإن احتاج الى الطعن والضرب والكر والفر فعل ذلك ولا يؤخر الصلاة عن وقتها لقول الله تعالى (فان خفتم فرجالاً أو ركبانا) وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قِياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ، قال نافع : لا أرى ابن عمر حدثه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا أمكن افتتاح الصلاة الى القبلة فهل يجب ذلك ؟ قال أبو بكر : فيه روايتان (أحدهما) لا يجب لانه جزء من أجزاء الصلاة فلم يجب الاستقبال فيه كبقية أجزائها ، قال : وبه أقول (والثانية) يجب لما روى أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كان وحياً عن مالك أنه إن أدرك قدر خمس ركعات من وقت الثانية وجبت الأولى لأن قدر الركعة الأولى من الخمس وقت للصلاة الأولى في حال العذر فوجب بإدراكه كما لو أدرك ذلك من وقتها المختار بخلاف ما لو أدرك دون ذلك

ولنا ما روى الأثرم وابن المنذر وغيرهما بالاسناد عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس أنهما قالا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر بركعة : تصلي المغرب والعشاء فإذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً . ولأن وقت الثانية وقت للأولى حال العذر فإذا أدركه المذنب لزمه فرضها كما يلزمه فرض الثانية والقدر الذي يتعلق به الوجوب قدر تكبيرة الاحرام في ظاهر كلام أحمد ، وقال الشافعي قدر ركعة لانه الذي روي عن عبد الرحمن وابن عباس في الحائض ولانه إدراك يتعلق به إدراك الصلاة فلم يحصل بأقل من ركعة كإدراك الجمعة وقد ذكرنا قول مالك

ولنا ان مادون الركعة تجب به الثانية فوجب به الأولى كالركعة والخمس عند مالك ولانه إدراك فاستوى فيه القليل والكثير كإدراك المسافر صلاة المقيم . فأما الجمعة فأما اعتبرت الركعة فيها بكاملها لأن الجماعة شرط لصحتها فاعتبر إدراك ركعة لتلا يفوته الشرط في معظمها بخلاف مسئلتنا (فصل) فإن أدرك من وقت الأولى من صلاتي الجمع قدرأ تجب به ثم طرأ عليه العذر ثم زال العذر بعد خروج وقتها وجبت الأولى ، وهل يجب قضاء الثانية على روايتين (أحدهما) يجب ويلزم قضاؤها لأنها إحدى صلاتي الجمع فوجب بإدراك جزء من وقت الأخرى كالأولى (والثانية) لا يجب اختارها ابن حامد لانه لم يدرك جزءاً من وقتها ولا من وقت تبعها فلم يجب كما لو لم يدرك من وقت الأولى شيئاً وفارق مدرك وقت الثانية ، فانه أدرك وقت تبع الأولى لأن الأولى تفعل في وقت الثانية

في السفر فأراد أن يصلي على راحلته استقبل القبلة ثم كبر ثم صلى حيث توجهت به رواه الدارقطني ولأنه أمكنه ابتداء الصلاة مستقبلاً فلم يجوز بدونه كما لو أمكنه ذلك في ركعة كاملة . وتام شرح هذه الصلاة نذكره في باب صلاة الخوف إن شاء الله

(مسألة) قال (وسواء كان مطلوباً أو طالباً يخشى فوات العدو وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنه إن كان طالباً فلا يجوز له أن يصلي إلا صلاة آمن)

اختلفت الرواية عن أبي عبد الله رحمه الله في طالب العدو الذي يخاف فواته فروي أنه يصلي على حسب حاله كالمطلوب سواء ، وروي ذلك عن شرحبيل بن حسنة وهو قول الأوزاعي وعن أحمد أنه لا يصلي إلا صلاة آمن وهو قول أكثر أهل العلم لأن الله تعالى قال (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) فشرط الخوف وهذا غير خائف ولأنه آمن فلزمته صلاة الأمن كما لو لم يخش فواتهم ، وهذا الخلاف فيمن يأمن رجوعهم عليه أن تشاغل بالصلاة ويأمن على أصحابه . فأما الخائف من ذلك فعلمه حكم المطلوب ، ولنا ما روى أبو داود في سننه بإسناده عن عبد الله بن أنيس قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان المهذلي

متبوعة مقصودة ولأن من لا يجوز الجمع في وقت الأولى ليس وقت الأولى عنده وقتاً ثانية بحال ومن جوز الجمع في وقت الأولى فإنه يجوز تقديم الثانية رخصة ويحتاج إلى نية التقديم ، وترك التفريق بخلاف الأولى إذا أخرها إلى الثانية فلا يصح قياس الثانية على الأولى . والأصل أن لا تجب صلاة إلا بأدراك وقتها ، فأما أن أدرك وقت الفجر لم تجب عليه العشاء ولا تجب العصر بأدراك وقت المغرب لأنه لم يدرك وقتها ولا تجمع معها في حال ولا تعلم في ذلك خلافاً

(مسألة) (ومن فاتته صلاة لزمه قضاؤها على الفور مرتباً قلت أو كثرت)

وجملة ذلك أن من فاتته صلاة لزمه قضاؤها على الفور لقول النبي ﷺ « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » متفق عليه ، وإن فاتته صلوات لزمه قضاؤها من مرتبات نص عليه أحمد في مواضع . وروي عن ابن عمر ما يدل على وجوب الترتيب ونحوه عن الزهري والنخعي ومالك وأبي حنيفة وإسحاق ، وقال الشافعي لا يجب لأنه قضاء لفريضة فاتته فلا يجب فيه الترتيب كالقيام

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات فقضاهن مرتبات ، رواه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وعن أبي جمعة حبيب بن سباع وله صحبة قال إن النبي ﷺ عام الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال « هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ » قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب ، رواه الإمام أحمد ، ولأنهما صلاتان مؤقتتان فوجب الترتيب بينهما كالمجموعتين ، إذا ثبت هذا فإنه يجب الترتيب فيها وإن كثرت ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة لأن اعتباره فيما زاد يشق ويفضي إلى الدخول في التكرار فسقط كالترتيب في قضاء رمضان

وكان نحو عرفة أو عرفات قال « اذهب فاقتله » فرأيت أنه وحضرت صلاة العصر فقلت أني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أو ييء إيماء نحوه فلما دنوت منه قال لي من أنت ؟ قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجتتك لذلك ، قال اني لعل ذلك فمشيت معه ساعة حتى إذا أمكنتني علوته بسيفي حتى برد ، وظاهر حاله أنه أخبر بذلك النبي ﷺ أو كان قد علم جواز ذلك من قبله فإنه لا يظن به أنه يفعل مثل ذلك مخطئاً وهو رسول الله ﷺ ثم لا يخبره به ولا يسأله عن حكمه ، وروى الاوزاعي عن سابق البريدي عن كتاب الحسن ان الطالب ينزل فيصلي بالارض فقال الاوزاعي وجدنا الامر على غير ذلك قال شرحبيل بن حسنة : لا تصلوا الصبح الا على ظهر فزل الا شتر فصلى على الارض فر به شرحبيل فقال يخاف خالف الله به ، قال فخرج الا شتر في الفتنة . وكان الاوزاعي يأخذ بهذا في طلب العدو ، ولأنها إحدى حالتى الحرب أشبه حالة الحرب . والآية لادلالة فيها على محل النزاع لان مدلولها إباحة القصر وقد أبيع القصر حالة الامن بغير خلاف وهو أيضاً غير محل النزاع ثم وان دلت على محل النزاع فقد أبيض صلاة الخوف من غير خوف فتنة الكفار للخوف من سبع أو سيل أو حريق لوجود معنى المنطوق فيها وهذا في معناه لان فوات الكفار ضرر عظيم فأبيضت صلاة الخوف عند فوته كالحالة الاخرى

ولنا انها صلوات واجبات تفعل في وقت يتسع لها فوجب فيها الترتيب كالحس وافضاؤه الى التكرار لا يمنع وجوبه كترتيب الركوع على السجود

(فصل) وهذا الترتيب شرط لصحة الصلاة فلو أدخل به لم تصح صلاته لما ذكرنا من الحديثين والمعنى ولانه ترتيب في الصلاة فكان شرطاً كالركوع والسجود

(فصل) فان ذكر أن عليه صلاة وهو في أخرى والوقت متسع أمها وقضى الفائتة ثم أعاد الصلاة التي كان فيها اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً وهذا ظاهر كلام الحنفي وأبي بكر ، وهو قول ابن عمر ومالك والليث واسحاق في المأموم وهو الذي نقله الجماعة عن أحد في المأموم . ونقل عنه في الامام انه يقطع الصلاة ونقل عنه في المنفرد روايتان (احدهما) يقطع الصلاة ويقضي الفائتة وهو قول النخعي والزهري ويحيى الانصاري (والثانية) انه يتم الصلاة . وان كان اماماً فقال القاضي يقطع الصلاة اذا كان الوقت واسعاً ويستأنف المأمومون ، نقلها عنه حرب ولم يذكر القاضي غير هذه الرواية فصار في الجميع روايتان (احدهما) يقطعها ويقضي الفائتة ويعيد التي كان فيها . والدليل على وجوب الاعادة ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « من نسي الصلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يبعد الصلاة التي صلاها مع الامام » رواه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن . ولحديث أبي جمة الذي ذكرناه . قال شيخنا والاولى انه لا يقطع الصلاة لقول الله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) ولحديث ابن عمر قال أبو بكر لا يختلف كلام

(مسئلة) قال (وله أن يتطوع في السفر على الرحلة على ما وصفنا من صلاة الخوف)

لا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة التطوع على الرحلة في السفر الطويل . قال الترمذي : هذا عند عامة أهل العلم ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفراً يقصر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حينما توجهت يومئذ بالركوع والسجود يجعل السجود أخفض من الركوع ، وأما السفر القصير وهو ما لا يباح فيه القصر فإنه تباح فيه الصلاة على الرحلة عند إيماننا واليثة والحسن بن حبي والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك : لا يباح إلا في سفر طويل لأنه رخصة سفر فاختص بالطويل كالقصر

ولنا قول الله تعالى (والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) قال ابن عمر : نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيث توجه بك بعيرك وهذا مطلق يتناول باطلاله محل النزاع ، وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره ، وفي رواية كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه ، وكان ابن عمر يفعلُه متفق عليهما ، والبخاري إلا الفرائض ، ولمسلم

أحمد في المأموم أنه يمضي واختلف قوله في المنفرد والذي أقول أنه يمضي

(فصل) فإن مضى الإمام في صلاته بعد ذكره فهل تصح صلاة المأمومين؟ ينبغي على إتمام المفترض بالمتنفل ، وإن انصرف فالتنصيص أنهم يستأنفون الصلاة . قال شيخنا ويخرج أن يبنوا كما لو سبقه الحدث وكل موضع قلنا يمضي في صلاته فإنه مستحب غير واجب لانها صلاة لا يعتد بها فلم يلزمه إتمامها كالتطوع .

(مسئلة) (فإن خشي فوات الحاضرة أو نسي الترتيب سقط وجوبه) متى خشي فوات الحاضرة سقط وجوب الترتيب مثل أن يشرع في صلاة حاضرة فيذكر فائتة والوقت ضيق أو لم يكن في صلاة لكن لم يبق من وقت الحاضرة ما يتسم لها جميعاً فإنه يقدم الحاضرة ويسقط الترتيب في الصحيح من المذهب وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وعن أحمد أن الترتيب واجب بكل حال ، اختارها الحلال ، وهي مذهب عطاء والزهرى واليثة ومالك ، ولا فرق بين كون الحاضرة جمعة أو غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ولأنه ترتيب فلم يسقط بضيق الوقت كترتيب الركوع والسجود ولأنه قد روي « لا صلاة لمن عليه صلاة » والرواية الأولى هي المشهورة . قال القاضي : عندي أن المسئلة رواية واحدة أن الترتيب يسقط . قال أبو حفص عن الرواية الثانية : هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة فاما أن تكون غلطاً أو قولاً قديماً لا يبيد الله ووجهها أن الحاضرة صلاة ضاق وقتها عن آكد منها فلم يجز تأخيرها كما لو لم يكن عليه فائتة ولأن الصلاة ركن من أركان الإسلام فلم يجز تقديم فائتة على حاضرة عند خوف فوتها كالصيام ، يحققه أنه لو أخر الحاضر صار فائتاً وربما كثرت الفوائت فيمضي إلى أن

وأبي داود : غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة . ولم يفرق بين قصر السفر وطويله . ولأن إباحة الصلاة على الراحلة تخفيف في التطوع كيلا يؤدي الى قطعها وتقليلها وهذا يستوي فيه الطويل والقصر . والقصر والفطر يراعى فيه المشقة وإنما توجد غالبا في الطويل . قال القاضي : الاحكام التي يستوي فيها الطويل من السفر والقصر ثلاثة التيمم وأكل الميتة في الحمصة والتطوع على الراحلة وبقية الرخص تختص الطويل - الفطر والجمع والمسح ثلاثا

(فصل) وحكم الصلاة على الراحلة حكم الصلاة في الخوف في أنه يوميء بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع . قال جابر : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فجنثت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع ، رواه أبو داود ، ويجوز أن يصلي على البعير والحصان وغيرهما . قال ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر رواه أبو داود والنسائي ، لكن إن صلى على حيوان نجس فلا بد أن يكون بينها سترة طاهرة .

(فصل) فإن كان على الراحلة في مكان واسع كالمفرد في العارية ^(١) يدور فيها كيف شاء . ويمكن من الصلاة إلى القبلة والركوع والسجود فعليه استقبال القبلة في مسلاته ويسجد على ما هو عليه إن أمكنه ذلك لأنه كراكب السفينة وإن قدر على الاستقبال دون الركوع والسجود استقبل القبلة وأوماً بهما نص عليه . وقال أبو الحسن الآمدي بمحتمل أن لا يلزمه شيء من ذلك كغيره لأن الرخصة العامة نعم ما وجدت فيه المشقة وغيره كالقصر والجمع وإن عجز عن ذلك سقط بغير خلاف

«١» في نسخة
«العادية»

لا يصلي صلاة في وقتها ولا تلزمه عقوبة تركها ولا يصلي جماعة أصلا وهذا لا يرد الشرع به . وتعلقهم بالامر بالقضاء معارض بالامر بفعل الحاضرة والحاضرة أكد بدليل أنه يقتل بتركها ويحرم عليه تأخيرها بخلاف الفاتنة فإن النبي ﷺ لما نام عن صلاة العجر أخرها شيئا وأمرهم فأتوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي . والحديث الذي ذكره قال أحمد : ليس هذا حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى هذه الرواية يبدأ فيقضي الفوائت على الترتيب حتى إذا خاف فوات الحاضرة صلاها ثم عاد إلى الفوائت نص عليه أحمد : فإن حضرت جماعة في صلاة الحاضرة فقال أحمد : في رواية أبي داود فيمن عليه صلاة فاتت فأدركته الظهر ولم يفرغ من الصلاة يصلي مع الامام الظهر ويحسبها من الفوائت ويصلي الظهر في آخر الوقت . وفيه رواية ثالثة إذا كثرت الفوائت بحيث لا يتسع لها وقت الحاضرة أن يصلي الحاضرة في أول وقتها يقلها عنه ابن منصور وهذا اختيار أبي حفص لأن الوقت لا يتسع لقضاء ما في الذمة وفعل الحاضرة فسقط الترتيب كما لو فاتته صلاة وقديني من وقت الاخرى قدر خمس ركعات ولأنه إذا لم يكن بد من الاخلال بالترتيب ففعلها في أول الوقت ليحصل فضيلة الوقت والجماعة أولى ولأن فيه مشقة فإنه يتعذر معرفة آخر الوقت في حق أكثر الناس وذكر ابن عقيل فيمن عليه فاتت وخشي فوات الجماعة روايتين (إحداهما) يسقط الترتيب لأنه اجتمع واجبان لا بد من

(١) المراد

بالقطار جماعة الابل التي تربط بعضها ببعض ومثلها في الحكم ماسمي باسمها وهو قطار مركبات السكك الحديدية

وإن كان يعجز عن استقبال القبلة في ابتداء صلاته كراكب راحلة لا تطيعه أو كان في قطار^(١) فليس عليه استقبال القبلة في شيء من الصلاة وإن أمكنه افتتاحها إلى القبلة كراكب راحلة منفردة تطيعه فهل يلزمه افتتاحها إلى القبلة؟ يخرج فيه روايتان (أحدهما) يلزمه لما روى أنس أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه، ورواه الامام أحمد في مسنده وأبو داود ولأنه أمكنه استقبال القبلة في ابتداء الصلاة فلزمه ذلك كالصلاة كلها (والثانية) لا يلزمه لأنه جزء من أجزاء الصلاة أشبه سائر أجزائها ولأن ذلك لا يخلو من مشقة فسقط، وخبر النبي ﷺ يحمل على الفضيلة والندب

(فصل) وقبلة هذا المصلي حيث كانت وجهته فإن عدل عنها نظرت فإن كان عدوله إلى جهة الكعبة جاز لأنها الأصل وإنما جاز تركها لعذر فإذا عدل إليها أتى بالأصل كما لو ركب فسجد في مكان الأيما، وإن عدل إلى غيرها عمداً فسدت صلاته لأنه ترك قبلته عمداً، وإن فعل ذلك مغلوباً أو نائماً أو غلاماً منه أنها جهة سفره فهو على صلاته ويرجع إلى جهة سفره عند زوال عذره لأنه مغلوب

تفويت أحدهما فكان مخيراً فيهما (والثانية) لا يسقط لما ذكرنا. قال شيخنا وهذه الرواية أحسن وأصح إن شاء الله تعالى والله أعلم

(فصل) إذا ترك ظهر أو عصر آمن يومين لا يدري أيتهما الأولى ففيه روايتان (أحدهما) أنه يتحرى أيتهما نسي أو لا فيقضيهما ثم يقضي الأخرى نقلها عنه الأثرم وهذا قول أبي يوسف ومحمد لأن الترتيب مما تبيح الضرورة تركه فيما إذا ضاق وقت الحاضرة أو نسي الترتيب فيدخله التحري كالقبلة (والثانية) أنه يصلي الظهر ثم العصر من غير تحر نقلها معنا لأن التحري فيما فيه أمانة وهذا لأمانة فيه يرجع إليها فرجع إلى ترتيب الشرع. قال شيخنا والقياس أنه يلزمه ثلاث صلوات — ظهر ثم عصر ثم ظهر أو بالعكس لأنه أمكنه أداء فرضه بيقين أشبه ما إذا نسي صلاة لا يعلم عينها، وقد نقل أبو داود عن أحمد ما يدل على هذا، وهذا مذهب أبي حنيفة

(فصل) ولا يعذر في ترك الترتيب بالجهل بوجوبه، وقال زفر يعذر كالناسي. ولنا أنه ترتيب واجب في الصلاة فلم يسقط بالجهل بالجموعتين، ولأن الجهل بأحكام الشرع مع التمكن من العلم لا يسقطها كالجهل بتحريم الأكل في الصوم

(فصل) ويجب عليه قضاء الفوائت على الفور وإن كثرت ما لم يلحقه مشقة في بدنه بضعف أو خوف مرض أو نصب أو إعياء — أو ماله بفوات شيء منه أو ضرر فيه أو قطع عن عيشته، نص أحمد على نحو هذا، فإن جهل الفوائت فلم يعلم قدرها قضى حتى يتيقن براءة ذمته، ويقتصر على الفرائض ولا يتنفل بينها ولا يصلي سنتها لأن النبي ﷺ لما قضى الصلوات الفائتة يوم الخندق لم يتنفل به ولا يصلي بينها سنة. ولأن الفرض أهم فلا اشتغال به أولى، فإن كانت صلاة أو نحوها فلا بأس بقضاء سنتها لأن

على ذلك فأشبهه العاجز عن الاستقبال فإن تمادى به ذلك بعد زوال عذره فسدت صلاته لأنه ترك الاستقبال عمداً ولا فرق بين جميع التطوعات في هذا فيستوي فيه النوافل المطلقة والسنن الزوائد والمعينة والوتر وسجود التلاوة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر على بعيره وكان يسبح على بعيره إلا الفرائض . متفق عليهما

(فصل) فأما المأثي في السفر فظاهر كلام الخريفي أنه لا تباح له الصلاة في حال مشيه لقوله ولا يصلي في غير هاتين الحالتين فرضاً ولا نافلة الا متوجهاً الى الكعبة . وهو احدى الروايتين عن أحمد فإنه قال : ما أعلم أحداً قال في المأثي يصلي الا عطاء ولا يعجبني أن يصلي المأثي وهذا مذهب أبي حنيفة (والرواية الثانية) له أن يصلي ماشياً قلبها مثني بن جامع وذكرها القاضي وغيره ، وعليه أن يستقبل القبلة لافتتاح الصلاة ثم ينحرف الى جهة سيره ويقرأ وهو ماشٍ ويركع ثم يسجد على الارض ، وهذا مذهب عطاء والشافعي . وقال الآمدي : يوميء بالركوع والسجود كالراكب لأنها حالة أبيع فيها ترك الاستقبال فلم يجب عليه الركوع والسجود كالراكب ، وعلى قول القاضي : الركوع والسجود ممكن من غير انقطاعه عن جهة سيره فلزمه كالوقوف . واحتجوا بأن الصلاة أبيعحت

النبي ﷺ لما فاتته الفجر صلى سنتها قبلها وهذا قول الشافعي ، وقال مالك يبدأ بالمكتوبة والاول أولى لما ذكرنا من الحديث وهو اختيار ابن المنذر

(فصل) ومن فاتته صلاة من يوم لا يعلم عينها أعاد صلاة اليوم جميعه ينوي بكل واحدة أنها الفائتة نص عليه وهو قول أكثر أهل العلم لان التعمين شرط في صحة الصلاة المكتوبة ولا يتوصل اليه الا بذلك فلزمه . وقال الثوري يصلي الفجر ثم المغرب ثم يصلي أربعاً ينوي إن كان الظهر أو العصر أو العشاء ، وقال الاوزاعي يصلي أربعاً باقامة

(فصل) اذا نام في منزل في السفر فاستيقظ بعد خروج وقت الصلاة استحب له أن ينتقل عن ذلك المنزل فيصلي في غيره ، نص عليه لما روى أبو هريرة قال : عرشنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان » قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة . متفق عليه ، ويستحب أن يصلي الفائتة جماعة اذا أمكن لهذا الخبر ، ولان النبي صلى الله عليه وسلم قضى الصلوات الفائتة يوم الخندق في جماعة ولا يلزم القضاء أكثر من مرة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض أكثر من مرة ، وقد روى عمران بن حصين حين ناموا عن صلاة الفجر قال فقلنا يا رسول الله ألا نصلي هذه الصلاة لوقتها ؟ قال « لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم » رواه الأثرم واحتج به أحمد

(فصل) اذا أخر الصلاة لنوم أو غيره حتى خشي خروج الوقت إن تشاغل بالسنة بدأ بالفرض نص عليه لان الحاضرة اذا قدمت على الفائتة الواجبة مراعاة للوقت فعلى السنة أولى وهكذا

فراكب لثلاثا ينقطع عن القافلة في السفر وهذا المغني موجود في المأثري ولأنه إحدى حالتين سير المسافر فأبيحت الصلاة فيها كالأخرى .

ولنا أنه لم ينقل ولا هو في معنى المنقول لأنه يحتاج إلى عمل كثير ومشى متتابع يقطع الصلاة ويقضي بطلانها وهذا غير موجود في الراكب فلم يصح إلحاقه به ولأن قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) عام ترك في موضع الاجماع بشروط غير موجودة هنا فيبقى وجوب الاستقبال فيها عدا على مقتضى العموم .

(فصل) وإذا دخل المصلي بلداً ناوياً للإقامة فيه لم يصل بعد دخوله إلا صلاة المقيم وإن دخله مجتازاً به غير ناوٍ للإقامة فيه ولا نازل به أو نازلاً به ثم برحل من غير نية إقامة مدة يلزمه بها اتمام الصلاة استددام الصلاة مادام سائراً فإذا نزل فيه صلى إلى القبلة وبني على ما مضى من صلاته كقولنا في الخائف إذا أمن في أثناء صلاته . ولو ابتدأها وهو نازل إلى القبلة ثم أراد الركوب أتم صلاته ثم ركب وقيل يركب في الصلاة ويتمها إلى جهة سيره كالأمن إذا خاف في أثناء صلاته ، والفرق بينهما أن حالة الخوف حالة ضرورة أبيع فيها ما يحتاج إليه من العمل وهذه رخصة ورد الشرع بها من غير ضرورة

إذا استيقظ وشك في طلوع الشمس بدأ بالفريضة نص عليه لأن الأصل بقاء الوقت (فصل) ومن أسلم في دار الحرب فترك صلوات أو صيماً لا يعلم وجوبه لزمه قضاؤه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه

ولنا أنها عبادة تلزمه مع العلم فلزمته مع الجهل كما لو كان في دار الاسلام (مسألة) (وإن نسي الترتيب سقط وجوبه) حتى لو صلى الحاضرة ناسياً للفائتة ولم يذكرها حتى فرغ فليس عليه إعادة نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، وقال مالك يجب الترتيب مع النسيان كالمجموعتين والركوع والسجود والحديث أبي حنيفة

ولنا قوله ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان » ولأن المنسية ليس عليها أمانة فجاز أن يؤثر فيها النسيان كالصيام ، فأما حديث أبي حنيفة فمن رواية ابن لميعة وهو ضعيف ويحتمل أن النبي ﷺ ذكرها وهو في الصلاة جمعاً بينه وبين ما ذكرنا من الدليل وإنما لم يذكر في المجموعتين بالنسيان لأنه لا يتحقق إذ لا بد فيهما من نية الجمع بينهما ولا يمكن ذلك مع نسيان أحدهما ولأن اجتماع الجماعة يمنع النسيان إذ لا يكادون كلهم ينسون الأولى ولا فرق بين أن يكون سبق منه ذكر الفائتة ثم نسيها أو لم يسبق نص عليه لما ذكرنا والله أعلم .

باب ستر العورة

(وهو الشرط الثالث) ستر العورة شرط لصحة الصلاة في قول أكثر أهل العلم ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عرياناً وهو قول الشافعي

اليها فلا يباح فيها غير ما قل فيها ولم يرد باباحة الركوب الذي يحتاج فيه الى عمل وتوجه الى غير جهة القبلة ولا جهة سيره فيبقى على الأصل والله أعلم .

«مسئلة» قال (ولا يصلي في غير هاتين الحالتين فرضاً ولا نافلة إلا متوجهاً الى الكعبة فان كان يماينها فبالصواب وإن كان غائباً عنها فبالاجتهاد بالصواب الى جهتها)

قد ذكرنا أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة ولا فرق بين الفريضة والنافلة لانه شرط للصلاة فاستوى فيه الفرض والنفل كالطهارة والستارة ولأن قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) عام فيهما جميعاً ، ثم إن كان معانياً للكعبة ففرضه الصلاة الى عينها لا نعم فيه خلافاً . قال ابن عقيل : إن خرج بعضه عن مسامحة الكعبة لم تصح صلاته ، وقال بعض أصحابنا : الناس في استقبالها على أربعة أضرب : منهم من يلزمه اليقين وهو من كان معانياً للكعبة أو كان بمكة من أهلها أو ناشئاً منها من وراء حائل محدث كالحيطان ففرضه التوجه الى عين الكعبة يقينا وهكذا إن كان بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه متيقن صحة قبلته فان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ

وأصحاب الرأي ، وقال إسحاق وبعض أصحاب مالك : هو شرط مع الذكر وقال بعضهم هو واجب وليس بشرط لأن وجوبه غير مختص بالصلاة فلم يكن شرطاً فيها كقضاء الدين ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » وعن سلمة بن الأكوع قال : قلت يا رسول الله اني أكون في الصيد فأصلي في القميص الواحد ؟ قال « نعم وأزدره ولو بشوكة » رواها ابن ماجه والترمذي وقال فيهما حسن

«مسئلة» (وسرها عن النظر بما لا يصف البشرة واجب) لأن الستر إنما يحصل بذلك فان كان خفيفا يصف لون البشرة فيبين من ورائه بياض الجلد وحرته لم يحز الصلاة فيه ، وأن كان يستر اللون ويصف الخلفة جازت الصلاة فيه لأن البشرة مستورة وهذا لا يمكن التحرز منه وان كان الساتر صفيقا «مسئلة» (وعورة الرجل والأمة ما بين السرة والركبة وعنه أنها الفرجان) عورة الرجل ما بين السرة والركبة في ظاهر المذهب نص عليه في رواية الجماعة وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر العلماء وروي عنه أنها الفرجان نقله عنه منها وهو قول ابن أبي ذئب لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خير حسر الازار عن فخذيه رواه البخاري ومسلم . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال « اذا زوج أحدكم عبده أمة أو أجيده فلا ينظر الى شيء من عورته فان ماتحت السرة الى ركبته عورة » يريد الأمة رواه الامام أحمد وأبو داود . وعن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ في بيته كاشفا عن فخذيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على ذلك ثم استأذن عمر فأذن له وهو على ذلك رواه الامام أحمد . ولانه ليس بمخرج فلم يكن عورة كالساق ، ووجه الاولى ما روى جرهد الاسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه

وقد روى أسامة أن النبي ﷺ صلى ركعتين قبل القبلة وقال « هذه القبلة » (الثاني) من فرضه الخبر وهو من كان بمكة غائبا عن الكعبة من غير أهلها ووجد مخبرا يخبره عن يقين أو مشاهدة مثل أن يكون من وراء حائل وعلى الحائل من يخبره أو كان غريبا نزل بمكة فأخبره أهل الدار وكذلك لو كان في مصر أو قرية ففرضه التوجه إلى محاريبهم وقبلتهم المنصوبة لأن هذه القبلة ينصبها أهل الخبرة والمعرفة فجرى ذلك مجرى الخبر فأغني عن الاجتهاد . وإن أخبره مخبر من أهل المعرفة بالقبلة إما من أهل البلد أو من غيره صار إلى خبره وليس له الاجتهاد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد (الثالث) من فرضه الاجتهاد وهو من عدم هاتين الحالتين وهو عالم بالادلة . (الرابع) من فرضه التقليد وهو الأعمى ومن لا اجتهاده وعدم الحالين ففرضه تقليد المجتهدين والواجب على هذين وسائر من بعد من مكة طلب جهة الكعبة دون إصابة العين قال أحمد : ما بين المشرق والمغرب قبلة فإن انحرف عن القبلة قليلا لم بعد ولكن يتحرى الوسط وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحد قولي كقولنا ، والآخرة الفرض إصابة العين لقول الله تعالى (وحينا كنتم

الامام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ « لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت » رواه أبو داود ، وعن ابن عباس قال مر رسول الله ﷺ على رجل وفخذه خارجة فقال : « غط فخذك فإن فخذ الرجل من عورته » رواه الامام أحمد : قال البخاري حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط

(فصل) والسرة والركبتان ليست من العورة ، وهو قول مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة الركبة من العورة لأنه روي أن النبي ﷺ قال « الركبة من العورة »

ولنا ما روى أبو أيوب أن النبي ﷺ قال « أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة » رواه أبو بكر ، وحديث عمرو بن شعيب ، ولأن الركبة حد العورة فلم تكن منها كالسرة والبدن والحر في ذلك سواء لعدم الاخبار فيهما وحديثهم يرويه أبو الجنزب ولا يثبت أهل النقل

(فصل) وأما الامة ، قال ابن حامد عورتها كعورة الرجل ما بين السرة والركبة ، حكاه القاضي في المهرود وابن عقيل قال القاضي وقد لوح إليه أحمد وهو ظاهر مذهب الشافعي لحديث عمرو بن شعيب والمراد به الامة فإن الاجير والعبد لا يختلف حاله بالتزويج وعدمه ، وقال القاضي في الجامع عورة الامة ماعدا الرأس واليدين إلى المرققين والرجلين إلى الركبتين ، وهو قول بعض الشافعية لأن هذا يظهر عادة عند التقلب والخدمة فهو كالرأس وما سواه لا يظهر غالبا ولا تدعو الحاجة إلى كشفه أشبه ما بين السرة والركبة والاول أولى لما ذكرنا ولأن من لم يكن رأسه عورة لم يكن صدره عورة كالرجل وقال الحسن في الامة إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه يجب عليها الحار

ولنا أن عمر كان يعنى الامة عن التفتن وقال إنما التناع للحرائر واشهر ذلك ولم ينكر فكان

فولوا وجوهكم شطره) ولانه يجب عليه التوجه الى الكعبة فلزمه التوجه الى عينها كالعابن :
ولنا قول النبي ﷺ « ما بين المشرق وقبة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .
وظاهره أن جميع ما بينهما قبة ولانه لو كان الفرض اصابة العين لما صحت صلاة أهل الصف الطويل
على خط مستو ولا صلاة اثنين متباعدين يستقبلان قبة واحدة فانه لا يجوز أن يتوجه إلى الكعبة مع
طول الصف الا بقدرها فان قيل مم البعد يتسع المحاذي قلنا انما يتسع مع تقوس الصف اما مع استوائه
فلا — وشطر البيت نحوه وقبله

(فصل) فاما محاريب الكفار فلا يجوز أن يستدل بها لان قولهم لا يستدل به فمحاريبهم أولى الا أن يعلم
قبلتهم كالتصاري يعلم أن قبلتهم المشرق فاذا رأى محاريبهم في كنائسهم علم أنها مستقبله المشرق وان وجد محرابا
لا يعلم هل هو للمسلمين أو لغيرهم اجتهد ولم يلتفت اليه لان الاستدلال انما يجوز بمحاريب المسلمين ولا يعلم
وجود ذلك ولورأى على المحراب آثار الاسلام لم يصل اليه لاحتمال أن يكون الباني له مشركا مستهزئا بغيره
المسلمين الا أن يكون ذلك مما لا يتطرق اليه الاحتمال ويحصل له العلم أنه من محاريب المسلمين فيستقبله

اجماعا ولأنها أمة أتجهت التي لم تزوج ، وفيه رواية ثالثة ان عورتها الفرجان كالرجل ذكرها ابو الخطاب
وشيخنا في الكتاب المشروح والصحيح خلافا إن شاء الله تعالى . والمسكينة والمدبرة والمعلق عتقها
بصفة كالامة القرن فيما ذكرنا لأنهم إماء يجوز بيعهن وعتقهن أشبهن القرن . وقال ابن البناهن كأم الولد
(مسألة) (والحرة كلها عورة إلا الوجه وفي الكفين روايتان) أما وجه الحرة فانه يجوز للمرأة
كشفه في الصلاة بغير خلاف فعله واختلفت الرواية في الكفين فروي عنه جواز كشفها وهو قول
مالك والشافعي لانه روي عن ابن عباس وعائشة في قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها)
قال الوجه والكفين ، ولانه يحرم على المحرمة سترها بالقفازين كما يحرم ستر الوجه بالنقاب ويظهر ان
غالبا وتدعو الحاجة الى كشفها للبيم والشراء فأشبهها الوجه . وروي عنه أنها من العورة وهذا اختيار
الحرقي . قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد ، لانه روي عن النبي ﷺ أنه قال « المرأة عورة » رواه
الترمذي وقال حديث حسن صحيح : وهذا عام في جميعا ترك في الوجه للحاجة فيبقى فيما عداه . وقول
ابن عباس وعائشة قد خالفهما ابن مسعود فقال الثياب ولان الحاجة لا تدعو الى كشفها وظهورها
كالهاجة الى كشف الوجه فلا يصح القياس ثم يطل قياسهم بالتقدمين فانهما يظهران عادة وسترهما
واجب وهما بالرجلين أشبه من الوجه بقياسهما عليهما أولى

(فصل) وما سوى الوجه والكفين فيجب بستره في الصلاة رواية واحدة وهو قول مالك
والشافعي والاوزاعي . وقال أبو حنيفة القدمان ليسا من العورة لأنهما يظهران عادة وبفسلان في
الوضوء أشبه الوجه والكفين

ولنا قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها) وما روت أم سلمة أنها سألت النبي صلى

(فصل) ولو صلى على جبل عال يخرج عن مسامحة السكبة محت صلاته وكذلك لو صلى في مكان ينزل عن مسامحتها لان الواجب استقبالها وما يسامتها من فوقها وتحتها بدليل ما لو زالت الكعبة والعياذ بالله صحت الصلاة الى موضع جدارها

(فصل) والمجتهد في القبلة هو العالم بأدلتها وان كان جاهلا بأحكام الشرع فان كل من علم أدلة شي . كان من المجتهدين فيه وان جهل غيره ، ولانه يتمكن من استقبالها بدليله فكان مجتهدا فيها كالفقيه ولو جهل الفقيه أدلتها أو كان أعمى فهو مقلد وان علم غيرها . وأوثق أدلتها النجوم قال الله تعالى (وبالنجم هم يهتدون) وقال تعالى (وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر) وأكدها القطب الشمالي وهو نجم خفي حوله أنجم دائرة كفراشة الرحي في أحد طرفيها الفرقدان وفي الآخر المجدي وبين ذلك أنجم صغار منقوشة كنقوش الفراشة ثلاثة من فوق وثلاثة من أسفل تدور هذه الفراشة حول القطب دوران الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار ؟ قال « نعم اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود ، والخبر الذي رويناه في أن المرأة عورة خرج منه الوجه فيبقى فيها عداة على قضية الدليل وأما ما عدا الوجه والكفين والقدمين فهو عورة بالاجماع لا نعلم فيه خلافا لقول النبي ﷺ « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » حديث صحيح

(مسألة) (وأم الولد والمعتق بعضها كالامة وعنه كالحرّة)

نقل عن أحمد رحمه الله في المعتق بعضها روايتان (أحدهما) أنها كالحرّة لان فيها حرية تقتضي الستر فوجب كما يجب على الخنثى المشكل ستر فرجيه معاً لوجوب ستر أحدهما (والثانية) هي كالامة القن لان المقتضى للستر بالاجماع الحرية الكاملة ولم توجد فتبقى على الاصل وهذا قول ابن المنذر

(فصل) وحكم أم الولد حكم الامة في صلاتها وسترها وهو قول النخعي والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وعن أحمد أنها كالحرّة تغطي شعرها وقدميها نقلها عنه الاثرم لانها لا تباع ولا ينقل الملك فيها أشبهت الحرّة وهو قول الحسن وابن سيرين في تغطية الرأس حكاه ابن المنذر . ووجه الاولى انها أمة حكمها حكم الامة . وكونها لا ينقل الملك فيها لا يخرجها عن حكم الامة كالوقوفه ، وانعقاد سبب الحرية فيها لا يؤثر أيضاً بدليل المكتوبة والمدبرة ، لكن يستحب لها ستر رأسها لتخرج من الخلاف وتأخذ بالاحتياط

(فصل) وعورة الخنثى المشكل كعورة الرجل لانه اليقين والانوثة مشكوك فيها فلا نوجب عليه ستر محل مشكوك في وجوبه كما لم نوجب قرض الوضوء بمس أحد فرجيه ولا الفصل بإيلاجه لكن يجب عليه ستر فرجيه اذا قلنا العورة الفرجان لان أحدهما فرج حقيقي ولا يتحقق ستره الا بسترهما فوجب عليه كستر ما قرب من العورة لاجل سترها ، وعنه حكمه حكم المرأة ذكره في المستوعب لانه يحتمل أن يكون امرأة فوجب ذلك احتياطاً

(فصل) فان عتقت الامة في أثناء صلاتها وهي مكشوفة الرأس ووجدت سترة فهي كالعراية يجد السترة في أثناء صلاته وسيأتي ان شاء الله ، وان لم تعلم بالعنق خفي أتمت صلاتها أو علمت به ولم تعلم

فراشة الرحي حول سفودها في كل يوم وليلة دورة في الليل نصفها وفي النهار نصفها فيكون الجدي عند طلوع الشمس في مكان الفرقدين عند غروبها ، ويمكن الاستدلال بها على ساعات الليل وأوقاته والازمنة لمن عرفها وعلم كيفية دوراتها وحولها بنات نعش مما يلي الفرقدين تدور حولها ، والقطب لا يبرح مكانه في جميع الأزمان ولا يتغير كالأيتغير سفود الرحي بدورها وقيل أنه يتغير تغير آبسبر آلابيين ولا يؤثر وهو نجم خفي وراء حديد النظر إذا لم يكن القمر طالما فإذا قوي نور القمر خفي ، فإذا استدبرته في الأرض الشامية كنت مستقبلا الكعبة ، وقيل أنه ينحرف في دمشق وما قاربها إلى المشرق قليلا وكما قرب إلى المغرب كان انحرافه أكثر ، وإن كان بحران وما قاربها اعتدل وجعل القطب خلف ظهره . معتدلا من غير انحراف وقيل أعدل القبيل قبله حران ، وإن كان بالعراق جعل القطب حذو ظهر أذنه اليمنى على علوها فيكون

بوجوب الستر فصلاتها باطلة لأن شروط الصلاة لا يعذر فيها بالجهل فأما إن عتقت ولم تقدر على سترة أمت صلاتها ولا إعادة عليها لأنها عاجزة عن السترة فهي كالحرمة الأصلية إذا هجرت

(مسألة) (ويستحب للرجل أن يصلي في توين)

لما روى ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ أو قال قال عمر « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل بينهما فإن لم يكن له الا ثوب واحد فليزر به » رواه أبو داود ، وعن عمر أنه قال إذا أوسم الله فأوسعوا - جعم رجل عليه ثيابه - صلى رجل في أزار ورداء - في أزار وقبص - في أزار وقبأ - في سراويل ورداء - في سراويل وقبص - في سراويل وقبأ - في ثبان وقبص ، قال القاضي وذلك في الامام أكد لأنه بين يدي المؤمنين وتعلق صلاتهم بصلاته فإن لم يكن إلا ثوب واحد فالقبص أولى لأنه أبلغ في السترة الرداء ثم المنز أو السراويل

(مسألة) (فإن اقتصر على ستر العورة أجزأها إذا كان على عاتقه شيء من اللباس) وجملة ذلك أن

الرجل متى ستر عورته في الصلاة صح صلاته إذا كان على عاتقه شيء من اللباس سواء كان من الثوب الذي ستر عورته أو من غيره إذا كان قادر على ذلك لما روى عمر بن أبي سلمة أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة قد ألقى طرفه على عاتقه . وعن أبي هريرة أن سائلا سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد قال « أولسلكم ثوبان ؟ » متفق عليهما . وعن جابر أن النبي ﷺ قال « إذا كان الثوب واسعا فالتحف به وإذا كان ضيقا فاشدده على حنوك - وفي لفظ - فأنزر به » رواه البخاري

(فصل) (ولا يجزي من ذلك إلا ما ستر العورة عن غيره ونفسه فلو كان القميص واسم الجيب

يرى عورته إذا ركم أو سجد أو كانت بحيث يراها لم تصح صلاته لقول النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع « وأزرره ولو بشوكة » فإن كان ذا الحية كبيرة تغطي الجيب فتستر عورته صح صلاته نص عليه لأن عورته مستورة وهذا مذهب الشافعي

(فصل) (ويجب عليه أن يضع على عاتقه شيئا من اللباس مع القدرة ، اختاره ابن المنذر وأكثر

العلماء على خلافه لأنها ليسا من العورة أشبهما بقية البدن

مستقبلاً باب الكعبة إلى المقام متى استدير الفرقدين أو الجدي في حال علو أحدهما ونزول الآخر على الاعتدال كان ذلك كاستدبار القطب وإن استديره في غير هذه الحال كان مستقبلاً للجهة فإذا استدير الشرقي منها كان منحرفاً إلى الغرب قليلاً، وإذا استدير الغربي كان منحرفاً إلى الشرق وإن استدير بنات نعش كان مستقبلاً للجهة أيضاً إلا أن انحرافه أكثر .

(فصل) ومنازل الشمس والقمر وهي ثمانية وعشرون منزلاً وهي : الشرطان ، والبطين ، والثريا ، والدبران ، والمقعة ، والمنعة ، والقراع ، والنثرة ، والطرف ، والجبية ، والزبرة ، والصرقة ، والعواء ، والسمك ، والففر ، والزبانا ، والاكيل ، والقلب ، والشولة ، والنعام ، والبلدة ، وسعد الذابح ، وسعد بلم ، وسعد السعود ، وسعد الاخبية ، والفرع المقدم ، والفرع المؤخر ، وبطن الحوت . منها أربعة عشر شامية تطلع من وسط المشرق أو مائلة عنه إلى الشمال قليلاً أولها الشرطان وآخرها السمك ومنها أربعة عشر يمانية تطلع من المشرق أو مائلة إلى التيا من أولها الففر وآخرها بطن الحوت

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » . رواه مسلم ، وعن بريدة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في لحاف ولا يتوشع به وأن يصلي في سراويل ليس عليه رداء . رواه أبو داود وهو شرط لصحة الصلاة في ظاهر المذهب واختاره ابن المنذر لأن النهي يقتضي فساد المنهي عنه ولأن ستره واجب في الصلاة فلا خلل به يفسدها كالمعورة ، وذكر القاضي وابن عقيل أنه نقل عن أحمد ما يدل على أنه ليس بشرط فإنه قال في رواية مثنى بن جامع فبين صلى وثوبه على إحدى عاتقيه والآخرى مكشوفة يكره قيل له يؤمر أن يبعد ؟ فلم ير عليه إعادة . قال شيخنا وليس هذا رواية أخرى إنما يدل على أنه لا يجب ستر المنكبين جميعاً لأن الخبر لا يقتضي سترهما فعمل هذا لا يجب سترهما جميعاً بل يجزئه وضع ثوب على أحد عاتقيه وإن كان يصف البشرة لأن وجوب ذلك بالخبر ولفظه « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » وهذا يقع على ما يعم المنكبين وما لا يعم ، وقال القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل يجب ستر المنكبين لقول النبي ﷺ « إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليخاف بين طرفيه على عاتقيه » صحيح

(فصل) فإن طرح على كتفيه ما يستر البشرة وما لا يستر - حبلاً أو نحوه - لم يجزئه في اختيار الخرق والقاضي ، وقال بعض أصحابنا يجزئه قالوا لأن هذا شيء فيتناوله الخبر . قال بعضهم وقد روي عن جابر أنه صلى في ثوب واحد متوشعاً به كافي أنظر إليه كأن على عاتقه ذنب فأرة ، وعن إبراهيم قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يجد أحداً ثوباً ألقى على عاتقه عقلاً وصلى وقال شيخنا والصحيح أنه لا يجزئ . لأن ذلك لا يسمى سترة ولا لباساً ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليخاف بين طرفيه على عاتقيه » صحيح رواه أبو داود والأمر بوضعه على العاتقين للستر ولا يحصل ذلك بوضع خيط ولا حبل ، وما روي عن جابر لا يصح ، وما روي

ولكل نجم من الشامية رقيب من اليمانية اذا طلع أحدهما غاب رقيه . وينزل القمر كل ليلة بمنزلة منها قريباً منه ثم ينتقل في الليلة الثانية الى المنزل الذي يليه قال الله تعالى (والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم) والشمس تنزل بكل منزل منها ثلاثة عشر يوماً فيكون عودها الى المنزل الذي نزلت به عند تمام حول كامل من أحوال السنة الشمسية وهذه المنازل يكون منها فيما بين غروب الشمس وطلوعها أربعة عشر منزلاً ومن طلوعها الى غروبها مثل ذلك ، ووقت الفجر منها منزلان ووقت المغرب منزل وهو نصف سدى سواد الليل وسواد الليل اثنا عشر منزلاً وكلها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب إلا أن أوائل الشامية وأواخر اليمانية تطلع من وسط المشرق بحيث اذا طلع جعل الطالع منها محاذياً لكثفة الابسر كان مستقبلاً لكعبه وكذلك آخر الشامية وأول اليمانية يكون مقارباً لذلك والمتوسط من الشامية وهو القدراع وما يليه من جانبيه يميل مطلعها الى ناحية الشمال والمتوسط من اليمانية نحو المغرب والنعام والبلدة والسعود تميل مطالعها الى اليمين فاليماني منها يجعله من أمام

الصحابة إن صح فلعدم ما سواه لقوله « اذا لم يجد » وفي هذا دليل على أنه لا يجزي مع وجود الثوب والله أعلم
(فصل) (وقال القاضي يجزئه ستر العورة في النفل دون الفرض) يعني اذا اقتصر على ستر العورة دون المنكبين أجزأه في النفل دون الفرض ، نص عليه أحمد في رواية حنبل قال : يجزئه أن يأنزr بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء في التطوع لأن مبناه على التخفيف ولذلك يسامح فيه بترك القيام والاستقبال في حال سيره مع القدرة فسومح فيه بهذا القدر واستدل أبو بكر بقول النبي ﷺ « اذا كان الثوب ضيقاً فاشدده على حقوك » قال هذا في التطوع . وحديث أبي هريرة في الفرض وظاهر كلام الحرفي التسوية بينهما لأن ما اشترط للفرض اشترط للنفل كالطهارة ولأن الخبر عام فيهما وهذا ظاهر كلام شيخنا رحمه الله والله أعلم .

(مسئلة) (ويستحب للمرأة أن تصلي في درع وخمار وملحفة فان اقتصرت على ستر العورة أجزأها) روي نحو ذلك عن عمر وابنه وعائشة وهو قول الشافعي وذلك أنه أستر وأحسن فانه اذا كان عليها جلباب تجافى عنها راکمة وساجدة فلا يصفها ولا تبين عجيزتها ومواضع العورة المفلظة . وروي عن ابن عمر وابن سيرين ونافع قالوا تصلي المرأة في أربعة أثواب لذلك وهذا على وجه الاستحباب فان اقتصرت على ستر عورتها أجزأها ، قال أحمد : قد اتفق علمتهم على الدرع والخمار وما زاد فهو خير وأستر . وقد دل عليه حديث أم سلمة حين قالت : يا رسول الله أتصلي المرأة في درع وخمار ؟ قال : « نعم اذا كان سابغاً يغطي ظهور قدميها » وروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة أزواج النبي ﷺ انهن كن يزين الصلاة في درع وخمار ، حكاه ابن المنذر ولانها سترت ما يجب عليها ستره أشبهت الرجل (فصل) ويكره للمرأة النقاب وهي تصلي ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن على المرأة أن تكشف وجهها في الصلاة والاحرام ولأن ذلك يخل بمباشرة المصلي بالجبهة والانف ويغطي الفم .

وقد نهي النبي ﷺ الرجل عنه

كثفه اليسرى والشامى يجعله خلف كثفه قريبا منها والغارب منها يجعله عند كثفه الايمن . كذلك وإن عرف المتوسط منها بأن يرى بينه وبين أفق السماء سبعة من ههنا وسبعة من ههنا استقبله ولكل نجم من هذه المنازل نجوم تقاربه وتسير بسيره من عن يمينه وشماله يكثر عددها حكها حكمة ويستدل بها عليه وعلى ما تدل عليه كالتسرين والشعرين والنظم المقارن للهقعة والسمالك الراح والفكة وغيرها وكلها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب . وسهيل نجم كبير مضيء يطلع من نحو مهب الجنوب ثم يسير حتى يصير في قبلة المصلي ثم يتجاوزها ثم يغرب قريبا من مهب الدبور والناقة أنجم على صورة الناقة تطلع في المجرة من مهب الصبا ثم تغيب في مهب الشمال .

(فصل) والشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب وتختلف مطالعها ومغارها على حسب اختلاف منازلها وتكون في الشتاء في حال توسطها في قبلة المصلي وفي الصيف محاذية لقبلة

(مسألة) (وإذا انكشف من العورة يسير لم يفحش في النظر لم تبطل صلاته) نص عليه أحمد وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي تبطل لانه حكم يتعلق بالعورة فاستوى قليله وكثيره كالنظر ولنا ما روي عن عمرو بن سلمة الجرمي قال : انطلق أبي وافداً الى رسول الله ﷺ في نفر من قومه فعلمهم الصلاة وقال « يؤمكم أقرؤكم » فكنت أقرأهم فقدموني فكنت أؤمهم وعلى بردة صفراء صغيرة فكنت اذا سجدت انكشفت عني فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عودة قارئكم . فاشتروا لي قيصاً عمانياً فما فرحت بعد الاسلام فرحي به . وفي انظر فكنت أؤمهم في بردة موصلة فيها فتق فكنت اذا سجدت فيها خرجت استى . رواه أبو داود والنسائي وهذا ينتشر ولم ينكر ولم يبلغنا أن النبي ﷺ أنكره ولا أحد من أصحابه ولأن ما صحت الصلاة مع كثيره حال العذر ففرق بين قليله وكثيره في غير حال العذر كالمشي ، ولأن اليسير يشق الاحتراز منه فعني عنه كيسير الدم وحده اليسير مالا يفحش في النظر عادة ولا فرق في ذلك بين الفرجين وغيرها الا أن العورة المغلظة يفحش منها مالا يفحش من غيرها فيعتبر ذلك وسواء في ذلك الرجل والمرأة . وقال أبو حنيفة إن انكشف من المغلظة قدر الدرهم أو من غيرها أقل من ربعها لم تبطل الصلاة وإن كان أكثر بطلت

ولنا ان هذا تقدير لم يرد الشرع به فلا يجوز المصير اليه وما لم يرد الشرع فيه بالتقدير يرد الى العرف كالكثير من العمل في الصلاة والتفرق والاحتراز فان انكشفت عورته من غير عمد فسترها في الحال لم تبطل لانه يسير في الزمن أشبه اليسير في القدر . وقال التميمي إن بدت عورته وقتاً واستترت وقتاً لم يعد لحديث عمرو بن سلمة فلم يشترط اليسير . قال شيخنا ولا بد من اشتراطه لانه يفحش ويمكن التحرز منه أشبه الكثير في القدر

(مسألة) (وإن فحش بطلت) يعني ما فحش في النظر عادة وعرفاً لما ذكرنا لان التحرز منه ممكن من غير مشقة أشبه سائر العورة . قال ابن المنذر أجمعوا على أن المرأة الحرة اذا صلت وجميع رأسها مكشوف ان عليها الإعادة ولان الاصل وجوب ستر جميع العورة عني عنه في اليسير لمشقة التحرز

(١) أى بالنسبة

إلى بلاد الشام ووطن المؤلف . ويعتبر مثل في كل إطلاقاته المماثلة لما هنا

(فصل) والقمر يبدو أول ليلة من الشهر هلالاً في المغرب عن يمين المصلي ^(١) ثم يتأخر كل ليلة نحو المشرق من زلا حتى يكون ليلة السابع وقت المغرب في قبلة المصلي أو ما ثلثاً عنها قليلاً ثم يطلع ليلة الرابع عشر من المشرق قبل غروب الشمس بداراً تاماً وليلة إحدى وعشرين يكون في قبلة المصلي أو قريباً منها وقت الفجر وليلة ثمان وعشرين يبدو عند الفجر كالملال من المشرق وتختلف مطالعته باختلاف منازل

(فصل) والرياح كثيرة يستدل منها بأربع تهب من زوايا السماء ، الجنوب تهب من الزاوية التي بين القبلة والمشرق مستقبلة بطن كنف المصلي الأيسر مما يلي وجهه إلى يمينه والشمال مقابلتها تهب من الزاوية التي بين المغرب والشمال مارة إلى مهب الجنوب والدبور تهب من الزاوية التي بين المغرب واليمين مستقبلة شطر وجه المصلي الأيمن مارة إلى الزاوية المقابلة لها ، والعصا مقابلتها تهب من ظهر المصلي وربما هبت الرياح بين الجيطان والجبال فتدور فلا اعتبار بها . وبين كل ريحين

منه يبقى فيما عداه على قضية الدليل

(مسألة) (ومن صلى في ثوب حرير أو مفصوب لم تصح صلاته وعنه تصح مع التحريم) ليس المفصوب والصلاة فيه حرام على الرجال والنساء وجهاً واحداً فإن صلى فيه فهل تصح صلاته على روايتين أظهرهما لا تصح إذا كان هو السائر للعورة لأنه استعمل المحرم في شرط الصلاة فلم تصح كما لو كان نجساً ولأن الصلاة قرينة وطاعة وقيام هذا وقعوده في هذا الثوب منهي عنه فكيف يكون متقرباً بما هو عاص به مأموراً بما هو منهي عنه . وقال ابن عمر من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه . ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال : صمتاً إن لم يكن النبي ﷺ سمعته يقوله . رواه الإمام أحمد وفي إسناده رجل غير معروف (والثانية) تصح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي . لأن النهي لا يعود إلى الصلاة ولا يختص التحريم بها فهو كما لو صلى في عمامة مفصوبة أو غسل ثوبه من النجاسة بما مفصوب . فإن ترك الثوب المفصوب في كفه أو صلى في عمامة مفصوبة أو في يده خاتم مفصوب صحت صلاته لأن النهي لا يعود إلى شرط الصلاة فلم يؤثر فيها كما لو كان في جيبه درهم مفصوب . والفرض والنفل في ذلك سواء لأن ما كان شرطاً للفرض فهو شرط للنفل

(فصل) فإن صلى وعليه سترتان أحدهما مفصوبة ففيه الروايتان سواء كان فوقاني أو التحتاني لأن الستر لا يتعين بأحدهما والمفصوب من جنس ما يستتر به بمثابة ما زاد على المشروط من القائف في حق الميت فإنه يجري مجراه في وجوب القطع فإن صلى في قميص بعضه حلال وبعضه حرام لم تصح صلاته على الرواية الأولى سواء كان المفصوب هو الذي ستر العورة أو بالعكس لأن القميص يتبع بعضه بعضاً فلا يتميز بدليل دخوله في مطلق البيع ، ذكر هذا الفصل ابن عقيل

(فصل) وإن صلى الرجل في ثوب حرير لم يجز له والحكم في صحة الصلاة فيه كالحكم في الثوب

ريح تسمى النكباء لتتكبها طريق الرياح المعروفة وتعرف الرياح بصفاتها وخصائصها . فهذا أصح ما يستدل به على القبلة . وذكر أصحابنا الاستدلال بالمياه ، وقالوا الأنهار الكبار تجري عن يمنة المصلي إلى يسره على انحراف قليل وذلك مثل دجلة والفرات والنهران ولا اعتبار بالأنهار الحديثة لأنها تحدث بحسب الحاجات إلى الجهات المختلفة ولا بالسواقي والأنهار الصغار لأنها لا ضابط لها ولا بنهرين يجريان من يسرة المصلي إلى يمينه (أحدهما) العاصي بالشام (والثاني) سيحون بالشرق ، وهذا الذي ذكره لا ينضبط بضابط فإن كثيراً من أنهار الشام تجري على غير سمت الذي ذكره فالاردن يجري نحو القبلة وكثير منها يجري نحو البحر حيث كان منها حتى يصب فيه ، وإن اختصت الدلالة بما ذكره فليس شيء منها في الشام سوى العاصي ، والفرات حد الشام من ناحية الشرق فمن علم هذه الأدلة فهو مجتهد ^(١) وقد يستدل أهل كل بلدة بأدلة تختص ببلدتهم من جبالها وأنهارها وغير ذلك مثل من يعلم أن جبلاً عينه يكون في قبلتهم أو على أيامهم وغير ذلك من الجهات وكذلك المغصوب على ما بينا لأنه في معناه ونصح صلاة المرأة فيه لأنه مباح لها وكذلك صلاة الرجل فيه في حال العذر إذا قلنا بإباحته له

(١) أي في أمر القبلة

(مسألة) (ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه) وذلك لأن ستر العورة أكد من إزالة النجاسة لتعلق حق آدمي به في ستر عورته ووجوبه في الصلاة وغيرها فكان تقديمه أولى وهذا قول مالك ، وقال الشافعي يصلي عرياناً ولا بعيد ، وقال أبو حنيفة في النجاسة كلها يغير في الفعلين لأنه لا بد من ترك واجب في كلا الفعلين ، وقد ذكرنا أن الستر أكد فوجب تقديمه ولأنه قدر على ستر عورته فلزمه كما لو وجد ثوباً طاهراً

(مسألة) (وتلزمه إعادة على المنصوص) لأنه أدخل بشرط الصلاة مع القدرة عليه أشبه ما وصلى محدثاً . ويتخرج أن لا بعيد بناء على من صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه فإنه قال : لا إعادة عليه . وهذا اختيار شيخنا لأن الشرع منعه نزعاً أشبه ما إذا لم يمكنه وهو مذهب مالك والاوزاعي ولأن التحرز من النجاسة شرط عجز عنه فسقط كالعجز عن السترة ، فإن لم يجد إلا ثوب حرير صلى فيه ولا إعادة عليه لأن تحريم لبسه يزول بالحاجة إليه ، وذكر ابن عقيل أنه يخرج على الرويتين في السترة النجسة فإن لم يجد إلا ثوباً مغصوباً صلى عرياناً لأن تحريمه لحق آدمي أشبه من لم يجد إلا ماء مغصوباً وذكر ابن عقيل في وجوب إعادة على من صلى في الثوب النجس روايتين (أحدهما) بعيد لما ذكرنا (والثانية) لا بعد لأنه أتى بما أمر به أشبه ما لو لم تكن عليه نجاسة

(مسألة) (فإن لم يجد إلا ما يستر عورته سترها) إذا لم يجد إلا ما يستر عورته حسب - بدأ بها وترك منكبيه لأن ستر العورة متفق على وجوبه وستر المنكبين مختلف فيه ولأن ستر العورة واجب في غير الصلاة ففيها أولى وقد روى حنبل عن أحمد فيمن معه ثوب واحد لطيف أن ستر عورته انكشف منكبه فقال يصلي جالساً ويرسله من ورائه على منكبيه وعجزته واحتج لذلك بأن ستر

ان علم مجرى نهر بعينه ، فمن كان من أهل الاجتهاد اذا خفيت عليه القبلة في السفر ولم يجد غير آفرضه الصلاة الى جهة يؤديه اجتهاده اليها فان خفيت عليه الادلة لغيره أو ظلمة تعرى فصل والصلاة صحيحة لما ذكره من الاحاديث ولانه بذل وسعه في معرفة الحق مع علمه بأدلة فاشبه الحاكم والعالم إذا خفيت عليه النصوص (فصل) اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم أراد صلاة أخرى لزمه إعادة الاجتهاد كالحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدث مثلها لزمه إعادة الاجتهاد وهذا مذهب الشافعي ، فان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يعد ماصلي بالاول ، كالتغير اجتهاد الحاكم عمل بالثاني في الحادثة الثانية ولم ينقض حكمه الاول وهذا لان العمل فيه خلافا ، فان تغير اجتهاده في الصلاة استدار الى الجهة الثانية وبني على ماضى من صلاته . نص عليه احمد في رواية الجماعة ، وقال ابن أبي موسى والآمدي لا ينقل ويمضي على اجتهاده الاول لثلاث ينقض الاجتهاد بالاجتهاد

المنكبين الحديث فيه أصح من ستر الفخذين والقيام يسقط في حق العريان وله بدل فاذا صلى جالسا حصل ستر المعجزة والمنكبين بالثوب وستر العورة بالجلوس . والصحيح الاول اختاره شيخنا لما ذكرنا ولما روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال « اذا كان الثوب واسعا خالف بين طرفيه واذا كان ضيقا فاشده على حقوك » رواه ابو داود وروى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « من كان له ثوبان فليأزر وليرتد ومن لم يكن له ثوبان فليأزر ثم ليصل » رواه الامام احمد ولان القيام متفق على وجوبه فلا يترك لامر مختلف فيه والله أعلم

(مسئلة) (فان لم يكف جميعها ستر الفرجين) لانهما أخفش وهما عورة بغير خلاف
(مسئلة) (فان لم يكفهما جميعا ستر أيهما شاء) لاستوائهما والاولى ستر الدبر على ظاهر كلامه لانه أخفش وينفرج في الركوع والسجود وقيل القبل أولى لان به يستقبل القبلة والدبر مستور بالايدين
(مسئلة) (وان بذلت له سترة لزمه قبولها اذا كانت عارية) لان المنة لا تكثر في العارية فيكون قادراً على ستر عورته بما لا ضرر فيه . وان كانت هبة لا يلزمه قبولها لان المنة تكثر فيها . قال شيخنا ومحمتم أن يلزمه لان العار في كشف عورته أكثر من الضرر فيما يلحقه من المنة . وان وجد من يبيعه سترة أو يؤجره بثمن المثل أو زيادة بسيرة وقدر على العوض لزمه وان كانت كثيرة لا تنجح بماله فهو كالمقدر على شراء الماء بذلك وفيه وجهان مضى توجيههما

(مسئلة) (فان عدم بكل حال صلى جالسا يومي . ايما . وان صلى قائما جاز ، وعنه أنه يصلي قائما ويسجد بالارض) لان سقط الصلاة عن العريان بغير خلاف علمناه لانه شرط محجز عنه فلم تسقط الصلاة بمعجزه عنه كالاستقبال ويصلي جالسا يومي . بالركوع والسجود وهو قول أبي حنيفة ، وقال مالك والشافعي وابن المنذر يصلي قائما كغير العريان لقوله ﷺ « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا » رواه البخاري ولانه قادر على القيام من غير ضرر فلم يحجز له تركه كالتقادر على الستر ولنا ما روي عن ابن عمر أن قوما انكسرت بهم مركبهم فخرجوا عراة قال يصلون جلوسا

ولنا أنه مجتهد أداه اجتهاده الى جهة فلم يميز له الصلاة إلى غيرها كما لو أراد صلاة أخرى ولأنه أداه اجتهاده إلى غير هذه الجهة فلم يميز له الصلاة اليها كسائر محال الوفاق وليس هذا قضاء للاجتهاد وإنما يعمل به في المستقبل كما في الصلاة الأخرى . وإنما يكون نقضاً للاجتهاد أن لو أزمناه إعادة ما مضى من صلاته ولم نعتد له به ، فإن لم يبق اجتهاده وظنه إلى الجهة الأولى ولم يؤده اجتهاده إلى الجهة الأخرى فإنه يبنى على ما مضى من صلاته لأنه لم يظهر له جهة أخرى يتوجه اليها ، فإن بان له يقين الخطأ في الصلاة بمشاهدة أو خبر عن يقين استدار إلى جهة الصواب وبني كاهل قباه لما أخبروا بتحويل القبلة استداروا اليها وبنوا ، وإن شك في اجتهاده لم يزل عن جهته لأن الاجتهاد ظاهر فلا يزول عنه بالشك ، وإن بان له الخطأ ولم يعرف جهة القبلة كرجل كان يصلي إلى جهة فرأى بعض منازل القمر في قبلته ولم يدركه في المشرق أو المغرب واحتاج إلى الاجتهاد بطلت صلاته لأنه لا يمكنه استدامتها إلى غير القبلة وليست له جهة يتوجه اليها فبطلت لتعذر انماها

يؤمنون إيماناً برؤسهم ولم ينقل خلافه . ولأن الستر أكد من القيام لأمري (أحدهما) أنه لا يسقط مع القدرة بحال والقيام يسقط في النافلة (والثاني) أن الستر لا يختص الصلاة بخلاف القيام فإذا لم يكن بد من أحدهما فترك الأخف أولى ، فإن قيل فلا يحصل الستر كله مع فوات أركان ثلاثة القيام والركوع والسجود . فالجواب أنا إذا قلنا العمدة الفرجان فقد حصل سترها وإن قلنا ما ببعض العمدة فبها آكدتها وجوباً وأغشها في النظر فكان سترها أولى ولا تجب عليه إعادة لأنه صلى كما أمر أشبه ما لو صلى إلى غير القبلة عند العجز فإن صلى قائماً جاز لما ذكرنا . وقد روي عنه أنه يصلي جالساً ويسجد بالأرض لأن السجود أكد من القيام لكونه مقصوداً في نفسه ولا يسقط فيما يسقط فيه القيام وهو النفل . والأولى الإيماء بالسجود لأن القيام سقط عنهم لحفظ العمدة وهي في حال السجود أغش فكان سقوطه أولى وإن صلى قائماً وركع وسجد بالأرض جاز في ظاهر كلام أحمد وقول أصحاب الرأي لأنه لا بد من ترك أحد الواجبين فأيهما ترك فقد أتى بالآخر وعلى أي حال صلى فإنه يتضام ولا يتجافى ، قيل لا يبي عبد الله يتضامون أم يتربعون ؟ قال بل يتضامون ، وقد قيل أنهم يتربعون في حال القيام كصلاة النافلة قاعداً والأول أولى .

(فصل) فإذا وجد العريان جلدًا طاهرًا أو ورقًا يمكن خصفه عليه أو حشيشًا يمكن ربطه عليه فيستره لزمه لأنه قادر على ستر عورته بطاهر لا يضره فقد ستر النبي ﷺ رجلي مصعب بن عمير بالأذخر لما لم يجد سترة . وإن وجد طينا يطلى به جسده لم يلزمه لأنه يتناثر إذا جف وفيه مشقة ولا يغيب الخلقة ، وقال ابن عقيل يلزمه لأنه يستر وما تناثر سقط حكمه واستتر بما بقي وهو قول بعض الشافعية وإن وجد ماء لم يلزمه النزول فيه وإن كان كدراً لأن عليه فيه مشقة وضرراً لا يحتمل . وإن وجد حفرة لم يلزمه النزول فيها لأنها لا تلصق بجسده فهي كالجدار وإن وجد سترة تضربه كبرية ونحوها لم يلزمه الاستتار بها لما فيها من الضرر والمنع من اكمال الركوع والسجود

(مسئلة) قال (واذا اختلف اجتهد رجلين لم يتبع أحدهما صاحبه)

وجلته أن المجتهدين اذا اختلفا فرض كل واحد منهما الصلاة الى الجهة التي يؤديه اجتهاده اليها أنها القبلة لا يسهه تركها ولا تقليد صاحبه سواء كان أعلم منه أو لم يكن كالعالمين يختلفان في الحادثة ولو أن أحدهما اجتهد فاراد الآخر تقليده من غير اجتهد لم يجوز له ذلك ولا يسهه الصلاة حتى يجتهد سواء اتسم الوقت أو كان ضيقا يخشى خروج وقت الصلاة كالحاكم لا يسوغ له الحكم في حادثة بتقليد غيره ، وقال القاضي : ظاهر كلام أحد في المجتهد الذي يضيق الوقت عن اجتهاده أن له تقليد غيره وأشار الى قول أحد فيمن هو في مدينة فتحرى فعلى غير القبلة في بيت بعيد لان عليه أن يسأل قال : قد جعل فرض المحبوس السؤال وهذا غير صحيح وكلام أحد إنما دل على أنه ليس

(مسئلة) (وان وجد السترة قريبة منه في أثناء الصلاة ستر وبنى وان كانت بعيدة ستر وابتدأ) وجلة ذلك أن العريان متى قدر على السترة في أثناء الصلاة وأمكنه من غير زمن طويل ولا عمل كثير ستر وبنى على ما مضى من الصلاة كاهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استداروا اليها وأتموا صلاتهم. وان لم يمكن الستر الا بعمل كثير أو زمن طويل بطلت الصلاة لأنه لا يمكنه المضي فيها الا بما ينافيها من العمل الكثير أو فعلها بدون شرطها والمرجم في ذلك الى العرف لأنه لا تقدير فيه توقينا وذكر القاضي فيمن وجدت السترة احتمالا أن صلاتها لا تبطل بانتظارها وان طال لأنه انتظار واجب ولا يصح ذلك لأنها صلت في زمن طويل عارية مع امكان الستر فلا تصح كالصلاة كلها وما ذكره يبطل بما لو أتمت صلاتها في حال انتظارها وانتظرت من يأتي فيناولها وقياس الكثير على اليسير فاسد لما ثبت في الشرع من العفو عن اليسير دون الكثير في مواضع كثيرة

(فصل) فان صلى عربيا ثم بان معه ستارة أنسبها أعاد لأنه مفروط كما قلنا في الماء.

(مسئلة) (ويصلي المرأة جماعة وامامهم في وسطهم) الجماعة تشرع للمرأة كغيرهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة » وهذا قول قتادة ، وقال مالك والاوزاعي وأصحاب الرأي يصلون فرادى ، قال مالك ويتباعد بعضهم من بعض وان كانوا في ظلمة صلوا جماعة ويتقدمهم امامهم وبه قال الشافعي في القديم ، وقال في موضع الجماعة والافراد سواء لان في الجماعة الاخلال بسنة الموقف وفي الافراد الاخلال بفضيلة الجماعة ووافقنا أن امامهم يقوم وسطهم وعلى مشروعية الجماعة للنساء المرأة لان امامتهن تقوم في وسطهن فلا يحصل الاخلال في حقهن بفضيلة الموقف :

ولنا الحديث الذي ذكرنا ولأنهم قدروا على الجماعة من غير عذر أشبهوا المستترين ولا نسقط الجماعة لفوات السنة في الموقف كما لو كانوا في ضيق لا يمكن تقديم أحدهم ، واذا شرعت الجماعة حال الخوف مع تعذر الاقتداء بالامام في بعض الصلاة والحاجة الى مفارقتها وفعل ما يبطل الصلاة في غير

(المغني والشرح الكبير) تقليد المجتهد في القبلة . صلاة العرأة . منبهات الجالس في الصلاة ٤٦٩

لمن في المنصر الاجتهاد لانه يمكنه التوصل الى القبلة بطريق الخبر والاستدلال بالمحاريب بخلاف المسافر وليس فيه دليل على انه يجوز له تقليد المجتهدين في محل الاجتهاد عند ضيق الوقت ألا ترى أن أبا عبد الله لم يفرق بين ضيق الوقت وسعته مع اتفاقنا على أنه لا يجوز له للتقليد مع سعة الوقت ولأن الاجتهاد في حقه شرط لصحة الصلاة فلم يسقط بضيق الوقت مع امكانه كسائر الشروط ^(١)

تلك الحال فأولى أن تشرع ههنا . اذا ثبت هذا فإن امامهم يكون في وسطهم ويصلون صفًا واحدًا لانه أسنر لهم فإن لم يسهم صف واحد وقفوا صفوفًا وغضوا أبصارهم وإن صلى كل صف جماعة فهو أحسن **(مسئلة)** (وإن كانوا رجالا ونساء صلى كل نوع لانفسهم) لئلا يرى بعضهم عوراة بعض

وإن كانوا في ضيق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهم الرجال لئلا ينظر بعضهم الى بعض **(فصل)** (فإن كان مع العرأة واحد له سترة لزمة الصلاة فيها) فإن أعارها وصلى عريانا لم تصح

لانه قادر على السترة ، واذا صلى فيه استحسب أن يعيره لقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولا يجب ذلك بخلاف ما لو كان معه طعام فاضل عن حاجته ووجد مضطراً فإنه يلزمه اعطاؤه . واذا

بذله لم صلى فيه واحد بعد واحد ولم يجوز لهم الصلاة عرأة قد رنهم على السر ، إلا أن يخافوا ضيق الوقت فيصلون عرأة جماعة لانهم لو كانوا في سفينة لا يمكن جميعهم الصلاة قياما صلى واحد بعد

واحد إلا أن يخافوا فوت الوقت فيصلي واحد قائما والباقون قعودا كذلك هذا ولأن هذا يحصل به ادراك الوقت والجماعة وذلك انما يحصل به السترة خاصة . ويحتمل أن ينتظروا الثوب وإن فات الوقت

لانه قدر على شرط الصلاة فلم تصح صلاته بدونه كواجب الماء لا يتيمم وإن خاف فوت الوقت . قال شيخنا : وهذا نقيس عندي ، فإن امتنع صاحب الثوب من إعارته فالمستحسب أن يؤمهم ويقف بين

أيديهم ، فإن كنت أمياً وهم قراء صلى العرأة جماعة وصاحب الثوب وحده لانه لا يجوز أن يؤمهم لكونه أمياً ولا يأتهم بهم لكونهم عرأة وهو مستتر ، وإن صلى وبقي وقت صلاة واحدة استحسب أن

يعيره لمن يصلح لامائتهم وإن أعاره فغيره جاز وصار حكمه حكم صاحب الثوب ، فإن استوتوا ولم يكن الثوب لواحد منهم أفرع بينهم فيكون من تقع له القرعة أحق به وإلا قدم من تستحب البداية بعاريته

وإن كانوا رجالا ونساء فالنساء أحق لأن عورتهن أغش وسترها أكد واذا صابن فيه أخذه الرجال **(مسئلة)** (ويكره في الصلاة السدل) وهو أن يطرح على كتفيه ثوبا ولا يرد أحد طرفيه على

الكتف الآخر ، وهذا قول ابن مسعود والثوري والشافعي لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى عن السدل في الصلاة ، رواه أبو داود . فإن فعل فلا إعادة عليه ، وقال ابن أبي موسى : يعيد الصلاة في إحدى الروايتين للنهي عنه . فأما إن رد أحد طرفيه على الكتف الأخرى أو ضم طرفيه

بيديه لم يكره لزوال السدل . وقد روي عن جابر وابن عمر الرخصة في السدل ، قال ابن المنذر : لا أعلم فيه حديثا يثبت ، وحكاها الترمذي عن أحمد

(مسئلة) (ويكره اشتغال الصائم وهو أن يضطجع بثوب ليس عليه غيره) لما روى أبو هريرة

٤١ هذه المسألة من

فروع أصل من التقليد .

للقادر على الاجتهاد

ولو في بعض المسائل

كتقليد أبي عبد الله

في المسألة بعدم التفرة

بين ضيق الوقت وسعته

ولكن بعض دلائل

القبلة يقيني كالقطب

الشامي ويبت الأبره

فالاخذ بقول من

عرف القبلة بهما ليس

تقليدا لمجتهد عرفها

بالظن بل أخذ بخبر عالم

كاخبار من يحمل الآلة

المروفة بالساعة عن

وقت الصلاة والصوم

وكتبه محمد رشيد رضا

(فصل) وإذا اختلف اجتهد رجلين فصلى كل واحد منهما الى جهة فليس لاحدهما الا ائتمام بصاحبه وهذا مذهب الشافعي لان كل واحد يعتقد خطأ صاحبه فلم يجوز أن يأتي به كما لو خرجت من أحدهما ربح واعتقد كل واحد منهما أنها من صاحبه فان لكل واحد منهما أن يصلي وليس له أن يأتي بصاحبه . وقياس المذهب جواز ذلك وهو مذهب أبي ثور لان كل واحد منهما يعتقد صحة صلاة

وأبو سعيد أن النبي ﷺ نهى عن لبستين اشتغال الصماء وأن يحتجب الرجل بثوب ليس بين فرجيه وبين الصماء شيء أخرجه البخاري ، ومعنى الاضطباع أن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرقيه على عاتقه الايسر كلبسة المحرم وهذا هو اشتغال الصماء ذكره بعض أصحابنا وجاء مفسراً في حديث أبي سعيد بذلك من رواية إسحاق عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أظن عن عطاء ابن يزيد عن أبي سعيد . وإنما كرهه لانه اذا فعل ذلك وليس عليه ثوب غيره بدت عورته كذلك رواه حنبل عن أحمد ، أما اذا كان عليه غيره فذلك لبسة المحرم وقد فعلها النبي ﷺ وعلى هذا ينبغي أن يكون اشتغال الصماء محرماً لانفضائه الى كشف العورة ، وروى أبو بكر بأسناده عن ابن مسعود قال نهى رسول الله ﷺ أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه على منكبيه فتدعى تلك الصماء وقال بعض أصحاب الشافعي اشتغال الصماء أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره فتبدو عورته وهو في معنى تفسير أصحابنا . وقال أبو عبيد اشتغال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوب يحفل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده كأنه يذهب به الى أنه لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس منه فلا يقدر عليه . قال شيخنا والفقهاء أعلم بالتأويل (وعنه يكره وان كان عليه غيره) روي عن أحمد رحمه الله كراهة ذلك مطلقاً لصوم النبي ولان كل مانعي عنه من اللباس في الصلاة لم يفرق بين أن يكون عليه ثوب غيره أو لم يكن كالسدل والاسبال

(مسئلة) (ويكره تغطية الوجه والتلم على الفم والانف) لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه رواه أبو داود ، ففي هذا تنبيه على كراهية تغطية الوجه لاشتغاله على تغطية الفم ويكره تغطية الانف قياساً على الفم ، روي ذلك عن ابن عمر وفيه رواية أخرى لا يكره لان تخصيص الفم بالنهي يدل على إباحة غيره .

(مسئلة) (ويكره لف الكم) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعراً ولا ثوباً » متفق عليه

(مسئلة) (ويكره شد الوسط بما يشبه شد الزنار) لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وقد نهى النبي ﷺ عن التشبه بهم فقال « لاتشتملوا اشتغال اليهود » رواه أبو داود ، فاما شد الوسط بمنزلة أو حبل أو نحوهما مما لا يشبه شد الزنار فلا يكره . قال أحمد لا بأس به أليس قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يصلي أحدكم إلا وهو محترم » وقال أبو طالب سألت أحمد عن الرجل يصلي وعليه القميص بأنزله بالمنديل فوقه ؟ قال نعم فعل ذلك ابن عمر . وعن الشعبي قال كان يقال: شد

الآخر فإن فرضه التوجه الى مأوجه اليه فلم يمنع اقتدائه به اختلاف جهته كالمصلين حول الكعبة مستديرين حولها وكالمصلين حال شدة الخوف . وقد نص أحد على صحة الصلاة خلف المصلي في جلود الثعالب اذا كان يتأول قوله عليه السلام « ايما إهاب دبح قد طهر » مع كون أحد لا يرى طهارتها وفارق ما اذا اعتقد كل واحد منهما حدث صاحبه لانه يعتقد بطلان صلاته بحيث لو بان له بقينا حدث

حقوك في الصلاة ولو يقال رواه الحلال ، وعن يزيد بن الاصم مثله

(مسئلة) (ويكره اسبال شيء من ثيابه خيلاء) يكره اسبال القميص والازار مطلقا وكذلك السراويل لان النبي ﷺ أمر برفع الازار فان فعله خيلاء فهو حرام لقول النبي ﷺ « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه » متفق عليه ، وعن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام » رواه أبو داود

(فصل) ولا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان في أحد الوجهين . اختاره أبو الخطاب لقول النبي ﷺ « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة » متفق عليه (والثاني) لا يحرم قاله ابن عقيل لقول النبي ﷺ في آخر الخبر « الا رقما في ثوب » متفق عليه ، ولأنه يباح اذا كان مفروشا أو يتكأ عليه فكذلك اذا كان يلبس ، ويكره التصليب في الثوب لقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله ﷺ كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا قضبه . رواه أبو داود

(مسئلة) (ولا يجوز لرجل لبس ثياب الحرير ولا ما غلبه الحرير ولا افتراشه الا من ضرورة) يحرم على الرجل لبس ثياب الحرير في الصلاة وغيرها في غير حال العذر اجماعا حكاه ابن عبد البر لما روى أبو موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لائهم » أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » متفق عليه والافتراش كاللبس لما روى حذيفة قال : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وأن نلبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه . رواه البخاري ، فأما المنسوج من الحرير وغيره فان كان الاغلب الحرير حرم لعموم الخبر ، وإن كان الاغلب غيره حل لان الحكم للاغلب والقليل مستهلك فيه أشبه الضبة من الفضة والعلم في الثوب . وقال ابن عبد البر مذهب ابن عباس وجماعة من أهل العلم أن المحرم الحرير الصافي الذي لا يخالطه غيره . قال ابن عباس إنما نهى النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير أما العلم وسدى الثوب فليس به بأس . رواه أبو داود والاثوم

(مسئلة) فان استوى هو وما نسج معا ففلى وجهين (أحدهما) يباح لحديث ابن عباس ولان الحرير ليس بأغلب أشبه الاقل (والثاني) يحرم . قال ابن عقيل : هو الاشبه لعموم الخبر

نفسه لزمته اعادة الصلاة وههنا صلاته صحيحة ظاهراً وباطناً بحيث لو بان له يقين الخطأ لم يلزمه الاعادة فافترقا ، فأما إن كان أحدهما يميل يمينا ويميل الآخر شمالا مع اتفاقهما في الجهة فلا يختلف المذهب في أن لأحدهما الاتهام بصاحبه لان الواجب استقبال الجهة وقد اتفقا فيها .

(مسئلة) قال (ويتبع الاعمى أوثقهما في نفسا)

(مسئلة) ويحرم لبس المنسوج بالذهب والمموه به لما ذكرنا من حديث أبي موسى ، فان استحاله لونه فعلى وجهين (أحدهما) يحرم للحديث (والثاني) يباح لزوال علة التحريم من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء .

(مسئلة) (وإن لبس الحرير لمرض أو حكة أو في الحرب أو ألبسه الصبي فعلى روايتين) متى احتاج إلى لبس الحرير لمرض أو حكة أو من أجل القمل جاز في ظاهر المذهب ، لان أنسا روى أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكوا إلى النبي ﷺ القمل فرخص لهما في قبص الحرير في غزاة لهما . وفي رواية شكوا إلى رسول الله ﷺ القمل فرخص لهما في قبص الحرير ورأيته عليهما . متفق عليه ، وما يثبت في حق صحابي يثبت في حق غيره مالم يقم على اختصاصه دليل ثبت بالحديث في القمل وقسنا عليه غيره مما ينفع فيه لبس الحرير . وعن أحد رواة أخرى لا يباح وهو قول مالك لعموم الخبر المحرم والرخصة يحتمل أن تكون خاصة لهما

(فصل) وفي لبسه في الحرب لغير حاجة روايتان (احدهما) الاباحة وهو ظاهر كلام أحمد قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن لبس الحرير في الحرب ؟ فقال : أرجو أن لا يكون به بأس وهو قول عروة وعطاء ، وكان لعروة يلقى من دياج بطاته من سندس محشو قرأ يلبسه في الحرب ولان المنع من لبسه لما فيه من الخيلاء وذلك غير مذموم في الحرب ، فقد روي أن النبي ﷺ حين رأى بعض أصحابه يمشي بين الصفيين قال « انها لمشية يفضها الله الا في هذا الموطن » (والثانية) يحرم لعموم الخبر ، فأما إن احتاج اليه مثل أن يكون بطانة لبيضة أو درع أو نحوه أبيض . قال بعض أصحابنا يجوز مثل ذلك من الذهب كدرع مموه من الذهب لا يستغنى عن لبسه وهو محتاج اليه

(فصل) وهل يجوز لولي الصبي أن يلبسه الحرير ؟ على روايتين (احدهما) تحريمه لعموم قوله ﷺ « حرام على ذكور أمتي » وعن جابر قال : كنا نزع عن الغلمان ونتركه على الجوارى رواه أبو داود وقدم حذيفة من سفر فوجد على صبيانه قصاً من حرير فمزقها عن الصبيان وتركها على الجوارى رواه الاثرم ، وروي نحوه ذلك عن عبد الله بن مسعود (والثانية) يباح لانهم غير مكلفين أشبهوا بالبهائم ولانهم محل للزينة أشبهوا النساء . والاول أولى لظاهر الخبر وفعل الصحابة ، ويتعلق التحريم بالمكلفين بتمكينهم من الحرام كتمكينهم من شرب الخمر وغيره من الحرمات وكونهم محل للزينة مع تحريم الاستمتاع أبلغ في التحريم ولذلك حرم على النساء التبرج بالزينة للاجانب

بعضي اذا اختلف مجتهدان في القبلة ومعها أعمى قلدا وثقما في نفسه وهو أعلمهما عنده وأصدقهما قولاً وأشدّهما تحميراً لان الصواب اليه أقرب . وكذلك الحكم في البصير الذي لا يعلم الادلة ولا يقدر على تعلمها قبل خروج الوقت فرضه أيضاً التقليد ويقلد أو ثقما في نفسه . فان قلد المفضل فظاهر قول الحرقي أنه لا تصح صلاته لانه ترك ما يطلب على ظنه أن الصواب فيه فلم يسغ له ذلك كالمجتهد اذا

(مسألة) (ويباح حشو الجباب والفرش به ويحتمل أن يحرم) ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لانه لا خيلا فيه ، ويحتمل أن يحرم لعموم الخبر ولان فيه سرفا أشبه مالو جعل البطانة حريراً (فصل) (ولا بأس بلبس الخنز) من عليه وقد روي عن عمران بن حصين والحسن بن علي وأنس بن مالك وأبي هريرة وابن عباس وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم أنهم لبسوا الخنز وعن عبد الله ابن سعد عن أبيه سعد قال : رأيت رجلا يخاري على بغلة بيضاء عليه عمامة خنز سوداء . قال : كسانيا رسول الله ﷺ ، رواه ابو داود ، وقال ابن عتيق في الخنز : ان كان فيه وبر وكان الوبر أكثر من الفز صحت الصلاة فيه . وان كان أكثر الفز لم تصح الصلاة فيه في الصحيح . وان استويا احتمل وجهين فجعله كغيره من الثياب المنسوجة من الحرير وغيره

(مسألة) (ويباح العلم الحرير في الثوب اذا كان أربع أصابع فداون) لما روي عن ابن الخطاب رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع ، رواه مسلم وقال أبو بكر في التنبيه : يباح وان كان مذهبا لانه يسير أشبه الحرير ويسير الفضة وكذلك الرقام ولينة الجيب وسجف الفراء لدخوله فيما استثناه في الحديث

(مسألة) (ويكره للرجل لبس المزعر والمعصر) لما روي أن النبي ﷺ نهى الرجال عن المزعر متفق عليه ، وعن علي قال : نهاني النبي ﷺ عن لباس المعصر ، رواه مسلم ولا بأس بلبسه للنساء لان تخصيص الذمي بالرجل دليل على إباحته للنساء

(فصل) فأما لبس الاحمر غير المزعر فقال أصحابنا : يكره وهو مذهب ابن عمر فروي عنه أنه اشترى ثوبا فرأى فيه خيطا أحمر فردّه ، وروي عن عبد الله بن عمرو قال : مر على النبي ﷺ رجل عليه بردان أحمران فسلم فلم يرد النبي ﷺ عليه ، وعن رافع بن خديج قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى رسول الله ﷺ على رواحلتنا أكسية فيها خيوط من أحمر فقال رسول الله ﷺ « ألا أرى هذه الحبرة قد علمتكم » فقمنا سراعا لقول رسول الله ﷺ حتى نفر بعض ابلنا وأخذنا الاكسية فنزعناها عنها رواها أبو داود ، والصحيح أنه لا بأس بها لما روي أبو جحيفة قال : خرج النبي ﷺ في حلة حمراء الحديث ، وقال البراء : ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من رسول الله ﷺ ، متفق عليهما (١) وعن هلال بن عامر قال : رأيت النبي ﷺ على بغلة وعليه برد أحمر رواه أبو داود ، وقال أنس : كان أحب القباس إلى رسول الله ﷺ الحبرة ، (المغني والشرح الكبير) (٦٠) (الجزء الاول)

ترك جبة اجتهاده . والاولى صحتها وهو مذهب الشافعي لانه أخذ بدليل له الاخذ به لو انفرد فكذلك اذا كان معه غيره كما لو استويا ولا عبرة بظنه فانه لو غلب على ظنه أن الفضول مصيب لم يمنع ذلك من تقليد الافضل . فأما ان استويا عنده فله تقليد من شاء منهما كالعامي مع العلماء في بقية الاحكام . (فصل) والمقلد من لا يمكنه الصلاة باجتهاد نفسه اما لعدم بصره واما لعدم بصيرته وهو العامي الذي لا يمكنه التعلم والصلاة باجتهاده . قبل خروج وقت الصلاة فأما من يمكنه فانه يلزمه التعلم فان صلى قبل ذلك لم تصح صلاته لانه قدر على الصلاة باجتهاده فلم يصح بالتقليد كالمجتهد . ولا يلزم على هذا العامي حيث لا يلزمه تعلم الفقه لوجبه (أحدهما) أن الفقه ليس بشرط في صحة الصلاة (والثاني) أن مدته تطول فهو كالذي لا يقدر على تعلم الأدلة في مسئلتنا وان أخر هذا التعلم والصلاة

متفق عليه وفي التي فيها حرمة ديباض . وروي أن النبي ﷺ بينا هو يخطب اذ رأى الحسن والحسين عليهما قبصان أحمران عشيان ويعثران فنزل النبي ﷺ فأخذهما ولم ينكر ذلك ولأنها لون أشبهت سائر الالوان فأما أحاديثهم فحديث رافع في إسناده رجل مجهول ويحتمل أنها كانت معصرة فلذلك كرهها ولو قدر التعارض كانت أحاديث الاباحة أصح وأثبت فهي أولى .

(فصل) فأما غير الحرمة من الالوان فلا يكره فقد قال ﷺ « البسوا من ثيابكم البياض فأنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » وعن ابن عمر انه قيل له : لم تصبغ بالصفرة ؟ فقال : اني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، رواها أبو داود . وعن أبي رزمة قال : انطلقت مع أبي نحو النبي ﷺ فرأيت عليه بردين أخضرين ودخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء ، متفق عليهما والله أعلم .

(باب اجتناب النجاسات)

(وهو الشرط الرابع) - فتى لاقى بثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها أو حملها لم تصح صلاته (وجهه ذلك أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس وسعيد بن المسيب وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروي عن ابن عباس أنه قال : ليس على ثوب جنابة ونحوه عن أبي مجاز وسعيد بن جبير والنخعي وقال الجارث العكلي وابن أبي ليلى : ليس في ثوب اعادة . وسئل سعيد بن جبير عن الرجل يرى في ثوبه الاذى وقد صلى قال : اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب

ولنا قول الله تعالى (وثيابك فطهر) قال ابن سيرين هو الغسل بالماء . وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب قال « اقرصيه وصلي فيه » وفي لفظ قالت سمعت امرأة تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصنع احدانا

الى حال يضيق وقتها عن التعلم والاجتهاد أو عن أحدهما صحت صلاته بالتقليد كالذي يقدر على تعلم الفاتحة فيضيق الوقت عن تعلمها

(فصل) فان كان المجتهد به رمد أو عارض يمنعه رؤية الأدلة فهو كالأعمى في جواز التقليد لانه عاجز عن الاجتهاد وكذلك لو كان مجوساً في مكان لا يرى فيه الأدلة ولا يجد مخبراً الا مجتهداً آخر

بثوبها اذا رأت الطهر أتصلي فيه؟ قال « تنظر فيه فان رأت فيه دماً فلتقزحه بشيء من الماء وتضع مالم تر وتصل فيه » رواه أبو داود وحديث النبي ﷺ حين مر بالقبرين فقال « انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول » متفق عليه وفي رواية - لا يستتره من بوله - ولانها إحدى الطهاتين فكانت شرطاً للصلاة كطهارة الحدث

(فصل) ويشترط طهارة موضع الصلاة أيضاً وهو الموضع الذي تقع عليه ثيابه وأعضاؤه التي عليه قياساً على طهارة البدن والثياب، فان كان على رأسه طرف عمامته وطرفها الآخر وقع على نجاسة لم تصح صلاته كالموقع عليها شيء من بدنه، وذكر ابن عقيل احتمالاً فيما يقع عليه ثيابه خاصة أنه لا تشترط طهارته لانه يباشرها بما هو منفصل عن ذاته أشبه مالهو كان يجانبه انسان نجس الثوب فالتصق به ثوبه . والمذهب الاول لان سترته تابعة له فهي كأعضاء سجوده، فأما اذا كان ثوبه يس شيئاً نجساً كثوب من يصلي ويجانبه حائط لا يستند اليه قال ابن عقيل لا تفسد صلاته بذلك لانه ليس بمحل لبدنه ولا سترته . ويحتمل أن تفسد لان سترته ملاقية لنجاسة أشبه مالهو وقعت عليها، وان كانت النجاسة محاذية لجسمه في حال سجوده بحيث لا يلتصق بها شيء من بدنه ولا ثيابه لم تبطل الصلاة لانه لم يباشر النجاسة أشبه مالهو خرجت عن محاذاته وذكر ابن عقيل وجهاً انها تبطل كما لو باشر بها أعضاء . وهو قول الشافعي وأبي ثور

(فصل) وإن حل النجاسة في الصلاة لم تصح صلاته كما لو كانت على بدنه أو ثوبه فان حل حيواناً طاهراً أو صيباً لم تبطل صلاته لان النبي ﷺ صلى وهو حامل امامة بنت أبي العاص متفق عليه ولان ماني الحيوان من النجاسة في معدنها فهي كالنجاسة في جوف المصلي، ولو حل قارورة مسدودة فيها نجاسة لم تصح صلاته . وقال بعض اصحاب الشافعي تصح لان النجاسة لا تخرج عنها فهي كالحيوان وليس بصحيح لانه حامل نجاسة غير معفو عنها في غير معدنها أشبه حملها في كه

(مسألة) (وان طين الارض النجسة أو بسط عليها شيئاً طاهراً صحت صلاته عليها مع الكراهة)

هذا ظاهر كلام أحمد وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي واسحاق، وذكر أصحابنا رواية أخرى أنه لا يصح لانه مدفن للنجاسة أشبه المقبرة ولانه معتد على النجاسة أشبه ملاقاتها . والاول أولى لان الطهارة انما تشترط في بدن المصلي وثوبه وموضع صلاته وقد وجد ذلك كله والعلة في الاصل غير مسلمة بدليل عدم صحة الصلاة بين القبور وليس مدفن للنجاسة، وقال ابن أبي موسى ان كانت النجاسة المبسوط عليها رطبة لم تصح الصلاة ولا صحت

في مكان يرى العلامات فيه فله تقايد له كالأمرى

(فصل) وإذا شرع في الصلاة بتقليد مجتهد فقال له قائل: قد أخطأت القبلة وإنما القبلة هكذا وكان يجبر عن يقين مثل من يقول قد رأيت الشمس أو السكاكب وتيقنت أنك مخطئ، فانه يرجع إلى قوله ويستدير إلى الجهة التي أخبره أنها جهة الكعبة لأنه لو أخبر بذلك المجتهد القدي قلده الأمرى

(فصل) ويكره تطييب المسجد بطيبن نجس وبناءه بلبن نجس أو تطييقه بطوايق نجسة فإن فعل وباشر النجاسة لم تصح صلاته، فأما الآجر المعجون بالنجاسة فهو نجس لأن النار لا تطهر لكن إذا غسل طهر ظاهره لأن النار أكلت أجزاء النجاسة الظاهرة وبقي الأثر فطهر بالفصل كالارض النجسة ويبقى الباطن نجسا لأن الماء لا يصل إليه فإن صلى عليه بعد الفصل فهي كالمسئلة قبلها. وكذلك الحكم في البساط الذي باطنه نجس وظاهره طاهر ومتى انكسر من الآجر النجس قطعة فظهر بعض باطنه فهو نجس لا تصح الصلاة عليه

(فصل) ولا بأس بالصلاة على الحصير والبسط من الصوف والشعر والوبر والثياب من القطن والكتان وسائر الطاهرات في قول عوام أهل العلم. فروى عن ابن عمر أنه صلى على عبقري وابن عباس على طنفسة وزيد بن ثابت على حصير وابن عباس وعلي وابن مسعود وأنس على المسوح، وروى عن جابر أنه كره الصلاة على كل شيء من الحيوان واستحب الصلاة على كل شيء من نبات الارض ونحوه عن مالك إلا أنه قال في بساط الصوف والشعر إذا كان سجوده على الارض لم أر باقيام عليه بأسا - والصحيح قول الجمهور فقد صلى النبي ﷺ على حصير في بيت أنس وعثمان بن مالك متفق عليه وروى عنه المغيرة بن شعبه أنه كان يصلي على الحصر والفرو المدبوغة، وروى ابن ماجه أن النبي ﷺ صلى ملتفا بكساء يضع يديه عليه إذا سجد، ولأن ما لم تكره الصلاة فيه لم تكره الصلاة عليه كالكتان والخص، وتصح الصلاة على ظهر الحيوان إذا أمكنه استيقا. الاركان عليه والنافلة في السفر، وإن كان الحيوان نجسا وعليه بساط طاهر كالحار صحت الصلاة عليه في أصح الروايتين لأن النبي ﷺ صلى على حمار (والثانية) لا تصح كالارض النجسة إذا بسط عليها شيئا طاهرا، وتصح على العجلة إذا أمكنه ذلك لأنه محل تستقر عليه أعضاؤه فهي كغيرها، وقال ابن عقيل: لا تصح لأن ذلك ليس بمستقر عليه فهي كاصلاة في الارجوحة

(فصل) ولا تصح صلاة المعلق في الهواء إلا أن يكون مضطرا كالمصلوب وكذلك الارجوحة لأنه ليس بمستقر القدمين على الارض فلم تصح صلاته كما لو سجد على بعض أعضاء السجود وترك الباقي معلقا، ذكره ابن عقيل

(مسئلة) (وإن صلى على مكان طاهر من بساط طرفه نجس صحت صلاته إلا أن يكون متعلقا به بحيث ينجر معه إذا مشى فلا يصح) متى صلى على منديل طرفه نجس أو كان تحت قدمه جبل مشدود في نجاسة وما يصلي عليه طاهر فصلااته صحيحة سواء تحرك النجس بحركته أو لم يتحرك

لزمه قبول خبره فلا معنى أولى . وإن أخبره عن اجتهاده أو لم يبين له عن أي شيء أخبره ولم يكن في نفسه أو ثق من الاول مضى على ما هو عليه لانه شرع في الصلاة بدليل يقينا فلا يزول عنه بالشك وإن كان الثاني أوثق في نفسه من الاول وقلنا لا يتعين عليه تقليد الافضل فكذلك ، وإن قلنا عليه تقليده خاصة رجع الى قوله كالبصير اذا تغير اجتهاده في أثناء صلاته

لانه ليس بمجامل للنجاسة ولا متصل عليها وإنما اتصل مصلاه بها أشبهه اذا صلى على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة ، وقال بعض أصحابنا اذا كان النجس يتحرك بحركته لم تصح صلاته ، قال شيخنا : والصحيح ما ذكرنا فأما ان كان الحبل أو المنديل متعلقا به يتحرك معه اذا مشى لم تصح لانه مستتب لها فهو كحاملها ولو كان في يده أو وسطه حبل مشدود في نجاسة أو حيوان نجس أو سفينة صغيرة فيها نجاسة تنجر معه اذا مشى لم تصح صلاته لانه مستتب لها وإن كانت السفينة أو الحيوان كبيرا لا يقدر على جره اذا استعصى عليه محت لانه ليس بمستتب لها . قال القاضي : هذا اذا كان الشد في موضع طاهر فإن كان في موضع نجس فسدت صلاته لانه حامل لما هو ملق للنجاسة والاول أولى لانه لا يقدر على استتباع الملاقي للنجاسة أشبه ما لو أمسك غصنا من شجرة عليها نجاسة أو سفينة عظيمة فيها نجاسة .

(مسئلة) (ومنى وجد عليه نجاسة لا يعلم هل كانت في الصلاة أو لا فصلاته صحيحة لان لاصل عدمها في الصلاة وإن علم أنها كانت في الصلاة لكنه جهلها أو نسيها فعلى روايتين) متى صلى وعليه نجاسة لا يعلم بها حتى فرغ من صلاته ففيه روايتان (أحدهما) لا تفسد صلاته اختارها شيخنا ، وهذا قول ابن عمر وعطاء وسعيد ابن المسيب ومجاهد واسحاق وابن المنذر (والثانية) يعيد وهو قول أبي قلابة والشافعي لانها طهارة مشترطة للصلاة فلم تسقط بالجهل كطهارة الحدث ، وقال ربيعة ومالك : يعيد ما دام في الوقت ، ووجه الاولى ما روى أبو سعيد قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فخلع الناس نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على القائلين نعالكم ؟ قالوا : انا رأيناك القيت نعالك فألقينا نعالنا قال : ان جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً ، رواه أبو داود ، ولو كانت الطهارة شرطاً مع عدم العلم بها لزمه استئناف الصلاة ويفارق طهارة الحدث لانها أكد لكونها لا يعنى عن يسيرها . فأما ان كان قد علم بالنجاسة ثم أنسها فقال القاضي : حكى أصحابنا في المسئلتين روايتين ، وذكر هو في مسئلة النسيان أن الصلاة باطلة لانه منسوب الى التفريط بخلاف الجاهل ، وقال الآمدي يعيد اذا كان قد توانى رواية واحدة ، قال شيخنا : والصحيح التسوية بينهما لان ما عذر فيه بالجهل عذر فيه النسيان بل النسيان أولى لورود النص بالعمو عنه

(فصل) فان علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فان قلنا لا يعذر بالجهل والنسيان فصلاته باطلة ، وإن قلنا يعذر فهي صحيحة ، ثم ان أمكنه إزالة النجاسة من غير زمن طويل ولا عمل كثير أزالها وبني

(فصل) ولو شرع مجتهد في الصلاة باجتهاده فمعي فيها بنى على ما مضى من صلاته لانه إنما يمكنه البناء على اجتهاد غيره فاجتهاده أولى فان استدار عن تلك الجهة بطلت صلاته . وان أخبره مخبر بخطئه عن يقين رجع اليه وان أخبره عن اجتهاد لم يرجع اليه لما ذكرنا . وان شرع فيها وهو أعمى فأبصر في أثناءها فشهد ما يستدل به على صواب نفسه مثل أن يرى الشمس في قبلته في صلاة الظهر

كما خلم النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، وان احتاج إلى أحد هذين بطلت صلاته لافضائه إلى أحد أمرين إما استصحاب النجاسة في الصلاة زمنا طويلا أو أن يعمل فيها عملا كثيرا فصار كالعريان يجد السترة بعيدة منه .

(فصل) وإذا سقطت عليه نجاسة ثم زالت عنه أو أزالها في الحال لم تبطل صلاته لما ذكرنا من حديث أبي سعيد ، ولان النجاسة يعني عن يسير ما يعني عن يسير زمنها ككشف العورة وهذا مذهب الشافعي (مسألة) (وإذا جبر ساقه بعظم نجس فخير لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر) ونصح صلاته لانه يباح له ترك الطهارة من الحدث بذلك وهي أكد وان لم يخف لزمه قلعه فان صلى معه لم تنصح صلاته لانه صلى مع النجاسة وهو قادر على إزالتها من غير ضرر ، ويحتمل أن يلزمه قلعه اذا لم يخف التلف لانه غير خائف للتلف أشبه إذا لم يخف الضرر ، والاول أولى وان سقطت سنة فاعادها بمرارتها ثبتت فهي طاهرة ولان حكم ابعاض الأدمي حكم جلته سواء انفصلت في حياته أو بعد موته لانها أجزاء من جملة فكان حكمها كسائر الحيوانات الطاهرة والنجسة ، وعنه أنها نجسة اختاره القاضي لانها لا حرمة لها بدليل أنه لا يصلي عليها ، فعلى هذا يكون حكمها حكم العظم النجس على ما بينا

(مسألة) (ولا تنصح الصلاة في المقبرة والحمام والحش وأعطان الابل وهي التي تقيم فيها وتؤدي إليها والموضع المغصوب ، وعنه تنصح مع التحريم) اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الصلاة في هذه المواضع . فروي عنه أن الصلاة لا تنصح فيها بحال - رويت كراهة الصلاة في المقبرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي وابن المنذر ، وعن قال لا يصلي في مبارك الابل ابن عمر وجابر بن سمرة والحسن ومالك وإسحاق وأبو ثور . وعن أحمد أن الصلاة في هذه صحيحة ما لم تكن نجسة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وفي لفظ « فحيثما أدر كرك الصلاة فصل فانه مسجد » متفق عليه ، ولانه موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء ، والاولى ظاهر المذهب لقول النبي ﷺ « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » رواه أبو داود ، وعن جابر بن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصلي في مرايض الغنم ؟ قال « نعم » قال أنصلي في مبارك الابل ؟ قال « لا » رواه مسلم وهذه الأحاديث خاصة مقدمة على عموم أحاديثهم

(فصل) فأما الحش فثبت الحكم فيه بالنهي لانه إذا منع من الصلاة في هذه المواضع لكونها

ونحو ذلك مضي عليه لان الاجتهاديين قد اتفقا . وإن بان له خطؤه استدرا الى الجهة التي أداء اليها
وبنى على ماضى من صلاته . فإن لم يبين له صوابه ولا خطؤه بطلت صلاته واجتهد لان فرضه الاجتهاد
فلم يجز له أداء فرضه بالتقليد كما لو كان بصيراً في ابتدائها . وإن كان مقلداً مضي في صلاته لانه ليس
في وسعه إلا الدليل الذي بدأ به فيها .

مظان النجاسة فالحش أولى لكونه معداً للنجاسة ومقصوداً لها ولانه قد منع من ذكر الله تعالى والكلام
فيه فنعى الصلاة فيه أولى . قال شيخنا ولا أعلم فيه نصاً . وقال بعض أصحابنا إن كان المصلي عالماً
بالنهي لم تصح صلاته فيها لانه عاص بالصلاة فيها والمعصية لا تكون قربة ولا طاعة . وإن كان جاهلاً
ففيه روايتان (احدهما) لا تصح لانها لا تصح مع العلم فلم تصح مع الجهل كالصلاة في محل نجس
(والثانية) تصح لانه معذور

(فصل) ذكر القاضي ان المنع من الصلاة في هذه المواضع تعبد فعلى هذا يتناول النهي كل ما يقع
عليه الاسم فلا فرق في المقبرة بين الحديثة والقديمة وما تقلبت أثرتها أو لم تتقلب ، فأما إن كان فيها
قبر أو قبران لم يمنع من الصلاة فيها لانه لا يتناولها الاسم ، وإن نقلت القبور منها جازت الصلاة فيها
لزوال الاسم ولان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت فيه قبور المشركين فنبشت متفق عليه .
ولا فرق في الحمام بين مكان الفسل والسلخ والاتون وكل ما يفلق عليه باب الحمام لتناول الاسم له .
وأعطان الابل هي التي تقيم فيها وتأوي اليها ، وقيل هي المواضع التي تنأخ فيها اذا وردت ، والاول
أجود لانه جعله في مقابلة مراح الغنم ، والحش الذي يتخذ للفائط والبول فيمنع من الصلاة فيها هو
داخل بابه ، قال شيخنا : ويحتمل ان المنع من الصلاة في هذه المواضع معلل بكونها مظان للنجاسات
فان المقبرة تنبش ويظهر التراب الذي فيه دماء الموتى وصديدهم ، ومعاطن الابل يبال فيها فان البعير
البارك كالجدار يستتر به ويبول ، كما روي عن ابن عمر ولا يتحقق هذا في غيرها والحمام موضع
الاساخ والبول . فنهي عن الصلاة فيها لذلك وان كانت طاهرة لان المظنة يتعلق الحكم بها وإن
خفيت الحكمة ومتى أمكن تعليل الحكم كان أولى من قهر التعبد ، ويدل على هذا تعدية الحكم الى
الحش المسكوت عنه بالتنبيه ولا بد في التنبيه من وجود معنى المنطوق وإلا لم يكن تنبيهاً ، فعلى هذا
يمكن قصر الحكم على ما هو مظنة منها فلا يثبت الحكم في موضع السلخ من الحمام ولا في سطحة لعدم
المظنة فيه وكذلك ما أشبهه والله أعلم

(فصل) ولا تصح الصلاة في الموضع المصوب في أظهر الروايتين ، وأحد قولي الشافعي . والرواية
الثانية يصح ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والقول الثاني للشافعي لأن النهي لا يعود الى الصلاة
فلم يمنع صحتها كما لو صلى وهو يرى غريباً يمكنه اقتاده فلم ينقله أو مطل غريبه الذي يمكن إضاؤه وصلى
ووجه الاول ان الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهي عنه فلم تصح كصلاة الخائض فان
حر كاته من القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية هو منهي عنها عاص بها فكيف يكون مطيعاً بما

﴿مسئلة﴾ قال (واذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم علم أنه قد أخطأ القبلة لم يكن عليه إعادة)

وجهته أن المجتهد اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان له أنه صلى الى غير جهة الكعبة يقينا لم يلزمه هو عاص به . فأما من رأى الفريق فليس بمنهي عن الصلاة انما هو مأمور بالصلاة وانقاذ الفريق وأحدهما أكد من الآخر ، أما في مسئلتنا فان أفعال الصلاة في نفسها منهي عنها . اذا ثبت هذا فلا فرق بين غصبه لرغبة الارض ودعواه ملكيتها وبين غصبه منافصها بأن يدعي اجارتها ظالما أو يضع يده عليها مدة أو يخرج ساباطا في موضع لا يحل له أو يغصب راحلة ويصلي عليها أو سفينة ويصلي فيها أو لوحا فيجعلها سفينة ويصلي عليه كل ذلك حكمة في الصلاة حكم الدار المغصوبة على ما يناله

(فصل) قال أحمد يصلي الجمعة في موضع الغصب يعني اذا كان الجامع أو بعضه مغصوبا وصحت الصلاة فيه لان الجمعة تخص بيقعة فاذا صلاها الامام في الموضع المغصوب فامتنع الناس من الصلاة فيه فاتهم الجمعة وكذلك من امتنع فاتته ولذلك أبيحت خلف الخوارج والمبتدعة وصحت في الطرق لدعاء الحاجة اليها وكذلك الاعياد والجنائز

(فصل) ويكره في موضع الحسف قاله أحمد لانه موضع مسخوط عليه وقد قال النبي ﷺ لاصحابه يوم منى بالحجر « لا تدخلوا على هؤلاء العدنين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم » ولا بأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة روي ذلك عن عمر وأبي موسى وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز والشعبي والاوزاعي . وكره ابن عباس ومالك الكنائس لاجل الصور ، وقال ابن عقيل : تكره الصلاة فيها لانه كالتعظيم والتبجيل لها وقيل لانه يضر بهم ولنا أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وفيها صور ثم قد دخلت في عموم قوله ﷺ « فأبنا أدر كنتك الصلاة فصل فانه مسجد » متفق عليه

﴿مسئلة﴾ (وقال بعض أصحابنا حكم المجزرة والمزيلة وقارة الطريق وأسطحتها كذلك) لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سبع مواطن لا يحوز فيها الصلاة : ظهر بيت الله ، والمقبرة ، والمزيلة ، والمجزرة ، والحمام ، وعظن الابل ، ومحجة الطريق » رواه ابن ماجه ، وقال الحكم في هذه المواضع الثلاثة للحكم في الاربعة ولان هذه المواضع مظان لنجاسات فعلق الحكم عليها وإن لم توجد الحقيقة كما انتقضت الطهارة بالنوم ووجب الغسل بالتقاء الحتائين . قال شيخنا والصحيح جواز الصلاة فيها وهو قول أكثر أهل العلم ويحتمله اختيار الحرقي لانه لم يذكرها لعموم قوله ﷺ « جعلت لي الارض مسجدا » متفق عليه . واستثنى منه المقبرة والحمام ومواطن الابل بأحاديث صحيحة ففيها عدا ذلك يبقى على العموم ، وحديث ابن عمر يرويه العمري وزيد بن جبيرة وقد تكلم فيهما من قبل حفظهما فلا يترك به الحديث الصحيح . وأكثر أصحابنا على القول الاول ومعنى

الاعادة وكذلك المقلد الذي صلى بتقليده وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه . وقال في الآخر يلزمه الاعادة لأنه بان له الخطأ في شرط من شروط الصلاة فلزمته الاعادة كما لو بان له أنه صلى قبل الوقت أو بغير طهارة أو ستارة

ولنا ما روى عامر بن ربيعة عن أبيه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة

محبجة الطريق الجادة المسلوكة في السفر وقارعة الطريق التي تفرعها الاقدام مثل الاسواق والمشاريع ولا بأس بالصلاة فيما علا منها بمنة ويسرة وكذلك الصلاة في الطريق التي يقل سالكها كطريق الايات اليسيرة فان بني مسجد في طريق وكان الطريق ضيقاً بحيث يستضر المارة بيناته لم يهز بناؤه ولا الصلاة فيه ، وإن كان واسعاً لا يضر بالمارة جاز وهل يشترط اذن الامام ؟ على روايتين ذكره القاضي . والمجزرة التي يذبح فيها الناس المعدة لذلك ولا فرق في هذه المواضع بين الطاهر والتجسوس ولا في المعاطن بين أن يكون فيها ابل في ذلك الوقت أو لا ، فأما المواضع التي تبيت فيها الابل في سيرها أو تناخ فيها لعلها أو ورودها فلا تمنع الصلاة فيها . قال الاثرم سئل أبو عبد الله عن الصلاة في موضع فيه أبعاد الابل فرخص فيه ثم قال اذا لم يكن من معاطن الابل الذي نهى عن الصلاة فيها التي تأوي اليها

(فصل) فأما أسطحة هذه المواضع فقال القاضي وابن عقيل حكمها حكم السفلى لان الهواء تابع للقرار ولذلك لو حلف لا يدخل داراً فدخل سطحا حث والصحيح إن شاء الله قصر النهي على ما تناوله النص وأن الحكم لا يبعدى الى غيره ذكره شيخنا لان الحكم إن كان تعدياً لم يقس عليه وإن علل فأما بطلان بمنة التجاسة ولا يتخيل هذا في أسطحها ، فأما إن بني على طريق ساباط أو جناحا وكان ذلك مباحاً له مثل أن يكون في درب غير نافذ باذن أهله أو مستحقاً له فلا بأس بالصلاة عليه وإن كان على طريق نافذ فالمصلي فيه كالمصلي في الموضع المنصوب . وإن كان الساباط على نهر تجري فيه السفن فهو كالساباط على الطريق وهذا فيما اذا كان السطح حادثاً على موضع النهي فان كان المسجد سابقاً فحدث تحته طريق أو عطن أو غيره من مواضع النهي أو حدثت المقبرة حوله لم تمنع الصلاة فيه بغير خلاف لأنه يتبع ما حدث بعده . وذكر القاضي فيما اذا حدث تحت المسجد طريق وجب في الصلاة فيه والاول أولى ، فأما إن بني مسجد في مقبرة بين القبور فحكمها حكمها لانه لا يخرج بذلك عن أن يكون في المقبرة ، وقد روى قتادة أن أنسأمر على مقبرة وهم يبنون فيها مسجداً فقال كان يكره أن يبنى مسجد في وسط القبور

(مسألة) (ونصح الصلاة اليها الا المقبرة والحش في قول ابن حامد) كره الصلاة الى هذه المواضع فان فعل صحت صلاته نص عليه أحمد في رواية أبي طالب ، وقال أبو بكر يتوجه في الاعادة قولان (أحدهما) بعيد لموضع النهي وبه أقول (والثاني) يصح لعدم تناول النهي له ، وقال ابن حامد إن صلى الى المقبرة والحش فهو كالمصلي فيها اذا لم يكن بينه وبينها حائل كما روى أبو مرثد الغنوي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » متفق عليه ، قال القاضي وفي هذا تنبيه على

فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل حiale ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل (فأبنا تولوا قم وجه الله) رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن إلا أنه من حديث أشعث السمان وفيه ضعف . وعن عطاء عن جابر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فأصابنا غيم فتعيرنا فاختلفنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل أحدنا بخط بين يديه لنعلم أمكنتنا

المواضع التي نهى عن الصلاة فيها وذكر القاضي في المجرد قال : إن صلى إلى العطن فصلاته صحيحة بخلاف ما قلناه في الصلاة إلى المقبرة والحش . قال شيخنا والصحيح أنه لا بأس بالصلاة إلى شيء من هذه المواضع إلا المقبرة لورود النهي فيها وذلك لمعوم قوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » فانه يتناول الذي يصلي فيه إلى هذه المواضع وقياس ذلك على المقبرة لا يصح إن كان النهي عن الصلاة إليها تعبداً وكذلك إن كان لمعنى اختص بها وهو اتخاذ القبور مسجداً تشبهاً بمن يعظمها وكذلك قال عليه السلام « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر مثل ما صنعوا متفق عليه والله أعلم (مسئلة) ولا نصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها ، وقال الشافعي وأبو حنيفة نصح لأنه

مسجد ولانه محل لصلاة النفل فكان محلاً لفرض كخارجها

ولنا قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) والمصلي فيها أو على سطحها غير مستقبل لجنتها فأما النافلة فبينها على التخفيف والمساهمة بدليل صحتها قاعداً وإلى غير القبلة في السفر على الرحلة (مسئلة) (وتصح النافلة إذا كان بين يديه شيء منها) لانعلم في ذلك خلافاً لان النبي ﷺ صلى في البيت ركعتين إلا أنه ان توجه الى الباب أو على ظهرها أو كان بين يديه شيء من الكعبة متصل بها صحت صلاته وإن لم يكن بين يديه شيء شاخص منها أو كان بين يديه آجر معبي وغير معبي أو خشب غير مسمر قال أصحابنا لانصح صلاته لأنه غير مستقبل لشيء منها . قال شيخنا والاولى أنه لا يشترط كون شيء منها بين يديه لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها بدليل ما لو انهدمت ، وكذلك لو صلى على جبل عال يخرج عن مسامة النبيان صحت صلاته الى هوائها كذلك ههنا

(باب استقبال القبلة)

(وهو الشرط الخامس) لصحة الصلاة لقول الله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) أي نحوه ، وقال علي رضي الله عنه شطره قبله ، وروي عن البراء قال : قدم رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم انه وجه الى الكعبة فرجل صلى مع النبي ﷺ على قوم من الانصار فقال ان رسول الله ﷺ قد وجه الى الكعبة فاحرفوا إلى الكعبة . أخرجه النسائي (مسئلة) قال (الا في حال العجز عنه . والنافلة على الرحلة في السفر الطويل والقصير) وجملة ذلك أن الاستقبال يسقط في ثلاثة مواضع (أحدها) في حال العجز عنه لكونه مربوطاً إلى غير القبلة ونحوه فيصل على حسب حاله لانه شرط لصحة الصلاة عجز عنه أشبه القيام (الثاني) إذا اشتد الخوف

فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فلم يأمرنا بالاعادة وقال « قد أجزأتكم صلاتكم » رواه الدارقطني وقال : رواه محمد بن سالم عن عطاء ويروى أيضاً عن محمد بن عبد الله العمري عن عطاء وكلاهما ضعيف وقال العقيلي : لا يروى متن هذا الحديث من وجه يثبت . وروى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت (قد نرى قلب وجهك في السما فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام)

كحال التحام الحرب وسنذكره في موضعه ان شاء الله (الثالث) في النافلة على الرحلة ولا نعلم في اباحة التطوع على الرحلة إلى غير القبلة في السفر الطويل خلافاً بين أهل العلم . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سرفاً تقصر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حينما توجهت به يومئذ بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع ، وهل السفر القصير حكم الطويل في ذلك ؟ وهو قول الاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك : لا يباح لانه رخصة سفر فاخص بالطويل لا القصير

ولنا قول الله تعالى (والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) قال ابن عمر : نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيث توجه بك بغيرك ، وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه متفق عليه ، والبخاري الا الفرائض ، ولم يفرق بين قصير السفر وطويله ولان إباحة التطوع على الرحلة تخفيف كيلا يؤدي الى تقليبه وقطعه وهذا يستوي فيه الطويل والقصير . والفطر والقصر تراعى فيه المشقة وإنما توجد غالباً في الطويل . قال القاضي : الاحكام التي يستوي فيها السفر الطويل والقصير ثلاث : التيمم وأكل الميتة في الحمصة والتطوع على الرحلة وبقية الرخص تختص بالطويل وهي القصر والجمع والمسح ثلاثاً

(فصل) ويجعل سجوده أخفض من ركوعه . قال جابر بعني رسول الله ﷺ في حاجة فجنث وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع . رواه أبو داود ، وبصلي على البعير والحصار وغيرهما ، قال ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير ، رواه أبو داود والنسائي ، لكن إذا قلنا بنجاسة الحمار فلا بد أن يكون نحتة سترة طاهرة ، فان كان على الرحلة في مكان واسع كالمفرد في العمارة بدور فيها كيف شاء . ويتمكن من الصلاة إلى القبلة والركوع والسجود بالارض لزمه ذلك كراكب السفينة وان قدر على الاستقبال دون الركوع والسجود لزمه الاستقبال وأوماً بهما نص عليه . وقال أبو الحسن الآمدي : يحتمل أن لا يلزمه شيء من ذلك كغيره لان الرخصة العامة يسوى فيها من وجدت فيه المشقة وغيره كالقصر والجمع ، وان عجز عن ذلك سقط بغير خلاف

(فصل) وقبلة هذا المصلي حيث كانت وجهته فان عدل عنها إلى جهة الكعبة جاز لانها الاصل وانما سقط للعذر ، وإن عدل إلى غيرها عمداً فسدت صلاته لانه ترك قبلته عمداً ، وإن كان مغلوباً أو نائماً أو غلثاً منه أنها جهة سيره فهو على صلاته ويرجع إلى جهة سيره إذا أمكنه فان تمادى به ذلك

فمر رجل بني سلمة وهم ركوع في صلاة: افجر وقد صلوا ركعة فنادى: ألا ان القبلة قد حولت فوالوا كلهم نحو القبلة ومثل هذا لا يختفي على النبي ﷺ ولا يترك إنكاره إلا وهو جائز وقد كان ماضياً من صلاتهم بعد تحويل القبلة إلى الكعبة وهو صحيح ولأنه أتى بما أمر فخرج عن العدة كالصيب . ولأنه صلى إلى غير الكعبة

بعد زوال عذره فسدت صلاته لتركه الاستقبال عمداً . ولا فرق بين جميع التطوعات في هذه النوافل المطلقة والسنن الرواتب والوتر وسجود التلاوة ، وقد كان النبي ﷺ يوتر على بعيره متفق عليه

(مسألة) (وهل يجوز ذلك للمأثني ؟) على روايتين (أحدهما) لا يجوز وهو ظاهر كلام الحنفي ومذهب أبي حنيفة لعدم قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) والنص إنما ورد في الراكب فلا يصح قياس المأثني عليه لأنه يحتاج إلى عمل كثير وشي متتابع ينافي الصلاة فلم يصح اللاحق (والثانية) يجوز ذلك للمأثني قلها عنه المثنى بن جامع واختاره القاضي ، فعلى هذا يستقبل القبلة لافتتاح الصلاة ثم ينحرف إلى جهة سيره ويقرأ وهو ماش ويركع ثم يسجد بالأرض ، وهذا قول عطاء والشافعي لأن الركوع والسجود ممكن من غير انقطاعه عن جهة سيره فلزمه كالواقف . وقال الأمدى : يومي بالركوع والسجود كالراكب قياساً عليه . ووجه هذه الرواية أن الصلاة أبيضت للراكب كيلا ينقطع عن القافلة في السفر وهو موجود في المأثني ولأنها إحدى حالتها السفر أشبه الراكب

(فصل) وإذا دخل المصلي بلدًا ناوياً للاقامة فيه لم يصل بعد دخوله إليه إلا صلاة المقيم . وإن كان مجتازاً غير ناوٍ للاقامة أو نوى الاقامة مدة لا يلزمه فيها إتمام الصلاة استددام الصلاة مادام سائراً فإذا نزل فيه صلى إلى القبلة وبني على ماضى من صلاته كالحائف إذا أمن في أثناء صلاته . ولو ابتدأها وهو نازل إلى القبلة ثم أراد الركوب أم صلاته ثم ركب وقيل بركب في الصلاة ويتمها إلى جهة سيره كالأمن إذا خاف في صلاته والاولى أولى ، والفرق بينهما أن حالة الخوف حالة ضرورة أبيض فيها ما يحتاج إليه من العمل وهذه رخصة من غير ضرورة فلا يباح فيها غير ما قل ولم يرد باباحة الركوب الذي يحتاج إلى عمل وتوجه إلى غير جهة القبلة ولا جهة سيره سنة فيبقى على الأصل والله سبحانه وتعالى أعلم

(مسألة) (فلن أمكنه افتتاح الصلاة إلى القبلة فهل يلزمه ذلك ؟ على روايتين)

متى عجز عن استقبال القبلة في ابتداء صلاته كراكب راحلة لا تطيعه أو جل مقطور لم يلزمه لأنه عاجز عنه أشبه الحائف إذا عجز عن ذلك ، وقال القاضي يحمّل أن يلزمه ، وإن أمكنه ذلك كراكب راحلة منفردة تطيعه فهل يلزمه افتتاح الصلاة إلى القبلة ؟ على روايتين (إحداهما) يلزمه لما روى أنس أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهة ركابة ، رواه الامام أحمد وأبو داود ، ولأنه أمكنه ابتداء الصلاة إلى القبلة فازمه كالصلاة كلها وهذا اختيار الحنفي (والثانية) لا يلزمه لحديث ابن عمر اختاره أبو بكر ولأنه جزء من أجزاء الصلاة أشبه بقية أجزائها ولأن ذلك لا يخلو من مشقة فسقط ، وخبر النبي ﷺ يحمل على

للعذر فلم تجب عليه الاعادة كالحائض يصلي الى غيرها ولانه شرط عجز عنه فأشبهه سائر الشروط ،
وأما المصلي قبل الوقت فانه لم يؤمر بالصلاة وإنما أمر بعد دخول الوقت ولم يأت بما أمر بخلاف مسئلتنا
فانه مأمور بالصلاة بغير شك ولم يؤمر إلا بهذه الصلاة وسائر الشروط اذا عجز عنها سقطت كذا ههنا ،
وأما اذا ظن وجودها فأخطأ فليست في محل الاجتهاد فنظيره اذا اجتهد في مسئلتنا في الحضر فأخطأ .

الفضيلة والتدب والله أعلم .

(مسئلة) (والفرض في القبلة اصابة العين لمن قرب منها واصابة الجهة لمن بعد عنها) الناس
في القبلة على ضربين (أحدهما) يلزمه اصابة عين الكعبة وهو من كان معانياً لها ومن كان يمكنه من
أهلها أو نشأ فيها أو أكثر مقامه فيها أو كان قريباً منها من وراء حائل يحدث كالحيطان والبيوت
ففرضه التوجه الى عين الكعبة وهكذا ان كان بمسجد النبي ﷺ لانه متيقن صحة قبلته فان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ ، وقد روى أسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين
قبل القبلة وقال « هذه القبلة » كذلك ذكره أصحابنا ، وفي ذلك نظر لان صلاة الصف المستطيل
في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم صحيحة مع خروج بعضهم عن استقبال عين الكعبة لكن الصف
أطول منها . وقولهم انه عليه السلام لا يقر على الخطأ صحيح لكن إنما الواجب عليه استقبال الجهة وقد
فعله وهذا الجواب عن الخبر المذكور ، وان كان أعمى من أهل مكة أو كان غريباً وهو غائب عن
الكعبة ففرضه الخبر عن يقين أو مشاهدة مثل أن يكون من وراء حائل وعلى الحائل من يخبره أو
أخبره أهل الدار أنه متوجه الى عين الكعبة فلزمه الرجوع الى قولهم وليس له الاجتهاد كالحاكم اذا
وجد النص ، قال ابن عقيل : لو خرج يعض بدنه عن مسامحة الكعبة لم تصح صلاته (الثاني) من
فرضه اصابة الجهة وهو البعيد عن الكعبة فليس عليه اصابة العين ، قال أحمد : ما بين المشرق والمغرب
قبلة فان انحرف عن القبلة قليلاً لم يعد ولكن يتحرى الوسط وهذا قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي
وقال في الآخر : تلزمه اصابة العين . لقول الله (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) وقياساً على
القريب وقد روي ذلك عن أحمد وهو اختيار أبي الخطاب

ولنا قوله عليه السلام « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح
ولانا أجمعنا على صحة صلاة الاثنين المتباعدين يستقبلان قبلة واحدة وعلى صحة صلاة الصف الطويل
على خط مستو لا يمكن أن يصيب عين الكعبة إلا من كان بقدرها فان قبل مع البعد يتسم المحاذي
قلنا إنما يتسم مع التقوس وأما مع عدمه فلا^(١) والله أعلم

(مسئلة) (فان أمكنه ذلك بخبر ثقة عن يقين أو استدلال بمحارب المسلمين لزمه العمل به
وإن وجد محارب لا يعلم هل هي للمسلمين أو لا لم يلتفت اليها) متى أخبره ثقة عن يقين لزمه قبول
خبره لما ذكرنا ، وإن كان في مصر أو قرية من قرى المسلمين ففرضه التوجه الى محاربهم لان هذه
القبلة ينصبها أهل الخبرة والمعرفة فجرى ذلك مجرى الخبر فأغنى عن الاجتهاد ، وإن أخبره بخبر من

(١) قال هذانبا

للمفني وفي اطلاقه

والحق القول بالاتساع

والتقوس في حال

البعد هو الذي يقتضي

الخروج عن المحاذاة

(فصل) لا فرق بين أن تكون الأدلة ظاهرة مكشوفة واشتبهت عليه أو مستورة بغيره أو شيء يسترها عنه بدليل الأحاديث التي رويناها فإن الأدلة استترت عنهم بالغير فلم يبيدوا ولأنه أتى بما أمر به في الحالين وعجز عن استقبال القبلة في الموضعين فاستويا في عدم الاعادة

أهل المعرفة بالقبلة من أهل البلد أو من غيره صار إلى خبره وليس له الاجتهاد كالحاكم يقبل النص من الثقة ولا يجتهد . ويحتمل أنه إنما يلزمه الرجوع إلى الخبر وإلى المحارب في حق القريب الذي يخبر عن التوجه إلى عين الكعبة ، أما في حق من يلزمه قصد الجهة فإن كان أعمى أو من فرضه التقليد لزمه الرجوع إلى ذلك وإن كان مجتهداً جاز له الرجوع لما ذكرنا كما يجوز له الرجوع في الوقت إلى قول المؤذن ولا يلزمه ذلك بل يجوز له الاجتهاد إن شاء . إذا كانت الأدلة على القبلة ظاهرة لأن المخبر والذي نصب المحارب إنما يبنى على الأدلة وقد ذكر ابن الزاغوني في كتاب الاقناع قال : إذا دخل رجل إلى مسجد قديم مشهور في بلد معروف كغداد فهل يلزمه الاجتهاد أم يجوز له التوجه إلى القبلة ؟ فيه روايتان عن أحمد (أحدهما) يلزمه الاجتهاد لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلد في مسائل الفقه (والثانية) لا يلزمه لأن اتفاقهم عليها مع تكرر الأعصار إجماع عليها ولا يجوز مخالفتها باجتهاده . فإذا قلنا يجب الاجتهاد في سائر البلاد ففي مدينة النبي صلى الله عليه وسلم روايتان (أحدهما) يتوجه إليها بلا اجتهاد لانه عليه الصلاة والسلام لا يداوم عليها إلا وهي مقطوع بصحتها فهو كما لو كان مشاهداً للبيت (والثانية) هي كسائر البلاد يلزمه الاجتهاد فيها لأنها نازحة عن مكة فهي كغيرها

(فصل) ولا يجوز الاستدلال بمحارب الكفار لأن قولهم لا يجوز الرجوع إليه فمحاربهم أولى إلا أن تعلم قبلتهم كالتصاري فإذا رأى محاربهم في كنائسهم على أنها مستقبلية المشرق فإن وجد محارب لا يصلح هل هي للمسلمين أو الكفار لم يجوز الاستدلال بها لكونها لا دلالة فيها ، وكذلك لو رأى على المحراب آثار الاسلام لجواز أن يكون الباني مشركاً عمله ليغر به المسلمين إلا أن يكون مما لا يتطرق إليه هذا الاحتمال ويحصل له العلم أنه محارب المسلمين فيستقبله

(فصل) وإذا صلى على موضع غال يخرج عن مسامحة الكعبة أو في مكان ينزل عن مسامتتها صحت صلاته لأن الواجب استقبالها وما حاذها من فوقها وتحتها لأنها لو زالت صحت الصلاة إلى موضع جدارها والله أعلم

(مسألة) (وإن اشتبهت عليه في السفر اجتهد في طلبها بالدلائل وأثبتها بالقطب إذا جعله وراء ظهره كان مستقبل الكعبة) (١) متى اشتبهت القبلة في السفر وكان مجتهداً وجب عليه الاجتهاد في طلبها بالأدلة لأن ماوجب عليه اتباعه عند وجوده وجب الاستدلال عليه عند خفائه كالحكم في الحادثة . والمجتهد هو العالم بأدلة القبلة وإن جهل أحكام الشرع لأن كل من علم أدلة شيء كان مجتهداً فيه لانه

(١) أي في المدينة المنورة وسورية وأماهما من البلاد الشمالية كاسياً في

(فصل) وإن بان له يقين الخطأ وهو في الصلاة استدار إلى جهة الكعبة وبني على ماضى من الصلاة لان ماضى منها كان صحيحاً فجاز البناء عليه كما لو لم يبين له الخطأ ، وإن كانوا جماعة قد أدام اجتهادهم إلى جهة قدموا أحدهم ثم بان لهم الخطأ في حال واحدة استداروا إلى الجهة التي بان لهم الصواب فيها كبني سلمة لما بان لهم تحول الكعبة . وإن بان للامام وحده أو للمأمومين دونه أو لبعضهم استدار من بان له الصواب وحده وينوي بعضهم مفارقة بعض الا على الوجه الذي قلنا ان لبعضهم أن يقتدي بمن خالفه في الاجتهاد . وإن كان فيهم مقلد تبع من قلده وانحرف بانحرافه وإن قلد الجميع

يمكن من استقبالها بدليله والجاهل الذي لا يعرف أدلة القبلة وإن كان قريبا وكذلك الا على فذان فرضهما التقليد ، وأوثق أدلتها النجوم قال الله تعالى (وبالنجم هم يهتدون) وقال (لتهدوا بها في ظلمات البر والبحر) وآكدها القطب وهو نجم خفي شمالي حوله أنجم دائرة في أحد طرفيها الجدي وفي الآخر الفرقدان وبين ذلك ثلاثة أنجم من فوق وثلاثة من أسفل تدور هذه الفراشة حول القطب كدوران الرحا حول سفودها في كل يوم وليلة دورة وقريب منها بنات نعش مما يلي الفرقدين تدور حولها والقطب لا يتغير من مكانه في جميع الازمان وقيل انه يتغير تغيراً يسيراً لا يؤثر وهو خفي يظهر لحديد النظر في غير ليالي القمر متى استدبرته في الارض الشامية كنت مستقبلاً للكعبة ، وقيل انه ينحرف في دمشق وما قاربها إلى المشرق قليلاً وكلما قرب إلى المغرب كان انحرافه أكثر . وإن كان بمرآن أو قريباً منها جعل القطب خلف ظهره معتدلاً ، وإن كان بالعراق جعل القطب حذاء أذنه اليمنى ^(١) على علوها ومتى استدبر الفرقدين والجدي في حال علو أحدهما ونزول الآخر على الاعتدال فهو كاستدبار القطب وإن استدبره في غير هذه الحال كان مستقبلاً للجهة فإن استدبر الغربي كان منحرفاً إلى المشرق وبالعكس وإن استدبر بنات نعش فكذلك إلا أن انحرافه أكثر

(١) وفي مصر

بالعكس

(فصل) والشمس والقمر ومنازلها وهي ثمانية وعشرون منزلاً ، الشرطان ، والبطين ، والثريا والدبران ، والمقعة ، والمنعة ، والذراع ، والنثرة ، والطرف ، والجبهة ، والذرة ، والصدقة ، والعواء ، السماك ، والففر ، والزبانا ، والاكليل ، والقلب ، والشولة ، والنعائم ، والبلدة ، وسعد الدابح ، وسعد بلع ، وسعد السعود ، وسعد الاخبية ، والفرع المقدم ، والفرع المؤخر ، وبطن الحوت ، منها أربعة عشر شامية تطلم من وسط المشرق مائلة إلى الشمال قليلاً أولها الشرطان وآخرها السماك ، والباقي يمانية تطلم من المشرق مائلة إلى التيامن ، أولها الففر وآخرها بطن الحوت ، وينزل القمر كل ليلة بمنزل أو قريباً منه ، ثم ينتقل الليلة الثانية إلى القدي يابه . والشمس تنزل بكل منزل منها ثلاثة عشر يوماً فيكون عودها إلى المنزل الذي نزلت به عند تمام سنة شمسية . وهذه المنازل يكون منها فيما بين طلوع الشمس وغروبها أربعة عشر منزلاً ومثلها من غروبها إلى طلوع وقت الفجر ، منها منزلان وقت المغرب منزل وهو نصف سدس سواد الليل ، وكلها تطلم من المشرق عن يسرة المصلي وتقرب

لم ينحرف الا بانحراف الجيم لانه شرع بدليل يقيني فلا ينحرف بالشك الا من يلزمه تقليد أو ثبوتهم
فانه ينحرف بانحرافه .

(مسألة) قال (واذا صلى البصير في حضر وأخطأ أو الأعمى بلا دليل أعاد)

أما البصير اذا صلى الى غير الكعبة في الحضر ثم بان له الخطأ فعليه الاعادة سواء اذا صلى بدليل
أو غيره لان الحضر ليس بمحل الاجتهاد لان من فيه يقدر على المحارب والقبيل المنصوبة ويجد من يخبره
عن يقين غالباً فلا يكون له الاجتهاد كالفقار على النص في سائر الاحكام . فان صلى من غير دليل

عن يمينه في المغرب الا أن أوائل الشامية وأواخر اليمانية وأول اليمانية وآخر الشامية تطلع من وسط
المشرق أو قريباً منه بحيث اذا جعل الطالع منها محاذياً لكتفه الايسر كان مستقبلاً للكعبة . والمتوسط
من الشامية وهو الذراع وما يليه من الجانبين مطلع له الى ناحية الشمال ، والمتوسط من اليمانية كالبدة
وما هو من جانبها يميل مطلع له الى التيمان ، فاليماني منها يجعله أمام كتفه اليسرى ، والشامي يجعله
خلف كتفه ، وكذلك الغارب عند الكتف الايمن ، وإن عرف المتوسط منها بأن يرى بينه وبين أفق
السماء سبعة من الجانبين . ولكل نجم من هذه المنازل نجوم تقاربه وتقارنه حكماً حكمه ويستدل بها
عليه كالنسر والشعرين والسمك الراجح وغير ذلك ، وسهيل نجم كبير يطلع نحواً من مهب الجنوب
ثم يسير حتى يصير في قبلة المصلي ويتجاوزها ثم يقرب قريباً من مهب الدبور ، والناقة تطلع في المحرم
من مهب الصبا وتغيب في مهب الشمال

(فصل) والشمس تختلف مطالعها ومغاربها على حسب اختلاف منازلها ، تطلع من المشرق
وتغرب في المغرب ، والقدر يبدأ أول ليلة في المغرب ثم يتأخر كل ليلة منزلاً حتى يكون في السابم وقت
المغرب في قبلة المصلي مائلاً عنها قليلاً الى الغرب . ثم يطلع ليلة الرابعة عشرة من المشرق وليلة احدى
وعشرين يكون في قبلة المصلي أو قريباً منها وقت الفجر وتختلف مطالعها باختلاف منازلها

(مسألة) والرياح الجنوب مهب مستقبلة لبطن كتف المصلي اليسرى مارة إلى يمينه من الزاوية
التي بين القبلة والمشرق والشمال مقابلتها مهب الى مهب الجنوب ، والدبور مهب من الزاوية التي بين
القبلة والمغرب مستقبلة شطر وجه المصلي الايمن . والصبا مقابلتها مهب الى مهبها ، فهذه الرياح التي
يستدل بها وتعرف بصفاتها وخصائصها وربما هبت هذه الرياح بين الحيطان والجبال فتدور فلا
اعتبار بها ، وبين كل ريحين منها ريح تسمى التكباء لتتكبها طريق الرياح المعروفة ، فهذا أصح
ما يستدل به على القبلة ، وقد يهتدي أهل كل بلد على القبلة بأدلة تختص بها من جبالها وأنهارها وغير
ذلك ، وذكر أصحابنا الاستدلال بالانهار الكبار وقالوا : كلها تجري عن يمين المصلي الى يسره على
انحراف قليل كدجلة والفرات والنهروان ، ولا اعتبار بالانهار الصغار ولا المحدثه لانها بحسب الحاجات
ما خلا نهري (أحدهما) العامي بالشام (والآخر) سيحون بالمشرق ، قال شيخنا : وهذا لا ينضبط

فأخطأ لزمته الاعادة لتفريطه وإن أخبره مخبر فأخطأ فقد غره وتبين أن خبره ليس بدليل فإن كان محبوبا لا يبعد من يخبره فقال أبو الحسن التميمي : هو كالسافر يتحرى في محبسه ويصلي من غير اعادة لأنه عاجز عن الاستدلال بالخبر والمحارب فهو كالسافر . وأما الاعمى فإن كان في حضر فهو كالبصير لأنه يقدر على الاستدلال بالخبر والمحارب فإن الاعمى إذا لمس المحراب وعلم أنه محراب وأنه متوجه إليه فهو كالبصير وكذلك إذا علم أن باب المسجد إلى الشمال أو غيرها من الجهات جاز له الاستدلال به ومتى أخطأ فعليه الاعادة وحكم المقلد حكم الاعمى في هذا . وإن كان الاعمى أو المقلد

فإن الأردن بالشام نحو القبلة وكثير منها يجري نحو البحر يصب فيه والله أعلم (فصل) فإن خفيت الأدلة على المجتهد لقيم أو ظلمة تحرى وصلى وصحت صلاته لأنه بذل وسعه في معرفة الحق مع علمه بأدله ، أشبه الخاك إذا خفيت عليه النصوص . وقد روى عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فنزل (فأينما تولوا فثم وجه الله) رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن إلا أنه من حديث أشعث السمان وفيه ضعف

(مسألة) (وإذا اختلف اجتهد رجلين لم يتبع أحدهما صاحبه ويتبع الجاهل والاعمى أو ثقهما في نفسه) متى اختلف مجتهدان ففرض كل واحد منهما الصلاة إلى الجهة التي يؤديه إليها اجتهداه فلا يسعه تركها ولا تقليد صاحبه وإن كان أعلم منه كالعالمين يختلفان في الحادثة فإن اجتهد أحدهما دون الآخر لم يجوز له تقليد من اجتهد حتى يجتهد بنفسه وإن ضاق الوقت كالحاكم لا يسعه تقليد غيره وقال القاضي : ظاهر كلام أحمد في المجتهد أنه يسعه تقليد غيره إذا ضاق الوقت عن اجتهداه قال لأن أحمد قال فيمن هو في مدينة فتحرى فصلى لغير القبلة في بيت بعيد لأن عليه أن يسأل . قال شيخنا : وما استدلل به لادليل فيه وكلام أحمد إنما دل على أنه ليس لمن في المصر الاجتهاد لانه يمكنه التوصل الى معرفة القبلة بالخبر وكذلك لم يفرق بين ضيق الوقت وسعته مع الاتفاق على أنه لا يجوز التقليد مع سعة الوقت

(فصل) ومتى اختلف اجتهدا لم يجوز لأحدهما أن يؤم صاحبه لأن كل واحد منهما يعتقد خطأ الآخر فلم يجوز له الائتمام به كما لو خرجت من أحدهما ربح واعتقد كل واحد منهما أنها من الآخر . قال شيخنا : وقياس المذهب جواز ذلك ، وهو مذهب أبي ثور ، لأن كل واحد منهما يعتقد صحة صلاة الآخر وإن فرضه التوجه الى ما توجه اليه فلم ينم الاقتداء به اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وقد نص أحمد على صحة الصلاة خلف المصلي في جلود الثعالب إذا كان يعتقد صحة الصلاة فيها وفارق ما إذا اعتقد كل واحد منهما حدث صاحبه لانه يعتقد بطلان صلاته بحيث لو بان له يقيناً حدث نفسه أعاد الصلاة بخلاف هذا ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى . فأما إن مال أحدهما بينما والآخر شمالاً مع اتفاقهما في الجهة فلا يختلف المذهب في صحة ائتمام أحدهما بالآخر لاتفاقهما في

سافر أو لم يجد من يخبره ولا يجتهد بقلده فظاهر كلام الحرقى أنه يعيد سواء أصاب أو أخطأ لأنه صلى من غير دليل فلزمته الاعادة وإن أصاب كان كالمجتهد إذا صلى من غير اجتهاد . وقال أبو بكر بصلي على حسب حاله وفي الاعادة روايتان سواء أصاب أو أخطأ (إحداهما) يعيد لما ذكرنا (والثانية) لا اعادة عليه لأنه أتى بما أمر فأشبه المجتهد ولأنه عاجز عن غير ما أتى به فسقط عنه كسائر العاجزين عن الاستقبال ولأنه عادم للدليل فأشبه المجتهد في القيم والجس . وقال ابن حامد : ان أخطأ أعاد وإن أصاب فعلى وجهين ، وحكم المقلد لعدم بصيرته كعادم بصره . فأما ان وجد من يقلده أو من يخبره فلم يستخبره ولم يقلد أو خالف المخبر والمجتهد فصلى فصلاته باطلة بكل حال وكذلك المجتهد إذا صلى من غير اجتهاد فأصاب أو أداه اجتهاده الى جهة فصلى الى غيرها فان صلاته باطلة بكل حال سواء أخطأ أو أصاب لأنه لم يأت بما أمر به فأشبه من ترك التوجه الى الكعبة مع علمه بها

الجهة الواجب استقبالها

(فصل) (ويتبع الماهر والاعمى أو ثقهما في نفسه) متى اختلف مجتهدان وكان معهما أعمى أو جاهل لا يقدر على تعلم الادلة قبل خروج الوقت ففرضه تقليد أو ثقهما في نفسه وأعلمهما وأكثرهما تحريماً لان الصواب اليه أقرب . فان قلد المفضل فظاهر كلامه ههنا أنه لا تصح صلاته لأنه ترك ما يغلب على ظنه أنه الصواب فلم يجز له ذلك كالمجتهد يترك اجتهاده . والاولى صحتها وهو مذهب الشافعي لأنه أخذ بدليل له الاخذ به لو انفرد فكذلك اذا كان معه غيره كما لو استويا ولا عبرة بظنه فانه لو غلب على ظنه اصابة المفضل لم يمنع ذلك تقليد الافضل ، فان استويا قلد من شاء منهما كالعامي مع العلماء في بقية الاحكام

(فصل) والمقلد من لا تمكنه الصلاة باجتهاد نفسه ، اما لعدم بصره أو بصيرته بحيث لا يمكنه التعلم قبل خروج وقت الصلاة فان أمكنه التعلم قبل خروج الوقت لزمه ، فان صلى قبل ذلك لم تصح لانه قدر على الصلاة باجتهاده فلم يجز له التقليد كالمجتهد ، ولا يلزم هذا على العامي حيث لم يلزمه تعلم الفقه لوجهين (أحدهما) أن الفقه ليس شرطاً لصحة الصلاة (الثاني) أنه يشق ومدته تطول فان أخر هذا التعلم والصلاة حتى ضاق الوقت عن التعلم والاجتهاد أو عن أحدهما صحت صلاته بالتقليد كالذي يقدر على تعلم الفاتحة فيضيق الوقت عن تعلمها . وان كان بالمجتهد ما يمنعه رؤية الادلة كالرمد والمحبوس في مكان لا يرى فيه الادلة ولا يجد مخبراً الا يجتهد فهو كالاعمى في جواز تقليده

(فصل) فاذا شرع في الصلاة بتقليد مجتهد فقال له قائل قد أخطأت القبلة وكان يخبر عن يقين كن يقول قد رأيت الشمس ونحوها وتيقنت خطأك لزمه الرجوع الى قوله لانه لو أخبر بذلك المجتهد الذي قلده الاعمى لزمه قبول خبره فالاعمى أولى . وان أخبره عن اجتهاده أو لم يبين له ولم يكن في نفسه أوثق من الاول مضى على ما هو عليه لانه شرع في الصلاة بدليل يقيني فلا يزول عنه بالشك وان كان أوثق من الاول في نفسه وقلنا لا يلزمه تقليد الافضل فكذلك والارجح الى قوله كالمجتهد إذا

«مسئلة» قال (ولا يتبع دلالة مشرك بحال وذلك لان الكافر لا يقبل خبره ولا روايته ولا شهادته لانه ليس بموضع امانة)

ولذلك قال عمر رضي الله عنه : لا تأمنوم بعد إذخونهم الله تعالى ولا يقبل خبر الفاسق لقلة دينه ونطرق التهمة اليه ولانه أيضا لا تقبل روايته ولا شهادته ولا يقبل خبر الصبي لذلك ولانه لا يلحقه مآثم بكذبه فتحترزه من الكذب غير موثوق به ، وقال التميمي : يقبل خبر الصبي المميز ، واذا لم يعرف حال الخبر فان شك في إسلامه وكفره لم يقبل خبره كما لو وجد محارب لا يعلم هل هي للمسلمين أو أهل الذمة ، وان لم يعلم عدائته وفسقه قبل خبره لان حال المسلم يبنى على العدالة ما لم يظهر خلافها ويقبل خبر سائر الناس من المسلمين البالغين العقلاء سواء كانوا رجالا أو نساء ولانه خبر من أخبار الدين فأشبهه الرواية ويقبل من الواحد كذلك والله أعلم

تغير اجتهاده في أثناء صلاته .

(فصل) ولو شرع مجتهد في الصلاة باجتهاده فعمي فيها بنى على ما مضى من صلاته لانه يمكنه البناء على اجتهاد غيره فاجتهاد نفسه أولى فان استدار عن تلك الجهة بطلت صلاته وان أخبره مخبر بخطئه عن يقين رجع اليه وان كان عن اجتهاده لم يرجع اليه لما ذكرنا ، وان شرع فيها وهو أعمى قابصر في أثناءها فشهد ما يستدل به على صواب نفسه من العلامات مضى عليه لان الاجتهادين قد اتفقا وان بان له خطؤه استدار الى الجهة التي أداء اجتهاده اليها وبنى كالمجتهد إذا تغير اجتهاده في أثناء الصلاة وإن لم يتبين له صواب ولا خطأ بطلت صلاته واجتهد لان فرضه الاجتهاد فلم يجر له أداء فرضه بالتقليد كما لو كان بصيراً في ابتدائها وإن كان مقلداً مضى في صلاته لانه ليس في وسعه الا الدليل الذي بدأ به فيها

«مسئلة» (واذا صلى البصير في حضر فأخطأ أو صلى الاعمى بلا دليل أعاد) متى صلى البصير في الحضر ثم بان له الخطأ أعاد سواء صلى باجتهاده أو غيره لان الحضر ليس بمحل للاجتهاد لقدرة من فيه على الاستدلال بالمحارب ونحوها ولانه يجد من يخبره عن يقين غالباً فلم يكن له الاجتهاد كواجد النص في سائر الاحكام ، وان صلى من غير دليل أخطأ لتفريطه وان أخبره مخبر فأخطأ فقد تبين أن خبره ليس بدليل ، فان كان محبوساً لا يجد من يخبره فقال أبو الحسن التميمي يصلي بالتحري ولا بعيد لانه عاجز عن الاستدلال بالخبر والمحارب أشبه المسافر ، وأما الاعمى فهو في الحضر كالْبصير لقدرة على الاستدلال بالخبر والمحارب فانه يعرف باللمس وكذلك يعلم أن باب المسجد إلى الشمال أو غيرها فيمكنه الاستدلال به فتى أخطأ أعاد وكذلك حكم المقلد في هذا

«مسئلة» (فان لم يجد الاعمى من يقلده صلى وفي الاعادة روايتان) وقال ابن حامد ان أخطأ أعاد وان أصاب فعلي وجهين واذا كان الاعمى والمقلد في السفر ولم يجد مخبراً ولا مجتهداً يقلده فقال

أدب المشي إلى الصلاة

يستحب للرجل إذا أقبل إلى الصلاة أن يقبل بخوف ووجل وخشوع وخضوع وعليه السكينة والوقار وإن سمع الإقامة لم يسم إليها لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة »^(١) والوقار فما أدر كنتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » وعن أبي قتادة قال : « يينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سمع جلبة رجال فلما صلى قال : « ما شأنكم ؟ » قالوا : استعجلنا إلى الصلاة قال « فلا تفعلوا إذا أتيتم إلى الصلاة فعليكم السكينة فما أدر كنتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » متفق عليهما ، وفي رواية فاقضوا قال الامام أحمد : ولا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الاولى أن يسرع شيئا ما لم يكن عجلة تقبح جاء الحديث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يصجلون شيئا إذا خافوا فوات التكبيرة الاولى ، ويستحب أن يقارب بين خطوه

(١) ولبعض رواة البخاري بالسكينة في الحديثين كليهما

أبو بكر يصلي على حسب حاله وفي الاعادة روايتان (إحداهما) يعيد بكل حال وهو ظاهر كلام الحرقى لانه صلى بغير دليل فلزمته الاعادة وان أصاب كالمجتهد إذا صلى بغير اجتهاد (والثانية) الاعادة عليه لانه أتى بما أمر به أشبه المجتهد ولانه عاجز عن غير ما أتى به فسقط عنه كسائر العاجزين عن الاستقبال ولانه عادم للدليل أشبه المجتهد في الغيم ، وقال ابن حامد ان أخطأ أعاد لفوات الشرط وان أصاب فعلى وجهين وجهها كذا ذكرنا. وقد ذكرنا أن هذا حكم المقلد فاما ان وجد من يخبره أو يقلده فلم يفعل أو خالف المخبر أو المجتهد وصلى بطلت صلاته بكل حال وكذلك المجتهد اذا صلى من غير اجتهاد وأداه اجتهاده إلى جهة فخالفها لانه ترك ما أمر به أشبه التارك التوجه إلى الكعبة مع علمه بها

(مسئلة) (ومن صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم علم أنه أخطأ القبلة فلا اعادة عليه) وكذلك حكم المقلد الذي صلى بتقليده ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قولي ، وقال في الآخر تلزمه الاعادة لانه أخطأ في شرط من شروط الصلاة فلزمته الاعادة كما لو صلى ثم بان أنه أخطأ في الوقت أو بغير طهارة ولنا حديث عامر بن ربيعة الذي ذكرناه ولانه أتى بما أمر فخرج عن العهدة كالمصيب ولانه صلى إلى غير الكعبة للعذر أشبه الخائف ولانه شرط عجز عنه أشبه سائر الشروط ، وأما المصلي قبل الوقت فانه لم يأت بما أمر به انما أمر بالصلاة في الوقت بخلاف مسئلتنا فانه مأمور بالصلاة بغير شك ولم يؤمر إلا بهذه الصلاة لان غيرها محرمة عليه اجماعا وسائر الشروط اذا عجز عنها سقطت كذا ههنا ، ولا فرق بين كون الادلة ظاهرة فاشتبهت عليه أو مستورة بغير أو ما يسترها عنه لما ذكرنا من الحديث فان الادلة استترت عنهم بالغيم ولانه أتى بما أمر في الحالين وعجز عن استقبال القبلة في الموضعين فاستويا في عدم الاعادة

(فصل) وان بان له يقين الخطأ وهو في الصلاة استددار إلى جهة الكعبة وبني على ما مضى من

لتكثر حسنة فان كل خطوة يكتب لها حسنة . وقد روى عبد بن حيد في مسنده باسناد عن زيد بن ثابت قال : أقيمت الصلاة فخرج رسول الله ﷺ يمشي وأنا معه فقارب في الخطأ ثم قال « أتدري لم فعلت هذا ؟ » - لكثرة خطانا في طلب الصلاة « ويكره أن يشك بين أصابعه لما روي عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا تروضا أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه فإنه في صلاة » رواه أبو داود

صلاته لان ماضى منها كان صحيحاً فجاز البناء عليه كولو لم ين له الخطأ . وان كانوا جماعة قد قدموا أحدهم ثم بان لهم الخطأ في حال واحدة استداروا إلى الجهة التي بان لهم فيها الصواب لان أهل قباء بان لهم تحويل القبلة وهم في الصلاة واستداروا إلى جهة الكعبة وأتموا صلاتهم ، وإن بان للامام وحده أو للمأمومين أو لبعضهم استدار من بان له الصواب ونوى بعضهم مفارقة بعض إلا على الوجه الذي قلنا ان لبعضهم الالتزام ببعض مع اختلاف الجهة ، وإن كان فيهم مقلد تبع من قلده وانحرف بانحرافه وان قلد الجميع لم ينحرف إلا بانحراف الجميع لانه شرع بدليل يقيني فلا ينحرف بالشك الا من يلزمه تقليد الاوثق فإنه ينحرف بانحرافه

(مسألة) (فان أراد صلاة أخرى اجتهد لها فان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يعد ما صلى بالاول) وجهه أن المجتهد متى صلى بالاجتهاد الى جهة صلاة ثم أراد صلاة أخرى اجتهد لها كالحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدث مثلاً وهذا مذهب الشافعي ، فان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يعد ما صلى بالاول كالحاكم لو تغير اجتهاده في الحادثة الثانية عمل به ولم ينقض حكمه الاول وهذا لا فعل فيه خلافاً ، فان تغير اجتهاده في الصلاة استدار وبني على ماضى . نص عليه احمد ، وقال ابن أبي موسى والآمدي لا ينتقل لثلاثينقض الاجتهاد بالاجتهاد

ولنا أنه مجتهد أداه اجتهاده الى جهة فلم تجز له الصلاة إلى غيرها كما لو أراد صلاة أخرى وليس هذا نقضاً للاجتهاد انما عمل به في المستقبل كما في الصلاة الاخرى . وإنما يكون نقضاً للاجتهاد اذا أزمناه إعادة ما مضى من صلاته ، فان لم يبق اجتهاده وظنه إلى الجهة الاولى ولم يؤده اجتهاده إلى جهة اخرى بني على ماضى لانه لم يظهر له جهة أخرى يتوجه اليها . وان شك في اجتهاده لم يزل على جهته لان الاجتهاد ظاهر فلا يزول عنه بالشك ، وان بان له الخطأ ولم يعرف جهة القبلة كمن كان يصلي إلى جهة فرأى بعض منازل القمر في قبلته ولم يدر أهو في الشرق أم في الغرب واحتاج إلى الاجتهاد بطلت صلاته لانه لا يمكنه استدامتها إلى غير القبلة وليست له جهة يتوجه اليها فبطلت لتعذر انماها والله أعلم

(باب النية)

(وهي الشرط السادس لصلاة على كل حال) النية هي القصد يقال نواك الله بخير أي قصدك ومحلبا القلب فان لفظ بما نواه كان تأكيداً وإن سبق لسانه إلى غير ما نواه لم تفسد صلاته وان لم ينطق بلسانه أجزأ وهي واجبة لانعلم فيه خلافاً ولا تنعقد الصلاة الا بها ولا تسقط بحال لقول الله

(فصل) ويستحب أن يقول ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ خرج الى الصلاة وهو يقول « اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي لساني نوراً واجعل في سمعي نوراً واجعل في بصري نوراً واجعل من خلفي نوراً ومن أمامي نوراً واجعل من فوقي نوراً ومن تحتي نوراً واعطني نوراً » أخرجه مسلم . وروى الامام أحمد في المسند وابن ماجه في السنن بإسنادهما عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « من خرج من بيته الى الصلاة فقال اللهم اني أسألك بحق السائلين »^(١)

(١) المراد بحق السائلين ما وعد الله تعالى من إجابتهم بمثل قوله (ادعوني أستجب لكم) فليس توسلاً بأشخاصهم كما يتوهمه بعض ادعياء العلم

تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاخلاص عمل القلب وهو أن يقصد بعمله الله تعالى وحده دون غيره ، ولقول النبي ﷺ « أما الاعمال بالنيات وأما لامري . مانوى » متفق عليه (مسئلة) (ويجب أن ينوي الصلاة بعينها ان كانت معينة والا أجزأه نية الصلاة)

متى كانت الصلاة معينة لزمه شيان : نية الفعل ، والتعيين ، فان كان فرضاً ظهراً أو عصرًا أو غيرهما لزمه تعيينها ، وكذلك ان كانت فلاً معينة كالوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء والسنن الرواتب لزمه التعيين أيضاً لعنوم الحديث ، وإن كانت نافلة مطلقة كصلاة الليل أجزأه نية مطلق الصلاة لا غير لعدم التعيين فيها (مسئلة) (وهل تشترط نية القضاء في الفائتة ونية الفرضية في الفرض ؟ على وجهين)

اختلف أصحابنا في نية الفرضية في الفرض فقال بعضهم : لا يجب لان التعيين يغني عنها لكون الظاهر لا تكون من المكلف إلا ظهراً فرضاً ، وقال ابن حامد لا بد منها لان المعينة قد تكون نفلاً كظهور الصبي والمعدة فعلى هذا يحتاج الى نية الفعل والتعيين والفرضية

(فصل) وينوي الاداء في الحاضرة والقضاء في الفائتة ، وهل يجب ذلك ؟ على وجهين (أحدهما) يجب لقوله « وأما لامري ، مانوى » (والثاني) لا يجب وهو أولى لانه لا يختلف المذهب انه لو صلى ينويها أداءً فبان أن وقتها قد خرج ان صلاته صحيحة ويقم قضاء ، وكذلك لو نواها قضاءً ظناً ان الوقت قد خرج فبان فعلها في وقتها وقعت أداءً من غير نيته كالاسير اذا تحرر وصام فبان أنه وافق الشهر أو ما بعده أجزأه ، فأما ان ظن ان عليه ظهراً فائتة فقضاها في وقت ظهر اليوم ثم بان أنه لا قضاء عليه أجزأه في أحد الوجهين لان الصلاة معينة وإنما أخطأ في نية الوقت فلم يؤثر كما اذا اعتقد أن الوقت قد خرج فبان أنه لم يخرج أو كما لو نوى ظهر أمس وعليه ظهر يوم قبله (والثاني) لا يجوز له لانه لم ينو عين الصلاة أشبه ما لو نوى قضاء عصر فأنها لا تجزئه عن الظهر ، ولو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة لم يجزئه عنها ويتخرج فيها كالتي قبلها ، فأما ان كانت عليه فوائت فنوى صلاة غير معينة لم تجزئه عن واحدة منها لعدم التعيين

(مسئلة) (وبأني بالنية عند تكبيرة الاحرام) لانه أول الصلاة لتكون النية مقارنة للعبادة

(مسئلة) (فان تقدمت قبل ذلك بزمان يسير جاز) ذكره أصحابنا ما لم يفسخها ، واشترط الحرق ان يكون بعد دخول الوقت ، فان قطع النية أو طال الفصل لم يجزئه وهذا مذهب أبي حنيفة ، وقال

(المقتني والشرح الكبير) دخول المسجد وما يقوله الداخل - استصحاب النية ٤٩٥

عليك وأسألك بحق ممشي هذا فاني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة وخرجت اتقاء
سخطك وابتغاء مرضاتك فأسألك أن تتقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا
أنت - أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك ^(١) ويقول (بسم الله ، الذي خلقتني فهو
يهديني - الى قوله - الا من أتى الله بقلب سليم)

(فصل) فاذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى وقال : مارواه مسلم عن ابي حميد أو ابي أسيد

الشافعي وابن المنذر : تشترط مقارنة النية لتكبير لقوله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين) فقوله مخلصين حال لهم في وقت العبادة ، أي مخلصين حال العبادة ، والاخلاص هو النية
ولان النية شرط فلم يجوز أن تخلو العبادة عنها كسائر شروطها

ولنا انها عبادة فجاز تقديم نيتها عليها كالصوم وتقدم النية على الفعل لا يخرجها عن كونه منوياً ولا
يخرج الفاعل عن كونه مخلصاً كالصوم ولانه جزء من الصلاة أشبه سائر أجزائها

(مسألة) (ويجب أن يستصحب حكمها الى آخر الصلاة) معنى استصحاب حكمها أن لا يقطعها
فلو ذهل عنها أو عزبت عنه في أثناء الصلاة لم يبطلها لان التحرز من هذا غير ممكن وقياساً على الصوم
وغیره ، وقد روى مالك في الموطأ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا أقيمت الصلاة أدبر الشيطان
وله حصاص فاذا قضى التشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول أذكر كذا أذكر كذا حتى
يضل أحدهم أن يدري كم صلى » وروي أن عمر صلى صلاة لم يقرأ فيها ، فقبل له أنك لم تقرأ ؟
فقال ، اني جهزت جيشاً للمسلمين حتى بلغت بهم وادي القرى ، وان أمكنه استصحاب ذكرها فهو
أفضل لانه أبلغ في الاخلاص ^(٢)

(مسألة) (فان قطعها في أثناءها بطلت الصلاة وإن تردد في قطعها فلي وجهين) وجهه ذلك
أنه يشترط أن يدخل في الصلاة بنية جازمة فان دخل بنية مترددة بين إتمامها وقطعها لم تصح لان
النية عزم جازم ولا يحصل ذلك مع التردد فان تلبس بها بنية صحيحة ثم نوى قطعها والخروج منها
بطلت ، وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تبطل بذلك لانها عبادة دخلها بنية صحيحة فلم تفسد
بنية الخروج منها كالخروج

ولنا أنه قطع حكم النية قبل إتمام صلاته ففسدت كما لو سلم بنوي الخروج منها ولان النية شرط
في جميع الصلاة وقد قطعها ففسدت لذهاب شرطها ، وقارق الحج فانه لا يخرج منه بمحظوراته بخلاف
الصلاة . فأما إن تردد في قطعها فقال ابن حامد : لا تبطل لانه دخل فيها بنية متيقنة فلا يزول بالشك
والتردد كسائر العبادات ، وقال القاضي يحتمل أن تبطل وهو مذهب الشافعي لان استدامة النية شرط
ومع التردد لا يبقى مستديماً لها أشبه اذا نوى قطعها

(فصل) فان شك في أثناء الصلاة في النية أو في تكبيرة الاحرام استأنفها لان الاصل عدمها فان
ذكر أنه كان قد نوى أو كبر قبل قطعها أو شرع في عمل فله البناء لانه لم يوجد مبطل لها وإن

(١) قال في مسند

الزوائد هذا الحديث

مسلسل بالضعفاء

ورواه ابن خزيمة

بسند آخر من طريق

الفضيل بن مرزوق

وصححه لتوثيقه

للفضيل وقد ضعفه

آخرون فالحديث

ضعيف السند

(٢) فيه أن تذكر

المنوي وهو شكل

الصلاة يشغل عن تدبر

الذكر والقراءة وان

الاخلاص اذا كان

هو الباعث على العبادة

لا ينقطع إلا بطرو

الرياء وحجب السمعة

على القلب وحينئذ

يجب دفعه بتذكر

احباطه للعمل وكون

الناس لا يفتنون عنه

اذا حمدوا عبادته وهي

مردودة عند الله تعالى

وفيا عدا هذا يكون

الاخلاص الذي يبعث

على العمل مصاحباً له

فلا يحتاج الى

استصحاب بذكره

كتبه محمد رشيد رضا

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك » وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال « رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك » وإذا خرج صلى على محمد وقال : رب اغفر لي وافتح لي أبواب فضلك » رواه الترمذي ، ولا يجلس حتى يركم ركعتين لما روى أبو قتادة أن رسول الله ﷺ

عمل فيها علاماً مع الشك بطلت ، ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لأن هذا العمل عري عن النية وحكمها لأن استصحاب حكمها مع الشك لا يوجد ، وقال ابن حامد لا تبطل ويبنى لأن الشك لا يزيل حكم النية فجاز له البناء كما لو لم يحدث علاماً لأنه لو أزال حكم النية لبطلت كما لو نوى قطعها ، وإن شك هل نوى فرضاً أو نفلاً أمها نفلاً إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث علاماً فيتمها فرضاً ، وإن كان ذكره بعد أن أحدث علاماً خرج فيه الوجهان ، فإن شك هل أحرم بظهر أو عصر فخكه حكم ما لو شك في النية لأن التعيين شرط . ويحتمل أن يتمها نفلاً كما لو أحرم بفرض فبان قبل وقته

(مسئلة) (وإن أحرم بفرض فبان قبل وقته انقلب نفلاً) لأن نية الفرض تشتمل على نية النفل فإذا بطلت نية الفرضية بقيت نية مطلق الصلاة

(مسئلة) (وان أحرم به في وقته ثم قلبه نفلاً جاز ، ويحتمل أن لا يجوز إلا لعذر مثل أن يحرم منفرداً يريد الصلاة في جماعة) متى أحرم بفرض في وقته ثم قلبه نفلاً فإن كان لغیر غرض كره وصح لأن النفل يدخل في نية الفرض ، أشبه ما لو أحرم بفرض فبان قبل وقته وكما لو قلبها لغرض ، ذكره أبو الخطاب ويكره ذلك لأنه أبطل عمله . وقال القاضي في موضع لا يصح رواية واحدة ، كما لو انتقل من فرض إلى فرض ، وقال في الجامع يخرج على روايتين (أحدهما) يصح لما ذكرنا (والثانية) لا يصح لأنه أبطل عمله لغیر سبب ولا فائدة ، ولشافعي قولان كالوجهين . وإن كان لغرض صحيح مثل من أحرم منفرداً فحضرت جماعة قلبها نفلاً ليحصل فضيلة الجماعة صح من غير كراهة لما ذكرنا ، وقال القاضي : فيه روايتان (أحدهما) لا تصح لما ذكرنا (والثانية) تصح لتحصل له مضاعفة الثواب

(مسئلة) (وان انتقل من فرض إلى فرض بطلت الصلاتان) تبطل الأولى لأنه قطع نيتهما ولا تصح الثانية لأنه لم ينوها من أولها

(مسئلة) (ومن شرط الجماعة أن ينوي الامام والمأموم حالهما) يشترط أن ينوي الامام أنه إمام والمأموم أنه مأموم لأن الجماعة تتعلق بها أحكام وجوب الاتباع وسقوط السهو عن المأموم وفساد صلاته بفساد صلاة إمامه وإنما يتميز الامام عن المأموم بالنية فكانت شرطاً ، فإن نوى أحدهما دون صاحبه لم يصح ولأن الجماعة إنما تنعقد بالنية فاعتبرت منها قياساً لأحدهما على الآخر فإن صلى رجلان ينوي كل واحد منهما أنه إمام صاحبه أو مأموم له فصلاتهما فاسدة نص عليهما لأنه أتم بمن ليس بإمام في الصورة الثانية وأم من لم يأت به في الأولى ، ولو رأى رجلين يصليان فنوى الاثتمام

قال « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه ثم يجلس مستقبل القبلة ويستغل بذكر الله تعالى أو قراءة القرآن أو بسكت ولا يخوض في حديث الدنيا ولا يشبك أصابعه لما روى أبو سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال « اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فان التشبكن من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة ما كان في المسجد حتى يخرج منه » رواه أحمد في المسند (فصل) واذا اقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة سواء خشي فوات الركعة الاولى أو لم يخش

بالمأموم لم يصح لانه اثم بمن ليس بامام وان نوى الائتمام باحدهما لا بعينه لم يصح حتى يعين الامام لان تعيينه شرط . وان نوى الائتمام بهما معا لم يصح لانه اثم بمن ليس بامام ولانه لا يجوز الائتمام باكثر من واحد . ولو نوى الائتمام بامامين لم يجز لانه لا يمكن اتباعهما معا

(مسئلة) « فان أحرم منفرداً ثم نوى الائتمام لم يصح في أصح الروايتين » متى أحرم منفرداً ثم نوى جعل نفسه مأموماً بان تحضر جماعة فينوي الدخول معهم في صلاتهم ففيه روايتان (احداهما) يجوز سواء كان أول صلاته أو في أثنائها لانه نقل نفسه الى الجماعة فجاز كما لو نوى الامامة (والثانية) لا يجوز وهي أصح لانه نقل نفسه مؤتماً فلم يجز كالامام ، وفارق نقله الى الامامة لان الحاجة تدعو اليه قال أحمد في رجل دخل المسجد فصلى ركعتين أو ثلاثاً ينوي الظهر ثم جاء المؤذن فاقام الصلاة : سلم من هذه وانصير له تطوعاً ويدخل معهم . قيل له فان دخل مع القوم في الصلاة واحتسب به ؟ قال لا يجزئه بها حتى ينوي بها الصلاة مع الامام في ابتداء الفرض

(مسئلة) « وان نوى الامامة صح في النفل ولم يصح في الفرض ويحتمل أن يصح وهو أصح عندي » اذا أحرم منفرداً ثم انتقل الى نية الامامة في النفل صح نص عليها أحمد لما روى ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ يصلي متطوعاً من الليل فقام الى القرية فتوضأ فصلى فقام - فقامت لما رأيته صنع ذلك فتوضأت من القرية ثم فت الى شقه الايسر فاخذ يدي (١) من وراء ظهري يعدلني كذلك الى الشق الايمن متفق عليه واللفظ لمسلم ، وروى عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وجدار الحجرة قصير فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام الناس يصلون بصلاته

(فصل) فاما في الفريضة فان كان ينتظر أحداً كامام المسجد يحرم وحده وينتظر من يأتي ويصلي معه جاز ذلك نص عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم وحده فجاء جابر وجبار فصلى بهما رواه أبو داود . والظاهر أنها كانت مفروضة لانهم كانوا مسافرين وان لم يكن كذلك لم يصح وهو قول الثوري واسحاق وأصحاب الرأي في الفرض والنفل جميعاً لانه لم ينو الامامة في ابتداء الصلاة أشبه ما لو اثم بمأموم . ويحتمل أن يصلي وقد روي عن أحمد ما يدل عليه وهو مذهب الشافعي ، قال شيخنا : وهو الصحيح ان شاء الله لانه قد ثبت في النفل بحديث ابن عباس وعائشة والاصل

وبهذا قال أبو هريرة وابن عمر وعروة وابن سيرين وسعيد بن جبير والشافعي وإسحاق وأبو ثور، وروى عن ابن مسعود أنه دخل والامام في صلاة الصبح فركم ركعتي الفجر وهذا مذهب الحسن ومكحول ومجاهد وحماة بن أبي سليمان، وقال مالك : ان لم يخف فوات الركعة ركعها خارج المسجد وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو حنيفة : يركعها إلا أن يخاف فوات الركعة الأخيرة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » رواه مسلم

مساواة الفرض للنفل في النية ومما يقوي ذلك حديث جابر وجابر في الفرض ولان الحاجة تدعو اليه فصح كحالة الاستخلاف. وبيانها أن المنفرد إذا جاء قوم فاحرموا معه فان قطع الصلاة وأخبرهم بحاله قبح لما فيه من ابطال العمل وان أتم الصلاة ثم أخبرهم بفساد صلاتهم فهو أقبح وأشق وقياسهم ينتقض بحالة الاستخلاف والله أعلم

(مسئلة) (وان أحرم مأموماً ثم نوى الانفراد لعذر جاز) لما روى جابر قال صلى معاذ بقومه فقرأ سورة البقرة فتأخر رجل فصلى وحده فقبل له ناققت قال ما ناققت ولكن لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال « أفنان أنت يا معاذ ؟ » مرتين متفق عليه ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل بالاعادة ، والاعذار التي يخرج لاجلها مثل هذا والمرض وخشية غلبة النعاس أو شيء يفسد صلاته أو خوف فوات مال أو تلفه أو فوت رفقته أو من يخرج من الصف ولا يجد من يقف معه ونحو ذلك

(مسئلة) (وان كان لغير عذر لم يجز في إحدى الروايتين) لانه ترك متابعة امامه لغير عذر أشبه ما لو تركها من غير نية المفارقة (والثانية) يصح كما إذا نوى المنفرد الامامة بل ههنا أولى فان المأموم قد يصير منفرداً بغير نية وهو المسبوق اذا سلم امامه والمنفرد لا يصير مأموماً بغير نية بحال

(مسئلة) (وان نوى الامامة لاستخلاف الامام له إذا سبقه الحدث صح في ظاهر المذهب) ووجه ذلك أنه اذا سبق الامام الحدث فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة روي ذلك عن عمر وعلي وهو قول الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي، وحكي عن أحمد رواية أخرى أن صلاة المأمومين تبطل، وقال أبو بكر تبطل صلاتهم رواية واحدة لانه قد شرط صحة الصلاة في حق الامام فبطلت صلاة المأمومين كالتعمد الحدث ولنا أن عمر رضي الله عنه لما طعن أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه قائم بهم الصلاة ولم ينكره منكراً فكان إجماعاً. فان لم يستخلف الامام فقدم المأمومون رجلاً قائم بهم جاز وان صلوا وحداناً جاز قال الزهري في امام ينوبه الدم أو يرعف: ينصرف ويلقى أموالاً صلاتكم وان قدمت كل طائفة من المأمومين اماماً فصلى بهم بقياس المذهب جوازه ، وقال أصحاب الرأي تفسد صلاتهم ، ولنا أن لهم أن يصلوا وحداناً فجاز لهم أن يقدموا رجلاً كحالة ابتداء الصلاة وان قدم بعضهم رجلاً وصلى الباقيون وحداناً جاز .

(فصل) فاما ان فعل ما يبطل صلاته عامداً فسدت صلاة الجميع فان كان عن غير عمد لم تفسد صلاة المأمومين نص عليه أحمد في الضحك وروى عن أحمد فيمن سبقه الحدث الروايتان وقد ذكرناه

ولأن ما يفوته مع الامام أفضل مما يأتي به فلم يشتغل به كما لو خاف فوات الركعة . قال ابن عبد البر في هذه المسئلة : الحجة عند التنازع السنة فمن أدلى بها فقد فليج ومن استعملها فقد نجما قال : وقد روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ خرج حين أقيمت الصلاة فرأى ناسا يصلون فقال « أصلاتان معا » وروى نحو ذلك أنس وعبد الله بن مرجين وابن مجينة وأبو هريرة عن النبي

(فصل) فأما الامام الذي سبقه الحدث فتبطل صلاته ويلزمه استئنافها قال احمد يعجبني أن يتوضأ ويستأنف وهذا قول الحسن وعطاء والنخعي لما روى علي بن طلق قال قال رسول الله ﷺ « اذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف فليتوضأ وليعد صلاته » رواه ابو داود ولانه فقد شرط الصلاة في أنائها على وجه لا يعود إلا بعد زمن طويل وعمل كثير ففسدت صلاته كالموت تنجس نجاسة يحتاج في ازالتها إلى مثل ذلك ، وفيه رواية ثانية أنه يتوضأ ويبي روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس لما روي أن النبي ﷺ قال « من قام أو رجع في صلاته فليصرف فليتوضأ وليبن على ماضى من صلاته » وعنه رواية ثالثة إن كان الحدث من السبيلين ابتداء وان كان من غيرهما بنى لان حكم نجاسة السبيل أغلظ والاثرا اما ورد في غيرها والاولى أولى وحديثهم ضعيف

(فصل) قال أصحابنا يجوز استخلاف من سبق ببعض الصلاة ولمن جاء بعد حدث الامام فينبى على ماضى من صلاة الامام من قراءة أو ركعة أو سجدة ، واذا استخلف من جاء بعد حدث الامام فينبى أن نجب عليه قراءة الفاتحة ولا يبنى على قراءة الامام لان الامام لم يتحمل عنه القراءة ههنا ويقضى بعد فراغ صلاة المأمومين . وحكي هذا القول عن عمر وعلي وأكثروا من قال بالاستخلاف ، وفيه رواية أخرى أنه مخير بين أن يبنى أو يبتدي . قال مالك يصلي لنفسه صلاة تامة فاذا فرغوا من صلاتهم قعدوا وانتظروه حتى يتم ويسلم بهم لأن اتباع المأمومين للامام أولى من اتباعه لهم وكذلك على الرواية الاولى ينتظرونه حتى يقضى ما فاتهم ويسلم بهم لان الامام ينتظر المأمومين في صلاة الخوف فانتظارهم له أولى وان سلموا ولم ينتظروه جاز . وقال ابن عقيل يستخلف من يسلم بهم والاولى انتظاره وانهم ان سلموا لم يحتاجوا إلى خليفة لانه لم يبق من الصلاة إلا السلام فلا حاجة إلى الاستخلاف فيه . قال شيخنا ويقوى عندي انه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة لانه ان بنى جلس في غير موضع جلوسه وصار تابعا للمأمومين وان ابتداء جلس المأمومون في غير موضع جلوسهم ولم يرد الشرع بهذا وإنما ثبت الاستخلاف في موضع الاجماع حيث لم يحتاج الى شيء من هذا فلا يلحق به ما ليس في معناه

(فصل) فان سبق المأموم الحدث ففي فساد صلاته الروايات الثلاث فان كان مع الامام من تنعقد به صلاة غيره وإلا فحكمه كحكم الامام معه فيها فصلناه في قياس المذهب وان فعله عمداً بطلت صلاته وصلاة الامام لان ارتباط صلاة الامام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالامام فما فسد ثم فسد ههنا وما صح ثم صح ههنا

(مسئلة) (وان سبق اثنان ببعض الصلاة فاتم أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما فعلى وجهين)

رواهن كلهن ابن عبد البر في كتاب التمهيد قال : وكل هذا انكروا منه لهذا الفعل فأما إن أقيمت الصلاة وهو في النافلة ولم يخش فوات الجماعة أمها ولم يقطعها لقول الله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) وإن خشي فوات الجماعة فعلى روايتين (إحداها) يتمها لذلك (والثانية) يقطعها لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجراً وأكثر ثواباً مما يفوته بقطع النافلة لأن صلاة الجماعة تزيد (أحدهما) يصح لانه انتقال من جماعة إلى جماعة لعذر فجاز كالاستخلاف ولأن النبي ﷺ جاء وأبو بكر في الصلاة فتأخر أبو بكر وتقدم النبي ﷺ فآثم بهم الصلاة (والثاني) لا يصح بناء على عدم جواز الاستخلاف

(مسألة) (وان كان لغير عذر لم يصح) يعني اذا انتقل عن امامه إلى امام آخر فآثم به أوصار المأموم إماماً لغيره من غير عذر لم يصح لانه إنما ثبت جواز ذلك في محل العذر بقضية عمر رضي الله عنه وغير حال العذر لا يقاس عليه

(مسألة) (وان أحرم اماماً لغيره امام الحي ثم حضر امام الحي في أثناء الصلاة فأحرم بهم وبني على صلاة خليفته وصار الامام مأموماً فهل يصح على وجهين) روي عن أحمد في هذه المسئلة ثلاث روايات (أحدها) يصح لما روى سهل بن سعد قال ذهب رسول الله ﷺ إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فحانت الصلاة فصلى أبو بكر فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فاستأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي ﷺ فصلى ثم انصرف متفق عليه. وما فعله النبي ﷺ كان جائزاً لآمنه ما لم يقم دليل الاختصاص (والرواية الثانية) أن ذلك يجوز للخليفة دون بقية الأئمة نص عليه في رواية المروزي لأن رتبة الخلافة تفضل رتبة سائر الأئمة فلا يلحق بها غيرها (والثالثة) لا يصح لانه لا حاجة اليه وفعل النبي ﷺ يحتمل أن يكون خاصاً به لأن أحداً لا يساويه في الفضل ولا ينبغي أن يتقدم عليه بخلاف غيره ولهذا قال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ

(فصول في أدب المشي الى الصلاة)

يستحب للرجل إذا أقبل الى الصلاة أن يقبل بخوف ووجل وخشوع وعليه السكينة ويقارب بين خطاه لتكثر حسناته فان كل خطوة يكتب له بها حسنة ، لما روى زيد بن ثابت قال : أقيمت الصلاة فخرج رسول الله ﷺ يمشي وأنا معه فقارب في الخطأ قال « أتدري لم فعلت هذا ؟ لتكثر خطايا في طلب الصلاة » ويكره أن يشبك بين أصابعه لما روى كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال « اذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة » رواه أبو داود

(فصل) ويستحب أن يقول ماروى ابن عباس أن النبي ﷺ خرج الى الصلاة

على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة

(فصل) قيل لاحد قبل التكبير يقول شيئا؟ قال : لا يعني ليس قبله دعاء مسنون اذ لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ، ولان الدعاء يكون بعد العبادة لقول الله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب)

وهو يقول « اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي لساني نوراً ، واجعل في سمعي نوراً ، واجعل في بصري نوراً ، واجعل من خلفي نوراً ، ومن أمامي نوراً ، واجعل من فوقي نوراً ، ومن تحتي نوراً واعطني نوراً » أخرجه مسلم . وروى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق عمشاي هذا فاني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ، ولا سمعة ، خرجت اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك ، فأسألك أن تقضني من النار ، وأن تغفر لي ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا أنت — أقبل الله اليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك » رواه الامام أحمد وابن ماجه

(فصل) فان سمع الإقامة لم يسم اليها لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « اذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » وعن أبي قتادة قال بينا نحن نصلي مع رسول الله ﷺ اذ سمع جلبة رجال فلما صلى قال « ماشأنكم » قالوا استعجلنا إلى الصلاة فقال « لا تفعلوا اذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » متفق عليهما . قال الامام أحمد فان طمع أن يدرك التكبيرة فلا بأس أن يسرع شيئا ما لم تكن عجلة تقبح . جاء الحديث عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يجعلون شيئا اذا تخوفوا فوات التكبيرة الاولى

(فصل) فاذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى واذا خرج قدم اليسرى . ويقول ما روى مسلم باسناده عن أبي حميد أو أبي أسيد قال : قال رسول الله ﷺ « اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك » فاذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك » وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد صلى على محمد وقال « رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك » واذا خرج صلى على محمد وقال « رب اغفر لي وافتح لي أبواب فضلك » فاذا دخل لم يجلس حتى يركع ركعتين ، لما روى أبو قتادة أن رسول الله ﷺ قال « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه . ثم يجلس مستقبل القبلة فانه قد روي خير المنازل ما استقبل به القبلة ، ويستغل بذكر الله تعالى أو قراءة القرآن أو بسكت ولا يشبك أصابعه لما روى أبو سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال « اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبك فان التشبيك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما كان في المسجد حتي يخرج منه » رواه الامام أحمد في المسند

باب صفة الصلاة

روى محمد بن عمر وابن عطاء قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة فقال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : فأعرض قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يركم ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يقنعه ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يجاذي منكبيه معتدلاً ثم يقول : الله أكبر ثم يهوي إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد ثم يقول الله أكبر ويرفع ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا قام من الركعة كبر فرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ثم يفعل ذلك في بقية صلاته حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر . قالوا : صدقت هكذا كان يصلي صلى الله عليه وسلم . رواه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وفي لفظ رواه البخاري قال :

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

روى محمد بن عمر وابن عطاء قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة فقال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : فأعرض قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ، ثم يرفع ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يقنعه ، ثم يرفع رأسه ويقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه معتدلاً ، ثم يقول الله أكبر ثم يهوي إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ، ثم يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد ، ثم يقول الله أكبر ويرفع ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا أقام من الركعة فيرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يفعل ذلك في بقية صلاته حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر . قالوا صدقت هكذا كان يصلي صلى الله عليه وسلم رواه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وفي لفظ رواه البخاري قال فإذا ركم أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه احتوى قائماً حتى يعود كل فقرة إلى مكانه فإذا سجد سجد غير مقترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فإذا جلس في الركعتين

فاذا ركم أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى قائماً حتى يعود كل قمار مكانه وإذا سجد سجد غير مفترش ولا قابضها واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فاذا جلس في الزكوتين جلس على اليسرى ونصب الأخرى فاذا كانت السجدة التي فيها التسليم آخر رجله اليسرى وجلس متوركا على شقه الأيسر وقعد على مقعدته

(فصل) ويستحب أن يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلاة وبهذا قال مالك . قال ابن المنذر : على هذا أهل الحرمين ، وقال الشافعي : يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة ، وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم وأبو قلابة والزهري وعطاء يقومون في أول بدوة من الإقامة . وقال أبو حنيفة : يقوم إذا قال حي على الصلاة ، فاذا قال قد قامت الصلاة كبر وكان أصحاب عبد الله يكبرون إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وبه قال سويد بن غفلة والنخعي واحتجوا بقول بلال : لا نسبني بآمين ، فدل على أنه يكبر قبل فراغه ، ولا يستحب عندنا أن يكبر إلا بعد فراغه من الإقامة وهو قول الحسن ويحيى بن وثاب وإسحاق وأبو يوسف والشافعي وعليه جل الأئمة في الأمصار وإنما قلنا أنه يقوم عند قوله : قد قامت الصلاة لأن هذا خبر بمعنى الأمر ومقصوده الإعلام ليقوموا فيستحب المبادرة إلى القيام أمثالا للأمر وتحصيلا للمقصود ولا يكبر حتى يفرغ المؤذن لأن النبي ﷺ إنما كان يكبر بعد فراغه دل على ذلك ما روي عنه أنه كان يعدل الصفوف بعد إقامة الصلاة ويقول في الإقامة مثل قول المؤذن فروى أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال « أقيموا صفوفكم وتراصوا فإني أراكم من وراء ظهري » رواه البخاري . وعنه قال كان رسول الله ﷺ إذا قام

جلس على اليسرى ونصب الأخرى فاذا كانت السجدة التي فيها التسليم آخر رجله اليسرى وجلس متوركا على شقه الأيسر وقعد على مقعدته

(مسئلة) (يستحب أن يقوم إلى الصلاة إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة)

قال ابن عبد البر : على هذا أهل الحرمين . وقال الشافعي يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم والزهري يقومون في أول بدوة من الإقامة . وقال أبو حنيفة يقوم إذا قال حي على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر وكان أصحاب عبد الله يكبرون كذلك وبه قال النخعي واحتجوا بقول بلال : لا نسبني بآمين . فدل على أنه كان يكبر قبل فراغه . وعندنا لا يستحب أن يكبر إلا بعد فراغه من الإقامة وهو قول الحسن وأبي يوسف والشافعي وإسحاق وعليه جل الأئمة في الأمصار ، وإنما قلنا يقوم عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة لأن هذا خبر بمعنى الأمر ومقصوده الإعلام ليقوموا فيستحب المبادرة إلى القيام أمثالا للأمر وإنما قلنا أنه لا يكبر حتى يفرغ المؤذن لأن النبي ﷺ إنما كان يكبر بعد فراغه يدل عليه ما روي عنه أنه كان يعدل الصفوف بعد إقامة الصلاة فروى أنس قال أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال « سووا صفوفكم وتراصوا فإني

الى الصلاة قال هكذا وهكذا عن يمينه وشماله استنوا وتعادلوا ، وفيما رواه أبو داود عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أن بلالا أخذ في الإقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الإقامة كنحو حديث عمر في الاذان ، فأما حديثهم فان بلالا كان يقيم في موضع أذانه وإلا فليس بين لفظ الإقامة والفراغ منها ما يفوت بلالا « آمين » . مع رسول الله ﷺ . إذا ثبت هذا فانما يقوم المأمومون إذا كان الامام في المسجد أو قريبا منه . وإن لم يكن في مقامه قال أحد في رواية الاثرم : أذهب الى حديث أبي هريرة : خرج علينا رسول الله ﷺ وقد أقنأ الصفوف . اسناد جيد : الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقال في رواية أبي داود سمعت أحد يقول : ينبغي أن تقام الصفوف قبل أن يدخل الامام فلا يحتاج أن يقف . وعن أبي هريرة قال كانت الصلاة تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه رواه مسلم ، فان أقيمت والامام في غير المسجد ولم يعلموا قربه لم يقوموا لما روى أبو قتادة قال قال رسول الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » ^(١) متفق عليه والبخاري « قد خرجت » وخرج علي رضي الله عنه والناس ينتظرونه قياما للصلاة فقال مالي أراكم شامدين

١ « هذا لفظ

البخاري ولفظ مسلم

وغيره « حتى تروني

قد خرجت » قلينظر

قوله بعده والبخاري

قد خرجت

(فصل) ويستحب للامام تسوية الصفوف يلتفت عن يمينه فيقول استنوا رحمكم الله وعن يساره كذلك لما ذكرنا من الحديث ، وعن محمد بن مسلم قال صليت إلى جنب أنس بن مالك يوما

أراكم من وراء ظهري » رواه البخاري . ويقول في الإقامة مثل قول المؤذن فروى أبو داود عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ان بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الإقامة كنحو حديث عمر في الاذان ، فأما حديثهم فان بلالا كان يقيم في موضع أذانه وإلا فليس بين لفظ الإقامة والفراغ منها ما يفوت بلالا « آمين » مع النبي ﷺ . إذا ثبت هذا فانما يقوم المأمومون إذا كان الامام في المسجد أو قريبا منه . قال أحمد ينبغي أن تقام الصفوف قبل أن يدخل الامام لما روى أبو هريرة قال كانت الصلاة تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه . رواه مسلم ، فأما ان أقيمت الصلاة والامام في غير المسجد ولم يعلموا قربه لم يقوموا لما روى أبو قتادة قال قال رسول الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت » رواه مسلم

(مسألة) (ثم يسوي الامام الصفوف)

وذلك مستحب ، يلتفت عن يمينه فيقول : استنوا رحمكم الله وعن يساره كذلك لما ذكرنا من الحديث ولما روى محمد بن مسلم قال : صليت إلى جنب أنس بن مالك يوما فقال : هل تدري لم صنع هذا العود ؟ قلت : لا والله ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام الى الصلاة أخذه يمينه فقال « اعتدلوا وسوا صفوفكم » ثم أخذه يساره وقال

فقال: هل تدري لم صنع هذا العود قلت: لا والله فقال: لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة أخذه يمينه فقال « اعتدلوا وسووا صفوفكم » ثم أخذه بيساره وقال « اعتدلوا وسووا صفوفكم » وعنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « سووا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة » متفق عليه

(مسئلة) قال أبو القاسم (اذا قام الى الصلاة فقال الله اكبر)

وجملته أن الصلاة لا تنعقد الا بقول الله أكبر عند اماننا ومالك ، وكان ابن مسعود وطاوس وأيوب ومالك والثوري والشافعي يقولون: افتتاح الصلاة بالتكبير وعلى هذا عوام أهل العلم في القديم والحديث إلا أن الشافعي قال: تنعقد بقوله الله الاكبر لان الالف واللام لم تغيره عن بنيته ومعناه وإنما أفادت التعريف ، وقال أبو حنيفة: تنعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم كقوله الله عظيم أو كبير أو جليل وسبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله ونحوه قال الحاكم لانه ذكر الله تعالى على وجه التعظيم أشبه قوله الله أكبر واعتبر ذلك بالخطبة حيث لم يتعين لفظها

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تحريمها التكبير » رواه أبو داود ، وقال للمسي في صلاته اذا قمت الى الصلاة فكبر متفق عليه ، وفي حديث رفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضم الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة فيقول الله اكبر » وكان النبي صلى الله عليه وسلم « اعتدلوا وسووا صفوفكم » رواه أبو داود ، وعنه قال: قال رسول الله ﷺ « سووا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة » متفق عليه

(فصل) قيل لاحد قبل التكبير تقول شيئا؟ قال لا ، يعني ليس قبله دعاء مسنون اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولان الدعاء يكون بعد العبادة لقوله تعالى « فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب »

(مسئلة) (ويقول الله أكبر لا يجوز غيرها) لا تنعقد الصلاة الا بقول الله اكبر ، وهو قول مالك وكان ابن مسعود والثوري والشافعي يقولون افتتاح الصلاة بالتكبير ، وعليه عوام أهل الحديث قديما وحديثا الا أن الشافعي قال: تنعقد بقوله الله الاكبر لان الالف واللام لم تغيره عن بنيته ومعناه وإنما أفادت التعريف ، وقال أبو حنيفة تنعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم كقوله الله عظيم أو كبير أو جليل وسبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله ونحوه قول الحاكم لانه ذكر الله على وجه التعظيم أشبه قوله الله أكبر ولان الخطبة لا يتعين في أولها لفظ كذلك هذا

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « تحريمها التكبير » رواه أبو داود ، وقوله للمسي في صلاته « اذا قمت الى الصلاة فكبر » متفق عليه ، وفي حديث رفاعة ان النبي ﷺ قال « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضم الطهور مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر » رواه أبو داود ، وكان

وسلم يفتح الصلاة بقوله «الله أكبر» لم ينقل عنه عدول عن ذلك حتى فارق الدنيا وهذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه وما قاله أبو حنيفة يخالف دلالة الاخبار فلا بصار اليه ثم يبطل بقوله : اللهم اغفر لي ولا يصح القياس على الخطبة لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها لفظ بعينه في جميع خطبه ولا امر به ولا يمنع من الكلام فيها والتلفظ بما شاء من الكلام المباح والصلاة بخلافه وما قاله الشافعي عدول عن المنصوص فاشبه ما لو قال : الله العظيم وقولهم لم تغير بنيت ولا معناه لا يصح لأنه نقله عن التكبير الى التعريف وكان متضمناً لاجتهاد أو تقدير فزال فان قوله الله أكبر التقدير من كل شيء ولم يرد في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله عليه السلام ولا في المتعارف في كلام الفصحاء الا هكذا فاطلاق لفظ التكبير ينصرف اليها دون غيرها كما ان اطلاق لفظ التسمية ينصرف الى قول بسم الله دون غيره وهذا يدل على ان غيرها ليس مثلاً لها^(١)

(فصل) والتكبير ركن في الصلاة لا تنعقد الصلاة الا به سواء تركه عمداً أو سهواً ، وهذا قول ربيعة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبي ثور وابن المنذر ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة والحكم والاوزاعي من نسي تكبيرة الافتتاح أجزأته تكبيرة الركوع ولنا قول النبي ﷺ «تحرماً التكبير» يدل على أنه لا يدخل في الصلاة بدونه

(فصل) ولا يصح التكبير الا مرتباً فان نكسه لم يصح لأنه لا يكون تكبيراً ويجب على المصلي أن يسمعه نفسه اماماً أو غيره الا أن يكون به عارض من طرش أو ما يمنعه السماع فيأتي به بحيث لو

النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بقوله «الله أكبر» لم ينقل عنه عدول عن ذلك حتى فارق الدنيا وقياسهم يبطل بقوله اللهم اغفر لي ، ولا يصح القياس على الخطبة لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها لفظ بعينه في جميع الخطبة ولا امر به ولأنه يجوز فيها الكلام بخلاف الصلاة ، وما قاله الشافعي عدول عن المنصوص ، فاشبه ما لو قال الله العظيم ، وقولهم لم تغير بنيت ولا معناه ممنوع لأن التكبير متضمن لاجتهاد أو تقدير بخلاف التعريف فان معنى قوله «الله أكبر» أي من كل شيء ، ولأن ذلك لم يرد في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله ولا في المتعارف في كلام الفصحاء الا كما ذكرنا فاطلاق لفظ التكبير ينصرف اليها دون غيرها كما ان اطلاق لفظ التسمية إنما ينصرف الى قوله بسم الله دون غيره ، وهذا يدل على ان غيرها لا يساويها

(فصل) والتكبير ركن لا تنعقد الصلاة الا به لا يسقط في عمد ولا سهو وهو قول مالك والشافعي وقال سعيد بن المسيب والحسن والزهري والاوزاعي : من نسي تكبيرة الافتتاح أجزأته تكبيرة الركوع ولنا قول النبي ﷺ «تحرماً التكبير» يدل على أنه لا يدخل الصلاة بدونه

(فصل) ولا يصح الا مرتباً فان نكسه لم يصح لأنه لا يكون تكبيراً ، ويجب على المصلي أن يسمعه نفسه اماماً كان أو غيره الا أن يكون به عارض من طرش أو ما يمنعه السماع فيأتي به بحيث لو كان سميعاً أو لا عارض به سمعه لأنه ذكر محله اللسان فلا يكون كاملاً بدون الصوت ، والصوت

(١) يزاد على هذا أن العبادات المحضة توقفيه لا يثبت شيء منها بالقياس والعلل ولا سيما الصلاة والشارع لم يلتزم في الخطبة ألفاظاً لاهها للوعظ الذي يختلف باختلاف الاحوال وأما الصلاة فقد قال فيها «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري وهو عمدة الفقهاء كلهم وكتبه محمد رشيد رضا

كان سميما أو لا عارض به سمعه لأنه ذكر محله اللسان ولا يكون كلاما بدون الصوت والصوت ما يتأتى سماعه وأقرب السامعين إليه نفسه فتى لم يسمعه لم يعلم أنه أتى بالقول ولا فرق بين الرجل والمرأة فيها ذكرناه.

(فصل) ويستحب للإمام أن يجهر بالتكبير بحيث يسمع المأمومون ليكبروا فأنهم لا يجوز لهم التكبير إلا بعد تكبيره فإن لم يمكنه سماعهم جهر بعض المأمومين ليسمعهم أو ليسمع من لا يسمع الإمام لما روى جابر قال : صلى بنا رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفه فإذا كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر أبو بكر ليسمعنا متفق عليه

(فصل) وبين التكبير ولا يمد في غير موضع المد فإن فعل بحيث تغير المعنى مثل أن يمد الهمزة الأولى فيقول الله فيجعلها استفهاما أو يمد أكبر فيزيد ألفا فيصير جمع كبير وهو الطبل لم يجز لأن المعنى يتغير به ، وإن قال الله أكبر وأعظم وأجل ونحوه لم يستحب نص عليه وانعقدت الصلاة بالتكبير الأولى (فصل) ولا يجزئه التكبير بغير العربية مع قدرته عليها ، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يجزئه لقول الله تعالى (وذكر اسم ربه فصل) وهذا قد ذكر اسم ربه

ولنا ما تقدم من النصوص وإن النبي ﷺ لم يعدل عنها وهذا يخص ما ذكروا فإن لم يحسن العربية لزمه تعلم التكبير بها فإن خشي فوات الوقت كبر بلفظه ذكره القاضي في المجرى وهو مذهب الشافعي وقال القاضي في الجامع لا يكبر بغير العربية ويكون حكمه حكم الآخرى كمن عجز عن القراءة بالعربية

ما يتأتى سماعه وأقرب السامعين إليه نفسه فتى لم يسمعه لم يعلم أنه أتى بالقول والرجل والمرأة سواء فيها ذكرناه (فصل) وبين التكبير ولا يمد في غير موضع المد فإن فعل بحيث لم يتغير المعنى مثل أن يمد الهمزة الأولى في اسم الله تعالى فيقول الله فيصير استفهاما أو يمد أكبر فيصير ألفا فيبقى جمع كبير وهو الطبل لم يجز لتغير المعنى ، وإن قال الله أكبر وأعظم ونحوه لم يستحب ، نص عليه وانعقدت به الصلاة (مسألة) (فإن لم يحسنها لزمه تعلمها فإن خشي فوات الوقت كبر بلفظه) وجه ذلك أنه لا يجزئه التكبير بغير العربية مع قدرته عليها ، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة يجزئه لقول الله تعالى (وذكر اسم ربه فصل) وهذا قد ذكر اسم ربه

ولنا ما تقدم من النصوص وهي تخص ما ذكروه فإن لم يحسن العربية لزمه تعلم التكبير بها لأنه ذكر واجب في الصلاة لا تصح بدونه فله تعلمه كالقراءة فإن خشي فوات الوقت كبر بلفظه في أظهر الوجهين وهو مذهب الشافعي لأنه ذكر عجز عنه بالعربية فله الاتيان به بغيرها كلفظ النكاح ، ولأن ذكر الله تعالى يحصل بكل لسان (والثاني) لا يصح ذكره القاضي في الجامع ويكون حكمه حكم الآخرى لأنه ذكر تنعقد به الصلاة فلم يجز التعبير عنه بغير العربية كالقراءة فإن عجز عن بعض اللفظ أو بعض الحروف أتى بما يمكنه كمن عجز عن بعض الفاتحة

(فصل) فإن كان أخرس أو عاجزا عن التكبير بكل لسان سقط عنه وعليه تحريك لسانه ذكره

لا يبر عنها بغيرها ، والاول اصح لان التكبير ذكر لله وذكر الله تعالى يحصل بكل لسان وأما القرآن فانه عربي فاذا عبر عنه بغير العربية لم يكن قرآنا والذكر لا يخرج بذلك عن كونه ذكراً (فصل) فان كان أخرس أو عاجزاً عن التكبير بكل لسان سقط عنه ، وقال القاضي عليه تحريك لسانه لان الصحيح يلزمه النطق بتحريك لسانه فاذا عجز عن أحدهما لزمه الآخر ولا يصح هذا لانه قول عجز عنه فلم يلزمه تحريك لسانه في موضعه كالقراءة . وانما لزمه تحريك لسانه بالتكبير مع القدرة عليه ضرورة بوقف التكبير عليها فاذا سقط التكبير سقط ما هو من ضرورته كمن سقط عنه القيام سقط عنه النهوض اليه وإن قدر عليه ، ولان تحريك اللسان من غير نطق عبث لم يرد الشرع به فلا يجوز في الصلاة كالعيب بسائر جوارحه

(فصل) وعليه أن يأتي بالتكبير قائماً فان انحنى الى الركوع بحيث يصير راسه مقابلاً لإنهاء التكبير لم تنعقد صلاته إلا أن تكون نافذة لسقوط القيام فيها ، ويحتمل أن لا تنعقد أيضاً لان صفة الركوع غير صفة القعود ولم يأت بالتكبير قائماً ولا قاعداً ، ولو كان ممن تصح صلاته قاعداً كان عليه الاتيان بالتكبير قبل وجود الركوع منه وقال القاضي : إن كبر في الفريضة في حال انحنائه إلى الركوع انعقدت فلا لانها امتنع وقوعها فرضاً وأمكن جعلها نفلاً فأشبهه من أحرم بفريضة فإن أنه لم يدخل وقتها

القاضي في المجرى لان الصحيح يلزمه النطق بتحريك لسانه فاذا عجز عن أحدهما لزمه الآخر . قال شيخنا : وهذا غير صحيح لانه قول عجز عنه فلم يلزمه تحريك لسانه في موضعه كالقراءة وانما لزمه تحريك لسانه مع التكبير ضرورة توقف التكبير عليه فاذا سقط التكبير سقط ما هو من ضرورته كمن سقط عنه القيام سقط عنه النهوض اليه وإن قدر عليه ، ولان تحريك لسانه بغير النطق مجرد عبث لم يرد الشرع به كالعيب بسائر جوارحه

(مسألة) ويجوز الامام بالتكبير كله ليسمع المأمومون فيكبروه بتكبيره فان لم يمكنه اسماعهم جهر بعض المأمومين ليسمعهم أو يسمع من لا يسمعه الامام لما روى جابر قال : صلى بنا رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفه فاذا كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر ليسمعنا متفق عليه

(مسألة) (ويسر غيره به وبالقراءة بقدر ما يسمع نفسه) لا يستحب لغير الامام الجهر بالتكبير لانه لاحاجة اليه وربما لبس على المأمومين الا أن يحتاج الى الجهر بالتكبير ليسمع المأمومين كما ذكرنا ويجب عليه أن يكبر بحيث يسمع نفسه وكذلك القراءة لانه لا يسمى كلاماً بدون ذلك وقد ذكرناه قبل هذا (فصل) وعليه أن يأتي بالتكبير قائماً فان انحنى إلى الركوع بحيث يصير راسه مقابلاً لإنهاء التكبير لم تنعقد صلاته إن كانت فرضاً لان القيام فيها واجب ولم يأت به ، وإن كانت نافذة فظاهر قول القاضي أنها تنعقد فانه قال إن كبر في الفريضة في حال انحنائه إلى الركوع انعقدت نفلاً لسقوط القيام فيه فاذا تعذر الفرض وقعت فلا كمن أحرم بفريضة فإن قبل وقتها . قال شيخنا : ويحتمل أن لا تنعقد النافذة إلا أن يكبر في حال قيامه أيضاً لان صفة الركوع غير صفة القعود ولم يأت بالتكبير قائماً ولا قاعداً

(فصل) ولا يكبر المأموم حتى يفرغ إمامه من التكبير . وقال أبو حنيفة : يكبر معه كإبراهيم معه ولنا أن النبي ﷺ قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا » متفق عليه والركوع مثل ذلك فإنه إنما يركع بعده إلا أنه لا تفسد صلاته بالركوع معه لأنه قد دخل في الصلاة وهما بخلافه فإن كبر قبل إمامه لم ينقض تكبيره وعليه استئناف التكبير بعد تكبير الإمام

(فصل) والتكبير من الصلاة . وقال أصحاب أبي حنيفة : ليس هو منها بدليل اضافته إليها بقوله « تحريمها التكبير » ولا يضاف الشيء إلى نفسه

ولنا قول النبي ﷺ في الصلاة « إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم وأبو داود وما ذكره غلط فإن أجزاء الشيء تضاف إليه كيد الإنسان ورأسه وأطرافه .

(مسألة) قال (وينوي بها المكتوبة يعني بالتكبير ولا نعلم خلافا بين الأمة في وجوب النية للصلاة وأن الصلاة لا تنعقد إلا بها والاصل فيه قول الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)

والاخلاص عمل القلب وهو النية وإرادة الله وحده دون غيره . وقول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرى مأنوى » ومعنى النية القصد ومحلبها القلب وإن لفظ بما فواه كان تأكيذاً فإن كانت الصلاة مكتوبة لزمته نية الصلاة بعينها ظهراً أو عسراً أو غيرها فيحتاج إلى نية شيتين الفعل والتعيين . واختلف أصحابنا في نية الفرضية قال بعضهم لا يحتاج إليها لأن التعيين يفني عنها لكون الظاهر مثلاً لا يكون إلا فرضاً من المكلف . وقال ابن حامد : لا بد من نية الفرضية لأن المعينة قد تكون فلا كظهر الصبي والمعدة فيفتقر إلى ثلاثة أشياء الفصل والتعيين والفرضية ويحتمل هذا كلام الحرقى لقوله : ينوي بها المكتوبة أي الواجبة المعينة والالف واللام هنا للمعهود أي إنها المكتوبة الحاضرة . وقال القاضي : ظاهر كلام الحرقى أنه لا يفتقر إلى التعيين لأنه إذا

ولان عليه الاتيان بالتكبير قبل وجود الركوع منه

(فصل) ولا يكبر المأموم حتى يفرغ إمامه من التكبير . وقال أبو حنيفة يدبر معه كإبراهيم معه ولنا قول النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا » متفق عليه والركوع مثل ذلك ، إلا أنه لا تفسد صلاته بالركوع معه لأنه قد دخل في الصلاة ، وهما بخلافه فإن كبر قبل إمامه لم تنعقد صلاته وعليه إعادة التكبير بعد تكبير الإمام

(فصل) والتكبير من الصلاة خلافاً لأصحاب أبي حنيفة في قولهم ليس منها لأنه أضافه إليها في قوله « تحريمها التكبير » ولا يضاف الشيء إلى نفسه

ولنا قول النبي ﷺ في الصلاة « إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم . وما ذكره فلا يصح ، فإن أجزاء الشيء تضاف إليه كيد الإنسان وساير أطرافه

نوى المفروضة انصرفت النية إلى الحاضرة والصحيح أنه لا بد من التعيين والالف واللام هنا للمعهود كما ذكرنا والحضور لا يكفي عن النية بدليل أنه لم يغن عن نية المكتوبة وقد يكون عليه صلوات فلا تعين إحداهن بدون التعيين. فأما الفائتة فإن عينها بقلبه أنها ظهر اليوم لم يحتاج إلى نية القضاء ولا الاداء بل لو نواها أداء فبان أن وقتها قد خرج وقعت قضاء من غير نية ، ولو ظن أن الوقت قد خرج فنواها قضاء فبان أنها في وقتها وقعت أداء من غير نية كالأسير إذا تحرر وصام شهراً يريد به شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزاءه. وإن ظن أن عليه ظهراً فائتة فقضاها في وقت ظهر اليوم ثم تبين أنه لا قضاء عليه فهل يجزئه عن ظهر اليوم ؟ يحتمل وجهين (أحدهما) يجزئه لأن الصلاة معينة وإنما أخطأ في نية الوقت فلم يؤثر كما إذا اعتقد أن الوقت قد خرج فبان أنه لم يخرج أو كما لو نوى ظهر أمس وعليه ظهر يوم قبله (والثاني) لا يجزئه لأنه لم ينو عين الصلاة فأشبهه ما لو نوى قضاء عصر لم يجزه عن الظهر ولو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة لم يجزه عنها ويتخرج فيها كالتي قبلها. فأما إن كانت عليه فوائت فنوى صلاة غير معينة لم يجزه عن واحدة منها لعدم التعيين ولو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها لزمه خمس صلوات ليعلم أنه أدى الفائتة ولو نسي صلاة لا يدري أظهر هي أم عصر لزمه صلاتان فإن صلى واحدة ينوي أنها الفائتة لم يجزه لعدم التعيين .

(فصل) فأما النافلة فتتقسم إلى معينة كصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر والسنن الرواتب فيفتقر إلى التعيين أيضاً وإلى مطلقة كصلاة الليل فيجزئه نية الصلاة لا غير لعدم التعيين فيها (فصل) وإذا دخل في الصلاة بنية مترددة بين إتمامها وقطعها لم تصح لأن النية عزم جازم ومع التردد لا يحصل الجزم. وإن تلبس بها بنية صحيحة ثم نوى قطعها والخروج منها بطلت وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة : لا تبطل بذلك لأنها عبادة صح دخوله فيها فلم تفسد بنية الخروج منها كالخروج ولنا أنه قطع حكم النية قبل إتمام صلاته ففسدت كما لو سلم ينوي الخروج منها ولأن النية شرط في جميع الصلاة وقد قطعها بما حدث ففسدت لذهاب شرطها . وفارقت الحج فانه لا يخرج منه بمحظوراته ولا بمفسدات بخلاف الصلاة . فأما إن تردد في قطعها فقال ابن حامد : لا تبطل لأنه دخل فيها بنية متيقنة فلا تزول بالشك والتردد كسائر العبادات . وقال القاضي : يحتمل أن تبطل وهو مذهب الشافعي لأن استدامة النية شرط مع التردد لا يكون مستديماً لما فأشبهه ما لو نوى قطعها .

(فصل) والواجب استصحاب حكم النية دون حقيقة ما يعنى أنه لا ينوي قطعها ولو ذهل عنها وعزبت عنه في أثناء الصلاة لم يؤثر ذلك في صحتها لأن التحرز من هذا غير ممكن ولأن النية لا تعتبر حقيقةً في أثناء العبادة بدليل الصوم وغيره وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « إذا أقيمت الصلاة أدبر الشيطان ، وله حصاص فإذا قفي الشوب أقبل يختر بين المرء ونفسه يقول : اذ كر كذا ، اذ كر كذا حتى يظل أحدهم أن يدري كم صلى » متفق عليه ورواه مالك في الموطأ . وروي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى صلاة فلم يقرأ فيها فقليل له إنك لم تقرأ فقال : أني جهزت جيشاً للمسلمين حتى بلغت بهوادي القرى .

(فصل) فإن شك في أثناء الصلاة هل نوى أو لا أو شك في تكبيرة الاحرام استأنفها لأن الاصل عدم ما شك فيه فإن ذكر أنه كان قد نوى أو كبر قبل قطعها أو أخذ في عمل فله البناء لانه لم يوجد مبطل لها ، وإن عمل فيها عملاً مع الشك فقال القاضي: تبطل وهذا مذهب الشافعي لأن هذا العمل عري عن النية وحكمها فإن استصحبنا حكمها مع الشك لا يوجد ، وقال ابن حامد لا تبطل ويبنى أيضاً لأن الشك لا يزيل حكم النية بدليل ما لو لم يحدث عملاً فانه يبنى ولو زال حكم النية لبطلت الصلاة كما لو نوى قطعها ، وإن شك هل نوى فرضاً أو نفلاً أمها نفلاً إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملاً وإن ذكر ذلك بعد احداث عمل خرج فيه الوجهان المذكوران في التي قبلها ، فإن شك هل أحرم بظهر أو عصر فحكمه حكم ما لو شك في النية ، لأن التعيين شرط وقد زال بالشك ، وبجمل أن يتمها نفلاً كما لو أحرم بفرض فبان أنه قبل وقته .

(فصل) وإذا أحرم بفريضة ثم نوى نقلها الى فريضة أخرى بطلت الاولى لانه قطع نيتها ولم تصح الثانية لانه لم ينوها من أولها فإن نقلها الى نفل لغير غرض فقال القاضي: لا يصح رواية واحدة لما ذكرناه ، وقال في الجامع يخرج على روايتين . وقال أبو الخطاب : يكره ويصح لأن النفل يدخل في نية الفرض بدليل ما لو أحرم بفرض فبان أنه لم يدخل وقته وصحة نقلها إذا كان لغرض ، وللشافعي قولان كالوجهين ، فأما ان نقلها لغرض صحيح مثل من أحرم بها منفرداً فحضرت جماعة فجعلها نفلاً ليصلي فرضه في جماعة فقال أبو الخطاب تصح من غير كراهة ، وقال القاضي: فيه روايتان (احدهما) لا يصح لانه لم ينو النفل من أولها (والثانية) يصح لانه لفائدة وهي تأدية فرضه في الجماعة مضاعفة لثواب بخلاف من نقلها لغير غرض فانه أبطل عمله لغير سبب ولا فائدة

﴿مسئلة﴾ قال (وان تقدمت النية قبل التكبير وبعد دخول الوقت ما لم يفسخها أجزأه) قال أصحابنا : يجوز تقديم النية على التكبير بالزمان اليسير ، وإن طال الفصل أو فسخ نيته بذلك لم يجزئه ، وحمل القاضي كلام الحنفي على هذا وفسره به وهذا مذهب أبي حنيفة ، وقال الشافعي وابن المنذر بشرط مقارنة النية لتكبير لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) لقوله مخلصين حال لهم في وقت العبادة فإن الحال: صف هيئة الفاعل وقت الفعل والاخلاص هو النية ، وقال النبي ﷺ « إنما الاعمال بالنيات » ولأن النية شرط فلم يجز أن تخلو العبادة عنها كسائر شروطها ولنا أنها عبادة فجاز تقديم نيتها عليها كالصوم وتقديم النية على الفعل لا يخرجها عن كونه منوياً ولا يخرج الفاعل عن كونه مخلصاً بدليل الصوم والزكاة إذا دفعها الى وكيله وكسائر الافعال في أثناء العبادة

﴿مسئلة﴾ قال (ويرفع يديه الى فروع أذنيه أو الى حذو منكبيه)

﴿مسئلة﴾ (ثم يرفع يديه مع ابتداء التكبير ممدودة الاصابم مضمومة بعضها الى بعض الى حذو منكبيه أو الى فروع أذنيه) رفع اليدين عند افتتاح الصلاة مستحب بغير خلاف فعلمه ، قال ابن المنذر: لا يختلف أهل العلم في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، فروى

لا نعلم خلافا في استحباب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ، وقال ابن المنذر لا يختلف أهل العلم في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وقد ذكرنا حديث أبي حميد ، وروى ابن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين متفق عليه . وهو مخير في رفعهما إلى فروج أذنيه أو حذو منكبيه . ومعناه أن يبلغ بأطراف أصابعه ذلك الموضع وإنما خير لأن كلا الأمرين مروى عن رسول الله ﷺ فالرفع إلى حذو المنكبين في حديث أبي حميد وابن عمرو رواه علي وأبو هريرة وهو قول الشافعي وإسحاق ، والرفع إلى حذو الأذنين رواه واثلة بن حجر ومالك بن الحويرث رواه مسلم وقال به ناس من أهل العلم وميل أحد إلى الأول أكثر ، قال الأثرم قلت لأبي عبد الله إلى أين يبلغ بالرفع ؟ قال : أما أنا فأذهب إلى المنكبين لحديث ابن عمر ، ومن ذهب إلى أن يرفع يديه إلى حذو أذنيه لحسن ذلك لأن رواية الأول أكثر وأقرب إلى النبي ﷺ وجوز الآخر لأن صحة روايته تدل على أنه كان يفعل هذا مرة وهذا مرة

(فصل) ويستحب أن يمد أصابعه وقت الرفع ويضم بعضها إلى بعض لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدا ، وقال الشافعي السنة أن يفرق أصابعه لما روى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان ينشر أصابعه للتكبير

ولنا ما ذكرناه وحديثهم قال الترمذي هذا خطأ والصحيح ما روينا . ثم لو صح كان معناه مد أصابعه قال أحمد : أهل العربية قالوا : هذا الضم - وضم أصابعه - وهذا النشر - ومد أصابعه - وهذا التفريق -

ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع بين السجدين متفق عليه . وهو مخير في رفعهما إلى حذو منكبيه أو فروج أذنيه ؟ يعني أنه يبلغ بأطراف أصابعه ذلك الموضع لأن كلا الأمرين قد روي عن رسول الله ﷺ . فالرفع إلى المنكبين قد روي في حديث ابن عمر ، ورواه علي وأبو هريرة وهو قول الشافعي وإسحاق ، والرفع إلى حذو الأذنين رواه واثلة بن حجر ومالك بن الحويرث من رواية مسلم وقال به ناس من أهل العلم إلا أن ميل أبي عبد الله إلى الأول لكثرة روايته وقربهم من النبي ﷺ . وجوز الآخر لصحة روايته فدل على أن النبي ﷺ كان يفعل هذا وهذا ، ويستحب أن يمد أصابعه وقت الرفع ويضم بعضها إلى بعض لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدا ، وقال الشافعي : السنة أن يفرق أصابعه ، وقد روي ذلك عن أحمد لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان ينشر أصابعه للتكبير

ولنا ما روينا وحديثهم خطأ قاله الترمذي ، ثم لو صح كان معناه المد ، قال أحمد : أهل العربية قالوا هذا الضم - وضم أصابعه - وهذا النشر - ومد أصابعه - وهذا التفريق - وفرق أصابعه - ولأن النشر لا يقتضي التفريق كنشر الثوب

وفرق أصابعه ، ولأن النثر لا يقتضي التفريق كتنثر الثوب ولهذا يستعمل في الشيء الواحد ولا تفريق فيه (فصل) ويتبدى رفع يديه مع ابتداء التكبير ويكون انتهاءه مع انقضاء تكبيره ولا يسبق أحدهما صاحبه فإذا انقضى التكبير حط يديه فان نسي رفع اليدين حتى فرغ من التكبير لم يرفعهما لانه سنة فات محلها وإن ذكره في أثناء التكبير رفع لان محله باق فان لم يمكنه رفع يديه إلى المنكبين رفعهما قدر ما يمكنه وإن أمكنه رفع أحدهما دون الأخرى رفعها لقول النبي ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإن لم يمكنه رفعهما إلا بالزيادة على المسنون رفعهما لانه يأتي بالسنة وزيادة مغلوب عليها وقول الشافعي كقولنا في هذا الفصل جميعه

(فصل) وإن كانت يده في ثوبه رفعهما بحيث يمكن لما روى وائل بن حجر قال : أنبت النبي ﷺ في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة ، وفي رواية قال ثم جثت في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب رواها أبو داود وفي رواية فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم

(فصل) والامام والمأموم والمنفرد في هذا سواء وكذلك الفريضة والنافلة لأن الاخبار لا تفريق فيها فأما المرأة فذكر القاضي فيها روايتين عن أحمد (أحدهما) ترفع لما روى الحلال بإسناده عن أم الدرداء وحفصة بنت سيرين أنهما كانتا ترفعان أيديهما وهو قول طاوس ولأن من شرع في حقه التكبير شرع في حقه الرفع كالرجل فعلى هذا ترفع قليلا ، قال أحمد رفع دون الرفع (والثانية) لا يشرع لانه في معنى التجاني ولا يشرع ذلك لما بل تجمع نفسها في الركوع والسجود وسائر صلاتها (مسئلة) قال (ثم يضع يده اليمنى على كوعه اليسرى)

(فصل) ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاءه مع انتهائه فإذا انقضى التكبير حط يديه لان الرفع للتكبير فكان معه . فان نسي رفع اليدين حتى فرغ من التكبير لم يرفعهما لانه سنة فات محلها وإن ذكره في أثناء التكبير رفعهما لبقاء محله ، فان لم يمكنه رفع اليدين إلى المنكبين رفعهما قدر الامكان ، وإن أمكنه رفع أحدهما حسب رفعها لقول النبي ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان لم يمكنه رفعهما إلا بالزيادة على المسنون رفعهما لانه يأتي بالسنة وزيادة مغلوب عليها وهذا كله قول الشافعي . وإن كانت يده في ثوبه رفعهما بحيث يمكن لما روى وائل بن حجر قال : أنبت النبي ﷺ في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة ، وفي رواية قال ثم جثت في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب رواها أبو داود وفيه فرأيتهم يرفعون أيديهم الى صدورهم ولا فرق في ذلك بين النافلة والفريضة والامام والمأموم والمنفرد لمعوم الاخبار والله أعلم

(مسئلة) (ثم يضع كف يده اليمنى على كوع اليسرى ويجعلها تحت مرنه) وضع اليمنى على اليسرى

أما وضع اليدين على اليسرى في الصلاة فمن سنتها في قول كثير من أهل العلم يروى ذلك عن علي وأبي هريرة والنخعي وأبي مجاز وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وحكاه ابن المنذر عن مالك وظاهر مذهبه الذي عليه أصحابه إرسال اليدين وروى ذلك عن ابن الزبير والحسن ولنا ما روى قبيصة بن هلب عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ يؤمننا فيأخذ شماله يمينه رواه الترمذي وقال حديث حسن وعليه العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ، وعن أبي جازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو جازم لأعلمه إلا ينمي ذلك إلى رسول الله ﷺ رواه البخاري وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو واضع شماله على يمينه فأخذ يمينه فوضعا على شماله رواه أبو داود ورواهما الأثرم ، وفي المسند عن غطيف قال مانسيت من الأشياء فلم أنس أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعا يمينه على شماله في الصلاة ويستحب أن يضعها على كوعه وما يقاربه لما روى وائل بن حجر أنه وصف صلاة النبي ﷺ وقال في وصفه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد

(مسئلة) قال (ويجعلها تحت سرتة)

في الصلاة مسنون روي عن علي وأبي هريرة والنخعي وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وحكاه ابن المنذر عن مالك والذي عليه أصحابه إرسال اليدين روي ذلك عن ابن الزبير والحسن ولنا ما روى قبيصة بن هلب عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ يؤمننا فيأخذ شماله يمينه ، رواه الترمذي وقال حديث حسن وعليه العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ، وعن غطيف قال : مانسيت من الأشياء فلم أنس أني رأيت رسول الله ﷺ واضعا يمينه على شماله في الصلاة من المسند. ويضعهما على كوعه أو قريبا منه لما روى وائل بن حجر أنه وصف صلاة رسول الله ﷺ وقال في وصفه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى - والرسغ والساعد

(فصل) ويجعلها تحت سرتة ، روي ذلك عن علي وأبي هريرة والثوري وإسحاق قال علي رضي الله عنه من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة ، رواه الامام أحمد وأبو داود ، وعن أحمد أنه يضعهما على صدره فوق السرة ، وهو قول سعيد بن جبير والشافعي لما روى وائل بن حجر قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي فوضع يديه على صدره احداها إلى الأخرى ، وعنه رواية ثالثة أنه مخبر في ذلك لأن الجميع مروي والامر في ذلك واسع

(مسئلة) وينظر إلى موضع سجوده وذلك مستحب لانه أخشع للصلي ، وأكف لنظره . قال محمد بن سيرين وغيره في قوله تعالى (والذين هم في صلاتهم خاشعون) هو أن لا يرفع بصره عن موضع سجوده . قال أبو هريرة كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة فلما نزل

اختلفت الرواية في موضع وضعهما ، فروي عن أحمد أنه يضعهما تحت سترته وروي ذلك عن علي وإبي هريرة وأبي مجلز والنخعي والثوري وإسحاق لما روي عن علي أنه قال من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة ، رواه الامام أحمد وأبو داود وهذا ينصرف الى سنة النبي ﷺ ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة ، وعن أحمد أنه يضعهما فوق السرة وهو قول سعيد بن جبير والشافعي ، لما روى وائل بن حجر قال: رأيت النبي ﷺ يصلي فوضع يديه على صدره أحدهما على الأخرى وعنه أنه يخبر في ذلك لأن الجميع مروى والامر في ذلك واسم

﴿ مسألة ﴾ قال (ويقول سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك)

وجلته أن الاستفتاح من سنن الصلاة في قول أكثر أهل العلم ، وكان مالك لا يراه بل يكبر ويقرأ لما روى أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين متفق عليه .

(الذين هم في صلاتهم خاشعون) رموا بأبصارهم الى موضع السجود

﴿ مسألة ﴾ (ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك) الاستفتاح من سنن الصلاة في قول أكثر أهل العلم ، وكان مالك لا يراه بل يكبر ويقرأ لما روى أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين متفق عليه .

ولنا أن النبي ﷺ كان يستفتح بما سنذكره وعمل به الصحابة رضي الله عنهم فكان عمر يستفتح به صلاته يجهر به ليسمعه الناس ، وعبد الله بن مسعود : وحديث أنس أراد به القراءة كما روى أبو هريرة يقول الله تعالى « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » وفسره بالفاتحة مثل قول عائشة كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ويتعین حمله على هذا لما ذكرنا من فعل عمر وهو ممكن روى عنه أنس^(١)

(فصل) ومذهب أحمد رحمه الله الاستفتاح الذي ذكرنا وقال : لو أن رجلا استفتح ببعض ما روي عن النبي ﷺ من الاستفتاح كان حسنا ، والذي ذهب اليه أحمد قول أكثر أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وابن مسعود والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، قال الترمذي . وعليه العمل عند أهل العلم من التابعين وغيرهم . وذهب الشافعي وابن المنذر الى الاستفتاح بما روي عن علي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة كبر ثم قال « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها

(١) كذا في نسختنا

وهو غير ظاهر
وتراجع العبارة في
السطر الخامس من
الصفحة التالية

ولنا أن النبي ﷺ كان يستفتح بما سذكره وعمل به الصحابة رضي الله عنهم وكان عمر يستفتح به في صلاته يجهر به ليسمعه الناس وعبد الله بن مسعود . وحديث أنس أراد به القراءة كما جاء في حديث أبي هريرة « أن الله تعالى قال : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » وفسر ذلك بالفاتحة . وهذا مثل قول عائشة كان النبي ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ويتمن حمله على هذا لأنه قد ثبت عن الذين روى عنهم أنس الاستفتاح بما ذكرناه . إذا ثبت هذا فإن أحد ذهب إلى الاستفتاح بهذا الذي ذكره الحرقى وقال : لو أن رجلا استفتح ببعض ما روي عن النبي ﷺ من الاستفتاح كان حسناً أو قال جائزاً وكذا قول أكثر أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وابن مسعود والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي قال الترمذي وعليه العمل عند أهل العلم من التابعين وغيرهم . وذهب الشافعي وابن المنذر إلى الاستفتاح بما قد روي عن علي قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسبي ومحبي ومحبي الله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ، أنت الملك لا إله

إلا أنت ، وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، ليك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، استغفرك وأتوب إليك » رآه مسلم وأبو داود . وعن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر سكت إسكاته حسنة ، قال هنية بين التكبير والقراءة . قلت يا رسول الله ؟ أرايت إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال أقول « اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس . اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد » متفق عليه . وإنما اختار أحمد رحمه الله الاستفتاح الأول لما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي . وروى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله من رواية النسائي والترمذي ورواه أنس أيضاً وعمل به عمر بين يدي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك اختاره أحمد وجوز الاستفتاح بغيره لكونه قد صح ، إلا أنه قد قال في حديثهم بعضهم يقول في صلاة الليل ولأن العمل به منوروك ، فانا لا نعلم أحداً يستفتح به كاه ، وإنما يستفتحون بأوله قال أحمد : ولا يجهر الإمام بالاستفتاح وعليه عامة أهل العلم لأن النبي ﷺ لم يجهر به وإنما جهر به عمر ليعلم الناس ، فإن نسيه أو تركه عمداً حتى شرع في الاستعاذة لم يعد إليه لأنه سنة فات محلها ، وكذلك إن نسي التعوذ حتى شرع في القراءة لم يعد إليه لذلك (مسئلة) (ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة سنة في قول الحسن وابن سيرين والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول « أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه »

إلا أنت ، أنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، ليك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك » رواه مسلم ^(١) وأبو داود والنسائي ، وروى أبو هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة أسكت إسكاته — حسبته قال هنية — بين التكيير والقراءة فقلت يا رسول الله أرأيت إسكاتك بين التكيير والقراءة ما تقول ؟ قال « أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والبرد » متفق عليه

ولنا ما روت عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال « صبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وعن

قال الترمذي هذا أشهر حديث في هذا الباب . وقال مالك لا يستعبد لحديث أنس وقد مضى جوابه وصفتها كما ذكرنا وهذا قول أبي حنيفة والشافعي والآية . وقال ابن المنذر جاء عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وعن أحمد أنه يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » لحديث أبي سعيد فانه متضمن للزيادة ، ونقل حنبل عنه أنه يزيد بعد ذلك « أن الله هو السميع العليم » وهذا كله واسع وكيفا استعاذ فحسن

(مسئلة) (ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم)

قراءة بسم الله الرحمن الرحيم مشروعة في الصلاة في أول الفاتحة وأول كل سورة في قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك والوزاعي لا يقرؤها في أول الفاتحة لحديث أنس ، وعن ابن عبد الله بن المغفل قال سمعتني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني محدث ، إياك والحدث ، قال ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام — يعني منه — فاني صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها فإذا صليت فقل (الحمد لله رب العالمين) رواه الترمذي وقال حديث حسن ولنا ما روي عن نعيم المجر أنه قال صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وقال والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ رواه النسائي ، وروى ابن المنذر أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم . وعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية والحمد لله رب العالمين آيتين . فأما حديث أنس فقد سبق جوابه ثم يحمل على أن الذي كان يسمع منهم الحمد لله رب العالمين وقد جاء مصرحاً به فروى شعبة وشيبان عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم اسمع أحداً منهم يحجر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وفي لفظ كلهم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي لفظ أن رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله الرحمن

(١) الصواب

أنه رواه الجماعة

كلهم إلا البخاري

ولكن بعضهم رواه

مطولاً وبعضهم

مختصراً

أبي سعيد عن النبي ﷺ مثله رواه النسائي والترمذي ورواه أنس وإسناد حديثه كلهم ثقة رواه الدارقطني وعمل به السلف فكان عمر رضي الله عنه يستفتح به بين يدي أصحاب رسول الله ﷺ فروى الأسود أنه صلى خلف عمر فسمعه كبير فقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، فلذلك اختاره أحمد وجوز الاستفتاح بغيره لكونه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه قال في حديث علي بعضهم يقول في صلاة الليل ، ولأن العمل به منورق فأن لا نعلم أحداً يستفتح به كله وإنما يستفتحون بأوله

(فصل) قال أحمد ولا يجهر الإمام بالافتتاح وعليه عامة أهل العلم لأن النبي ﷺ لم يجهر به وإنما جهر به عمر ليعلم الناس ، وإذا نسي الاستفتاح أو تركه عمد أحتى شرع في الاستعاذة لم يعد إليه لأنه سنة فات محلها وكذلك أن نسي التعوذ حتى شرع في القراءة لم يعد إليه لذلك

(مسألة) قال (ثم يستعيذ)

الرحيم وأبا بكر وعمر ، رواه ابن شاهين ، وحديث عبد الله بن المغفل محمول على هذا أيضاً جمعا بين الأخبار ، ولأن ما لكأ قد سلم أنه يستفتح بها في غير الفاتحة والفاتحة أولى لأنها أول القرآن وفاتحة

(مسألة) (وليست من الفاتحة وعنه أنها منها ولا يجهر بشيء من ذلك)

قد مضى ذكر الاستفتاح ولا نعلم خلافاً في أنه لا يجهر بالاستعاذة ، فأما بسم الله الرحمن الرحيم فالجهر بها غير مسنون عند أحمد رحمه الله لا اختلاف عنه فيه ، قال الترمذي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وذكره ابن المنذر عن ابن مسعود وعمار وابن الزبير وهو قول الحكم وحامد والأوزاعي والثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي ، ويزوي الجهر بها عن عطاء وطاووس ومجاهد وسعيد بن جبير وهو مذهب الشافعي لحديث أبي هريرة أنه قرأ بها في الصلاة وقد قال ما اسمعنا رسول الله ﷺ اسمعناكم وما اخفي علينا اخفينا عنكم متفق عليه ، وعن أنس أنه صلى وجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقال أقندي بصلاة رسول الله ﷺ ولما تقدم من حديث أم سلمة ولأنها آية من الفاتحة فيجهر بها الإمام في صلاة الجهر كسائر آياتها

ولنا ما ذكرنا من حديث أنس وعبد الله بن المغفل ، وعن عائشة أن النبي ﷺ كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، متفق عليه ، وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال الله تعالى « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » لم يذكر فيه بسم الله الرحمن الرحيم يدل على أنه لم يذكر فيه بسم الله الرحمن الرحيم ، وأما حديث أبي هريرة الذي احتجوا به فليس فيه أنه جهر بها ولا يمتنع أن يسم منه حال الإصرار كما سمع الاستفتاح والاستعاذة من النبي ﷺ مع إصراره بها فقد روي أنه كان يسمهم الآية أحياناً في صلاة الظهر من رواية أبي قتادة

وجملة ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة سنة وبذلك قال الحسن وابن سيرين وعطاء والثوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك : لا يستعذ لحديث أنس ولنا قول الله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وعن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » قال الترمذي هذا أشهر حديث في الباب ، وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول قبل القراءة « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وحديث أنس قد مضى جوابه ، وصفة الاستعاذة أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لقول الله تعالى (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وعن أحمد أنه يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم لخبر أبي سعيد وقول الله تعالى (فاستعذ بالله أنه هو السميع العليم) وهذا متضمن لزيادة ونقل حنبلي عنه أنه يزيد بعد ذلك أن الله هو السميع العليم ، وهذا كله واسع وكيفما استعاذ فهو حسن ويسر الاستعاذة ولا يجر بها لأعلم فيه خلافا

متفق عليه ، وكذلك حديث أم سلمة ليس فيه ذكر الجهر وبقي أخبار الجهر ضعيفة لأن روايتها م رواة الإخفاء بأسناد صحيح ثابت لا يختلف فيه فدل على ضعف ما يخالفه ، وقد بلغنا أن الدارقطني قال : لم يصح في الجهر حديث

(فصل) وليست من الفاتحة في إحدى الروايتين عن أحمد وهي المنصورة عند أصحابنا ، وهو قول أبي حنيفة ومالك والاوزاعي ، ثم اختلف عن أحمد فيها ف قيل هي آية منفردة كانت تنزل بين كل سورتين فصلا بين السور (١) وقيل عنه إنها هي بعض آية من سورة البقرة (إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم) (والرواية الثانية) أنها آية من الفاتحة خاصة تجب قراءتها في الصلاة أولا اختارها أبو عبد الله بن بطة وأبو حفص وهو قول ابن المبارك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد ، قال عبد الله بن المبارك : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية ، وكذلك قال الشافعي لحديث أم سلمة . وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قرأتم (الحمد لله رب العالمين) فاقروا (بسم الله الرحمن الرحيم) فاتها أم الكتاب وإنها السبع المثاني » وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها ولأن الصحابة رضي الله عنهم أثبتوها في المصاحف ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن ، ووجه الرواية الأولى ما روى أبو هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل ، فإذا قال الحمد لله رب العالمين ، قال الله حمدني عبدي فإذا قال (الرحمن الرحيم) قال الله أثنى علي عبدي فإذا قال (مالك يوم الدين) قال الله مجدني عبدي فإذا قال (إياك نعبد وإياك نستعين) قال الله هذا بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فإذا قال (اهتدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال « هذا لعبدي ولعبدي ما سأل » رواه مسلم فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم آية لعداها وبدأ بها ولم

(١) هذا القول لا

يصدق علي بسملة
الفاتحة فانها الاولى
بإجماع الصحابة كما
سيأتي

(١) فيه أن البسملة

لله تعالى وحده فان
القارئ يعني به أنه
يقرأ أو يصلي باسم الله
على أن هذا منه بدأ
واليه يعود وله يتلى
ويصلي (قل إن
صلاتي ونسكي
وحياي ومماتي لله
رب العالمين)

«مسئلة» قال (ثم اقرأ الحمد لله رب العالمين)

وجملة ذلك أن قراءة الفاتحة واجبة في الصلاة وركن من أركانها لا تصح إلا بها في المشهور عن أحمد نقله عنه الجماعة وهو قول مالك والثوري والشافعي ، وروي عن عمر بن الخطاب وعثمان ابن أبي العاص وخوات بن جبير أنهم قالوا لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وروي عن أحمد رواية أخرى أنها لا تتعين وتجزئ. قراءة آية من القرآن من أي موضع كان ، وهذا قول أبي حنيفة لقول النبي ﷺ للنبي في صلاته « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وقول الله تعالى (فاقروا ما تيسر من القرآن) وقوله (فاقروا ما تيسر منه) ولأن الفاتحة وسائر القرآن سواء في سائر الأحكام فكذا في الصلاة

ولنا ما روى عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه ولأن القراءة ركن في الصلاة فكانت معينة كالركوع والسجود وأما خبرهم فقد روى الشافعي بإسناده عن رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي « ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ » ثم نحمله على الفاتحة وما تيسر معها مما زاد عليها . ويحتمل أنه لم يكن يحسن الفاتحة أما الآية فتحتمل أنه أريد الفاتحة وما تيسر معها ويحتمل أنها نزلت قبل نزول الفاتحة لأنها نزلت بمكة والنبي ﷺ مأمور بقيام الليل فنسخه الله تعالى عنه بها . والمعنى الذي ذكره أجمعنا على خلافه فإن من ترك الفاتحة كان مسيئاً بخلاف بقية السور

«مسئلة» قال (ويبتدئها بسم الله الرحمن الرحيم)

وجملة ذلك أن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم مشروعة في الصلاة في أول الفاتحة وأول كل سورة في قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك والاوزاعي لا يقرؤها في أول الفاتحة لحديث أنس . وعن ابن عبد الله بن المغفل قال : سمعني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني محدث ؟ إياك والحدث ، قال ولم أر واحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض إليه الحدث في

يتحقق التنصيف ، فإن قيل فقد روى عبد الله بن زياد بن سمعان « يقول عدي إذا افتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فيذكرني عدي » قلنا ابن سمعان متروك الحديث لا يحتج به قاله الدارقطني وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سورة هي ثلاثون آية شغقت قلوبها ألا وهي تبارك الذي بيده الملك » وهي ثلاثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم ولأن مواضع الآي كالأبي في أنها لا تثبت إلا بالتواتر ولا تواتر في هذا . فأما حديث أم سلمة فلعله من رأيها أو تقول هي آية مفردة للفصل بين السور وحديث أبي هريرة موقوف عليه فإن راويه أبو بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال قال أبو بكر : راجعت فيه نوحاً فوقفه ، وأما اثباتها بين السور فالفصل بينها ولذلك كتبت سطرأ على حديثها والله أعلم .

ابن عبد الله بن مغفل
وصرح الخطيب بأن
الحديث ضعيف

(٢) فيه أن قراءتها
في أول الفاتحة أولى
لان إجماع الصحابة
وسائر الأمة بالتبع
لهم على كتابتها في
أول الفاتحة يدل على
أنها متبها أو فاتحة مستقلة
لها والاول هو المتبادر
وأما ما عداها فيحتمل
ما قيل من أنها للفصل
بين السور وهذه
الحجة — أي كتابة

المصحف — قطعية
ومثلها روايات القراء
السبعة المتواترة وكل
منها ترجح بكل
ما ينافيها من أحاديث
الاحاد الظنية ولو لم
تكن متعارضة وقابلة
للتأويل فكيف وهي
كذلك ولا جله
اختلف فيها السلف
والخلف — فالحق
الصريح مع القائلين
بأن البسملة آية من

الاسلام — يعني منه — فأنى صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها
فلا تقلها . اذا صليت فقل الحمد لله رب العالمين أخرجه الترمذي وقال حديث حسن

ولنا ما روي عن نعيم الجهر أنه قال صليت وراء أبي هريرة ققرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ
بأم القرآن وقال والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ أخرجه النسائي، وروى ابن
المنذر أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قرأ
في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية والحمد لله رب العالمين، اثنين فأما حديث أنس فقد سبق
جوابه ثم نحمله على أن الذي كان يسمع منهم الحمد لله رب العالمين، وقد جاء مصرحا به روى شعبة
وشيبان عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع
أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ وكلمهم بخفي بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ أن
رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وأبا بكر وعمر رواء ابن شاهين وحديث ابن
عبد الله بن المغفل محمول على هذا أيضا جمعا بين الاخبار ^(١) ولان بسم الله الرحمن الرحيم يستفتح بها
سائر السور فاستفتاح الفاتحة بها أولى لأنها أول القرآن وفاتحته وقد سلم مالك هذا فانه قال في قيام
رمضان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة ويستفتح بها بقية السور ^(٢)

« مسألة » قال (ولا يجهر بها)

يعني بسم الله الرحمن الرحيم ولا تختلف الرواية عن أحد أن الجهر بها غير مسنون قال الترمذي
وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين ، منهم أبو بكر
وعمر وعثمان وعلي وذكره ابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وعمار به يقول الحسبك وحامد
والاوزاعي والثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي . ويروى عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد

« مسألة » (ثم يقرأ الفاتحة وفيها إحدى عشرة تشديدا) قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة
لا تصح إلا به في المشهور عن أحد وهو قول مالك والثوري والشافعي وإسحاق . وروى عن عمر وعثمان
ابن أبي العاص وخوات بن جبير رضي الله عنهم أنهم قالوا لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب . وروى عن
أحمد أنها لا تنعین ويجزي . قراءة آية من القرآن أي آية كانت وهو قول أبي حنيفة لقول النبي ﷺ
للسبيء في صلته « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وقول الله تعالى (فاقرأوا ما تيسر من القرآن) ولان
الفاتحة وسائر القرآن سواء في سائر الاحكام كذلك في الصلاة

الفاتحة وان قراءتها واجبة فانه لا يوجد في ديننا ولا في شيء مما تناقله البشر خلفا عن سلف أصح من نقل هذا القرآن بالكتابة ثم يحفظ
الإلوف له ولا سيما فاتحته في عصر التنزيل ثم حفظ كل من دخل في الاسلام لها جيلا بعد جيل . وأظهر ما قيل في الاحاديث النافية لقراءة
بسملتها في الصلاة ان المراد عدم الجهر بها أو عدم سماع الراوي وأكثر الناس لا يسمعون أول قراءة الامام لا اشتغالهم بالتكبير ودعاء
الاقتراح ولان العادة الثابتة على الناس ان القاريء يرفع صوته بالتدريج . ثم ان هذا النفي معارض باثبات قراءتها وسامع المؤمنين
لها ومنهم أنس رضي الله عنه :

ابن جبير — الجهر بها وهو مذهب الشافعي لحديث أبي هريرة أنه قرأها في الصلاة وقد صح أنه قال ما أسمعنا رسول الله ﷺ أسعناكم وما أخفى علينا أخفينا عليكم — متفق عليه وعن أنس أنه صلى وجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقال أتتدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تقدم من حديث أم سلمة وغيره ولأنها آية من الفاتحة فيجهر بها الامام في صلاة الجهر كسائر آياتها ولنا حديث أنس وعبد الله بن المغفل ، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين متفق عليه . وروى أبو هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله تعالى : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل . فإذا قال العبد (الحمد لله رب العالمين) قال الله حمدني عبدي » وذكر الخبر أخرجه مسلم وهذا يدل على أنه لم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم ولم يجهر بها ^(١) وحديث أبي هريرة الذي احتجوا به ليس فيه أنه جهر بها ولا يتمتع أن يسمع منه حال الاسرار كما سماع الاستفتاح والاستعاذة من النبي ﷺ مع أسراره بهما . وقد روى أبو قتادة أن النبي ﷺ كان يسمعهم الآية أحيانا في صلاة الظهر متفق عليه . وحديث أم سلمة ليس فيه أنه جهر بها وسائر أخبار الجهر ضعيفة فإن رواها هم رواة الاخفاء . واسناد الاخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فيه فدل على ضعف رواية الجهر . وقد بلغنا أن الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث ^(٢)

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد هل هي آية من الفاتحة يجب قراءتها في الصلاة أولا ؟ فنهى أنها من الفاتحة وذهب إليها أبو عبد الله بن بطة وأبو حفص وهو قول ابن المبارك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد . قال ابن المبارك من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية . وكذلك قال الشافعي : هي آية من كل سورة لحديث أم سلمة . وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا قرأت الحمد لله رب العالمين فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم الكتاب وانها السبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها » ولأن الصحابة رضي الله عنهم أثبتوها في المصاحف بخطها ولم يثبتوا بين الدفين سوى القرآن . وروي عن أحمد أنها ليست من الفاتحة ولا آية من غيرها ولا يجب قراءتها في الصلاة وهي المنصورة عند أصحابه وقول أبي حنيفة ومالك والاوزاعي وعبد الله بن معبد الرماني . واختلف عن أحمد فيها ف قيل عنه هي آية مفردة كانت تنزل بين سورتين فصلا بين السور . وعنه انما هي بعض آية من سورة النمل كذلك قال عبد الله بن معبد والاوزاعي ما أنزل الله بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة (إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم) والدليل

ولنا ما روى عبادة عن النبي ﷺ أنه قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه . ولأن القراءة ركن في الصلاة فكانت معينة كالركوع والسجود . فأما خبرهم فقد روى الشافعي باسناده عن رفاع بن رافع أن النبي ﷺ قال للاعرابي « تم اقرأ بأمر القرآن وما شاء

(١) هذا الاستدلال ممنوع لما تقدم فيما كتبناه على الحديث في حاشية الشرح الكبير (ص ٥٢٣) ٢ لعل الصواب ما قاله المحقق ابن القيم في الهدى النبوي من انه (ص) كان يسر بها قارة ويجهر أخرى ونقل الحافظ في ترح البخاري عن القرطبي معنى ما رواه الطبراني في الكبير والوسط عن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزؤون بمكاه وتصديده ويقولون محمد يذكر الله العجامة — وكان مسيلة الكذاب يسمى رحمن — فأزل الله « ولا تجهر بصلاتك » فتسمع المشركين فيهزؤا بك (ولا تخافت) عن أصحابك فلا تسمعهم رواه ابن جبير عن ابن عباس ، ذكره التيسابوري في التيسير

قال: وهذا جم حسن ان صح ان هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال في جمع الزوائد رجاله موثقون

على أنها ليست من الفاتحة ما روى أبو هريرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول « قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل فاذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدي عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدي فاذا قال : مالك يوم الدين قال الله حمدي عبدي فاذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين قال الله هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال هذا لعبي ولعبي ما سأل » أخرجه مسلم . فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم آية لعداها وبدأ بها ولم يتحقق التنصيف لان آيات الشاء تكون أربعا ونصفا وآيات الدعاء اثنتين ونصفا وعلى ما ذكرنا يتحقق التنصيف ، فان قيل فقد روى عبد الله بن زياد بن سمعان « يقول عبدي اذا افتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فيذكرني عبدي » قلنا ابن سمعان متروك الحديث لا يحتج به قاله الدارقطني واتفاق الرواة على خلاف روايته أولى بالصواب . وروي عن النبي ﷺ أنه قال « سورة هي ثلاثون آية شغفت لقارئها الا وهي تبارك الذي بيده الملك » وهي ثلاثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم وأجمع الناس على أن سورة الكوثر ثلاث آيات بدون بسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت منها لكنت أربعا ^(١) ولان مواضع الآي تجري مجرى الآي أنفسها في أنها لا تثبت الا بالتواتر ولم ينقل في ذلك تواتر ^(٢) فأما قول أم سلمة فن رأيها ولا ينكر الاختلاف في ذلك على أننا نقول هي آية مفردة لفصل بين السور . وحديث أبي هريرة موقوف عليه فانه من رواية أبي بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال قال : قال أبو بكر راجعت فيه نوحا فوقه وهذا يدل على أن رفعه كان وهما من عبد الحميد ، وأما اثباتها بين السور في المصحف فللفصل بينها ولذلك أفردت سطرا على حديثها ^(٣) (فصل) يلزمه أن يأتي بقراءة الفاتحة مرتبة مشددة غير ملحون فيها لحنا يحيل المعنى فان ترك ترتيبها أو شدة منها أو لحن لحنا يحيل المعنى مثل أن يكمر كاف إياك أو يضم تاء أنعمت أو يفتح ألف الوصل في اهدنا لم يعتد بقراءته الا أن يكون عاجزا عن غير هذا ذكر القاضي فهو هذا في المجرى وهو مذهب الشافعي ، وقال القاضي في الجامع : لا تبطل بترك شدة لانها غير ثابتة في خط المصحف ، هي صفة للحرف ويسمى تاركا قارئه ، والصحيح الاول لان الحرف المشدد أقيم مقام حرفين بدليل أن شدة را. الرحمن أقيمت مقام اللام وشدة ذال الذين أقيمت مقام اللام أيضا فاذا أدخل بها أدخل بالحرف وما يقوم مقامه وغير المعنى الا أن يريد أنه أظهر المدغم مثل من يقول الرحمن مظهر اللام فهذا تصح صلاته لانه انما ترك الادغام وهو معدود لحنا لا يغير المعنى قال : ولا يختلف المذهب أنه اذا لينها ولم يحققها على الكمال أنه لا بعيد الصلاة لان ذلك لا يحيل المعنى ويختلف باختلاف الناس ، ولعله انما أراد الله أن تقرأ ثم يحمل على الفاتحة وما تيسر معها ويحتمل أنه ان لم يكن يحسن الفاتحة وكذلك تقول في الآية يجوز أن يكون أراد الفاتحة وما تيسر ويحتمل أنها نزلت قبل نزول الفاتحة ، والمعنى الذي ذكره أجمعنا على خلافه فان من ترك الفاتحة كان مسيئا بخلاف بقية السور وتشديدات الفاتحة إحدى عشرة

(١) قد أجيب عن

هذا وما قبله بأن عد آيات السور لا يذكر فيه البسملة لأنها مشتركة بين الجميع ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن أنس من أن النبي (ص) لما أخبرهم بنزول سورة الكوثر قرأها مع البسملة

(٢) هذا غلط وقع

فيه كثيرون فقد اتفق عليها القراء السبعة وقراءتهم متواترة ورسم المصحف دليل علمي على التواتر كما قال المضطرب هو أقوى من الرواية القولية وقد تقدم آنفا في حاشية « ص ٥٢٥ » (٣)

مسألة الفصل لا ترد على سورة الفاتحة كما تقدم لنا . ورد هذا الرأي ايضا بسورة براءة (التوبة) فلم يفصل بينها وبين الانفال بالبسملة وذكروا ان سبب نزولها معها أنها نزلت بالسيف والعقوبة لا بالرحمة . وافرادها بسطر لا يدل على شيء

في الجامع هذا المعنى فيكون قوله متفقاً ، ولا يستحب المبالغة في التشديد بحيث يزيد على قدر حرف ساكن لأنها في كل موضع أقيمت مقام حرف ساكن فإذا زادها على ذلك زادها عما أقيمت مقامه فيكون مكروهاً وفي بسم الله الرحمن الرحيم ثلاث شدات وفيها عداها إحدى عشرة تشديدة بغير اختلاف (فصل) وأقل ما يجزي فيها قراءة مسموعة بسمها نفسه أو يكون بحيث يسميها لو كان سميها كما قلنا في التكبير فإن مادون ذلك ليس بقراءة والمستحب أن يأتي بها مرتلة معربة يقف فيها عند كل آية ويمكن حروف المد واللين ما لم يخرجها ذلك إلى التمليط لقول الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وروى عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ قالت : كان يقطع قراءته آية آية بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين . رواه الامام أحمد في مسنده وعن أنس قال : كانت قراءة رسول الله ﷺ مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ومد بالرحمن ومد بالرحيم . أخرجه البخاري ، فإن انتهى ذلك إلى التمليط والتلحين كان مكروهاً لأنه ربما جعل الحركات حروفاً قال أحمد : يعجني من قراءة القرآن السهولة وقال قوله « زينوا القرآن بأصواتكم » قال يحسنه بصوته من غير تكلف ، وقد روي في خبر آخره أحسن الناس قراءة من إذا سمعت قراءته رأيت أنه يخشى الله وروى « إن هذا القرآن نزل بحزن فاقروه بحزن »

(فصل) فإن قطع قراءة الفاتحة بذكر من دعاء أو قراءة أو سكوت يسير أو فرغ الامام من الفاتحة في أثناء قراءة المأموم قال آمين ولا تنقطع قراءته لقول أحد إذا مرت به آية رحمة سأل، وإذا مرت به آية عذاب استعاذ ، وإن كثر ذلك استأنف قراءتها إلا أن يكون السكوت مأموراً به كالمأموم يشرع في قراءة الفاتحة ثم يسمع قراءة الامام فينصت له فإذا سكت الامام أتم قراءتها وأجزأه أو ما إليه أحد ، وكذلك إن كان السكوت نسياناً أو نوماً أو لانتقاله إلى غيرها غلطاً لم يبطل فتي ذكر أتى بما بقي منها ، فإن تمادى فيها هو فيه بعد ذكره أبطلها ولزمه استئنافها كما لو ابتداء بذلك فإن نوى قطع قراءتها من غير أن يقطعها لم تنقطع لأن فعله مخالف لنيته والاعتبار بالفعل لا بالنية ، وكذا إن سكت مع النية سكوتاً يسيراً لما ذكرناه من أنه لا عبرة بالنية فوجودها كعدمها . وذكر القاضي في الجامع أنه متى سكت مع النية أبطلها ، ومتى عدل إلى قراءة غير الفاتحة عمداً أو دعاء غير مأمور به بطلت قراءته ولم يفرق بين قليل أو كثير ، وإن قدم آية منها في غير موضعها عمداً أبطلها وإن كان غلطاً رجع إلى موضع الغلط فأتمها . والاولى إن شاء الله ما ذكرناه لأن المعتبر في القراءة وجودها لا نيتها فتي قرأها متواصلة تواصلاً قريباً صححت كما لو كان ذلك عن غلط

بغير خلاف أولها اللام في لله والباء في رب والراء في الرحمن وفي الرحيم والdal في الدين وفي اياك واياك تشديدتان وفي الصراط على الصاد وعلى اللام في الذين وفي الضالين تشديدتان في الضاد واللام وإذا قلنا البسمة منها صار فيها أربع عشرة تشديدة (فصل) وتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة في حق الامام والمفرد في الصحيح من المذهب

(فصل) ويجب قراءة الفاتحة في كل ركعة في الصحيح من المذهب وهذا مذهب مالك والاوزاعي والشافعي، وعن أحمد أنها لا تجب الا في ركعتين من الصلاة ونحوه عن النخعي والثوري وأبي حنيفة لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: اقرأ في الاولين وسبح في الآخرين ولان القراءة لو وجبت في بقية الركعات لسن الجهر بها في بعض الصلوات كالاوليين. وعن الحسن أنه ان قرأ في ركعة واحدة أجزاء لقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن) وعن مالك أنه ان قرأ في ثلاث أجزاء لانهما معظم الصلاة ولنا ما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين بأمر الكتاب وسورتين ويطول الاولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحياناً وفي الركعتين الآخرين بأمر الكتاب متفق عليه: وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» متفق عليه. وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب» وعنه وعن عبادة قالاً أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواها اسماعيل بن سعيد الشاذلي ولان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسي في صلاته كيف يصلي الركعة الاولى ثم قال «وافعل ذلك في صلاتك كلها» فيتناول الامر بالقراءة، وعن جابر قال: من صلى ركعة فلم يقرأ فيها فلم يصل إلا خلف الامام^(١) رواه مالك في الموطأ. وحديث علي يرويه الحارث الاعور قال الشعبي: كان كذاباً ثم هو من قول علي وقد خالفه عمر وجابر والاسرار لا ينفي الوجوب بدليل الاوليين من الظهر والعصر

١ «أي من صلى ركعة لم يقرأ فيها فهو لم يصل لان الصلاة لا تصح بغير قراءة الا خلف الامام

وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي، وعن أحمد أنها لا تجب في ركعتين من الصلاة. ونحوه يروى عن النخعي والثوري وأبي حنيفة، وروي نحوه عن الاوزاعي أيضاً لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال اقرأ في الاولين وسبح في الآخرين ولان القراءة لو وجبت في بقية الركعات لسن الجهر بها في بعض الصلوات كالاوليين، وعن الحسن أنه ان قرأ في ركعة واحدة أجزاء. وقالت طائفة ان ترك قراءة القرآن في ركعة واحدة سجد للسهو لا في الصبح فانه بعيد روي هذا عن مالك، وروي عن اسحاق انه قال: اذا قرأ في ثلاث ركعات اماماً أو منفرداً فصلاته جائزة وذلك لقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر منه) ولنا ما روى أبو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين بأمر الكتاب وسورتين ويطول الاولى ويقصر الثانية، ويسمع الآية أحياناً، وفي الركعتين الآخرين بأمر الكتاب وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» متفق عليهما، وروى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب» وعنه وعن عبادة بن الصامت قالاً أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة، رواها اسماعيل بن سعيد الشاذلي، ولان النبي ﷺ علم المسي في صلاته كيف يصلي الركعة الاولى ثم قال «وافعل ذلك في صلاتك كلها» فيتناول الامر بالقراءة، وحديث علي يرويه الحارث الاعور قال الشعبي: كان كذاباً ولو صح فقد خالفه عمر وجابر والاسرار بها لا ينفي وجوبها كالاوليين في الظهر

(فصل) وأقل ما يجزي قراءة مسموعة يسمعا نفسه أو يكون بحيث يسمعا لو كان سمعاً إلا

عن أبي حنيفة أنه رجع عن هذا القول ولم يعمل به أحد من مقلديه ولا من غيرهم فاستمر الاجماع العملي على قراءة جميع المسلمين القرآن في الصلاة وغيرها بالعربية كأذكارها وشائر الأذكار والادعية المأثورة على كثرة الأماجم حتى قام بعض المرتدين من أماجم هذا العصر يدعون إلى ترجمة القرآن وغيره من الأذكار والتبديد بالترجمة وانما صارهم التوصل بذلك إلى تسهيل الردة على قومهم ونبد القرآن المنزل من عند الله وراء ظهورهم وهو انما نزل باللسان العربي كما هو مصرح به في الآيات المتعددة وانما كان تبليغه والدعوة إلى الاسلام به والانداز

(فصل) ولا تجزئه القراءة بغير العربية ولا ابدال لفظها بلفظ عربي سواء أحسن قراءتها بالعربية أو لم يحسن وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك . وقال بعض أصحابه انما يجوز لمن لم يحسن العربية واحتج بقوله تعالى (وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ) ولا ينذر كل قوم إلا بلسانهم^(١)

ولنا قول الله تعالى (قرآنا عربيا) وقوله تعالى (بلسان عربي مبين) ولان القرآن معجزة لفظه ومعناه فاذا غير خرج عن نظمه فلم يكن قرآنا ولا مثله وانما يكون تفسيراً له ولو كان تفسيره مثله لما عجزوا عنه لما تهادم بالأتين بسورة مثله . أما الانذار فانه اذا فسر له لم كان الانذار بالمفسر دون التفسير : (فصل) فان لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم فان لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته فان لم يقدر أو خشي فوات الوقت وعرف من الفائدة آية كررها سبعاً ، قال القاضي : لا يجزئه غير ذلك لان الآية منها أقرب إليها من غيرها وكذلك إن أحسن منها أكثر من ذلك كرهه بقدره ، ويحتمل أن يأتي ببقية الآية من غيرها لان هذه الآية يسقط فرضها بقراءتها فيعدل عن تكرارها إلى غيرها

ان يكون ثم ما يمنع السماع كقولنا في التكبير فان مادون ذلك ليس بقراءة ، والمستحب ان يأتي بها مرتبة معربة يقف فيها عند كل آية ويمكن حروف المد واللين ما لم يخرجها ذلك إلى التعطيط لقول الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وروي عن أم سلمة انها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : كان يقطع قراءته آية آية (بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين) من المسند . وعن أنس قال : كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد باسم ويمد الرحمن ويمد الرحيم ، أخرجه البخاري . فان أخرجه ذلك إلى التعطيط والتلحين كان مكروها لانه ربما جعل الحركات حروفاً ، قال أحمد : يعجبني من قراءة القرآن السهولة وقال قوله « زينوا القرآن بأصواتكم » قال : يحسنه بصوته من غير تكلف ، وقد روي في خبر « أحسن الناس قراءة من اذا سمعت قراءته رأيت انه يخشى الله » وروي « ان هذا القرآن نزل بحزن فاقروه بحزن »

(مسئلة) (فان ترك ترتيلها أو تشديدها منها أو قطعها بذكر كثير أو سكوت طويل لزمه استئنافها) وجملة ذلك انه يلزمه أن يأتي بقراءة الفاتحة مرتبة مشددة غير ملحون فيها لحنا يحيل المعنى مثل أن يكسر كاف إياك أو يضم تاء أنعمت أو يفتح ألف الوصل في اهدنا فان أخل بالترتيب أو لحن فيها لحنا

به كما أنزل الله تعالى لم يترجمه النبي ﷺ ولا أذن بترجمته ولم يفضل ذلك الصحابة ولا خلفاء المسلمين وملوكهم . ولو كتب النبي ﷺ كتبه إلى قيصر وكسرى والمقوقس بلغا تم لصح التعليل الذي علل به ذلك القول الشاذ الذي قيل ان أبا حنيفة قاله وعلمه به وأصرح ما يراه من الآيات قوله تعالى (نزل به الروح الامين * على قلبك لتكون من المنذرين * بلسان عربي مبين) وقدين الامام الشافعي في رسالته الشهيرة في الاصول ان الله تعالى فرض على جميع الامم تعلم اللسان العربي بالتبعية لمخاطبتهم بالقرآن والتعبد به ولم ينكر ذلك عليه أحد من علماء الاسلام لانه أمر بحمده عليه وان أهمله الاعاجم بمضعف الدين والعالم

كن وجد بعض الماء ، فانه يغسل به ويعدل إلى التيمم ، وذكر القاضي هذا الاحتمال في الجامع ولاصحاب الشافعي وجهان كما ذكرنا ، فأما ان عرف بعض آية لم يلزمه تكرارها وعدل الى غيرها لان النبي ﷺ أمر الذي لا يحسن القرآن أن يقول : الحمد لله وغيرها ، وهي بعض آية لم يأمره بتكرارها ، وان لم يحسن شيئا وكان يحفظ غيرها من القرآن قرأ منه بقدرها ان قدر لا يجزئه غيره لما روى أبو داود عن رفاعة بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقرأ به وإلا فاحمد الله وهله وكبره » ولانه من جنسها فكان أولى ويجب أن يقرأ بعدد آياتها وهل يعتبر أن يكون بعدد حروفها ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يعتبر لان الآيات هي المعتبرة بدليل أنه لا يكفي عدد الحروف دونها فأشبهه من فاته صوم يوم طويل فلا يعتبر أن يكون القضاء في يوم على قدر ساعات الاداء . (والثاني) يلزمه ذلك لان الحرف مقصود بدليل تقدير الحسنات به وبخلاف الصوم إذ لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات الا بمشقة ، فان لم يحسن إلا آية كررها سبعا فان لم يحسن شيئا من القرآن ولا أمكنه التعلم قبل خروج الوقت لزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، لما روى أبو داود قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يجزييني منه فقال « قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال هذا لله فإلى ؟ قال « تقول : اللهم اغفر

يحمل المعنى لم يعتمد بها لان النبي ﷺ كان يقرؤها مرتبة وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » إلا أن يعجز عن غير هذا ، وكذلك ان أخل بتشديدها منها ، ذكر القاضي نحو هذا في المجرد وهو قول الشافعي ، وذكر في الجامع لا تبطل بترك شدة لانها غير ثابتة في خط المصحف وإنما هي صفة للحرف ويسمى تاركها قارئا ، والصحيح الاول لان الحرف المشدد أقيم مقام حرفين بدليل ان شدة را. الرحمن أقيمت مقام اللام وكذلك شدة دال الدين . فاذا أخل بها أخل بالحرف وغير المعنى إلا أن يريد انه أظهر المدغم مثل أن يظهر لام الرحمن فهذا يصح لانه إنما ترك الادغام وهو لحن لا يحمل المعنى ، قال القاضي : ولا يختلف المذهب انه اذا لينها ولم يخففها على الكمال انه لا يعيد الصلاة لان ذلك لا يحمل المعنى ويختلف باختلاف الناس ولعله أراد في الجامع هذا فيكون قوله متفقا ، ولا تستحب المبالغة في التشديد بحيث يزيد على حرف ساكن لانها أقيمت مقامه فاذا زادها عن ذلك زادها عما أقيمت مقامه فيكره

(فصل) فان قطع قراءة الفائحة بذكر أو دعاء أو قراءة أو سكوت وكان يسيرا أو فرغ الامام من الفائحة في اثناء قراءة المأموم فقال آمين لم تنقطع قراءة ، لقول أحمد إذا مرت به آية رحمة سأل ، وإذا مرت به آية عذاب استعاذ لانه يسير فعني عنه ، وان كثر ذلك استأنف قراءتها لان النبي ﷺ كان يقرؤها متوالية ، فان كان السكوت مأمورا به كالمأموم شرع في قراءة الفائحة ثم سمع قراءة الامام فینصت له فاذا سكوت الامام تم قراءته واجزأه . اومى اليه إجمدا وكذلك ان سكنت نسيانا أو

لي وارحمي وارزقني واهدني وعافني » ولا يلزمه الزيادة على الخمس الاول لان النبي ﷺ اقتصر عليها وانما زاده عليها حين طلب الزيادة ، وذكر بعض اصحاب الشافعي انه يزيد على هذه الخمس كلمتين حتى تكون مقام سبع آيات ولا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم علمه ذلك جوابا لقوله علمني ما يحجزني والسؤال كالمعتاد في الجواب فكانه قال يحجزك هذا وتفارق القراءة من غير الفاتحة لانه بدل من غير الجنس فأشبه التيمم فان لم يحسن هذه الكلمات كلها قال ما يحسن منها . وينبغي أن يلزمه تكرار ما يحسن منها بقدرها كمن يحسن بعض الفاتحة ، ويحتمل أن يحجزه التحميد والتهيل والتكبير لقول النبي ﷺ « فان كان معك قرآن فاقرأ به وإلا فاحمد الله وهله وكبره » رواه أبو داود « مسألة » قال (فاذا قال ولا الضالين قال آمين)

وجعلته أن التأمين عند فراغ الفاتحة سنة للامام والمأموم وروي ذلك عن ابن عمر وابن الزبير وبه قال الثوري وعطاء والشافعي ويحيى بن يحيى وإسحاق وأبو خيثمة وابن أبي شيبة وسليمان بن داود وأصحاب الرأي ، وقال أصحاب مالك لا يحسن التأمين للامام لما روى مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال الامام (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له » وهذا دليل على أنه لا يقولها

ولنا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » متفق عليه . وروى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قال « ولا الضالين » قال « آمين » ورفع بها صوته ورواه أبو داود ودورواه الترمذي وقال : ومدها صوته

نوما أو لا تنقله إلى غيرها غلطا ومتى ما ذكر أتى بما بقي منها فان تمادى فيما هو فيه بعد ذكره لزمه استئنافها كما لو ابتدأ بذلك ، فان نوى قطع قراءتها من غير أن يقطعها لم تنقطع لان الاعتبار بالفعل لا بالنية . وكذا ان سكت مع النية سكوتا يسيرا لما ذكرنا ان النية لا عبرة بها ذكره القاضي في المجرد وذكر في الجامع انه متى سكت مع النية ابطالها وانه متى عدل الى قراءة غيرها عمداً او دعاء غير مأمور به بطلت قراءته ولم يفرق بين قليل وكثير . وان قدم آية منها في غير موضعها عمداً ابطالها وإن كان غلطا رجع فأتمها قال شيخنا : والاولى ان شاء الله ما ذكرناه لان المعبر في القراءة وجودها لا نيتها فحتى قرأها متواصلة تواصلت قريبا صحت كما لو كان ذلك عن غلط والله أعلم

« مسألة » (فاذا قال ولا الضالين قال آمين) التأمين عند الفراغ من قراءة الفاتحة سنة للامام والمأموم ، روي ذلك عن ابن عمر وابن الزبير وهو قول الثوري وعطاء والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي . وقال أصحاب مالك : لا يسن التأمين للامام لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له » رواه مالك ، وهذا دليل على أنه لا يقولها

ولنا ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الامام فأمنوا فانه من

وقال هو حديث حسن وقد قال بلال لنبى صلى الله عليه وسلم لا تسبقني بآمين وحديثهم لاجبة لهم فيه وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم وهو عقيب قول الامام ولا الضالين لانه موضع تأمين الامام ليكون تأمين الامام والمأمومين في وقت واحد موافقا لتأمين الملائكة وقد جاء هذا مصرحا به كما قلنا وهو ما روى الامام أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال « إذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وقول النبي ﷺ في اللفظ الآخر « إذا أمن الامام » يعني إذا شرع في التأمين (فصل) ويسن أن يجهر به الامام والمأموم فيما يجهر فيه بالقراءة وإخفاؤها فيما يخفي فيه . وقال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه يسن إخفاؤها لاندعاء فاستحب إخفاؤه كالتشهد . ولنا أن النبي ﷺ قال « آمين » ورفع بها صوته ولأن النبي ﷺ أمر بالتأمين عند تأمين الامام فلم يجهر به لم يعلق عليه كحالة الاخفاء ، وما ذكره يبطل بآخر الفأحة فانه دعاء ويجهر به ، ودعاء التشهد تابع له فيتبعه في الاخفاء . وهذا تابع للقراءة فيتبعها في الجهر

وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له « متفق عليه . وعن وائل ابن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قال « ولا الضالين » قال « آمين » ورفع بها صوته ، رواه أبو دآرد ، وحديثهم لاجبة لهم فيه وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم وهو موضع تأمين الامام ليكون تأمين الامام والمأمومين موافقا لتأمين الملائكة وقد جاء هذا مصرحا به ، فروى الامام أحمد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وقوله في اللفظ الآخر « إذا أمن الامام » يعني اذا شرع في التأمين ﴿ مسألة ﴾ (يجهر بها الامام والمأموم في صلاة الجهر)

الجهر بآمين للامام والمأموم سنة ، وقال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين : يسن إخفاؤها لانه دعاء أشبه دعاء التشهد . ولنا حديث وائل بن حجر الذي ذكرناه ، وقال عطاء ، ان ابن الزبير كان يؤمن ويؤمنون حتى ان للمسجد للجة ، رواه الشافعي في مسنده . وما ذكره يبطل بآخر الفأحة فانه دعاء ويسن الجهر به وفي آمين لقنان قصر الالف ومدها مع التخفيف فيها ، قال الشاعر

تباعد مني فطاحل اذ دعوته آمين فزاد الله ما بيننا بعداً

وأنشد في المد

يارب لا تسليني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آمينا

ومعناها اللهم استجب . قلته الحسن ، وقيل هو اسم من أسماء الله عز وجل ، ولا يشدد الميم

لانه يخل بالاعنى فيصير بمعنى قاصدين

(فصل) فان نسي الامام التأمين أمن المأموم ورفع بها صوته ليذكر الامام لانه من سنن الاقوال

٥٣٠ وجوب قراءة القرآن بالعربية في الصلاة وغيرها وخطر ترجمته (الغني والشرح الكبير)

(فصل) فان نسي الامام التأمين أمين المأموم ورفع صوته ليدرك الامام فيأتي به لانه سنة قولية إذا تركها الامام أتى بها المأموم كالاستعاذة وان أخفاها الامام جهر بها المأموم لما ذكرناه ، وان ترك التأمين نسبانا أو عدا حتى شرع في قراءة السورة لم يأت به لانه سنة فات محلها (فصل) في « آمين » لقنان : قصر الالف ومدّها مع التخفيف فيها . قال الشاعر
تباعد مني فطعل إذ دعوته آمين فزاد الله ما بيننا بعداً
وأنشدوا في الممدود

يارب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آمينا

فاذا تركها الامام أتى بها المأموم كالاستعاذة ، وان أخفاها الامام جهر بها المأموم لما ذكرناه فان ترك التأمين حتى شرع في قراءة السورة لم يعد اليه لانه سنة فات محلها
(مسئلة) (فان لم يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن تعلمها قرأ قدرها في عدد الحروف وقيل في عدد الآيات من غيرها فان لم يحسن الآية كررها بقدرها)

وجملة ذلك ان من لم يحسن الفاتحة يلزمه تعلمها لانه واجب في الصلاة فلزمه تحصيله اذا أمكنه كشروطها فان لم يفعل مع القدرة عليه لم تنصح صلته ، فان لم يقدر أو خشي فوات الوقت سقط ، فان كان يحسن منها آية أو أكثر كررها بقدرها لا يمجزئه غير ذلك ، ذكره القاضي لان ذلك أقرب اليها من غيرها وقال ابن أبي موصى : لا يكررها وكذلك إن لم يحسن من القرآن الا آية . ويحتمل أن يأتي ببقية الآي من غيرها كن وجد بعض الماء فانه يغسل به ويعدل إلى التيمم ، ذكر القاضي هذا الاحتمال في الجامع ولاصحاب الشافعي وجهان كاذبن . فأما إن عرف بعض آية لم يكررها وعدل إلى غيرها لان النبي ﷺ أمر الذي لا يحسن الفاتحة أن يقول الحمد لله وغيرها وهي بعض آية ولم يأمره بتكرارها ، فان لم يحسن شيئاً منها وأحسن غيرها من القرآن قرأ منه بقدرها ان قدر عليه لا يمجزئه غير ذلك لما روى أبو داود عن رفاعه ابن رافع أن النبي ﷺ قال « إذا أقيمت الصلاة فان كان معك قرآن فاقرأ به والا فاحمد الله وهله وكبره » ويجب أن يقرأ بعدد آياتها ، وهل يعتبر أن يكون بعدد حروفها ؟ فيه وجهان أظهرهما اعتبار ذلك اختاره القاضي وابن عقيل لان الحرف مقصود بدليل تقدير الحسنات به فاعتبر كالأية (والثاني) نعتبر الآيات ولا يعتبر عدد الحروف بدليل انه لا يكفي عدد الحروف دونها فأشبهه من فاته صوم يوم طویل لا يعتبر في القضاء صوم يوم طویل مثله (وفيه وجه ثالث) أنه يكفي أن يقرأ بعدد الحروف ولا يعتبر عدد الآيات وهو ظاهر كلام شيخنا هنا لان الثواب مقدر بالحروف فكفي اعتبارها ، فان لم يحسن الا آية كررها بقدرها فكان بمثابة من قرأها لانهما من جنس الواجب

(مسئلة) (فان لم يحسن شيئاً من القرآن لم يمجز أن يترجم عنه بلغة أخرى ولزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله)

لا يمجز له القراءة بغير العربية سواء أحسن قراءتها بالعربية أو لم يحسن وهو قول الشافعي وقول

ومعنى آمين اللهم استجب لي قاله الحسن وقيل هو اسم من أسماء الله عز وجل ولا يجوز التشديد فيها لانه يحيل معناها فيجعله بمعنى قاصدين كما قال الله تعالى (ولا آمين البيت الحرام)
(فصل) يستحب أن يسكت الامام عقب قراءة الفاتحة سكتة يستريح فيها ويقرأ فيها من خلفه الفاتحة كيلا ينازعه فيها وهذا مذهب الاوزاعي والشافعي واسحاق، وكرهه مالك وأصحاب الرأي ولنا ما روى ابو داود وابن ماجه أن سمرة حدث أنه حفظ عن رسول الله ﷺ سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة (غير المضموع عليهم ولا الضالين) فأنكر عليه عمران فكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب فكان في كتابه اليهما ان سمرة قد حفظ ، قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : الامام سكتتان فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب ، اذا دخل في الصلاة واذا قال ولا الضالين ، وقال عروة بن الزبير أما أنا فاغتنم من الامام اثنتين اذا قال (غير المضموع عليهم ولا الضالين) فاقرأ عندها وحين يختم السورة فاقرأ قبل أن يركع وهذا يدل على اشتها ذلك فيما بينهم رواه الاثرم

أبي يوسف ومحمد اذا كان لا يحسن وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، وقال أبو حنيفة يجوز ذلك لقوله تعالى (وأوحى الي هذا القرآن لا نذكركم به ومن بلغ) وانما ينذر كل قوم بلسانهم

ولنا قول الله تعالى (قرأنا عرياً) وقوله (بلسان عربي مبين) ولان القرآن لفظه ومعناه معجزة فاذا غير خرج عن نظمه ولم يكن قرأنا ولا مثله وانما يكون تفسيراً له ولو كان تفسيره مثله لما عجزوا عنه اذا تحداهم بالآتيان بسورة من مثله ، أما الانذار فاذا فسرهم لم حصل بالمفسر لا بالتفسير ، اذا ثبت هذا فانه يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، لما روى أبو داود قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال اني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمني ما يمجزئني منه فقال تقول « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة الا بالله » قال هذا لله فما لي ؟ قال تقول « اللهم اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني وعافني » ولا تلزمه الزيادة على الخمس الاول لان النبي ﷺ اقتصر عليها وانما زاده عليها حين طلب الزيادة . وذكر بعض أصحاب الشافعي أنه يزيد على الخمس كلمتين حتى يكون مقام سبع آيات فقال ابن عقيل يكون ما أتى به على قدر حروف الفاتحة كما قلنا فيما اذا قرأ من غيرها ، والحديث يدل على أن الخمس المذكورة معجزة ولا يلزم عليه القراءة من غير الفاتحة حيث لزم أن يكون بعدد آياتها لان هذا يدل من غير الجنس أشبه التيمم

(مسألة) (فان لم يحسن الا بعض ذلك كرهه بقدرها) كما قلنا فيمن يحسن بعض الفاتحة . قال شيخنا ويحتمل أن يمجزئه الحمد والتهيل والتكبير لقول النبي ﷺ « فان كان معك قرآن فاقرأ به والا فاحمد الله وهله وكبره » رواه أبو داود

(مسألة) (فان لم يحسن شيئاً من الذكر وقف بقدر القراءة) لان الوقوف كان واجبا مع القراءة فاذا عجز عن أحد الواجبين بقي الآخر على وجوبه ولان القيام ركن فلم يسقط بالمعجز عن غيره كسائر الأركان

(مسئلة) قال (ثم يقرأ سورة في ابتدائها بسم الله الرحمن الرحيم)

لأنهم بين أهل العلم خلافاً في أنه يسن قراءة سورة مع الفاتحة في الركعتين الأولين من كل صلاة ويجهر بها فيما يجهر فيه بالفاتحة ، ويسر فيما يسر بها فيه . والاصل في هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإن أبا قتادة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأولين من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الأولى ويقصر في الثانية بسمع الآية أحياناً وكان يقرأ في الركعتين الأولين من العصر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الأولى ويقصر في الثانية ، وكان بطول في

(فصل) ويستحب أن يسكت الإمام عقب قراءة الفاتحة سكنة يستريح فيها ويقرأ فيها من خلفه الفاتحة كلاً ينازع فيها وهذا قول الشافعي وإسحاق ، وكرهه مالك وأصحاب الرأي ولنا ما روى أبو داود وابن ماجه أن سمرة حدث أنه حفظ عن رسول الله ﷺ سكتين ؟ سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) فأنكر عليه عمران فكتبا في ذلك إلى أبي بن كعب فكان في كتابه إليهما أن سمرة قد حفظ

(مسئلة) (ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصبح من طوال المفصل ، وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه) قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأولين من كل صلاة مستحب لأنهم فيه خلافاً ، وقد صح عن النبي ﷺ في حديث أبي قتادة وفي حديث أبي هريرة واشتهر ذلك في صلاة الجهر وقيل نقلاً متواتراً وأمر به معاذاً فقال : اقرأ « بالشمس وضحاها » الحديث متفق عليه . ويسن أن يفتح السورة بسم الله الرحمن الرحيم ، وقد وافق مالك على ذلك ويسر بها في السورة كما يسر بها في أول الفاتحة والخلاف ههنا كالخلاف ثم

(فصل) ويستحب أن تكون القراءة على الصفة التي ذكر لمساروى جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ونحوها ، وكانت صلاته بعد إلى التخفيف ، رواه مسلم وعن عمرو بن حريث قال : كآني أسمع صوت النبي ﷺ يقرأ في صلاة الغداة (فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس) رواه ابن ماجه . وعن جابر بن سمرة قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج ، والسماء والطارق (وشبههما أخرجه أبو داود ، وعنه كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك ، أخرجه مسلم . وروى البراء أن النبي ﷺ قرأ في العشاء باليتين والزيتون في السفر متفق عليه . وعن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون ، قل هو الله أحد أخرجه ابن ماجه وروى مسلم أن النبي ﷺ قال لمعاذ « أفان أنت يا معاذ يكفبك أن تقرأ بالشمس وضحاها ، والضحى والليل إذا يغشى ، وسبح اسم ربك الأعلى » وكتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل ، واقرأ في الظهر بأوساط المفصل ، واقرأ في المغرب بقصار المفصل ، رواه أبو حفص بإسناده

الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية ، وفي رواية في الظهر كان يقرأ في الركعتين الآخرين بأمر الكتاب . متفق عليه ، وروى أبو برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح من السنين إلى المائة ، وقد اشتهرت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للسورة مع الفاتحة في صلاة الجهر وتقل متواتراً وأمر به معاذاً فقال « اقرأ بالشمس وضحاها وبسبح اسم ربك الاعلى ، والليل إذا يغشى » متفق عليه ويسن أن يفتتح السورة بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ووافق مالك على هذا فإنه قال في قيام رمضان

(فصل) وإن قرأ على خلاف ذلك فلا بأس فإن الأمر في ذلك واسع ، فقد روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالسنين إلى المائة متفق عليه . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر بالروم ، أخرجه النسائي . وعن عبد الله بن السائب قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بالمؤمنين ، فلما أتى على ذكر عيسى أصابته شرقة فركع ، رواه ابن ماجه . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالمرسلات . وعن جبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور متفق عليه ، وروى زيد بن ثابت أنه قرأ فيها الاعراف ، وعن رجل من جهينة أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح (إذا زلزلت) في الركعتين كليهما فلا أدري أنسي رسول الله صلى الله عليه وسلم أم فعل ذلك عمداً ، رواها أبو داود ، وعنه أنه قرأ في الصبح بالمعوذتين وكان صلى الله عليه وسلم بطيل تارة ويقصر بالآخرى على حسب الاحوال ، وقال الحرقي يقرأ في الظهر في الاولى بنحو ثلاثين آية وفي الثانية بإيسر من ذلك ، وفي العصر على النصف من ذلك لما روى أبو سعيد قال : اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : تعالوا حتى نقيس قراءة رسول الله ﷺ فيها لم يجهر فيه من الصلاة فما اختلف رجلان فقاموا قراءته في الركعة الاولى من الظهر قدر ثلاثين آية ، وفي الركعة الاخرى قدر النصف من ذلك وقاسوا ذلك في صلاة العصر على قدر النصف من الركعتين الآخرين من الظهر ، رواه ابن ماجه

(فصل) ولا بأس بقراءة السورة في الركعتين قال أحمد في رواية أبي طان وأسحاق بن إبراهيم لما روى زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كليهما رواه سعيد ، وعن عائشة أن النبي ﷺ كان يقسم البقرة في الركعتين ، رواه ابن ماجه ، وسئل أحمد عن الرجل يقرأ بسورة ثم يقوم فيقرأ بها الركعة الاخرى فقال : وما بأس بذلك لما ذكرنا من حديث الجني رواه أبو داود قال حرب : قلت لأحمد الرجل يقرأ على التأنيف في الصلاة اليوم السورة وغدا التي تليها ؟ قال ليس في هذا شيء . إلا أنه روي عن عثمان أنه فعل ذلك في المفصل وحده . وقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهي جزؤه قال لا بأس به في الفرائض .

(مسألة) ويجهر الامام بالقراءة في الصبح والاوليين من المغرب والعشاء الجهر في هذه المواضع مجم على استحبابه ولم يختلف المسلمون في مواضعه ، والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف ، فإن جهر في موضع الاسرار وأسر في موضع الجهر ترك السنة

لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة ويستفتح بها في بقية السور ويسر بها في السورة كما يسر بها في أول الفاتحة والخلاف هنا كالخلاف ثم وقد سبق القول فيه .

(فصل) ويقرأ بما في مصحف عثمان، وتقل عن أحمد أنه كان يختار قراءة نافع من طريق اسماعيل ابن جعفر قال فإن لم يكن قراءة عاصم من طريق أبي بكر بن عياش وأثنى على قراءة أبي عمرو بن العلاء . ولم يكره قراءة أحد من العشرة إلا قراءة حمزة والكسائي لما فيها من الكسر والادغام والتكلف وزيادة المد وروي عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نزل القرآن وأجزأه . وقال القاضي : إن فعل ذلك عامداً سحت صلاته في ظاهر كلامه ، ومن أصحابنا من قال تبطل وإن فعله ناسياً لم تبطل إلا أنه إذا جهر في موضع الاسرار ناسياً ثم ذكر في أثناء قراءته بنى على قراءته وإن نسي فاسر في موضع الجهر فيه روايتان (إحداهما) يمضي في قراءته كاتياً قبلها (والثانية) يستأنف القراءة جهراً على سبيل الاختيار لا الوجوب والفرق بينهما أن الجهر زيادة قد حصل بها المقصود وزيادة فلا حاجة إلى إعادته . والاسرار نقص فانت به سنة تتضمن مقصوداً وهو سماع المأمومين القراءة وقد أمكنه الاتيان بها فينبغي أن يأتي بها

(فصل) ولا يشرع الجهر للمأموم بغير خلاف لأنه مأمور بالاستماع للامام والانصات له ولا يقصد منه إسماع أحد ، فأما المنفرد فهو مخير في ظاهر كلامه ، وكذلك من فاته بعض الصلاة مع الامام فقام ليقضيه فروي ذلك عن الاثرم قال إن شاء جهر وإن شاء خافت أنما الجهر للجماعة ، وكذلك قال طاوس والاوزاعي فيمن فاته بعض الصلاة ولا فرق بين القضاء والاداء ، وقال الشافعي بسن للمنفرد لأنه غير مأمور بالانصات أشبه الامام

ولنا أنه لا يراد منه إسماع غيره أشبه المأموم في سكنت الامام بخلاف الامام فانه يقصد إسماع المأمومين فقد توسط المنفرد بين الامام والمأموم ولذلك كان مخيراً في الحالين

(فصل) فإن قضى الصلاة في جماعة وكانت صلاة نهار أسر سواء قضاها ليلاً أو نهاراً لا نعلم فيه خلافاً لأنها صلاة نهار وإن كانت صلاة ليل قضاها ليلاً جهر في ظاهر كلامه لأنها صلاة ليل فعلها ليلاً فجهر فيها كالمؤداة وإن قضاها نهاراً احتمل أن لا يجهر وهو مذهب الشافعي والاوزاعي لأنها مفعولة في النهار وصلاة النهار عجباء ، وقد روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارجموه بالبر » رواه أبو حفص بإسناده واحتمل أن يجهر فيها وهو قول أبي حنيفة وابن المنذر وأبي ثور ليكون القضاء كالاداء ولا فرق عند هؤلاء بين الامام والمنفرد وظاهر كلام أحمد أنه مخير بين الأمرين

(مسئلة) (وان قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته وعنه تصح) لا يستحب له أن يقرأ بغير ما في مصحف عثمان وتقل عن أحمد أنه كان يختار قراءة نافع من طريق اسماعيل بن جعفر فإن لم يكن قراءة عاصم من طريق أبي بكر بن عياش وأثنى على قراءة أبي عمرو ولم يكره قراءة

بالتفخيم وعن ابن عباس قال أزل القرآن بالتفخيم والتثقيل نحو الجمعة وأشياء ذلك وتقل عنه التسهيل في ذلك وإن قراءتهما جائزة قال الاثرم: قلت لأبي عبد الله إمام كان يصلي بقراءة حمزة أصلي خلفه؟ قال لا يبلغ به هذا كله ولكنها لا تعجبني قراءة حمزة

(فصل) فأما ما يخرج^١ عن مصنف عثمان كقراءة ابن مسعود وغيرها فلا ينبغي أن يقرأ بها في الصلاة لأن القرآن ثبت بطريق التواتر وهذه لم يثبت التواتر بها فلا يثبت كونها قرآناً، فإن قرأ بشيء منها مما صحت به الرواية واتصل اسنادها ففيه روايتان (أحدهما) لا تصح صلته لذلك (والثانية) تصح لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءتهم في عصر النبي ﷺ وبعده وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك، وقد صح أن النبي ﷺ قال «من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» وقد أمر النبي ﷺ عمر وهشام بن حكيم حين اختلفا في قراءة القرآن فقال «اقرأوا كما علمتم» وكان الصحابة رضي الله عنهم قبل جمع عثمان المصحف يقرءون بقراءات لم يثبتها في المصحف ويصلون بها لا يرى أحد منهم تحريم ذلك ولا بطلان صلاتهم به

(فصل) ولا تكره قراءة أواخر السور وأوساطها في إحدى الروايتين. قلها عن أحمد جماعة لأن أبا سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر. وعن أبي هريرة قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرج فتاد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» أخرجهما أبو داود، وهذا يدل على أنه لا يتعين الزيادة. وروي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان رواه الحلال بأسناده، وعن إبراهيم النخعي قال: كان أصحابنا يقرآن في الفريضة من السورة بعضها ثم يركع ثم يقوم فيقرأ في سورة أخرى. وقول

أحد من العشرة الاقراءة حمزة والكسائي لما فيها من الكسر والادغام والتكلف وزيادة المد، وقد روي عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال «زل القرآن بالتفخيم» وعن ابن عباس قال: نزل القرآن بالتفخيم والتثقيل نحو الجمعة وأشياء ذلك ولأنها تتضمن الادغام الفاحش وفيه اذهاب حروف كثيرة من كتاب الله تعالى ينقص بادغام كل حرف عشر حسنات، ورويت كراهتها والتشديد فيها عن جماعة من السلف منهم الثوري وابن مهدي وبزيد بن هارون وسفيان بن عيينة فروي عنه أنه قال لو صليت خلف إنسان يقرأ قراءة حمزة لأعدت صلاتي، وقال أبو بكر بن عياش قراءة حمزة بدعة، وقال ابن ادريس ما استخير أن أقول يقرأ بقراءة حمزة أنه صاحب سنة، قال بشر بن الحارث: بعيد إذا صلى خلف إمام يقرأ بها. وروي عن أحمد التسهيل في ذلك، قال الاثرم: قلت لأبي عبد الله إمام يصلي بقراءة حمزة أصلي خلفه؟ قال لا تبلغ بهذا كله ولكنها لا تعجبني

(فصل) فإن قرأ بقراءة تخرج عن مصنف عثمان كقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وغيرها كره له ذلك لأن القرآن يثبت بطريق التواتر ولا تواتر فيها ولا يثبت كونها قرآناً وهل تصح صلته إذا كان مما صحت به الرواية واتصل اسنادها؟ على روايتين (أحدهما) لا تصح صلته لذلك

أبي برزة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح من الستين الى المائة دليل على انه لم يكن يقتصر على قراءة سورة (والرواية الثانية) يكره ذلك قل المروذي عن أحمد أنه كان يكره أن يقرأ في صلاة الفرض بآخر سورة ، وقال: سورة أعجب إلي فقال المروذي: كان لابي عبد الله قراءة يصلي به فكان يقرأ في الثانية من الفجر بآخر السورة فلما أكثر قال أبو عبد الله: تقدم أنت فصل فقلت له هذا يصلي بك منذ كم قال: دعنا منه يجيء بآخر السور وكرهه ، ولعل أحمد إنما أحب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما قل عنه وكره المداومة على خلاف ذلك والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم قراءة السورة أو بعض سورة من أولها فأعجبه موافقة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعجبه مخالفته ونقل عنه في الرجل يقرأ من أوسط السور وآخرها فقال: أما آخر السور فأرجو وأما أوسطها فلا ولعله ذهب في آخر السورة الى ما روي في عن عبد الله وأصحابه ولم ينقل مثل ذلك في أوسطها ، وقد نقل عنه الأثرم قال: قلت لابي عبد الله الرجل يقرأ آخر السورة في الركعة فقال: أليس قد روي في هذا رخصة عن عبد الرحمن بن زيد وغيره ، وأما قراءة بعض السورة من أولها فلا خلاف في أنه غير مكروه فان النبي ﷺ قرأ من سورة المؤمنين الى ذكر موسى وهرون ثم أخذته سعة فركع وقرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب فرقها مرتين رواه النسائي .

(فصل) ولا بأس بالجمع بين السور في صلاة النافلة فان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة سورة البقرة وآل عمران والنساء ، وقال ابن مسعود: لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من انفصل سورتين في ركعة ، متفق عليه . وكان عثمان رضي الله عنه يختم القرآن في ركعة وروي ذلك عن جماعة من التابعين ، وأما الفريضة فالمستحب أن يقتصر على سورة مع الفائحة من غير زيادة عليها لان النبي ﷺ هكذا كان يصلي أكثر صلاته وأمر معاذاً أن يقرأ في صلاته كذلك ، وإن جمع بين سورتين في ركعة ففيه روايتان (أحدهما) يكره لذلك (والثانية) لا يكره لان حديث عبد الله بن مسعود مطلق في الصلاة فيحتمل أنه اراد الفرض ، وقد روى الحلال باسناده عن ابن عمر أنه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة وإن قرأ في ركعة سورة ثم أعادها في الثانية فلا بأس لما روى ابو داود باسناده عن رجل من جهينة أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في صلاة الصبح اذا زلزلت في الركعتين كليهما .

(فصل) والمستحب أن يقرأ في الركعة الثانية بسورة بعد السورة التي قرأها في الركعة الاولى

(والثانية) نصح لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون بقراءتهم في عصر النبي ﷺ وبعده وكانت صلاتهم صحيحة . وقد صح ان النبي ﷺ قال « من أحب ان يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد » وكان الصحابة رضي الله عنهم يصلون بقراءات لم يثبتها عثمان في المصحف لا يرى احد منهم تحريم ذلك ولا بطلان صلاتهم به

(فصل) فاذا فرغ من القراءة ثبت قائماً وسكت حتى يرجع اليه نفسه قبل أن يركع ولا يصل قراءته

في النظم لان ذلك هو المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روي عن ابن مسعود انه سئل عن يقرأ القرآن منكوسا قال : ذلك منكوس القلب وفسره ابو عبيدة بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها أخرى هي قبلها في النظم فان قرأ بخلاف ذلك فلا بأس به ، قال أحمد لما سئل عن هذه المسئلة لا بأس به أليس يعلم الصبي علي هذا ؟ وقال في رواية منها أعجب إلي أن يقرأ من البقرة الى أسفل وقد روى ان الاحنف قرأ بالكهف في الاولى وفي الثانية يوسف وذكر انه صلى مع عمر الصبح بهما استشهد به البخاري . (فصل) اذا فرغ من القراءة قال أحمد رحمه الله يثبت قائما ويسكت حتى يرجع اليه نفسه قبل أن يركع ولا يصل قراءته بتكبيره الركوع جاء عن النبي ﷺ أنه كان له سكتان سكتة عند افتتاح الصلاة ، وسكتة إذا فرغ من القراءة وهذا هو حديث سمرة كذلك رواه ابو داود وغيره (مسئلة) قال (فاذا فرغ كبر للركوع)

أما الركوع فواجب بالنص والاجماع قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) وأجمعت الامة على وجوبه في الصلاة على القادر عليه . وأكثر أهل العلم يرون أن يتدي الركوع بالتكبير وأن يكبر في كل خفض ورفع منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وأبو هريرة وقيس بن عباد ومالك والاوزاعي وابن جابر والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعوام العلماء من الامصار . وروي عن عمر بن عبد العزيز وسالم والقاسم وسعيد بن جبير أنهم كانوا لا يسمون التكبير ولعلمهم يحتجون بأن النبي ﷺ لم يعلمه المسي . في صلاته ولو كان منها لعلمه إياه ولم تبلغهم السنة عن النبي ﷺ ولنا ما روى أبو هريرة قال : كان رسول الله ﷺ اذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول « سمع الله لمن حمده » حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم « ربنا ولك الحمد » ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس . وقد قال النبي ﷺ « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا » متفق عليهما . وكان أبو هريرة يكبر في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ رواه البخاري . وعن ابن مسعود قال كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقد قال النبي ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولانه شروع في ركع فشرع فيه التكبير كحالة ابتداء الصلاة ولانه انتقال من ركن الى ركن فشرع فيه ذكر يعلم به المأموم انتقاله ليقندي به كحالة الرفع من الركوع . (فصل) ويسن الجهر به للامام ليعلم المأموم فيقندي به في حال الجهر والاسرار جميعا كقولنا في تكبيرة الاحرام ، فان لم يجهر الامام بحيث يسمع الجميع استحب لبعض المأمومين رفع صوته ليعلمهم بتكبير الركوع قاله أحمد لان في حديث سمرة في بعض رواياته فاذا فرغ من القراءة سكت ، رواه ابو داود

كفعل أبي بكر رضي الله عنه حين صلى النبي ﷺ بهم في مرضه قاعداً وأبو بكر إلى جنبه يقتدي به والناس يقتدون بأبي بكر .

(مسئلة) قال (ويرفع يديه كرفعه الاول)

يعني برفعهما إلى حد منكبيه أو إلى فروع أذنيه كفعله عند تكبيرة الاحرام ويكون ابتداء رفعه عند ابتداء تكبيره ، وانتهاءه عند انتهائه . وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وجابر وأبو هريرة وابن الزبير وأنس والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وسالم وسعيد بن جبير وغيرهم من التابعين وهو مذهب ابن المبارك والشافعي وإسحاق ومالك في إحدى الروايتين عنه . وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يرفع يديه إلا في الافتتاح وهو قول إبراهيم النخعي لما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : إلا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة قال الترمذي : حديث ابن مسعود حسن . وروى يزيد بن زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود ، قالوا والعمل بهذين الحديثين أولى لأن ابن مسعود كان فقيهاً ملازماً لرسول الله ﷺ عالماً بأحواله وباطن أمره وظاهره فتقدم روايته على رواية من لم يكن حاله كحالته . قال إبراهيم النخعي لرجل روى حديث وائل بن حجر لعل وائلاً لم يصل مع النبي ﷺ إلا تلك الصلاة فترى أن تترك رواية عبد الله الذي لم يفته مع النبي ﷺ صلاةً وتأخذ برواية هذا أو كما قال

(مسئلة) (ثم يرفع يديه ويركع مكبراً فيضع يديه على ركبتيه ويمد ظهره مستوياً ويجعل رأسه حياًل ظهره لا يرفعه ولا يخفضه) الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة أمور (أحدها) في رفع اليدين ، ورفعها في تكبيرة الركوع مستحب ، ويرفعها إلى فروع أذنيه ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير ، وانتهاءه مع انتهائه كما قلنا في ابتداء الصلاة ، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وجابر وأبي هريرة وابن الزبير وأنس رضي الله عنهم ، وبه قال الحسن وعطاء وطاوس وابن المبارك ، والشافعي ومالك في أحد قوليه وقال الثوري وأبو حنيفة والنخعي لا يرفعها لما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ، حديث حسن . وروى يزيد بن زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود ، رواه أحمد بمعناه قالوا : والعمل في هذين الحديثين الأولين أولى لأن ابن مسعود كان فقيهاً ملازماً لرسول الله ﷺ عالماً بأحواله فتقدم روايته على غيره

ولنا ما روى عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، متفق عليه ، وقد ذكرنا حديث أبي حميد وفيه الرفع ، رواه في عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة فصدقوه ، ورواه عمر وعلي ووائل ابن حجر ومالك بن الجويرث وأنس وأبو هريرة وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو موسى فصار كل هؤلاء الذي لا يتطرق إليه شك بصحة سندهم وكثرة روايته وعمل به الصحابة والتابعون

ولنا ما روى الزهري عن سالم عن أبيه قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود ، قال البخاري : قال علي بن المديني وكان أعلم أهل زمانه : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث وحديث أبي حميد الذي ذكرنا في أول الباب وقد رواه في عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة فصدقوه وقالوا : هكذا كان يصلي رسول الله ﷺ ورواه سوى هذين عمر وعلي ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس وأبو هريرة وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو موسى وجابر بن عمر القتيبي فصار كالتواتر الذي لا يتطرق إليه شك مع كثرة رواه وصحة سنده وعمل به الصحابة والتابعون وأنكروا على من لم يعمل به . قال الحسن رأيت أصحاب النبي ﷺ يرفعون أيديهم إذا كبروا وإذا ركعوا وإذا رفعوا رؤوسهم كأنها المراوح . قال أحمد وقد سئل عن الرفع : أي لعمرى ومن يشك في هذا ؟ قال ابن عمر إذا رأى من لا يرفع حصبه وأمره أن يرفع فأما حديثنا فضيفان : فأما حديث ابن مسعود فقال ابن المبارك لم يثبت ، وحديث البراء قال ابن عينة حدثنا يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى ولم يقل ثم لا يعود فلما وأنكروا على من تركه ، فروي أن ابن عمر كان إذا رأى من لا يرفع حصبه وأمره أن يرفع وحديثنا ضعيفان ، فحديث ابن مسعود قال ابن المبارك لم يثبت ، وحديث البراء قال أبو داود : هذا حديث ليس بصحيح — ولو صحا كان الترجيح لاحاديثنا لأنها أصح إسناداً وأكثر رواية ولأنهم مثبتون والمثبت يقدم على النافي ولأنه قد عمل به السلف من الصحابة والتابعين ، وقولهم أن ابن مسعود امام ، قلنا لا ننكر فضله وامامته ، أما بحيث يقدم على عمر وعلي فلا ولا يساوي واحداً منها فكيف تقدم روايته ؟ (الامر الثاني) الركوع وهو واجب في الصلاة بالنص والاجماع قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) وأجمعوا على وجوب الركوع على القادر عليه (الامر الثالث) التكبير فيه وهو مشروع في كل خفض ورفع في قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وأبو هريرة وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وعوام علماء الأمصار ، وروى عن عمر بن عبدالعزيز وسالم والقاسم وسعيد بن جبير أنهم كانوا لا يمتنون التكبير لما روى عبدالرحمن بن أبي انه صلى مع النبي ﷺ فكان لا يمت التكبير ، يعني إذا خفض وإذا رفع ، رواه الامام أحمد

ولنا ما روى أبو هريرة . قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس ، متفق عليه . وعن ابن مسعود قال : كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر ، رواه الامام أحمد والترمذي وقال حسن صحيح . وقال النبي

قدمت الكوفة سمعته يحدث به فيقول لا يعود فظننت أنهم لقنوه ، وقال الحميدى وغيره يزيد بن أبي زياد شاء حفظه في آخر عمره وخلط ثم لو صحا كان الترجيح لاحاديثنا أولى لحسة أوجه (احدها) لانها أصح اسنادا ، وأعدل رواية فالحق الى قولهم اقرب (الثاني) أنها أكثر رواية فظن الصدق في قولهم أقوى ، والغلط منهم أبعد (الثالث) أنهم مثبتون والمثبت بخبر عن شيء شاهده ورواه فقله : يجب تقديمه لزيادة علمه والثاني لم ير شيئا فلا يؤخذ بقوله ولذلك قدسنا قول الجارح على المعدل (والرابع) أنهم فصلوا في روايتهم ونصوا على الرفع في الحالتين المختلف فيهما والمخالف لهم هم بروايته المختلف فيه وغيره فيجب تقديم أحاديثنا لنصها وخصوصها على أحاديثهم العامة التي لا نص فيها كما يقدم الخاص على العام ، والنص على الظاهر المحتمل (الخامس) ان أحاديثنا عمل بها السلف من الصحابة والتابعين فيدل ذلك على قوتها . وقولهم إن ابن مسعود امام قلنا لا ننكر فضله لكن بحيث يقدم على أمير المؤمنين عمر وعلي وسائر من معهم ١١ كلا ولا يساري واحداً منهم فكيف يرجح على جميعهم ؟ مع ان ابن مسعود قد ترك قوله في الصلاة في أشياء منها أنه كان يطبق في الركوع بضع يديه بين ركبتيه فلم يؤخذ بفعله وأخذ برواية غيره في وضع اليدين على الركبتين وترك قراءته وأخذ بقراءة زيد بن ثابت وكان لا يرى التيمم للجنب فترك ذلك برواية من هو أقل من رواية أحاديثنا وأدنى منهم فضلاً فهنا أولى .

ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا « متفق عليه ولانه شروع فيمكن فشرع فيه التكيير كحالة الابتداء .

(فصل) ويستحب أن يضع يديه على ركبتيه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ وهو قول عامة أهل العلم ، وذهب قوم من السلف الى التطبيق وهو أن يجعل المصلي أحد كفيه على الأخرى ثم يجعلهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ، قال مصعب بن سعد : ركعت فجعلت يدي بين ركبتي قهاني أبي وقال إنا كنا نفعل هذا فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركبتين . وفي حديث أبي حميد رأيت اذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ويستحب أن يفرج أصابعه لما روى وائل بن حجر قال : كان النبي ﷺ اذا ركع فرج أصابعه ، رواه البيهقي

(مصل) ويجعل رأسه حياض ظهره لا يرفعه ولا يخفضه لان في حديث أبي حميد في صفة الركوع ثم هصر ظهره ، وفي لفظ ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم ينع ، وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ اذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك ، متفق عليه . وجاء الحديث عن النبي ﷺ انه كان اذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره ما تحرك وذلك لاستواء ظهره ، ويستحب أن يجافي عضديه عن جنبه فان في حديث أبي حميد ان النبي ﷺ وضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتر أيديه فتحاهما عن جنبه ، صحيح

(مسئلة) قال (ثم يضع يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه ويمد ظهره ولا يرفع رأسه ولا يخفضه) وجعلته أنه يستحب للراكم أن يضع يديه على ركبتيه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ وفعله عمر وعلي وسعد وابن عمر وجماعة من التابعين وبه يقول الثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وذهب قوم من السلف إلى التطبيق وهو أن يجعل المصلي إحدى كفيه على الأخرى ثم يجعلهما بين ركبتيه إذا ركع وهذا كان في أول الإسلام ثم نسخ. قال مصعب بن سعد: ركعت فجعلت يدي بين ركبتي فنهاني أبي وقال: أنا كنا نفعل هذا فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب، متفق عليه. وذكر أبو حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ رأيت أنه إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره - يعني عصره حتى يستدل ولا يبقى محدودبا، وفي لفظ ثم اعتدل فلم يصوب. ولم يقم ووضع يديه على ركبتيه. وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك، متفق عليه. قال أحمد ينبغي له إذا ركع أن يلقم راحتيه ركبتيه ويفرق بين أصابعه ويستدل على ضبعيه وساعديه ويسوي ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه، وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره متحرك وذلك لاستواء ظهره والواجب من ذلك الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لانه لا يخرج عن حد القيام إلى الركوع إلا به ولا يلزمه وضعهما وإنما ذلك مستحب فإن كانتا عليتين لا يمكنه وضعهما انحنى ولم يضعهما، وإن كانت احداهما عليه وضع الأخرى.

(فصل) ويستحب أن يجافي عضديه عن جنبيه فإن أبا حميد ذكر أن النبي ﷺ وضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتر يديه فتحاها عن جنبيه حديث صحيح.

(فصل) ويجب أن يطمئن في ركوعه ومعناه أن يمكث إذا بلغ حد الركوع قليلا وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: الطمأنينة غير واجبة لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ولم يذكر الطمأنينة والأمر بالشئ يقتضي حصول الاجزاء به.

ولنا قول النبي ﷺ للمسيء في صلاته «ثم اركع حتى تطمئن راکما» متفق عليه. وروى أبو قتادة أن النبي ﷺ قال «أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته» قبل وكيف يسرق من صلاته؟ قال «لا يتم ركوعها ولا سجودها» وقال «لا تجزئ صلاة لا يقم الرجل صلبه فيها في الركوع والسجود» رواه البخاري. والآية حجة لنا لأن النبي ﷺ فسر الركوع بفعله وقوله، فالمراد بالركوع ما بينه النبي ﷺ (فصل) وإذا رفع رأسه وشك هل ركع أولا أو هل أتى بقدر الاجزاء أولا؟ لم يعتد به وعليه أن يعود فيركع حتى يطمئن راکما لان الأصل عدم ما شك فيه إلا أن يكون ذلك وسواسا فلا يلتفت

(مسئلة) (وقدر الاجزاء الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لانه لا يخرج عن حد القيام إلى الركوع إلا به ولا يلزمه وضع يديه على ركبتيه بل ذلك مستحب، فإن كانتا عليتين لا يمكنه وضعهما انحنى ولم يضعهما، وإن كانت احداهما عليه وضع الأخرى^(١)) (فصل) وإذا رفع رأسه وشك هل رفع أولا؟ أو هل أتى بقدر الاجزاء أولا؟ لزمه أن يعود فيركع

(١) سقط هذا

السطر من نسخة

الشرح الكبير فقلناه

من المغني وربما كان

ماسقط أكثر

اليه وهكذا الحكم في سائر الاركان

(مسألة) قال (ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ، وإن قال مرة أجزأه)

وجملة ذلك أنه يشرع أن يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك ليس عندنا في الركوع والسجود شيء محدود وقد سمعت أن التسبيح في الركوع والسجود ولنا ما روى عقبة بن عامر قال لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه » أخرجهما أبو داود وابن ماجه . وروى حذيفة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا ركع « سبحان ربي العظيم » ثلاث مرات رواه الأثرم ورواه أبو داود ولم يقل ثلاث مرات ويجزي . تسبيحة واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتسبيح في حديث عقبة ولم يذكر عدداً فدل على أنه يجزي . أدناه ، وأدنى الكمال ثلاث لقول النبي ﷺ في حديث ابن مسعود « وذلك أدناه » قال أحمد في رسالته جاء الحديث عن الحسن البصري أنه قال « التسبيح التام سبع ، والوسط خمس ، وأدناه ثلاث » وقال القاضي الكامل في التسبيح إن كان منفرداً مالا يخرج به إلى السهو ، وفي حق الإمام مالا يشق على المأمومين ، ويحتمل أن يكون الكمال عشر تسبيحات لأن أنساً روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي كصلاة عمر ابن عبد العزيز فحزروا ذلك بعشر تسبيحات . وقال بعض أصحابنا الكمال أن يسبح مثل قيامه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد روي عنه البراء قال قد رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فوجدت

لأن الأصل عدم ما شك فيه إلا أن يكون وسواساً فلا يلتفت اليه وكذلك حكم سائر الاركان (مسألة) (ثم يقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال) قول سبحان ربي العظيم مشروع في الركوع ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك ليس عندنا في الركوع والسجود شيء محدود وقد سمعت أن التسبيح في الركوع والسجود

ولنا ما روى عقبة بن عامر قال : لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال النبي صلى الله عليه وسلم « اجعلوها في ركوعكم » وروى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ركع أحدكم فليقل سبحان ربي العظيم ثلاث مرات وذلك أدناه » أخرجهما أبو داود وابن ماجه ، وأدنى الكمال ثلاث لما ذكرناه . ويجزئه تسبيحة واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر عدداً في حديث عقبة ولأنه ذكر مكرراً فأجزأت واحدة كما ذكرنا ، قال أحمد جاء الحديث عن الحسن البصري أنه قال « التسبيح التام سبع ، والوسط خمس ، وأدناه ثلاث » وقال القاضي الكامل في التسبيح إن كان منفرداً

قيامه ، فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه ، فسجدته ، فجلسته ما بين السجدين ، فسجدته ، فجلسته ما بين التسليم والانصراف قرييما من السواء ، متفق عليه . إلا أن البخاري قال ما خلا القيام والقعود قرييما من السواء . (فصل) وإن قال سبحان ربي العظيم وبحمده فلا بأس فإن أحمد بن نصر روى عن أحمد أنه سئل عن تسبيح الركوع والسجود ، سبحان ربي العظيم أعجب إليك أو سبحان ربي العظيم وبحمده ؟ فقال قد جاء هذا وجاء هذا وما أذفع منه شيئا : وقال أيضا إن قال وبحمده في الركوع والسجود أرجو أن لا يكون به بأس وذلك لأن حذيفة روى في بعض طرق حديثه أن النبي ﷺ كان يقول في ركوعه « سبحان ربي العظيم وبحمده » وفي سجوده « سبحان ربي الأعلى وبحمده » وهذه زيادة يتمين الأخذ بها . وروى عن أحمد أنه قال أما أنا فلا أقول وبحمده ، وحكى ذلك ابن المنذر عن الشافعي وأصحاب الرأي ، ووجه ذلك أن الرواية بدون هذه الزيادة أشهر وأكثر وهذه الزيادة قال أبو داود : تخاف أن لا تكون محفوظة . وقيل هذه الزيادة من رواية ابن أبي ليلى ، ويحتمل أن أحمد تركها لضعف ابن أبي ليلى عنده

(فصل) والمشهور عن أحمد أن تكبير الخفض والرفع وتسبيح الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وقول ربي اغفر لي بين السجدين والشهد الأول — واجب وهو قول إسحاق وداود . وعن أحمد أنه غير واجب وهو قول أكثر الفقهاء . لأن النبي ﷺ لم يعلمه النبي في صلاته ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأنه لو كان واجبا لم يسقط بالسهو كالأركان ولنا أن النبي ﷺ أمر به وأمره للوجوب وفعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد روى أبو داود عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه عن النبي ﷺ أنه قال « لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ . إلى قوله ، ثم يكبر ، ثم يركم حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن ساجدا ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعدا ، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك قدمت صلاته » وهذا نص في وجوب التكبير ، ولأن مواضع هذه الأركان أركان الصلاة فكان فيها ذكر واجب كالقيام . وأما حديث النبي في صلاته فقد ذكر في الحديث الذي روينا تعليقه ذلك وهي زيادة يجب قبولها على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه كل الواجبات بذليل أنه لم يعلمه التشهد ولا السلام ، ويحتمل أنه اقتصر على تعليمه ما رآه أساء فيه ولا يلزم

مالا يخرج به إلى السهو وفي حق الإمام مالا يشق على المأمومين ، ويحتمل أن يكون الكامل عشر تسبيحات لأن أنسا روى أن النبي ﷺ كان يصلي كصلاة عمر بن عبدالعزيز فحزروا ذلك بعشر تسبيحات . وقال الميموني صليت خلف أبي عبد الله فكانت أسبح في الركوع والسجود عشر تسبيحات وأكثر . وقال بعض أصحابنا الكمال أن يسبح مثل قيامه لما روى البراء قال : رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فوجدت قيامه ، فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه ، فسجدته ، فجلسته

من التساوي في الوجوب التساوي في الاحكام بدليل واجبات الحج

(فصل) وإذا كان إماما لم يستحب له التطويل ولا الزيادة في التسبيح . قال القاضي لا يستحب له التطويل ولا الزيادة على ثلاث كيلا يشق على المأمومين وهذا إذا لم يرضوا بالتطويل فان كانت الجماعة بسيرة ورضوا بذلك استحب له التسبيح الكامل على ما ذكرناه وكذلك إن كان وحده .

(فصل) ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال ﷺ «أني نهيت أن أقرأ راکها وساجداً فاما الركوع فعظموا الرب فيه وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم» رواه أبو داود وقوله قن معناه جدير وحري

(فصل) ومن أدرك الامام في الركوع فقد أدرك الركوع لقول النبي صلى الله عليه وسلم «من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة» رواه أبو داود ولأنه لم يقته من الأركان الا القيام وهو يأتي به مع تكبيرة الاحرام ثم يدرك مع الامام بقية الركعة ، وهذا إذا أدرك الامام في طائفة الركوع أو انتهى إلى قدر الاجزاء من الركوع قبل أن يزول الامام عن قدر الاجزاء فهذا يعتد به بالركعة ويكون مدوكا لها فاما ان كان المأموم يركع والامام يرفع لم يجزه وعليه أن يأتي بالتكبيرة متصبا ، فان أتى بها بعد أن انتهى في الانحناء الى قدر الركوع أو ببعضها لم يجزه لانه أتى بها في غير محلها الا في النافذة ولانه يفوته القيام وهو من أركان الصلاة ثم يأتي بتكبيرة أخرى للركوع في حال انحطاطه اليه فالاولى ركن لا تسقط بحال والثانية تكبيرة الركوع . والمنصوص عن أحمد انها تسقط ههنا ويجزئه تكبيرة واحدة نقلها أبو داود وصالح وروى ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وميمون بن مهران والنخعي والحكم والثوري والشافعي ومالك وأصحاب الرأي . وعن عمر بن عبد العزيز عليه تكبيران وهو قول حماد بن أبي سليمان والظاهر انهما ارادا ان الاولى له ان يكبر تكبيرتين فلا يكون قولها مخالفا لقول الجماعة فان عمر بن عبد العزيز قد قل عنه انه كان ممن لا يتم التكبير ولانه قد نقلت تكبيرة واحدة عن زيد بن ثابت وابن عمر ولم يعرف لها في الصحابة مخالف فيكون ذلك إجماعا ولأنه اجتمع واجبان من جنس في محل واحد واحدهما ركن فسقط به الآخر كما لو طاف الحاج طواف الزيارة عند خروجه من مكة اجزأه عن طواف الوداع وقال القاضي ان نوى بالتكبير الاحرام وحده اجزأه وان نوى به الاحرام والركوع فظاهر كلام احمد انه لا يجزئه لانه شرك بين الواجب وغيره في النية فاشبهه ما لو عطس ما بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريبا من السواء متفق عليه

(فصل) الا ان الاولى للامام عدم التطويل لتلايشق على المأمومين الا ان يكون الجماعة يرضون بذلك فيستحب له التسبيح الكامل على ما ذكرناه ، وان قال سبحانه ربي العظيم وبحمده فلا بأس فانه قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا ركع قال «سبحان ربي العظيم وبحمده» ثلاثا اذا سجد قال «سبحان ربي الاعلى وبحمده» ثلاثا رواه أبو داود . قال احمد بن نصر روي عن

عند رفع رأسه من الركوع فقال ربنا ولك الحمد ينويهما . وقال نص أحمد في هذا انه لا يجزئه وهذا القول بخلاف نصوص أحمد فلا يعول عليه . وقد قال في رواية ابنه صالح فيمن جاء والامام راكع كبر تكبيرة واحدة ، قيل له ينوي بها الافتتاح ؟ قال نوى أو لم ينو أليس قد جاء وهو يريد الصلاة ؟ ولأن نية الركوع لا تنافي نية الافتتاح ولهذا حكمنا بدخوله في الصلاة بهذه النية فلم تؤثر نية الركوع في فسادها ولأنه واجب يجزي . عنه وعن غيره اذا نواه فلم يمنع صحة نية الواجبين كما لو نوى بطواف الزيارة له وللوداع ولا يجوز ترك نص الامام ومخالفته بقياس مانعه في موضع آخر كما لا يترك نص كتاب الله تعالى ورسوله بقياس ، والمستحب تكبيرة نص عليه أحمد ، قال أبو داود قلت لأحمد يكبر مرتين أحب اليك ؟ قال : ان كبر تكبيرتين ليس فيه اختلاف .

(فصل) وان أدرك الامام في ركن غير الركوع لم يكبر إلا تكبيرة الافتتاح وينحط بغير تكبير لانه لا يعتد له به وقد فات محل التكبير . وان أدركه في السجود أو التشهد الاول كبر في حال قيامه مع الامام الى الثالثة لانه مأموم له فيتابعه في التكبير كن أدرك معه الركعة من أولها ، وان سلم الامام قام الى القضاء بتكبير وبهذا قال مالك والثوري واسحاق وقال الشافعي : يقوم بغير تكبير لانه قد كبر في ابتداء الركعة ولا إمام له يتابعه في التكبير

ولنا أنه قام في الصلاة الى ركن معتد له به فيكبر كالقائم من التشهد الاول وكما لو قام مع الامام ولا يسلم أنه كبر في ابتداء الركعة فان ما كبر فيه لم يكن من الركعة إذ ليس في أول الركعة سجود ولا تشهد وانما ابتداء الركعة قيامه فينبغي أن يكبر فيه .

(فصل) ويستحب لمن أدرك الامام في حال متابعتها فيه وان لم يعتد له به لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تصدوها شيئاً ، ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » رواه أبو داود . وروى الترمذي عن معاذ قال : قال النبي ﷺ « اذا أتى أحدكم والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام » والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا اذا جاء الرجل والامام ساجد فليسجد ولا تجزئه تلك الركعة . قال بعضهم : لعله أن لا يرفع رأسه من السجدة حتى يغفر له .

(مسئلة) قال (ثم يقول : سمع الله لمن حمده ويرفع يديه كرفه الاول)

أحمد انه سئل : تسبيح الركوع والسجود « سبحان ربّي العظيم وبحمده » أعجب اليك أو « سبحان ربّي العظيم ؟ » فقال قد جاء هذا وجاء هذا . وروي عنه أنه قال : أما أبأ فلا أقول وبحمده . وحكاه ابن المنذر عن الشافعي وأصحاب الرأي لان هذه الزيادة قال أبو داود : نخاف أن لا تكون محفوظة والرواية بدونها أكثر (فصل) يكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روى علي عن النبي ﷺ انه نهى عن قراءة

القرآن في الركوع والسجود ، قال الترمذي هذا حديث صحيح

(مسئلة) (ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ، ويرفع يديه) اذا فرغ من الركوع رفع رأسه

وجلة ذلك انه اذا فرغ من الركوع رفع رأسه واعتدل قائما حتى يرجع كل عضو الى موضعه ويطمئن ويتبدى. الرفع قائلا سمع الله لمن حمده ، ويكون انتهاؤه عند انتهاء رفعه ، ويرفع يديه لما روينا من الاخبار . وفي موضع الرفع روايتان (احدهما) بعد اعتداله قائما ، قال أحمد بن الحسين : رأيت أبا عبد الله إذا رفع رأسه من الركوع لا يرفع يديه حتى يستقم قائما ، ووجهه ان في بعض ألفاظ حديث ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولأنه رفع فلا يشرع في غير حالة القيام كرفع الركوع والاحرام (والثانية) يبتدئه حين يتبدى. رفع رأسه لأن أبا حميد قال : في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ، وفي حديث ابن عمر المتفق عليه كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ويقول سمع الله لمن حمده ، وظاهره انه رفع يديه حين أخذ في رفع رأسه كقوله إذا كبر أي أخذ في التكبير ولأنه حين الانتقال فشرع الرفع منه كحال الركوع ولأنه محل رفع المأموم فكان محلا لرفع الامام كالركوع ولا تختلف الرواية في ان المأموم يتبدى. الرفع عند رفع رأسه لانه ليس في حقه ذكر بعد الاعتدال والرفع انما جعل هيئة للذكر بخلاف الامام ، ثم ينتصب قائما ويعتدل ، قال أبو حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا رفع رأسه استوى قائما حتى يعود كل فقار الى مكانه

قائلا سمع الله لمن حمده ، ويكون انتهاؤه عند انتهاء رفعه ، ويرفع يديه لما روينا من الاخبار ، وفي موضع الرفع روايتان (احدهما) بعد اعتداله قائما ، حكاه أحمد بن الحسين انه رأى أحمد يفعلها لان في بعض ألفاظ حديث ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع (والثانية) يبتدئه حين يتبدى. رفع رأسه ، لأن أبا حميد قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثم قال «سمع الله لمن حمده» ورفع يديه . وفي حديث ابن عمر في الرفع : وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ويقول «سمع الله لمن حمده» وظاهره انه رفع يديه حين أخذ في رفع رأسه كقوله إذا كبر أي إذا أخذ في التكبير ولأنه محل رفع المأموم فكان محل رفع الامام كالركوع ، فان الرواية لا تختلف في ان المأموم يتبدى. الرفع عند رفع رأسه لانه ليس في حقه ذكر بعد الاعتدال والرفع انما جعل هيئة للذكر. وقول سمع الله لمن حمده مشروع في حق الامام والمنفرد لانهم فيه خلافا في المذهب لما ذكرنا من حديث أبي حميد وحديث ابن عمر وروي ان النبي ﷺ قال لبريدة «يا بريدة اذا رفعت رأسك من الركوع قل سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» رواه الدارقطني ، ويعتدل قائما حتى يرجع كل عضو الى موضعه ويطمئن لقول أبي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ وإذا رفع رأسه استوى قائما حتى يعود كل فقار الى مكانه متفق عليه ، وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما ، زواه مسلم

متفق عليه . وقالت عائشة عن النبي ﷺ : فكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً
رواه مسلم ، وقال النبي ﷺ للمسيح في صلاته : ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، متفق عليه
(فصل) وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب مالك
لا يجب لأن الله تعالى لم يأمر به وإنما أمر بالركوع والسجود والقيام فلا يجب غيره ، ولأنه لو كان واجباً
لتضمن ذكراً واجباً كالقيام الأول ، ولنا أن النبي ﷺ أمر به المسيح في صلاته ودأوم على فعله
فيدخل في عموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقولهم لم يأمر الله به ، قلنا قد أمر بالقيام وهذا قيام
ثم أمر النبي ﷺ يجب امتثاله وقد أمر به ، وقولهم لا يتضمن ذكراً واجباً ممنوع ثم هو باطل بالركوع
والسجود فانهما ركنان ولا ذكر فيهما واجب على قولهم
(فصل) ويسن الجهر بالتسميع للإمام كما يسن الجهر بالتكبير لانه ذكر مشروع عند الانتقال
من ركن فيشرع الجهر به للإمام كالتكبير
(مسألة) قال (ثم يقول : ربنا ولك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ، وملء
ما شئت من شيء بعد)

وجملته انه يشرع قول ربنا ولك الحمد في حق كل مصل في المشهور عن أحمد وهذا قول أكثر
أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وبه قال الشعبي وابن سيرين وأبو بردة والشافعي

(فصل) وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب
مالك لا يجب لأن الله تعالى لم يأمر به وإنما أمر بالركوع والسجود والقيام فلا يجب غيره . ولنا قول
النبي ﷺ للمسيح في صلاته : ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، متفق عليه ودأوم على فعله وقد قال « صلوا كما
رأيتموني أصلي » وقولهم لم يأمر به ، قلنا قد أمر بالقيام وهذا قيام وقد أمر به النبي ﷺ وأمره يجب
امتثاله . ويسن الجهر بالتسميع للإمام كما يسن له الجهر بالتكبير قياساً عليه ، والله أعلم
(فصل) وإذا قال مكن سمع الله لمن حمده : من حمد الله سمع له ، لم يجزئه . وقال الشافعي :
يجزئه لا تيانة باللفظ والمعنى . ولنا انه عكس اللفظ المشروع أشبه ما لو قال في التكبير : الاكبر
الله ، ولا نسلم ان المعنى لم يتغير فان قوله : سمع الله لمن حمده ، صيغة تصلح للدعاء ، واللفظ
الآخر صيغة شرط وجزاء لا يصلح لذلك فاختلنا

(مسألة) (فإذا اعتدل قائماً قال ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد)
قول ربنا ولك الحمد مشروع في حق كل مصل في المشهور عنه ، وهو قول أكثر أهل العلم
منهم ابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة والشعبي والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، وعن أحمد لا يقوله
المنفرد فانه قال في رواية إسحاق في الرجل يصلي وحده فإذا قال سمع الله لمن حمده ، قال ربنا ولك الحمد

واسحاق وابن المنذر ، وعن أحمد رواية أخرى لا بقوله المنفرد فانه قال في رواية اسحاق في الرجل يصلي وحده فاذا قال سمع الله لمن حمده قال ربنا ولك الحمد فقال انما هذا للامام جمعها وليس هذا لاحد سوى الامام ، ووجهه ان الخبر لم يرد به في حقه فلم يشرع له كقول سمع الله لمن حمده في حق المأموم . وقال مالك وأبو حنيفة لا يشرع قول هذا في حق الامام ولا المنفرد لما روى أبو هريرة ان النبي ﷺ قال « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده ققولوا اللهم ربنا ولك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له » متفق عليه

ولنا ان أبا هريرة قال كان رسول الله ﷺ يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ، وعن أبي سعيد وابن أبي أوفى ان النبي ﷺ كان اذا رفع رأسه قال « سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد » متفق عليه ، ولانه حال من أحوال الصلاة فيشرع فيه ذكر كالركوع والسجود ، وما ذكروه لا حجة لهم فيه فانه ان ترك ذكره في حديثهم فقد ذكره في أحاديثنا ورواه أبو هريرة قد صرح بذكره في روايته الأخرى ، فحديثهم لو انفرد لم يكن فيه حجة فكيف ترك به الأحاديث الصحيحة الصريحة . والصحيح ان المنفرد يقول كما يقول الامام لا ان النبي ﷺ روي عنه أنه قال لبريدة « يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع قل سمع الله لمن حمده ربنا ولك

قال انما هذا للامام جمعها وليس هذا لاحد سوى الامام لان الخبر لم يرد به في حقه فلم يشرع له كقول سمع الله لمن حمده في حق المأموم . وقال مالك وأبو حنيفة لا يشرع هذا في حق الامام لا المنفرد لقول النبي ﷺ « إذا قال الامام سمع الله لمن حمده ققولوا اللهم ربنا ولك الحمد ، فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له » متفق عليه

ولنا أن أبا هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد . متفق عليه . وعن أبي سعيد وابن أبي أوفى ان النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع « قال سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا ولك الحمد ، ملء السموات وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد » رواه مسلم ، وما ذكروه لا حجة لهم فيه فانه ان ترك ذكره في حديثهم فقد ذكره في أحاديثنا — ثم يقول الامام ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد — لما ذكرنا من الأحاديث ، والصحيح ان المنفرد يقول كما يقول الامام لما روي عن النبي ﷺ أنه قال لبريدة « يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع قل سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد » رواه الدارقطني ، وهذا عام وقد صح ان النبي ﷺ كان يقول ذلك ، رواه عنه علي وأبو

الحمد ملء السماء وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد » رواه الدارقطني وهذا عام في جميع أحواله ، وقد صح أن النبي ﷺ كان يقول ذلك ، رواه أبو هريرة وأبو سعيد وابن أبي أوفى وعلي ابن أبي طالب وغيرهم وكلها أحاديث صحاح ، ولم تفرق الرواية بين كونه اماماً منفرداً ولأن ما شرع من القراءة والذكر في حق الامام شرع في حق المنفرد كسائر الاذكار

(فصل) والسنة أن يقول « ربنا ولك الحمد » بواو ، نص عليه أحمد في رواية الأثرم قال : سمعت أبا عبد الله يثبت أمر الواو ، وقال روى فيه الزهري ثلاثة أحاديث عن أنس وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وعن سالم عن أبيه ، وفي حديث علي الطويل وهذا قول مالك ، ونقل ابن منصور عن أحمد إذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا لك الحمد فإنه لا يجعل فيها الواو ، ومن قال ربنا قال ولك الحمد وذلك لأن النبي ﷺ نقل عنه أنه قال « ربنا ولك الحمد » كما نقل الامام ، وفي حديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ قال « سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد » وكذلك في حديث بريدة فاستحب الاقتداء به في القولين ، وقال الشافعي السنة أن يقول ربنا لك الحمد لأن الواو للمعطف وليس هنا شيء يعطف عليه

ولنا أن السنة الاقتداء بالنبي ﷺ ولأن اثبات الواو أكثر حروفاً ويتضمن الحمد مقدراً ومظهراً فإن التقدير ربنا حمدناك ولك الحمد فإن الواو لما كانت للمعطف ولا شيء هنا يعطف عليه ظاهراً دلت على أن في الكلام مقدراً كقوله (سبحانك اللهم وبحمدك) أي وبحمدك سبحانك وكيفما قال جاز وكان حسناً لأن كلا قد وردت السنة به

هريرة وأبو سعيد وغيرهم ولم يفرقوا بين كونه اماماً أو منفرداً ، ولأنه ذكر للامام فشرع للمنفرد كسائر الاذكار . وذكر القاضي في المنفرد رواية أنه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد لا يزيد عليه قال والصحيح أنه يقول مثل الامام

(فصل) ويقول ربنا ولك الحمد بواو ، نص عليه أحمد في رواية الأثرم قال : سمعت أبا عبد الله يثبت أمر الواو وقال روى فيه الزهري ثلاثة أحاديث ، عن أنس ، وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وعن سالم عن أبيه وهو قول مالك ، ونقل ابن منصور عن أحمد إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ، رواه أبو سعيد وابن أبي أوفى . فاستحب الاقتداء به في القولين ، وقال الشافعي السنة قول ربنا لك الحمد ، لأن الواو للمعطف وليس هنا شيء يعطف عليه

ولنا أن السنة الاقتداء بالنبي ﷺ وقد صح عنه ذلك ، ولأن اثبات الواو أكثر حروفاً ويتضمن الحمد مقدراً ومظهراً إذ التقدير ربنا حمدناك ، ولك الحمد فإنها لما كانت للمعطف ولا شيء هنا يعطف عليه دلت على التقدير الذي ذكرناه كقولك سبحانك اللهم وبحمدك أي ؟ وبحمدك سبحانك وكيفما قال كان حسناً لأن السنة قد وردت به

﴿مسئلة﴾ قال (فان كان مأموما لم يزد على قول ربنا ولك الحمد)

لا أعلم في المذهب خلافا أنه لا يشرع للمأموم قول سمع الله لمن حمده وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة والشعبي ومالك وأصحاب الرأي ، وقال ابن سيرين وأبو بردة وأبو يوسف ومحمد والشافعي وإسحاق يقول ذلك كالامام لحديث بريدة ولأنه ذكر شرع للامام فيشرع للمأموم كسائر الاذكار . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » وهذا يقتضي أن يكون قولهم : ربنا ولك الحمد عقيب قوله سمع الله لمن حمده بغير فصل لان الفاء للتعقيب وهذا ظاهر يجب تقديمه على القياس وعلى حديث بريدة لان هذا صحيح مختص بالمأموم وحديث بريدة في اسناده جابر الجعفي ^(١) وهو عام وتقديم الصحيح الخاص أولى ، فأما قول « ملء السماء » وما بعده فظاهر المذهب أنه لا يسن للمأموم نص عليه أحد في رواية أبي داود وغيره وهو قول أكثر الاصحاب لان النبي ﷺ اقتصر على أمرهم بقول : ربنا ولك الحمد . فدل على أنه لا يشرع في حقهم سواء ، ونقل الأثر عن أحمد كلاما يدل على أنه مسنون ، قال وليس يسقط خلف الامام عنه غير سمع الله لمن حمده ، وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب الشافعي لانه ذكر مشروع في الصلاة أشبه سائر الاذكار

(١) أي وهو ضعيف عند الجمهور وان وثقه الثوري وغيره

(فصل) وموضع قول ربنا ولك الحمد في حق الامام والمنفرد بعد الاعتدال من الركوع لانه

﴿مسئلة﴾ فان كان مأموما لم يزد على ربنا ولك الحمد ، إلا عند أبي الخطاب . قال شيخنا لا أعلم خلافا في المذهب أنه لا يشرع للمأموم قول سمع الله لمن حمده ، وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة ومالك وأصحاب الرأي ، وقال يعقوب ومحمد والشافعي وإسحاق يقول ذلك كالامام لحديث بريدة وقياسا على الامام في سائر الاذكار

ولنا قول النبي ﷺ « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » وهذا يقتضي أن يكون قولهم ربنا ولك الحمد عقيب تسميع الامام بلا فصل لان الفاء للتعقيب وهذا ظاهر يجب تقديمه على القياس وعلى حديث بريدة ، ولأنه خاص بالمأموم وذلك عام ، ولو تعارضا كان حديثنا أولى لانه صحيح ، وحديث بريدة فيه جابر الجعفي ، فأما قول ملء السماء وما بعده فظاهر المذهب أنه لا يسن للمأموم ، اختاره الحرقى ونص عليه أحمد في رواية أبي داود وغيره ، واختاره أكثر أصحابه لان النبي ﷺ اقتصر على أمرهم بقول « ربنا ولك الحمد » فدل على أنه لا يشرع لهم سواء ، ونقل الأثر عن أحمد ما يدل على أنه مسنون وهو أنه قال : ليس يسقط خلف الامام عنه غير سمع الله لمن حمده اختاره ابو الخطاب وهو قول الشافعي لانه ذكر مشروع في الصلاة أشبه سائر الاذكار

(فصل) وموضع قول ربنا ولك الحمد في حق الامام والمنفرد بعد القيام من الركوع لانه في حال

في حال رفعه بشرع في حقه قول سمع الله لمن حمده . فأما المأموم ففي حال رفعه لان قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده . فقولوا ربنا ولك الحمد » يقتضي تعقيب قول الامام قول المأموم والمأموم يأخذ في الرفع عقب قول الامام سمع الله لمن حمده فيكون قوله ربنا ولك الحمد حينئذ والله أعلم .

(فصل) إذا زاد على قول ملء السماء وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد . فقد نقل أبو الحارث عن أحمد انه ان شاء قال أهل الثناء والمجد قال أبو عبد الله وأنا أقول ذلك فظاهر هذا أنه يستحب ذلك وهو اختيار أبي حفص وهو الصحيح لان أباسعيد روى أن النبي ﷺ كان يقول « ربنا ولك الحمد ، ملء السماء وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه أبو داود والأثرم ، وعن ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ زاد « اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » رواه مسلم ، وقد كان النبي ﷺ يطيل القيام بين الركوع والسجود ، قال أنس كان رسول الله ﷺ إذا قال « سمع الله لمن حمده » قام حتى تقول قد أومئ ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى تقول قد أومئ ، رواه مسلم وليست حالة سكوت فيعلم أنه عليه السلام قد كان يزيد على هذه الكلمات لكونها لا تستغرق هذا القيام

قيامه يقول سمع الله لمن حمده فقوله قولوا ربنا ولك الحمد يقتضي تعقيب قول الامام قول المأموم ، والمأموم يأخذ في الرفع عقب قول الامام سمع الله لمن حمده فيكون قوله ربنا ولك الحمد حينئذ والله أعلم

(فصل) وإن زاد على قول ربنا ولك الحمد : ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد — فقد اختلف عن أحمد فيه ، فروي عنه انه قيل له أنزيد على هذا فتقول أهل الثناء والمجد ؟ فقال : قد روي ذلك وأما أنا فأقول هذا الى : ما شئت من شيء بعد ، فظاهر هذا أنه لا يستحب ذلك في الفريضة اتباعا لا كثر الاحاديث الصحيحة ، ونقل عنه أبو الحارث أنه قال : وأنا أقول ذلك ؟ يعني أهل الثناء والمجد ؟ فظاهره أنه يستحب ، اختاره أبو حفص وهو الصحيح لما روى أبو سعيد قال : كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال « اللهم ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » وروى ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال « اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » وروى عبد الله بن أبي أوفى بعد قوله « وملء ما شئت من شيء بعد ، اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » رواه ابن مسعود ، وقد كان النبي ﷺ يطيل القيام بين الركوع والسجود . قال أنس : كان

كله ، وروي عن أحمد أنه قيل له أفلا يزيد على هذا فيقول : أهل الثناء والمجد فقال قد روي ذلك وأما أنا فأقول هذا الى ماشئت من شيء . بعد فظاهر هذا أنه لا يستحب ذلك في الفريضة اتباعاً لكثير الاحاديث الصحيحة

(فصل) إذا قال مكان سمع الله لمن حمده : من حمد الله سمع له لم يجزه . وقال أصحاب الشافعي يجزئه لانه أتى باللفظ والمعنى

ولنا أنه عكس اللفظ المشروع فلم يجزه كما لو قال في التكبير الا كبر الله ، ولا نسلم أنه أتى بالمعنى فان قوله سمع الله لمن حمده صيغة خبر تصلح دعاء ، واللفظ الآخر صيغة شرط وجزاء لا تصلح لذلك فهما متغايران

(فصل) إذا رفع رأسه من الركوع فعطس فقال ربنا ولك الحمد ينوي بذلك لما عطس ولرفع فروي عن أحمد أنه لا يجزئه لانه لم يخلصه لرفع من الركوع ، والصحيح أن هذا يجزئه لان هذا ذكر لا تعتبر له النية وقد أتى به فأجزأ كما لو قاله ذاهلاً وقلبه غير حاضر وقول احمد يحمل على الاستحباب لا على نفي الاجزاء حقيقة

(فصل) إذا أتى بقدر الاجزاء من الركوع فاعترضته علة منعتة القيام سقط عنه الرفع لتعذره ويسجد عن الركوع ، فان زالت العلة قبل سجوده فعليه القيام لامكانه . فان زالت بعد سجوده الى الارض سقط القيام لان السجود قد صح وأجزأ فسقط ما قبله . فان قام من سجوده عالماً بتحريم ذلك بطلت صلاته وإن فعله جهلاً أو نسياناً لم تبطل ويعود إلى جلسة الفصل ويسجد لاسهو

(فصل) وإن أراد الركوع فوقه الى الارض فانه يقوم فيركم وكذلك ان ركع وسقط قيل

النبي ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى تقول قد أوم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى تقول قد أوم وليست حالة سكوت فنعلم انه عليه السلام كان يزيد على هذه الكلمات لكونها لاستغرق هذا القيام كله

(فصل) وإذا رفع رأسه من الركوع فعطس فقال ربنا ولك الحمد ينوي بذلك للمعاسة والرفع فروي عنه لا يجزئه لانه لم يخلصه لرفع ، قال شيخنا : والصحيح انه يجزئه لانه ذكر لا تعتبر له النية وقد أتى به فأجزأ كما لو قاله ذاهلاً ويحمل قول احمد على الاستحباب لا على نفي الاجزاء حقيقة

(فصل) وإذا أتى بقدر الاجزاء من الركوع فاعترضته علة منعتة القيام سقط عنه الرفع لتعذره ويسجد عن الركوع ، فان زالت العلة قبل سجوده فعليه القيام ، وان زالت بعد سجوده الى الارض سقط القيام لان السجود قد صح وأجزأ فسقط ما قبله ، فان قام من سجوده عالماً بتحريم ذلك بطلت صلاته لانه زاد في الصلاة فلا وان كان جاهلاً أو ناسياً لم تبطل ويعود الى جلسة الفصل ويسجد لاسهو

(فصل) وان أراد الركوع فوقه الى الارض فانه يقوم فيركم ، وكذلك ان ركع فسقط قبل طمأنينة الركوع لانه لم يأت بما يسقط الفرض ، فان ركع فطمأن ثم سقط فانه يقوم منتصباً ولا يعيد

طأ نيتته لزمته إعادة الركوع لانه لم يأت بما يسقط فرضه . وان ركع فاعلم ان ثم سقط فانه يقوم منتصباً ولا يحتاج إلى إعادة الركوع لان فرضه قد سقط والاعتدال عنه قد سقط بقيامه (فصل) إذا ركع ثم رفع رأسه فذكر أنه لم يسبح في ركوعه لم يعد إلى الركوع سواء ذكره قبل اعتداله قائماً أو بعده لان التسبيح قد سقط برفعه والركوع قد وقع صحيحاً مجزئاً فلو عاد إليه زاد ركوعاً في الصلاة غير مشروع فان فعله عمداً أبطل الصلاة كما لو زاده لغير عذر . وان فعله جاهلاً أو ناسياً لم تبطل الصلاة كما لو ظن أنه لم يركع ويسجد سهو ، فان أدرك المأموم الامام في هذا الركوع لم يدرك الركعة لانه ليس بمشروع في حقه ولانه لم يدرك ركوع الركعة فأشبهه ما لو لم يدركه راكعاً (مسئلة) قال (ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه)

أما السجود فواجب بالنص والاجماع لما ذكرنا في الركوع ، والطأ نيتة فيه ركن لقول النبي ﷺ في حديث المسيء في صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» والخلاف فيه كالحلاف في طأ نيتة الركوع وينحط إلى السجود مكبراً لما ذكرنا من الاخبار ولان الهوي إلى السجود ركن فلا يخلو من ذكر كسائر الاركان ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء انحطاطه وانتهائه مع انتهاءه ، والكلام في التكبير ووجوبه قد مضى ، ولا يستحب رفع يديه فيه في المشهور من المذهب . وتقل عنه الميموني أنه يرفع يديه وسئل عن رفع اليدين في الصلاة فقال : في كل خفض ورفع . وقال : فيه عن ابن

الركوع فان فرضه قد سقط والاعتدال عنه قد سقط بقيامه

(فصل) إذا رفع رأسه من الركوع فذكر أنه لم يسبح في ركوعه لم يعد إلى الركوع سواء ذكره بعد اعتداله قائماً أو قبله لان التسبيح قد سقط برفعه والركوع قد وقع صحيحاً مجزئاً فلو عاد إليه زاد ركوعاً في الصلاة غير مشروع فان فعله عمداً أبطل الصلاة وان فعله ناسياً أو جاهلاً لم تبطل الصلاة كما لو ظن أنه لم يركع ويسجد سهو ، فان أدرك المأموم الامام في هذا الركوع لم يدرك الركعة لانه ليس بمشروع في حقه ولانه لم يدرك ركوع الركعة فأشبهه ما لو لم يدركه راكعاً ذكره شيخنا ، وقال القاضي في المجرد ان رجوع الامام لم تبطل صلاته فان أدركه المأموم بقياس المذهب أنه يعتد بها ركعة لانه رجع الى واجب غير أنه سقط عنه بالنسيان

(مسئلة) (ثم يكبر ويخر ساجداً ولا يرفع يديه) السجود واجب في الصلاة بالنص والاجماع والطأ نيتة واجبة فيه لقول النبي ﷺ في صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» والخلاف فيها كالحلاف في طأ نيتة الركوع ، وينحط الى السجود مكبراً لما ذكرنا من الاخبار ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء انحطاطه وانتهائه مع انتهاءه ، ولا يستحب رفع يديه فيه في المشهور من المذهب وتقل عن الميموني أنه يرفع يديه وسئل عن رفع اليدين في الصلاة فقال : يرفع في كل خفض ورفع (المفتي والشرح الكبير) (٧٠) (الجزء الاول)

عمر وأبي حميد أحاديث صحاح، والصحيح الاول لان ابن عمر قال: ولا يفعل ذلك في السجود في حديثه الصحيح. ولما وصف أبو حميد صلاة رسول الله ﷺ لم يذكر رفع اليدين في السجود والاحاديث العامة مفسرة بالاحاديث المفصلة التي رويناهما فلا يبقى فيها اختلاف

(مسئلة) قال (ويكون أول ما يقع منه على الارض ركبتاه ثم يدها ثم جبهته وأنفه) هذا المستحب في مشهور المذهب وقد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه، وبه قال مسلم بن يسار والنخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي، وعن احمد رواية أخرى أنه يضع يديه قبل ركبتيه واليه ذهب مالك لما روى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبتيه ولا يترك بروك البعير» رواه النسائي

ولنا ما روى وائل بن حجر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي. قال الخطابي: هذا أصح من حديث أبي هريرة. وروي عن أبي سعيد قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا

وقال، فيه عن ابن عمر وأبي حميد أحاديث صحاح ووجه الاول حديث ابن عمر قال: وكان لا يفعل ذلك في السجود متفق عليه ولما وصف أبو حميد صلاة النبي ﷺ لم يذكر رفع اليدين في السجود والاحاديث العامة مفسرة بالاحاديث المفصلة التي رويناهما فلا يبقى فيها اختلاف

(مسئلة) (فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه ويكون على أطراف أصابعه) هذا المشهور من المذهب روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وهو قول أبي حنيفة والثوري والشافعي، وعن احمد رواية أخرى أنه يضع يديه قبل ركبتيه، وهو مذهب مالك لما روى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجد أحدكم فلا يترك كما يترك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه» رواه أبو داود والنسائي، وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه، رواه أبو داود والنسائي والدارقطني، ووجه الاول ما روى وائل بن حجر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب: قال الخطابي هذا أصح من حديث أبي هريرة، وقد روى الاثر من حديث أبي هريرة «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يترك بروك البعير» وعن سعد قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين، فهذا يدل على أنه منسوخ رواه ابن خزيمة إلا أنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وقد تكلم فيه البخاري وقال ابن معين ليس بشيء لا نكتب حديثه، وقال الدارقطني في حديث وائل بن حجر: تفرد به شريك عن عاصم ابن كليب وشريك ليس بالقوي فيما تفرد به، ويستحب أن يكون على أطراف أصابعه ويثنيا الى القبلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» ذكر منها أطراف القدمين

وضع الركبتين قبل اليدين ، وهذا يدل على نسخ ما تقدمه ، وقد روى الاثرم حديث أبي هريرة « اذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يرك برك الفحل »

(فصل) والسجود على جميع هذه الاعضاء واجب إلا الأنف فان فيه خلافاً سنذكره ان شاء الله وبهذا قال طاوس والثوري في أحد قوليه وإسحاق . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في القول الآخر لا يجب ، والسجود على الجبهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وجهي » وهذا يدل على أن السجود على الوجه ولأن الساجد على الوجه يسمى ساجداً ووضع غيره على الأرض لا يسمى به ساجداً والأمر بالسجود ينصرف إلى ما يسمى به ساجداً دون غيره ولأنه لو وجب السجود على هذه الاعضاء لوجب كشفها كالجبهة . وذكر الآمدي هذا رواية عن أحمد قال القاضي في الجامع : هو ظاهر كلام أحمد فإنه قد نص في المريض يرفع شيئاً يسجد عليه أنه يجزئه ، ومعلوم أنه قد أخل بالسجود على يديه

ولنا ما روى ابن عباس قال : قال رسول الله عليه وسلم « أمرت بالسجود على سبعة أعظم : اليدين والركبتين والقدمين والجبهة » متفق عليه ، وروى عن ابن عمر رفعه « أن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدكم وجهه فليضع يديه وإذا رفعه فليرفعهما » رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي ، وسجود الوجه لا ينفي سجود ماعده وسقوط الكشف لا يمنع وجوب السجود فانا نقول كذلك في الجبهة على رواية ، وعلى الرواية الأخرى فإن الجبهة هي الأصل وهي مكشوفة عادة بخلاف غيرها ، فإن أخل بالسجود بعضو من هذه الاعضاء لم تصح صلاته عند من أوجبه وإن وروى البخاري أن النبي ﷺ سجد غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف رجله القبلة ، وفي رواية وفتح أصابع رجله ، وهذا معناه

(مسئلة) (والسجود على هذه الاعضاء واجب إلا الأنف على إحدى الروايتين) السجود على الاعضاء السبعة واجب في قول طاوس وإسحاق والشافعي في أحد قوليه ، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في الآخر لا يجب السجود على غير الجبهة ، ورواه الآمدي عن أحمد ، وقال القاضي في الجامع هو ظاهر كلام أحمد فإنه قد نص في المريض يرفع شيئاً يسجد عليه أنه يجزئه ومعلوم أنه قد أخل بالسجود على يديه لقول النبي ﷺ « سجد وجهي » وهذا يدل على أن السجود على الوجه ولأن الساجد على الوجه يسمى ساجداً ووضع غيره على الأرض لا يسمى به ساجداً ، فالأمر بالسجود ينصرف إلى ما يسمى به ساجداً دون غيره ، ولأنه لو وجب السجود على هذه الاعضاء لوجب كشفها كالجبهة ولنا ما روى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : اليدين ، والركبتين ، والقدمين ، والجبهة » متفق عليه وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا سجدت فضم كفيك وارفع مرفقيك » رواه مسلم ، وسجود الوجه لا ينفي سجود ماعده ، وسقوط الكشف لا يمنع وجوب السجود فانا نمنع في الجبهة على رواية ولو سلم فالجبهة

عجز عن السجود على بعض هذه الاعضاء سجد على بقيتها وقرب العضو المريض من الارض غاية ما يمكنه ولم يجب عليه أن يرفع اليه شيئاً لان السجود هو المهبوط ولا يحصل ذلك برفع المـ جود عليه وان سقط السجود على الجبهة لعارض من مرض أو غيره سقط عنه السجود على غيره لانه الاصل وغيره تبع له فاذا سقط الاصل سقط التبع ولهذا قال أحمد في المريض يرفع الى جبهته شيئاً يسجد عليه انه يجزئه .

(فصل) في الانف روايتان (احدهما) يجب السجود عليه وهذا قول سعيد بن جبير واسحاق وأبي خيثمة وابن أبي شيبة لما روي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، الجبهة - وأشار بيده الى أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين » متفق عليه . وإشارته الى أنفه تدل على انه أراده ، وفي لفظ رواه النسائي أن النبي ﷺ قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، الجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين » وروى عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة ان لا يصيب أنفه من الارض ماتصيب الجبهة » رواه الاثرم والامام أحمد ورواه أبو بكر بن عبد العزيز والدارقطني في الافراد متصلاً عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح انه مرسل

(والرواية الثانية) لا يجب السجود عليه وهو قول عطاء وطاوس وعكرمة والحسن وابن سيرين والشافعي وأبي ثور وصاحبي أبي حنيفة لان النبي ﷺ قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ولم يذكر الانف فيها . وروي ان جابراً قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر . رواه تمام في فوائده وغيره . وإذا سجد بأعلى الجبهة لم يسجد على الانف . وروي عن

هي الاصل في السجود وهي مكشوفة عادة بخلاف غيرها فان أخل بالسجود على عضو من هذه الاعضاء لم تصح صلاته عند من أوجبه ، وان قدر على السجود على الجبهة وعجز عن السجود على بعض هذه الاعضاء سجد على بقيتها وقرب العضو المريض من الارض غاية ما يمكنه ولا يجب عليه أن يرفع اليه شيئاً ، لان السجود هو المهبوط ولا يحصل بالرفع وان سقط السجود عن الجبهة لعارض من مرض أو غيره سقط عنه السجود على غيره لانه الاصل وغيره تبع له فاذا سقط الاصل سقط التبع ولهذا قال أحمد في المريض يرفع الى جبهته شيئاً يسجد عليه انه يجزئه .

(فصل) وفي الانف روايتان (احدهما) يجب السجود عليه وهو قول سعيد بن جبير واسحاق لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، الجبهة - وأشار بيده الى أنفه - واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » متفق عليه . وإشارته الى أنفه تدل على ارادته . والنسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم . الجبهة ، والانف ، واليدين والركبتين ، والقدمين » (والرواية الثانية) لا يجب وهو قول عطاء والحسن والشافعي وأبي يوسف ومحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ولم يذكر

أبي حنيفة أنه أن سجد على أنفه دون جهته أجزاء . قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً سبقه الى هذا القول ولعله ذهب الى أن الجهة والانف عضو واحد لان النبي ﷺ لما ذكر الجهة أشار أنفه والعضو الواحد يجرئه السجود على بعضه وهذا قول يخالف الحديث الصحيح والاجماع الذي قبله فلا يصح .

(فصل) ولا تجب مباشرة المصلي بشيء من هذه الاعضاء . قال القاضي : اذا سجد على كور العمامة أو كفه أو ذيله فالصلاة صحيحة رواية واحدة وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة ومن رخص في السجود على الثوب في الحر والبرد عطاء وطاووس والنخعي والشعبي والاوزاعي ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي . ورخص في السجود على كور العمامة الحسن ومكحول وعبد الرحمن بن يزيد . وسجد شريح على برنسه ، وقال أبو الخطاب لا يجب مباشرة المصلي بشيء من أعضاء السجود الا للجهة فاتها على روايتين ، وقد روى الاثرم قال : سألت أبا عبد الله عن السجود على كور العمامة فقال : لا يسجد على كورها ولكن يحصر العمامة وهذا يحتمل المنع وهو مذهب الشافعي لما روي عن خباب قال : شكونا الى رسول الله ﷺ حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، رواه مسلم ولأنه سجد على ما هو حامل له أشبه ما اذا سجد على يديه

ولنا ما روى أنس قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود ، رواه البخاري ومسلم . وعن ثابت بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبه برد الحمى ، وفي رواية فرأته واضعاً يديه على قرنيه اذا سجد ، رواه ابن ماجه ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه الانف فيها ، وروي أن جابراً قال : رأيت النبي ﷺ سجد بأعلى جهته على قصاص الشعر ، رواه تمام في فوائده وغيره ، واذا سجد بأعلى الجهة لم يسجد على الانف ، وروي عن أبي حنيفة إن سجد على جهته دون أنفه أجزاء ، ولعله ذهب الى أن الجهة والانف عضو واحد لاشارة النبي ﷺ اليه حين ذكر الجهة والسجود على بعض العضو مجزئ ، وهذا قول يخالف الحديث الصحيح والعلماء قبله . قال ابن المنذر لا أعلم أحداً سبقه الى هذا القول والله أعلم

(مسئلة) (ولا تجب عليه مباشرة المصلي بشيء منها إلا للجهة على إحدى الروايتين) لا تجب مباشرة المصلي بشيء من أعضاء السجود في الصحيح من المذهب : قال القاضي في المجرد : اذا سجد على كور العمامة أو كفه أو ذيله فالصلاة صحيحة رواية واحدة ، وهل يكره على روايتين ، ومن رخص في السجود على الثوب في الحر والبرد عطاء وطاووس والشعبي ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي وسجد شريح على برنسه (وفيه رواية أخرى) أنه يجب عليه مباشرة المصلي بالجهة ذكرها أبو الخطاب وروى الاثرم قال : سألت أبا عبد الله عن السجود على كور العمامة فقال : لا يسجد على كورها ولكن يحصر العمامة وهو مذهب الشافعي لما روى خباب قال شكونا الى رسول الله ﷺ حر

سجد على كور العمامة وهو ضعيف . وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويده في كفه ولأنه عضو من أعضاء السجود فجاز السجود على حائله كالقدمين ، فأما حديث خباب فالظاهر أنهم طلبوا منه تأخير الصلاة أو تسقيف المسجد أو نحو ذلك مما يزيل عنهم ضرر الرمضاء في جباههم وأكفهم، وأما الرخصة في السجود على كور العمامة فالظاهر أنهم لم يطلبوه لأن ذلك إنما طلبه الفقراء ولم يكن لهم عمام ولا أكمام طوال يتقون بها الرمضاء فكيف يطلبون منه الرخصة فيها؟ ولو احتمل ذلك لكنه لا يتعين فلم يحمل عليه دون غيره ولذلك لم يعملوا به في الأكف، قال أبو اسحاق المنصوص عن الشافعي أنه لا يجب كشفها قال : وقد قيل فيه قول آخر أنه يجب وإن سجد على يديه لم يصح رواية واحدة لأنه سجد على عضو من أعضاء السجود فالسجود يؤدي إلى تداخل السجود بخلاف مسئلتنا وقال القاضي في الجامع : لم أجد عن أحمد نصا في هذه المسألة ويجب أن تكون مبنية على السجود على غير الجبهة هل هو واجب؟ على روايتين أن قلنا لا يجب جاز كما لو سجد على العمامة وإن قلنا يجب لم يجز لئلا يتداخل محل السجود بعضه في بعض، والمستحب مباشرة المصلي بالجبهة واليدين ليخرج من الخلاف ويأخذ بالعزيمة قال أحمد : لا يعجنني إلا في الحر والبرد وكذلك قال اسحاق : وكان ابن عمر يكره السجود على كور العمامة . وكان عبادة بن الصامت يحسر عمامته إذا قام إلى الصلاة وقال النخعي : أسجد على جبينتي أحب إلي

«مسئلة» قال (ويكون في سجوده معتدلا)

قال الترمذي أهل العلم يختارون الاعتدال في السجود وروى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا رواه البيهقي ورواه مسلم وليس فيه جباهنا واكفنا ، وعن علي رضي الله عنه قال : إذا كان أحدكم يصلي فليحسر العمامة عن جبهته رواه البيهقي ، ولأنه سجد على ما هو حامل له أشبه ما إذا سجد على يديه

ولنا ما روى أنس قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود متفق عليه، وعن ثابت بن صامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقيه برد الحصى رواه ابن ماجه ، وقال الحسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي ، ولأنه عضو من أعضاء السجود فجاز السجود على حائله كالقدمين ، وأما حديث خباب فالظاهر أنهم طلبوا منه تأخير الصلاة أو تسقيف المسجد أو نحو ذلك مما يزيل عنهم الضرر الحاصل من الحر، أما الرخصة في السجود على العمامة والأكمام فالظاهر أنهم لم يطلبوه لأن ذلك إنما طلبه الفقراء ولم يكن لهم عمام ولا أكمام طوال يتقون بها وإن احتمل ذلك لكنه لا يتعين لجواز ما ذكرنا ولذلك لم يعملوا به في الأكف قال أبو اسحاق المنصوص عن الشافعي أنه لا يجب كشفها وقد قيل فيه قول إنه يجب وأما إذا سجد على يديه قائما لم يصح لأن السجود عليهما يفضي إلى تداخل أعضاء السجود

قال « اذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يقرش ذراعيه اقتراش الكلب » وقال هو حديث حسن صحيح وعن أنس عن النبي ﷺ نحوه رواه أبو داود ، وفي لفظ عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال « اعتدلوا في السجود ولا يسجد أحدكم وهو باسط ذراعيه كالكلب » وهذا هو الاقتراش المنعني عنه في الحديث وهو أن يضع ذراعيه على الارض كما تفعل السباع وقد كرهه أهل العلم وفي حديث أبي حميد « واذا سجد سجد غير مقرش ولا قابضهما »

(مسألة) قال (ويحافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن نخذه ، ونخذه عن ساقيه ، ويكون على أطراف أصابعه)

وجملته أن من السنة أن يحافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن نخذه اذا سجد لان النبي ﷺ كان يفعل ذلك في سجوده ، قال أبو عبد الله في رسالته جاء عن النبي ﷺ أنه كان اذا سجد لو مرت بهيمة لفدت وذلك لشدة مبالفته في رفع مرقبيه وعضديه ، ورواه أيضا أبو داود في حديث أبي حميد أن النبي ﷺ كان اذا سجد جافى عضديه عن جنبيه ، ولا يبي داود ثم سجد فأمكن أنفه وجبته ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع يديه حذو منكبيه ، وقال أبو اسحاق الشعبي : وصف لنا البراء السجود فوضع يديه بالارض ورفع عجزته وقال هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل وقال كان النبي ﷺ اذا سجد جنح - والجنح الخاوي رواها أبو داود والنسائي . ويستحب أن يكون على أطراف أصابع رجليه ويثنيهما الى القبلة ، قال احمد ويفتح أصابع رجليه ليكون أصابعهما الى القبلة ويسجد على صدور قدميه لقول النبي ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ذكر منها أطراف القدمين ، وفي لفظ أن النبي ﷺ سجد غير مقرش ولا قابضهما واستقبل بأطراف رجليه القبلة من رواية البخاري

بخلاف مسئلتنا ، وقال القاضي في الجامع لم أجد نصا في هذه المسئلة . ويجب أن تكون مبنية على السجود على غير الجبهة . إن قلنا لا يجب جاز كما لو سجد على العامة ، وإن قلنا يجب لم يجز لثلا يتداخل محل السجود بعضه في بعض ، والاولى مباشرة المصل بالجبهة واليدين ليخرج من الخلاف ويأخذ بالعزيمة وذكر القاضي في كراهية ستر اليدين روايتين قال احمد واسحاق لا يعجنني الا في الحر والبرد ، وكان ابن عمر يكره السجود على كور العامة

(مسألة) (ويحافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن نخذه ، ويضع يديه حذو منكبيه ، ويفرق بين ركبتيه) التحافي في السجود لارجل مستحب لان في حديث أبي حميد ان النبي ﷺ كان اذا سجد جافى عضديه عن جنبيه ، وفيه اذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه ، ولا يبي داود ثم سجد وأمكن أنفه وجبته ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع يديه حذو منكبيه ، وعن ميمونة قالت : كان رسول الله ﷺ اذا سجد لو شأت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت رواه مسلم ، وعن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله ﷺ اذا سجد جافى حتى يرى يياض ابطيه ، رواه الامام احمد

ومن رواية الترمذي وفتح أصابع رجله وهذا معناه ومن رواية أبي داود سجد فانتصب على كفيه وركبته وصدر قدميه وهو ساجد

(فصل) ويستحب أن يضع راحتيه على الأرض مبسوطتين مضمومتين الأصابع بعضها إلى بعض مستقبلاً بهما القبلة ويضعهما حذو منكبيه ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لقول أبي حميد إن النبي ﷺ وضع كفيه حذو منكبيه . وروى الأثرم قال رأيت أبا عبد الله ﷺ سجد ويدها بمخاض أذنيه وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير لما روى وائل بن حجر أن رسول الله ﷺ سجد فجعل كفيه بمخاض أذنيه رواه الأثرم وأبو داود ولفظه ثم سجد ووضع وجهه بين كفيه والجميع حسن

(فصل) والكمال في السجود على الأرض أن يضع جميع بطن كفيه وأصابعه على الأرض ويرفع مرفقيه فإن اقتصر على بعض باطنها أجزاء ، قال أحمد إن وضع من اليدين بقدر الجبهة أجزاء ، وإن جعل ظهور كفيه إلى الأرض وسجد عليهما أو سجد على أطراف أصابع يديه فظاهر الخبر أنه يجوز له لأنه أمر بالسجود على اليدين وقد سجد عليهما وكذلك لو سجد على ظهور قدميه فإنه قد سجد على القدمين ولا يخلو من إصابة بعض أطراف قدميه الأرض فيكون ساجداً على أطراف قدميه ولكنه يكون تاركا للأفضل الأحسن لما ذكرنا من الأحاديث في ذلك

(فصل) ويستحب أن يفرق بين ركبته ورجليه لما روى أبو حميد قال : وإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه
(فصل) وإذا أراد السجود فسقط على وجهه فاست جبهته الأرض أجزاء ذلك وإن لم ينو

(فصل) ويستحب أن يضع راحتيه على الأرض مبسوطتين مضمومتين الأصابع مستقبلاً بهما القبلة ويضعهما حذو منكبيه لما ذكرنا وهو مذهب الشافعي ، ولما روى وائل بن حجر قال : كان رسول الله ﷺ إذا سجد ضم أصابعه ، رواه البيهقي . وروى الأثرم قال : رأيت سجد ويدها حذو أذنيه لما روى البراء بن عازب قال : قال رسول الله ﷺ « إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك » رواه الأثرم وأبو داود بمعناه والجميع حسن

(فصل) والكمال في السجود أن يضع جميع بطن كفه وأصابعه على الأرض ويرفع مرفقيه ، وروي ذلك عن ابن عمر لما روى وائل بن حجر أن رسول الله ﷺ سجد فجعل كفيه بمخاض أذنيه فإن اقتصر على أطراف أصابع يديه فظاهر الخبر أنه يجوز له لأنه قد سجد على يديه ، وهكذا لو سجد على ظهور قدميه ولأنه لا يخلو من إصابة بعض أطراف قدميه الأرض فيكون ساجداً على أطراف القدمين إلا أنه يكون تاركا للأفضل

(فصل) وإذا أراد السجود فسقط على وجهه فاست جبهته الأرض أجزاء ذلك إلا أن يقطع نية السجود وإن سقط على جنبه ثم انقلب فاست جبهته الأرض لم يجزئه ذلك إلا أن ينوي السجود والفرق

إلا أن يقطع نية السجود فلا يجزئه . وإن اقلب على جنبه ثم اقلب فاستجبت له الأرض لم يجزه ذلك إلا أن ينوي السجود . والفرق بين المستثنين أنهما خرج عن سنن الصلاة وهما إنما كان انقلابه الثاني عائداً إلى الصلاة فانقصر إلى تجديد النية وفي التي قبلها هو على هيئة الصلاة وسننها باستدامة النية

« مسألة » قال (ثم يقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وإن قال مرة أجزأه)

الحكم في هذا التسبيح كالحكم في تسبيح الركوع على ما شرحناه ، والأصل فيه حديث عقبة ابن عامر قال : لما نزل (سبح اسم ربك الأعلى) قال لنا رسول الله ﷺ « اجعلوها في سجودكم » وفي حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ « إذا سجد أحدكم فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه » وعن حذيفة أنه سمع رسول الله ﷺ إذا سجد قال « سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات » رواه ابن ماجه وأبو داود ولم يقل ثلاث مرات . والحكم في عدده وتطويل السجود على ما ذكرنا في الركوع

(فصل) وإن زاد دعاء ، أثوراً أو ذكرأ مثل ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن متفق عليه ، وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا معاذ إذا وضعت وجهك ساجداً قل اللهم أعني على شكرك وحسن عبادتك » وقال علي رضي الله عنه : أحب الكلام إلى الله أن يقول العبد وهو ساجد : رب أني ظلمت نفسي فاغفر لي ، رواها سعيد في سننه ، وعن

بين المستثنين أنه ههنا خرج عن سنن الصلاة وهما إنما كان انقلابه الثاني عائداً إلى الصلاة فانقصر إلى تجديد نية . وفي التي قبلها هو على هيئة الصلاة وسننها فاكتمت باستدامة النية

« مسألة » (ويقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً)

الحكم في هذا التسبيح كالحكم في تسبيح الركوع على ما شرحناه ، والأصل فيه حديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ لما نزل (سبح اسم ربك الأعلى) قال « اجعلوها في سجودكم » وروى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال « إذا سجد أحدكم فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه » وعن حذيفة أنه سمع رسول الله ﷺ إذا سجد قال « سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات » رواه ابن ماجه وأبو داود ولم يقل ثلاث مرات . والحكم في عدده وتطويل السجود كما ذكرنا في الركوع

(فصل) وإن زاد دعاء ، أثوراً أو ذكرأ مثل ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي » متفق عليه . وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال « يا معاذ إذا وضعت وجهك ساجداً قل اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك » وقال عليه السلام « أحب الكلام إلى الله أن يقول العبد وهو ساجد رب أني ظلمت نفسي فاغفر لي » رواها سعيد في سننه ، وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده

أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله ، وأوله وآخره ، وسمه وعلايته رواه مسلم — فحسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله وقد قال « وأما السجود فأكثرُوا فيه من الدعاء فقمَنْ أن يستجاب لكم » حديث صحيح ، وقال القاضي لا تستحب الزيادة على سبحان ربي الأعلى في الفرض ، وفي التطوع روايتان لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه سوى الأمر بالتسبيح ، وقد ذكرنا هذه الأخبار الصحيحة وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أحق أن تتبع والأمر بالتسبيح لا ينفي الأمر بغيره كما أن أمره بالتشهد في الصلاة لم ينف كون الدعاء مشروعاً ، ولو ساغ كون الأمر بالشيء نافياً لغيره لكان الأمر بالدعاء نافياً للتسبيح لصحة الأمر به وفعل النبي صلى الله عليه وسلم له فيه

(مسئلة) قال (ثم يرفع رأسه مكبراً)

يعني إذا قضى سجوده رفع رأسه مكبراً وجلس واعتدل ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفعه وانهاؤه مع انتهائه. وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة

« اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله ، وأوله وآخره ، وسمه وعلايته » رواه مسلم — فهو حسن لما ذكرنا وقد قال عليه الصلاة والسلام « وأما السجود فأكثرُوا فيه من الدعاء فقمَنْ أن يستجاب لكم » حديث صحيح ، وقال القاضي لا تستحب الزيادة على سبحان ربي الأعلى في الفرض ، وفي التطوع روايتان ، قال شيخنا وقد ذكرنا هذه الأخبار الصحيحة وسنة النبي ﷺ أحق أن تتبع ، والأمر بالتسبيح لا ينفي الأمر بغيره كما أن الأمر بالدعاء لم ينف الأمر بغيره

(فصل) ولا بأس بتطويل السجود لعدم لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وهو حامل حسناً أو حسيناً في إحدى صلاتي العشاء فوضعه ثم كبر للصلاة فصلى فسجد بين ظهري صلاته سجدة أطالها فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال الناس يا رسول الله أنك سجدت بين ظهري صلاتك سجدة أطالها حتى ظننا أنه قد حدث أمر وأنه يوحى إليك قال « كل ذلك لم يكن ولكن ابني ارتحلني فكرهت أن أعجله حتى يقضي حاجته » رواه الإمام أحمد والنسائي وهذا لفظه

(فصل) ولا بأس أن يضم مرقبه على ركبته إذا أطال السجود لما روى أبو هريرة قال شكوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم فقال « استعينوا بالركب » قال ابن عجلان هو أن يضم مرقبه على ركبته إذا أطال السجود وأعيى ، رواه الإمام أحمد وأبو داود ، وقال عمر رضي الله عنه إن الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب ، رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح

(مسئلة) (ثم يرفع رأسه مكبراً) يعني إذا قضى سجود ورف رأسه مكبراً وجلس ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفعه وانهاؤه مع انتهائه. وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب وهو قول الشافعي ، وقال

ليس بواجب بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حد السيف لأن هذه جلسة فصل بين متشاكلين فلم تكن واجبة كجلسة التشهد الاول .

ولنا قول النبي ﷺ للمسي في صلاته « ثم اجلس حتى تطمئن جالسا » متفق عليه ولأن النبي ﷺ كان يفعله ولم ينقل أنه أدخل به . قالت عائشة : وكان - تعني النبي ﷺ - إذا رفع من السجدة لم يسجد حتى يستوي قاعداً ، متفق عليه . ولأنه رفع واجب فكان الاعتدال عنه واجبا كالرفع من السجدة الاخيرة ولا بد لم أن جلسة التشهد غير واجبة .

(مسئلة) قال (فإذا جلس واعتدل يكون جلوسه على رجله اليسرى وينصب

رجله اليمنى)

السنة أن يجلس بين السجدين مقترشا وهو أن يثني رجله اليسرى فيسطها ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويجعل بطون أصابعه على الارض معتمداً عليها لتكون أطراف أصابعها إلى القبلة قال أبو حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ ثم ثني رجله اليسرى وقعد عليها ثم اعتدل حتى رجع كل عظام في موضعه ثم هوى ساجداً . وفي حديث النبي ﷺ الذي روته عائشة وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى متفق عليه ، ويستحب أن يفتح أصابع رجله اليمنى فيستقبل بها القبلة ومعناه أن يثنيها نحو القبلة قال الاثرم : تفقدت أبا عبد الله فرأيت يفتح أصابع رجله اليمنى فيستقبل بها القبلة . وروى بإسناده عن عبد الرحمن بن يزيد قال كنا مع - لم إذا جلسنا في الصلاة أن يفرش الرجل مناه اليسرى وينصب قدمه اليمنى على صدر قدمه فان كانت ايهام أحدنا لتثني يده حتى يعدلها . وعن ابن عمر قال من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة رواه النسائي . وقال نافع كان ابن عمر إذا صلى استقبل القبلة مالك وأبو حنيفة ليس بواجب بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حد السيف لأن هذه جلسة فصل بين متشاكلين فلم تكن واجبة كجلسة التشهد

ولنا قول النبي ﷺ للمسي في صلاته « ثم اجلس حتى تطمئن جالسا » متفق عليه وروى عائشة قالت : كان - تعني النبي ﷺ - إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي قاعداً متفق عليه ، ولأنه رفع واجب فكان الاعتدال عنه واجبا كالرفع من السجدة الاخيرة والتشهد الاول واجب عندنا في الصحيح

(مسئلة) قال (ويجلس مقترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ويقول رب اغفر لي ثلاثا) السنة أن يجلس بين السجدين مقترشا يفرش رجله اليسرى فيسطها ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويجعل بطون أصابعها على الارض معتمداً عليها لتكون أطراف أصابعها إلى القبلة لقول أبي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ ثم ثني رجله اليسرى

بكل شيء حتى بنعله رواه الاثرم

(فصل) ويكره الاقعاء وهو أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه بهذا وصفه أحد قال أبو عبيد هذا قول أهل الحديث . والاقعاء عند العرب جلوس الرجل على ألبنيه ناصباً تخذيه مثل اقعاء الكلب والسبع . ولا أعلم أحد أقال باستحباب الاقعاء على هذه الصفة ، فاما الاول فكرهه علي وأبو هريرة وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم وفضله ابن عمر وقال لا تقتدوا بي فاني قد كبرت . وقد نقل مهنا عن أحمد أنه قال لا أفعله ولا أعجب من فعله وقال العبادة كانوا يفعلونه وقال طاووس رأيت العبادة يفعلونه ابن عمر وابن عباس وابن الزبير ، وعن ابن عباس أنه قال من السنة أن تمس البيتك قدميك . وقال طاووس قلنا لابن عباس في الاقعاء على القدمين في السجود فقال هي السنة قال قلنا انا لئراه جفاء بالرجل فقال هي سنة نبيك رواه مسلم وأبو داود

ولنا ما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ « لا تقع بين السجدين » وعن أنس قال : قال لي رسول الله ﷺ « اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب » رواها ابن ماجه . وفي صفة جلوس رسول الله ﷺ في حديث أبي حميد ثم نفي رجله اليسرى وقعد عليها وفي حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهي عن عقبة الشيطان وهذه الاحاديث أكثر وأصح فتكون أولى ، وأما ابن عمر فانه كان يفعل ذلك لكبره ويقول لا تقتدوا بي (مسئلة) قال (ويقول رب اغفر لي رب اغفر لي)

المستحب عند أبي عبد الله أن يقول بين السجدين رب اغفر لي رب اغفر لي يكرر ذلك مراراً والواجب منه مرة وأدنى الكمال ثلاث . والكمال منه مثل الكمال في تسبيح الركوع والسجود على ما مضى من اختلاف الروايتين واختلاف أهل العلم مثل ما ذكرنا في تسبيح الركوع والسجود

وقعد عليها ثم اعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه ثم يهوي ساجداً . وفي حديث عائشة وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، متفق عليه . قال الاثرم : تفقدت أبا عبد الله فرأيتَه يفتح أصابعه رجله اليمنى فيستقبل بها القبلة ، وروى بإسناده عن عبد الرحمن بن يزيد قال : كنا نعلم إذا جلسنا في الصلاة أن يقرش الرجل منا قدمه اليسرى وينصب قدمه اليمنى على صدر قدمه فان كانت ابهام أحدنا لتنتهي فيدخل يده حتى يعدها . وعن ابن عمر قال : من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة

(فصل) والمستحب عند أبي عبد الله أن يقول : رب اغفر لي ، يكرر ذلك والواجب منه مرة وأدنى الكمال ثلاث كقولنا في التسبيح ، وفي وجوبه (روايتان) نذكرهما فيما يأتي ان شاء الله والاصل في هذا ما روى حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ فكان يقول بين السجدين « رب اغفر لي » رواه النسائي وابن ماجه ، وان قال رب اغفر لنا أو اللهم اغفر لنا فلا بأس

والاصل في هذا ما روى حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ فكان يقول بين السجدين « رب اغفر لي رب اغفر لي » احتج به أحمد ورواه النسائي وابن ماجه وروي عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله ﷺ يقول بين السجدين « اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني » رواه أبو داود وابن ماجه إلا أنه قال في صلاة الليل وان قال رب اغفر لنا أو اللهم اغفر لنا مكان رب اغفر لي جاز .

(مسئلة) قال (ثم يكبر ويخر ساجداً)

وجلته أنه إذا فرغ من الجلسة بين السجدين سجد سجدة أخرى على صفة الاولى سواء وهي واجبة إجماعاً وكان النبي ﷺ يسجد سجدين لم يختلف عنه في ذلك

(فصل) والمستحب أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة من الرفع والوضوء بعد فراغ الامام منه ويكره فعله معه في قول أكثر أهل العلم واستحب مالك أن تكون أفعاله مع أفعال الامام ولنا ما روى البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال « سمع الله لمن حمده » لم نزل قياماً حتى نراه قد وضع جبهته في الأرض ثم تتبعه متفق عليه . ولبخاري لم يحسن أحد منا ظهره حتى يقع رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً ثم تقع سجوداً بعده وعن أبي موسى قال : إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا ، وعلمنا صلاتنا فقال « إذا صليتم فاقبوا صفوفكم وليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا - الى قوله - فإذا ركع فاركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فذلك ذلك » رواه مسلم وفي لفظ « فبما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا ركعت » وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « أما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » متفق عليه وقوله « فإذا ركع فاركعوا » يقتضي أن يكون ركوعهم بعد ركوعه لانه عقبه بفاء التعقيب فيكون بعده كقولك جاء زيد فصرخ أي جاء بعده وان وافق إمامه في أفعال الصلاة فركع وسجد معه أساء وصحت صلاته

(فصل) ولا يجوز أن يسبق أمامه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالنصراف » رواه مسلم وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله صورته صورة حمار » متفق

(مسئلة) (ثم يسجد الثانية كالاولى) وهذه السجدة واجبة بالإجماع لأن النبي ﷺ كان

يسجد سجدين لم يختلف عنه في ذلك

(فصل) والمستحب أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة من الرفع والوضوء بعد فراغ الامام منه ويكره فعله معه في قول أكثر أهل العلم واستحب مالك أن تكون أفعاله مع أفعال الامام ولنا ما روى البراء قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال « سمع الله لمن حمده » لم

عليه ولما روينا من الاخبار في الفصل الذي قبله ولانه تابع له فلا ينبغي أن يسبقه كما في تكبيرة الاحرام . فان سبق إمامه فعليه أن يرفع ليأتي بذلك مؤتماً بإمامه . وقد روي عن عمر أنه قال اذا رفع أحدكم رأسه والامام ساجد فليسجد واذا رفع الامام برأسه فليصمكت قدر ما رفع فان لم يفعل حتى يلحقه الامام سهواً أو جهلاً فلا شيء . عليه لان هذا سبق بسير ، وان سبق امامه عمداً عالماً بتعريمه فقال احمد في رسالته ليس لمن سبق الامام صلاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار » ولو كانت له صلاة لرجي له الثواب ، ولم يخش عليه العقاب وعن ابن مسعود أنه نظر الى من سبق الامام : فقال لا وحدك صليت ولا بإمامك اقتديت . وعن ابن عمر نحوه من ذلك قال وأمره بالاعادة لانه لم يأت بالركن مؤتماً بإمامه فاشبه ما لو سبقه بتكبيرة الاحرام أو السلام . وقال ابن حامد في ذلك وجهان قال القاضي عندي أنه تصح صلاته لانه اجتمع معه في الركن فصحت صلاته كما لو ركع معه ابتداء .

(فصل) فان ركع ورفع قبل ركوع امامه فقال أبو الخطاب ان فعله عمداً فهل تبطل صلاته ؟ على وجهين لانه سبقه بركن واحد فاشبه ما لو ركع قبله حسب . وان فعله سهواً فصلاته صحيحة وهل يعتد بتلك الركعة ؟ فيه روايتان فأما ان سبقه بركعتين فركع قبله فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد عمداً بطلت صلاته لانه لم يقتد بإمامه في اكثر الركعة وان فعله سهواً لم تبطل صلاته لانه معذور ولم يعتد بتلك الركعة لعدم اقتدائه بإمامه فيها

(فصل) فان سبق الامام المأموم بركن كامل مثل أن ركع ورفع قبل ركوع المأموم لعذر من نفاس أو زحام أو محلة الامام فانه يفعل ما سبق به ويدرك امامه ولا شيء . عليه نص عليه احمد قال المروذي قلت لأبي عبد الله الامام اذا سجد فرفع رأسه قبل ان أسجد قال ان كانت سجدة واحدة فاتبعه اذا رفع رأسه وهذا لأعلم فيه خلافاً . وان سبقه بركعة كاملة أو أكثر فانه يتبع امامه ويقضي ما سبقه الامام به قال احمد في رجل نص خلف الامام حتى صلى ركعتين قال : كأنه أدرك ركعتين فاذا سلم الامام صلى ركعتين ، وان سبقه بأكثر من ركن وأقل من ركعة ثم زال عذره فالتصوص عن احمد انه يتبع امامه ولا يعتد بتلك الركعة فانه قال في رجل ركع امامه وسجد وهو قائم لا يشعر ولم يركع حتى سجد الامام فقال : يسجد معه ويأتي بركعة مكانها ، وقال المروذي : قلت لأبي عبد الله الامام اذا سجد ورفع رأسه قبل ان أسجد قال ان كانت سجدة واحدة فاتبعه اذا رفع رأسه

نزل قياما حتى نراه قد وضع جبهته بالأرض ثم تتبعه ، متفق عليه ، وروى ابو موسى قال خطبنا رسول الله ﷺ فبين لنا منتناً ، وعلما صلاتنا فقال « اذا صليتم فاقبضوا صفوفكم ، وليؤمكم احدكم فاذا كبر فكبروا - الى قوله - وإذا ركع فاركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم » فقال رسول الله ﷺ « فتلك بتلك » رواه مسلم ، وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا - الى قوله - وإذا سجد

وان كان سجدةً فلا يعتد بتلك الركعة ، وظاهر هذا انه متى سبقه بركنين بطلت تلك الركعة وإن سبقه بأقل من ذلك فعله وأدرك امامه ، وقال أصحابنا فيمن زحم عن السجود يوم الجمعة ينتظر زوال الزحام ثم يسجد ويتبع الامام ما لم يخف فوات الركوع في الثانية مع الامام وهذا يقتضي أنه يفعل ما فاته وإن كان أكثر من ركن واحد وهذا قول الشافعي لأن النبي ﷺ فعله بأصحابه في صلاة عسفان حين أقامهم خلفه صفين فسجد بالصف الاول والصف الثاني قائم حتى قام النبي ﷺ الى الثانية فسجد الصف الثاني ثم تبعه وكان ذلك جائزاً للعذر فهذا مثله ، وقال مالك : ان أدركهم المسبوق في أول سجودهم سجد معهم واعتد بها وإن علم أنه لا يقدر على الركوع وأدركهم في السجود حتى يستولوا قياماً فليتبهم فيما بقي من صلاتهم ثم يقضي ركعة ثم يسجد السهو ، ونحوه قال الاوزاعي ولم يجعل عليه سجدة السهو ، والاولى في هذا والله أعلم ما كان على قياس فعل النبي ﷺ في صلاة الخوف فان مالا نص فيه يرد الى أقرب الاشياء به من المنصوص عليه ، وان فعل ذلك لغیر عذر بطلت صلاته لانه ترك الائتمام بامامه عمداً والله أعلم :

﴿ مسألة ﴾ قال (ثم يرفع رأسه مكبراً ويقوم على صدره قدميه معتمداً على ركبتيه)

وجملته أنه اذا قضى سجدة الثانية نهض للقيام مكبراً والقيام ركن والتكبير واجب في إحدى روايتين . واختلفت الرواية عن أحمد هل يجلس للاستراحة فروي عنه لا يجلس وهو اختيار الحارثي دروي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وبه يقول مالك والثوري واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال أحمد : أكثر الاحاديث على هذا وذكر عن عمر وعلي وعبد الله ، وقال النعمان ابن أبي عياش : أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بفعل ذلك أي لا يجلس قال الترمذي وعليه العمل عند أهل العلم ، وقال ابو الزناد : تلك السنة (والرواية الثانية) أنه يجلس اختارها الحلال وهو احد قولي الشافعي قال الحلال : رجع أبو عبد الله الى هذا يعني ترك قوله بترك الجلوس لما روى مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس اذا رفع رأسه من السجود نيل أن ينهض ، متفق عليه . وذكره أيضاً أبو حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

فاسجدوا « متفق عليه . رتبة عليه بفناء التعقيب فيقتضي أن يكون بعده كقوله جاء زيد فصرخ ؟ أي

بعده ، فان وافق امامه في الافعال فركع وسجد معه أساء وصحت صلاته

﴿ مسألة ﴾ (ثم يرفع رأسه مكبراً ويقوم على صدره قدميه معتمداً على ركبتيه) وجملته انه اذا

قضى السجدة الثانية نهض للقيام مكبراً ، والقيام ركن . وفي وجوب التكبير (روايتان) ذكرنا وجههما وينهض على صدره قدميه معتمداً على ركبتيه ولا يعتمد على الارض يديه ، قال القاضي : لا يختلف قوله انه لا يعتمد على الارض سواء قلنا يجلس للاستراحة أم لا . وقال مالك والشافعي : السنة أن يعتمد على يديه في النهوض لان مالك بن الحويرث قال في صفة صلاة رسول الله ﷺ انه لما رفع

حديث حسن صحيح فيتعين العمل به والمصير اليه . وقيل ان كان المصلي ضعيفا جلس للاستراحة لخافته الى الجلوس وإن كان قويا لم يجلس لغناه عنه ، وحمل جلوس النبي ﷺ على أنه كان في آخر عمره عند كبره وضعفه وهذا فيه جمع بين الاخبار ، وتوسط بين القولين . فاذا قلنا يجلس فيحتمل أنه يجلس مفترشا على صفة الجلوس بين السجدين وهو مذهب الشافعي لقول أبي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ ثم ثنى رجله وقعد واعتدل حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض وهذا صريح في كيفية جلسة الاستراحة فيتعين المصير اليه . وقال الخلال : روى عن أحمد من لا أحصيه كثرة أنه يجلس على أليتيه ، قال القاضي : يجلس على قدميه وأليتيه مفضيا بهما الى الارض لانه لو جلس مفترشا لم يأمن السهو فيشك هل جلس عن السجدة الاولى أو الثانية ؟ وبهذا يأمن ذلك . وقال أبو الحسن الآمدي لا يختلف أصحابنا انه لا يلبصق أليتيه بالارض في جلسة الاستراحة بل يجلس معلقا عن الارض . وعلى كلتا الروايتين ينهض الى القيام على صدور قدميه معتمداً على ركبتيه ولا يعتمد على يديه ، قال القاضي : لا يختلف قوله أنه لا يعتمد على الارض سواء قلنا يجلس للاستراحة أو لا يجلس ، وقال مالك والشافعي : السنة أن يعتمد على يديه في النهوض لان مالك بن الحويرث قال في صفة صلاة رسول الله ﷺ إنه لما رفع رأسه من السجدة الثانية امتوى قاعداً ثم اعتمد على الارض رواه النسائي . ولان ذلك أعون للمصلي

ولنا ما روى واثل بن حجر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، رواه النسائي والاثرم . وفي لفظ واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه . وعن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة ، رواها أبو داود . وقال علي كرم الله وجهه ان من السنة في الصلاة المكتوبة اذا نهض الرجل في الركعتين الاوليين أن لا يعتمد بيديه على الارض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع ، رواه الاثرم . وقال أحمد بذلك جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الصلاة ينهض على صدور قدميه ، رواه الترمذي وقال برويه خالد بن الياس ، قال أحمد ترك الناس حديثه ولانه أشق فكان أفضل كالتجافي والافتراش

رأسه من السجدة الثانية امتوى قاعداً ثم اعتمد على الارض ، رواه النسائي ، ولانه أعون للمصلي ولنا ما روى واثل بن حجر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، رواه النسائي والاثرم ، وفي لفظ واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه . وعن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة ، رواها أبو داود . وقال علي رضي الله عنه ان من السنة في الصلاة المكتوبة اذا نهض الرجل في الركعتين الاوليين أن لا يعتمد بيديه على الارض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع ، رواه الاثرم ، ولانه أشق فكان أفضل كالتجافي وحديث مالك محمول على انه كان

وحديث مالك محمول على انه كان من النبي ﷺ لمشقة القيام عليه لضعفه وكبره فانه قال عليه السلام «اني قد بدنت فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود»

(مسألة) قال (الا أن يشق ذلك عليه فيعتمد بالارض)

يعني اذا شق عليه النهوض على الصفة التي ذكرناها فلا بأس باعتماده على الارض يديه لانظم أحداً خالف في هذا وقد دل عليه حديث مالك بن الحويرث وقول علي رضي الله عنه إلا أن يكون شيخاً كبيراً . ومشقة ذلك تكون لكبر أو ضعف أو مرض أو سمن ونحوه

(فصل) يستحب أن يكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفع رأسه من السجود وانتهاءه عند اعتداله قائماً ليكون مستوعباً بالتكبير جميع الركن المشروع فيه . وعلى هذا بقية التكبيرات الامن جلس جلسة الاستراحة

من النبي ﷺ لمشقة القيام لكبره فانه قال عليه السلام «اني قد بدنت فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود» (مسألة) (إلا أن يشق عليه فيعتمد بالارض) يعني اذا شق عليه النهوض على الصفة المذكورة فلا بأس باعتماده على الارض يديه لانظم أحداً خالف في هذا ، وقد دل عليه حديث مالك بن الحويرث وقول علي الا أن يكون شيخاً كبيراً والمشقة تكون لكبر أو ضعف أو سمن أو نحوه

(مسألة) (وعنه أنه يجلس جلسة الاستراحة على قدميه واليمنى) اختلفت الرواية عن أحمد في جلسة الاستراحة فروي عنه لا يجلس اختاره الحنفي وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه يقول مالك والثوري وأصحاب الرأي ، قال أحمد أكثر الاحاديث على هذا قال الترمذي وعليه العمل عند أهل العلم قال ابو الزناد تلك السنة (والثانية) انه يجلس اختارها الحلال وهو أحد قولي الشافعي . قال الحلال رجع ابو عبد الله عن قوله بترك الجلوس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ كان يجلس اذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض متفق عليه وذكره ابو حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ وهو حديث صحيح فيتعين العمل به ، وقيل إن كان المصلي ضعيفاً جلس للاستراحة لحاجته ، وإن كان قوياً لم يجلس كما قلنا في الاعتماد يديه على الارض . وجل جلوس النبي ﷺ على أنه كان في آخر عمره عند كبره ، قال شيخنا وفي هذا جمع بين الاخبار ، وتوسط بين القولين فاذا قلنا يجلس فانه يجلس مفترشاً كالجلوس بين السجدين وهو مذهب الشافعي لقول ابي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ ثم ثنى رجله وقعد واعتدل حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض وهذا صريح لا ينبغي العدول عنه ، وقال الحلال روى عن أحمد من لأحبيه كثرة أنه يجلس على أليته قال القاضي يجلس على قدميه وأليته مفضياً بهما إلى الارض لانه لو جلس مفترشاً لم يأمن السهو في شك هل جلس عن السجدة الاولى أو الثانية ، وقال ابو الحسن الآمدي لا يختلف أصحابنا أنه لا يلصق أليته بالارض في جلسة الاستراحة بل يجلس معلقاً عن الارض

(فصل) ويستحب أن يكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفع رأسه من السجود وانتهاءه عند اعتداله

فانه ينتهي تكبيره عند انتهاء جلوسه ثم ينهض للقيام بغير تكبير. وقال أبو الخطاب : ينهض مكبراً وليس بصحيح فانه يفضي إلى أن يوالي بين تكبيرين في ركن واحد لم يرد الشرع بجمعهما فيه
(مسئلة) قال (ويفعل في الثانية مثل ما فعل في الاولى)

يعني بصنع في الركعة الثانية من الصلاة مثل ما صنع في الركعة الاولى على ما وصف لان النبي ﷺ وصف بالركعة الاولى للمسيء في صلاته ثم قال «افعل ذلك في صلاتك كلها» وهذا لاخلاف فيه نعلمه إلا أن الثانية تنقص النية وتكبيره الاحرام والاستفتاح لان ذلك يراد لافتتاح الصلاة وقدروى مسلم عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ اذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت وهذا يدل على أنه لم يكن يستفتح ولا يستعبد ولا يعلم في ترك هذه الامور الثلاثة خلافا فيما عدا الركعة الثالثة ، فأما الاستعاذة فاختلفت الرواية عن أحمد فيها في كل ركعة فعنه أنها تختص بالركعة الاولى وهو قول عطاء والحسن والنخعي والثوري لحديث أبي هريرة هذا ولأن الصلاة جملة واحدة فالقراءة فيها كلها كالقراءة الواحدة ولذلك اعتبرنا الترتيب في القراءة في الركعتين فأشبهه ما لو سجد للتلاوة في أثناء قراءته فإذا أتى بالاستعاذة في أولها كفى ذلك كالاتفتاح فعلى هذه الرواية اذا ترك الاستعاذة في الاولى للنسيان أو غيره أتى بها في الثانية والاستفتاح بخلاف ذلك نص عليه لان الاستفتاح لافتتاح الصلاة فإذا فات في أولها فات محله والاستعاذة للقراءة وهو يستفتحها في الثانية ، وإن شرع في القراءة قبل الاستعاذة لم يأت بها في تلك الركعة لانها سنة فات

قائما ليكون مستوعبا بالتكبير جميع الركن وعلى هذا بقية التكبيرات الا من جلس جلسة الاستراحة فانه ينتهي بتكبيره عند انتهاء جلوسه ثم ينهض بغير تكبير وقال أبو الخطاب ينهض مكبراً ولا يصح فانه يفضي إلى المروالة بين تكبيرتين في ركن واحد لم يرد الشرع بجمعهما فيه

(مسئلة) (ثم ينهض ثم يصلي الثانية كذلك الا في تكبيره الاحرام والاستفتاح وفي الاستعاذة روايتان) وجملة ذلك أنه يصنع في الركعة الثانية كما يصنع في الاولى على ما وصفنا لان النبي ﷺ وصف الركعة الاولى للمسيء في صلاته ثم قال «افعل ذلك في صلاتك كلها» وهذا لانعلم فيه خلافا الا أن الثانية تنقص النية وتكبيره الاحرام والاستفتاح لان ذلك يراد لافتتاح الصلاة ولا يعلم في ترك هذه الامور الثلاثة خلافا فيما عدا الركعة الاولى ، فأما الاستعاذة ففيها روايتان (احداهما) تختص الركعة الاولى وهو قول عطاء والحسن والثوري لما روى ابو هريرة قال : كان رسول الله ﷺ اذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت وهذا يدل على أنه لم يكن يستعبد رواه مسلم ، ولان الصلاة جملة واحدة فالقراءة فيها كلها كالقراءة الواحدة ولذلك اعتبرنا الترتيب في القراءة في الركعتين أشبه ما لو سجد للتلاوة في أثناء صلاته فتى أتى بالاستعاذة في أولها كفى ذلك كالاتفتاح فعلى هذه الرواية اذا ترك الاستعاذة في الاولى للنسيان أو غيره أتى بها في الثانية ، والاستفتاح بخلاف ذلك نص عليه لانه يراد لافتتاح الصلاة فإذا نسيه في أولها فات محله

عملها (والرواية الثانية) يستعيز في كل ركعة وهو قول ابن سيرين والشافعي لقوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) فيقتضي ذلك تكرير الاستعاذة عند تكرير القراءة لأنها مشروعة للقراءة فتكرر بتكررها كما لو كانت في صلاتين

(فصل) المسبوق اذا أدرك الامام فيما بعد الركعة الاولى لم يستفتح، وأما الاستعاذة فان قلنا تختص بالركعة الاولى لم يستعذ لان ما يدركه المأموم مع الامام آخر صلاته ، فاذا قام للقضاء استفتح واستعاذ نص على هذا أحد وان قلنا يستعيز في كل ركعة استعاذ لان الاستعاذة في أول قراءة كل ركعة فاذا أراد المأموم القراءة استعاذ لقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) **(مسألة)** قال (فاذا جلس فيها للتشهد يكون كجلوسه بين السجدين)

وجعلته أنه اذا صلى ركعتين جلس للتشهد وهذا الجلوس والتشهد فيه مشروعان بلا خلاف وقد قلله الخلف عن السلف عن النبي ﷺ نقلا متواترا والامة تفعله في صلاتها . فان كانت الصلاة مغربا أو رباعية فهاو ايجابان فيها على إحدى الروايتين وهو مذهب الليث وإسحاق ، والاخرى ليسا بواجبين وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي لأنهما يستعظمان بالسهو فأشبهها السنن

ولنا أن النبي ﷺ فعله وداوم على فعله وأمر به في حديث ابن عباس فقال : قولوا « التحيات لله » وسجد للسهو حين نسيه وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وانما سقط بالسهو الى بدل فأشبهه جبرانات الحج تجبر بالدم بخلاف السنن ولأنه أحد التشهدين فكان واجبا كالأخر ، وصفة الجلوس لهذا التشهد كصفة الجلوس بين السجدين يكون مقترشا كما وصفنا وسواء كان آخر صلاته أو لم يكن وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، قال مالك يكون متوركا على كل حال لما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يجلس في وسط الصلاة وآخرها متوركا وقال الشافعي ان كان متوسطا كقولنا وان كان آخر صلاته كقول مالك

ولنا حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس يعني للتشهد فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته . وقال وائل بن حجر قلت لانظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى ، وهذان حديثان صحيحان حسنان يتعين الاخذ بهما وتقديمهما على حديث ابن مسعود

والاستعاذة للقراءة وهو يستفتحها في الثانية (والرواية الثانية) يستعيز في كل ركعة ، وهو قول ابن سيرين والشافعي لقوله سبحانه (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) الآية فيقتضي ذلك تكرير الاستعاذة عند تكرير القراءة ولأنها مشروعة للقراءة فتكرر بتكريرها كما لو كانت في صلاتين

(فصل) والمسبوق اذا أدرك الامام فيما بعد الركعة الاولى لم يستفتح ، وأما الاستعاذة فان قلنا تختص بالركعة الاولى لم يستعذ لان ما يدركه المأموم مع الامام آخر صلاته فاذا قام للقضاء استفتح

لصحتها وكثرة روايتها فان أبا حميد ذكر حديثه في عشرة من الصحابة فصدقوه وهما متأخران عن ابن مسعود وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ وقد بين أبو حميد في حديثه الفرق بين التشهدين فتكون زيادة والاخذ بالزيادة واجب

«مسئلة» قال (ثم يبسط كفه اليسرى على فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى ويخلق الإبهام مع الوسطى ويشير بالسبابة)

وجله أنه يستحب للمصلي إذا جلس للتشهد وضع اليد اليسرى على فخذه اليسرى مبسوطة مضمومة الأصابع مستقبلاً بجميع أطراف أصابعها القبلة ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى يقبض منها الخنصر والبصر ويخلق الإبهام مع الوسطى ويشير بالسبابة وهي الأصبع التي تلي الإبهام لما روى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع مرفقه اليمين على فخذه اليمنى ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها وخلق حلقة بأصبعه الوسطى والإبهام ورفع السبابة مشيراً بها قال أبو الحسن واستعاذ نص عليه أحمد، وإن قلنا بالرواية الثانية استعاذ وإذا أراد للمأموم القراءة استعاذ لقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

(مسئلة) (ثم يجلس مقترشاً ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى يقبض منها الخنصر والبصر ويخلق الإبهام مع الوسطى ويشير بالسبابة في تشهد مراراً ويبسط اليسرى على فخذه اليسرى) متى فرغ من الركعتين جلس للتشهد، وهذا الجلوس والتشهد فيه مشروعان بغير خلاف نقله الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً فان كانت الصلاة أكثر من ركعتين فمما واجبان فيها على إحدى الروايتين وسأني ذكره ان شاء الله تعالى. وصفة الجلوس لهذا التشهد كصفة الجلوس بين السجدين مقترشاً كما وصفنا وسواء كان آخر صلاته أو لم يكن وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال مالك يكون متوركاً على كل حال لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركاً. وقال الشافعي: ان كان متوسطاً كقولنا، وإن كان آخر صلاته كقول مالك

ولنا حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس يعني للتشهد فاقترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته وفي لفظ فاذا جالس في الركعتين جلس على اليسرى ونصب الأخرى حديث صحيح وهذا يقدم على حديث ابن مسعود، فان أبا حميد ذكر حديثه في عشرة من الصحابة فصدقوه وهو متأخر عن ابن مسعود وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر ولان أبا حميد قد بين في حديثه الفرق بين التشهدين والاخذ بالزيادة واجب، ويستحب أن يضع يده اليمنى على الفخذ اليمنى ويبسط اليسرى على الفخذ اليسرى مضمومة الأصابع مستقبلاً باطراف أصابعها القبلة كما ذكرنا لما روى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع مرفقه اليمين على فخذه اليمنى ثم عقد من أصابعه

الأمدي ، وقد روي عن أبي عبد الله أنه يجمع أصابعه الثلاث ويعقد الإبهام كعقد الحسين لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة رواه مسلم . وقال الأمدي وروي أنه يبسط الخنصر والبصر ليكون مستقبلاً بهما القبلة ، والاول أولى اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وبشير بالسبابة برفعها عند ذكر الله تعالى في تشهده لما رويناه ولا يحرهما لما روى عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ كان يشير بأصبعه ولا يحرهما رواه أبو داود وفي لفظ كان رسول الله ﷺ إذا قصد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه

(مسألة) قال (ويتشهد فيقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهو التشهد الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه)

هذا التشهد هو المختار عند أئمتنا وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين قاله الترمذي وبه يقول الثوري وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وكثير من أهل المشرق ، وقال مالك : أفضل التشهد تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، التحيات لله ، الزاكيات لله

الخنصر والتي تليها وحق حلقة بأصبعه الوسطى على الإبهام ورفع السبابة يشير بها . قال أبو الحسن الأمدي : وروي عن أبي عبد الله أنه يجمع أصابعه الثلاث ويعقد الإبهام كعقد الحسين لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة رواه مسلم وفي حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وبشير بالسبابة عند ذكر الله تعالى ولا يحرهما لما روى ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير بأصبعه ولا يحرهما . رواه أبو داود ، وفي لفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه ، وعنه أنه يبسط الخنصر والبصر لذلك فالاول أولى لما ذكرنا من الأحاديث وتكون اشارته بالسبابة عند ذكر الله تعالى

(مسألة) ثم يتشهد فيقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) هذا التشهد هو المختار عند أئمتنا رحمه الله وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين ، منهم الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وكثير من أهل المشرق . وقال مالك : أفضل التشهد تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه : التحيات لله ، الزاكيات لله ، الصلوات لله ، الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسائر

الصلوات لله ، وسأثره كشهد ابن مسعود لان عمر قاله على المنبر بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكروه فكان إجماعاً . وقال الشافعي : أفضل الشهد ماروي ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فيقول قولوا « التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » أخرجه مسلم والترمذي وقال حديث حسن صحيح إلا أن في رواية مسلم : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

ولنا ماروي عبد الله بن مسعود قال : علمني رسول الله ﷺ الشهد — كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . وفي لفظ « اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله — وفيه — فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء وفي الأرض » وفيه « فليختر من المسئلة ما شاء » متفق عليه قال الترمذي حديث ابن مسعود قد روي من غير وجه وهو أصح حديث روي عن النبي ﷺ في الشهد ، وقد رواه عن النبي ﷺ معه ابن عمر وجابر وأبو موسى وعائشة وعليه أكثر أهل العلم فتعين الأخذ به وتقديمه ، فأما حديث عمر فلم يروه عن النبي ﷺ إنما هو من قوله ، وأكثر أهل العلم على خلافه فكيف يكون إجماعاً ؟ على أنه ليس الخلاف في اجزائه في الصلاة إنما الخلاف في الأولى والاحسن ، والاحسن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم الذي علمه أصحابه وأخذوا به . وأما حديث ابن عباس فانفرد به واختاف عنه في بعض ألفاظه ففي رواية مسلم أنه قال وأشهد أن محمداً عبده

كشهد ابن مسعود لان عمر قاله على المنبر بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكروا فكان إجماعاً ، وقال الشافعي أفضل ما روي عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه مسلم وفي لفظ سلام عليك سلام علينا ورواه الترمذي وفيه وأشهد أن محمداً رسول الله

ولنا ماروي عبد الله بن مسعود قال : علمني رسول الله ﷺ الشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . وفي لفظ « فاذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله فاذا فعلتم ذلك قد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والأرض — وفيه — فليختر من المسئلة ما شاء » متفق عليه . قال الترمذي حديث ابن مسعود قد روي من غير وجه وهو أصح حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشهد وعليه

ورسوله كرواية ابن مسعود ثم رواية ابن مسعود أصح إسناداً وأكثر رواية وقد اتفق على روايته جماعة من الصحابة فيكون أولى ثم هو متضمن لزيادة وفيه العطف بواو العطف وهو أشهر في كلام العرب وفيه السلام بالالف واللام وهما للاستغراق ، وقال عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال حدثنا عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ علمه التشهد في الصلاة قال وكنا نتحفظه عن عبد الله كما نتحفظ حروف القرآن الواو والالف وهذا يدل على ضبطه فكان أولى

(فصل) وبأي تشهد تشهد مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد الله أعجب إليّ وإن تشهد بغيره فهو جائز لأن النبي ﷺ لما علمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجميع كآيات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف . قال القاضي . وهذا يدل على أنه إذا أسقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهده ، فعلى هذا يجوز أن يقال أقل ما يجزي من التشهد : التحيات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أو أن محمداً رسول الله . وقد قال أحمد في رواية أبي داود إذا قال وأن محمداً عبده ورسوله ولم يذكر وأشهد أرجو أن يجزئه . وقال ابن حامد رأيت بعض أصحابنا يقول : لو ترك واو أو حرفاً أعاد الصلاة لقول الأسود فكنا نتحفظه عن عبد الله كما نتحفظ حروف القرآن ، والاول أصح لما ذكرنا . وقول الأسود يدل على أن الأولى والأحسن الاثنيان بلفظه وحروفه وهو الذي ذكرنا أنه المختار ، وعلى أن عبد الله كان يرخس في ابدال لفظات من القرآن فالتشهد أولى فقد روي عنه أن انساناً كان يقرأ عليه (أن شجرة الزقوم طعام الاثيم) فيقول

أكثر أهل العلم فكان الأخذ به أولى وقد رواه عن ابن مسعود وابن عمر وجابر وأبو هريرة وعائشة فأما حديث عمر فأنما هو من قوله وأكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم على خلافه فكيف يكون إجماعاً على أن الخلاف ليس ههنا في الاجزاء إنما الخلاف في الأحسن والافضل ، وتشهد النبي ﷺ الذي علمه أصحابه أولى وأحسن . وحديث ابن عباس تفرد به واختلاف عنه في بعض ألفاظه ، وحديث ابن مسعود أصح وأكثر رواية فكان أولى

(فصل) وأي تشهد تشهد به مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز نص عليه أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجميع كآيات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف ، قال القاضي : وهذا يدل على أنه إذا أسقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهده ، فعلى هذا أقل ما يجزي من التشهد : التحيات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - أو - أن محمداً رسول الله

(فصل) وفي هذا القول نظر فانه يجوز أن يجزي بعضها عن بعض على ميل البديل كقولنا في القراءات ولا يجوز أن يسقط ما في بعض الاحاديث إلا أن يأتي بما في غيره من الاحاديث . وروي

علم اليتيم فقال له عبد الله : قل طعام الفاجر ، فأما ما اجتمعت عليه الشهادات كلها فيتين الاتيان به وهذا مذهب الشافعي

(فصل) ولا تستحب الزيادة على هذا التشهد ولا تطويله وبهذا قال النخعي والثوري وإسحاق وعن الشعبي أنه لم ير بأمراً أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وكذلك قال الشافعي ، وعن عمر أنه كان إذا تشهد قال : بسم الله خير الاسماء ، وعن ابن عمر أنه كان يسمي في أوله وقال زدت فيه : وحده لا شريك له ، وأباح الدعاء فيه بما بدا له ، وقال أيوب ويحيى بن سعيد وهشام بقول عمر في التسمية ، وقد روى جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن « بسم الله التحيات لله » وذكر التشهد كتشهد ابن مسعود « أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار » رواه النسائي وابن ماجه . وقال مالك : ذلك واسع ، وسمع ابن عباس رجلاً يقول بسم الله فاتهره وبه قال مالك وأهل المدينة وابن المنذر والشافعي وهو الصحيح لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف حتى يقوم ، رواه أبو داود ، والرضف هي الحجارة المحماة يعني لما يخففه ، وهذا يدل على أنه لم يطوله ولم يزد على التشهد شيئاً ، وروي عن مسروق قال : كنا إذا جلسنا مع أبي بكر كأنه على الرضف حتى يقوم ، رواه الامام أحمد ، وقال حنبل : رأيت أبا عبد الله يصلي فإذا جلس في الجلسة بعد الركعتين أخف الجلوس ثم يقوم كأنه على الرضف وإنما قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولأن الصحيح من الشهادات ليس فيه تسمية ولا شيء من هذه الزيادات فيقتصر عليها ولم تصح التسمية عند أصحاب الحديث عن أحمد في رواية أبي داود إذا قال وأن محمداً عبده ورسوله ولم يذكر أشهد أرجو أن يجرئه . وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يقول لو ترك واواً أو حرفاً أعاد الصلاة ، قال شيخنا والاول أصح لما ذكرنا وهو مذهب الشافعي

(مسألة) قال (هذا التشهد الاول فلا يستحب الزيادة على ما ذكرنا ولا تطويله) وهو قول النخعي والثوري وإسحاق ، وقال الشافعي لا بأس أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، وعن ابن عمر قال : بسم الله خير الاسماء ، وقال ابن عمر زدت فيه وحده لا شريك له ، وقد روى جابر قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن « بسم الله وبالله ، التحيات لله وباقية كتشهد ابن مسعود وبعده « أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار » رواه النسائي وابن ماجه وسمع ابن عباس رجلاً يقول بسم الله فاتهره ، وهو قول مالك وأهل المدينة وابن المنذر والشافعي وهو الصحيح لما روى أن النبي ﷺ كان يجلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف حتى يقوم رواه أبو داود ، والرضف الحجارة المحماة يعني لما يخففه ولأن الصحيح في الشهادات ليس فيه التسمية ولا شيء من هذه الزيادات فيقتصر عليها ولم تصح التسمية عند أصحاب الحديث ولا غيرها مما وقع الخلاف فيه وإن فعله جاز لانه ذكر

ولا غيرها مما وقع الخلاف فيه ، وان فعله جاز لانه ذكر .

(فصل) واذا أدرك بعض الصلاة مع الامام فجلس الامام في آخر صلاته لم يزد المأموم على التشهد الاول بل يكرره نص عليه أحمد فيمن أدرك مع الامام ركعة قال : يكرر التشهد ولا يصلي على النبي ﷺ ولا يدعو بشيء مما يدعى به في التشهد الاخير لان ذلك إنما يكون في التشهد الذي يسلم عقبه وليس هذا كذلك .

(مسألة) قال (ثم ينهض مكبرا كنهوضه من السجود)

يعني اذا فرغ من التشهد الاول نهض قائما على صدور قدميه معتمداً على ركبتيه على ما ذكرناه في نهوضه من السجود في الركعة الاولى ولا يقدم إحدى رجله عند النهوض كذلك قال ابن عباس وكرهه إسحاق وروي عن ابن عباس أن ذلك يقلم الصلاة ورخص فيه مجاهد وإسحاق للشيخ ولنا أنه لم ينقل عن النبي ﷺ وقد كرهه ابن عباس ويمكن الشيخ أن يعتمد على يديه فيستغني عنه ولا تبطل الصلاة به لانه ليس بعمل كثير ولا وجد فيه ما يقتضي البطلان

(فصل) ثم يصلي الثالثة والرابعة كالثانية إلا أنه لا يقرأ فيهما شيئاً بعد الفاتحة ولا يجهر فيهما في صلاة الجهر وسباني بيان ذلك إن شاء الله تعالى

(مسألة) قال (فإذا جلس للتشهد الاخير تورك فنصب رجله اليمنى وجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ويجعل أليتيه على الارض)

السنة عند امامنا رحمه الله التورك في التشهد الثاني واليه ذهب مالك والشافعي وقال الثوري وأصحاب الرأي يجلس مقترشاً كجلوسه في الاول لما ذكرنا من حديث وائل بن حجر وأبي حميد في صفة جلوس النبي ﷺ

ولنا قول أبي حميد : حتى اذا كانت الركعة التي يقضي فيها صلاته أخر رجله اليسرى وجلس متوركا على شقه اليسرى . وهذا بيان الفرق بين التشهدين ، وزيادة يجب الاخذ بها والمصير اليها والذي احتجوا به في التشهد الاول ولا نزاع بيننا فيه . وأبو حميد راوي حديثهم بين في حديثه أن افتراشه كان في التشهد الاول وانه تورك في الثاني فيجب المصير إلى قوله وبيان . فأما صفة التورك فقال الحرقي ينصب رجله اليمنى ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ويجعل أليتيه على الارض وذكر القاضي مثل ذلك لما روي عن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله ﷺ اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى رواه مسلم وأبو داود وفي بعض

(فصل) واذا أدرك بعض الصلاة مع الامام فجلس الامام في آخر صلاته لم يزد المأموم على التشهد الاول بل يكرره ، نص عليه أحمد فيمن أدرك مع الامام ركعتين قال يكرر التشهد ولا يصلي على (المغني والشرح الكبير) (٧٣) (الجزء الاول)

ألفاظ حديث أبي حميد قال جلس النبي ﷺ على ألبنيه وجعل بطن قدمه عند مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ، وروى الاثرم في صفته قال رأيت أبا عبد الله يتورك في الرابعة في التشهد فيدخل رجله اليسرى يخرجها من تحت ساقه الايمن ولا يقعد على شيء منها وينصب اليمنى ويفتح أصابعه وينحي عجزه كله ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة وركبته اليمنى على الأرض ملزقة وهكذا ذكر أبو الخطاب وأصحاب الشافعي وأن أبا حميد قال في صفة صلاة النبي ﷺ فإذا كان في الرابعة أففى بوركه اليسرى الى الأرض وأخرج قدمه من ناحية واحدة رواه أبو داود وأبو حنبل فعل الحسن

(فصل) وهذا التشهد والجلوس له من أركان الصلاة وعن قال بوجوبه عمر وابنه وأبو مسعود البدرى والحسن والشافعي ولم يوجب مالك ولا أبو حنيفة إلا أن أبا حنيفة أوجب الجلوس قدر التشهد وتعلقا بأن النبي ﷺ لم يعلمه الاعرابي فدل على أنه غير واجب

ولنا أن النبي ﷺ أمر به فقال « قولوا التحيات لله » وأمره يقتضي الوجوب وفعله وداوم عليه . وقد روي عن ابن مسعود أنه قال : كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل . فقال النبي ﷺ « لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا التحيات لله » الى آخره وهذا يدل على أنه فرض بعد أن لم يكن مفروضا وحديث الاعرابي يحتمل أنه كان قبل أن يفرض التشهد ويحتمل أنه ترك تعليمه لانه لم يره أساء في تركه

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يتورك الا في صلاة فيها تشهدان في الاخير منها)

وجملته أن جميع جلسات الصلاة لا يتورك فيها إلا في تشهدتان . وقال الشافعي إن التورك في كل تشهد يسلم فيه وإن لم يكن ثانيا كتشهد الصبح والجمعة وصلاة التطوع لانه تشهد بسن تطويه فسن فيه التورك كالثاني .

ولنا حديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ لما جلس للتشهد أفرش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى ولم يفرق بين ما يسلم فيه وما لا يسلم . وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، رواه مسلم وهذا يقضيان على كل تشهد بالافراش إلا ما خرج منه لحديث أبي حميد في التشهد الثاني فيبقى فيها عداة على قضية الاصل ولأن هذا ليس بشهد ثان فلا يتورك فيه كالاول وهذا لأن التشهد الثاني إنما تورك فيه للفرق بين التشهدين وما ليس فيه إلا تشهد واحد لا اشتباه فيه فلا حاجة إلى الفرق وما ذكره من المعنى إن صح فيضم اليه هذا المعنى الذي ذكرناه ونعمل الحكم بهما . والحكم إذا علل بعلمين لم يميز تعديده لتعدي أحدهما دون الآخر والله أعلم .

النبي ﷺ ولا يدعو بشيء مما دعا به في التشهد الاخير لان ذلك إنما يكون في التشهد الذي يسلم عقبه وليس هذا كذلك

(فصل) قيل لابي عبد الله فما تقول في تشهد سجود السهو فقال يتورك فيه أيضا هو من بقية الصلاة يعني إذا كان من السجود في صلاة رباعية لأن تشهدا يتورك فيه وهذا تابع له . وقال القاضي يتورك في كل تشهد لسجود السهو بعد السلام سواء كانت الصلاة رباعية أو ركعتين لأنه تشهد ثان في الصلاة ويحتاج إلى الفرق بينه وبين تشهد صلب الصلاة . وقال الاثرم قلت لابي عبد الله الرجل يجي ، فيدرك مع الامام ركعة فيجلس الامام في الرابعة أتيتورك معه الرجل الذي جاء في هذه الجلسة ؟ فقال ان شاء تورك . قلت فاذا قام يقضي يجلس في الرابعة هو فينبغي له أن يتورك ؟ قال نعم يتورك هذا لانها هي الرابعة له نعم يتورك ويطيل الجلوس في التشهد الأخير . قال القاضي قوله إن شاء تورك على سبيل الجواز لأنه مسنون وقد صرح في رواية منها فيمن أدرك من صلاة الظهر ركعتين لا يتورك الا في الأخيرتين ويحتمل أن يكون هذان روايتين

«مسئلة» قال (ويتشهد بالتشهد الاول ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد)

وجعلته أنه إذا جلس في آخر صلاته فانه يتشهد بالتشهد الذي ذكرناه ثم يصلي على النبي ﷺ كما ذكر الحرقى ، وهي واجبة في صحيح المذهب وهو قول الشافعي واسحاق ، وعن أحمد أنها غير واجبة . قال المروذي : قيل لابي عبد الله ان ابن راهويه يقول : لو أن رجلا ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد بطلت صلاته قال ما أجترى . أن أقول هذا ، وقال في موضع هذا

«مسئلة» (ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وان شاء قال : كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وكما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم) يعني إذا جلس في آخر صلاته تشهد بالتشهد الذي ذكرناه ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه ، وفي وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم روايتان (أصحهما) وجوبها وهو قول الشافعي واسحاق (والثانية) أنها سنة قال المروذي : قلت لابي عبد الله : ابن راهويه يقول لو أن رجلا ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد بطلت صلاته فقال : ما أجترى . أن أقول هذا وقال في موضع هذا شذوذ وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي ، قال ابن المنذر وهو قول جلّ أهل العلم إلا الشافعي وبه قال ابن المنذر قال : لاني لأجد دليلا يوجب الاعادة على من تركها ، واحتجوا بحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد ثم قال « إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك » وفي لفظ « فقد قضيت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم » رواه أبو داود . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربم » رواه مسلم ، أمر بالاستعاذة عقيب التشهد من غير فصل ولأن

شذوذ ، وهذا يدل على انه لم يوجبها ، وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم قال ابن المنذر: هو قول جل أهل العلم الا الشافعي وكان اسحاق يقول لا يجزئه اذا ترك ذلك عامداً قال ابن المنذر: وباقول الاول أقول لا تنى لأجد الدلالة موجودة في الإيجاب، الاعادة عليه، واحتجوا بحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد ثم قال « اذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك » وفي لفظ « وقد قضيت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم ، وان شئت أن تقعد فاقعد » رواه أبو داود ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع » رواه مسلم أمرنا بالاستعاذة عقب التشهد من غير فصل ولأن الصحابة كانوا يقولون في التشهد قولاً فقلهم عنه النبي صلى الله عليه وسلم إلى التشهد وحده فدل على أنه لا يجب غيره . ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بإيجابه، وظاهر مذهب أحمد وجوبه فان أبا زرعة الدمشقي نقل عن أحمد أنه قال: كنت أنهيبي ذلك ثم تبينت فاذا الصلاة واجبة فظاهر هذا أنه رجع عن قوله الاول إلى هذا لما روى كعب ابن عجرة قال : ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم فكيف نصلي عليك قال « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » متفق عليه ، وروى الاثرم عن فضالة بن عبيد: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يمجده به ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « عجل هذا » ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فقال « إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ثم يدع بعد بما شاء » ولأن الصلاة عبادة شرط فيها ذكر الله تعالى بالشهادة فشرط ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم كالأذان . فأما حديث ابن مسعود . فقال الدارقطني : الزيادة فيه من كلام ابن مسعود

الوجوب من الشرع ولم يرد به .

ولنا ما روى كعب بن عجرة قال إن النبي ﷺ خرج علينا فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » متفق عليه ، وعن فضالة بن عبيد قال سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يمجده به ولم يصل على النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ « عجل هذا » ثم دعاه فقال له « إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء » رواه الامام احمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وعن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال « إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البيهقي فأما حديث

(فصل) وصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر الحرقى لما رويناه من حديث كعب بن عجرة، وقد رواه النسائي كذلك إلا أنه قال « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » وفي رواية « كما صليت على إبراهيم أنك حميد مجيد، وكما باركت على إبراهيم أنك حميد مجيد » قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي رواية ابن مسعود « كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد » رواه مسلم، وعن أبي حميد أن رسول الله ﷺ قال « قولوا اللهم صلى على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد » رواه البخاري. والاولى أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الصفة التي ذكر الحرقى لأن ذلك حديث كعب بن عجرة وهو أصح حديث روي فيها، وعلى أي صفة أتى بالصلاة عليه مما ورد في الاخبار جاز كقولنا في التشهد، وظاهره أنه إذا أخل بلفظ ساقط في بعض الاخبار جاز لانه لو كان واجبا لما أغفله النبي صلى الله عليه وسلم، قال القاضي أبو يعلى: ظاهر كلام أحمد أن الصلاة واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم حسب ^(١) لقوله في خبر أبي زرعة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أمر من تركها أعاد الصلاة ولم يذكر الصلاة على آله وهذا مذهب الشافعي ولم في وجوب الصلاة على آله وجهان، وقال بعض أصحابنا: تجب الصلاة على الوجه الذي في خبر كعب لانه أمر به والأمر يقتضي الوجوب والاول أولى، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرم بهذا حين سألوهم تعليمهم ولم ينتدبهم به.

(١) يقابل كلام
القاضي هنا بما في
الشرح الكبير وهو
في أدنى الصفحة

ابن مسعود فقال الدارقطني: الزيادة فيه من كلام ابن مسعود
(فصل) وصفة الصلاة كما ذكرنا لحديث كعب بن عجرة وقد رواه النسائي كذلك وفيه « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد » قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي حديث أبي حميد « اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد » متفق عليه والفظ لمسلم. والاولى الاثنيان بالصلاة كما في حديث كعب بن عجرة المتفق عليه فانه أصح شيء روي فيها وعلى أي صفة أتى بالصلاة عليه مما روي في الاخبار جاز كقولنا في التشهد، وظاهره أنه إذا أخل بلفظ ساقط في بعض الاخبار جاز لانه لو كان واجبا لما أغفله النبي صلى الله عليه وسلم، قال القاضي: ظاهر كلام أحمد أن الصلاة واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم حسب لأن أبا زرعة الدمشقي حكى عن أحمد أنه قال كنت أنهيب ذلك يعني القول بوجوب الصلاة ثم تبين أن الصلاة واجبة فذكر الصلاة حسب وهذا مذهب الشافعي، ولم في وجوب الصلاة على آله وجهان، وقال بعض أصحابنا تجب الصلاة على ما في خبر كعب لانه أمر به والأمر يقتضي الوجوب، وقد ذكرنا ما يدل على خلاف قولهم والنبي ﷺ إنما أمرم بهذا حين سألوهم ولم ينتدبهم به

(فصل) آل النبي ﷺ أتباعه على دينه كما قال الله تعالى (ادخلوا آل فرعون) يعني أتباعه من أهل دينه وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل من آل محمد؟ فقال «كل بقي» أخرجه تمام في فوائده^(١) وقيل آله أهله الماء منقبة عن الهمة كما يقال أرقت الماء وهرقته، فلو قال وعلى أهل محمد مكان آل محمد أجزاء عند القاضي وقال معناها واحد ولذلك لو صغر قيل أهيل قال ومعناها جميعاً أهل دينه، وقال ابن حامد وأبو حفص لا يجزي، لما فيه من مخالفة لفظ الأثر وتغيير المعنى فإن الأهل إنما يعبر به عن القرابة والآل يعبر به عن الاتباع في الدين.

(فصل) وأما تفسير التحيات فروي عن ابن عباس قال التحية العظيمة والصلوات الصلوات الخمس والطيبات الأعمال الصالحة، وقال أبو عمرو: التحيات الملك وأنشد
ولكل ما نال الفتى قد نلته إلا التحية

وقال بعض أهل اللغة: التحية البقاء واستشهد بهذا البيت، وقال ابن الأنباري: التحيات السلام والصلوات الرحمة والطيبات من الكلام.

(فصل) والسنة إخفاء التشهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر به إذ لو جهر به لنقل كما نقلت القراءة، وقال عبد الله بن مسعود: من السنة إخفاء التشهد، رواه أبو داود ولأنه ذكر غير القراءة لا ينتقل به من ركن إلى ركن فاستحب إخفاؤه كالتسبيح ولا نعلم في هذا خلافاً

(فصل) ولا يجوز لمن قدر على العربية التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها لما ذكرنا في التكبير فإن عجز عن العربية تشهد بلسانه^(٢) كقولنا في التكبير ويجزي. على قول القاضي

(فصل) آل النبي صلى الله عليه وسلم أتباعه على دينه كما قال تعالى (آل فرعون) يعني أتباعه من أهل دينه، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل من آل محمد؟ قال «كل بقي» أخرجه تمام في فوائده، وقيل آله أهله الماء منقبة عن الهمة كما يقال أرقت الماء وهرقته، فلو قال على أهل محمد مكان آل أجزاء عند القاضي وقال: معناها واحد، ولذلك لو صغر قيل أهيل قال: ومعناها جميعاً أهل دينه، وقال ابن حامد وأبو حفص: لا يجزي، لما فيه من مخالفة الأثر وتغيير المعنى فإن الأهل إنما يعبر به عن القرابة، والآل عن الاتباع في الدين والله أعلم

(فصل) في تفسير التحيات، التحية العظيمة، قاله ابن عباس، والصلوات الصلوات الخمس، والطيبات الأعمال الصالحة، وقال أبو عمرو: التحيات الملك وأنشد
ولكل ما نال الفتى قد نلته إلا التحية

وقيل التحيات البقاء، وقال ابن الأنباري: التحيات السلام، والصلوات الرحمة، والطيبات من الكلام (فصل) والسنة إخفاء التشهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر به إذ لو جهر به لنقل كما نقلت القراءة، ولا نه ذكر غير القراءة لا ينتقل به من ركن إلى ركن فاستحب إخفاؤه كالتسبيح. ومن قدر على التشهد بالعربية والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز بغيرها كالتكبير

(١) هو ضعيف كما أشار إليه في الجامع الصغير. وفي كتاب الفروع: وآله قيل أتباعه على دينه وقيل أزواجه وعشيرته وقيل بنو هاشم وقال شيخنا: أهل بيته وأنه نص أحمد واختيار الشريف أبي جعفر وغيره الخ وشيخه أحمد تقي الدين بن تيمية وبؤيده روايات وضع الأزواج والذرية موضع الآل وهي متفق عليها

(٢) المعجز إنما يكون لبعض الأفراد الثقيل اللسان موقفاً في الغالب ودائماً في التادر وهو لا حكمه ولا يأتي ذلك في الجماعات والشعوب بل يجب على جميع المسلمين التشهد وسائر الأذكار بالعربية كتلاوة القرآن كما تقدم بسطه في الكلام على قراءة الفاتحة في الصلاة وصرح به المصنف هنا أيضاً في السطرين الذين هم هذا

أن لا يتشهد وحكمه حكم الآخرس . ومن قدر على تعلم التشهد والصلاة على النبي ﷺ لزمه ذلك لانه من فروض الاعيان فلزمه كاقراءة ، فان صلى قبل تعلمه مع إمكانه لم تصح صلاته وإن خاف فوات الوقت أو عجز عن تعلمه أتى بما يمكنه منه وأجزأه للضرورة ، وإن لم يحسن شيئاً بالكلية سقط كله (فصل) والسنة ترتيب التشهد وتقديمه على الصلاة على النبي ﷺ فان لم يفعل وآتى به منكساً من غير تغيير شيء من معانيه ولا إخلال بشيء من الواجب فيه ففيه وجهان (أحدهما) يجرئه ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لان المقصود المعنى وقد حصل فصيح كالموثرته (والثاني) لا يصح لانه أخل بالترتيب في ذكر ورد الشرع به مرتباً فلم يصح كالآذان^(١)

(١) هذا هو

الحق ومقتضى الاول

جواز قراءة السورة

قبل الفاتحة ودعاء

الافتتاح بعدها وهو

باطل اجماعاً بل بداهة

لانه قلب لصورة

الصلاة : والترتيب

هنا أولى من الترتيب

في الوضوء الذي

يوجهه الشافعية اذ

المقصود به النظافة

ولا دخل للترتيب فيها

وأما وجب لان الله

تعالى ذكره مرتباً وهو

عبادة لا مجال للرأي

فيها والاتباع فيها

تعب وأذكار الصلاة

أعرق فيه من مقدماتها

ووسائلها كالطهارة

(مسئلة) قال (ويستحب أن يتعوذ من أربع فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ، أعوذ بالله من عذاب القبر ، أعوذ بالله من فتنه المسيح الدجال ، أعوذ بالله من فتنه الحيا والمات) وذلك لما روى أبو هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يدعو « اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنه الحيا والمات ، ومن فتنه المسيح الدجال » متفق عليه ولمسلم إذا تشهد أحدكم فليستعذ من أربع وذكره

(مسئلة) قال (وإن دعا في تشهده بما ذكر في الاخبار فلا بأس)

وجملته أن الدعاء في الصلاة بما وردت به الاخبار جائز . قال الاثرم : قلت لأبي عبد الله ان

فان عجز عن العربية تشهد بلسانه كقولنا في التكبير ويحيى على قول القاضي انه لا يتشهد وحكمه حكم الآخرس ، فان قدر على تعلم التشهد والصلاة لزمه ذلك كاقراءة فان صلى قبل تعلمه مع إمكانه لم يصح فان خاف فوات الوقت أو عجز عن تعلمه أتى بما يمكنه منه وأجزأه للضرورة ، وإن لم يحسن شيئاً منه سقط (فصل) السنة ترتيب التشهد وتقديمه على الصلاة على النبي ﷺ ، فان نكسه من غير تغيير شيء من معانيه ولا إخلال بشيء من الواجب فيه فعلى وجهين (أحدهما) يجرئه ذكره القاضي وهو قول الشافعي لان المقصود المعنى وقد حصل أشبه ما لو رتبته (والثاني) لا يصح لانه أخل بالترتيب في ذكر ورد الشرع به فلم يصح كالآذان

(مسئلة) (ويستحب أن يتعوذ فيقول أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والمات ، ومن فتنه المسيح الدجال)

لما روى أبو هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يدعو « اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنه الحيا والمات ، ومن فتنه المسيح الدجال » متفق عليه ، ولمسلم إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع » وذكره

(مسئلة) (وإن دعا بما ورد في الاخبار فلا بأس)

قال الاثرم : قلت لأبي عبد الله ان هؤلاء يقولون لا يدعوا في المكتوبة الا بما في القرآن ، فنفض

هؤلاء يقولون لا يدعوا في المكتوبة إلا بما في القرآن ، فنفض يده كالمغضب فقال : من يقف على هذا وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قالوا ؟ قلت لابي عبد الله إذا جلس في الرابعة يدعوا بعد التشهد بما شاء ؟ قال بما شاء لا أدري ولكن يدعوا بما يعرف وبما جاء ، فقلت على حديث عمرو بن سعد قال سمعت عبد الله يقول إذا جلس أحدكم في صلاته ذكر التشهد ثم ليقل : اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم اني أسألك من خير ما سألك عبادك الصالحون وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك الصالحون ، ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد ، رواه الأثرم ، وعن عبد الله قال كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، قال وعلمنا أن نقول : اللهم اصلح ذات بيننا ، واهدنا سبيل السلام ، وأخرجنا من الظلمات إلى النور ، واصرف عنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا في أبصارنا وأسماعنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين عليك بها قابليها وأتمها علينا . رواه أبو داود ، وعن أبي بكر الصديق أنه قال لرسول الله ﷺ علمني دعاء أدعوه به في صلاتي ، قال « قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك »

يده كالمغضب وقال من يقف على هذا وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قالوا ؟ قلت لابي عبد الله : إذا جلس في الرابعة يدعوا بعد التشهد بما شاء ، قال بما شاء ، لا أدري ولكن يدعوا بما يعرف وبما جاء . قلت على حديث عمرو بن سعد ؟ قال سمعت عبد الله يقول إذا جلس أحدكم في صلاته ذكر التشهد ثم ليقل : اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم اني أسألك من خير ما سألك عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك الصالحون ، ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد . رواه الأثرم واختاره أحمد ذكره القاضي وقال لا يستحب للإمام الزيادة على هذا لنلا يطيل على المأمومين ، فان كان منفرداً فلا بأس بكثرة الدعاء ما لم يخرج به إلى السهو فقد روى أبو داود عن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن قال وعلمنا أن نقول اللهم اصلح ذات بيننا ، واهدنا سبيل السلام ، وأخرجنا من الظلمات إلى النور ، واصرف عنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين عليك بها قابليها وأتمها علينا . وعن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال « قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك »

وارحمي انك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لرجل « ماتقول في الصلاة ؟ » قال أنشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار . أما والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال « حولها ندندن » رواه أبو داود . وفي حديث جابر أن النبي ﷺ علمهم التشهد فقال في آخره أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار » وقول الحرقي بما ذكر في الاخبار يعني أخبار النبي ﷺ وأصحابه والسلف رحمة الله عليهم ، فإن أحمد ذهب إلى حديث ابن مسعود في الدعاء وهو موقوف عليه . وقال يدعو بما جاء وبما يعرف ولم يقيد بما جاء عن النبي ﷺ ، وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول في سجوده : اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن المسألة لغيرك وقال كان عبد الرحمن يقول في سجوده ، وقال سمعت الثوري يقول في سجوده

(فصل) ولا يجوز أن يدعو في صلاته بما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها بما يشبه كلام الآدميين وأمانهم مثل اللهم ارزقني جارية حسناء ، وداراً قوراء وطعاماً طيباً وبستاناً أنيقاً ، وقال الشافعي : يدعو بما أحب لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود في التشهد « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه » متفق عليه ولمسلم « ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء أو ما أحب » وفي حديث أبي هريرة « إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع ثم يدعو لنفسه ما بدا له »

ولنا قوله عليه السلام « ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين إنما هي التسبيح

وارحمي انك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لرجل « ماتقول في الصلاة ؟ » قال أنشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار ، أما والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال « حولها ندندن » رواه أبو داود ، وقوله بما ورد في الاخبار يعني أخبار النبي ﷺ وأصحابه والسلف رحمهم الله فقد ذهب أحمد إلى حديث ابن مسعود في الدعاء وهو موقوف عليه قال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول في سجوده . اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن المسألة لغيرك ، وقال كان عبد الرحمن يقول في سجوده وقال سمعت الثوري يقول في سجوده

(فصل) فأما ما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقني جارية حسناء ، وطعاماً طيباً وداراً قوراء ، وبستاناً أنيقاً ، ونحوه فلا يجوز الدعاء به في الصلاة . وقال الشافعي : يدعو بما أحب لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه » متفق عليه . ولمسلم « ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء »

ولنا قوله عليه السلام (ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ، وهذا من كلام الآدميين ولأنه كلام آدمي يتخاطب بمثله أشبهه رد السلام وتسميت العاطس والخبر محمول على أنه يتخير من الدعاء المأثور

(فصل) فأما الدعاء بما يتقرب به إلى الله بما ليس بمأثور ولا يقصد به ملاذ الدنيا فقال جماعة

والتكبير وقراءة القرآن أخرجه مسلم وهذا من كلام الآدميين ولأنه كلام آدمي يخاطب بمثله أشبه

تسميت العاطس ورد السلام^(١) والخبر محمول على أنه يتخير من الدعاء المأثور وما أشبهه

(فصل) فأما الدعاء بما يتقرب به إلى الله عز وجل مما ليس بمأثور ولا يقصد به ملاذ الدنيا فظاهر كلام الحرقى وجاعة من أصحابنا أنه لا يجوز ويحتمله كلام أحمد، لقوله ولكن يدعو بما جاء وبما يعرف وحكى عنه ابن المنذر أنه قال لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه من حوائج دينه وآخرته وهذا هو الصحيح إن شاء الله لظواهر الأحاديث فإن النبي ﷺ قال «ثم يتخير من الدعاء» وقوله ثم يدعو لنفسه بما بدله، وقوله ثم يدعو بعد بما شاء. وروى عن أنس قال جاءت أم سليم إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي فقال «أحمدي الله عشرا وسبحي الله عشرا ثم سلي ما شئت» يقول نعم نعم نعم رواه الأثرم، ولأن أصحاب النبي ﷺ كانوا يدعون في صلاتهم بما لم يتعلموه فلم ينكر عليهم النبي ﷺ ولهذا لما قال النبي ﷺ لرجل «ما تقول في صلاتك؟» قال أنشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار فصوبه النبي ﷺ في دعائه ذلك من غير أن يكون علمه إياه، ولما قال النبي ﷺ «أما السجود فأكثروا فيه من الدعاء» لم يعين لهم ما يدعون به فدل على أنه أباح لهم كل الدعاء إلا ما خرج منه بالدليل في الفصل الذي قبل هذا، وقد روي عن عائشة أنها كانت إذا قرأت (فإن الله علينا ووقانا عذاب السموم) قالت: مَنْ عَلَيْنَا وَقَنَا عَذَابَ السُّمُومِ، وعن جبير بن نفير أنه سمع أبا الدرداء وهو يقول في آخر صلاته وقد فرغ من التشهد أعوذ بالله من النفاق ولأنه دعاء يتقرب به إلى الله تعالى فأشبهه الدعاء المأثور.

(فصل) وهل يجوز أن يدعو لانسان بعينه في صلاته على روايتين (أحدهما) يجوز قال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول لابن الشافي: أنا أدعو لقوم منذ سنين في صلاتي أبوك أحدم. وقدروي

من أصحابنا لا يجوز ويحتمله كلام أحمد لقوله يدعو بما جاء وبما يعرف، وحكى عنه ابن المنذر أنه قال لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه من حوائج دينه وآخرته وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى اختاره شيخنا لظواهر الأخبار فإن في حديث أبي هريرة «ثم يدعو لنفسه بما بدله» وعن أنس قال: جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله علمني شيئا أدعو به في صلاتي فقال «أحمدي الله عشرا، وسبحي الله عشرا، ثم سلي الله ما شئت» يقول نعم نعم نعم رواه الأثرم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أما السجود فأكثروا فيه من الدعاء» ولم يعين لهم ما يدعون به فدل على أنه أباح لهم جميع الدعاء إلا ما خرج منه بالدليل في الفصل الذي قبله ولأنه دعاء يتقرب به إلى الله عز وجل أشبه الدعاء المأثور

(فصل) فأما الدعاء لانسان بعينه في صلاته في جوازه روايتان (أحدهما) يجوز قال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول لابن الشافي أنا أدعو لقوم منذ سنين في صلاتي أبوك أحدم. وروى ذلك

١ المراد بكلام الناس في الحديث مخاطبتهم بتوجيه الكلام إليهم لا مخاطبة الله تعالى بالدعاء المأثور به في الأحاديث الصحيحة بدليل أن سبب الحديث الذي ذكره هو أن معاوية بن الحكم السلمي رواه شمت عاطسا وهو يصلي مع النبي (ص) فأنكر عليه الصحابة بالضرب على أخاذهم فلما فرغ النبي (ص) من الصلاة قال له ما ذكر. فإن سلمنا أنه يدخل في عموم ما ذكر خلافا للظاهر المتبادر كان لنا أن نقول إن الأحاديث الصحيحة بالأدعية المعينة والمطلقة قد خضعت هذا العموم وقد كانت تحريم الكلام بمكة وأكثر ما ورد من الأدعية كان في المدينة وقد صحح المصنف هذا

وأطال في إيراد الروايات فيه وبهذا يفضل هؤلاء الفقهاء الحنابلة غيرهم في إثبات الدليل على المذهب

ذلك عن علي وأبي الدرداء. واختاره ابن المنذر لقول النبي ﷺ في قنوته « اللهم أنج الوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين » ولأنه دعاء لبعض المؤمنين فأشبهه ما لو قال « رب اغفر لي ولوالدي » (والأخرى) لا يجوز وكرهه عطاء والنخعي لشبهه بكلام الآدميين ولأنه دعاء لمعين فلم يجوز كتشبيت العاطس وقد دل على المنع من تشبيت العاطس حديث معاوية بن الحكم السلمي .

(فصل) ويستحب للصلي نافلة إذا مرّت به آية رحمة أن يسألها أو آية عذاب أن يستعبد منها لما روى حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ فكان يقول في ركوعه « سبحان ربي العظيم » وفي سجوده « سبحان ربي الأعلى » وما مرّ بآية رحمة إلا وقف عندها وسأل ولا بآية عذاب إلا وقف عندها فتعوذ . رواه أبو داود . وعن عوف بن مالك قال قلت مع رسول الله ﷺ ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ولا يمر بآية عذاب إلا وقف فتعوذ قال : ثم ركب بقدر قيامه يقول في ركوعه « سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة » رواه أبو داود ولا يستحب ذلك في الفريضة لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ في فريضة مع كثرة من وصف قراءته فيها .

(فصل) ويستحب للامام أن يرتل القراءة والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى أن من خلفه ممن يثقل لسانه قد أتى عليه وأن يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يرى أن الكبير والصغير والثقل قد أتى عليه فإن خالف وأتى بقدر ما عليه كره وأجزأه ولا يستحب له التطويل كثيراً فيشق على من خلفه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أم الناس فليخفف » وأما المنفرد فله الإطالة في ذلك كله ما لم يخرج به إلى حال يخاف السهو فتكره الزيادة عليه فقد روي عن عمار أنه صلى صلاة أوجز فيها ف قيل له في ذلك فقال : أنا أبادر الوسواس . ويستحب للامام إذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه أن يخفف فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال « إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فاسمع بكاء الصبي فأنجز كراهية أن أشق على أمه » رواه أبو داود

عن علي وأبي الدرداء. لقول النبي ﷺ في قنوته اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش ابن أبي ربيعة » ولأنه دعاء لبعض المؤمنين أشبه ما لو قال : رب اغفر لي ولوالدي (والأخرى) لا يجوز وكرهه عطاء والنخعي لشبهه بكلام الآدميين ولأنه دعاء لمعين أشبه تشبيت العاطس . وقد دل على المنع منه حديث معاوية بن الحكم السلمي ، ويحتمل التفريق بين الدعاء وتشبيت العاطس لأنه مخاطبة لإنسان لدخول كاف المحاطب فيه والله أعلم

(فصل) ويستحب للامام ترتيل القراءة والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى أن من خلفه ممن يثقل على لسانه قد أتى عليه والتمكن في الركوع والسجود حتى يرى أن الكبير والصغير والثقل قد أتى عليه فإن خالف فأتى بقدر ما عليه كره وأجزأه ، ويكره له التطويل كثيراً للتأنيث على من خلفه ، وأما المنفرد فله التطويل في ذلك كله ما لم يخرج به إلى حال يخاف السهو ، وقد روي عن عمار أنه صلى صلاة أوجز فيها

﴿مسئلة﴾ قال (ثم يسلم عن يمينه فيقول: السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك) وجعلته أنه إذا فرغ من صلاته وأراد الخروج منها سلم عن يمينه وعن يساره وهذا التسليم واجب لا يقوم غيره مقامه وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة لا يتعين السلام للخروج من الصلاة بل إذا خرج بما ينافي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز إلا أن السلام مسنون وليس بواجب لأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته ولو وجب لامره به لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأن إحدى التسليمتين غير واجبة فكذلك الأخرى

ولنا قول النبي ﷺ «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ولأن النبي ﷺ كان يسلم من صلاته ويدم ذلك ولا يخل به وقد قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» ولأن الحدث ينافي الصلاة فلا يجب فيها وحديث الاعرابي أجبن عنه فيما مضى

(فصل) وبشرع أن يسلم تسليمين عن يمينه ويساره روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعلي وعمار وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال نافع بن عبد الحارث وعلقمة وأبو عبد الرحمن السلمي وعطاء والشعبي والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، وقال ابن عمر وأنس وسلمة ابن الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي يسلم تسليمة واحدة

قيل له في ذلك فقال: أني أبادر الوسواس، ويستحب للامام إذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه أن يخفف لما روي عن النبي ﷺ أنه قال «إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيه فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز فيها مخافة أن أشق على أمه» رواه أبو داود

﴿مسئلة﴾ (ثم يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك) التسليم واجب في الصلاة لا يقوم غيره مقامه وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يتعين السلام للخروج من الصلاة بل إذا خرج بما ينافي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز فالسلام عند مسنون غير واجب لأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته ولو وجب لامره به لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأن إحدى التسليمتين غير واجبة فكذلك الأخرى

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» رواه أبو داود ولأنه أحد طرفي الصلاة فكان فيه نطق واجب كالاول ولأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه فقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» وحديث الاعرابي أجبن عنه، والتسليمة الثانية عندنا واجبة على إحدى الروايتين

(فصل) والمشروع أن يسلم تسليمين عن يمينه وعن يساره روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعلي وعمار وابن مسعود رضي الله عنهم وهو مذهب الثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، وقال عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك

وقال عمار بن أبي عمار كان مسجد الانصار يسلمون فيه تسليمتين وكان مسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة ولما روت عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، وعن سلمة بن الاكوع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فسلم تسليمة واحدة ، رواهما ابن ماجه ، ولان التسليمة الاولى قد خرج بها من الصلاة فلم يشرع ما بعدها كالثانية

ولنا ما روى ابن مسعود قال : رأيت النبي ﷺ يسلم حتى يرى بياض خده عن يمينه ويساره وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ قال « إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله » رواهما مسلم ، وفي لفظ لحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله » قال الترمذي حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وحديث عائشة يرويه زهير بن محمد وقال البخاري بروي مناكير ، وقال أبو حاتم الرازي هذا حديث منكر ، وسأل الاثرم أحد عن هذا الحديث فقال : كان يقول هشام كان يسلم تسليمة بسمعنا ، قيل له انهم يختلفون فيه عن هشام بعضهم يقول تسليما وبعضهم يقول تسليمة ، قال هذا أجود فقد بين أحد أن معنى الحديث يرجع إلى أنه يسمعون التسليمة الواحدة ومن روى تسليما فلا حجة لهم فيه فانه يقع على الواحدة والثنتين وعلى أن أحاديثنا تتضمن زيادة على أحاديثهم وزيادة من الثقة مقبولة ويجوز أن النبي ﷺ فعل الامرين ليعين الجائز والمسنون ولان الصلاة عبادة ذات احرام واحلال فجاز أن يكون لها تحللان كاللحج

(فصل) والواجب تسليمة واحدة والثانية سنة ، قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من

والاوزاعي يسلم تسليمة واحدة وقال عمار بن أبي عمار : كان مسجد الانصار يسلمون فيه تسليمتين وكان مسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة واحدة ولما روت عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، وعن سلمة بن الاكوع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فسلم تسليمة واحدة . رواهما ابن ماجه ، ولان التسليمة الاولى قد خرج بها من الصلاة فلم يشرع ما بعدها كالثالثة ولنا ما روى ابن مسعود قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يرى بياض خده عن يمينه ويساره ، وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله » رواهما مسلم ، وفي لفظ لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وحديث عائشة يرويه زهير بن محمد بروي مناكير ^(١) وقال أبو حاتم الرازي هذا حديث منكر ، ويمكن حمل حديث عائشة على أنه كان يسمعون تسليمة واحدة جمعا بين الاحاديث على أن أحاديثنا تتضمن الزيادة والثبات من الثقة مقبولة ، ويجوز أن يكون عليه السلام فعل الامرين ليعين الجائز والمسنون ولان الصلاة عبادة ذات احرام فيشرع لها تحللان كاللحج

(فصل) والتسليمة الاولى هي واجبة وهي ركن من أركان الصلاة ، والثانية سنة في الصحيح

١ عزا المفني

هذا القول الى البخاري فهل تركه الشارح اختصاراً أو تركه التامع سهواً؟

قال القاضي هذا رواية واحدة نص عليه أحمد في صلاة الجنابة وسجود التلاوة ولأن أصحاب النبي ﷺ لم يسلموا في صلاة الجنابة إلا تسليمة واحدة والله أعلم

(فصل) والسنة أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله. لأن النبي ﷺ كان يسلم كذلك في رواية ابن مسعود وجابر بن سمرة وغيرهما وقد روى وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله ﷺ فكان يسلم عن يمينه «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وعن شماله «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» رواه أبو داود، وإن قال ذلك فحسن والاول أحسن لأن رواته أكثر وطرقه أصح. فان قال السلام عليكم ولم يزد فظاهر كلام أحمد أنه يجزئه نص عليه أحمد في صلاة الجنابة وهو مذهب الشافعي لأن النبي ﷺ قال «تحليلها التسليم» والتحليل يحصل بهذا القول وقد روي عن سعد قال: كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وشماله حتى أرى يياض خده «السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله» رواه أبو داود، وروى عبد الله بن زيد نحوه عن رسول الله ﷺ وعن علي رضي الله عنه أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم السلام عليكم رواهما سعيد، ولأن ذكر الرحمة تكرر لثناء فلم يجب كقوله وبركاته، وقال ابن عقيل: الأصح أنه لا يجزئه لأن الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول «السلام عليكم ورحمة الله» ولأنه سلام في الصلاة ورد مقرونا بالرحمة فلم يجز بدونها كالتسليم على النبي ﷺ في التشهد (فصل) فان نكس السلام فقال عليكم السلام لم يجزه. قال القاضي: فيه وجه آخر أنه يجزئ.

وهو قول الشافعي لأن المقصود يحصل وليس هو بقرآن يعتبر فيه النظم ولنا أن النبي ﷺ قاله مرتباً وأمر به كذلك قال لابي نعيم «لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى» رواه أحمد في المسند ولأنه ذكر يؤتى به في أحد طرفي الصلاة فلم يجز منكساً كالتكبير

(فصل) (فان لم يقل ورحمة الله لم يجزه، وقال القاضي يجزئه ونص عليه أحمد في صلاة الجنابة) وجملة ذلك ان الأفضل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما ذكرنا من حديث ابن مسعود، وقد روى وائل بن حجر قال: صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وعن شماله «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» رواه أبو داود، فان قال كذلك فحسن، والاول أحسن لكثرة روايته وصحة طرقه، فان قال السلام عليكم حسب فقال القاضي: يجزئه في ظاهر كلام أحمد ونص عليه في صلاة الجنابة وهو مذهب الشافعي لأن النبي ﷺ قال «وتحليلها التسليم» وهذا التسليم. وعن علي رضي الله عنه أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره، السلام عليكم السلام عليكم، رواه سعيد ولأن ذكر الرحمة تكرر لثناء فلم يجب كقوله وبركاته، وقال ابن عقيل الأصح أنه لا يجزئه لأن الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول «السلام عليكم ورحمة الله» ولأنه سلام في الصلاة ورد مقرونا بالرحمة فلم يجز بدونها كالتسليم على النبي ﷺ في التشهد (فصل) فان نكس السلام فقال عليكم السلام لم يجزه، وقال القاضي: يجزئه في وجه وهو مذهب

الشافعي لحصول المعنى منه وليس هو قرآناً فيعتبر له النظم ولنا أن النبي ﷺ قاله مرتباً وأمر به كذلك ولأنه ذكر يؤتى به في أحد طرفي الصلاة فلم يجز منكساً كالتكبير

(فصل) فان قال سلام عليكم بالتنوين فهل يجزئه؟ فيه وجهان (أحدهما) يجزئه وهو مذهب الشافعي لان التنوين قام مقام الالف واللام ولان أكثر ما ورد في القرآن من السلام بغير ألف ولام كقوله تعالى (سلام عليكم بما صبرتم) وقوله (يقولون سلام عليكم) وقوله (وقال لهم خزنتها سلام عليكم) ولأننا أجزنا التشهد بتشهاد ابن عباس وأبي موسى وفيهما سلام عليك بغير ألف ولام والتسليمتان واحد (والآخر) لا يجزي، لانه بغير صيغته ويخل بالالف واللام المقتضية الاستغراق فلا يقوم التنوين مقامها كما في التكبير، قال أبو الحسن الآمدي: لا فرق بين التنوين وعدمه لان حذف التنوين لا يخل بالمعنى بدليل ما لو وقف عليه (فصل) وبسن أن يلتفت عن يمينه في التسليمة الاولى وعن يساره في الثانية كما جاءت السنة قال ابن مسعود: رأيت رسول الله ﷺ يسلم حتى يرى بياض خده عن يمينه وعن يساره، ويكون التفاته في الثانية أوفى لما روى يحيى بن محمد بن صاعد بإسناده عن عمار عن النبي ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن واذا سلم عن يساره يرى بياض خده الايمن واليسر، ورواه أبو بكر بإسناده عن ابن مسعود. وقال عبد الله بن أحمد قال أبي: ثبت عندنا من غير وجه عن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خديه. قال ابن عقيل: يتندي بقله السلام عليكم الى القبلة ثم يلتفت قائلاً ورحمة الله عن يمينه ويساره لقول عائشة كان النبي ﷺ يسلم تلقاء وجهه معناه ابتداء السلام ورحمة الله يكون في حال التفاته

(فصل) وقد روي عن أحمد رحمه الله انه يجهر بالتسليمة الاولى وتكون الثانية أخفى من الاولى يعني بذلك في حق الامام، قال صالح بن علي: سئل أحمد أي التسليمتين أرفع؟ قال: الاولى وفي لفظ قال: قال أبو عبد الله: التسليمة الاولى أرفع من الأخرى، قال القاضي أبو الحسين واختار هذه الرواية أبو بكر الخلال وأبو حفص العكبري، وحمل أحمد حديث عائشة انه كان يسلم تسليمة

(فصل) فان قال سلام عليكم منكراً منونا ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه وهو قول الشافعي لان السلام الذي ورد في القرآن أكثره بغير ألف ولام كقوله (سلام عليكم بما صبرتم) ولأننا أجزنا التشهد بتشهاد ابن عباس وأبي موسى وفيهما سلام عليك والتسليمان واحد (والآخر) لا يجزئه لانه بغير صيغة السلام الوارد ويخل بحرف يقتضي الاستغراق فلم يجز كما لو أثبت اللام في التكبير، وقال الآمدي: لا فرق بين أن ينون التسليم أو لا ينونه لان حذف التنوين لا يخل بالمعنى بدليل ما لو وقف عليه (فصل) وبسن أن يلتفت عن يمينه في التسليمة الاولى وعن يساره في الثانية كما وردت السنة في حديث ابن مسعود وجابر وغيرهما، قال الامام أحمد: ثبت عندنا من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خديه، ويكون التفاته في الثانية أكثر لما روي عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن واذا سلم عن يساره يرى بياض خده الايمن واليسر، رواه يحيى بن محمد بن صاعد بإسناده، وقال ابن عقيل: يتندي بقله السلام عليكم الى القبلة ثم يلتفت عن يمينه ويساره في قوله ورحمة الله لقول

واحدة على انه كان يجهر بواحدة فتسمع منه . والمعنى في ذلك ان الجهر في غير القراءة انما شرع للاعلام بالانتقال من ركن إلى ركن وقد حصل العلم بالجهر بالتسليم الاولى فلا يشرع الجهر بغيرها وكان ابن حامد يخفي الاولى ويجهر بالثانية لتلايقه المأمومون بالسلام

(فصل) وقدرى أبو داود والترمذي باسنادهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : حذف السلام سنة . قال ابن المبارك معناه ان لا يمد مدا . قال أحمد هذا حديث حسن صحيح وهذا الذي يستحبه أهل العلم ، قال ابراهيم النخعي التكبير جزم والسلام جزم ، وقد روي ان معنى هذا الحديث إخفاء التسليم الثانية ، والصحيح الاول لان الحذف إسقاط بعض الشيء . والجزم قطع له فيتنق معناه والاختفاء بخلافه ويختص ببعض السلام دون جلته . قال أحمد بن أثرم سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول حذف السلام سنة هو أن لا يطول بها صوته وطول أبو عبد الله صوته

(فصل) وينوي بسلامه الخروج من الصلاة فان لم ينو فقال ابن حامد تبطل صلاته وهو ظاهر نص الشافعي لانه نطق في أحد طرفي الصلاة فاعتبرت له النية كالتكبير ، والمنصوص عن أحمد رحمه الله أنه لا تبطل صلاته وهو الصحيح لان نية الصلاة قد شملت جميع الصلاة والسلام من جملة ما ولا نه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كتكبير الاحرام ولانها عبادة فلم تجب النية للخروج منها كسائر العبادات ، وقياس الطرف الاخير على الطرف الاول غير صحيح فان النية اعتبرت في الطرف الاول لينسحب حكمها على بقية الاجزاء

عائشة كان النبي ﷺ يسلم تلقاء وجهه معناه ابتداءه بالتسليم جمعا بين الاحاديث

(فصل) روي عن أبي عبد الله ان التسليم الاولى أرفع من الثانية اختار هذا أبو بكر الخلال وأبو حفص العكبري وحمل أحمد حديث عائشة أنه كان يسلم تسليمة واحدة على أنه كان يجهر بواحدة فيسمع منه ذلك لان الجهر في غير القراءة انما كان للاعلام بالانتقال من ركن إلى غيره وقد حصل الجهر بالاولى ، واختار ابن حامد الجهر بالثانية وإخفاء الاولى لتلايقه المأموم في السلام ويستحب حذف السلام لقول أبي هريرة حذف السلام سنة ، وروي مرفوعا رواه الترمذي وقال حديث صحيح . قال أبو عبد الله هو أن لا يطول به صوته ؛ وقال ابن المبارك معناه لا يمد مدا ، قال ابراهيم النخعي : التكبير جزم والسلام جزم

(مسألة) (وينوي بسلامه الخروج من الصلاة فان لم ينو جاز ، وقال ابن حامد تبطل صلاته)

الاولى أن ينوي بسلامه الخروج من الصلاة وان نوى مع ذلك الرد على الملكين وعلى من خلفه ان كان إماما أو الرد على من معه ان كان مأموما فلا بأس نص عليه أحمد فقال ينوي بسلامه الرد على الامام . وقال أيضا ينوي بسلامه الخروج من الصلاة ، فان نوى الملكين ومن خلفه فلا بأس والخروج من الصلاة فختار . وقال ابن حامد ان نوى في السلام الرد على الملائكة أو غيرهم من الناس مع نية الخروج فهل تبطل صلاته ؟ على وجهين (أحدهما) تبطل لانه نوى السلام على آدمي أشبه ما لو سلم على من لم

بمخلاف الأخير ولذلك أفرق الطرفان في سائر العبادات. قال بعض أصحابنا ينوي بالتسليمتين معاً الخروج من الصلاة فإن نوى مع ذلك الرد على الملكين وعلى من خلفه أن كان إماماً أو على الإمام ومن معه أن كان مأموماً فلا بأس نص عليه أحد فقال يسلم في الصلاة وينوي في سلامه الرد على الإمام لما روى مسلم عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ فكنا إذا سلمنا السلام عليكم السلام عليكم^(١) فنظر النبي ﷺ فقال «ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟ إذا سلم أحدكم فليتنفث إلى صاحبه ولا يؤم يده» وفي لفظ «أما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» وروى أبو داود قال: أمرنا النبي ﷺ أن نرد على الإمام وأن يسلم بعضنا على بعض. وهذا يدل على أنه يسن أن ينوي بسلامه على من معه من المسلمين وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة. وقال أبو حفص بن المسلم من أصحابنا ينوي بالاولى الخروج من الصلاة وينوي بالثانية السلام على الحفظة والمؤمنين أن كان إماماً والرد على الإمام والحفظة أن كان مأموماً. وقال ابن حامد أن نوى ذلك في السلام مع نية الخروج من الصلاة فهل تبطل صلاته؟ على وجهين. والصحيح ما ذكرناه فإن أحمد رحمه الله قال في رواية يعقوب يسلم للصلاة وينوي في سلامه الرد على الإمام. رواها أبو بكر الخلال في كتابه. وقال في رواية إسحاق بن هاني إذا نوى بتسليمه الرد على الحفظة أجزأه. وقال أيضاً ينوي بسلامه الخروج من الصلاة قيل له فإن نوى الملكين من خلفه؟ قال لا بأس والخروج من الصلاة مختار وقد ذكرنا من الحديث ما يدل على مشروعية ذلك والله أعلم

(فصل) ويستحب ذكر الله والدعاء عقب سلامه ويستحب من ذلك ما ورد به الاثر مثل

يصل معه. وقال أبو حفص بن مسلمة ينوي بالتسليم الأولى الخروج وبالثانية السلام على الحفظة والمؤمنين أن كان إماماً، والرد على الإمام والحفظة أن كان مأموماً

ولنا قول النبي ﷺ في حديث جابر بن سمرة «أما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» رواه مسلم، وفي لفظ «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وأن يسلم بعضنا على بعض» رواه أبو داود. وهذا يدل على أنه يسن التسليم على من معه وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي. فإن لم ينو الخروج ولا شيئاً غيره صح، وقال ابن حامد لا يصح وهو ظاهر مذهب الشافعي لأنه ذكر في أحد طرفي الصلاة فافتقر إلى النية كالتكبير

ولنا أنه جزء من أجزاء الصلاة فلم يحتج إلى نية تخصه كسائر أجزائها ولأن الصلاة عبادة فلم تحتج إلى نية الخروج منها كالصوم وذلك لأن النية إذا وجدت في أول العبادة انسحبت على أجزائها واستغنى عن ذكرها وقياس الجزء الآخر على الأول لا يصح لذلك

(فصل) ويستحب ذكر الله تعالى والدعاء عقب الصلاة والاستغفار كما ورد في الاخبار فروي المغيرة قال: كان النبي ﷺ يقول في دبر كل صلاة مكتوبة «لا إله إلا الله وحده

(١) هذه رواية

مسلم من طريق مسمر ولفظه «قلنا إذا سلمنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بعده إلى الجانبين فقال رسول الله (ص) «علام تؤمون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس» أما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» والرواية

الأخرى له من طريق الفرات القزاز بلفظ «صليت مع رسول الله (ص) فكنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم وباقيته كما ذكره المصنف فقد لفق ما ذكره من الروايتين ولم يذكر محل الشاهد من هذه ولاتلك وهو أنهم كانوا يشيرون بأيديهم. وكتبه محمد رشيد رضا

ما روى المغيرة قال كان النبي ﷺ يقول في دبر كل صلاة مكتوبة «لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند » متفق عليه ، وقال ثوبان كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . قال الأوزاعي : يقول استغفر الله استغفر الله ، رواه مسلم وقال أبو هريرة : جاء الفقراء إلى رسول الله ﷺ فقالوا ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم ، يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموالهم يحجون بها ويعتصرون ويتصدقون فقال «ألا أحدثكم بحديث أن أخذتم به أدر كنتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم إلا من عمل مثله ؟ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين » فاختلنا بيننا فقال بعضنا : نسبح ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين فرجعت إليه فقال : يقول «سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهم كلهن ثلاث وثلاثون» قال في رواية أبي داود يقول هكذا ولا يقطعه سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فإن عدل إلى غيره جاز لأنه قد روي عن النبي ﷺ غيره رواه البخاري وروى

لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند » متفق عليه ، وقال ثوبان كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال « اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » قال الأوزاعي يقول « استغفر الله استغفر الله » رواه مسلم ، وقال أبو هريرة جاء فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضل من أموال يحجون بها ويعتصرون ويجهدون ويتصدقون فقال «ألا أحدثكم بحديث أن أخذتم به أدر كنتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم إلا من عمل مثله ؟ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين » قال سمي^(١) فاختلنا بيننا فقال بعضنا نسبح ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين » فرجعت إليه يعني إلى أبي صالح فقال يقول : سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهم كلهن ثلاث وثلاثون . متفق عليه واللفظ للبخاري . قال أحمد في رواية أبي داود يقول هكذا ولا يقطعه سبحانه الله والحمد لله والله أكبر . وكان ابن الزبير يقول في دبر كل صلاة لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة وله الفضل والثناء الحسن الجليل ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . وقال كان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم بهل بهن دبر كل صلاة رواه مسلم ، وعن معاذ ابن جبل أن رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فقال « يا معاذ والله أني لأحبك ، أوصيك بأمر لا تدعني دبر كل صلاة تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه الإمام أحمد

(١) قوله قال

سمي ليس من لفظ البخاري بل جاءت في مسلم مع زيادة فلم يكن لذكره حاجة وسمي هذا من رواية هذا الحديث .

مسلم والنسائي عن عبد الله بن الزبير أنه حدث على المنبر قال : كان رسول الله ﷺ يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة والفضل والثناء الحسن الجليل ، لا إله إلا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » وكان رسول الله ﷺ يهلل بهن في دبر الصلاة وعن سعد أنه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات ويقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ به في دبر كل صلاة « اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من البخل وأعوذ بك من أرذل العمر وأعوذ بك من فتن الدنيا وعذاب القبر » من الصحاح ، قال ابن عباس : إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ فقال ابن عباس : كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته رواه البخاري ومسلم

(فصل) إذا كان مع الإمام رجال ونساء فالمنسحب أن يثبت هو والرجال بقدر ما يرى أنهم قد انصرفوا ويقمن هن عقيب تسليمه قالت أم سلمة إن النساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأبو داود والنسائي عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال « من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير — عشر مرات — كتبت له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفعت له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ، ولم ينبغ لذنب أن يدركه ذلك اليوم إلا الشرك بالله » رواه النسائي والترمذي وقال حسن غريب صحيح . وقال أبو معبد مولى ابن عباس إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ قال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرف الناس بذلك إذا سمعته متفق عليه

(فصل) روي عن النبي ﷺ أنه كان يقعد بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس حسناء ، رواه مسلم فيستحب للانسان أن يفعل ذلك اقتداء برسول الله ﷺ

(مسئلة) وإن كانت الصلاة مغرباً أو رباعية نهض مكبراً إذا فرغ من التشهد الأول فصلى الثالثة والرابعة مثل الثانية إلا أنه لا يجهر ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة) متى فرغ من التشهد الأول نهض مكبراً كنهوضه من السجود قائماً على صدر قدميه معتمداً على ركبتيه ولا يعتمد بالأرض إلا أن يشق عليه كما ذكرنا في النهوض من السجود ولا يقدم إحدى رجله عند النهوض قاله ابن عباس وكرهه اسحاق وروي عن ابن عباس أنه يقطع الصلاة ورخص فيه مجاهد والأولى تركه لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ وقد كرهه ابن عباس ولا تبطل به الصلاة لأنه عمل يسير ولم يوجد فيه ما يقتضي البطلان

(فصل) وبصلي الثالثة والرابعة كالثانية لقول النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته وقد وصف له الركة الأولى « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » ولا يجهر فيها لأنهم في ذلك خلافاً وأكثر

كن إذا سلم من المكتوبة فمن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ماشاء الله فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال قال الزهري : فترى والله أعلم لكي يبعد من ينصرف من النساء ، رواه البخاري ولأن الإخلال بذلك من أحدهما يفضي إلى اختلاط الرجال بالنساء فإن لم يكن معه نساء فلا يستحب له إطالة الجلوس لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت إذا بالجلال والاکرام » رواه ابن ماجه ^(١) وعن البراء قال : رمت رسول الله ﷺ فوجدت قيامه فركعتاه فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فجلسته بين التسليم للانصراف قريبا من السواء . فان لم يقم فالمستحب أن ينحرف عن قبلته ولا يلبث مستقبل القبلة لانه ربما أنفضى به إلى الشك هل فرغ من صلاته أولا . وقد روى البخاري بإسناده عن سمرة قال :

(١) بل قال في

المتقى رواه احمد

ومسلم والترمذي

وابن ماجه

أهل العلم يرون أنه لا تسن الزيادة على فاتحة الكتاب في غير الاولين من كل صلاة . قال ابن سيرين لا أعلمهم يختلفون في أنه يقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب روي ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وجابر وابي هريرة وعائشة وهو قول مالك وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر يسن أن يقرأ سورة مع الفاتحة في الاخرين لما روى الصنابحي قال : صليت خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه فدنوت منه حتى إن ثيابي تكاد أن تمس ثيابه فقرأ في الركعة الاخيرة بأمر الكتاب وهذه الآية (ربنا لا تزغ قلوبنا) رواه مالك في الموطأ ولنا حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ - فذكر الحديث إلى قوله - في الركعتين الاخيرين « بأمر الكتاب » وكتب عمر إلي شريم أن اقرأ في الركعتين الاولين بأمر الكتاب وسورة ، وفي الاخرين بأمر الكتاب ، وما فعل أبو بكر قصد به الدعاء لا القراءة ولو قصد القراءة لكان الاقتداء بالنبي ﷺ أولى مع أن عمر وغيره من الصحابة قد خالفوه . فأما ان دعا الانسان في الركعة الاخيرة بآية كما روي عن الصديق فلا بأس لانه دعاء في الصلاة أشبه دعاء التشهد

(مسألة) ثم يجلس في التشهد الثاني متوركا يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجها عن يمينه ويجعل أليته على الارض (التورك في التشهد الثاني سنة) وبه قال مالك والشافعي . وقال الثوري وأصحاب الرأي : يجلس فيه مفترشا كالنشهد الاول لما ذكرنا من حديث وائل وأبي حميد في صفة جلوس النبي ﷺ

ولنا أن في حديث أبي حميد : حتى إذا كانت الركعة التي يقضي فيها صلاته أخرجه اليسرى وجلس متوركا على شقه الايسر ، وهذا يبان الفرق بين التشهدين وزيادة يجب الأخذ بها والمصير اليها والذي احتجوا به في التشهد الاول ونحن نقول به . فأما صفة التورك فهو كما ذكر . قال الاثرم رأيت أبا عبد الله يتورك في الرابعة في التشهد فيدخل رجله اليسرى ويخرجها من تحت ساقه الايمن ولا يقعد على شيء منها وينصب اليمنى يفتح أصابعه وينحي عجزه كله ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة

٥٩٨ الانصراف أو الالتفات بعد السلام التشهد والجلوس له والتورك (المغني والشرح الكبير)

كان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا وجهه ، وعن يزيد بن الأسود قال : صليت مع رسول الله ﷺ الفجر فلما سلم انحرف ، وعن علي أنه صلى بقوم العصر ثم أسند ظهره إلى القبلة فاستقبل القوم ، وقال سعيد بن المسيب لأن يجلس الرجل على رخصة خير له من أن يجلس مستقبل القبلة حين يسلم ولا ينحرف ، وقال إبراهيم : إذا سلم الإمام ثم استقبل القبلة فاحصوه قال الاثرم : رأيت أبا عبد الله إذا سلم يلتفت ويتركه وقال أبو داود : ورأيت إذا كان إماما فسلم انحرف عن يمينه وروى مسلم وأبو داود في السنن عن جابر بن سمرة قال : كان النبي ﷺ إذا صلى الفجر يركع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء ، ولفظ مسلم مصلاه وسئل أحمد عن تفسير حديث النبي ﷺ كان لا يجلس بعد التسليم إلا قدير ما يقول « اللهم أنت السلام » يعني في مقعده حتى ينحرف قال : لا أدرى وروى الاثرم هذه الأحاديث التي ذكرناها

ويستحب للمؤمن أن لا يتبوا قبل الإمام لتلا يذكر سهوا فيسجد وقد قال النبي ﷺ « إني وركنته اليمنى على الأرض ملزقة وهذا قول أبي الخطاب وأصحاب الشافعي فإن أبا حميد قال : فإذا كان في الرابعة أفضى وركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة ، رواه أبو داود . وقال الحرقي والقاضي : ينصب رجله اليمنى ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليته على الأرض لقول عبد الله بن الزبير كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى ، رواه مسلم . وفي بعض ألفاظ حديث أبي حميد نحو هذا قال : جعل بطن قدمه عند ما بض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ، وأيهما فعل فحسن

(فصل) وهذا التشهد والجلوس له من أركان الصلاة ومن قال بوجوبه عمر وابنه وأبو مسعود البدري والحسن والشافعي ، ولم يوجبها مالك وأبو حنيفة ، وأرجب أبو حنيفة الجلوس قدرا التشهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الأعرابي فدل على أنه غير واجب ولنا أن النبي ﷺ أمر به فقال « قولوا التحيات لله » وفعله وداوم عليه . وروى عن ابن مسعود أنه قال : كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبرائيل ، السلام على ميكائيل ، فقال النبي ﷺ « لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا التحيات لله » إلى آخره . وهذا يدل على أنه فرض بعد أن لم يكن مفروضا ، وحديث الأعرابي يحتمل أنه كان قبل فرض التشهد ، ويحتمل أنه ترك تعليمه لأنه لم يتركه

(فصل) ولا يتورك إلا في صلاة فيها تشهدان في الأخير منهما ، وقال الشافعي : بسن التورك في كل تشهد يسلم فيه وإن لم يكن ثانيا كتشهد الصبح والجمعة لأنه تشهد بسن تطويله فسن التورك فيه كالثاني ولنا حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جلس للتشهد أفرش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى ولم يفرق بين ما يسلم فيه ولا ما لا يسلم ، وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، رواه مسلم وهذا

امامكم فلا تبادروني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف» رواه مسلم والنسائي ولفظ مسلم فلا تسبقوني ، فان خالف الامام السنة في إطالة الجلوس مستقبل القبلة أو انحراف فلا بأس أن يقوم المأموم ويدعه .

(فصل) وينصرف حيث شاء عن يمين وشمال لقول ابن مسعود : لا يجعل أحدكم قاشيطان حفظاً من صلاته يرى حقاً عليه ألا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله ﷺ كثيراً ما ينصرف عن شماله ، رواه مسلم . وعن قبيصة بن هلب عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه رواهما أبو داود وابن ماجه .

(فصل) قال أحمد : لا يتطوع الامام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة كذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه . قال أحمد : ومن صلى وراء الامام فلا بأس أن يتطوع مكانه ، فعل ذلك ابن عمر وبهذا قال إسحاق . وروى أبو بكر حديث علي باسناده وبإسناده عن المغيرة بن شعبه أن النبي ﷺ قال « لا يتطوع الامام في مقامه الذي يصلي فيه بالناس »

(مسئلة) قال (والرجل والمرأة في ذلك سواء إلا أن المرأة تجمع نفسها في الركوع والسجود وتجلس مترتبة أو تسدل رجلها فتجعلها في جانب يمينها)

الأصل أن يثبت في حق المرأة من أحكام الصلاة ما ثبت للرجال لان الخطاب يشملها غير أنها

يقضيان على كل تشهد بالاقتراش إلا ماخرج منه بحديث أبي حميد في التشهد الثاني فينتي فيها عداه على قضية الأصل ولان هذا ليس بتشهد ثان فلا يتورك فيه كالاول وهذا لان التشهد الثاني إنما يتورك فيه للفرق بين التشهدين وما ليس فيه تشهد ثان لا يحتاج الى الفرق ، وما ذكره من المغني إن صح فيضم اليه هذا المعنى الذي ذكرناه ويعمل بهما والحكم اذا علل بمعنيين لم يتعد بدونهما

(فصل) قيل لأبي عبد الله ما تقول في تشهد سجود السهو ؟ قال يتورك فيه أيضاً هو من بقية الصلاة يعني اذا كان من السهو في صلاة رابعة لان تشهدا يتورك فيه وهذا تابع له ، وقال القاضي : يتورك في كل تشهد لسجود السهو بعد السلام في الرابعة وغيرها لانه تشهد ثان في الصلاة يحتاج الى الفرق ، وقال الاثرم قلت لأبي عبد الله الرجل يدرك مع الامام ركعة فيجلس الامام في الرابعة أيتورك معه الرجل المسبوق في هذه الجلسة ؟ قال إن شاء تورك ، قلت فاذا قام يقضي يجلس في الرابعة فينبغي له أن يتورك ؟ فقال نعم ينبغي أن يتورك لانها الرابعة يتورك ويطول الجلوس في التشهد الاخير قال القاضي : قوله إن شاء تورك على سبيل الجواز لا انه مسنون ، وقد صرح بذلك في رواية منها فيمن أدرك من صلاة الظهر ركعتين لا يتورك إلا في الاخيرتين ويحتمل أن تكون هاتين روايتين .

(مسئلة) (والمرأة كالرجل في ذلك كله إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود وتجلس مترتبة أو تسدل رجلها فتجعلها في جانب يمينها ، وهل يسن لها رفع اليدين ؟ على روايتين) الأصل ان

خالقته في ترك التجاني لانها عورة فاستحب لها جمع نفسها ليكون أستر لها فانه لا يؤمن أن يبدو منها شيء حال التجاني وذلك في الافتراض ، قال أحمد : والسدل أعجب إليّ واختاره الحلال . قال علي كرم الله وجهه : اذا صلت المرأة فلتحتفز وتضم فخذيها . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة

(مسئلة) قال (والمأموم اذا سمع قراءة الامام فلا يقرأ بالحمد ولا بغيرها لقول الله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « مالي أنازع القرآن » قال : فاتتني الناس أن يقرءوا فيما جهر فيه النبي ﷺ)

وجملة ذلك أن المأموم اذا كان يسمع قراءة الامام لم تجب عليه القراءة ولا تستحب عند امامنا والزهري والثوري ومالك وابن عينة وابن المبارك وإسحاق وأحد قولي الشافعي ونحوه عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وجماعة من السلف ، والقول الآخر لشافعي يقرأ فيما جهر فيه الامام ونحوه عن الليث والاوزاعي وابن عون ومكحول وأبي ثور لعوم قوله عليه السلام « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه ، وعن عبادة بن الصامت قال : كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فقرأ فقلنا عليه القراءة فلما فرغ قال

ثبت في حق المرأة من الاحكام ما ثبت في حق الرجل لشمول الخطاب لها غير أنها لا يسن لها التجاني لانها عورة فاستحب لها جمع نفسها ليكون أستر لها فانه لا يؤمن أن يبدو منها شيء حال التجاني وكذلك في الافتراض ، قال علي رضي الله عنه : اذا صلت المرأة فلتحتفز وتضم فخذيها ، وعن ابن عمر انه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة ، قال أحمد السدل أعجب إليّ واختاره الحلال ولا يسن لها رفع اليدين في إحدى الروايتين لانه في معنى التجاني ، والرواية الأخرى بشرع لها قياساً على الرجل ولأن أم سلمة كانت ترفع يديها

(فصل) ويستحب للصلي أن يفرج بين قدميه وبرأوح بينهما اذا طال قيامه ، قال الاثرم رأيت أبا عبد الله يفرج بين قدميه ورأيته برأوح بينهما . روي هذا عن عمرو بن ميمون والحسن ، وروي الاثرم باسناده عن أبي عبيدة قال : رأى عبد الله رجلاً يصلي صافاً بين قدميه فقال لو راوح هذا بين قدميه كان أفضل ، ورواه النسائي وفيه قال أخطأ السنة لو راوح بينهما كن أعجب إليّ ، ولا يستحب الاكثر منه لما روي عن عطاء . قال : اني لأحب أن يقل التحريك وأن يعتدل قائماً على قدميه إلا أن يكون إنساناً كبيراً لا يستطيع ذلك . فأما التطوع فانه يطول على الانسان فلا بد من التوكي على هذه مرة وعلى هذه مرة ، وقد روى النجاد باسناده عن النبي ﷺ قال « اذا قام أحدكم في صلاته فليسكن أطرافه ولا يميل ميل اليهود »

« لعلكم تقرءون خلف امامكم ا » قلنا نعم يا رسول الله ، قال « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » رواه الاثرم وأبو داود وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج غير عام » قال فقلت يا أبا هريرة اني أكون أحياناً وراء الامام قال : فقمز ذراعي وقال اقرأ بها في نفسك يا فارسي رواه مسلم وأبو داود . ولأنه ركن في الصلاة فلم يسقط عن المأموم كالكوع ولأن من لزمه القيام لزمته القراءة مع القدرة كالامام والمنفرد

ولنا قول الله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال أحد قائلنا على أن هذا في الصلاة . وعن سعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم ومحمد بن كعب والزهري أنها نزلت في شأن الصلاة . وقال زيد بن أسلم وأبو العالية كانوا يقرءون خلف الامام فنزلت (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وقال أحمد في رواية أبي داود : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة ولأنه عام فيتناول بعمومه الصلاة ، وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فانصتوا » رواه مسلم . والحديث الذي رواه الحرقى رواه مالك عن ابن شهاب عن زاذية البثي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة فقال « هل قرأ مني أحد منكم ؟ » فقال رجل : نعم يا رسول الله قال « مالي أنأزع القرآن » فانتفى الناس ^(١) عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه من الصلوات

١ قوله فانتفى

الناس الخ من كلام ابن شهاب الزهري قاله الحافظ ابن حجر

(فصل) ويكره الالتفات في الصلاة لغير حاجة لما روى عن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال « هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » رواه البخاري وعن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ « لا يزال الله عز وجل مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف عنه » رواه الامام أحمد وأبو داود . وعن أنس قال : قال لي رسول الله ﷺ « إياك والالتفات في الصلاة فإن الالتفات فيها هلكة فإن كان لابد في الطلوع لافي الفريضة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . فإن كان لحاجة لم يكره لما روى سهل بن الحنظلية قال : ثوب بالصلاة فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب ، رواه أبو داود قال : وكان أرسل فارساً إلى الشعب يمرض ، وعن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يلتفت يمينا وشمالا ولا يلوي عنه ، رواه النسائي . ولا تبطل الصلاة بالالتفات إلا أن يستدير عن القبلة بجملة أو يستديرها قال ابن عبد البر جمهور الفقهاء على أن الالتفات لا يفسد الصلاة إذا كان بسيراً

(مسألة) ويكره رفع بصره إلى السماء لما روى أنس قال : قال رسول الله ﷺ « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم » فاشتد قوله في ذلك حتى قال « لينتهين عن ذلك أو لتخطف أبصارهم » رواه البخاري . ويكره الاستناد إلى الجدار ونحوه في الصلاة لأنه يزيل مشقة القيام وانعبد به

حين سمعوا من رسول الله ﷺ أخرجه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه الدارقطني بلفظ آخر قال : صلى رسول الله ﷺ وسلم صلاة فلما قضاها قال « هل قرأ أحد منكم بشيء من القرآن » فقال رجل من القوم : أنا يا رسول الله فقال « مالي أقول مالي أنازع القرآن إذا أمرت بقراءتي فاقروا ، وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرن معي أحد » وأيضاً فإنه اجتمع ، قال أحمد ماسمعنا أحداً من أهل الاسلام يقول ان الامام اذا جهر بالقراءة لا تجزي. صلاة من خلفه اذا لم يقرأ وقال هذا النبي ﷺ وأصحابه والتابعون وهذا مالك في أهل الحجاز ، وهذا الثوري في أهل العراق ، وهذا الاوزاعي في أهل الشام ، وهذا الليث في أهل مصر ما قالوا لرجل صلى وقرأ امامه ولم يقرأ هو صلاته باطلة ، ولأنها قراءة لا تجب على المسبوق فلم تجب على غيره كالسورة . فأما حديث عبادة الصحيح فهو محمول على غير المأموم ، وكذلك حديث أبي هريرة وقد جاء مصرحاً به رواه الحلال بأسناده عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج الا أن تكون وراء الامام » وقد روي أيضاً موقوفاً عن جابر . وقول أبي هريرة اقرأ بها في نفسك من كلامه وقد خالفه جابر وابن الزبير وغيرهما ، ثم يحتمل أنه أراد اقرأ بها في سكتات الامام أو في حال اسراره فإنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قرأ الامام فانصتوا » والحديث الآخر وحديث عبادة الآخر فلم يروه غير ابن اسحاق كذلك قاله الامام أحمد . وقد رواه أبو داود عن مكحول عن نافع بن محمود بن الربيع الانصاري وهو أدنى حالا

(مسئلة) قال (واقتراش الذراعين في السجود) قال الترمذي أهل العلم يختارون الاعتدال في السجود ، وروي عن جابر أن النبي ﷺ قال « اذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يقرش ذراعيه اقتراش الكلب » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وفي لفظ عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال « اعتدلوا في السجود ولا يسجد أحدكم وهو باسط ذراعيه كالكلب » وهذا هو المنهي عنه كرهه أهل العلم وفي حديث أبي حميد فاذا سجد سجد غير مقرش ولا قابضهما

(مسئلة) (ويكره الاقواء في الجلوس وهو أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه وعنه أنه سنة) كذلك وصف أحمد الاقواء ، وقال أبو عبيد هذا قول أهل الحديث ، فأما عند العرب فهو جلوس الرجل على أليتيه ناصباً فخذه مثل اقواء الكلب . قال شيخنا ولا أعلم أحداً قال باستحباب الاقواء على هذه الصفة . فأما الاول فكرهه علي وأبو هريرة وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم لما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ « لا تقيم بين السجدين » وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب » رواهما ابن ماجه ، وفيه رواية أخرى أنه سنة ، وروي منها عن احمد أنه قال لا أفعله ولا أعيب على من يفعله العبادة كانوا يفعلونه . قال طائوس رأيت العبادة يفعلونها ابن عمر وابن الزبير

من ابن اسحاق فانه غير معروف من أهل الحديث وقياسهم يظل بالمسبوق .
(فصل) قال أبو داود قيل لاجد رحمه الله فانه يعني المأموم قرأ بفاتحة الكتاب ثم سمع قراءة الامام قال: يقطع اذا سمع قراءة الامام وينصت للقراءة وانما قال ذلك اتباعا لقول الله تعالى (وإذا قريء القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وقول النبي ﷺ « وإذا قرأ فأنصتوا »

(فصل) وهل يستفتح المأموم ويستعيد ؟ ينظر إن كان في حقه قراءة مسنونة وهو في الصلوات التي يسر فيها الامام أو التي له فيها سكتات يمكن فيها القراءة استفتح المأموم واستعاذ ، وإن لم يسكت أصلا فلا يستفتح ولا يستعيد وإن سكت قدراً يتسع للافتتاح فحسب استفتح ولم يستعد قال ابن منصور قلت لاجد سئل سفيان أيستعيد الانسان خلف الامام ؟ قال انما يستعيد من قرأ قال أحمد صدق ، وقال أحمد أيضا : ان كان ممن قرأ خلف الامام قال الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وذكر بعض أصحابنا أنه فيه رواية أخرى أنه يستفتح ويستعيد في حال جهر الامام لان سماعه لقراءة الامام قام مقام قراءته بخلاف الاستفتاح والاستعاذة والصحيح ما ذكرناه

(مسئلة) قال (الاستحباب أن يقرأ في سكتات الامام وفيما لا يجهر فيه)

هذا قول أكثر أهل العلم كان ابن مسعود وابن عمر وهشام بن عامر يقرءون وراء الامام فيما أسر به وقال ابن الزبير إذا جهر فلا تقرأ وإذا خافت فاقرا وروي معنى ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن

وابن عباس وقال طائفة قلنا لابن عباس في الاعماء على القديمين في الجلوس فقال هي السنة . قال قلنا انا لثراء جفاء بالرجل فقال هي سنة نبيك رواه مسلم وأبو داود ، والاول أولى لما ذكرنا وقد قال ابن عمر حين فعله لا تقتدوا بي فاني قد كبرت وفي حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهى عن قبة الشيطان

(مسئلة) (ويكره أن يصلي وهو حاقن) سواء خاف فوات الجماعة أولا لانعلم فيه خلافا وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي لما روت عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا صلاة بحضرة طعام ولا هو بدافعه الا خبثان » رواه مسلم ، ولان ذلك يشغله عن خشوع الصلاة وحضور قلبه فيها فان خالف وفعل صحت صلاته وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وقال ابن أبي موسى ان كان به من مدافعة الاخبثين ما يزعمه ويشغله عن الصلاة أعاد في الظاهر من قوله ، وقال مالك أحب الي أن يعيد اذا شغله ذلك لظاهر الخبر

ولنا أنه ان صلى بحضرة الطعام أو قلبه مشغول بشيء من الدنيا صحت صلاته كذا ههنا وخبر عائشة أريد به الكراهة بدليل ما لو صلى بحضرة الطعام قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكمل صلاته ان صلاته تجزئه وكذلك اذا صلى حاقنا

(مسئلة) (أو بحضرة طعام تتوق اليه نفسه) وبهذا قال عمر وابنه ونعشي ابن عمر وهو يسم

جابر والحسن والقاسم بن محمد ونافع بن جبير والحكم والزهري . وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن للامام سكتان فاعتنوا فيها القراءة بفتح الكتاب إذا دخل في الصلاة وإذا قال ولا الضالين . وقال عروة بن الزبير أما أنا فاعتنم من الامام اثنتين إذا قال (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) فاقرا عندها وحين ينجم السورة فاقرا قبل أن يركع وقال الثوري وابن عينة وأبو حنيفة لا يقرأ المأموم بحال لما ذكرنا في المسئلة التي قبل هذه .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا أسررت بقرآني فاقروا » رواه الترمذي والدارقطني . ولأن عموم الاخبار يقتضي القراءة في حق كل مصل فخصناها بما ذكرناه من الأدلة وهي مختصة بحالة الجهر وفيما عداه يبقى على العموم وتخصيص حالة الجهر بامتناع الناس من القراءة فيها تدل على أنهم كانوا يقرءون في غيرها . قال الامام أحمد رحمه الله تعالى في الامام يقرأ وهو لا يسم : يقرأ قبل له أليس قد قال الله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) فقال هذا إلى أي شيء يستمع؟ ويسن له قراءة السورة مع الفاتحة في مواضعها

﴿مسئلة﴾ قال (فإن لم يفعل فصلاته تامة لأن من كان له امام فقراءة الامام له قراءة)

وجملة ذلك ان القراءة غير واجبة على المأموم فيما جهر به الامام ولا فيما أسر به نص عليه أحمد

قراءة الامام قال ابن عباس : لا تقوم إلى الصلاة وفي أنفسنا شيء ، وبهذا قال الشافعي واسحاق وابن المنذر وقال مالك : يبدأ بالصلاة إلا أن يكون طعاما خفيفا .

ولنا حديث عائشة الذي ذكرناه . وروى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قرب عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه » رواه مسلم وغيره . ولأنه إذا قدم الصلاة على الطعام اشتغل قلبه عن خشوعها . إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يخشى فوات الجماعة أو لم يخش لمعموم الحديثين . هذا إذا كانت نفسه تتوق إليه أو يخشى فواته أو فوات بعضه ان تشاغل بالصلاة أو تكون حاجته إلى البداية به لوجه من الوجوه ، فإن لم يفعل وبدأ بالصلاة صحت في قولهم جميعا حكاه ابن عبد البر لأن البداية بالطعام رخصة فإن لم يفعلها صحت صلاته كسائر الرخص

﴿مسئلة﴾ (ويكره العبث في الصلاة) لما روي أن النبي ﷺ رأى رجلا يعبث في الصلاة فقال « لو خشع قلب هذا لحشعت جوارحه » ويكره التخصر وهو أن يضم يده على خاصرته لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل متخصرا متفق عليه

﴿مسئلة﴾ قال (والتروح وفرقة الاصابع وتشبيكها) يكره التروح الا من غم شديد لانه من العبث وبذلك قال اسحاق وعطاء وأبو عبد الرحمن ومالك ، ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن ويكره فرقة الاصابع وتشبيكها في الصلاة لما روي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقم

في رواية الجماعة وبذلك قال الزهري والثوري وابن عيينة ومالك وأبو حنيفة وإسحاق . وقال الشافعي وداود يجب لموم قوله عليه السلام « لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب » غير أنه خص في حال الجهر بالامر بالانصات ففيا عداه يبقى على العموم

١٨ هذه الرواية

مرساة قال صاحب المنتقى من محدثي الحنابلة وفقهائهم . وقد روي مسنداً من طرق كلها ضعاف والصحيح أنه مرسل وقال شارح المنتقى وهو الشوكاني: قال الحافظ « أي ابن

ولنا ما روى الامام احمد عن وكيع عن شفيان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد قال قال رسول الله ﷺ « من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة » ورواه الخلال باسناده عن شعبة عن موسى مطولاً وأخبرناه أبو الفتح بن البطي في حديث ابن البختري باسناده عن منصور عن موسى عن عبد الله بن شداد (١) قال كان رجل يقرأ خلف رسول الله ﷺ فجعل رجل يوميء اليه أن لا يقرأ فأبى إلا أن يقرأ فلما قضى رسول الله ﷺ فقال له الرجل مالك تقرأ خلف الامام ؟ فقال مالك تنهاني أن أقرأ ؟ فقال رسول الله ﷺ « اذا كان لك امام يقرأ فان قراءته لك قراءة » وقد ذكرنا حديث جابر « إلا وراء الامام » وروى الخلال والدارقطني عن النبي ﷺ قال « يكفيك قراءة الامام خافت أو جهر » ولان القراءة لو كانت واجبة عليه لم تسقط بكيفية أركانها

(فصل) اذا قرأ بعض الفاتحة في سكتة الامام ثم قرأ الامام فأنصت له ثم قرأ بقية الفاتحة في السكتة الثانية فظاهر كلام أحمد أن ذلك حسن ولا تنقطع القراءة بسكوته لانه سكوت مأمور به فلا يكون مبطلاً لقراءته ولانه لو أبطلها لم يستفد فائدة فانه لا يقرأ في الثانية زيادة على ما قرأ في الاولى أصابعك وأنت في الصلاة » رواه ابن ماجه ، وعن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله ﷺ بين أصابعه ، رواه الترمذي وابن ماجه

(فصل) واذا تشاب في الصلاة استعجب أن يكظم ما استطاع فان لم يقدر وضع يده على فيه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا تشاب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل » رواه مسلم ، وللترمذي « فليضع يده على فيه »

(فصل) وما يكره في الصلاة أن ينظر إلى ما يليه أو ينظر في كتاب لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ صلى في خيمته لها أعلام فقال « شغلني أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم بن حذيفة واثنوني بانبيجائتي » متفق عليه . وقال ﷺ لعائشة « أميطي عنا قرامك هذا فانه لا يزال تصاويرة تعرض لي في صلاتي » رواه البخاري . ويكره أن يصلي وهو معقوف أو مكتوف لما روي عن ابن عباس أنه رأى عبد الله ابن الحارث يصلي ورأسه معقوف من ورائه فقام اليه فخله فلما انصرف أقبل على ابن عباس فقال : مالك ورأسي فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف » رواه مسلم ، ويكره أن يكف شعره أو ثيابه لقول النبي ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً » متفق عليه . ولا نعلم بين أهل العلم في كراهية هذا خلافاً ، ونقلنا كراهية بعضه

حجر » هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة . وقال في الفتح : انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني « ثم قال » وقد احتج به القائلون بان الامام يتحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدر مضاف وهو من صيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة اه وحديث عبادة صحيح

وهو نص في انكاره « ص » للقراءة وراء الامام الا بالفاتحة ونصه « لا تفعلوا إلا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وفي رواية « فلا تقرأ وابشيء من القرآن إذا جهرت به الا بأم القرآن » والاستثناء معيار العموم فهو يخص كل عام في هذا المعنى

(فصل) فان لم يسمعه بعد قرأ، نص عليه قال الاثرم قيل لابي عبدالله رحمه الله فيوم الجمعة قال اذا لم يسم قراءة الامام ونعمته قرأ فاذا سمع فليصت قيل له فالاطروش قال لا أدري فيحتمل أن بشرع في حقه القراءة لانه لا يسمع فلا يجب عليه الانصات كالبعيد، ويحتمل أن لا يقرأ كيلا يخلط على الامام، فان سمع مهمته ولم يفهم فقال في رواية الجماعة لا يقرأ ونقل عنه أنه يقرأ اذا سمع الحرف بعد الحرف

﴿مسئلة﴾ قال (ويسر القراءة في الظهر والعصر، ويجهر بها في الاولين من المغرب والعشاء وفي الصبح كلها)

الجهر في مواضع الجهر والاسرار في مواضع الاسرار . لاختلاف في استنباه والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف . فان جهر في موضع الاسرار أو أسر في موضع الجهر ترك السنة وصحت صلته إلا أنه ان نسي جهر في موضع الاسرار ثم ذكر في أثناء القراءة بنى على قراءته وان أسر في موضع الجهر ففيه روايتان (إحداها) بمضي في قراءته (والثانية) يعود في قراءته على طريق الاختيار لا على طريق الوجوب إنما لم يعد إذا جهر لانه أتى بزيادة وان خافت في موضع الجهر أعاد لانه أخل بصفة مستحبة في القراءة يمكنه أن يأتي بها وفوت على المأمومين سماع القراءة (فصل) وهذا الجهر مشروع للامام ولا يشترع للمأموم بغير اختلاف وذلك لان المأموم مأمور

عن ابن عباس وعائشة ويكره أن يكثر الرجل مسح جيبته في الصلاة لما روي عن ابن مسعود أنه قال من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جيبته قبل الفراغ من صلاته رواه ابن ماجه . ويكره التنفخ وتحريك الحصى لما روت أم سلمة قالت: رأى النبي ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح اذا سجد تنفخ فقال « يا أفلح توب وجهك » رواه الترمذي ، إلا أن فيه مقالا . قال ابن عباس : لا تمسح جيبتك ولا تنفخ ولا تحرك الحصى . ورخص فيه مالك وأصحاب الرأي ، ويكره مسح الحصى لقول رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى فان الرحمة تواجهه » رواه أبو داود والترمذي ، ويكره أن يعتمد على يده في الجلوس في الصلاة لما روى ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده ، رواه الامام احمد وأبو داود ، ويكره أن يغمض عينيه في الصلاة ، نص عليه وقال : هو من فعل اليهود ، وهو قول سفيان ، وروي عن مجاهد والاوزاعي ورويت الرخصة فيه من غير كراهة عن الحسن ، وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه » رواه الطبراني إلا أن فيه عبد الرحمن بن أبي حاتم وقال هذا منكر الحديث ، ويكره الرمز بالعين والاشارة لغير حاجة لانه يذهب بخشوع الصلاة ويكره إخراج لسانه وفتح فمه لأنه خروج عن هيئة الخشوع

﴿مسئلة﴾ (وله رد المار بين يديه) ليس لأحد أن يمر بين يدي المصلي اذا لم يكن بين يديه

بالانصات للامام والاستماع له بل قد منع من القراءة لاجل ذلك ، وأما المنفرد فظاهر كلام أحد أنه بخير وكذلك من فاته بعض الصلاة فقام ليقضيه ، قال الاثم قلت لأبي عبد الله : رجل فاتته ركعة مع الامام من المغرب أو العشاء ، فقام ليقضي أيحجر أو يخاف ؟ قال ان شاء جهر وان شاء خافت ثم قال انما الجهر للجماعة ، وكذلك قال طاوس فيمن فاتته بعض الصلاة وهو قول الاوزاعي ولا فرق بين انقضاء والاداء ، وقال الشافعي بسن للمنفرد الجهر لانه غير مأمور بالانصات إلى أحد فأشبه الامام ، ولنا أنه لا يتحمل القراءة عن غيره فأشبه المأموم في سكنت الامام ويفارق الامام فانه يقصد اسماع المأمومين ويتحمل القراءة عنهم وإلى هذا أشار أحمد في قوله انما الجهر للجماعة

(فصل) فأما ان قضى الصلاة في جماعة فان كانت صلاة نهار فقضاها بليل أمر لانها صلاة نهار فسن فيها الاسرار كما لو قضاها بنهار ولا أعلم في هذا خلافاً ، فان كانت الفاتة صلاة جهر فقضاها في ليل جهر في ظاهر كلام أحمد ، وإن قضاها في نهار فقال أحمد إن شاء لم يحجر فيحتمل الاسرار وهو مذهب الاوزاعي والشافعي لان صلاة النهار عجماء ، وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : اذا رأيتم من يحجر بالقراءة في صلاة النهار فارجموه بالبعر ، رواه أبو حفص باسناده وهذه قد صارت صلاة نهار ولانها صلاة مفعولة بالنهار فأشبه الاداء فيه ، ويحتمل أن يحجر فيها ليكون القضاء على وفق الاداء وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ولا فرق عند هؤلاء بين المنفرد والامام

(مسألة) قال (ويقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي الظهر في الركعة الاولى بنحو الثلاثين آية ، وفي الثانية بأيسر من ذلك ، وفي العصر على النصف من ذلك ، وفي المغرب بسور آخر المفصل ، وفي العشاء الآخرة بوالشمس وضحاها وما أشبهها)

وجملة ذلك ان قراءة السورة بعد الفاتحة مسنون ويستحب أن يكون على الصفة التي بين الحرفي اقتداء برسول الله ﷺ واتباعا لسنته ففي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الغداة

سورة وان كان له سيرة فليس له المرور بينه وبينها لما روى أبو جهم الانصاري قال : قال رسول الله ﷺ « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » ولمسلم « لأن يقف أحدكم مائة عام خير له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي » وروى عن يزيد قال رأيت رجلاً يتبوك مقعداً فقال مررت بين يدي رسول الله ﷺ وأنا على حمار وهو يصلي فقال « اللهم اقطع أثره » فما مشيت عليها بعد ، رواه أبو داود ، وفي لفظ قال « قطع صلاتنا قطع الله أثره » وان أراد أحد المرور بين يديه فله منعه يروي ذلك ابن مسعود وابن عمر وابنه سالم وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم لما روى أبو سعيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « اذا كان أحدكم يصلي الى سيرة من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فاما هو شيطان » ومعناه والله أعلم فليدفعه

بالستين إلى المائة . متفق عليه ، وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ونحوها فكانت صلته بعد إلى التخفيف . وقال قطعة بن مالك سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الفجر (والنخل باسقات) رواهما مسلم . وروى النسائي أنه قرأ فيها الروم . وروى ابن ماجه عن عبد الله ابن السائب قال : قرأ النبي ﷺ في صلاة الصبح بالمؤمنين فلما أتى على ذكر عيسى أصابته شرقة فركم ، وروى أبو داود وابن ماجه عن عمرو بن حريث قال : كآني أسمع صوت النبي ﷺ يقرأ في صلاة الغداة (فلا أقسم بالخنس الجوار) فأما صلاة الظهر فروى مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد - يعني الحذري - رضي الله عنه قال اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا تعالوا حتى نقيس قراءة رسول الله ﷺ فيما لم يجهر فيه من الصلاة فما اختلف منهم رجلان فقاموا قراءته في الركعة الاولى من الظهر بقدر ثلاثين آية وفي الركعة الاخرى قدر النصف من ذلك وقاسوا ذلك

فإن ألح فليقاتله أي يعنف في دفعه ، وقوله فانما هو شيطان أي فعله فعل شيطان أو الشيطان يحمله على ذلك ، وقبل معناه ان معه شيطانا ، وأكثر الروايات عن أبي عبد الله « أن المار بين يدي المصلي إذا ألح في المرور وأبى الرجوع فلم يصلي أن يجتهد في رده ما لم يخرج ذلك إلى افساد صلته بكثرة العمل فيها » وروى عنه انه قال : يرد ما استطاع وأكره القتال فيها وذلك لما يفضي اليه من الفتنة وفساد الصلاة ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر برده حفظا للصلاة عما ينقصها فيعلم انه لم يرد ما يفسدها بالكلية فيحمل لفظ المقاتلة على دفع أبلغ من الدفع الاول والله أعلم . ويؤيد ذلك ما روت أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة أم سلمة فر بين يديه عبد الله أو عمرو بن أبي سلمة فقال بيده فرجم فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا فضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « هن أغلب » رواه ابن ماجه وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يجتهد في الدفع

(فصل) ويستحب له أن يرد ما مر بين يديه من كبير وصغير وبهيمة لما روينا من حديث أم سلمة وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى جدار فاتخذته قبلة ونحن خلفه فجاءت بهيمة تمر بين يديه فإزال يداها حتى لصق بطنه بالجدار فمرت من ورائه

(فصل) فإن مر بين يديه انسان فعبر لم يستحب رده من حيث جاء ، وهذا قول الشعبي والثوري واسحاق وابن المنذر ، وروى عن ابن مسعود انه يرد من حيث جاء وفعله سالم بن عبد الله لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر برده فيتناول العابر

ولنا ان هذا مرور ثان فينبغي أن لا يتسبب اليه كالأول ولان المار لو أراد أن يعود من حيث جاء لكان مأموراً بدفعه ولم يحل للعابر العود والحديث إنما يتناول من أراد المرور لقوله « فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه » وبعد العبور فليس هو مريدا للاجتياز

(فصل) ولا يقطع المرور الصلاة بل ينقصها نص عليه وروى عن ابن مسعود : ان عمر الرجل ليضم

في العصر على قدر النصف من الركعتين الآخرين من الظهر هذا لفظ ابن ماجه ولفظ أبي داود
 حزرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر ثلاثين آية قدر (الم تنزيل) السجدة وحزرنا قيامه في
 الآخرين على النصف من ذلك وحزرنا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر
 وحزرنا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك ولفظ مسلم كذلك ولم يقل قدر (الم تنزيل)
 وقال والآخريتين من العصر على قدر ذلك، وعن جابر بن سمرة قال: كان النبي ﷺ يقرأ في
 الظهر بالليل اذا بفسى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك، وفي حديث كان يقرأ في
 الظهر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الصبح أطول من ذلك أخرجهما مسلم. وروى أبو داود عن جابر
 ابن سمرة كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر (والسما ذات البروج * والسما والطارق)
 وشبههما. فأما المغرب والعشاء فروى ابن ماجه عن ابن عمر قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في المغرب (قل يا أيها الكافرون * قل هو الله أحد) وعن البراء ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قرأ في العشاء بالتين والزيتون في السفر متفق عليه. روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 «أفتان أنت يا معاذ؟ يكفيك أن تقرأ بالشمس وضحاها والضحى والليل اذا سجى * وسبح اسم ربك
 الأعلى» وكتب عمر الى أبي موسى أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل، وقرأ في الظهر بأواسط المفصل
 وقرأ في المغرب بقصار المفصل. رواه أبو حفص بإسناده

«مسئلة» قال (ومهما قرأ به بعد أم الكتاب في ذلك كله أجزأه)

نصف الصلاة. قال القاضي: ينبغي أن يحمل قص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعله، أما اذا لم
 يمكنه الرد فصلاته تامة لانه لم يوجد منه ما ينقص الصلاة فلا يؤثر فيها ذنب غيره والله أعلم
 (مسئلة) (وله عد الآي والتسبيح) لا بأس بعد الآي في الصلاة، فأما التسبيح فتوقف فيه
 أحمد، وقال أبو بكر: هو في معنى عد الآي، وقال ابن أبي موسى: لا يكره في أصح الوجهين
 وهذا قول الحسن والنخعي وسعيد بن جبير وطائوس وابن سيرين والشعبي وإسحاق، وكرهه أبو حنيفة
 والشافعي لانه يشغل عن خشوع الصلاة

ولنا إجماع التابعين فانه حكي عن سمينا من غير خلاف في عصرهم فكان إجماعا وانما كره أحمد
 عد التسبيح دون الآي، لان المنقول عن السلف انما هو عد الآي، وكره الحسن أن يحسب شيئا
 سواء ولان التسبيح يتوالى لقصره فيتوالى حسابه فيصير فعلا كثيرا
 (فصل) ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين لما روى ابن عمر وأنس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يشير في الصلاة، روى الدارقطني حديث أنس بإسناد صحيح، ورواه أبو داود.
 وروى الترمذي حديث ابن عمر وقال حسن صحيح

«مسئلة» (وله قتل الحية والمقرب والقملة ولبس الثوب والعمامة ما لم يطل) وهو قول الحسن
 والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي. وكرهه النخعي لانه يشغل عن الصلاة، والاول أولى لان النبي
 (المفني والشرح الكبير) (٧٧) (الجزء الاول)

قد ذكرنا ان قراءة السورة غير واجبة فالتقدير اولى أن لا يجب والأمر في هذا واسع قد روي عن النبي ﷺ وأصحابه أنهم قرءوا بأقل من ذلك وأكثر فقلت ان النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمرسلات وقرأ فيها بالتين والزيتون ، وعن جبير بن مطعم انه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور متفق عليه . وقرأ فيها بالاعراف ، رواه زيد بن ثابت وأخرجه أبو داود . وعن رجل من جبهة انه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح (اذا زلزلت) في الركعتين ككتهما فلا أدري أنسي رسول الله ﷺ أم قرأ ذلك عدا رواه أبو داود ، وعنه أنه قرأ في الصبح بالمعوذتين وكان عليه السلام يطيل تلاوة ويقصر أخرى بحسب الاحوال وقد رويانا انه قال عليه السلام « اني لا دخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها فأسمع بكاء الصبي فأخفف مخافة أن أشق على أمه »

(فصل) ويستحب أن يطيل الركعة الاولى من كل صلاة ليلحقه القاصد للصلاة ، وقال الشافعي يكون الاوليان متساويين لحديث أبي سعيد حزرنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين الاوليين من الظهر قدر الثلاثين آية ولان الآخرين يتساويان فكذلك الاوليان ووافقنا أبو حنيفة في الصبح ووافق الشافعي في بقية الصلوات

ولنا ما روى أبو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الاوليين من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقصر في الثانية وبسم الآية أحيانا وكان يقرأ في العصر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقصر في الثانية . وكان يطول في صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الاسوديين في الصلاة ، الحية والعقرب . رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، ولا بأس بقتل القمل لان أنسا وعمر كانوا يفعلونه . وقال القاضي : التغافل عنها أولى ، وقال الاوزاعي : تركه أحب إلي لان ذلك يشغل عن الصلاة لأمر غير مهم يمكن استدراكه بعد الصلاة وربما كثر فأبطلها

(فصل) ولا بأس بالعمل اليسير للحاجة لما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والباب عليه مفلق فاستفتحت ففتى ففتح لي ثم رجع الى مصلاه ، رواه أبو داود ، ورواه أحمد عن عائشة وفيه ووصفت له الباب في القبلة ، وروى أبو قتادة قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وأمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ على عاتقه فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من السجود ردها ، رواه مسلم . وصلى أبو برزة ولجام دابته في يده فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها وجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ فلما انصرف قال : اني سمعت قولكم واني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان وشهدت من تيسيره اني ان كنت أرجع مع دابتي أحب إلي من أن ترجم الى ما لفها فيشق علي ، رواه البخاري . قال لا بأس أن يحمل الرجل ولده في الصلاة الفريضة لحديث أبي قتادة . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه التحف بازاره وهو في الصلاة ، فلا بأس إن سقط رداء الرجل أن يرفعه لذلك ، وإن انحل

الركعة الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية متفق عليه ، وروى أبو داود هذا الحديث وفيه قال فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الاولى ، وعن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الاولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدمه وحديث أبي سعيد قد رواه ابن ماجه وفي الركعة الاخرى قدر النصف من ذلك ، وهذا أدل لأنه يوافق الاحاديث الصحيحة ثم لو قدرنا التعارض كان تقديم حديث أبي قتادة أولى لأنه أصح ويتضمن زيادة وهي ضبط التفريق بين الركعتين قال أحمد رحمه الله في الامام بطول في الثانية يعني أكثر من الاولى يقال له في هذا فعل ، وقال أيضاً في الامام يقصر في الاولى ويطول في الآخرة لا ينبغي هذا يقال له ويؤمر

(فصل) قال في رواية أبي طالب واسحاق بن ابراهيم لا بأس بالسورة في ركعتين وذلك لما روى زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب في الركعتين بالاعراف وروى الجلال باسناده عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقسم البقرة في الركعتين ، وبإسناده عن الزهري قال أخبرني أنس قال : صلى بنا أبو بكر رضي الله عنه صلاة الفجر فافتتح سورة البقرة قرأ بها في ركعتين فلما سلم قام اليه عمر فقال ما كدت تفرغ حتى تطلم الشمس قال لو طلعت لالتنا غير غافلين . وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بسورة المؤمنين فلما أتى على ذكر عيسى أخذته شرقة فركم ولا بأس أيضاً بقراءة بعض السورة في الركعة لما رويناه من الاحاديث وهي تتضمن ذلك وقد نص

إزاره أن يشده ، وإن عثقت الامة في الصلاة اختبرت وبتت على صلاتها ، وقال من فعل كفعل أبي برزة حين مشى إلى الدابة حين أفلتت منه فصلاته جائزة وهذا لان النبي ﷺ هو المشرع فما فعله وأمر به فلا بأس به ، وقد روى سهل بن سعد أن النبي ﷺ صلى على منبره فاذا أراد أن يسجد نزل عن المنبر فسجد بالارض ثم رجع إلى المنبر كذلك حتى قضى صلاته ، وفي حديث جابر في صلاة الكسوف قال : ثم تأخر وتأخرت الصفوف حتى اتبينا إلى النساء ثم تقدم وتقدم الناس معه حتى قام في مقامه متفق عليه . فكل هذا وأشباهه لا بأس به في الصلاة ولا يبطلها ، وإن فعله لغير حاجة كره ولم يبطلها أيضاً لما روى عمرو بن حريث قال : كان رسول الله ﷺ ربما يضم اليمنى على اليسرى في الصلاة وربما مسح لحيته وهو يصلي ، رواه البيهقي

(فصل) ولا يتقدر الجائز من هذا بثلاث ولا غيرها من العدد لان فعل النبي ﷺ الظاهر منه زيادته على ثلاث كتأخره حتى تأخر الرجال فاتهوا إلى النساء ، وكذلك مشى أبي برزة مع دابته ولان التقدير بابه التوقيف وهذا لا توقيف فيه لكن يرجع في الكثير واليسير إلى العرف فيما يعد كثيراً ويسيراً وما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو يسير

(مسألة) (وإن طال الفعل في الصلاة أبطلها عنه وسهوه إلا أن يفعله متفرقا) متى طال الفعل في الصلاة وكثر أبطل الصلاة اجماعاً عمداً كان أو سهواً إذا كان من غير جنس الصلاة الا أن

عليه أحد واحتج بما رواه بإسناده عن ابن أبيزى قال صليت خلف عمر قرأ سورة يوسف حتى إذا بلغ (وايضت عيناه من الحزن) وقع عليه البكاء فركع ثم قرأ سورة النجم فسجد فيها ثم قام فقرأ (إذا زلزلت) ولأنه إذا جاز أن يقتصر على قراءة آية من السورة فهي بعض السورة

(فصل) وسئل أحد عن الرجل يقرأ في الركعة بسورة ثم يقوم فيقرأ بها في الركعة الأخرى فقال وما بأس بذلك، وقد روى النجاذ بإسناده عن أبي الحويرث أن النبي ﷺ صلى المغرب فقرأ بأمر الكتاب وقرأ معها إذا زلزلت ثم قام فقرأ في الثانية بأمر القرآن وقرأ إذا زلزلت أيضاً ورواه أبو داود عن النبي ﷺ وقد روينا من حديث البخاري أن رجلاً كان يقرأ في كل ركعة (قل هو الله أحد) فرفع إلى النبي ﷺ فأقره عليه

(فصل) قال حرب قلت لأحمد فالرجل يقرأ على التأليف اليوم سورة وغداً التي تليها ونحوه قال ليس في هذا شيء إلا أنه روي عن عثمان أنه فعل ذلك في الفصل وحده وقد روي عن أنس قال كان أصحاب محمد ﷺ يقرءون القرآن من أوله إلى آخره في الفرائض إلا أن أحمد قال هذا حديث منكروا وقال مناسأت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهي جزؤه قال لا بأس به في الفرائض (فصل) قال أحمد لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو ينظر في المصحف قبل له في الفريضة قال لا لم أسمعه فيه شيئاً، وقال القاضي بكره في الفرض ولا بأس به في التطوع إذا لم يحفظ فإن كان حافظاً

يكون لضرورة فيكون حكمه حكم الخائف فلا تبطل الصلاة به، وإن فعله متفرقاً لم تبطل الصلاة أيضاً إذا كان كل عمل منها بسيراً بدليل حمل النبي ﷺ إمامة ووضعها في كل ركعة فإن ذلك لو جمع كان كثيراً ولم تبطل به لتفرقه، فإن احتاج إلى الفعل الكثير لغير ضرورة قطع الصلاة فعله. قال أحمد إذا رأى صبيين يتخوف أن يلقي أحدهما صاحبه في البئر فإنه يذهب إليهما فيخلصهما ويعود في صلاته وقال: إذا لزم رجل رجلاً فدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فإذا سجد الإمام خرج الملزوم فإن الذي كان يلزمه يخرج في طلبه يعني ويتدي الصلاة وهكذا لو رأى حريقاً يريد إطفاءه أو غريقاً يريد إقاذه خرج إليه وابتدأ الصلاة. فإن خاف على نفسه من الحريق ونحوه في الصلاة ففر منه بنى على صلاته فأنما صلاة خائف على ما ذكرنا من قبل والله أعلم

(مسئلة) (ويكره تكرار الفاتحة) لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه لأنها ركن، وفي إبطال الصلاة بتكررها خلاف فكره لذلك

(مسئلة) (ويكره الجمع بين سور في الفرض ولا يكره في النفل) أما الجمع بين السور في النفل فلا يكره رواية واحدة لأنهم فيه خلافاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة سورة البقرة وآل عمران والنساء. وقال ابن مسعود: لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشر من سورة من الفصل سورتين في كل ركعة، متفق عليه وكان عثمان يحتم القرآن في كل

كره أيضا ، قال وقد سئل أحد عن الامة في المصحف في رمضان فقال إذا اضطروا الى ذلك نقله علي بن سعيد وصالح وابن منصور ، وحكي عن ابن حامد أن النفل والفرض في الجواز سواء ، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة به إذا لم يكن حافظاً لانه عمل طويل ، وقد روى أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناده عن ابن عباس قال نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصاحف وأن يؤمنا إلا محتمل ، وروى عن ابن المسيب والحسن ومجاهد وإبراهيم وساجان بن حنظلة والزيغ كراهة ذلك وعن سعيد والحسن قالاً تردد ما معك من القرآن ولا تقرأ في المصحف ، والدليل على جوازه ما روى أبو بكر الأثرم وابن أبي داود بإسنادهما عن عائشة أنها كانت يؤمها عبد لها في المصحف ، وسئل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف فقال كان خيارنا يقرأون في المصاحف ، وروى ذلك عن عطاء ويحيى الانصاري ، وعن الحسن ومحمد في التطوع ، ولان ماجاز قراءته ظاهراً جاز نظيراً كالحافظ ، ولا نسلم ان ذلك يحتاج إلى عمل طويل وإن كان كثيراً فهو متصل واختصت الكراهة بمن يحفظ لانه يشتغل بذلك عن الخشوع في الصلاة والنظر إلى موضع السجود لغير حاجة وكره في الفرض على الإطلاق لان العادة انه لا يحتاج الى ذلك فيها وأبيحت في غير هذين الموضعين لموضع الحاجة الى سماع القرآن والقيام به والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يزيد على قراءة أم الكتاب في الآخرين من الظهر والمصر وعشاء الآخرة والركعة الأخيرة من المغرب)

وجملة ذلك أنه لا تسن زيادة القراءة على أم الكتاب في الركعتين غير الاولين ، قال ابن سيرين لا أعلمهم يختلفون انه يقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة

ركعة ، وأما الفريضة فيستحب أن يقتصر فيها على سورة بعد الفاتحة من غير زيادة لان النبي ﷺ هكذا كان يصلي أكثر صلاته ، وهل يكره الجمعين السورتين فيها؟ على روايتين (أحدهما) يكره لما ذكرنا (والثانية) لا يكره لان حديث ابن مسعود مطلق ، وروى أن رجلاً من الانصار كان يؤمهم وكان يقرأ قبل كل سورة (قل هو الله أحد) ثم يقرأ سورة أخرى معها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ما يملكك على لزوم هذه السورة في كل ركعة ؟ » فقال اني احبها فقال « حبك ايها ادخلك الجنة » رواه البخاري تعليقا ، ورواه الترمذي وقال حديث صحيح غريب ، وروى الحلال بإسناده عن ابن عمر انه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في كل ركعة ، رواه مالك في الموطأ ، فأما قراءة السورة الواحدة في الركعتين يعيدها فلا بأس وقد ذكرناه

(فصل) والمستحب ان يقرأ في الثانية سورة بعد السورة التي قرأها في الركعة الاولى في النظم ، قال احمد في رواية منها اعجب الي ان يقرأ من البقرة الى اسفل لان ذلك المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) وروى عن ابن مسعود أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوساً فقال ذلك منكوس القلب

٤١ فيه ان السور

لم تكن مرتبة كلها في عهد النبي (ص) على التحقيق الذي عليه الجمهور وثبت أن النبي (ص) لم يلزم هذا الترتيب الذي في

المصحف والمراد بالتكيس المنذوم تكيس آيات السورة

الكتاب ، وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وجابر وأبي هريرة وعائشة . رواه اسماعيل بن سعيد الشاننجي عنهم بإسناده إلا حديث جابر رواه أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة ، واختلف قول الشافعي فقرة قال كذلك ومرة قال يقرأ بسورة مع الفاتحة في كل ركعة ، وروى ذلك عن ابن عمر لما روى الصنابحي قال صليت خلف أبي بكر الصديق المغرب فدنوت منه حتى أن ثيابي تسكدت فمس ثيابه فقرأ في الركعة الأخيرة بأم الكتاب وهذه الآية (ربنا لا تزغ قلوبنا)

ولنا حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب وبسنة من الآيات . وكتب عمر إلى شريح أن اقرأ في الركعتين الأوليين بأم الكتاب وسورة وفي الأخريين بأم الكتاب ، وما فعله الصديق رحمه الله إنما قصد به الدعاء لا القراءة ليكون موافقاً لفعل النبي ﷺ وبقية أصحابه ، ولو قدر أنه قصد بذلك القراءة فليس بموجب ترك حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ، ثم قد ذكرنا مذهب عمر وغيره من الصحابة بخلاف هذا ، فأما أن ادعى أنسان في الركعة الأخيرة بآية من القرآن مثل ما فعل

وفسره أبو عبيد بذلك ، فإن قرأ كذلك فلا بأس به لأن أحد قال حين سئل عن ذلك : لا بأس به أليس يعلم الصبي على هذا ؟ وقد روي أن الأحنف قرأ الكهف في الأولى ، وفي الثانية ييوسف ، وذكر أنه صلى مع عمر الصبح فقرأ بهما ، استشهد به البخاري

(مسألة) (ولا يكره قراءة أواخر السور وأوسطها . وعنه يكره)

المشهور عن أحمد أنه لا يكره قراءة أواخر السور وأوسطها في الصلاة نقلها عنه جماعة لقول الله تعالى (فاقرءوا ما تيسر منه) ولأن أبا سعيد قال : أمرنا أن نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر ، رواه أبو داود ، وروى الحلال بإسناده أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان . وقال أبو برزة : كان رسول الله ﷺ يقرأ بالسيتين إلى المائة فيه دليل على أنه لم يكن يقتصر على قراءة سورة ، ولأن آخرها أحد طرفي السورة فلم يكره كأولها ، وعن أحمد أنه يكره في الفرض نقلها عنه المروذي وقال : سورة أنجب الي ، وقال المروذي : وكان لأبي عبد الله قرابة يصلي به فكان يقرأ في الثانية من الفجر بآخر السورة فلما أكثر قال أبو عبد الله : تقدم أنت فصل ، فقلت له هذا يصلي بهم منذ كم ؟ قال دعنا منه يجي . بآخر السور وكرهه ، قال شيخنا رحمه الله ولعل أحمد إنما أحب اتباع النبي ﷺ فيما نقل عنه وكره المداومة على خلاف ذلك فإن المنقول عن النبي ﷺ قراءة السورة أو بعض السورة من أولها ، ونقل عنه رواية ثالثة أنه يكره قراءة أوسط السورة دون آخرها لما رويناه في آخر السور عن عبد الله بن مسعود ولم ينقل مثل ذلك في وسطها ، قال الأثرم قلت لأبي عبد الله الرجل يقرأ آخر السورة في الركعة فقال أليس قد روي في هذا رخصة عن عبد الرحمن بن يزيد وغيره ؟

الصدوق فقد روي عن أحمد انه سئل ذلك فقال ان شاء الله ولا ندري أكلن ذلك قراءة من أبي بكر أو دعاء ، فهذا يدل على انه لا بأس بذلك لانه دعاء في الصلاة فلم يكره كاللعمري في التشهد^(١)

(مسئلة) قال (ومن كان من الرجال وعليه مايستري ما بين سرته وركبته اجزأه ذلك)

وجملة ذلك ان ستر العورة عن النظر بما لا يصف البشرة واجب وشرط لصحة الصلاة وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب مالك سترها واجب وليس بشرط لصحة الصلاة وقال بعضهم هي شرط مع الذكر دون السهو ، احتجوا على انها ليست شرطاً بأن وجوبها لا يختص بالصلاة فلم يكن شرطاً كاجتناب الصلاة في الدار المغصوبة

ولنا ما روت عائشة أن النبي ﷺ قال « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن ، وقال سلمة بن الاكوع : قلت يا رسول الله اني أكون في الصيف فأصلي في القميص الواحد قال « نعم واذرره ولو شوكه » حديث حسن وما ذكروه ينتقض بالايان والطهارة فانها تجب لمس المصحف والمسألة ممنوعة ، قال ابن عبد البر احتج من قال الستر من فرائض الصلاة بالاجماع على افساد من ترك ثوبه وهو قادر على الاستئثار به وصلى عرياناً ، قال وهذا أجمعوا عليه كلهم ، اذا ثبت هذا فالكلام في حد العورة والصالح في المذهب انها من الرجل ما بين السرة والركبة نص عليه أحمد في رواية جماعة وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وفيه رواية

(فصل) فأما قراءة أوائل السور فلا خلاف في انه غير مكروه فان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ من سورة المؤمنين إلى ذكر موسى وهارون ثم أخذته سعة فركم ، وقرأ سورة الاعراف في المغرب فرقها مرتين ، رواه النسائي

(مسئلة) (وله ان يفتح على الامام اذا ارّج عليه في الصلاة وان يرد عليه اذا غلط) لا بأس به في الفرض والنفل روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر وهو قول جماعة من التابعين ، وكرهه ابن مسعود وشريح والثوري ، وقال ابو حنيفة تبطل به الصلاة لما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفتح على الامام » وقال ابن عقيل إن كان في النفل جاز ذلك وإن كان في الفرض وارجح عليه في الفاتحة فتح عليه والا فلا

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي « أصليت معنا ؟ » قال نعم ، قال « فما منعك ؟ » رواه ابو داود قال الخطابي اسناده جيد ، وعن ابن عباس قال تردد رسول الله صلى الله عليه وسلم في القراءة في صلاة الصبح فلم يفتحوا عليه فلما قضى الصلاة نظر في وجوه القوم فقال « أما شهد الصلاة معكم أبي بن كعب ؟ » قالوا لا فرأى القوم انما فقداه ليفتح عليه . وروى مسود بن يزيد المالكي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فترك آية من القرآن فقبيل يا رسول الله آية كذا وكذا تركتها فقال « فهلا أذكر تنبيها ؟ » رواه ابو داود ،

١٠٠ فيه أن أحد

قال لا أدري ولم يحزم
بانه دعاء

أخرى أنها الفرجان . قال منها سألت أحمد ما العورة ؟ قال الفرج والدبر وهذا قول ابن أبي ذئب ودارد لما روى أنس أن النبي ﷺ رم خير حسر الازار عن فخذة حتى أتى لا نظر إلى يابس فخذ النبي ﷺ رواه البخاري وقال حديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط ، وروى عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ في بيته كاشفا عن فخذة فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على ذلك ثم استأذن عمر فأذن له وهو على ذلك . وهذا يدل على أنه ليس بعورة ولأنه ليس بمخرج للحدث فلم يكن عورة كالساق ووجه الرواية الأولى ما روى الحلال بإسناده والامام أحمد في مسنده عن جرهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قد كشف عن فخذة فقال « غط فخذك فإن الفخذ من العورة » وروى الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي كرم الله وجهه « لا تكشف فخذك ولا تنظر فخذ حي ولا ميت » وهذا صريح في الدلالة فكان أولى ، وروى أبو بكر بإسناده عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة » وروى الدارقطني بإسناده عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيده فلا ينظر إلى شيء من عورته فإن ماتحت السرة إلى الركبة عورة » وفي لفظ « ما بين سرته وركبته من عورته » وهذا نص والحر والعبد في هذا سواء لتناول النص لما جميعاً (فصل) وليست سرته وركبته من عورته نص عليه أحمد في مواضع وهذا قال به مالك والشافعي

ولأنه تنبيه في الصلاة بما هو مشروع فيها أشبه التسبيح ، وحديث علي برويه الحارث قال الشعبي كان كذاباً ، وقال أبو داود لم يسم اسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها (فصل) فإن ارتج على الامام في الفاتحة فعلى المأموم أن يفتح عليه كما لو نسي سجدة لزمهم تنبيهه بالتسبيح ، فإن عجز عن أتمام الفاتحة فله أن يستخلف من يصلي بهم ، وكذلك لو عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الاتمام به كالركوع فانه يستخلف من يتم بهم كما لو سبقه الحدث ، بل الاستخلاف ههنا أولى لأن من سبقه الحدث قد بطلت صلاته وهذا صلاته صحيحة ، وإذا لم يقدر على أتمام الفاتحة فقال ابن عقيل يأتي بما يحسن ويسقط عنه ما عجز عنه وتصح صلاته لأن القراءة ركن من أركان الصلاة فإذا عجز عنه في أثناء الصلاة سقط كاتتمام ، فأما المأموم فإن كان أمياً صححت صلاته أيضاً ، وإن كان قارئاً نوى مفارقه وصلى وحده ولا يصح له أتمام الصلاة خلفه لأن هذا قد صار في حكم الأمي ، قال شيخنا والصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة ففسد صلاته لأنه قادر على الصلاة بقراءتها فلم تصح صلاته لعدم قوله عليه السلام « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ولا يصح قياس هذا على الأمي لأن الأمي لو قدر على تعلمها قبل خروج الوقت لم تصح صلاته بدونها وهذا يمكنه أن يخرج فيسأل عما وقف فيه ويصلي ، ولا يصح قياسه على أركان الأفعال لأن خروجه من الصلاة لا يزيل عجزه عنها بخلاف هذا

وقال أبو حنيفة الركبة من العورة لان النبي ﷺ قال « الركبة من العورة » ولنا ما تقدم من حديث أبي أيوب وعمر بن شعيب ولان الركبة حد فلم تكن من العورة كالسرة وحديثهم يرويه أبو الجنوب لا يثبت أهل النقل . وقد قبل أبو هريرة سرية الحسن ولو كانت عورة لم يفعل ذلك (فصل) والواجب الستر بما يستر لون البشرة فان كان خفيفا يبين لون الجلد من ورائه فيعلم بياضه أو حرته لم تجز الصلاة فيه لان الستر لا يحصل بذلك وان كان يستر لونها ويصف الحلقة جازت الصلاة لان هذا لا يمكن التحرز منه وان كان السائر صفيقا

(فصل) فان انكشف من العورة يسير لم تبطل صلاته نص عليه أحمد وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل لانه حكم تعلق بالعورة فاستوى قليله وكثيره كالنظرة

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن أيوب عن عمرو بن سلمة قال انطلق أبي وافداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فملهم الصلاة وقال « يؤمكم اقرؤكم » فكنت أقرأهم فقدموني فكنت أؤمهم وعلي بردة لي صفراء صغيرة وكنت اذا سجدت انكشفت عني فقات امرأة من النساء واروا عنا عورة قارئكم . فاشترؤوا لي قميصا عمانيا فما فرحت بشيء بعد الاسلام فرحي به . ورواه أبو داود والنسائي أيضا عن عاصم الاحول عن عمرو بن سلمة قال فكنت أؤمهم في بردة موصولة فيها فتق فكنت إذا سجدت فيها خرجت استي . وهذا ينتشر ولم ينكر ولا باغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) ويكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة لان ذلك يشغله عن صلاته وقد قال النبي ﷺ « ان في الصلاة لشغلا » فان فعل لم تبطل صلاته لانه قرآن انما قصد قراءته دون خطاب الآدمي أشبه ما لو رد على امامه . وقال ابن عقيل في المصلي إذا رد على من ليس في الصلاة إن كان في النقل فلا بأس ، وإن كان في الفرض فهل تبطل صلاته؟ يخرج على روايتين فأما غير المصلي فلا بأس ان يفتح على المصلي وقد روى النجاد بإسناده قال كنت قاعداً بمكة فاذا رجل عند المقام يصلي واذا رجل قاعد خلفه يلقنه فاذا هو عمر رضي الله عنه

(مسألة) (واذا نابه شيء مثل سهو امامه أو استئذان إنسان عليه سبح إن كان رجلا وان كانت امرأة صفحت يطن كفها على الأخرى) وجعلته انه اذا سها الامام فأتى بفعل في غير موضعه لزم المأمومين تنبيهه ، فان كانوا رجلا سبحوه به ، وان كانوا نساء صفقن يطنون أكتفين على ظهر الأخرى وبه قال الشافعي ، وقال مالك : يسبح الرجال والنساء لقول النبي ﷺ « من نابه شيء في صلاته فليسبح الرجال ولتصفح النساء » متفق عليه

ولنا ما روى سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ « إذا ناكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ، ولتصفح النساء » متفق عليه

(فصل) واذا سبغ لتنبية امامه أو لاستئذان إنسان عليه وهو في الصلاة أو كلمه بشيء أو نابه

أنكره ، ولأن ما صحت الصلاة مع كثيره حال العذر فرق بين قليله وكثيره في غير حال العذر كالشي ولان الاحتراز من اليسير يشق فعني عنه كيسير الدم . اذا ثبت هذا فان حد الكثير ما خش في النظر ولا فرق في ذلك بين الفرجين وغيرها واليسير مالا يفحش والمرجم في ذلك الى العادة . وقال أبو حنيفة ان انكشف من المغلظة قدر الدرهم أو من المخففة أقل من ربعها لم تبطل وان كان أكثر بطلت ولنا أن هذا شيء لم يرد الشرع بتقديره فرجع فيه الى العرف كالكثير من العمل في الصلاة والتفرق والاحتراز والتقدير بالتحكم من غير دليل لا يسوغ

(فصل) فان انكشفت عورته عن غير عمد فسترها في الحال من غير تطاول الزمان لم تبطل لانه يسير من الزمان أشبه اليسير في القدر . وقال التيمي في كتابه ان بدت عورته وقتا واستمرت وقتا فلا إعادة عليه لحديث عمرو بن سلمة ولم يشترط اليسير ولا بد من اشتراطه لان الكثير يفحش انكشاف العورة فيه ويمكن التحرز منه فلم ينف عنه كالكثير من القدر
 (مسألة) قال (اذا كان على عاتقه شيء من اللباس)

وجملة ذلك أنه يجب أن يضم المصلي على عاتقه شيئاً من اللباس ان كان قادراً على ذلك وهو قول ابن المنذر وحكي عن أبي جعفر أن الصلاة لا تجزي من لم يخر منكبيه . وقال أكثر الفقهاء لا يجب ذلك ولا يشترط لصحة الصلاة وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي لأنهما ليسا بعورة فأشبهها بقية البدن

أما في صلته فسبح لعله انه في صلاة أو خشي على انسان الوقوع في شيء فسبح به ، أو خشي أن يلف بشيء فسبح ليتركه أو ترك إمامه ذكر أو رفع صوته به ليذكره لم يؤثر في الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم الاوزاعي والشافعي وإسحاق . وحكي عن أبي حنيفة : ان تنبيه الآدمي بالتسبيح أو القرآن أو الإشارة يبطل الصلاة لان ذلك خطاب آدمي فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام لأنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أشار في الصلاة إشارة فقه أو تفهم فقد قطع الصلاة »

ولنا ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » متفق عليه ، ولما ذكرنا من حديث سهل بن سعد : وعن ابن عمر قال : قلت لبلال كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة ؟ قال : كان يشير بيده . وعن صهيب قال : سررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت فرد علي إشارة قال الترمذي كلا الحديثين صحيح . وقد ذكرنا حديث أنس أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة رواه أبو داود . وعن علي قال : كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ فان كان في صلاة سبّح ، وان كان في غير صلاة أذن ، وحديث أبي حنيفة برويه أبو غطفان وهو مجهول فلا تعارض به الاحاديث الصحيحة

(فصل) فان عطس في الصلاة فقال : الحمد لله ، أو لسمه شيء فقال بسم الله ، أو سمع أو

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وهذا نهي يقتضي التحريم ويقدم على القياس ، وروى أبو داود عن بريدة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في لحاف ولا يتوشع به وبشروط ذلك لصحة الصلاة في ظاهر المذهب . قال القاضي وقد قل عن أحمد ما يدل على أنه ليس بشرط وأخذه من رواية مثني عن أحمد فيمن صلى وعليه سراويل وثوبه على إحدى عاتقيه والاخرى مكشوفة : يكره قيل له يؤمر أن يعيد؟ فلم ير عليه إعادة ، وهذا يحتمل أنه لم ير عليه الإعادة لستره بعض المنكبين فاجتري . بستر إحدى العاتقين عن ستر الآخر لامتناله لفظ الخبر - ووجه اشتراط ذلك أنه منهي عن الصلاة مع كشف المنكبين والذي يقتضي فساد المنهي عنه ولأنها ستره واجبة في الصلاة فلا خلل بها يفسدها كثرة العورة

(فصل) ولا يجب ستر المنكبين جميعهما بل يجزي ستر بعضهما ويجزي سترهما بثوب خفيف بصف لون البشرة لأن وجوب سترهما بالحديث ولفظه « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » وهذا يقع على ما يعم المنكبين وما لا يعمهما وقد ذكرنا نص أحمد فيمن أحدى منكبيه مكشوفة فلم يوجب عليه الإعادة فإن طرح على كنفه حبلا أو نحوه فظاهر كلام الحرفي أنه لا يجزئه قوله شيئا من اللباس وهذا لا يسمى لباسا هو قول القاضي ، وقال بعض أصحابنا يجزئه لأن هذا شيء . فيكون الحديث متناولا له وقد روي عن جابر أنه صلى في ثوب واحد متوشعا به كافي أنظر إليه كان على عاتقه ذنب رأى ما يفعله فيقول إنا لله وإنا إليه راجعون . أو رأى ما يعجبه فقال سبحان الله — كره له ذلك ولم تبطل الصلاة ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة فيمن عطس فحمد الله لم تبطل صلاته . ونقل عنه منها فيمن قيل له في الصلاة ولد لك غلام فقال : الحمد لله . أو قيل احترق دكانك فقال : لا إله إلا الله ، أو ذهب كيسك فقال لا حول ولا قوة إلا بالله فقد مضت صلاته وهذا قول الشافعي وأبي يوسف لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال له رجل من الخوارج وهو في صلاة الفداة (لئن أشركت ليحبطن عملك) الآية قال فأنتصت له حتى فهم ثم أجابه وهو في الصلاة (فاصبر إن وعد الله حق) الآية رواه النجاد بإسناده ، واحتج به أحمد ، وقال أبو حنيفة : تفسد صلاته لأنه كلام آدمي ، وقد روي نحو ذلك عن أحمد فإنه قال : فيمن قيل له ولد لك غلام فقال : الحمد لله رب العالمين ، أو ذكر مصيبة فقال (إنا لله وإنا إليه راجعون) قال يعيد الصلاة قال القاضي هذا محمول على من قصد خطاب الآدمي ، ووجه الاول ما ذكرنا من حديث علي ، وروى عامر بن ربيعة قال عطس شاب من الانصار خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فقال : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه حتى يرضى ربنا وبعد ما يرضى من أمر الدنيا والآخرة . فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من القائل الكلمة؟ فانه لم يقل بأسا ماتناهت دون العرش » رواه أبو داود ، ولأن ما لا يبطل الصلاة ابتداء لا يبطلها إذا أتى به عقيب سبب كالتسبيح لتنبية إمامه قال الحلال : اتفقوا عن أبي عبد الله

قارة وعنه قال كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يجد أحدهم ثوبا ألقى على عاتقه عقلا وصلى والصحيح أنه لا يجزئه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه على عاتقه» من الصحاح ورواه أبو داود ولأن الأمر بوضعه على العاتقين للستر ولا يحصل ذلك بوضع خيط ولا يسمى ستره وما روي عن جابر لا يعلم صحته وما روي عن الصحابة أن صح عنهم فلمدم ما سواه والله أعلم

(فصل) ولم يفرق الحرق بين الفرض والتفل لأن الحديث عام في كل مصل ولأن ما اشترط للفرض اشترط للتفل كالطهارة ونص أحمد أنه يجزئه في التطوع فإنه قال في رواية حنبل يجزئه أن يأنزر بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء في التطوع لأن النافلة مبناها على التخفيف ولذلك بإسماح فيها بهذا المقدار واستدل أبو بكر على ذلك بقول النبي ﷺ «إذا كان الثوب ضيقا فاشدده على حقوك» قال هذا في التطوع وحديث أبي هريرة في الفرض

(مسئلة) قال (ومن كان عليه ثوب واحد بعضه على عاتقه أجزاء ذلك)

وجملة ذلك أن الكلام في اللباس في أربعة فصول (الفصل الأول) فيما يجزي (والثاني) في الفضيلة (والثالث) فيما يكره (والرابع) فيما يحرم (أما الأول) فإنه يجزي ثوب واحد يستر عورته وبعضه أو غيره على عاتقه لما روي عمرو بن سلمة

أن العائس لا يرفع صوته بالحمد ، وإن رفع فلا بأس لحديث الانصاري . قال أحمد : في الامام يقول لا إله إلا الله فيقول من خلفه لا إله إلا الله يرفعون بها أصواتهم قال : يقولون ولكن يخفضون . وأما لم يكره أحمد ذلك كما كره القراءة خاف الامام لأنه يسير لا يمنع الانصات كالتأمين . قيل لأحمد فإن رفعوا أصواتهم بهذا ؟ قال : أكرهه قبل فينبأهم الامام ؟ قال لا . قال القاضي : إنما لم ينههم لأنه قد روي عن النبي ﷺ أنه كان يسمعهم الآية أحيانا في صلاة الاخفات

(فصل) قبل لأحمد إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) هل يقول سبحان ربي الأعلى ؟ قال إن شاء ، والأفيا بينه وبين نفسه ولا يجهر به ، وقد روي عن علي أنه قرأ في الصلاة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال سبحان ربي الأعلى . وعن ابن عباس أنه قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) فقال : سبحانك وبلى ، وعن موسى بن أبي عائشة قال : كان رجل يصلي فوق بيته فكان إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) قال : سبحانك بلى ، فسأله عن ذلك فقال سمعته من رسول الله ﷺ ، رواه أبو داود

(فصل) فإن قرأ القرآن يقصده تنبيه آدمي مثل أن يستأذن عليه فيقول (ادخلوها بسلام آمين) أو يقولون لرجل اسمه يحيى (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) فقد روي عن أحمد أنه يبطل الصلاة ، وهو قول أبي حنيفة لأنه خطاب آدمي أشبه ما لو كلمه . وروي عنه ما يدل على أنها لا تبطل فإنه احتج

انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة قد ألقى طرفيه على عاتقه متفق عليه . وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الثوب واسعا فالتحف به واذا كان ضيقا فالتز به رواء البخاري وغيره . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أو لكلكم ثوبان ؟ » رواء مسلم ومالك في موطئه ، وصلى جابر في قميص ليس عليه رداء فلما أنصرف قال إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في قميص رواهما أبو داود

(الفصل الثاني في الفضيلة) وهو أن يصلي في ثوبين أو أكثر فانه اذا أبلغ في السر بروى عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا أوسع الله فأوسعوا ، جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في ازار وبرد ، أو في ازار وقميص ، في ازار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في ثوبان وقميص . وروى أبو داود عن عمر قال قال رسول الله ﷺ أو قال قال عمر : إذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن إلا ثوب واحد فليتز به ولا يشتمل اشمال اليهود . قال النخعي الثوب الواحد يجزي . والثوبان أحسن والاربع أكمل : قميص وسراويل وعمامة وازار . وروى ابن عبد البر عن عمر انه رأى نافعاً يصلي في ثوب واحد قال ألم تكتس ثوبين ؟ قلت بلى قال فلو أرسلت في الدار أكنت تذهب في ثوب واحد ؟ قلت لا قال فافقه أحق أن يزني له أو الناس ؟ قلت بل الله ، وقال القاضي ذلك في الامام آكد منه في غيره لانه بين يدي المأمومين وتتعلق صلاتهم بصلاته . فان لم يكن إلا ثوب واحد فالتقميص لانه أعم في السر

بحديث علي مع الخارجي قال له (اصبر ان وعد الله حق) وروي نحو هذا عن ابن مسعود وابن أبي ليلى ، فروى الخلال باسناده عن عطاء بن السائب قال : استأذنا على عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي فقال (ادخلوا مصر ان شاء الله آمين) ولانه قرآن فلم يفسد الصلاة كما لو لم يقصد به النبيه ، وقال القاضي : ان قصد التلاوة حسب لم تفسد صلاته ، وان حصل النبيه ، وان قصد النبيه حسب فسدت صلاته لانه خاطب آدميا ، وان قصدتها فنيه وجهان (أحدهما) لا تفسد وهو مذهب الشافعي لما ذكرنا من الآثار والمعنى (والثاني) تفسد صلاته لانه خاطب آدميا أشبه ما لو لم يقصد التلاوة . فأما ان أتى بما لا يتميز به القرآن عن غيره كقول رجل اسمه ابراهيم يا ابراهيم ونحوه فسدت صلاته لان هذا كلام الناس ولم يتميز عن كلامهم بما يتميز به القرآن أشبه ما لو جمع بين كلمات مفرقة من القرآن فقال يا ابراهيم خذ الكتاب الكبير

(مسألة) (وان بدره البصاق ينعق في ثوبه ، وان كان في غير المسجد جاز أن يمسح على بواره أو تحت قدمه) لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع أمامه ، يحب أحدكم أن يستقبل فيتنخع في وجهه ؟ فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره أو تحت قدمه فان لم يجد فليقل هكذا » ووصف القاسم ففعل في ثوبه ثم مسح بفضه على بعض . وقال رسول الله ﷺ « البصاق في المسجد

فانه يستر جميع الجسد إلا الرأس والرجلين ثم الرداء لانه يليه في الستر ثم المئزر ثم السر او يلبس ولا يجزي. من ذلك كله إلا ما ستر العورة عن غيره وعن نفسه فلو صلى في قبض واسع الجيب بحيث لو ركم أو سجد رأى عورته أو كانت بحيث يراها لم تصح صلاته ، ودل على ذلك حديث سلمة بن الأكوع انه قال لنبى ﷺ أصلي في القميص الواحد؟ قال «نعم وازدره ولو بشوكة» قال الا ترمس ثل أحد عن الرجل يصلي في القميص الواحد غير مزورور عليه، قال ينبغي أن يزره ، قيل له فان كانت لحية تغطيه ولم يكن متسم الجيب؟ قال أن كان يسيراً فحائز. فعلى هذا متى ظهرت عورته له أو لغيره فسدت صلاته فان لم تظهر لكون جيب القميص ضيقاً أو شد وسطه بمئزر أو حبل فوق الثوب أو كان ذا لحية تسد الجيب فتعني الرؤية أو شد إزاره أو ألقى على جيبه رداء أو خرقة فاستترت عورته به أجزأه ذلك وهذا مذهب الشافعي (الفصل الثالث فيما يكره) يكره اشتغال السماء لما روى البخاري عن أبي هريرة وأبي سعيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن لبستين اشتغال السماء ، وأن يحتجب الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء ، واختلف في تفسير اشتغال السماء فقال بعض اصحابنا هو أن يضطجع بالثوب ليس عليه غيره ومعنى الاضطجاع أن يضم وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفيه على منكبيه الايسر ويبقى منكبه الايمن مكشوقاً ، وروى حنبل عن احمد في اشتغال السماء أن يضطجع الرجل بالثوب ولا إزار عليه فيبدو شقه وعورته ، أما إن كان عليه إزار فذلك لبسة المحرم فلو كان لا يجزئه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم . وروى ابو بكر باسناده عن ابن مسعود قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه على منكبه فيدعى تلك السماء ، وقال بعض اصحاب

خطيئة وكفارتها دفنها « رواه مسلم ^(١)

١ « لعل الاصل رواها مسلم والا قالاني متفق عليه وهو في الصحيحين بلفظ البراق بالزاي

(مسئلة) (ويستحب أن يصلي الى ستره مثل آخره الرجل) يستحب للمصلي الصلاة الى ستره فان كان في مسجد أو بيت صلى الى الحائط أو الى سارية ، وإن كان في فضاء صلى الى شيء شاخص بين يديه إما الى حربة أو عصا أو يعرض البعير فيصل الىه ، لانعم في استحباب ذلك خلافاً وسواء ذلك في الحضر والسفر لان النبي صلى الله عليه وسلم كانت تركز له الحربة فيصل الىها ، ويعرض البعير فيصل الىه . وفي حديث أبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركزت له عنزة فتقدم فصلي الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنم ، متفق عليه . وعن طلحة بن عبيد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبال من صر من وراء ذلك » رواه مسلم

(فصل) وقدر طولها ذراع أو نحوه يروى ذلك عن عطاء والثوري واصحاب الرأي ، وعنه انها قدر عظم الذراع وهو قول مالك والشافعي وهذا ظاهر التقريب لان النبي صلى الله عليه وسلم قدرها بمؤخرة الرحل وهي تختلف فتارة تكون ذراعاً وتارة تكون أقل فما قارب الذراع أجزأ الاستتار به فأما قدرها في الغلط فلا نعم فيه حداً قد تكون غليظة كالحائط ورقيقة كالسهم فان النبي صلى الله عليه وسلم

الشافعي هو أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره ، وقال أبو عبيد اشمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه يحلل به جسده كله ولا يرفع منه جانبا يخرج منه يده كأنه يذهب به إلى أنه لعله بصيبه شيء يريد الاحتراس منه فلا يقدر عليه . وتفسير الفقهاء أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه والفقهاء أعلم بالتأويل . فعلى هذا التفسير يكون النهي لتحريم وتفسد الصلاة معه — ويكره السدل وهو أن يلقي طرف الرداء من الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ولا يضم الطرفين يديه وكره السدل ابن مسعود والنخعي والثوري والشافعي ومجاهد وعطاء . وعن جابر وابن عمر الرخصة فيه . وعن مكحول والزهري وعبيد الله بن الحسن بن الحسين أنهم فعلوه ، وعن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يسدلان فوق قميصهما ، قال ابن المنذر لا أعلم فيه حديثا ثبت وقد روي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه . رواه أبو داود من طريق عطاء . ثم روي عن ابن جريج أنه قال أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلا — ويكره أسبال القمص والأزر والسر او يلات على وجه الخيلاء لان النبي ﷺ قال « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه » متفق عليه ، وروى أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام » — ويكره أن يغطي الرجل وجهه أو فاه لما ذكرنا من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه ، وهل يكره التلم على الأنف ؟ على روايتين (أحدهما) يكره لان ابن عمر كرهه (والأخرى) لا يكره لان تخصيص الفم بالنهي عن تغطيته يدل على إباحة نغطية غيره وتكره الصلاة في الثوب المزعر للرجل وكذلك المعصر لان البخاري ومسلم روايا أن النبي

وسلم كان يستتر بالعنزة ، وقال أبو سعيد كان يستتر بالسهم والحجر في الصلاة الا أن أحدا قال ما كان أعرض فهو أعجب إلي لما روي عن سبرة أن النبي ﷺ قال « استتروا في الصلاة ولو بسهم » رواه الأثرم ، فقوله « ولو بسهم » يدل على أن غيره أولى منه

(فصل) ويستحب أن يدنو من سترة لما روى سهل بن أبي حثمة يرفعه أنه قال « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » رواه أبو داود ، وعن سهل بن سعد قال : كان بين رسول الله ﷺ وبين السترة ممر الشاة ، رواه البخاري . ولان قربته من السترة أصون لصلاته وأبعد من أن يمر بينه وبينها شيء ، وينبغي أن يكون مقدار ذلك ثلاثة أذرع فما دون قال أحمد ان ابن عمر قال : صلى النبي ﷺ في الكعبة فكان بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، وكان عبد الله بن مغفل يجعل بينه وبين سترة ستة أذرع ، وقال عطاء أقل ما يكفيك ثلاثة أذرع وهو قول الشافعي لخبر ابن عمر ، وكما دنا فهو أفضل لما ذكرنا من الاخبار والمعنى ، قال منها سألت أحمد عن الرجل يصلي كم ينبغي أن يكون بينه وبين القبلة ؟ قال يدنو من القبلة ما استطاع

(فصل) ولا بأس أن يستتر بغير أو حيوان فعلة ابن عمر وأنس ، وقال الشافعي لا يستتر بدانة

ﷺ نهى الرجال عن التزعفر ، وروى مسلم عن علي رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن لباس المعصر ، وقال عبد الله بن عمرو رأى النبي ﷺ علي ثوبين معصفرين فقال « إن هذا من ثياب الكفار فلا تلبسهما » وروى أبو بكر بإسناده عن عمران بن الحصين أن نبي الله ﷺ قال « لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصر » فأما شد الوسط في الصلاة فإن كان بمنطقة أو منزر أو ثوب أو شد قباء فلا يكره رواية واحدة ، قال أبو طالب سألت أحمد عن الرجل يصلي وعليه قميص يأنز بالمنديل قال نعم قد قل ذلك ابن عمر وإن كان يخطئ أو جمل مع ستره وفوقها فهل يكره ؟ على روايتين (أحدهما) يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وقد نهى النبي ﷺ عن التشبه بهم وقال « لا تشبهوا أشمال اليهود » رواه أبو داود (والرواية الأخرى) قال لا بأس أليس قد روي عن النبي ﷺ قال « لا يصلي أحدكم الا وهو محتزم » وقال ابن سعيد سألت أحمد عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يصلي أحدكم الا وهو محتزم » قل كأنه من شد الوسط ، وروى الحلال بإسناده عن الشعبي قال : كان يقال « شد حقوك في الصلاة ولو بعقل » وعن يزيد بن الأصم مثله

وأما الصلاة في الثوب الأحمر فقال أصحابنا يكره للرجال لبسه والصلاة فيه ، وقد اشترى عمر ثوبا فرأى فيه خطا أحمر فرده ، وقد روى أبو جحيفة قل : خرج النبي صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء ثم ركزت له عنزة فتقدم وصلى الظهر ، وقال البراء ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليهما ، وروى أبو داود عن هلال بن عامر قال : رأيت رسول الله ﷺ يخطب على بغلة وعليه برد أحمر وعلي أمامه يعبر عنه ، ووجه كراهة ذلك ما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن عمرو قال دخل على النبي ﷺ رجل عليه بردان أحمران

ولنا ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بعير ، رواه البخاري ، وفي لفظ قال : قلت فاذا ذهب الركاب قال : كان يعرض الرجل ويصلي إلى آخرته ، فإن استتر بأنسان فلا بأس لانه يقوم مقامه ، وقد روي عن حميد بن هلال قال : رأى عمر بن الخطاب رجلا يصلي والناس يمرون بين يديه فولاه ظهره وقال بثوبه هكذا — وبسط يديه هكذا — وقال صل ولا تعجل ، وعن نافع كان ابن عمر إذا لم يجد سبيلا إلى سارية من سواري المسجد قال لتافع وتني ظهرك ، رواهما التجاد . فأما الصلاة إلى وجه الإنسان فتكره لان عمر أدب على ذلك ، وعن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي حذاء وسط السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة ، تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبله فأنسل أنسل ، متفق عليه

(مسئلة) (فان لم يجد خطا خطا وصلى اليه وقام ذلك مقام السترة) نص عليه احمد وبه قال سعيد ابن جبير والاوزاعي ، وأذكره مالك والليث وأبو حنيفة ، وقال الشافعي بالخط بالعراق وقال بمصر لا يخط المصلي خطا إلا أن يكون فيه سنة تنبع

فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ، وبإسناده عن رافع بن خديج قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رواحلنا أكسية فيها خيوط عن أحمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا أرى هذه الحرة قد علتكم » قمنا سراعا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نفر بعض أبلنا فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها . والاحاديث الاول أثبت وأبين في الحكم فإن ترك النبي ﷺ لدالسلام عليه بمحتمل أن يكون لغنى غير الحرة ومحتمل أنها كانت معصوفة وهو مكروه ، وحديث رافع يرويه عنه رجل مجهول ، ولأن الحرة لون فهي كسائر الألوان (فصل) وقد روى أبو داود عن أبي دمنة قال انطلقت مع أبي نحو النبي ﷺ فرأيت عليه بردين أخضرين ، وبإسناده عن قتادة قال : قلنا لانس أي اللباس كان أحب الى النبي ﷺ ؟ قال الحبرة متفق عليه ، وبإسناده عن ابن عميرة أنه قيل له لم تصبغ بالصفرة ؟ فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن يعني أحب اليه منها وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته وبإسناده عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « البسوا من ثيابكم البيضاء فانها من خير ثيابكم وكفتموا فيها موناكم »

(الفصل الرابع فيما يحرم لبسه والصلاة فيه) وهو قيمان قسم تحريمه عام في الرجال والنساء وقسم يختص تحريمه بالرجال (القسم الاول) ما يعم تحريمه وهو نوعان (أحدهما) النجس لا تصح الصلاة فيه ولا عليه لان الطهارة من النجاسة شرط وقد فانت (والثاني) المغموس وهل تصح الصلاة فيه ؟ على روايتين (احدهما) لا تصح (والثانية) تصح وهو قول أبي حنيفة والشافعي لان التحريم لا يختص الصلاة ولا النهي يعود اليها فلم يمنع الصحة كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغموس وكما

ولنا ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى أحدكم فليجمل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره من مر أمامه » (١) رواه أبو داود وصفة الخط مثل الهلال . قال أبو داود : سمعت أحمد غير مرة وسئل عن الخط فقال هكذا عرضا مثل الهلال قال وسمعت مسددا قال : قال ابن أبي داود الخط بالطول وقال في رواية الاثرم قالوا طولا وقالوا عرضا وأما أنا فاختر هذا ودور بأصبعه مثل القنطرة وكيفما خطه أجزأ لأن الحديث مطلق فكيفما أتى به فقد أتى بالخط والله اعلم

(فصل) فان كان معه عصا لا يمكنه نصبها القاهها بين يديه عرضا نقله الاثرم ، وكذلك قال سعيد ابن جبير والاوزاعي ، وكرهه النخعي

ولنا ان هذا في معنى الخط الذي ثبت استحبابه بالحديث الذي روينا

(فصل) واذا صلى الى عود او عمود او نحوه استحب ان ينحرف عنه ولا يصمد له لما روى ابو داود عن المقداد بن الاسود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عود او الى

(١) هذا لفظ ابن حبان ولم يذكره المصنف ولفظ أبي داود « مامر » وهو أعم

٦٦٦ تحريم لبس الحرير والذهب. كراهة الصلاة إلى النار والصور (المعنى والشرح الكبير)

لو صلى وعليه عمامة مفضوبة - ووجه الرواية الأولى أنه استعمل في شرط العبادة ما يحرم عليه استعماله فلم تصح كما لو صلى في ثوب نجس ولأن الصلاة قرينة وطاعة وهو منهي عنها على هذا الوجه فكيف يتقرب بما هو عاص به أو يؤمر بما هو منهي عنه؟ وأما إذا صلى في عمامة مفضوبة أو في يده خاتم من ذهب فإن الصلاة تصح لأن النهي لا يعود إلى شرط الصلاة إذ العمامة ليست شرطاً فيها وإن صلى في دار مفضوبة فالخلاف فيها كالحلاف في الثوب المفضوب إلا أن أحمد قال في الجمعة يصلي في المواضع الغصب لاها تختص بموضع معين فالتمنع من الصلاة فيه إذا كان غصباً يفضي إلى تعطيلها فلذلك أجاز فعلها فيه كما أجاز صلاة الجمعة خلف الخوارج وأهل البدع والفجور كيلا يفضي إلى تعطيلها

(القسم الثاني) ما يختص بتحريمه بالرجال دون النساء وهو الحرير والمنسوج بالذهب والمموه به فهو حرام لبسه وافتراشه في الصلاة وغيرها لما روى أبو موسى أن رسول الله ﷺ قال «حرم لباس الحرير والذهب على ذكر أمتي وأهل لانهم» أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تلبسوا الحرير فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» متفق عليه ولا نعلم في تحريم لبس ذلك على الرجال اختلافاً إلا لعارض أو عذر. قال ابن عبد البر هذا إجماع فإن صلى فيه فالحكم فيه كالصلاة في الثوب الغصب على ما بيناه من الخلاف والروايتين. والافتراء كاللبس في التحريم لما روى البخاري عن حذيفة قال: نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وأن نلبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه

(فصل) يباح العلم الحرير إذا كان لأربع أصابع فما دون لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع رواه عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد له صمداً؟ أي لا يستقبله فيجعل وسطاً، ومعنى الصمد القصص

(فصل) وتكره الصلاة إلى المتحدثين لئلا يشتغل بحديثهم، واختلف في الصلاة إلى النائم فروي أنه يكره روي ذلك عن ابن مسعود وسعيد بن جبير. وعنه ما يدل على أنه إنما يكره في الفريضة خاصة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل وعائشة معترضة بين يديه كاعتراض الجنابة متفق عليه، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة إلى النائم والمتحدث، رواه أبو داود خرج التطوع منه لحديث عائشة. وبقي الفرض على مقتضى العموم. وقيل لا يكره نهما لأن حديث عائشة صحيح، وحديث النهي ضعيف، قاله الخطابي، وتقديم قياس الخبر الصحيح أولى من الضعيف، ويكره أن يصلي إلى نار قال أحمد: إذا كان التنوير في قبلته لا يصلي إليه، وكره ابن سيرين ذلك. قال أحمد في السراج والقنديل يكون في القبلة: أكرهه، وإنما كره ذلك لأن النار تعبد من دون الله فالصلاة إليها تشبه الصلاة لها، وقال أحمد: لا تصل إلى صور منصوبة في وجهك

(المنفى والشرح الكبير) ما يرخص فيه من الحرير والذهب . ما يكره أن يكون قدام المصل ٢٢٧

ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وفي التنبيه يباح وإن كان مذهبا وكذلك القول في الرقاع ولبنة الجيب وسجف الفراء وغيرها لانه داخل فيما تناوله الحديث

فان لبس الحرير للقمل أو الحكمة أو مرض ينفعه لبس الحرير جاز في إحدى الروايتين لان أنسا روى ان عبدالرحمن بن عوف والزيبر بن العوام شكوا القمل إلى النبي ﷺ فرخص لهما في قبص الحرير في غداة لهما ، وفي رواية شكيا إلى رسول الله ﷺ فرخص لهما في قبص الحرير ورأيته عليهما ، متفق عليهما ، وما ثبت في حق صحابي ثبت في حق غيره مالم يقم دليل التخصيص وغير القمل الذي ينتفع فيه بلبس الحرير في معناه فقبص عليه ، والرواية الاخرى لا يباح لبسه للمرض لاحتمال أن تكون الرخصة خاصة لهما وهو قول مالك ، والاول أصح إن شاء الله تعالى ، والتخصيص على خلاف الاصل ، فأما لبسه للحرب فان كان به حاجة اليه كأن كان بطانة لبيضة أو درع ونحوه أبيع قال بعض أصحابنا : يجوز مثل ذلك من الذهب كدرع مموه بالذهب وهو لا يستغني عن لبسه وهو محتاج اليه وإن لم يكن به حاجة اليه فعلي وجهين (أحدهما) يباح لان المنم من لبسه للخلاء وكسر قلوب الفقراء والخلاء في وقت الحرب غير مذموم (والثاني) يحرم لعدم الخبر وظاهر كلام احمد رحمه الله إباحته مطلقا وهو قول عطاء ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يستل عن لبس الحرير في الحرب فقال أرجو أن لا يكون به بأس وروى الاثرم باسناده عن عروة أنه كان له يلق من ديباج بطاقته سندس محشو قزا كان يلبسه في الحرب

(فصل) قاما المنسوج من الحرير وغيره كثوب منسوج من قطن وابريسم أو قطن وكتان فالحكم للاغلب منهما لان الاول مستهلك فيه فهو كالبيضة من الفضة والعلم من الحرير ، وقد روي عن ابن وذلك لان الصورة تعبد من دون الله ، وقد روي عن عائشة قالت : كان التابوت فيه تصاوير فجعلته بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فنهاني أو قالت كره ذلك ، رواه عبدالرحمن بن أبي حاتم باسناده ، ولان المصلي يشتغل بها عن صلاته . قال احمد : يكره أن يكون في القبلة شيء معلق مصحف أو غيره ، ولا بأس أن يكون موضوعا إلى الارض ، وروى مجاهد قال : لم يكن ابن عمر يدع بينه وبين القبلة شيئا إلا نزعه لاسيفا ولا مصحفا ، رواه الحلال . قال احمد : ولا يكتب في القبلة شيء ، لانه يشغل قلب المصلي وربما اشتغل بقراءته عن الصلاة ، وكذلك يكره النزويق وكل ما يشغل المصلي عن صلاته فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة « أميطي عنا قرآنك فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » رواه البخاري ، وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع ما أيده الله به من العصمة والخشوع يشغله ذلك فغيره من الناس أولى ، ويكره أن يصلي وأمامه امرأة تصلي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أخروهن من حيث أخرهن الله » وإن كانت عن يمينه أو يساره لم يكره وإن كانت تصلي ، وكره احمد أن يصلي وبين يديه كافر ، وروى عن إسحاق لان المشركين نجس

عباس قال : انما نهى النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير وأما العلم وسدى الثوب فليس به بأس ، رواه الاثرم باسناده وأبو داود ، قال ابن عبد البر : مذهب ابن عباس وجماعة من أهل العلم ان المحرم الحرير الصافي الذي لا بخالطه غيره فان كان الاقل الحرير فهو مباح وان كان القطن فهو محرم فان استويا ففي تحريره واباحته وجهان وهذا مذهب الشافعي . قال ابن عقيل الاشبه التحريم لان النصف كثير فاما الجباب المحشوة من ابريسم فقال القاضي لا يحرم وهو مذهب الشافعي لعدم الخيلاء فيه ويحتمل التحريم لعموم الخبر وهكذا الفرش المحشوة بالحرير

(فصل) فأما الثياب التي عليها تصاوير الحيوانات فقال ابن عقيل : يكره لبسها وليس بمحرم وقال أبو الخطاب : هو محرم لان أبا طلحة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة » متفق عليه . وحجة من لم يره محرما أن زيد بن خالد رواه عن أبي طلحة عن النبي ﷺ وقال في آخره « إلا رقما في ثوب » متفق عليه

(فصل) ويكره الصليب في ثوب لان عمران بن حطان روى عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا قصبة رواه أبو داود

(فصل) قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يستل عن لبس الخز فلم يره بأسا . وروى الاثرم باسناده عن عمران بن حصين وأنس بن مالك والحسن بن علي وأبي هريرة وقيس ومحمد بن الحنفية وغيلان بن جريز وسلي بن عوف أنهم لبسوا مطارف الخز ، وباسناده عن قتادة أن أنس بن مالك وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وأبا هريرة وابن عباس وأبا قتادة كانوا يلبسون الخز وباسناده عن عبد الرحمن بن عوف والحسين بن علي وعبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة والقاسم بن محمد أنهم لبسوا جباب الخز . وباسناده عن أنس بن مالك وشريح أنهم لبسوا برانس الخز ، وباسناده عن

(فصل) ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير سترة روي ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد وقال الاثرم : قيل لأحمد الرجل يصلي بمكة ولا يستتر بشيء فقال : قد روي عن النبي ﷺ أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف سترة قال أحمد : لان مكة ليست كغيرها لما روى الاثرم باسناده عن المطلب قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة فصل ركعته في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد . وقال عمار بن أبي عمار رأيت ابن الزبير جاء يصلي والطواف بينه وبين القبلة ، تمر المرأة بين يديه فيتنظرها حتى تمر ثم يضع وجهه في موضع قدمها ، رواه حنبل في كتاب المناسك . قال المعتمر : قلت لطاوس الرجل يصلي ركعتين بمكة فيمر بين يديه الرجل والمرأة فقال : أولا ترى الناس ييك بعضهم بعضا واذا هو يرى ان لهذا البلد حالا ليس لغيره ، وذلك لان الناس يكثرون بها لاجل قضاء النسك ويزدحجون فيها ولذلك سميت بمكة لان الناس يتباكون فيها أي يزدحجون ويدفع بعضهم بعضا فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس . وحكم الحرم كله حكم مكة في هذا بدليل قول ابن عباس : أقبلت راكبا على حمار

عمار بن أبي عمار قال أنت مروان مطارف من خز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ فكسا أباه بريرة مطرفا من خز أغبر فكان يلبسه اثنتان بسطته وهذا اشتهر فلم يظهر بخلافه فكان إجماعا . وروى أبو بكر بإسناده عن أحمد بن عبد الرحمن الرازي حدثنا أبي قال أخبرني أبي عبد الله بن سعيد عن أبيه سعيد قال : رأيت رجلا يتجاري على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء . فقال كسانها رسول الله ﷺ . وروى مالك في موطنه أن عائشة كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه

(فصل) وهل يجوز لولي الصبي أن يلبسه الحرير ؟ فيه وجهان أشبههما بالصواب تحريمه لصوم قول النبي ﷺ « حرم لباس الحرير على ذكرور أمتي وأهل لأنهم » وروى أبو داود بإسناده عن جابر قال كنا نزع من القلمان وتركها على الجوارى . وقدم حذيفة من سفر وعلى صبيانه قص من حرير فزقها على الصبيان وتركها على الجوارى . أخرجه الاثرم . وروى أيضا عن عبد الرحمن بن يزيد قال كنت رابع أربعة أو خامس خمسة مع عبد الله فجاء ابن له صغير عليه قص من حرير فدعا فقال له من كساك هذا ؟ قال أمي فأخذه عبد الله فشقه . والوجه الآخر ذكره أصحابنا أنه يباح لأنهم غير مكلفين فلا يتعلق التحريم بلبسهم كالألبسة دابة ولأنه محل الزينة فهم كالنساء . والاول أصح لظاهر الحديث وفعل الصحابة ويتعلق التحريم بتمكينهم من المحرمات كتمكينهم من شرب الخمر وأكل الربا وغيرهما ، وكونهم محل الزينة مع تحريم الاستمتاع بهم يقتضي التحريم لا الإباحة بخلاف النساء والله أعلم

(مسئلة) قال (ومن لم يقدر على ستر العورة صلى جالسا يوميء إيماءا)

وجملة ذلك أن العادم للستره الاولى له أن يصلي قاعداً روي ذلك عن ابن عمر وقال به عطاء وعكرمة وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي ويوميء بالركوع والسجود وهذا مذهب أبي حنيفة، وقال

أتان والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس إلى غير جدار ، متفق عليه ، ولأن الحرم كله محل المشاعر والمناسك فخرى مجرى مكة في ذلك

(فصل) فإن صلى في غير مكة إلى غير ستره فلا بأس لما روى ابن عباس قال صلى النبي ﷺ في فضاء ليس بين يديه شيء ، رواه البخاري ، قال أحمد في رجل يصلي في فضاء ليس بين يديه ستره ولا خط : صلاته جائزة فأحب إلي أن يفعل

(مسئلة) (فإن مر من ورائها شيء لم يكره حتى لو صلى إلى ستره فمر من ورائها ما يقطع الصلاة لم تنقطع وإن مر غير ذلك لم يكره)

لما ذكرنا من الأحاديث وإن مر بينه وبينها قطعها إن كان مما يقطعها وكره إن كان مما لا يقطعها

(مسئلة) (وإن لم يكن ستره فمر بين يديه الكلب الأسود البهيم بطلت صلاته وفي المرأة والحمار روايتان) إذا مر الكلب الأسود بين يدي المصلي قريبا منه قطع صلاته بغير خلاف في المذهب ، وهذا قول عائشة وروي عن معاذ ومجاهد والبهيم الذي ليس في لونه شيء سوى السواد لما روى أبو ذر

مجاهد ومالك والشافعي وابن المنذر يصلي قائماً بركوع وسجود لقوله عليه السلام « صل قائماً فان لم تستطع فجالساً » رواه البخاري ولأنه مستطيع للقيام من غير ضرر فلم يجز تركه له كالتقار على الستر ولنا ما روى الخلال بإسناده عن ابن عمر في قوم انكسرت سراكبهم فخرجوا عراة قال يصلون جلوساً يومئذون إيماناً برؤسهم ولم ينقل خلافه ولأن الستر آكد من القيام بدليل أمرين (أحدهما) أنه لا يسقط مع القدرة بحال والقيام يسقط في النافذة (والثاني) أن القيام يخص الصلاة والستر يجب فيها وفي غيرها فإذا لم يكن بد من ترك أحدهما فترك أخفهما أولى من ترك آكدهما ولأنه إذا استتر أتى ببدل عن القيام والركوع والسجود، والستر لا يدل له والحديث محمول على حالة لا تتضمن ترك السترة. فان قيل فالستر لا يحصل إنما يحصل بعضه فلا يبي بترك القيام. قلنا: إذا قلنا العورة الفرجان فقد حصل الستر وان قلنا العورة ما بين السرة والركبة فقد حصل ستر آكدها وجوبا في الستر وأخفها في النظر فكان ستره أولى. وإذا ثبت هذا فليس على من صلى في هذه الحال إعادة لأنه شرط من شرائط الصلاة عجز عنه فسقط كما لو عجز عن استقبال القبلة فصلى إلى غيرها، وان صلى العريان قائماً صحت صلاته في ظاهر كلام أحمد رحمه الله وهو قول أصحاب الرأي، وقال ابن جريج يتخيرون بين الصلاة قياماً وقعوداً وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله ما يدل على أنهم يصلون قياماً وقعوداً فإنه قد قال في العراة يقوم امامهم فيوسطهم. وروى عنه الاثر من أن توارى بعضهم ببعض فصولوا قياماً فهذا لا بأس به، قيل له فيومئذون أو يسجدون؟ قال سبحان الله السجود لا بد منه، فهذا يدل على أنه لا يومي بالسجود في حال وان الأفضل في الخلو للقيام الا ان الخلال قال هذا توم من الاثر، قال ومعنى قول أحمد يقوم وسطهم أي يكون وسطهم لم يرد به حقيقة القيام. وعلى كل حال فينبغي لمن صلى عرياناً أن يضم بعضه إلى بعض ويستتر ما أمكن ستره. قيل لابي عبد الله: يتربعون أو يتضامون؟ قال: لا بل يتضامون. وإذا قلنا

قال: قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستتره مثل آخره الرجل فان لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فإنه يقطع صلاته المرأة والحار والكلب الاسود » قال عبد الله بن الصامت يا أبا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاخر من الكلب الاصفر؟ فقال يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال « الكلب الاسود شيطان » رواه مسلم وأبو داود وغيرهما، وفي المرأة والحار روايتان (أحدهما) لا يقطع الصلاة الا الكلب الاسود نقلها عنه الجماعة وهو قول عائشة لما روى الفضل بن عباس قال: أنا رسول الله ﷺ ونحن في بادية فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة وحار لنا وكلبة بعشان بين يديه فما بال ذلك. رواه أبو داود. وعن ابن عباس قال أقبلت راكباً على حمار اتان والنبي ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فتزلت وأرسلت الاتان تتره فدخلت في الصف فلم ينكر علي أحد. وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يصلي صلاته من الليل كلها وأنا مغترضة بينه وبين القبلة، متفق عليها وقد ذكرنا

يسجدون بالأرض فانهم يتضامون أيضا . وعن أحمد انه يترى موضع القيام والاول أولى (فصل) اذا وجد العريان جلداً طاهراً أو ورقاً يمكنه خصفه عليه أو حشيشاً يمكنه أن يربطه عليه فيستر به لزمه ذلك لانه قادر على ستر عورته بطاهر فلزمه كما لو قدر على سترها بثوب ، وقد ستر النبي ﷺ رجلي مصعب بن عمير بالاذخر لما لم يجد سترة ، فان وجد طيباً يطلي به جسده فظاهر كلام أحمد أنه لا يلزمه ذلك وذلك لانه يحف ويتنثر عند الركوع والسجود ولأن فيه مشقة شديدة ولم تجر به العادة ، واختار ابن عقيل أنه يلزمه ذلك فما تنثر سقط حكمه ويستتر بما بقي وهو قول بعض الشافعية . والاولى أنه لا يلزمه ذلك لان عليه فيه مشقة ويلحقه به ضرر ولا يحصل له كل الستر فان وجد ماء لم يلزمه النزول فيه وإن كان كدرا لان الماء سكاونا ولا يتمكن فيه من السجود ، وكذلك لو وجد حفرة لم يلزمه النزول فيها لانها لا تلتصق بجده فهي كالجدار وإن وجد سترة نضر بجسمه كبارية القصب ونحوها مما يدخل في جسمه لم يلزمه الاستتار بها لما فيه من الضرر والمنع من إكمال الركوع والسجود .

(فصل) واذا بذل له سترة لزمه قبولها اذا كانت عارية لانه قدر على ستر العورة بما لا منة فيه وإن وهب له لم يلزمه قبوله لان عليه فيه منة ، وإن وجد من يبيعه ثوبا بشئ مثله أو يؤجره بأجرة مثله أو زيادة يتغابن الناس بمثلها وقدر على ذلك العوض لزمه قبوله ، وإن كانت كثيرة لا يتغابن الناس بمثلها لم يلزمه كما قلنا في شراء الماء للوضوء .

(فصل) فان لم يجد إلا ثوبا نجسا قال أحمد : يصلي فيه ولا يصلي عريانا وهو قول مالك والمزني . وقال الشافعي وأبو ثور : يصلي عريانا ولا بعيد لانها سترة نجسة فلم تجز له الصلاة فيها كما لو قدر على غيرها ، وقال أبو حنيفة : إن كان جميعه نجسا فهو مخير في الفعلين لانه لا بد من ترك واجب في كلا الفعلين . ولنا أن السترة آكد من ازالة النجاسة على ما قررناه في الصلاة جالسا فكان أولى ولان النبي

حديث زينب بنت أبي سلمة حين مرت بين يدي النبي ﷺ فلم تقطع صلاته ، رواه ابن ماجه ، (والثانية) ان المرأة والحمار يقطعان الصلاة لما ذكرنا من حديث أبي ذر : وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « يقطم الصلاة المرأة والحمار والكلب » رواه مسلم . فأما حديث عائشة فقد قيل ليس بحجة لان حكم الوقوف يخالف حكم المرور بدليل كراهة المرور بين يدي المصلي بخلاف الاعتراض . وحديث ابن عباس ليس فيه إلا أنه مرت بين يدي بعض الصف ، وسترة الامام سترة لمن خلفه . روي هذا القول عن أنس لان النبي ﷺ كان يصلي الى سترة ولم ينقل أنه أمر أصحابه بنصب سترة أخرى . وحديث الفضل بن عباس في إسناده مقال ويجوز أن يكونا بعيدين . وقال مالك والثوري وأصحاب الرأي والشافعي لا يقطع الصلاة شيء لما ذكرنا من الاحاديث ولما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال « لا يقطع الصلاة شيء » رواه أبو داود

ﷺ قال « غط فخذك » وهذا عام ولأن السترة متفق على اشتراطها والطهارة من النجاسة يختلف فيها فكان المتفق عليه أولى وما ذكره الشافعي معارض بمثله وهو أنه قدر على ستر عورته فلزمه كما لو وجد ثوباً طاهراً إذا انفرد أنه يصلي فيه فالمنصوص عن أحمد أنه لا يبعد لأن الطهارة من النجاسة شرط وقد قاتت وقد نص فيمن صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه أنه لا يبعد فكذا ههنا وهو مذهب مالك والاوزاعي وهو الصحيح لانه شرط للصلاة عجز عنه فسقط كالسترة والاستقبال بل أولى فإن السترة أكد بدليل تقديمها على هذا الشرط . ثم قد محت الصلاة وأجزأت عند عدمها فهنا أولى، فإن لم يجد إلا ثوب حرير صلى فيه ولا يبعد . وإن لم يجد إلا ثوباً مغسوباً صلى عرياناً لما في ذلك من حق الأدي فأنشبه ما لو لم يجد ماء يتوضأ به إلا أن يغصبه فإنه يقيم كذا ههنا والله أعلم (فصل) فإن لم يجد إلا ما يستر عورته أو منكبيه ستر عورته لقول النبي صلى الله عليه وسلم

« إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فأنز به » وهذا الثوب ضيق . وفي المسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عمر قال « لا يشتمل أحدكم أشمال اليهود ليتوشح ، من كان له ثوبان فليأتزّر وليترد ، ومن لم يكن له ثوبان فليتزّر ثم ليصل » ولأن السترة للعورة واجب متفق على وجوبه متأكد وستر المنكبين فيه من الخلاف والتخفيف مافيه فلا يجوز تقديمه . وقد روي عن أحمد في الرجل يكون عليه الثوب اللطيف لا يبلغ أن يعقده يرى أن يتزّر به ويصلي ، قال لا أرى ذلك مجزئاً عنه وإن كان الثوب لطيفاً صلى قاعداً وعقد من ورائه ، وظاهر هذا أنه قدم ستر المنكبين على القيام وستر ماعدا الفرجين ولأنه ذهب إلى أن الحديث في ستر المنكبين أصح منه في ستر الفرجين وأن القيام له بدل وستر المنكبين لا بدل له ، والصحيح ما ذكرناه أولاً لما قدمنا من تأكد ستر العورة والقيام وما رويناه من الحديث وهو صريح في هذه المسئلة وفيه قصة رواها أبو داود عن جابر قال : سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليّ بردة ذهبت أخالف بين طرفيها فلم تبلغ لي وكانت لها دناب فنكستها ثم خالفت بين طرفيها ثم تواقفت عليها حتى لا تسقط ثم جئت حتى قتت عن يسار

ولنا حديث أبي هريرة وأبي ذر ، وقد أجبتنا عن الاسايد المتقدمة . وحديث أبي سعيد يرويه

مجاهد وهو ضعيف فلا يعارض به الصحيح وهو عام وأحاديثنا خاصة فيجب تقديمها

(فصل) ولا يقطع الصلاة غير ما ذكرنا لأن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم لما بالذكر يدل على عدمه فيما سواها ، وقال ابن حامد : هل يقطع الصلاة مرور الشيطان ؟ على وجهين (أحدهما) يقطع وهو قول بعض اصحابنا لتعليل النبي صلى الله عليه وسلم قطع الكلب الصلاة بكونه شيطانا (والثاني) لا يقطع اختاره القاضي ، ومتى كان في الكلب الاسود لون غير السواد لم يقطع الصلاة وليس يبيهم إلا أن يكون بين عينيه نكتتان تخالفان لونه فلا يخرج بهما عن اسم البيهم . وأحكامه في قطعه الصلاة وتحريم صيده وإباحة قتله لانه قد روي في حديث « عليكم بالاسود البيهم ذي القرنين فإنه شيطان » وإنما خصصنا قطع الصلاة بالاسود البيهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور شيطانا في

رسول الله ﷺ فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره فأخذنا يديه جميعا حتى أقامنا خلفه ، قال وجعل رسول الله ﷺ يرمقني وأنا لا أشعر ثم فطنت به فأشار إلي أن أنزرها ، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال « يا جابر » قلت لبيك يا رسول الله قال « إذا كان واسعاً خالف بين طرفيه ، وإن كان ضيقاً فاشدده على حقوك »

(فصل) فإن لم يجد إلا ما يستر بعض العورة ستر الفرجين لانهما أخش وسنهما أكد فإن كان لا يكتفي إلا أحدهما ستر أيهما شاء ، واختلف في أولاهما بالستر فقيل الدبر لانه أخش لاسيما في الركوع والسجود وقيل القبل لانه مستقبل به القبلة وليس له ما يستره والدبر مستور باللبتين (مسئلة) قال (فإن صلى جماعة عراة كان الامام معهم في الصف وسطا يوثون ايماء ويكون سجودهم أخفض من ركوعهم)

وجملة ذلك أن الجماعة مشروعة للمرأة وبه قال قتادة ، وقال مالك والاوزاعي وأصحاب الرأي يصلون فرادى وينباعد بعضهم من بعض ، وإن كانوا في ظلمة صلوا جماعة ويتقدمهم إمامهم ، وقال الشافعي في القديم كقولهم ، وقال في موضع آخر الجماعة والانفراد سواء لأن في الجماعة الاخلال بسنة الموقف وفي الانفراد الاخلال بفضيلة الجماعة فيستويان ووافقنا على مشروعية الجماعة في النساء العراة وفي الرجال إذا كان معهم مكنت يصلح أن يؤتمم

ولنا أنه يمكنهم الجماعة من غير ضرر فزعمهم كالمتسترين ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الرجل في الجيم تفضل على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة »^(١) عام في كل مصل ولا تسقط الجماعة لتعذر سببها في الموقف كما لو كانوا في مكان ضيق لا يمكن أن يتقدمهم إمامهم ، وإذا شرعت الجماعة للمرأة النساء مع أن الستر في حقهن أكد والجماعة في حقهن أخف فالرجال أولى وأحرى ، وغض البصر يحصل بكونهم صفا واحداً يستر بعضهم بعضاً . إذا ثبت هذا فانهم يصلون صفا واحداً ويكون إمامهم

حديث أبي ذر ، وقال عليه السلام « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فافتلوا منها كل أسود بهيم فانه شيطان » فيمن أن الشيطان هو الاسود البهيم

(فصل) ولا فرق بين الفرض والتطوع فيما ذكرنا لعموم الأدلة ، وقد روي عن أحمد ما يدل على التسهيل في التطوع . والصحيح التسوية لأن مبطلات الصلاة في غير هذا يتساوى فيها الفرض والتطوع ، وقال أحمد يحتجون بحديث عائشة بأنه في التطوع وما أعلم بين الفريضة والتطوع فرقا إلا أن التطوع يصلى على الدابة

(فصل) فإن كان الكلب الاسود البهيم واقفا بين يديه أو نائما ولم يمر فقهه روايتان (أحدهما) يبطل قياسا على المرور ولأن النبي ﷺ قال « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » ولم يذكر مرورا ، وقد قالت عائشة : عدلتمونا بالكلاب والحمر ، وذكرت في معارضة ذلك ودفعه أنها

(١) الحديث في الصحيحين بألفاظ ليس هذا اللفظ منها

في وسطهم ليكون أستر لهم ، وأغض لا يبصارهم عنه . وكذلك سن لامامة النساء القيام وسطهن في كل حال لانهن عورات فان كان مع الرجال نساء عراة تنحين عنهم لئلا يرى بعضهم بعضا ويصلين جماعة أيضا كالرجال إلا أن الجماعة في حقهن أدنى منها في حق الرجال كما لو كانوا غير عراة فان كان الجميع في مجلس أو في مكان ضيق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال لئلا يرى بعضهم عورات بعض ، فان كان الرجال لا يسعهم صف واحد والنساء وقفوا صفوا وغضوا أبصارهم عن يمين أيديهم لانه موضع ضرورة

(مسئلة) قال (وقدروي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنهم يسجدون بالارض)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في العراة اذا صلوا قعوداً فروي انهم يمشون بالركوع والسجود لان القيام سقط عنهم لحفظ عوراتهم وظهورها بالسجود أكثر وأخش فوجب أن يسقط ، وروي أنهم يسجدون بالارض لان السجود أكد من القيام لكونه مقصوداً في نفسه ولا يسقط فيما يسقط فيه القيام وهو صلاة النافلة فلماذا لم يسقط

(فصل) فان كان مع العراة واحد له ثوب لزمته الصلاة فيه لانه قادر على السترة فان أعاده وصلى عريانا لم تصح صلاته لتركه الواجب عليه . ويستحب أن يعيره بعد صلاته فيه لغيره ليصلي فيه أقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولا يجب عليه ذلك بخلاف ما لو كان معه طعام فاضل عن حاجته ووجد من به ضرورة لزمه إعطاؤه إياه لانها حال ضرورة فاذا بذلهم صلى فيه واحد بعد واحد ولم تجز لهم الصلاة عراة لانهم قادرون على السترة الا أن يخافوا ضيق الوقت فيصلي فيه واحد والباقيون عراة ، وقال الشافعي لا يصلي أحد عريانا وينتظر الثوب وإن خرج الوقت ، ولا يصح فان الوقت أكد من القيام بدليل ما لو كانوا في سفينة أو في موضع ضيق لا يمكن جميعهم الصلاة فيه قياما صلى واحد بعد واحد الا أن يخافوا فوات الوقت فيصلون قعوداً ، نص الشافعي على هذا والقيام أكد من السترة عنده وعلى

كانت تكون معترضة بين يدي رسول الله ﷺ كاعتراض الجنابة (والثانية) لا تبطل به الصلاة لان الوقوف والنوم مخالف لحكم المرور بدليل أن عائشة كانت تنام بين يدي رسول الله ﷺ فلا يكره ولا ينكره ، وقد قال في المار « كان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » وكان ابن عمر يقول لناقم : ولني ظهرك ليستتر من يمر بين يديه ، وقصد عمر بين يدي المصلي يستتره من المرور ، وإذا اختلف حكم الوقوف والمرور فلا يقاس عليه وقول النبي ﷺ « يقطع الصلاة » لا بد فيه من اضرار المرور أو غيره فانه لا يقطعها الا بفعله ، وقد جاء في بعض الاخبار فيتمين حمله عليه

(فصل) والذي يقطع الصلاة مروره أما يقطعاً اذا مرّ قريبا والذي لا يقطع الصلاة انما يكره له المرور اذا كان قريبا أيضا فأما البعيد فلا يتعلق به حكم ، قال شيخنا ولا أعلم أحداً من أهل العلم

رواية لنا فاولى أن يكون الوقت مقدما على الستر فان امتنع صاحب الثوب من إعارتهم أو ضاق الوقت عن أكثر من صلاة فاستحب أن يؤمهم صاحب الثوب ويقف بين أيديهم فان كان أميا ولم يقرأ صلى الباقيون جماعة على ما أسلفنا. قال القاضي بصلي هو منفردا وإذا أراد صاحب الثوب إعارته ثوبه معهم نساء استحب أن يبدئ به لانهم آكد في الستر وإذا صلين فيه أخذه فاذا تضايق الوقت وفيهم قاري. فاستحب أن يبدأ به ليكون إمامهم وان أعاد لغير القاري. صار حكمه كحكم صاحب الثوب فان استورا ولم يكن الثوب لواحد منهم أقرع بينهم فمن خرجت له القرعة فهو أحق وان لم يستورا فالاولى به من تستحب البداية بإعارته على ما ذكرنا

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن كان في ماء وطن أو مأى إمام)

وجملة ذلك أنه إذا كان في الطين والمطر ولم يمكنه السجود على الأرض الا بالتلوث بالطين والبلل بالماء. فله الصلاة على دابته يومئذ بالركوع والسجود وان كان راجلا أو مأى بالسجود أيضا ولم يلزمه السجود على الأرض. قال الترمذي : روي عن أنس بن مالك أنه صلى على دابته في ماء وطن والعمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق وفعله جابر بن زيد وأمر به طاوس وعمار بن عتبة قال ابن عقيل وقد روي عن أحمد أنه يسجد على متن الماء. والاولى لما روى يعلى بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى الى مضيق ومعه أصحابه والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وأصحابه على ظهور دوابهم يومئذ إمام يجعلون السجود أخفض من الركوع ، رواه الاثرم والترمذي ، وقال تفرد به عن عمر بن الرماح البلخي. وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ، قال القاضي أبو يعلى : سألت أبا عبد الله الدامغاني فقال مذهب أبي حنيفة أن يصلي على الراحلة في المطر والمرض ، وقال أصحاب الشافعي لا يجوز أن يصلي الفرض على الراحلة لاجل المطر والمرض وعن مالك كالمذهبين ، واحتج من منع ذلك بحديث أبي

حد البعيد في ذلك ولا القرب الا أن عكرمة قال : اذا كان بينك وبين الذي يقطع الصلاة قذفة بحجر لم يقطع الصلاة وروى أبو داود وعبد بن حميد عن ابن عباس قال : أحسبه عن رسول الله ﷺ أنه قال « اذا صلى احدكم الى غير ستره فانه يقطع صلاته الكلب والحمار والخنزير والجوسي واليهودي والمرأة ويجزيه عنه اذا مروا وبين يديه قذفة بحجر » هذا لفظ رواية أبي داود وفي رواية عبد « والنصراني والمرأة الحائض » فلو ثبت هذا الحديث تعين المصير اليه غير أنه لم يجزم برفعه ، وفيه ما هو متروك بالاجماع وهو ما عدا الثلاثة المذكورة ولا يمكن تقييد ذلك بموضع السجود كما قال بعضهم ، فان قوله عليه السلام « اذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل قطع صلاته الكلب الاسود » يدل على أن ما هو أبعد من السترة تنقطع فيه بمرور الكلب ، والسترة تكون أبعد من موضع السجود ، قال شيخنا : والصحيح تحديد ذلك بما اذا مشى اليه المصلي ودفع المار بين يديه لا بطل

سعيد الخديري فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين وهذا حديث صحيح .

ولنا ما روينا من الحديث وفعل أنس، قال أحد رحمه الله قد صلى أنس وهو متوجه إلى سرايط في يوم مطر المكتوبة على الدانة . ورواه الأثرم بإسناده ولم ينقل عن غيره خلافة فيكون إجماعا ولأن المطر عند يبيح الجمع فأثر في أفعال الصلاة كالسفر يؤثر في القصر . وأما حديث أبي سعيد فيحتمل أن الطين كان يسيرا لا يؤثر في تلويث الثياب

(فصل) فأما الصلاة على الراحلة لأجل المرض ففيه روايتان (إحداهما) يجوز اختارها أبو بكر لان المشقة بالنزول في المرض أشد منها بالنزول في المطر فإذا أثر المطر في إباحة الصلاة على الراحلة فالمرض أولى (والثانية) لايجوز ذلك واحتج لها أحمد بأن ابن عمر كان ينزل مرضاه ولانه قادر على الصلاة أو على السجود فلم يجز تركه كغير المريض والفرق بينه وبين المطر أن النزول في المطر يبطل ثيابه ويلوثها ولا يتمكن من الصلاة بالمشقة ونزول المريض يؤثر في حصوله على الأرض وهو أسكن له وأمكن من كونه على الظهر ، وقد اختلفت جهة المشقة فالمشقة على المريض في نفس جهة النزول لا في الصلاة على الأرض والمشقة على الممطور في الصلاة على الأرض لا في النزول ومع هذا الاختلاف لا يصح إلحاق فان خاف المريض من النزول ضرراً غير محتمل كالانقطاع عن الرقعة أو العجز عن الركوب أو زيادة المرض ونحو هذا صلى على الراحلة كما ذكرنا في صلاة الخوف

(فصل) ومتى صلى على الراحلة لمرض أو مطر فليس له ترك الاستقبال وهو ظاهر كلام الحنفي حيث قال: ولا يصلي في غير هاتين الحالتين فرضاً ولا نافذة إلا متوجها إلى الكعبة ، ولان قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) عام خرج منه حال الخوف في صلاة الفرض محافظة على بقاء النفس ففيما عداه يبقى الاستقبال لعموم الآية

(مسئلة) قال (واذا انكشف من المرأة الحرة شيء سوى وجهها أعادت الصلاة)

صلاته لان النبي ﷺ أمر بدفع المار بين يديه فتقيد بدلالة الإجماع بما يقرب منه بحيث اذا مشى اليه لا تبطل صلاته ، واللفظ في الحديثين واحد ، وقد تعذر حملها على الإطلاق ، وقد تقيد أحدهما بالإجماع فينبغي أن يقيد الآخر به والله أعلم

(فصل) واذا صلى إلى سترة مغطوبة فاجتاز وراها ما يقطع الصلاة قطعها في أحد الوجهين ذكرهما ابن حامد لانه ممنوع من نصبها والصلاة اليها فوجودها كعدمها (والثاني) لا تبطل لقول النبي ﷺ « كفى ذلك مثل آخره الرحل » وقد وجد وأصل الوجهين اذا صلى في ثوب مغطوب وفيه روايتان

(فصل) وسترة الامام سترة لمن خلفه ، نص عليه أحمد ، وروي عن ابن عمر قال الترمذي : قال أهل العلم سترة الامام سترة لمن خلفه وهو قول الفقهاء السبعة والنخعي ومالك والشافعي وغيرهم لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى سترة ولم يأمر أصحابه بنصب سترة أخرى وفي حديث ابن عباس

لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها وفي الكفين روايتان ، واختلف أهل العلم فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلي مكشوفة الوجه ، وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها اذا صلت وعلى أنها اذا صلت وجميع رأسها مكشوف ان عليها الاعادة ، وقال أبو حنيفة القدمان ليسا من العورة لانهما يظهران غالباً فلهما كالوجه وإن انكشف من المرأة أقل من ربع شعرها أو ربع فخذهما أو ربع بطنها لم تبطل صلاتها . وقال مالك والاوزاعي والشافعي جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة لأن ابن عباس قال في قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها) قال الوجه والكفين ^(١) ولأن النبي ﷺ نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ، ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما ولأن الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ والاعطاء ، وقال بعض أصحابنا المرأة كلها عورة لانه قد روي في حديث عن النبي ﷺ « المرأة عورة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، لكن رخص لها في كشف وجهها وكفيها لما في تغطيته من المشقة وأبيح النظر اليه لأجل الخطبة لانه يجمع المحاسن ، وهذا قول أبي بكر بن الحارث بن هشام قال المرأة كلها عورة حتى ظفرها والدليل على وجوب تغطية القدمين ما روت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ قال « نعم اذا كان سابقاً يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود وقال وقفه جماعة على أم سلمة ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وروى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « لا ينظر الله ^(٢) إلى من جر ثوبه خيلاء » فقالت أم سلمة فكيف يصنع النساء بذبولهن ؟ قال « يرخين شبراً » فقالت اذا تنكشفت أقدامهن ؟ قال « فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه » ^(٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا يدل على وجوب تغطية القدمين ولانه محل لا يجب كشفه في الاحرام فلم يجوز كشفه في الصلاة كالساقين وما ذكره من تقدير البطلان بزيادة على ربع العضو فتحكم لادليل عليه والتقدير لا بصار اليه بمجرد الرأي ، وقد ثبت وجوب تغطية الرأس بقول النبي ﷺ « لا يقبل

١ « أماد (قال)

للتأكد ومقول القول
تفسير للمستثنى وهو
منصوب

٢ في الترمذي

زيادة « يوم القيامة »

٣ لفظ الترمذي

في هذه الرواية (من

جر ثوبه خيلاء لم

ينظر الله اليه)

قال : أقبلت على حمار أتان والنبي ﷺ يصلي بالناس يعني إلى غير جدار ، فررت بين يدي بعض الصف فزلت وأرسلت الاتان يرتع ودخلت في الصف فلم ينكر علي أحد ، متفق عليه ، ومعنى قولم سترة الامام سترة ان خلفه أنه متى لم يحل بين الامام وسترته شيء يقطع الصلاة لم يضر المأمومين مرور شيء بين أيديهم في بعض الصف ولا فيما بينهم وبين الامام ، وإن مر بين يدي الامام ما يقطع صلاته قطع صلاتهم ، وقد دل على ذلك ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : هبطنا مع النبي ﷺ من ثنية أذاخر فحضرت الصلاة يعني إلى جدار فالتخذه قبلة ونحن خلفه فجاءت بهمة تمر بين يديه فما زال يدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ففرت من ورائه ، رواه أبو داود فلولاً أن سترة سترة لهم لم يكن بين مروءها وبين يديه وخلفه فرق

(مسألة) (ويجوز له النظر في المصحف) يجوز له النظر في المصحف في صلاة التطوع قال أحمد

(١) وكذا أحمد
وسائر أصحاب السنن
 وغيرهم ، وأعله
الدارقطني بالوقف
أي على نائفة راويته
وقال وقفه أشبه وأعله
الحاكم بالارسال

الله صلاة حائض الا بخمار » أخرجه الترمذي (١) وقال حديث حسن وبالإجماع على ما قدمناه ، فأما الكفان فقد ذكرنا فيها روايتين (أحدهما) لا يجب سترها لما ذكرنا (والثانية) يجب لقول النبي ﷺ « المرأة عورة » وهذا عام الا ما خصه الدليل ، وقول ابن عباس الوجه والكفان قد روى أبو حفص عن عبد الله بن مسعود خلافه قال (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال الثياب ، ولا يجب كشف الكفين في الاحرام إنما يحرم أن تلبس فيها شيئاً مصنوعاً على قدرهما كما يحرم على الرجل لبس السراويل والذي يستر به عورته

(فصل) والمستحب أن تصلي المرأة في درع - قال الدرغ يشبه القميص لكنه سابغ يغطي قدميها - وخمار يغطي رأسها وعنقها وجلباب تلتحف به من فوق الدرغ ، روي ذلك عن عمر وابنه وعائشة وعبيدة السلماني وعطاء ، وهو قول الشافعي ، قال قد اتفق عامتهم على الدرغ والخمار وما زاد فهو خير وأستر ولأنه اذا كان عليها جلباب فأنها تجافيه راکمة وساجدة لثلاث نصفها ثياباً فثنتين عجيزتها ومواضع عورتها (فصل) ويجزئها من اللباس ما سترها الستر الواجب على ما ينبت بحديث أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ أنصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ قال « اذا كان الدرغ سابقاً يغطي ظهور قدميها » وقد روي عن ميمونة وأم سلمة أنهما كانتا تصليان في درع وخمار ليس عليهما إزار رواه مالك في الموطأ . وقال أحمد قد اتفق عامتهم على الدرغ والخمار ولأنها سترت ما يجب عليها ستره فاجزأها صلاتها كالرجل (فصل) فان انكشف من المرأة شيء يسير من غير الوجه والكفين فلا أعلم فيها قولاً صحيحاً صريحاً وظاهر قول الحرقي : اذا انكشف من المرأة شيء سوى وجهها وكفيها أعادت - يقتضي بطلان الصلاة بانكشاف اليسير لانه شيء يمكن جهل ذلك على الكثير لما قررناه في عورة الرجل أنه يعني فيها عن اليسير فكذا هنا ولانه يشق التحرز من اليسير فعني عنه قياساً على يسير عورة الرجل (فصل) ويكره أن تنتقب المرأة وهي تصلي لانه يخل بمباشرة المصلي بجبهتها وأنفها ويجري مجرى

لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو يقرأ في المصحف قبل له الفريضة ؟ قال لم أسمع فيها بشيء . وسئل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف فقال : كان خيارنا يقرءون في المصاحف ، روي عن عطاء ويحيى الانصاري ، ورويت كراهته عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد وإبراهيم لأنه يشغل عن الخشوع في الصلاة ، وقال القاضي : لا بأس به في التطوع اذا لم يحفظ ، فان كان حافظاً كره لان أحمد سئل عن الامامة في المصحف في رمضان قال إن اضطر الى ذلك ، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة اذا لم يكن حافظاً لانه عمل طويل ، وروي عن ابن عباس قال : نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصاحف وأن يؤمنا الا محتمل . رواه أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف

ولنا أن عائشة كان يؤمها عبد لها في المصحف ، رواه الاثرم ، وقول الزهري : ولأنه نظر إلى موضع معين فلم تبطل الصلاة كالحافظ ، وأما فعله في الفرض ففيه روايتان (أحدهما) يكره اختياره

تغطية الفم للرجل وقد نهى النبي ﷺ عنه قال ابن عبد البر وقد أجمعوا على أن على المرأة أن تكشف وجهها في الصلاة والاحرام

(فصل) قال وصلاة الامة مكشوفة الرأس جائزة لانعلم أحداً خالف في هذا إلا الحسن فانه من بين أهل العلم أوجب عليها الحمار اذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه، واستحب لماعطاء أن تتنعم إذا صلت ولنا أن عمر رضي الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها متنعة وقال: اكشفي رأسك ولا تشبهي بالحرائر . وهذا يدل على أن هذا كان مشهوراً بين الصحابة لا ينكر حتى أنكروا مخالفته وقال أبو قلابة أن عمر بن الخطاب كان لا يدع أمة تنعم في خلافته وقال إنما القناع للحرائر

(فصل) لم يذكر الحرقى رحمه الله عنه سوى كشف الرأس وهو المنصوص عن أحمد رحمه الله في رواية عبد الله فقال . وإن صلت الامة مكشوفة الرأس فلا بأس، واختلف أصحابنا فيما عدا ذلك فقال ابن حامد عورتها كعورة الرجل وقد لوح إليه أحمد رحمه الله وقال القاضي في المجرد ان انكشف منها في الصلاة ما بين السرة والركبة فالصلاة باطلة وان انكشف ما عدا ذلك فالصلاة صحيحة ، وقال في الجامع عورة الامة ما عدا الرأس واليدين الى المرققين والرجلين إلى الركبتين واحتج عليه بقول أحمد لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد الشراء من فوق الثوب ويكشف الذراعين والساقين ولأن هذا يظهر عادة عند الخدمة والتغليب للشراء فلم يكن عورة وما سواه لا يظهر عادة ولا تدعو الحاجة إلى كشفه وهذا قول بعض أصحاب الشافعي والأظهر عنهم مثل قول ابن حامد لما روي عن أبي موسى أنه قال على المنبر: ألا لا أعرف أحداً أراد أن يشتري جارية فينظر إلى ما فوق الركبة أو دون السرة لا يفعل ذلك أحد إلا عاقبته ، وقد ذكرنا حديث الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال « إذا زوج أحدكم عبده أمة أو أجيره فلا ينظر إلى شيء من عورته » فإن ماتحت السرة إلى ركبته من العورة يريد الامة فإن الاجير والعبد لا ينظر إلى ذلك منه مزوجاً وغير مزوج ولأن من لم يكن رأسه عورة لم يكن صدره عورة كالرجل

القاضي لانه يشغل عن خشوع الصلاة ولا يحتاج اليه (والثانية) لا يكره ، ذكره ابن حامد ، وقال القاضي في المجرد: ان قرأ في التطوع في المصحف لم تبطل صلاته وإن فعل ذلك في الفريضة فهل يجوز؟ على روايتين (فصل) وإذا قرأ في كتاب في نفسه ولم ينطق بلسانه فقد نقل المروذي عن أحمد أنه كان يصلي وهو ينظر إلى جزء إلى جانبه ، فظاهره أن الصلاة لا تبطل . وقال جماعة من أصحابنا تبطل الصلاة إذا تطاول : وكان ابن حامد يقول : إذا طال عمل القلب أبطل كعمل اليدين . والمذهب أن الصلاة لا تبطل ذكره القاضي

(مسألة) وإذا مرت به آية رحمة أن يسألها أو آية عذاب أن يستعيز منها ، وعنه يكره ذلك في الفرض) لا بأس بذلك في صلاة التطوع لأن حذيفة روى أن النبي ﷺ فعله . فأما الفريضة فعنه إباحته فيها كالتأفلة لانه دعاء وخير . وعنه الكراهة لانه إنما نقل عن النبي ﷺ

(فصل) والمكاتب والمديرة والمعلق عتقها بصفة كالامة القن فيما ذكرناه لأنهم اماء يجوز بيعهم وعتقهم وأما المعلق بعضها فيحتمل وجهين (أحدهما) هي كالحرية احتياطا للعبادة (والثاني) كالامة لعدم الحرية الكاملة ولذلك ضمنت بالقيمة

(فصل) والختنى المشكل كالرجل لان ستر مازاد على عورة الرجل محتمل فلا نوجب عليه حكما بأمر محتمل متردد وهى قولنا العورة الفرجان الذان في قبله لان أحدهما فرج حقيقي وليس يمكنه تغطيته يقينا إلا بتغطيتهما فوجب عليه ذلك كما يجب ستر ما قرب من الفرجين ضرورة سترهما (فصل) إذا تلبست الامة بالصلاة مكشوفة الرأس فتعت في أثائها فهي كالعريان يحد السرة في صلاته إن أمكنها أو أمكنه السترة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ستر وبني على ماضى من الصلاة كأهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استداروا اليها وبنوا وإن لم يمكن الستر إلا بعمل كثير أو زمن طويل بطلت الصلاة إذ لا يمكن المضي فيها لكون السترة شرطاً مع القدرة ووجدت القدرة ولا يمكن العمل في الصلاة كثيراً لأنه ينافيها فيبطلها والمرجع في اليسير والكثير إلى العرف من غير تقدير بالخطوة والخطوتين وذكر القاضي فيمن وجدت من بناؤها السترة فانتظرت احتمالين (أحدهما) تبطل صلاتها (والثاني) لا تبطل لان الجميع انتظار واحد والاول أولى لان الفصل طال عليها وهي بادية العورة بعد القدرة على الستر فلم تصح صلاتها كالأولى لم تكن منتظرة فان لم تعلم بالعنق حتى آمنت صلاتها لم تصح لأنها صلت عارية جهلاً بوجوب الستر فلم تصح كما لو علمت العنق وجهات الحكم وإن عتقت ولم تجد ما تستتر به صحت صلاتها لأنها لا تزيد على الحرية الأصلية العاجزة عن الاستتار

❦ مسألة ❦ قال (ويستحب لام الولد أن تغطي رأسها في الصلاة)

وجملة ذلك أن أم الولد كالامة في صلاتها وسترتها صرح بها الحنفي في عتق أمهات الاولاد فقال وإن صلت مكشوفة الرأس كره لها ذلك وأجزأها . وعن لم يوجب عليها تغطية رأسها النخعي ومالك

في النافلة فينبغي الاقتصار عليه والله أعلم

(فصل) قال رحمه الله (أركان الصلاة اثنا عشر ، القيام وتكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود ، والجلوس بين السجدين ، والطائفة في هذه الافعال ، والشهد الاخير ، والجلوس له ، والتسليم الاول ، والترتيب ، من ترك منها شيئاً عمداً بطلت صلاته) المشروع في الصلاة قسمان . واجب ومسنون ، والواجب ينقسم إلى قسمين (أحدهما) لا يسقط في عدم ولاسهو ، وهي الاركان التي ذكرها المصنف ، إلا أن قراءة الفاتحة إنما تجب على الامام والمنفرد والقيام يسقط في النافلة ، وفي وجوب بعضها اختلاف ذكرناه ، وقد ذكرنا أدلتها في أثناء الباب سوى الترتيب ويدل عليه أن النبي ﷺ صلاها مرتبة وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد دل على وجوب أكثرها ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل

والشافعي وأبو ثور ، وقد نقل الاثر عن أحمد أنه سأله كيف تصلي أم الولد؟ قال تغطي شعرها وقدمها لأنها لاتباع . وهي تصلي كما تصلي الحرة ، فهذا يحتمل أن يكون على الاستعجاب فيكون كما ذكر الحرقى ويحتمل أن يجري على ظاهره في الوجوب لأنها لاتباع ولا ينقل الملك فيها فأشبهت الحرة وقد انعقد سبب حريتها بحيث لا يمكن إبطاله فقلب فيها حكم الحرية في العبادات . والاول أولى لأنها أمة حكمها حكم الاماء إلا في أنها لا ينقل الملك فيها فهي كالموقوفة وانقضاء السبب للحرية لا يوجب الستر كالسكينة والتدبير ولكن يستحب لها الستر ويكره لها كشف الرأس لما فيها من الشبهة بالحرائر

مسئلة (١) قال (ومن ذكر أن عليه صلاة وهو في أخرى أنما وقضى المذكورة وأعاد التي كان فيها إذا كان الوقت مبقى)

وجملة ذلك أن الترتيب واجب في قضاء الفوائت نص عليه في مواضع . قال في رواية أبي داود فيمن ترك صلاة سنة يصليها ويبعد كل صلاة صلاها وهوذا كر لما ترك من الصلاة وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه ما يدل على وجوب الترتيب ونحوه عن النخعي والزهري وربيعة ويحيى الاصبغى ومالك واليث وأبي حنيفة واسحاق ، وقال الشافعي لا يجب

ولنا ما روي أن النبي ﷺ فاته يوم الخندق أربع صلوات فقضاهن مرتبات وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وروى الامام أحمد بإسناده عن أبي جمعة حبيب بن سباع وكان قد أدرك النبي ﷺ قال : ان النبي ﷺ عام الاحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال « هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ » فقالوا : يا رسول الله ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب ، وهذا يدل على وجوب الترتيب . وروى أبو حفص بإسناده عن أنس عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الامام فليصل مع الامام فإذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يبعد الصلاة التي صلاها مع الامام ، وروى

فصلي ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال « ارجع فصل فانك لم تصل » ثلاثا فقال : والذي بينك بالحق ما أحسن غيره فعلمني قال « اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا . ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » متفق عليه وزاد مسلم « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » فدل ذلك على أن هذه المسألة في الحديث لاتسقط بحال فانها لو سقطت لسقطت عن الاعرابي لجهله ، والجاهل كالنامي . فأما أحكام تركها فان كان عمداً بطلت صلاة في الحال ، وان كان سهواً ثم ذكره في الصلاة أتى به على ما سنده ان شاء الله . وان لم يذكره حتى سلم وطال الفصل بطلت الصلاة وان لم يطل الفصل بنى على ماضى من صلاته نص عليه أحمد في رواية جماعة وهو قول الشافعي . وقال بعض أصحابنا

موقوفاً عن ابن عمر ، ولأنها صلاتان مؤقتتان فوجب الترتيب فيها كالمجموعتين . إذا ثبت هذا فإنه يجب الترتيب فيها وإن كثرت وقد نص عليه أحمد . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة . ولأن اعتباره فيما زاد على ذلك يشق ويفضي إلى الدخول في التكرار فسقط كالترتيب في قضاء صيام رمضان

ولنا أنها صلوات واجبات تفعل في وقت يتسم لما فوجب فيها الترتيب كالخمس وافتضاؤه إلى التكرار لا يمنع وجوب الترتيب كترتيب الركوع على السجود وهذا الترتيب شرط في الصلاة فلو أخل به لم تصح صلاته بدليل ما ذكرنا من حديث أبي جمعة وحديث ابن عمر ، ولأنه ترتيب واجب في الصلاة فكان شرطاً لصحتها كترتيب المجموعتين . إذا ثبت هذا عدنا إلى مسألة الكتاب وهو إذا أحرم بالحاضرة ثم ذكر في أثناءها أن عليه فائتة والوقت متسع فإنه يتمها ويقضي الفائتة ثم يعيد الصلاة التي كان فيها سواء كان اماماً أو مأموماً أو منفرداً . هذا ظاهر كلام الحارثي وأبو بكر وهو قول ابن عمر ومالك والليث وإسحاق في المأموم وهو الذي نقله الجماعة عن أحمد في المأموم . ونقل عنه جماعة في المنفرد أنه يقطع الصلاة ويقضي الفائتة وهو قول النخعي والزهري وربيعة ويحیی الانصاري في المنفرد وغيره . وروى حرب عن أحمد في الإمام بنصرف ويستأنف المأمومون . قال أبو بكر لا ينقلها غير حرب وقد نقل عنه في المأموم أنه يقطع وفي المنفرد أنه يم الصلاة وكذلك حكم الإمام يجب أن يكون مثله فيمكن في الجيم أداء روايتان (أحدهما) يقطعها (والأخرى) يتمها . وقال طاووس والحسن والشافعي وأبو ثور يتم صلاته ويقضي الفائتة لاغير . ولنا على وجوب إعادة حديث ابن عمر وحديث أبي جمعة ، ولأنه ترتيب واجب فوجب اشتراطه لصحة الصلاة كترتيب المجموعتين

ولنا على أنه يتم الصلاة قوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) وحديث ابن عمر وحديث أبي جمعة أيضاً قال : يتمين عمله على أنه ذكرها وهو في الصلاة فإنه لو نسيها حتى يفرغ من الصلاة لم يجب

مضى لم يذكره حتى سلم بطلت صلاته . وقال الاوزاعي فيمن نسي سجدة من صلاة الظهر فذكرها في صلاة العصر : يمضي في صلاته فإذا فرغ سجدتها

ولنا على أن الصلاة لا تبطل مع قرب الفصل أنه لو ترك ركعة أو كبير وذكر قبل طول الفصل أتى بما ترك ولم تبطل صلاته إجماعاً وقد دل على ذلك حديث ذبي البدين . فإذا ترك ركناً واحداً فأولى أن لا تبطل . والدليل على أن الصلاة تبطل بطول الفصل أنه أخل بالموالات فبطلت صلاته كما لو ذكر في يوم ثان ، والمرجع في طول الفصل إلى العرف وبه قال بعض الشافعية . وقال بعضهم الفصل الطويل قدر ركعة وهو نص الشافعي . وقال الحارثي في سجود السهو إذا تركه يسجد ما كان في المسجد لأنه محل للصلاة فيحد قرب الفصل وبعده به . والأولى حده بالعرف لأنه لا حد له في الشرع فرجع فيه إلى العرف كسائر ما لاحد له ولا يجوز التقدير بالتحكم

قضاؤها ولأنها صلاة ذكر فيها فاتئة فلم تفسد كما لو كان مأموماً فإن ظاهر المذهب أنه يمضي فيها ، قال أبو بكر : لا يختلف كلام أحد - إذا كان وراء الإمام - أنه يمضي مع الإمام ويعيدها جميعاً . واختلف قوله إذا كان وحده قال : والذي أقول أنه يمضي لأنه يشتم أن يقطع ما دخل فيه قبل أن يتمه ، فإن مضى الإمام في صلاته بعد ذكره انبثت صلاة المأمومين على اتمام المفترض بالمتنفل والأولى أن ذلك يصح لما سنده فيما بعد إن شاء الله تعالى . وإذا قلنا يمضي في صلاته فليس ذلك بواجب فإن الصلاة نصير نفلاً فلا يلزم اتمامه . قال منها : قلت لأحمد أني كنت في صلاة العتمة فذكرت أني لم أكن صليت المغرب فصليت العتمة ثم أعدت المغرب والعتمة ، قال : أصبت . قلت : أليس كان ينبغي أن أخرج حين ذكرتها ؟ قال بلى . قلت : فكيف أصبت ؟ قال : كل جائز

(فصل) وقول الخرقى : ومن ذكر صلاة وهو في أخرى . يدل على أنه متى صلى ناسياً للفائتة إن صلاته صحيحة وقد نص أحمد على هذا في رواية الجماعة قال : متى ذكر الفائتة وقد سلم أجزأته ويقضي الفائتة ، وقال مالك : يجب الترتيب مع النسيان ، ولعل من يذهب إلى ذلك يحتاج بحديث أبي جمعة وبالقياس على المجموعتين

ولنا عموم قوله عليه السلام « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان » ولأن المنسية ليست عليها أمانة فجاز أن يؤثر فيها النسيان كالصيام . وأما حديث أبي جمعة فإنه من رواية ابن لميعة وفيه ضعف . ويحتمل أن النبي ﷺ ذكرها وهو في الصلاة . وأما المجموعتان فلما لم يعذر بالنسيان لأن عليهما أمانة وهو اجتماع الجماعة بخلاف مسئلتنا ، ولا فرق بين أن لا يكون قد سبق منه ذكر الفائتة أو لم يسبق منه لها ذكر ، نص عليه أحمد لعموم ما ذكرناه من الدليل والله أعلم

(مسئلة) قال (ومن خشي خروج الوقت اعتقد وهو فيها أن لا يعيدها وقد أجزأته)

يعني إذا خشي فوات الوقت قبل قضاء الفائتة وإعادة التي هو فيها سقط الترتيب حينئذ ويتم صلاته ويقضي الفائتة لحسب وقوله اعتقد أن لا يعيدها يعني لا يغير نيته عن الفرضية ولا يعتقد أنه

(فصل) ومتى كان المترك سلاماً أتى به فحسب ، وإن كان تشهداً أتى به وبالسalam ، وإن كان غيرهما أتى بركعة كاملة . وقال الشافعي : يأتي بالركن وما بعده لا غير . ويأتي الكلام عليه إن شاء الله وتخص تكبيرة الاحرام من بين سائر الاركان لان الصلاة لاتعقد بتركها لانها تحريمها فلا يدخل في الصلاة بدونها ، ويختص السلام بأنه إذا نسيه أتى به وحده وقد ذكرناه

(مسئلة) (واجباتها تسعة : التكبير غير تكبيرة الاحرام ، والتسبيح في الركوع والسجود مرة مرة ، والتسبيح والتحميد في الرفع من الركوع ، وسؤال المغفرة بين السجدين مرة ، والتشهد الاول ، والجلوس له ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير في رواية) هذا هو القسم الثاني من الواجبات . وفي وجوبها روايتان (احدهما) هي واجبة وهو قول إسحاق (والرواية الثانية)

يعيدها هذا هو الصحيح من المذهب . وهكذا لو لم يكن دخل فيها لكن لم يبق من وقتها قدر يصليها جميعا فيه فانه يسقط الترتيب ويقدم الحاضرة وهو قول سعيد بن المسيب والحسن والاوزاعي والثوري واسحاق واصحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى ان الترتيب واجب مع سعة الوقت وضيقه اختارها التحليل وهو مذهب عطاء والزهري والليث ومالك . ولا فرق بين أن تكون الحاضرة جمعة أو غيرها قال أبو حفص : هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة ، فاما أن يكون غلطا في النقل ، وإما أن يكون قولاً قديماً لأبي عبد الله ، وقال القاضي : وعندي ان المسئلة رواية واحدة ان الترتيب يسقط لانه قال في رواية منها في رجل نسي صلاة وهو في المسجد يوم الجمعة عند حضور الجمعة يبدأ بالجمعة هذه بخلاف فواتها قليل له كنت أحفظ عنك انه اذا صلى وهو ذاكر للصلاة فائتة أنه يعيد هذه وهذه ؟ فقال : كنت أقول هذا . فظاهر هذا انه رجع عن قوله الاول ، وفي رواية ثالثة ان كان وقت الحاضرة يتسع لقضاء الفوائت وجب الترتيب ، وان كان لا يتسع سقط الترتيب في أول وقتها ، نقل ابن منصور فيمن يضي ضلوات فوائت فتحضر صلاة يؤخرها الى آخر الوقت فاذا صلاها يعيدها ؟ فقال : لا بل يصليها في الجماعة اذا حضرت اذا كان لا يطعم أن يقضي الفوائت كلها الى آخر وقت هذه الصلاة التي حضرت فان طعم في ذلك قضى الفوائت ما لم يخش فوت هذه الصلاة ولا قضاء . عليه اذا صلى مرة وهذه الرواية اختيار أبي حفص الكبير . وعلل القاضي هذه الرواية بأن الوقت لا يتسع لقضاء ما في الأمانة وفعل الحاضرة فسقط الترتيب ، وان كان يمكنه القضاء والشروع في أداء الحاضرة كذا ههنا ويمكن أن تحمل هذه الرواية على انه قدم الجماعة على الترتيب مشروطا بضيق الوقت عن قضاء الفوائت جميعها . وقد ذكر بعض أصحابنا أن في تقديم الجماعة على الترتيب روايتين ، ولعله أشار الى هذه الرواية . فأما من ذهب الى تقديم الترتيب بكل حال فحجته قول النبي ﷺ « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها » وهذا عام في حال ضيق الوقت وسعته ولانه ترتيب مستحق مع سعة الوقت فيستحق مع ضيقه كترتيب الركوع والسجود والطهارة

ولنا انها صلاة ضاق وقتها عن أكثر منها فلم يميز له تأخيرها كما لو لم يكن عليه فائتة ولان الحاضرة أكد من الفائتة بدليل أنه يقتل بتركها ويكفر على رواية ، ولا يحل له تأخيرها عن وقتها ، والفائتة

انها غير واجبة وهو قول أكثر الفقهاء . إلا أن الشافعي قال بوجوب الصلاة على النبي ﷺ وجعلها من الاركان وهو رواية عن أحمد لحديث كعب بن عجرة ، ودليل عدم وجوبها أن النبي ﷺ لم يعاها المسي . في صلاته ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد روى أبو داود بإسناده عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لاتم الصلاة لاحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ، ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يقول الله أكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما

بخلاف ذلك ، وقد ثبت أن النبي ﷺ لما نام عن صلاة الفجر أخرها شيئاً وأمرهم فاقنأوا وراح لهم ولأنه ركن من أركان الاسلام مؤقت فلم يجوز تقديم فائتة على حاضرة يخاف فوائتها كالصيام وقوله عليه السلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها » مخصوص بما اذا ذكر فوائت فانه لا يلزمه في الحال إلا الاولى فنقيس عليه ما اذا اجتمعت حاضرة يخاف فوائتها وفائتة لتأكده الحاضرة بما بيناه ، فان قيل قد قال النبي ﷺ « لا صلاة لمن عليه صلاة » قلنا هذا الحديث لا أصل له ، قال ابراهيم الحارثي قيل لاحد حديث النبي ﷺ « لا صلاة لمن عليه صلاة » فقال لا أعرف هذا اللفظ ، قال ابراهيم : ولا سمعت بهذا عن النبي ﷺ فعلى هذه الرواية يبدأ بيقضي الفوائت على الترتيب حتى اذا خاف فوت الحاضرة صلاها ثم عاد إلى قضاء الفوائت نص أحمد على هذا ، فان حضرت جماعة في صلاة الحاضرة فقل أحد في رواية أبي داود فيمن عليه صلوات فائتة فأدركته الظهر ولم يفرغ من الصلوات يصلي مع الامام الظهر ويحسبها من الفوائت ويصلي الظهر في آخر الوقت ، فان كان عليه عصر وأقيمت صلاة الظهر فقد ذكر بعض أصحابنا فيمن عليه فائتة وخشي فوت الجماعة روايتين (احدها) يسقط الترتيب لأنه اجتمع واجبان : الترتيب والجماعة ولا بد من تفويت أحدهما فكان مخيراً فيها (والثانية) لا يسقط الترتيب لأنه أكد من الجماعة بدليل اشتراطه لصحة الصلاة بخلاف الجماعة وهذا ظاهر المذهب ، فان أراد أن يصلي العصر الفائتة خاف من يؤدي الظهر ابنتي ذلك على جواز اتمام من يصلي العصر خلف من يصلي الظهر وفيه روايتان سند كرها ان شاء الله تعالى ، قال أحمد فيمن ترك صلاة سنين يعيدها فاذا جاء وقت صلاة مكتوبة صلاها ويجعلها من الفوائت التي يعيدها ويصلي الظهر في آخر الوقت وقال : ولا يصلي مكتوبة الا في آخر وقتها حتى يقضي التي عليه من الصلوات

(فصل) اذا ترك ظهراً وعصرأ من يومين لا يدري أيهما أولاً ففي ذلك روايتان ، قل الاثرم أنه يعمل على أكثر ذلك في نفسه ثم يقضي يعني أنه يتحرى أيهما نسي أو لا فيقضيها ثم يقضي الاخرى وهذا قول أبي يوسف ومحمد لان الترتيب مما تبيح الضرورة تركه بدليل ما اذا تضايق الوقت أو نسي الفائتة فدخله التحري كالمقابلة (والرواية الثانية) أنه يصلي الظهر ثم العصر بغير تحرر قلها منها لان التحري فيما فيه أمانة وهذا لأمانة فيه فرجع فيه إلى ترتيب الشرع ، ويحتمل أن يلزمه صلاة الظهر ثم العصر ثم الظهر أو العصر ثم الظهر ثم العصر لانه أمكنه أداء فرضه بيقين فلزمه كما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عيناها ، وقد قل أبو داود عن أحمد في رجل فرط في صلاة يوم العصر ويوم الظهر صلوات لا يعرفها ؟ قال يعيد حتى لا يكون في قلبه شيء ، وظاهر هذا أنه يقضي حتى يتيقن براءة ذمته وهذا مذهب أبي حنيفة

ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر ، فاذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ، وفي رواية « لانتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » وهذا نص في وجوب التكبير وقد ذكرنا

(فصل) ولا يعذر في ترك الترتيب بالجهل بوجوبه ، وقال زفر يعذر بذلك ولنا أنه ترتيب واجب في الصلاة فلم يسقط بالجهل كالترتيب في المجموعتين ولان الجهل بأحكام الشرع مع التمكن من العلم لا يسقط أحكامها كالجهل بتحريم الأكل في الصوم . (فصل) اذا كثرت الفوائت عليه يشاغل بالقضاء ما لم يلحقه مشقة في بدنه أو ماله ، أما بدنه فإن يضعف أو يخاف المرض ، وأما في المال فإن ينقطع عن التصرف في ماله بحيث ينقطع عن معاشه أو يستنصر بذلك وقد نص أحمد على معنى هذا ، فإن لم يعلم قدر ماله فإنه يعيد حتى يتيقن براءة ذمته قال أحمد في رواية صالح في الرجل يضيع الصلاة : يعيد حتى لا يشك أنه قد جاء بما قد ضيع فإن نسي صلاة من يوم لا يعلم عنها أعاد صلاة يوم ليلة نص عليه وهو قول أكثر أهل العلم وذلك لان التعيين شرط في صحة الصلاة المكتوبة ولا يتوصل الى ذلك ههنا إلا بإعادة الصلوات الخمس فلهذا

(فصل) اذا نام في منزل في السفر فاستيقظ بعد خروج وقت الصلاة فالمستحب له أن ينتقل عن ذلك المنزل فيصلي في غيره نص عليه أحمد لما روى أبو هريرة قال : عرضنا مع رسول الله ﷺ فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال رسول الله ﷺ « ياخذ كل رجل منكم برأس راحلته فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان » قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين^(١) ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة ، وروى نحوه أبو قتادة وعمران بن حصين متفق عليها ، ويستحب أن يقضي ركعتي الفجر قبل الفريضة لما تقدم من الحديث فإن أراد التطوع بصلاة أخرى كره له ذلك ، وكذلك حكم الصوم لا يتطوع به وعليه فريضة فإن فعل صح تطوعه بدليل حديث ابن عمر في الذي ينسى فريضة فلا يذكرها إلا وراء الإمام فإنه يتمها حكم له بصحتها ، فأما السنن الرواتب فلا يكره قضاؤها قبل الفرائض كما ذكرنا في ركعتي الفجر

(١) أي صلى
ركعتين وهما راتبة
الفجر .

(فصل) فإن أخر الصلاة لنوم أو غيره حتى خاف خروج الوقت ان تشاغل بركعتي الفجر فإنه يبدأ بالفرض ويؤخر الركعتين نص عليه أحمد في رواية جماعة منهم أبو الحارث نقل عنه أنه اذا اتبه قبل طلوع الشمس وخاف أن تطلع الشمس بدأ بالفريضة فإنه اذا قدمت الحاضرة على الفائتة مع الاخلال بالترتيب الواجب مراعاة لوقت الحاضرة فتقدمها على السنة أولى ، وهكذا إن استيقظ لا يدري أطلعت الشمس أو لا بدأ بالفريضة أيضاً نص عليه أحمد لان الاصل بقاء الوقت وامكان الاتيان بالفريضة فيه

(فصل) ويستحب قضاء الفوائت في جماعة فإن النبي ﷺ يوم الخندق فاته أربع صلوات فقضاهن في جماعة ، وحديث أبي قتادة وغيره حين قام رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة الفجر هو أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتسبيح في الركوع والسجود ، ولان مواضع هذه الاركان أركان فكان فيها ذكر واجب كالقيام وقد أشرنا إلى أدلة الباقي منها . فأما حديث المسي في صلاته فلم يذكر فيه جميع الواجبات بدليل أنه لم يعلمه التشهد ولا السلام ، فلهذا اقتصر على تعليم ما أساء فيه ولا يلزم

وأصحابه صلى بهم جماعة، ولا يلزمه القضاء أكثر من مرة عند استيقاظه أو ذكره لما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه قضى غير مرة وقال عليه السلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » لم يزد على ذلك وقد روى عمران بن حصين قال : سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرس بنا من السحر فما استيقظنا إلا بجر الشمس قال فقام القوم دهشين مسرعين لما قامتهم من صلاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اركبوا » فركبنا فسرنا حتى طلعت الشمس ثم نزل ونزلنا وقضى القوم من حوائجهم وتوضؤوا فامر بلال فاذن وصلى ركعتي الفجر وصلينا ثم أمره فأقام فصلى بنا قلنا يا رسول الله ألا نصلي هذه الصلاة لوقتها؟ قال « لا . لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم » رواه الأثرم واحتج به أحمد

(فصل) ومن أسلم في دار الحرب فترك صلوات أو صياما لا يعلم وجوبه لزمه قضاؤه وبذلك قال الشافعي وعند أبي حنيفة لا يلزمه

ولنا أنها عبادة تجب مع العلم بها فلزمته مع الجهل كما في دار الاسلام

﴿مسئلة﴾ قال (ويؤدب الغلام على الطهارة والصلاة اذا تمت له عشر سنين)

معنى التأديب الضرب والوعيد والتعنيف قال القاضي : يجب على ولي الصبي أن يعلمه الطهارة والصلاة إذا بلغ سبع سنين ويأمره بها ويلزمه أن يؤدبه عليها اذا بلغ عشر سنين ، والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « علموا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر » رواه الأثرم وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ رواية الترمذي ولفظ حديث غيره « مروا الصبي بالصلاة لسبع سنين واضربوه عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع » وهذا التأديب المشروع في حق الصبي ثم يتركه على الصلاة كي يألفها ويعتادها ولا يتركها عند البلوغ وليست واجبة عليه في ظاهر المذهب ومن أصحابنا من قال تجب عليه لهذا الحديث فان العقوبة لا تشرع إلا لترك واجب ولان أحمد قد نقل عنه في ابن أربع عشرة اذا ترك الصلاة : بعيد ولعل أحمد رحمه الله أمر بذلك على طريق الاحتياط فان الحديث قد ثبت عن رسول الله ﷺ « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ » ولانه صبي فلم يجب عليه كالصغير وهذا التأديب للتأديب والتعويد كالضرب على تعلم الخط والقرآن والصناعة وأشباهاها ولا خلاف في أنها تصح من الصبي العاقل ولا فرق بين الذكر والانثى فيما ذكرناه

(فصل) ويعتبر لصلاة الصبي من الشروط ما يعتبر في صلاة البالغ الا أن قول النبي ﷺ « لا

يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » يدل على صحة صلاة غير الحائض بغير خوار

من التساوي في الوجوب التساوي في الاحكام بدليل واجبات الحج . وقد ذكر في الحديث الذي رواه عنه تعليم التكبير وهو زيادة يجب قبولها

﴿مسئلة﴾ قال (ومن ترك منها شيئا عمدا بطلت صلاته ، ومن تركه سهواً ترك لسهو . وعنه

(مسئلة) قال (وسجود القرآن أربع عشر سجدة)

المشهور في المذهب أن عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة وهو قول أبي حنيفة في إحدى الروايتين والشافعي في أحد القولين ومن روي عنه أن في المفصل ثلاث سجديات أبو بكر وعلي وابن مسعود وعمار وأبو هريرة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وجماعة من التابعين وبه قال الثوري والشافعي وأبو حنيفة وإسحاق . وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى أنها خمس عشرة سجدة منها سجدة ص - وروي ذلك عن عتبة بن عامر وهو قول إسحاق لما روى ابن ماجه وأبو داود عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان . وقال مالك في رواية الشافعي في قول عزائم السجود إحدى عشرة . قال ابن عبد البر هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وابن جبير والحسن وعكرمة ومجاهد وعطاء وطاوس ومالك وطائفة من أهل المدينة لأن أبا الدرداء قال قد سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة ليس فيها من المفصل شيء . رواه ابن ماجه وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة رواه أبو داود

ولنا ما روى أبو رافع قال صليت خلف أبي هريرة العنقة فقرا (إذا السماء انشقت) فسجدت فقلت ما هذه السجدة؟ قال سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا أزال أسجد فيها حتى إلقاء رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والاثرم . وروى مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال سجدنا مع رسول الله ﷺ في (إذا السماء انشقت) و (اقرأ باسم ربك) وروى عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها وما بقي أحد من القوم إلا سجد رواه البخاري ومسلم وأبو داود، وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة وهو أولى من حديث ابن عباس لأنه أثبت ثم إن ترك السجود يدل على أنه ليس بواجب والسجود يدل على أنه مسنون ولا تعارض بينهما وحديث أبي الدرداء قال أبو داود إسناده واهم ثم لا دلالة فيه إذ يجوز أن يكون سجود غير المفصل إحدى عشرة فيكون مع سجديات المفصل أربع عشرة

(فصل) فعلى الرواية الأولى ليست (ص) من عزائم السجود وهو قول علقمة والشافعي وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود، والرواية الثانية هي من العزائم وهو قول الحسن ومالك والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي لحديث عمرو بن العاص وروي عن عمر وابنه وعثمان أنهم كانوا يسجدون فيها وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فيها وحديث أبي الدرداء يدل على أنه سجد فيها

أن هذه سنن لا تبطل الصلاة بتركها (وحكم هذه إذا قلنا بوجوبها أنه إن تركها عمداً بطلت صلاته لأنها واجبة أشبهت الأركان، وإن تركها سهواً جبرها بسجود السهو لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قام إلى الثالثة وترك الشهادتين قبل أن يسلم في حديث ابن نجيم ولولا أنه سقط

ولنا ما روى أبو داود عن أبي سعيد قال : قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر (من) فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزى الناس للسجود فقال رسول الله ﷺ « إنما هي توبة نبي وليكني رأيكم تشزيم السجود » فنزل فسجد وسجدوا وروى النسائي عن ابن عباس أن النبي ﷺ سجد في ص وقال « سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكراً » وروى أبو داود عن ابن عباس قال : ليس من عزائم السجود ، والحديث الذي ذكرناه لرواية الأخرى يدل على أن النبي ﷺ سجد فيها فيكون سجوده للشكر كما بينه في حديث ابن عباس .

(مسألة) قال (في الحج منها سجدتان)

وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ومن كان يسجد في الحج بسجدين عمرو بن عبد الله بن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية وزر وقال ابن عباس : فضلت سورة الحج بسجدين وقال الحسن وسعيد بن جبير وجابر بن زيد والنخعي ومالك وأبو حنيفة ليست الأخيرة سجدة لأنه جمع فيها بين الركوع والسجود فقال (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) فلم تكن سجدة كقوله (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين)

ولنا حديث عمرو بن العاص الذي ذكرناه وروى أبو داود والاثرم عن عقبة بن عامر قال قلت لرسول الله ﷺ في الحج سجدتان ؟ قال « نعم ، من لم يسجد بها فلا يقرأها » وأيضاً فانه قول من سمينا من الصحابة لم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً وقد قال أبو إسحاق أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدين . وقال ابن عمر لو كنت نارا كإحداها تركت الأولى وذلك لأن الأولى إخبار والثانية أمر واتباع الأمر أولى وذکر الركوع لا يقتضي ترك السجود كما ذكر البكاء في قوله (خروا سجداً وبكياً) وقوله (ويخرون للأذقان ويكون ويزيدم خشوعاً)

(فصل) ومواضع السجود آخر الاعراف (وله يسجدون) وفي الرعد (وظلالهم بالقنود والآصال) وفي النحل (ويفعلون ما يؤمرون) وفي بني إسرائيل (ويزيدم خشوعاً) وفي مريم (خروا سجداً وبكياً) وفي الحج (إن الله يفعل ما يشاء) وقوله (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وفي الفرقان (وزادهم خشوعاً) وفي النمل (رب العرش العظيم) وفي آل عمران (وم لا يستكبرون) وفي حم السجدة (وم لا يسأمون) وآخر النجم (فاسجدوا لله واعبدوا) وفي الانشقاق (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) وآخر (اقرأ باسم ربك) وقال مالك : السجود في حم عند (ان كنتم

بالسهو لرجم اليه ، ولولا أنه واجب لما سجد لجبره لانه لا يزيد في الصلاة زيادة محرمة لجبر ما ليس بواجب ، وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه ، ولا يمتنع أن يكون للعبادة واجب يجبر إذا تركه ولو كان لا تصح إلا بها كالحج ، ويختص التسميع لسقوطه عن المأموم . وذکر ابن عقيل رواية فيمن

إليه تعبدون) لان الامر بالسجود هناك فيها

ولنا أن تمام الكلام في الثانية فكان السجود بعدها كما في سورة النحل عند قوله (ويفعلون ما يؤمرون) وذكر السجود في التي قبلها كذا هنا .

(مسألة) قال (ولا يسجد الا وهو طاهر)

وجملة ذلك أنه يشترط للسجود ما يشترط لصلاة النافلة من الطهارتين من الحدث والنجس وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والنية ، ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه في الحائض تسم السجدة نومي . برأسها وبه قال سعيد بن المسيب قال ويقول : اللهم لك سجدت . وعن الشعبي فيمن سمع السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه ولنا قول النبي ﷺ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » فيدخل في عموم السجود ولأنه صلاة فيشترط له ذلك كذات الركوع

(فصل) اذا سمع السجدة غير متطهر لم يلزمه الوضوء ولا التيمم ، وقال النخعي : يتيمم ويسجد وعنه يتوضأ ويسجد وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ولنا أنها تتعلق بسبب فإذا فات لم يسجد كالمقرأ سجدة في الصلاة فلم يسجد فإنه لا يسجد بعدها (مسألة) قال (ويكبر اذا سجد)

وجملة ذلك أنه اذا سجد للتلاوة فعليه التكبير للسجود والرفع منه سواء كان في صلاة أو في غيرها وبه قال ابن سيرين والحسن وأبو قلابة والنخعي ومسلم بن يسار وأبو عبد الرحمن السلمي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك : اذا كان في صلاة واختلف عنه إذا كان في غير صلاة . ولنا ما روي ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه . قال عبد الرزاق : كان الثوري يعجبه هذا الحديث قال أبو داود : يعجبه لانه كبر ولأنه سجود منفرد فشرع له التكبير في ابتدائه والرفع منه كسجود السهو بعد السلام وقد صح عن النبي ﷺ أنه كبر فيه لسجود والرفع ولم يذكر الحرقى التكبير للرفع وقد ذكره غيره من أصحابنا وهو القياس كما ذكرنا ولا يشرع في ابتداء السجود أكثر من تكبيرة قال يكبر للافتتاح واحدة وللسجود أخرى

ولنا حديث ابن عمر وظاهره أن يكبر واحدة وقياسه على سجود السهو بعد السلام

ترك شيئاً من الواجبات ساهياً أن صلاته تبطل كالاركان . قال والاول أصح وهو أنها تنجز بسجود السهو (مسألة) وسنن الاقوال اثنا عشر ، الاستفتاح ، والتعوذ ، وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وقول آمين ، وقراءة السورة ، والجهر ، والاختفات ، وقول ملء السموات (١) بعد التعميد ، وما زاد على

(فصل) ويرفع يديه مع تكبيرة السجود إن سجد في غير صلاة وهو قول الشافعي لأنها تكبيرة افتتاح ، وإن كان السجود في الصلاة فنص أحمد أنه يرفع يديه لأنه يسن له الرفع لو كان منفردا فكذلك مع غيره ، قال القاضي : وقياس المذهب لا يرفع لأن محل الرفع في ثلاثة مواضع ليس هذا منها ، ولأن في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يفعل في السجود يعني رفع يديه ، وهو حديث متفق عليه . واحتج أحمد بما روي وائل بن حجر قال : قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ فكان يكبر إذا خفض ويرفع يديه في التكبير ، قال أحمد : هذا يدخل في هذا كله وهو قول مسلم بن يسار ومحمد بن سيرين

(فصل) ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة . قال أحمد : أما أنا فأقول سبحان ربي الأعلى ، وقد روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقول في سجود القرآن بالليل « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني رأيتني أليلى خلف شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها وهي تقول : اللهم اكتب لي بها عندك أجرا ، وضع عني بها وزرا ، واجعلها لي عندك ذخرا ، وقبّلها مني كما تقبلتها من عبدك داود . قرأ النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد فقال ابن عباس : فسمعتة يقول مثل ما أخبره الرجل عن قول الشجرة ، قال الترمذي : وهذا حديث غريب ، ومهما قال ذلك فحسن

(مسألة) قال (ويسلم إذا رفع)

اختلفت الرواية عن أحمد في التسليم في سجود التلاوة فرأى أنه واجب وبه قال أبو قلابة وأبو عبد الرحمن وروى أنه غير واجب ، قال ابن المنذر : قال أحمد أما التسليم فلا أدري ما هو . قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير ويحيى بن وثاب ليس فيه تسليم ، وروى ذلك عن أبي حنيفة واختلف قول الشافعي فيه ، ووجه الرواية التي اختارها الحنفي قول النبي صلى الله عليه وسلم « تحرّجها التكبير وتحليلها التسليم » ولأنها صلاة ذات إحرام فافتقرت إلى سلام كسائر الصلوات ولا تنفقر إلى تشهد ، نص عليه أحمد في رواية الأثرم لأنه لم ينقل ولأنه لا ركوع فيه فلم يكن له تشهد كصلاة الجنائز ويجزئه تسليمة واحدة نص عليه أحمد في رواية حرب وعبد الله قال : يسلم تسليمة واحدة ، قال القاضي يجزئه رواية

التسبيحة الواحدة في الركوع والسجود ، وعلى المرة في سؤال المغفرة ، والتعوذ في التشهد الأخير ، والقنوت في الوتر ، فهذه سنن لا تبطل الصلاة بتركها ولا يجب السجود لسهوها لأن فعلها غير واجب فجبرها أولى وهل بشرع ؟ على روايتين (أحدهما) بشرع وهو مذهب مالك وأبي حنيفة في الإمام إذا ترك الجهر . وقال الحسن والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي وإسحاق : عليه سجود السهو إذا ترك قنوت

واحدة ، قال اسحاق : بسم عن يمينه فقط السلام عليكم . وقال في المبرد عن أبي بكر ان فيه رواية أخرى لا يجهزته إلا ثنتان

(مسألة) قال (ولا يسجد في الاوقات التي لا يجوز أن يصلي فيها تطوعاً)

قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن قرأ سجود القرآن بعد الفجر وبعد العصر أيسجد ؟ قال لا . وبهذا قال أبو ثور وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن المسيب واسحاق وكره مالك قراءة السجدة وقت النهي ، وعن أحمد رواية أخرى انه يسجد وبه قال الشافعي وروى ذلك عن الحسن والشعبي وسالم والقاسم وعطاء وعكرمة ورخص فيه أصحاب الرأي قبل تغير الشمس ولنا عموم قوله عليه السلام « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » وروى أبو داود عن أبي تيمية المجيب قال : كنت أقص بعد صلاة الصبح فأسجد قتها في ابن عمر فلم أته ثلاث مرات ثم عاد فقال : اني صليت خلف النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم يسجدوا حتى تطلع الشمس ، وروى الاثرم عن عبد الله بن مقسم ان قاصاً كان يقرأ السجدة بعد العصر فيسجد قتها ابن عمر وقال انهم لا يقولون

(مسألة) قال (ومن سجد فحسن ومن ترك فلا شيء عليه)

وجملة ذلك ان سجود التلاوة سنة مؤكدة وليس بواجب عند إمامنا ومالك والاوزاعي والبيه والشافعي وهو مذهب عمر وابنه عبد الله وأوجه أبو حنيفة وأصحابه لقول الله عز وجل (فما لم لا يؤمنون ، واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) ولا يذم إلا على ترك واجب ولانه سجود يفعل في الصلاة فكان واجباً كسجود الصلاة

ولنا ما روى زيد بن ثابت قال : قرأت على النبي ﷺ النجم فلم يسجد منا أحد متفق عليه . ولانه إجماع الصحابة ، وروى البخاري والاثرم عن عمر أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال : يا أيها الناس انما نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه ولم يسجد عمر . وفي لفظ : ان الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء . وفي رواية الاثرم فقال : على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء ، فقرأها ولم يسجد ومنعهم أن يسجدوا ، وهذا بحضرة الجمع الكثير فلم ينكره أحد ولا قل خلافة ، فأما الآية فانه ذمهم لترك السجود غير معتقدين فضله ولا مشروعيته وقياسهم ينتقض بسجود السهو فانه عندهم غير واجب

الوتر ناسياً لقوله عليه السلام « لكل سهو سجدتان » (والثانية) لا يشرع لأن تركها عمداً يبطل الصلاة فلم يشرع لسهوها سجود كسائر الأفعال وهذا قول الشافعي

(فصل) ويسن السجود للتالي والمستمع لا نفعل في هذا خلافا وقد دلت عليه الاحاديث التي رويناهما وقد روى البخاري ومسلم وأبو داود عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه حتى لا يجد أحدا مكانا لموضع جبهته ، فأما السامع غير القاصد للسمع فلا يستحب له روي ذلك عن عثمان وابن عباس وعمران وبه قال مالك . وقال أصحاب الرأي : عليه السجود وروي نحو ذلك عن ابن عمر والنخعي وسعيد بن جبير ونافع وإسحاق لانه سامع للسجدة فكان عليه السجود كالمستمع . وقال الشافعي لا يؤكد عليه السجود وان سجد فحسن

ولنا ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه مر بقاص فقرأ القاص سجدة ليسجد عثمان معه فلم يسجد وقال : إنما السجدة على من استمع . وقال ابن مسعود وعمران : ما جلسنا لها . وقال سلمان : ما عدونا لها ونحوه عن ابن عباس ولا يخالف لم في عصرهم نعله الا قول ابن عمر : إنما السجدة على من سمعها فيحتمل أنه أراد من سمع عن قصد فيحمل عليه كلامه جمعا بين أقوالهم ولا يصح قياس السامع على المستمع لاقتراحهما في الاجر

(فصل) وبشترط لسجود المستمع أن يكون التالي ممن يصلح أن يكون له اماما فان كان صبيبا أو امرأة فلا يسجد السامع رواية واحدة الا أن يكون ممن يصح له أن يأت به . ومن قال لا يسجد اذا سمع المرأة فتادة ومالك والشافعي وإسحاق . وقال النخعي : هي امامك ، وقد روي أن رسول الله ﷺ أتى الى نفر من أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر الى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ « انك كنت امامنا ولو سجدت سجدة » رواه الشافعي في مسنده والجوزجاني في المترجم عن عطاء عن النبي ﷺ واذا لم يسجد التالي لم يسجد المستمع . وقال الشافعي يسجد

ولنا الحديث الذي رويناه ولانه امام له فلم يسجد بدون امامه كما لو كانا في صلاة . وان قرأ الاي سجدة فعلى القاري . المستمع السجود معه لان القراءة ليست بركن في السجود . فان كان التالي في صلاة والمستمع في غير صلاة سجد معه وان كان المستمع في صلاة أخرى لم يسجد معه ان كانت فرضا رواية واحدة ، وان كانت نفلا فعلى روايتين الصحيح أنه لا يسجد ولا ينبغي له أن يستمع بل يشغل بضلته كما قال النبي ﷺ « ان في الصلاة لشغلا » متفق عليه ، ولا يسجد اذا فرغ من الصلاة ، وقال أبو حنيفة يسجد عند فراغه ، وليس بصحيح فانه لو ترك السجود لتلاوته في الصلاة لم يسجد اذا فرغ فلأن لا يسجد بحكم سماعه أولى ، وهكذا الحكم ان كان التالي في غير صلاة والمستمع في الصلاة (فصل) ولا يقوم الركوع مقام السجود ، وقال أبو حنيفة يقوم مقامه استحبابا لقوله تعالى (وخر راکها وأناب) ولنا انه سجود مشروع فلا ينوب عنه الركوع كسجود الصلاة ، والآية المراد بها

(مسألة) (وما سوى هذا من سنن الافعال لا تبطل الصلاة بتركها ولا يشرع السجود لها)

السجود لانه قال (وخر) ولا يقال للراكع خر وانما روي عن داود عليه السلام السجود لا للركوع الا انه عبر عنه بالركوع ، على أن سجدة (ص) ليست من عزائم السجود

(فصل) وان قرأ السجدة في الصلاة في اخر السورة فان شاء ركع وان شاء سجد ثم قام فركع نص عليه ، قال ابن مسعود : ان شئت ركعت وان شئت سجدت وبه قال الزبيدي بن خنيم واسحاق وأصحاب الرأي ونحوه عن علقمة وعمر بن شرجيل ومسروق ، قال مسروق قال عبدالله : اذا قرأ أحدكم سورة آخرها سجدة فليركع ان شاء وان شاء فليسجد فان الركعة مع السجدة وان سجد فليقرأ اذا قام سورة ثم ابرك ، وروي عن عمر رضي الله عنه انه قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى (فصل) واذا كان على الرحلة في السفر جاز أن يركع بالسجود حيث كان وجهه كصلاة النافلة

فعل ذلك علي وسعيد بن زيد وابن عمر وابن الزبير والنخعي وعطاء ، وقال به مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقد روى أبو داود عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كلهم منهم الراكب والساجد في الارض حتى ان الراكب ليسجد على يده ، ولانها لا تزيد على صلاة التطوع وهي تفعل على الرحلة ، وان كان ماشيا سجد على الارض وبه قال أبو العالية وأبو زرعة وابن عمر وابن جرير وأصحاب الرأي لما ذكرنا من الحديث والقياس وقال الاسود بن يزيد وعطاء ومجاهد يومي . وفعله علقمة وأبو عبد الرحمن ، وعلى ما حكاه أبو الحسن الآمدي في صلاة الماشي في التطوع أنه يومي فيها ولا يلزمه السجود بالارض يكون ههنا مثله

(فصل) يكره اختصار السجود وهو أن ينتزع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها وكرهه الشعبي والنخعي والحسن واسحاق ، ورخص فيه الثمان وصاحبه محمد وأبو ثور ، ولنا أنه ليس بمروي عن السلف فعله بل كراهته ولا نظيره يقاس عليه

(فصل) قال بعض أصحابنا يكره للامام قراءة السجدة في صلاة لا يجهر فيها وإن قرأ لم يسجد وهو قول أبي حنيفة ولم يكرهه الشافعي لان ابن عمر روى عن النبي ﷺ أنه سجد في الظهر ثم قام فركع فرأى أصحابه أنه قرأ سورة السجدة . رواه أبو داود واحتج أصحابنا بأن فيه إيهاما على المأموم ، واتباع النبي ﷺ أولي ، واذا سجد الامام سجد المأموم وقال بعض أصحابنا هو مخير بين اتباعه وتركه والاولى اتباعه قول رسول الله ﷺ « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا سجد قام سجدوا » ولانه لو كان بعيداً لا يسم أو أطروشا في صلاة الجهر لسجد بسجود إمامه كذا ههنا

(فصل) ويستحب سجود الشكر عند تجمد النعم واندفاع النقم وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال النخعي ومالك وأبو حنيفة يكره لان النبي ﷺ كان في أيامه الفتوح واستسقى فسقي ولم ينقل انه سجد ولو كان مستحباً لم يخل به

فأما سنن الافعال فهي رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه ووضع اليمنى على اليسرى

ولنا ما روى ابن المنذر بإسناده عن أبي بكرة أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسر به خسر ساجداً ورواه أبو داود ولفظه قال: كان إذا أتاه أمر يسر به أو بشر به خسر ساجداً شكراً لله وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب . وسجد الصديق حين فتح اليمامة وعلي حين وجد ذا الثدية ^(١) وروي عن جماعة من الصحابة ثبت ظهوره وانتشاره فبطل ما قالوه وتركه تارة لا يدل على أنه ليس بمستحب فإن المستحب يفعل تارة ويترك أخرى ويشترط لسجود الشكر ما يشترط لسجود التلاوة والله أعلم

(فصل) ولا يسجد للشكر وهو في الصلاة لأن سبب السجدة ليس منها فإن فعل بطلت صلاته إلا أن يكون ناسياً أو جاهلاً بتحريم ذلك فأما سجدة (ص) إذا سجدها في الصلاة وقلنا ليست من العزائم فيحتمل أن تبطل بها الصلاة لأنها سجدة شكر ويحتمل أن لا تبطل لأن سببها من الصلاة وتعلق بالتلاوة فهي كسجود التلاوة والله أعلم

(مسألة) قال (وإذا حضرت الصلاة والعشاء بدأ بالعشاء)

وجملة ذلك أنه إذا حضر العشاء في وقت الصلاة فالمستحب أن يبدأ بالعشاء قبل الصلاة ليكون أفرغ قلبه ، وأحضر لباله ، ولا يستحب أن يعجل عن عشاءه أو غدائه فإن أنساً روى عن النبي ﷺ قال « إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم » وقالت عائشة أني سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا صلاة بحضرة طعام ولا يدافعه الاخبثان » رواهما مسلم وغيره ولا فرق بين أن يحضر صلاة الجماعة ويخاف فوتها في الجماعة أولاً بخلاف ذلك فإن في بعض ألفاظ حديث أنس « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء » وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « إذا قرب عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يعجلن حتى يفرغ منه » رواهما مسلم ، وقوله وأقيمت الصلاة يعني الجماعة ونعني ابن عمر وهو يسم قراءة الامام ، قال أصحابنا إنما يقدم العشاء على الجماعة إذا كانت نفسه تنوق إلى الطعام كثيراً ونحوه قال الشافعي وقال مالك يبدؤون بالصلاة إلا أن يكون طعاماً خفيفاً وقال بظاهر الحديث عمر وابنه واسحاق وابن المنذر ، وقال ابن عباس لا تقوم إلى الصلاة وفي أنفسنا شيء . قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكل صلاته ان صلاته تجزئه كذلك إذا صلى حاقباً ، وقال الشافعي وأبو حنيفة والعنبري يكره أن يصلي وهو حاقن وصلاته جائزة مع ذلك إن لم يترك شيئاً من فروضها ، وقال مالك أحب أن يعيد إذا شغله ذلك قال الطحاوي لا يختلفون أنه لو شغل قلبه بشيء من الدنيا أنه لا يستحب له الاعادة كذلك إذا شغله البول

(مسألة) قال (وإذا حضرت الصلاة وهو يحتاج إلى الخلاء بدأ بالخلاء)

يعني إذا كان حاقناً كرهت له الصلاة حتى يقضي حاجته سواء خاف فوت الجماعة أو لم يخف لما جعلها تحت السرة على ما ذكرنا من الاختلاف فيه ، والنظر إلى موضع سجوده ، ووضع اليدين على

(١) أي حين
وجده في الخوارج
لان النبي صلى الله عليه
وسلم أخبر به ووصفه

ذكرنا من حديث عائشة . وروى ثوبان عن رسول الله ﷺ أنه قال « لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن ولا يقوم إلى الصلاة وهو حاقن » قال الترمذي هذا حديث حسن والمعنى في ذلك أن يقوم إلى الصلاة وبه ما يشغله عن خشوعها وحضور قلبه فيها ، فإن خالف وفعل صحت صلاته في هذه المسئلة وفي التي قبلها ، وقال ابن أبي موسى إن كان به من مدافعة الاخبثين ما يزججه ويشغله عن الصلاة أعاد في الظاهر من قوله لظاهر الحديثين الذين رويناهما وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ، وقال ابن عبد البر في حديث ثوبان لا يقوم به حجة عند أهل العلم بالحديث . فهذان من الاعذار التي يعذر بها في ترك الجماعة والجمعة لعموم اللفظ فإن قوله « وأقيمت الصلاة » عام في كل صلاة وقوله « لاصلاة » عام أيضاً

(فصل) ويعذر في تركهما المريض في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر لأعلم خلافا بين أهل العلم أن للمريض أن يتخلف عن الجماعات من أجل المرض ، وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال « من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر — قالوا وما العذر يا رسول الله ؟ قال — خوف أو مرض لم يقبل منه الصلاة التي صلى » رواه أبو داود وقد كان بلال يؤذن بالصلاة ثم يأتي النبي ﷺ وهو مريض فيقول « مروا أبا بكر فليصل بالناس »

(فصل) ويعذر في تركهما الخائف لقول النبي صلى الله عليه وسلم « العذر خوف أو مرض » والخوف ثلاثة أنواع : خوف على النفس ، وخوف على المال ، وخوف على الأهل (فالاول) أن يخاف على نفسه سلطاناً يأخذه أو عدواً أو لصاً أو سباعاً أو دابة أو سيلاً أو نحو ذلك بما يؤذيه في نفسه وفي معنى ذلك أن يخاف غريباً له يلزمه ولا شيء معه يوفيه فان حبسه بدين هو معسر به ظلم له فان كان قاهراً على أداء الدين لم يكن عذراً له ، وكذلك إن وجب عليه حد لله تعالى أو حد قذف تخاف أن يؤخذ به لم يكن عذراً له لانه يجب إيفاؤه ، وهكذا إن تأخر عليه قصاص لم يكن له عذر في التخلف من أجله . وقال القاضي : إن كان يرجو الصلح على مال فله التخلف حتى يصلح بخلاف الحدود فانه لا تدخلها المصلحة ولا العفو وحد القذف ان يرجي العفو عنه فليس يعذر في التخلف لانه يرجو إسقاطه بغير بدل ، ويعذر في تركهما بالمطر الذي يبل الثياب والوحل الذي يتأذى به في نفسه وثيابه قال عبد الله بن الحارث : قال عبد الله بن عباس لمؤذنه في يوم مطير اذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة وقل صلوا في بيوتكم قال : فكان الناس استكروا ذلك ، قال ابن عباس : أعجبون من ذلك قد فعل ذلك من هو خير مني ان الجمعة عزمة وإني كرهت أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدحض . متفق عليه ، ويعذر في ترك الجماعة بالريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة وقد روى ابن ماجه عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة « صلوا في رحالكم » واسناده صحيح ورواه أبو داود ونحوه وانفق عليه الركنين في الركوع ، والتجافي في السجود ، ومد ظهره معتدلاً وجعله حيال رأسه ، والبداة بوضع

البخاري ومسلم إلا أن فيه في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر، وروى أبو المليلح أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية يوم جمعة وأصابهم مطر لم يبل أسفل نعالهم فأمرهم أن يصلوا في رحالهم رواه أبو داود، ويعذر أيضاً من يريد سفراً ويخاف الرقعة (النوع الثاني) الخوف على ماله بخروجه مما ذكرناه من السلطان والصوص وأشباههما أو يخاف أن يسرق منزله أو يحرق أو شيء منه أو يكون له خبز في تنور أو طيبخ على نار يخاف حريقه باشتغاله عنه أو يكون له غريم أن ترك ملازمته ذهب بماله أو يكون له بضاعة أو ودعة عند رجل أن لم يدرك ذهب فهذا وأشباهه عذر في التخلف عن الجمعة والجماعات (النوع الثالث) الخوف على ولده وأهله أن يضيعوا أو يكون ولده ضائعاً فيرجو وجوده في تلك الحال أو يكون له قريب يخاف أن تشاغل بهما مات فلم يشهده قال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد بعد ارتفاع الضحى قائلاً بالعقبى وترك الجمعة وهذا مذهب عطاء والحسن والأوزاعي والشافعي

(فصل) ويعذر في تركها من يخاف عليه النعاس حتى يفوته فيصلي وحده وينصرف

باب ما يبطل الصلاة إذا تركه عامداً أو ساهياً

روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال «ارجع فصل فانك لم تصل» فرجع فصلّى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال «ارجع فصل فانك لم تصل» ثلاثاً فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني قال «إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركم حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» متفق عليه زاد مسلم «إذا قلت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر»

﴿مسئلة﴾ قال (ومن ترك تكبيرة الاحرام أو قراءة الفاتحة وهو امام أو منفرد أو الركوع أو الاعتدال بعد الركوع أو السجود أو الاعتدال بعد السجود أو التشهد الاخير أو السلام بطلت صلاته عامداً كان أو ساهياً)

وجملة ذلك أن المشروع في الصلاة ينقسم قسمين: واجب ومسنون. فالواجب نوعان (أحدهما) لا يسقط في العمد ولا في السهو وهو الذي ذكر الحرفي في هذه المسئلة وهو عشرة أشياء: تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة الامام والمنفرد والقيام والركوع حتى يطمئن والاعتدال عنه حتى يطمئن الركبتين قبل البدين في السجود ووضع يديه حذو منكبيه وأذنيه فيه ونصب قدميه وفتح أصابعهما

والسجود حتى يطمئن والاعتدال عنه بين السجدين حتى يطمئن والتشهد في آخر الصلاة والجلوس له والسلام وترتيب الصلاة على ما ذكرناه، فهذه نسي أو كانا للصلاة لا تسقط في عذر ولا سهو وفي وجوب بعض ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى وقد دل على وجوبها حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في صلاته فإن النبي ﷺ قال له «لم نصل» وأمره بإعادة الصلاة فلما سأله أن يعلمه علمه هذه الأفعال فدل على أنه لا يكون مصلياً بدونها ودل الحديث على أنها لا تسقط بالسهو فانها لو سقطت بالسهو لسقطت عن الاعرابي لكونه جاهلاً بها والجاهل كالناسي. فأما بطلان الصلاة بتركها ففيه تفصيل وذلك أنه لا يخلو إما أن يتركها عمداً أو سهواً فإن تركها عمداً بطلت الصلاة في الحال وإن ترك شيئاً منها سهواً ثم ذكره في الصلاة أتى به على ما سنيته فيما بعد إن شاء الله. وإن لم يذكره حتى فرغ من الصلاة فإن طال الفصل ابتدأ الصلاة وإن لم يطل بنى عليها نص أحمد على هذه في رواية جماعة وهذا قال الشافعي ونحوه قال مالك. ويرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة والعرف. واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضهم كقولنا وقال بعضهم الفصل الطويل قدر ركعة وهو المنصوص عن الشافعي، وقال بعضهم قدر الصلاة التي نسي فيها والذي قلنا أصح لانه لا حد له في الشرع فيرجع إلى العرف فيه ولا يجوز التقدير بالتحكم، وقال جماعة من أصحابنا متى ترك ركناً فلم يذكره حتى سلم بطلت صلاته. قال النخعي والحسن من نسي سجدة من صلاة ثم ذكرها في الصلاة سجدها متى ذكرها فإذا قضى صلاته سجد سجدة السهو وعن مكحول ومحمد بن أسلم الطوسي في المصلي ينسى سجدة أو ركعة يصليها متى ذكرها ويسجد سجدة السهو. وعن الأوزاعي في رجل نسي سجدة من صلاة الظهر فذكرها في صلاة العصر: يمضي في صلاته فإذا فرغ سجدها

ولنا على أن الصلاة لا تبطل مع قرب الفصل أنه لو ترك ركعة أو أكثر فذكر قبل أن يطول الفصل أتى بما ترك ولم تبطل صلاته إجماعاً؛ وقد دل عليه حديث ذي البدين فإذا ترك ركناً واحداً فأولى أن لا تبطل الصلاة فانه لا يزيد على ترك ركعة والدليل على أن الصلاة تبطل بتطاول الفصل أنه أخل بالموالة فلم تصح صلاته كما لو ذكر في يوم ثان

(فصل) ويلزمه أن يأتي بركعة إلا أن يكون المنسي التشهد والسلام فانه يأتي به ويسلم ثم يسجد للسهو. وقال الشافعي يأتي بالركن وما بعده لا غير ويأتي الكلام على هذا في باب سجود السهو قال أحمد رحمه الله في رواية الأثرم فيمن نسي سجدة من الركعة الرابعة ثم سلم وتكلم: إذا كان الكلام الذي تكلم به من شأن الصلاة قضى ركعة لا يعتد بالركعة الأخيرة لانها لا تتم إلا بسجديتها فلما لم يسجد مع الركعة سجديتها وأخذ في عمل بعد السجدة الواحدة قضى ركعة ثم تشهد وسلم وسجد سجدة السهو وإن تكلم بشيء من غير شأن الصلاة ابتدأ الصلاة. قال أبو عبد الله وبهذا كان يقول مالك زعموا ولعل أحمد رحمه الله ذهب إلى حديث ذي البدين وأن النبي ﷺ تكلم وأبا بكر

فيه، والجلوس والاقتراش في الجلوس بين السجدين، وفي التشهد الأول، والتورك في الثاني،

وعمر «أحق ما يقول ذوالدين؟» ثم بنى على ماضى من صلاته وفي الجملة الحكم في ترك ركن من ركعة كالحكم في ترك الركعة بكاملها والله أعلم

(فصل) وتختص تكبيرة الاحرام من بين الاركان بأن الصلاة لا تنعقد بتركها لقول النبي ﷺ «تحرىها التكبير» ولا يدخل في الصلاة بدونها ويختص القيام بسقوطه في النوافل لانه بطول فيشقى فسقط في النافلة مبالغة في تكثيرها كما سقط التوجه فيها في السفر على الراحة مبالغة في تكثيرها ويختص القراءة بسقوطها عن المأموم لان قراءة إمامه له قراءة ويختص السلام بأنه اذا تركه أتى به خاصة

(مسئلة) قال (ومن ترك شيئاً من التكبير غير تكبيرة الاحرام أو التسبيح في الركوع أو السجود أو قول سمع الله لمن حمده أو قول ربنا ولك الحمد أو رب اغفر لي أو التشهد الاول أو الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير عمداً بطلت صلاته، ومن ترك شيئاً منه سهواً أتى بسجدي السهو)

هذا النوع الثاني من الواجبات وهي ثمانية وفي وجوبها روايتان (إحداهما) أنها واجبة وهو قول إسحاق والأخرى ليست واجبة وهو قول أكثر أهل العلم إلا أن الشافعي أوجب منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وضمه الى الاركان وعن أحمد رواية أخرى كذلك. وقد ذكرنا الدليل على وجوبها فيما مضى وذكرنا حديث يحيى بن خلاد عن عمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «انه لا تتم الصلاة لاحد من الناس حتى يتوضأ ويضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه ويقرأ بما شاء من القرآن ثم يقول الله أكبر ثم يركم حتى تطمئن مفاصله ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائماً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ثم يرفع رأسه فيكبر فاذا فصل ذلك فقد تمت صلاته» وفي رواية «لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» رواه أبو داود. وحكم هذه الواجبات اذا قلنا بوجوبها أنه إن تركها عمداً بطلت صلاته وإن تركها سهواً وجب عليه السجود لسهواً والأصل فيه حديث النبي ﷺ حين قام الى ثالثة وترك التشهد الاول فسبحوا به فلم يرجع حتى اذا جلس لتسليم سجد سجدين وهو جالس ولولا ان التشهد سقط بالسهو لرجع اليه ولولا أنه واجب لما سجد جبراً لنسيانه وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه ومثبه به ولا يمتنع أن يكون للعبادة واجبات يتخير اذا تركها، وأركان لا تنصح العبادة بدونها كالحج في واجباته وأركانه

(فصل) وضم بعض أصحابنا الى ذلك نية الخروج من الصلاة والتسليم الثانية وقد قلنا على أنهما ليستا بواجبتين وهو اختيار الحرقي لكونه لم يذكرهما في عدد الواجبات ويختص ربنا ولك الحمد بالمأموم والمنفرد وفي المنفرد رواية أخرى أنه لا يجب عليه، ويختص سمع الله لمن حمده بالامام والمنفرد ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة محلفة، والإشارة بالسبابة، ووضع اليد اليسرى على الفخذ

(القسم الثاني) من المشرع في الصلاة المسنون وهو ما عدا ما ذكرناه وهو اثنان وثلاثون: رفع اليدين عند الاحرام والركوع والرفع منه، ووضع اليمنى على اليسرى، وحطها تحت السرة، والنظر الى موضع سجوده، والاستفتاح، والتعوذ، وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وقول آمين، وقراءة السورة بعد الفاتحة، والجهر والاسرار في مواضعها، ووضع اليدين على الركبتين في الركوع، ومد الظهر والانحناء في الركوع والسجود، وما زاد على التسبيحة الواحدة فيهما، وعلى المرة في سؤال المغفرة، وقول ملء السماء بعد التحميد، والبداية بوضع الركبتين قبل اليدين في السجود، ورفعهما في القيام، والتفريق بين ركبتيه في السجود، ووضع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه، وفتح أصابع رجليه فيه، وفي الجلوس، والاقرار في التشهد الاول والجلوس بين السجدين، والتورك في الثاني، ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة محلفة والاشارة بالسبابة، ووضع اليد الأخرى على الفخذ الأخرى مبسوطة، والالتفات على اليمين والشمال في التسليمتين، والسجود على أفئه، وجلسة الاسراحة، والتسليمية الثانية، ونية الخروج من الصلاة في سلامه على إحدى الروايتين فيهن، وحكم هذه السنن جميعها ان الصلاة لا تبطل بتركها عداً ولا سهواً وفي السجود لها عند السهو عنها تفصيل نذكره في موضعه إن شاء الله (فصل) وبشروط الصلاة ستة أشياء: الطهارة من الحدث والنجاسة، والستر، والموضع، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، والنية. فتنى أخل بشيء من هذه الشروط لم تنعقد صلاته وتخص النية بأنها لا تصح الصلاة مع عدمها بحال لا في حق معذور ولا غيره ويخص الوقت ببعض الصلوات وكل ما اعتبر له وقت فلا يصح قبل وقته إلا الثانية من المجموعتين تفعل في وقت الاولى حال العذر إذا جم بينهما وبقيت الشروط تسقط بالعذر على تفصيل ذكر في مواضعه فيما مضى

(فصل) يستحب للمصلي أن يجعل نظره الى موضع سجوده، قال أحمد في رواية حنبل: الخشوع في الصلاة أن يجعل نظره الى موضع سجوده، وروي ذلك عن مسلمة بن يسار وقتادة. وحكي عن شريك أنه قال: ينظر في حال قيامه الى موضع سجوده في ركوعه الى قدميه، وفي حال سجوده الى أفئه، وفي حال التشهد الى حجره. وقد روى أبو طالب المشاري في الافراد قال: قلت يا رسول الله أين أجعل بصري في الصلاة؟ قال «موضع سجودك» قال: قلت يا رسول الله ان ذلك لشديد، إن ذلك لا أستطيع؟ قال «في المكتوبة إذا» ويستحب أن يفرج بين قدميه وبواطن بينهما يعتمد على هذه مرة وعلى هذه مرة، ولا يكثر ذلك لما روى الاثرم عن أبي عبيدة قال: رأى عبد الله رجلاً يصلي صافاً بين قدميه فقال لو زواج هذا بين قدميه كان أفضل ورواه النسائي ولفظه فقال أخطأ السنة لو راوح بينهما كان أعجب إليّ. قال الاثرم رأيت أبا عبد الله يفرج بين قدميه ورأيت يراوح بينهما وروي نحو هذا عن ابن ميمون والحسن ويحتمل أن يكون هذا عند طول القيام كما قال عطاء قال اني لاحب أن يقل فيه التحريك وأن يعتدل قائماً على قدميه إلا أن يكون انساناً كبيراً لا يستطيع ذلك،

اليسرى مبسوطة، والالتفات عن اليمين والشمال في التسليمتين، والسجود على الأنف، وجلسة

وأما التطوع فإنه بطول على الإنسان فلا بد من التوكؤ على هذه مرة وعلى هذه مرة (فصل) يكره أن يترك شيئاً من سنن الصلاة ، ويكره أن يلتفت في الصلاة لغير حاجة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل فقال « هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » من الصحاح رواه سعيد بن منصور . وفي المسند عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ « لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه » رواهما أبو داود . ولأنه يشغل عن الصلاة فكان تركه أولى . فإن كان لحاجة لم يكره لما روى أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال ثوب بالصلاة فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب . قال أبو داود أرسل فارساً إلى الشعب يحرس . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يلتفت يمينا وشمالا ولا يلوي عنه خلف ظهره . ولا تبطل الصلاة بالالتفات إلا أن يستدبر بحملته عن القبلة أو يستدبر القبلة لأن النبي ﷺ فعله وبهذا قال أبو ثور . قال ابن عبد البر وجهود الفقهاء على أن الالتفات لا يفسد الصلاة إذا كان سيرا .

ويكره رفع البصر لما روى البخاري أن أنسا قال : قال النبي ﷺ « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم — فاشتد قوله في ذلك حتى قال — لينثن أو لتخطفن أبصارهم » ويكره أن ينظر إلى ما يليه أو ينظر في كتاب لما روت عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله ﷺ في خيمة لها أعلام فقال « شغلني أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم بن حذيفة واثبتوني بانبجانيته » رواه البخاري ومسلم وأبو داود . وقال النبي ﷺ لعائشة « أمبطي عنا قرامك هذا فإنه لا يزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » رواه البخاري

ويكره أن يصلي ويده على خصره لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصرا رواه البخاري ومسلم . وعن زناد بن صبيح الحنفي قال صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خصرتي فلما صلى قال هذا الصلب في الصلاة وكلن رسول الله ﷺ ينهي عندهما أبو داود . ويكره أن يصلي وهو معقوف أو مكتوف لما روى مسلم عن ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوف من ورائه فقام فجعل يحمله فلما انصرف أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأسي فقال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف »

ويكره أن يكف شعره وثيابه لقول النبي ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكف شعرا ولا ثوبا » متفق عليه ، ويكره التشبك في الصلاة لما روى ابن ماجه عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله ﷺ بين أصابعه ، وقال ابن عمر في الذي يصلي وهو مشبك يديه : تلك صلاة المغضوب عليهم ، ويكره فرقة الأصابع لما روى ابن ماجه الاستراحة ونية الخروج من الصلاة في سلامه على ما ذكرنا من الخلاف فيها ، فهذه لا تبطل الصلاة بتركها عمدا ولا سهوا ولا يشرع السجود لها محال لأنه لا يمكن التحرز من تركها فلو شرع السجود لها

عن علي أن رسول الله ﷺ قال « لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة » ويكره أن يعتمد على يده في الجلوس في الصلاة لما روي عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده ، ويكره مسح الحصى لما روى أحمد في المسند عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى » وعن معقيب قال قال رسول الله ﷺ في مسح الحصى في الصلاة « ان كنت قاعلا فرة واحدة » رواه مسلم ورواهما ابن ماجه وأبو داود

ويكره العبث كله وما يشغل عن الصلاة ويذهب بخشوعها . وقد روي أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يعبث في الصلاة فقال « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » ولا نعلم بين أهل العلم في كراهة هذا كله اختلاف ومن كرهه الشافعي ونقل كراهة بعضه عن ابن عباس وعائشة ومجاهد والنخعي وأبي مجاز ومالك والاوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي . ويكره أن يلمس إحدى قدميه بالآخرى في حال قيامه لما روى الأثرم عن عينة بن عبد الرحمن قال كنت مع أبي في المسجد فرأى رجلا يصلي قد صف بين قدميه وأزق إحداها بالآخرى فقال أبي لقد أدركت في هذا المسجد ثمانية عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ ما رأيت أحدا منهم فعل هذا قط ، وكان ابن عمر لا يفرج بين قدميه ولا يمس إحداها بالآخرى ولكن بين ذلك لا يقارب ولا يباعد ، ويكره أن يفيض عينيه في الصلاة نص عليه أحمد وقال هو فعل اليهود وكذلك قال سفيان ، وروي ذلك عن مجاهد والثوري والاوزاعي ، وعن الحسن جوازه من غير كراهة وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يفيض عينيه » رواه الطبراني في معجمه وعبد الرحمن بن أبي حاتم وقال هذا حديث منكر

ويكره أن يكثر الرجل مسح جيبته في الصلاة لما روى ابن المنذر عن ابن مسعود قال : من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جيبته قبل أن يفرغ من الصلاة وروي أيضا مرفوعا وكرهه الاوزاعي . وقال سعيد بن جبير : هو من الجفاء . وروي الأثرم عن ابن عباس قال : لا تمسح جيبتك ولا تنفخ ولا تحرك الحصى ، وخصص فيه مالك وأصحاب الرأي ، وكره أحمد التروح في الصلاة إلا من الغم الشديد وبذلك قال إسحاق وكرهه عطاء وأبو عبد الرحمن ومسلم بن يسار ومالك ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن وعائشة بنت سعد ، وكره التميل في الصلاة لما روى النجاد بإسناده عن النبي ﷺ قال « إذا قام أحدكم في صلاته فليسكن أطرافه ولا يتميل مثل اليهود » ولا يبطل الصلاة جميع ذلك إلا ما كان منها فعلا كالعبث وفرقة الأصابع إذا كثر متواليا فإنه يبطل الصلاة

(فصل) ولا بأس بحد الآتي في الصلاة وتوقف أحمد عن عد التسبيح ، قال أبو بكر : لا بأس به لأنه في معنى عد الآتي ، وهو قول ابن أبي مليكة وطاوس وابن سيرين والشعبي والمغيرة بن حكيم وإسحاق وكرهه أبو حنيفة والشافعي لأنه يشغل عن خشوع الصلاة للمأمور به

لم تخل صلاة من سجود في الغالب ، وقال أبو الخطاب فيها روايتان وقال ابن عقيل يخرج في مشروعية السجود لهما روايتان بناء على سنن الاقوال والاول أولى

ولنا أنه إجماع ، رواه الأثرم بإسناده عن يحيى بن وثاب وطاوس والحسن ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والمغيرة بن حكيم ومجاهد وسعيد بن جبير ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف مع أن الظاهر أن ذلك ينتشر ولا يخفى فيكون إجماعا . وإنما توقف أحد عن عد التسييح لأن المنقول عن ذكرنا من عد الآي . قال أحد : أما عد الآي فقد سمعنا وأما عد التسييح فما سمعنا وكان الحسن لا يرى بعد الآي في الصلاة بأسا وكره أن يحسب في الصلاة شيئا سواء ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين لأن معمرأ روى عن الزهري عن أنس وعن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة ، رواه الديري عن عبد الرزاق عن معمر ولا بأس بقتل الحية والعقرب وبه قال الحسن والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وكرهه النخعي ولا معنى لقوله فإن النبي ﷺ أمر بقتل الاسودين في الصلاة — الحية والعقرب ، رواه أبو داود ورأى ابن عمر ريشة حسيها عقربا فضر بها بنعله . فأما القمل فقال القاضي : الأولى التغافل عنه فإن قتلها فلا بأس لأن أنسا كان يقتل القمل والبراغيث في الصلاة وكان الحسن يقتل القمل وقال الأوزاعي : تركه أحب إلي وكان عمر يقتل القمل في الصلاة ، رواه سعيد . وإذا تثاؤب في الصلاة استحب أن يكظم ما استطاع فإن لم يقدر استحب له أن يضع يده على فيه لقول رسول الله ﷺ « إذا تثاؤب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فإن الشيطان يدخل » من الصحاح وفي رواية قال « إذا تثاؤب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل » رواه سعيد في سننه . قال الترمذي : هو حديث حسن . وإذا بدره البصاق وهو في المسجد يعضق في ثوبه ويحك بعضه ببعض وإن كان في غير المسجد يعضق عن يساره أو تحت قدمه

ولنا ما روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في قبلة فأقبل على الناس فقال « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخم أمامه أيحب أن يستقبل فيتنخم في وجهه ؟ فإذا تنخم أحدكم فليتنخم عن يساره أو تحت قدمه فإن لم يجد فليقل هكذا » ووصف القاسم فتغل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض : وقال رسول الله ﷺ « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » رواه مسلم أيضا . ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة لما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي والباب عليه مغلق فجئت فاستنحت ففشي فتش لي ثم رجع إلى مصلاه . وعن جابر رضي الله عنه أنه قال إن رسول الله ﷺ بعثني بحاجة فأدركته وهو يشير فسلمت عليه فأشار إلي فلما فرغ دعائي فقال « إنك سلمت علي وأنا أصلي » ولا تبطل الصلاة بجميع ذلك إلا أن يتوالى ويكثر كالذي قبله والله أعلم

(القسم الثالث) من السنن ما يتعلق بالقلب وهو الخشوع في الصلاة ، ونية الخروج وقد ذكرناه والله أعلم

باب سجدة السهو

قال الامام احمد : يحفظ عن النبي ﷺ خمسة أشياء سلم من اثنتين فسجد ، سلم من ثلاث فسجد وفي الزيادة والنقصان وقام من اثنتين ولم يتشهد : وقال الخطابي : المعتمد عند أهل العلم هذه الاحاديث الخمسة يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بريدة .

(مسئلة) قال أبو القاسم (ومن سلم وقد بقي عليه شيء من صلاته أتى بما بقي عليه من صلاته وسلم ثم سجد سجدة السهو ثم تشهد وسلم كما روي أبو هريرة وعمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك)

وجهة ذلك أن من سلم قبل تمام الصلاة ساهياً ثم علم قبل طول الفصل وتقض وضوءه فعليه أن يأتي بما بقي ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتين ويتشهد ويسلم . وان لم يذكر حتى قام فعليه أن يجلس لينهض الى الاتيان بما بقي عن جلوس فان هذا القيام واجب للصلاة ولم يأت به قاصداً لها فكان عليه الاتيان به مع القصد ولا نعلم في جواز اتمام الصلاة في حق من نسي الركعة فما زاد اختلافاً والاصل في ذلك ما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين ساهى أبو هريرة ولكن أنا نسيت فصلى ركعتين ثم سلم فقام الى خشبة

باب سجود السهو

قال الامام احمد يحفظ عن النبي ﷺ خمسة أشياء ، سلم من اثنتين فسجد ، وسلم من ثلاث فسجد ، وفي الزيادة والنقصان ، وقام من اثنتين ولم يتشهد . وقال الخطابي : المعتمد عند أهل العلم هذه الاحاديث الخمسة ، حديثا ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بريدة .

(مسئلة) قال (ولا يشرع في العمد وهو قول أبي حنيفة) وقال الشافعي : يسجد لترك التشهد . والقنوت عمدان ما تعلق الجبر بسهو تعلق بعمده كجبرانات الحج

ولنا أن السجود يضاف إلى السهو فدل على اختصاصه به . والشرع إنما ورد به فيه ولا يلزم من انجبار السهو به انجبار العمد لوجود العذر في السهو ، وما ذكره يطل بزيادة ترك أو ركعة أو قيام في موضع جلوس (مسئلة) (ويشرع السهو في زيادة وتقص وشك لان الشرع إنما ورد به في ذلك) فأما حديث

النفس فلا يشرع له سجود لان الشرع لم يرد به ، ولانه لا يمكن التحرز منه وهو معفو عنه

(مسئلة) (لنافلة والفرض) لافرق بين النافلة والفرض في سجود السهو أنه يشرع فيهما في قول عوام أهل العلم ، وقال ابن سيرين : لا يشرع في النافلة

ولنا عموم قول النبي ﷺ « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » وقوله « إذا نسي أحدكم فزاد أو قص فليسجد سجدتين » ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود فشرع لها السجود كالفرصة

معروضة في المسجد فوضع يده عليها كأنه غضبان فشبك أصابعه ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من المسجد فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ وفي القوم أبو بكر وعمر فهاباه أن يكلماه وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : « لم أنس ولم تقصر - فقال - أأما يقول ذو اليدين ؟ » قالوا : نعم قال تقدم فصلى ما ترك من صلاته ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر قال فربما سألوه ثم سلم ، قال ثبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم ، متفق عليه ورواه أبو داود وزاد قال قلت فالتشهد ؟ قال لم أسمع في التشهد وأحب إلي أن يتشهد وروى مسلم بإسناده عن أبي المهبلي عن عمران بن الحصين قال : سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسبط اليدين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله ؟ فخرج مغضبا فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدة في السهو ثم سلم . وروى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وذو اليدين مثل حديث أبي هريرة

(فصل) فإن طال الفصل أو انتقض وضوؤه استأنف الصلاة ، وكذلك قال الشافعي إن ذكر قريبا مثل فعل النبي ﷺ يوم ذي البدين ، ونحوه قال مالك وقال يحيى الأنصاري والقيث والاوزاعي يني ما لم ينتقض وضوؤه

ولنا أنها صلاة واحدة فلم يجز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل كما لو انتقض وضوؤه وبرجم

(فصل) ولا يشرع سجود السهو في صلاة الجنائز لأنها لا سجود في صلبها ففي جبرها أولى ولا في سجود تلاوة لأنه لو شرع كان الجبر زائداً على الأصل ولا في سجود السهو ، نص عليه أحمد ولأنه إجماع حكاه اسحاق لأنه يفضي إلى التسلسل ، ولو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك والله أعلم

(مسألة) (فتى زاد فعلا من جنس الصلاة قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً عمداً بطلت الصلاة ، وإن كان سهواً سجد له) الزيادة في الصلاة تنقسم إلى قسمين ، زيادة أقوال وزيادة أفعال وزيادة الأفعال تنوع نوعين (أحدهما) زيادة من جنس الصلاة مثل أن يقوم في موضع جلوس أو يجلس في موضع قيام أو يزيد ركعة أو ركناً ، فإن فعله عمداً بطلت صلاته إجماعاً ، وإن كان سهواً سجد له قليلاً كان أو كثيراً لقول رسول الله ﷺ « إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدة » رواه مسلم

(مسألة) (فإن زاد ركعة فلم يعلم حتى فرغ منها سجد لها) لما روى عبد الله بن مسعود قال : صلى بنا رسول الله ﷺ خمسا فلما افتل توشوش القوم بينهم فقال « ماشأنكم » قالوا يا رسول الله هل زيد في الصلاة ؟ قال « لا » قالوا فانك صليت خمسا فانفتل ثم سجد سجدة ثم سلم ثم قال « إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فاذا نسيت أحداكم فليسجد سجدة » وفي رواية قال « إنما أنا بشر أذكر كما تذكرون ، وأنسى كما تنسون » ثم سجد سجدة في السهو ، وفي رواية قال « إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدة » رواه بطرقه مسلم

في طول الفصل الى العادة من غير تقدير بمدة وهو مذهب الشافعي في أحد الوجوه ، وعنه يعتبر بقدر ركعة وقال بعضهم يعتبر بقدر مضي الصلاة التي نسي فيها والصحيح لاحدله لانه لم يرد الشرع بتعديده فيرجع فيه إلى العادة والمقاربة لمثل حال النبي ﷺ في حديث ذي اليدين

(فصل) فان لم يذكر حتى شرع في صلاة أخرى نظرت فان كان ماعمل في الثانية قليلا ولم يطل الفصل عاد إلى الاولى قائمها ، وإن طال بطلت الاولى وهذا مذهب الشافعي . وقال الشيخ أبو الفرج في المبهج يجعل ماشرع فيه من الصلاة الثانية تماما للاولى فيبني احداهما على الاخرى ويكون وجود السلام كهدمه لانه سهو معذور فيه وسواء كان ماشرع فيه نفلا أو فرضا ، وقال الحسن وحامد بن أبي سليمان فيمن سلم قبل امام المكتوبة وشرع في تطوع يبطل المكتوبة قال مالك أحب إلي أن يبتدئها ونص عليه أحمد فقال في رواية أبي الحارث اذا صلى ركعتين من المغرب وسلم ثم دخل في التطوع أنه بمنزلة الكلام يستأنف الصلاة

ولنا أنه عمل عمل من جنس الصلاة سهواً فلم تبطل كما لو زاد خامسة وأما بناء الثانية على الاولى فلا يصح لانه قد خرج من الاولى ولم ينوها بعد ذلك ونية غيرها لا تجزيه عن نيتها كحالة الابتداء
(مسألة) قال (ومن كان إماما فشك فلم يدر كم صلى تحري فبني على أكثر وهمه ثم سجد بعد السلام كما روي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ)

(مسألة) (وإن علم فيها جلس في الحال فشهد إن لم يكن تشهد وسجد وسلم) متى قام الى خامسة في الرابعة أو إلى رابعة في المغرب أو إلى الثالثة في الصبح لزمه الرجوع متى ذكر ويجلس فان كان قد تشهد عقيب الركعة التي تمت بها صلاته سجد للسهو ثم سلم ، وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو وسلم ، وإن لم يكن تشهد تشهد وسجد للسهو ثم سلم وإن لم يذكر حتى فرغ من الصلاة سجد عقيب ذكره وتشهد وسلم وصحت صلاته ، وبهذا قال علقمة والحسن وعطاء والزهرى والنخعي ومالك والشافعي وإسحاق . وقال أبو حنيفة : إن ذكر قبل أن يسجد جلس للتشهد ، وإن ذكر بعد السجود وكان جلس عقيب الرابعة قدر التشهد صحت صلاته ويضيف إلى الزيادة أخرى لتكون نافلة . وإن لم يكن جلس بطل فرضه وصارت صلاته نافلة ولزمه إعادة الصلاة ، ونحوه قال حماد بن أبي سليمان ، وقال قتادة والاوزاعي فيمن صلى المغرب أربعاً : يضيف إليها أخرى فتكون الركعتان تطوعا لقول النبي ﷺ في حديث أبي سعيد « فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته » رواه مسلم

ولنا حديث عبد الله بن مسعود الذي تقدم والظاهر منه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس عقيب الرابعة لان الظاهر أنه لو فعله لنقل ، ولأنه قام إلى الخامسة يعتقد أنه قام عن ثالثة لم تبطل صلاته بذلك ولم يضيف إلى الخامسة أخرى . وحديث أبي سعيد حجة عليهم أيضا لانه جعل الزيادة

قوله على أكثر وهو أي ما يطلب على ظنه أنه صلاة وهذا في الامام خاصة، وروى عن أحمد رحمه الله رواية أخرى انه يني على اليقين ويسجد قبل السلام كالمفرد سواء، اختارها أبو بكر وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وشريم والشعبي وعطاء وسعيد بن جبير وهو قول سالم بن عبد الله وربيعة ومالك وعبد العزيز بن أبي سلمة والثوري والشافعي وإسحاق والاوزاعي لما روى أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسين فليطرح الشك وإن كان صلى تمام الأربع كانتا ترغيباً للشيطان» أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه، وعن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزيد أو نقص فإن كان شك في الواحدة والاثنين فليجعلهما واحدة حتى يكون الوهم في الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ثم يسلم» رواه الاثرم وابن ماجه ولان الاصل عذر الاثني بما شك فيه فلزمه الاثني به كما لو شك هل صلى أو لا. وذكر ابن أبي موسى في الارشاد عن أحمد رواية أخرى في المفرد انه يني على غالب ظنه كالامام وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية من قال بين التحري واليقين فرق. أما حديث عبد الرحمن بن عوف فيقول اذا لم يدر ثلاثاً أو اثنتين جعلها اثنتين قال فهذا عمل على اليقين فبنى عليه والذي يتحرى يكون قد صلى ثلاثاً فدخل قلبه شك انه إنما صلى اثنتين إلا أن يكون أكثر ما في نفسه انه قد صلى ثلاثاً وقد دخل قلبه شيء. فهذا يتحرى أصوب ذلك ويسجد بعد السلام، قال

نافلة من غير أن يفصل بينها وبين التي قبلها بجلوس وجعل السجدة بشفعها بها ولم يضم اليها ركعة أخرى وهذا كله يخالف ما قالوه فقد خالفوا الخبرين جميعاً

(فصل) ولو قام الى ثالثة في صلاة الليل فهو كما لو قام الى ثالثة في الفجر نص عليه أحمد، وقال مالك: يتمها أربعاً ويسجد لسهو في الليل والنهار وهو قول الشافعي بالعراق. وقال الاوزاعي في صلاة النهار كقوله وفي صلاة الليل إن ذكر قبل ركوعه في الثالثة كقولنا وإن ذكر قبل ركوعه كقول مالك ولنا قول النبي ﷺ «صلاة الليل مثنى مثنى» ولانها صلاة شرعت ركعتين أشبهت صلاة الفجر، فأما صلاة النهار فبتمها أربعاً

(فصل) اذا جلس للتشهد في غير موضعه قدر جلسة الاستراحة فقال القاضي: يلزمه السجود سواء قلنا باستحباب جلسة الاستراحة أو لم تقل لانه لم يردّها بجلوسه انما أراد التشهد سهواً. قال الشيخ ويحتمل أن لا يلزمه لانه فعل لا يطل عمده الصلاة فلم يسجد لسهو كالعمل اليسير من غير جنس الصلاة (مسئلة) (وإن سبّح به اثنان لزمه الرجوع) متى سبّح به اثنان يثق بقولهما لزمه الرجوع اليه سواء غلب على ظنه صواب قولهما أو خلافه. وقال الشافعي: ان غلب على ظنه خطؤهما لم يعمل بقولهما ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع الى قول أبي بكر وعمر في حديث ذي الدين حين سألهما «أحق ما يقول ذو الدين؟» قالا نعم. ولان النبي صلى الله عليه وسلم أمر المؤمنين بالتسبيح ليدذكروا

فبينهما فرق ، فظاهر هذا أنه إنما يني على اليقين إذا لم يكن له ظن ومتى كان له غالب ظن عمل عليه لا فرق بين الامام والمنفرد ، روي ذلك عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وبنحوه قال النخعي وقاله أصحاب الرأي إن تكرر ذلك عليه ، وإن كان أول ما أصابه أعاد الصلاة لقوله عليه السلام « لا غرار في الصلاة » ووجه هذه الرواية ما روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين » متفق عليه . ولبخاري بعد التسليم ، وفي لفظ فليتنظر أخرى ذلك للصواب ، وفي لفظ فليتحرك أقرب ذلك للصواب ، وفي لفظ فليتحرك الذي يرى أنه الصواب ، رواه كله مسلم ، وفي لفظ رواه أبو داود قال : إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع وأكثر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس ، فعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد على من استوى عند الأحرار فلم يكن له ظن ، وحديث ابن مسعود على من له رأي وظن يعمل بظنه جمعاً بين الحديثين وعملهما فيكون أولى ولأن الظن دليل في الشرع فوجب اتباعه كما لو اشتبهت عليه القبلة ، واختار الحرق في التفريق بين الامام والمنفرد فجعل الامام يني على الظن والمنفرد يني على اليقين وهو التناهر في المذهب قلعه عن أحمد الاثرم وغيره والمشهور عن أحمد البناء على اليقين في حق المنفرد لان الامام له من ينبهه ويذكره إذا أخطأ الصواب فليعمل بالأظهر عنده فإن أصاب أقره المأمومون فيتأكد عنده صواب نفسه ، وإن أخطأ سبحوا به فرجع اليهم فيجعل له الصواب على كلتا الحالتين وليس كذلك المنفرد إذ ليس له من يذكره فيني على اليقين ليحصل له إتمام صلاته الامام ويعمل بقولهم . وقال في حديث ابن مسعود « فإذا نسيت فذكروني » . فأما إن كان الامام على يقين من صواب نفسه لم يميز له متابعتهم ، وقال أبو الخطاب : يلزمه الرجوع كالحاكم يحكم بالشاهدين ويترك يقين نفسه ، قال شيخنا : وليس بصحيح لانه علم خطاؤهم فلا يتبعهم في الخطأ ، وكذا قول في الشاهدين متى علم الحاكم كذبهما لم يميز له الحكم بقولها لعلمه أنهما شاهدا زور ، ولا يحل الحكم بقول الزور لأن العدالة اعتبرت في الشهادة ليقلب على الظن صدق الشهود وردت شهادة غيرهم لعدم ذلك فمع يقين الكذب أولى أن لا يقبل

(مسئلة) (فإن لم يرجع بطلت صلاته وصلاة من اتبعه عالماً ، وإن فارقه أو كان جاهلاً لم تبطل) متى شبح المأموم بالامام فلم يرجع في موضع يلزمه الرجوع بطلت صلاته ، نص عليه أحمد لانه ترك الواجب عمداً ، وليس للمأمومين اتباعه لأن صلاته باطلة ، فإن اتبعوه عالمين بتحريم ذلك بطلت صلاتهم لانهم تركوا الواجب عمداً ، وإن فارقه وسلموا صحت ، وهذا اختيار الحلال لانهم فارقه لعذر أشبه من فارق إمامه اذا سبقه الحدث ، وذكر القاضي رواية ثانية : أنهم يتبعونه في القيام استجباباً ، وذكر رواية ثالثة : أنهم ينتظرونه ليسلم بهم اختارها ابن حامد ، والاول أولى لان الامام مخطيء في ترك متابعتهم فلا يجوز اتباعه على الخطأ ، وإن كانوا جاهلين فصلاتهم صحيحة لان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تابعوه في الخامسة في حديث ابن مسعود ولم تبطل صلاتهم ، وتابعوه أيضاً في السلام

ولا يكون مفروراً بها وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام « لا غرار في الصلاة » وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف على المنفرد وحديث ابن مسعود على الامام جمعاً بين الاخبار وتوفيقاً بينها فان استوى الامران عند الامام بنى على اليقين أيضاً وعلى الرواية الثانية يحمل حديث أبي سعيد وعبد الرحمن على من لا ظن له وحديث ابن مسعود على من له ظن . فاما قول أصحاب الرأي فيخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « ان أحدكم إذا قام فصلى جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فاذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » متفق عليه ولانه شك في الصلاة فلم يطلها كما لو تكرر ذلك منه وقوله عليه الصلاة والسلام « لا غرار » يعني لا ينقص من صلاته ويحتمل أنه أراد لا يخرج منها وهو في شك من تمامها ومن بنى على اليقين لم يبق في شك من تمامها وكذلك من بنى على غالب ظنه فوافقه المأمومون أو ردوا عليه غلظه فلا شك عنده

(فصل) ومتى استوى عند الامران بنى على اليقين إماماً كان أو منفرداً وأتى بما بقي من صلاته وسجد للسهو قبل السلام لان الأصل البناء على اليقين وإنما جاز تركه في حق الامام لمعارضته الظن الغالب فاذا لم يوجد وجب الرجوع إلى الأصل

(فصل) وإذا سها الامام فأتى بفعل في غير موضعه لزم المأمومين تلييه فان كانوا رجالاً سبحوا به وان كانوا نساء صفتن بيطون أكفهن على ظهور الاخرى وبهذا قال الشافعي وقال مالك : التسبيح

في حديث ذي اليمين

(فصل) فان سبح به واحد لم يرجع الى قوله إلا أن يطلب على ظنه فيعمل بظلة ظنه لا بتسبيحه لان النبي ﷺ لم يرجع إلى قول ذي اليمين وحده ، وان سبح به فساق فكذلك لان قولهم غير مقبول وان اقرق المأمومون طائفتين واقفه قوم وخالفه آخرون ؟ سقط قولهم كالينتين إذا تعارضتا ويحتمل أن يرجع الى قول ما عنده ^(١) لانه قد عضده قول اثنين فترجح ، ذكره القاضي ومتى لم يرجع وكان المأمومون على يقين من خطأ الامام لم يتابعوه لأنهم إنما يتابعونه في أفعال الصلاة وليس هذا منها إلا أنه ينبغي أن ينتظروه ههنا لان صلاته صحيحة لم تفسد بزيادته فينتظرونه كما ينتظرم الامام في صلاة الخوف

(مسئلة) () والعمل المستكثر في العادة من غير جنس الصلاة يطلها عهده وسهوه ولا تبطل باليسير ولا يشرع له سجود) وجملته ان العمل ينقسم الى عمل من جنس الصلاة وقد ذكرنا ، وعمل من غير جنس الصلاة كالحك والمشي والتروح فهذا تبطل الصلاة بكثيره عمداً كان أو سهواً بالاجماع وان كان متفرقاً لم تبطل لان النبي صلى الله عليه وسلم حل امامة في الصلاة إذا قام حملها وإذا سجد وضعها وهذا لو اجتمع كان كثيراً ، وان كان يسيراً لم يطلها لما ذكرنا والمرجع في الكثير واليسير الى العرف وقد ذكرناه فيما مضى ولا يشرع له سجود لانه لا يكاد تخلو منه صلاة وبشق التحرز عنه

(١) الظاهر ان كلمة (قول) زائدة من النسخ

لرجال والنساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من نابه شيء في صلاته فليقل سبحانه الله » متفق عليه وحكي عن أبي حنيفة أن تنبيه الآدمي بالتسبيح أو القرآن أو الإشارة يبطل الصلاة لأن ذلك خطاب آدمي وقد روى أبو غطفان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أشار يده في الصلاة إشارة تفقه أو تفهم فقد قطع الصلاة »

ولنا ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » وعن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا نابكم في صلاتكم شيء فليسبح الرجال وليصفق النساء » متفق عليهما ، وروى عبد الله بن عمر قال : قلت لبلال : كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة ؟ قال : كان يشير بيده . وعن صهيب قال : مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة . وقال : لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه . قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح وقد ذكرنا حديث أنس أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة فأما حديث مالك ففي حق الرجال فإن حديثنا يفسره لأن فيه تفصيلا وزيادة بيان بتعين الأخذ بها ، وأما حديث أبي حنيفة فضعيف برويه أبو غطفان وهو مجهول فلا يعارض به الأحاديث الصحيحة

(فصل) إذا سبغ به اثنان يثق بقولها لزمه قبوله والرجوع اليه سواء غلب على ظنه صوابهما أو خلافه وقال الشافعي ان غلب على ظنه خطؤها لم يعمل بقولها لأن من شك في فعل نفسه لم يعمل بقول

(مسئلة) (وان أكل أو شرب عمداً بطلت صلاته ، قل أو كثر ، وان كان سهوا لم تبطل اذا كان يسيراً) اذا أكل أو شرب عمداً في الفرض بطلت صلاته لا نفم فيه خلافا . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الاكل والشرب . واجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل أو شرب في صلاة الفرض عمداً أن عليه الاعداء ، وان فعله في التطوع أبطله في الصحيح من المذهب ، وهو قول أكثر الفقهاء ، لأن ما أبطل الفرض أبطل التطوع كسائر المبطلات وعن أحمد : أنه لا يبطلها ويروى عن ابن الزبير وسعيد بن جبير أنها شربا في التطوع وهذا قول اسحاق لأنه عمل يسير أشبه غير الأكل ، فأما ان كثر فإنه يفسدها بغير خلاف لأن غير الاكل من الاعمال يبطل الصلاة اذا كثر ، فالاكل والشرب أولى ، فإن كان سهوا وكثر أبطل الصلاة أيضا بغير خلاف لما ذكرنا ، وان كان يسيراً لم يبطل به الفرض ولا التطوع وهو قول عطاء والشافعي . وقال الاوزاعي : يبطل الصلاة لأنه فعل من غير جنس الصلاة يبطل عمده فأبطل سهوه كالعمل الكثير .

ولنا عموم قوله عليه السلام «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان» ولأنه يسوي بين قليله وكثيره حال عمد فعني عنه في الصلاة اذا كان سهوا كالعمل من جنسها

(فصل) اذا ترك في فيه ما يذوب كالسكر فذاب منه شيء فابتلعه أفسد الصلاة لأنه أكل

غيره كلها كم اذا نسي حكما حكم به فشهد به شاهدان وهو لا يذكره

ولنا أن النبي ﷺ رجع إلى قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في حديث ذي الدين لما سألهما « أحق ما يقول ذو الدين ؟ » فقالا نعم مع أنه كان شاكا بدليل أنه أنكر ما قاله ذو الدين وسألهما عن صحة قوله وهذا دليل على شكه ولأن النبي ﷺ أمرهم بالتسبيح ليدذكروا الامام ويعمل بقولهم وروى ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى فزاد وقصص إلى قوله « إنما أنا بشر أنسى فاذا نسيت فذكروني » يعني بالتسبيح كما روي عنه في الحديث الآخر وكذا قول في الحاكم أنه يرجع إلى قول الشاهدين ، وإن كان الامام على يقين من صوابه وخطأ المأمومين لم يجوز له متابعتهم وقال أبو الخطاب يلزمه الرجوع إلى قولهم كلها كم يحكم بالشاهدين ويترك يقين نفسه وليس بصحيح فانه يعلم خطاهم فلا يتبعهم في الخطأ وكذا تقول في الشاهدين متى علم الحاكم كذبهما لم يجوز له الحكم بقولها لانه يعلم أنهما شاهدا زور فلا يحل له الحكم بقول الزور وإنما اعتبرت العدالة في الشهادة ليغلب على الظن صدق الشهود وردت شهادة غيرهم لانه لا يعلم صدقهم فمع يقين العلم بالكذب أولى أن لا يقبل وإذا ثبت هذا فانه اذا سبح به المأمومون فلم يرجع في موضع يلزمه الرجوع بطلت صلاته نص عليه أحمد وليس للمأمومين اتباعه فان اتبعوه لم يحل من أن يكونوا عالمين بتحريم ذلك أو جاهلين به فان كانوا عالمين بطلت صلاتهم لانهم تركوا الواجب عبداً ، وقال القاضي في هذا ثلاث روايات (إحداها) أنه لا يجوز لهم متابعتة ولا يلزمهم انتظاره إن كان نسيانه في زيادة يأتي بها

وإن بقي بين أسنانه أو في فيه من بقايا الطعام يسير يجري به الريق فابتلعه لم تبطل لانه يشق الاحتراز منه ، وإن ترك في فيه لقمة ولم يبتلعها كره لانه يشغله عن خشوع الصلاة ، وعن الذكر والقراءة فيها ولا يبطلها لانه عمل يسير فهو كالوأمسك شيئاً في يده والله أعلم

(مسألة) (وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه كالقراءة في السجود والقعود ، والتشهد في القيام وقراءة السورة في الآخرين لم تبطل الصلاة بعده) لانه مشروع في الصلاة ولا يجب السجود لسهوه لان عمده لا يبطل الصلاة فلم يجب السجود لسهوه كسائر ما لا يبطل عمده الصلاة وهل يشرع في روايتان (إحداها) يشرع لعوموم قوله عليه السلام « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » رواه مسلم (والثانية) لا يشرع لان عمده لا يبطل الصلاة فلم يشرع السجود لسهوه كترك سنن الافعال (فصل) فإن أتى فيها بذكر أو دعاء لم يرد به النحر فيها كقوله آمين رب العالمين وقوله في التكبير الله أكبر كبيراً ونحوه لم يشرع له سجود لانه روي عن النبي ﷺ أنه سمع رجلاً يقول في الصلاة الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى فلم يأمره بالسجود

(مسألة) (وإن سلم قبل إتمام صلاته عبداً أبطلها لانه تكلم فيها عمداً ، وإن كان سهواً لم يذكر قريباً آمناً ومسجداً ، وإن طال الفصل أو تكلم لتبطل الصلاة بطلت) وجملته أن من سلم قبل إتمام صلاته ساهياً ثم علم قبل طول الفصل ولم ينتقض وضوؤه فصلاته صحيحة لا تبطل بالسلام وعليه

وان فارقه وسلموا صحت صلاتهم وهذا اختيار الحلال (والثانية) يتابعونه في القيام استحسانا (والثالثة) لا يتابعونه ولا يسلمون قبله لكن ينتظرونه ليسلم بهم وهو اختيار ابن حامد والاول أولى لان الامام مخطيء في ترك متابعتهم فلا يجوز اتباعه على الخطأ (الحال الثاني) ان تابعوه جهلا بتحريم ذلك فان صلاتهم صحيحة لان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تابعوه في التسليم في حديث ذي اليدين ، وفي الخامسة في حديث ابن مسعود فلم تبطل صلاتهم ، وروى الاثرم باسناده عن الزبير انه صلى صلاة العصر فلما سلم قال له رجل من القوم : يا أبا عبد الله انك صليت ركعات ثلاثا قال : أكذاك قالوا نعم فرجع فصلى ركعة ثم سجد سجدتين . وعن ابراهيم قال : صلى بنا علقمة الظهر خمسا فلما سلم قال القوم : يا أبا شبل قد صليت خمسا قال : كلا ، ما فعلت قالوا : بلى ، قال وكنت في ناحية القوم وأنا غلام فقلت بلى قد صليت خمسا ، قال لي بأعور وأنت تقول ذلك أيضا قلت نعم فسجد سجدتين فلم يأمرؤا من وراءهم بالاعادة فدل على أن صلاتهم لم تبطل بمتابعتهم ، ومتى عمل الامام بغالب ظنه فسبح به المأمومون فرجع اليهم فان سجوده قبل السلام لما فعله من الزيادة في الصلاة سهوا . قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل جلس في الركعة الاولى من الفجر فسبحوا به فقام متى يسجد للسهو ؟ فقال قبل السلام

(فصل) فان سبح بالامام واحد لم يرجع إلى قوله الا أن يغلب على ظنه صدقه فيعمل بغالب ظنه لا يستنيحه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل قول ذي اليدين وحده فان سبح فساق لم يرجع أن يأتي بما بقي منها ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم ، فان لم يذكر حتى قام فعليه أن يجلس لينهض إلى الاتيان بما بقي عن جلوس لان هذا القيام واجب في الصلاة ولم يأت به لها فلزمه الاتيان به مع النية ولا نعلم في جواز الامام في حق من نسي ركعة فزاد خلافا -- والاصل في هذا ما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشاء قال ابن سيرين : سماها لنا أبو هريرة ولكن أنا نسيت -- فصلى ركعتين سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فوضع يده عليها كأنه غضبان وشبك بين أصابعه ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعة من المسجد فقالوا : قصرت الصلاة ، وفي القوم أبو بكر وعمر فهاهنا أن يكلماه وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذواليدنين فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال « لم أنس ولم تقصر » فقال « أما يقول ذواليدنين » قالوا نعم ، قال فتقدم فصلى ما ترك من صلاته ثم سلم ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر قال فربما سألوه ثم سلم قال : ثبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه ورواه أبو داود وزاد قال : قلت فالتشهد ؟ قال لم أسمع في التشهد وأحب إلي أن يتشهد . وروى عمران بن حصين قال : سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسبط اليدين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله ؟ فخرج مغضبا فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد

إلى قولهم لأن قولهم غير مقبول في أحكام الشرع وإن اقتصروا المأمومون طائفتين واقفه قوم وخالفه آخرون سقط قولهم لتعارضهم كاليقين إذا تعارضتا ومتى لم يرجع وكان المأموم على يقين من خطأ الإمام لم يتابعه في أفعال الصلاة وليس هذا منها وينبغي أن ينتظره هنا لأن صلاة الإمام صحيحة لم تفسد بزيادة فينتظره كما ينتظر الإمام المأمومين في صلاة الخوف

(مسئلة) قال (وما عدا هذا من السهو فسجوده قبل السلام مثل المنفرد إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى فبنى على اليقين أو قام في موضع جلوس أو جلس في موضع قيام أو جهر في موضع تخافت أو خافت في موضع جهر أو صلى خمساً أو ما عدا ذلك من السهو فكل ذلك يسجد له قبل السلام) وجملة ذلك أن السجود كله عند أحد قبل السلام إلا في الموضعين الذين ورد النص بسجودهما بعد السلام وهما إذا سلم من نقص في صلاته أو تهرى الإمام فبنى على غالب ظنه وما عداها يسجد له قبل السلام نص على هذا في رواية الأثرم قال أنا أقول كل سهو جاء عن النبي ﷺ أنه يسجد فيه بعد السلام وسائر السجود يسجد فيه قبل السلام هو أصح في المعنى وذلك أنه من شأن الصلاة فيقضيه قبل أن يسلم ، ثم قال سجد النبي ﷺ في ثلاثة مواضع بعد السلام وفي غيرها قبل السلام . قلت أشرح الثلاثة مواضع التي بعد السلام ، قال سلم من ركعتين فسجد بعد

سجدة السهو ثم سلم . رواه مسلم

(فصل) فأما إن طال الفصل أو انتقض وضوءه استأنف الصلاة كذلك قال الشافعي ، وإن ذكر قريباً مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليمين ونحوه بنى . وقال مالك نحوه . وقال الليث ويحیی الانصاري والاوزاعي بنى ما لم ينتقض وضوءه . ولنا أنها صلاة واحدة فلم يحز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل كما لو انتقض وضوءه والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة ، ولأصحاب الشافعي في ذلك خلاف قد ذكرناه فيما إذا ترك ركناً في الباب قبله . والصحيح أنه لا حد له إذ لم يرد بتحديد نص فيرجع فيه إلى العادة والمقاربة لمثل حال النبي ﷺ في حديث ذي اليمين

(فصل) فإن لم يذكره حتى شرع في صلاة أخرى فإن طال الفصل بطلت الأولى لما ذكرنا وإن لم يطل الفصل عاد إلى الأولى فأنما وهذا قول الشافعي . وقال الشيخ أبو الفرج في المبهج : يجعل ما شرع فيه من الصلاة الثانية تماماً للأولى فيبني إحداهما على الأخرى ويصير وجود السلام كهدمه لأنه سهو معذور فيه وسواء كان ما شرع فيه نفلاً أو فرضاً . وقال الحسن ومحمد بن أبي سليمان إن شرع في تطوع بطلت المكتوبة . وقال مالك أحب إلي أن يتدبها . وروي عن أحمد مثل قول الحسن فإنه قال في رواية أبي الحارث : إذا صلى ركعتين من المغرب وسلم ثم دخل في التكلم أنه بمنزلة الكلام استأنف الصلاة . ولنا أنه أهل عملاً من جنس الصلاة سهواً فلم تبطل صلاته كما لو زاد خامسة

السلام. هذا حديث ذي اليدين، وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام، هذا حديث عمران بن حصين وحديث ابن مسعود في موضع التحري سجد بعد السلام. قال القاضي: لا يختلف قول أحد في هذين الموضعين أنه يسجد لما بعد السلام. واختلف فيمن منها فصرحاً هل يسجد قبل السلام أو بعده على روايتين وما عدا هذه المواضع يسجد لما قبل السلام رواية واحدة وبهذا قال سليمان بن داود وأبو خيثمة وابن المنذر. وحكى أبو الخطاب عن أحمد روايتين أخريين (إحداها) أن السجود كله قبل السلام روي ذلك عن أبي هريرة ومكحول والزهري ويحيى الانصاري وربيعة واليث والاوزاعي وهو مذهب الشافعي لحديث ابن بكينة وأبي سعيد، وقال الزهري كان آخر الأمرين السجود قبل السلام، ولأنه تمام الصلاة وجبر لتقصها فكان قبل سلامها كسائر أفعالها (والثانية) — أن ما كان من نقص سجد له قبل السلام لحديث ابن بكينة وما كان من زيادة سجد له بعد السلام لحديث ذي اليدين وحديث ابن مسعود حين صلى النبي ﷺ خمساً وهذا مذهب مالك وأبي ثور وروي عن ابن مسعود أنه قال: كل شيء شككت فيه من صلاتك من نقصان من ركوع أو سجود أو غير ذلك فاستقبل أكثر ظنه واجعل سجدة السهو من هذا النحو قبل التسليم، فأما غير ذلك من السهو فاجعله بعد التسليم. رواه سعيد، وقال أصحاب الرأي: سجود السهو كله بعد السلام. وله فعلها قبل السلام يروي نحو ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعمار وابن عباس وابن الزبير وأنس والحسن والنخعي وابن أبي ليلى لحديث ذي اليدين وحديث ابن مسعود

وأما إتمام الأولى بالثانية فلا يصح لانه قد خرج من الأولى بالسلام ونية الخروج منها ولم ينوها بعد ذلك ونية غيرها لا تجزي. عن نيتها كحالة الابتداء.

(فصل) فإن تكلم في هذه الحال — يعني إذا سلم يظن أن صلاته قد تمت — فغير مصلحة الصلاة كقوله يا غلام اسقني ماء ونحوه بطلت صلاته نص عليه أحمد في رواية يوسف بن موسى وجماعة سواه لقول النبي ﷺ «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» رواه مسلم، وعن زيد بن أرقم قال: كنا نتكلم في الصلاة يكلم أحدنا صاحبه وهو إلى جنبه حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام، رواه مسلم. وفيه رواية ثانية أن الصلاة لا تفسد بالكلام في تلك الحال بحال وهو مذهب مالك والشافعي لانه نوع من النسيان ولذلك تكلم النبي ﷺ وأصحابه وبنوا على صلاتهم

(مسئلة) (وان تكلم لمصلحتها ففيه ثلاث روايات (أحداها) لا تبطل (والثانية) تبطل (والثالثة) تبطل صلاة المأموم دون الإمام اختارها الحرقي) وجملة ذلك أن من سلم عن نقص في صلاته كما ذكرنا ثم تكلم لمصلحتها ففيه ثلاث روايات (أحداها) أن الصلاة لا تفسد لان النبي ﷺ وأصحابه تكلموا في صلاتهم في حديث ذي اليدين وبنوا على صلاتهم. وفي رسول الله ﷺ

في التحري : وروى ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « لكل سهو سجدتان بعد التسليم » رواه سعيد ، وعن عبد الله بن جعفر قال : قال رسول الله ﷺ « من شك في صلاته فليس يجده سجدتين بعد ما يسلم » رواهما أبو داود

ولنا أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم السجود قبل السلام وبعده في أحاديث صحيحة متفق عليها فيما ذكرناه عمل بالأحاديث كلها وجمع بينها من غير ترك شيء منها وذلك واجب مهما أمكن فإن خبر النبي صلى الله عليه وسلم حجة يجب المصير إليه والعمل به ولا يترك إلا لعارض مثله أو أقوى منه . وليس في سجوده بعد السلام أو قبله في صورة ما ينفي سجوده في صورة أخرى في غير ذلك الموضع ، وذكر نسخ حديث ذي البدين لا وجه له . فإن راويه أبا هريرة وعمران بن حصين هجرتهما متأخرة وقول الزهري مرسل لا يقتضي نسخاً فإنه لا يجوز أن يكون آخر الأمرين سجوده قبل السلام لوقوع السهو في آخر الأمر فيما سجوده قبل السلام ، وحديث ثوبان راويه إسماعيل بن عياش وفي روايته عن أهل الحجاز ضعف ، وحديث ابن جعفر فيه ابن أبي لبدي وهو ضعيف ، وقال الأثرم : لا يثبت واحد منهما

(فصل) في تفصيل المسائل التي ذكرها الحرق في هذه المسئلة قوله : مثل المنفرد إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى فبنى على اليقين . قد ذكرنا أن ظاهر المذهب أن المنفرد يبنى على اليقين ومعناه أنه ينظر ما يتقن أنه صلاه من الركعات فيتم عليه ويلتزم ما شك فيه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في لنا أسوة حسنة ، وهذا مذهب مالك والشافعي ونص عليه أحد في رواية جماعة من أصحابه ومن روي أنه تكلم بعد أن سلم وأتم صلاته الزبير وابناه ، وصوبه ابن عباس وهو الصحيح إن شاء الله تعالى (والثانية) تفسد صلاتهم وهو قول الحلال ومذهب أصحاب الرأي لعدم أحاديث النهي (والثالثة) أن صلاة الإمام لا تفسد لأن النبي ﷺ كان إماماً فتكلم وبنى على صلاته ، وصلاة المأمومين تفسد لانه لا يصح اقتداؤهم بأبي بكر وعمر لانهما تكلموا محبين للنبي ﷺ وإجابته واجبة عليهما ولا بذى البدين لانه تكلم سائلاً عن قص الصلاة في وقت يمكن ذلك فيها ، وهذا غير موجود في زماننا ، وهذا اختيار الحرق وربما خصصناه بالكلام في شأن الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما تكلموا في شأن الصلاة

(مسئلة) قال (وإن تكلم في صلب الصلاة بطلت ، وعن لا تبطل إذا كان ساهياً أو جاهلاً ويسجد له) متى تكلم عامداً عالماً أنه في الصلاة مع علمه بتحريم ذلك لغیر مصلحة الصلاة ولا لأمر يوجب الكلام بطلت صلاته إجماعاً حكاه ابن المنذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وعن زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم أحداً صاحبه إلى جنبه حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام ، رواهما مسلم . وعن ابن مسعود قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من

حديث عبد الرحمن بن عوف « إذا شك أحدكم في الثنتين والواحدة فليجعلها واحدة ، وإذا شك في الثنتين والثلاث فليجعلها اثنتين ، وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً ثم لينم ما بقى من صلاته حتى يكون الوهم في الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم » رواه ابن ماجه هكذا وسواء غلب على ظنه خلاف ذلك أم لم يغلب على ظنه إلا أن يكون هذا الوهم مثل الوسواس فقد قال ابن أبي موسى إذا كثرت السهو حتى يصير مثل الوسواس لما عنه وذكرنا أن في المنفرد رواية أخرى أنه يني على ما يغلب على ظنه ، والصحيح في المذهب ما ذكره الحنفية رحمه الله والحكم في الامام إذا بنى على اليقين أنه يسجد قبل السلام كالمنفرد وإذا تحرى المنفرد على الرواية الأخرى سجد بعد السلام (فصل) قوله : أو قام في موضع جلوس أو جلس في موضع قيام . أكثر أهل العلم يرون أن هذا يسجد له ، ومن قال ذلك ابن مسعود وقتادة والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وكان علامة والاسود يعمدان في الشيء . يقام فيه ويقيمون في الشيء . يقعد فيه فلا يسجدان

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نسيت أحدكم فليسجد سجدتين » وقال « إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين » رواهما مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله عليه الصلاة والسلام « لكل سهو سجدتان بعد السلام » رواه أبو داود ولأنه سهو فليسجد له كغيره مع ما ذكره في تفصيل المسائل ، فأما القيام في موضع (الجلوس) ففي ثلاث صور (أحدها) أن يترك التشهد الأول ويقوم وفيه ثلاث مسائل

عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كننا نسلم عليك في الصباح فتدرد علينا ؟ قال « إن في الصلاة لشغلاً متفق عليه . ولأبي داود « إن الله يحدث من أمره ما يشاء وقد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة »

(فصل) فأما إن تكلم جاهلاً بتحريم ذلك في الصلاة فقال القاضي في الجامع : لا أعرف عن أحد نصاً في ذلك . وقد ذكر شيخنا فيه ههنا روايتين (أحدهما) تبطل صلاته لأنه ليس من جنسه ما هو مشروع في الصلاة أشبه العمل الكثير وعموم أحاديث النهي (والثانية) لا تبطل لما روى معاوية ابن الحكم السلمي قال : بينا أنا أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم فقلت : وائل أميأه ^(١) ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني لكنني سكت ^(٢) فلما صلى رسول الله ﷺ فبأني هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرني ^(٣) ولا ضربني ولا شتمني ثم قال « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه مسلم . فلم يأمره بالاعادة فدل على صحته ، وهذا مذهب الشافعي وفي كلام النامي روايتان (أحدهما) لا تبطل وهو قول مالك والشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في حديث ذي اليمين ، وقد ذكرنا حديث معاوية ، وما عذر فيه بالنسيان عذر فيه بالجهل

(١) عند أحمد ومسلم وغيرهما وائكل أماموزيادةالياءرواية أبي داود كما في نيل الأوطار
(٢) أي لم أتكلم أولم أكلم لكنني سكت
(٣) قوله ما كهرني معناه ما اتهرني أو ما عجز في وجهي

(الاولى) ذكره قبل اعتداله قائما فيلزمه الرجوع الى التشهد ومن قال يجلس علقمة والضحاك وقتادة والاوزاعي والشافعي وابن المنذر وقال مالك : إن فارت ألتاء الارض مضى وقال حسان ابن عطية اذا تجافت ركبته عن الارض مضى

ولنا ما روى المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال « اذا قام أحدكم في الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس ، فاذا استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو » رواه أبو داود وابن ماجه ولانه أخل بواجب ذكره قبل الشروع في ركن مقصود فلزمه الاتيان به كما لو لم تفارق التاء الارض

(المسئلة الثانية) ذكره بعد اعتداله قائما وقبل شروعه في القراءة فالاولى له أن لا يجلس وإن جلس جاز نص عليه قال النخعي يرجع مالم يستفتح القراءة وقال حماد بن أبي سليمان إن ذكر ساعة يقوم جلس ولنا حديث المغيرة وما نذكره فيما بعد ولانه ذكره بعد الشروع في ركن فلم يلزمه الرجوع كما لو ذكره بعد الشروع في القراءة ويحتمل أنه لا يجوز له الرجوع لحديث المغيرة ولأنه شرع في ركن فلم يجوز له الرجوع كما لو شرع في القراءة

(المسئلة الثالثة) ذكره بعد الشروع في القراءة فلا يجوز له الرجوع ويمضي في صلاته في قول أكثر أهل العلم . ومن روي عنه أنه لا يرجع عمر وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود والمغيرة ابن شعبة والنعمان بن بشير وابن الزبير والضحاك بن قيس وعقبة بن عامر وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال الحسن يرجع مالم يركع وليس بصحيح لحديث المغيرة ، وروى أبو بكر الآجري بإسناده عن معاوية أنه صلى بهم فقام في الركعتين وعليه الجلوس فسبح به فأبى أن يجلس حتى اذا جلس يسلم سجد سجدتين وهو جالس ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ، ولأنه شرع في ركن

(والثانية) تفسد صلاته وهو قول النخعي وأصحاب الرأي لعموم أحاديث المنع من الكلام واذا قلنا إنه لا يبطل الصلاة سجد لعموم الاحاديث ، ولأن عمده يبطل الصلاة فوجب السجود لسبوه كترك الواجبات والله أعلم

(فصل) فان تكلم في صلب الصلاة لمصلحة الصلاة مع علمه أنه في الصلاة بطلت صلاته لعموم الاحاديث . وذكر القاضي في ذلك الروايات الثلاث التي ذكرناها في المسئلة التي قبلها ويحتمل كلام آخر في لعموم لفظه ، وهو مذهب الاوزاعي فانه قال : لو أن رجلا قال للامام وقد جهر بالقراءة في العصر : انها العصر ، لم تفسد صلاته ، ولان الامام بطرقه حال يحتاج إلى الكلام فيها وهو مالونسي القراءة في ركعة فذكرها في الثانية فقد فسدت عليه ركعة فيحتاج أن يبدلها بركعة هي في ظن المأمومين خامسة ليس لهم موافقته فيها ولا سبيل إلى اعلامهم بغير الكلام ، وقد يشك في صلاته فيحتاج إلى السؤال ^(١) قال شيخنا : ولم أعلم عن النبي ﷺ ولا عن صحابته ولا عن الامام نصا في الكلام في غير الحال التي سلم معتقدا تمام صلاته ثم تكلم بعد السلام ، وقياس الكلام في صلب الصلاة عالميا بها على هذه الحال ممتنع لان هذه حال نسيان لا يمكن التحرز من الكلام فيها وهي أيضا حال ينطرق الجمل

(١) زاد في المغني

هنا : فذلك أبيع

له الكلام

مقصود فلم يجز له الرجوع كما لو شرع في الركوع . اذا ثبت هذا فانه يسجد قبل السلام في جميع هذه المسائل لحديث معاوية ولما روى عبد الله بن مالك بن بحنة أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه فلما قفى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم متفق عليه

(فصل) اذا علم المأمومون بترك التشهد الاول قبل قيامهم وبعد قيام امامهم تابعوه في القيام ولم يجلسوا للتشهد لان النبي ﷺ لما سها عن التشهد الاول وقام قام الناس معه ، وفعله جماعة من الصحابة ممن صلى بالناس نهضوا في الثانية عن الجلوس فسبحوا بهم فلم يلتفتوا إلى من سبح بهم ، وبعضهم أوما اليهم بالقيام فقاموا ، قالوا ومما احتج به أحد من فعل الصحابة أنهم كانوا يقومون معه قال : حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا المسعودي عن هلال بن علاثة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح به من خلفه فأشار اليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتين وسلم ثم قال : هكذا صنع رسول الله ﷺ قال وحدثنا وكيع قال أخبرنا عمران بن حدير عن مضر بن عاصم القبي قال : أوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القعدة فسبحوا به فقال سابعان الله هكذا أي قوموا ، وروى بإسناده مثل ذلك عن سعد ورواه الآجري عن ابن مسعود وعن عقبة بن عامر وقال أني سمعتكم تقولون سبحان الله لكيا أجلس فليست تلك السنة إنما السنة التي صنعت ، وقد ذكرنا حديث ابن بحنة فأما إن سبحوا به قبل قيامه ولم يرجع تشهدوا لأنفسهم

إلى صاحبها بتعريف الكلام فيها فلا يصح قياس ما يفارقها في هذين الأمرين عليها ، واذا عدم النص والقياس والاجماع امتنع ثبوت الحكم لانه بغير دليل ولا سبيل إليه والله أعلم

(فصل) فان تكلم مغلوبا على الكلام فهو ثلاثة أنواع (أحدها) أن يخرج الحروف من فيه بغير اختياره مثل أن يتنأب فيقول هاه أو يتنفس فيقول آه أو يسعل فينطق بحرفين أو بلفظ في القرآن فيأتي بكلمة من غير القرآن أو يغلط البكا . فلا تفسد صلاته في المنصوص عنه فيمن غلبه البكاء وقد كان عمر يكي حتى يسمع له نسيج . وقال مهنا : مايت إلى جنب أبي عبد الله فتشأب خمس مرات وسمعت لتأؤبه هاه هاه وهذا لان الكلام ههنا لا ينسب إليه ولا يتعلق به حكم من أحكام الكلام ، وقال القاضي فيمن تشأب فقال هاه تفسد صلاته ، وهذا محمول على أن من فعل ذلك غير مغلوب عليه لما ذكرنا . وذكر ابن عقيل فيه احتمالين (أحدهما) تبطل صلاته لانه لا يشرع جنسه في الصلاة أشبه الحدث (والثاني) لا تبطل لما ذكرنا

(النوع الثاني) أن ينام فيتكلم فقد توقف أحد عن الكلام فيه والاولى إلحاقه بالفصل الذي قبله لان القلم مرفوع عنه ، وكذلك ليس لعنقه ولا طلاقه حكم ، وقال ابن عقيل في النائم اذا تكلم بكلام الآدميين انبنى على كلام النامي في أصح الروايتين (النوع الثالث) أن يكره على الكلام فيحتمل أن يكون ككلام النامي لان النبي ﷺ جمع

ولم يتبعوه في تركه لانه ترك واجبا تعين فعله عليه فلم يكن لهم متابعتة في تركه ولو رجع إلى التشهد بعد شروعه في القراءة لم يكن لهم متابعتة في ذلك لانه أخطأ ، فأما الامام فتى فعل ذلك عالما بتحريمه بطلت صلاته لانه زاد في الصلاة من جنسها عمداً أو ترك واجبا عمداً ، وإن كان جاهلاً بالتحريم أو ناسياً لم تبطل لانه زاد في الصلاة سهواً ومتى علم بتحريم ذلك وهو في التشهد نهض ولم يتم الجلوس ولو ذكر الامام التشهد قبل انتصابه وبعد قيام المأمومين وشروعهم في القراءة فرجع لزمهم الرجوع لان الامام رجع إلى واجب فزهم متابعتة ولا اعتبار بقيامهم قبله

(فصل) وإن نسي التشهد دون الجلوس له فحكمه في الرجوع اليه حكم ما لو نسيه مع الجلوس لان التشهد هو المقصود ، فأما ان نسي شيئاً من الاذكار الواجبة : تسبيح الركوع والسجود ، وقول رب اغفر لي بين السجدين ، وقول ربنا ولك الحمد ، فانه لا يرجع اليه بعد الخروج من محله لان محل الذكر ركن قد وقع مجزئاً صحيحاً فلو رجع اليه لكان زيادة في الصلاة وتكراراً لركن ثم يأتي بالذكر في ركوع أو سجود زائد غير مشروع بخلاف التشهد ولكنه يمضي ويسجد للسهو لتركه قياساً على ترك التشهد (السجدة الثانية) قام من السجدة الاولى ولم يجلس لفصل بين السجدين فهذا قد ترك ركنين جلسة الفصل والسجدة الثانية فلا يخلو من حالين (أحدهما) أن يذكر قبل الشروع في القراءة فيلزمه الرجوع وهذا قول مالك والشافعي ولا أعلم فيه مخالفاً ، فإذا رجع فانه يجلس جلسة الفصل ثم يسجد السجدة الثانية ثم يقوم إلى الركعة الاخرى ، وقال بعض أصحاب الشافعي لا يحتاج الى الجلوس لان

بينهما في المعفو بقوله « عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » قال القاضي وهذا أولى بالمعفو وصحة الصلاة لان الفعل غير منسوب اليه ، ولهذا لو أكره على اتلاف مال لم يضمنه ، والناسي يضمن ما أتلفه قال شيخنا والصحيح ان شاء الله ان صلاته تفسد لانه أتى بما يفسد الصلاة عمداً أشبه ما لو أكره على صلاة الفجر أربعا وقياسه على الناسي لا يصح لوجوبين (أحدهما) أن النسيان يكثر بخلاف الاكراه (الثاني) أنه لو نسي فزاد في الصلاة أو نقص لم تفسد صلاته ولم يثبت مثله في الاكراه . والصحيح عند أصحاب الشافعي أن الصلاة لا تبطل بشيء من هذه الأنواع

(فصل) فان تكلم بكلام واجب كن خشي على ضرب أو صبي أو رأى حية ونحوها تقصد غافلاً أو يرى ناراً يخاف أن تشتعل في شيء ونحو هذا ولم يمكن التنبيه بالتسبيح فقال أصحابنا تبطل الصلاة وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما ذكرنا من كلام المكره قال شيخنا : ويحتمل أن لا تبطل الصلاة ، وهو ظاهر كلام أحمد لانه قال في حديث ذي اليمين : « أما كلم النبي ﷺ القوم حين كلمهم لانه كان عليهم أن يجيبوه فعلم صحة صلاتهم بوجوب الكلام عليهم ، وهذا كذلك وهو ظاهر مذهب الشافعي والصحيح عند أصحابه

(فصل) وكل كلام حكماً بأنه لا يفسد الصلاة فانما هو اليسير منه ، فان كثر وطأ أفسد الصلاة وهذا منصوص الشافعي . قال القاضي في المبرد : كلام الناسي اذا طال يفسد رواية واحدة ، وقال في

الفصل قد حصل بالقيام وليس بصحيح لان الجلوسة واجبة ولا ينوب عنها القيام كما لو عمد ذلك فأما إن كان جلس للفصل ثم قام ولم يسجد فانه يسجد ولا يلزمه الجلوس وقيل يلزمه لبأني بالسجدة عن جلوس ولا يصح لانه أتى بالجلوسة فلم تبطل بسبب بعدها كالسجدة الاولى ويصير كأنه سجد عقيب الجلوس فان كان يظن أنه سجد سجدتين وجلس جلسة الاستراحة لم يجزه عن جلسة الفصل لانها هيئة فلا تنوب عن الواجب كما لو ترك سجدة من ركعة ثم سجد للتلاوة وهكذا الحكم في ترك ركن غير السجود مثل الركوع أو الاعتدال عنه فانه يرجع اليه متى ذكره قبل الشروع في قراءة الركعة الاخرى فيأتي به ثم بما يقده لان ما أتى به بعده غير معتد به لفوات الترتيب (الحال الثاني) ترك ركنا اما سجدة أو ركوعا ساهيا ثم ذكره بعد الشروع في قراءة الركعة التي يليها بطلت الركعة التي ترك الركن منها وصارت التي شرع في قراءتها مكانها نص على هذا أحد في رواية الجماعة ، قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعة ثم قام ليصلي أخرى فذكر أنه إنما سجد للركعة الاولى سجدة واحدة فقال إن كان أول مقام قبل أن يحدث عمله للأخرى فانه ينحط ويسجد ويعتد بها ، وإن كان أحدث عمله للأخرى ألغى الاولى وجعل هذه الاولى قلت يستفتح أو يجزي الاستفتاح الاول ؟ قال لا يستفتح ويجزئه الاول قلت فسجدتين من ركعتين قال لا يعتد بتينك الركعتين والاستفتاح ثابت. وهذا قول اسحاق وقال الشافعي اذا ذكر الركن المتروك قبل السجود في الثانية فانه يعود إلى السجدة الاولى ، وإن ذكره بعد سجوده في الثانية وقعنا عن الاولى لان الركعة الاولى قد صح فعلها وما فعله في الثانية

الجامع لا فرق بين القليل والكثير في ظاهر كلام أحمد ، لان ما عني عنه بالنسيان استوى قليله وكثيره كالأكل في الصيام وهو قول بعض الشافعية . ووجه الاول أن دلالة الاحاديث المانعة من الكلام عامة تركت في اليسير بما ورد فيه من الاخبار فتبقى فيما عداه على مقتضى العموم ، ولا يصح قياس الكثير عليه لعدم امكان التحرز من اليسير ، ولان اليسير قد عني عنه في العمل من غير جنس الصلاة بخلاف الكثير والكلام المبطل ما انتظم حرفين فصاعداً ، هذا قول أصحابنا وأصحاب الشافعي لان الحرفين يكونان كلمة كقوله أب وأخ ويد ودم وكذلك الافعال والحروف لا تنظم كلمة من أقل من حرفين ولو قال « لا » فسدت صلاته لانها حرفان لام وألف

(مسألة) (وإن فقهه أو نفخ أو انتحب فبان حرفان فهو كاللحام إلا ما كان من خشية الله تعالى ، وقال أصحابنا في النخضة مثل ذلك ، وقد روي عن أبي عبد الله أنه كان يتنحط في الصلاة ولا يراها مبطل للصلاة) اذا ضحك فبان حرفان فسدت صلاته ، وكذلك إن فقهه ولم يتبين حرفان وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وكذلك ذكره شيخنا في المغني . وقال القاضي في المبرد : إن فقهه فبان حرف واحد لم تبطل صلاته ، فان كان حرفان القاف والهمزة فهو كاللحام تبطل إن كان عابداً وإن كان ساهياً أو جاهلاً خرج على الروايتين وهو ظاهر قول الشيخ في هذا الكتاب . قال ابن المنذر أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة ، وأكثر أهل العلم على أن التبسم لا يفسدها ، وقد روى الدارقطني

سهواً لا يبطل الاولى كما لو ذكر قبل القراءة وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعي وقربه وقال هو أشبه بعني من قول أصحاب أبي حنيفة إلا أنه اختار القول الذي حكاه عنه الأثرم ، وقال مالك إن ترك سجدة فذكرها قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألغى الاولى ، وقال الحسن والنخعي والاوزاعي من نسي سجدة ثم ذكرها سجدها في الصلاة متى ما ذكرها ، وقال الاوزاعي يزجم الى حيث كان من الصلاة وقت ذكرها فيمضي فيها ، وقال أصحاب الرأي فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ثم ذكرها في التشهد سجد في الحال أربع سجعات وتمت صلاته

ولنا ان المرحوم في الجمعة اذا زال الزحام والامام راكم في الثانية فانه يتبعه ويسجد معه ويكون

السجود من الثانية دون الاولى كذا هنا

(فصل) فان مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه المضي غلما بتحريم ذلك فسدت صلاته لانه ترك واجبا في الصلاة عمداً ، وإن فعل ذلك معتقداً جوازه لم تبطل لانه تركه من غير قصد أشبه ما لو مضى قبل ذكر التروك لكن اذا مضى في موضع يلزمه الرجوع فسدت الركعة التي ترك ركعتها كما لو لم يذكره إلا بعد شروعه في قراءة غيرها فلم يعد الى الصلحة بحال (الصورة الثالثة) قام عن التشهد الاخير الى زائد فانه يرجع اليه متى ما ذكره لانه قام الى زيادة غير معتد له بها فلزمه الرجوع كما لو ذكر قبل السجود . ويأتي تفصيل هذه الصورة فيما اذا صلى خمسا ، وفي هذه الصور الثلاث يلزمه السجود قبل السلام

في سننه عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال « القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء » (فصل) فأما النفخ فتنقض حرفين أفسد الصلاة لانه كلام والا لم يفسدها ، وقد قال أحمد :

النفخ عندي بمنزلة الكلام . وروي عن ابن عباس أنه قال : من نفخ في الصلاة فقد تكلم . وروي عن أبي هريرة - إلا أن ابن المنذر قال : لا يثبت عن ابن عباس ولا أبي هريرة . وروي عن أحمد أنه قال : أكرهه ولا أقول يقطع الصلاة ليس كلاما . روي عن ابن مسعود وابن عباس وابن سيرين والنخعي وإسحاق ، وجمع القاضي بين قول أحمد فقال : الموضع الذي قال أحمد يقطع الصلاة إذا انتظم حرفين ، والموضع الذي قال لا يقطع الصلاة اذا لم ينتظم منه حرفان . وقال أبو حنيفة : إن سمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا يضر . قال شيخنا : والصحيح أنه لا يقطع الصلاة ما لم ينتظم منه حرفان لما روي عبد الله بن عمرو قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر الحديث الى أن قال ثم نفخ فقال : أف أف . وأما قول أبي حنيفة : فان أراد عمداً بسمعه الانسان من نفسه فليس ذلك بنفخ ، وإن أراد مالا بسمعه غيره فلا يصح لأن ما أبطل الصلاة إظهاره أبطلها اسراره كاللحلام

(فصل) فأما البكاء والتأوه والأتين فما كان مغفرا عليه لم يؤثر لما ذكرنا من قبل وما كان غير ذلك ، فان كان لغیر خشية الله أفسد الصلاة ، وان كان من خشية الله قال القاضي وأبو الخطاب : التأوه والبكاء لا يفسد الصلاة وكذلك الاتين . وقال القاضي : التأوه ذكر مدح الله تعالى ابراهيم به

(فصل) قوله أو جلس في موضع قيام فهذا يتصور بأن يجلس عقيب الاولى أو الثالثة بظن أنه موضع التشهد أو جلسة الفصل فتى ماذكر قام ، وإن لم يذكر حتى قام أتم صلاته وسجد لسهو لانه زاد في الصلاة من جنسها ما لو فعله عمداً أبطلها فلزمه السجود اذا كان سهواً كزيادة ركعة

(فصل) والزيادات على ضربين ، زيادة أفعال ، وزيادة أقوال . فزيادات الأفعال قسمان : (أحدهما) زيادة من جنس الصلاة مثل أن يقوم في موضع جلوس أو يجلس في موضع قيام أو يزيد ركعة أو ركناً فهذا تبطل الصلاة بعده ويسجد لسهو قليلاً كان أو كثيراً لقول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدة» رواه مسلم (والثاني) من غير جنس الصلاة كالشهي والحك والتزويج فهذا تبطل الصلاة بكثيره ويعنى عن يسيره ولا يسجد له ولا فرق بين عمده وسهوه (الضرب الثاني) زيادات الأقوال ، وهي قسمان أيضاً (أحدهما) ما يبطل عمده الصلاة كالسلام وكلام الآدميين فإذا أتى به سهواً فسلم في غير موضعه سجد على ما ذكرناه في حديث ذي الـيدين ، وإن تكلم في الصلاة سهواً فهل تبطل الصلاة به أو يسجد لسهو ؟ على روايتين (القسم الثاني) ما لا يبطل عمده الصلاة وهو نوعان (أحدهما) أن يأتي بذكر مشروع في الصلاة في غير محله كالقراءة في الركوع والسجود ، والتشهد في القيام ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ، وقراءة السورة في الآخرين من الرابعة أو الأخيرة من المغرب وما أشبه ذلك . اذا فعله سهواً فهل يشرع له سجود السهو ؟ على روايتين (أحدهما) لا يشرع له سجود لان الصلاة لا تبطل بعمده فلم يشرع

فقال (ان ابراهيم لاواه حليم) والذكر لا يفسد الصلاة ، ولان الله سبحانه وتعالى مدح الباكين فقال (خروا سجداً وبكياً) وروى مطرف عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ولصدره أزيز كأزيز المرجل ، رواه الخلال . قلت : رواه أحمد وأبو داود . وقال عبد الله بن شداد سمعت نسيج عمر وأنا في آخر الصفوف ، وقال شيخنا : لم أر عن أحمد في البكاء . ولا في الأنين شيئاً ولا شبه بأصوله أنه متى فعله مختاراً فسدت صلاته فانه قال في رواية منها في البكاء : لا يفسد الصلاة ما كان من غلبة ، ولان الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس أو إجماع وعموم النصوص يمنع من الكلام كله ، ولم يرد في الأنين والتأوه نص خاص ، والمدح على التأوه لا يخصصه كشميت العاطس ، ورد السلام ، والكلمة الطيبة (فصل) فأما النحنحة فقال أصحابنا : هي كالنفخ إن بان منها حرفان بطلت صلاته . وقد روى

المروزي قال : كنت آتي أبا عبد الله فيتنحح في صلاته لاعلم أنه يصلي . وقال منها : رأيت أبا عبد الله يتنحح في الصلاة فقال أصحابنا : وهذا محمول على أنه لم يأت بحر فين . قال شيخنا : وظاهر حال أحمد أنه لم يعتبر ذلك لأنها لا تنسى كلاماً وتدعو الحاجة إليها . وقد روي عن علي رضي الله عنه قال : كان لي ساعة في السحر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن كان في صلاة يتنحح فكان ذلك اذني ، رواه الخلال . واختلفت الرواية عن أحمد في كراهية تنبيه المصلي بالنحنحة فقال في موضع لا تنحح في الصلاة ، قال النبي ﷺ وإذا نابكم شيء في صلاتكم فالتسبيح للرجال ، والتصفيق

السجود لسهوه كترك سنن الافعال (والثانية) بشرع له السجود لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » رواه مسلم . فاذا قلنا بشرع له السجود فذلك مستحب غير واجب لانه جبر لغير واجب فلم يكن واجبا كجبر سائر السنن . قال احمد : انما السهو الذي يجب فيه السجود ما روي عن النبي ﷺ . ولان الاصل عدم وجوب السجود (النوع الثاني) أن يأتي فيها بذكر أو دعاء لم يرد الشرع به فيها كقوله آمين رب العالمين : وقوله في التكبير الله أكبر كبيرا — ونحو ذلك فهذا لا بشرع له السجود ^(١) لانه روي عن النبي ﷺ انه سمع رجلا يقول في الصلاة : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، فلم يأمره بالسجود

(١) وفي نسخة
دار الكتب سجود
(٢) وفي نسخة
دار الكتب : وإذا
جلس للتشهد في غير
موضعه الخ

(فصل) وإذا جلس في غير موضع التشهد ^(٢) قدر جلسة الاستراحة فقال القاضي يلزمه السجود سواء قلنا جلسة الاستراحة مسنونة أو لم نقل ذلك لانه لم يرد بها جلوسه انما أراد غير هاو كان سهواً . ويحتمل أن لا يلزمه لانه فعل لو تعمده لم تبطل صلاته فلا يسجد لسهوه كالمعمل اليسير من غير جنس الصلاة (فصل) قوله أو جهر في موضع تخافت أو خافت في موضع جهر . وجهه ذلك أن الجهر والاختفات في موضعيهما من سنن الصلاة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً وان تركه سهواً فهل بشرع له السجود من أجله ؟ فيه عن أحمد روايتان (احدهما) لا بشرع قال الحسن وعطاء وسالم ومجاهد والقاسم والشعبي والحاكم لاسهوه عليه وجهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد وكذلك علقمة والاسود وهذا مذهب الاوزاعي والشافعي لانه سنة فلا بشرع السجود لتركه كرفع اليدين (والثانية) بشرع وهو

لنساء « وقد روى الاثرم أنه كان يتنحج ليعلمه أنه يصلي ، وحديث علي يدل عليه وهو خاص فيقدم على العام (فصل) إذا سلم على المصلي لم يكن له رد السلام بالكلام فان فعل ذلك بطلت صلاته ، روي نحو ذلك عن أبي ذر وهو قول مالك والشافعي . وكان سعيد بن المسيب والحسن وقادة لا يرون به بأساً . وروي عن أبي هريرة أنه أمر بذلك ، وقال اسحاق : ان فعله متأولا جازت صلاته

ولنا ما روى عبد الله بن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا؟ قال « ان في الصلاة لشغلا » متفق عليه . ولابي داود « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وقد أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة » وروي جابر قال كنا مع رسول الله ﷺ فبعثني في حاجة فرجعت وهو يصلي على راحته ووجهه الى غير القبلة فسلمت عليه فلم يرد علي فلما انصرف قال « أما انه لم يمنعني أن أرد عليك الا أنني كنت أصلي » ولانه كلام آدمي أشبه تسميت العاطس ، اذا ثبت ذلك فإنه يرد السلام بالاشارة ، وهذا قول مالك والشافعي واسحاق ، وروي عن ابن عباس أن موسى بن جميل سلم عليه وهو يصلي فقبض ابن عباس على ذراعه فكان ذلك رد ابن عباس وذلك لما روى صهيب قال مررت بالنبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه وكلمته فرد علي إشارة ، وعن ابن عمر قال خرج رسول الله ﷺ الى قباء يصلي فجاءته الانصار فسلموا عليه وهو يصلي قال قلت لبلال كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون

مذهب مالك وأبي حنيفة في الامام لقول النبي ﷺ « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدة » ولأنه خل بسنة قولية فشرع السجود لها كترك القنوت ، وما ذكره يطل بالقنوت وبالتشهد الاول فانه عند الشافعي سنة ويسجد تاركه فاذا قلنا بهذا كان السجود مستحبا غير واجب ، نص عليه أحمد قال الاثرم سمعت أبا عبد الله بسئل عن رجل سها فجهر فيها بخافت فيه فهل عليه سجدة السهو ؟ قال أما عليه فلا أقول عليه ولكن ان شاء سجد ، وذكر أبو عبد الله الحديث عن عمر أو غيره أنه كان يسمع منه نغمة في صلاة الظهر قال وأنس جهر فلم يسجد وقال انما السهو الذي يجب فيه السجود ما روي عن النبي ﷺ . وقال صالح : قال أبي ان سجد فلا بأس وان لم يسجد فليس عليه ، ولأنه جهر لما ليس بواجب فلم يكن واجبا كسائر السنن

(فصل) قوله أو صلى خمسا يعني في صلاة رباعية فانه متى قام الى الخامسة في الرباعية أو الى الرابعة في المغرب أو الى الثالثة في الصبح لزمه الرجوع متى ما ذكر فيجلس فان كان قد تشهد عقيب الركعة التي تمت بها صلاته سجد للسهو ثم يسلم وان كان تشهد ولم يصل على النبي ﷺ صلى عليه ثم سجد للسهو وسلم ، وان لم يكن تشهد تشهد وسجد للسهو ثم سلم ، فان لم يذكر حتى فرغ من الصلاة سجد سجدة عقيب ذكره وتشهد وصلاته صحيحة وبهذا قال علقمة والحسن وعطاء والزهري والنخعي ومالك والبيهقي والشافعي واسحاق وأبو ثور . وقال أبو حنيفة ان ذكر قبل أن يسجد جلس للتشهد وان ذكر بعد السجود وكان جلس عقيب الرابعة قدر التشهد صحت صلاته ويضيف الى

(١) أي يفعل هكذا عليه وهو يصلي ؟ قال يقول هكذا^(١) وبسط يعني كفا وجعل بطنه أسفل وظهره الى فوق ، رواها أبو داود والترمذي وقال كلا الحديثين صحيح ، وان رد عليه بعد فراغه من الصلاة لحسن لان في حديث ابن مسعود قال قدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قدم وما حدث فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال « ان الله يحدث من أمره ما يشاء وقد أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة »

(فصل) واذا دخل على قوم وهم يصلون فلا بأس أن يسلم عليهم قاله أحمد . وروى ابن المنذر عنه أنه سلم على مصلي وفعل ذلك ابن عمر . وقال ابن عقيل يكره وكرهه عطاء وأبو عجز والشعبي واسحاق لانه ربما غلط المصلي فرد بالكلام ، ووجه تجويزه قوله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم) أي على أهل دينكم ولان النبي ﷺ حين سلم عليه أصحابه لم ينكر ذلك

(فصل) وأما النقص فمتى ترك ركنا فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت التي تركها منها ، وان ذكره قبل ذلك عاد فأتى به وبما بعده ، فان لم يعد بطلت صلاته . وجهه أنه متى ترك ركنا معجوداً أو ركوعاً ساهايا فلم يذكر حتى شرع في قراءة الركعة التي تليها بطلت الركعة التي ترك منها الركن وصارت التي تليها مكانها نص عليه أحمد في رواية جماعة ، قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعة ثم قام ليصلي أخرى فذكر أنه انما سجد للركعة الاولى سجدة واحدة فقال

الزيادة أخرى لتكون نافلة فإن لم يكن جلس في الرابعة بطل فرضه وصارت صلاته نافلة ولزمه إعادة الصلاة ونحوه قال حماد بن أبي سليمان وقال قتادة والاوزاعي فيمن صلى المغرب أربعاً يضيف إليها أخرى فتكون الركعتان تطوعاً لقول النبي ﷺ في حديث أبي سعيد فيمن سجد سجدتين «فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدتان نافلة» رواه أبو داود وابن ماجه . وفي رواية «فإن كان على خمسة شفعن له صلاته» رواه مسلم

ولنا ما روى عبد الله بن مسعود قال : صلى بنا رسول الله ﷺ خمسا فلما انقضى توشوش القوم بينهم فقال «ما شأنكم؟» قالوا يا رسول الله هل زيد في الصلاة؟ قال «لا» قالوا فانك قد صليت خمسا فانقضى ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين» وفي رواية قال «إنما أنا بشر مثلكم أذكر كما تذكرون وأنسى كما تنسون» ثم سجد سجدتي السهو وفي رواية فقال «فإذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين» رواه كله مسلم . والظاهر أن النبي ﷺ لم يجلس عقب الرابعة لأنه لم ينقل ولأنه قام إلى الخامسة معتدلاً أنه قام عن ثالثة ولم تبطل صلاته بهذا ولم يصف إلى الخامسة أخرى وحديث أبي سعيد حجة عليهم أيضا فانه جعل الزائدة نافلة من غير أن يفصل بينها وبين التي قبلها بجلوس وجعل السجدتين يشفعانها ولم يضم إليها ركعة أخرى وهذا كله خلاف لما قالوه فقد خالفوا الخبرين جميعا وقولنا يوافق الخبرين جميعا والحمد لله رب العالمين .

ان كان أول ما قام قبل أن يحدث عملا للآخرى فانه ينحط ويسجد ويعتد بها ، وان كان قد أحدث عملا للآخرى ألقى الآخرى وجعل هذه الأولى قلت : فيستفتح أو يجزئ . بالاستفتاح الأول قال : يجزئه الأول قلت : نفسي سجدتين من ركعتين قال : لا يعتد بتينك الركعتين . وهذا قول إسحاق وقال الشافعي : ان ذكر الركن المتروك قبل السجود في الثانية فانه يعود إلى سجدة الأولى ، وان ذكره بعد سجوده في الثانية وقعت عن الأولى لان الركعة الأولى قد صحت وما فعله في الثانية سهوا لا يبطل الأولى كما لو ذكر قبل القراءة ، وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعي وقربه إلا أنه اختار الأول . وقال مالك : ان ترك سجدة فذكرها قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألقى الأولى . وقال الحسن والاوزاعي من نسي سجدة ثم ذكرها في الصلاة سجدتها متى ذكرها . وقال الاوزاعي : يرجع إلى حيث كان من الصلاة وقت ذكرها فيمضي فيها . وقال أصحاب الرأي نحو قول الحسن

وانا أن المرحوم في الجمعة إذا زال الزحام والامام راكم في الثانية فانه يتبعه ويسجد معه ويكون السجود من الثانية دون الأولى كذا هنا . وأما إذا ذكرها قبل ذلك عاد فأتى به وبما بعده لانه ذكره في موضعه فلزمه الاتيان به كما لو ترك سجدة من الركعة الأخيرة فذكرها قبل السلام فانه يأتي بها في الحال ، وان علم بعد السلام فهو كترك ركعة كاملة ان طال الفصل أو أحدث ابتداء الصلاة لمعذر البناء وان ذكر قريبا أتى بركعة كاملة لما ذكرنا من أن الركعة التي ترك الركن منها بطلت بالشرع في غيرها

مسئلة قال (فان نسي أن عليه سجود سهو وسلم كبر وسجد سجدتي السهو وتشهد وسلم ما كان في المسجد وان تكلم لان النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام)
الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة فصول:

(الفصل الاول) أنه اذا نسي سجود السهو ثم ذكره قبل طول الفصل في المسجد فانه يسجد سواء تكلم أو لم يتكلم وبهذا قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وكان الحسن وابن سيرين يقولان اذا صرف وجهه عن القبلة لم يبين ولم يسجد وقال أبو حنيفة : أن تكلم بعد الصلاة سقط عنه سجود السهو ولأنه أتى بما ينافيها فأشبهه ما لو أحدث

ولنا ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام ، رواه مسلم ، وأيضاً الحديث الذي ذكرناه في المسئلة التي قبل هذه فانه عليه الصلاة والسلام تكلم وتكلم المأمومون ثم سجد وسجدوا معه وهذا حجة على الحسن وابن سيرين لقوله فلما انفتل توشوش القوم بينهم ثم سجد بعد انصرافه عن القبلة ولأنه اذا جاز اتمام ركعتين من الصلاة بعد الكلام والانصراف كافي حديث ذي الدين فالسجود أولى .

(الفصل الثاني) أنه لا يسجد بعد طول المدة واختلف في ضبط المدة التي يسجد فيها في قول الحنفي

(فصل) فان مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه المضي عالماً بتحريمه بطلت صلاته وتركه الواجب عمداً ، وان فعله يعتقد جوازه لم تبطل لانه تركه غير متعمد أشبه ما لو مضى قبل ذكر المترك لكن اذا مضى في موضع يلزمه الرجوع فسدت الركعة التي ترك ركناها كالم الذي ذكره الا بعد الشروع في القراءة ، وان رجع في موضع المضي لم يعتد بما فعله في الركعة التي تركه منها لانها فسدت بشروعه في قراءة غيرها فلم يعد الى الصلحة بحال

مسئلة (وان نسي أربع سجعات من أربع ركعات وذكر وهو في التشهد سجد سجدة فصحت له ركعة ويأتي بثلاث ، وعنه تبطل صلاته) هذه المسئلة مبنية على المسئلة التي قبلها وهو أنه متى ترك ركناً من ركعة فلم يذكرها حتى شرع في قراءة التي بعدها بطلت ، فهنا لما شرع في قراءة الثانية بطلت الاولى فلما شرع في قراءة الثالثة قبل إتمام الثانية بطلت الثانية ، وكذلك الثالثة تبطل بشروعه في الرابعة فبقيت الرابعة ولم يسجد فيها الا سجدة واحدة ، فيسجد الثانية حين يذكر وتم له ركعة ويأتي بثلاث ركعات ، وبهذا قال مالك والليث . وفيه رواية أن صلاته تبطل لان هذا يؤدي الى التلاعب بالصلاة ويلغي عملاً كثيراً في الصلاة وهو ما بين التحريم والركعة الرابعة ، وهذا قول اسحاق . وقال الشافعي : يصح له ركعتان على ما ذكرنا في المسئلة التي قبلها ، وهو أنه اذا قام الى الثانية سهواً قبل تمام الاولى كان عمله فيها لغواً فلما سجد فيها انضمت سجدتها الى سجدة الاولى فمكملت له ركعة وهكذا الحكم في الثالثة والرابعة . وحكي الامام احمد هذا القول عن الشافعي ثم قال : هو أشبه من

يسجد ما كان في المسجد وان خرج لم يسجد ، نص عليه أحمد وهو قول الحكم وابن شبرمة ، وقال القاضي : يرجع في طول الفصل وقصره الى العادة وهذا قول الشافعي لان النبي ﷺ رجع الى المسجد بعد خروجه منه في حديث عمران بن حصين قال يسجد أولى ، وحكي ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أنه يسجد وان خرج وتباعد وهو قول ثان للشافعي لانه جبران يأتي به بعد طول الزمان كجبران الحج وهذا قول مالك ان كان لزيادة وان كان لنقص أتى به ما لم يطل الفصل لانه لتكامل الصلاة ولنا أنه لتكامل الصلاة فلا يأتي به بعد طول الفصل كركن من أركانها وكما لو كان من نقص وانما ضبطناه بالمسجد لانه محل الصلاة وموضعها فاعتبرت فيه المدة كخيار المجلس

(الفصل الثالث) أنه متى سجد للسهو فانه يكبر للسجود والرفع منه سواء كان قبل السلام أو بعده فان كان قبل السلام سلم عقبه وان كان بعده تشهد وسلم سواء كان محله بعد السلام أو كان قبل السلام فنسبه الى ما بعده وبهذا قال ابن مسعود والنخعي وقتادة والحكم وحامد والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي في التشهد والسلام ، وقال أنس والحسن وعطاء ليس فيها تشهد ولا تسليم وقال ابن سيرين وابن المنذر فيها تسليم بغير تشهد . قال ابن المنذر : التسليم فيها ثابت من غير وجه وفي ثبوت التشهد نظر وعن عطاء ان شاء تشهد وسلم وإن شاء لم يفعل ولنا على التكبير قول ابن بھينة فلما قضى الصلاة سجد سجدتين كبر في كل سجدة وهو جالس

من قول أصحاب الرأي . وقال الاثرم : فقلت له فانه إذا فعل لا يستقيم لانه انما نوى بهذه السجدة عن الثانية قال : فلذلك أقول أنه يحتاج أن يسجد لكل ركعة سجدتين قال شيخنا : ويحتمل أن يكون القول المحكي عن الشافعي هو الصحيح وان يكون قولاً لا أحمد لانه قد حسنه واعتذر عن المصير اليه بكونه انما نوى بالسجدة الثانية عن الثانية ، وهذا لا يمنع جعلها عن الاولى ، وقال الثوري وأصحاب الرأي يسجد في الحال أربع سجعات ، وهذا فاسد لان ترتيب الصلاة شرط لا يسقط بالسهو كما لو نسي فقدم السجود على الركوع فان لم يذكر حتى سلم ابتداء الصلاة لان الركعة الاخيرة بطلت بسلامه في منصوص أحمد فحينئذ يستأنف الصلاة

(فصل) إذا ترك ركناً ولم يعلم موضعه بنى الامر فيه على أسوأ الاحوال مثل أن يترك سجدة لا يعلم أمن الرابعة هي أم من غيرها ؟ يجعلها مما قبلها لانه يلزمه ركعة كاملة ، ولو جعلها من الرابعة أجزأه سجدة وان ترك سجدتين لا يعلم أمن ركعتين أم من ركعة جعلها من ركعتين يلزمه ركعتان وإن ترك ركناً من ركعة وعلم وهو فيها ولم يعلم أركوع هو أم سجود ، جعله ركوعاً ، وعلى قياس هذا يأتي بما يتيقن به إتمام صلاته لئلا يخرج منها وهو شاك فيها فيكون مغروراً بها . وقد قال النبي ﷺ « لا غرار في صلاة ولا تسليم » رواه أبو داود . قال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن تفسير هذا الحديث فقال : أما أنا فأرى أن لا يخرج منها إلا على يقين أنها قد تمت

قبل أن يسلم وسجدها الناس معه . وهو حديث صحيح وقول أبي هريرة ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل رفع وخفض ، وأما التسليم فقد ذكره عمران بن حصين في حديثه الذي رواه مسلم قال فيه سجد سجدة السهو ثم سلم وفي حديث ابن مسعود ثم سجد سجدة ثم سلم . وأما التشهد فقد روى أبو داود في حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم . قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ولأنه سجود يسلم له فكان معه تشهد كسجود صلب الصلاة ويحتمل أن لا يجب التشهد لأن ظاهر الحديثين الأولين أنه سلم من غير تشهد وهما أصح من هذه الرواية ولأنه سجود مفرد فلم يجب له تشهد كسجود التلاوة

(فصل) وإذا نسي سجود السهو حتى طال الفصل لم تبطل الصلاة وبذلك قال الشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه إن خرج من المسجد أعاد الصلاة وهو قول الحكم وابن شبرمة وقول مالك وأبي ثور في السجود الذي قبل السلام ولنا أنه جابر للعبادة بعدها فلم تبطل بركة كجبرانات الحج ولأنه مشروع للصلاة خارج منها فلم تفسد بتركه كالأذان

(فصل) ويقول في سجوده ما يقول في سجود صلب الصلاة ولأنه سجود مشروع في الصلاة أشبه سجود صلب الصلاة

(مسئلة) (وان نسي التشهد الاول ونهض لزمه الرجوع ما لم ينتصب قائما فان استتم قائما لم يرجع وان رجع جاز وان شرع في القراءة لم يجوز له الرجوع وعليه السجود لذلك كله) إذا ترك التشهد الاول ناسيا وقام لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن يذكره قبل أن يعتدل قائما فيلزمه الرجوع للتشهد ، ومن قال يجلس علقمة والضحاك وقتادة والاوزاعي والشافعي وابن المنذر ، وقال مالك إن فارقت ألبتاه الأرض لم يرجع وقال حسان بن عطية : إذا نجفت ركبته عن الأرض مضى ولنا ما روى المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال : إذا قام أحدكم في الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فإذا استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدة السهو ، رواه أبو داود وابن ماجه

(الثاني) ذكره بعد اعتداله قائما وقبل شروعه في القراءة فالاولى أن لا يرجع لحديث المغيرة وان رجع جاز ، نص عليه كما ذكره قبل الاعتدال . وقال النخعي : يلزمه الرجوع ما لم يستفتح القراءة قال شيخنا : ويحتمل أن لا يجوز له الرجوع ههنا لحديث المغيرة ولأنه شرع في ركن فلم يجوز له الرجوع كما لو شرع في القراءة (الامر الثالث) ذكره بعد الشروع في القراءة فلا يجوز له الرجوع في قول أكثر أهل العلم ، ومن روي عنه أنه لا يرجع عمر وسعد وابن مسعود والمغيرة بن شعبة والنعمان بن بشير وابن الزبير وغيرهم وقال الحسن : يرجع ما لم يركع ، والصحيح الاول لحديث المغيرة ولأنه شرع في ركن مقصود فلم يجوز له الرجوع كما لو شرع في الركوع ، إذا ثبت ذلك فإنه يسجد السهو في جميع هذه

(فصل) وإن نسي السجود حتى شرع في صلاة أخرى سجد بعد فراغه منها في ظاهر كلام الحنفي لانه في المسجد وعلى قول غيره إن طال الفصل لم يسجد والا سجد

(فصل) وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب ، وعن أحمد غير واجب ولعل مبناها على أن الواجبات التي شرع السجود لجبرها غير واجبة فيكون جبرها غير واجب وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي أقول النبي ﷺ « كانت الركعة والسجدة نافلة له »

ولنا أن النبي ﷺ أمر به في حديث ابن مسعود وأبي سعيد وفعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقوله نافلة يعني أن له ثوابا فيه كما أنه سعى الركعة أيضا نافلة وهي واجبة على الساعي بلا خلاف فأما المشروع^(١) لما لا يبطل عمده الصلاة فغير واجب قال أحمد : إنما يجب السجود فيها روي عن النبي ﷺ يعني وما كان في معناه فتقيس على زيادة خامسة سائر زيادات الأفعال من جنس الصلاة وعلى ترك التشهد ترك غيره من الواجبات وعلى التسليم من نقصان زيادات الأقوال المبطلات عمداً

(فصل) فإن ترك الواجب عمداً فإن كان قبل السلام بطلت صلاته لأنه أدخل بواجب في الصلاة عمداً ، وإن ترك الواجب بعد السلام لم تبطل صلاته لأنه جبر للعبادة خارج منها فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج وسواء كان محله بعد السلام أو قبله فنسيه فصار بعد السلام ، وقد نقل عن أحمد ما يدل على بطلان الصلاة ونقل عنه التوقف فنقل عنه الأثر فممن نسي سجود السهو فقال إن كان في سهو خفيف فأرجو

المسائل لحديث المغيرة ، ولما روى عبد الله بن مالك بن بحينة أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين ولم يجلس فقام الناس معه فلما قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم ، متفق عليه

(فصل) فإن علم المأمومون بترك التشهد الأول قبل قيامهم وبعد قيام الإمام تابعوه في القيام ولم يجلسوا ، حكاه الآجري عن أحمد ، وهو قول مالك والشافعي وأهل العراق ولا نعلم فيه مخالفاً لأن النبي لما قام حين سها عن التشهد قام الناس معه ، وفعله جماعة من الصحابة فروى الإمام أحمد بإسناده عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح به من خلفه فأشار إليهم قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتين ثم سلم ثم قال : هكذا صنع رسول الله ﷺ رواه الآجري عن عقبة بن عامر وقال : أني سمعتكم تقولون سبحان الله لكيا أجلس وليست تلك السنة ، إنما السنة التي صنعت . فأما إن ضبحوا به قبل قيامه ولم يرجع تشهدوا لأنفسهم ولم يتابعوه لانه ترك واجبا عليه فلم يكن لهم متابعتة في تركه ، ولو رجع إلى التشهد بعد شروعه في القراءة لم يتابعوه أيضا لانه أخطأ . فأما الإمام فإن فعل ذلك علما بتحريمه بطلت صلاته لانه زاد في الصلاة من جنسها عمداً ، أو ترك واجبا عمداً ، وإن فعله ناسيا أو جاهلا بالتحريم لم تبطل لانه زاده سهواً ، ومتى علم بتحريم ذلك وهو في التشهد نهض ولم يتم الجلوس

(١) كذا في الأصل هنا وفيما سيأتي من الشرح الكبير والمعنى يقتضي أن يقال فأما السجود الخ لانه مقابل لما في أول الفصل فإن لم يكن غلطا فالمراد السجود المشروع لما لا يبطل عمده

أن لا يكون عليه . قلت فإن كان فيما سها فيه النبي ﷺ فقال : هاه ، ولم يجب فبلغني عنه أنه يستحب أن يعبد ، فإن كان هذا في السهو في العمد الأولى

(مسئلة) قال (وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات وذكر وهو في التشهد سجد سجدة تصح له ركعة ويأتي بثلاث ركعات ويسجد للسهو في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله رحمه الله ، والرواية الأخرى قال : كان هذا يلعب ، يبتديء الصلاة من أولها) هذه المسئلة مبنية على من ترك ركناً من ركعة فلم يذكره إلا في التي بعدها وقد ذكرنا أنه إذا لم يذكره حتى شرع في قراءة التي بعدها بطلت فلما شرع في قراءة الثانية ههنا قبل ذكر سجدة الأولى بطلت الأولى ، ولما شرع في قراءة الثالثة قبل ذكر سجدة الثانية بطلت الثانية ، وكذلك الثالثة تبطل بالشرع في قراءة الرابعة فلم يبق إلا الرابعة ولم يسجد فيها إلا سجدة فيسجد الثانية حين ذكر ويتم له ركعة ويأتي بثلاث ركعات وهذا قول مالك واللبث لأن كل ركعة بطلت بشروعه في الثانية قبل تمام الأولى ، وفيه رواية أخرى عن أحمد أن صلاته تبطل ويبتدئها لأن هذا يؤدي إلى أن يكون متلاعبا بصلاته ثم يحتاج إلى إلغاء عمل كثير في الصلاة فإن بين التحريم والركعة المعتد بها ثلاث ركعات لاغية ، وهذا قول إسحاق وأبي بكر الآجري . وقال الشافعي : يصح له ركعتان لأنه لما قام إلى الثانية سهواً قبل تمام الأولى كان عمله فيها لاغياً ، فلما سجد فيها انضمت سجدتها إلى سجدة

(فصل) فإن ذكر الإمام التشهد قبل انتصابه وقبل قيام المأمومين وشرعهم في القراءة فرجع لزهم الرجوع لأنه رجع إلى واجب فلزمهم متابعتة ولا اعتبار بقيامهم قبله

(فصل) وإن نسي التشهد دون الجلوس فالحكم فيه كما لو نسيهما لأن التشهد هو المقصود . فأما أن نسي شيئاً من الأذكار الواجبة غير التشهد كتسبيح الركوع والسجود ، وقول رب اغفر لي بين السجدين ، وقول ربنا ولك الحمد ، فإنه لا يرجع إليه بعد الخروج من محله لأن محل الذكر ركن وقم مجزئاً صحيحاً فلو رجع إليه لكان زيادة في الصلاة وتكراراً لركن ثم يأتي بالذكر في ركن غير مشروع بخلاف التشهد لكن يمضي ويسجد للسهو كترك التشهد

(فصل) فإن قام من السجدة الأولى ولم يجلس جلسة الفصل فهذا قد ترك جلسة الفصل والسجدة الثانية ، ومتى ذكر قبل الشروع في القراءة لزمه الرجوع بغير خلاف علمناه ، فإذا رجع جلس جلسة الفصل ثم سجد الثانية . وقال بعض الشافعية : لا يحتاج إلى الجلوس لأن الفصل قد حصل بالقيام ولا يصح لأن الجلسة واجبة فلم ينب عنها القيام كما لو قصد ذلك ، فأما إن قام بعد أن جلس لفصل فإنه يسجد ولا يلزمه جلوس ، وقيل يلزمه ليكون سجود عن جلوس ، ولا يصح لأنه قد أتى بالجلسة فلم تبطل بالنهوض بعدها كالسجدة الأولى ، فإن كان يظن أنه سجد سجدتين وجلس للاستراحة لم يجزئه عن جلسة الفصل لأنها سنة فلا تنوب عن الواجب كما لو ترك سجدة من ركعة ثم سجد فتلاوة

الاولى فكلت له ركعة وهكذا الثالثة والرابعة يحصل له منها ركعة وحكي أبو عبدالله هذا القول عن الشافعي ثم قال : هو أشبه مما يقول هؤلاء - يعني أصحاب الرأي - قال الاثرم : قلت له فإنه إذا فعل لا يستقيم لأنه إنما نوى بهذه السجدة عن الثانية لا عن الاولى قال فكذلك أقول أنه يحتاج أن يسجد اسكل ركعة سجدتين ، وبمحتمل أن يكون هذا القول المحكي عن الشافعي هو الصحيح وأن يكون مذهبا لأحمد لأنه قد حسنه وإنما اعتذر عن المصير اليه لكونه إنما نوى بالسجدة الثانية عن الركعة الثانية وهذا لا يمنع جمعها عن الاولى كما لو سجد في الركعة الاولى بحسب أنه في الثانية أو سجد في الثانية بحسب أنه في الاولى والله أعلم . وقال الثوري وأصحاب الرأي يسجد في الحال أربع سجعات وقال الحسن بن صالح فيمن نسي من كل ركعة سجدة يسجد في الحال ثمانى سجعات وهذا فاسد لان ترتيب الصلاة شرط فيها فلا يسقط بالنسيان كما لو قدم السجود على الركوع ناسيا وان لم يذكر حتى سلم ابتداء الصلاة فإنه لم يبق له غير ركعة تنقص سجدة فإذا سلم بطلت أيضا نص أحمد على بطلانها في رواية الاثرم فحينئذ يستأنف الصلاة .

(فصل) وإذا ترك ركعتين ذكروه ولم يعلم موضعه بنى الامر على أسوأ الاحوال مثل أن يترك سجدة لا يعلم أمن الركعة الرابعة أم من الركعة التي قبلها ؟ جعلها من التي قبلها لانه يلزمه حينئذ ركعة كاملة ولو حسبها من الركعة الرابعة أجزأته سجدة واحدة فان ترك سجدتين لا يعلم أمن الركعتين أم

فاتها لانجزىء عن سجدة الصلاة والله أعلم

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وأما الشك فني شك في عدد الركعات بنى على اليقين ، وعنه يبنى على غالب ظنه ، وظاهر المذهب أن المنفرد يبنى على اليقين ، والامام على غالب ظنه) متى شك في عدد الركعات ففيه ثلاث روايات (إحداهما) أن يبنى على اليقين إماما كان أو منفردا اختارها أبو بكر . ويزيد ذلك عن ابن عمر وابن عباس وابن عمرو ، وهو قول ربيعة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق لما روى أبو سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا ، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته ، وإن كان صلى تمام الأربع كانتا ترغيبا للشيطان » رواه مسلم . وعن عبد الرحمن بن عوف ^(١) أن رسول الله ﷺ قال « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أو نقص ، فإن كان شك في الواحدة والثنتين فليجعلها واحدة ، فإن لم يدر اثنتين صلى أو ثلاثا فيجعلها اثنتين ، فإن لم يدر ثلاثا صلى أو أربعا فيجعلها ثلاثا حتى يكون الشك في الزيادة ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ثم يسلم » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث صحيح ولان الاصل عدم ما شك فيه فينبني على عدمه كما لو شك في ركوع أو سجود (والثانية) أن يبنى على غالب ظنه إماما كان أو منفردا ، قلها عنه الاثرم ، روي ذلك عن علي بن أبي طالب وابن مسعود

(١) ذكر الحافظ في

التلخيص أن حديث
عبد الرحمن موصول
وساق رواياته وحقق
انه ضعيف

من ركعة جعلهما من ركعتين يلزمه ركعتان . وإن علم أنه ترك ركعتا من ركعة هو فيها لا يعلم أن ركوعه أو أم سجود جعله ركوعاً يلزمه الاتيان به وبما بعده وعلى قياس هذا يأتي بما يتقن به أمام الصلاة ثلاثاً يخرج منها وهو شاك فيها فيكون مفزراً بها وقد قال النبي ﷺ « لا غرار في صلاة ولا تسليم » رواه أبو داود . قال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن تفسير هذا الحديث قال أما أنا فأرى أن لا يخرج منها إلا على يقين لا يخرج منها على غرر حتى يتقن أنها قد تمت ولو ترك سجدة من الأولى فذكرها في التشهد أتى بركعة وأجزأته وقد روى الاثرم بإسناده عن الحسن في رجل صلى العصر أو غيرها فحسب أن يركع في الثانية حتى ذكر ذلك في الرابعة قال : يعضي في صلاته ويتمها أربع ركعات ولا يحتسب بالتالي لم يركع فيها ثم يسجد للوم .

(فصل) وإن شك في ترك ركن من أركان الصلاة وهو فيها هل أخل به أولاً ؟ فحكه حكم من لم يأت به إماماً كان أو منفرداً لأن الأصل عدمه ، وإن شك في زيادة توجب السجود فلا سجود عليه لأن الأصل عدمها فلا يجب السجود بالشك فيها ، وإن شك في ترك واجب بوجب تركه سجود السهو فقال ابن حامد : لا سجود عليه لأنه شك في سببه فلم يلزمه بالشك كما لو شك في الزيادة ، وقال القاضي : يحتمل أن يلزمه السجود لأن الأصل عدمه ، ولو شك في عدد الركعات أو في ركن في الصلاة لم يسجد لأن السجود لزيادة أو نقص أو احتمال ذلك ولم يوجد .

(فصل) إذا سها سهوين أو أكثر من جنس كفاء سجدة واحدة لا نعلم أحداً خالف فيه

رضي الله عنهما ، وهو قول النخعي ، وبه قال أصحاب الرأي إذا تكرر ذلك منه ، وإن كان أول ما أصابه أعاد لقوله عليه السلام « لا غرار في صلاة ولا تسليم » ووجه هذه الرواية ما روى عبد الله ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب وليتم عليه ثم يسجد سجدتين » متفق عليه ، والبخاري « بعد التسليم » وفي لفظ « فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب » ولأبي داود « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس » . والامام يني على غالب ظنه لحديث ابن مسعود جمعاً بين الأحاديث ، وهذه المشهورة عن أحمد ، اختارها الحنفي . وإنما خصصنا الامام بالبناء على غالب ظنه لأن له من ينه ويذكره إذا أخطأ فيأكد عنده صواب نفسه ، ولأنه إن أصاب أقره المأمومون ، وإن أخطأ سبجوا به فرجع اليهم فيحصل له الصواب في الحالين بخلاف المنفرد إذ ليس له من يذكره فيبني على اليقين ليحصل له أمام صلاته . وما قاله أصحاب الرأي فيخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » متفق عليه ، وقوله عليه السلام « لا غرار في صلاة » يعني لا ينقص من صلاته ويحتمل أنه أراد ولا يخرج منها وهو شاك في تمامها ، ومن بنى على اليقين لم يخرج وهو شاك ، وكذلك

(المفني والشرح الكبير) سجود السهو لا يتعدد بتعدد. الشك في ترك ركن أو واجب ٦٩٣

وإن كان السهو من جنسين فكذلك حكمه ابن المنذر قولاً لأحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم النخعي والثوري ومالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي ، وذكر أبو بكر فيه وجهين (أحدهما) ما ذكرنا (والثاني) يسجد سجودين . وقال الاوزاعي وابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي سلمة إذا كان عليه سجودان أحدهما قبل السلام والآخر بعده سجدهما في محلهما لقول النبي ﷺ « لكل سهو سجدة » رواه أبو داود وابن ماجه ، وهذان سهوان فلكل واحد منهما سجدة واحدة ولأن كل سهو يقتضي سجوداً وإنما تداخل في الجنس الواحد لاتفاقهما وهذان مختلفان

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدة » وهذا يتناول السهو في موضعين ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سها فسلم وتكلم بعد صلاته فسجد لها سجوداً واحداً ولأن السجود آخر إلى آخر الصلاة ليجمع السهو كله وإلا فعله عقيب سببه ولأنه شرع للجبر فجبر نقص الصلاة وإن كثّر بدليل السهو مرات من جنس واحد وإذا انجبرت لم يحتج إلى جابر آخر فنقول سهوان فأجزأ عنهما سجود واحد كما لو كانا من جنس^(١) وقوله « لكل سهو سجدة » في إسناده مقال ثم إن المراد به لكل سهو في صلاة والسهو وإن كثّر فهو داخل في لفظ السهو لانه اسم جنس فيكون التقدير لكل صلاة فيها سهو سجدة واحدة ولذلك قال « لكل سهو سجدة » بعد السلام هكذا في رواية أبي داود ولا يلزمه بعد السلام سجودان ، إذا ثبت هذا فإن معنى الجنسين أن يكون أحدهما قبل السلام والآخر بعده لأن محلهما مختلفان وكذلك سببهما وأحكامهما ، وقال بعض أصحابنا: الجنسان

(١) لعل أصله

من جنس واحد
وهذه الجملة ساقطة
من نسخة داود الكتب

الامام اذا بنى على غالب ظنه فوافقه المأمومون أو رد عليه فرجع اليهم

﴿ مسألة ﴾ (فإن استوى الأمران عنده بنى على اليقين) إماماً كان أو منفرداً وأتى بما بقي عليه من صلاته وسجد لسهو لما ذكرنا من الأحاديث ولأن الأصل البناء على اليقين ، وإنما جاز تركه في حق الإمام لمعارضة الظن الغالب فيبقى فيما عداه على الأصل

﴿ مسألة ﴾ (ومن شك في ترك ركن فهو كتركه) إذا شك في ترك ركن من أركان الصلاة وهو فيها فحكمه حكم تركه إماماً كان أو منفرداً لأن الأصل عدمه ، وإن شك في ترك واجب يوجب تركه السجود ففيه وجهان (أحدهما) لا يسجد له ، قاله ابن حامد لانه شك في سببه فلم يجب السجود له كما لو شك في الزيادة (والثاني) يسجد له ذكره القاضي لأن الأصل عدمه ، والصحيح وجوب السجود إلا على الرواية التي تقول إن هذه سنن فلا يجب والله أعلم . وإن شك في زيادة توجب السجود فلا يسجد عليه لأن الأصل عدمها فلا يجب السجود بالشك فيها . ولو شك في عدد الركعات أو في ركن ثم ذكره في الصلاة لم يسجد لأن السجود لزيادة أو نقص أو احتمال ذلك ولم يوجد وإنما يؤثر الشك في الصلاة إذا وجد فيها ، فإن شك بعد سلامها لم يلتفت إليه لأن الظاهر أنه أتى بها على الوجه المشروع ولأن ذلك يكثر فيشقى الرجوع إليه ، وهكذا الشك في سائر العبادات

أن يكون أحدهما من نقص والآخر من زيادة والأولى ما قلناه إن شاء الله تعالى ، فعلى هذا إذا اجتمعا سجد لهما قبل السلام لانه أمبق وأكد ولأن الذي قبل السلام قد وجب لوجوب سببه ولم يوجد قبله ما يمنع وجوبه ولا يقوم مقامه فلزمه الاتيان به كما لو لم يكن عليه سهو آخر . وإذا سجد له سقط الثاني لاغناء الاول عنه وقيامه مقامه .

(فصل) ولو أحرم منفرداً فصلی ركعة ثم نوى متابعة الإمام وقلنا بجواز ذلك فسها فيما انفرد فيه وسها لإمامه فيما تابعه فيه فإن صلاته تنتهي قبل صلاة إمامه ، فعلى قولنا هما من جنس واحد إن كان محلها واحداً ، وعلى قول من فسر الجنسین بالزيادة والنقص يحتمل كونهما من جنسين وهكذا لو صلى من الرباعية ركعة ودخل مع مسافر فنوى متابعتة فلما سلم إمامه قام ليتم ما عليه فقد حصل مأموماً في وسط صلاته منفرداً في طرفها ، فإذا سها في الوسط والطرفين جميعاً فعلى قولنا إن كان محل سجودهما واحداً فهي جنس واحد ، وإن اختلف محل السجود فهي جنسان ، وقال بعض أصحابنا : هي جنسان هل يجزئها سجدتان أو أربع سجديات ، على وجهين ولأصحاب الشافعي فيها وجهان كذا ، ووجه ثالث أنه يحتاج أن يسجد ست سجديات لكل سهو سجدتان .

« مسألة » قال (وليس على المأموم سجود سهو إلا أن يسهو لإمامه فيسجد معه)

« مسألة » (وليس على المأموم سجود سهو إلا أن يسهو لإمامه فيسجد) وجملة إن المأموم إذا سها دون إمامه لم يلزمه سجود في قول عامة أهل العلم . وحكي عن مكحول أنه قام عند قعود إمامه فسجد ولنا إن معاوية بن الحكم تكلم خلف النبي ﷺ فلم يأمره بسجود ، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ليس على من خلف الإمام سهو ، فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه » رواه الدارقطني . فأما إذا سها الإمام فعلى المأموم متابعتة في السجود سواء سها معه أو عرد الإمام بالسهو اجماعاً ، كذلك حكاه إسحاق وابن المنذر ، وسواء كان السجود قبل السلام أو بعده لحديث ابن عمر ولقول النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا سجد فاسجدوا »

(فصل) وإذا كان المأموم مسبقاً فسها الإمام فيما لم يدركه فيه فعليه متابعتة في السجود سواء كان قبل السلام أو بعده ، روي هذا عن عطاء والحسن والنخعي وأصحاب الرأي ، وقال ابن سيرين يقضي ثم يسجد ، وقال مالك والبيث والاوزاعي والشافعي في السجود قبل السلام كقولنا ، وقول ابن سيرين فيما بعده ، وروي ذلك عن أحمد لانه فعل خارج الصلاة فلم يتبع الإمام فيه كهصلاة أخرى . وعن أحمد رواية أخرى أنه مخير بين متابعة إمامه وتأخير السجود إلى آخر صلاته حكاه ابن أبي موسى ولنا قول النبي ﷺ « فإذا سجد فاسجدوا » وقوله في حديث ابن عمر « فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه » ولأن السجود من تمام الصلاة فيتابعه فيه كالذي قبل السلام وكغير المسبوق ، وفارق صلاة أخرى فإنها غير مؤتم به فيها إذا ثبت أنه يتابع إمامه ، فإذا قضى في إعادة السجود روايتان (أحدهما) بعبده لانه قد لزمه حكم السهو ، وما فعله من السجود مع الإمام كان متابعتة له

وجملته أن المأموم إذا سها دون إمامه فلا يسجد عليه في قول عامة أهل العلم، وحكي عن مكحول أنه قام عن قعود إمامه فسجد . ولنا أن معاوية بن الحكم تكلم خلف النبي ﷺ فلم يأمره بسجود، وروى الدارقطني في سننه عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه » ولأن المأموم تابع للإمام وحكمه حكمه إذا سها وكذلك إذا لم يسه وإذا سها الإمام فعلى المأموم متابعتها في السجود سواء سها معه أو انفرد الإمام بالسهو . وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك . وذكر إسحاق أنه اجماع أهل العلم سواء كان السجود قبل السلام أو بعده لقول رسول الله ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا سجد فاسجدوا » ولحديث ابن عمر الذي روينا . وإذا كان المأموم مسبوقا فسها الإمام فيما لم يدركه فيه فعليه متابعتها في السجود سواء كان قبل السلام أو بعده روي هذا عن عطاء والحسن والنخعي والشعبي وأبي ثور وأصحاب الرأي . وقال ابن سيرين وإسحاق يقضي ثم يسجد . وقال مالك والأوزاعي والليث والشافعي في السجود قبل السلام كقولنا وبعده كقول ابن سيرين وروي ذلك عن أحمد ذكره أبو بكر في زاد المسافر لأنه فعل خارج من الصلاة فلم يتبم الإمام فيه كصلاة أخرى

ولنا قول النبي ﷺ « فإذا سجد فاسجدوا » وقوله في حديث ابن عمر « فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه » ولأن السجود من تمام الصلاة فيتابعه فيه كالذي قبل السلام وكغير المسبوق ،

فلا يسقط به ما لم يركه كالشهادتين الأخير (والثانية) لا يلزمه السجود لأن سجود إمامه قد كملت به الصلاة في حقها وحصل به الجبران فلم يحتاج إلى سجود ثان كالمأموم إذا سها وحده . وللشافعي قولان كالروايتين ، فإن نسي الإمام السجود سجد المسبوق في آخر صلاته رواية واحدة لأنه لم يوجد من الإمام ما يكمل به صلاة المأموم . وكذلك إن لم يسجد مع الإمام وإذا سها المأموم بعد مفارقة إمامه في القضاء سجد رواية واحدة لأنه قد صار منفرداً فلم يتحمل عنه الإمام السجود ، وكذلك لو سها فلم مع إمامه قام قائم وسجد بعد السلام كالمنفرد

(مسألة) (فإن لم يسجد الإمام قبل بسجد المأموم ؟ على روايتين) يريد غير المسبوق إذا سها إمامه فلم يسجد المأموم فيه روايتان (إحداهما) يسجد اختارها ابن عقيل وقال هي أصح لأن صلاة المأموم نقصت بسهو إمامه ولم تجبر بسجوده فيلزم المأموم جبرها وهذا مذهب ابن سيرين وقتادة ومالك والليث والشافعي (والثانية) لا يسجد روي ذلك عن عطاء والحسن والقاسم وحامد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لأن المأموم إنما يسجد تبعاً فإذا لم يسجد الإمام لم يوجد المقتضي لسجود المأموم . هذا إذا تركه الإمام لعذر فإن تركه قبل السلام عمداً وكان ممن لا يرى وجوبه فهو كتركه سهواً وإن كان يعتقد وجوبه بطلت صلاته لأنه ترك الواجب عمداً ، وهل تبطل صلاة المأموم ؟ فيه وجهان (أحدهما) تبطل بإعلان صلاة الإمام كما لو ترك الشهادتين الأولى (والثاني) لا تبطل لأنه لم يبق من الصلاة إلا السلام

وفارق صلاة أخرى فانه غير مؤتم به فيها ، اذا ثبت هذا فتى قضى في إعادة السجود روايتان (احدهما) يعيده لانه قد لزمه حكم السهو وما فعله من السجود مع الامام كان متابعاً له فلا يسقط به ما لزمه كالشهاد الاخير (والثانية) لا يلزمه السجود لان سجود إمامه قد كملت به الصلاة في حقه وحصل به الجبران فلم يحتاج الى سجود ثان كالمأموم اذا سها وحده ، وللشافعي قولان كالروايتين فان نسي الامام السجود سجد المسبوق في آخر صلاته رواية واحدة لانه لم يوجد من الامام مايكمل به صلاة المأموم ، واذا سها المأموم فيما تفرد فيه بالقضاء سجد رواية واحدة لانه قد صار منفرداً فلم يتحمل عنه الامام وهكذا لو سها فسلم مع امامه قام فأتى صلاته ثم سجد بعد السلام كالمنفرد سواء

(فصل) فأما غير المسبوق اذا سها امامه فلم يسجد فهل يسجد المأموم ؟ فيه روايتان (احدهما) يسجد وهو قول ابن سيرين والحكم وحامد وقتادة ومالك والليث والشافعي وأبي ثور . قال ابن عقيل وهي أصح لان صلاة المأموم تقصت بسهو الامام ولم تنجز بسجوده فيلزم المأموم جبرها (والثانية) لا يسجد ، روي ذلك عن عطاء والحسن والنخعي والقاسم وحامد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لان المأموم انما يسجد تبعاً فاذا لم يسجد الامام لم يوجد المقتضي لسجود المأموم وهذا اذا تركه الامام لعذر ، فان تركه قبل السلام عمداً وكان الامام ممن لا يرى أن السجود واجب فهو كمن تركه

(فصل) واذا قام المأموم لقضاء ما فاتته فسجد امامه بعد السلام وقلنا يجب عليه متابعة إمامه فحكمه حكم القائم عن التشهد الاول وإن لم يستتم قائماً لزمه الرجوع وإن استتم قائماً لم يرجع وإن رجع جاز وإن شرع في القراءة لم يحز له الرجوع نص عليه أحمد في رواية الاثرم لانه قام عن الواجب الى ركن أشبه القيام عن التشهد الاول ، وذكر ابن عقيل فيه روايات ثلاث (احدها) يرجع لان امامه نفذ في الاداء ، ولانه سجود في الصلاة أشبه سجود صلبها (والثانية) لا يعود لانه نهض الى ركن (والثالثة) هو بخير لان سجود السهو أخذ شبهاً من سجود صلب الصلاة من حيث انه سجود وشبهها من التشهد الاول لكونه يستقط بالسهو فلذلك جبر ، وما ذكرناه أولى

(فصل) وليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك في قول أكثر أهل العلم ويروى عن ابن عمر وابن الزبير وأبي سعيد ومجاهد وإسحاق فيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه سجد للسهو لانه يجلس للتشهد في غير موضع التشهد

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فأتوا » ولم يأمر بسجود وقد فات النبي صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة مع عبد الرحمن بن عوف فقضى ولم يكن لذلك سجود ، والحديث متفق عليه وقد جلس في غير موضع تشهده ، ولان السجود انما شرع للسهو ولا سهو ههنا ، ولان متابعة الامام واجبة فلم يسجد لفعلها كسائر الواجبات

سهواً وإن كان يعتقد وجوبه بطلت صلاته وهل تبطل صلاة المأموم؟ فيه وجهان (أحدهما) تبطل لانه ترك واجباً في الصلاة عمداً فبطلت صلاة المأموم كترك التشهد الاول (والثاني) لا تبطل لانه لم يبق من الصلاة إلا السلام

(فصل) إذا قام المأموم لقضاء ما فاته فسجد أمامه بعد السلام فحكه حكم القائم عن التشهد الاول إن سجد إمامه قبل انتصابه قائماً لزمه الرجوع وإن انتصب قائماً ولم يشرع في القراءة لم يرجع وإن رجع جاز وإن شرع في القراءة لم يكن له الرجوع نص عليه أحمد قال الاثرم: قيل لأبي عبد الله رجل أدرك بعض الصلاة فلما قام ليقتضي إذا على الامام سجود سهو فقال: إن كان عمل في قيامه وأبتدأ في القراءة مضى ثم سجد قلت فإن لم يستتم قائماً قال: يرجع ما لم يعمل قبل له قد استتم قائماً فقال: إذا استتم قائماً وأخذ في عمل القضاء سجد بعد ما يقتضي وذلك لانه قام عن واجب إلى ركن أشبه القيام عن التشهد الاول. وذكر ابن عقيل أن فيه روايات ثلاث وهذا أولى وهو منصوص عليه بما قد رويناه.

(فصل) وليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك في قول أكثر أهل العلم ويروى عن ابن عمر وابن الزبير وأبي سعيد وعطاء وطلوس ومجاهد واسحاق فيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه سجد للسهو لانه يجلس للتشهد في غير موضع التشهد

ولنا قول النبي ﷺ «وما فاتكم فأتوا» وفي رواية «فاقضوا» ولم يأمر بسجود ولا نقل

(فصل) قال رحمه الله (وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب في ظاهر المذهب، وعن أحمد أنه غير واجب) قال شيخنا: ولعل مبنى هذه الرواية على أن الواجبات التي شرع السجود لجبرها غير واجبة فيكون جبرها غير واجب. وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي لقول النبي ﷺ «كانت الركعة والسجدة تان نافلة له»

ولنا أن النبي ﷺ أمر به في حديث ابن مسعود وأبي سعيد وفعله، وقوله نافلة يعني أن له ثواباً فيه كما سميت الركعة أيضاً نافلة وهي واجبة على الشاك بغير خلاف. فأما المشروع لما لم يبطل عمده الصلاة فغير واجب. قال أحمد إنما يجب السجود فيما روي عن النبي ﷺ يعني وما كان في معناه وتقيس على زيادة خامسة سائر زيادات الافعال من جنس الصلاة وعلى ترك التشهد الاول ترك غيره من الواجبات وعلى التسليم من نقصان زيادات الاقوال المبطله عمداً

(مسئلة) (ومحله قبل السلام، لا في السلام قبل إتمام صلاته، وفيما إذا بنى الامام على غالب ظنه، وعنه أن الجميع قبل السلام، وعنه ما كان من زيادة فهو بعد السلام، وما كان من نقص كان قبله) وجملة ذلك أن سجود السهو كله قبل السلام في ظاهر قول أحمد إلا في الموضعين المذكورين وهي إذا سلم عن نقص في صلاته لحديث ذي الديدن وعمران بن حصين (والثاني) إذا بنى الامام على غالب ظنه لحديث ابن مسعود، نص على ذلك في رواية الاثرم فقال: أنا أقول كل سهو جاء عن

ذلك وقد فات النبي ﷺ بعض الصلاة مع عبد الرحمن بن عوف فقضاها ولم يكن لذلك سجود والحديث متفق عليه وقد جلس في غير موضع تشهده ولأن السجود يشترع للسهو وهنا ولأن متابعة الامام واجبة فلم يسجد لفعالها كسائر الواجبات

(فصل) ولا يشرع السجود لشيء فعله أو تركه عامداً وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي : يسجد لترك التشهد والقنوت عمداً لأن ما يتعلق الجبر بسهوه تعالى بعمده كجبرانات الحج

ولنا أن السجود يضاف إلى السهو فيدل على اختصاصه به ، والشرع انما ورد به في السهو فقال « اذا نسي أحدكم فليسجد سجدين » ولا يلزم من انجبار السهو به انجبار العمداً لأنه معذور في السهو غير معذور في العمد وما ذكره يبطل بزيادة ركن أو ركعة أو قيام في موضع جلوس أو جلوس في موضع قيام ولا يشرع لحديث النفس لأن الشرع لم يرد به فيه ولأن هذا لا يمكن التحرز منه ولا تكاد صلاة تخلو منه ولأنه معفو عنه

(فصل) وحكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو في قول عامة أهل العلم لانعلم فيه مخالفا الا أن ابن سيرين قال : لا يشرع في النافلة وهذا يخالف عموم قول النبي ﷺ « اذا نسي أحدكم فليسجد سجدين » وقال « اذا نسي أحدكم فزاد أو نقص فليسجد سجدين » ولم يفرق ولا أنها صلاة ذات ركوع وسجود فيسجد اسهوها كالفريضة ولو قام في صلاة الليل فحكه حكم

النبي ﷺ أنه سجد فيه بعد السلام ، فانه يسجد فيه بعد السلام ، وسائر السهو يسجد فيه قبل السلام ، وهو أصح في المعنى لأنه من شأن الصلاة فيقضيه قبل التسليم كسجود صليها ، وهذا قول سليمان بن داود وابن أبي خيثمة وابن المنذر . قال القاضي : لا يختلف قول أحد في هذين الموضعين أنه يسجد لها بعد التسليم ، وهذا اختيار الحنفي . والروايتان الاخريان ذكرهما أبو الخطاب (إحداهما) جميع السجود قبل السلام ، روي ذلك عن أبي هريرة والزهري والليث والاوزاعي ، وهو مذهب الشافعي لحديث ابن بحنينة وأبي سعيد . قال الزهري : كان آخر الامرين السجود قبل السلام ، ولأنه تمام للصلاة فكان قبل سلامها كسائر أفعالها (والثانية) ما كان من زيادة كان بعد السلام لحديث ذي البدين وحديث ابن مسعود حين صلى النبي ﷺ خمسا ، وما كان من نقص كان قبله لحديث ابن بحنينة ، وهذا مذهب مالك وأبي ثور والمزني ، وقال أصحاب الرأي : جميع سجود السهو بعد السلام ، وله فعله قبل السلام ، روي نحو ذلك عن علي وسعد وابن مسعود وعمار وابن عباس وابن الزبير وأنس والحسن لحديث ذي البدين وابن مسعود ، وروى ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « لكل سهو مسجدين بعد التسليم » رواه سعيد عن عبد الله بن جعفر قال قال رسول الله ﷺ « من شك في صلاته فليسجد مسجدين بعد ما سلم » رواهما أبو داود

ولنا أنه قد ثبت عن النبي ﷺ السجود قبل السلام وبعده في أحاديث صحيحة وفيها ذكرناه علا بالاحاديث كلها وجمعاً بينها وذلك واجب مهما أمكن فان خبر النبي ﷺ

القيام إلى الثالثة في الفجر نص عليه أحمد ، وقال مالك يتمها أربعاً ويسجد للسهو ايلاً كان أو نهراً ، وقال الشافعي بالعراق كقوله ، وقال الاوزاعي في صلاة النهار كقوله ، وفي صلاة الليل إن ذكر قبل ركوعه في الثالثة جلس وسجد للسهو وإن ذكر بعد ركوعه أربعاً
وانا قول النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى » ولأنها صلاة شرعت ركعتين فكان حكمها ما ذكرنا في صلاة الفجر فأما صلاة النهار فتمها أربعاً

(فصل) ولا يشرع السجود للسهو في صلاة جنازة لأنها لا سجود في صلبها ففي جبرها أولى ولا في سجود تلاوة لأنه لو شرع لكان الجبر زائداً على الأصل ولا في سجود سهو نص عليه أحمد وقال اسحاق هو اجماع لان ذلك يفضي إلى التسلسل ولو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك والله تعالى أعلم
(مسألة) قال (ومن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته)

أما الكلام عمدأ وهو أن يتكلم عالماً أنه في الصلاة مع علمه بتحريم ذلك لغير مصلحة الصلاة ولا لأمر يوجب الكلام فبطل الصلاة اجماعاً ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عمدأ وهو يريد صلاح صلاته أن صلاته فاسدة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم . وعن

حجة يجب المصير اليه ، والعمل به ، ولا يترك الا لمعارض مثله أو أقوى منه وليس في سجوده في موضع ما ينفي سجوده في موضع آخر ودعوى نسخ حديث ذي اليمين لاوجه له لان راويه أبو هريرة وعمران بن حصين وهجرتهما متأخرة وقول الزهري مرسل ثم لا يقتضي نسخاً فانه يجوز أن يكون آخر الامر بن سجوده قبل السلام لوقوع السهو آخرأ فيها يسجد له قبل السلام ، وحديث ثوبان يرويه اسماعيل بن عياش وزهير بن سالم وفي روايته عن أهل الحجاز ضعف وحديث ابن جعفر من رواية مصعب بن شيبة ، قال أحمد يروي المناكير ، وقال النسائي منكر الحديث وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف قال الاثرم لا يثبت واحد منهما والله أعلم

(مسألة) (وإن نسيه قبل السلام قضاء ما لم يطل الفصل أو يخرج من المسجد وعنه أنه يسجد وإن بعد) متى نسي سجود السهو قبل السلام قضاء بعد السلام ما لم يطل الفصل مادام في المسجد وإن تكلم ، وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور ، وقال الحسن وابن سيرين إذا صرف وجهه عن القبلة لم يبين ولم يسجد ، وقال أبو حنيفة إن تكلم بعد الصلاة سقط عنه سجود السهو لانه أتى بما ينافيها أشبه ما لو أحدث

ولنا ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام . رواه مسلم ، وفي حديث ابن مسعود أيضاً أن النبي ﷺ صلى خمسا فلما انتقل توشوش القوم فيما بينهم ثم سجد بعد انصرافه عن القبلة ، ولانه اذا جازأمام الركعتين من الصلاة بعد الكلام والانصراف كما جاء في حديث ذي اليمين

زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم أحدهنا صاحبه وهو إلى جنبه حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ، متفق عليه . ولمسلم ونهينا عن الكلام ، وعن ابن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا ، فقلنا يا رسول الله كنا نسلم في الصلاة فترد علينا قال « إن في الصلاة لشغلا » متفق عليه ورواها أبو داود ولفظه في حديث ابن مسعود فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال « إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » فأما الكلام غير ذلك فيقسم خمسة أقسام (أحدها) أن يتكلم جاهلا بتحريم الكلام في الصلاة فقال القاضي في الجامع لأعرف عن أحمد نصا في ذلك ، ويحتمل أن لا تبطل صلاته لأن الكلام كان مباحا في الصلاة بدليل حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ولا يثبت حكم النسخ في حق من لم يعلمه بدليل أن أهل قباء لم يثبت في حقهم حكم نسخ القبلة قبل علمهم فبنوا على صلاتهم بخلاف النامي فإن الحكم قد ثبت في حقه وبخلاف الأكل في الصوم جاهلا بتحريمه فإنه لم يكن مباحا ، وقد دل على صحة هذا حديث معاوية بن الحارث السلمي قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أبينا ما شأنكم تنظرون إلي فجعلوا بضربون بأيديهم على أعقابهم ، فلما رأيتهم يصمونني لكنني سكنت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأي هو وأمي

وعمران بن حصين قال سجود أولى

(فصل) فأما إن طال الفصل وخرج من المسجد لم يسجد ، والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة ، وذكر القاضي : أنه يسجد ما لم يطل الفصل لأن النبي ﷺ رجع إلى المسجد بعد خروجه منه في حديث عمران بن حصين لاتمام الصلاة والسجود أولى ، وهذا قول الشافعي وقال الحارثي : يسجد ما كان في المسجد ، فإن خرج لم يسجد ، وهو قول الحكم وابن شبرمة ، وعنه أنه يسجد وإن خرج ، وقد حكاه ابن أبي موسى عن أحمد ، وهو أحد قولي الشافعي لأنه جبران فأتى به بعد طول الفصل والخروج كجبرانات الحج ، وهذا قول مالك إن كان لزيادة ، وإن كان لنقص أتى به ما لم يطل الفصل لأنه تكبيل الصلاة . ووجه الأولى أنه لتكبير الصلاة فلا يأتي به بعد طول الفصل كركن من أركانها ، وإنما ضبطناه بالمسجد لأنه محل الصلاة فاعتبرت فيه المدة كخيار المجلس

(فصل) فإن نسيه حتى شرع في صلاة أخرى سجد بعد فراغه منها في ظاهر كلام الحارثي ما كان

في المسجد وعلى قول غيره : أن طال الفصل لم يسجد والا يسجد

(مسألة) (ويكفي لجميع السهو سجدتان إلا أن يختلف محلها ففيه وجهان) إذا سها سهو من أو أكثر من جنس كفاه سجدتان بغير خلاف علمناه ، وإن كان السهو من جنسين فكذلك حكاه ابن المنذر عن أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم الثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وذكر أبو بكر

مارأيت معلقه ولا بعده أحسن تعلما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، ثم قال «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بالاعادة فدل على صحتها، وهذا مذهب الشافعي والأولى أن يخرج هذا على الروایتين في كلام الناسي لأنه معذور مثله (القسم الثاني) أن يتكلم ناسيا وذلك نوعان (أحدهما) أن ينسى أنه في صلاة ففيه روايتان (أحدهما) لا تبطل الصلاة وهو قول مالك والشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في حديث ذي الـيدين ولم يأمر معاوية بن الحكم بالاعادة إذ تكلم جاهلا وما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان (والثانية) تفسد صلاته وهو قول النخعي وقسادة وحامد بن أبي سليمان وأصحاب الرأي لعموم أحاديث المنع من الكلام ولأنه ليس من جنسه ما هو مشروع في الصلاة فلم يسامح فيه بالنسيان كالعمل الكثير من غير جنس الصلاة (النوع الثاني) أن يظن أن صلاته تمت فيتكلم فهذا إن كان سلاما لم تبطل الصلاة رواية واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعلوه وبنا على صلاتهم ولأن جنسه مشروع في الصلاة فأشبه الزيادة فيها من جنسها وإن لم يكن سلاما فالمنصوص عن أحمد في رواية جماعة من أصحابه أنه إذا تكلم بشيء مما تكل به الصلاة أو شيء من شأن الصلاة مثل كلام النبي صلى الله عليه وسلم ذا الـيدين لم تفسد صلاته، وإن تكلم بشيء من غير أمر الصلاة كقوله يا غلام اسقني ماء فصلاته باطلة، وقال في رواية يوسف بن موسى: من تكلم ناسيا في صلاته يظن أن صلاته قد تمت إن كان كلامه فيه وجهين (أحدهما) ما ذكرنا (والثاني) بسجد سجودين، وهو قول الاوزاعي وابن أبي حاتم وعبد العزيز بن أبي سلمة إذا كان أحدهما قبل السلام، والآخر بعده لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لكل سهو سجدتان » رواه أبو داود وابن ماجه، وهذان سهوان، ولأن كل سهو يقتضي سجوداً وإنما يتداخلان في الجنس الواحد.

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا سها أحدكم فليسجد سجدتين » وهذا يتناول السهو في موضعين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سها وتكلم بعد سلامه فسجد لهما سجوداً واحداً، ولأنه شرع للجبر فكفي فيه سجود واحد كما لو كان من جنس واحد، وحديثهم في إسناده مقال. ثم إن المراد به لكل سهو في صلاة، والسهو وإن كثر داخل في لفظ السهو لأنه اسم جنس فيكون التقدير لكل صلاة فيها سهو سجدتان يدل على ذلك أنه قال « لكل سهو سجدتان بعد السلام » كذا رواية أبي داود، ولا يلزمه بعد السلام سجودان.

(فصل) ومعنى اختلاف محلها أن يكون أحدهما قبل السلام والآخر بعده لاختلاف سببهما وأحكامهما. وقال بعض أصحابنا: هو أن يكون أحدهما من قص والآخر من زيادة، قال شيخنا: والاول أولى إن شاء الله تعالى، فإذا قلنا يسجد لهما سجوداً واحداً سجد قبل السلام لأنه أسبق وآكد، ولأن الذي قبل السلام قد وجد سببه ولم يوجد قبله ما يوجب منه وجوبه ولا يقوم مقامه

فما تم به الصلاة بنى على صلاته كما كلم النبي صلى الله عليه وسلم ذا اليمين ، وإذا قال : يا غلام اسقني ماء أو شبهها أعاد ، ومن تكلم بعد أن سلم وأتم صلاته الزبير وابناه عبد الله وعروة وصوبه ابن عباس ولا نعلم عن غيرهم في عصرهم خلافه ، وفيه رواية ثالثة أن الصلاة تفسد بكل حال . قال في رواية حرب : أما من تكلم اليوم أعاد الصلاة وهذه الرواية اختيار الحلال وقال : على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله بعد توقفه ، وهذا مذهب أصحاب الرأي لعموم الاخبار في منع الكلام ، وفيه رواية ثالثة أن الصلاة لا تفسد بالكلام في تلك الحال بحال سواء كان من شأن الصلاة أو لم يكن ، إماماً كان أو مأموماً ، وهذا مذهب مالك والشافعي لانه نوع من النسيان فأشبهه المتكلم جاهلاً ، ولذلك تكلم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبنوا على صلاتهم ، وفيه رواية رابعة وهو أن المتكلم إن كان إماماً تكلم لمصلحة الصلاة لم تفسد صلاته وإن تكلم غيره ففسدت صلاته ، ويأتي الكلام على الفرق بينهما فيما بعد ان شاء الله تعالى (القسم الثالث) أن يتكلم مغلوباً على الكلام وهو ثلاثة أنواع (أحدها) أن تخرج الحروف من فيه بغير اختياره مثل أن يتشاءب فيقول هاه أو يتنفس فيقول آه أو يسعل فينطق في السعلة بمحرفين وما أشبه هذا أو يغلط في القراءة فيعدل الى كلمة من غير القرآن أو يجيئه البكاء فيبكي ولا يقدر على رده فهذا لا تفسد صلاته نص عليه أحد في الرجل يكون في الصلاة فيجيئه البكاء فيبكي فقال إذا كان لا يقدر على رده يعني لا تفسد صلاته وقال قد كان عمر يبكي حتى يسمع له نسيج . وقال مهنا : صليت الى جنب أحمد فتشاءب خمس مرات وسمعت لشاؤبه هاه هاه ، وهذا لان الكلام هنا لا ينسب اليه ولا يتعلق به حكم من أحكام الكلام . وقال القاضي فيمن تشاءب فقال آه تفسد صلاته ، وهذا محمول على من فعل ذلك غير مغلوب عليه لما ذكرنا من فعل أحد خلافه (والنوع الثاني) أن ينام فيتكلم فقد توقف أحد عن الجواب فيه ، وينبغي أن لا تبطل صلاته لان القلم مرفوع عنه ولا حكم لكلامه فانه لو طاق أو أقر أو أعتق لم يلزمه حكم ذلك (النوع الثالث) أن يكره على الكلام فيحتمل أن يخرج على كلام الناسي لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينها في العفو

فلزمه الاتيان به ، وإذا سجد له سقط الثاني لاغناء الاول عنه

(فصل) ولو أحرم منفرداً فصل ركعة ثم نوى متابعة الامام وقلنا بجواز ذلك فسها فيما انفرد فيه وسها إمامه فيما تابعه فيه فان صلاته تنتهي قبل صلاة إمامه ، فعلى قولنا هما من جنس واحد إن كان محلهما واحداً ، وعلى قول من فسر الجنسين بالزيادة والنقص يحتمل كونهما من جنسين ، وهكذا لو صلى من الرباعية ركعة ودخل مع مسافر فنوى متابعته فلما سلم إمامه قام ليتم ما عليه فقد حصل مأموماً في وسط صلاته منفرداً في طرفها ، فإذا سها في الوسط والطرفين جميعاً فعلى قولنا إن كان محل سجودهما واحداً فهي جنس واحد ، وإن اختلف محل السجود فهي جنسان . وقال بعض أصحابنا : هي جنسان ، ولأصحاب الشافعي فيها وجهان كاذبين . ووجه ثالث : أنه يسجد ست سجودات لكل سهو سجدة

بقوله عليه الصلاة والسلام « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وقال القاضي : هذا أولى بالعموم وصحة الصلاة لأن الفعل غير منسوب إليه ، ولهذا لو أكره على إتلاف مال لم يضمنه ولو أتلفه ناسيا ضمنه ، والصحيح إن شاء الله أن هذا تفسد صلاته لأنه أتى بما يفسد الصلاة عمدا فأشبهه ما لو أكره على صلاة الفجر أربعا أو على أن يركع في كل ركعة ركوعين . ولا يصح قياسه على الناسي لوجهين (أحدهما) أن النسيان يكثر ولا يمكن التحرز منه بخلاف الإكراه (والثاني) أنه لو نسي فزاد في الصلاة أو نسي في كل ركعة سجدة لم تفسد صلاته ولم يثبت مثل هذا في الإكراه (القسم الرابع) أن يتكلم بكلام واجب مثل أن يخشى على صبي أو ضرير الوقوع فيهلكة أو يري حبة ونحوها تقصد غافلا أو نائما أو يرى نارا يخاف أن تشتعل في شيء . ونحو هذا ولا يمكن التنبيه بالتسبيح فقال أصحابنا تبطل الصلاة بهذا وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما ذكرنا في كلام المكره ، ويحتمل أن لا تبطل الصلاة به وهو ظاهر قول أحمد رحمه الله فإنه قال في قصة ذي اليمين إنما كلم القوم النبي ﷺ حين كلمهم لأنه كان عليهم أن يجيبوه ففعل صحة صلاتهم بوجوب الإجابة عليهم وهذا متحقق هنا وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، والصحيح عند أصحابه أن الصلاة لا تبطل بالكلام في جميع هذه الأقسام ووجه صحة الصلاة هنا أنه تكلم بكلام واجب عليه أشبه كلام المجيب للنبي ﷺ (القسم الخامس) أن يتكلم لاصلاح الصلاة ونذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى

(فصل) وكل كلام حكمنا بأنه لا يفسد الصلاة فإنما هو في اليسير منه فإن كثر وطال أفسد الصلاة وهذا منصوص الشافعي ، وقال القاضي في المجرّد كلام الناسي إذا طال بعيد رواية واحدة وقال في الجامع لافرق بين القليل والكثير في ظاهر كلام أحمد لأن ما عفي عنه بالنسيان استوى قليله وكثيره كالاكل في الصيام وهذا قول بعض الشافعية

ولنا أن دلالة أحاديث المنع من الكلام عامة تركت في اليسير بما ورد فيه من الاخبار فتبقي فيما عداه على مقتضى العموم ولا يصح قياس الكثير على اليسير لأنه لا يمكن التحرز منه وقد عفي

(مسألة) (ومتى سجد بعد السلام جلس فتشهد ثم سلم) وجهلة ذلك أنه متى سجد لسهو كبير لسهو والرفع منه سواء كان قبل السلام أو بعده ، فإن كان قبل السلام سلم عقيبته ، وإن كان بعده تشهد وسلم سواء كان محله بعد السلام أو كان قبله فنسيه إلى ما بعده وبهذا قال ابن مسعود والنخعي وقتادة والحكم والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي في التشهد والتسليم ، وقال أنس والحسن وعطاء : ليس فيهما تشهد ولا تسليم . وقال ابن سيرين وابن المنذر : فيها تسليم بغير تشهد ، وعن عطاء : إن شاء تشهد وإن شاء ترك

ولنا على التكبير قول ابن بكينة : فلما قضى الصلاة سجد سجدتين كبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم . وقول أبي هريرة : ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر . وأما التسليم فقد ذكره عمران بن حصين في حديثه الذي رواه مسلم قال فيه : سجد سجدتي السهو ثم سلم

عنه في العمل من غير جنس الصلاة بخلاف الكثير

(١) ما بعد القوم الصغير ساقط في بعض النسخ

(مسئلة) قال (إلا) الامام خاصة فانه إذا تكلم لمصلحة الصلاة لم تبطل صلاته (١) (ومن ذكر وهو في التشهد أنه قد ترك سجدة من ركعة فليأت بركعة بسجديتها ويسجد للسهو)

وجعلته أن من سلم عن نقص من صلاته بظن أنها قد تمت ثم تكلم فيه ثلاث روايات (إحداهن) أن الصلاة لا تفسد اذا كان انكلام في شأن الصلاة مثل الكلام في بيان الصلاة مثل كلام النبي ﷺ وأصحابه في حديث ذي اليمين لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه تكلموا ثم بنوا على صلاتهم ولنا في رسول الله أسوة حسنة (والرواية الثانية) تفسد صلاتهم وهو قول الخلال وصاحبه ومذهب أصحاب الرأي لعموم أحاديث النهي (والثالثة) أن صلاة الامام لا تفسد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماما فتكلم وبنى على صلاته وصلاة المأمومين الذين تكلموا تفسد فانه لا يصح اقتداؤهم بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما لأنهما تكلما مجيبين للنبي صلى الله عليه وسلم واجابته واجبة عليهما، ولا بنذي اليمين لأنه تكلم سائلا عن نقص الصلاة في وقت يمكن ذلك فيها وليس بوجود في زماننا، وهذه الرواية اختيار الحرقي، واختص هذا بالكلام في شأن الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما تكلموا في شأنها فاخصت بإباحة الكلام بورود النص لان الحاجة تدعو إلى ذلك دون غيره فيمتنع قياس غيره عليه. فأما من تكلم في صلب الصلاة من غير سلام ولا ظن التمام فان صلاته تفسد اماما كان أو غيره لمصلحة الصلاة أو غيرها، وذكر القاضي في ذلك الروايات الثلاث ويحتمله كلام الحرقي لعموم لفظه وهو مذهب الاوزاعي فانه قال لو أن رجلا قال للامام وقد جهر بالقراءة في العصر إنها العصر لم تفسد صلاته ولان الامام قد نظره حال يحتاج إلى الكلام فيها وهو ما لو نسي القراءة في ركعة فذكرها في الثانية فقد فسدت عليه ركعة فيحتاج ان يبدلها بركعة هي في ظن المأمومين خامسة ليس لهم موافقته فيها ولا سبيل إلى إعلامهم بغير الكلام وقد شك في

وفي حديث ابن مسعود: ثم سجد سجدتين ثم سلم وأما التشهد فروي عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فيها، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولانه سجود له تسليم فكان له تشهد كسجود صلب الصلاة. ويحتمل أن لا يجب التشهد لان ظاهر الحديثين الارلين أنهم لم من غير تشهد وهما أصح من هذه الرواية ولانه سجود مفرد أشبه سجود الثلاثة (فصل) وإذا نسي سجود السهو حتى طال الفصل لم تبطل صلاته، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي. وعن أحمد ان خرج من المسجد أعاد الصلاة، وهو قول الحكم وابن شبرمة وقول مالك وإبي ثور في السجود قبل السلام ووجه الاول أنه جابر للعبادة بعدها فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج (مسئلة) (وان ترك السجود الواجب قبل السلام عمداً بطلت صلاته) لانه ترك واجبا في الصلاة

صلاته فيحتاج إلى السؤال فلذلك أبيع له الكلام ولم أعلم عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن الإمام نصا في الكلام في غير الحال التي سلم فيها معتداً تمام الصلاة ثم تكلم بعد السلام بقياس الكلام في صلب الصلاة علما بها على هذه الحالة ممنع لان هذه حال نسيان غير ممكن التحرز من الكلام فيها وهي أيضا حال يتطرق الجهل إلى صاحبها بتحريم الكلام فيها فلا يصح قياس ما يفرقها في هذين الأمرين عليها ولا نص فيها وإذا عدم النص والقياس والاجماع امتنع ثبوت الحكم لان اثباته يكون ابتداء حكم بغير دليل ولا سبيل إليه

(فصل) والكلام المبطل ما انتظم حرفين هذا قول أصحابنا وأصحاب الشافعي لان بالحرفين تكون كلمة كقوله : أب وأخ ودم ، وكذلك الأفعال والحروف ولا تنتظم كلمة من أقل من حرفين ولو قال لا — فسدت صلاته لانها حرفان لام وألف . وان ضحك فبان حرفان فسدت صلاته وكذلك ان قهقه ولم يكن حرفان ، وبهذا قال جابر بن عبد الله وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة والنخعي والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة وأكثر أهل العلم على أن التيسم لا يفسدها وقد روى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال « التقهقه تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء » رواه الدارقطني في سننه

(فصل) فأما النفخ في الصلاة فان انتظم حرفين أفسد صلاته لانه كلام والا فلا يفسدها وقد قال أحمد النفخ عندي بمنزلة الكلام وقال أيضا : قد فسدت صلاته لحديث ابن عباس من نفخ في الصلاة فقد تكلم . وروي عن أبي هريرة أيضا وسعيد بن جبير وقال ابن المنذر لا يثبت عن ابن عباس ولا أبي هريرة رضي الله عنهما وروي عن أحمد أنه قال أكرهه ولا أقول يقطع الصلاة ليس هو كلاما . وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن سيرين والنخعي ويحيى بن أبي كثير وإسحاق قال القاضي الموضع الذي قال أحمد يقطع الصلاة إذا انتظم حرفين لانه جعله كلاما ولا يكون كلاما

عمداً ، وإن ترك المشروع بعد السلام لم تبطل لانه جبر للعبادة خارجا عنها فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج وسواء كان محله بعد السلام أو كان قبله فنسيه فصار بعده . وقد نقل عن أحمد ما يدل على بطلان الصلاة . ونقل عنه التوقف فانه قال فيمن نسي سجود السهو : ان كان في سهو خفيف فأرجو أن لا يكون عليه . قال الاثرم : قلت لأبي عبد الله فان كان فيما سها فيه النبي ﷺ ؟ قال هاه ولم يجب فبلغني عنه أنه يستحب أن يعيد ، فاذا كان هذا في السهو ففي العمدة أولى وهذا ظاهر المذهب

(فصل) ويقول في سجود السهو ما يقول في سجود صلب الصلاة قياسا عليه والله أعلم

باب صلاة التطوع

(مسألة) قال (وهي أفضل تطوع البدن) لقول رسول الله ﷺ « واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » رواه ابن ماجه . ولان فرضها أكد الفروض فتطوعها أكد التطوع

بأقل من حرفين والموضع الذي قال لا يقطع الصلاة اذا لم ينتظم منه حرفان، وقال أبو حنيفة ان سمع فهو بمنزلة الكلام والا فلا يضرب، والصحيح أنه لا يقطع الصلاة ما لم ينتظم منه حرفان لما روى عبد الله بن عمر قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر الحديث إلى أن قال « ثم نفخ في سجوده فقال أف أف » رواه أبو داود . وأما قول أبي حنيفة فان أراد مالا يسمعه الانسان من نفسه فليس ذلك بنفخ وان أراد مالا يسمعه غيره فلا يصح لان ما أبطل الصلاة اظهاره أبطالها إسراره وما لا فلا كاللحلام (فصل) فأما النعنية فقال أصحابنا ان بان منها حرفان بطلت الصلاة بها كالتفخ ونقل المروزي قال كنت آتي أبا عبد الله فيتنحج في صلاته لا علم أنه يصلي ، وقال منها رأيت أبا عبد الله يتنحج في الصلاة ، قال أصحابنا هذا محمول على أنه لم ينتظم حرفين وظاهر حال أحمد أنه لم يعتبر ذلك لان النعنية لاتسمى كلاما وتدعو الحاجة اليها في الصلاة وقدروي عن علي رضي الله عنه قال : كانت لي ساعة في السحر أدخل فيها على رسول الله ﷺ فان كان في صلاة تنحج فكان ذلك إذني وإن لم يكن في صلاة أذن لي رواه الخلل بإسناده ، واختلفت الرواية عن أحمد في كراهة تنبيه المصلي بالنعنية في صلاته ، فقال في موضع لا تنحج في الصلاة قال النبي ﷺ « اذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ، ولتصفق النساء » وروى عنه المروزي أنه كان يتنحج ليعلمه أنه في صلاة وحديث علي يدل عليه وهو خاص فيقدم على العام

(فصل) فأما البكاء والتأوه والالين الذي ينتظم منه حرفان فما كان مغلوبا عليه لم يؤثر على ما ذكرنا من قبل وما كان من غير غلبة فان كان لغير خوف الله أفسد الصلاة ، وان كان من خشية الله فقال أبو عبد الله بن بطة في الرجل يتأوه في الصلاة ان تأوه من النار فلا بأس ، وقال أبو الخطاب اذا تأوه أو أن أو بكى لخوف الله لم تبطل صلاته قال القاضي التأوه ذكر مدح الله تعالى به إبراهيم عليه الصلاة والسلام فقال (ان إبراهيم لأواه حلیم) والله كرا لا يفسد الصلاة ، ومدح الباكين بقوله تعالى (خروا سجداً وبكياً) وقال (ويخرون للأذقان يبيكون) وروى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير

(مسألة) (وآ كدها صلاة الكسوف والاستسقاء) لان النبي ﷺ فعلها وأمر بصلاة الكسوف في حديث ابن مسعود ، فذكر الحديث إلى أن قال « فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم » متفق عليه وفي حديث عائشة من رواية أبي داود ، أمر بمنبر فوضع له ووعد الناس يوما يخرجون فيه أي في الاستسقاء ، وهذا يدل على الاعتناء بها والمحافظة عليها

(مسألة) قال (ثم الوتر وليس بواجب ، ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ، وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ويوتر بركعة) الوتر سنة مؤكدة في المنصوص عنه قال أحمد : من ترك الوتر فهو رجل سوء ، ولا ينبغي أن تقبل له شهادة ، أراد بذلك المبالغة في تأكده ولم يرد الوجوب فانه قد ضرح في رواية حنبل فقال : الوتر ليس بمنزلة الفرض ، فان شاء قضى الوتر وان شاء لم يقضه . وذلك لان النبي ﷺ كان يداوم عليه حضرا وسفرا ، وروى أبو

عن أبيه أنه قال رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأصدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء . رواه الخلال ، وقال عبد الله بن شداد سمعت نسيج عمر وأنا في آخر الصفوف ، ولم أر عن أحد في التأوه شيئا ولا في الإنين والاشبه بأصولنا أنه متى فعله غتاراً أفسد صلاته فإنه قال في رواية مهنا في البكاء ، الذي لا يفسد الصلاة أنه ما كان عن غلبة ، ولان الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس أو إجماع ، والنصوص العامة تمنع من الكلام كله ولم يرد في التأوه والالنين ما يخصها ويخرجها من العموم . والمدح على التأوه لا يوجب تخصيصه كنسبيت العاطس ورد السلام والكلمة الطيبة التي هي صدقة

(فصل) إذا أتى بذكر مشروع يقصد به تنبيه غيره فذلك ثلاثة أنواع (الاول) مشروع في الصلاة مثل أن يسهو إمامه فيسبح به ليدركه ، أو يترك إمامه ذكر آفيرفع المأموم صوته ليدركه ، أو يستأذن عليه إنسان في الصلاة أو يكلمه أو ينوبه شيء . فيسبح ليعلم أنه في صلاة أو يخشى على إنسان الوقوع في شيء . فيسبح به ليوقله أو يخشى أن يتلف شيئا فيسبح به ليركه فهذا لا يؤثر في الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم الأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور . وحكي عن أبي حنيفة أن من أقم غير إمامه بالتسبيح فسدت صلاته لأنه خطاب آدمي فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام . ولنا قول النبي ﷺ «من نابه شيء في الصلاة فليقل سبحان الله فإنه لا يسمعه أحد يقول سبحان الله إلا الفت - وفي لفظ - إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وتنصفق النساء » متفق عليه وهو عام في كل أمر ينوب المصلي . وفي المسند عن علي : كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ أن كان في صلاة سبح وان كان في غير صلاة أذن . ولأنه نابه بالتسبيح أشبه ما لونه الإمام ولو كان تنبيه غير الإمام كلاماً مبطلاً لكان تنبيه الإمام كذلك

(فصل) وفي معنى هذا النوع إذا فتح على الإمام إذا ارتج عليه أو رد عليه إذا غلط فلا بأس به في الفرض والنفل ، وروي ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء والحسن وابن سيرين وابن معقل وناقم بن جبير بن مطعم وأبو أسماء الرحي وأبو عبد الرحمن السلمي ، وكرهه ابن مسعود

أيوب أن النبي ﷺ قال «الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود

(فصل) واختلف أصحابنا في الوتر وركعتي الفجر فقال القاضي : ركعتا الفجر أكد لاختصاصها بعدد لا يزيد ولا ينقص ، وقال غيره : الوتر أكد وهو أصح لأنه مختلف في وجوبه وفيه من الأخبار ما لم يأت مثله في ركعتي الفجر ، لكن ركعتي الفجر تليه في التأكد

(فصل) وليس الوتر واجباً ، وبهذا قال مالك والشافعي ، وذهب أبو بكر إلى وجوبه وهو قول أبي حنيفة لما ذكرنا من حديث أبي أيوب ولقول النبي ﷺ «فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » وعن بريدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منّا » رواه الإمام أحمد ، وعن خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ذات غداة فقال «إن الله قد أمركم بصلاة فهي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها

وشريح والشعبي والثوري ، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة به لما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ « لا يفتح على الامام »

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي « أصليت معنا ؟ » قال نعم قال « فإمتك ؟ » رواه أبو داود قال الخطابي واسناده جيد ، وعن ابن عباس قال : تردد رسول الله ﷺ في القراءة في صلاة الصبح فلم يفتحوا عليه فلما قضى الصلاة نظر في وجوه القوم فقال « أما شهد الصلاة معكم أبي بن كعب ؟ » قالوا لا ، فرأى القوم أنه إنما تفقده ليفتح عليه ، رواه الاثرم ، وروى مسور بن يزيد المالكي قال شهدت رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة فترك آيتمن القرآن فقبل يارسول الله آية كذا وكذا تركها قال « فهلا ذكرتها ؟ » رواه أبو داود والاثرم . ولأنه تنبيه لامامه بما هو مشروع في الصلاة فأشبهه التسبيح ، وحديث علي برويه الحارث وقال الشعبي : كان كذابا ، وقد قال عن نفسه : إذا استطعتك الامام فاطمه ، يعني إذا تعابا فاردد عليه رواه الاثرم ، وقال الحسن : ان أهل الكوفة يقولون لا تفتح على الامام وما بأس به أليس يقول سبحان الله ؟ وقال أبو داود لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها

(فصل) وإذا ارتج على الامام في الفاتحة لزم من وراءه الفتح عليه كما لو نسي سجدة لزمهم تنبيهه بالتسبيح ، فان عجز عن إتمام الفاتحة فله أن يستخلف من يصلي بهم لانه عذر فجاز أن يستخلف من أجله كما لو سبقه الحدث ، وكذلك لو عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الإتمام كالركوع أو السجود فإنه يستخلف من يتم بهم الصلاة كن سبقه الحدث بل هذا أولى بالاستخلاف لان من سبقه الحدث قد بطلت صلاته وهذا صلاته صحيحة ويسقط عنه ما عجز عنه ونصح صلاته لان القراءة ركن عجز عنه في أثناء الصلاة فسقط كالقيام فأما المأموم فان كان أميا عاجزا عن قراءة الفاتحة صحت صلاته أيضا ، وإن كان قارئا نوى مفارقتها وأتم وحده ولا يصح له إتمام الصلاة خلفه لان هذا قد صار حكمه حكم الأمي ، والصحيح انه اذا لم يقدر على قراءة الفاتحة ان صلاته تفسد لانه قادر على الصلاة بقراءتها

لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر » رواه الامام أحمد وأبو داود ، وعن أبي بصرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح » رواه الاثرم

ولنا قول النبي ﷺ للاعرابي حين سأله ما فرض الله عليه من الصلاة في اليوم واليلة قال « خمس صلوات » قال هل علي غيرها ؟ قال « لا الا أن تطوع » فقال الاعرابي : والذي بشك بالحق لا أزيد عليها ولا أقص منها فقال « أفلح الرجل ان صدق » حديث صحيح ، وروي أن رجلا من كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا من أهل الشام يدعى أبا محمد يقول : ان الوتر واجب قال : فرحت الى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال عبادة : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول « خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد فمن جاء بهن لم يضيع من حقهن

فلم تصح صلاته بدون ذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ولا يصح قياس هذا على الأبي لأن الأبي لو قدر على فعلها قبل خروج الوقت لم تصح صلاته بدونها، وهذا يمكنه أن يخرج فيسأل عما وقف عليه ويصلي ولا قياسه على أركان الأفعال لأن خروجه عن الصلاة لا يزيل مجزئه عنها ولا يأمن عود مثل ذلك لمعجز بخلاف هذا

(النوع الثاني) مالا يتعلق بتبنيه آدمي إلا أنه لسبب من غير الصلاة مثل أن يعطس فيحمد الله أو تلمسه عثر فيقول بسم الله، أو بسم أو يرى ما يفسد فيقول (إنا لله وإنا إليه راجعون) أو يرى عجبا فيقول سبحان الله فهذا لا يستحب في الصلاة ولا يطلها نص عليه أحمد في رواية الجماعة فيمن عطس فحمد الله لم تبطل صلاته، وقال في رواية منها فيمن قبل له وهو يصلي ولد لك غلام فقال الحمد لله، أو قيل له احترق دكانك قال لا إله إلا الله، أو ذهب كيسك فقال لا حول ولا قوة إلا بالله، فقد مضت صلاته ولو قيل له مات أبوك فقال (إنا لله وإنا إليه راجعون) فلا بعيد صلاته وذكر حديث علي حين أجاب الخارجي وهذا قول الشافعي وأبي يوسف، وقال أبو حنيفة تفسد صلاته لأنه كلام آدمي وقد روي عن أحمد مثل هذا فإنه قال فيمن قيل له ولد لك غلام فقال الحمد لله رب العالمين، أو ذكر مصيبة فقال إنا لله وإنا إليه راجعون، قال بعيد الصلاة، وقال القاضي هذا محمول على من قصد خطاب آدمي

ولنا ما روى عامر بن ربيعة قال : عطس شاب من الانصار خلف رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فقال الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حتى رضي ربنا وبعد ما يرضي من أمر الدنيا والآخرة، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال « من القائل هذه الكلمة ؟ فإنه لم يقل بأساً ما تنهات دون العرش » رواه أبو داود، وعن علي رضي الله عنه أنه قال له رجل من الخوارج وهو في صلاة الغداة فناداه (لئن أشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين) قال فأنصت له حتى فهم ثم أجابه وهو في الصلاة (فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون) احتج به أحمد ورواه أبو بكر النجاد بأسناده ولأن ما لا يبطل الصلاة ابتداء لا يبطلها إذا أتى به عقب سبب كالتسبيح لتبنيه امامه

شيئاً استخفاً بمحقق كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة » رواه مسلم . وعن علي رضي الله عنه قال : الوتر ليس بحتم، ولكن رسول الله ﷺ أوتر ثم قال « يا أهل القرآن أوتروا فإن الله يحب الوتر » رواه أحمد، ولأنه يجوز فعله على الراحة من غير ضرورة فلم يكن واجبا كالسنن، فروى ابن عمر أن النبي ﷺ كان يوتر على بعيره متفق عليه . وفي لفظ : كان يسبح على الراحة قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، رواه مسلم، وأحاديثهم قد تكلم فيها، ثم إن المراد بها تأكده وفضيلته وذلك حق وزيادة الصلاة يجوز أن تكون سنة . والتوعد للمبالغة كقوله « من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقرن مسجدنا » والله أعلم

(فصل) ووقته ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر كذلك ذكره شيخنا في كتاب المغني وذكر

قال الحلال اتفق الجميع عن أبي عبد الله على أنه لا يرفع صوته يعني العاطس لا يرفع صوته بالحمد وان يرفع فلا بأس بدليل حديث الانصاري ، وقال أحمد في الامام يقول « لا إله الا الله » فيقول من خلفه « لا إله الا الله » يرفعون بها أصواتهم قال يقولون ولكن يخفون ذلك في أنفسهم ، وإنما لم يكره أحمد ذلك كما كره القراءة خلف الامام لانه يسير لا يمنع الانصات فجري مجرى التأمين ، قيل لأحمد فان رفعوا أصواتهم بهذا ؟ قال أكرهه ، قيل فينهم الامام قال لا ينهم ، قال القاضي إنما لم ينهم لانه قد روي عن النبي ﷺ الجهر بمثل ذلك في صلاة الاخفاء فانه كان يسمعهم الآية أحيانا

(فصل) قيل لأحمد رحمه الله اذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) هل يقول (سبحان ربي الاعلى) قال إن شاء ، قاله فيما بينه وبين نفسه ولا يحجر به في المكتوبة وغيرها ، وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الصلاة (سبح اسم ربك الاعلى) فقال سبحانك وبلى ، وعن موسى بن أبي عباس أنه قرأ في الصلاة (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) فقال سبحانك وبلى ، وعن موسى بن أبي عائشة قال : كان رجل يصلي فوق بيته فكان اذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى) قال سبحانك فبلى فسأله عن ذلك فقال سمعته عن رسول الله ﷺ رواه أبو داود ولانه ذكر ورد الشرع به فجاز التسبيح في موضعه (النوع الثالث) أن يقرأ القرآن يقصده تنبيه آدمي مثل أن يقول (ادخلوها بسلام) يريد الاذن ، أو يقول لرجل اسمه يحيى (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) (أو) يأنوح قد جادلنا فأكثر جدالنا) فقد روي عن أحمد أن صلاته تبطل بذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة لانه خطاب آدمي فأشبهه ما لو كلمه ، وروي عنه ما يدل على أنها لا تبطل لانه قال فيمن قيل له مات أبوك فقال (انا لله وانا اليه راجعون) لا بعيد الصلاة ، واحتج بحديث علي حين قال للخارجي (فاصبر ان وعد الله حق) وروي نحو هذا عن ابن مسعود وابن أبي ليلى . وروى أبو بكر الحلال باسناده عن عطية بن السائب قال استأذنا على عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي فقال (ادخلوا مصر ان شاء الله آمين) فقلنا كيف صنعت فقال استأذنا على عبد الله بن مسعود وهو يصلي فقال (ادخلوا مصر ان شاء الله آمين) ولانه قرأ القرآن فلم

في الكافي أنه الى صلاة الصبح لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح » رواه الامام أحمد في المسند . ووجه الاول ماروي عن معاذ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « زادني ربي صلاة وهي الوتر وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر » (١) رواه الامام أحمد . فان أوتر قبل العشاء لم يصح وتره ، وهو قول مالك والشافعي ويعقوب ومحمد . وقال الثوري وأبو حنيفة : ان صلاة قبل العشاء ناسيا لم يعد والاولى لما ذكرنا من الحديثين ، ولانه صلاة قبل الوقت أشبه ما لو صلاه نهائياً ، وان أخره حتى طلع الصبح احتمل أن يكون أداء لحديث أبي نصره ، وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما . قال شيخنا : والصحيح أن يكون قضا . لحديث معاذ ولقول النبي ﷺ « فاذا خشى أحدكم الصبح يصلي ركعة فأوترت له ما قد صلى » وقال « واجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ » متفق عليه وقال « أوتروا قبل أن تصبحوا » رواه مسلم

(١) قد يقال المراد بصلاة الصبح فيها قبله وقتها فهو بمعنى طلوع الفجر فالروايتان بمعنى واحد وهو الذي يتفق مع سائر الاحاديث فيه

تفسد صلاته كما لو لم يقصد به التنبية ، وقال القاضي : إن قصد التلاوة دون التنبية لم يفسد صلاته ، وإن قصد التنبية دون التلاوة فسدت صلاته لأنه خاطب آدمياً ، وإن قصدتها جميعاً ففيه وجهان (أحدهما) لا تفسد صلاته وهو مذهب الشافعي لما ذكرنا من الآثار والمفني (والثاني) تفسد صلاته لأنه خاطب آدمياً أشبه ما لو لم يقصد التلاوة . فأما إن أتى بمالا يتميز به القرآن من غيره كقبوله لرجل اسمه إبراهيم يا إبراهيم أو لعيسى بإعيسى ونحو ذلك فسدت صلاته لأن هذا كلام الناس ولم يتميز عن كلامهم بما يتميز به القرآن فأشبه ما لو جمع بين كلمات متفرقة في القرآن فقال يا إبراهيم خذ الكتاب الكبير

(فصل) يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة لأن ذلك يشغله عن صلاته وقد قال النبي ﷺ « أن في الصلاة لشغلا » وقد سئل أحد عن رجل جالس بين يدي المصلي يقرأ فإذا أخطأ فتح عليه المصلي . فقال كيف يفتح إذا أخطأ هذا ؟ ويتعجب من هذه المسئلة فإن فعل لم تبطل صلاته لأنه قرآن وإنما قصد قراءته دون خطاب الآدمي بغيره . ولا بأس أن يفتح على المصلي من ليس معه في الصلاة ، وقد روى النجاد بإسناده قال : كنت قاطعاً مكة فإذا رجل عند المقام يصلي وإذا رجل قاعد خلفه يلقيه فإذا هو عثمان رضي الله عنه

(فصل) إذا سلم على المصلي لم يكن له رد السلام بالكلام ، فإن فعل بطلت صلاته ، روي نحو ذلك عن أبي ذر وعطاء والنخعي ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وكان سعيد بن المسيب والحسن وقتادة لا يرون به بأساً . وروى عن أبي هريرة أنه أمر بذلك وقال إسحاق إن فعله متأولاً جازت صلاته ولنا ما روى جابر قال : كنا مع رسول الله ﷺ في حاجة فرجعت وهو يصلي على راحته ووجهه إلى غير القبلة فسلمت عليه فلم يرد عليّ فلما انصرف قال « أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كنت أصلي » وقول ابن مسعود : قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ؟ قال « أن في الصلاة لشغلا » رواهما مسلم ولأنه كلام آدمي فأشبه تشبعت العاطس - إذا ثبت هذا فإنه يرد السلام بالإشارة وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور : وعن ابن عباس أنه سلم عليه موسى بن جليل

(فصل) والأفضل فعله في آخر الليل لقول عائشة ، من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتمى وتره إلى السحر ، متفق عليه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله ، ومن طعم أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل » رواه مسلم . وهذا صريح فإذا كان له تهجد جعل الوتر بعده لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وقال « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » رواه مسلم . فأما إن خاف أن لا يقوم آخر الليل استحب أن يوتر من أوله لما ذكرنا من الحديث ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى به أبا هريرة وأبا ذر وأبا الدرداء وكلها أحاديث صحاح . وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر « متى توتر ؟ » قال : أوتر من أول الليل ، وقال لعمر « متى توتر ؟ » قال : آخر الليل ، فقال لأبي بكر « أخذ هذا بالحزم ، وهذا بالقوة » وأي وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزاء بغير

وهو بصلي قبض ابن عباس على ذراعه فكان ذلك رداً من ابن عباس عليه، وإن رد عليه بعد فراغه من الصلاة فحسن. روي هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي وداود لما روي عن ابن مسعود قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي السلام فأخذني ما قدم وما حدث فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال « ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » فرد علي السلام . وقد روى صهيب قال مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه وكلمته فرد اشارة ، قال بعض الرواة ولا أعلمه إلا قال اشارة بأصبعه . وعن ابن عمر قال : خرج رسول الله ﷺ الى قباء فصلى فيه قال فجاءته الانصار فسلموا عليه وهو يصلي ، قال قلت لبلال كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي ؟ قال يعقوب هكذا وبسط يعني كفه وجعل بطنه أسفل وظهره الى فوق . قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح . رواهما أبو داود والاثرم وقد ذكرنا ذلك فيما مضى

(فصل) واذا دخل قوم على قوم وهم يصلون فستل أحد عن الرجل يدخل على القوم وهم يصلون أسلم عليهم ؟ قال نعم . وروي ابن المنذر عن أحمد انه سلم على مصل ، فعل ذلك ابن عمر وكرهه عطاء وأبو مجلز والشعبي واسحاق لانه ربما غلط المصلي فرد عليه السلام ، وقد روى مالك في موطئه ان ابن عمر سلم على رجل وهو يصلي فرد عليه السلام فرجع اليه ابن عمر فنهاه عن ذلك . ومن ذهب الى تجوزيه احتج بقول الله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم) أي على أهل دينكم ولان النبي ﷺ حين سلم أصحابه عليه رد عليهم اشارة ولم ينكر ذلك عليهم

(فصل) اذا أكل أو شرب في الفريضة عامداً بطلت صلاته رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان المصلي ممنوع من الأكل والشرب وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان من أكل أو شرب في صلاة الفرض عامداً ان عليه الاعادة وأن ذلك يفسد الصوم الذي لا يفسد بالافعال فالصلاة أولى فان فصل ذلك في التطوع أبطله في الصحيح من المذهب وهو

خلاف . وقد دلت عليه الاخبار

(فصل) ومن أوتر أول الليل ثم قام للتهجد صلى متى متى ولم ينتقض وتره ، روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبي هريرة وعائشة، وبه قال طاوس والنخعي ومالك والاوزاعي وأبو ثور ، قيل لأحمد : ولا ترى نقض الوتر ؟ فقال : لا ثم قال وان ذهب اليه ذاهب فأرجو ، قد فعله جماعة . روي عن عمر وعلي وأسامة وأبي هريرة وابن مسعود وعثمان وسعيد وابن عمر رضي الله عنهم ، وبه قال اسحاق ، ومعناه اذا قام للتهجد يصلي ركعة شفع الوتر الاول ثم يصلي متى متى ثم يوتر في آخر التهجد ، ولعلمهم ذهبوا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا »

ولنا قول النبي ﷺ « لا وتران في ليلة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح

قول أكثر الفقهاء لأن ما أبطل الفرض أبطل التطوع كسائر مبطلاته. وعن أحد رواة أخرى أنه لا يبطلها، ويروى عن ابن الزبير وسعيد بن جبير أنها مشرقة في التطوع، وعن طاووس أنه لا بأس به، وكذلك قال إسحاق لأنه عمل يسير فأشبهه غير الأكل فاما إن أكثر فلا خلاف في أنه يفسدها، لأن غير الأكل من الأعمال يفسد إذا كثر، فالأكل والشرب أولى. وإن أكل أو شرب في فريضة أو تطوع ناسيا لم يفسد، وبهذا قال عطاء والشافعي وقال الأوزاعي تفسد صلاته لأنه فعل مبطل من غير جنس الصلاة فاستوى عمده وسهوه كالعمل الكثير ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام «عني لا متي عن الخطأ والنسيان» ولأنه يسوي بين قليله وكثيره حال عمد ويعفى عنه في الصلاة كالعمل من جنسها، ويشرع لذلك سجود السهو وهذا قول الشافعي، فإن ما يبطل عمده الصلاة إذا عني عنه لأجل السهو شرع له السجود كالزيادة من جنس الصلاة ومعنى كثر ذلك أبطل الصلاة بغير خلاف، لأن الأفعال المعفو عن يسيرها إذا كثرت أبطلت فهذا أولى

(فصل) إذا ترك في فيه ما يذوب كالسكر فذاب منه شيء فابتلعه أفسد صلاته لأنه أكل وإن بقي بين أسنانه أو في فيه من بقايا الطعام يسير يجري به الريق فابتلعه لم تفسد صلاته لأنه لا يمكن الاحتراز منه وإن ترك في فيه لقمة ولم يتلها كره لأنه يشغله عن خشوع الصلاة والذكر والقراءة فيها ولا يبطلها لأنه عمل يسير فأشبهه ما لو أمسك شيئاً في يده والله أعلم

باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك

(مسئلة) قال (وإذا لم تكن ثيابه طاهرة وموضع صلاته طاهراً أعاد)

وجملة ذلك أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس وسعيد بن المسيب وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، ويروى عن ابن عباس أنه قال: ليس على ثوب جنابة ونحوه عن أبي مجاز وسعيد بن جبير واسخعي وقال الحارث

(فصل) وأقله ركعة لما ذكرنا من حديث أبي أيوب ولما روي أن النبي ﷺ قال «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة» وروى ابن عمر وابن عباس أن النبي ﷺ قال «الوتر ركعة من آخر الليل» رواهما مسلم، وأكثره إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بركعة لما روت عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي بأقبل إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة، رواه مسلم وفي لفظ كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وذكر القاضي في المجرّد أنه إن صلى إحدى عشرة ركعة وما شاء ممنه بسلام واحد أجزاءه والأولى الاقتداء بالنبي ﷺ

(مسئلة) (وان أوتر بتسم سرد ثمانية وجلس ولم يسلم ثم صلى التاسعة وتشهد وسلم، وكذلك

العكلي وابن أبي ليلى ليس في ثوب إعادة، ورأى طارس دما كثيرا في ثوبه وهو في الصلاة فلم يباله، وسئل سعيد بن جبير عن الرجل يرى في ثوبه الاذى وقد صلى فقال اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب ولنا قول الله تعالى (وثيابك فطهر) قال ابن سيرين هو الغسل بالماء. وعن أسماء ابنة أبي بكر الصديق رضي الله عنه قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكرن في الثوب قال « اقرصيه وصلي فيه » وفي لفظ قالت سمعت امرأة تسأل رسول الله ﷺ كيف تصنع إحداها بثوبها إذا رأت الطهر أنصلي فيه ؟ قال « تنظر فيه فان رأت فيه دما فلتقرصه بشيء من ماء. وتنضح ما لم تر وتصل فيه » رواه أبو داود. وروى عن النبي ﷺ أنه قال « انهما يعذبان وما يعذبان في كثير اما أحدهما فكان لا يستتر من بوله » متفق عليه وفي رواية « لا يستتره من بوله » ولانها إحدى الطهارتين فكانت شرطا للصلاة كالطهارة من الحدث (١)

(فصل) وطهارة موضع الصلاة شرط أيضا وهو الموضع الذي تقع عليه أعضاؤه وتلاقيه ثيابه التي عليه فلو، كان على رأسه طرف عمامة وطرفها الآخر يسقط على نجاسة لم تنصح صلاته. وذكر ابن عقيل احتمالا فيما تقع عليه ثيابه خاصة أنه لا يشترط طهارته، لانه يباشرها بما هو منفصل عن ذاته أشبه ما لو صلى الى جانبه انسان نجس الثوب فالتصق ثوبه به والاول المذهب لان سترته تابعة له فهي كاعضاء سجوده فأما إذا كان ثوبه بمس شيئا نجسا كثوب من يصلي الى جانبه أو حائط لا يستند اليه فقال ابن عقيل لا تفسد صلاته بذلك لانه ليس بمحل لبدنه ولا سترته، ويحتمل أن يفسد لان سترته ملاقية لنجاسة أشبه ما لو وقعت عليها، وإن كانت النجاسة محاذية لجسمه في حال سجوده بحيث لا يلتصق بها شيء من بدنه ولا أعضائه لم يمنع صحة صلاته لانه لم يباشر النجاسة فأشبه ما لو خرجت عن محاذاته

(فصل) وإذا صلى ثم رأى عليه نجاسة في بدنه أو ثيابه لا يعلم هل كانت عليه في الصلاة أو لا ؟ فصلاته صحيحة لان الأصل عدوها في الصلاة، وإن علم أنها كانت في الصلاة لم يكن جهلها حتى فرغ من الصلاة ففيه روايتان (إحداهما) لا تفسد صلاته هذا قول ابن عمر وعطاء وسعيد بن المسيب

السهم وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن) وجملة أنه يجوز أن يوتر بأحدة وثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة وقد ذكرنا دليل الواحد والاحدى عشرة وسنذكر الثلاث ان شاء الله تعالى. قال الثوري واسحاق : الوتر ثلاث وخمس وسبع وتسع وأحدى عشرة، وقال ابن عباس إنما هي واحدة أو خمس أو سبع أو أكثر من ذلك يوتر بما شاء. فظاهر قوله أنه لا بأس أن يوتر بأكثر من إحدى عشرة ويدل عليه ما روى عبد الله بن قيس قال : قلت لعائشة بكم كان رسول الله ﷺ يوتر ؟ قالت كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة. رواه أبو داود، وهذا صريح في أنه يزيد على إحدى عشرة

(فصل) فإن أوتر بتسع سردي ثمانيا ثم جلس فتشهد ولم يعلم ثم صلى التاسعة وتشهد وسلم ونحو هذا قال اسحاق، وذلك لما روى سعد بن هشام قال : قلت يعني لعائشة يا أم المؤمنين أنبئيني عن وتر

(١) التحقيق كما في نيل الاوطار ان الآية والاحاديث التي ذكرها ليس فيها ما يدل على الشرطية ولا يصح قياس طهارة الثوب على الوضوء سواء كان اشتراط الوضوء تعديا أو كان لمعنى فيه، وحسبك الفرق بين بدنك وثوبك ولكننا نلتزم احتياطاً ولانها أكل

وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحيى الانصاري وإسحاق وابن المنذر (والثانية) بعيد، وهو قول أبي قلابة والشافعي لأنها طهارة مشترطة للصلاة فلم تسقط بجهلها كطهارة الحدث. وقال ربيعة ومالك بعيد ما كان في الوقت ولا بعيد بعده . ووجه الرواية الاولى ما روى أبو سعيد قال : بينا رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فخلع الناس نعالهم فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال « ماحكم على القائمكم نعالكم ؟ » قالوا رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا قال « ان جبريل أتاني فأخبرني أن فيها قدراً » رواه أبو داود، ولو كانت الطهارة شرطاً مع عدم العلم بها لزمه استئناف الصلاة، وتفرق طهارة الحدث لأنها آكد لأنها لا يعنى عن يسيرها وتختص البدن، وان كان قد علم بالنجاسة ثم نسيها وصلى فقال القاضي : حكى أصحابنا في المسئلةين روايتين وذكر هو في مسئلة النسيان أن الصلاة باطلة لأنه منسوب الى التفريط بخلاف الجاهل بها قال الآمدي : بعيد اذا كان قد تولى رواية واحدة، والصحيح التسوية بينهما، لان ما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان بل النسيان أولى لورود النص بالعفو فيه بقول النبي ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان » وان علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فإن قلنا لا يعذر بالجهل والنسيان فصلاؤه باطلة ويلزمه استئنافها، وان قلنا يعذر فصلاؤه صحيحة. ثم ان أمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ألقاها وبني كما خلع النبي ﷺ نعليه حين أخبره جبريل بالقدر فيهما، وان احتاج الى أحد هذين بطلت صلاته لأنه يفضي الى أحد أمرين، إما استصحاب النجاسة مع العلم بها زمناً طويلاً أو يعمل في الصلاة عملاً كثيراً فتبطل الصلاة فصار كالعريان يجد السترة بعيدة منه

(فصل) وإذا سقطت عليه نجاسة ثم زالت عنه أو أزالها في الحال لم تبطل صلاته، لان النبي ﷺ لما علم بالنجاسة في نعليه خلعهما وأتم صلاته، ولان النجاسة يعنى عن يسيرها فعنى عن يسير زمنها فككشف العورة وهذا مذهب الشافعي

رسول الله ﷺ قالت : كنا نمد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ماشاء أن يبعثه فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم، ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً بسمعنا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة يابني فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الاول، قال فانطلقت الى ابن عباس فحدثته بحديثها فقال: صدقت رواه مسلم . وحكم السبع حكم التسع لان في حديث عائشة من رواية أبي داود أوتر بسبع لم يجلس إلا في السادسة والسابعة ولم يسلم إلا في السابعة . وقال القاضي : لا يجلس في السبع إلا في آخرها كالخمس لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ قال : فتوضأ ثم صلى سبعاً أو خمساً أوتر بهن لم يسلم الا في آخرهن، رواه مسلم وأبو داود، وليس في هذا الحديث تصريح بأنه لم يجلس عقيب السادسة،

(فصل) وإذا صلى على منديل طرفه نجس أو كان تحت قدمه جبل مشدود في نجاسة وما يصلي عليه طاهر فصلاته صحيحة سواء تحرك النجس بجر كتفه أو لم يتحرك لانه ليس بحامل للنجاسة ولا بمصل عليها وإنما اتصل مصلاه بها أشبه ما لو صلى على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة . وقال بعض أصحابنا إذا كان النجس يتحرك بجر كتفه لم تصح صلاته والمعول على ما ذكرنا ، فأما إن كان الجبل أو المنديل متعلقا به بحيث يتجر معه إذا مشى لم تصح صلاته ، لانه مستقيم لما فهو كعاملها ولو كان في يده أو وسطه جبل مشدود في نجاسة أو حيوان نجس أو سفينة صغيرة فيها نجاسة تنجر معه إذا مشى لم تصح صلاته لانه مستقيم لما فهو كعاملها ، وإن كانت السفينة كبيرة لا يمكن جرها أو الحيوان كبيرا لا يقدر على جره إذا استعصى عليه لم تفسد صلاته لانه ليس بمستقيم لما . قال القاضي : هذا إذا كان الشد في موضع طاهر فإن كان مشدودا في موضع نجس فسدت صلاته لانه حامل لما هو ملاق للنجاسة والاولى أن صلاته لا تفسد لانه لا يقدر على استنباع ما هو ملاق للنجاسة فأشبه ما لو أمسك سفينة عظيمة فيها نجاسة أو غصنا من شجرة عليها نجاسة

(فصل) وإذا حمل في الصلاة حيوانا طاهرا أو صبيا لم تبطل صلاته لان النبي ﷺ صلى وهو حامل إمامة ابنة أبي العاص . متفق عليه . وركب الحسن والحسين على ظهره وهو ساجد ، ولان ما في الحيوان من النجاسة في معدته فهي كالنجاسة في معدة المصلي ، ولو حمل قارورة فيها نجاسة مسدودة لم تصح صلاته . وقال بعض أصحاب الشافعي لا تفسد صلاته لان النجاسة لا تخرج منها فهي كالحيوان وليس بصحيح لانه حامل للنجاسة غير معفو عنها في غير معدتها فأشبه ما لو حملها في كه

(مسئلة) قال (وكذلك ان صلى في المقبرة أو الحش أو الحمام أو في أعطان الابل أعاد) اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الصلاة في هذه المواضع فروي أن الصلاة لا تصح فيها بحال ومن روي عنه أنه كره الصلاة في المقبرة علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي وابن المنذر

وحديث عائشة حجة عليه . وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن ، وروي ذلك عن زيد بن ثابت لما روى عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها ، متفق عليه

(مسئلة) (وأذن السكالم ثلاث ركعات بتسليمتين) كذلك ذكره أبو الخطاب ، ومن روي عنه أنه أوتر بثلاث عمر وعلي وأبي وأنس وابن مسعود وابن عباس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز وبه قال أصحاب الرأي ، وقد دل على ذلك حديث أبي أيوب . وقال أبو موسى : ثلاث أحب إلي من واحدة ، وخمس أحب إلي من ثلاث ، وسبع أحب إلي من خمس ، وتسع أحب إلي من سبع إذا ثبت ذلك فاختار أبي عبد الله أن يفصل بين الواحدة والتنتين بالتسليم قال : وإن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيئ عليه عندي . ومن كان يسلم من كل ركعتين ابن عمر حتى يأمر ببعض حاجته

ومن رأى أن يصلي في مرائب الغنم ولا يصلي في مبارك الابل ابن عمر وجابر بن سمرة والحسن ومالك وإسحاق وأبو ثور . وعن أحمد رواية أخرى أن الصلاة في هذه محيطة مالم تكن نجسة وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي لقوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وفي لفظ « فحينما أدركتك الصلاة فصل فإنه مسجد » وفي لفظ « أينما أدركتك الصلاة فصل فإنه مسجد » متفق عليها ، ولأنه موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء .

ولنا قول النبي ﷺ « الأرض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة » رواه أبو داود وهذا خاص مقدم على عموم مارووه ، وعن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أنصلي في مرائب الغنم ؟ قال « نعم » قال أنصلي في مبارك الابل ؟ قال « لا » رواه مسلم . وعن البراء قال : قال رسول الله ﷺ « لا تصلوا في مبارك الابل فإنها من الشياطين » رواه أبو داود . وعن أسيد بن حضير أن رسول الله ﷺ قال « صلوا في مرائب الغنم ، ولا تصلوا في مبارك الابل » رواه الامام أحمد في مسنده والنهي يقتضي التحريم . وهذا خاص يقدم على عموم مارووه ، وروي هذا الحديث عن ابن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن مغفل رواه ابن الاثرم ، فأما الحش فإن الحكم يثبت فيه بالتنبيه لانه اذا منع من الصلاة في هذه المواضع لكونها مظان للنجاسة فالحش معد للنجاسة ومقصود لما فهو أولى بالمنع فيه . وقال بعض أصحابنا ان كان المصلي عالماً بالنهي في هذه المواضع لم تصح صلاته فيها لانه عاص بصلاته فيها والمعصية لا تكون قرينة ولا طاعة ، وإن لم يكن عالماً فهل تصح صلاته ؟ على روايتين (احدهما) لا تصح لانه صلى فيها لا تصح الصلاة فيه مع العلم فلا تصح مع الجهل كالصلاة في محل نجس . (والثانية) تصح لانه معذور

(فصل) وذكر بعض أصحابنا مع هذه المواضع المزبلة والمجزرة ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام والموضع المغصوب لما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سبع مواطن لا يجوز فيها الصلاة : ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام وعطن الابل ومحجة الطريق » رواه

وهو مذهب معاذ القاري . ومالك والشافعي وإسحاق ، وقال الاوزاعي : ان فصل فحسن ، وإن لم يفصل فحسن . وقال أبو حنيفة : لا يفصل بسلام ، واستدل بقول عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وقولها كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً . وظاهر هذا أنه كان يصلي الثلاث بتسليم واحد

ولنا ما روت عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة ، رواه مسلم . وعن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر ؟ فقال رسول الله ﷺ « افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم » رواه الاثرم ، وعن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بتسليمية يسميها بـ « رواه

ابن ماجه ، وعن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ أن يصلى في سبع مواطن وذكرها وقال : وقارعة الطريق ومعاطن الابل وفوق الكعبة وقال : الحكم في هذه المواضع السبعة كالحكم في الاربعة سواء . ولان هذه المواضع مظنة للنجاسات فعلق الحكم عليها دون حقيقتها كما يثبت حكم تقض الطهارة بالنوم ووجوب الغسل بالتقاء الختانين

(فصل) قال القاضي المنع من هذه المواضع تعبد لالة معقولة ، فعلى هذا يتناول النهي كل ما وقع عليه الاسم فلا فرق في المقبرة بين القديمة والحديثة وما تقلبت آرتها أو لم تقلب لتناول الاسم لها ، فان كان في الموضع قبر أو قبران لم ينم من الصلاة فيها لانها لا يتناولها اسم المقبرة ، وإن نقلت القبور منها جازت الصلاة فيها لان مسجد رسول الله ﷺ كانت فيه قبور المشركين فنبشت متفق عليه ولا فرق في الحمام بين مكان الغسل وصب الماء وبين بيت المسلخ الذي ينزع فيه الثياب والاتون وكل ما يعلق عليه باب الحمام لتناول الاسم له ، وأما المعاطن فقال أحمد : هي التي تقيم فيها الابل وتأوي اليها ، وقبل هي المواضع التي تناخ فيها اذا وردت ، والاول أجود لانه جعله مقابلة صراح الغنم ، والحش المكان الذي يتخذ للغائط والبول فيمنع من الصلاة فيها هو داخل بابه ولا أعلم في منع الصلاة فيه الا أنه قد منع من ذكر الله تعالى فيه والكلام فمنع الصلاة فيه أولى ، ولأنه اذا منع الصلاة في هذه المواضع لكونها مظان للنجاسات فهذا أولى فانه بني لها . ويحتمل أن المنع في هذه المواضع معطل بأنها مظان للنجاسات فان المقبرة تنبش ويظهر التراب الذي فيه صديد الموتى ودماؤهم ولحومهم ومعاطن الابل يبال فيها فان البعير المبارك كالجدار يمكن أن يستتر به ويبول كما روي عن ابن عمر أنه أناخ بهيمه مستقبل القبلة ثم جلس يبول اليه ولا يتحقق هذا في حيوان سواها لانه في حال رضه لا يستتر وفي حال قيامه لا يثبت ولا يستتر . والحمام موضع الاوساخ والبول فنهى عن الصلاة فيها لذلك وتعلق الحكم بها وإن كانت طاهرة لان المظنة تتعلق بالحكم بها وإن خفيت الحكمة فيها ومتى أمكن تعليل الحكم تعين تعليله وكان أولى من قهر التبعيد ومرارة التحكم ، يدل على صحة هذا تعدية الحكم إلى الحش المسكوت

الامام أحمد وهذا نص ، فأما حديث عائشة فليس فيه تصريح بأنها يتسلم واحد . فان صلى خلف امام يصلي الثلاث بتسلم تابعه لثلاث بخالف امامه وهو قول مالك والله أعلم

(مسألة) قال (يقرأ في الاولى بسبح ، وفي الثانية بقل يأيتها الكافرون ، وفي الثالثة بقل هو الله أحد) يستحب أن يقرأ في ركعات الوتر الثلاث بذلك ، وبه قال الثوري واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي : يقرأ في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين ، وروي نحوه عن أحمد وهو قول مالك في الوتر وقال في الشفع : لم يبلغني فيه شيء . معلوم لما روت عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعة الاولى بسبح اسم ربك الاعلى ، وفي الثانية قل يأيتها الكافرون ، وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين ، رواه ابن ماجه .

عنه بالتنبيه من وجود معنى المنطوق فيه والا لم يكن ذلك تنبيهاً فلي هذا يمكن قصر الحكم على ما هو مظنة منها فلا يثبت حكم المنع في موضع المسالخ من الحمام ولا في وسطه لعدم المظنة فيه ، وكذلك ما أشبهه والله أعلم .

(فصل) وزاد أصحابنا المجزرة والمزبلة ومحجة الطريق وظهر الكعبة لأنها في خبر عمر وابنه وقالوا : لا يجوز فيها الصلاة ولم يذكرها الحنفي فيحتمل أنه جوز الصلاة فيها وهو قول أكثر أهل العلم لعوم قوله عليه الصلاة والسلام « جعلت لي لأرض مسجداً » وهو صحيح متفق عليه . واستثنى منه المقبرة والحمام ومعانين الأبل بأحاديث صحيحة خاصة فنياً عدا ذلك يبقى على الصوم وحديث عمر وابنه برويهما العمري وزيد بن جبير وقد تكلم فيهما من قبل حفظهما فلا يترك الحديث الصحيح بمحدثيهما وهذا أصح . وأكثر أصحابنا فيما علمت عملوا بخبر عمر وابنه في المنع من الصلاة في المواضع السبعة . ومعنى محجة الطريق الجادة المسلوكة التي تسلكها السابلة وقارة الطريق يعني التي تقرر بها الأقدام فاعلة بمعنى مفعولة مثل الأسواق والمشاريع والجادة للسفر ولا بأس بالصلاة فيها علا منها بمنة وبسرة ولم يكثر قرع الأقدام فيه وكذلك لا بأس بالصلاة في الطريق التي يقل سالكوها كطريق الآيات اليسيرة والمجزرة الموضع الذي يذبح القصابون فيه البهائم وشبههم معروف بذلك معداً والمزبلة الموضع الذي يجمع فيه الزبل ، ولا فرق في هذه المواضع بين ما كان منها طاهراً ونجساً ولا بين كون الطريق فيها سالكاً أو لم يكن ولا في المعانين بين أن يكون فيها إبل في الوقت أو لم يكن وأما المواضع التي تبيت فيها الأبل في مسيرها أو تنأخ فيها لظنها ووردها فلا يمنع الصلاة فيها قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسئل عن موضع فيه أبقار الأبل يصلي فيه ؟ فرخص فيه ثم قال إذا لم يكن من معانين الأبل التي نهى عن الصلاة فيها التي تأوي إليها الأبل

(فصل) ويكره أن يصلي إلى هذه المواضع فإن فعلت صحت صلاته نص عليه أحمد في رواية أبي طالب وقد هتتل عن الصلاة إلى المقبرة والحمام والحش قال : لا ينبغي أن يكون في القبلة قبر ولا

ولنا ما روى أبي بن كعب قال : كان النبي ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، رواه أبو داود وابن ماجه . وحديث عائشة في هذا لا يثبت برويه يحيى بن أيوب وهو ضعيف ، وقد أنكر أحمد ويحيى زيادة المعوذتين

(مسألة) قال (ثم يقنت فيها بعد الركوع) القنوت مسنون في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة في المنصور عند أصحابنا وهو قول ابن مسعود وإبراهيم وإسحاق وأصحاب الرأي ، وعنه لا يقنت فيه إلا في النصف الأخير من رمضان ، روي ذلك عن علي وأبي وهو قول مالك والشافعي اختاره الأثرم لما روي أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بهم عشرين ولا يقنت إلا في النصف الثاني ، رواه أبو داود . وهذا كالأجماع . وقال قتادة : يقنت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان لهذا الخبر . والرواية الأولى هي المشهورة قال أحمد في رواية المروزي : كنت

حش ولا حمام فإن كان بجزئه وقال أبو بكر : يتوجه في الاعداء قولان (أحدهما) يعيد لموضع المنهي وبه أقول (والثاني) يصح لأنه لم يصل في شيء من المواضع المنهي عنها وقال أبو عبد الله بن حامد أن صلى إلى المقبرة والحش لحكه حكم المصلي فيها إذا لم يكن بينه وبينها حائل لما روى أبو مرثد الغنوي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا إليها » متفق عليه . وقال الأثرم ذكر أحمد حديث أبي مرثد ثم قال إسناده جيد وقال أنس : رأيته عمر وأنا أصلي إلى قبر فجعل يشير إلي : القبر القبر . قال القاضي وفي هذا تنبيه على نظائره من المواضع التي نهى عن الصلاة فيها . والصحيح أنه لا بأس بالصلاة إلى شيء من هذه المواضع إلا المقبرة لأن قوله عليه الصلاة والسلام « جعلت الأرض مسجداً » يتناول الموضع الذي يصلي فيه من هي في قبلته وقياس ذلك على الصلاة إلى المقبرة لا يصح لأن النهي أن كان تعبداً غير معقول المعنى امتنع تعديته ودخول القياس فيه ، وإن كان المعنى مختص بها وهو اتخاذ القبور مسجداً والتشبه بمن يعظمها ويصلي إليها فلا يتعداها الحكم لعدم وجود المعنى في غيرها وقد قال النبي ﷺ « أن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصوالهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهماكم عن ذلك » وقال « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا متفق عليهما فعلى هذا لا تنصح الصلاة إلى القبور فمنعها عنها ويصح إلى غيرها لبقائها في عموم الإباحة وامتناع قياسها على ما ورد النهي فيه والله أعلم (فصل) وإن صلى على سطح الحش أو الحمام أو عطن الأبل أو غيرها فذكر القاضي أن حكمه حكم المصلي فيها لأن الهواء تابع للقرار فيثبت فيه حكمه ولذلك لو حلف لا يدخل داراً فدخل سطحها حنث ، ولو خرج المعتكف إلى سطح المسجد كان له ذلك لأن حكمه حكم المسجد ، والصحيح إن شاء الله قصر النهي على ما تناوله وأنه لا يعمد إلى غيره لأن الحكم أن كان تعبدية فالقياس فيه ممتنع وإن علل قائماً بطل بكونه للنجاسة ولا يتخيل هذا في سطحها فأما أن بني على طريق ساباطاً

أذهب إلى أنه في النصف من شهر رمضان ثم أتى قنت هو دعاء وخير وذلك لما روى أبي أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع . وحديث علي أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره « اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك » الحديث ، وكان للدوام ، وفعل أبي يدل على أنه رآه ، ونحن لاننكر الاختلاف في هذا ، ولأنه وتر فيشرع فيه القنوت كالنصف الأخير

(فصل) ويقنت بعد الركوع نص عليه أحمد ، وروي نحو ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، وبه قال الشافعي . وقد قال أحمد : أنا أذهب إلى أنه بعد الركوع ، وإن قنت قبله فلا بأس ونحوه قال أيوب السخني لما روى حميد قال : سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح فقال : كنا نقنت قبل الركوع وبعده ، رواه ابن ماجه . وقال مالك وأبو حنيفة : قبل الركوع ، روي ذلك عن أبي وابن مسعود وأبي موسى والبراء وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز ، لأن في حديث

أو أخرج عليه خروجاً فعلى قول القاضي حكمه حكم الطريق لما ذكره فيها تقدم . وعلى قولنا إن كان الساباط مباحاً له مثل أن يكون في درب غير نافذ باذن أهله أو مستحقاً له أو حدث الطريق بعصده فلا بأس بالصلاة عليه ، وإن كان على طريق نافذ فليس ذلك له فيكون المصلي فيه كالمصلي في الموضع المقصوب على ما سئله ان شاء الله تعالى . وإن كان الساباط على نهر تجري فيه السفن فهو كالساباط على الطريق في القولين جميعاً وهذا مما يدل على ما ذكرناه لانه لو كانت العلة كونه تاباً لقرار لجازت الصلاة هنا لكون القرار غير ممنوع من الصلاة فيه بدليل ما وصلى عليه في سفينة أو لو جدد ماؤه فصلى عليه صح ولأنه لو كانت العلة ما ذكره لصحت الصلاة على ما حاذى ميمنة الطريق وميسرتها ومالا تفرعه الاقدام منها وهذا فيما اذا كان السطح جارياً على موضع النهي ، فان كان المسجد سابقاً وجعل تحته طريق أو عطن أو غيرها من مواضع النهي أو كان في غير مقبرة فحدثت للمقبرة حوله لم تمتنع الصلاة فيه بغير خلاف لانه لم يتبع ما حدث بعده والله أعلم .

(فصل) وإن بني مسجداً في المقبرة بين القبور فحكمه حكمها لانه لا يخرج بذلك عن أن يكون في المقبرة ، وقد روى قتادة أن أنساً مرّ على مقبرة وهم يبنون فيها مسجداً فقال أنس : كان يكره أن يبنى مسجد في وسط القبور .

(فصل) ولا نصيح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها وجوز الشافعي وأبو حنيفة لانه مسجد ولانه محل لصلاة النفل فكان محلاً لفرض كخارجها .

ولنا قول الله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) والمصلي فيها أو على ظهرها غير مستقبل لجنبها والنافلة مبناها على التخفيف والمسامحة بدليل صلاتها قاعداً وإلى غير القبلة في السفر على الراحة .

(فصل) ونصح النافلة في الكعبة وعلى ظهرها لانعلم فيه خلافاً لان النبي ﷺ صلى في البيت ركعتين إلا أنه إن صلى تلقاء الباب أو على ظهرها وكان بين يديه شيء من بناء الكعبة متصل

أبي ويقنت قبل الركوع . وعن ابن مسعود ان النبي ﷺ قنت قبل الركوع ولنا ما روى أبو هريرة وأنس ان النبي ﷺ قنت قبل الركوع ، رواه مسلم . وحديث ابن مسعود يرويه أبان بن أبي عياش وهو متروك الحديث . وحديث أبي قد تكلم فيه أيضاً وقيل : ذكر القنوت فيه غير صحيح والله أعلم

(فصل) ويستحب أن يقول في قنوت الوتر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فروى الحسن بن علي قال : علي رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر « اللهم اهديني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفقني شر ما قضيت ، فانك تقضي ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت » رواه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن ، ولا نعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت

بها صحت صلاته فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص أو كان بين يديه آجر معي غير مبني أو خشب غير مسمور فيها فقال أصحابنا : لا تصح صلاته لانه غير مستقبل لشيء منها ، وإن كان الخشب مسموراً والآجر مبنيًا صحت صلاته لان ذلك تابع لما ، والأولى أنه لا يشترط كون شيء منها بين يديه لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها بدليل ما لو انهدمت الكعبة صحت الصلاة الى موضعها ، ولو صلى على جبل عال يخرج عن مسامتتها صحت صلاته الى هوائها كذا ههنا

(فصل) وفي الصلاة في الموضع المفصوب روايتان (احدها) لا تصح وهو أحد قولي الشافعي (والثانية) تصح وهو قول أبي حنيفة ومالك والقول الثاني للشافعي لان النهي لا يعود الى الصلاة فلم يمنع صحتها كما لو صلى وهو يرى غريقاً يمكنه انقاذه فلم ينقذه . أو حريقاً يقدر على إطفائه فلم يطفئه أو مطل غريمه الذي يمكن انقاذه وصلى

ولنا أن الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهي عنه فلم تصح كهلاة الحائض وصومها وذلك لان النهي يقتضي تحريم الفعل واجتنابه والتأثم بفعله فكيف يكون مطاعاً بما هو عاص به ، ممثلاً بما هو محرم عليه متقرباً بما يبعد به فان حر كاته وسكناته من القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية هو عاص بها منهي عنها ، فأما من رأى الحريق فليس بمنهي عن الصلاة إنما هو مأمور بإطفاء الحريق وانقاذ الغريق وبالصلاة إلا أن أحدهما أكد ، الآخر ، أما في مستأثنا فان أفعال الصلاة في نفسها منهي عنها اذا ثبت هذا فلا فرق بين غصبه لرقبة الارض بأخذها أو دعواه ملكيتها وبين غصبه منافعها بأن يدعي إجارتها ظالماً أو يضم يده عليها ليسكنها مدة أو يخرج روشناً أو ساباطاً في موضع لا يحل له أو يغصب راحلة ويصلي عليها أو سفينة ويصلي فيها أو لوحاً فيجعلها في سفينة ويصلي عليه كل ذلك حكمة في الصلاة حكم الدار على ما بيناه .

(فصل) قال أحمد رحمه الله : تصلي الجمعة في موضع القصب يعني لو كان الجامع أو موضع منه مفصوباً صحت الصلاة فيه لان الجمعة تختص ببقعة فإذا صلاها الامام في الموضع المفصوب فامتنع شيئاً أحسن من هذا . وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وزره « اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » رواه الطيالسي . وعن عمر رضي الله عنه أنه قنت في صلاة الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونؤكل عليك ، وثني عليك الخير كله ، ونشكرك ولا نكفر بك ، بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إياك نعبد ، وإليك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونجتهد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب . وهاتان سورتان في مصحف أبي ، وقال ابن سيرين : كتبهما أبي في مصحفه يعني الى قوله بالكفار ملحق . نحفد نبادر وأصل الحفد مداركة الخطو والاسراع ، والجذب كسر الجيم الحق لا العيب ، وملحق

الناس من الصلاة فيه فاتتهم الجمعة وان امتنع بعضهم فاتته الجمعة ولذلك أبيحت خلف الخوارج والمبتدعة، وكذلك تصح في الطرق ورحاب المسجد دعاء الحاجة الى فعلها في هذه المواضع، وكذلك في الأعياد والجنائز (فصل) قال أحمد رحمه الله : أكره الصلاة في أرض الحسف وذلك لأنها موضع مسخوط عليه وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم مر بالحجر « لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم » (١) مثل ما أصابهم « متفق عليه .

(١) أى خشية أن يصيبكم أو لثلا يصيبكم الخ

(فصل) ولا بأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة ، رخص فيها الحسن وعمر بن عبدالعزيز والشعبي والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ، وروي أيضا عن عمر وأبي موسى ، وكره ابن عباس ومالك السكناش من أجل الصور ، ولنا أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وفيها صور ثم هي داخلة في قوله عليه السلام « فأينما أدركتكم الصلاة فصل فإنه مسجد »

(فصل) وإذا كانت الأرض نجسة وطينها بطاهر أو بسط عليها شيئا طاهرا صححت الصلاة مع الكراهة في ظاهر كلام أحمد رحمه الله وهو قول طاوس ومالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق ، وذكر أصحابنا في المسئلة روايتين (إحداهما) لا تصح لأنها مدفن النجاسة أشبهت المقبرة ولنا أن الطهارة إنما تشترط في بدن المصلي وثوبه وموضع صلاته وقد وجد ذلك كله ولا نسلم العلة في الأصل فإنه لو صلى بين القبور لم تصح صلاته وإن لم يكن مدفنا للنجاسة ، وقد قيل إن الحكم غير ملعل فلا يقاس عليه .

(فصل) ويكره تطيين المسجد بطين نجس أو تطييقه بطوابق نجسة أو بناؤه بلبن نجس أو آجر نجس فإن فعل وباشر المصلي أرضه النجسة يبدنه أو ثيابه لم تصح صلاته ، وأما الأجر المعجون بالنجاسة فهو نجس لأن النار لا تطهره ، فإن غسل طهر ظاهره لأن النار أكلت أجزاء النجاسة الظاهرة وبقي أثرها فتطهر بالنسل كالارض النجسة وبقي باطنها نجسا لأن الماء لم يصل اليه فإن صلى عليه بعد الغسل

بكسر الحاء لاحق . هكذا روي هذا الحرف يقال لحقت القوم وألحقهم بمعنى واحد ، ومن فتح الحاء أراد أن الله يلحقه إياه وهو معنى صحيح غير أن الرواية هي الأولى قال الخليل : سألت ثعلبا عن ملحق وملحق فقال : العرب تقولهما معا

(فصل) إذا أخذ الإمام في القنوت أمن من خلفه لا نعلم فيه خلافا قال القاضي : وإن دعا معه فلا بأس فإن لم يسمع قنوت الإمام دعا نص عليه . ويرفع يديه في حال القنوت قال الاثرم : كان أبو عبد الله يرفع يديه في القنوت الى صدره يروي ذلك عن ابن مسعود وعمر وابن عباس وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي ، وأنكره الاوزاعي ومالك

ولنا قول النبي ﷺ « إذا دعوت الله فادخ بيظون كفيك ولا تدع بظهورها ، فإذا فرغت فامسح بهما وجهك » رواه أبو داود وابن ماجه . وروي السائب بن يزيد أن رسول الله ﷺ

فهو كما لو صلى على بساط طاهر مفروش على أرض نجسة وكذلك الحكم في البساط الذي باطنه نجس وظاهره طاهر ، ومتى انكسر من الأجر النجس قطعة فظهر بعض باطنه فهو نجس لا تصح الصلاة عليه

(فصل) ولا بأس بالصلاة على الحصير والبسط من الصوف والشعر والوبر والثياب من القطن والكتان وسائر الطاهرات وصلى عمر على عبقري وابن عباس على طنفسة وزيد بن ثابت وجابر على حصير وعلي وابن عباس وابن مسعود وأنس على المنسوج وهو قول عوام أهل العلم إلا ماروي عن جابر أنه كره الصلاة على كل شيء من الحيوان واستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض ونحوه قال مالك إلا أنه قال في بساط الصوف والشعر إذا كان سجوده على الأرض لم أر بالقيام عليه بأسا ، والصحيح أنه لا بأس بالصلاة على شيء من ذلك وقد صلى النبي ﷺ على حصير في بيت عتيان بن مالك وأنس متفق عليهما . وروى عنه المغيرة بن شعبه أنه كان يصلي على الحصير والفرو المدبوجة وفيما رواه ابن ماجه أن النبي ﷺ صلى ملتفا بكساء يضع يده عليه إذا سجد ولأن ما لم تترك الصلاة فيه لم تترك الصلاة عليه كالكتان والخوص وتصح الصلاة على ظهر الحيوان إذا أمكنه استيفاء الأركان عليه والنافلة في السفر ، وإن كان الحيوان نجسا أو عليه بساط طاهر صححت الصلاة عليه فإن النبي ﷺ صلى على حمار وفعله أنس ، وتصح الصلاة على العجلة وهي خشب على بكرات إذا أمكنه ذلك لأنها محل تستقر عليه أعضاؤه فهي كغيرها

(مسألة) قال (وإن صلى وفي ثوبه نجاسة وإن قلت أجاد)

قد ذكرنا أن الطهارة من النجاسة شرط لصحة الصلاة ولا فرق بين كثيرها وقليلها إلا فيما نذكره بعد إن شاء الله تعالى ومن قال لا يعني عن يسير البول مثل رؤس الأبر مالك والشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة : يعني عن يسير جميع النجاسات لأنه يتحرى فيها بالمسح في محل الاستنجاء ولو لم ينف عنها لم يكف فيها المسح بالكثير ولأنه يشق التحرز منه فعني عنه كلام

كان إذا دعا رفع يديه ومسح وجهه يديه . رواه أبو داود

(مسألة) وهل يمسح وجهه يديه ؟ على روايتين (إحداهما) يمسح ، وهو قول الحسن وهو الصحيح لما ذكرنا من الحديثين (والثانية) لا يستحب لأنه دعاء في الصلاة فلم يمسح وجهه فيه كسائر دعائها (مسألة) (ولا يقنت في غير الوتر) وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبي الدرداء . وقال مالك والشافعي : بسن القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان لأن أنسا قال : مازال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا . من المسند ولأن عمر كان يقنت في الصبح بمحضر من الصحابة وغيرهم

ولنا ما روى مسلم في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يذعو على حي من أحياء العرب ثم تركه ، وروى أبو هريرة وابن مسعود نحوه مرفوعا . وعن أبي مالك الأشجعي

ولنا عموم قوله تعالى (وثيابك فطهر) وقول النبي ﷺ « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » ولأنها نجاسة لا تشق إزالتها فوجبت إزالتها كالكثير ، وأما الدم فإنه يشق التحرز منه فإن الإنسان لا يكاد يخلو من بثرة أو حكة أو دمل ويخرج من أنفه وفيه وغيرهما فيشق التحرز من سببه أكثر من كثيره ولهذا فرق في الوضوء بين قليله وكثيره

﴿ مسألة ﴾ قال (إلا أن يكون ذلك دماً أو قيحاً يسيراً مما لا يفحش في القلب)

أكثر أهل العلم يرون العفو عن سبب الدم والقيح ، وعن روي عنه ابن عباس وأبو هريرة وجابر وابن أبي أوفى وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد وعروة ومحمد بن كنانة والنخعي وقتادة والاوزاعي والشافعي في أحد قولي وأصحاب الرأي وكان ابن عمر ينصرف من قبله وكثيره وقال الحسن : كثيره وقليله سواء ، ونحوه عن سليمان التيمي لأنه نجاسة فأشبه البول

ولنا ما روي عن عائشة قالت : قد كان يكون لأحدنا الدرع فيه تحيض وفيه تصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بريقها . وفي لفظ : ما كان لأحدنا إلا ثوب فيه تحيض فإن أصابه شيء من دمها بلته بريقها ثم قصعته بظفرها ، رواه أبو داود . وهذا يدل على العفو عنه لأن الريق لا يطهر به ويتنجس به ظفرها وهو إخبار عن دوام الفعل ومثل هذا لا يخفى عن النبي ﷺ ولا يصدر إلا عن أمره ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً (١) وما حي عن ابن عمر فقد روي عنه خلافة ، فروى الأثرم بإسناده عن نافع أن ابن عمر كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض وهما يقطران دماً من شقاق كان في يديه ، وعصر بثرة فخرج منها شيء من دم وقيح فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ وانصرفه منه في بعض الحالات لا ينافي ما رويناه عنه قد يتورع الإنسان عن بعض ما يرى جوارزه ولأنه يشق التحرز منه فعني عنه كآثر الاستنجاء .

(فصل) وظاهر مذهب أحمد أن اليسير ما لا يفحش في القاب وهو قول ابن عباس قال : إلا

قال : قلت لأبي يا أبا أنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ههنا بالكوفة نحو خمس سنين أكانوا يقتنون في الفجر ؟ قال أي بني محدث ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ورواه أحمد وابن ماجه والنسائي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان لا يفتت في صلاة الفجر إلا إذا دعاه قوم أو دعا على قوم رواه سعيد ، وروي سعيد أيضاً عن هشيم عن عروة الهمداني عن الشعبي قال : لما كنت علي في صلاة الصبح أنكر ذلك الناس فقال علي : إنا إنما استصبرنا على عدونا . هذا وحديث أنس يحتمل أنه أراد طول القيام فإنه يسمى قنوتاً . ويحتمل أنه كان يفتت إذا دعاه قوم أو دعا على قوم ليكون موافقاً لما ذكرنا من الحديثين . قنوت عمر يحمل على أنه كان في أوقات النوازل فإن أكثر الروايات عنه أنه لم يكن يفتت ، وعن سعيد بن جبير قال أشهد أنني سمعت ابن عباس يقول إن القنوت في صلاة الفجر بدعة رواه الدارقطني

١) بالغ الشيخ رحمه الله تعالى في المسألة حتى ادعى الإجماع فيها وأحسن تليذه في الشرح الكبير بعدم موافقته على هذا كما تقدم في ص (٣٠٥) وجملة الأحاديث تدل على وجوب غسل دم الحيض والمبالغة في تنظيفه بالماء والسدر (وهو كالصابون) كافي حديث أم قيس عند أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وهو صحيح وما قاله طائفة رخصة لذوات الثوب الواحد على أنه لم يصرح هنا بعدم غسله فقال بعضهم أنها تقصعه بريقها ثم تغسله ثم لم يصرح بأنهم كن يصلين فيه ولكن قد يدل على هذا قولها بأنها كانت تحيض ثلاث حيض في ثوب واحد وحمله بعضهم على عدم اشتراط طهارة الثوب في الصلاة

إذا كان قاحشاً أعاد ، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب . وروي عن أحمد أنه سئل عن الكثير فقال شبر في شبر وفي موضع قال قدر الكف قاحش ، وظاهر مذهبه أنه مافحش في قلب من عليه الدم ، وقال ابن عباس مافحش في قلبك ، قال الخلال : والذي استقر عليه قوله في الفاحش أنه على قدر ما يستفحشه كل إنسان في نفسه . وقال ابن عقيل إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس ، وقال قتادة في موضع الدم قاحش ونحوه . عن النخعي وسعيد بن جبير وحامد بن أبي سليمان والاوزاعي وأصحاب الرأي لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « تعاد الصلاة من قدر الدم من الدم » ولنا أنه لا حله في التمرع فرجع فيه إلى العرف كالفرق والاحراز ، وما روه لا يصح فإن الحافظ أبا الفضل المقدسي قال هو موضوع ولأنه إنما يدل على محل النزاع بدليل خطابه وأصحاب الرأي لا يرونه حجة

(فصل) والقبيح والصديد وما تولد من الدم بمنزلة إلا أن أحمد قال : هو أسهل من الدم ، وروي عن ابن عمر والحسن أنها لم يراها كالدم . وقال أبو مجلز في الصديد : إنما ذكر الله الدم المسفوح وقال أمي بن ربيعة : رأيت طاوساً كأن أزاره نطم من قروح كانت برجليه . وقال اسماعيل السراج رأيت حاشية أزار مجاهد قد ثبتت من الصديد والدم من قروح كانت بساقيه . وقال إبراهيم في الذي يكون به الحبون (١) يصلي ولا يغسله فإذا برى غسله . وقال عروة ومحمد بن كنانة مثل ذلك ، فلي هذا يعني منه عن أكثر مما يعني عن مثله من الدم لأنه لا يفحش منه إلا أكثر من الدم ولأن هذا لا نص فيه وإنما ثبتت النجاسة فيه لأنه مستحيل من الدم إلى حال مستقرة

(١) الحبون
الدمامل المقيحة
واحداهن حبس بكسر
الحاء

(فصل) ولا فرق بين كون الدم مجتمعاً أو متفرقاً بحيث إذا جمع بلغ هذا القدر ، ولو كانت النجاسة في شيء صفيق قد نفذت من الجانبين فاقصل ظاهره بباطنه فهو نجاسة واحدة وإن لم يتصل بل كان بينهما شيء لم يصبه الدم فهما نجاستان إذا بلغا لوجهما قدراً لا يعني عنه لم يصف عنهما كالأوكا في جاني الثوب

(مسألة) قال (الا أن ينزل بالمسلمين نازلة فللإمام خاصة القنوت في صلاة الفجر)

متى نزل بالمسلمين نازلة فللإمام أن يقنت في صلاة الصبح في المنصوص عن أحمد في رواية الأثرم ، وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن القنوت في الفجر فقال لو قنت أياماً معلومة ثم ترك كما فعل النبي ﷺ ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة لما ذكرنا من الحديث ، وفعل علي حين قال إنما استنصرنا على عدونا . هذا ولا يقنت آحاد الناس وعنه يقنت رواها القاضي عن أحمد . والمشهور في ردوس المسائل الأول . ويقول في قنوته نحواً مما روي عن النبي ﷺ وأصحابه . وقد روي عن عمر أنه كان يقول في القنوت اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ، وأصلح ذات بينهم ، وانصرم على عدوك وعدوم ، اللهم العن كفراً أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ، ويقاتلون أوليائك ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا يرد

(فصل) ويعني عن يسير دم الحيض لما ذكرنا من حديث عائشة رضي الله عنها وعن سائر دماء الحيوانات الطاهرة ، فأما دم الكلب والخنزير فلا يعني عن يسيره لأن رطوبته الطاهرة من غيره لا يعني عن شيء منها^(١) فدمه أولى ولأنه أصاب جسم الكلب فلم يعف عنه كالماء إذا أصابه وهكذا كل دم أصاب نجاسة غير معفو عنها لم يعف عن شيء منه لذلك .

(فصل) ودم مالا نفس له سائلة كالقلى والبراغيث والذباب ونحوه فيه روايتان (أحدهما) أنه طاهر ومن رخص في دم البراغيث عطاء وطاوس والحسن والشعبي والحاكم وحبيب بن أبي ثابت وحامد والشافعي وإسحاق ولأنه لو كان نجساً لنجس الماء اليسير إذا مات فيه فإنه إذا مكث في الماء لا يسلم من خروج فضلة منه فيه ولأنه ليس بدم مسفوح وإنما حرم الله الدم المسفوح (والرواية الثانية) عن أحمد قال في دم البراغيث إذا كثرت أني لا أفرع منه . وقال النخعي : اغسل ما استطعت . وقال مالك في دم البراغيث إذا كثرت وانتشر فاني أرى أن يغسل . والاول أظهر ، وقول أحمد أني لا أفرع منه ليس بصريح في نجاسته وإنما هو دليل في توقفه فيه ، وليس المنسوب إلى البراغيث دم إنما هو بولها في الظاهر وبول هذه الحشرات ليس بنجس والله أعلم . وقال أبو الخطاب : دم السمك طاهر لأن إباحته لا تقف على سفحه ولو كان نجساً لوقفت الإباحة على إراقته بالذبح كحيوان البر ولأنه إذا ترك استحالة فصار ماء ، وقال أبو ثور : هو نجس لأنه دم مسفوح فيدخل في عموم قوله تعالى (أو دما مسفوحا)

(فصل) واختلفت الرواية في العفو عن يسير القيء فروي عن أحمد أنه قال هو عندي بمنزلة الدم وذلك لأنه خارج من الإنسان نجس من غير السبيل فأشبهه الدم ، وروي عنه في المذي أنه قال يغسل ما أصاب الثوب منه إلا أن يكون يسيراً ، وروى الخلال بإسناده قال : سئل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن المذي يخرج فكلمهم قال إنه بمنزلة

عن القوم المجرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك « رواه أبو داود

(فصل) ولا يقنت في غير الفجر والوتر ، وقيل يقنت في صلوات الجهر كلها قياساً على الفجر وقال أبو الخطاب : يقنت في الفجر والمغرب لأنهما صلاتهما جهر في طرفي النهار ، وعنه يقنت في جميع الصلوات ، وهو مذهب الشافعي . والاول أولى لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه إلا في الفجر والوتر

(فصل) قال أحمد : الأحاديث التي جاءت أن النبي صلى الله عليه وسلم وسلم أوتر بركعة كان قبلها صلاة متقدمة . قيل له : أوتر في السفر بواحدة قال : يصلي قبلها ركعتين . فقيل له رجل تنفل بعد عشاء الآخرة ثم تعشي ثم أراد أن يوتر يعجبك أن يركع ركعتين ثم يوتر؟ قال : نعم . وسئل عن الرأي في القياس فلا علة منصوبة ولا ظاهرة في غير الولوج إذ يشترك الكلب والخنزير في أكل القدر ولما بهما مظنة الضرر بل يؤكد الأطباء ضرر لعاب الكلب « راجع حاشية ص ٤٨ »

(١) دم الحيض نجس بالحسن ونقلوا الإجماع عليه ورطوبات الكلب ليست كذلك وقال بعض الأئمة بظهارها وقد نقل الشيخ وتلميذه في الشرح الكبير قول من قال بطهارة سؤر الكلب والخنزير وجواز الوضوء منه وجواز أكل ما أكل منه كالك والاوزاعي وداود ومن قال يتوضأ من سؤرهما من لم يجد غيره فجعله بعد هذا أغلظ من دم الحيض وجعل كل منهما نجس العين تشديد لا دليل عليه إلا ما توسعوا فيه بالاستنباط من حديث غسل سؤر الكلب سبع مرات أحدهن بالتراب أو تغييره الثانية بالتراب وقياس الخنزير عليه وهذا مخالف لجمهور السلف وسبق لاهل الرأي في القياس فلا علة منصوبة ولا ظاهرة في غير الولوج إذ يشترك الكلب والخنزير في أكل القدر ولما بهما مظنة الضرر

القرحة فما علمت منه فاعسله وما غلبك منه فدعه ، ولانه يخرج من الشباب كثيراً فيشق التحرز منه ففني عن يسيره كالدم وكذلك النبي اذا قلنا بنجاسته : وروي عنه في الودي مثل ذلك إلا أن الظاهر عنه أن حكمه حكم البول لانه من مخرجه . وروي عن أحمد أيضاً أنه يعنى عن ريق البغل والحمار وعرقهما اذا كان يسيراً وهو الظاهر عن أحمد ، قال الخلال : وعليه مذهب أبي عبد الله لانه يشق التحرز منه ، قال أحمد من يسلّم من هذا بمن يركب الحمار إلا أني أرجو أن يكون ماخف منه أسهل : قال القاضي وكذلك ما كان في معنهما من سباع البهائم سوى الكلب والخنزير ، وكذلك الحكم في أبوالها وأروائها وبول الخفاش ، قال الشعبي والحاكم وحديد وحبيب بن أبي ثابت لا بأس ببول الخفافيش ، وكذلك الخشاف لانه يشق التحرز منه فانه في المساجد يكثر فلو لم يعف عن يسيره لم يقر في المساجد وكذلك بول ما يؤكل لحمه إن قلنا بنجاسته لانه يشق التحرز منه لكثرة ، وعن أحمد لا يعنى عن يسير شيء من ذلك لان الأصل أن لا يعنى عن شيء من النجاسة خولف في الدم وما تولد منه فيبقى فيما عداه على الأصل .

(فصل) وقد عني عن النجاسات المغلظة لاجل محلها في ثلاثة مواضع (أحدها) محل الاستنجاء فعني فيه عن أثر الاستجمار بعد الانقاء واستيفاء العدد بغير خلاف فعله ، واختلاف أصحابنا في طهارته فذهب أبو عبد الله بن حامد وأبو حفص بن المسلمة الى طهارته . وهو ظاهر كلام أحمد فانه قال في المستجمر يعرق في سراويله لا بأس به ولو كان نجساً لنجسه ، ووجه ذلك قول النبي ﷺ في الروث والرمة «انهما لا يطهران» مفهومه أن غيرها يطهر ولانه معنى يزيل حكم النجاسة فيزيلها كلاماً ، وقال أصحابنا المتأخرون : لا يطهر المحل بل هو نجس فلو قعد المستجمر في ماء يسير نجسه ، ولو غرق كان عرقه نجساً لان المسح لا يزيل أجزاء النجاسة كلها فالباقى منها نجس لانه عين النجاسة فأشبهه ما لو وجد في المحل وحده (الثاني) أسفل الخف والحذاء اذا أصابته نجاسة فذلكها بالارض حتى زالت عين النجاسة فيه ثلاث روايات (احدها) يجوزي . ذلك بالارض وتباح الصلاة فيه وهو قول

صلى من الليل ثم نام ولم يوتر فلا يعجبني أن يركم ركعتين ثم يسلّم ثم يوتر . وسئل عن رجل أصبح ولم يوتر قال : لا يوتر بركة إلا أن يخاف طلوع الشمس . قيل له : فاذا لحق مع الامام ركعة الوتر ؟ قال : إن كان الامام يفصل بينهن بسلام أجزأته الركعة وإلا تبعه ويقضي ما مضى مثل ما صلى فاذا فرغ قام يقضي ولا يقنت . قيل لابي عبد الله : رجل قام يتطوع ثم بدا له فجعل تلك الركعة وترا قال لا كيف يكون هذا قد قلب نيته ؟ قيل له : أيتدي . الوتر ؟ قال نعم . قال أبو عبد الله : اذا قنت قبل الركوع كبر ثم أخذ في القنوت ، وقد روي عن عمر أنه كان اذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر حين يركم . وروي ذلك عن علي وابن مسعود والبراء وهو قول الثوري ولا نعلم فيه مخالفاً (فصل) واذا فرغ من وتره استحب أن يقول : سبحان الله الملك القدوس - ثلاثاً - وبعد بها صوته في الثالثة لما روى عبد الرحمن بن أبيزى قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر (بسبح اسم ربك

الاوزاعي واسحاق لما روى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « إذا وطئ أحدكم الأرض بمغنيه فطهورها التراب » وفي لفظ « إذا وطئ » بنعليه أحدكم الأرض فان التراب له طهور » وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليستظر فان رأى في نعله قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيها » وعن ابن مسعود قال كنا لا نتوضأ من موطئ رواها أبو داود ولان النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم . قال أبو مسلمة سعيد بن يزيد سألت أنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يصلي في نعليه ؟ قال نعم متفق عليه والظاهر أن النعل لا تخلو من نجاسة تصيبها فلو لم يجزىء ذلكها لم تصح الصلاة فيها (والثانية) يجب غسله كسائر النجاسات فان ذلك لا يزيل جميع أجزاء النجاسة (والثالثة) يجب غسله من البول والعدرة دون غيرها لتلظظ نجاستها وفحشها والاول أولى لان اتباع الاثر واجب فان قيل فقول النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه « ان فيها قدراً » يدل على أنه لم يجز ذلكها ولم يزل القدر منها . قلنا دلالة في هذا لانه لم ينقل أنه ذلكها والظاهر أنه لم يدلكها لانه لم يعلم بالقدر فيها حتى أخبره جبريل عليه السلام ، إذا ثبت هذا فان ذلكها يطهرهما في قول ابن حامد لظاهر الاخبار ، وقال غيره يعنى عنه مع بقا نجاسته كقولهم في أثر الاستنجاء وقال القاضي إنما يجزىء ذلكها بعد جفاف نجاستها لانه لا يبقى لها أثر وإن ذلكها قبل جفافها لم يجز ذلك لان رطوبة النجاسة باقية فلا يعنى عنها وظاهر الاخبار لا يفرق بين رطب ولا جاف ولانه محل اجتزىء فيه بالمسح فجاز في حال رطوبة المسوح كحل الاستنجاء ولان رطوبة المحل معفو عنها إذا جفت قبل ذلك فيعنى عنها إذا جفت به كالاستنجاء (الثالث) اذا جبر عظمه بعظم نجس فجزىء لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر وأجزأته صلاته لانها نجاسة باطنة يتضرر بازالتها فأشبهت دماء العروق ، وقيل يلزمه قلعه ما لم يخف التلف ، وإن سقط سن من أسنانه قاعاها بجرارتها فثبتت فهي طاهرة لانها بعضه والآدمي يحملته طاهر حيا وميتا وكذلك بعضه ، وقال القاضي هي نجسة حكمها حكم سائر العظام النجسة لان ما أين من حي فهو ميت فانما حكم

الاعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد) وإذا أراد أن ينصرف من الوتر قال « سبحان الملك القدوس » ثلاث مرات ثم يرفع صوته بها في الثالثة رواه الامام أحمد

(مسئلة) قال (ثم السنن الزاتية ، وهي عشر ركعات ، ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الفجر ، وهما آكد ، قال أبو الخطاب : وأربع قبل العصر) السنن الرواتب مع الفرائض عشر ركعات كما ذكر ، وقال الشافعي : قبل الظهر أربعاً لما روى عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصل بالناس ، ثم يدخل فيصل ركعتين ، رواه مسلم قال أبو الخطاب : وأربع قبل العصر لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رحم الله أمراً صلى قبل العصر أربعاً » رواه أبو داود . وعن علي رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ

بطهارة الجملة لحرمتها وحرمتها أكد من حرمة البعض فلا يلزم من الحكم بطهارتها الحكم بطهارة ما دونها (فصل) وإذا كان على الأجسام الصلبة كالسيف والمرآة نجاسة فعني عن يسيرها كالدّم ونحوه عني عن أثر كثيرها بالمسح لأن الباقي بعد المسح يسير وإن كثّر محله عني عنه كيسير غيره.

«مسئلة» قال (وإذا خفي موضع النجاسة من الثوب استظهر حتى يتيقن أن الغسل قد أتى على النجاسة)

وجملته أن النجاسة إذا خفيت في بدن أو ثوب وأراد الصلاة فيه لم يجز له ذلك حتى يتيقن زوالها ولا يتيقن ذلك حتى يغسل كل محل يحتمل أن تكون النجاسة أصابته ، فإذا لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله ، وإن علمها في إحدى جهتيه غسل تلك الجهة كلها ، وإن رآها في بدنه أو ثوبه هو لا يسه غسل كل ما يدركه بصره من ذلك وبهذا قال النخعي والشافعي ومالك وابن المنذر. وقال عطاء والحكم وحامد: إذا خفيت النجاسة في الثوب نضحه كله . وقال ابن شبرمة : يتحرى مكان النجاسة فيغسله ولعلمهم يحتجون بحديث سهل بن حنيف في المذي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قلت يا رسول الله فكيف بما أصاب ثوبي منه؟ قال «يجزئك أن تأخذ كفا من ماء فتنضح به حيث ترى أنه أصاب منه» فأمره بالتحرى والنضح .

ولنا أنه متيقن للمانع من الصلاة فلم تبح له الصلاة إلا بتيقن زواله . كن تيقن الحدث وشك في الطهارة والنضح لا يزيل النجاسة وحديث سهل في المذي دون غيره فلا يعدى لأن أحكام النجاسة تختلف وقوله «حيث ترى أنه أصاب منه» محمول على من ظن أنه أصاب ناحية من ثوبه من غير تيقن فيجزئه نضح المكان أو غسله

(فصل) وإن خفيت النجاسة في فضاء واسع صلى حيث شاء ، ولا يجب غسل جميعه لأن ذلك

يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقرئين ومن سمعه من المسلمين والمؤمنين رواه الامام أحمد والترمذي وقال حديث حسن

ولنا ما روى ابن عمر قال : حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ، ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح . وكانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها حدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متفق عليه ، وروى الترمذي مثل ذلك عن عائشة مرفوعا وقال هو حديث صحيح وقول النبي صلى الله عليه وسلم «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» ترغيب فيها ولم يجعلها من السنن الرواتب بدليل أن ابن عمر لم يحفظها من النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث عائشة قد اختلف فيه فروي عنها مثل رواية ابن عمر

بشق فلو منع من الصلاة أفضى إلى أن لا يجد موضعاً يصلي فيه ، فأما ان كان موضعاً صغيراً كيئت ونحوه فانه يفسله كله لأنه لا يشق غسله فأشبه الثوب

﴿ مسألة ﴾ قال (وما خرج من الانسان أو البهيمة التي لا يؤكل لحمها من بول أو غيره فهو نجس)

يعني ماخرج من السيلين كالبول والغائط والمذي والودي والدم وغيره فهذا لانعم في نجاسته خلافاً الا أشياء يسيرة نذكرها ان شاء الله تعالى . أما بول الآدمي فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي مرّ به وهو يعذب في قبره « انه كان لا يستبرئ من بوله » متفق عليه وروي في خبر « ان عامة عذاب القبر من البول » وأما الودي فهو ماء أبيض يخرج عقيب البول خائر ، فحكمه حكم البول سواء لأنه خارج من مخرج البول وجار مجراه ، وأما المذي فهو ماء لزج رقيق يخرج عقيب الشهوة على طرف الذكر ، وظاهر المذهب أنه نجس . قال هارون الحمال : سمعت أبا عبد الله يذهب في المذي إلى أنه يفسل ما أصاب الثوب منه الا أن يكون يسيراً . وقد ذكرنا الاختلاف في العنق عن يسيره فيما مضى ، وروي عن أحمد رحمه الله أنه بمنزلة المني ، قال في رواية محمد بن الحكم إنه سأل أبا عبد الله عن المذي أشد أو المني ؟ قال : هما سواء ليسا من مخرج البول ، انما هما من الصلب والتراتيب كما قال ابن عباس هو عندي بمنزلة البصاق والحطاط . وذكر ابن عقيل نحو هذا وعلل بأن المذي جزء من المني لان سببهما جميعا الشهوة ، ولأنه خارج تحله الشهوة أشبه المني ، فظاهر المذهب أنه نجس لانه خارج من السبيل ليس بدها لخلق آدمي فأشبه البول ، ولان النبي ﷺ أمر بفسل الذكر منه والامر يقتضي الوجوب ، ثم اختلف عن أحمد هل يجزئ فيه التوضيح أو يجب غسله ؟ قال في رواية محمد بن الحكم : المذي يرش عليه الماء أذهب إلى حديث سهل ابن حنيف ، ليس يدفعه شيء . وإن كان حديثاً واحداً . وقال الاثرم قلت لأبي عبد الله حديث سهل

(فصل) وآكدها ركعتا الفجر لقول عائشة أن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتين قبل الصبح ، متفق عليه وقال « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم . وقال ﷺ « صلوهما ولو طردتم الخيل » رواه أبو داود ، ويستحب تخفيفهما فان عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى إني لأقول هل قرأ فيها بأم الكتاب متفق عليه . ويستحب أن يقرأ فيها وفي ركعتي المغرب (قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد) لما روى ابن مسعود قال : ما أحصي ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد) رواه الترمذي وابن ماجه . وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قرأ في الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد) قال الترمذي هو حديث حسن . وعن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في

ابن حنيف في المذي ما تقول فيه ؟ قال الذي برويه ابن اسحاق ؟ قلت نعم قال : لأعلم شيئا بخالفه وهو ماروي سهل بن حنيف قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « يميزك منه الوضوء » قلت فكيف بما أصاب ثوبي منه ؟ قال « يكفيك أن تأخذ كفا من ماء فتضع به حيث ترى أنه أصاب منه » قال الترمذي هذا حديث صحيح ، وروي عنه وجوب غسله قال محمد بن داود سألت أبا عبد الله عن المذي يصيب الثوب كيف العمل فيه ؟ قال الغسل ليس في القلب منه شيء ، وقال حديث محمد بن اسحاق ربما تهيبته ، قال ابن المنذر وعن أمر بغسل المذي عمر وابن عباس وهو مذهب الشافعي واسحاق وأبي ثور وكثير من أهل العلم لأن النبي ﷺ أمر بغسل الذكر منه في حديث المقداد ، ولأنه نجاسة فوجب غسلها كسائر النجاسات ولحديث سهل بن حنيف ، قال أحمد حديث محمد بن اسحاق لا أعرفه عن غيره ولا أحكم لمحمد بن اسحاق وربما تهيبته وهذا ظاهر كلام الحارثي واختيار الخلال (فصل) وفي رطوبة فرج المرأة احتمالان (أحدهما) أنه نجس لانه في الفرج لا يخلق منه الولد أشبه المذي (والثاني) طهارته لأن عائشة كانت تفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو من جماع فانه ما احتلم نبي قط وهو يلاقي رطوبة الفرج ، ولأننا لو حكنا بنجاسة فرج المرأة لحكنا بنجاسة منيها لأنه يخرج من فرجها فيتنجس برطوبته ، وقال القاضي ما أصاب منه في حال الجماع فهو نجس لأنه لا يسلم من المذي وهو نجس ، ولا يصح التعليل فان الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذي كحال الاحتلام (فصل) وبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر وهذا مفهوم كلام الحارثي وهو قول عطاء والنخعي والثوري ومالك . قال مالك : لا يرى أهل العلم أبوال ما أكل لحمه وشرب لبنه نجسا . ورخص في أبوال الغنم الزهري وبجي الانصاري ، وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة الصلاة في مريض الغنم الا الشافعي فانه اشترط أن تكون سليمة من أبعادها وأبوالها . ورخص في ذرق الطائر أبو جعفر والحكم وحامد وأبو حنيفة ، وعن أحمد أن ذلك نجس وهو قول الشافعي وأبي ثور ونحوه عن الحسن لانه داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم « تنزهوا من البول »

ركعتي الفجر (قولوا آمنا بالله وما أنزل البنا) الآية التي في البقرة ، وفي الآخرة منها (آمنا بالله واشهد أنا مسلمون) رواه مسلم

(فصل) ويستحب أن يضطجع بعد ركعتي الفجر على جنبه الايمن ، وكان أبو موسى ورافع بن خديج وأنس يفلونه ، وأنكره ابن مسعود ، واختلف فيه عن ابن عمر ولنا ما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن متفقا عليه ، واللفظ لبخاري . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الايمن » رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب . وروي عن أحمد أنه ليس بسنة لأن ابن مسعود أنكره ، واتباع النبي صلى الله عليه وسلم أولى . ويستحب فعل الركعتين قبل الفجر والركعتين

ولانه رجميع فكان نجسا كجميع الآدمي

ولنا أن النبي ﷺ أمر العرفين أن يشربوا من أبوال الابل ، والنجس لا يباح شربه ولو أبيع للضرورة لأمرهم بغسل أثره إذا أرادوا الصلاة . وكان النبي ﷺ يصلي في مرايض الغنم ، متفق عليه . وقال « صلوا في مرايض الغنم » متفق عليه ، وهو إجماع كما ذكر ابن المنذر ، وصلى أبو موسى في موضع فيه أبعاد الغنم فقبل له لو تقدمت الى هنا فقال : هذا وذالك واحد ولم يكن للنبي ﷺ وأصحابه ما يصلون عليه من الاوطئة والمصليات وإنما كانوا يصلون على الارض ، ومرايض الغنم لا تخلو من أبقارها وأبوالها ، فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم ولانه متحلل معتاد من حيوان يؤكل لحمه فكان طاهرا كاللبن وذرق الطائر عند من سلمه ، ولانه لو كان نجسا لتنجست الحبوب التي تدوسها البقر فاتها لا تسلم من أبوالها فيتنجس بعضها ويختلط النجس بالطاهر فيصير حكم الجميع حكم النجس

(فصل) فأما الخارج من غير السبيلين فالحيوانات فيه أربعة أقسام (أحدها) الآدمي فالخارج منه نوعان طاهر وهو ريقه ودمعه وعرقه ومخاطه ونخامته فانه جاء عن النبي ﷺ في يوم الجديبية أنه ماتنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه رواه البخاري ولولا طهارتها لم يفعلوا ذلك . وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال « ما بال أحدكم يقوم يستقبل ربه فيتنخم أمامه يحب أن يستقبل فيتنخم في وجهه ؟ فإذا تنخم أحدكم فليتنخم عن يساره أو تحت قدمه فان لم يجد فليقل هكذا » ووصف القاسم فتفل في ثوبه ثم مسح بعضه ببعض رواه مسلم ، ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه ، ولا فرق بين ما يخرج من الرأس والبلغم الخارج من الصدر ذكره القاضي وهو مذهب أبي حنيفة وقال أبو الخطاب البلغم نجس لانه طعام استحال في المعدة أشبه التي .

ولنا أنه داخل في عموم الخبرين ولانه أحد نوعي النخامة أشبه الآخر ولانه لو كان نجسا نجس

بعد المغرب وبعد العشاء في بيته لما ذكرنا من حديث ابن عمر قال أبو داود : مارأيت أحد ركعها يعني ركعتي الفجر في المسجد قط إنما كان يخرج فيقع في المسجد حتى تقام الصلاة ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن الركعتين بعد الظهر أين يصلان ؟ قال : في المسجد ثم قال : أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته ، وبعد المغرب ففي بيته ، ثم قال ليس ههنا شيء أكد من الركعتين بعد المغرب يعني فعلهما في البيت . قيل له : فان كان منزل الرجل بعيدا ؟ قال : لا أدري وذلك لما روى سعد ابن إسحاق عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد بني عبد الاشهل فصلى المغرب فرآهم يتطوعون بعدها فقال « هذه صلاة البيوت » رواه أبو داود ، وعن رافع بن خديج قال : أتانا رسول الله ﷺ في بني عبد الاشهل فصلى بنا المغرب في مسجدنا ثم قال « اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم » رواه ابن ماجة

٧٣٤ أجزاء أنواع الحيوان وفضلاتها وبول الغلام في الطهارة والنجاسة (المغني والشرح الكبير)

به الفم وقض الوضوء ولم يبلغنا عن الصحابة رضي الله عنهم مع عموم البلوى به شيء من ذلك، وقولهم انه طعام مستحيل في المعدة غير مسلم انما هو منعقد من الابخرة فهو كالنازل من الرأس وكالحطاط ولانه يشق التحرز منه أشبه الحطاط (النوع الثاني) نجس وهو الدم وما تولد منه من القيح والصديد وما يخرج من المعدة من القيء والقلس فهذا نجس وقد تقدم بيان حكمه (القسم الثاني) ما أكل لحمه فالحارج منه ثلاثة أنواع (أحدها) نجس وهو الدم وما تولد منه (الثاني) طاهر وهو الريق والدمع والعرق والابن فهذا لانعلم فيه خلافا (الثالث) القيء ونحوه فحكمه حكم بوله لانه طعم مستحيل فأشبهه الروث وقد دللنا على طهارة بوله فهذا أولى وكذلك منبه

(القسم الثالث) مالا يؤكل لحمه ويمكن التحرز منه وهو نوعان (أحدهما) الكلب والخنزير فهما نجسان بجميع أجزائهما وفضلتهما وما ينفصل عنهما (الثاني) ماعدهما من سباع البهائم وجوارح الطير والبغل والحمار فمن أحد رجليه الله أنها نجسة بجميع أجزائها وفضلاتها إلا أنه يعفى عن يسير نجاستها وعنه ما يدل على طهارتها فحكمها حكم الآدمي على ما فصل

(القسم الرابع) مالا يمكن التحرز منه وهو نوعان (أحدهما) ما ينجس بالموت وهو السنور وما دونه في الخلقة فحكمه حكم الآدمي ما حكمنا بنجاسته من الآدمي فهو منه نجس وما حكمنا بطهارته من الآدمي فهو منه طاهر إلا منبه فانه نجس لان مني الآدمي بده خلق آدمي فشرف بتطهيره وهذا معلوم ههنا (النوع الثاني) مالا نفس له سائلة فهو طاهر بجميع أجزائه وفضلاته

﴿ مسألة ﴾ قال (الا بول الغلام الذي لم يأكل الطعام فانه يرش الماء عليه)

هذا استثناء منقطع إذ ليس معنى الكلام طهارة بول الغلام انما أراد أن بول الغلام الذي لم يطعم الطعام يجزى فيه الرش وهو أن ينضح عليه الماء حتى يغمره ولا يحتاج إلى رش وعصر، وبول الجارية يفسل وإن لم يطعم وهذا قول علي رضي الله عنه ، وبه قال عطاء والحسن والشافعي وإسحاق وقال القاضي رأيت لأبي إسحاق بن شاذل كلاما يدل على طهارة بول الغلام لانه لو كان نجسا لوجب غسله ^(١)

(فصل) وكل سنة قبل الصلاة فوقتها من دخول وقتها إلى فعل الصلاة ، وكل سنة بعدها فوقتها من فعل الصلاة إلى خروج وقتها والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ (ومن فاته شيء من هذه السنن سن له قضاؤه) وهذا اختيار ابن حامد لان النبي ﷺ قضى بعضها فروي عنه عليه السلام أنه قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنها وقضى الركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقسنا الباقي عليه . وروى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نام عن الوتر أو نسيه فليصله اذا أصبح أو ذكر » رواه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . قال أحمد : أحب أن يكون للرجل شيء من التوافل يحافظ عليه اذا فات قضاء . وقال بعض أصحابنا : لا يقضى الا ركعتا الفجر إلى وقت الضحى وركعتا الظهر فان أحمد قال : ما عرف وترأ بعد الفجر ، وركعتا الفجر تقضى إلى وقت الضحى .

(١) بول الغلام قدر شديد القذارة كغيره من البول ولا معنى للنجس في اللغة الا هذا وقول الشافعية انه أرق من بول الانثى يورده الحسن ، ولعل سبب الرخصة في الاكتفاء بنضجه ولوع الناس بحمله المفضي الى كثرة بوله عليهم ومشقة غسل ثيابهم ولم يكن لاكثرهم الا ثوب واحد

وقال الثوري وأبو حنيفة يغسل بول الغلال كما يغسل بول الجارية لانه بول نجس فوجب غسله كسائر الابول النجسة ولانه حكم يتعلق بالنجاسة فاستوى فيه الذكر والانثى كسائر أحكامهما

ولنا ما روت أم قيس بنت محصن أنها أتت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله وعن عائشة رضي الله عنها قالت أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله متفق عليهما . وعن لبابة بنت الحارث قالت كان الحسين بن علي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه فقلت البس ثوبا آخر واعطني ازارك حتى اغسله فقال « إنما يغسل من بول الانثى وينضح من بول الغلام الذكر » رواه أبو داود وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل » قال قتادة هذا ما لم يطعم الطعام فاذا طعم اغسل بولها رواه الامام أحمد في مسنده وهذه نصوص صحيحة عن النبي ﷺ واتباعها أولي وقول رسول الله ﷺ أصح من قول من خالفه

(فصل) قال أحمد العبي إذا طعم الطعام وأرادہ واشتہاء غسل بوله وليس اذا طعم لانه قد يلعق العسل ساعة يولد والنبي ﷺ حنك بالتمر ولكن اذا كان يأكل ويريد الاكل فعلى هذا ما يسقاه العبي أو يلققه للتداوي لا يعد طعاما يوجب الغسل وما يطعمه لغذائه وهو يريدہ ويشتهيہ هو الموجب لغسل بوله والله أعلم

❦ سئلة ❦ قال (والمني طاهر وعن ابي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنه كالدلم) اختلفت الرواية عن أحمد في المني فالمشهور أنه طاهر وعنه أنه كالدلم أي انه نجس ويعنى عن بسيره ، وعنه أنه لا يعنى عن بسيره وبجزئي . فرك يابسه على كل حال والرواية الاولى هي المشهورة في المذهب وهي قول سعد بن أبي وقاص وابن عمر وقال ابن عباس امسحه عنك باذخرة أو خرقة

وقال مالك : يقضي الى وقت الزوال ولا يقضي بعده . وقال النخعي وسعيد بن جبير والحسن : اذا طلعت الشمس فلا وتر . والصحيح الاول لما ذكرنا من النص والمعنى

(فصل) ويستحب المحافظة على أربع قبل الظهر وأربع بعدها لما روت أم حبيبة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار » قال الترمذي حديث صحيح ، وروى أبو أيوب عن النبي ﷺ أنه قال « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء » رواه أبو داود . وعلى أربع قبل العصر لما ذكرنا وعن علي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأربعاً قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها ، وأربعاً قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المسلمين ، رواه ابن ماجه ، وعلى ست بعد المغرب لما روى أبو هريرة قال قال

ولا تغسله إن شئت، وقال ابن المسيب إذا صلى فيه لم يعد وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر وقال مالك: غسل الاختلام أمر واجب وعلى هذا مذهب الاوزاعي والثوري، وقال أصحاب الرأي: هو نجس ويجزي فرك يابسه لما روت عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: ثم أرى فيه بقعة أو بقعا وهو حديث صحيح، قال صالح قال أبي: غسل المني من الثوب أحوط وأثبت في الرواية وقد جاء الفرك أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال في المني يصيب الثوب «إن كان رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فافركه»، وهذا أمر يقتضي الوجوب ولأنه خارج معتاد من السبيل أشبه البول

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ فيصلي فيه، متفق عليه. وقال ابن عباس: امسحه عنك باذخرة أو بمخرقة ولا تغسله إنما هو كالبراق والمخاط ورواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولأنه لا يجب غسله إذا جف فلم يكن نجساً كالمخاط ولأنه بدء خلق آدمي فكان طاهراً كاطلين ويفارق البول من حيث أنه بدء خلق آدمي

(فصل) فإن خفي موضع المني فرك الثوب كله إن قلنا بنجاسته وإن قلنا بطهارته استحب فركه وإن صلى فيه من غير فرك أجزأه وهذا مذهب الشافعي وغيره ممن قال بالطهارة. وقال ابن عباس ينضح الثوب كله وبه قال النخعي وحامد ونحوه عن عائشة وعطاء، وقال ابن عمر وأبو هريرة والحسن يغسل الثوب كله. ولنا أن فركه يجزي. إذا علم مكانه فكذلك إذا خفي، وأما النضح فلا يفيد فإنه لا يطهره إذا علم مكانه فكذلك إذا خفي، وأما إذا قلنا بالطهارة فلا يجب شيء من ذلك لكن يستحب كحال العلم به (فصل) قال أحمد رحمه الله: إنما يفرك مني الرجل أما مني المرأة فلا يفرك لأن الذي للرجل نجس والذي للمرأة رقيق^(١) والمعنى في هذا أن الفرك يراد للتخفيف والرقيق لا يبقى له جسم بعد جفائه يزول بالفرك فلا يفيد فيه شيئاً فعلى هذا إن قلنا بنجاسته فلا بد من غسله رطباً كان أو يابساً كالبول

رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة ثلثي عشرة سنة» رواه الترمذي وقال لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي خشم وضعفه البخاري. وعلى أربع بعد العشاء، قالت عائشة: ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات، رواه أبو داود

(فصل) واختلف في أربع ركعات منهما ركعتان قبل المغرب بعد الاذان، والظاهر عن أحمد جوازها وعدم استحبابها، قال الاثرم: قلت لأبي عبد الله الركعتان قبل المغرب؟ قال: ما فعلته قط إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث، وقال فيهما أحاديث جياذ أو قال صحاح عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين إلا أنه قال لمن شاء، فمن شاء صلى، وقال هذا شيء ينكره الناس وضحك كالتعجب وقال هذا عندم عظيم. ووجه جوازها ما روى أنس قال: كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ

(١) لله درالامام احمد فقد فقه المراد من الفرك وهو أن لا يرى الاثر في الثوب وليس تطهيراً لتنجس كآفهم بعضهم. ومن المعلوم أن غسله أولى وأفضل مطلقاً وكذا سائر الاقدار غير النجسة كالبصاق، والنضح يخفف التجامة الرطبة فهو من الرخص التي وردت في عدة أحاديث في نجاسات مختلفة

وان قلنا بطهارته استحب غسله كما يستحب فرك مني الرجل ، وأما الطهارة والنجاسة فلا يفترقان فيه لان كل واحد منهما مني وهو بدء لخلق آدمي خارج من السبيل

(فصل) فأما العلة فقال ابن عقيل فيها روايتان كلتي لانهما بدء خلق آدمي والصحيح نجاستها لانها دم ولم يرد من الشرح فيها طهارة ، وقياسها على المنى ممتنع لكونها دما خارجا من الفرج فأشبهت دم الحيض . (فصل) ومن أمنى وعلى فرجه نجاسة نجس منه لاصابته النجاسة ولم يعرف عن يسيره لذلك . وذكر القاضي في المنى من الجماع أنه نجس لانه لا يسلم من المذي وقد ذكرنا فساد هذا فان منى النبي ﷺ إنما كان من جماع وهو الذي وردت الاخبار بفركه ، والطهارة لغيره إنما أخذت من طهارته والله أعلم

(مسألة) قال (والبول على الارض يطهرها دلو من ماء)

وجلة ذلك أن الارض اذا تنجست بنجاسة مائة كالبول والخمر وغيرها فطهورها أن يغمرها بالماء بحيث يذهب لون النجاسة ويريحها فما انفصل عنها غير متغير بها فهو طاهر ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا تطهر الارض حتى ينفصل الماء فيكون المنفصل نجسا لان النجاسة انتقلت اليه فكان نجسا كما لو وردت عليه

ولنا ما روى أنس قال : جاء اعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فهام النبي ﷺ فلما قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه . وفي لفظ فدعاه فقال « ان المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول والقذر وإنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن » أو كما قال رسول الله ﷺ وأمر رجلا فجاء بدلو من ماء فشبه عليه . متفق عليه ، ولولا أن المنفصل طاهر لكان قد أمر بزيادة تنجيسته لانه كان في موضع فصار في مواضع ، وإنما أراد النبي ﷺ

ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، قال المختار بن قنفل : قلت له أكان رسول الله ﷺ صلاهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا ، متفق عليه . وقال أنس : كنا بالمدينة إذا أذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فصلوا ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها . رواه مسلم ، وعن عبد الله المزني قال : قال رسول الله ﷺ « صلوا قبل المغرب ركعتين » ثم قال « صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء » خشية أن يتخذها الناس سنة ، متفق عليه (الثاني) الركعتان بعد الوتر وظاهر كلام أحمد أنه لا يستحب فعلهما مع الجواز . قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يسئل عن الركعتين بعد الوتر فقال : أرجو ان فعله انسان أن لا يضيق عليه ولكن تكون وهو جالس كما جاء الحديث قلت تفعله أنت ؟ قال لا ما أفعله . وعدها أبو الحسن الآمدي من السنن الراتبة . قال شيخنا : والصحيح أنهما ليستا بسنة لان أكثر من وصف تهجد النبي ﷺ لم يذكرهما منهم ابن عباس

(المفني والشرح الكبير) (٩٣) (الجزء الاول)

تطهير المسجد . فان قيل : قد روي عن ابن مغفل أن النبي ﷺ قال « خذوا ما بال عليه من التراب واهريقوا على مكانه ماء » وروي أبو بكر بن عياش عن سمعان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ قال فأمر به فحفر . قلنا : ليست هذه الزيادة في خبر متصل ، قاله الخطابي . وحديث ابن مغفل مرسل . قال أبو داود : ابن مغفل لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث سمعان منكر قاله الامام وقال ما أعرف سمعان ، ولأن البلة الباقية في المحل بعد غسله طاهرة وهي بعض المنفصل فكذلك المنفصل . وقولهم : ان النجاسة انتقلت اليه . قلنا بعد طهارتها لان الماء لو لم يطهرها لنجس بها حال ملاقاته لها ولو نجس بها لما طهر المحل ولكن الباقي منه في المحل نجسا . قال القاضي : انما يحكم بطهارة المنفصل اذا نشفت النجاسة وذابت أجزاؤها ولم يبق إلا أثرها فان كانت أجزاؤها باقية طهر المحل ونجس المنفصل وهذا الشرط الذي ذكره لم أره عن أحد ولا يقتضيه كلام الحرقى ولا يصح لانه إن أراد ببقاء أجزائها بقاء رطوبتها فهو خلاف الخبر فان قوله فلما قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه يدل على أنه صب عليه غيب فراغه منه ، وإن أراد بقاء البول منتقعا فلا فرق بينه وبين الرطوبة فان قليل البول وكثيره في التنجيس سواء ، والرطوبة أجزء تنجس كما ينجس المنتقع فلا فرق إذا

(فصل) وان أصاب الأرض ماء المطر أو السيول ففقرها وجرى عليها فهو كما لو صب عليها لان تطهير النجاسة لا تعتبر فيه نية ولا فعل فاستوى ما صبه الآدمي وما جرى بغير صبه . قال أحمد رحمه الله في البول يكون في الأرض فتمطر عليه السماء : اذا أصابه من المطر بقدر ما يكون ذنوبا كما أمر النبي ﷺ أن يصب على البول فقد طهر ، وقال المروزي سئل أبو عبد الله عن ماء المطر يختلط بالبول فقال ماء المطر عندي لا يختلط شيئا الا طهره الا العذرة فانها تقطع ، ومثل عن ماء المطر يصيب الثوب فلم يره بأما الا أن يكون يسل فيه بعد المطر . وقال كل ما ينزل من السماء الى الأرض فهو نظيف دامت الدواب أو لم تدسه ، وقال في الميزاب اذا كان في الموضع النظيف فلا بأس

وزيد بن خالد وعائشة فيما رواه عنها عروة وعبد الله بن شقيق والقاسم واختلف فيه عن أبي سلمة وأكثر الصحابة ومن يقدم من أهل العلم على تركها . ووجه قول من قال بالاستحباب ما روى سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات ثم يسلم تسليما بسمعا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فذلك إحدى عشرة ركعة ، وقال أبو سلمة سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : كان يصلي ثلاث عشرة ركعة يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فاذا أراد أن يركم قام فركم ثم يصلي ركعتين بين النداء والاقامة من صلاة الصبح . رواهما مسلم وروى ذلك أبو امامة أيضا

(فصل) في صلوات معينة سوى ما ذكرنا (منها) صلاة التراويح ، والضحي ، وسجود التلاوة

بما قطر عليك من المطر اذا لم تعلم أنه قدر ، قيل له فأسأل عنه ؟ قال لا تسأل وما دعاك الى أن تسأل وهو ماء المطر ؟ اذا لم يكن موضع مخرج أو موضع قدر فلا تفسله . واحتج في طهارة طين المطر بحديث الاعرابي الذي بال في المسجد ، قال اسحاق بن منصور وقال اسحاق بن راهويه كما قال أحمد واحتج بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين كانوا يجوضون المطر في الطرقات فلا يفسلون أرجلهم لما غلب الماء القدر ، وعن روي عنه أنه خاض طين المطر وصلى ولم يفسل رجله عمر وعلي رضي الله عنهما . وقال ابن مسعود كنا لا نتوضأ من موطي . ونحوه عن ابن عباس وقال بذلك سعيد بن المسيب وعقمة والاسود وعبد الله بن مغفل بن مقرن والحسن وأصحاب الرأي وعوام أهل العلم لان الأصل الطهارة فلا تزول بالشك .

(فصل) ولا تطهر الارض حتى يذهب لون النجاسة ورائحتها لان بقاءها دليل على بقاء النجاسة فان كانت مما لا يزول لونها إلا بمشقة سقط عنه إزالتها كالثوب وكذلك الحكم في الرائحة .

(فصل) اذا كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالريم والروث والدم اذا جف فاختلفت بأجزاء الارض لم تطهر بالتفصيل لان عينها لا تنقلب ولا تطهر إلا بإزالة أجزاء المكان بحيث يتيقن زوال أجزاء النجاسة ولو بادر البول وهو رطب فقلع التراب الذي عليه أثره فالباقى طاهر لان النجس كان رطبا وقد زال ، وإن جف فأزال ما وجد عليه الاثر لم يطهر لان الاثر انما يبين ^(١) على ظاهر الارض ، لكن إن قلع ماتيقن به زوال ما أصابه البول فالباقى طاهر :

(فصل) ولا تطهر الارض النجسة بشمس ولا ريح ولا جفاف وهذا قول أبي ثور وابن المنذر والشافعي في أحد قولي ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن تطهر اذا ذهب أثر النجاسة . وقال أبو قلابة جفوف الارض طهورها لان ابن عمر روى أن الكلاب كانت تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يزشون شيئا من ذلك أخرجه أبو داود

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «أهريقوا على بوله سجلا من ماء» والامر يقتضي الوجوب

والشكر، وسيأتي ذكرها ان شاء الله (ومنها تحية المسجد) فيستحب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين قبل جلوسه لما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يزكع ركعتين » متفق عليه . فان جلس قبل الصلاة سن له أن يقوم فيصلي لما روى جابر قال : جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال « ياسليك قم فاركم ركعتين وتجاوز فيهما » رواهما مسلم

(فصل) ويستحب أن يتطوع مثل تطوع النبي صلى الله عليه وسلم فان عليا رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر تمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من قبل المشرق مقدارها من صلاة العصر من ههنا يعني من قبل المغرب قام فصلي ركعتين ثم تمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من قبل المشرق مقدارها من صلاة الظهر قام فصلي أربعاً ، وأربعاً قبل

(١) كذا وفي
نسخة دار الكتب
ولعل كلاهما محرف
والصواب يبقى

٧٤٠ طهارة النجس بالاستحالة وحكم الغسالة . صلاة الاستخارة (المغني والشرح الكبير)

ولانه محل نجس فلم يطهر بغير الغسل كالثياب ، وأما حديث ابن عمر فرواه البخاري وليس فيه ذكر البول ويحتمل أنه أراد أنها كانت تبول ثم قبيل وتدبر في المسجد فيكون إقبالها وإدبارها فيه بعد بولها (فصل) ولا تطهر النجاسة بالاستحالة فلو أحرق السرجين النجس فصار رماداً أو وقع كلب في ملاحه فصار ملحاً لم تطهر لانها نجاسة لم تحصل بالاستحالة فلم تطهر بها كالدّم اذا صار قيحاً أو صديداً وخرج عليه الخرق فانه نجس بالاستحالة فجاز ان يطهر بها .

(فصل) والمنفصل من غسالة النجاسة ينقسم الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن ينفصل متغيراً بها فهو نجس اجماعاً لانه متغير بالنجاسة فكان نجساً كما لو وردت عليه (الثاني) أن ينفصل غير متغير قبل طهارة المحل فهو نجس أيضاً لانه ما يسير لاقى نجاسة لم يطهرها فكان نجساً كالمتغير وكالباقى في المحل فان الباقي في المحل نجس وهو جزء من الماء الذي غسلت به النجاسة ، ولانه كان في المحل نجساً وعصره لا يجعله طاهراً (الثالث) أن ينفصل غير متغير من الغسلة التي طهرت المحل ففيه وجهان أحدهما أنه طاهر وهو قول الشافعي لانه جزء من المتصل والمتصل طاهر فكذلك المنفصل ولانه ماء أزال حكم النجاسة ولم يتغير بها فكان طاهراً كالمنفصل من الأرض (والثاني) هو نجس وهو قول أبي حنيفة لانه ماء يسير لاقى نجاسة فنجس بها كما لو وردت عليه ، واذا حكنا بطهارته فهل يكون طهوراً ؟ علي وجهين (أحدهما) يكون طهوراً لان الاصل طهوريته ، ولان الحادث فيه لم ينجسه ولم يغيره فلم تزل طهوريته كما لو غسل به ثوباً طاهراً (والثاني) أنه غير مطهر لانه أزال مانعاً من الصلاة أشبه ما رفع به الحدث (فصل) اذا جمع الماء الذي أزيلت به النجاسة قبل طهارة المحل وبعده في اناء واحد وكان دون القلتين فالجميع نجس تفسير أو لم يتغير ، وقال بعض أصحاب الشافعي : هو طاهر لانه ما أزيلت به النجاسة ولم يتغير بها فأشبه ماء الغسلة التي طهرت المحل

ولنا انه اجتمع الماء النجس والطاهر وهو يسير فكان نجساً كالواحد مع ماء غير الذي غسل به المحل ﴿مسئلة﴾ قال (واذا نسي فصلي بهم جنباً أعاد وحده)

الظهر اذا زالت الشمس ، وركعتين بعدها ، وأربعاً قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المسلمين ، فلك ست عشرة ركعة تطوع النبي ﷺ بالنهار ، وقل من يداوم عليها ، من المسند

(فصل) ومنها صلاة الاستخارة فروى جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول « اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال - في عاجل أمري وآجله ، فيسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال - في

وجملته أن الامام اذا صلى بالجماعة محدثا أو جنبا غير عالم بمحدثه فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة فصلاتهم صحيحة وصلاة الامام باطلة ، روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم ، وبه قال الحسن وسعيد بن جبير ومالك والاوزاعي والشافعي وسليمان بن حرب وأبو ثور ، وعن علي أنه يعيد ويعيدون ، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه لانه صلى بهم محدثا أشبه ما لو علم .

ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم روي أن عمر رضي الله عنه صلى بالناس الصبح ثم خرج إلى الجرف فأهراق الماء فوجد في ثوبه اختلافا فأعاد ولم يعيدوا ، وعن محمد بن عمرو بن المصطلق الخزاعي أن عثمان صلى بالناس صلاة الفجر فلما أصبح وارتفع النهار فاذا هو بأثر الجنابة فقال كبرت والله كبرت والله ، فأعاد الصلاة ولم يأمرهم أن يعيدوا ، وعن علي أنه قال : اذا صلى الجنب بالقوم قائم بهم الصلاة أمره أن يغتسل ويعيد ولا آمرهم أن يعيدوا . وعن ابن عمر أنه صلى بهم الغداة ثم ذكر أنه صلى بغير وضوء فأعاد ولم يعيدوا ، رواه كله الاثرم وهذا في محل الشهرة ولم ينقل خلافه فكان اجماعا ولم يثبت ما نقل عن علي في خلافه ، وعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال « اذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت لقوم صلاتهم » أخرجه أبو سليمان محمد بن الحسن الحراني في جزء ، ولأن الحدث مما يخفى ولا سبيل للمأموم إلى معرفته من الامام فكان معذورا في الاقتداء به ويفارق ما اذا كان على الامام حدث نفسه لانه يكون مستهزئا بالصلاة فاعلاما لما لا يجل ، وكذلك إن علم المأموم فانه لا عنده في الاقتداء به وقياس المعذور على غيره لا يصح والحكم في النجاسة كالحكم في الحدث سواء لانها إحدى الطهارتين فأشبهت الاخرى ، ولانها في معناها في خفتها على الامام والمأموم بل حكم النجاسة أخف وخفائها أكثر إلا أن في النجاسة رواية أخرى أن صلاة الامام تصح أيضا اذا نسيها .

(فصل) اذا علم بمحدث نفسه في الصلاة أو علم المأمومون لزهم استئناف الصلاة ، نص عليه .

عاجل أمري وآجله فأصرفه غني وأصرفني عنه ، واقدري الخبر حيث كان ورضني به ، وبسبي حاجته ، أخرجه البخاري ، ورواه الترمذي وفيه « ثم رضني به »

(فصل) ومنها صلاة الحاجة . عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لين على الله تعالى ، وليصل على النبي ﷺ ، ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل أثم ، لاتدع لي ذنبا الا غفرتة ، ولا هما إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضى إلا قضيتها بأرحم الراحمين » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث غريب (فضل) في صلاة التوبة عن علي رضي الله عنه قال : حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال :

قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن رجل صلى بقوم وهو غير طاهر بعض الصلاة فذكر؟ قال يعجبني أن يبتدئوا الصلاة، قلت له يقول لهم استأنفوا الصلاة؟ قال لا ولكن ينصرف ويتكلم ويبتدئون هم الصلاة. وقال ابن عقيل فيه عن أحمد رحمه الله رواية أخرى إذا علم المأمومون أنهم يبنون على صلاتهم وقال الشافعي يبنون على صلاتهم سواء علم بذلك أو علم المأمومون لأن ماضى من صلاتهم صحيح فكان لهم البناء عليه كما لو قام إلى خامسة فسبحوا به فلم يرجع

ولنا أنه ائتم بمن صلاته فاسدة مع العلم منهما أو من أحدهما أشبه ما لو ائتم بامرأة وإنما خولف هذا فيما إذا استمر الجهل منهما للاجماع، ولأن وجوب الاعادة على المأمومين حال استمرار الجهل يشق لفرقهم بخلاف ما إذا علموا في الصلاة، وإن علم بعض المأمومين دون بعض فالمنصوص أن صلاة الجيم تفسد، والاولى أن يختص البطلان بمن علم دون من جهل لأنه معنى مبطل اخضع به فاخص بالبطلان كحدث نفسه

(فصل) إذا اختلف غير ذلك من الشروط في حق الامام كالستارة واستقبال القبلة لم يفسد عنه في حق المأموم لأن ذلك لا ينفى غالبا بخلاف الحدث والنجاسة، وكذا إن فسدت صلاته ترك ركعتي فسدت صلاتهم نص عليه أحمد فيمن ترك القراءة بعيد ويبعدون، وكذلك فيمن ترك تكبيرة الاحرام (فصل) وإن فسدت لفعل يطل الصلاة فإن كان عن عمد أفسد صلاة الجيم، وإن كان عن غير عمد لم تفسد صلاة المأمومين، نص عليه أحمد في الضحك أنه يطل صلاة الامام ولا تفسد صلاة المأمومين. وعن أحمد فيمن سبقه الحدث روايتان (اجدهما) أن صلاة المأمومين تفسد لأنه أمر أفسد صلاة الامام فأفسد صلاة المأمومين كترك الشرط، وقد ثبت هذا الحكم في الشرط بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى بالناس المغرب فلم يسموا له قراءة، فلما قضى صلاته قالوا يا أمير المؤمنين كأنك خفضت من صوتك قال: وما سمعتم؟ قالوا ما سمعنا لك قراءة قال: فما قرأت في نفسي شغلني عبر جهزتها إلى الشام ثم قال: لا صلاة إلا بقراءة ثم أقام فأعاد وأعاد الناس والصحيح الاول

سمعت رسول الله ﷺ يقول «ممن رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له» ثم قرأ (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم) إلى آخرها إلا أنه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب وفي اسناده مقال لأنه من رواية أبي الوركاء وهو يضعف في الحديث

(فصل) فأما صلاة التسبيح فإن أحمد قال ما يعجبني قبل له لم؟ قال ليس فيها شيء. يصح ونقص يده كالنكر ولم يرها مستعجة. قال شيخنا: وإن فعلها انسان فلا بأس فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها، وقد رأى غير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح منهم ابن المبارك، وذكروا الفضل فيها. ووجهها ما روى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لعباس ابن عبد المطلب «يا عباس يا عمه ألا أعطيك ألا أمنحك ألا أحبك ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره، قدمه وحديثه، خطاه وعمده، صغيره وكبيره سره

لان عمر رضي الله عنه لما طعن وهو في الصلاة أخذ بيد عبدالرحمن بن عوف فقدمه قائم بهم الصلاة ولو فسدت صلاتهم لزمهم استئنافها ولا يصح القياس على ترك الشرط لان الشرط أكد بدليل أنه لا يفتى عنه بالنسيان بخلاف المبطّل .

(فصل) إذا سبق الامام الحدث فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة روي ذلك عن عمرو علي وعلفمة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي . وحكي عن أحمد رواية أخرى أن صلاة المأمومين تبطل لأن أحمد قال : كنت أذهب إلى جواز الاستخلاف وجبت عنه . وقال أبو بكر : تبطل صلاتهم رواية واحدة لانه قد شرط صحة الصلاة في حق الامام فبطلت صلاة المأموم كما لو تعدد الحدث

ولنا أن عمر رضي الله عنه لما طعن أخذ بيد عبدالرحمن بن عوف فقدمه قائم بهم الصلاة وكان ذلك بحضور من الصحابة وغيرهم ولم ينكره منكر فكان إجماعا . وقد احتج أحمد بقول عمرو علي وقولها عنده حجة فلا معدل عنه وقول أحمد جبت عنه إنما يدل على التوقف وتوقفه مرة لا يبطل ما انعقد الإجماع عليه ، وإذا ثبت هذا فإن للامام أن يستخلف من يتم بهم الصلاة كما فعل عمر رضي الله عنه وإن لم يستخلف فقدم المأمومون منهم رجلا قائم بهم جاز وإن صلوا وحدانا جاز : قال الزهري في امام ينوبه الدم أو عرف أو يجد مذبا ينصرف وليقل أتموا صلاتكم . وقال الشافعي في آخر قوله الاختيار أن يصلي القوم فرادى إذا كان ذلك ولعل توقف أحد إنما كان في الاستخلاف لا في صحة صلاة المأمومين فإنه قد نص على أن صلاة المأمومين لا تنفسد بضحك الامام فهذا أولى وإن قدمت كل طائفة من المأمومين لم اماما يصلي بهم قياسي المذهب جوازه وهو مذهب الشافعي . وقال أصحاب الرأي : تفسد صلاتهم كلهم

ولنا أن لهم أن يصلوا وحدانا فكان لهم أن يقدموا رجلا كجالة ابتداء الصلاة وإن قدم بعضهم رجلا وصلى الباقيون وحدانا جاز

وعلايته ، أن يصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، خمس عشرة مرة ، ثم تركم فتقولها وأنت راكع عشر ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ، ثم تهوي ساجدا فتقولها عشرا ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ، ثم تسجد فتقولها عشرا ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في الأربع ركعات ، إن استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل ، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة ، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ففي عرك مرة « رواه ابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه وفي آخره « فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر ورمل عالج غفر الله لك »

(فصل) ويستحب لمن توطأ أن يصلي ركعتين غيب الوضوء إذا كان في غير أوقات النهي

(فصل) فأما الذي سبقه الحدث فتبطل صلاته ويلزمه استئنافها . قال أحمد : يعجبني أن يتوضأ ويستقبل هذا قول الحسن وعطاء والنخعي ومكحول . وعن أحمد أنه يتوضأ ويبنى روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ قال « من قام أو رعى في صلاته فلينصرف فليتوضأ وليبن على ماضى من صلاته » وعنه رواية ثالثة أن كان الحدث من السبيلين ابتداء وإن كان من غيرهما بنى لأن حكم نجاسة السبيل أغلظ والاثم وإنما ورد بالبناء في الخارج من غير السبيل فلا يلحق به ما ليس في معناه . والصحيح الاول لما روي علي بن طلق قال : قال رسول الله ﷺ « إذا فسا أحدكم في صلاته فلينصرف فليتوضأ وليعد صلاته » رواه أبو داود والاثم . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان قائما يصلي بهم فانصرف ثم جاء ورأسه بقطر فقال « أني قت بكم ثم ذكرت أني كنت جنبا ولم أغتسل فانصرفت فاغتسلت فمن أصابه منكم مثل الذي أصابني أو أصابه في بطنه رز فلينصرف فليغتسل أو ليتوضأ وليستقبل صلاته » رواه الاثرم ولأنه قد شرط الصلاة في أثنائها على وجه لا يعود إلا بعد زمن طويل وعمل كثير ففسدت صلاته كما لو تنجس نجاسة يحتاج في إزالتها إلى مثل ذلك أو انكشفت عورته ولم يجد السترة إلا بعيدة منه أو تعدد الحدث أو انقضت مدة المسح وحديثهم ضعيف

(فصل) قال أصحابنا يجوز أن يستخلف من سبق ببعض الصلاة ولمن جاء بعد حدث الامام فيبنى على ماضى من صلاة الامام من قراءة أو ركعة أو سجدة ويقضي بعد فراغ صلاة المأمومين وحكي هذا القول عن عمر وعلي وأكثر من وافقهما في الاستخلاف . وفيه رواية أخرى أنه مخير بين أن يبنى أو يتندي . قال مالك ويصلي لنفسه صلاة تامة فإذا فرغوا من صلاتهم قعدوا وانتظروه حتى يتم ويسلم معهم لأن اتباع المأمومين للامام أولى من اتباعه لهم فإن الامام إنما جعل ليؤتم به . وعلى كلتا الروايتين إذا فرغ المأمومون قبل فراغ امامهم وقام قضاء ما فاتهم يجلسون وينتظرونه حتى يتم ويسلم بهم لأن الامام ينتظر المأمومين في صلاة الخوف فانتظارهم له أولى وإن سلموا ولم ينتظروه جاز . وقال ابن

لما روى ابو هريرة أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر « يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة » فقال : ما عملت عملا أرجى عندي فاني لم أنظر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي ، متفق عليه ، واللفظ للبخاري ، وعن بريدة قال : أصبح رسول الله ﷺ فدعا بلالا فقال « يا بلال بم سبقتني الى الجنة ؟ ما دخلت الجنة قط إلا سمعت خشخشتك أمامي إني دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك » وذكر الحديث وفيه قال : وقال لبلال « بم سبقتني الى الجنة ؟ » قال : ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين فقال رسول الله ﷺ « بهذا » ورواه الامام أحمد وهذا لفظه والترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب

(فصل) وقد وصف عبدالله بن المبارك صلاة التسبيح فذكر أنه يقول قبل القراءة وبعد الاستفتاح

عقيل يستخلف من يسلم بهم والاولى انتظاره وان سلموا لم يحتاجوا إلى خليفة فانه لم يبق من الصلاة الا السلام فلا حاجة الى الاستخلاف فيه ، ويقوى عندي أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة لانه ان بنى جالس في غير موضع جلوسه وصار تابعا للمؤمنين ، وان ابتدا جلس المؤمنون في غير موضع جلوسهم ولم يرد الشرع بهذا وإنما ثبت الاستخلاف في موضع الاجماع حيث لم يحتج إلى شيء من هذا فلا يلحق به ما ليس في معناه والله أعلم

(فصل) واذا استخلف من لا يدري كم صلى احتل أن يني على اليقين فان وافق الحق والا سبحوا به فرجع اليهم ويسجد لسهو وقال النخعي ينظر ما يصنع من خلفه . وقال الشافعي يصنع فان سبحوا به جلس وعلم أنها الرابعة . وقال الاوزاعي يصلي بهم ركعة لانه يقن بقاء ركعة ثم تأخر ويقدم رجلا يصلي بهم ما بقي من صلاتهم فاذا سلم قام الرجل فآتم صلاته وقال مالك يصلي لنفسه صلاة تامة فان فرغوا من صلاتهم قعدوا وانتظروه والاقوال الثلاثة الاولى متقاربة

ولنا على أنه لا يستخلف أنه ان شك في عدد الركعات فلم يحز له الاستخلاف لذلك كغير المستخلف ولنا على أنه يني على اليقين أنه شك من لا ظن له فوجب البناء على اليقين كسائر المصلين (فصل) ومن أجاز الاستخلاف فقد أجاز نقل الجماعة الى جماعة أخرى للمعذر ويشهد لذلك أن النبي ﷺ جاء وأبو بكر في الصلاة فتأخر أبو بكر وتقدم النبي ﷺ فآتم بهم الصلاة وفعل هذا مرة أخرى جاء حتى جلس إلى جانب أبي بكر عن يساره وأبو بكر عن يمينه قائم يآتم بالنبي ﷺ ويآتم الناس بأبي بكر وكلا الحديثين صحيح متفق عليهما ، وهذا يقوي جواز الاستخلاف والانتقال من جماعة إلى جماعة أخرى حال المعذر . فيخرج من هذا أنه لو أدرك اثنان بعض الصلاة مع الامام فلما سلم الامام اتم أحدهما بصاحبه ونوى الآخر امامته ان ذلك يصح لانه في معنى الاستخلاف ، ومن لم يحز الاستخلاف لم يحز ذلك ولو تخلف امام الحي من الصلاة لفنية أو مرض أو عذر وصلى غيره وحضر

خمس عشرة مرة سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله الا الله ، والله أكبر ، ثم قولها بعد القراءة عشراً ، ويقولها في الركوع عشراً ، وفي الرفع منه عشراً ، وفي السجود عشراً ، وفي الرفع منه عشراً ، وفي السجدة الثانية عشراً ، فذلك خمس وسبعون تسبيحة في كل ركعة ، قال أبو وهب : وأخبرني عبد العزيز هو ابن أبي رزمة عن عبد الله قال : يبدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم ، وفي السجود بسبحان ربي الاعلى ثلاثاً ، ثم يسبح التسبيحات وعن أبي رزمة قال : قلت لعبد الله بن المبارك ان سها فيها أبسبح في سجدي السهو عشراً عشراً ؟ قال لا إنما هي ثلاثمائة تسبيحة رواه الترمذي

(مسئلة) (ثم التراويح وهي عشرون ركعة يقوم بها في رمضان في جماعة ويوتر بعدها في الجماعة) التراويح سنة مؤكدة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر

امام الحي في أثناء الصلاة فتأخر الامام وتقدم امام الحي فبني على صلاة خليفته كما فعل النبي ﷺ وأبو بكر في ذلك وجهان (أحدهما) يجوز لان النبي ﷺ فعله فيجوز لغيره أن يفعل مثل فعله (والثاني) لا يجوز لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ لعدم مساواة غيره له في الفضل (فصل) إذا وجد المبطّل في المأموم دون الامام مثل أن يكون المأموم محدثاً أو نجساً ولم يعلم بذلك إلا بعد فراغه من الصلاة أو سبقه الحدث في أثناء الصلاة أو ضحك أو تسكّم أو ترك ركناً أو غير ذلك من المبطلات ولم يكن مع الامام من تتعقد به الصلاة سواء بقياس المذهب أن حكمه كحكم الامام معه على ما فصلناه لان ارتباط صلاة الامام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالامام ، فما فسد ثم فسد ههنا وما صح ثم صح ههنا

(فصل) قال أحد رحمه الله في رجلين أم أحدهما صاحبه فشم كل واحد منهما ريحاً أو سمع صوتاً يعتقد أنه من صاحبه وكل يقول ليس مني : يتوضآن ويصليان إنما فسدت صلاتهما لان كل واحد منهما يعتقد فساد صلاة صاحبه وأنه صار فذاً ، وهذا على الرواية التي تقول بفساد صلاة كل واحد من الامام والمأموم بفساد صلاة صاحبه لكونه صار فذاً . وعلى الرواية المنصورة ينوي كل واحد منهما الانفراد ويتم صلاته . ويحتمل أنه إنما قضى بفساد صلاتهما إذا أتى الصلاة على ما كان عليه من غير فسوخ النية فان المأموم يعتقد أنه مؤتم بمحدث والامام يعتقد أنه يؤم محدثاً ، وأما الوضوء فلعل أحد رحمه الله إنما أراد بقوله يتوضآن لتصح صلاتهما جماعة إذ ليس لأحدهما أن يأتى بصاحبه أو يؤمه مع اعتقاد حدثه ولعله أمر بذلك احتياطاً أما اذا صليا منفردين فإنه لا يجب الوضوء على واحد منهما لان يقين الطهارة موجود في كل واحد منهما والحدث مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك (فصل) ونقل عن أحد في امام صلى يقوم فشهد اثنان عن يمينه أنه أحدث وأنكر الامام وبقية المأمومين : يعيد ويعيدون . وهذا لان شهادتهما اثبات يقدم على النفي لاحتمال علمهما به مع خفائه عنه وعن بقية المأمومين . وقوله يعيدون لان المأمومين متى علم بعضهم بمحدث امامهم لزمّت الجميع الاعادة على المنصوص . ويحتمل أن تختص الاعادة من علم دون غيره على ما تقدم والله أعلم

لهما تقدم من ذنبه وعن عائشة: صلى رسول الله ﷺ في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ثم صلى في القابلة وكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال «قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا أنني خشيت أن تفرض عليكم» وذلك في رمضان . رواه مسلم ، وعن أبي ذر قال: صمنام رسول الله ﷺ رمضان فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ، فلما كانت السادسة فلم يقم بنا فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل فقلت يا رسول الله لو نفلتنا قيام هذه الليلة ، قال فقال «ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة» قال فلما كانت الرابعة لم يقم ، فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه والناس فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا

باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها

روى ابن عباس قال : شهد عندي رجال مرضيون وأرضام عندي عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » متفق عليهما . وفي لفظ « بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر » رواه مسلم وعن أبي هريرة مثل حديث عمر إلا أنه قال « وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » رواها مسلم . وعن عتبة بن غامر قال : ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقرب فيها موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل وحين تتضيف الشمس للغروب حين تغرب . وعن عمرو بن عبسة قال : قلت يا رسول الله أخبرني عن الصلاة قال « صل صلاة الصبح ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل فإن الصلاة محضرة مشهودة حتى يستقل الظل بالمرح ، ثم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم فإذا أقبل اليل فصل فإن الصلاة مشهودة محضرة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار » رواه مسلم

مسئلة قال أبو القاسم (ويقضي الفوائت من الصلوات الفرض)

وجملته أنه يجوز قضاء الفرائض الفائتة في جميع أوقات النعي وغيرها، وروي نحو ذلك عن علي رضي الله

الفلاح قال قلت وما الفلاح ؟ قال السحور ثم لم يبق بنا بقية الشهر . رواه الامام أحمد وأبو داود واللفظ له وابن ماجه والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وعن أبي هريرة قال : خرج رسول الله ﷺ فإذا الناس يصلون في ناحية المسجد فقال « ما هؤلاء ؟ » فقيل هؤلاء أناس ليس معهم قرآن وأبي بن كعب يصلي بهم ، وهم يصلون بصلاته فقال « أصابوا ونعم ما صنعوا » رواه أبو داود وقال : يرويه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، حتى كان زمن عمر رضي الله عنه فجمع الناس على أبي بن كعب . فروى عبد الرحمن بن عبد القادر قال : خرجت مع عمر ليلة في رمضان فإذا الناس متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال : نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل . وكان الناس يقومون أوله ، أخرجه البخاري

عنه وغير واحد من الصحابة ، وبه قال أبو العالية والنخعي والشعبي والحكم ومحمد ومالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي : لا تقضى الفوائض في الاوقات الثلاثة التي في حديث عتبة بن عامر الا عصر يومه يصلها قبل غروب الشمس لعموم النهي وهو متناول للفرائض وغيرها ، ولان النبي ﷺ لما نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس أخرها حتى ابضت الشمس ، متفق عليه ، ولأنها صلاة فلم تجز في هذه الاوقات كالتوافل ، وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نام في دالية فاستيقظ عند غروب الشمس فانتظر حتى غابت الشمس ثم صلى ، وعن كعب أحسبه ابن حجر أنه نام حتى طلع قرن الشمس فأجلسه فلما أن تعلت الشمس قال له : صل الآن

ولنا قول النبي ﷺ « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » متفق عليه وفي حديث أبي قتادة « انما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يجي . وقت الاخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها » متفق عليه ، وخبر النهي مخصوص بالقضاء في لوقتين الآخرين وبصريومه فتقيد محل النزاع على المحصوص ، وقياسهم منقوض بذلك أيضا ، وحديث أبي قتادة يدل على جواز التأخير لا على تحريم الفعل (فصل) ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح آتيا ، وقال أصحاب الرأي : تفسد لأنها صارت في وقت النهي

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته ، واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه ، وهذا نص في المسئلة يقدم على عموم غيره

(فصل) ويجوز فعل الصلاة المنذورة في وقت النهي سواء كان النذر مطلقا أو مؤقتا ، وقال ابو حنيفة : لا يجوز ويتخرج لنا مثله بناء على صوم الواجب في أيام التشريق ولنا أنها صلاة واجبة فأشبهت الفوائض من الفرائض وصلاة الجنائز ، وقد وافقنا فيه فيما بعد صلاة العصر وصلاة الصبح

(فصل) وعددها عشرون ركعة وبه قال الثوري وابو حنيفة والشافعي ، وقال مالك : ست وثلاثون ، وزعم أنه الامر القديم وتعلق بفعل أهل المدينة ، فان صالحا مولى التوأمة قال : أدركت الناس يقومون باحدى وأربعين ركعة يوترون منها بخمس

ولنا أن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة . وروى السائب بن يزيد نحوه ، وروى مالك عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة ، وعن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه أنه أمر رجلا يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة ، وهذا كالأجماع ، وأما ما روى صالح فان صالحا ضعيف ، ثم لا يدري من الناس الذين أخبر عنهم وليس ذلك بحجة ، ثم لو ثبت ان أهل المدينة كلهم فعلوه لسكان مافله عمر وعلي وأجمع عليه الصحابة في عصرهم أولى بالاتباع . قال بعض أهل العلم

﴿ مسألة ﴾ قال (ويركع للطواف)

يعني في أوقات النهي ومن طاف بعد الصبح والعصر وصلى ركعتين ابن عمر وابن الزبير وعطاء وطاوس وفعله ابن عباس والحسن والحسين ومجاهد والقاسم بن محمد وفعله عروة بعد الصبح وهذا مذهب عطاء والشافعي وأبي ثور . وأنكرت طائفة ذلك منهم أبو حنيفة ومالك واحتجوا بعموم أحاديث النهي ولنا ما روى جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الأثرم والترمذي وقال حديث صحيح ولنا قول من سمينا من الصحابة ولان ركعتي الطواف تابعة له فإذا أبيع المتبوع ينبغي أن يباح التبوع وحديثهم مخصوص بالفوائت وحديثنا لا يخصيص فيه فيكون أولى

﴿ مسألة ﴾ قال (ويصلي على الجنائز)

أما الصلاة على الجنائز بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تميل للغروب فلا خلاف فيه قال ابن المنذر إجماع المسلمين في الصلاة على الجنائز بعد العصر والصبح ، وأما الصلاة عليها في الاوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر فلا يجوز ذكرها القاضي وغيره قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن الصلاة على الجنائز إذا طلعت الشمس قال : أما حين تطلع فما يعجبني ثم ذكر حديث عقبة بن عامر ، وقد روي عن جابر وابن عمر نحو هذا القول وذكره مالك في الموطأ عن ابن عمر وقال الخطابي هذا قول أكثر أهل العلم وقال أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى أن الصلاة على الجنائز تجوز في جميع أوقات النهي وهذا مذهب الشافعي لأنها صلاة تباح بعد الصبح والعصر فأبيحت في سائر الاوقات كالفرائض . ولنا قول عقبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا . وذكره مقرونا بالدفن دليل على ارادة صلاة الجنائز ولأنها صلاة من غير الصلوات الخمس فلم يجز فعلها في هذه الاوقات الثلاثة كالتوافل المطلقة وإنما أبيحت بعد الصبح والعصر لان مدتها

أنما فعل هذا أهل المدينة لانهم أرادوا مساواة أهل مكة ، فان أهل مكة بطوفون سبعا بين كل يوميتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات واتباع أصحاب رسول الله ﷺ أحق وأولى (فصل) والافضل فعلها في الجماعة نص عليه في رواية يوسف بن موسى ويوتر بعدها في الجماعة لما ذكرنا من حديث يزيد بن رومان . قال أحمد : كان جابر وعلي وعبد الله يصلونها في الجماعة ، وبهذا قال المزني وابن عبد الحكم وجماعة من الحنفية . وقال مالك والشافعي : قيام رمضان لمن قوي في البيت أحب اليانا لما روى زيد بن ثابت قال : احتج رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها قال : فتبع اليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته ، ثم جاءوا ليلة فحضروا وأبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم فلم يخرج اليهم فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مفضبا فقال لهم « ما زال بكم صنيحكم حتى ظننت أنه سيكتب

تطول فلا تتظار بخاف منه عليها وهذه مدتها تقصر ، وأما الفرائض فلا يقاس عليها لأنها آكد ولا يصح قياس هذه الاوقات الثلاثة على الوقتين الآخرين لان النهي فيها آكد وزمنها أقصر فلا يخاف على الميت فيها ولانه نهي عن الدفن فيها والصلاة المقرونة بالدفن تتناول صلاة الجنائز وتعمها القرينة من الخروج بالتخصيص بخلاف الوقتين الآخرين والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ويصلي اذا كان في المسجد وأقيمت الصلاة وقد كان صلاها)

وجملته أن من صلى فرضه ثم أدرك تلك الصلاة في جماعة استحب له اعادةها أي صلاة كانت بشرط أن تقام وهو في المسجد أو يدخل المسجد وهم يصلون ، وهذا قول الحسن والشافعي وأبي ثور فان أقيمت صلاة الفجر أو العصر وهو خارج المسجد لم يستحب له الدخول واشترط القاضي لجواز الاعادة في وقت النهي ان يكون مع امام الحي ولم يفرق الحنفي بين إمام الحي وغيره ولا بين المصلي جماعة وفردى وكلام أحمد يدل على ذلك أيضا . قال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن صلى في جماعة ثم دخل المسجد وهم يصلون أبصلي معهم ؟ قال : نعم . وذكر حديث أبي هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم إنما هي نافلة فلا يدخل فان دخل صلى وان كان قد صلى في جماعة . قيل لأبي عبد الله والمغرب قال : نعم ، إلا أنه في المغرب يشفع . وقال مالك : ان كان صلى وحده أعاد المغرب وان كان صلى في جماعة لم يعدها لان الحديث الدال على الاعادة قال فيه : صلينا في رحالتنا وقال أبو حنيفة : لاتعاد الفجر ولا العصر ولا المغرب لانها نافلة فلا يجوز فعلها في وقت النهي لصوم الحديث فيه ولا تعاد المغرب لان التطوع لا يكون بوتر . وعن ابن عمر والنخعي تعاد الصلوات كلها إلا الصبح والمغرب . وقال أبو موسى وأبو مجاز ومالك والثوري والاوزاعي : تعاد كلها إلا المغرب لثلاث يتطوع بوتر . وقال الحاكم : إلا الصبح وحدها

عليكم فعلكم الصلاة في يوتكم ، فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه مسلم ولنا إجماع الصعابة على ذلك ، وجمع النبي ﷺ أهله وأصحابه في حديث أبي ذر وقوله « ان الرجل إذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة » وهذا خاص في قيام رمضان فيقدم على صوم ما احتجوا به وقول النبي ﷺ لهم ذلك معلل بخشية فرضه عليهم ولهذا ترك القيام بهم معللا بذلك أو خشية أن يتخذها الناس فرضا ، وقد أمن هذا بعده

(فصل) قال أحمد : يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف عليهم ولا يشق لا سيما في الليالي القصار وقال القاضي : لا يستحب التقصان من ختمه في الشهر ليسمع الناس جميع القرآن ، ولا يزيد على ختمه كراهية المشقة على من خلفه ، قال الشيخ رحمه الله والتقدير بحال الناس أولى ، فانه لو اتفق جماعة برضون بالتطويل ويختارونه كان أفضل كما جاء في حديث أبي ذر قال قمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح — يعني السجود . وعن السائب بن يزيد قال : كانوا يقومون على

ولنا ما روى جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال شهدت مع رسول الله ﷺ حجة فصليت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف وأنا غلام شاب فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليامعه فقال « علي بهما » فأتي بهما ترعد فرأيتهما فقال « ما منعكما أن تصليامعنا ؟ » فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالنا قال « لا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح والاثرم . وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن عن أبيه أنه كان جالسا مع رسول الله ﷺ فأذن للصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ثم رجع ومحجن في مجلسه فقال رسول الله ﷺ « ما منعك أن تصلي مع الناس ألست برجل مسلم ؟ » فقال بلى يا رسول الله ولكنني قد صليت في أهلي . فقال له رسول الله ﷺ « إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » وعن أبي ذر قال : ان خليلي - يعني النبي ﷺ - أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها فإذا أدركتها معهم فصل فانها لك نافلة ^(١) رواه مسلم . وفي رواية « فان أدركتها معهم فصل ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي » رواه النسائي . وهذه الاحاديث بعمومها تدل على محل النزاع ، وحديث يزيد بن الأسود صريح في إعادة الفجر والعصر مثلها ، والاحاديث باطلا فتدل على الاعادة سواء كان مع إمام الحلي أو غيره وسواء صلى وحده أو في جماعة . وقد روى أنس قال صلى بنا أبو موسى الغداة في المربد فأتيناه إلى المسجد الجامع فأقيمت الصلاة فصلينا مع المغيرة بن شعبه . وعن صلة عن حذيفة أنه أعاد الظهر والعصر والمغرب وكان قد صلاهن في جماعة ، رواهما الاثرم

عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وكانوا يقومون بالمائتين ، وكانوا يتكئون على عصيهم في عهد عثمان رضي الله عنه من شدة القيام ، رواه البيهقي . وعن أبي عثمان النهدي قال : دعا عمر بن الخطاب بثلاثة قراء فاستقرأهم فأمر أسرهم قراءة أن يقرأ الناس بثلاثين آية وأوسطهم أن يقرأ خمسا وعشرين آية ، وأمر أبطام أن يقرأ عشرين آية ، رواه البيهقي ، وكان السلف يستعملون خدمهم بالطعام مخافة طلوع الفجر

(فصل) فان كان له تهجد جعل الوتر بعده لقول النبي ﷺ « واجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » (مسألة) (فان أحب متابعة الامام فأوتر معه قام إذا سلم الامام فشفعها بأخرى)

قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : يصحني أن يصلي مع الامام ويوتر معه لقول النبي ﷺ « ان الرجل إذا قام مع الامام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته » قال وكان أحد يقوم مع الناس ويوتر معهم بعدي أمراء يمتنون الصلاة فصل الصلاة لوقتها فان صليت لوقتها كانت لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك » قال النووي : معناه إذا علمت من حالهم تأخيرها عن وقتها المختار فصلها لاول وقتها ثم إن صلوا هم لوقتها المختار فصلها أيضاً معهم وتكون هلاتك معهم نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك وصنيتها بفعلك في أول الوقت اهـ . والمراد من مجموع الروايات ان الامراء نواب الامام الاعظم اذا قصروا في إقامة صلاة الجماعة لوقتها فلا احتياط للأفراد أن يصلوها في وقتها ولو فرادى ومن حضر منهم المسجد صلى مع الجماعة وراء الامير لا إقامة شعار الاسلام ونحسب الثانية له نافلة . وكتبه محمد رشيد

(١) في الحديث حذف وتلفيق وإبهام وروي في مسلم بالفاظ منها هذا اللفظ : ان خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وان كان عبداً مجدع الاطراف - وأن أصلي الصلاة لوقتها ، فان أدركت القوم وقد صلوا كنت قد أحرزت صلاتك وإلا كانت لك نافلة » وأصل الكلام في الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها كما في الروايات

الاخرى . والمعنى كما يؤخذ من سائرهما : وقال لي « ص » فان أدركت القوم وقد صلوا الجماعة مع الامير منهم فذاك والا كانت صلاتك معهم ثانية نافلة . وقبل هذه

الرواية في أول الباب « يا أبا ذر إنه سيكون

(فصل) اذا أعاد المغرب شفعا برابعة نص عليه أحمد وبه قال الاسود بن يزيد والزهري والشافعي وإسحاق ورواه قتادة عن سعيد بن المسيب . وروى صلة عن حذيفة أنه لما أعاد المغرب قال : ذهبت أقوم في الثالثة فأجلسني ، وهذا يحتمل أنه أمره بالاعتصار على ركعتين لتكون شفعا ويحتمل أنه أمره بالصلاة مثل صلاة الامام

ولنا أن هذه الصلاة نافلة ولا يشرع التنفل بوتر غير الوتر فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها
لئلا يفارق امامه قبل أن يمام صلاته

(فصل) ان أقيمت الصلاة وهو خارج من المسجد فان كان في وقت نهي لم يستحب له الدخول وان كان في غير وقت نهي استحب له الدخول في الصلاة معهم وان دخل وصلى معهم فلا بأس لما ذكرنا من خبر أبي موسى ولا يستحب لما روى مجاهد قال خرجت مع ابن عمر من دار عبدالله بن خالد بن أسيد حتى اذا نظر الى باب المسجد إذا الناس في الصلاة فلم يزل واقفا حتى صلى الناس وقال : إني صليت في البيت ، رواه الامام احمد في المسند .

(فصل) إذا أعاد الصلاة فالأولى فرضه روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق والشافعي في الجديد ، وعن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي التي صلى معهم المكتوبة لما روي في حديث يزيد بن الأسود أن النبي ﷺ قال « إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة »

ولنا قوله في الحديث الصحيح « تكن لك نافلة » وقوله في حديث أبي ذر « فأهلك نافلة » ولأن الأولى قد وقعت فريضة وأسقطت الفرض بدليل أنها لا تجب ثانيا وإذا برئت الذمة بالأولى استحالة كون الثانية فريضة وجعل الأولى نافلة . قال حماد قال إبراهيم إذا نوى الرجل صلاة وكتبها للملائكة فمن يستطيع أن يحولها ؟ فاصل بعد ما فهو تطوع ، وحديثهم لا تصرح فيه فيجب أن يحمل معناه على ما في الأحاديث الباقية سواء فعلى هذا لا ينوي الثانية فرضا لكن ينويها ظهرا معادة وان نواها نافلة صح (فصل) ولا تجب الاعادة قال القاضي لا تجب رواية واحدة ، وقال بعض أصحابنا

وأخبرني الذي كان يؤمه في شهر رمضان انه كان يصلي معهم التراويح كلها والوتر قال : وينتظرنى بعد ذلك حتى أقوم ثم يقوم كأنه يذهب إلى حديث أبي ذر . وإذا أوتر مع الامام شفعا بأخرى إذا سلم إمامه لقوله عليه السلام « لا وتران في ليلة » ويؤخر وتره إلى آخر الليل للحديث المذكور . قال ابو داود : وسئل أحمد عن قوم صلوا في رمضان خمس تراويح لم يتروحوا بينها قال : لا بأس . وسئل عن أدرك من ترويجة ركعتين يصلي اليها ركعتين فلم يرد ذلك ، وقيل لأحمد : يؤخر القيام يعني في التراويح إلى آخر الليل ؟ قال : لا . سنة المسلمين أحب إلي

(فصل) ويجعل ختم القرآن في التراويح ، نص عليه في رواية الفضل بن زياد قال : حتى يكون لنا دعاء بين اثنين قلت : كيف أصنع قال : إذا فرغت من آخر القرآن فارفع يديك قبل أن تركع

فيها رواية أخرى أنها تجب مع امام الحي لان النبي ﷺ أمر بها ولنا أنها نافلة والنافلة لا تجب وقد قال النبي ﷺ « لا تصل صلاة في يوم مرتين » رواه أبو داود ومعناه واجبتان والله أعلم . والامر للاستحباب ، فعلى هذا إن قصد الاعادة فلم يدرك إلا ركعتين فقال الآمدي : يجوز أن يسلم معهم لأنها نافلة ، ويستحب أن يتمها لانه قصدها أربعا ، ونص أحمد رحمه الله على انه يتمها أربعا لقوله عليه السلام « وما فاتكم فأتوا »

(مسئلة) قال (في كل وقت نهى عن الصلاة فيه وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس)

اختلف أهل العلم في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها فذهب أحمد رحمه الله الى أنها من بعد الفجر حتى ترتفع الشمس قدر رمح وبعد العصر حتى تغرب الشمس وحال قيام الشمس حتى تزول وعدها أصحابه خمسة أوقات من الفجر الى طلوع الشمس وقت ، ومن طلوعها الى ارتفاعها وقت ، وحال قيامها وقت ، ومن العصر الى شروق الشمس في الغروب وقت ، والى تكامل الغروب وقت . والصحيح أن الوقت الخامس من حين تتضيف الشمس للغروب الى ان تغرب لان عقبة بن عامر قال : ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب . فجعل هذه ثلاثة أوقات ، وقد ثبت لنا وقتان آخران بحديث عمر وأبي سعيد فيكون الجميع خمسة . ومن جعل الخامس وقت الغروب فلأن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بالنهي في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » وفي حديث « ولا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » وعلى كل حال فهذه الاوقات المذكورة منهي عن الصلاة فيها وهو قول الشافعي

وإدع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام . قلت هم أدعو ؟ قال : بما شئت ، قال حنبل : وسمعت أحمد يقول في ختم القرآن : اذا فرغت من قراءة قل أعوذ برب الناس فارقم يديك في الدعاء قبل الركوع قلت الى أي شيء تذهب في هذا ؟ قال : رأيت أهل مكة وسفيان بن عيينة يفعلونه ، قال العباس بن عبد العظيم : أدركت الناس بالبصرة يفعلونه بمكة ، ويروي أهل المدينة في هذا شيئا وذكر عن عثمان بن عفان (فصل) واختلف اصحابنا في قيام ليلة الثلاثين من شعبان في النعيم ، فحكى عن القاضي قال :

جرت هذه المسئلة في وقت شيخنا أبي عبد الله بن حامد فصلى وصلاها القاضي أبو يعلى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله فرض عليكم صيامه ، وسنت لكم قيامه » فجعل القيام مع الصيام ، وذهب أبو حفص العكبري الى ترك القيام وقال : الموعول في الصيام على حديث ابن عمر وفعل الصحابة والتابعين ولم ينقل عنهم قيام تلك الليلة ، واختاره الميموني لان الاصل بقاء شعبان وإنما صرنا الى الصوم

وأصحاب الرأي ، وقال ابن المنذر : أما المنهي عنه الاوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بدليل تخصيصها بالمنهي في حديثه وحديث ابن عمر وقوله « لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة » رواه أبو داود ، وقالت عائشة : وم عمر ، أما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها

ولنا ما ذكرنا من الأحاديث في أول الباب وهي صحيحة صريحة والتخصيص في بعض الأحاديث لا يعارض العموم الموافق له بل يدل على تأكيد الحكم فيما خصه ، وقول عائشة في رد خبر عمر غير مقبول فإنه مثبت لروايته عن النبي ﷺ وهي قول برأها ، وقول النبي ﷺ أصبح من قولها ثم هي قد روت ذلك أيضا ، فروى ذكر أن مولى عائشة أنها حدثته أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنه . رواه أبو داود . فكيف يقبل ردها لما قد أقرت بصحته ، وقد رواه أبو سعيد وعمر وابن عتبة وأبو هريرة وابن عمر والصنابحي وأم سلمة كنحو رواية عمر فلا يترك هذا بمجرد رأي مختلف متناقض

(فصل) والنهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة فمن لم يصل أبيع له التنفل وإن صلى غيره ومن صلى العصر فليس له التنفل وإن لم يصل أحد سواء لانعلم في هذا خلافا عند من يمنع الصلاة بعد العصر . فأما النهي بعد الفجر فيتعلق بطلوع الفجر ، وبهذا قال سعيد بن المسيب والعلاء ابن زياد وحيد بن عبد الرحمن وأصحاب الرأي ، وقال النخعي كانوا يكرهون ذلك يعني التطوع بعد طلوع الفجر ، ورويت كراهيته عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو ، وعن أحمد رواية أخرى أن النهي متعلق بفعل الصلاة أيضا كالعصر ، وروى نحو ذلك عن الحسن والشافعي لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال « لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس » رواه مسلم ، وروى أبو داود حديث عمر بهذا اللفظ ، وفي حديث عمرو بن عتبة قال « صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة » كذا رواه مسلم ، وفي رواية أبي داود قال : قلت يا رسول الله

احتياطا للواجب والصلاة غير واجبة فتبقي على الأصل

(فصل) وسئل أبو عبد الله إذا قرأ (قل أعوذ برب الناس) يقرأ من البقرة شيئا ؟ قال : لا ولم يستحب أن يصل ختمته بقراءة شيء ، ولعله لم يثبت فيه عنده أثر صحيح . وسئل عن الامام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة ترى لمن خلفه أن يقرأها ؟ قال نعم قد كان بمكة يوكلون رجلا يكتب ماترك الامام من الحروف وغيرها ، فاذا كان ليلة الختمه أعاده ، وإنما استحب ذلك لتكمل الختمه وبعض الثواب .

(مسألة) ويكره التطوع بين التراويح ، وفي التعقيب روايتان وهو أن يتطوع بعد التراويح والوتر في جماعة) يكره التطوع بين التراويح نص عليه أحمد وقال : فيه عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة وأبو الدرداء وعقبة بن عامر ، وذكر لأبي عبد الله رخصة فيه عن بعض

أي الليل أسمع ؟ قال « جوف الليل الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى نصلي الصبح ثم أقصر حتى تطلم الشمس فترفع قدر رمح أو رمحين » ولأن لفظ النبي ﷺ في العصر علق على الصلاة دون وقتها فكذلك الفجر ، ولأنه وقت نهى بعد صلاة فيتعلق بفعلها كبعد العصر . والمشهور في المذهب الأول لما روى يسار مولى ابن عمر قال : رأي ابن عمر وأنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال يا يسار إن رسول الله ﷺ خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فقال « ليلغ شاهدكم غائبكم لاتصلوا بعد الفجر الا سجدة » رواه أبو داود ، وفي لفظ « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا سجدة » رواه الدارقطني ، وفي لفظ الا ركعتي الفجر « وقال هو غريب . رواه قدامة بن موسى وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم وقال هذا ما أجمع عليه أهل العلم ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا طلم الفجر فلا صلاة إلا ركعتا الفجر » وهذا يبين مراد النبي ﷺ من اللفظ المجمل ولا يعارضه تخصيص ما بعد الصلاة بالنهي فإن ذلك دليل خطاب وهذا منطوق فيكون أولى وحديث عمرو بن عبسة قد اختلفت ألفاظ الرواة فيه وهو في سنن ابن ماجه حتى يطلم الفجر

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يتنديء في هذه الاوقات صلاة يتطوع بها)

لأعلم خلافا في المذهب أنه لا يجوز أن يتنديء صلاة تطوع غير ذات سبب وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال ابن المنذر رخصت طائفة في الصلاة بعد العصر رويها ذلك عن علي والزبير وابنه وتميم الداري والنعمان بن بشير وأبي أبوب الانصاري وعائشة وفضله الاسود بن يزيد وعمر وابن ميمون ومسروق وشريح وعبد الله بن أبي الهذيل وأبو بردة وعبد الرحمن بن الاسود وابن اليماني والاحنف بن قيس ، وحكي عن أحمد أنه قال : لا نفعله ولا نعيب فاعله وذلك لقول عائشة رضي الله عنها ماترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط ، وقولها وهم عمر انما نهى

الصحابة فقال : هذا باطل انما فيه عن الحسن وسعيد بن جبير ، وقال أحمد يتطوع بعد المكتوبة ولا يتطوع بين التراويح ، وروى الاثرم عن أبي الدرداء أنه أبصر قوما يصلون بين التراويح فقال : ماهذه الصلاة ؟ أنصلي وامامك بين يديك ليس منا من رغب عنا ، وقال من قلة فقه الرجل أنه يرى أنه في المسجد وليس في صلاة

(فصل) فأما التعقيب أو صلاة التراويح في جماعة أخرى فعنه الكراهة نقلها عنه محمد بن الحكم إلا أنه قول قديم ، قال أبو بكر وإذا أخر الصلاة إلى نصف الليل أو آخره لم يكره رواية واحدة وإنما الخلاف فيما إذا رجعوا قبل الامام ، وعنه لا بأس به ، نقلها عنه الجماعة وهو الصحيح لقول أنس رضي الله عنه ما يرجعون إلا بخير يرجونه ، أو لشر يحذرونه ، وكان لا يرى به بأساً ، ولأنه خير وطاعة فلم يكره كالأخره إلى آخر الليل

رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها رواهما مسلم . وقول علي عن النبي ﷺ « لا صلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة »

ولنا الاحاديث المذكورة في أول الباب وهي صحيحة صريحة ، وروى أبو بصرة قال صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر بالمحصر فقال « ان هذه الصلاة عرضت علي من كان قبلكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد » رواه مسلم وهذا خاص في محل النزاع ، وأما حديث عائشة فقد روى عنها ذكران مولاها أنها حدثته أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها . رواه أبو داود ، وروى أبو سلمة أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما وكان اذا صلى صلاة أثبتهما . وعن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها ثم رأته يصليها وقال « يا بنت أبي أمية إنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » رواهما مسلم وهذا يدل على أن النبي ﷺ انما فعله لسبب وهو قضاء ما فاتته من السنة وانه نهى عن الصلاة بعد العصر كما رواه غيرها وحديث عائشة يدل على اختصاص النبي ﷺ بذلك ونهيه غيره وهذا حجة على من خالف ذلك فان النزاع انما هو في غير النبي ﷺ وقد ثبت ذلك من غير معارض له

(فصل) فأما التطوع لسبب غير ما ذكره الحرقى فالمنصوص عن أحمد رحمه الله في الوتر أنه يفعله قبل صلاة الفجر ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يستل أيوتر رجل بعد ما يطلع الفجر ؟ قال نعم وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وحذيفة وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وفضالة بن عبيد وعائشة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وعمرو بن شرحبيل ، وقال أيوب السخيتاني وحيد الطويل ان أكثر وترنا بعد طلوع الفجر ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والشافعي وروي

(فصل) ويستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن وغيرهم لحضور الدعاء ، وكان أنس اذا ختم القرآن جمع أهله وولده ، وروي ذلك عن ابن مسعود وغيره ، ورواه ابن شاهين مرفوعا ، واستحسن أبو عبد الله التكميل عند آخر كل سورة من سورة الضحى إلى آخر القرآن ، لأنه يروى عن أبي بن كعب أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك ، رواه القاضي باسناد في الجامع . ولا بأس بقراءة القرآن في الطريق ولا وهو مضطجع ، قال اسحاق بن ابراهيم خرجت مع أبي عبد الله إلى الجامع فسمعته يقرأ سورة الكهف ، وعن ابراهيم التيمي قال كنت أقرأ على أبي موسى وهو يمشي في الطريق فاذا قرأت السجدة قلت له أسجد في الطريق ؟ قال نعم ، وعن عائشة أنها قالت : اني لا أقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري ، رواه الفيرباني في فضائل القرآن

(فصل) ويستحب ختم القرآن في كل سبعة أيام ، قال عبد الله بن أحمد كان أبي يختم القرآن

عن علي رضي الله عنه أنه خرج بعد طلوع الفجر فقال : لنعم ساعة الوتر هذه وروي عن عامر قال جاء ناس إلى أبي موسى فسألوه عن رجل لم يوتر حتى أذن المؤذن قال لا وتر له ، فأتوا عليا فسألوه فقال اغرق في النزع الوتر ما بينه وبين الصلاة ، وأنكر ذلك عطاء والنخعي وشعيب بن جبير وهو قول أبي موسى على ما حكينا واحتجوا بعموم النهي

ولنا ما روى أبو بصرة الفخاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح الوتر الوتر » رواه الاثرم ، واحتج به أحمد ولأنه قول من سمينا من الصحابة وأحاديث النهي الصحيحة ليست صريحة في النهي قبل صلاة الفجر على ما قدمناه إنما فيه حديث ابن عمر وهو غريب ، وقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكر » رواه ابن ماجه وهذا صريح في محل النزاع . إذا ثبت هذا فإنه لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح لهذا الخبر ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فإذا خشي أحدكم الصبح فليصل ركعة توتر له ما قد صلى » متفق عليه وهكذا قال مالك وقال من فاتته صلاة الليل فله أن يصلي بعد الصبح قبل أن يصلي الصبح وحكاه ابن أبي موسى في الارشاد مذهبا لأحد قياسا على الوتر ، ولأن هذا الوقت لم يثبت النهي فيه صريحا فكان حكمه خفيفا .

(فصل) فأما قضاء سنة الفجر بعدها فجاز إلا أن أحد اختار أن يقضيها من الضحى ، وقال ان صلاحها بعد الفجر أجزأ وأما أنا فاختار ذلك ، وقال عطاء وابن جريج والشافعي يقضيها بعدها لما روي عن قيس بن فهد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر فقال « ما هاتان الركعتان يا قيس ؟ » قلت يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر فها هاتان رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز ولأن

في النهار في كل سبع يقرأ كل يوم سبعا لا يكاد يتركه نظراً وذلك لما روي أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن عمرو « اقرأ القرآن في كل سبع ولا تزيد على ذلك » رواه أبو داود وعن أوس بن حذيفة قال : قلنا لرسول الله ﷺ لقد أبطأت عنا القبلة قال « إنه طرأ علي حزبي من القرآن فكرهت أن أجيء حتى اختمه » قال أوس : سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : ثلاثة وخمسة وسبعة وتسعة واحد عشر وثلاثة عشر وحزب المفصل وحده ، رواه أبو داود ، ورواه الامام أحمد وفيه حزب المفصل من ق حتى يختم ، رواه الطبراني فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ كيف كان رسول الله ﷺ يحزب القرآن ؟ فقالوا : كان يحزبه ثلاثا وخمسا وذكره وان قرأه في ثلاث فحسن لأنه روي عن عبدالله بن عمرو قال : قلت لرسول الله ﷺ ان لي قوة قال « اقرأ في ثلاث » رواه أبو داود فان قرأه في أقل من ثلاث فنهى بذكره ذلك لما روي عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله

النبي ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر وهذه في معناها ولأنها صلاة ذات سبب فاشبهت ركعتي الطواف ، وقال أصحاب الرأي لا يجوز لمعوم النهي ولما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » رواه الترمذي ، وقال لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن عاصم . قال ابن الجوزي رحمه الله وهو ثقة أخرج عنه البخاري وكان ابن عمر يقضيهما من الضحى وحديث قيس مرسل قاله أحمد والترمذي لأنه يرويه محمد بن إبراهيم عن قيس ولم يسمع منه وروي من طريق يحيى بن سعيد عن جده وهو مرسل أيضا ورواه الترمذي قال : قلت يا رسول الله أني لم أكن ركعتي الفجر قال « فلا إذا » وهذا يحتمل النهي وإذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضحى أحسن لنخرج من الخلاف ولا نخالف عموم الحديث وإن فعلها فهو جائز لأن هذا الخبر لا يقصر عن الدلالة على الجواز والله أعلم

(فصل) وأما قضاء السنن الراجعة بعد العصر فالصحيح جوازه لأن النبي ﷺ فعله فانه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر في حديث أم سلمة وقضى الركعتين اللتين قبل العصر بعدها في حديث عائشة والافتداء بما فعله النبي ﷺ متعين ولأن النهي بعد العصر خفيف لما روي في خلافه من الرخصة وما وقع من الخلاف فيه ، وقول عائشة إنه كان ينهي عنها معناه والله أعلم نهي عنها لغير هذا السبب أو أنه كان يفعلها على الدوام وينهى عن ذلك ، وهذا مذهب الشافعي ومنعه أصحاب الرأي لمعوم النهي ، وما ذكرناه خاص فلاخذ به أولى إلا أن الصحيح في الركعتين قبل العصر أنها لا تقضى لما روت عائشة أن النبي ﷺ صلاهما فقلت له أتقضيها إذا فاتتا؟ قال « لا » رواه ابن النجار في الجزء الخامس من حديثه

(فصل) فأما قضاء السنن في سائر أوقات النهي وفعل غيرها من الصلوات التي لها سبب كتجبة المسجد وصلاة الكسوف وسجود التلاوة فالشهو في المذهب أنه لا يجوز ذكره ﷺ « لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث » رواه أبوداود وعنه أن ذلك غير مقدر بل هو على حسب ما يجد من النشاط والقوة لأن عثمان كان يختمه في ليلة ، وروي ذلك عن جماعة من السلف . والافضل الترتيل لقول الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلا) وعن عائشة أنها قالت : لا أعلم رسول الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة رواه مسلم وعنها قالت : كان رسول الله ﷺ لا يختم القرآن في أقل من ثلاث ، رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ، وقال ابن مسعود فيمن قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهذا كذب الشعر ونثر كثير الدقل . ويكره أن يؤخر ختمه أكثر من أربعين يوما لأن عبد الله بن عمرو سأل النبي ﷺ في كم يختم القرآن؟ قال « في أربعين يوما » ثم قال - في شهر - ثم قال - في عشرين - ثم قال - في خمس عشرة - ثم قال - في عشر - ثم قال - في سبع ، لم ينزل من سبع أخرجه أبوداود وقال أحمد أكثر ما سمعت أن يختم القرآن في أربعين ولأن تأخيرها أكثر من هذا يفضي إلى نسيانها والتهاون به وهذا إذا لم يكن عذر فأما مع العذر فذلك واسع

الحرق في سجود التلاوة وصلاة الكسوف . وقال القاضي : في ذلك روايتان أصحهما أنه لا يجوز وهو قول أصحاب الرأي لعموم النهي (والثانية) يجوز وهو قول الشافعي لأن النبي ﷺ قال « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه . وقال في الكسوف « فإذا رأيتوهما فصلوا » وهذا خاص في هذه الصلاة فيقدم على النهي العام في الصلاة كلها ولأنها صلاة ذات سبب فأشبهت ما ثبت جوازه

ولنا أن النهي لتجريم والأمر للتدب وترك المحرم أولى من فعل المندوب ، وقولهم إن الأمر خاص في الصلاة قلنا ولكنه عام في الوقت والنهي خاص فيه فيقدم ولا يصح القياس على القضاء بعد العصر لأن حكم النهي فيه أخف لما ذكرنا ولا على قضاء الوتر بعد طلوع الفجر لذلك ولأنه وقت له دليل حديث أبي بصرة ولا على صلاة الجنائز لأنها فرض كفاية ويخاف على الميت ولا على ركعتي الطواف لأنها تابتان لما لا يمنعه منه النهي مع أننا قد ذكرنا أن الصحيح أنه لا يصلي على الجنائز في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر وكذلك لا ينبغي أن يركع للطواف فيها ولا بعيد فيها جماعة وإذا منعت هذه الصلوات المتأكدة فيها فغيرها أولى بالمنع والله أعلم .

(فصل) ولا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات النهي . وقال الشافعي : لا يمنعه فيها لقول النبي ﷺ « لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار » وعن أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يصلين أحد بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى أن تغرب الشمس إلا بمكة » يقول : قال ذلك ثلاثا رواه الدارقطني

ولنا عموم النهي وأنه معني بمنع الصلاة فاستوت في مكة وغيرها كالخيف وحديثهم أراد به ركعتي الطواف فيختص بهما وحديث أبي ذر ضعيف برويه عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف قاله يحيى بن معين

(فصل) قال أبو داود : قلت لأحمد قال ابن المبارك : إذا كان الشتاء فآختم القرآن في أول الليل ، وإذا كان الصيف فآختمه في أول النهار فكانه أعجبه لما روى طلحة بن مصرف قال : أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الحتم في أول الليل وأول النهار يقولون : إذا آختم في أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي ، وإذا آختم في أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح . وقال بعض العلماء : يستحب أن يجعل ختمه النهار في ركعتي الفجر أو بعدها ، وختمه الليل في ركعتي المغرب أو بعدها

(فصل) وذكره أحمد قراءة القرآن بالالحان وقال : هي بدعة لما روي أن النبي ﷺ ذكر في اشراط الساعة « أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرنهم ولا أفضلهم الا ليغنيهم غناء » ولأن معجزة القرآن في لفظه ونظمه والالحان تغييره . قال شيخنا : وكلام أحمد في هذا محمول

(فصل) ولا فرق في وقت الزوال بين الجمعة وغيرها ولا بين الشتاء والصيف كان عمر بن الخطاب ينهى عنه . وقال ابن مسعود كنا ننهى عن ذلك يعني يوم الجمعة وقال سعيد المقبري أدركت الناس وهم يتقون ذلك . وعن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال كنت أبقى أصحاب رسول الله ﷺ فإذا زالت الشمس قاموا فصلوا أربعاً ورخص فيه الحسن وطاوس والاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز والشافعي وإسحاق في يوم الجمعة لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة . وعن أبي قتادة مثله رواه أبو داود ولان الناس ينتظرون الجمعة في هذا الوقت وليس عليهم قطع النوافل وقال مالك أكرهه إذا علمت انتصاف النهار وإذا كنت في موضع لا أعلمه ولا أستطيع أن أنظر فاني أراه واسعاً وأباحه فيها عطاء في الشتاء دون الصيف لأن شدة الحر من فيح جهنم وذلك الوقت حين تسجر جهنم

ولنا عموم الاحاديث في النهي وذكر لأحمد الرخصة في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة قال في حديث النبي ﷺ من ثلاثة وجوه حديث عمرو بن عبسة وحديث عقبة بن عامر وحديث الصنابحي رواه الاثرم عن عبدالله الصنابحي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الشمس تطلم ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ، ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها ، فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها » ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات ولأنه وقت نهى فاستوى فيه يوم الجمعة وغيره كسائر الاوقات وحديثهم ضعيف في إسناده ليث وهو ضعيف وهو مرسل لان أبا الخليل يرويه عن أبي قتادة ولم يسمع منه وقولهم أنهم ينتظرون الجمعة قلنا إذا علم وقت النهي فليس له أن يصلي فان شك فله أن يصلي حتى يعلم لان الاصل الاباحة فلا زول بالشك والله أعلم

(سئلة) قال (وصلاة التطوع مثني مثني)

يعني يسلم من كل ركعتين ، والتطوع قد ان : تطوع ليل وتطوع نهار ، فأما تطوع الليل فلا

على الافراط في ذلك بحيث يجعل الحركات حروفاً ، ويمد في غير موضعه . أما تحسين القرآن والترجيح فلا يكره فان عبدالله بن المغفل قال : سمعت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة يقرأ سورة الفتح قال : فقرأ ابن مغفل ورجع في قراءته . وفي لفظ قال : قرأ النبي ﷺ عام الفتح في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته قال معاوية بن قرة : لولا اني أخاف أن يجتمع علي الناس لحكيت لكم قراءته . رواهما مسلم ، وفي لفظ أ أ ، وروى ابو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما أذن الله لشيء كاذنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به » رواه مسلم ، وقال ﷺ « زينوا القرآن بأصواتكم » وقال « ليس منامن لم يتغن بالقرآن » رواه البخاري ، قال ابو عبيد وجاعة : يتغنى بالقرآن يستغني به ، وقالت طائفة معناه يحسن قراءته ويترنم به ويرفع صوته به كما قال ابو موسى للنبي ﷺ لو علمت أنك تستمع قراءتي لحبته لك تحبيراً ، وقال

يجوز إلا مثنى مثنى . هذا قول أكثر أهل العلم وبه قال أبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : إن شئت ركعتين ، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت ستاً وإن شئت ثمانياً . ولنا قول النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » متفق عليه . وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ « مفتاح الصلاة الطهور ، وبين كل ركعتين تسليمة » رواه الأثرم

(مسألة) قال (وإن تطوع بأربع في النهار فلا بأس)

الأفضل في تطوع النهار أن يكون مثنى مثنى لما روى علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « صلاة الليل مثنى مثنى » رواه أبو داود والأثرم ، ولأنه أبعد عن السهو وأشبه بصلاة الليل وتطوعات النبي ﷺ فإن الصحيح في تطوعاته ركعتان ، وذهب الحسن وسعيد بن جبير ومالك والشافعي وحامد بن أبي سليمان إلى أن تطوع الليل والنهار مثنى مثنى لذلك ، والصحيح أنه إن تطوع في النهار بأربع فلا بأس فعل ذلك ابن عمر ، وكان إسحاق يقول صلاة النهار أختار أربعاً وإن صلى ركعتين جاز وبشبهه قول الأوزاعي وأصحاب الرأي لما روى عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال « أربع قبل الظهر لا يسلم فيهن تفتح لمن أبواب السماء » رواه أبو داود ، ولأن مفهوم قول النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » أن صلاة النهار رباعية

ولنا على أن الأفضل مثنى مثنى ما تقدم ، وحديث أبي أيوب برويه عبيد الله بن معتب وهو ضعيف ومفهوم الحديث المنفك عليه يدل على جواز الأربع لا على تفضيلها . وأما حديث البارق فإنه تفرد بزيادة لفظة النهار من بين سائر الرواة ، وقد رواه عن ابن عمر نحو من خمسة عشر نفساً لم يقل ذلك أحد سواء كان ابن عمر يصلي أربعاً فبدل ذلك على ضعف روايته أو على أن المراد بذلك الفضيلة مع جواز غيره والله أعلم

الشافعي يرفع صوته به . وقال أبو عبيد : يقرأ بحزن مثل صوت أبي موسى : وعلى كل حال فتحسين الصوت بالقرآن وتطريبه مستحب ما لم يخرج بذلك إلى تغيير لفظه أو زيادة حروف فيه لما ذكرنا من الأحاديث . وروي عن عائشة أنها قالت للنبي ﷺ : كنت أسمع قراءة رجل في المسجد لم نسمع قراءة أحسن من قراءته ، فقام النبي ﷺ فاستمع ثم قال « هذا سالم مولى أبي حذيفة الحمد لله الذي جعل في أمي مثل هذا »

(مسألة) (وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار)

قد ذكرنا النوافل المعينة - فأما النوافل المطلقة فستحب في جميع الاوقات الا في اوقات النهي لما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار . قال أحمد : ليس بعد المكتوبة عندي أفضل من قيام الليل وقد أمر النبي ﷺ بذلك بقوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) وكان

(فصل) قال بعض أصحابنا: ولا يزداد في الليل على اثنتين ولا في النهار على أربع ولا يصح التطوع بركة ولا بثلاث وهذا ظاهر كلام الحرقى ، وقال القاضي : لو صلى ستا في ليل أو نهار كرهه وصح ، وقال أبو الخطاب في صحة التطوع بركة روايتان (أحدهما) يجوز لما روى سعيد قال حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه قال دخل عمر المسجد فصلى ركة ثم خرج فنبهه رجل فقال يا أمير المؤمنين إنما صليت ركة ، قال هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص ، ولنا أن هذا خلاف قول رسول الله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » ولأنه لم يرد الشرع بمثله والاحكام إنما تتلقى من الشارع أما من نصه أو معني نصه وليس ههنا شيء من ذلك

(فصل) والتطوعات قسمان (أحدهما) ما تنس له الجماعة وهو صلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح ونذكرها إن شاء الله في مواضعها (والثاني) ما يفعل على الانفراد وهي قسمان سنة معينة ونافلة مطلقة فأما المعينة فتتنوع أنواعا (منها) السنن الرواتب مع الفرائض وهي عشر ركعات - ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر ، وقال أبو الخطاب وأربع قبل العصر لما روى ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً » رواه أبو داود . وقال الشافعي قبل الظهر أربع لما روى عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيته فيصلي ركعتين . رواه مسلم ، ولنا ما روى ابن عمر قال حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح كانت ساعة لا يدخل على النبي ﷺ فيها ، حدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين . متفق عليه ، ولمسلم بعد الجمعة سجدتين ، ولم يذكر ركعتين قبل

قيام الليل مفروضا بقوله تعالى (بأيتها الزملا قم الليل إلا قليلا) ثم نسخ بآخر السورة . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « أفضل الصلاة بعد الفريضة قيام الليل » رواه مسلم . والترمذي وقال هذا حديث حسن . وأفضلها وسط الليل

(فصل) والنصف الأخير أفضل من الأول لما روى عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله أي الليل أسمى ؟ قال « جوف الليل الآخر فصل ما شئت » رواه أبو داود . وقال النبي ﷺ « أفضل الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » وفي حديث ابن عباس في صفة تهجد رسول الله ﷺ أنه نام حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ثم استيقظ - فوصف تهجده قال - ثم أوتر ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن . وعن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ ينام أول الليل ويحيي آخره : ثم إن كان له حاجة إلى أهله قضى

الصحيح ، وروى الترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وقال : هو حديث صحيح وقوله « رحم الله اسراً صلى قبل العصر أربعاً » ترغيب فيها ولم يجعلها من السنن الرواتب بدليل أن ابن عمر راويه ولم يحفظها عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث عائشة قد اختلف فيه فروي عنها مثل رواية ابن عمر .

(فصل) وأكد هذه الركعات ركعتا الفجر ، قالت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتي الفجر . متفق عليه ، وفي لفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر أخرجه مسلم وقال « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفي لفظ - أحب إلي من الدنيا وما فيها » رواه مسلم . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوهما ولو طردتكم الحبل » رواه أبو داود ، ويستحب تخفيفهما فإن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى أني لأقول هل قرأ فيهما بأمر الكتاب متفق عليه . ويستحب أن يقرأ فيهما (قل يا أيها الكافرون - و - قل هو الله أحد) لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر (قل يا أيها الكافرون - و - قل هو الله أحد) رواه مسلم . وقال ابن عمر : رمت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون - و - قل هو الله أحد) قال الترمذي هذا حديث حسن . وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) الآية التي في البقرة وفي الآخرة منهما (آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون) رواه مسلم

(فصل) ويستحب أن يضطجع بعد ركعتي الفجر على جنبه الايمن ، وكان أبو موسى ورافع ابن خديج وأنس بن مالك يفعلونه وأنكره ابن مسعود ، وكان القاسم وسالم وناهم لا يفعلونه واختلف فيه عن ابن عمر . وروي عن أحمد أنه ليس بسنة لأن ابن مسعود أنكره

حاجته ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول وثب فأفاض عليه الماء ، وإن لم يكن له حاجة توضأ . وقالت ما ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم من السحر الأعلى في بيتي إلا نأمت ، متفق عليهن . ولأن آخر الليل ينزل فيه الرب عز وجل إلى السماء الدنيا ، فروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له ؟ ومن يسألني فأعطيه ؟ ومن يستغفرني فأغفر له ؟ » قال أبو عبد الله : إذا أغنى يعني بعد التهجد فإنه لا يبين عليه السهر ، فإذا لم يغف بين عليه

(فصل) ويستحب أن يقول عند انتباهه ما روى عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من تعار من الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال اللهم

ولنا ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع » قال الترمذي : هذا حديث حسن ، ورواه البزار في مسنده وقال : على شقة اليمين . وعن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقة اليمين ، متفق عليه . وهذا لفظ رواية البخاري واتباع النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وفعله أولى من اتباع من خالفه كائنا من كان .

(فصل) ويقرأ في الركعتين بعد المغرب (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) لما روى ابن مسعود قال : ما أحضي ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) أخرجه الترمذي وابن ماجه ويستحب فعل السنن في البيت لما ذكرنا من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتي الفجر والمغرب والعشاء في بيته ، وقال أبو داود : ما رأيت أحدا ركعهما يعني ركعتي الفجر في المسجد قط إنما كان يخرج فيقعده في المسجد حتى تقام الصلاة ، وقال الاثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن الركعتين بعد الظهر أين يصليان ؟ قال في المسجد ثم قال : أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته وبعد المغرب في بيته ثم قال ليس ههنا شيء . آكد من الركعتين بعد المغرب . وذكر حديث ابن اسحاق « صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم » قيل لاحد فان كان منزل الرجل بعيداً ؟ قال : لأدري . وذلك لما روى سعد بن اسحاق عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد بني عبد الأشهل فصلى المغرب فرآهم يتطوعون بعدها فقال « هذه صلاة البيوت » رواه أبو داود وعن رافع بن خديج قال : أتانا النبي صلى الله عليه وسلم في بني عبد الأشهل فصلى بنا المغرب في مسجدنا ثم قال « اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم » رواه ابن ماجه والاثرم ولفظه قال « صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم »

غفر لي ، أو دعا أستجيب له ، فان توضأ وصلى قبلت صلاته » رواه البخاري . وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام يتهجد من الليل قال « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد ، أنت قيام السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد ، أنت ملك السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك الحق ، وتقاؤك حق والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، والنبيون حق ، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » متفق عليه . وفي مسلم « أنت رب السموات والارض ومن فيهن — وفيه — أنت إلهي لا إله إلا أنت » وعن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل افتتح صلاته قال « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة ،

أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك ، انك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » رواه مسلم

(فصل) ويستحب أن يتسوك لما روى حذيفة قال : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشو ص فاه بالسواك ، متفق عليه . وعن عائشة قالت : كنا نعد لرسول الله ﷺ سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه فيتسوك ويتوضأ ويصلي ، أخرجه مسلم . ويستحب أن يفتتح بهجده بركتين خفيفتين لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين » وعن زيد بن خالد أنه قال : لا رمقن صلاة رسول الله ﷺ الايلة فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما

هاني. عن عائشة قال سألتها عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات رواه أبو داود

(فصل) واختاف في أربع ركعات منها ركعتان قبل المغرب بعد الاذان فظاهر كلام أحمد أنهما جائزتان وليستا سنة ، قال الاثرم قالت لأبي عبد الله الركعتان قبل المغرب ؟ قال ما فعلته قط إلا مرة حين سمعت الحديث وقال فيها أحاديث جواد أو قال صحاح عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين إلا أنه قال لمن شاء فمن شاء صلى وقال هذا شيء ينكره الناس ، وضحك كالمتهجب وقال هذا عندهم عظيم ، والدليل على جوازهما ما روى أنس قال : كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، قال المختار بن فلعل فقلت له أكلت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما ؟ قال كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا متفق عليه . وقال أنس : كنا بالمدينة إذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة صليت من كثرة من يصليهما . رواه مسلم ، وعن عبد الله بن المغفل قال : قال رسول الله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » قالها ثلاثاً ثم قال في الثالثة — إن شاء — أخرجهما مسلم ، وقال عقبه كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن عبد الله بن المزني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا قبل المغرب ركعتين — قال ثم قال — صلوا قبل المغرب ركعتين — قال ثم قال — صلوا قبل المغرب ركعتين إن شاء » خشية أن يتخذها الناس سنة متفق عليها (ومنها) الركعتان بعد الوتر فظاهر كلام أحمد أنه لا يستحب فعلهما وإن فعلهما انسان جازء قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يستل عن الركعتين بعد الوتر قبل له قد روي عن النبي ﷺ من وجوه فما ترى فيها ؟ فقال أرجو أن فعله انسان لا يضيّق عليه ولكن يكون وهو جالس كما جاء الحديث قلت تفعله أنت ؟ قال لا ما فعله . وعدهما أبو الحسن الأمدى من السنن الزائدة ، والصحيح أنهما

ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة ركعة ، قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة . أخرجهما مسلم ، وقد اختلف في عدد الركعات في تهجد النبي ﷺ ففي هذين الحديثين أنه ثلاث عشرة ركعة ، وقالت عائشة ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثا . وفي لفظ قالت : كانت صلاته في رمضان وغيره بالليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر ، وفي لفظ كان يصلي ما بين صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة متفق عليه . فلعلها لم تعد الركعتين الخفيفتين اللتين ذكرهما غيرها ، ويحتمل أنه صلى في ليلة ثلاث عشرة وفي ليلة إحدى عشرة

(فصل) ويستحب أن يقرأ حزبه من القرآن في تهجده فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل

ليست سنة لأن أكثر من وصف تهجد النبي ﷺ لم يذكرهما. من ذلك حديث ابن عباس وزيد بن خالد وعائشة فيما رواه عنها عروة وعبد الله بن شقيق والقاسم واختلف فيه عن أبي سلمة وأكثر الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم على تركها ، ووجه الجواز ما روى سعد بن هشام عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات ثم يسلم تسليما يسمنها ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة وقال أبو سلمة سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : كان يصلي ثلاث عشرة ركعة يصلي ثماني ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والاقامة من صلاة الصبح رواهما مسلم وروى ذلك أبو أمامة أيضا وأوصى بهما خالد بن معدان وكثير بن مرة الحضرمي وفعلهما الحسن فهذا وجه جوازها (النوع الثالث) صلوات معينة سوى ذلك (منها) صلاة الضحى وهي مستحبة لما روى أبو هريرة قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن ارقد . متفق عليه وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال أوصاني حبيبي بثلاث إن ادعتهن ما عشت بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وإن لا أقام حتى أوتر ، وروى أبو ذر عن النبي ﷺ أنه قال « يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويجزي . من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » رواهما مسلم فأقلها ركعتان لهذا الخبر وأكثرها ثمان في قول أصحابنا لما روت أم هانئ ، أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة وصلى ثماني ركعات فلم أر صلاة قط أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود متفق عليه . ووقتها إذا علت الشمس واشتد حرها لقول النبي ﷺ « صلاة الاوابين حين ترمض الافصال » رواه مسلم ، قال بعض أصحابنا لا تستحب المداومة عليها لأن النبي ﷺ لم يداوم عليها قالت

وهو مخير بين الجهر في القراءة والأسرار ، فإن كان الجهر انشط له في القراءة أو بحضرته من يستمع قراءته أو ينتفع بها فالجهر أفضل ، وإن كان قريبا منه من يتعبد أو من يستنصر برفع صوته فالأسرار أولى لما روى أبو سعيد قال : اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يحجرون بالقراءة فكشف الستر فقال « إلا أن كلهم مناج ربه فلا يؤذون بعضكم بعضا ولا يرفع بعضهم على بعض في القراءة - أو قال - في الصلاة » رواه أبو داود ، والا فليفعل ما شاء . قال عبد الله بن أبي قيس : سألت عائشة كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ ؟ فقالت ربما أسر وربما جهر . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال ابن عباس كانت قراءة رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت ، رواه أبو داود ، وعن أبي قتادة أن النبي ﷺ خرج فإذا هو بابي بكر يصلي بخفض من صوته ، وصار بهمر وهو يصلي رافعا صوته قال : فلما اجتمعا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا أبا بكر مررت بك وانت تصلي تخفض صوتك » قال : أني اسمعت من

عائشة ما رأيت النبي ﷺ يصلي الضحى قط متفق عليه وعن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة أكان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت لا إلا أن يجي من مغيبة . رواه مسلم وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى ما حدثني أحد أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي الضحى إلا أم هاني . فانها حدثت أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثماني ركعات ما رأيته قط صلى صلاة أخف منها غير أنه كان يتم الركوع والسجود متفق عليه . ولأن في المداومة عليها تشبيها بالفرائض وقال أبو الخطاب تستحب المداومة عليها لأن النبي ﷺ أوصى بها أصحابه وقال « من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » قال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث النحاس بن فهم ولأن أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه

(فصل) فأما صلاة التسييح فإن أحمد قال ما تعجبني قيل له لم ؟ قال ليس فيها شيء . يصح ونقض يده كالنكر وقد روي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لعلباس بن عبد المطلب « يا عماء ألا أعطيك ألا أمنحك ألا أحبك ألا أفعل بك ؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره وقديمه وحديثه وخطأه وعمده وصغيره وكبيره وسره وعلايته عشر خصال أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ، فإذا فرغت من القرآن قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، ثم تركم وتقولها وأنت راكع عشر ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر ، ثم تهوي ساجداً فتقولها وأنت ساجد عشر ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر ، ثم تسجد فتقولها عشر ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشر ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في الأربع ركعات أن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة

ناجيت يا رسول الله قال « ارفع قليلاً » وقال لعمر « مررت بك وأنت تصلي رافعاً صوتك » قال فقال يا رسول الله أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان قال « اخفض من صوتك شيئاً » رواه أبو داود

(فصل) ومن كان له تهجد ففاته استحبه له قضاؤه بين صلاة الفجر وصلاة الظهر لقول رسول الله ﷺ « من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل » وعن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا عمل عملاً أثبته وكان إذا نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثلثي عشرة ركعة قالت : وما رأيت رسول الله ﷺ قام ليلة حتى الصباح ، وما صام شهراً متتابعاً إلا رمضان ، أخرجهما مسلم

(مسألة) (وصلاة الليل مثني مثني فان تطوع في النهار بأربع فلا بأس والا فضل مثني) قوله مثني يعني يسلم من كل ركعتين - والتطوع قسمان : تطوع الليل ، وتطوع النهار ، فلا يجوز تطوع الليل إلا مثني مثني ، وهذا قول كثير من أهل العلم منهم أبو يوسف ومحمد . وقال القاضي : لو صلى ستاً في ليل أو نهار كره وصح . وقال أبو حنيفة : إن شئت ركعتين ، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت ستاً وإن شئت ثمانياً

فان لم تفعل فني عمرك مرة « رواه أبو داود والترمذي ولم يثبت أحد الحديث المروي فيها ولم يرها مستحبة ، وإن فعلها انسان فلا بأس فان النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها (١)

(١) ولكن اشترط

المحققون له ٣ شروط

(١) لا يكون شديد

الضعف

(٢) وان لا يعتقد

عند العمل به ثبوته

لئلا ينسب الى النبي

(ص) ما لم يقله (٣) أن

يكون مندرجا تحت

اصل عام فيخرج ما

يختص بحيث لا يكون له

اصل. قال الحافظان

حجروا الأول متفق

عليه ونقل الثاني

والثالث عن المزني

عبد السلام وابن

دقيق العيد والضعيف

عند احمد كالحسن عند

غيره فلا يدخل فيه

شديد الضعيف *

وكتبه محمد وشيد

(فصل) في صلاة الاستخارة عن جابر بن عبد الله الانصاري قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول « إذا هم أحدكم بالامر فليركم ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فأقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فأصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به - ويسمي حاجته » أخرجه البخاري

(فصل) في صلاة الحاجة عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله ﷺ « من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين وليسئل على الله تعالى ، وليصل على النبي ﷺ ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل اثم ، لا تدع لي ذنبا إلا غفرته ، ولا هماً إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين » رواه الترمذي وقال حديث غريب

(فصل) في صلاة التوبة عن علي رضي الله عنه قال حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله تعالى إلا غفر له » ثم قرأ (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله) إلى آخرها رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب

ولنا قول النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » متفق عليه

(فصل) فأما صلاة النهار فتجوز أربعا فعل ذلك ابن عمر . وقال اسحاق صلاة النهار أختار أربعا وإن صلى ركعتين جاز لما روي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال « أربع قبل الظهر لا يسلم فيهن تفتح لمن أبواب السماء » رواه أبو داود . والافضل مثنى ، وقال اسحاق الافضل أربعا وبشبهه قول الاوزاعي وأصحاب الرأي وحديث أبي أيوب ، ولنا ما روي علي بن عبد الله الباري عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » رواه أبو داود ، ولأنه أبعد لاسهو وأشبه بصلاة الليل تطوعات النبي ﷺ في الصحيح ركعتان . وذهب الحسن وسعيد بن جبير ومالك إلى أن تطوع النهار مثنى مثنى لحديث علي بن عبد الله الباري وقد ذكرنا حديث أبي أيوب ، وحديث الباري تفرد بذكر النهار من بين سائر الرواة ونحمله على الفضيلة جمعا بين الحديثين

(فصل) ويسن لمن دخل المسجد أن لا يجلس حتى يصلي ركعتين قبل جلوسه لما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه ، فإذا جلس قبل الصلاة سن له أن يقوم فيصلي لما روى جابر قال جاء عليك الفطاني ورسول الله ﷺ بخطب فقال « يا سليلكم فاركع ركعتين ونجوز فيهما » رواه مسلم

وستحب أن تطوع بمثل تطوع النبي ﷺ فان عليا رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى الفجر تمهل حتى إذا كانت الشمس من ههنا - يعني من قبل المشرق - مقدارها من صلاة الظهر من العصر من ههنا - يعني من قبل المغرب - قام فضلى ركعتين ثم تمهل حتى إذا كانت الشمس من ههنا - يعني من قبل المشرق - مقدارها من صلاة الظهر من ههنا قام نصلى أربعاً وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس وركعتين بعدها وأربعاً قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المسلمين ، فلك ست عشرة ركعة تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهار وقل من يداوم عليها

(فصل) فأما النوافل المطلقة فتشرع في الليل كله وفي النهار فيما سوى أوقات النهي ، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار . قال أحمد ليس بعد المكتوبة عندي أفضل من قيام الليل والنبي ﷺ قد أمر بذلك قال الله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) وروى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » قال الترمذي هذا حديث حسن وكان قيام الليل مفروضاً بدليل قوله تعالى (يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه) ثم نسخ بقوله (إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل) الآية

(فصل) وأفضل التهجد جوف الليل الآخر لما روى عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله

(فصل) قال بعض اصحابنا لا تجوز الزيادة في النهار على أربع وهذا ظاهر كلام الحنفي ، وقال القاضي يجوز ويكره ، ولنا ان الاحكام انما تتلقى من الشارع ولم يرد شي من ذلك والله اعلم (فصل) ويستحب التنفل بين المغرب والعشاء لما روي عن انس بن مالك في هذه الآية (تنجاني جنوبهم عن المضاجع) الآية قال : كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء بصلوات ، رواه أبو داود ، وعن عائشة عن النبي ﷺ قال « من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة » قال الترمذي هذا حديث غريب

(فصل) وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفه او تطويله فالأفضل اتباعه فيه فإنه عليه السلام لا يفعل الا الأفضل ، وقد ذكرنا بعض ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخففه ويطوله . وما عدا ذلك ففيه ثلاث روايات (احداها) الأفضل كثرة الركوع والسجود لقول ابن مسعود : اني لأعلم النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما سورتين في كل ركعة عشرون سورة من

أي الليل أسم؟ قال « جوف الليل الآخر فصل ما شئت » رواه أبو داود ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفضل الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » وفي حديث ابن عباس في صفة تهجد رسول الله ﷺ أنه نام حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ثم استيقظ فوصف تهجده حتى قال ثم أوتر ثم اضطجع حتى جاء المؤذن ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم نام فإذا كان عند النداء الأول وثب فأفاض عليه الماء وان لم يكن له حاجة توضأ وقالت : ما ألقي عندي رسول الله صلى الله عليه وسلم من السحر الأعلى في بيتي إلا نائمًا^(١) متفق عليهن وفي رواية أبي داود : فما يحيي السحر حتى يفرغ من وتره . ولأن آخر الليل ينزل فيه الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فاستجب له ؟ ومن يسألني فأعطيه ؟ ومن يستغفرني فأغفر له ؟ » متفق عليه ، قال أبو عبد الله : إذا أغنى يعني بعد التهجد فإنه لا يبين عليه أثر السحر وإذا لم يغف يبين عليه . وقال مسروق سألت عائشة أي حين كان يصلي رسول الله ﷺ قالت كان إذا سمع الصارخ قام فصلى . متفق عليه

(فصل) ويقول عند انتباهه ما رواه عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من تعار من الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له فإن توضأ وصلى قبلت صلاته » رواه البخاري ، وعن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يتشهد قال « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن ، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن »

المفصل . رواه مسلم ، ولقول النبي ﷺ « مامن عبد سجد سجدة إلا كتب الله له بها حسنة ، ومحا عنه بها سيئة ، ورفع له بها درجة » (والثانية) التطويل أفضل لقول رسول الله ﷺ « أفضل الصلاة القنوت » رواه مسلم ولأن النبي ﷺ كان أكثر صلاته التهجد وكان يطيله على ما قد ذكرنا (والثالثة) هما سواء لتعارض الاخبار في ذلك والله أعلم

(فصل) والتطوع في البيت أفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة . وقال عليه السلام « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته ، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً » رواها مسلم . وعن زيد ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة » رواه أبو داود ، ولأن الصلاة في البيت أقرب إلى الاخلاص وأبعد من الرياء ، وهو من عمل السر ، والسر أفضل من العلانية

(١) لفظ مسلم عنها
ما ألقي رسول الله
« ص » السحر الأعلى
في بيتي أو عندي إلا نائمًا
ولفظ البخاري ما ألفاه
السحر عندي إلا نائمًا
تعني النبي (ص) وألني
بالقاء وجد أي
ما وجدته السحر عندي
يريد ما جاء عليه السحر
الا وهو نائم . وكتبه
محمد رشيد

ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق وقولك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق والنبيون حق ومحمد ﷺ حق ، اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك أنبت وبك خاصمت واليك حاكت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ولا حول ولا قوة الا بك « متفق عليه ، وفي مسلم « أنت رب السموات والأرض » وفيه « أنت إلهي لا إله الا أنت » وعن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل افتتح صلاته « اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » أخرجه مسلم ، وعنها قالت : كان — يعني رسول الله ﷺ — إذا قام كبير عشراً وحمد عشراً وسبح عشراً وهلل عشراً واستغفر عشراً ، وقال « اللهم اغفر لي واهدني وارزقني وعافني » ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة رواه أبو داود

(فصل) ويستحب أن يتسوك لما روى حذيفة قال : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه بالسواك ، متفق عليه ، وعن ابن عباس أنه رقد عند رسول الله ﷺ فاستيقظ فسوك وتوضأ وعن عائشة (رض) قالت كنا نعد له — يعني رسول الله ﷺ — سواكه وطهوره فيبعثه الله ماشاء أن يبعثه فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات . أخرجهما مسلم

(فصل) ويستحب أن يفتح تهجده بركتين خفيفتين لما روى أبو هريرة (رض) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين » وعن زيد بن خالد أنه قال : لارمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الليلة فصلي ركعتين خفيفتين ثم ركعتين طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ثم أوتر

(فصل) ويستحب أن يكون للانسان تطوعات يداوم عليها واذا فاتت يقضيها لقول عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل ؟ قال « أدومه وان قل » متفق عليه ، وقالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها ، وكان اذا عمل عملاً أثبته . رواه مسلم ، وقال ابن عمر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك القيام فنام الليل » متفق عليه ، ولانه اذا قضى ما ترك من تطوعه كان أبعد له من الترك

(فصل) ويجوز التطوع في جماعة وفردى لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الامرين كليهما وكان أكثر تطوعه منفرداً ، وصلى بحذيفة مرة ، وبابن عباس مرة ، وبانس وأمه واليتيم مرة ، وأم الصحابة في ليالي رمضان ثلاثاً . وقد ذكرنا بعض ذلك فيما مضى وسنذكر الباقي ان شاء الله تعالى وهي كلها أحاديث صحاح

(مسئلة) (وصلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ويكون في حال القيام متربعا) يجوز

وذلك ثلاث عشرة ركعة ، وقال ابن عباس كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة أخرجهما مسلم . وقد اختلف في عدد ركعات تهجد النبي ﷺ في هذين الحديثين أنه ثلاث عشرة ركعة ، وقالت عائشة : ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا . وفي لفظ قالت : كانت صلاته في شهر رمضان وغيره بالليل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر . وفي لفظ منها الوتر وركعتا الفجر . وفي لفظ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر ، وفي لفظ كان يصلي فيما بين صلاة العشاء الى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة متفق عليهن ، ولعلها لم تعد الركعتين الخفيفتين التين ذكرهما غيرها ويحتمل أنه صلى في ليلة ثلاث عشرة ، وفي ليلة إحدى عشرة (فصل) ويستحب أن يقرأ التهجد جزءاً من القرآن في تهجده فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، وهو مخير بين الجهر بالقراءة والاسرار بها إلا أنه إن كان الجهر أنشط له في القراءة أو كان بحضوره من يستمع قراءته أو ينتفع بها فالجهر أفضل ، وإن كان قريبا منه من يتهجد أو من يستضر برفع صوته فالاسرار أولى ، وإن لم يكن لا هذا ولا هذا فليفعل ماشاء . قال عبد الله بن أبي قيس : سألت عائشة كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت كل ذلك كان يفعل ربما أسر وربما جهر ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال أبو هريرة كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم برفع طوراً ويخفض طوراً ، وقال ابن عباس : كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت ، رواها أبو داود . وعن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فاذا هو بأبي بكر يصلي بخفض من صوته وصريراً وهو يصلي رافعاً صوته قال فلما اجتمعنا عند النبي ﷺ قال « يا أبا بكر مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك » قال اني أسمعت من ناجيت يارسول الله ، قال « فارفع قليلا » وقال لعمر « مررت بك وأنت تصلي

التطوع جالسا مع القدرة على القيام بغير خلاف علمناه ، والصلاة قائما أفضل لقول رسول الله ﷺ « من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » متفق عليه . وفي لفظ مسلم « صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة » وقالت عائشة : ان النبي ﷺ لم يمت حتى كان يصلي كثيراً من صلاته وهو جالس ، رواه مسلم . ولان كثيراً من الناس يشق عليه طول القيام فلو وجب التطوع لترك أكثره فسامح الشارع في ترك القيام فيه ترغيباً في تكثيره كما سامح في فعله على الراحة في السفر وسامح في نية صوم التطوع من النهار

(فصل) ويستحب للتطوع جالسا أن يكون في حال القيام متربعا ، روي ذلك عن ابن عمر وأنس وابن سيرين ومالك والثوري والشافعي واسحاق ، وعن أبي حنيفة كقولنا ، وعنه يجلس كيف شاء لان القيام سقط فسقطت هيئته ، وروي عن ابن المسيب وعروة وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز أنهم كانوا يحبون في التطوع ، واختلف فيه عن عطاء والنخعي

رافعا صوتك» قال فقال يا رسول الله أوقف الوسنان ، وأطرد الشيطان ، قال « اخفض من صوتك شيئا »
رواه أبو داود ، وقال أبو سعيد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون
بالقراءة فكشف السر وقال « ألا إن كل مناجاة رب فلا يؤذين بعضكم بعضا ، ولا يرفع بعضكم على
بعض في القراءة - أو قال - في الصلاة » أخرجه أبو داود

(فصل) ومن كان له تهجد فغناه استحب له قضاؤه بين صلاة الفجر والظهر لقول رسول الله
ﷺ « من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما
قرأه من الليل » وعن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا عمل عملا أثبته وكان إذا نام من الليل
أو مرض صلى من النهار ثلثي عشرة ركعة قالت وما رأيت رسول الله ﷺ قام ليلة حتى الصباح ،
وما صام شهرا متابعا إلا رمضان . أخرجهما مسلم

(فصل) ويستحب التنفل بين المغرب والعشاء لما روي عن أنس بن مالك في هذه الآية
(تنجاني جنبهم عن المضاجع) الآية ، قال كانوا يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون رواه أبو داود
وعن عائشة (رض) عن رسول الله ﷺ قال « من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا
في الجنة » قال أبو عيسى هذا حديث غريب

(فصل) وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفه أو تطويله فالأفضل اتباعه فيه فإنه عليه
السلام لا يفعل إلا الأفضل ، وقد ذكرنا بعض ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخففه ويطول به وما
عدا ذلك فاختلفت الرواية فيه ، فروي أن الأفضل كثرة الركوع والسجود لقول ابن مسعود : أفي
لأعلم النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما شورتين في كل ركعة عشرون
سورة من المفصل ، رواه مسلم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما من عبد سجد سجدة إلا كتب

ولنا ما روي عن أنس أنه صلى متربعا ، ولأن ذلك أبعد من السهو والاشتباه ، ولأن القيام بخالف
القيود فينبغي أن يخالف هيئته في بدله هيئة غيره كخالفه القيام غيره ولا يلزم من سقوط القيام لمشقته
سقوط مالا مشقة فيه كمن سقط عنه الركوع والسجود ولا يلزم سقوط ، الأيماء بهما وهذا الذي ذكرنا
من صفة الجلوس مستحب غير واجب إذ لم يرد بإيجابه دليل

(فصل) ويثني رجله في الركوع والسجود ، كذلك ذكره الحرقى لأن ذلك يروي عن أنس
وهو قول الثوري ، وحكي عن أحمد وإسحاق أنه لا يثني رجله إلا في السجود خاصة ويكون في الركوع
على هيئة القيام ، وحكاه أبو الخطاب ، وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو أقيس لأن هيئة الراكع في
رجله هيئة القائم فينبغي أن يكون على هيئته ، قال شيخنا : وهذا أصح في النظر إلا أن أحمد ذهب
إلى فعل أنس وأخذ به - وهو خير في الركوع والسجود إن شاء من قيام ، وإن شاء من قعود ، لأن
النبي ﷺ فعل الأمرين ، قالت عائشة : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل
قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو

الله له بها حسنة ، ومحا عنه بها سيئة ، ورفع له بها درجة » (والثانية) التطويل أفضل لقول رسول الله ﷺ « أفضل الصلاة طول القنوت » رواه مسلم . ولأن النبي ﷺ كان أكثر صلاته التهجداً وكان يطيله على ما قدره من ذكره ولا يداوم إلا على الأفضل (والثالثة) هما سواء لتعارض الاخبار في ذلك والله أعلم .

(فصل) والتطوع في البيت أفضل لقول رسول الله ﷺ « عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة للمؤمن في بيته إلا الصلاة المكتوبة » رواه مسلم ، وعن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال « صلاة المؤمن في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة » رواه أبو داود وقال « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً » رواه مسلم . ولأن الصلاة في البيت أقرب إلى الاخلاص ، وأبعد من الرياء وهو من عمل السر يعله في المسجد علانية والسر أفضل .

(فصل) ويستحب أن يكون للانسان تطوعات يداوم عليها فإذا قامت يقضيها قال أبو داود سمعت احمد رحمه الله يقول : يعجبني أن يكون للرجل ركعات من الليل والنهار معلومة فإذا نشط طولها وإذا لم ينشط خففها وقالت عائشة سئل رسول الله ﷺ أي الاعمال أفضل ؟ قال « أدومه وإن قل » وفي لفظ قال « أحب الاعمال إلى الله الذي يداوم عليه صاحبه وإن قل » متفق عليه . وقالت كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها . وقالت كان عمله ديمة وكان إذا عمل عملاً أثبت ، رواه مسلم . وقال عبد الله بن عمرو : قال لي رسول الله ﷺ « لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل » متفق عليه .

(فصل) يجوز التطوع جماعة وفرادى لأن النبي ﷺ فعل الامرين كليهما وكان أكثر تطوعه منفرداً وصلى بحذيفة مرة وبابن عباس مرة وبأنس وأمه واليتيم مرة وأم أصحابه في بيت أربعين آية ثم ركن متفق عليه . وعنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً ، وكان إذا قرأ هو قائم ركن وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ هو قاعد ركن وسجد وهو قاعد ، رواه مسلم .

(مسألة) (وأدنى صلاة الضحى ركعتان وأكثرها ثمان ، ووقتها إذا علت الشمس) صلاة الضحى مستحبة . قال أبو هريرة : أوصاني خليلي بثلاث ، صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام ، وعن أبي الدرداء نحوه ، متفق عليه . وروى أبو ذر عن النبي ﷺ قال « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » رواه مسلم ، وأقل صلاة الضحى ركعتان لهذا الحديث ، قال أصحابنا : وأكثرها ثمان ركعات لما روت أم هانئ أن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة وصلى ثمان ركعات فلم أر صلاة قط أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود ، متفق عليه ، ويحتمل أن يكون أكثرها اثنتي عشرة

عتبان مرة وأهمهم في ليالي رمضان ثلاثاً ، وسنذكر أكثر هذه الاخبار في مواضعها إن شاء الله تعالى وهي كلها صحاح جيد

﴿ مسألة ﴾ قال (ويباح أن يتطوع جالساً)

لأنهم خلافاً في إباحة التطوع جالساً وأنه في القيام أفضل ، وقد قال النبي ﷺ « من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » متفق عليه ، وفي لفظ مسلم « صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة » وقالت عائشة أن النبي ﷺ لم يمت حتى كان كثيراً من صلاته وهو جالس ، وروي نحو ذلك عن حفصة وعبد الله بن عمرو وجابر بن سمرة أخرجهن مسلم . ولأن كثيراً من الناس يشق عليه طول القيام فلو وجب في التطوع لترك أكثره فسامح الشارع في ترك القيام فيه ترغيباً في تكثيره كما سامح في فعله على الراحة في السفر وسامح في نية صوم التطوع من النهار

﴿ مسألة ﴾ قال (ويكون في حال القيام متربعا ويثني رجله في الركوع والسجود)

وجعلته أنه يستحب للمتطوع جالساً أن يكون في حال القيام متربعا ، روي ذلك عن ابن عمر وأنس وابن سيرين ومجاهد وسعيد بن جبير ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ، وعن أبي حنيفة كقوانا وعنه يجلس كيف شاء ، وروي عن ابن المسيب وعروة وابن عمر يجلس كيف شاء لأن القيام سقط فسقط هيئته وروي عن ابن المسيب وعروة وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وعطاء الخراساني أنهم كانوا يحبون في التطوع ، واختلف فيه عن عطاء والنخعي ولنا أن القيام يخالف القعود فينبغي أن يخالف هيئته في بدله هيئة غيره كخالفه القيام غيره

ركعة لما روى أنس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة من ذهب » رواه ابن ماجه والترمذي وقال غريب ، وأفضل وقتها إذا علت الشمس واشتد حرها قول رسول الله ﷺ « صلاة الاوايين حين ترمض الفصال » رواه مسلم ، ويمتد وقتها إلى زوال الشمس ، وأوله حين تبيض الشمس

(فصل) قال بعض أصحابنا : لا تستحب المداومة عليها لأن النبي ﷺ لم يكن يداوم عليها قالت عائشة : ما رأيت النبي ﷺ يصلي الضحى قط ، متفق عليه ، وعن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة أكان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : لا إلا أن يجيء من مغيبه ، رواه مسلم ، وقال عبد الرحمن ابن أبي ليلى : ما حدثني أحد قط أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أم هانئ ، فأنها حدثت أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثماني ركعات ما رأته قط صلى صلاة أخف منها غير أنه كان يتم الركوع والسجود متفق عليه ، ولأن في المداومة عليها تشبيهاً بالفرائض ، وقال أبو الخطاب : تستحب المداومة عليها لأن

وهو مع هذا أبعد من السهو والاشتباه وليس اذا سقط القيام لمشقة يلزم سقوط مالا مشقة فيه كن سقط عنه الركوع والسجود لا يلزم سقوط الايماء بهما وهذا الذي ذكرنا من صفة الجلوس مستحب غير واجب إذ لم يرد بإيجابه دليل . فأما قوله ويشي رجليه في الركوع والسجود — فقد روي عن أنس قال أحمد يروى عن أنس أنه صلى متربعا فلما ركع ثني رجليه وهذا قول الثوري ، وحكى ابن المنذر عن أحمد واسحاق أنه لا يثني رجليه إلا في السجود خاصة ويكون في الركوع على هيئة القيام وذكره أبو الخطاب وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو أقين لأن هيئة الراكع في رجليه هيئة القائم فينبغي أن يكون على هيئته وهذا أصح في النظر إلا أن أحمد ذهب الى فعل أنس وأخذ به

(فصل) وهو مخير في الركوع والسجود ان شاء من قيام وإن شاء من قعود لان النبي ﷺ فعل الامرين ، قالت عائشة لم أر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن فكان يقرأ قاعداً حتى اذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع . متفق عليه ، وعنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً ، وليلاً طويلاً قاعداً ، وكان اذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، واذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد . رواه مسلم ، قال الترمذي كلا الحديثين صحيح قال : وقال أحمد واسحاق والعمل على كلا الحديثين .

مسئلة (والمريض اذا كان القيام يزيد في مرضه صلى قاعداً)

أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام له أن يصلي جالسا وقد قال النبي ﷺ لعمران بن حصين « صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب » رواه البخاري وأبو داود والنسائي وزاد « فان لم تستطع فستلقيا » (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وروى أنس قال سقط رسول الله ﷺ

النبي ﷺ وصى بها أصحابه وقال « من حافظ على شفعة الضحى غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » رواه الترمذي وابن ماجه . وروت عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ماشاء الله . رواه مسلم ، ولان أحب العمل إلى الله ما دام عليه صاحبه على ما ذكرنا (مسئلة) (وسجود التلاوة صلاة) يعني يشترط له ما يشترط لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية والطهارة من الحدث والنجس في قول عامة أهل العلم . وروي عن عثمان رضي الله عنه في الحائض تستمع السجدة تومي برأسها ، وهو قول سعيد بن المسيب قال : وتقول اللهم لك سجدت وقال الشعبي فيمن سمع السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه

ولنا قوله ﷺ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » فيدخل في عمومها السجود ، ولأنه سجود فأشبهه سجود السهو ، فعلى هذا ان سمع السجود وهو محدث لم يلزمه الوضوء ولا التيمم . وقال النخعي : يتيمم ويسجد ، وعنه يتوضأ ويسجد ، وبه قال الثوري واسحاق وأصحاب الرأي

عن فرس فخذش أو جحش شقه الايمن فدخلنا عليه نعوذ فحضرت الصلاة فصلى قاعداً وصلينا خلفه قعوداً . متفق عليه ، وإن أمكنه القيام إلا أنه يجتنب زيادة مرضه به أو تباطؤ برئه أو يشق عليه مشقة شديدة فله أن يصلي قاعداً ، ونحو هذا قال مالك وإسحاق وقال ميمون بن مهران : إذا لم يستطع أن يقوم لدنياء فليصل جالسا ، وحكي عن أحمد نحو ذلك

ولنا قول الله تعالى (ماجعل عليكم في الدين من حرج) وتكليف القيام في هذه الحال حرج ، ولأن النبي ﷺ صلى جالسا لما جحش شقه الايمن والظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام بالكسبة ، لكن لما شق عليه القيام سقط عنه فكذلك تسقط عن غيره ، وإذا صلى قاعداً فإنه يكون جلوسه على صفة جلوس المتطوع جالسا على ما ذكرنا

(فصل) وإن قدر على القيام بأن يتكئ على عصي أو يستند الى حائط أو يعتمد على أحد جانبيه لزمه لانه قادر على القيام من غير ضرر فلزمه كما لو قدر بغير هذه الاشياء

(فصل) وإن قدر على القيام الا أنه يكون على هيئة الراكم كالاحدب أو من هو في بيت قصير السقف لا يمكنه الخروج منه أو في سفينة أو خائف لا يأمن أن يعلم به إذا رفع رأسه فإنه إن كان ذلك لحدب أو كبر لزمه قيام مثله ، وإن كان لغير ذلك احتمل أن يلزمه القيام قياسا على الاحدب ، واحتمل أن لا يلزمه فإن أحد رحمه الله قال في الذي في السفينة لا يقدر على أن يستمر قائما لقصر مناء السفينة يصلي قاعداً الا أن يكون شيئا يسيراً فيقاس عليه سائر ما في معناه لقول النبي ﷺ « صل قائما فان لم تستطع فقاعداً » وهذا لم يستطع القيام

(فصل) ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه القيام ويصلي قائما فيؤمى بالركوع ثم يجلس فيؤمى بالسجود ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يسقط القيام لانها صلاة لاركوع فيها ولا سجود فسقط فيها القيام كصلاة النافلة على الراحة

ولنا أنها تتعلق بسبب فإذا لم يسجد كما لو قرأ سجدة في الصلاة فلم يسجد لم يسجد بعدها فعلى هذا ان توطأ لم يسجد لفوات سببها ، ولا يقيم لها مع وجود الماء لان الله تعالى شرط لجواز التيمم المرض أو عدم الماء ولم يوجد واحد منهما ، فإن كان عادما للماء فقيم فله السجود ان لم يطل لانه لم يبعد سببها ولم يفت بخلاف الوضوء

(مسألة) (وهو سنة لقاري . والمستمع دون السامع) سجود التلاوة سنة مؤكدة ليس بواجب روي ذلك عن عمر وابنه وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه بوجوبه لقوله تعالى (فما لم لا يؤمنون ، وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) وهذا ذم ولا يذم الا على ترك الواجب ولانه سجود يفعل في الصلاة أشبه سجود صليها

ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النمل حتى اذا جاء السجدة

ولنا قول الله تعالى (وقوموا لله قانتين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « صل قائما » ولأن القيام ركن قدر عليه فلزمه الايمان به كالقراءة . والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه كما لو عجز عن القراءة وقياسهم فاسد لوجوه (أحدها) أن الصلاة على الراحلة لا يسقط فيها الركوع (والثاني) أن النافلة لا يجب فيها القيام فما سقط على الراحلة لسقوط الركوع والسجود (والثالث) أنه منقوض بصلاة الجنازة (فصل) وإن قدر المريض على الصلاة وحده قائما ولا يقدر على ذلك مع الامام لتطويله يحتمل أن يلزمه القيام ويصلي وحده لأن القيام أكد لكونه ركنا في الصلاة لا تتم الا به والجماعة تصح الصلاة بدونها ، واحتمل أنه مخير بين الامرين لاننا أبخنا له ترك القيام المقدور عليه مع امام الحي العاجز عن القيام مراعاة للجماعة فهنا أولى ولأن العجز يتضاعف بالجماعة اكثر من تضاعفه بالقيام بدليل « ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » و « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة » وهذا أحسن وهو مذهب الشافعي

(مسئلة) قال (فإن لم يطق جالسا فنائما)

يعني مضطجعا مناه نائما لأنه في هيئة النائم وقد جاء مثل هذه التسمية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد » رواه البخاري هكذا . فمن عجز عن الصلاة قاعداً فإنه يصلي على جنبه مستقبل القبلة بوجهه وهذا قول مالك والشافعي وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب والحارث العكلي وأبو ثور وأصحاب الرأي يصلي مستلقيا ووجهه ورجلاه الى القبلة ليكون إيماءه اليها فإنه اذا صلى على جنبه كان وجهه في الإيماء الى غير القبلة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإن لم يستطع فعلى جنب » ولم يقل فإن لم يستطع فمستلقيا ، ولأنه يستقبل القبلة اذا كان على جنبه ولا يستقبلها اذا كان على ظهره وإنما يستقبل السماء ولذلك نزل فسجد وسجد الناس ، حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال: يا أيها الناس انما أمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا ثم عليه ، ولم يسجد عمر . وفي لفظ ان الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء ، رواه البخاري . وهذا كان يوم الجمعة بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكر فيكون إجماعا ، وروى زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد منا أحد متفق عليه . فأما الآية فأما ذم فيها تارك السجود غير معتقد فضله ولا مشروعيته وقياسهم ينتقض بسجود السهو فإنه في الصلاة وهو غير واجب عندهم

(فصل) ويسن للتالي والمستمع وهو الذي يقصد الاستماع بغير خلاف علمناه سواء كان التالي في صلاة أو لم يكن ، فإن كان المستمع في صلاة فهل يسجد بسجود التالي ؟ على روايتين وذلك لما روى ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه رواه أبو داود وروي أيضا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة

يوضع الميت في قبره على جنبه قصد التوجيه إلى القبلة وقولم ان وجهه في الایاء يكون إلى غير القبلة قلنا استقبال القبلة من الصحيح لا يكون في حال الركوع بوجهه ولا في حال السجود إنما يكون إلى الارض فلا يعتبر في المريض أن يستقبل القبلة فيهما أيضاً ، إذا ثبت هذا فالمستحب أن يصلي على جنبه الايمن فان صلى على الايسر جاز لان النبي ﷺ لم يعين جنباً بعينه ولانه يستقبل القبلة على أي الجنين كان ، فان صلى على ظهره مع إمكان الصلاة على جنبه فظاهر كلام احمد انه يصح لانه نوع استقبال ولهذا يوجه الميت عند الموت كذلك ، والدليل يقتضي أن لا يصح لانه خالف أمر النبي ﷺ في قوله فعلى جنب ولانه نقله إلى الاستلقاء عند عجزه عن الصلاة على جنبه فدل على أنه لا يجوز ذلك مع إمكان الصلاة على جنبه ولانه ترك الاستقبال مع إمكانه ، وإن عجز عن الصلاة على جنبه صلى مستلقياً للخبر ، ولانه عجز عن الصلاة على جنبه فسقط كالقيام والقعود

(فصل) إذا كان بعينه مرض فقال ثقات من العلماء بالطب : إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك فقال القاضي : قياس المذهب جواز ذلك وهو قول جابر بن زيد والثوري وأبي حنيفة . وكرهه عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة وابو وائل ، وقال مالك والاوزاعي : لا يجوز لما روي عن ابن عباس أنه لما كف بصره أتاه رجل فقال : لو صبرت على سبعة أيام لم تصل إلا مستلقياً داويت عينك ورجوت أن تبرأ فأرسل في ذلك الى عائشة وأبي هريرة وغيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ فكل قال له : ان مت في هذه الأيام ما الذي تصنع بالصلاة ؟ فترك معالجة عينه

ولنا أن النبي ﷺ صلى جالساً لما جعش شقه ، والظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام لكن كانت عليه مشقة فيه أو خوف ضرر وأيهما قدر فهو حجة على الجواز ههنا ، ولانا أجبنا له ترك الوضوء اذا لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن المثل حفظاً لجزء من ماله ، وترك الصوم لأجل المرض والرمد ودلت الأخبار على جواز ترك القيام لأجل الصلاة على الراحة خوفاً من ضرر العين في ثيابه وبدنه

في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه حتى لا يجد أحدنا مكاناً للموضع جبهته ، متفق عليه ، فأما السامع الذي لا يقصد الاستماع فلا يسن له روي ذلك عن عثمان وابن عباس وعمران بن حصين رضي الله عنهم وبه قال مالك . وقال أصحاب الرأي : عليه السجود وروي نحوه عن ابن عمر والنخعي واسحاق لانه سامع للسجدة أشبه المستمع ، وقال الشافعي : لاؤكد عليه السجود وان سجد فحسن

ولنا ما روي عن عثمان أنه مر بقاص فقرا القاص سجدة ليسجد عثمان معه فلم يسجد وقال : إنما السجدة على من استمع . وقال ابن عباس وعمران : ما جلسنا لها ، ولم يعلم لم يخالف في عصرهم . فأما ابن عمر فأتا روي عنه أنه قال : إنما السجدة على من سمعها ، فيحتمل أنه أراد من سمعها قاصداً وينبغي أن يجعل على ذلك جميعاً أي أقوالهم ، ولان السامع لا يشارك التالي في الاجر فلم يشاركه في السجود كغيره أما المستمع فقد قال عليه السلام « التالي والمستمع شريكان في الاجر » فلا يقام غيره عليه

(مسألة) (ويعتبر أن يكون القاري يصاح اماماً له) يشترط لسجود التلاوة كون التالي يصلح

وجاز ترك الجمعة والجماعة صيانة لنفسه وثيابه من البلل والتلوث بالطين ، وجاز ترك القيام اتباعا لامام الحي اذا صلى جالسا ، والصلاة على جنبه ومستلقيا في حال الخوف من العدو ، ولا ينقص الضرر بفوات البصر عن الضرر في هذه الاحوال ، فأما خبر ابن عباس ان صح فيحتمل أن المخبر لم يخبر عن يقين وإنما قال أرجو أو انه لم يقبل خبره لكونه واحداً أو مجهول الحال بخلاف مسئلتنا

(فصل) وان عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما كما يرمى بهما في حالة الخوف وبجمل السجود أخفض من الركوع ، وإن عجز عن السجود وحده ركم وأوما بالسجود ، وإن لم يمكنه أن يحني ظهره حتى رقبة ، وإن تقوس ظهره فصار كأنه واقع فني أراد الركوع زاد في انحنائه قليلا ويقرب وجهه الى الارض في السجود أكثر ما يمكنه ، وان قدر على السجود على صدغه لم يفعل لأنه ليس من أعضاء السجود ، وإن وضع بين يديه وسادة أو شيئا عاليا أو سجد على ربة أو حرجاز اذا لم يمكنه تنكيس وجهه أكثر من ذلك ، وحكي ابن المنذر عن أحمد أنه قال اختار السجود على المرفقة وقال هو أحب إلي من الايماء ، وكذلك قال اسحاق وجوزة الشافعي وأصحاب الرأي ورخص فيه ابن عباس وسجدت أم سلمة على المرفقة وكره ابن مسعود السجود على عود وقال يومي . إيماء

ووجه الجواز أنه أتى بما يمكنه من الانحطاط فأجزأه كما لو أوما ، فأما ان رفع الى وجهه شيئا فسجد عليه فقال بعض أصحابنا لا يجزئه ، وروي عن ابن مسعود وابن عمر وجابر وأنس أنهم قالوا يومي . ولا يرفع الى وجهه شيئا وهو قول عطاء ومالك والثوري ، وروى الاثرم عن أحمد أنه قال أي ذلك فعل فلا بأس يومي . أو يرفع المرفقة فيسجد عليها قيل له المرفقة ؟ قال لا أما المروحة فلا ، وعن أحمد أنه قال الايماء أحب إلي ، وان رفع الى وجهه شيئا فسجد عليه أجزأه وهو قول أبي ثور ولا بد من أن يكون بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه ووجه ذلك أنه أتى بما أمكنه من وضع رأسه فأجزأه كما لو أوما ، ووجه الاول أنه سجد على ما هو حامل له فلم يجزه كما لو سجد على يديه

إماما له ، فان كان امرأة أو خنثى مشكلا لم يسجد الرجل باستماعه رواية واحدة ، وبهذا قال مالك والشافعي واسحاق وروي ذلك عن قتادة ، والاصل في ذلك ما روي أن رسول الله ﷺ أتى الى نفر من أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر الى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ « انك كنت امامنا ولو سجدت سجدنا » رواه الشافعي في مسنده والجوزباني في المبرج عن عطاء عن النبي ﷺ فان كان التالي أميا سجد القاري . المستمع بسجوده لان القراءة ليست بركن في السجود ، وان كان صلبا ففي سجود الرجل بسجوده وجهان بناء على صحة امامته في النقل

(مسألة) (فان لم يسجد التاريخ لم يسجد) يعني اذا لم يسجد التالي لم يسجد المستمع ، وقال الشافعي يسجد لوجود الاستماع وهو سبب السجود ، وقال القاضي اذا كان التالي في غير صلاة وهناك مستمع للقراءة فلم يسجد التالي لم يسجد المستمع في ظاهر كلامه فدل على أنه قد روي عنه السجود

(فصل) وان لم يقدر على الایاء برأيه أو ما بطرفه ونوى بقلبه ، ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتا ، وحكي عن أبي حنيفة أن الصلاة تسقط عنه ، وذكر القاضي أن هذا ظاهر كلام أحمد في رواية محمد بن يزيد لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قيل له في مرضه الصلاة ، قال قد كفاني إنما العمل في الصحة ، ولأن الصلاة أفعال عجز عنها بالكلية فسقطت عنه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)

ولنا ما ذكرناه من حديث عمران وأنه مسلم بالغ عاقل فلزمته الصلاة كالقادر على الایاء برأيه ولأنه قادر على الایاء أشبه الاصل

(فصل) اذا صلى جالسا فسجد سجدة وأوماً بالثانية مع امكان السجود جاهلا بتحريم ذلك وفعل مثل ذلك في الثانية ثم علم قبل سلامه سجد سجدة تم له الركعة الثانية وأتى بركعة كما لو ترك السجود نسيانا . وذكر القاضي أنه تم له الركعة الاولى بسجدة الثانية وهذا مذهب الشافعي ، وليس هذا مقتضى مذهبناه متى شرع في قراءة الثانية قبل إتمام الاولى بطلت الاولى وصارت الثانية أولاه وقد مضى هذا في سجود السهو

(فصل) ومتى قدر المريض في أثناء الصلاة على ما كان عاجزا عنه من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود أو إيماء انتقل اليه وبني على ماضيه من صلاته وهكذا لو كان قادرا فعجز في أثناء الصلاة أتم صلاته على حسب حاله لان ماضيه من الصلاة كان صحيحا فبني عليه كما لو لم يتغير حاله

(مسئلة) قال (والوتر ركعة)

نص على هذا أحمد رحمه الله وقال انا نذهب في الوتر الى ركعة ومن روي عنه ذلك عثمان ابن عفان وشعبد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو موسى

ولنا ما رويناه من الحديث ولأنه تابع له فلم يسجد بدون سجوده كما لو كانا في الصلاة ، وان كان التالي في صلاة دون المستمع سجد معه ، وان كان المستمع في صلاة أخرى لم يسجد ولا ينهي له الاستماع لقول النبي ﷺ « إن في الصلاة اشغلا » متفق عليه ، فعلى هذا لا يسجد اذا فرغ من الصلاة وقال أبو حنيفة يسجد لان شبيب السجود وجد وامتنع المعارض فاذا زال المعارض سجد

ولنا أنه لو ترك السجود لتلاوته في الصلاة لم يسجد بعدها فلان لا يسجد ثم يحكم تلاوة غيره أولى وعن أحمد في المستمع أنه يسجد اذا كان في تطوع سواء كان التالي في صلاة أخرى أو لم يكن ، قال شيخنا والاول أصح لانه ليس بامام له فلا يسجد بتلاوته كما لو كان في فرض

(فصل) والركوع لا يقوم مقام السجود ، وحكى صاحب المستوعب رواية عن أحمد أن ركوع الصلاة يقوم مقام السجود ، وقال أبو حنيفة يقوم مقامه لقوله تعالى (وخر راكعا وأناب) ولنا أنه سجود مشروع فلم يقم الركوع مقامه كسجود الصلاة ، والآية أريد بها السجود وغير

ومعاوية وعائشة رضي الله عنهم وفضل ذلك معاذ القاري . ومعه رجال من أصحاب رسول الله ﷺ لا ينكر ذلك منهم أحد ، وقال ابن عمر : الوتر ركعة كان ذلك وتر رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر . وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو ثور . وقال هؤلاء بصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بركعة ، وقد روي عن ابن عمر وابن عباس أن النبي ﷺ قال « الوتر ركعة من آخر الليل » وقالت عائشة : كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة . وفي لفظ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ، وقال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فوتر بواحدة » أخرجهن مسلم

(فصل) قوله الوتر ركعة يحتمل أنه أراد جميع الوتر ركعة وما يصلي قبله ليس من الوتر كما قال الامام أحمد : انا نذهب في الوتر الى ركعة ولكن يكون قبلها صلاة عشر ركعات ثم يوتر ويسلم ، ويحتمل انه أراد أقل الوتر ركعة فان أحمد قال انا نذهب في الوتر الى ركعة وإن أوتر بثلاث أو أكثر فلا بأس ، وعن روي عنه انه أوتر بثلاث عمر وعلي وأبي وأنس وابن مسعود وابن عباس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز وبه قال أصحاب الرأي ، قال أبو الخطاب : أقل الوتر ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة وأدنى الكمال ثلاث ركعات . وقال الثوري واسحاق : أقل الوتر وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة ، وقال أبو موسى ثلاث أحب إلي من واحدة وخمس أحب إلي من ثلاث وسبع أحب إلي من خمس وتسع أحب إلي من سبع ، وقال ابن عباس : انما هي واحدة أو خمس أو سبع أو أكثر من ذلك يوتر بما شاء ، وقد روى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ « الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » أخرجه أبو داود ، وروى عائشة أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع وروى أنه كان يوتر بسبع وروى أنه كان يوتر بخمس رواه عن مسلم ، وعن عبد الله بن قيس قال : قلت لعائشة بكم

عنه بالركوع بدليل أنه قال وخر ولا يقال لراكع خر وإنما روي عن داود عليه السلام السجود ولو قدر أن داود ركع حقيقة لم يكن فيه حجة لانه انما فعل ذلك توبة لا لسجود التلاوة . واذا قرأ السجدة في الصلاة في آخر السورة فان شاء ركع وان شاء سجد ثم قام فقرأ شيئا من القرآن ثم ركع ، وان شاء سجد ثم قام فركع من غير قراءة نص عليه أحمد ، وهذا قول ابن مسعود والريعي ابن خيثم واسحاق وأصحاب الرأي . وروي عن عمر أنه قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى (فصل) واذا قرأ السجدة على الراحة في السفر أو ما بالسجود حيث كان وجهه . وقال القاضي :

إن أمكنه أن يستفتح بها القبلة فعليه ، وان كان لا تطيق دابته احتمل أن لا يستفتح بها واحتمل أنه لا بد من الاستفتاح ؟ وقد روي الايماء به على الراحة عن علي وسعيد بن زيد وابن عمر وابن الزبير وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي لما روي ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قالت : كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة . رواه أبو داود
(مسئلة) قال (يقنت فيها)

يعني ان القنوت مسنون في الوتر في الركعة الواحدة في جميع السنة . هذا المنصوص عند أصحابنا وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم وإسحاق وأصحاب الرأي وروى ذلك عن الحسن ، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يقنت إلا في النصف الاخير من رمضان ، وروى ذلك عن علي وأبي وبه قال ابن سيرين وسعيد بن أبي الحسن والزهرى ويحيى بن ثابت ومالك والشافعي واختاره أبو بكر الاثرم لما روى عن الحسن أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت إلا في النصف الثاني . رواه أبو داود وهذا كالأجماع ، وقال قتادة : يقنت في السنة كلها إلا في النصف الاول من رمضان لهذا الخبر ، وعن ابن عمر أنه لا يقنت الا في النصف الاخير من رمضان ، وعنه لا يقنت في صلاة بحال ، والرواية الاولى هي المختارة عند أكثر الاصحاب ، وقد قال أحمد في رواية المروزي : كنت أذهب الى أنه في النصف من شهر رمضان ثم انى قنت هو دعاء وخير . ووجهه ما روى عن أبي أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع . وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره « اللهم اني أعوذ بفضلك من مسخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك » وكان للدوام ، وفعل أبي يدل على أنه رآه ولا ينكر اختلاف الصحابة في هذا ، ولأنه وتر فيشرع فيه القنوت كالنصف الآخر ، ولأنه ذكر يشرع في الوتر فيشرع في جميع السنة كسائر الاذكار

قرأ عام افتتح سجدة فسجد الناس كلهم منهم الراكب والساجد بالارض حتى ان الراكب ليسجد على يده رواه أبو داود ، ولأنه صلاة تطوع اشبه سائر التطوع ، وان كان ماشيا سجد بالارض وبه قال أبو العالية وأبو ثور وأصحاب الرأي لما ذكرنا ، وقال الاسود بن يزيد وعلقمة وعطاء ومجاهد يومي . وقد قال أبو الحسن الآمدي في صلاة الماشي يومي . وهذا مثله
(مسئلة) قال (وهو أربع عشرة سجدة)

اختلفوا في سجود القرآن فالشهور من المذهب ان عزائم السجود أربع عشرة سجدة (منها) ثلاث في المفصل وليس منها سجدة ص ، ومنها اثنتان في الحج وهذا أحد قولي أبي حنيفة والشافعي الا ان أبا حنيفة جعل سجدة ص بدل من السجدة الثانية من الحج ، وروى عن أحمد انها خمس عشرة منها سجدة ص ، وروى ذلك عن عقبة بن عامر وهو قول إسحاق لما روى عن عمرو بن العاص ان رسول الله ﷺ أقرأ خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وفي الحج اثنتان ، رواه أبو داود وابن ماجه . وقال مالك في رواية والشافعي في قول : عزائم السجود إحدى عشرة سجدة ويروى هذا القول عن ابن عمر وابن عباس منها سجدة

(فصل) ويقنت بعد الركوع نص عليه أحمد وروى نحوه ذلك عن أبي بكر الصديق وهر وعثمان وعلي وأبي قلابة وأبي المتوكل وأيوب السختياني وبه قال الشافعي . وروى عن أحمد أنه قال : أنا أذهب إلى أنه بعد الركوع فإن قنت قبله فلا بأس ونحو هذا قال أيوب السختياني لما روى حميد قال سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح فقال : كنا قنت قبل الركوع وبعده . رواه ابن ماجه ، وقال مالك وأبو حنيفة يقنت قبل الركوع وروى ذلك عن أبي وابن مسعود وأبي موسى والبراء وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وحيد الطويل لأن في حديث أبي ويقنت قبل الركوع . وعن ابن مسعود أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع ، رواه مسلم قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسئل عن هذه المسألة فقال : أقنت بعد الركوع وذكر حديث الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وأنس عن النبي ﷺ وغير واحد قنت بعد الركوع . وحديث ابن مسعود يزويه أبان بن أبي عياش وهو متروك الحديث . وحديث أبي قد تكلم فيه أيضاً وقيل ذكر القنوت فيه غير صحيح والله أعلم

(فصل) ويستحب أن يقول في قنوت الوتر ما روى الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر « اللهم اهديني فيمن هديت ، وعافني فيمن غافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما نصيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت » أخرجه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئاً أحسن من هذا ، ويقول ما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول في وتره . وقد ذكرناه . وعن عمر رضي الله عنه أنه قنت في صلاة الفجر ص وأول الحج دون آخرها وليس فيها سجدة المفصل . وروى عن ابن عباس أنه عدّها عشراً وأسقط منها سجدة ص لما روى أبو الدرداء قال : سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء ، رواه ابن ماجه . وقال ابن عباس : ان النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة . رواه أبو داود

ولنا ما روى أبو رافع قال : صليت خلف أبي هريرة العتمة فقرأ (إذا السماء انشقت) فسجد فقلت ماهذه السجدة ؟ قال : سجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه ، متفق عليه . وعن أبي هريرة قال سجدنا مع رسول الله ﷺ في (إذا السماء انشقت) ، وأقرأ باسم ربك) أخرجه مسلم ، وعن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد فيها وما بقي من القوم أحد إلا سجد ، متفق عليه ، وهذا مقدم على قول ابن عباس لأنه أثبات والاثبات مقدم على النبي وأبو هريرة إنما أسلم بعد الهجرة في السنة السابعة ويمكن الجمع بين الأحاديث بجمل السجود على الاستحباب ، وتركه السجود يدل على عدم الوجوب فلا تعارض إذا — وأما رواية كون السجود

فقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم انا نستعينك ونستمد يدك ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله ولا نكفرك ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، واليك نسعى ونخمد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، ان عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، وهاتان سورتان في مصحف أبي بن كعب ، وروى ابو عبيد باسناده عن عروة أنه قال قرأت في مصحف أبي بن كعب هاتين السورتين « اللهم انا نستعينك — اللهم اياك نعبد » وقال ابن سيرين كتبهما أبي في مصحفه يعني إلى قوله بالكفار ملحق قال ابن قتيبة : نخمد نبادر وأصل الخمد مداركة الخطو والاسراع والجهد بكسر الجيم أي الحق لا اللعب مالحق بكسر الحاء لاحق هكذا يروى هذا الحرف يقال لحقت القوم وألحقتم بمعنى واحد ومن فتح الحاء أراد أن الله يلحقه إياه وهو معنى صحيح غير أن الرواية هي الاولى ، وقال الخليل سألت ثعلبا عن ملحق وملحق فقال العرب تقولهما معا

(فصل) اذا أخذ الامام في القنوت أمن من خلفه لا نعلم فيه خلافا وقاله إسحاق ، وقال القاضي وان دعوا معه فلا بأس وقيل لأحد اذا لم أسمع قنوت الامام أدعو ؟ قال نعم ، فيرفع يديه في حال القنوت ، قال الاثرم كان ابو عبد الله يرفع يديه في القنوت الى صدره واحتج بأن ابن مسعود رفع يديه في القنوت الى صدره وروي ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال إسحاق وأصحاب الرأي وأنكره مالك والاوزاعي ويزيد بن ابي مريم

ولنا قول النبي ﷺ « اذا دعوت الله فادع بطون كفيك ولا تدع بظهورها فاذا فرغت فامسح بهما وجهك » رواه ابو داود وابن ماجه ، ولأنه فعل من سينا من الصلابة ، واذا فرغ من القنوت فهل يمسح وجهه يده ؟ فيه روايتان (احدهما) لا يفعل لأنه روي عن احمد انه قال ، لم أسمع فيه بشي . ولأنه دعا في الصلاة فلم يستحب مسح وجهه فيه كسائر دعائها (الثانية)

خمس عشرة فبناء على ان منها سجدة ص وقد روي عن عمر وابنه وعثمان انهم سجدوا فيها وهو قول الحسن ومالك والثوري وأصحاب الرأي لما روى ابن عباس ان النبي ﷺ سجد فيها وظاهر المذهب انها ليست من عزائم السجود روي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وعلقمة وهو قول الشافعي لما روى ابو سعيد قال قرأ رسول الله ﷺ على المنبر من قنول فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما هي توبة نبي ولكني رأيتكم تشزنتم للسجود » فزّل فسجد وسجدوا . رواه ابو داود ، وعن ابن عباس ان النبي ﷺ سجد في ص وقال « سجدتها داود توبة ، ونحن نسجدتها شكراً » أخرجه النسائي ، وقال ابن عباس ليست من عزائم السجود والحديث الذي ذكرناه للرواية الاولى من أن النبي ﷺ سجد فيها يدل على انه انما سجد فيها شكراً كما بين في حديث ابن عباس ، فاذا قلنا ليست من عزائم السجود فسجدتها في الصلاة احتمال أن لا تبطل صلاته لان سببها القراءة في الصلاة أشبهت عزائم السجود

يستحب للخبر الذي روينا . وروى السائب بن يزيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا رفع يديه ومسح وجهه بيديه ، ولأنه دعا ، يرفع يديه فيه فيمسح بهما وجهه كما لو كان خارجا عن الصلاة وفارق سائر الدعاء . فإنه لا يرفع يديه فيه

(فصل) ولا يسن القنوت في الصبح ولا غيرها من الصلوات سوى الوتر وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة . وروي عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبي الدرداء ، وقال مالك وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي : يسن القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان لأن أنسا قال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، رواه الامام أحمد في المسند وكان عمر يقنت في الصبح بمحضر من الصحابة وغيرهم

وانما ما روي أن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه . رواه مسلم ، وروى أبو هريرة وأبو مسعود عن النبي ﷺ مثل ذلك ، وعن أبي مالك قال قلت لأبي بآية أنك قد صابت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ههنا بالكوفة نحواً من خمس سنين أكانوا يقتنون ؟ قال أي بني محدث . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، وقال ابراهيم النخعي : أول من قنت في صلاة الغداة علي وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على أعدائه . وروى سعيد في سننه عن هشيم عن عروة الهمداني عن الشعبي قال : لما قنت علي في صلاة الصبح أنكرو ذلك الناس فقال علي إنما استنصرنا على عدونا . هذا وعن أبي هريرة (رض) أن رسول الله ﷺ كان لا يقنت في صلاة الفجر إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . رواه سعيد ، وحديث أنس يحتمل أنه أراد طول القيام فإنه يسمى قنوتاً . وقنوت عمر يحتمل أنه كان في أوقات النوازل فإن أكثر الروايات عنه أنه لم يكن يقنت ، وروى ذلك عنه جماعة فدل على أن قنوته كان في وقت نازلة

واحتمل أن تبطل صلاته إذا فعل ذلك عمداً كسائر سجود الشكر والله أعلم

(مسألة) قال (في الحج منها اثنتان)

وهذا قول الشافعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر ومن كان يسجد فيها سجدتين غمر وعلي وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى ، وقال ابن عباس : فضلت الحج بسجدتين . وقال الحسن وسعيد بن جبير والنخعي ومالك وأصحاب الرأي : ليست الثانية بسجدة لأنه جمع فيها بين الركوع والسجود فلم تكن سجدة كقوله (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين)

ولنا حديث عمرو بن العاص الذي ذكرناه ، وعن عتبة بن عامر قال قلت لرسول الله ﷺ في سورة الحج سجدتان ؟ قال « نعم ومن لم يسجد بها فلا يقرأها » رواه أبو داود . وقال أبو إسحاق أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين ، وقال ابن عمر لو كنت نارا كالأحداها لم تركت الأولى ، وذلك لأن الأولى إخبار والثانية أمر واتباع الأمر أولى

(فصل) فان نزل بالمسلمين نازلة فللامام أن يقنت في صلاة الصبح نص عليه أحمد ، قال الاثر سمعت أبا عبد الله سئل عن القنوت في الفجر فقال : إذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام وأمن من خلفه ثم قال مثل ما نزل بالمسلمين من هذا الكافر - يعني بابك - قال أبو داود سمعت أحمد يسئل عن القنوت في الفجر فقال : لو قنت اياما معلومة ثم يترك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو قنت على الجرمية أو قنت على الدوام . والجرمية هم أصحاب بابك . وبهذا قال أبو حنيفة والثوري ، وذلك لما ذكرنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على حي من احياء العرب ثم تركوا وان عليا قنت وقال إنما استنصرنا على عدونا هذا ، ولا يقنت آحاد الناس

ويقول في قنوته نحواً مما قال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول في القنوت : اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرم على عدوك وعدوم ، اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يكذبون وسلك ويقاتلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ، ولا يقنت في غير الصبح من الفرائض ، قال عبد الله عن ابيه كل شيء يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت إنما هو في الفجر ولا يقنت في الصلاة إلا في الوتر والغداة اذا كان مستنصراً يدعو للمسلمين . وقال أبو الخطاب يقنت في الفجر والمغرب لانها صلاتا جهر في طرفي النهار . وقيل يقنت في صلاة الجهر كلها قياساً على الفجر ولا يصح هذا لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه القنوت في غير الفجر والوتر

(فصل) وموضع السجدة آخر الاعراف والردع (بالغدو والآصال) وفي النحل (ويفعلون ما يؤمرون) وفي بني اسرائيل (ويزيدهم خشوعاً) وفي مريم (خروا سجداً وبكياً) وفي الحج (يفعل ما يشاء) وفي الثانية (لعلمكم تفلحون) وفي الفرقان (وزادهم نفوراً) وفي النمل (رب العرش العظيم) وفي (الم تنزيل - وهم لا يستكبرون) وفي حم السجدة (وهم لا يسأمون) وآخر النجم وفي سورة الانشقاق (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) وآخر اقرأ باسم ربك (واقترب) وروى عن ابن عمر أن السجود في حم عند قوله (اياه تعبدون) وحكاها ابن أبي موسى وبه قال الحسن وابن سيرين وأصحاب عبد الله والبيهقي ومالك لان الامر بالسجود فيها . ولنا تمام الكلام في الثانية فكان السجود بعدها كافياً سجدة النحل عند قوله (ويفعلون ما يؤمرون) وذكر السجدة في التي قبلها

(مسألة) قال (ويكبر اذا سجد واذا رفع)

متى سجد للتلاوة فعليه التكبير للسجود والرفع منه في الصلاة وغيرها وبه قال الحسن وابن سيرين والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي وبه قال مالك اذا سجد في الصلاة واختلف عنه في غير الصلاة ، وقال ابن أبي موسى : في التكبير اذا رفع رأسه من سجود التلاوة اختلف في الصلاة وغيرها

(مسئلة) قال (مفصولة مما قبلها)

الذي يختاره أبو عبد الله أن يفصل ركعة الوتر بما قبلها ، وقال ان أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندي وقال يعجبني أن يسلم في الركعتين وعن كان يسلم بين الركعتين والركعة ابن عمر حتى يأمر ببعض حاجته وهو مذهب معاذ القاري، ومالك والشافعي واسحاق ، وقال أبو حنيفة لا يفصل بسلام . وقال الاوزاعي ان فصل فحسن وان لم يفصل فحسن ، وحجة من لم يفصل قول عائشة ان النبي ﷺ كان يوتر بربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث . وقولها كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً . فظاهر هذا أنه كان يصلي الثلاث بتسليم واحد ، وروت أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس لا يجلس الا في آخرهن . رواه مسلم

ولنا ما روت عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي فيها بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة . رواه مسلم ، وقال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فوتر بواحدة » متفق عليه وقيل لابن عمر ما مثنى مثنى؟ قال يسلم في كل ركعتين وقال عليه السلام « الوتر ركعة من آخر الليل » رواه مسلم وعن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر فقال رسول الله ﷺ « افضل بين الواحدة والثنتين بالتسليم » رواه الاثرم باسناده وهذا نص . فأما حديث عائشة الذي احتجوا به فليس فيه تصريح بأنها بتسليم واحد وقد قالت في الحديث الآخر يسلم بين كل ركعتين فأما اذا أوتر بخمس فيأتي الكلام فيه . إذا ثبت هذا فانه إذا صلى خلف امام يصلي الثلاث بتسليم واحد تابعه

ولنا ما روى ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجود كبر وسجد وسجدنا معه . قال عبدالرازق : كان الثوري يعجبه هذا الحديث . قال أبو داود يعجبه لانه كبر رواه أبو داود ولانه سجود منفرد فيشرع التكبير في ابتدائه والرفع منه كسجود السهو بعد السلام .

(فصل) ولا يشرع في ابتداء السجود أكثر من تكبيرة ، وقال الشافعي : اذا سجد خارج الصلاة كبر تكبيرتين الافتتاح والسجود كما لو صلى ركعتين

ولنا حديث ابن عمر وظاهره أنه كبر واحدة ولان معرفة ذلك من الشرع ولم يرد به ولانه سجود منفرد فلم يشرع فيه تكبيران كسجود السهو وقياسهم يبطل بسجود السهو وقياس هذا على سجود السهو أولى من قياسه على الركعتين لشبهه به ، ولان الاحرام بالركعتين يتخلل بينه وبين السجود أفعال كثيرة فلذلك لم يكتف بتكبيرة الاحرام عن تكبير السجود بخلاف هذا

(مسئلة) (ويجلس ويسلم ولا يشهد) المشهور عن أحمد أن التسليم واجب في سجود التلاوة وبه قال أبو قلابة وأبو عبد الرحمن لقول النبي ﷺ « تحرر بها التكبير وتحملها التسليم » ولانها صلاة ذات

ثلاثاً بخلاف امامه وبه قال مالك، وقد قال أحمد في رواية أبي داود فيمن يوتر فيسلم من الثنتين فيكروهنه يعني أهل المسجد قال: فلوصار الى ما يريدون - يعني أن ذلك سهل لا تضر موافقته إمام فيه (فصل) يجوز أن يوتر بأحدى عشرة ركعة وبسبع وبخمس وبثلاث وبواحدة لما ذكرنا من الاخبار فإن أوتر بأحدى عشرة سلم من كل ركعتين وإن أوتر بثلاث سلم من الثنتين وأوتر بواحدة وإن أوتر بخمس لم يجلس الا في آخرهن وإن أوتر بسبع جلس عقيب السادسة فتشهد ولم يسلم ثم يجلس بعد السابعة فيتشهد ويسلم وإن أوتر بقسم لم يجلس الا عقيب الثامنة فيتشهد ثم يقوم فيأتي بالناسعة ويسلم ونحو هذا قال اسحاق، وقال القاضي في السبع لا يجلس إلا في آخرهن أيضاً كالخمس فأما الاحدى عشرة والثلاث فقد ذكرناهما، وأما الخمس فقد روي عن زيد بن ثابت أنه كان يوتر بخمس لا ينصرف إلا في آخرها، وروى عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها متفق عليه، وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما» وفي لفظ «فتوضأ ثم صلى سبعا أو خمسا أوتر بهن لم يسلم الا في آخرهن» رواه أبو داود . وقال صالح مولى التوأمة : أدركت الناس قبل الحرة يقومون بأحدى وأربعين ركعة . ويوترون بخمس يسلمون بين كل اثنتين ويوترون بواحدة ويصلون الخمس جميعا . رواه الاثرم ، وأما التسع والسبع فروى زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام قال : قلت يعني لعائشة يا أم المؤمنين أنبئيني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه فيتسوك

احرام فوجب السلام فيها كسائر الصلوات ، وفيه رواية أخرى لا تسليم ، وبه قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير ، وروي ذلك عن أبي حنيفة ، واختلف قول الشافعي فيه . قال أحمد : أما التسليم فلا أدري ما هو لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى قولنا بوجوب السلام يجزئه تسليمة نص عليه أحمد ، وبه قال اسحاق قال : يقول السلام عليكم . وذكر القاضي في المجرد عن أبي بكر رواية لا يجزئه الا اثنتان ، والصحيح الاول لأنها صلاة ذات إحرام لا ركوع فيها أشبهت صلاة الجنائزة ولا تقتصر الى تشهد ، نص عليه أحمد لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه واختار أبو الخطاب أنه يقتصر الى التشهد قياسا على الصلاة

ولنا أنها صلاة لا ركوع فيها فلم تقتصر الى تشهد كصلاة الجنائزة ولا يسجد فيه لسهو كصلاة الجنائزة (فصل) ويقول في سجوده ما يقول في سجود صلب الصلاة ، نص عليه أحمد . وإن قال ما روي عن النبي ﷺ فحسن . قالت عائشة : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود القرآن بالليل «سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وعن ابن عباس قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

ويقرأ ويصلي سبعم ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعوناً ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة يابني . فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنعه في الأولى ، قال فانطلقت إلى ابن عباس فحدثته بحديثها فقال صدقت ، رواه مسلم وأبو داود ، وفي حديث أبي داود فقال ابن عباس هذا هو الحديث وفيه أوتر بسبع لم يجلس إلا في السادسة والسابعة ولم يسلم إلا في السابعة ، وفيه من طريق أخرى ويسلم بتسليمه شديدة يكاد يوقظ أهل البيت من شدة تسليمه وهذا صريح في أن السبع يجلس فيها عقيب السادسة ولعل القاضي يحتج بحديث ابن عباس صلى سبعا أو خمسا أوتر بهم لم يسلم إلا في آخرهن ، وعن أم سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع أو خمس لا يفصل بينهن بتسليم ولا كلام ، رواه ابن ماجه وكلا الحديثين فيه شك في السبع وليس في واحد منهما أنه لا يجلس عقيب السادسة وحديث عائشة فيه تصريح بذلك وهو ثابت فيتمين تقديمه

(فصل) الوتر غير واجب وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو بكر هو واجب وبه قال أبو حنيفة لأن النبي ﷺ قال « إذا خفت الصبح فوتر بواحدة » وأمر به في أحاديث كثيرة والامر يقتضي الوجوب ، وروى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ « الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود وابن ماجه . وعن بريدة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، الوتر

الله إني رأيتني الليلة أصلي خلف شجرة فقرأت السجدة فسجدت ، فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها وهي تقول : اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ، وضع غني بها وزراً ، واجعلها لي عندك ذخراً فتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود . قرأ النبي ﷺ سجدة ثم سجد ، فقال ابن عباس فسمعت يقول مثلاً أخبره الرجل عن قول الشجرة ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال غريب : ومما قال من نحو ذلك حسن

(مسألة) قال (وإذا سجد في الصلاة رفع يديه نص عليه ، وقال القاضي لا يرفعهما) متى سجد للتلاوة خارج الصلاة رفع يديه في تكبيرة الابتداء لأنها تكبيرة الاحرام ، وإن كان في الصلاة فكذلك نص عليه أحمد لما روى وائل بن حجر قال : قلت لأبى داود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يكبر إذا خفض ورفع ويرفع يديه في التكبير ، قال أحمد هذا يدخل في هذا كله ، وفي رواية أخرى لا يرفع يديه في الصلاة اختاره القاضي وهو قياس المذهب لقول ابن عمر وكان لا يفعل ذلك في السجود متفق عليه ، ويتعين تقديمه على حديث وائل بن حجر لانه أخص منه ، ولذلك قدم عليه في سجود الصلاة كذلك هنا

(فصل) ويكره اختصار السجود وهو أن ينزع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها

حق فن لم يوتر فليس منا ، الوتر حق فن لم يوتر فليس منا » رواه أحمد في المسند من غير تكرار ، وعن أبي هريرة (رض) عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله من المسند أيضا ، وعن خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة فقال « إن الله قد أمركم بصلاة فهي خير لكم من حر النعم وهي الوتر فاجعلوها لكم فيها بين العشاء إلى طلوع الفجر » رواه أحمد وأبو داود . وعن أبي بصرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح الوتر الوتر » رواه الأثرم واحتج به أحمد

ولنا ما روى عبد الله بن محمراز أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يدعى أبا محمد يقول إن الوتر واجب قال فرحت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال عبادة كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « خمس صلوات كتبتن الله تعالى على العباد فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » رواه أبو داود وأحمد ، وعن علي رضي الله عنه : إن الوتر ليس بحتم ولا كصلواتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر ثم قال « يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر » رواه أحمد في المسند وقد ثبت أن الأعرابي لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما فرض الله علي في اليوم واليلة ؟ قال « خمس صلوات » قال : هل علي غيرهن ؟ قال « لا ، إلا أن تتطوع » فقال الأعرابي والذي بعثك بالحق لأزيد عليهن ولا أنقص منهن فقال « أفلح الرجل إن صدق » ولأنه يجوز فعله على الراحة من غير ضرورة فلم يكن واجبا كالسنن ، وقد روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره . متفق عليه ، وقال

وبه قال الشعبي والنخعي والحسن وإسحاق ورخص فيه أبو حنيفة ومحمد وأبو ثور ، وقيل اختصار السجود أن يحذف في القراءة آيات السجود وكلاهما مكروه لأنه لم يرو عن السلف رحمهم الله ، بل المنقول عنهم كراهته (مسئلة) (ولا يستحب للامام السجود في صلاة لا يجهر فيها) قال بعض أصحابنا يكره للامام قراءة السجدة في صلاة السر فإن قرأ لم يسجد ، وبه قال أبو حنيفة لأن فيها إبهاما على المأموم . وقال الشافعي لا يكره لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في الظهر ثم قام فركم فرأى أصحابه أنه قرأ سورة السجدة ، رواه أبو داود . قال شيخنا واتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم أولى

(مسئلة) (فإن سجد فالمأموم مخير بين اتباعه وتركه) كذلك قال بعض أصحابنا لأنه ليس بمسنون للامام ولم يوجد الاستماع المقتضي للسجود . قال شيخنا : والاولى السجود لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا سجد فاسجدوا » وما ذكره يبطل بما إذا كان المأموم بعيدا أو أطروشا في صلاة الجهر فإنه يسجد بسجود امامه وإن لم يسم

(مسئلة) (ويستحب سجود الشكر عند تجدد النعم ، واندفاع النقم) وبهذا قال الشافعي وإسحاق

(المعني والشرح الكبير) الوتر وكونه أفضل التطوع ووقته سجود الشكر وأوقات النهي عن الصلاة ٢٩٣
كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحة قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة.
رواه مسلم وغيره وأحاديثهم قد تكلم فيها ثم إن المراد بها تأكيد وفضيلته وأنه سنة مؤكدة وذلك
حق وزيادة الصلاة يجوز أن تكون سنة والتوعد على تركه للمبالغة في تأكيده كقوله « من أكل هاتين
الشجرتين فلا يقربن مسجدنا »

(فصل) وهو سنة مؤكدة قال أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ولا ينبغي أن تقبل
له شهادة ، وأراد المبالغة في تأكيده لما قد ورد فيه من الأحاديث في الأمر به ، والحث عليه فخرج كلامه
مخرج كلام النبي ﷺ وإلا فقد صرح في رواية حنبل فقال الوتر ليس بمنزلة الفرض فلو أن رجلاً
صلى الفريضة وحدها جاز له وهما سنة مؤكدة الركعتان قبل الفجر والوتر فإن شاء قضى الوتر وإن
شاء لم يقضه وليس هما بمنزلة المكتوبة ، واختلف أصحابنا في الوتر وركعتي الفجر فقال القاضي ركعتا
الفجر أكد من الوتر لاختصاصهما بقدر لا يزيد ولا ينقص فاشبهها المكتوبة ، وقال غيره الوتر أكد
وهو أصح لأنه مختلف في وجوبه وفيه من الأخبار ما لم يأت مثله في ركعتي الفجر لكن ركعتا
الفجر تليه في التأكيد والله أعلم

(فصل) ووقته ما بين العشاء وطلوع الفجر الثاني فلو أوتر قبل العشاء لم يصح وبره وقال
الثوري وأبو حنيفة إن صلاة قبل العشاء ناسيا لم يعده وخالفه أصحابه فقالا يعيد وكذلك قال
مالك والشافعي فإن النبي ﷺ قال « الوتر جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر »
وفيه حديث أبي بصرة « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » وفي المسند
عن معاذ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « زادني ربي صلاة وهي الوتر ووقتها
ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ولأنه صلاة قبل وقته فأشبه ما لو صلى نهاراً ، وإن أخر الوتر حتى
وأبو ثور وابن المنذر . وقال النخعي ومالك وأبو حنيفة يكره لأن النبي ﷺ كان في أيامه الفتح
واستسقى فسقي ولم ينقل أنه سجد ولو كان مستحباً لم يخل به

ولنا ما روى أبو بكر أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسر به خر ساجداً رواه ابن المنذر ،
وسجد الصديق حين بشر بفتح البصرة ، وعلي حين وجد ذا الثدية ، وروى عن غيرهما من الصحابة
ثبت ظهوره وانتشاره ، وتركه تارة لا يدل على عدم استحبابه فإن المستحب يفعل تارة ويترك أخرى
وصفة سجود الشكر كصفة سجود التلاوة في أفعاله وأحكامه وشروطه على ما بينا

(مسئلة) (ولا يسجد له في الصلاة) لا يجوز أن يسجد للشكر في الصلاة لأن سببه ليس منها فإن
فعل بطلت صلاته إن كان عمداً كما لو زاد فيها سجوداً غيره . وإن كان ناسياً أو جاهلاً بتحريم ذلك
لم تبطل صلاته كما لو زاد في الصلاة سجوداً ماهايا والله أعلم وقال ابن الزاغوني يجوز في الصلاة والاول أولى
(فصل في أوقات النهي) وهي خمسة ، بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر ،

يطلع الصبح فات وقته وصلاه قضاء. وروي عن ابن مسعود أنه قال: الوتر ما بين الصلاتين وعن علي (رض) نحوه لحديث أبي بصرة، والصحيح أن بوقته إلى طلوع الفجر لحديث معاذ والحديث الآخر وقول النبي ﷺ «فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة فلو تروى له ما قد صلى» وقال «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» متفق عليه، وقال «أوتروا قبل أن تصبحوا» وقال «الوتر ركعة من آخر الليل» وقال «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله» أخرجه مسلم

(فصل) والافضل فعله في آخر الليل لقول النبي ﷺ «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله ومن طعم أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة» وذلك أفضل وهذا صريح وقال عليه السلام «الوتر ركعة من آخر الليل» وكان النبي ﷺ يوتر آخر الليل وقالت عائشة من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ فانتهى وتره إلى السحر ومن كان له تهجد جعل الوتر بعد تهجده لان النبي ﷺ كان يفعل ذلك وقال «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» مع ما ذكرنا من الاخبار فان خاف أن لا يقوم من آخر الليل استحسب أن يوتر أوله لان النبي ﷺ أوصى أبا هريرة وأبا ذر وأبا الدرداء بالوتر قبل النوم وقال «من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر من أوله» وهذه الاحاديث كلها صحاح رواها مسلم وغيره، وروى أبو داود أن النبي ﷺ قال لأبي بكر «متى توتر؟» قال أوتر من أول الليل وقال لعمر «متى توتر؟» قال آخر الليل فقال لأبي بكر «اخذ هذا بالحزم وأخذ هذا بالقوة» وأي وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزاء لا نعلم فيه خلافا وقد دلت الاخبار عليه (فصل) ومن أوتر من الليل ثم قام للتهجد فالمستحب أن يصلي مثني مثني ولا ينقض وتره

وعند طلوعها حتى ترتفع قيد رمح، وعند قيامها حتى تزول، وإذا نضيفت للغروب حتى تغرب) كذلك عدّها أصحابنا خمسة أوقات كما ذكرنا. وقال بعضهم: الوقت الخامس من حين شروع الشمس في الغروب إلى تكامله لما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال «إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب» ووجه القول الاول حديث عقبة بن عامر الذي ذكره إن شاء الله تعالى، قال شيخنا: والمنهي عنه من الاوقات عند أحمد: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب وعند قيامها حتى تزول وهو في معنى قول الاصحاب، وهذه الاوقات منهي عن الصلاة فيها وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي والاصل فيها ما روى ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضام عندي عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس» متفق عليهما. وعن عقبة بن عامر قال: ثلاث ساعات نهانا النبي ﷺ أن نصلي فيهن، وأنت تقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة

روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعمار وسعد بن أبي وقاص وعائذ بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة وعائشة وكان علقمة لا يرى تقض الوتر وبه قال طاووس وابو مجاز وبه قال النخعي ومالك والاوزاعي وابو ثور وقيل لاحد . ولا ترى تقض الوتر ؟ فقال لا ، ثم قال وان ذهب اليه رجل فارجو لانه قد فعله جماعة ومروي عن علي واسامة وابي هريرة وعمر وعثمان وسعد وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وهو قول اسحاق ومعناه انه اذا قام للتهجد يصلي ركعة تشتم الوتر الاول ثم يصلي مثنى مثنى ثم يوتر في آخر التهجد واعلم ذهابوا الى قول النبي ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا »

ولنا ما روى قيس بن طلق قال زارنا طلق بن علي في يوم من رمضان فأمسى عندنا وأفطر ثم قام بنا تلك الليلة ثم انحدر الى المسجد فصلى بأصحابه حتى اذا بقي الوتر قدم رجلا فقال أوتر بأصحابك فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا وتران في ليلة » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال اما أنا فاني أنام على فراشي فان استيقظت صليت شفعا حتى الصباح رواه الاثرم وكان سعيد بن المسيب يفعله

(فصل) فان صلى مع الامام واحب متابعتي الوتر واحب أن يوتر آخر الليل فانه اذا سلم الامام لم يسلم معه وقام فصلى ركعة أخرى يشفع بها صلاته مع الامام نص عليه وقال ان شاء أقام على وتر وشفع اذا قام وان شاء صلى مثنى قال ويشفع مع الامام بركعة أحب إلي وسئل احمد عن أوتر يصلي بعدها مثنى مثنى قال نعم ولكن يكون الوتر بعد ضجعة

(فصل) ويستحب أن يقرأ في ركعات الوتر الثلاث في الاولى بسبح . وفي الثانية (قل يا أيها

حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، وعن عمرو بن عبسة قال : قلت يا رسول الله أخبرني عن الصلاة ؟ قال « صل صلاة الصبح ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع ، فانها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل فان الصلاة محضورة مشهودة حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم ، فاذا أقبل النبي . فصل فان الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلى العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فانها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار » رواها مسلم ، وقال ابن المنذر انما المنهي عنه الاوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بدليل تخصيصها بالنهاي في حديثه وقوله « لا تصلوا بعد العصر الا أن تصلوا والشمس مرتفعة » رواه ابو داود ، وقالت عائشة وم عمر انما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها

ولنا ما ذكرنا من الاحاديث فانها صريحة صحيحة والتخصيص في بعض الاحاديث لا يعارض العموم المتوافق له ، بل يدس على تأكيد الحكم فيما خصه ، وقول عائشة في رد خبر عمر غير مقبول فانه مثبت لروايته عن النبي ﷺ وهي تقول برأيها ، ثم هي قد روت ذلك أيضا ، فروت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهي عنها ، رواه ابو داود . فكيف يقبل ردها لما قد

(الكافرون) وفي الثالثة (قل هو الله أحد) وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وقال الشافعي يقرأ في الثالثة (قل هو الله أحد) والمعوذتين وهو قول مالك في الوتر وقال في الشفع لم يبلغني فيه شيء . معلوم . وقد روي عن أحمد أنه سئل يقرأ بالمعوذتين في الوتر ؟ قال ولم لا يقرأ ؟ وذلك لما روت عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة (قل هو الله أحد) والمعوذتين رواه ابن ماجه

ولنا ما روى أبي بن كعب قال كان رسول الله ﷺ يوتر (بسبح اسم ربك الأعلى) و (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عباس مثله رواه ابن ماجه وحديث عائشة في هذا لا يثبت فإنه يرويه يحيى بن أيوب وهو ضعيف وقد أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين

(فصل) قال أحمد رحمه الله : الأحاديث التي جاءت أن النبي ﷺ أوتر بركة كان قبلها صلاة متقدمة . قيل له أوتر في السفر بواحدة قال يصلي قبلها ركعتين قبل له يكون بين الركعة وبين المثنى ساعة قال يعجبني أن يكون بعده ومعه ثم احتج فقال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركة » فقيل له : رجل تنفل بعد العشاء الآخرة ثم تعشى ثم أراد أن يوتر قال نعم . وسئل عن صلى من الليل ثم نام ولم يوتر قال يعجبني أن يركع ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة وسئل عن رجل أصبح ولم يوتر قال لا يوتر بركة إلا أن يخاف طلوع الشمس قيل يوتر بثلاث ؟ قال نعم يصلي الركعتين إلا أن يخاف طلوع الشمس قيل له فإذا لحق ثم الإمام ركعة الوتر قال أن كان الإمام يفصل بينهما بسلام أجزأه الركعة وإن كان الإمام لا يسلم في الثلثين تبعه ويقضي مثل أفترت بصحته ؟ وقد رواه أبو سعيد وأبو هريرة وعمرو بن عبسة وغيرهم كنعنو رواية عمر فكيف يترك هذا بمجرد رأي مختلف ؟

(فصل) والنهي بعد العصر عن الصلاة متعلق بفعلها فمن لم يصل العصر أبيح له التنفل وإن صلى غيره ، ومن صلى فليس له التنفل وإن صلى وحده ، لأنهم في ذلك خلافا عند من منع الصلاة بعد العصر . فأما النهي بعد الفجر ففيه روايتان (أحدهما) يتعلق بفعل الصلاة أيضاً يروى ذلك عن الحسن والشافعي لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس » وروى أبو داود حديث عمر بهذا اللفظ . وفي حديث عمرو بن عبسة « صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة » رواه مسلم . وفي رواية أبي داود قال : قلت يا رسول الله أي الليل أسمع ؟ قال « جوف الليل الآخر فصل فيما شئت فإن الصلاة مقبولة مشهودة حتى تصلي الصبح ثم اقصر حتى تطلع الشمس فتزف قبيد رمح أو رمحين » ولأن النهي بعد العصر متعلق بفعل الصلاة فكذلك بعد الفجر . (والرواية الثانية) أن النهي متعلق بطلوع الفجر . وبه قال ابن المسيب وحيد بن عبد الرحمن وأصحاب الرأي . وقد رويت كراهته عن

ما صلى فاذا فرغ قام يقضي ولا يقنت ، وقيل لأبي عبد الله رجل ابتداء يصلي تطوعاً ثم بدا له فجعل تلك الركعة وترّاً ؟ فقال لا كيف يكون هذا ؟ قد قلب نيته ، قيل له أيتديء الوتر ؟ قال نعم ، وقال أبو عبد الله إذا قنت قبل الركوع كبر ثم أخذ في القنوت ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر حين يركع ، وروي ذلك عن علي وابن مسعود والبراء وهو قول الثوري ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل) يستحب أن يقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثاً ويمد صوته بها في الثالثة لما روى أبي بن كعب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الوتر قال « سبحان الملك القدوس » هكذا رواه أبو داود ، وروى عبد الرحمن بن أبيزى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يسبح اسم ربك الأعلى) (و) قل يا أيها الكافرون (و) قل هو الله أحد (وإذا أراد أن ينصرف من الوتر قال « سبحان الملك القدوس » ثلاث مرات ثم يرفع صوته بها في الثالثة ، أخرجه الامام أحمد في المسند

مسئلة قال (وقيام شهر رمضان عشرون ركعة يعني صلاة التراويح)

وهي سنة مؤكدة وأول من سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » وقالت عائشة : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة وكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثانية أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن عمر وابن عمرو وهو المشهور في المذهب لما روى يسار مولى ابن عمر قال : رأيته ابن عمر وأنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال : يا يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فقال « ليلغ شاهدكم غائبكم لاتصلوا بعد الفجر الا سجدتين » ^(١) رواه أبو داود ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتا الفجر » وهذا يبين مراد النبي صلى الله عليه وسلم من اللفظ المجمل ولا يعارضه تخصيص ما بعد الصلاة من النهي فان دليل ذلك خطاب بالمنطوق أولى منه ، وحديث عمرو بن عبسة قد اختلفت ألفاظ الرواة فيه وهو في سنن ابن ماجه « حتى يطلع الفجر »

مسئلة قال (ويجوز قضاء الفرائض فيها) يجوز قضاء الفرائض في جميع أوقات النهي وغيرها روي نحو ذلك عن علي رضي الله عنه وغير واحد من الصحابة ، وبه قال أبو العالية والنخعي والشعبي والحكم وحماد ومالك والوزاعي والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي لا تقضى الفوائت في الاوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر إلا عصر يومه يصليها قبل غروب الشمس لموم النهي ، ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس أخرها حتى

١٠ يعني ركعتين
وهما سنة الفجر

عليه وسلم فلما أصبح قال « قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم » قال وذلك في رمضان رواهما مسلم . وعن أبي ذر قال : صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فلما كانت السادسة لم يقم بنا فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل فقلت يا رسول الله لو نقلتنا قيام هذه الليلة قال فقال « إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة » قال فلما كانت الرابعة لم يقم فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه والناس فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح قال قلت وما الفلاح قال السحور ثم لم يقم بنا بقية الشهر . رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وعن أبي هريرة قال : خرج رسول الله ﷺ فاذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال « ما هؤلاء ؟ » قيل هؤلاء ناس ليس معهم قرآن وأبي بن كعب يصلي بهم وهم يصلون بصلاته فقال النبي ﷺ « أصابوا ونعم ما صنعوا » رواه أبو داود وقال رواه مسلم بن خالد وهو ضعيف ونسبت التراويح إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه جمع الناس على أبي ابن كعب فكان يصلها بهم فروى عبد الرحمن بن عبد القاري قال : خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الزهط فقال عمر : اني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري . واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله . أخرجه البخاري (فصل) والمختار عند أبي عبد الله رحمه الله فيها عشرون ركعة وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة

ايضت الشمس ، متفق عليه

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها » متفق عليه وفي حديث أبي قتادة « إنما التفريط في البقطة على من لم يصل الصلاة حتى يجيء . وقت الاخرى فان فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها » متفق عليه ^(١) وخبر النهي مخصوص بالقضاء في الوقتين الآخرين فنقيس محل النزاع على الخصوص ، وقياسهم منقوض بذلك أيضاً ، وحديثهم يدل على جواز التأخير لا على تحريم الفعل

(فصل) ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح آتياً . وقال أصحاب الرأي : تفسد لأنها صارت في وقت النهي

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته ، واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » متفق عليه ، وهذا نص خاص على عموم ما ذكره

(فصل) ويجوز فعل الصلاة المنذورة في وقت النهي سواء كان النذر مطلقاً أو مؤقتاً . ويستخرج

(١) الحديث غير متفق عليه بل رواه مسلم من حديث طويل وأول المرفوع في المسألة « انه ليس في النوم تفريط... » ورواه أبو داود والترمذي والسنائي والترمذي وصححه

والشافعي، وقال مالك: ستة وثلاثون وزعم أنه الأمر القديم وتعلق بفعل أهل المدينة فإن صاحب المولى التوأمة قال: أدركت الناس يقومون بأحدى وأربعين ركعة وتروون منها بخمس. ولنا أن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي لهم عشرين ركعة، وقد روى الحسن أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني فإذا كانت العشر الاواخر تخلف أبي فصلى في بيته فكانوا يقولون: أبق أبي، رواه أبو داود ورواه السائب بن يزيد. وروى عنه من طرق، وروى مالك عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان ثلاث وعشرين ركعة، وعن علي أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة وهذا كالأجماع، فأما ما رواه صالح فإن صاحب المولى التوأمة لا تدري من الناس الذين أخبرهم فعله قد أدرك جماعة من الناس يفعلون ذلك وليس ذلك بحجة، ثم لو ثبت أن أهل المدينة كلهم فعلوه لكان ماضيه عمر وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالاتباع. قال بعض أهل العلم: إنما فعل هذا أهل المدينة لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة فإن أهل مكة يطوفون سبعاً بين كل ترويحتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات. وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ أولى وأحق أن يتبع

(فصل) والخيار عند أبي عبد الله فعلها في الجماعة، قال في رواية يوسف بن موسى: الجماعة في التراويح أفضل وإن كان رجل يقتدى به فصلاها في بيته خفت أن يقتدي الناس به وقد جاء عن النبي ﷺ «اقتدوا بالخلفاء» وقد جاء عن عمر أنه كان يصلي في الجماعة وبهذا قال المزني وابن عبد الحكم وجماعة من أصحاب أبي حنيفة، قال أحمد: كان جابر وعلي وعبد الله يصلونها في جماعة، قال الطحاوي: كل من اختار التفرد ينبغي أن يكون ذلك على أن لا يقطع معه القيام في المساجد، فأما التفرد الذي يقطع معه القيام في المساجد

أنه لا يجوز بناء على صوم الواجب في أيام التشريق وهو قول أبي حنيفة لمصوم النبي. ولنا أنها صلاة واجبة فأشبهت الفرائض وصلاة الجنائز فإنه قد واقتناها بعد صلاة العصر والصبح

(مسئلة) (وتجوز صلاة الجنائز وركعتا الطواف وإعادة الجماعة إذا أقيمت وهو في المسجد بعد الفجر والعصر، وهل يجوز في الثلاثة الباقية؟ على روايتين)

تجوز صلاة الجنائز بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تميل الشمس للغروب بغير خلاف قال ابن المنذر: إجماع المسلمين في الصلاة على الجنائز بعد العصر والصبح، فأما الصلاة عليها في الاوقات الثلاثة التي في حديث عقبة فلا تجوز، وذكره القاضي وغيره، وحكاها الأثرم عن أحمد، وقد روى عن جابر وابن عمر نحوه هذا القول، قال الخطابي: هذا قول أكثر أهل العلم، وفيه رواية أخرى أنه يجوز حكاها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي لأنها صلاة تباح بعد الصبح والعصر فأبيحت في سائر الاوقات كالفرائض، ولنا قول عقبة بن عامر: ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا عن الصلاة فيهن وأن تقبر فيهن موتانا، وذكره للصلاة مقرونا بالدفن بدل على إرادة صلاة الجنائز. ولأنها صلاة من غير الصلوات الخمس أشبهت النوافل، وإنما أبيحت بعد العصر والصبح لطول مدتها فلا تتظار يخاف منه عليها بخلاف هذه الاوقات، وقياسهم على

فلا ، ويروي نحو هذا عن الليث بن سعد ، وقال مالك والشافعي : قيام رمضان لمن قوي في البيت أحب إلينا لما روى زيد بن ثابت قال : احتجر رسول الله ﷺ حجارة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله ﷺ فيها فتبعم إليه رجال وجاؤا يصلون بصلاته ، قال : ثم جاؤا ليلة فحضرنا وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم فلم يخرج إليهم فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم رسول الله ﷺ مغضبا فقال : ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم ، فعليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة » رواه مسلم

ولنا إجماع الصحابة على ذلك وجمع النبي ﷺ أصحابه وأهله في حديث أبي ذر وقوله « ان القوم إذا صلوا مع الإمام حتى ينصرف كتب لهم قيام تلك الليلة » وهذا خاص في قيام رمضان فيقدم على عموم ما احتجوا به ، وقول النبي ﷺ ذلك لهم معال بخشية فرضه عليهم ولهذا ترك النبي ﷺ القيام بهم معالا بذلك أيضا أو خشية أن يتخذ الناس فرضا وقد أمن هذا أن يفعل بعده .
فان قيل : فعلى لم يقم مع الصحابة ، قلنا قد روي عن أبي عبد الرحمن السلمي ان عليا رضي الله عنه قام بهم في رمضان ، وعن اسماعيل بن زياد قال : مر علي على المساجد وفيها القناديل في شهر رمضان فقال : نور الله على عمر قبره كما نور علينا مساجدنا . رواها الاثرم

(فصل) قال أحمد رحمه الله يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس ولا يشق عليهم ولا سيما في الليالي القصار والامر على ما يحتمله الناس ، وقال القاضي لا يستحب نقصان عن ختمه في الشهر ليسمع الناس جميع القرآن ولا يزيد على ختمه كراهية المشقة على من خلفه والتقدير بحال الناس أولى فانه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ويختارونه كان أفضل كما روى أبو ذر قال قلنا مع

الفرائض لا يصح لنا كدها ولا يصح قياس الاوقات الثلاثة على الوقتين الطويلين لما ذكرنا
(فصل) وتجاوز ركعتي الطواف بعده في عشرين الوقتين ، ومن طاف بعد الصبح والعصر وصلى ركعتين ابن عمر وابن الزبير وابن عباس والحسن والحسين ومجاهد والقاسم بن محمد ، وفعله عروة بعد الصبح وهو قول الشافعي وأبي ثور ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز لعموم أحاديث النهي ، ولنا ما روى جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال « يا بني عيد منافع لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار » ورواه الاثرم والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، ولان ركعتي الطواف تابعة فإذا أبيع المتبوع أبيع التبع وحديثهم مخصوص بالقوائت وحديثنا لا يخصص فيه فيكون أولى ، وهل يجوز في الثلاثة الباقية ؟ فيروايتان (احدهما) يجوز لما ذكرنا وهو مذهب الشافعي وأبي ثور (والثانية) لا يجوز لحديث عقبة بن عامر ولنا كذا النهي في هذه الاوقات الثلاثة وقصرها وكونها لا يشق تأخير الركوع للطواف فيها بخلاف غيرها

(فصل) ويجوز إعادة الجماعة إذا أقيمت وهو في المسجد أو دخل وهم يصلون بعد الفجر والعصر

(المفني والشرح الكبير) فروع في صلاة التراويح . اعادة المنفرد الصلاة في جماعة ٨٠١

النبي ﷺ حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح يعني السحور . وقد كان السلف يطيلون الصلاة حتى قال بعضهم كانوا إذا انصرفوا يستمعون خدامهم بالطعام مخافة طلوع الفجر . وكان القاري . يقرأ بالمائتين (فصل) قال أبو داود سمعت أحمد يقول يعجبني أن يصلي مع الامام ويوتر معه قال النبي ﷺ « ان الرجل إذا قام مع الامام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته » قال وكان احمد يقوم مع الناس ويوتر معهم ، قال الاثرم وأخبرني الذي كان يؤمه في شهر رمضان أنه كان يصلي معهم التراويح كلها والوتر ، قال وينتظرنى بعد ذلك حتى أقوم ثم يقوم كأنه يذهب الى حديث أبي ذر « إذا قام مع الامام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته » قال ابو داود وسئل احمد عن قوم صلوا في رمضان خمس تراويح لم يترجوا بينها قال لا بأس قال وسئل عن أدرك من تروية ركعتين يصلي اليهما ركعتين؟ فلم ير ذلك وقال هي تطوع وقيل لأحمد تؤخر القيام؟ يعني في التراويح الى آخر الليل قال لا ، سنة المسلمين أحب إلي

(فصل) وكره ابو عبدالله التطوع بين التراويح وقال: فيه عن ثلاثة من أصحاب رسول الله ﷺ عبادته وأبو الدرداء وعقبة بن عامر . فذكر لأبي عبدالله فيه رخصة عن بعض الصحابة فقال هذا باطل إنما فيه عن الحسن وسعيد بن جبير ، وقال أحمد يتطوع بعد المكتوبة ولا يتطوع بين التراويح ، وروى الاثرم عن أبي الدرداء أنه أبصر قوما يصلون بين التراويح فقال ما هذه الصلاة أتصلي وامامك بين يديك؟ ليس منا من رغب عنا ، وقال من قلة فقه الرجل أن يرى في المسجد وليس في صلاة (فصل) فأما التعقيب وهو أن يصلي بعد التراويح نافلة أخرى جماعة أو يصلي التراويح في

وهذا قول الحسن والشافعي ، واشترط القاضي لجواز الاعادة هنا أن يكون مع إمام الحي ، ولم يفرق هنا بين إمام الحي وغيره ولا بين المصلي جماعة أو فرادى ، وهو ظاهر قول الحرقى ، وكلام احمد يدل على هذا أيضا . قال الاثرم : سألت أبا عبدالله عن صلى في جماعة ثم دخل المسجد وم يصلون أيصلي معهم؟ قال : نعم ، وقال أبو حنيفة : لا تعاد الفجر ولا العصر في وقت النحي لمعوم النحي

ولنا ما روى جابر بن يزيد بن الاسود عن أبيه قال : شهدت مع رسول الله ﷺ حجة فصلبت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف وأنا غلام شاب ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه فقال « علي بهما » فأتى بهما ترعد فرائصهما فقال « مامنعكما أن تصليا معنا ؟ » فقالا : يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال « لا تفعل ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانهما لكما نافلة » رواه ابو داود والاثرم والترمذي ، وهذا صريح في إعادة الفجر والعصر مثله . والجديد باطل لا يدل على الاعادة سواء كان مع إمام الحي أو غيره ، وسواء صلى وحده أو في جماعة ، وهل يجوز في الاوقات الباقية؟ على روايتين (احدهما) يجوز لما روى أبو ذر قال : ان خليلي بعني النبي ﷺ أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها وقال « فإذا أدركتها معهم فصل (الجزء الاول) (١٠١) (المفني والشرح الكبير)

٨٠٤ ختم القرآن ودعاؤه . الصلاة ذات السبب في أوقات السكراهة (المغني والشرح الكبير)

جماعة أخرى فمن أحد أنه لا بأس به لأن أنس بن مالك قال ما يرجعون إلا لخبر يرجونه ، أو لشهر يحدونه ، وكان لا يرى به بأساً وقل محمد بن الحكم عنه السكراهة إلا أنه قول قديم والعقل على ما رواه الجماعة وقال أبو بكر الصلاة إلى نصف الليل أو إلى آخره لم تتركه رواية واحدة وإنما الخلاف فيما إذا رجعوا قبل النوم والصحيح أنه لا يكره لأنه خير وطاعة فلم يكره كما لو أخره إلى آخر الليل

(فصل) في ختم القرآن قال الفضل بن زياد : سألت أبا عبد الله فقلت اختم القرآن اجعله في الوتر أو في التراويح ؟ قال اجعله في التراويح حتى يكون لنا دعاء بين اثنين قلت كيف أصنع ؟ قال إذا فرغت من آخر القرآن فارفع يديك قبل أن تركم وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام قلت بم أدعو ؟ قال بما شئت قال فعلت بما أمرني وهو خلني بدعو قائماً ويرفع يديه . قال حنبل سمعت أحمد يقول في ختم القرآن إذا فرغت من قراءة (قل أعوذ برب الناس) فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع قلت إلى أي شيء تذهب في هذا ؟ قال رأيت أهل مكة يفعلونه وكان سفيان بن عيينة يفعله معهم بمكة قال العباس بن عبد العظيم وكذلك أدركنا الناس بالبصرة وبمكة ويروي أهل المدينة في هذا شيئاً وذكر عن عثمان بن عفان

(فصل) واختلف أصحابنا في قيام ليلة الشك فحكى عن القاضي أنه قال جرت هذه المسئلة في وقت شيخنا أبي عبد الله فصل وصلاها القاضي أبو يعلى أيضاً لأن النبي ﷺ قال « إن الله فرض عليكم صيامه ، وسنت لكم قيامه » فجعل القيام مع الصيام وذهب أبو حفص العكبري إلى ترك القيام وقال المول في الصيام على حديث ابن عمر وفعل الصحابة والتابعين ولم ينقل عنهم قيام تلك الليلة واختاره التميميون لأن الأصل بقاء شعبان وإنما صرنا إلى الصوم احتياطاً لقواجب

معهم فانها لك نافلة » رواه مسلم ، وقياساً على الوقتين الآخرين (والثانية) لا يجوز لحديث عقبة بن عامر ولما بينها وبين هذين الوقتين من الفرق

(مسئلة) (ولا يجوز التطوع بغيرها في شيء من الاوقات الخمسة إلا ماله سبب كتحية المسجد وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وقضاء السنن الراجعة فانها على روايتين) أراد بغير ما ذكر من الصلوات وهي صلاة الجنازة ، وركعتا الطواف ، وإعادة الجماعة ، وليس في المذهب خلاف فعله في أنه لا يجوز أن يتندي في هذه الاوقات تطوعاً لا سبب له وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال ابن المنذر : رخصت طائفة في الصلاة بعد العصر يروي ذلك عن علي والزبير وابنه وتميم الداري والنعمان ابن بشير وأبي أيوب الانصاري وعائشة رضي الله عنهم وجماعة من أهل العلم سواهم . وروي عن أحمد أنه قال : لا نفعله ولا نعبق فاعله لقول عائشة مات ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط ، وقولها وم عمر إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها ، رواه مسلم ، وقول علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لا صلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة »

والصلاة غير واجبة فتبقى على الأصل

(فصل) قال أبو طالب سألت أحمد إذا قرأ (قل أعوذ برب الناس) يقرأ من البقرة شيئاً قال لا فلم يستحب أن يصل ختمته بقراءة شيء ولعله لم يثبت فيه عنده أثر صحيح بصير إليه قال أبو داود وذكر أن لا أحد قول ابن المبارك إذا كان الشتاء فآختم القرآن في أول الليل وإذا كان الصيف فآختمه في أول النهار فكانه أعجبه ذلك لما روي عن طلحة بن مصرف قال : أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم في أول الليل وفي أول النهار يقولون إذا ختم في أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح ، وإذا ختم في أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي ، وقال بعض أهل العلم : يستحب أن يجعل ختمه النهار في ركعتي الفجر أو بعدها وختمه الليل في ركعتي المغرب أو بعدها يستقبل بختمه أول الليل وأول النهار

(فصل) ويستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن وغيرهم لحضور الدعاء قال أحمد : كان أنس إذا ختم القرآن جمع أهله وولده وروي ذلك عن ابن مسعود وغيره ورواه ابن شاهين مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحسن أبو بكر التكبير عند آخر كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن لانه روي عن أبي بن كعب أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك رواه القاضي في الجامع بإسناده (فصل) وسئل أبو عبد الله عن الإمام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة ترى لمن خلفه أن يقرأها ؟ قال نعم ينبغي أن يفعل قد كان بمكة يوكون رجلاً يكتب ماترك الإمام من الحروف وغيرها فإذا كان ليلة الختم أعاده وإنما استحب ذلك لثم الختمه وبكل الثواب

ولنا الأحاديث المذكورة وهي صحيحة صريحة ، وروى أبو بصرة قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر بالمحصر فقال « إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ، ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد » رواه مسلم ، وهذا خاص في محل النزاع . وأما حديث عائشة فقد روى عنها ذكر أن مولاهما أنها حدثته أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر ويذهي عنها . رواه أبو داود ، وعن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذهي عنها ثم رأيت يصليهما وقال « يا بنت ابن أبي أمية إنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » رواهما مسلم ، وهذا يدل على أن النبي ﷺ إنما فعله لسبب وهو قضاء ما فات من السنة ، وأنه نهى عن الصلاة بعد العصر كما رواه غيرهما ، وحديث عائشة يدل على اختصاص النبي ﷺ بذلك ونهيه غيره وهو حجة على من خالف ذلك ، فإن النزاع في غير النبي صلى الله عليه وسلم ولم وقد ثبت ذلك من غير معارض له وقولها وهم عمر قد أجبتنا عنه

(فصل) فأما ماله سبب فالمنصوص عن أحمد رضي الله عنه في الوتر أنه يفعل بعد طلوع الفجر

(فصل) ولا بأس براءة القرآن في الطريق والانسان مضطجع ، قال اسحاق بن ابراهيم خرجت مع أبي عبد الله إلى الجامع فسمعت يقرأ سورة الكهف ، وعن ابراهيم التيمي قال كنت أقرأ على أبي موسى وهو يمشي في الطريق فاذا قرأت السجدة قلت له أنسجد في الطريق ؟ قال نعم وعن عائشة أنها قالت اني لاقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري ، رواه الفرياني في فضائل القرآن عن عائشة

(فصل) يستحب أن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ليكون له ختمه في كل أسبوع قال عبد الله ابن أحمد : كان أبي يختم القرآن في النهار في كل سبعة يقرأ في كل يوم سبعة لا يتركه نظراً ، وقال حنبل : كان أبو عبد الله يختم من الجمعة الى الجمعة ، وذلك لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو « أقرأ القرآن في سبع ولا تزيدن علي ذلك » رواه أبو داود ، وعن أوس بن حذيفة قال : قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أبطأت عنا القبلة قال « إنه طرأ علي حزبي من القرآن فكرهت أن أخرج حتى آتني » قال أوس : سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحزبون القرآن قالوا : ثلاث وخمسة وسبع وتسع واحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل وحده رواه أبو داود ، ويكره أن يؤخر ختم القرآن أكثر من أربعين يوماً لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأله عبد الله بن عمرو في كم تحتم القرآن ؟ قال : في أربعين يوماً ثم قال في شهر ثم قال في عشرين

قبل الصلاة ، روي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وحذيفة وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والشافعي . وروي عن علي رضي الله عنه أنه خرج بعد طلوع الفجر فقال : نعم هذه ساعة الوتر . وقد روي عن أبي موسى أنه سئل عن رجل لم يوتر حتى أذن المؤذن فقال : لاوتر له وأنكر ذلك عطاء والنخعي وسعيد بن جبير وهو قول أبي موسى لمعوم النهي

ولنا ما روى أبو بصرة الفخاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح الوتر » رواه الاثرم ، واحتج به أحمد وأحاديث النهي ليست صريحة في النهي قبل صلاة الفجر كما حكينا متقدماً وقد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نام عن الوتر فليصله إذا أصبح » رواه ابن ماجه . إذا ثبت هذا فإنه لا ينبغي أن يعتمد ترك الوتر حتى يصبح لهذا الخبر ولأن النبي ﷺ قال « فإذا خشي أحدكم الصبح فليصل ركعة وتر له ما قد صلى » متفق عليه ، وقال مالك ما فاتته صلاة الليل فله أن يصلي بعد الصبح قبل أن يصلي الصبح وحكاه ابن أبي موسى في الارشاد مذهباً لا أحد قياساً على الوتر ولأن هذا الوقت لم يثبت النهي فيه صريحاً فكان حكمه خفيفاً

(فصل) فاما سجود التلاوة وصلاة الكسوف وتحية المسجد فالمشهور في المذهب انه لا يجوز فعلها في شيء من اوقات النهي وكذلك قضاء السنن الراتبة في الاوقات الثلاثة المذكورة في حديث

ثم قال في خمس عشرة ، ثم قال في عشر ، ثم قال في سبع ، لم ينزل من سبع ، أخرجه أبو داود ، وقال أحمد : أكثر ما سمعت أن يحتم القرآن في أربعين ، ولأن تأخير أكثر من ذلك يفضي إلى نسيان القرآن والتهاون به فكان ما ذكرنا أولى وهذا إذا لم يكن له عذر فأما مع العذر فواسع له

(فصل) وإن قرأه في ثلاث فحسن لما روي عن عبد الله بن عمرو قال : قلت لرسول الله ﷺ إن بي قوة قال «اقرأ في ثلاث» رواه أبو داود . فإن قرأه في أقل من ثلاث فقد روي عن أبي عبد الله أنه قال : أكره أن يقرأه في أقل من ثلاث وذلك لما روى عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ «لا يفته من قرأه في أقل من ثلاث» رواه أبو داود (١) وروي عن أحمد أن ذلك غير مقدر وهو على حسب ما يجد من النشاط والقوة لأن عثمان كان يختمه في ليلة ، وروي ذلك عن جماعة من السلف . والترتيل أفضل من قراءة الكثير مع العجلة لأن الله تعالى قال (ورتل القرآن ترتيلا) وعن عائشة أنها قالت : ولا أعلم نبي الله قرأ القرآن كله في ليلة . رواه مسلم ، وعنها قالت : كان رسول الله ﷺ لا يختم القرآن في أقل من ثلاث ، رواه أبو عبيد في فضائل القرآن وقال ابن مسعود من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهذه كذب الشعر ونثر كثر الدقل

(فصل) كره أبو عبد الله القراءة بالالحان وقال : هي بدعة وذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه ذكر في أشراط الساعة أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرنهم ولا أفضلهم إلا ليغيثهم

عقبة بن عامر ذكره الحرق في سجود التلاوة وصلاة الكسوف ، وقال القاضي في ذلك روايتان أحدهما أنه لا يجوز وهو قول أصحاب الرأي (والثانية) يجوز وهو قول الشافعي لقول النبي ﷺ «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين» متفق عليه ، وقال في الكسوف «فاذا رأيتموها فصلوا» وهذا خاص في هذه الصلاة فيقدم على النهي العام ولأنها صلوات ذوات سبب أشبهت ما ثبت جوازه ولنا أن كل واحد خاص من وجه إلا أن النهي للتعريم والامر للنسب وترك المحرم أولى من فعل المندوب

(فصل) فأما قضاء السنن الراتبية في الوقتين الآخرين فالصحيح أن ركعتي الفجر تقضى بعدها لأن أحمد قال : أنا أختار أن يقضيهما مع الضحى وإن صلاهما بعد الفجر أجزأ لما روى قيس بن هبة قال : رأي رسول الله ﷺ وأنا أصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر فقال : «ما هاتان الركعتان يا قيس ؟» قلت يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر فهما هاتان ، رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز ، وفيه رواية أخرى لا يجوز ذلك وهو قول أصحاب الرأي لعموم أحاديث النهي . ولما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس» رواه الترمذي وحديث قيس مرسل قاله أحمد والترمذي وإذا

(١) وكذا غيره
من أصحاب السنن
وصححه الترمذي

٨٠٦ التقي والترجيع في التلاوة. استثناء مكة والجمعة من كراهة الصلاة (الغني والشرح الكبير)

غناء « ولأن القرآن معجز في لفظه ونظمه والالخان تغيره . وكلام أحمد في هذا محمول على الإفراط في ذلك بحيث يجعل الحركات حروفا ويمد في غير موضعه ، فأما تحسين القراءة والترجيع فغير مكروه فان عبدالله بن المغفل قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة يقرأ سورة الفتح ، قال فقرأ ابن المغفل ورجع في قراءته ، وفي لفظ قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، قال معاوية بن قرة لولا أنني أخاف أن تجتمع علي الناس لحسبت لكم قراءته ، رواها مسلم وفي بعض الالفاظ فقال أأأ وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أذن الله لشيء كاذنه لشيء حسن الصوت يتقي بالقرآن يجر به » يعني استمع ^(١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « زينوا القرآن بأصواتكم » ^(٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لم يثخن بالقرآن » وقد اختلف السلف في معنى قوله يتقي بالقرآن ، فقال ابن عينة وأبو عبيد وجماعة غيرهما معناه يستغي بالقرآن ، قال أبو عبيد وكيف يجوز أن يحمل على أن من لم يثخن بالقرآن ليس من النبي ﷺ ؟ وقالت طائفة منهم معناه بحسن قراءته ويتروم به ويرفع صوته به كما قال أبو موسى للنبي ﷺ لو علمت أنك تسمع قراءتي لحبرت لك تحبيراً . وقال الشافعي يرفع صوته به ، وقال أبو عبدالله حزنه فيقرؤه بحزن مثل صوت أبي موسى

(١) هذا تفسير لكلمة اذن وهي في الاصل مشتقة من الاذن وهي جراحة السهم والمراد به الرضا والقبول والحديث متفق عليه (٢) رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وابن حبان والحاكم عن البراء . زاد الحاكم فيه « فان الصوت الحسن يزيده القرآن حسناً »

كان الامر هكذا كان تأخيرهما إلى وقت الضحى أحسن ليخرج من الخلاف ولا يخاف عموم الحديث وإن فعلهما جاز لأن هذا الخبر لا يقصر عن الدلالة على الجواز ، والصحيح أن السنن الاربعة تنفي بعد العصر لأن النبي ﷺ فعله فانه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر في حديث أم سلمة الذي ذكرناه والافتداء بما فعله النبي ﷺ متعين ، ولأن النهي بعد العصر خفيف لما روي في خلافه من الرخصة . وقول عائشة إنه كان ينهي عنها معناه والله أعلم أنه ينهي عنها لغبر هذا السبب أو كان يفعلها على الدوام وهذا مذهب الشافعي ، وفيه رواية أخرى لا يجوز وهو قول أصحاب الرأي لعموم النهي والاخذ بالحديث الخاص أولى

(فصل) ولا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات النهي ، وقال الشافعي لا يمنع لما ذكرنا من حديث جابر بن مطعم ولما روى أبو ذر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يصلين أحد بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى أن تغيب الشمس إلا بمكة قال ذلك ثلاثاً » رواه الدارقطني ، ولنا عموم النهي ولا تمنع معنى يمنع الصلاة فاستوت فيه مكة وغيرها كالحديث وحديث جابر أراد به ركعتي الطواف وحديث أبي ذر يرويه عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف قال ^(٣) يحيى بن معين

٣٣ لم لا يصل :

(فصل) ولا فرق في وقت الزوال بين يوم الجمعة وغيره ولا بين الشتاء والصيف كان عمر بن الخطاب ينهى عنه ، وقال ابن مسعود كنا ننهي عن ذلك يعني يوم الجمعة ورخص فيه الحسن وطاوس

وعلى كل حال فقد ثبت أن تحسين الصوت بالقرآن ونطريته مستحب غير مكروه ما لم يخرج ذلك إلى تغيير لفظه وزيادة حروفه ، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت للنبي ﷺ أستمع قراءة رجل في المسجد لم أسمع قراءة أحسن من قراءته فقام النبي ﷺ فاستمع قراءته ثم قال « هذا سالم مولى أبي حذيفة ، الحمد لله الذي جعل في أمتي مثل هذا » وقال النبي ﷺ لأبي موسى « اني مررت بك البارحة وأنت تقرأ فقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود »

قال أبو موسى لو أعلم أنك تستمع لحبرته لك تحميراً

مع ما ذكرنا من الاخبار

والله أعلم

والاوزاعي والشافعي واسحاق في يوم الجمعة لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة . رواه أبو داود ، ولأن الناس ينتظرون الجمعة في هذا الوقت وليس عليهم قطع النوافل وأباحه عطاء في الشتاء دون الصيف لأن ذلك الوقت حين تسجر جهنم ولنا عموم أحاديث النهي وهي عامة في يوم الجمعة وغيره وفي الصيف والشتاء ، ولأنه وقت نهى فاستوى فيه يوم الجمعة وغيره كسائر الاوقات وحديثهم في اسناده ليث وهو ضعيف وهو مرسل أيضاً

وقولهم انهم ينتظرون الجمعة قلنا اذا علم وقت النهي

فليس له أن يصلي وإن شك فله أن يصلي

حتى يعلم لأن الاصل الاباحة

فلا نزول بالشك ونحو

هذا قال مالك

والله أعلم

﴿ تم طبع الجزء الاول ﴾

من كتاب المغني وهو الذي في أعلى الصحائف وكتاب الشرح الكبير للمقنع

الطبعة الثانية في منتصف المحرم سنة ١٣٤٧ هـ ووقف على طبعه وتصحيحه

وعلق عليه بعض الحواشي طابعه على نفقته محمد رشيد رضا

صاحب المنار الاسلامي أثابه الله تعالى

ويليه الجزء الثاني

وأوله في الكتاين (باب صلاة الجماعة)

﴿ فهرس الجزء الاول من كتابي المغني والشرح الكبير ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد اجتهدنا في التوفيق بين أحكام الكتاتين في الصفحات الاحيث بتعذر ذلك بما بينهما من الخلاف في الترتيب ، وهناك تكرار ذكر المسائل في الفهرس ، نذكر رقم الشرح الكبير مع رقم المغني في السطور

﴿ ترجمة مؤلفي المغني والشرح الكبير ﴾

(مقدمة لصاحب المنار في مزايا كتاب المغني وتفضيله على غيره من كتب الخلاف في الفقه وفيه بحث جليل في خلاف الآئمة ، وكيف يكون رحمة للامة ، ومضار التفرق والاختلاف والتفصي منها)

صفحة	صفحة
٤٩	خطبة الكتاب
٥٠	(باب أحكام المياه)
٥٤	أحكام الماء المطلق والمتغير
٥٥	حكم الماء المضاف إلى غيره والمسخن
٥٦	الماء الذي يخالطه غيره والمستعمل
٥٦	أحكام الماء الآجن المطلق والمتغير
٥٨	الوضوء بالماء المخلوط بالمائع الطاهر وبالمسخن
٥٩	أحكام الماء المسخن والمشمس
٦٠	الماء المستعمل
٦١	حكم الماء الكثير وهو ما بلغ القلتين
٦٥	حكم التجاسة اليسيرة والماء النجس إذا كثر
٦٦	حكم الماء الجاري إذا حلت به التجاسة
٦٧	تطهير الماء النجس
٦٨	حكم الماء إذا تنجس بالبول أو العذرة
٦٩	حكم الماء إذا مات فيه ما ليس له نفس سائلة
٧٠	أحكام الماء تقع فيه الحشرات وسور الحيوان
٧١	سور الآدمي وعرقه
٧٢	حكم الماء إذا شربت منه المرة
٧٣	تطهير الاناء من ولوغ الكلب
٧٤	تطهير الماء من نجاسة غير الكلب والخنزير
٧٤	حكم الماء المنفصل عن محل التجاسة
٤٩	الاستعانة على التطهير بغير الماء
٥٠	اشتباه الطاهر بالنجس وكذا الحلال والحرام
٥٤	حكم خبر العدل وغيره بنجاسة الماء
٥٥	(باب الآنية) — جلد الميتة
٥٦	الانتفاع بالجلد المدبوغ
٥٦	(أواني الذهب والفضة)
٥٨	الوضوء في أواني النعدين
٥٩	ما لا يؤكل — استحالة التجاسة
٦٠	الآنية — من عظام الميتة وقرنها وظفرها وحافرها ومن النعدين
٦١	لبن الميتة وما فتحها ويضأ ثياب الكفار وأوانيهم
٦٥	آنية غير الذهب والفضة والجواهر النفيسة
٦٦	حكم الصوف والشعر والريش
٦٧	حكم الخرز بشعر الخنزير
٦٨	حكم أطعمة أهل الكتاب وثيابهم
٦٩	حكم أواني أهل الكتاب
٧٠	(سنن الفطرة) حكم الحتان
٧١	الاستحداد
٧٢	تف الابط وتقليم الاظفار
٧٣	حكم اتخاذ الشعر وحلقه
٧٤	حلق بعض الرأس وحلق المرأة رأسا

صفحة	صفحة
١٣١ المعاونة على الوضوء وتنشيفه	٧٥ تف الشيب وحلق القفا وحكم الخضب
١٣٣ ما يباح بالوضوء وتحديد	٧٦ الاكتحال والادهان
١٣٤ امتناع القرآن على الجنب والحائض	٧٧ وصل الشعر وعص الوجه ووشر الاسنان
١٣٥ لبث الجنب في المسجد والتيمم له	٧٨ (باب السواك وستة الوضوء)
١٣٧ الطهارة لمس المصحف	٧٩ كيفية الاستياك المسنون
١٣٨ جواز مس ما فيه قرآن من كتاب وغيره	٨٠ غسل الكفين للوضوء
١٤٠ (باب الاستطابة والحدث)	٨٤ التسمية عند الوضوء
١٤١ الاستنجاء	٨٦ المبالغة في الاستنشاق وتحليل اللحية
١٤٢ الماء والاحجار في الاستنجاء	٨٨ مسح الاذنين بماء جديد
١٤٣ اشتراط ثلاثة أحجار لصحة الاستنجاء	٨٩ تحليل الاصابع
١٤٥ الاستجار باليسرى	٩٠ غسل الميامن قبل المياسر
١٤٧ ما يصح الاستنجاء به وما لا يصح	(باب فرض الطهارة)
١٥١ الاحوال التي يجب فيها الاستنجاء بالماء	٩١ اشتراط النية للطهارة
١٥٢ طهارة محل الاستنجاء	٩٢ محل النية وصفتها
١٥٣ (فصول في آداب التخلي)	٩٤ تقديم النية على الطهارة
١٥٥ كراهة استقبال القمرين واستحباب الستر في التخلي	٩٥ الشك في النية
١٥٦ الاحتراس من رشاش البول ، الموضع التي يكره التخلي فيها	٩٧ تحديد الوجه
١٥٩ امتناع رد السلام والذكر حال التخلي	٩٩ غسل شعور الوجه
١٦٠ (باب ما ينقض الطهارة)	١٠٠ غسل اللحية
١٦١ نواقض الوضوء	١٠٢ المضضة والاستنشاق في الوضوء
١٦٥ صفة التوم الناقض للوضوء	١٠٤ صفة المضضة والاستنشاق
١٦٨ نقض الردة للوضوء	١٠٦ الترتيب في المضضة والاستنشاق
١٦٩ الفقهية لا تنقض الوضوء	١٠٧ غسل اليدين إلى المرفقين
١٧٠ نقض الوضوء بمس الفرج و١٧٥	١١٢ مسح الرأس في الوضوء
١٧٦ التجاسات الخارجة من غير السيلين	١١٣ الواجب والسنة في مسح الرأس
١٧٩ نقض الوضوء بأكل لحم الجزور	١١٤ تكرار المسح غير سنة
١٨٤ الخلاف في الوضوء من ألبان الابل وما	١١٧ مسح الرأس والرجلين وغسلهما
مست النار ، حكم ما عدا لحم الجزور من الاطعمة	١٢٠ مسح الاذنين ، غسل الرجلين ومسحهما
	١٢٦ وجوب الترتيب في الوضوء
	١٢٨ الموالاة في الوضوء والتلث
	١٣٠ وصف عتمان للوضوء التي (ص)

صفحة	صفحة
٢٥٥ ما يستبيح التيمم بالنية	١٨٤ الوضوء من غسل الميت
٢٥٧ فرائض التيمم	١٨٨ نقض الوضوء بلمس المرأة
٢٥٨ مسح اليدين إلى الرسغين في التيمم	١٩٣ قاعدة اليقين لا يزول بالشك في الحدث
٢٦٠ اشتراط طهارة تراب التيمم	(باب ما يوجب الغسل)
٢٦١ تيمم الجنب بخاف ضرر الماء	١٩٧ خروج المني
٢٦٦ ما يباح أداؤه بالتيمم	٢٠٢ التقاء الحتاتين
٢٦٧ حكم من خاف البطش على نفسه أو تابعه	٢٠٦ إسلام الكافر
٢٧٠ إذا وجد التيمم الماء وهو في الصلاة	٢٠٨ الطهر من الحيض والنفاس
٢٧٢ حكم التيمم يرى مظنة الماء	٢٠٩ الولادة والاستحاضة
٢٧٣ مبطلات تيمم الحدث	٢١١ طهارة الحائض والجنب والكافر
٢٧٤ التيمم عن التجاسة	٢١٥ الطهارة بفضل ماء المرأة
٢٧٧ الماء بين ميت وجنب وحائض	٢١٦ (باب الغسل من الجنابة)
٢٧٨ عدم كراهة الجماع لفقد الماء	٢١٨ الوضوء مع الغسل والدلك
٢٧٩ المسح على الجيرة	٢٢١ الوضوء بالمد والغسل بالصاع
٢٨٠ شرط مسح الجيرة والعصابة	٢٢٤ كراهة الاسراف في ماء الطهارة
٢٨١ الفرق بين الجيرة والخف	٢٢٥ نقض شعر المرأة لغسل الحيض
٢٨٢ طهارة أصحاب الجروح والكمثر	٢٢٧ غسل بشرة الرأس وشعره
٢٨٣ (باب المسح على الخفين)	٢٢٨ الحيض كغسل الجنابة
٢٨٤ شرط مسح الخفين	٢٣٠ (فصول في الحمام)
٢٨٦ حكم تعدد الخفين أو الجر موقين	٢٣٢ الذكر والقراءة في الحمام
٢٨٧ حكم الخف المحرق	٢٣٣ (باب التيمم)
٢٨٨ مسح الخفين والجيرة	٢٣٤ شروط التيمم
٢٨٩ مدة مسح الخفين	٢٤٣ تأخير التيمم انتظاراً للماء
٢٩١ خلع الخفين للمسوحين	٢٤٥ التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين
٢٩٣ أحكام المسح على الخف	٢٤٨ بالصعيد الطيب وما هو؟
٢٩٦ المسح في السفر والحضر	٢٥٠ بكل ما هو غبار
٢٩٧ على الخفين وما أشبهها	٢٥١ صلاة فاقط الطهورين
٢٩٨ شرط مسح الخفين والجورين	٢٥٢ ينوي بالتيمم صلاة الفريضة
٣٠٠ المسح على الجورين	٢٥٣ وجوب نية التيمم
٣٠١ مسح الخف المحرق واللفائف والجوارب	

صفحة	صفحة
٤١٥ رؤيا الاذان وألغاطه والفاظ الاقامة	٣٠٢ » مسح أعلى الخف وباطنه وأسفله
٤١٨ التزسل في الاذان والحدرد في الاقامة	٣٠٧ المسح على العمامة
٤١٩ التثويب	٣١٢ » على القلنسوة أو نحوها
٤٢١ الاذان في الوقت - وكونه في أوله ٤٢٣	٣١٣ ﴿ باب الحيض ﴾
٤٢٢ حكمة الاذان الاول للفجر	٣١٤ ما يحرم أو يمتنع بالحيض
٤٢٤ استحباب الطهارة للمؤذن	٣٢٠ أقل الحيض والطهر وأكثرها
٤٢٥ شروط المؤذن وآدابه	٣٢٤ الاستحاضة وأقسام المستحاضة
٤٢٦ من أذن فهو يقيم	٣٢٩ ما تثبت به العادة في الحيض
٤٢٧ الاقامة في موضع الاذان	٣٣٧ الخلاف في حكم المتحيرة
٤٢٨ وجوب الاذان في مساجد الامصار	٣٤٩ ما يحل من الحائض
٤٢٩ الآذان والاقامة للفوائت وللمجموعتين	٣٨٥ وقت الاختيار في العصر
٤٣٢ الاذان في السفر للراعي وغيره	٣٨٦ فيمن أدرك ركعة قبل الغروب
٤٣٣ آذان المرأة وإقامتها	٣٨٧ الصلاة الوسطى وتعيينها
٤٣٤ وضع المؤذن أصبعه في أذنيه	٣٩٠ وقت المغرب والعشاء
٤٣٥ رفع الصوت بالاذان وأداؤه قياما وفي موضع	٣٩٣ وقت الاختيار والضرورة في العشاء
٤٣٧ الكلام في أثناء الاذان	٣٩٥ وقت صلاة الصبح
٤٣٨ ترتيب الاذان وادارة الوجه في الحيعلتين	٣٩٧ أوقات الصلاة ثلاثه أضرب
٤٣٩ مستحبات الاذان وإجابة المؤذن	٣٩٨ وقت الفضيلة للصلاة
٤٤١ ما يقال في الاذان والاقامة والاجابة	٤٠٠ الابراد في الظهر
والذكر بعده	٤٠١ تأخير الصلوات في القيم
٤٤٣ تعدد المؤذنين	٤٠٢ استحباب تسجيل العصر مطلقا
٤٤٤ من يقدم في الاذان والالحن فيه	٤٠٣ استحباب تقديم المغرب وتأخير العشاء
٤٤٧ ﴿ باب استقبال القبلة ﴾	٤٠٥ التعليل في الصبح
٤٤٨ ترك القبلة في صلاة الخوف	٤٠٦ تأخير الصلاة عن أول وقتها
٤٥١ التطوع على الراحة في السفر	٤٠٧ وجوب الظهر والمغرب فيما لما بعدهما
٤٥٣ قبة راكب القطار	٤٠٩ الاشتراك في وقتي الصلاتين في الجمع
٤٥٤ قبة الماشي في السفر	٤١٠ هل الكافر مخاطب بفروع الشريعة
٤٥٥ صلاة المسافر ينوي الاقامة	٤١١ قضاء ما فات المغني عليه
٤٥٦ أحكام القبلة	٤١٣ ﴿ باب الاذان ﴾
٤٥٨ حكم محارب المسلمين والكفار	٤١٤ فصل الاذان وكونه من فاس أو بالمغني

صفحة	صفحة
٥١٧ قراءة البسملة في الصلاة	٤٥٩ الاجتهاد في القبلة ونجم القطب و ٤٧٧
٥١٨ الاستعاذة والبسملة	٤٦٠ نجوم القطب الشمالي
٥١٩ قراءة الفاتحة والبسملة منها	٤٦١ منازل الشمس والقمر
٥٢٣ شروط صحة قراءة الفاتحة	٤٦٣ مطلع الشمس ومغربها
٥٢٤ وجوب الفاتحة في كل ركعة والخلاف فيه	٤٦٤ القبلة ومهاب الرياح
٥٢٥ ما يجب من القراءة في كل ركعة	٤٦٥ الأنهار والقبلة
٥٢٦ اشتراط القراءة بالعربية	٤٦٦ صلاة المجتهد في القبلة و ٤٨١
٥٢٧ التأمين جهرأ وموافقة الامام فيه	٤٦٧ الاجتهاد لا يزول بالشك
٥٢٨ الاسرار بالتأمين في الصلاة السرية	٤٦٨ اختلاف المجتهدين في القبلة
٥٣١ قراءة السورة بعد الفاتحة	٤٦٩ تقليد المجتهد في القبلة
٥٣٤ بطلان الصلاة بالقراءة المخالفة للمصحف	٤٧٠ اتهام المختلفين في القبلة
٢٣٥ موافقة المتواتر لمصحف عثمان	٤٧٢ تقليد الاعمى في القبلة
٥٣٦ قراءة سورة أو سورأو بعض سورة في الركعة	٤٧٤ تعريف المقلد
٥٣٧ الركوع وتكبيره ورفع اليدين له	٤٨٨ خطأ البصير والاعمى في القبلة
٥٤٠ صفة الركوع والاطمئنان فيه والرفع منه	٤٩١ خبر الكافر والفاسق. أحكام الاعمى في القبلة
٥٤٢ تسبيح الركوع وعدده	٤٩٢ (أدب المشي الى الصلاة)
٥٤٣ حكم تكبير الا تنقل وتسبيح الركوع والسجود	٤٨٤ أدعية الخروج الى الصلاة
٥٤٤ ادراك الركوع مع الامام إدراك للركعة	٤٩٥ دخول المسجد
٥٤٥ الاعتدال بعد الركوع وذكره	٤٩٧ لا نافلة عند أداء الفرض بالجماعة
٥٤٩ الروايات في ربنا ولك الحمد	٥٠٢ ﴿باب صفة الصلاة﴾
٥٥٠ ذكر الاعتدال للمأموم	٥٠٥ افتتاح الصلاة بالتكبير
٥٥٣ السجود وتكبيره وعدم رفع اليدين له	٥٠٦ لا تنعقد الصلاة بغير الله أكبر
٥٥٤ صفة السجود وكونه على سبعة أعظم	٥٠٧ لا يجري التكبير بغير العربية
٥٥٦ ماورد في السجود على الأنف	٥٠٩ افتتاح الصلاة بالتكبير مع النية
٥٦١ تسبيح السجود	٥١٠ تعيين المنوي واستصحاب النية له
٥٦٢ الرفع من السجود	٥١١ الشك في النية وتقديما ورفع اليدين
٥٦٣ صفة الجلوس بين السجدين والدعاء فيه	٥١٢ صفة رفع اليدين عند التكيرة
٥٦٥ تأخر المأموم عن الامام	٥١٣ وضع اليد اليمنى على اليسرى
٥٦٩ صفة القيام من السجود	٥١٤ وضع اليدين تحت السرة أو فوقها
٥٧٠ الركعة الثانية	٥٢٥ دعاء الاستفتاح

صفحة	صفحة
٥٧١	التشهد الاول ووجوبه ووصفه
٥٧٢	صفة جلوس التشهد
٥٧٣	التشهد والروايات فيه
٥٧٦	الزيادة في التشهد والنقص منه
٥٧٧	التورك في التشهد الاخير أو الثاني
٥٧٩	الصلاة على النبي في التشهد الاخير
٥٨٠	الدعاء في آخر التشهد
٥٨١	صفة الصلاة على النبي
٥٨٢	تفسير الآراء وألفاظ التشهد وكونه بالعربية
٥٨٣	الدعاء في آخر التشهد
٥٨٦	الدعاء بغير المأثور
٥٨٧	الدعاء أثناء القراءة وترتيلها هي والذكر
٥٨٧	التحلل من الصلاة بالسلام
٥٨٩	مشروعية التسليمتين
٥٩٠	وجوب التسليمة الاولى وسنية الثانية
٥٩٣	ما ينوي بالتسليم
٥٩٤	الدعاء والذكر عقب السلام
٥٩٦	انصراف الرجال قبل النساء
٥٩٩	الفرق بين الرجل والمرأة في الصلاة
٦٠٠	قراءة المأموم خلف الامام
٦٠١	قراءة المأموم الفاتحة
٦٠٣	القراءة في سككات الامام وإسراره
٦٠٤	قراءة الامام قراءة للمأموم
٦٠٥	القراءة خلف الامام
٦٠٦	الجهر والاسرار في الصلاة
٦٠٨	مقدار ما يقرأ في الصلاة
٦١١	السورة بعد الركعتين
٦١٣	فروع فيما يقرأ بعد الفاتحة
٦١٥	ستر العورة وحدها
٦١٧	انكشاف العورة ومن تاب فيه شيء في الصلاة
٦١٨	وجوب ما زاد على ستر العورة في الصلاة
٦٢٠	تفصيل أحكام اللباس وخطاب الناس »
٦٢١	الفضيلة في زينة اللباس للصلاة ، البصاق فيها
٦٢٢	ما يكره من اللباس في الصلاة واستحباب الستر فيها
٦٢٣	كرهة السدل وتغطية الوجه والمعصفر
٦٢٤	والمزغفر وكرهة اللباس الاحمر
٦٢٤	جعل الانسان سترة للصلاة
٦٢٥	ما يحرم لبسه والصلاة فيه الخط بدل السترة
٦٢٦	تحريم لبس الحرير والذهب
٦٢٧	ما يرخص فيه من الحرير
٦٢٨	الثياب المصورة والمصلبة والخز
٦٢٩	لبس الصبي الحرير ، صلاة فاقد الثياب
٦٣٠	صلاة المرأة جماعة
٦٣١	فروع في ستر العورة وفي السترة أمام المصلي
٦٣٣	أحكام صلاة المرأة جماعة رجالاً ونساء
٦٣٥	الصلاة في الماء والطين
٦٣٦	» على الراحة
٦٣٧	عودة المرأة وما يقطع مروه الصلاة
٦٣٨	أحكام ستر المرأة في الصلاة
٦٣٩	عودة الأئمة ، الدعاء بما يناسب القرآن
٦٤١	ترتيب الصلوات المقضية ، حديث المسيء في صلاته
٦٤٢	من ترك شيئاً من الصلاة ثم ذكره
٦٤٣	فروع في قضاء الفوائت ، واجبات الصلاة
٦٤٦	حكم كثرة الفوائت واستحباب قضائها
٦٤٧	تعليم الاولاد الصلاة وتأديبهم على تركها
٦٤٨	سجود التلاوة وسجود السهو
٦٥٠	الطهارة والتكبير لمجود التلاوة
٦٥١	التسليم من سجود التلاوة
٦٥٢	سجود التلاوة وكونه سنة

صفحة	صفحة
٦٥٣ سجود التلاوة للتالي والمستمع لمن يصح امامه	٧١٢ بطلان الصلاة بالكلام والطعام والشراب
٦٥٥ تقديم الطعام والتخلي على الصلاة	٧١٣ (باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك)
٦٥٦ اعدار التخلف عن الجماعات	٧١٤ طهارة الثياب والمكان للصلاة
٦٥٧ مبطلات الصلاة ، ما يبطل عمدته وسهوه	٧١٥ من صلى بنجاسة جهلها أو نسيها
٦٥٨ من ترك ركناً أو ركعة وذكروه بعد السلام	٧١٦ الصلاة في المقبرة والحش والحمام ونحوها
٦٥٩ واجبات الصلاة وسننها وحكم تركها عمداً	٧١٩ » » المجزرة والمزبلة ومحجة الطريق
وسهواً ٦٨٣ — ٦٨٩ و ٦٩٣ — ٦٩٥	٧٢٨ » » على سطوح المواضع المنهي عنها
٦٦٠ شروط الصلاة ومستحباتها ومكروهاتها	٧٢٤ الاعداد على من صلى شوب نجس
٦٦١ الافعال التي تكره في الصلاة	٧٢٥ الغفو عن قليل الدم والنتيح
٦٦٣ التثاؤب في الصلاة . البصاق في المسجد	٧٢٧ » » دم الحشرات ويسير التيء
٦٦٤ باب سجدتي السهو	٧٢٨ ما يعني عنه من النجاسات المغلظة
٦٦٩ أحكام سجود السهو و ٦٩١	٧٢٩ طهارة التعلين بذلك
٦٧١ سهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة	٧٣٠ خفاء النجاسة في الثوب والبدن والمكان
٦٧٣ سجود السهو ومتى يكون	٧٣١ فضلات الانسان والبييمة التي لا تؤكل
٦٧٨ من نسي التشهد في الصلاة	٧٣٢ رطوبة فرج المرأة وفضلات ما كول اللحم طاهرة
٦٨٢ حكم الزيادة في الصلاة	٧٣٣ طهارة الفضلات من غير السيلين
٦٨٣ الجلوس في غير موضع التشهد	٧٣٤ أجزاء أنواع الحيوان وفضلاتها وبول الغلام
٦٨٤ من قام الى خامسة أو رابعة أو ثالثة	في الطهارة والنجاسة
٦٨٨ نسيان سجود السهو	٧٣٥ طهارة المنى
٦٩٣ سجود السهو لا يتعدد بتعدد	٧٣٧ تطهير الارض بالماء
٦٩٤ اتباع المأموم للامام في سجود السهو	٧٣٨ تطهير المطر بالارض وطهارة وحل الشوارع
٦٩٥ أحكام السهو في صلاة الجماعة	٧٣٩ الخلاف في طهارة الارض بالشمس والريح
٦٩٨ النافلة كالقرض في سجود السهو	٧٤٠ طهارة النجس بالاستحالة وحكم الفضالة
٦٩٩ الكلام في الصلاة	٧٤١ صلاة الامام وهو محدث أو جذب
٧٠٥ حكم النفخ في الصلاة	٧٤٢ ما يبطل صلاة الامام مع المأمومين أو دونهم
٧٠٦ حكم النخضة والبكاء والتأوه	٧٤٣ استخلاف الامام في الصلاة
٧٠٧ » التنبيه بالذكر المشروع	٧٤٦ حكم ظهور بطلان صلاة المأموم
٨٠٨ » من فتح على امامه في الصلاة	٨٤٧ الساعات المنهي عن الصلاة فيها
٧٠٩ الذكر والقرآن في الصلاة	٧٤٨ قضاء الفرائض كل وقت
٧١١ فتح مضل على آخر ورده السلام	٧٤٩ ركعتا الطواف وصلاة الجنازة في كل وقت

صفحة	صفحة
٧٧٥	٧٥٠ إعادة المنفرد للصلاة جماعة
٧٧٦	٧٥٢ الصلاة المعادة نافلة
٧٧٧	٧٥٣ الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
٧٧٨	٧٥٤ كراهة التطوع بعد صلاة العصر
٧٧٩	٧٥٥ ابتداء التطوع في أوقات النهي
٧٨٠	٧٥٧ صلاة الوتر قبل الصبح وسنة الفجر بعد فرضه
٧٨١	٧٥٨ قضاء السنن في أوقات الكراهة
٧٨٢	٧٥٩ كراهة الصلاة بمكة وأوقات النهي كغيرها
٧٨٤	٧٦٠ صلاة التطوع مني
٧٨٦	٧٦١ التطوع بأربع نهاراً
٧٨٧	٧٦٢ أقسام التطوع وأنواع السنن الافرادية منه
٧٨٨	٧٦٣ سنة الصبح وما يقرأ فيها والاضطجاع بعدها
٧٨٩	٧٦٤ استحباب صلاة السنن في البيوت
٧٩٠	٧٦٥ أوقات السنن الرواتب
٧٩١	٧٦٦ الرواتب والوتر وصلاة الضحى وصلاة التسبيح
٧٩٥	٧٦٩ صلاة الاستخارة والحاجة والتوبة
٧٩٧	٧٧٠ نحية المسجد والنوافل المطلقة وقيام الليل
٨٠٠	٧٧١ ذكر الانتباه من النوم والتطوع في البيت
٨٠٢	٧٧٢ الاتباع في التهجد وغيره
٨٠٣	٧٧٣ الجهر والامرار في صلاة الليل
٨٠٤	٧٧٤ قضاء التهجد والتفعل بين العشاءين
٧٧٥	التطوع بالبيت جماعة وفرادي ودوامه
٧٧٦	التطوع جلوساً وصفته المداومة على الضحى
٧٧٧	صلاة المريض قاعداً أو مضطجماً
٧٧٨	صلاة القادر على القيام متكئاً أو منحنياً
٧٧٩	والعاجز عن السجود
٧٨٠	صلاة الجالس والمستلقي
٧٨١	ترك القيام في الصلاة للتداوي
٧٨٢	إيماء العاجز عن الركوع والسجود
٧٨٤	الوتر والخلاف في عدده
٧٨٦	القنوت في الوتر ودعاؤه
٧٨٧	تأمين المأمومين في القنوت
٧٨٨	الخلاف في قنوت الصبح
٧٨٩	القنوت في وقت التوازل
٧٩٠	فصل الوتر ووصله وعدده
٧٩١	الوتر سنة لا واجب ووقته
٧٩٥	متابعة الامام في الوتر والقراءة فيه
٧٩٧	صلاة التراويح
٨٠٠	مقدار ما يقرأ في التراويح
٨٠٢	قيام ليلة الشك
٨٠٣	ختم القرآن وما يستحب له
٨٠٤	تحزيب القرآن وختمه وما يستحب فيه

(تم فهرس الجزء)

